

لَدَيْهِ الْحَقِيقَةُ

رَدُّ عَلَى كِتَابِ "يَدِ تَمِّ لِلشَّارِخِ"

١-٢



تأليف الشيخ علي المحسن

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

للله و للحقيقه رد على كتاب الله ثم للتاريخ

كاتب:

على آل محسن

نشرت فى الطباعه:

مشعر

رقمى الناشر:

مركز القائميّه باصفهان للتحريرات الكمبيوترية

الفهرس

٥	الفهرس
٦	لله و للحققه رد على كتاب الله ثم للتاريخ
٦	اشاره
٦	اشاره
١١	مقدمه
١٤	من هو السيد حسين الموسوى؟
١٨	رد ما جاء فى مقدمه الكتاب
٣٩	عبد الله بن سبأ
٦٢	الحققه فى انتساب الشيعه لأهل البيت
١٨٩	المتعهم وما يتعلق بها
٣١١	الخمس
٣٧٠	ملخص تطور نظريه الخمس
٧٦٥	تعريف مركز

لله و للحقیقه رد علی کتاب الله ثم للتاریخ

اشاره

سرشناسه: آل محسن، علی

عنوان و نام پدیدآور: لله و للحقیقه رد علی کتاب الله ثم للتاریخ/ تالیف علی آل محسن

مشخصات نشر: تهران: مشعر، ۱۳۸۲.

شابک: ۳-۳۰-۷۶۳۵-۹۶۴

یادداشت: عربی

یادداشت: فهرست نویسی براساس اطلاعات فیپا.

یادداشت: کتابنامه: ص ۶۶۹ - ص ۶۹۴؛ همچنین به صورت زیرنویس

موضوع: موسوی، حسین، مستعار. لله ثم للتاریخ کشف الاسرار و تبرئه الائمة الاطهار -- نقد و تفسیر

موضوع: شیعه -- دفاعیه ها و ردیه ها

رده بندی کنگره: ۱۳۸۲۸ J۷۷آ/BP۲۲۸/۴

رده بندی دیویی: ۲۹۷/۴۷۹

شماره کتابشناسی ملی: م ۸۲-۹۱۱۹

ص: ۱

اشاره

مقدمه

بسم الله الرحمن الرحيم

إِنَّمَا يَفْتَرِي الْكَذِبَ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ

بِآيَاتِ اللَّهِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْكَاذِبُونَ

سوره النحل: ١٠٥

الحمد لله رب العالمين، والصلاه والسلام على محمد وآله الطيبين الطاهرين المعصومين، واللعن الدائم على أعدائهم أجمعين إلى قيام يوم الدين، وبعد:

فقد صدر منذ مدة كتاب أسماه مؤلفه: (الله ثم للتاريخ: كشف الأسرار وتبرئته الأئمة الأطهار) لكاتبه الذي أسمى نفسه: السيد حسين الموسوي، ووُصف على ظهر الكتاب بأنه من علماء النجف.

وقد أثار هذا الكتاب ضججه كبيره واهتماماً بالغاً في أوساط أهل السنه في بعض البلاد الإسلاميه، واعتبره بعضهم قاصماً لمذهب الشيعة الإماميه، وفاضحاً لبعض مراجعهم المعروفين في الأوساط الشيعيه.

ولكني عندما تأملت هذا الكتاب رأيت أنه كتاب ركيك متهافت، لا يستحق أن يُردّ عليه، ولا يستأهل أن يُعتنى بشأنه، وخرجت منه بعده ملاحظات مهمه، سندكرها في آخر الكتاب إن شاء الله تعالى.

إلا أنني لما رأيت اعتداد المخالفين به، وكثره تشدقهم بحججه، واحتجاجهم على ضَعْفِ المؤمنين بما فيه من أباطيل وأكاذيب، وإلحاح بعض المؤمنين في الرد عليه،

رأيت أنه لا بد من كشف زيفه ومغالطاته، وبيان دسائسه وافتراءاته، حتى لا يغتر به الجُهَّال، ولا يكون حجج لأهل الزيغ والضلال.

فكتبتُ هذا الرد مستقصياً فيه كل مزاعم هذا الكاتب، وأدرجتُ كل كتابه بأخطائه وأغلاطه معقّباً عليه بما يكشف زيفه، ويبتل أكاذيبه، مراعيّاً فيه الاختصار مهما أمكن، إلا أنه صار بهذا الحجم، لأن شبهاته وأباطيله وأكاذيبه كثيرة، وهي تتطلب كشفها وبيان بطلانها.

وقد أسميته (لله وللحقيقه) (١) ١ مريداً به وجه الله سبحانه وبيان الحق، وسائلاً المولى سبحانه وتعالى أن يجعل هذا الكتاب خالصاً لوجهه الكريم، وأن يدحض به شبهات المغرضين وتشويش المشوّشين، وينفع به المؤمنين، وينفعني به في يوم الفقر والفاقة، إنه سميع الدعاء، قريب مجيب، وصلى الله على محمد وآله الطيبين الطاهرين.

يوم الأحد ١٥ / ٦ / ١٤٢٣ هـ - على آل محسن

١- أردتُ بهذا العنوان بيان أني كتبتُ هذا الكتاب لله سبحانه الذي جعلته نصب عيني في كل ما سطرته فيه، كما أردتُ به بيان الحقيقه التي أراد الكاتب طمسها وتشويهها، فكتبتُ ما أعتقد أنه هو الحق الذي لا مريه فيه، وأشرتُ به إلى أن زعم الكاتب أنه كتب أباطيله (للتاريخ) غير نافع ولا مُجيدٍ، لأن كثيراً مما كُتب للتاريخ كتبه أعوان السلاطين، وأملته الأهواء والعصبيات، وكان مجاناً للحقيقه. وأشرتُ بالعطف بالواو بدلاً من العطف بـثم إلى أن الواو و (ثم) كلاهما يفيد التشريك في الحكم، إلا أن الواو تفيد التشريك مطلقاً، و (ثم) تفيد التشريك بتراخٍ، فالعدول عن الواو إلى (ثم) لا ينفع في الفرار مما زعموه شراً.

من هو السيد حسين الموسوي؟

عندما نتأمل كتاب (لله ثم للتاريخ) ندرك أن كاتبه يكتب باسم مستعار، وأن اسم (السيد حسين الموسوي) المذكور على الغلاف ليس اسماً صريحاً، وقد ذكر الكاتب أنه أخفى نفسه لأنه يسكن في العراق، وهو لا يتمكن من الإفصاح عن شخصيته بصراحه (١) ٢.

ولعله يشير بذلك إلى أن سبب إخفاء اسمه هو خوفه من شيعة العراق الذين يتوقع منهم أن يلحقوا به الأذى، لأنهم لن يقفوا مكتوفي الأيدي أمام ما تضمنه الكتاب مما يروونه افتراءات مكشوفه وأكاذيب مفضوحه وتشهير واضح بعلماء الشيعة وبالحوزه العلميه النجفيه.

هذا مع أن الأوساط العلميه الشيعيه لا تعرف عالماً بهذا الاسم، لا من أهل كربلاء ولا من غيرها، رغم أن الكاتب قد ذكر في هذا الكتاب مراراً أنه تربطه علاقات وثيقه بمراجع الشيعة وعلمائهم، إلا أن ذلك لم يزد إلا غموضاً وإبهاماً.

وصرح المؤلف بأنه كربلائي الأصل، وأنه تلقى تعليمه في الحوزه العلميه في

النجف الأشرف، ويظهر أن زعم المؤلف بأنه كربلائي غير صحيح، لأنه لا يُعرف في الأوساط العلمية الشيعية عالم من كربلاء بهذا العمر، وأهل كربلاء أنفسهم لا يعرفون عالماً كربلائياً مجتهداً متصفاً بالصفات التي وردت في الكتاب.

وأما عمره وسنه ميلاده فلم يصرِّح بهما الكاتب، وكلامه الذي يمكن أن يستفاد منه ذلك مضطرب ومتهافت جداً.

فإنه صرِّح في ص ٧٤ أن الشاعر أحمد الصافي النجفي رحمه الله يكبره بثلاثين سنة أو أكثر، وهذا يعني أن الكاتب وُلد في سنة ١٣٤٤ هـ - أو بعدها، فيكون عمره لما صدر كتابه (لله وللتاريخ) في سنة ١٤٢٠ هـ - هو ستاً وسبعين سنة أو أقل من ذلك، لأن الصافي النجفي ولد سنة ١٣١٤ هـ - وتوفي سنة ١٣٩٧ هـ - (١) ٣.

وعليه فيكون عمر الكاتب لما نال درجة الاجتهاد - حسب قوله - أقل من ثلاثين سنة، إذا قلنا إن الشيخ محمد الحسين كاشف الغطاء قدس سره أعطاه إجازة الاجتهاد في سنة وفاته وهي سنة ١٣٧٣ هـ -، وأما لو قلنا إن الشيخ أعطاه الاجتهاد قبل وفاته بخمس سنين مثلاً، فإن الكاتب يكون قد بلغ رتبة الاجتهاد وعمره أقل من خمس وعشرين سنة، وهذا نادر جداً يكاد يكون ممتنعاً في عصرنا، ولم يُسمع بواحد من أهل كربلاء حصل على الاجتهاد في هذه السن.

وأما إذا قلنا: (إنه بلغ رتبة الاجتهاد قبل إعطائه الإجازة بها بسنين) كما هو المتعارف، فإن الأمر يزداد إشكالاً وغرابه.

ومن جانب آخر فإن الكاتب ذكر أيضاً أنه عاصر زياره السيّد عبد الحسين شرف الدين الموسوي قدس سره للنجف الأشرف، وزياره السيد للنجف كانت سنة ١٣٥٥ هـ - (٢) ٤، فلو فرضنا أن عمر الكاتب كان حينئذ عشرين سنة، فإنه سيكون في سنة ١٤٢٠ هـ - خمسة وثمانين عاماً.

١- معجم رجال الفكر والأدب في النجف ٢/ ٧٩٣.

٢- ترجمه السيد شرف الدين المطبوعه في مقدمه كتاب النص والاجتهاد، ص ٣٩.

فى حىن أن الكاتب قد ادّعى فى ص ١٠٧ لقاءه فى الهند بالسيد دلدار على صاحب كتاب (أساس الأصول)، وأنه أهدها نسخة من كتابه المذكور، مع أن السيد دلدار توفى سنة ١٢٣٥ هـ - كما ذكره آغا بزرك الطهرانى فى الذريعة إلى تصانيف الشيعة (١) ٥، فلو فرضنا أن الكاتب لقيه فى آخر سنة من وفاته، وكان عمره عشرين سنة، لكان عمر المؤلف وقت كتابه كتابه فى سنة ١٤٢٠ هـ - مائتين وخمس سنوات، وهذا عمر غير طبيعى، يُجرّم معه بكذب هذه الرواية من أصلها.

وهذا خطأ جسيم وقع فيه الكاتب، أفقد الكتاب موضوعيته، وأفقد المؤلف مصداقيته.

ولكن الكاتب قد أبدى نوع معرفة بأسماء بعض علماء الشيعة المعاصرين وغيرهم، كالشيخ محمد الحسين آل كاشف الغطاء والسيد عبد الحسين شرف الدين والسيد الخوئي والسيد السيستاني وميرزا على الغروي وغيرهم، كما ذكر أسماء علماء ليسوا من هذه الطبقة، ولكن لهم شأنهم فى الأوساط الشيعية، كالشيخ محمد جواد مغنیه والسيد حسين الصدر والشيخ أحمد الوائلى وغيرهم.

إلا أن معرفه هذه الأسماء سهله يسيره يمكن تحصيلها بمجرد السماع أو بطرق أخرى، ولا سيما أن الكاتب لم يذكر شيئاً من خصوصياتهم التى لم تشتهر عنهم.

وفى مقابل ذلك ذكر الكاتب أشخاصاً لا يُعرفون، كالسيد البروجردى الذى وصفه بأنه كان يشرف بنفسه على تنفيذ تعليمات الحوزه بنشر الفساد فى مدينه الثوره ببغداد!! (٢) ٦ وذكر السيد القزوينى والطباطبائى والسيد المدنى وأبا الحارث الياسى، مع أن هؤلاء كلهم رجال مجهولون لا يُعرفون، لا على الصعيد الشعبى ولا فى الوسط العلمى.

١- الذريعة إلى تصانيف الشيعة ٢/ ٤.

٢- ذكر ذلك فى صفحه ١١٦.

ويُتضح من خلال قراءه كتاب (لله ثم للتاريخ) أن مؤلفه لم يكن شيعياً ولا واحداً من علماء الشيعة، ولم يقضِ فتره من حياته- كما قال- في الحوزه العلميه النجفيه، لما سنبينه مفصلاً في آخر الكتاب بعونه تعالى.

والظاهر أنه انتحل شخصيه شيعيه غير معروفه لأمرين:

الأول: لإشعار أهل السنه بقوه مذهبهم وضعف مذهب الشيعة الإماميه الذي تركه وأقرّ بطلانه واحد من فقهاء المذهب الشيعي المعاصرين.

وبه يندفع ما يكرره الشيعة دائماً من أن المستبصرين الذين يتحوّلون إلى المذهب الشيعي هم علماء أهل السنه ومفكروهم، في حين أنه لا ينقلب إلى مذهب أهل السنه إلا البسطاء والجهّال من الشيعة.

والثاني: ليتمكن الكاتب من سرد قضايا ووقائع قبيحه يدّعي فيها المشاهده والحضور، فإن هذه الحوادث لن يكون لها أيه قيمه لو كتبها رجل سني، لوضوح انتحالها حينئذ، بخلاف ما لو نقلها واحد من علماء الحوزه، فإنها ستكون من باب وَشَهَدَ شَاهِدٌ مِّنْ أَهْلِهَا.

وليس غريباً أن يكون كاتب هذا الكتاب رجلاً غير عراقي، لأنه وإن ذكر في مطاوي كلامه أموراً تنم عن نوع معرفه بمدن العراق وأحيائها وعلمائها، إلا- أن معرفه كل ذلك قد تتأتى لمن عاش في العراق أو تتبّع الكتب التي يستقى منها ما ينفعه في الموضوعات التي كتب فيها.

هذا كل ما استقرأناه من سطور الكتاب حول شخصيه مؤلفه الذي أسمى نفسه (السيد حسين الموسوي)، وسيأتي في آخر الكتاب مزيد بيان في تحقيق حال هذا الرجل إن شاء الله تعالى.

وعلى كل حال فإننا سننظر في محتوى الكتاب بغض النظر عن هويه الكاتب، وعن كونه شيعياً أو سنياً، فلا تهّمنا شخصيه الكاتب بقدر ما يهّمنا ما في الكتاب من مضامين.

رد ما جاء في مقدمه الكتاب

قال الكاتب: وُلدت في كربلاء، ونشأت في بيئه شيعيه في ظل والدي المتديّن.

درست في مدارس المدينه حتى صرت شابّاً يافعاً، فبعث بي والدي إلى الحوزه العلميه النجفيه أم الحوزات في العالم لأنهل من علم فحول العلماء ومشاهيرهم في هذا العصر، أمثال سماحه الإمام السيد محمد آل الحسين كاشف الغطاء كذا.

وأقول: إن ذهاب المؤلف يافعاً إلى الحوزه العلميه النجفيه وحصوله على درجه الاجتهاد حسب زعمه من أستاذه كاشف الغطاء قدس سره، لا يسوّغان له عند أحد أن يكون جاهلاً بكون أستاذه سيّداً أو شيخاً، وأن اسمه محمد آل الحسين كاشف الغطاء كما ذكره في كلمته، أو الشيخ محمد الحسين آل كاشف الغطاء كما هو الصحيح الذي يعرفه حتى عوامّ الناس في النجف وغيرها.

وقد تکرّر منه بعد ما يقل عن صفحتين نفس الخطأ في وصف (أستاذه) بأنه سيّد، إلا أنه أصاب في الاسم، وسيتكرر منه ذلك كثيراً في كتابه، ونحن سنلفت نظر القارئ الكريم بذكر كلمه كذا بين قوسين معقوفين، حذراً من تكرار التنبيه على ذلك كثيراً.

ومن الواضح أن هذا دليل كافٍ في بطلان ما زعمه من تتلمذه على الشيخ كاشف الغطاء، وحصوله على درجة الاجتهاد منه.

قال الكاتب: وَيَسَّرَ اللهُ تَعَالَى لِي الْإِلْتِحَاقَ بِالدِّرَاسَةِ وَطَلَبَ الْعِلْمَ، وَخِلَالَ سِنَوَاتِ الدِّرَاسَةِ كَانَتْ تَرُدُّ عَلَيَّ نِصُوصٌ تَسْتَوْقِفُنِي، وَقَضَايَا تَشْغَلُ بَالِي، وَحَوَادِثٌ تَحِيرُنِي، وَلَكِنْ كُنْتُ أَتَهَمُ نَفْسِي بِسُوءِ الْفَهْمِ، وَقَلَّةِ الْإِدْرَاقِ.

وأقول: هذا الكلام يدل على أن الرجل لا يعرف مناهج الحوزة ولم يدرس فيها، وإلا لعلم أن طالب العلم في الحوزة العلمية يقضى شطراً من سنواته الأولى في دراسة النحو والصرف والبلاغة والمنطق والفقه غير الاستدلالي، ثم يدخل في دراسته علمي الأصول والفقه الاستدلالي، وهذه كلها لا تحتوى على نصوص تستوقف الطالب، ولا تحتوى على قضايا تشغل باله، لأنها مناهج معروفة، وكل ما فيها من نصوص غير خفي على أي طالب.

وهو يظن أن طالب العلم في الحوزة العلمية يدرس علم الحديث الذي سيفتح عينه على الأحاديث المنكرة الضعيفة التي ذكر كثيراً منها في كتابه.

كما أنه يظن أن طالب العلم يدرس علم الرجال أو تاريخ وسير الأئمة عليهم السلام وأمثال هذه العلوم التي تحتوى على أمور ينكرها السني أو لا يحتملها.

ولو كان هذا الكاتب طالب علم حقيقه لعلم أن علماء الشيعة قدس الله أسرارهم قد بينوا مشكلات الأخبار وأوضحوها، وميزوا غثها من سمينها، وسليمها من سقيمها، ودفعوا شبهات الخصوم وزيفوها، حتى لم يبق لخصم حجة، ولا لمخالف على مذهب الحق مغمز.

وبهذا يتضح أنه لا عذر لطالب العلم في الحوزة العلمية أن يصدر منه مثل هذا

الكلام فضلاً عن يدعى بلوغه مرتبه الاجتهاد، ولا سيما أن كل من بلغ هذه المرحله لا بد أن يكون قادراً على التمييز بين الصحيح والضعيف، و متمكناً من دفع كل شبهات الخصوم و حُججهم.

قال الكاتب: وحاولت مره أن أطرح شيئاً من ذلك على أحد الساده من أساتذه الحوزه العلميه، وكان الرجل ذكياً إذ عرف كيف يعالج في هذه الأسئلة: فأراد أن يُجهزَ عليها في مَهْدِها بكلمات يسيره، فقال لي: ماذا تدرس في الحوزه؟

قلت له: مذهب أهل البيت طبعاً.

فقال لي: هل تشك في مذهب أهل البيت!؟

فأجبت بقره: معاذ الله.

فقال: إذن أبعد هذه الوسوس عن نفسك، فأنت من أتباع أهل البيت عليهم السلام، وأهل البيت تَلَقَّوا عن محمد صلى الله عليه وآله، ومحمد تَلَقَّى من الله تعالى.

سكْتُ قليلاً حتى ارتاحت نفسي، ثم قلتُ له: بارك الله فيك شفيتني من هذه الوسوس. ثم عدتُ إلى دراستي، وعادت إلي تلك الأسئلة والاستفسارات، وكلما تقدمت في الدراسه ازدادت الأسئلة، وكثرت القضايا والمؤاخذات.

وأقول: إن هذا الكلام أيضاً يدل على أن كاتبه لا يعرف مناهج الحوزه العلميه، وهو بعيد عنها كل البعد، حيث إنه زعم أنه يدرس مذهب أهل البيت عليهم السلام، مع أن الطالب كما قلنا يقضى سنين من حياته يدرس علوم اللغه والمنطق والفلسفه، وهي لا ترتبط بمذهب أهل البيت عليهم السلام، لأنها مقدمات تؤهّل الطالب لفهم المطالب العاليه.

وبعد تلك السنين يقضى الطالب أيضاً سنين أخرى يدرس فيها علم الأصول

الذى كثير منه نظريات عقليه قابله للأخذ والرد.

وأما ما يرتبط بمذهب أهل البيت عليهم السلام فهو علم الفقه الذى يدرسه الطالب ابتداءً ب- (تبصره المتعلمين) للعلامه الحلى، ومروراً بكتاب (شرائع الإسلام) للمحقق الحلى، و (الروضه البهيه فى شرح اللمعه دمشقيه) للشهيد الثانى، وانتهاءً بكتاب (المكاسب) للشيخ الأنصارى قدّس الله أسرارهم.

وهذه الكتب مطبوعه ومعروفه، وليس فيها ما ينتج عنه شكوك ومؤاخذات فى نفس الطالب على مذهب أهل البيت عليهم السلام، لأنها إما كتب مشتمله على الفتاوى المجرده كالكتابين الأولين، أو فيها إشاره إلى الدليل كالكتاب الثالث، أو مشتمله على بيان الأدله التفصيليه فى المكاسب والتجارات كالكتاب الأخير.

فلا أدري ما هو مصدر تلك الشكوك التى انتابت الكاتب، وما هو منبع الإشكالات المزعومه مع ما أوضحناه من منهج الحوزه، ولا سيما فى السنين الأولى التى يدرس فيها المقدمات التى لا ترتبط بمذهب أهل البيت عليهم السلام فى شىء!؟

وبذلك يتضح أن الحادثه التى ذكرها كلها مبتنيه على جهل الكاتب بمنهج الحوزه، فلفّق هذه القصة بناءً على مرتكزاته فى منهج الدراسه السُّنيه.

قال الكاتب: المهم أنى أنهيت الدراسه بتفوق، حتى حصلت على إجازتى العلميه فى نيل درجه الاجتهاد من أوجد زمانه سماحه السيد كذا محمد الحسين آل كاشف الغطاء زعيم الحوزه.

وأقول: فى كلام الكاتب عدّه ملاحظات:

الأولى: أنه يعتقد أن منهج الدراسه الحوزويه مشابه لمنهج الدراسه الجامعيه، ينتهى عند حد نيل درجه الاجتهاد، وبعدها يكون الحاصل على هذه الإجازة قد

أنهى دراسته.

والحال أن الأمر ليس كذلك، فإن الدراسات الحوزويه لا تنتهى بذلك، وكل من عاش فى حوزة النجف فى هذا العصر يعلم أن جمعاً من الفقهاء المسلمّ اجتهادهم كانوا يحضرون درس زعيم الحوزة العلميه فى النجف الأشرف سماحه آيه الله العظمى السيّد أبو القاسم الموسوى الخوئى قدس الله نفسه الزكيه.

الثانيه: أنه ظن أن نيل درجة الاجتهاد حاله حال نيل درجة الدكتوراه فى الجامعات، بأن يكون بتفوق أو بدرجة امتياز أو دون ذلك.

والحال أن درجة الاجتهاد لا- تُعطى للفقهاء تارة بتفوق وتارة من دون تفوق، وذلك لأن درجات الدكتوراه أو غيرها تُعطى للدارسين بعد تقديم رساله يناقشها أساتذته الجامعه، وبعدها تقرر لجنه المناقشه منح هذا الطالب درجة الدكتوراه أو عدم منحه، بدرجة امتياز أو غيرها حسب قوه الرساله وتمكن الطالب من اجتياز المناقشه بنجاح.

وأما درجة الاجتهاد فلا- تُعطى بهذه الطريقه، وإنما يعطيهما الفقيه لبعض تلامذته عند قناعته باجتهاده ومقدرته على استنباط الأحكام الشرعيه من مداركها المقرّره.

وعاده ما تُعطى بشكل فردى جداً، بعيداً عن الأضواء، ولا- تكون فى حفل علنى، أو تكون مقرونه ببيان التفاضل حتى يُعرف المتفوق من غير المتفوق من الطلبة الحاصلين على هذه الإجازة.

الثالثه: أن الكاتب يعتقد أن إجازات الشيخ محمد الحسين كاشف الغطاء قدّس الله نفسه لها أهميه كبرى نظراً لمكانته العلميه، وهو توهم باطل، وذلك لأن الشيخ كاشف الغطاء قدس سره قد أعطى إجازات اجتهاد لجماعات كثيره كانت غير مؤهله للاجتهاد ولا متّصفه بالفضل، بسبب الظروف التى كانت تحتمها تلك الفتره العصبيه.

فإن رضا شاه بهلوى حاكم إيران الأسبق، أصدر أمراً بمنع لبس العمامه إلا بإجازة من الحكومة الإيرانية، ولا يُستثنى من ذلك إلا الفقيه المجتهد.

وهذا الإجراء جعل جماعات من طلبة العلم يضطرون إلى نزع العمامه لعدم حصولهم على إجازة تُبسها من الحكومة الإيرانية.

وفى هذا الظرف صار جمع من أعلام المذهب كالسيد أبى الحسن الأصفهانى والشيخ محمد الحسين كاشف الغطاء بمنحون الكثير من طلبة العلم إجازات اجتهاد، من أجل الحفاظ على كيان الحوزات العلميه وبقائها.

هذا مضافاً إلى أن الحكومة الإيرانية كانت تلزم طلبة العلم بالانخراط فى التجنيد الإجبارى، ولا تستثنى أحداً أيضاً إلا من كان مجتهداً.

وقد حدّثنى الشهيد السعيد آيه الله العظمى الميرزا على الغروى قدّس الله نفسه الزكيه أن كثيراً من الطلبة فى ذلك الوقت كانوا يذهبون إلى الشيخ محمد الحسين كاشف الغطاء قدس سره، لطلب إجازة الاجتهاد للتخلص من التجنيد الإجبارى، وكان يجيزهم بالاجتهاد لهذا الغرض مع عدم أهليه بعضهم.

وبما قلناه يتبيّن أن إجازات الشيخ كاشف الغطاء قدس سره لا تنبئ عن أية فضيله علميه فضلاً عن بلوغ رتبه الاجتهاد.

قال الكاتب: وعند ذلك بدأت أفكار جديداً فى هذا الموضوع، فنحن ندرس مذهب أهل البيت، ولكن أجد فيما ندرسه مطاعن فى أهل البيت عليهم السلام، ندرس أمور الشريعة لعبد الله بها، ولكن فيها نصوصاً صريحه فى الكفر بالله تعالى.

أى ربى، ما هذا الذى ندرسه؟! أيمكن أن يكون هذا هو مذهب أهل البيت حقاً؟!

إن هذا يسبب انفصاماً في شخصيه المرء، إذ كيف يعبد الله وهو يكفر به؟! كيف يقتفى أثر الرسول صلى الله عليه وآله، وهو يَطْعُنُ به؟!!

كيف يتبع أهل البيت ويحبهم ويدرس مذهبهم، وهو يسبهم ويشتمهم؟! رحماك ربى ولطفك بى، إن لم تدركنى برحمتك لأكونن من الضالين، بل من الخاسرين.

وأقول: إن الكاتب قد أفرغ في كتابه هذا كل ما في جعبته من النصوص التي يزعم وجودها في كتب الشيعة، والتي يزعم أنها كفر بالله، أو أنها تقتضى الطعن في رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وفي أهل بيته عليهم السلام، وسيلاحظ القارئ الكريم أن ما زعمه هذا الكاتب كله سراب وهباء، وأنه لا توجد نصوص صحيحة من هذا القبيل في كتب الشيعة بحمد الله ونعمته.

هذا مع أنا أوضحنا فيما مرّ منهج الدراسه الحوزويه، وقلنا: إنه خالٍ من أمثال هذه النصوص المزعومه. فلا تغفل عما قلناه.

قال الكاتب: وأعود وأسأل نفسى: ما موقف هؤلاء الساده والأئمه وكل الذين تقدموا من فحول العلماء، ما موقفهم من هذا؟ أما كانوا يرون هذا الذى أرى؟ أما كانوا يدرسون هذا الذى درست؟! بلى، بل إن الكثير من هذه الكتب هى مؤلفاتهم هم، وفيها ما سَطَّرَتْهُ أقلامهم، فكان هذا يُدمى قلبى، ويزيده ألماً وحسره.

وأقول: إن موقف العلماء من كل ما هو مسطور في كتب الشيعة معروف، وطالب العلم لا يُعقل أن يقع في حيره لمعرفة ذلك، ولا سيما أن كتب علماء الشيعة بين يديه، وأنه يتمكن من سؤال الأساطين في الحوزه.

وإنما يمكن أن يقع في أمثال هذه الادعاءات الجاهل الصرف الذى لا يفقه من العلم شيئاً، والذى نُقل له بعض ما يراد به إلقاء الشبهات عليه.

وإدعاء الكاتب أن ما أثار شكوكه مذکور في مناهج الدراسه الحوزويه واضح البطلان، وسيرى القارئ الكريم أن كل النصوص التي نقلها الكاتب في كتابه مأخوذه من كتب غير دراسيه جمعاً بين الصحيح والضعيف والغث والسمين، مثل كتاب رجال الكشي والأنوار النعمانيه وبحار الأنوار وغيرها.

ومن الواضح أن الكاتب إنما زعم أن في مناهج الحوزه ما أثار شكوكه باعتبار أنه كان يظن أن طلبه العلم في الحوزه العلميه يدرسون كتب الحديث المعتمره عند الشيعه كالكافي والتهذيب والاستبصار ومن لا يحضره الفقيه، كما هو المتعارف في الدراسات السنيّه، مع أن الكتب المذكوره وغيرها وإن كانت لها أهميتها في مقام الاستنباط إلا أنها ليست كتباً تُدرّس كما هو معروف حتى عند صغار طلبه العلم.

قال الكاتب: وكنت بحاجة إلى شخص أشكو إليه همومي، وأبُتُّ أحزاني، فاهتديت أخيراً إلى فكره طيبه وهي دراسه شامله أعيد فيها النظر في مادتي العلميه، فقرأت كل ما وقفت عليه من المصادر المعتمره وحتى غير المعتمره، بل قرأت كل كتاب وقع في يدي، فكانت تستوقفني فقرات ونصوص كنت أشعر بحاجة لأن أُعلّق عليها، فأخذت أنقل تلك النصوص وأُعلّق عليها بما يجول في نفسي، فلما انتهيت من قراءه المصادر المعتمره، وجدت عندي أكداً من قصاصات الورق، فاحتفظت بها عسى أن يأتي يوم يقضى الله فيه أمراً كان مفعولاً.

وأقول: إن ادعاء قراءه كل الكتب الشيعيه، وكل المصادر المعتمره منها وغير المعتمره من الادعاءات المعلوم بطلانها، فإن كتب الشيعه تُعدّ بآلاف الكتب والمجلدات، التي تُصرف الأعمار دون التمكن من قراءتها فضلاً عن فهمها والتدبر فيها.

وعلى كل حال، فسواء قرأ الكاتب كل تلك الكتب أو لم يقرأها فليست هذه قضيه مهمه نتنازع معه فيها، ولكن إن صحَّ زعمه فالحجه عليه أتم، لأنه يُقر بأنه قد

أطلع على كل ما فى كتب الشيعة من أحاديث وعلوم ومعارف، فلا ندرى بعد هذا لم احتج بالضعيف وتعامى عن الصحيح؟ ولم صرف الأحاديث عن معانيها الصحيحة، وجعل لها معانى من جراب النوره؟

قال الكاتب: وبقيت علاقاتى حسنه مع كل المراجع الدينيه والعلماء والساده الذين قابلتهم، وكنت أخالطهم لأصل إلى نتيجته تعينى إذا ما اتخذت يوماً القرار الصعب، فوقفت على الكثير حتى صارت قناعتى تامه فى اتخاذ القرار الصعب، ولكنى كنت أنتظر الفرصه المناسبه.

وأقول: إن كون العلاقة المزعومه حميمه بين الكاتب وبين كل المراجع والعلماء والساده ليس مهمًا بقدر ما يكون سؤالهم ومذاكرتهم فى المسائل والشكوك مهمًا، والكاتب لم يذكر أنه ناقش العلماء أو ناظرهم فى مسائل معينه، بل نراه قد أحاط كلامه بالإبهام والغموض خشيه أن يقال له: إن هذه المسائل محلولة وواضحه، ولا غبار عليها ولا شبهه تعتريتها.

ثم إن التعبير ب- (المراجع الدينيه) غير متعارف صدوره من رجل يدعى الاجتهاد، بل ولا مألوف من طلبه العلم، فإن اللفظ المتعارف إطلاقه هو (المراجع العظام)، أو (مراجع التقليد).

وكذا قوله: (العلماء والساده)، فإن هذا من تعبيرات العوام، لأن العلماء لا يفرقون فى التعبير بين العلماء غير الساده، والعلماء من الساده.

قال الكاتب: وكنت أنظر إلى صديقى العلامه السيد موسى الموسوى فأراه مثلاً

طيباً عندما أعلنَ رفضه للانحراف الذى طرأ على المنهج الشيعى، ومحاولاته الجاده فى تصحيح هذا المنهج. ثم صدر كتاب الأخ السيد كذا أحمد الكاتب (تطور الفكر الشيعى)، وبعد أن طالعتُه وجدت أنّ دَوْرى قد حان فى قول الحق، وتبصير إخوانى المخدوعين، فإنّا كعلماء مسؤولون عنهم يوم القيامة، فلا بد لنا من تبصيرهم بالحق وإن كان مُرّاً.

وأقول: عجباً لمن يدعى الفقيه والاجتهاد كيف يتخذ قدوته مثل هذين الرجلين اللذين لا يُعرفان بعلم ولا فضل، ويرى أن تصرفهما جعله يرى أن دوره قد حان لقول الحق، مع أن الفقيه لا بد أن يكون حُرّاً فى تشخيص تكليفه ومعرفة ما يجب عليه وما لا يجب، ولا يجوز له أن يكون مقلداً لغيره.

ثم إن ما كتبه السيد موسى الموسوى فى كتابه (الشيعه والتصحيح) وما كتبه أحمد الكاتب فى كتابه (تطور الفكر الشيعى)، كله أباطيل لا تخفى على صغار طلبة العلم فضلاً عن من يدعى الاجتهاد والفقيه.

ثم إن المؤلف وصف أحمد الكاتب بأنه سيّد، وهذا من سقطاته الكثيره التى تدل على أنه لا يفرق بين السيد والشيخ.

قال الكاتب: ولعل أسلوبى يختلف عن أسلوب السيدين الموسوى والكاتب فى طرح نتاجاتنا العلميه، وهذا بسبب ما توصل إليه كُلُّ منا من خلال دراسته التى قام بها.

ولعل السيدين المذكورين فى ظرف يختلف عن ظرفى، ذلك أنّ كلاً منهما قد غادر العراق، واستقر فى دوله من دول الغرب، وبدأ العمل من هناك.

وأقول: إن الاختلاف بين كاتب (لله ثم للتاريخ) وبين السيد موسى الموسوى

وأحمد الكاتب واضح جداً، من جهة أن الموسوى وأحمد الكاتب رجلان معروفان بنسبهما وبأنهما كانا من الشيعة، غايه ما فى الباب أنهما انحرفا عن الطريق الصحيح، لشبهات عرضت لهما أو لمصالح دنيويه طمعا فيها.

وأما صاحب كتاب (الله ثم للتاريخ) فهو رجل مجهول الهويه، يُجزم بأنه رجل من أهل السنه، قد انتحل شخصيه عالم شيعى مجهول للطعن فى مذهب الشيعة وعلماهم.

وأما كونه فى العراق وهما فى خارج العراق فهذا ليس فرقاً جوهرياً بينه وبينهما، فإنه إن رأى أن الحق فى مذهب أهل السنه، وأنه الآن قد انقلب إلى مذهبه، فعليه أن يسفر عن نفسه، ويفصح عن اسمه، ويجهر بتحوّله، وذلك لأن أكثر أئمه مذاهب أهل السنه لا يجوّزون التقيه من المسلمين، ولا يحلّلون لمؤمن أن يكتم (إيمانه)، ويتظاهر بالتمذهب بمذاهب أهل البدع.

فكيف غاب عن هذا (الفقيه المجتهد) مثل هذا الحكم، فقبع فى زاويه التقيه فى النجف، مع أنه يجب عليه أن يرفضها بخصوصها كما رفض مذهب الشيعة بكل أحكامه.

ثم إنه هنا أيضاً كَرَّرَ خطأه السابق مرتين، بتشريك أحمد الكاتب للموسوى فى السياده، وسيكّرره أيضاً فى كلامه الآتى.

قال الكاتب: أما أنا فما زلت داخل العراق وفى النجف بالذات، والإمكانات المتوافره لدى لا- ترقى إلى إمكانات السيدين المذكورين، لأنى وبعد تفكير طويل فى البقاء أو المغادره، قررت البقاء والعمل هنا صابراً مُحْتَسِباً ذلك عند الله تعالى.

وأقول: إن الكاتب لو كان فى النجف لعرفه أهل النجف ولعرفه علماء الحوزه

العلميه، ولا- سيما أنه- كما يزعم- رجل كبير في السن، حاصل على إجازة الاجتهاد قبل أكثر من خمسين سنة (١) ٧، مع أنه ليس في النجف عالم من أهل كربلاء بهذه الصفه، ولو كان لبان، ولا سيما أنه وصف نفسه بالتفوق العلمى، والمتفوق بحكم العاده لا يخفى على أحد.

ثم ما هو السر في بقاء الكاتب في النجف الأشرف متكتماً متظاهراً بالتشيع وهو على خلاف ذلك؟

مع أنه يجب على أى رجل في مثل سنّه وعلمه أن يترك النجف، ويغادر إلى أى بلاد سُنّيه يتمكن فيها من أن ينفع فيها أبناء مذهبه الجديد، ويصّرهم بأباطيل مذهب الشيعة، ويوقفهم على ما فيه من زيف وضلال.

وأما بقاؤه في النجف فسيجعله مشلولاً غير قادر على الإفصاح عن حاله من جهه، ولا يتمكن من أداء رسالته من جهه أخرى.

فلا أدري بعد هذا كله ما هو وجه اختياره البقاء في النجف الأشرف والعمل فيها صابراً محتسباً على حسب زعمه؟؟

قال الكاتب: وأنا على يقين أن هناك الكثير من الساده ممن يشعرون بتأنيب الضمير لسكوتهم ورضاهم مما يرونه ويشاهدونه، وبما يقرأونه في أمهات المصادر المتوافره عندهم، فأسأل الله تعالى أن يجعل كتابى حافزاً لهم في مراجعه النفس، وترك سبيل الباطل، وسلوك سبيل الحق، فإن العمر قصير، والحجه قائمه عليهم، فلم يبق لهم بعد ذلك من عذر.

١- وذلك لأن تاريخ رحيل الشيخ محمد الحسين آل كاشف الغطاء كان سنة ١٣٧٣ هـ، وهي خمسون سنة كامله. وأما إذا قيل: (إن كاشف الغطاء قد أجاز الكاتب قبل وفاته ببضع سنين)، فيكون قد مضى على الإجازة المزعومه أكثر من خمسين سنة.

وأقول: إن كلاماً لا- يستند إلى أى دليل صحيح لا قيمه له، ويقين الكاتب بشىء لا يكون له وزن علمى يعتد به، وذلك لأننا بالمقابل على يقين من أنه لا يوجد ولا واحد من علماء الشيعة يشك في صحة مذهبه ويتردّد في بطلان مذاهب أهل السنه، بل نحن على يقين من أن أكثر علماء أهل السنه يشكّون في صحة مذاهبهم، لما يرون فيه من التناقضات والأباطيل الواضحه، ولكن يمنعهم من الجهر بشكّهم وبطلان مذاهبهم خشيتهم من العامّة، أو حذرهم من سلاطين الجور، أو خوفهم على وظائفهم التي يتعيشون بها.

وأما دعاء المؤلف بأن يجعل الله كتابه حافزاً (للساده) لمراجعته النفس وترك سبيل الباطل وسلوك سبيل الحق، فهو دعاء لا يستجاب، لأن هذا الكتاب- كما سيتضح للقارئ- مشتمل على الأكاذيب من غلافه إلى آخره، فكيف يمكن أن يكون سبيلاً لسلك الحق وهو بهذه الحال؟؟

قال الكاتب: وهناك بعض الساده ممن تربطني بهم علاقات استجابوا لدعوتى لهم والحمد لله، فقد اطلعوا على هذه الحقائق التي توصلت إليها، وبدأوا هم أيضاً بدعوه الآخرين، فنسأل الله تعالى أن يوفقنا وإياهم لتبصير الناس بالحقيقه، وتحذيرهم من مغبّه الانجراف في الباطل، إنه أكرم مسؤول.

وأقول: إن الحق أحق أن يُتبع، واستجابه جاهل لمثله لا- يقبل الحق باطلاً، ولا- يصيّر الباطل حقاً، فإنه لا يُعرف الحق بالرجال، وإنما يُعرف الرجال بالحق.

هذا مع أن الكاتب قد زعم- وهو غير ثقّه في نقله كما سيتضح- أن بعض الساده رأى رأيه واقتنع بفكرته ببطلان مذهب الشيعة، وهذه مجرد دعوى لم يظهر لها أى أثر، فلم يظهر ذلك من شخص معروف من علماء الشيعة أو فضلائهم، ولم يظهر من أحد منهم أنه أبدى قناعاته ببطلان مذهب الشيعة.

بخلاف الذين تشيعوا من أهل السنه، فإنهم رجال معروفون بأسمائهم وبلدانهم، وقد صدرت من أقلامهم الكثير من الكتب المطبوعه التي تداولها الناس واطلع عليها المؤلف والمخالف.

قال الكاتب: وإني لأعلم أن كتابي هذا سيلقى الرفض والتكذيب والاتهامات الباطله، وهذا لا يضرني فإنني قد وضعت هذا كله فى حسابي، وسيتهموننى بالعماله لإسرائيل، أو أمريكا، أو يتهموننى بأنى بعث دينى وضميرى بعرض من الدنيا، وهذا ليس ببعيد ولا بغريب فقد اتهموا صديقنا العلامه السيد موسى الموسوى بمثل هذا، حتى قال السيد كذا على الغروى: إن ملك السعوديه فهد بن عبد العزيز قد أغرى الدكتور الموسوى بامرأه جميله من آل سعود، وبتحسين وضميره المادى، فوضع له مبلغاً محترماً فى أحد البنوك الأمريكيه لقاء انخراطه فى مذهب الوهابيين!!

وأقول: من الطبيعى أن يلقى كتاب (لله ثم للتاريخ) الرفض والإنكار الشديدين، لأننا نظرنا فى محتوياته فوجدناه مملوءاً بالأكاذيب الشنيعه والاتهامات القبيحه التى سنكشفها للقارئ العزيز فى المباحث الآتية إن شاء الله تعالى.

وأما الاتهام فليس دأبنا كما سيتضح جلياً فى كل ردودنا على مضامين هذا الكتاب.

وأما العماله لإسرائيل أو غيرها فنحن لا ندين الله بشىء لا نعرفه، والله أعلم بحقائق الأمور، وهو سبحانه الذى يتولى السرائر.

وأما ما نقله عن الميرزا على الغروى قدس الله نفسه فهو كذب محض، لأنه كلام لا يصدر من مثله قطعاً، ونحن قد تشرفنا مده بالحضور فى المجالس الخاصه للميرزا الغروى فلم نسمعه ينطق بهذا أو أمثاله قط، ولم ينقل شخص معروف عنه مثل هذه المقوله، بل هى مقوله غير معقوله فى حد ذاتها.

هذا مع أن كتاب السيّد موسى الموسوى قد رُدَّ عليه، وأُبطلت جميع حُججه ودعاويه، ولا يحتاج إبطال كلام الموسوى لمثل هذا الكلام الذى هو فى نفسه يحتاج إلى إثبات.

قال الكاتب: فإذا كان هذا نصيب الدكتور الموسوى من الكذب والافتراء والإشاعات الرخيصة، فما هو نصيبى أنا وماذا سيُشيعون عني؟! ولعلهم يبحثون عني ليقتلوني كما قتلوا قبلى ممن كذا صدع بالحق، فقد قتلوا نجل مولانا الراحل آيه الله العظمى الإمام السيد أبى الحسن الأصفهاني أكبر أئمة الشيعة من بعد عصر الغيبة الكبرى وإلى اليوم، وسيد علماء الشيعة بلا منازع عندما أراد تصحيح منهج الشيعة، ونبد الخرافات التى دخلت عليه، فلم يرق لهم ذلك، فذبحوا نجله كما يُذبح الكباش ليصدوا هذا الإمام عن منهجه فى تصحيح الانحراف الشيعى، كما قتلوا قبله السيد كذا أحمد الكسروى عندما أعلن براءته من هذا الانحراف، وأراد أن يصحح المنهج الشيعى، فَقَطَّعوه إِرْبًا إِرْبًا.

وأقول: إن الشيعة منذ أقدم العصور واجهوا خصومهم بالحجة، ففندوا مذاهبهم، وأبطلوا آراءهم، وزيفوا معتقداتهم.

وأما أساليب الاتهامات والتصفيات الجسديه فهى أساليب غيرهم الذين تنقصهم الحجج والأدله على صحة مذاهبهم.

وأما ما زعمه من أن السيّد أبى الحسن الأصفهاني قدس الله نفسه قد أراد أن يُصحح منهج الشيعة فعمد الشيعة إلى قتل ابنه، فهو غير صحيح جملة وتفصيلاً، فإن السيد أبى الحسن الأصفهاني كان مرجع الشيعة الذى كانوا يرجعون إليه فى تقليدهم، ولم يدر منه آيه بادره تخالف المنهج المعروف عند الشيعة، فأين هذا التصحيح المزعوم؟

وإذا كان السيّد أبو الحسن الأصفهاني - بزعم الكاتب - أكبر أئمة الشيعة وأراد تصحيح المسار الشيعي فلم ترك حركته الإصلاحية بعد قتل ابنه، مع أن مثل هذا الأمر لا ينبغي أن يثنى أي مصلح عن غاياته وأهدافه.

ثم إن عبارات الكاتب في وصف السيّد أبي الحسن الأصفهاني بأنه (أكبر أئمة الشيعة من بعد عصر الغيبة الكبرى وإلى اليوم، وسيّد علماء الشيعة بلا منازع) هي منقولة بالمعنى من كلام السيّد موسى الموسوي في مقدمه كتابه (الشيعة والتصحيح)، حيث قال: وبعد أن وُلِدْتُ ونشأت وترعرت في بيت الزعامه الكبرى للطائفة الشيعيه، ودرست وتأدبت على يد أكبر زعيم وقائد ديني عرفه تاريخ التشيع منذ الغيبة الكبرى، وحتى اليوم وهو جدنا الإمام الأكبر السيد أبو الحسن الموسوي ...

وقال: وقد زاد إيماني بها عندما بدأت أعرف أن السبب في قتل والدي بين صلاة المغرب والعشاء في الحضرة العلوية في النجف الأشرف وعلى يد مجرم في لبوس رجل الدين الذي ذبحه كالكبش وهو يصلي في المحراب، إنما كانت خطه استعماريه لكي تثنى السيد أبو الحسن عن خطواته الإصلاحية (١) ٨.

فالعجب من هذا المدعى للاجتهاد كيف صار مقلداً للسيّد موسى الموسوي من غير تحقيق في نقولاته، مع أن كل علماء الشيعة يعرفون أن السيّد أبا الحسن الأصفهاني قدّس الله نفسه الشريفه لم يكن (أكبر أئمة الشيعة من بعد عصر الغيبة الكبرى وإلى اليوم، وسيّد علماء الشيعة بلا منازع)، وإنما كان أحد مراجع التقليد الذين انتهت إليهم الزعامه الدينيه الشيعيه، ولم يكن قدس سره معروفاً بتحقيقاته ومصنّفاته، فلم يصدر من قلمه الشريف إلا رسالته العمليه (وسيله النجاه) فقط، فكيف صار أكبر أئمة الشيعة والحاله هذه؟!

وعُدّ موسى الموسوي أنه يُطرى جدّه قدس سره، فإن كل فتاه بأبيها معجبه، ولكن ما هو عذر كاتب كتاب (الله ثم للتاريخ) في أن يصف السيّد الأصفهاني بهذه

الأوصاف غير الصحيحه؟!

ثم إن وصف السيد أبي الحسن الأصفهاني قدس سره بأنه أكبر (أئمه) الشيعة، لا- يصدر ممن مارس العلم وجالس العلماء، وعاش في الحوزة العلميه حتى وصل إلى مرتبه الفقيه والاجتهاد بزعمه، فإن هذا التعبير ما هو إلا من تعابير أهل السنه الذين يصفون علماء الشيعة بأنهم أئمه لهم.

وأما أحمد كسروي فلم يدع له أحدٌ أيه حركه إصلاحيه، لأنه كان متحرراً من كل قيود الدين، ولم يكن ضد مذهب الشيعة وعقائده فحسب، بل كان ضد الدين ومبادئه، وقد حمل على التشيع بما هو دين لا بما هو مذهب مخصوص، ولهذا لم يظهر منه أى ميل لمذهب أهل السنه أو غيره من المذاهب الإسلاميه، بل قام بتأييد الحزب الشيوعى فى إيران متمثلاً بمناصره رئيسه إحسان طبرى (١) ٩.

قال الكاتب: وهناك الكثيرون ممن انتهوا إلى مثل هذه النهايه جرّاء رفضهم تلك العقائد الباطله التى دخلت إلى التشيع، فليس بغريب إذا ما أرادوا لى مثل هذا المصير!!

وأقول: العجيب أن هذا الرجل يتحدث وكأنه يحدث قُراءه عن أحداث وقعت فى كوكب آخر لا يعرفونه، وإلا فمن هم هؤلاء الكثيرون الذين انتهوا إلى القتل بأيدى الشيعة جراء رفضهم لعقائدهم؟؟

أما ابن السيد أبى الحسن فقد قتله رجل معتوه، لا يعرف شيئاً عن أمثال هذه الأمور التى يدّعيها السيّد موسى الموسوى وقّله فيها الكاتب من غير تحقيق، وكان سبب القتل مالئاً لا أكثر.

وموسى الموسوى أراد أن يصوّر لقارئه أن والده قُتل بمؤامره استعماريه كانت تستهدف حركة التصحيح، وهذه دعوى غير صحيحة لم تصدر من أحد قبل موسى الموسوى الذى لم يستند فى ادّعائها إلى دليل صحيح.

وأما أحمد كسروى فقيل فى سبب قتله: إنه قام بإحراق كتاب (مفاتيح الجنان) مع كل ما فيه من سور قرآنيه وأحاديث نبويه، مما أثار عليه سخطاً شعبياً عاماً اجتاح كل إيران، حيث بدأ بأذربيجان، وانتقل إلى طهران ثم سائر المدن الإيرانيه، وصدرت برقيات معترضه تدين هذا العمل، وقد حمل عليه بعض الإيرانيين وضربوه حتى الموت.

ومن الواضح أن الكاتب قد جعل اتهام الشيعة بتصفيه مخالفيهم مبرراً لإخفائه اسمه وهويته، وإلا فإنه يعلم أن الشيعة لم يقصدوا السيد موسى الموسوى ولا أحمد الكاتب بسوء مع أنهما قد سبقاه فى هذا المضمار كما صرّح الكاتب بذلك فيما مر.

قال الكاتب: إن هذا كله لا- يهمنى، وحسبى أن أقول الحق، وأنصح إخوانى وأذكّرهم وألّفُ نظرهم إلى الحقيقه، ولو كنت أريد شيئاً من متاع الحياه الدنيا فإن المتعه والخمس كفيلان بتحقيق ذلك لى، كما يفعل الآخرون حتى صاروا هم أثرياء البلد، وبعضهم يركب أفضل أنواع السيارات بأحدث موديلاتها، ولكنى- والحمد لله- أعرضت عن هذا كله منذ أن عرفت الحقيقه، وأنا الآن أكسب رزقى ورزق عائلتى بالأعمال التجاريه الشريفه.

وأقول: من كان بهذا العمر المديد كيف يكون له مأرب فى المتعه؟؟

فإن الكاتب لو أجزى بالاجتهاد- على حسب زعمه- وهو فى عمر الأربعين سنه كما هو حال نوابغ الحوزه، فإن عمره الآن يبلغ حوالى تسعين سنه إذا كان كاشف

الغطاء قد أجازته بالاجتهاد في سنة وفاته، وهي سنة ١٣٧٣ هـ.

ثم إن كل علماء النجف الأشرف في هذه السنين لا يركبون سيارات بأحدث موديلاتها، لأن النجف لا يوجد فيها سيارات حديثه، وهذا يعرفه كل من عاش في النجف وأطلع على أحوال العلماء فيها.

وبحكم معرفتي الوثيقة بكل مراجع النجف الأشرف في هذا العصر فلا يوجد مرجع واحد يملك سياره عاديه فضلاً عن كونها من أحدث الموديلات.

وأما الخمس فهو أمانه يقبضها المرجع ويصرفها في مصارفها الصحيحه، ولا يحق له ولا لغيره أن يملكها لنفسه، ولو كان مراجع التقليد يملكون الخمس لكانوا من أثري الناس، بينما هم ليسوا كذلك، وأحوالهم شاهده عليهم.

والطريف ما زعمه من مسأله تكسبه بالتجاره لقوته وقوت عائلته، مع أنه ذكر أنه ذهب للحوزه العلميه وهو شاب يافع، فمن أين حصل على الأموال التي صار يتجر بها؟!

فإن كانت تجارته من أموال الخمس فلا يصح التكسب بها عنده، وإن كانت من غيرها فمن أين اكتسبها، وما مصدرها؟

ثم ما بال من عاش على التقوّت من الخمس حتى صار طاعناً في السن، قد تغافل الآن عن كل ما صرفه من أموال الخمس؟

ألا- يعلم أنه يضمن كل ما صرفه على نفسه طيله حياته، فيجب عليه أن يرجع تلك الأموال إلى أصحابها إن كان يعرفهم أو يتصدق بها عنهم؟؟

قال الكاتب: لقد تناولت في هذا الكتاب موضوعات محدده ليقف إخواني كلهم على الحقيقه حتى لا تبقى هناك غشاوه على بصر أي فرد كان منهم. وفي النيه

تأليف كتب أخرى تتعلق بموضوعات غير هذه ليكون المسلمون جميعاً على بينة فلا يبقى عُذْرٌ لِعَافِلٍ، أو حُجَّةٌ لجاهل.

وأقول: سيقف القراء بعون الله تعالى على الحقيقة كاملة، وسيوضح لهم أن كاتب هذا الكتاب ما هو إلا مفترٍ منتحل لشخصيه رجل يزعم أنه واحد من فقهاء الشيعة، وسيوضح للقراء بطلان كل الطعون التي تمسك بها هذا الرجل في نقد مذهب الشيعة الإماميه.

ومنه يُعلم أن القوم لما عجزوا عن نقد مذهب الشيعة الإماميه بالدليل والحجة الصحيحة عمدوا إلى محاربه المذهب بأمثال هذه الأساليب الرخيصة، فساروا على نهج أسلافهم الذين افتروا على الشيعة كل ما استطاعوا، فركبوا في ذلك كل صعب وذلول، ولكن الله ردَّ كيدهم في نحورهم، وأبطل مزاعمهم، وكشف زيفهم، وفضح أكاذيبهم.

إلا- أن كاتب هذا الكتاب سلك مسلكاً في الكذب لم يسبقه إليه غيره، فزعم أنه واحد من فقهاء الشيعة، فافتري على علماء الشيعة ما شاء من الحكايات السخيفه التي يزعم أنه شاهد عيانٍ فيها، ولكنه وقع من حيث لا يشعر، فانكشف أمره، وظهر كذبه، وما ربك بغافل عما يعمل الظالمون، وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون.

قال الكاتب: وأنا على يقين أن كتابي هذا سيلقى القبول عند طلاب الحق وهم كثيرون والحمد لله، وأما من فَضَّلَ البقاء في الضلاله- لئلا- يخسر مركزه فتضيع منه المتعه والخمس من (أولئك) الذين لبسوا العمائم، وركبوا عجالات (المرسيدس) و (السوبر) فهؤلاء ليس لنا معهم كلام، والله حسيبهم على ما اقترفوا ويقتربون في يوم لا ينفع فيه مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم.

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدى لولا أن هدانا الله.

وأقول: إن طلاب الحق بحمد الله وفضله كثيرون، والحق واضح المعالم بين السُّبُل، لا- يحتاج إلى كذب وافتراء وانتحال شخصيات وإصاق التهم بالأبرياء، وافتعال الحوادث والوقائع التي لم تقع.

وسيعلم طلاب الحق إن شاء الله تعالى من خلال البحوث الآتية أن الكاتب قد مال عن الحق وجانب الصواب، وسلك سبيل الزيغ والضلال، وأنه لم يصل إلى مبتغاه، ولم يستطع أن يحقّق غايته، بل افتضح أمره، وانكشف حاله، وصار كتابه هذا عاراً عليه في الدنيا، ووبالاً عليه في الآخرة.

وكل منصف يقرأ ما سوّده هذا الكاتب في كتابه يحصل له القطع واليقين بضلال الكاتب وبيطلان مسلكه، لأنه لو كان محقّقاً لما احتاج إلى افتعال الأكاذيب الرخيصة، وكان الاحتجاج بالحق كافياً لدحض كل زيغ وضلال.

كما أن كل منصف يزداد بصيره بأن مذهب الشيعة الإمامية هو المذهب الحق الذي من تمسّك به نجا، ومن تخلّف عنه هوى، ولو لم يكن كذلك لوجد أعداؤه من الحق ما يكفي لإبطاله، ولما احتاجوا لإبطاله بافتعال الأكاذيب والافتراءات التي بان زيفها وانكشف بطلانها.

عبد الله بن سبأ

قال الكاتب: إنَّ الشائع عندنا- معاشر الشيعة- أنَّ عبد الله بن سبأ شخصيه وهميه لا حقيقه لها، اخترعها أهل السنه من أجل الطعن بالشيعة ومعتقداتهم، فنسبوا إليه تأسيس التشيع ليصدوا الناس عنهم، وعن مذهب أهل البيت.

وأقول: إن العجب ممن يدَّعي الفقاهاه والاجتهاد كيف تخفى عليه مسأله بسيطه من أبسط المسائل الرجاليه، وهى أن المشهور الذى كاد أن يكون إجماعاً بين علماء وفقهاء الإماميه قديماً وحديثاً أن عبد الله بن سبأ شخصيه كان لها وجود، وقد نصَّ العلماء على ذلك فى كتبهم الرجاليه المعروفه.

فقد قال الشيخ الطوسى فى رجاله: عبد الله بن سبأ الذى رجع إلى الكفر وأظهر الغلو (١) ١٠.

وقال العلامة الحلى فى كتابه خلاصه الأقوال: عبد الله بن سبأ غالٍ ملعون، حرَّقه أمير المؤمنين عليه السلام بالنار، كان يزعم أن عليّاً عليه السلام إله، وأنه نبي (٢) ١١.

١- رجال الشيخ الطوسى، ص ٨٠.

٢- رجال العلامة الحلى، ص ٢٣٧.

وهذه العبارة هي عين عبارته السيد أحمد بن طاووس في كتابه (حل الإشكال في معرفه الرجال) المنقوله في التحرير الطاووسى (١) ١٢.

وقال أبو عمرو الكشى: كان يدعى النبوه وأن عليًا عليه السلام هو الله، فاستتابه عليه السلام ثلاثه أيام فلم يرجع، فأحرقه فى النار فى جملة سبعين رجلًا ادَّعوا فيه ذلك (٢) ١٣.

وقال الشيخ يوسف البحرانى: وابن سبا هذا هو الذى كان يزعم أن أمير المؤمنين عليه السلام إله، فاستتابه أمير المؤمنين ثلاثه أيام، فلم يتب فأحرقه (٣) ١٤.

إلى غير ذلك من الأقوال التى لا تخفى على صغار طلبه العلم فضلًا عمَّن يدعى الاجتهاد والاطلاع على ما فى كتب الرجال من أحوال الرواه.

قال الكاتب: وسألت السيد كذا محمد الحسين آل كاشف الغطاء عن ابن سبا فقال: إن ابن سبا خُرافه وضعها الأمويون والعباسيون حقدًا منهم على آل البيت الأطهار، فينبغى للعاقل أن لا يشغل نفسه بهذه الشخصيه.

وأقول: ما نقله عن الشيخ كاشف الغطاء غير معروف عنه، فلا يُعتد بهذا النقل ولا يعوّل عليه.

ومع التسليم بأن كاشف الغطاء رحمه الله قد قال ذلك فعلًا، فلعل مراده هو أنه ينكر صحه الأساطير التى حيكّت حول عبد الله بن سبا، ويرى أنها من دسائس الأمويين والعباسيين، لا أنه ينكر أصل وجوده الذى صرّح به فى كتابه (أصل الشيعة وأصولها) كما سيأتى ذلك فى كلامه الآتى.

١- التحرير الطاووسى، ص ١٧٣.

٢- عن رجال ابن داود، ص ٣٠ من القسم الثانى، وتنقيح المقال ١٨٤ / ٢، وكلمه الكشى هذه غير مذكوره فى (اختيار معرفه الرجال) المعروف برجال الكشى.

٣- الحدائق الناضره ٥١١ / ٨.

قال الكاتب: ولكنى وجدت في كتابه المعروف (أصل الشيعة وأصولها) ص ٤٠-٤١ ما يدل على وجود هذه الشخصية وثبوتها حيث قال: (أما عبد الله بن سبأ الذي يلصقونه بالشيعة، أو يلصقون الشيعة به، فهذه كتب الشيعة بأجمعها تعلن بلعنه والبراء منه (...).

وأقول: إن مشهور علماء الشيعة- ومن جملتهم كاشف الغطاء- قد ذهبوا إلى وجود عبد الله بن سبأ، وأنه ادعى الألوهية لأمر المؤمنين عليه السلام، فأحرقه بالنار في جملة رجال ادّعوا ذلك معه، وهذا يعرفه كل من بحث في كتب الرجال وتفحص الأقوال.

وما جاء في كتاب (أصل الشيعة وأصولها) دليل على عدم صحة النقل السابق عن كاشف الغطاء.

ولا- ينقضى العجب من هؤلاء الذين يفتعلون الأكاذيب، ثم يجعلونها مادة يُدينون بها الشيعة ويُزعمونهم بها، فإن الكاتب افتعل قضية ونسبها إلى كاشف الغطاء، ثم زعم أن كلامه يتضارب مع ما في كتابه.

قال الكاتب: ولا شك أن هذا تصريح بوجود هذه الشخصية، فلما راجعته في ذلك قال: إنا قلنا هذا تقيه، فالكتاب المذكور مقصود به أهل السنه، ولهذا أتبت قولي المذكور بقولي بعده: (على أنه ليس من البعيد رأى القائل أن عبد الله بن سبأ (وأمثاله) كلها أحاديث خرافه وضعها القصاصون وأرباب السمر المجوف).

وأقول: لا أدري ما هو موقع التقيه هنا؟!!

وما ربط التسليم بوجود عبد الله بن سبأ في كتاب (أصل الشيعة وأصولها) بباب التقيه؟!!

وهل كتب كاشف الغطاء كتابه (أصل الشيعة وأصولها) الذى يعبر فيه عن عقائد الشيعة تقيه؟! كيف يتم له كتابه كتاب فى بيان عقائد الشيعة التى يخالف فيها القوم، ومع ذلك يكتبه تقيه؟!

والذى يظهر من هذا الكلام وأشباهه أن الكاتب لا يعرف المعنى الصحيح للتقيه، ويظن أن المراد بالتقيه هو الكذب المحض غير المبرر، وهذا هو الفهم المعروف للتقيه عند كثير من أهل السنه. وهذا الفهم الخاطئ لمعنى التقيه قد كشف - بحمد الله - كذب كثير من النقول والحكايات الواردة فى الكتاب.

قال الكاتب: وقد أَلَفَ السيد مرتضى العسكرى كتابه (عبد الله بن سبأ وأساطير أخرى) أنكر فيه وجود شخصيه ابن سبأ، كما أنكرها أيضاً السيد كذا محمد جواد مغنيه فى تقديمه لكتاب السيد العسكرى المذكور.

وأقول: إن الخلاف فى كون عبد الله بن سبأ موجوداً أو خرافه غير خفى على أحد، فقد تضاربت فيه الآراء بين نافيٍّ ومُثَبِّتٍ، وهذا لا يرتبط من قريب ولا من بعيد بالشيعة أو أهل السنه، لأنها مسأله رجاليه أو تاريخيه.

ولئن كان السيد مرتضى العسكرى والشيخ مغنيه وغيرهما قد ذهبوا إلى أن ابن سبأ خرافه ولا وجود له، فإن جملة من الباحثين من أهل السنه ذهبوا إلى نفس هذا الرأى.

منهم: الدكتور طه حسين: فإنه قال فى كتابه (على وبنوه): أقل ما يدل عليه إعراض المؤرخين عن السبئيه وعن ابن السوداء فى حرب صفين أن أمر السبئيه وصاحبهم ابن السوداء إنما كان متكلفاً منحولاً وقد اخترع بأخره، حين كان الجدل بين الشيعة وغيرهم من الفرق الإسلاميه، أراد خصوم الشيعة أن يُدخلوا فى أصول

هذا المذهب عنصراً يهودياً، إمعاناً في الكيد لهم والنيل منهم (١) ١٥.

ومنهم: الدكتور عبد العزيز الهلابي: حيث قال في كتابه (عبد الله بن سبأ): الذي نخلص إليه في بحثنا هذا أن ابن سبأ شخصيه وهميه لم يكن لها وجود، فإن وجد شخص بهذا الاسم فمن المؤكد أنه لم يقم بالدور الذي أسنده إليه سيف وأصحاب كتب الفرق، لا من الناحية السياسييه، ولا من ناحية العقيدته (٢) ١٦.

ومنهم: الكاتب المصري أحمد عباس صالح: فإنه قال في كتابه (اليمن واليسار في الإسلام): وعبد الله بن سبأ شخص خرافي بغير شك، فأين هو من هذه الأحداث جميعاً؟ وأين هو من الصراعات الناشبه في هذا العالم الكبير المتعدد ... وماذا يستطيع شخص مهما تكن قيمته أن يلعب بمفرده بين هذه التيارات المتطاحنه؟

إلى أن قال: إنما كل ما حيكك من قصص حول عبد الله بن سبأ هو من وضع المتأخرين، فلا- دليل على وجوده في المراجع القديمه، فضلاً عن سخافه التفكير في احتمال وجوده أصلاً (٣) ١٧.

قال الكاتب: وعبد الله بن سبأ هو أحد الأسباب التي ينقم من أجلها أغلب الشيعة على أهل السنه. ولا شك أن الذين تحدثوا عن ابن سبأ من أهل السنه لا يُحَصِّونَ كثره، ولكن لا يُعَوَّلُ الشيعة عليهم لأجل الخلافِ معهم.

وأقول: إن عبد الله بن سبأ لا يرتبط بمذهب الشيعة، ولا شأن لهم به، ولا يُعتبر أحد الأسباب التي ينقم من أجلها أغلب الشيعة على أهل السنه كما زعم الكاتب، بل الأمر بالعكس تماماً، فإن أهل السنه نقموا على الشيعة لما عُرس في

١- الفتنه الكبرى ٩٨ / ٢.

٢- عبد الله بن سبأ: دراسه للروايات التاريخيه عن دوره في الفتنه، ص ٧١.

٣- اليمن واليسار في الإسلام، ص ٩٥.

أذهانهم أن أصل مذهبهم يرجع إلى عبد الله بن سبأ اليهودي، فحنقوا على الشيعة لأنهم اعتنقوا دسيسه يهوديه تمّ تنفيذها على يد حاقد على الإسلام والمسلمين.

وأما ما زعمه من كثره من تحدّث عن عبد الله بن سبأ من أهل السنه وأن الشيعة لا يعوّلون على كلامهم من أجل الخلاف معهم، فهو مردود بأن الكثره ليست مقياساً للحق، وإنما مقياسه هو صحّحه الدليل وتمايمه الحجه، وأكثر من بحث شخصيه عبد الله بن سبأ من أهل السنه بحثها بنتائج مسبقه، من أجل إثبات العلاقه الوطيه بين مذهب الشيعة وبين عبد الله بن سبأ، ولهذا اعتمدوا الأخبار الموضوعه والآثار المكذوبه للوصول إلى هذه الغايه، ولم يسلكوا سبيل التحقيق والبحث العلمى الصحيح.

قال الكاتب: بيد أننا إذا قرأنا كتبنا المعبره نجد أن ابن سبأ شخصيه حقيقه وإن أنكرها علماءنا أو بعضهم.

وأقول: لقد قلنا فيما مرّ: إن المشهور بين علماء الشيعة إن لم يكن إجماعاً أن عبد الله بن سبأ شخصيه حقيقه، ولم ينكر وجودها معروف من الأساطين، وكتبهم خير شاهد على ما نقول.

وعليه فما سيأتى بعد ذلك كله مبتنٍ على وهم فاحش وخطأ فادح، وهو زعم الكاتب أن علماء الشيعة ينكرون وجود شخصيه عبد الله بن سبأ، مع أن ذلك غير صحيح كما قلنا.

قال الكاتب: وإليك البيان:

١- عن أبي جعفر رضى الله عنه (أن عبد الله بن سبأ كان يدعى النبوه، ويزعم أن أمير المؤمنين هو الله - تعالى عن ذلك - فبلغ ذلك أمير المؤمنين رضى الله عنه، فدعاه، وسأله، فأقر بذلك وقال: نعم، أنت هو، وقد كان قد ألقى فى روعى أنت الله، وأنى نبى، فقال أمير المؤمنين رضى الله عنه: ويلك قد سخر منك الشيطان، فارجع عن هذا ثكلثك أمك وتب، فأبى، فحبسه واستتابه ثلاثة أيام، فلم يتب فأحرقه بالنار وقال: (إن الشيطان استهواه، فكان يأتيه، ويُلقي فى روعه ذلك).

وأقول: هذه الروايه ضعيفه السند بمحمد بن عثمان العبدى وبسنان والد عبد الله بن سنان، فإنهما لم يثبت توثيقهما فى كتب الرجال.

وعليه، فهذه الروايه ساقطه لا يصح الاحتجاج بها ولا التعويل عليها.

قال الكاتب: وعن أبي عبد الله أنه قال: (لعن الله عبد الله بن سبأ، إنه ادعى الربوبية فى أمير المؤمنين رضى الله عنه، وكان والله أمير المؤمنين رضى الله عنه عبداً لله طائعاً، الويل لمن كذب علينا، وإن قوماً يقولون فىنا ما لا نقوله فى أنفسنا، نبأ إلى الله منهم، نبأ إلى الله منهم) (معرفه أخبار الرجال) للكشى ص ٧٥ - ٧١، وهناك روايات أخرى.

وأقول: هذه الروايه صحيحه السند، وهى إحدى ثلاث روايات أثبتت أن عبد الله بن سبأ شخصيه حقيقيه، وأنه ادعى الألوهيه لأمر المؤمنين عليه السلام، فأحرقه أمير المؤمنين عليه السلام بالنار.

وليس عندنا من الأخبار والآثار المعبره المرويّه فى كتب الفريقين ما يدل على أن عبد الله بن سبأ كان له أى دور فى أحداث الفتنه التى تسارعت فى زمن عثمان، وأنه ألب على عثمان وطاف فى البلدان للتحريض عليه، وأنه كان رجلاً أسود يهودياً قد أسلم فى زمن عثمان، فصار يقول بالرجعه وبأفضليه أمير المؤمنين على بن أبى طالب

عليه السلام وأحقّيته في الخلافة، وأنه وصى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وأنه دابه الأرض وغير ذلك من المعتقدات التي نسبوها إليه، إلا ما رواه سيف بن عمر التميمي الوضّاع الكذاب، ونقله عنه الطبري وغيره من المؤرّخين.

وكل ما أثبتته الأخبار والآثار المعتمّره المرويّه في كتب أهل السنه هو أن عبد الله بن سبأ كان كذاباً، ولم تُثبِتْ أكثر من ذلك.

وأما الكتب الشيعيه وبالخصوص منها كتاب (اختيار معرفه الرجال) المعروف برجال الكشي فقد أثبت ما قلناه من أنه كان كذاباً، وأنه ادّعى الألوهيه لأمير المؤمنين عليه السلام، فاستتابه فلم يتب، فأحرقه بالنار في جملة رجال كانوا معه، لا أكثر من هذا ولا أقل.

وكل ما نُسج حول عبد الله بن سبأ من الدور الذي جعل منه رجلاً أسطورياً استطاع أن يعبث بعقول الصحابه، ويؤلّب الناس على عثمان، وأن يُظهر الغلو في أمير المؤمنين عليه السلام ويبثّه في المسلمين، حتى استطاع في زمن يسير أن يفكّك الدوله الإسلاميه ويزعزع خلافتها، كل هذا قد وضعه سيف بن عمر في كتابه (الفتنه ووقعه الجمل)، ولم يُزو من طريق غيره.

قال الكاتب: ٢- وقال المامقاني: (عبد الله بن سبأ الذي رجع إلى الكفر وأظهر الغلو) وقال: (غالٍ ملعون، حرقه أمير المؤمنين بالنار، وكان يزعم أن علياً إله، وأنه نبى) (تنقيح المقال في علم الرجال) ٢/ ١٨٣، ١٨٤.

وأقول: هاتان الكلمتان ليستا للمامقاني قدس سره كما صرّح بذلك هو نفسه في كتابه المذكور ٢/ ١٨٣، فإنه نسب الكلمه الأولى للشيخ الطوسي قدس سره، والكلمه الثانيه للعلامة الحلّي رحمه الله في كتاب الخلاصه، وقد تقدم نقل هاتين العبارتين عنهما، وإنما تبّهنا

على ذلك ليعرف القارئ الكريم أن الكاتب لا يعوّل على فهمه، أو هو غير أمين في نقله.

وما قاله الشيخ والعلماء هو مفاد أحاديث الكشي التي ذكر الكاتب بعضاً منها آنفاً.

قال الكاتب: ٣- وقال النوبختي: (السبئية قالوا بإمامه علي، وأنها فرض من الله عز وجل، وهم أصحاب عبد الله بن سبأ، وكان ممن أظهر الطعن على أبي بكر وعمر وعثمان والصحابه، وتبرأ منهم، وقال: (إن علياً رضى الله عنه أمره بذلك) فأخذه عليّ فسأله عن قوله هذا، فأقر به، فأمر بقتله، فصاح الناس إليه: يا أمير المؤمنين أتقتل رجلاً يدعو إلى حبكم أهل البيت، وإلى ولايتك والبراءه من أعدائك؟ فصيّره إلى المدائن.

وحكى جماعه من أهل العلم من أصحاب أمير المؤمنين عليه السلام (١) ١٨ أن عبد الله بن سبأ كان يهودياً فأسلم، ووالى علياً، وكان يقول وهو على يهوديته فى يوشع بن نون بعد موسى عليه السلام بهذه المقالاه، فقال فى إسلامه فى على بن أبى طالب بمثل ذلك، وهو أول من شهر القول بفرض إمامه على رضى الله عنه، وأظهر البراءه من أعدائه ... فمن هنا قال من خالف الشيعة: إن أصل الرفض مأخوذ من اليهوديه (فرق الشيعة) ص ٣٢-٤٤.

وأقول: إن النوبختي رحمه الله نقل كل مضامين كتابه (فرق الشيعة) من مصادر غير معروفه، ولم يذكر لما ذكره فيه أيه أسانيد، ومن الواضح أنه رحمه الله نقل كلمته هذه عن كتاب سيف بن عمر التميمي مباشره، أو عمن نقلها عن سيف أو كتابه، لأن مثل هذه المضامين لم تُرو عن غيره كما مرّ.

١- ما بين القوسين المعقوفين مذکور فى المصدر، وهو كتاب (فرق الشيعة)، ص ٢٢.

وما نقله عن بعض أهل العلم لا يصح التعويل عليه لجهالتهم، ومع أن النوبختى وصفهم بأنهم من أصحاب أمير المؤمنين إلا أن الكاتب خلافاً للأمانه العلميه حذف هذا الوصف، لئوهم القارئ أنهم من علماء الشيعة المتقدمين.

وعليه فما نقله الكاتب عن النوبختى لا يمكن الاحتجاج به فى إثبات شىء، لأن النوبختى لم ينقله من مصدر معروف، ولم تدل عليه شىء من الأحاديث الصحيحه المرويه من طرق الشيعة أو أهل السنه على السواء.

قال الكاتب: ٤- وقال سعد بن عبد الله الأشعري القمى فى عرض كلامه عن السبئيه: (السبئيه أصحاب عبد الله بن سبأ، وهو عبد الله بن وهب الراسبى الهمدانى، وساعده على ذلك عبد الله بن خرسى، وابن أسود، وهما من أجل أصحابه، وكان أول من أظهر الطعن على أبى بكر وعمر وعثمان والصحابه وتبرأ منهم) (المقالات والفرق) ص ٢٠.

وأقول: حال كتاب (المقالات والفرق) لسعد بن عبد الله الأشعري حال كتاب (فرق الشيعة) للنوبختى، فإنهما قدس سرهما نقلًا كل مضامين كتابيهما من مصادر غير معروفه، ولم يذكر لِكلامهما أسانيد صحيحه.

هذا مضافاً إلى أن ما قاله الأشعري فى كتابه (المقالات والفرق) حول عبد الله ابن سبأ باطل فى نفسه، لوضوح أن عبد الله بن وهب الراسبى الهمدانى هو زعيم الخوارج الذى قُتل فى النهروان، وأما عبد الله بن سبأ فهو من الغلاة فى أمير المؤمنين عليه السلام، وقد أحرقه أمير المؤمنين عليه السلام فى الكوفه كما هو الصحيح، أو نفاه إلى المدائن كما دلّت عليه بعض الأخبار. فهما شخصان مختلفان، لكل منهما صفاته التى يختلف بها عن الآخر، وقد ذكرنا فى كتابنا (عبد الله بن سبأ) فصلاً فى نفي أن يكون عبد الله بن سبأ هو عبد الله بن وهب الخارجى، فليراجع من أراد الاطلاع عليه.

قال الكاتب: ٥- وقال الصدوق: وقال أمير المؤمنين رضى الله عنه: إذا فرغ أحدكم من الصلاة فليرفع يديه إلى السماء، وينصب في الدعاء). فقال ابن سبأ: يا أمير المؤمنين أليس الله عز وجل بكل مكان؟ فقال: بلى. قال: فلم يرفع يديه إلى السماء؟ قال: أو ما تقرأ (وفي السماء رزقكم وما توعدون) (الذاريات / ٢٢)، فمن أين يطلب الرزق إلا من موضعه؟ وموضعه - الرزق - ما وعد الله عز وجل السماء) من لا يحضره الفقيه ١ / ٢٢٩.

وأقول: هذه الرواية ضعيفه السند بالحسن بن راشد، فإنه لم يثبت توثيقه في كتب الرجال (١) ١٩.

على أنه يحتمل أن يكون المراد بابن سبأ في الرواية هو عبد الله بن وهب الراسبي، فإنه سبائي أيضاً، ويُسمى ابن سبأ.

ولو سلمنا بأن ابن سبأ في الرواية هو عبد الله بن سبأ، فالرواية لا تُثبت أكثر من أنه كان معاصراً لأمير المؤمنين عليه السلام، ونحن لا ننفي وجود شخص عبد الله بن سبأ كما مرَّ.

قال الكاتب: ٦- وذكر ابن أبي الحديد أن عبد الله بن سبأ قام إلى علي وهو يخطب فقال له: (أنت أنت، وجعل يكررها، فقال له - علي -: «ويلك، من أنا؟»، فقال: أنت الله. فأمر بأخذه وأخذ قوم كانوا معه على رأيه. شرح نهج البلاغه ٥ / ٥.

٧- وقال السيد نعمه الله الجزائري: (قال عبد الله بن سبأ لعلي عليه السلام: أنت الإله

١- قال البرقي: إنه مولى بنى العباس، وكان وزير المهدي وموسى وهارون، بغدادى. وقال ابن الغضائرى: ضعيف فى روايته. راجع معجم رجال الحديث ٤ / ٣٢٢.

حقاً، فنفاه على عليه السلام إلى المدائن، وقيل إنه كان يهودياً فأسلم، وكان في اليهودية يقول في يوشع بن نون، وفي موسى مثل ما قال في علي) (الأنوار النعمانية) ٢/ ٢٣٤.

وأقول: ما نقله عن ابن أبي الحديد موافق لبعض الروايات الصحيحة التي رواها الكشي في رجاله، الدالُّه على أن ابن سبأ كان من الغلاة في أمير المؤمنين عليه السلام، وقد ادَّعى فيه الألوهية، فأحرقه عليه السلام بالنار.

وأما ما نقله عن السيد نعمه الله الجزائري من أنه كان يهودياً فأسلم وأنه كان يقول في اليهودية في يوشع بن نون مثل ما قال في علي عليه السلام بعد إسلامه، وغير ذلك مما نُسج حوله من الأساطير، فكله - كما قلنا - لم يثبت بدليل صحيح، بل كله من مرويات سيف بن عمر الوضاع، والسيد نعمه الله الجزائري قدس سره لم يذكره قولاً له، وإنما ذكره قولاً من الأقوال مشعراً بتضعيفه.

قال الكاتب: فهذه سبعة نصوص من مصادر معتبرة ومتنوعة بعضها في الرجال، وبعضها في الفقه والفرق، وتركنا النقل عن مصادر كثيرة لثلاث نطيل كلها تثبت وجود شخصيه اسمها عبد الله بن سبأ، فلا يمكننا بَعْدُ نَفْيُ وجودها خصوصاً وأن أمير المؤمنين رضی الله عنه قد أنزل بآب سبأ عقاباً على قوله فيه بأنه إله، وهذا يعنى أن أمير المؤمنين رضی الله عنه قد التقى عبد الله بن سبأ، وكفى بأمر المؤمنين حجه، فلا يمكن بعد ذلك إنكار وجوده.

وأقول: لا يخفى أن (الأنوار النعمانية)، و (فرق الشيعة)، و (المقالات والفرق)، و (تنقيح المقال)، لا تُعَدُّ من مصادر الشيعة المعتمَرة مع جلاله كُتَّابها (١) ٢٠، لأنها كتب

١- مصادر الشيعة هي الكتب التي يعوّل الشيعة على ما فيها من أحاديث، كالكتب الأربعة وكتب الصدوق مثلاً، والتي تعبّر عن آراء المشهور عندهم في العقائد والأحكام ككتب السيد المرتضى والشيخ المفيد وغيرها، وأما ما عداها فهي كتب تعبّر عن آراء كاتبيها، ولا يخفى أن الشيعة أطبقوا على أن كل كتاب يؤخذ منه ويُترك إلا القرآن الكريم، فليس عندهم كتاب كله صحيح غيره.

تعبّر عن رأى أصحابها، وليس كل ما فيها صحيح، بل فيها ما هو معلوم البطلان.

وأما (شرح نهج البلاغه) لابن أبى الحديد، فهو ليس من كتب الشيعة، فضلاً عن أن يكون مصدراً معتبراً من مصادرهم، لأن ابن أبى الحديد معتزلى صرّف، إلا أن بعض أهل السنه توهموا أنه شيعى، حينما رأوا كثره نقل الشيعة عنه واحتجاجهم بكلامه.

وأما الكتابان الآخران - وهما (رجال الكشى) و (من لا يحضره الفقيه) - فهما وإن كانا من مصادر الشيعة المعتبره، إلا أن علماء الشيعة لا يرون صحه كل ما فيهما من أحاديث، ولا يتوقفون فى الحكم على بعض ما فيهما بالضعف والبطلان.

ومنه يتضح أن الكاتب لم يستطع التمييز بين مصادر الشيعة ومصادر غيرهم، وبين المعتبر منها وغير المعتبر، ويكفى هذا دليلاً على فساد زعمه ببلوغه مرتبه الاجتهاد والفقاهه.

قال الكاتب: نستفيد من النصوص المتقدمه ما يأتى:

١- إثبات وجود شخصيه ابن سبأ، ووجود فرقه تناصره، وتنادى بقوله، وهذه الفرقة تُعرفُ بالسبئيه.

وأقول: أما أنه كان له وجود فنعم، وأما وجود فرقه تناصره تُعرفُ بالسبئيه فهو غير صحيح، وإن جاء ذكرها فى بعض الأقوال، لأن ورود ذلك فى بعض الكتب ناشئ من النقل من غير تحقيق للمسأله.

ويدل على ما قلناه أنك لا تجد لهذه الفرقة أتباعاً معروفين، ولا علماء

مشهورين، ولا أقوالاً مدوّنه، ولا كتباً منتشره، وهذا هو المقوم لوجود أيه فرقه من الفرق، أو اعتبار أيه طائفه من الطوائف.

قال الكاتب: ٢- إن ابن سبأ هذا كان يهودياً فأظهر الإسلام، وهو وإن أظهر الإسلام إلا أن الحقيقة أنه بقى على يهوديته، وأخذ يبيث سمومه من خلال ذلك.

وأقول: هذا لم يثبت بدليل صحيح، وهو مروى عن سيف بن عمر التميمي الوضّاع الذى أطبق الكل على تضعيفه، ولم يُروَ من طريق غيره، وكل ما ذكره الطبرى فى تاريخه مما يرتبط بمسأله عبد الله بن سبأ إنما هو منقول عنه.

والكاتب قد جعل هذا من النتائج التى استخلصها من كلامه السابق مع أنه لم يذكر دليلاً واحداً فى كل ما تقدم من كلامه يدل على يهوديه عبدالله بن سبأ، فراجع.

قال الكاتب: ٣- أنه هو الذى أظهر الطعن فى أبى بكر وعمر وعثمان والصحابه وكان أول من قال بذلك، وهو أول من قال بإمامه أمير المؤمنين رضى الله عنه، وهو الذى قال بأنه رضى الله عنه وصيّى النبي محمد صلى الله عليه وآله، وأنه نقل هذا القول عن اليهوديه، وأنه ما قال هذا إلا محبه لأهل البيت، ودعوه لولايتهم، والتبرؤ من أعدائهم- وهم الصحابه ومن والاهم بزعمه-.

وأقول: كل ما ذكره الكاتب إنما هو مضامين روايات سيف بن عمر التميمي الوضّاع، وكلها مضامين لم ترد فى شىء من الأحاديث الصحيحه السنيّه فضلاً عن الشيعيه، فكيف يؤخذ بها ويعوّل عليها؟!

هذا مع أن الروايات التى نقلها الكاتب فيما مرّ لا تدل على أمثال هذه النتائج

التي توصل إليها كما هو واضح للقارئ الكريم.

وأما ما زعمه الكاتب من أن ابن سبأ هو أول من قال بإمامه أمير المؤمنين عليه السلام فهو واضح البطلان، وذلك لأن أول من قال بإمامه أمير المؤمنين عليه السلام هو رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، في أحاديث كثيرة صحيحة:

منها: قوله صلى الله عليه وآله وسلم: (من كنت مولاه فعلى مولاه) (١) ٢١.

وقوله صلى الله عليه وآله وسلم: أما ترضى أن تكون منى بمنزله هارون من موسى إلا أنه ليس بعدى نبي، إنه لا ينبغي أن أذهب إلا وأنت خليفتي (٢) ٢٢.

١- سنن الترمذى ٥/ ٦٣٣ قال الترمذى: هذا حديث حسن صحيح. صحيح ابن حبان ١٥/ ٣٧٦. سنن ابن ماجه ١/ ٤٥. صحيح سنن ابن ماجه ١/ ٢٦. مسند أحمد ١/ ٨٤، ١١٨، ١١٩، ١٥٢، ٣٣٠، ٤/ ٢٨١، ٣٦٨، ٣٧٠، ٣٧٢، ٥/ ٣٤٧، ٣٦٦، ٣٦٩. المستدرک للحاكم ٣/ ١٠٩، ١١٠، ١١٦، ١٣٤، ٣٧١، ٥٣٣، وصححه. الأحاديث المختاره ٢/ ١٠٦، ١٧٤، ٣/ ١٥١، ٢٧٤. موارد الظمان ٢/ ٩٨٧. تفسير القرآن العظيم ٢/ ١٤. مجمع الزوائد ٧/ ١٧، ٩/ ١٠٣-١٠٨، ١٢٠، ١٦٤. السنن الكبرى للنسائي ٥/ ٤٥، ١٠٨، ١٣١، ١٣٢، ١٣٤، ١٣٥. المصنف لابن أبي شيبة ٦/ ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧١، ٣٧٥، ٣٧٧. المعجم الصغير للطبرانى ١/ ٦٥، ٧١. مسند أبى يعلى ١/ ٢٥٧، ٥/ ٤٦٠. المعجم الأوسط ١/ ١١١، ٣١٢، ٥٣٣، ٤/ ٣٥٧. المعجم الكبير ٣/ ١٩٩، ٢٠١، ٤/ ١٧٣، ١٦٦، ١٧٠، ١٧١، ١٧٥، ١٩٢، ١٩٤، ١٩٥، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢١٢، ٩٩/ ١٢، ١٩٩/ ١٩، ٢٩١. كتاب السنه ٢/ ٥٩٠-٥٩٣. فضائل الصحابه لأحمد بن حنبل ٢/ ٥٦٣، ٥٦٩، ٥٧٢، ٥٨٦، ٦٨٢. خصائص على بن أبى طالب كرم الله وجهه، ص ٩٦-١٠٨. وعدّه من الأحاديث المتواتره: السيوطى فى (قطف الأزهار المتناثره فى الأحاديث المتواتره)، ص ٢٧٧، والكتانى فى (نظم المتناثر)، ص ٢٠٥، والزبيدى فى (لقط اللآلى المتناثره)، ص ٢٠٥، والحافظ شمس الدين الجزرى فى (أسنى المطالب)، ص ٥، ومحمد ناصر الدين الألبانى فى (سلسله الأحاديث الصحيحه) ٤/ ٣٤٣. وصححه جمع آخرون من أعلام أهل السنه.

٢- مسند أحمد بن حنبل ١/ ٣٣٠-٣٣١. المستدرک ٣/ ١٣٣ قال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه بهذه السياقه. ووافقه الذهبى. مجمع الزوائد ٩/ ١١٩ قال الهيثمى: رواه أحمد والطبرانى فى الكبير والأوسط باختصار، ورجال أحمد رجال الصحيح، غير أبى بلج الفزارى وهو ثقة وفيه لين. المعجم الكبير للطبرانى ١٢/ ٩٩. فضائل الصحابه لأحمد بن حنبل ٢/ ٦٨٤. كتاب السنه ٢/ ٥٥١، وقال الألبانى فى تعليقه: إسناده حسن، ورجاله ثقات رجال الشيخين، غير أبى بلج، واسمه يحيى بن سليم بن بلج، قال الحافظ: صدوق ربما أخطأ. وفى ص ٥٨٩: إلا أنك لست بنبي، وأنت خليفتى فى كل مؤمن بعدى. وعند البوصيرى فى إتحاف الخيره المهرة ٩/ ٢٥٩ ح ٨٩٤٤ ومختصر إتحاف الساده المهرة ٩/ ١٨٠ ح ٧٤٤٣، عن أبى يعلى، أنه قال: إنه لا ينبغي أن أذهب إلا وأنت خليفه من بعدى. كتاب السنه ٢/ ٥٥١، وقال الألبانى فى تعليقه: إسناده حسن، ورجاله ثقات رجال الشيخين، غير أبى بلج، واسمه يحيى بن سليم بن بلج، قال الحافظ: صدوق ربما أخطأ.

وقوله صلى الله عليه وآله وسلم: أنا سيّد ولد آدم، وعلّيّ سيّد العرب (١) ٢٣.

وقوله صلى الله عليه وآله وسلم: إن عليّاً مني وأنا منه، وهو ولي كل مؤمن بعدى (٢) ٢٤.

وقوله صلى الله عليه وآله وسلم: أوحى إليّ في عليّ ثلاث: أنه سيّد المسلمين، وإمام المتقين، وقائد الغر المحجلين (٣) ٢٥.

١- المستدرک ٣/ ١٢٤، ١٣٨ وقال الحاكم: حديث صحيح الإسناد. المعجم الأوسط للطبراني ١/ ٤٠١. المعجم الكبير ٣/ ٩٠. حليه الأولياء ١/ ٦٣، ٥/ ٣٨. تاريخ بغداد ١١/ ٨٩. ترجمه الإمام أمير المؤمنين من تاريخ ابن عساکر ٢/ ٢٦١. در السحابه، ص ٢١٤. مجمع الزوائد ٩/ ١١٦، ١٣١. كشف الخفا ١/ ٤٦٢.

٢- سنن الترمذی ٥/ ٦٣٢ قال الترمذی: هذا حديث حسن غريب. مسند أحمد ٤/ ٤٣٨، ٣٥٦. المستدرک ٣/ ١١١ قال الحاكم: صحيح على شرط مسلم. وسكت عنه الذهبي. موارد الظمان ٢/ ٩٨٦. السنن الكبرى للنسائي ٥/ ٤٥، ١٣٣. المصنف لابن أبي شيبه ٦/ ٣٧٥. كتاب السنه ٢/ ٥٥٠ وقال الألباني في تعليقه: إسناده صحيح، رجاله ثقات على شرط مسلم. صحيح ابن حبان ١٥/ ٣٧٤. مسند الطيالسي، ص ١١١، ٣٦٠. فضائل الصحابه لأحمد بن حنبل ١/ ٣٣١، ٢/ ٦٠٥، ٤/ ٤٣٨. خصائص أمير المؤمنين على بن أبي طالب للنسائي، ص ١٠٩. حليه الأولياء ٦/ ٢٩٤. مسند أبي يعلى ١/ ١٨٥. المعجم الكبير للطبراني ١٢/ ٩٩، ١٨/ ١٢٩.

٣- المستدرک ٣/ ١٣٧ قال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه. ترجمه الإمام أمير المؤمنين من تاريخ ابن عساکر ٢/ ٢٥٦-٢٥٨. حليه الأولياء ١/ ٦٣. در السحابه، ص ٢٢٩.

وقوله صلى الله عليه وآله وسلم: (هذا أمير البرّره، وقاتل الفجره، منصورٌ مَنْ نَصَرَه، مخذول من خذله) يمد بها صوته (١) ٢٦.

إلى غير ذلك من الأحاديث الكثيره الصحيحه الصريحه فى إمامه أمير المؤمنين عليه السلام، فضلاً عن الأحاديث الأخرى التى تدل على المطلوب بأتم دلالة، كقوله صلى الله عليه وآله وسلم: (أما ترضى أن تكون منى بمنزله هارون من موسى إلا أنه لا نبى بعدى) (٢) ٢٧.

-
- ١- المستدرک ٣/ ١٢٩، قال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه. تاريخ بغداد ٣/ ٣٧٧، ٤/ ٢١٩.
 - ٢- صحيح البخارى ٣/ ١١٤٢، ١٣٣١. صحيح مسلم ٤/ ١٨٧٠، ١٨٧١. صحيح ابن حبان ١٥/ ١٥، ٣٦٩، ٣٧١. سنن الترمذى ٥/ ٦٣٨، ٦٤٠، سنن ابن ماجه ١/ ٤٢، ٤٥. مسند أحمد ١/ ١٧٠، ١٧٣-١٧٥، ١٧٧، ١٧٩، ١٨٢، ١٨٤، ١٨٥، ٣/ ٣٢، ٣٣٨، ٦/ ٣٦٩، ٤٣٨. المستدرک ٢/ ٣٣٧، ٣/ ١٠٩. الأحاديث المختاره ٣/ ١٥١، ٢٠٧. موارد الظمان ٢/ ٩٨٥. المصنف لابن أبى شيبه ٦/ ٣٦٩، ٧/ ٤٢٥. المصنف لعبد الرزاق ٥/ ٢٧٩. مسند الحميدى ١/ ٣٨. مسند الطيالسى، ص ٢٨، ٢٩. مجمع الزوائد ٩/ ١٠٩-١١١. الطبقات الكبرى ٣/ ٢٣-٢٤. السنن الكبرى للبيهقى ٩/ ٤٠. السنن الكبرى للنسائى ٥/ ٤٤، ١٠٧، ١٠٨، ١١٣، ١١٩-١٢٥، ١٤٤، ٢٤٠. المعجم الصغير للطبرانى ٢/ ٢٢، ٥٤. المعجم الأوسط ١/ ٤٠٠، ٢/ ١٢٠، ٣/ ١٧٩، ٤/ ٩٧، ٢٣٩، ٢٤٥، ٥/ ٣٥٦، ٦/ ٣٣. المعجم الكبير ١/ ١٤٦، ١٤٨، ٢/ ٢٤٧، ٤/ ١٧، ١٨٤، ٥/ ٢٠٣، ٢٢١، ١١/ ٧٤، ٧٥، ١٢/ ١٨، ٩٨، ١٩/ ٢٩١، ٢٤/ ١٤٦، ١٤٧. مسند أبى يعلى ١/ ١٨٠، ٢٩٨، ٣٠١، ٣٠٦، ٣١٣، ٣٢١، ٦/ ٧٢. فضائل الصحابه لأحمد بن حنبل ٢/ ٥٦٦-٥٦٩، ٥٩٢، ٥٩٨، ٦١٠، ٦١١، ٦٣٣، ٦٣٨، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٦٣، ٦٦٦، ٦٧٠، ٦٧٥، ٦٨٤. كتاب السنه لابن أبى عاصم ٢/ ٥٥١، ٥٨٦-٥٨٩. حليه الأولياء ٤/ ٣٤٥، ٧/ ١٩٤-١٩٧، ٨/ ٣٠٧. تاريخ بغداد ١/ ٣٢٥، ٣/ ٢٨٩، ٤/ ٧٠، ٢٠٤، ٣٨٢، ٧/ ٤٥٢، ٨/ ٥٢، ٩/ ٣٦٤، ١٠/ ٤٣، ١١/ ٣٨٤، ١٢/ ٣٢٣. خصائص أمير المؤمنين على بن أبى طالب للنسائى، ص ٣٧، ٣٨، ٤٩، ٦٧-٧٩، ١٤٠. وعدّه من الأحاديث المتواتره: السيوطى فى (قطف الأزهار المتناثره فى الأحاديث المتواتره)، ص ٢٨١، والكتانى فى (نظم المتناثر)، ص ٢٠٦، والزبيدى فى (لقط اللآلى المتناثره)، ص ٣١، ونقل فى الحاشيه التواتر عن الشيخ جسوس فى شرح الرساله.

وقوله صلى الله عليه وآله وسلم: أنا مدينة العلم وعلى بابها، فمن أراد العلم فليأتها من الباب (١) ٢٨.

وقوله صلى الله عليه وآله وسلم: على منى وأنا من على، ولا يؤدّى عنى إلا أنا أو على (٢) ٢٩.

وقوله صلى الله عليه وآله وسلم: من أطاعنى فقد أطاع الله، ومن عصانى فقد عصى الله، ومن أطاع علياً فقد أطاعنى، ومن عصى علياً فقد عصانى (٣) ٣٠.

ولهذا كان أمير المؤمنين عليه السلام يرى أنه هو الأولى بالخلافه من كل من تقدّمه من الخلفاء، ولأجل ذلك امتنع عن بيعه أبى بكر مطلقاً، أو سته أشهر على روايه البخارى ومسلم وغيرهما (٤) ٣١، ولولا ذلك لما كان وجه للتخلف عن بيعه أبى بكر كل

١- سنن الترمذى ٥/٦٣٧. المستدرک ٣/١٢٦، قال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه. مجمع الزوائد ٩/١١٤. المعجم الكبير للطبرانى ١١/٦٥. حليه الأولياء ١/٦٤. تاريخ بغداد ٧/١٧٢، ١١/٤٨ - ٥٠، ٢٠٣. فضائل الصحابه ٢/٦٣٤. الجامع الصغير للسيوطى ١/٤١٥. قال السيوطى فى تاريخ الخلفاء، ص ١٥٩: هذا حديث حسن على الصواب، لا- صحيح كما قال الحاكم، ولا موضوع كما قاله جماعه منهم ابن الجوزى والنوى، وقد بيّنتُ حاله فى التعقيبات على الموضوعات. وقال ابن حجر الهيتمى فى الفتاوى الحديثيه، ص ٢٦٩: وأما حديث (أنا مدينة العلم وعلى بابها) فهو حديث حسن، بل قال الحاكم: صحيح.

٢- سنن الترمذى ٥/٦٣٦ قال الترمذى: هذا حديث حسن غريب. سنن ابن ماجه ١/٤٤. صحيح سنن ابن ماجه ١/٢٦، وفيه حسنه الألبانى. مسند أحمد ٤/١٦٤، ١٦٥. السنن الكبرى للنسائى ٥/٤٥، ١٢٨. مصنف ابن أبى شيبه ٦/٣٦٨. المعجم الكبير للطبرانى ٤/١٦، ١١/٤٠٠. كتاب السنه لابن أبى عاصم ٢/٥٨٤. خصائص أمير المؤمنين للنسائى، ص ٩١. فضائل الصحابه لأحمد بن حنبل ٢/٥٩٤، ٥٩٩. مشكاة المصابيح ٣/١٧٢٠.

٣- المستدرک ٣/١٢١ قال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه. ووافقه الذهبى.

٤- أخرج البخارى فى صحيحه ٣/١٢٨٦، ومسلم ٣/١٣٨٠- واللفظ له-، وغيرهما عن عائشه فى حديث طويل قالت: إن فاطمه عليها السلام بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم أرسلت إلى أبى بكر الصديق تسأله ميراثها من رسول الله صلى الله عليه وسلم مما أفاء الله عليه بالمدينه وفدك، وما بقى من خمس خبير، فقال أبو بكر: إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: (لا نورث ما تركنا صدقه، إنما يأكل آل محمد صلى الله عليه وسلم فى هذا المال)، وإنى والله لا أعير شيئاً من صدقه رسول الله صلى الله عليه وسلم عن حالها التى كانت عليها فى عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولأعملنّ فيها بما عمل به رسول الله صلى الله عليه وسلم، فأبى أبو بكر أن يدفع إلى فاطمه شيئاً، فوجدت فاطمه على أبى بكر فى ذلك، قال: فهجرته فلم تكلمه حتى توفيت، وعاشت بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم سته أشهر، فلما توفيت دفنها زوجها على بن أبى طالب ليلاً، ولم يؤذن بها أبى بكر، وصلى عليها على، وكان لعلى من الناس وجهه حياه فاطمه، فلما توفيت استنكر على وجوه الناس، فالتمس مصالحه أبى بكر ومبايعته، ولم يكن بايع تلك الأشهر، فأرسل إلى أبى بكر: (أن اتنا ولا يأتنا أحد معك) كراهيه محضر عمر بن الخطاب ... الحديث.

هذه المده.

والعجيب زعمه أن عبد الله بن سبأ هو أول من قال: (إن على بن أبي طالب عليه السلام وصي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم)، مع أن القائلين بها من الصحابه كثير.

فمن هؤلاء الفضل بن العباس، ومن شعره:

ألا إن خير الناس بعد محمدٍ وصيُّ النبيِّ المصطفى عند ذى الذُّكْرِ

وأولُّ مَنْ صَلَّى وصنوُّ نبيِّه وأولُّ من أَرَدَى الغوَاهَ لدى بَدْرِ (١) ٣٢.

وقال عبد الرحمن بن جعيل:

لعمري لقد بايعتُم ذا حفيظٍ على الدينِ معروفَ العفافِ موفِّقا

وصيِّ النبيِّ المصطفى وابنَ عمِّه وأولَ مَنْ صَلَّى أخا الدينِ والتُّقى

وقال عبد الله بن أبي سفيان بن الحرث بن عبد المطلب:

ومنا عليٌّ ذاك صاحبُ خيرٍ وصاحبُ بدرٍ يومَ سالتُ كتابه

وصيُّ النبيِّ المصطفى وابنُ عمه فَمَنْ ذا يُدانيه ومَنْ ذا يقاربه.

وقال أبو الهيثم بن التيهان وهو من أهل بدر:

قُلْ لِلزَّبِيرِ وَقُلْ لطلحَه إِننا نحن الذين شعارنا الأنصارُ

نحن الذين رأَتْ قريشُ فعلنا يومَ القليبِ أولئك الكفارُ

كنا شعارَ نبينا ودثاره يفديه منا الروحُ والأبصارُ

إِنَّ الوصىَّ إمامنا ووئينا برح الخفاءِ وباحتِ الأسرارُ.

وقال حجر بن عدى الكندى فى يوم الجمل:

يا ربنا سلم لنا علينا سلم لنا المبارك المصيا

المؤمن الموحّد التقى لا خطل الرأى ولا غويا

بل هادياً موقفاً مهدياً واحفظه ربى واحفظ النبيا

فيه فقد كان له وليا ثم ارتضاه بعده وصيا.

وقال خزيمه بن ثابت ذو الشهادتين وهو من أهل بدر:

أعاش خلى عن على وعييه بما ليس فيه إنما أنت والدّه

وصى رسول الله من دون أهله وأنت على ما كان من ذاك شاهده

وحسبك منه بعض ما تعلمينه ويكفيك لو لم تعلمى غير واحده

إذا قيل ماذا عبت منه رميته بخذل ابن عفان وما تلك آيدّه.

قال ابن أبى الحديد المعتزلى بعد أن ذكر تلك الأشعار وغيرها مما فيه ذكر الوصايه لأمير المؤمنين عليه السلام: ذكر هذه الأشعار والأراجيز بأجمعها أبو مخنف لوط بن يحيى فى كتاب وقعه الجمل، وأبو مخنف من المحدثين وممن يرى صحه الإمامه بالاختيار، وليس من الشيعة ولا معدوداً من رجالها (١) ٣٣. ومن لطائف ما ذكر من هذا الشعر ما قاله غلام شاب من بنى ضبّه، خرج يوم

الجميل من عسكر عائشه وهو يقول:

نحن بنو ضبَّه أعداءُ عليّ ذاك الذي يُعرَفُ قَدِّمًا بالوصيِّ

وفارسِ الخيلِ عليّ عهدِ النبي ما أنا عن فضلِ عليٍّ بالعميِّ

لكنني أنعى ابنَ عفانَ التقى إن الوليَّ طالبُ نازِ الوليِّ.

وقال ابن أبي الحديد بعد أن ساق أشعاراً كثيرة تتضمن لفظ الوصيه لأمير المؤمنين عليه السلام: والأشعار التي تتضمن هذه اللفظه كثيره جداً، ولكننا ذكرنا منها ههنا بعض ما قيل في هذين الحزبين (١) ٣٤، فأما ما عداهما فإنه يجلب عن الحصر، ويعظم عن الإحصاء والعد، ولولا خوف الملاله لذكرنا من ذلك ما يملأ أوراقاً كثيره (٢) ٣٥. قال الكاتب: إذن شخصيه عبد الله بن سبأ حقيقه لا يمكن تجاهلها أو إنكارها، ولهذا ورد التنصيص عليها وعلى وجودها في كتبنا ومصادرنا المعتمره.

وأقول: لقد قلنا فيما مر أننا لا ننكر أن شخصيه عبد الله بن سبأ حقيقه، ولكن التهويلات التي نُسجت حوله مثل كونه يهودياً وأنه صار يطوف في البلدان ويؤلَّب المسلمين على عثمان، وأنه أول من جاء بمسأله وصيه أمير المؤمنين عليه السلام، وأفضليته، وأنه دابه الأرض، وأنه يرجع إلى الدنيا بعد موته، وغير ذلك من الأمور التي رواها سيف بن عمر التميمي، ولم تُرو من طريق غيره، فكلها لا تصح، ولا يمكن التصديق بها.

وكل ذلك أوضحناه مفصلاً وأثبتناه في كتابنا (عبد الله بن سبأ)، فمن أراد فليرجع إليه.

١- يريد بهما أصحاب علي عليه السلام وأصحاب طلحه والزبير وعائشه.

٢- شرح نهج البلاغه ١/ ٥٠. ط محققه ١/ ١٥٠.

قال الكاتب: وللاستزاده في معرفه هذه الشخصيه، انظر المصادر الآتيه: الغارات للثقفى، رجال الطوسى، الرجال للحلى، قاموس الرجال للتستري، دائره المعارف المسماه بمقتبس الأثر للأعلمى الحائرى، الكنى والألقاب لعباس القمى، حل الإشكال لأحمد بن طاووس المتوفى سنه (٦٧٣)، الرجال لابن داود، التحرير للطاووسى كذا، مجمع الرجال للقهبائى، نقد الرجال للتفرشى، جامع الرواه للمقدسى كذا الأردبيلى، مناقب آل أبى طالب لابن شهر آشوب، مرآه الأنوار لمحمد بن طاهر العاملى، فهذه على سبيل المثال لا الحصر أكثر من عشرين مصدراً من مصادرنا تنص كلها على وجود ابن سبأ، فالعجب كل العجب من فقهاءنا كذا أمثال المرتضى العسكرى والسيد كذا محمد جواد مغنيه، وغيرهما فى نفى وجود هذه الشخصيه، ولا شك أن قولهم ليس فيه شىء من الصحه.

وأقول: هذه المصادر كلها تنقل عن رجال الكشى نصّاً أو مضموناً، فهى فى واقعها مصدر واحد لا أكثر، إلا أن الكاتب أراد أن يوهم القراء بكثرة المصادر المثبتة لعبد الله بن سبأ.

والطريف فى الأمر أن الكاتب نسب كتاب (جامع الرواه) إلى المقدسى الأردبيلى، مع أنه لمحمد بن على الأردبيلى الحائرى، وذكر من ضمن المصادر (التحرير) للطاووسى، ظناً منه أن الطاووسى مؤلف الكتاب، مع أن اسم الكتاب هو (التحرير الطاووسى) للشيخ حسن ابن الشهيد الثانى صاحب كتاب (معالم الدين).

كما أن الكاتب أمر قارئه بالنظر فى كتاب (حلّ الإشكال) للسيد أحمد بن طاووس، مع أن كل أهل العلم يعرفون أن هذا الكتاب لا وجود له فى عصرنا ولا أثر.

هذا مع أن كل تلك المصادر ذكرت أن عبد الله بن سبأ قد أحرقه أمير المؤمنين

عليه السلام بالنار في جملة جماعه ادّعوا فيه الألوهيه، وأما الأمور الأخرى المنسوبة لابن سبأ التي أشرنا إليها آنفاً فلم ترد في هذه المصادر العشرين التي ذكرها، ومن أراد التأكد فليراجعها.

وأما ما ذهب إليه السيد مرتضى العسكري والشيخ محمد جواد مغنیه من نفى وجود ابن سبأ فهو رأى من الآراء التي وافقهما عليه بعض الباحثين من أهل السنه، وإن كنا لا نوافقهم فيه.

ومنه يتضح أن ما زعمه الكاتب من أن فقهاء الإماميه ينفون شخصيه ابن سبأ بعيد عن الصواب.

وعلى كل حال سواء ثبت وجود عبد الله بن سبأ أم لم يثبت فهو أمر لا يرتبط من قريب أو بعيد بمذهب الشيعة الإماميه، فإن الشيعة تبرأوا منه ولعنوه، ولا ترى في كتب الشيعة روايه واحده عنه، ولا تجد لهم قولاً واحداً قد ثبت عنهم أنهم قد أخذوه منه.

وأما ما نسبته سيف بن عمر إلى ابن سبأ من عقائد الشيعة، كالقول بأن أمير المؤمنين عليه السلام وصى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وأنه دابه الأرض، وأنه يرجع إلى الدنيا ويسوق العرب بعصاه، وما شابه ذلك، فكله منحول عليه، ولم يُروَ إلا من طريق سيف المذكور، والعقائد المذكوره ثبتت بالأدله المرويه في كتب أهل السنه، ومن شاء الاستزاده فليرجع إلى كتابنا المذكور، فإننا استوفينا فيه البحث غايه الاستيفاء.

الحقيقه فى انتساب الشيعة لأهل البيت

قال الكاتب: إن من الشائع عندنا معاشر الشيعة، اختصاصنا بأهل البيت، فالمذهب الشيعى كله قائم على محبه أهل البيت - حسب رأينا- إذ الولاء والبراء مع العامه- وهم أهل السنه- بسبب أهل البيت، والبراء من الصحابه وفى مقدمتهم الخلفاء الثلاثة وعائشه بنت أبى بكر بسبب الموقف من أهل البيت، والراسخ فى عقول الشيعة جميعاً صغيرهم وكبيرهم، عالمهم وجاهلهم، ذكرهم وأنثاهم، أن الصحابه ظلموا أهل البيت، وسفكوا دماءهم، واستباحوا حُرْمَاتِهِمْ.

وأقول: لا ريب فى أن الولاء والبراء من الشعائر الثابته فى الإسلام التى دلت عليها آيات القرآن الكريم.

فإن الآيات الشريفه دلت على أن الله سبحانه ولى المؤمنين، فقال جل شأنه اللهُ وَلِىُّ الَّذِينَ آمَنُوا يُخْرِجُهُم مِّنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ وَالَّذِينَ كَفَرُوا أَوْلِيَاؤُهُمُ الطَّاغُوتُ يُخْرِجُونَهُم مِّنَ النُّورِ إِلَى الظُّلُمَاتِ أُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ (١) ٣٦.

وقال سبحانه إِنَّ وَلِيِّ اللَّهِ الَّذِي نَزَلَ الْكِتَابَ وَهُوَ يَتَوَلَّى الصَّالِحِينَ (١) ٣٧.

وقال عزَّ من قائل إِنَّ أَوْلَى النَّاسِ بِإِبْرَاهِيمَ لِلَّذِينَ اتَّبَعُوهُ وَهَذَا النَّبِيُّ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَاللَّهُ وَلِيُّ الْمُؤْمِنِينَ (٢) ٣٨.

ونصت آيات أخر على أن المؤمنين بعضهم أولياء بعض، فقال سبحانه وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ (٣) ٣٩.

وجاء النهي في آيات أخر عن اتخاذ أعداء الدين أولياء، فقال سبحانه يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ تُلْقُونَ إِلَيْهِم بِالْمَوَدَّةِ وَقَدْ كَفَرُوا بِمَا جَاءَكُمْ مِنَ الْحَقِّ يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ أَنْ تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ رَبِّكُمْ (٤) ٤٠.

وقال عزَّ من قائل يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِمَا تَتَّخِذُوا آيَاءَكُمْ وَإِخْوَانَكُمْ أَوْلِيَاءَ إِنِ اسْتَحَبُّوا الْكُفْرَ عَلَى الْإِيمَانِ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ (٥) ٤١.

وقال جلَّ شأنه يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الَّذِينَ اتَّخَذُوا دِينَكُمْ هُزُؤًا وَلَعِبًا مِّنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَالْكَفَّارَ أَوْلِيَاءَ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ كُنتُمْ مُؤْمِنِينَ (٦) ٤٢.

وقال عزَّ اسمه يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى أَوْلِيَاءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ (٧) ٤٣.

وقال تعالى لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَاهُ وَيُحَذِّرْكُمْ اللَّهُ نَفْسَهُ وَإِلَى اللَّهِ

١- سورة الأعراف، الآية ١٩٦.

٢- سورة آل عمران، الآية ٦٨.

٣- سورة التوبة، الآية ٧١.

٤- سورة الممتحنة، الآية ١.

٥- سورة التوبة، الآية ٢٢.

٦- سورة المائدة، الآية ٥٧.

٧- سورة المائدة، الآية ٥١.

المصير (١) ٤٤.

وأما آيات البراءة:

فمنها: ما دلَّ على أن الله ورسوله بريئان من المشركين.

قال سبحانه وَأَذَانٌ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ (٢) ٤٥.

ومنها: ما دلَّ على لزوم البراءة من المشركين وما يعبدون من دون الله سبحانه.

قال تعالى قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِي إِبْرَاهِيمَ وَالَّذِينَ مَعَهُ إِذْ قَالُوا لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَّاءٌ مِنْكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ كَفَرْنَا بِكُمْ وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةُ وَالْبَغْضَاءُ أَبَدًا حَتَّى تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَحَدَهُ (٣) ٤٦.

وقال تعالى قُلْ إِنَّمَا هُوَ إِلَهٌ وَاحِدٌ وَإِنِّي بَرِيءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ (٤) ٤٧.

غايه ما في الباب أن تشخيص كون هذا الرجل مؤمناً نتولاه، أو كافراً أو منافقاً نتبرأ منه، لا- يخرج عن كونه من المسائل الاجتهاديه التي ربما يقع فيها الخطأ والاشتباه، ولا يقدح الخطأ فيها في إيمان المؤمن بقادح.

ولهذا تبرأ أهل السنه من رجال يرونهم كفاراً أو مرتدين، مثل أبي طالب عليه السلام، ومالك بن نويرة رضوان الله عليه، بينما يراهما الشيعة من أجراء المسلمين وخيار المؤمنين.

وبالمقابل حكم الشيعة على رجال بأنهم منافقون، بينما يعتقد أهل السنه فيهم أنهم من أجراء الصحابه ومن أهل الجنة.

١- سورة آل عمران، الآية ٢٨.

٢- سورة التوبه، الآية ٣.

٣- سورة الممتحنه، الآية ٤.

٤- سورة الأنعام، الآية ١٩.

فإذا جاز لأهل السنه أن يجتهدوا في هذه المسأله، ويكونوا مأجورين في اجتهادهم فالشيعة كذلك، وإلا فالكل مأزور وآثم، وأما قصر الاجتهاد على أهل السنه وتخصيصهم بالأجر دون غيرهم فهذا لا مستند له ولا حجه تعضده غير اتباع الهوى والعصبية بغير حق.

وأما ما قاله الكاتب من أن مذهب الشيعة قائم على محبه أهل البيت والبراءه من أهل السنه، فهو غير صحيح، لأن الواجب الذى أمرنا الله به هو البراءه من الكفار والمنافقين وأعداء الدين، لا عموم المسلمين الذين يشهدون الشهادتين كأهل السنه وغيرهم.

وأما قوله: (إن الراسخ فى عقول الشيعة جميعاً أن الصحابه ظلموا أهل البيت، وسفكوا دماءهم، واستباحوا حُرْمَاتِهِمْ) فهو غير صحيح أيضاً، لأن الشيعة وإن كانوا لا يرون عداله كل الصحابه، إلا أنهم يعتقدون بعداله الصحابه الذين مدحهم الله سبحانه وتعالى فى كتابه، من السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار وغيرهم ممن نصرروا الدين، وجاهدوا فى سبيل الله بأموالهم وأنفسهم، حتى انتشر الإسلام وارتفع لواؤه.

فهؤلاء نحبهم، وتتولاهم فى الدنيا والآخره، ونترحم عليهم.

وأما المنافقون والطلقاء الذين كانوا يؤذون النبى صلى الله عليه وآله وسلم، ويكيدون للإسلام، ويتربصون به الدوائر، فلا نحبهم ولا قيمه لهم عندنا، ونحن نترأ منهم، وإن تسموا بالصحبه وتظاهروا للنبى صلى الله عليه وآله وسلم بالنصره والمحبه.

ومنه يتبين أن ما يُتَّهم به الشيعة من بغض كل الصحابه ولعنهم والبراءه منهم كله غير صحيح، ومن الواضح أن الداعى إليه هو إيجاد ريعه لتضليل الشيعة وتكفيرهم واستباحه دمائهم، والله المستعان على ما يصفون.

قال الكاتب: وأن أهل السنه ناصبوا أهل البيت العدا، ولذلك لا يتردد أحدنا في تسميتهم بالنواصب، ونستذكر دائماً دم الحسين الشهيد عليه السلام.

وأقول: النواصب هم الذين تجاهاوا ببغض أهل البيت عليهم السلام وعداوتهم، دون من أبغضوهم من غير تجاهاهم ومعاداهم. وهم عندنا كفار أنجاس، لا حرمة لهم ولا كرامه.

لكن الكلام في أن أهل السنه قاطبه هل هم نواصب أم لا؟

والقول المختصر في هذه المسأله هو أن كل من تجاهاه بعداوه أهل البيت عليهم السلام بثلبهم وسبهم وإيذائهم وحرهم وقتلهم وجحد مناقبهم، وإزاحتهم عن مناصبهم ونحو ذلك، فهو ناصبي كائناً من كان، وسواء أكان صحابياً أم كان تابعياً، أم كان من علماء أهل السنه أم من عوامهم.

وأما الحكم على أهل السنه قاطبه بأنهم نواصب فلا نقول به، والمشهور على خلافه، لأن ما جرى على أهل البيت عليهم السلام من الظلم والجور لم يشترك فيه كل الماضين من أهل السنه والمعاصرين.

بل إننا نعلم علماء قطعياً أن كثيراً من أهل السنه يحبون أهل البيت عليهم السلام ويؤدونهم، فكيف يصح الحكم على من يحبهم بأنه ناصبي؟!!

وأما تشخيص نصب شخص منهم أو من غيرهم فيحتاج إلى دراسه أحواله وسبر أقواله الداله بالقطع واليقين على نصبه، لا بمجرد الأوهام والخيالات والظنون، فمن ثبت نصبه حكماً به، وإلا فلا يجوز لأحد أن يتهم مسلماً بهذا الذنب العظيم من غير بينه شرعيه صحيحه.

قال الكاتب: ولكن كتبنا المعبره عندنا تبين لنا الحقيقه، إذ تذكر لنا تدمر أهل

البيت صلوات الله عليهم من شيعتهم، وتذكر لنا ما فعله الشيعة الأوائل بأهل البيت، وتذكر لنا من الذى سفك دماء أهل البيت عليهم السلام ومن الذى تسبب فى مقتلهم واستباحه حرماهم.

وأقول: تدمر بعض أئمة أهل البيت عليهم السلام من بعض شيعتهم أو غيرهم لا يعنى نصباً، ولا يدل على عداوة، فإن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تدمر من بعض صحابته فى وقائع مختلفة، وغضب من أفعال بعضهم، ولم يخرجهم ذلك عن دينهم، أو يجعلنا نحكم عليهم بنصب أو نفاق.

وأما من تسبب فى مقتل أئمة أهل البيت عليهم السلام واستباحه دمائهم فهم أعداؤهم، لا شيعتهم ومحبوهم، كما سيتضح ذلك من خلال كلامنا الآتى إن شاء الله تعالى.

قال الكاتب: قال أمير المؤمنين عليه السلام: (لو مَيَّزْتُ شيعتى لما وجدتهم إلا واصفه، ولو امتحنتهم لما وجدتهم إلا مرتدين، ولو تَمَحَّصْتُهم لما خلص من الألف واحد) (الكافى / الروضة ٨ / ٣٣٨).

وأقول: إن مدعى الاجتهاد والفقاهه ظن أن أبا الحسن عليه السلام الذى روى عنه هذا الحديث، هو الإمام أمير المؤمنين عليه السلام، مع أنه من البديهيات عند طلبه العلم أن أبا الحسن الوارد فى الروايات يُراد به الإمام الكاظم سلام الله عليه، فمرحباً بهذا المجتهد الذى نال درجة الاجتهاد بتفوق!!

هذا مع أن هذا الحديث ضعيف السند جداً، فإن من جملة رواته محمد بن سليمان، وهو محمد بن سليمان البصرى الديلمى، وهو ضعيف جداً.

قال المحقق السيد الخوئى فى (معجم رجال الحديث): ولا شك فى انصراف

محمد بن سليمان إلى البصرى الديلمى، فإنه المعروف المشهور (١) ٤٨.

قال النجاشى: محمد بن سليمان بن عبد الله الديلمى، ضعيف جداً، لا يُعَوَّل عليه فى شىء (٢) ٤٩.

وقال فى ترجمه أبيه: سليمان بن عبد الله الديلمى أبو محمد ... وقيل: كان غالباً كذاباً، وكذلك ابنه محمد، لا يُعمل بما انفردا به من الروايه (٣) ٥٠.

وقال الشيخ فى رجاله: له كتاب، يُرمى بالغلو (٤) ٥١.

وقال العلامة فى رجاله: ضعيف جداً لا يُعَوَّل عليه فى شىء (٥) ٥٢.

ومن رواه هذا الحديث أيضاً: إبراهيم بن عبد الله الصوفى، وهو رجل مجهول، لم يُترجم فى كتب الرجال.

ومن جمله رواته أيضاً: موسى بن بكر الواسطى، وهو لم يوثق فى كتب الرجال، بل قال الشيخ الطوسى قدس سره فى رجاله: موسى بن بكر الواسطى، أصله كوفى، واقفى (٦) ٥٣.

هذا من ناحيه السند، وأما من ناحيه متن الحديث ومعناه فنقول:

لقد كان كثير من المسلمين فى زمان الأئمه عليهم السلام يدعون أنهم من شيعه على عليه السلام خاصه أو أهل البيت عليهم السلام عامه (٧) ٥٤، ولكنهم لم يكونوا كذلك، لأن شيعتهم هم

١- معجم رجال الحديث ١٦ / ١٣٤.

٢- رجال النجاشى ٢ / ٢٦٩.

٣- () نفس المصدر ١ / ٤١٢.

٤- رجال الطوسى، ص ٣٤٣.

٥- رجال العلامة، ص ٢٥٥.

٦- رجال الطوسى، ص ٣٤٣.

٧- لقد استمر هذا الادعاء حتى إلى ما بعد عصورهم، فلا تعدم من يزعم أن أهل السنه أو المعتزله أو غيرهم، هم شيعه على عليه السلام كما سيأتى نقله عن ابن حجر الهيتمى وابن أبى الحديد المعتزلى.

أتباعهم بالقول والفعل، لا بالأدعاء فقط.

وعليه فالمراد بالحديث هو أنى (لو مَيَّزْتُ) أى لو أردت أن أفَصِّل (شيعتى) أى الذين يزعمون أنهم من شيعتنا وأتباعنا- وهم ليسوا كذلك- عن غيرهم ممن شايعنا حقيقه، (لما وجدتهم إلا واصفه) أى لما وجدت هؤلاء شيعه لنا، بل وجدتهم واصفين أنفسهم بمشايعتنا ومُدَّعين لها، مع أنهم ليسوا كذلك، لأنهم لا يعتقدون بإمامتنا، ولا يقتدون بنا، لا فى أقوالنا ولا فى أفعالنا.

(ولو امتحنتهم لما وجدتهم إلا مرتدين) أى لو أنى امتحنت هؤلاء الذين يزعمون أنهم لنا شيعه، بأن ذكرت لهم مذهب أئمه أهل البيت عليهم السلام وما يجب عليهم من الاعتقاد والعمل، لما وجدتهم إلا مُنكرين علينا مذهبنا، وتاركين ادعاء التشيع لنا، وراجعين عن القول بموالاتنا ومحبتنا.

(ولو تمخَّصتُّهم لما خلص من الألف واحد)، أى لو أنى مَخَّصْتُ هؤلاء بالامتحان، وأمرتهم ببذل المال من أجلنا، والتضحيه بالنفس فى سبيلنا لما خلص منهم أحد، لأنهم يدَّعون التشيع لنا من دون أن يكونوا لنا شيعه حقيقه.

ويدل على ما قلناه من معنى الحديث قوله عليه السلام بعد ذلك: (ولو غربلتهم غربله لم يبقَ منهم إلا ما كان لى، إنهم طالما اتَّكوا على الأرائك، فقالوا: «نحن شيعه على»، إنما شيعه على من صدق قوله فعله).

أى لو أنى اختبرتهم لوجدتهم يتبعون غيرنا ويوالون أعداءنا، ولم يبق من هؤلاء الذين يدَّعون التشيع لنا إلا شيعتنا الذين يوالوننا ويأخذون بقولنا ويقتدون بنا، وأما المدَّعون الذين يوالون غيرنا فهؤلاء ليسوا من شيعتنا، لأن شيعه على عليه السلام هم الذين شايعوا علينا وأهل بيته عليهم السلام بالقول والفعل، لا بالقول دون الفعل.

ومنه يتضح أن كلام الإمام عليه السلام- لو صحَّ الحديث- ليس ناظراً للشيعه الذين يعتقدون بإمامتهم ويوالونهم حقيقه، وإنما أراد عليه السلام أن ينفى تشيع أهل الخلاف

المدّعين أنهم من شيعتهم عليهم السلام.

ولو سلمنا أن المراد بالحديث هو ذمّ الشيعة فإنّ الذمّ المتوجّه إليهم إنّما هو بسبب عدم اقتدائهم بأئمة أهل البيت عليهم السلام فى سلوكهم وأفعالهم من الاستقامة والصلاح والتقوى والورع، ولا يراد أنهم كانوا منحرفين عن أئمة أهل البيت عليهم السلام قولاً واعتقاداً.

وحال هذا الكلام حال من يقول: إن المسلمين اليوم لا يطبقون الإسلام، ولا يعملون بالقرآن، ولو امتحنتهم لوجدتهم كلهم مسلمين بالاسم فقط، ولما خلاص من الألف واحد.

وهو كلام يُراد به ذمّ المسلمين من جهة سلوكهم وأعمالهم، لا من حيث اعتقادهم وأحكامهم، ولا يراد به أنهم مبطلون وغيرهم محق.

قال الكاتب: وقال أمير المؤمنين عليه السلام: (يا أشباه الرجال ولا رجال، حُلوم الأطفال، وعقول رِبّات الحِجال، لوددتُ أنى لم أركم ولم أعرفكم معرفه حزتُ والله ندماً، وأعتبت صدماً (١) ٥٥ ... قاتلكم الله لقد ملائم قلبى قيحاً، وشحنتم صدرى غيظاً، وجرّغتمونى نغب التهام (٢) ٥٦ أنفاسنا، وأفسدتم علىّ رأى بالعصيان والخذلان، حتى لقد قالت قريش: إن ابن أبى طالب رجل شجاع، ولكن لا علم له بالحرب، ولكن لا رأى لمن لا يُطاع) نهج البلاغه ٧٠، ٧١.

وقال لهم موبّخاً: مُنيتُ بكم بثلاث، واثنتين:

١- فى نهج البلاغه، ص ٥٨ خطبه رقم ٢٧: (ولم أعرفكم معرفه والله جرّتُ ندماً، وأعقبْتُ سدماً). أى أعقبْتُ همّاً مع أسف أو غيظ.

٢- فى نهج البلاغه: (نُغب التهام أنفاسا). أى جُرّع الهم.

(صُمَّ ذُو أَسْمَاعٍ، وَبُكْمٌ ذُو كَلَامٍ، وَعُمَى ذُو أَبْصَارٍ، لَا - أَحْرَارَ وَصِدْقٌ (١) ٥٧ عند اللقاء، وَلَا إِخْوَانَ ثَقَّهِ عِنْدَ الْبَلَاءِ .. قَدْ انْفَرَجْتُمْ عَنِ ابْنِ أَبِي طَالِبٍ انْفِرَاجَ الْمَرْأَةِ عَنْ قُبُلِهَا) نهج البلاغه ص ١٤٢.

قال لهم ذلك بسبب تَخَاذُلِهِمْ وَعَدْرِهِمْ بِأَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَلَهُ فِيهِمْ كَلَامٌ كَثِيرٌ.

وأقول: هذه الكلمات وأمثالها إنما صدرت من أمير المؤمنين عليه السلام في مقام ذم من كان معه في الكوفة، وهم الناس الذين كان يحارب بهم معاويه، وهم أخلاط مختلفه من المسلمين، وأكثرهم من سواد الناس، لا من ذوى السابقه والمكانه فى الإسلام.

ولم يكن عليه السلام يخاطب خصوص شيعته وأتباعه، ليتوجّه الذم إليهم كما أراد الكاتب أن يَصوِّرَ لقارئه أن من كان مع أمير المؤمنين عليه السلام في حروبه الثلاثه إنما هم شيعته.

ولو سلّمنا بما قاله الكاتب فإن أهل السنه حينئذ أولى بالذم من الشيعة، وذلك لأننا إذا فرضنا أن أمير المؤمنين عليه السلام كان يخاطب خصوص شيعته فى الكوفه، وكان يذمهم على تقاعسهم فى قتال معاويه، فلنا أن نسال:

إذا لم يكن أهل السنه مع أمير المؤمنين عليه السلام فى قتال معاويه، فأين كانوا حينئذ؟

وحالهم لا يخلو من ثلاثه أمور:

إما أن يكونوا مع أمير المؤمنين عليه السلام فى الكوفه، فيكون الذم شاملاً لهم كما شمل غيرهم.

وإما أن يكونوا مع معاويه وفتنه الباغيه، وحال هؤلاء أسوأ من حال أصحابه الذين ذمهم.

وإما أن يكونوا قد اعتزلوا عليًا عليه السلام ومعاويه، وحينئذ فهم أولى بالذم ممن خاضوا معه حروبه الثلاثة وأبلوا فيها بلاءً حسنًا، إلا- أنهم بسبب كثرة الحروب وطول المده اعتراهم الملالة والسأم والضعف الذي جعل أمير المؤمنين عليه السلام يذمهم ويوبّخهم.

والحاصل أن أهل السنه إن كانوا مع أمير المؤمنين عليه السلام أو مع معاويه أو كانوا معتزلين، فالذم شامل لهم على كل حال، وأحسن القوم حالًا هم الذين كانوا معه عليه السلام في حروبه، وإن كانوا مقصّرين في نصرته.

قال الكاتب: وقال الإمام الحسين رضى الله عنه في دعائه على شيعته: (اللهم إن متّعتهم إلى حين ففرّقهم فرقًا، واجعلهم طرائق قَدَدًا، ولا تُرَضِ الوُلاةَ عنهم أبدًا، فإنهم دَعَوْنَا لِنُصِرُونَ، ثم عَدَوْنَا عَلَيْنَا فقتلونا) الإرشاد للمفيد ص ٢٤١.

وقد خاطبهم مره أخرى ودعا عليهم، فكان مما قال: (لكنكم استسرعتم (١) ٥٨ إلى بيعتنا كطيره الدباء، وتهافتتم كتهافت الفرش (٢) ٥٩، ثم نقضتموها، سفهاً (٣) ٦٠ وبُعداً وسِحْقاً لطواغيت هذه الأمه، وبقية الأحزاب، وَبَدَهِ الْكِتَابِ، ثم أنتم هؤلاء تتخاذلون عنا، وتقتلوننا، ألا لعنه الله على الظالمين) (٤) ٦١ الاحتجاج ٢/ ٢٤.

وهذه النصوص تبين لنا من هم قَتَلَهُ الْحُسَيْنِ الْحَقِيقِيُونَ، إنهم شيعته أهل الكوفه، أى: أجدادنا، فلماذا نُحْمَلُ أهل السنه مسؤوليه مقتل الحسين رضى الله عنه؟!

١- فى المصدر: أسرعتم.

٢- فى المصدر: الفراش.

٣- فى المصدر: سفهاً وضلّه، فبعداً.

٤- لقد حرّف الكاتب النص، فأدرج فيه قوله: (ثم أنتم هؤلاء تتخاذلون عنا وتقتلوننا). وقوله: (ألا لعنه الله على الظالمين) جاء فى النص بعد عدّه أسطر.

وأقول: كلمات الإمام الحسين عليه السلام المذكوره إنما قالها لأولئك القوم المجتمعين على قتله في كربلاء، وهم أخلاط من الناس استنفرهم عبید الله بن زياد لقتل الحسين عليه السلام، ولم يكونوا من الشيعة، بل ليس فيهم شيعى واحد معروف، فكيف يصح أن يقال: إن قتله الحسين كانوا من الشيعة؟

ويمكن إيضاح هذه المسأله بعده أمور:

أولاً: أن القول بأن الشيعة قتلوا الحسين عليه السلام فيه تناقض واضح، وذلك لأن شيعة الرجل هم أنصاره وأتباعه ومحّبوه، وأما قتله فليسوا كذلك، فكيف تجتمع فيهم المحبه والنصره له مع حربته وقتله؟!

ولو سلمنا جدلاً بأن قتله الحسين كانوا من الشيعة، فإنهم لما اجتمعوا لقتاله فقد انسلخوا عن تشيعهم، فصاروا من غيرهم، ثم قتلوه.

وثانياً: أن الذين خرجوا لقتال الحسين عليه السلام كانوا من أهل الكوفه، والكوفه فى ذلك الوقت لم يكن يسكنها شيعى معروف بتشيعة، فإن معاويه لما ولّى زياد بن أبيه على الكوفه تعقّب الشيعة وكان بهم عارفاً، فقتلهم وهدم دورهم وحبسهم حتى لم يبق بالكوفه رجل واحد معروف بأنه من شيعة على عليه السلام.

قال ابن أبى الحديد المعتزلى: روى أبو الحسن على بن محمد بن أبى سيف المدائنى فى كتاب الأحداث، قال: كتب معاويه نسخه واحده إلى عمّاله بعد عام الجماعة: (أن برئت الذمّه ممن روى شيئاً من فضل أبى تراب وأهل بيته). فقامت الخطباء فى كل كوره وعلى كل منبر يلعنون عليّاً ويبرأون منه، ويقعون فيه وفى أهل بيته، وكان أشد الناس بلاءً حينئذ أهل الكوفه لكثرتهم ما بها من شيعة على عليه السلام، فاستعمل عليهم زياد بن سميّه، وضم إليه البصره، فكان يتتبع الشيعة وهو بهم عارف، لأنه كان منهم أيام على عليه السلام، فقتلهم تحت كل حَجْر ومَدْر وأخافهم، وقطع الأيدي والأرجل، وسَمَل العيون وصلبهم على جذوع النخل، وطردهم وشردهم

عن العراق، فلم يبق بها معروف منهم (١) ٦٢.

إلى أن قال: ثم كتب إلى عمّاله نسخه واحده إلى جميع البلدان: انظروا من قامت عليه البيّنه أنه يحب عليًا وأهل بيته، فامحوه من الديوان، وأسقطوا عطاءه ورزقه.

وشفع ذلك بنسخه أخرى: (من اتهمتموه بموالاه هؤلاء القوم، فنكّلوا به، واهدموا داره). فلم يكن البلاء أشد ولا أكثر منه في العراق، ولا سيما الكوفه، حتى إن الرجل من شيعة علي عليه السلام ليأتيه من يثق به، فيدخل بيته، فيلقى إليه سرّه، ويخاف من خادمه ومملوكه، ولا يحدثه حتى يأخذ عليه الأيمان الغليظه ليكتمنّ عليه.

إلى أن قال: فلم يزل الأمر كذلك حتى مات الحسن بن علي عليه السلام، فازداد البلاء والفتنه، فلم يبق أحد من هذا القبيل إلا وهو خائف على دمه، أو طريد في الأرض (٢) ٦٣.

وأخرج الطبراني في معجمه الكبير بسنده عن يونس بن عبيد عن الحسن قال: كان زياد يتتبع شيعة علي رضي الله عنه فيقتلهم، فبلغ ذلك الحسن بن علي رضي الله عنه فقال: اللهم تفرّد بموته، فإن القتل كفاره (٣) ٦٤.

وقال الذهبي في سير أعلام النبلاء:

قال أبو الشعثاء: كان زياد أفتك من الحجاج لمن يخالف هواه.

وقال: قال الحسن البصري: بلغ الحسن بن علي أن زياداً يتتبع شيعة علي بالبصره فيقتلهم، فدعا عليه. وقيل: إنه جمع أهل الكوفه ليعرضهم على البراءة من أبي الحسن، فأصابه حينئذ طاعون في سنه ثلاث وخمسين (٤) ٦٥.

١- شرح نهج البلاغه ٣/ ١٥، الطبعة المحققة ١١/ ٤٤.

٢- شرح نهج البلاغه ١١/ ٤٥. وبمعناه في كتاب سليم بن قيس، ص ٣١٨. ونقله عنه الطبرسي في الاحتجاج ٢/ ١٧. والمجلسي في بحار الأنوار ٤٤/ ١٢٥-١٢٦.

٣- المعجم الكبير للطبراني ٣/ ٦٨. مجمع الزوائد ٦/ ٢٦٦ قال الهيثمي: رواه الطبراني ورجاله رجال الصحيح.

٤- سير أعلام النبلاء ٣/ ٤٩٦.

وقال ابن الأثير فى الكامل: وكان زياد أول من شدد أمر السلطان، وأكّد الملك لمعاويه، وجرد سيفه، وأخذ بالظنه، وعاقب على الشبهه، وخافه الناس خوفاً شديداً حتى أمن بعضهم بعضاً (١) ٦٦.

وقال ابن حجر فى لسان الميزان: وكان زياد قوى المعرفة، جيد السياسه، وافر العقل، وكان من شيعه على، وولاه إمره القدس، فلما استلحقه معاويه صار أشد الناس على آل على وشيعته، وهو الذى سعى فى قتل حجر بن عدى ومن معه (٢) ٦٧.

من كل ذلك يتضح أن الكوفه لم يبق بها شيعى معروف خرج لقتال الحسين عليه السلام، فكيف يصح ادعاء الكاتب بأن الشيعه هم الذين قتلوا الحسين عليه السلام؟

ولا- يمكن أن يتوهم منصف أن من كتب للحسين عليه السلام هم شيعته، لأن من كتب للحسين لم يكونوا معروفين بتشيع، كسبث بن ربعى، وحجار بن أبجر، وعمرو ابن الحجاج وغيرهم.

ثالثاً: أن الذين قتلوا الحسين عليه السلام رجال معروفون، وليس فيهم شخص واحد معروف بتشيعه لأهل البيت عليهم السلام.

منهم: عمر بن سعد بن أبى وقاص، وشمر بن ذى الجوشن، وسبث بن ربعى، وحجار بن أبجر، وحرمله بن كاهل، وغيرهم. وكل هؤلاء لا يُعرفون بتشيع ولا بموالاه لعلى عليه السلام.

رابعاً: أن الحسين عليه السلام قد وصفهم فى يوم عاشوراء بأنهم شيعه آل أبى سفيان، فقال عليه السلام: ويحكم يا شيعه آل أبى سفيان! إن لم يكن لكم دين، وكنتم لا تخافون المعاد، فكونوا أحراراً فى دنياكم هذه، وارجعوا إلى أحسابكم إن كنتم غُرباً كما تزعمون (٣) ٦٨.

١- الكامل فى التاريخ ٣ / ٤٥٠.

٢- لسان الميزان ٢ / ٤٩٥.

٣- مقتل الحسين للخوارزمى ٢ / ٣٨. بحار الأنوار ٤٥ / ٥١. اللهوف فى قتلى الطفوف، ص ٤٥.

ولم نرَ بعد التتبع فى كل كلمات الإمام الحسين عليه السلام فى كربلاء وخُطبه فى القوم واحتجاجاته عليهم أنه وصفهم بأنهم كانوا من شيعته أو من الموالين له ولأبيه.

كما أننا لم نرَ فى كلمات غيره عليه السلام من وصفهم بهذا الوصف. وهذا دليل واضح على أن هؤلاء القوم لم يكونوا من شيعه أهل البيت عليهم السلام، ولم يكونوا من مواليهم.

خامساً: أن القوم كانوا شديدي العداوه للحسين عليه السلام، إذ منعوا عنه الماء وعن أهل بيته، وقتلوه سلام الله عليه وكل أصحابه وأهل بيته، وقطعوا رؤوسهم، وداسوا أجسامهم بخيولهم، وسبوا نساءهم، ونهبوا ما على النساء من حلى ... وغير ذلك.

قال ابن الأثير فى الكامل: ثم نادى عمر بن سعد فى أصحابه من ينتدب إلى الحسين فيؤطئه فرسه، فانتدب عشرة، منهم إسحاق بن حيوة الحضرمي، وهو الذى سلب قميص الحسين، فبرص بعد، فأتوا فداسوا الحسين بخيولهم حتى رصوا ظهره وصدره (١) ٤٩.

وقال: وسلب الحسين ما كان عليه، فأخذ سراويله بحر بن كعب، وأخذ قيس بن الأشعث قطيفته، وهى من خز، فكان يُسمّى بعد (قيس قطيفه)، وأخذ نعليه الأسود الأودى، وأخذ سيفه رجل من دارم، ومال الناس على الورد والحلل فانتهبوها، ونهبوا ثقله وما على النساء، حتى إن كانت المرأة لتتزع الثوب من ظهرها فيؤخذ منها (٢) ٧٠.

وقال ابن كثير فى البدايه والنهايه فيما رواه عن أبى مخنف:

وقال: وأخذ سنان وغيره سلبه، وتقاسم الناس ما كان من أمواله وحواصله، وما فى خبائه حتى ما على النساء من الثياب الطاهره.

وقال: وجاء عمر بن سعد فقال: ألا لا يدخلن على هذه النسوه أحد، ولا يقتل

١- الكامل لابن الأثير ٤ / ٨٠.

٢- المصدر السابق ٤ / ٧٩.

هذا الغلام أحد، ومن أخذ من متاعهم شيئاً فليردّه عليهم. قال: فوالله ما ردّ أحد شيئاً (١) ٧١.

وكل هذه الأفعال لا يمكن صدورها إلا من حاقد شديد العداوة، فكيف يُتَعَقَّل صدورها من شيعة مُحِبِّ؟!

سادساً: أن بعض قتله الحسين قالوا له عليه السلام: إنما نقاتلك بغضاً لأبيك (٢) ٧٢.

ولا يمكن تصوّر تشيع هؤلاء مع تحقق بغضهم للإمام على بن أبي طالب عليه السلام!

وقال بعضهم: يا حسين، يا كذاب ابن الكذاب (٣) ٧٣.

وقال آخر: يا حسين أبشر بالنار (٤) ٧٤.

وقال ثالث للحسين عليه السلام وأصحابه: إنها- يعنى الصلاة- لا تُقْبَل منكم (٥) ٧٥.

وقالوا غير هذه من العبارات الداله على ما فى سرائرهم من الحقد والبغض لأمر المؤمنين وللحسين عليهما السلام خاصه ولأهل البيت عليهم السلام عامه.

سابعاً: أن المتأمرين وأصحاب القرار لم يكونوا من الشيعة، وهم يزيد بن معاوية، وعبيد الله بن زياد، وعمر بن سعد، وشمر بن ذى الجوشن، وقيس بن الأشعث بن قيس، وعمرو بن الحجاج الزبيدي، وعبدالله بن زهير الأزدي، وعروه بن قيس الأحمسي، وشبث بن ربعي اليربوعي، وعبد الرحمن بن أبي سبره الجعفي، والحصين بن نمير، وحجار بن أبجر.

وكذا كل من باشر قتل الحسين أو قتل واحداً من أهل بيته وأصحابه، كسنان بن

١- البدايه والنهائيه ٨ / ١٩٠.

٢- ينابيع الموده، ص ٣٤٦.

٣- الكامل لابن الأثير ٤ / ٦٧.

٤- الكامل لابن الأثير ٤ / ٦٦. البدايه والنهائيه ٨ / ١٨٣.

٥- البدايه والنهائيه ٨ / ١٨٥.

أنس النخعي، وحرمله الكاهلي، ومنقذ بن مره العبدى، وأبى الحتوف الجعفى، ومالك بن نسر الكندى، وعبد الرحمن الجعفى، والقشعم بن نذير الجعفى، وبحر بن كعب بن تيم الله، وزرعه بن شريك التميمى، وصالح بن وهب المرى، وخولى بن يزيد الأصبهى، وحصين بن تميم وغيرهم.

بل لا تجد رجلاً شارك فى قتل الحسين عليه السلام معروفاً بأنه من الشيعة، فراجع ما حدث فى كربلاء يوم عاشوراء ليتبين لك صحه ما قلناه.

ثامناً: أن يزيد بن معاويه حمل (ابن مرجانه) عبيد الله بن زياد مسؤوليه قتل الحسين عليه السلام دون غيره من الناس.

فقد أخرج ابن كثير فى البدايه والنهايه، والذهبي فى سير أعلام النبلاء وغيرهما يونس بن حبيب قال: لما قتل عبيد الله الحسين وأهله بعث برؤوسهم إلى يزيد، فسيّر بقتلهم أولاً، ثم لم يلبث حتى ندم على قتلهم، فكان يقول: وما علىّ لو احتملت الأذى، وأنزلت الحسين معى، وحكمته فيما يريد، وإن كان علىّ فى ذلك وهن، حفظاً لرسول الله صلى الله عليه وسلم ورعايه لحقه، لعن الله ابن مرجانه - يعنى عبيد الله - فإنه أخرج واضطره، وقد كان سأل أن يخلى سبيله أن يرجع من حيث أقبل، أو يأتينى فيضع يده فى يدي، أو يلحق بثغر من الثغور، فأبى ذلك عليه وقتله، فأبغضنى بقتله المسلمون، وزرع لى فى قلوبهم العداوه (١) ٧٦.

قال الكاتب: ولهذا قال السيد محسن الأمين:

بايع الحسين من أهل العراق عشرون ألفاً، غدروا به، وخرجوا عليه، وبيعته فى أعناقهم، وقتلوه) أعيان الشيعة / القسم الأول ص ٣٤.

وأقول: لقد قلنا فيما تقدّم: إن زياد بن أبيه تتبّع شيعة علي عليه السلام تحت كل حجر ومدبر، حتى لم يبق بالكوفة رجل معروف بأنه من الشيعة.

فكيف يمكن مع ذلك أن يقال: إن الذين بايعوا الحسين عليه السلام ثم خرجوا لقتاله كانوا من الشيعة؟! (١) ٧٧

ما بيعتهم للإمام الحسين عليه السلام فهي لا تدل على أنهم كانوا من شيعته، لأنه من الواضحات أن مبايعه رجل لا تعنى التشيع له، وإلا- لزم أن يقال: (إن كل الصحابه والتابعين الذين بايعوا أمير المؤمنين عليه السلام قد تشيّعوا له)، وهذا أمر لا يسلم به القوم!!

قال الكاتب: وقال الحسن عليه السلام: (أرى والله معاوية خيراً (٢) ٧٨ لى من هؤلاء، يزعمون أنهم لى شيعة، ابتغوا قتلى، وأخذوا مالى، والله لأئنّ آخذ من معاوية ما أحقن به من دمي، وآمن به فى أهلى خير من أن يقتلونى، فيضيع أهل بيتى، والله لو قاتلت معاوية لأخذوا بعنقى حتى يدفعوا بى إليه سلماً، والله لأنّ أسالمة وأنا عزيز خير من أن يقتلنى وأنا أسير) الاحتجاج ١٥ / ٢.

وأقول: أما من ناحيه السند فهذه الروايه ضعيفه، لأنها مرسله، فلا يصح الاحتجاج بها.

وأما من ناحيه الدلاله فغير خفى على من نظر فيها أن الإمام الحسن عليه السلام كان يذم رجلاً مخصوصين، ذكر عليه السلام أوصافهم فى الروايه، وأخبر أنهم يزعمون أنهم من شيعته، ولكنهم أرادوا قتله، وانتهبوا ثقله، وأخذوا ماله، ولو قاتل عليه السلام معاوية لأخذوه ولأسلموه إليه.

١- الشيخ على آل محسن، لله و للحقيقه (رد على كتاب «الله ثم للتاريخ»)، ١ جلد، نشر مشعر - تهران، چاپ: ١، ١٤٢٤ هـ. ق..

٢- الصحيح كما فى الاحتجاج ١٠ / ٢: خير (بالرفع لا بالنصب).

وكان عليه السلام يشير إلى رجال كانوا يكتبون معاويه في السّر ويظهرون له النصره في العلانيه، مع أنهم لم يكونوا من شيعته ولا من مواليه.

فالذم مخصوص بهؤلاء دون غيرهم من الشيعة الذين كانوا مع الإمام عليه السلام في مشاهدته ومواقفه.

وبعبارة أوضح: أن الإمام عليه السلام ذمّ رجالاً زعموا أنهم شيعة وليسوا كذلك، ولم يذم شيعة وأتباعه.

ولهذا ورد في تنمته الخبر قول زيد بن وهب الجهني - راوى الحديث -: قلت: تترك يا ابن رسول الله شيعةك كالغنم ليس لها راع؟

فقال عليه السلام: (وما أصنع يا أخا جهينه؟ إني والله أعلم بأمر قد أدى به إلى ثقاته...).

وأخبر عليه السلام بأن الأمر سيؤول إلى معاويه، وأنه سيُسميت الحق والسنن، ويحيى الباطل والبدع، ويُذَل في ملكه المؤمن، ويقوى في سلطانه الفاسق، ويجعل المال في أنصاره دُولاً، ويتخذ عباد الله خُولاً... الخ.

وهذا يدل بوضوح على أن مورد الذم أفراد مخصوصين لا عموم الشيعة.

هذا مع أن الكاتب قد بتر آخر الكلام الصادر من الإمام الحسن عليه السلام، المشتغل على ذم معاويه، فإنه عليه السلام قال: أو يمنّ عليّ، فيكون سبّه على بنى هاشم إلى آخر الدهر، ولمعاويه لا يزال يمنّ بها وعقبه على الحى منا والميت.

فانظر رحمك الله كيف أن الكاتب منعه أمويته من كتابه هذا لدم معاويه، وإن كان نقلًا من كلام الإمام الحسن عليه السلام!! وهذا له نظائر كثيرة في هذا الكتاب، سيأتي التنبية على بعضها.

قال الكاتب: وقال الإمام زين العابدين رضى الله عنه لأهل الكوفة: (هل تعلمون أنكم كتبتم إلى أبى وخذعتموه وأعطيتموه من أنفسكم العهد والميثاق، ثم قاتلتموه وخذلتموه؟ بأى عين تنظرون إلى رسول الله صلى الله عليه وآله، يقول لكم: قاتلتم عترتى، وانتهكتم حرمتى، فلستم من أمتى) الاحتجاج ٢ / ٣٢.

وقال أيضاً عنهم: (إن هؤلاء يكون علينا، فَمَنْ قَتَلْنَا غَيْرُهُمْ؟) الاحتجاج ٢ / ٢٩.

وأقول: هذه الرواية مع ضعف سندها هي وارده في ذم أهل الكوفة في ذلك الوقت، ونحن قد أثبتنا فيما تقدّم أن أهل الكوفة لم يكونوا يومئذ من الشيعة، وأنه لم يبق بالكوفة في زمن معاوية شيعى معروف، وأثبتنا أن كل الذين خرجوا لقتال الحسين عليه السلام ليس فيهم شيعى واحد معروف بتشيعه، فراجع ما قلناه لئلا نعيده مرهثانيه.

هذا مع أن الرواية التي نقلها الكاتب واضحة الدلالة على أن الإمام زين العابدين عليه السلام إنما ذمّ أولئك الذى كاتبوا الحسين عليه السلام ثم حاربوه، مثل شيبث بن ربعى وحجار بن أبجر ومن كان على نهجهما، وهؤلاء وغيرهم لم يكونوا من الشيعة كما مرّ بيانه.

قال الكاتب: وقال الباقر رضى الله عنه: (لو كان الناس كلهم لنا شيعة لكان ثلاثة أرباعهم لنا شكاكاً، والربع الآخر أحق) رجال الكشى ص ٧٩.

وأقول: هذه الرواية ضعيفه السند، فإن من جملة روايتها سلام بن سعيد الجمحى، وهو مجهول الحال، لم يوثق في كتب الرجال.

قال المامقانى في تنقيح المقال: سلام بن سعيد الجمحى قد وقع في طريق الكشى في الخبر المتقدم في ترجمه أسلم القواس المكى، روى عنه فيه عاصم بن حميد، وروى

هو عن أسلم مولى محمد بن الحنفية، وهو مهمل في كتب الرجال، لم أقف فيه بمدح ولا قذح (١) ٧٩.

ومن جملة الرواه أسلم مولى محمد بن الحنفية، وهو أيضاً مجهول الحال، لم يوثق في كتب الرجال.

وعليه فالرواية لا تصح، ولا يجوز الاحتجاج بها.

وأما بالنظر إلى متنها فنقول: إن كلمة (لو) حرف امتناع لامتناع، وهو يدل على امتناع شىء لا امتناع غيره، ففي الخبر امتنع أن يكون ثلاثه أرباع الشيعة شككاً والربع الباقي حمقى، لامتناع كون كل الناس لهم عليهم السلام شيعة.

وبهذا لا يكون في الحديث أى إشكال على الشيعة والحمد لله، ولا يدل الحديث على أى ذم في البين.

ولهذا لا نرى من يقول بتعدد الآلهة، وبفساد السماوات والأرض، مستدلاً بقوله تعالى لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا فَسُبْحَانَ اللَّهِ رَبِّ الْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ (٢) ٨٠، وذلك لأن (لو) حرف امتناع لامتناع، وهو يدل على امتناع فساد السماوات والأرض لامتناع تعدد الآلهة.

ولعل السبب في أن الناس لو كانوا كلهم شيعة لكان ثلاثه أرباعهم شككاً وربعمهم الباقي حمقى، هو أن الناس لو كانوا كلهم شيعة لكانوا يتلقون عقائدهم تقليداً، ولا يجدون في الناس من يخالفهم ويدعوهم لإثبات ما هم عليه، فيؤول أمرهم في نهايه الأمر إلى عروض الشك عليهم في ما هم فيه من الحق. بخلاف ما إذا تعددت المذاهب، فإن صاحب الحق يتيقن بحقه إذا رأى أن حجته تدحض حجج خصومه ومخالفيه.

١- تنقيح المقال ٢/ ٤٣.

٢- سورة الأنبياء، الآية ٢٢.

وأما الربع الباقي فهم الذين لا يفقهون ولا يميّزون، فهؤلاء الذين ينعقون مع كل ناعق.

وهذا الربع موجود في الناس في جميع الأعصار، ولو كان الناس كلهم شيعة لكانوا من جملتهم، وأما مع اختلاف المذاهب فسيكون هذا الربع الأحق موزعاً في الطوائف، وسيكون أكثره في غير الشيعة بحمد الله وفضله، لقله الشيعة وكثره غيرهم.

قال الكاتب: وقال الصادق رضى الله عنه: (أما والله لو أجد منكم ثلاثة مؤمنين يكتُمون حديثي ما استحللت أن أكتمهم حديثاً) أصول الكافي ١/ ٤٩٦.

وأقول: أخبر الإمام عليه السلام في هذه الرواية أنه لو وجد من المخاطبين ثلاثة مؤمنين يكتُمون ما يخبرهم به عليه السلام لما استحل أن يكتمهم شيئاً، ولأخبرهم بالأسرار الإلهية والمعارف النبوية التي لا يُطلع عليها غيرهم.

وغير خفى أن الإمام عليه السلام كان يخاطب أفراداً مخصوصين، ولم يكن عليه السلام يريد بكلامه هذا كل الشيعة، بقريته أن راوى الحديث - وهو ابن رثاب - قال: (سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول لأبى بصير ...)، ولو كان الإمام عليه السلام يريد بكلامه كل الشيعة لقال الراوى: قال لنا أبو عبد الله عليه السلام كذا وكذا.

ولو سلّمنا أن الإمام عليه السلام كان يريد الشيعة قاطبه، فإن أقصى ما يدل عليه الحديث هو أن الإمام عليه السلام لم يجد من الشيعة ثلاثة يكتُمون حديثه، ولولا ذلك لما استحل أن يكتمهم بعض علومه.

ولا دلاله في ذلك على عدم إيمان الشيعة، أو على انحرافهم عن خط أهل البيت عليهم السلام كما هو واضح جلي، بل أقصى ما فيه هو ذمهم بأنهم كانوا لا يكتُمون أحاديث الأئمة عليهم السلام، وكانوا يفشونها للمخالفين لا غير، وهو ذم لا يعتبره أهل السنة

ذمًا، بل يروونه - على العكس من ذلك - مدحًا، لأنهم يرون أن الكتمان كذب ونفاق.

ولا يُتَوَهَّم أن استحلال الإمام عليه السلام كتمان بعض أحاديثه عن المخاطبين من الشيعة أو عن أكثر الشيعة يعني كتمان باقى العلوم والمعارف عنهم، وذلك لأن الإمامين الصادقين عليهما السلام خصًّا كثيراً من أصحابهما كأبى بصير وزراره ومحمد بن مسلم وغيرهم بعلوم جليله وأسرار كثيره.

ففى صحيحه جميل بن دراج، قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: بَشَّرَ الْمُخْبِتِينَ بِالْجَنَّةِ: بَرِيدُ بْنُ مَعَاوِيَةَ الْعَجَلِيُّ، وَأَبُو بَصِيرٍ لَيْثُ بْنُ الْبَخْتَرِيِّ الْمَرَادِيُّ، وَمُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ، وَزُرَّارَةُ، أَرْبَعَةٌ نَجَبَاءُ أَمْنَاءَ اللَّهِ عَلَى حَلَالِهِ وَحَرَامِهِ، لَوْلَا - هَؤُلَاءِ انْقَطَعَتْ آثَارُ النَّبِيِّهِ وَانْدَرَسَتْ (١) ٨١.

وفى صحيحه سليمان بن خالد قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: ما أجد أحداً أحيى ذكرنا وأحاديث أبى عليه السلام إلا زرارته، وأبو بصير لىث المرادى، ومحمد بن مسلم، وبريد بن معاوية العجلى، ولولا هؤلاء ما كان أحد يستنبط هذا، هؤلاء حُفَّازُ الدِّينِ، وَأَمْنَاءُ أَبِي عَلَيْهِ السَّلَامِ عَلَى حَلَالِ اللَّهِ وَحَرَامِهِ، وَهُمْ السَّابِقُونَ إِلَيْنَا فِي الدُّنْيَا، وَالسَّابِقُونَ إِلَيْنَا فِي الْآخِرَةِ (٢) ٨٢.

فإن وصفهم بأنهم (أمناء الله وأمناء الإمام على الحلال والحرام)، وأنهم (حُفَّازُ الدِّينِ) واضح الدلالة على أن هؤلاء المذكورين كانوا محل ثقة الأئمة الصادقين عليهم السلام ومستودع أسرارهم، ولولا ذلك لما صحَّ وصفهم بأمثال هذه الصفات.

هذا مع دلالة جملة من الأخبار على أن الأئمة عليهم السلام خصُّوا شيعتهم بما شأؤوا من العلوم والمعارف، ولهذا أمر الأئمة عليهم السلام شيعتهم بكتمان أسرارهم، وحذروهم من إفشائها، ولولا أنهم عليهم السلام أباحوا أسرارهم لشيعتهم لما أتجه أمرهم لهم بالكتمان، وتحذيرهم إياهم من الإفشاء والإعلان.

١- اختيار معرفة الرجال ٢/ ٣٩٨. وسائل الشيعة ١٨/ ١٠٣.

٢- اختيار معرفة الرجال ٢/ ٣٤٨. وسائل الشيعة ١٨/ ١٠٤.

وأحاديث الأمر بالكتمان كثيره، وإليك بعضاً منها:

فقد روى الكليني رحمه الله في الحديث الصحيح عن أبي عبيده الحذاء، قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: والله إن أحب أصحابي إليّ أروعهم وأفقههم وأكتمهم لحديثنا، وإن أسوأهم عندي حالاً وأمقتهم للذي إذا سمع الحديث يُنسب إلينا ويُروى عنا فلم يقبله اشمأز منه وجحده، وكفّر من دان به، وهو لا يدري لعل الحديث من عندنا خرج، وإلينا أُسند، فيكون بذلك خارجاً عن ولايتنا (١) ٨٣.

وفي صحيحه محمد بن أبي نصر قال: ... قال أبو جعفر عليه السلام: في حكمه آل داود: ينبغي للمسلم أن يكون مالكاً لنفسه، مقبلاً على شأنه، عارفاً بأهل زمانه، فاتقوا الله ولا تديعوا حديثنا ... (٢) ٨٤.

وفي خبر معلى بن خنيس قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: يا معلى اكنم أمرنا ولا تدعه، فإنه من كنم أمرنا ولم يدعه أعزّه الله به في الدنيا، وجعله نوراً بين عينيه في الآخرة، يقوده إلى الجنة، يا معلى من أذاع أمرنا ولم يكتمه أذلّه الله به في الدنيا، ونزع النور من بين عينيه في الآخرة، وجعله ظلمه تقوده إلى النار، يا معلى إن التقيه من ديني ودين آبائي، ولا دين لمن لا تقيه له، يا معلى إن الله يحب أن يُعبد في السر كما يحب أن يُعبد في العلانية، يا معلى إن المذيع لأمرنا كالجاحد له (٣) ٨٥.

وفي خبر زيد الشحام، قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: أمر الناس بخصلتين فضيّعوهما، فصاروا منهما على غير شىء: الصبر والكتمان (٤) ٨٦.

إلى غير ذلك من الأخبار الكثيره الداله على أن الأئمة عليهم السلام كانوا يبيحون أسرارهم لشيعتهم، ويأمرونهم بكتمانها عن غير أهلها.

١- أصول الكافي ٢/ ٢٢٣. وسائل الشيعة ١٨/ ٦١.

٢- أصول الكافي ٢/ ٢٢٤. وسائل الشيعة ١١/ ٤٩٢.

٣- أصول الكافي ٢/ ٢٢٣. وسائل الشيعة ١١/ ٤٨٥.

٤- أصول الكافي ٢/ ٢٢٢. وسائل الشيعة ١١/ ٤٨٤.

والسبب في أمرهم عليهم السلام شيعتهم بكتيمان علومهم هو أنهم كانوا يخشون أن تُذاع أخبارهم، فتصل إلى خلفاء الجور فيتضررون عليهم السلام منهم، أو تقع عند ضعاف العقول الذين لا يفهمونها على وجهها، فيصير ذلك سبباً لضلالتهم ومزيد تحيرهم (١) ٨٧.

ومع تأكيد النهي عن الإذاعة إلا أن بعض الشيعة كانوا يفشون كل ما يسمعونه من الأئمة عليهم السلام، إما لعدم معرفتهم بضروره كتمانها، أو لجهلهم بما يترتب على الإفشاء من الضرر، أو لسهوله استدراجهم والتغريب بهم لإفشائه، أو لضعفهم وتمكن المخالفين من إجبارهم على البوح به، أو لغير ذلك من الأسباب.

قال الكاتب: وقالت فاطمة الصغرى عليها السلام في خطبه لها في أهل الكوفة: (يا أهل الكوفة، يا أهل الغدر والمكر والخيلاء، إنا أهل البيت ابتلانا الله بكم، وابتلاككم بنا، فجعل بلاءنا حسناً.. فكفرتموننا، وكذبتموننا، ورأيتم قتالنا حلالاً، وأموالنا نهباً.. كما قتلتم جدنا بالأمس، وسيوفكم تقطر من دمائنا أهل البيت.

تباً لكم، فانتظروا اللعنة والعذاب، فكأن قد حلَّ بكم... ويذيق بعضكم بأس (٢) ٨٨ ما تخلدون في العذاب الأليم يوم القيامة بما ظلمتمونا، ألا- لعنه الله على الظالمين. تباً لكم يا أهل الكوفة، كم قرأت (٣) ٨٩ لرسول الله صلى الله عليه وآله قبلكم، ثم غدرتم بأخيه علي بن أبي طالب، وجدى، وبنيه وعترته الطيبين.

فرد عليها أحد أهل الكوفة مُفْتَحِرًا، فقال:

١- مرآة العقول ٩/ ٢٨٦.

٢- في الاحتجاج: بأس بعض، ثم تخلدون.

٣- في كتاب الاحتجاج ٢/ ٢٧: (كم تراث لرسول الله قبلكم، وذحوله لديكم، ثم غدرتم بأخيه علي بن أبي طالب عليه السلام جدى، وبنيه عترته النبي الطيبين الأخيار). فانظر ما أصاب الكلمة من التحريف والغلط، مضافاً إلى التحريف المتعمد السابق على هذه العبارة، فراجع.

نحن قتلنا علياً وبنى علي بسيف هندية ورماح وسبينا نساءهم سبى ترك.

ونطحناهم فأى نطاح.

الاحتجاج ٢٨ / ٢. وقالت زينب بنت أمير المؤمنين صلوات الله عليها لأهل الكوفة تقريراً لهم: (أما بعد، يا أهل الكوفة، يا أهل الختل والغدر والخذل .. إنما مثلكم كمثل التي نقضت غزلها من بعد قوه أنكاشاً، هل فيكم إلا- الصلف والعجب والشنف والكذب .. أتبكون أخى؟! أجل والله فابكوا كثيراً، واضحكوا قليلاً، فقد ابليتُم بعارها .. وأنى تُرخصون (١) ٩٠ قتل سليل خاتم النبوه ..) الاحتجاج ٢٩ / ٢ - ٣٠.

وأقول: لقد ذكرنا أن أهل الكوفة لم يكونوا من الشيعة في ذلك الوقت، وأن قتله الحسين عليه السلام ليس فيهم شيعى واحد معروف بتشيعة، فلاحاجه للإعاده، وزينب الكبرى وفاطمه الصغرى سلام الله عليهما إنما ذمنا أهل الكوفة في ذلك الوقت، ولم تذبنا الشيعة كما هو واضح من كلامهما.

قال الكاتب: نستفيد من هذه النصوص وقد- أعرضنا عن كثير غيرها- ماأتى:

١- ملل وضجر أمير المؤمنين وذريته من شيعتهم أهل الكوفة لغدرهم ومكرهم وتخاذلهم.

٢- تخاذل أهل الكوفة وغدرهم تَسَبَّبَ فى سَفْكِ دماء أهل البيت واستباحه حُرْماتهم.

وأقول: لقد قلنا مكرراً: إن أهل الكوفة لم يكونوا في ذلك الوقت شيعة، وإنما

١- فى الاحتجاج: (ترخصون) أى تغسلون.

هم شيعة آل أبي سفيان وأعداء أهل البيت عليهم السلام وكل ما صدر منهم يدل على ما قلناه، ولا مدخلية للشيعة في شيء من ذلك، فراجع ما كتبناه آنفاً.

قال الكاتب: ٣- أن أهل البيت عليهم السلام يُحْمَلُونَ شِيعَتَهُمْ مَسْئُولِيهِ مَقْتَلِ الْحُسَيْنِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَمَنْ مَعَهُ، وقد اعترف أحدهم بِرَدِّهِ عَلَى فَاطِمَةَ الصَّغْرَى بِأَنَّهُمْ هُمُ الَّذِينَ قَتَلُوا عَلِيًّا وَبَنِيهِ، وَسَبَّوْا نِسَاءَهُمْ كَمَا قَدَّمَ مَنَّا لَكَ.

وأقول: لا- تجد في أقوال أهل البيت عليه السلام أنهم يحملون شيعتهم مسؤوليه قتل الحسين عليه السلام، ولا تجد في أقوال الحسين عليه السلام أنه وصف القوم المجتمعين على قتله في كربلاء بأنهم شيعة، بل وصفهم بأنهم شيعة آل أبي سفيان كما أوضحنا ذلك فيما تقدم، فراجع.

وما قاله الكوفي للسيدة فاطمة الصغرى عليها السلام غير مستغرب، لأن الكوفيين هم الذين باشروا قتل الحسين عليه السلام وأصحابه وأهل بيته، إلا أنهم لم يكونوا من الشيعة كما قلنا، والكاتب لم يأت بدليل واحد يدل على أن أهل الكوفة في ذلك الوقت كانوا شيعة، أو أن الذين باشروا قتل الحسين عليه السلام كانوا يتشيعون لأهل البيت عليهم السلام، كما أنه لم يأت بدليل واحد من أقوال أهل البيت عليهم السلام يدل على أنهم حملوا شيعتهم مسؤوليه قتل الحسين عليه السلام، وكل كلامه لا يعدو كونه دعاوى مجردة لم يقم عليها دليل، بل قام الدليل على خلافها.

قال الكاتب: ٤- أن أهل البيت عليهم السلام دعوا إلى كذا شيعتهم ووصفهم بأنهم طواغيت هذه الأمة وبقية الأحزاب، ونبذوا الكتاب، ثم زادوا على تلك بقولهم: ألا لعنة الله على الظالمين.

وأقول: الذين وصفهم الحسين عليه السلام بأنهم (طواغيت هذه الأمة، وبقية الأحزاب، وَبَدَّهُ الْكِتَاب) هم المجتمعون على قتله عليه السلام، الذين وصفهم بأنهم شيعة آل أبي سفيان، ولم يكونوا من شيعة ومواليه ومحبيه، فراجع كلماته عليه السلام لتحقيق من صحه ما قلناه.

قال الكاتب: ولهذا جاؤوا إلى أبي عبد الله رضى الله عنه، فقالوا له: إِنَّا قَدْ نَبِزْنَا كَذَا نَبِزاً أَثْقَلَ ظُهُورَنَا، وَمَاتَ لَهُ أَفْئِدَتُنَا، وَاسْتَحَلَّتْ لَهُ الْوَلَاةُ دِمَاءَنَا فِي حَدِيثٍ رَوَاهُ لَهُمْ فَقَهَاؤُهُمْ، فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: الرَّافِضَةُ؟ قَالُوا: نَعَمْ، فَقَالَ: لَا وَاللَّهِ مَا هُمْ سَمَوْكُمْ.. وَلَكِنَّ اللَّهَ سَمَّاكُمْ بِهِ) الكافي ٥ / ٣٤.

فبين أبو عبد الله أن الله سماهم (الرافضة) وليس أهل السنة.

وأقول: هذا الحديث ضعيف السند، فإن من جملة رواة سهل بن زياد، وهو ضعيف على المشهور المنصور عند العلماء.

قال النجاشي في رجاله: سهل بن زياد أبو سعيد الأدمي الرازي، كان ضعيفاً في الحديث غير معتمد فيه، وكان أحمد بن محمد بن عيسى يشهد عليه بالغلو والكذب، وأخرجه من قم إلى الري، وكان يسكنها ... (١) ٩١.

وقال الشيخ الطوسي: سهل بن زياد الأدمي الرازي، يكنى أبا سعيد، ضعيف (٢) ٩٢.

وقال المحقق الخوئي في معجم رجال الحديث: وقال النجاشي والشيخ في ترجمه محمد بن أحمد بن يحيى: واستثنى ابن الوليد من روايات محمد بن أحمد بن يحيى

١- رجال النجاشي ١ / ٤١٧.

٢- الفهرست للطوسي، ص ١٤٢.

فى جملة ما استثناه روايته عن سهل بن زياد الآدمى، وتبعه على ذلك الصدوق وابن نوح، فلم يعتمدوا على روايه محمد بن أحمد بن يحيى عن سهل بن زياد. وقال ابن الغضائرى: سهل بن زياد أبو سعيد الآدمى الرازى: كان ضعيفاً جداً، فاسد الروايه والمذهب، وكان أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري أخرجه من قم، وأظهر البراءه منه، ونهى الناس عن السماع منه والروايه عنه، ويروى المراسيل ويعتمد المجاهيل (١) ٩٣.

وقال: وكيف كان فسهل بن زياد الآدمى ضعيف جزماً أو أنه لم تثبت وثاقته (٢) ٩٤.

ومن جملة رواه هذا الخبر محمد بن سليمان، وهو محمد بن سليمان البصرى الديلمى، وقد مرّ تضعيفه فى ص ٥١، فراجعه.

ومن جملة الرواه سليمان بن عبد الله الديلمى، وهو والد الراوى السابق، وقد مرّ أيضاً تضعيفه، ونقلنا لك قول النجاشى فى ترجمته: كان غالباً كذاباً، وكذلك ابنه محمد، لا يُعمل بما انفردا به من الروايه.

هذا حال الروايه من ناحيه سندها، وأما من ناحيه محتواها فهى وارده فى مدح الشيعة لا فى ذمهم، ولا بأس أن نقل لك الروايه كامله كما رواها الكلينى قدس سره فى كتابه (الكافى)، وإليك نصّها:

قال الكلينى: عدّه من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن محمد بن سليمان، عن أبيه قال: كنت عند أبي عبد الله عليه السلام إذ دخل عليه أبو بصير وقد خَفَرَه النفس (٣) ٩٥، فلما أخذ مجلسه قال له أبو عبد الله عليه السلام: يا أبا محمد ما هذا النفس العالى؟ فقال: جعلت فداك يا ابن رسول الله، كبر سنّى، ودق عظمى، واقترب أجلى، مع أننى لست أدرى

١- معجم رجال الحديث ٨ / ٣٣٩.

٢- المصدر السابق ٨ / ٣٤٠.

٣- أى أن علو نفسه جعله يستحى من الإمام عليه السلام وممن معه من أصحابه.

ما أرد عليه من أمر آخرتى. فقال أبو عبد الله عليه السلام: يا أبا محمد وإنك لتقول هذا؟! قال: جعلت فداك وكيف لا أقول هذا؟! فقال: يا أبا محمد أما علمت أن الله تعالى يكرم الشباب منكم، ويستحيى من الكهول؟ قال: قلت: جعلت فداك فكيف يكرم الشباب ويستحيى من الكهول؟ فقال: يكرم الله الشباب أن يعذبهم، ويستحيى من الكهول أن يحاسبهم. قال: قلت: جعلت فداك هذا لنا خاصة أم لأهل التوحيد؟ قال: فقال: لا والله إلا لكم خاصة دون العالم. قال: قلت: جعلت فداك فإننا قد نبزنا نبزاً (١) ٩٦ انكسرت له ظهورنا، وماتت له أفئدتنا، واستحلَّت له الولاه دماءنا فى حديث رواه لهم فقهاؤهم. قال: فقال أبو عبد الله عليه السلام: الرافضة؟ قال: قلت: نعم. قال: لا والله ما هم سَمَّوكم، ولكن الله سَمَّاكم به، أما علمت يا أبا محمد أن سبعين رجلاً من بنى إسرائيل رفضوا فرعون وقومه لما استبان لهم ضلالهم، فلحقوا بموسى عليه السلام لما استبان لهم هداة، فُسِّمُوا فى عسكر موسى الرافضة، لأنهم رفضوا فرعون، وكانوا أشد أهل ذلك العسكر عباده، وأشدَّهم حبًّا لموسى وهارون وذريتهما عليهما السلام، فأوحى الله عزَّ وجلَّ إلى موسى عليه السلام: أن أثبت لهم هذا الاسم فى التوراه، فإنى قد سمَّيتهم به ونحلتهم إياه. فأثبت موسى عليه السلام الاسم لهم، ثم ذخر الله عزَّ وجلَّ لكم هذا الاسم حتى نحلكموه، يا أبا محمد رفضوا الخير ورفضتم الشر، افترق الناس كل فرقه، وتشعبوا كل شعبه، فانشعبتم مع أهل بيت نبيكم صلى الله عليه وآله، وذهبتم حيث ذهبوا، واخترتم من اختار الله لكم، وأردتم من أراد الله، فأبشروا ثم أبشروا، فأنتم والله المرحومون المتقبَّل من محسنكم، والمتجاوز عن مسيئكم، من لم يأت الله عزَّ وجلَّ بما أنتم عليه يوم القيامة لم يتقبل منه حسنه، ولم يتجاوز له عن سيئه، يا أبا محمد فهل سررتك؟ قال: قلت: جعلت فداك زدنى. فقال: يا أبا محمد إن الله عزَّ وجلَّ ملائكه يُسقطون الذنوب عن ظهور شيعتنا كما يُسقط الريح الورق فى أوان سقوطه، وذلك قوله عزَّ وجلَّ الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ ...

وَيَسِيْرُ تَغْفِرُونَ لِلَّذِينَ آمَنُوا (١) ٩٧، استغفارهم والله لكم دون هذا الخلق، يا أبا محمد فهل سررتك؟ قال: قلت: جعلت فداك زدى. قال: يا أبا محمد لقد ذكركم الله فى كتابه فقال من المؤمنين رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه فمنهم من قضى نجه ومنهم من ينتظر وما يدلوأ تبديلا (٢) ٩٨، إنكم وفيم بما أخذ الله عليه ميثاقكم من ولايتنا، وإنكم لم تبدلوا بنا غيرنا، ولو لم تفعلوا لعيركم الله كما عيرهم حيث يقول جل ذكره وما وجدنا لأكثرهم من عهد وإن وجدنا أكثرهم لفاسقين (٣) ٩٩، يا أبا محمد فهل سررتك؟ قال: قلت: جعلت فداك زدى. فقال: يا أبا محمد لقد ذكركم الله فى كتابه فقال إخوانا على سيزر متقابلين (٤) ١٠٠، والله ما أراد بهذا غيركم، يا أبا محمد فهل سررتك؟ قال: قلت: جعلت فداك زدى. فقال: يا أبا محمد الأهلأ يومئذ بعضهم لبعض عدو إالا المتقين (٥) ١٠١، والله ما أراد بهذا غيركم، يا أبا محمد فهل سررتك؟ قال: قلت: جعلت فداك زدى. فقال: يا أبا محمد لقد ذكرنا الله عز وجل وشيعتنا وعدونا فى آيه من كتابه، فقال عز وجل هل يسئوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون إنما يتذكر أولوا الألباب (٦) ١٠٢، فنحن الذين يعلمون، وعدونا الذين لا يعلمون، وشيعتنا هم أولوا الألباب، يا أبا محمد فهل سررتك؟ قال: قلت: جعلت فداك زدى. فقال: يا أبا محمد والله ما استثنى الله عز وجل بأحد من أوصياء الأنبياء ولا أتباعهم ما خلا أمير المؤمنين عليه السلام وشيعته، فقال فى كتابه وقوله الحق يوم لا يعنى مولى عن مولى شيئا ولا هم ينصرون إالا من رحم الله (٧) ١٠٣، يعنى بذلك عليا عليه السلام وشيعته، يا أبا

١- سورة غافر، الآيه ٧.

٢- سورة الأحزاب، الآيه ٣٣.

٣- سورة الأعراف، الآيه ١٠٢.

٤- سورة الحجر، الآيه ٤٧.

٥- سورة الزخرف، الآيه ٦٧.

٦- سورة الزمر، الآيه ٩.

٧- سورة الدخان، الآيتان ٤١، ٤٢.

محمد فهل سررتك؟ قال: قلت: جعلت فداك زدني. قال: يا أبا محمد لقد ذكركم الله تعالى في كتابه إذ يقول يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِن رَّحْمَةِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ (١) ١٠٤، والله ما أراد بهذا غيركم، فهل سررتك يا أبا محمد؟ قال: قلت: جعلت فداك زدني، فقال: يا أبا محمد لقد ذكركم الله في كتابه فقال إِنَّ عِبَادِيَ لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ (٢) ١٠٥، والله ما أراد بهذا إلا الأئمة عليهم السلام وشيعتهم، فهل سررتك يا أبا محمد؟ قال: قلت: جعلت فداك زدني. فقال: يا أبا محمد لقد ذكركم الله في كتابه فقال فَأُولَٰئِكَ مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ وَحَسُنَ أُولَٰئِكَ رَفِيقًا (٣) ١٠٦، فرسول الله صلى الله عليه وآله في الآيه النبيون، ونحن في هذا الموضع الصديقون والشهداء، وأنتم الصالحون، فتسموا بالصلاح كما سماكم الله عز وجل، يا أبا محمد فهل سررتك؟ قال: قلت: جعلت فداك زدني. قال: يا أبا محمد لقد ذكركم الله إذ حكى عن عدوكم في النار بقوله وَقَالُوا مَا لَنَا لَا نَرَىٰ رِجَالًا كُنَّا نَعِدُهُمْ مِنَ الْأَشْرَارِ أَتَّخَذْنَا هُمْ سِخْرِيًّا أَمْ زَاغَتْ عَنْهُمْ الْأَبْصَارُ (٤) ١٠٧، والله ما عنى ولا أراد بهذا غيركم، صرتم عند أهل هذا العالم شرار الناس، وأنتم والله في الجنة تُحْبَرُونَ، وفي النار تُطْلَبُونَ. يا أبا محمد فهل سررتك؟ قال: قلت: جعلت فداك زدني. قال: يا أبا محمد ما من آيه نزلت تقود إلى الجنة ولا- تذكر أهلها بخير إلا وهي فينا وفي شيعتنا، وما من آيه نزلت تذكر أهلها بشر ولا تسوق إلى النار إلا وهي في عدونا ومن خالفنا، فهل سررتك يا أبا محمد؟ قال: قلت: جعلت فداك زدني. فقال: يا أبا محمد ليس على مله إبراهيم إلا نحن وشيعتنا، وسائر الناس من ذلك براء، يا أبا محمد فهل سررتك؟ وفي روايه أخرى فقال: حسبي (٥) ١٠٨.

١- سورة الزمر، الآيه ٥٣.

٢- سورة الحجر، الآيه ٤٢.

٣- سورة النساء، الآيه ٦٧.

٤- سورة ص، الآيتان ٦٢، ٦٣.

٥- الكافي ٨ / ٢٨.

فهذه الروايه كما يلاحظ القارئ كلها مسوقه لمدح الشيعة، وليبان أن لفظ (الرافضه) لفظ شريف أدخره الله لأهل الحق، وأن المراد به الذين رفضوا الباطل وأتبعوا الحق.

لكن الكاتب بتر النص ليوهم القراء أن الروايه كانت مسوقه لدم الشيعة لا لمدحهم، وهذا دليل واضح يدل على أن الكاتب ليس أميناً في نقله، ولا صادقاً مع نفسه، ولا مصيباً في دعواه.

قال الكاتب: لقد قرأت هذه النصوص مراراً، وفكرتُ فيها كثيراً، ونقلتها في ملف خاص، وسهرت الليالي ذوات العدد أمعن النظر فيها- وفي غيرها الذى بلغ أضعاف أضعاف ما نقلته لك- فلم أنتبه لنفسى إلا وأنا أقول بصوت مرتفع: كان الله فى عونكم يا أهل البيت على ما لقيتم من شيعتكم.

وأقول: لو كان هذا الكاتب فقيهاً كما يزعم وباحثاً عن الحقيقه كما يدعى لاحتج بالأحاديث الصحيحه دون الضعاف والمراسيل، ولنقل لنا روايه واحده صحيحه على الأقل تدل على مزاعمه، لا أن يتخبّط فى الروايات، فيخطب خطب عشواء، وينقل ما وقع تحت نظره من غير تمييز بين الصحيح والضعيف، والحجه وغير الحجه.

فالعجب من مُدعى الفقاها والاجتهاد كيف لا يميّز بين الغث والسمين، فيتشَبَّث بالأحاديث التى تشكّكه فى معتقده- حسب زعمه- مع أنها روايات ضعاف، ويتعامى عن الأحاديث الصحيحه الكثيره الوارده فى مدح الشيعة وبيان فضلهم، وهى تبلغ العشرات بل المئات، ولا- سيما أن الأحاديث المرويّه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأئمه أهل البيت عليهم السلام فى فضلهم قد رواها الخاص والعام، وهى أشهر من أن تُذكر، وأظهر من أن تُنكر، حتى ادّعى بعض أهل السنه أنهم هم الشيعة الممدوحون فى

الروايات، كما ادعى ذلك بعض المعتزله.

فقال ابن حجر الهيتمي فى كتابه (الصواعق المحرقة): وشيعته يعنى عليًا عليه السلام هم أهل السنّه الذين أحبّوه كما أمر الله ورسوله، وأما غيرهم فأعداؤه فى الحقيقه، لأن المحبه الخارجه عن الشرع، الحائده عن سنن الهدى هى العداوه الكبرى، فلذا كانت سبباً لهلاكهم (١) ١٠٩.

وقال ابن أبى الحديد فى شرح نهج البلاغه: لم تكن لفظه (الشيعة) تُعرف فى ذلك العصر إلا لمن قال بتفضيله - يعنى الإمام عليًا عليه السلام - ... فكان القائلون بالتفضيل هم المسمّون الشيعة. وجميع ما ورد من الآثار والأخبار فى فضل الشيعة وأنهم موعودون بالجنه فهؤلاء هم المعنيون به دون غيرهم، ولذلك قال أصحابنا المعتزله فى كتبهم وتصانيفهم: نحن الشيعة حقاً. فهذا القول هو أقرب إلى السلامه، وأشبه بالحق من القولين المقتسمين طرفى الإفراط والتفريط (٢) ١١٠.

فإذا بلغ فضل الشيعة إلى هذا الحد، فلا أدرى ما هو الوجه الذى جعل الكاتب يحتج بالمراسيل التى لا دلالة فيها، ويتعامى عن الأحاديث الصحيحه التى فيها كل الدلالة على فضل الشيعة ونجاتهم!؟

قال الكاتب: نحن نعلم جميعاً ما لاقاه أنبياء الله ورسله عليهم السلام من أذى أقوامهم، وما لاقاه نبينا صلى الله عليه وآله، ولكنى عجبت من اثنين من موسى عليه السلام، وصبره على بنى إسرائيل، إذ نلاحظ أن القرآن الكريم تحدث عن موسى عليه السلام أكثر من غيره، ويبيّن صبره على كثرة أذى بنى إسرائيل ومراوغاتهم وحبائلهم ودسائسهم.

وأعجب من أهل البيت سلام الله عليهم على كثرة ما لقوه من أذى من أهل

١- الصواعق المحرقة، ص ١٨٣.

٢- شرح نهج البلاغه ٤ / ٥٢٢.

الكوفة وعلى عظيم صبرهم على أهل الكوفة مركز الشيعة، على خيانتهم لهم، وغدرهم بهم، وقتلهم لهم، وسلبهم أموالهم، وصبر أهل البيت على هذا كله، ومع هذا نُلقي باللائمة على أهل السنة، ونُحْمَلُهُمُ الْمَسْئُولِيَهُ!

وأقول: لقد أوضحنا فيما مرَّ أن أهل الكوفة لم يكونوا من الشيعة، وإنما كانوا من متسنِّى ذلك العصر، فلا حاجة للإعاده.

ولئن أطال الكاتب فى نقل النصوص الداله على عظيم جرم أهل الكوفة مع الإمام الحسين عليه السلام وأصحابه، إلا أنه لم يذكر لقارئه شيئاً مما فعله أهل الكوفة بالأئمة الآخرين عليهم السلام أجمعين، فلا ندرى ما هو وجه اتهامهم بالإساءة إلى كل أئمة أهل البيت عليهم السلام؟!!

والعجيب أن الكاتب نسى أو تناسى ما صنعه الأمويون من العداة لأهل البيت عليهم السلام، مع أن كل ما وقع من أهل الكوفة إنما كان بأمر الأمويين وزبانيتهم.

فهل يرى الكاتب أن من جملة الشيعة: معاوية، وعمرو بن العاص، وزياى بن أبيه، والمغيره بن شعبه، وبسر بن أرطاه، وطلحه، والزبير ومن كان معهم فى حروبهم لعلى عليه السلام؟!!

وهل يرى أن من جملة الشيعة: يزيد بن معاوية وعبيد الله بن زياى وعمر بن سعد وشمر بن ذى الجوشن وغيرهم ممن شرك معهم فى قتل الحسين عليه السلام؟!!

إن جرائم بنى أميه مع أهل البيت عليهم السلام لا ينكرها إلا من أعمى الله قلبه، وطمس على بصيرته، وخذله ومَسَّخَهُ.

قال القرطبى: وهذه الوصيه وهذا التأكيد العظيم يقتضى وجوب احترام أهله صلى الله عليه وآله وسلم وإبرارهم وتوقيرهم ومحبتهم وجوب الفرائض المؤكده التى لا- عذر لأحد فى التخلف عنها. هذا مع ما عُلِمَ من خصوصيتهم بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم، وبأنهم جزء منه، فإنهم أصوله التى نشأ عنها، وفروعه التى نشأوا عنه، كما قال: (فاطمه بضعه منى)، ومع

ذلك فقابل بنو أميّه عظيم هذه الحقوق بالمخالفه والعقوق، فسفكوا من أهل البيت دماءهم، وسبوا نساءهم، وأسيرُوا صغارهم، وخرّبوا ديارهم، وجحدوا شرفهم وفضلهم، واستباحوا سبّهم ولعنهم، فخالفوا المصطفى صلى الله عليه وآله وسلم فى وصيّته، وقابلوه بنقيض مقصوده وأميّته، فواخجلهم إذا وقفوا بين يديه، ويا فضيحتهم يوم يُعرضون عليه (١) ١١١.

ويكفى القارئ أن يجيل بنظره فيما صنعه علماء أهل السنه من إقصاء أهل البيت عن مراتبهم التى رتبهم الله فيها، وجحد فضائلهم، وإنكار ما أثرهم، حتى قدّموا عليهم الطلقاء والمنافقين وغير ذوى السابقه ممن عُنوا بجمع فضائلهم وتدوينها وتصحيحها وبثّها والعنايه بها، حتى كأن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أوصاهم بهم دون أهل بيته، وأمرهم بمودتهم دون الأئمه من عترته.

قال ابن قتيبه الدينورى فى كتابه (الاختلاف فى اللفظ): وتحامى كثير من المحدثين أن يحدّثوا بفضائله كرم الله وجهه، أو يظهروا له ما يجب، وكل تلك الأحاديث لها مخارج صحاح، وجعلوا ابنه الحسين عليه السلام خارجاً شاقاً لعصا المسلمين حلال الدم، لقول النبى صلى الله عليه وسلم: (من خرج على أمتى وهم جميع فاقتلوه كائناً من كان). وسوّوا بينه فى الفضل وبين أهل الشورى، لأن عمر لو تبين له فضله لقدّمه عليهم، ولم يجعل الأمر شورى بينهم، وأهملوا من ذكره أو روى حديثاً من فضائله، حتى تحامى كثير من المحدثين أن يتحدّثوا بها، وعُنوا بجمع فضائل عمرو بن العاص ومعاويه، كأنهم لا يريدونهما بذلك، وإنما يريدونه. فإن قال قائل: (أخو رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبو سبطيه الحسن والحسين، وأصحاب الكساء على وفاطمه والحسن والحسين) طرّث حسائك الصدور. وإن ذكر ذاكر قول النبى صلى الله عليه وسلم: (من كنت مولاه فعلى مولاه) و (أنت منى بمنزله هارون من موسى) وأشابه هذا، التمسوا لتلك الأحاديث المخارج ليتقصوه ويبخسوه حقّه، بغضاً منهم للرافضه وإلزاماً لعلى عليه السلام بسببهم ما لا

قلت: وهذه الأمور كلها قد أخبر بها النبي صلى الله عليه وآله وسلم قبل وقوعها، فقد أخرج الحاكم النيسابورى فى المستدرک، ونعيم بن حماد فى كتاب (الفتن) عن أبى سعيد الخدرى رضى الله عنه، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: إن أهل بيتى سيلقون من بعدى من أمتى قتلاً وتشريداً، وإن أشد قومنا لنا بغضاً بنو أميه وبنو المغيره وبنو مخزوم.

قال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه (٢) ١١٣.

فانظر أيها القارئ العزيز هل ابتلى أهل البيت عليهم السلام بشيعتهم ومحبيهم الذين اتبعوهم وفضلوهم على غيرهم، أو بأعدائهم ومبغضيتهم الذين سفكوا دماءهم وجحدوا ما ترهم؟

هل طعن الشيعة فى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأهل بيته؟

قال الكاتب: وعندما نقرأ فى كتبنا المعتبره نجد فيها عجباً عجاباً، قد لا يُصدّق أحدنا إذا قلنا: إن كتبنا معاشر الشيعة - تطعن بأهل البيت عليهم السلام، وتطعن بالنبي صلى الله عليه وآله، وإليك البيان:

عن أمير المؤمنين رضى الله عنه أن غفيراً - حمارَ رسول الله صلى الله عليه وآله - قال له: بأبى أنت وأُمى - يا رسول الله - إن أبى حدثنى عن أبيه عن جده عن أبيه: (أنه كان مع نوح فى السفينه، فقام إليه نوح فمسح على كفله، ثم قال: يخرج من صلب هذا الحمار حمارٌ يركبه سيدُ النبيين وخاتمهم، فالحمد لله الذى جعلنى ذلك الحمار) أصول الكافى ١/ ٢٣٧.

١- الاختلاف فى اللفظ، ص ٤١ - ٤٢.

٢- المستدرک على الصحيحين ٤/ ٥٣٤، طبعه حيدرآباد ٤/ ٤٨٧. الفتن لنعيم بن حماد، ص ٨٣.

وأقول: هذه الروايه ضعيفه السند بالإرسال، مع أن من جمله رواتها سهل بن زياد الآدمي، وقد مرَّ بيان حاله.

قال المجلسي في مرآه العقول: ضعيف وآخره مرسل (١) ١١٤.

والعجيب من مدَّعى الفقيه والاجتهاد كيف يحتج بالروايات الضعاف التي لا يميِّزها عن غيرها مع أن الإرسال فيها واضح جلي.

قال الكاتب: هذه الروايه تفيدنا بما يأتي:

١- الحمار يتكلم!

٢- الحمار يخاطب رسول الله صلى الله عليه وآله بقوله فداك أبي وأمي! مع أن المسلمين هم الذين يفدون رسول الله صلوات الله عليه بأبائهم وأمهاتهم لا الحمير.

٣- الحمار يقول: (حدثني أبي عن جدي إلى جده الرابع) مع أن بين نوح ومحمد أُلُوفاً من السنين، بينما يقول الحمار ان جده الرابع كان مع نوح في السفينه.

وأقول: بعد معرفه ضعف الروايه فالكلام فيها فضول، ولكن يمكن أن نقول مع ذلك: إنه لا- مانع من أن يتكلم الحمار بنحو الإعجاز، كما تكلم الهدهد لسليمان، وهذا لا محذور فيه.

وأما قوله: (فداك أبي وأمي)، فهي من العبارات التي يراد بها الإجلال والتكريم، سواء أكانت صادرة من إنسان أم من حيوان بنحو الإعجاز، فلا محذور فيها لو صدرت من بهيمه.

قال ابن الأثير في كتابه النهايه بعد أن ساق قول من خاطب الله سبحانه بعباره الفداء: إطلاق هذا اللفظ مع الله تعالى محمول على المجاز والاستعاره، لأنه إنما يُفدَّى

من المكاره من تلحقه، فيكون المراد بالفداء التعظيم والإكبار، لأن الإنسان لا يُفدَى إلا من يُعظَّمه، فيبذل نفسه له (١) ١١٥.

وأما كون الحمار يحدث بذلك عن جده الرابع مع أن بين نوح ونبينا صلى الله عليه وآله وسلم آلاف السنين، فلا محذور فيه إن كان بنحو الإعجاز، فكما طالت أعمار كثير من البشر، فما المانع في إطاله أعمار بعض البهائم؟

ثم إن ما يشبه هذا الحديث موجود في كتب أهل السنه، فقد ذكر ابن كثير في كتابه (البدايه والنهائيه) في معجزات النبي صلى الله عليه وآله وسلم ما يلي:

عن أبي منظور قال: لما فتح الله على نبيه صلى الله عليه وسلم خير أصابه من سهمه أربعة أزواج بغال، وأربعة أزواج خفاف، وعشر أواق ذهب وفضه، وحمار أسود ومكتل، قال: فكلم النبي صلى الله عليه وسلم الحمار فكلمه الحمار، فقال له: ما اسمك؟ قال: يزيد بن شهاب، أخرج الله من نسل جدى ستين حماراً، كلهم لم يركبهم إلا- نبي، لم يبق من نسل جدى غيرى، ولا من الأنبياء غيرك، وقد كنت أتوقعك أن تركبني، قد كنت قبلك لرجل يهودى، وكنت أعره به عمداً، وكان يجيع بطنى ويضرب ظهري، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: سميتك يعفور، يا يعفور. قال: لبيك. قال: تشتهي الإناث؟ قال: لا. فكان النبي يركبه لحاجته، فإذا نزل عنه بعث به إلى باب الرجل، فيأتى الباب فيقرعه برأسه، فإذا خرج إليه صاحب الدار أو ما إليه أن أجب رسول الله صلى الله عليه وسلم، فلما قبض النبي صلى الله عليه وسلم جاء إلى بئر كان لأبى الهيثم بن النبهان، فتردى فيها فصارت قبره، جزعاً منه على رسول الله صلى الله عليه وسلم (٢) ١١٦.

وهذا الحديث فيه ملاحظات كثيره لا نرى أهميه فى بيانها.

وأحاديث تكلم البهائم مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم فى كتب أهل السنه كثيره، واستيفؤها يستلزم الإطاله، ولكن لا بأس بنقل بعضها للقارئ العزيز:

١- النهائيه فى غريب الحديث والأثر ٣/ ٤٢٢.

٢- البدايه والنهائيه ٦/ ١٥٨. شمائل الرسول، ص ٣٥٤. الخصائص الكبرى ٢/ ٦٤.

منها: ما أخرجه الحاكم فى المستدرک، والبيهقى فى دلائل النبوه، عن مسند أحمد بن حنبل، بسنده عن أبى سعيد الخدرى، قال: عدا الذئب على شاه فأخذها، فطلبه الراعى فانتزعها منه، فأقعى الذئب على ذنبه فقال: ألا تتقى الله؟ تنزع منى رزقاً ساقه الله إلى؟ فقال: يا عجيبى ذئب يكلمنى كلام الإنس؟! فقال الذئب: ألا أخبرك بأعجب من ذلك؟ محمد بيثرب يخبر الناس بأنباء ما قد سبق. قال: فأقبل الراعى يسوق غنمه حتى دخل المدينة، فزواها إلى زاويه من زواياها، ثم أتى رسول الله فأخبره، فأمر رسول الله فنودى: (الصلاه جامعه). ثم خرج فقال للراعى: أخبرهم، فأخبرهم، فقال رسول الله: صدق والذى نفس محمد بيده، لا تقوم الساعه حتى يكلم السباع الإنس، ويكلم الرجل عذبه سوطه وشراك نعله، ويخبره فخذ به بما أحدث أهله بعده (١) ١١٧.

قال ابن كثير فى البدايه والنهايه: وهذا إسناد على شرط الصحيح وقد صحَّحه البيهقى (٢) ١١٨.

وقال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه. وواقفه الذهبى.

ومنها: ما أخرجه الحاكم فى المستدرک، والبيهقى فى دلائل النبوه وغيرهما بسندهما عن يعلى بن مره، عن أبيه - فى حديث طويل قال: - ثم أتاه صلى الله عليه وآله وسلم بعير فقام بين يديه، فرأى عينيه تدمعان، فبعث إلى أصحابه، فقال: ما لبعيركم هذا يشكوكم؟ فقالوا: كنا نعمل عليه، فلما كبر وذهب عمله تواعدنا لننحره غداً، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: لا تنحروه واجعلوه فى الإبل يكون معها (٣) ١١٩.

-
- ١- صحيح ابن حبان ١٤ / ٤١٨. مسند أحمد ٣ / ٨٣. المستدرک ٤ / ٥١٤، ط حيدرآباد ٤ / ٤٦٨. دلائل النبوه للبيهقى ٦ / ٤١ وصحَّحه. سلسله الأحاديث الصحيحه ١ / ٢٤١ ح ١٢٢ وقال: هذا سند صحيح، رجاله ثقات.
 - ٢- البدايه والنهايه ٦ / ١٥٠. شمائل الرسول، ص ٣٣٩.
 - ٣- المستدرک ٢ / ٦٧٤. دلائل النبوه ٦ / ٢١.

قال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه بهذه السياقه.

ومنها: ما أخرجه السيوطى فى الخصائص الكبرى عن الطبرانى فى الأوسط والصغير، وابن عدى، والحاكم فى المعجزات، والبيهقى وأبى نعيم، وابن عساكر عن عمر بن الخطاب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان فى محفل من أصحابه إذ جاء أعرابى من بنى سليم قد صاد ضبًا، فقال: واللوات والعزى لا آمنتُ بك حتى يؤمن بك هذا الضب. فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: مَنْ أنا يا ضب؟ فقال الضب بلسان عربى مبین يفهمه القوم جميعاً: ليك وسعديك يا رسول رب العالمين. قال: من تعبد؟ فقال: الذى فى السماء عرشه، وفى الأرض سلطانه، وفى البحر سبيله، وفى الجنة رحمته، وفى النار عذابه. قال: فمن أنا؟ قال: أنت رسول رب العالمين، وخاتم النبیین، قد أفلح مَنْ صدَّقك، وقد خاب مَنْ كذَّبك. فأسلم الأعرابى (١) ١٢٠.

إلى غير ذلك مما يطول ذكره، فراجع ما كتبه البيهقى فى دلائل النبوه، وابن كثير فى البدايه والنهايه وشمائل الرسول، والهيثمى فى مجمع الزوائد، والسيوطى فى الخصائص الكبرى وغيرهم، فستجد روايات كثيره فى كلام النبى صلى الله عليه وآله وسلم مع البعير، والظبيه، والضب، والذئب، والوحش، والحُمرة التى فُجعت بيضها وفرخيها وغيرها (٢) ١٢١.

ونحن لا- نستبعد وقوع مثل هذه الأمور على نحو الإعجاز، ولكن نتعجب ممن يتغافل عن كل هذه الأحاديث، ويعيب الشيعه بحديث ضعيف سنداً ومتناً.

والعجيب أن الكاتب ذكر هذا الحديث للتدليل على أن الشيعه يعيرون النبى صلى الله عليه وآله وسلم فى كتبهم، وأقصى ما فى الحديث أن الحمار قال للنبى صلى الله عليه وآله وسلم: (فداك أبى وأمى). وقد أوضحنا فيما مرَّ عدم دلالة على ذلك.

١- الخصائص الكبرى ٢/ ٦٥. مجمع الزوائد ٨/ ٢٩٣. المعجم الصغير ٢/ ٦٤. شمائل الرسول، ص ٣٥١.

٢- دلائل النبوه ٦/ ١٨- ٤٤. شمائل الرسول، ص ٣٢١- ٣٥٥. البدايه والنهايه ٦/ ١٤١- ١٥٩. مجمع الزوائد ٩/ ٣- ١١، ٨/ ٢٩١-

٢٩٤. الخصائص الكبرى ٢/ ٥٦- ٦٥.

وتعامى عن الأحاديث الكثيره الصحيحه التى امتلأت بها كتب أهل السنه والتى اشتملت على عيب النبى صلى الله عليه وآله وسلم ولمزه ونسبه ما لا يليق به إليه.

منها: ما دلَّ على أن النبى صلى الله عليه وآله وسلم قدَّم لغيره طعاماً ذُبِحَ على الأنصاب: فقد أخرج البخارى عن سالم أنه سمع عبد الله يحدث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه لقي زيد بن عمرو بن نفيل بأسفل بَلَدَح، وذاك قبل أن يُنزل على رسول الله صلى الله عليه وسلم الوحى، فقدَّم إليه رسول الله صلى الله عليه وسلم سُفره فيها لحم، فأبى أن يأكل منها، وقال: إني لا آكل مما تذبجون على أنصابكم، ولا آكل إلا مما ذُكر اسم الله عليه (١) ١٢٢.

ومنها: ما دلَّ على أن النبى صلى الله عليه وآله وسلم هَمَّ بالصلاه جُنْباً: فقد أخرج البخارى ومسلم عن أبى هريره، أنه قال: أُقيمت الصلاه وعُدلت الصفوف قياماً، فخرج إلينا رسول الله صلى الله عليه وسلم، فلما قام فى مصلاه ذكر أنه جُنَّب، فقال لنا: مكانكم. ثم رجع فاغتسل، ثم خرج إلينا ورأسه يقطر، فكبر فصلينا معه (٢) ١٢٣.

وأخرج أبو داود والبيهقى فى سننهما، وابن حبان فى صحيحه، وأحمد فى مسنده وغيرهم عن أبى بكره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل فى صلاه الفجر، فأوماً بيده أن مكانكم. ثم جاء ورأسه يقطر، فصلى بهم (٣) ١٢٤.

-
- ١- صحيح البخارى ١١٨/٧، ط محققه ١٧٧٠/٤. مسند أحمد ٦٨/٢، ٨٩، ١٢٧. السنن الكبرى للبيهقى ٢٤٩/٩. السنن الكبرى للنسائى ٥٥/٥. المعجم الكبير للطبرانى ٢٩٨/١٢. الطبقات الكبرى لابن سعد ٣٨٠/٣.
 - ٢- صحيح البخارى ١٥٥، ٧٤/١، ط محققه ١٠٧/١، ٢٠٥. صحيح مسلم ٤٢٢-٤٢٣. صحيح ابن خزيمة ٦٢/٣. صحيح ابن حبان ٧/٦. سنن أبى داود ٦١/١. صحيح سنن أبى داود ٤٦/١. سنن النسائى ٨١/٢، ٨٩. ط محققه ٤١٦/٢، ٤٢٣. صحيح سنن النسائى ١٧١/١، ١٧٥. السنن الكبرى للبيهقى ٣٩٨/٢. مسند أحمد ٥١٨/٢. مسند أبى عوانه ٣٧٠، ٣٧١.
 - ٣- سنن أبى داود ٦٠/١. صحيح سنن أبى داود ٤٥/١. صحيح ابن حبان ٥/٦. مسند أحمد ٤٥/٥. السنن الصغرى للبيهقى ١/١٧٨. السنن الكبرى له ٣٩٧/٢.

وفى مسند أحمد بسنده عن أبي بكره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم استفتح الصلاة فكبر، ثم أوما إليهم أن مكانكم. ثم دخل فخرج ورأسه يقطر، فصلى بهم، فلما قضى الصلاة قال: إنما أنا بشر، وإنى كنت جنبا (١) ١٢٥.

ومنها: ما دل على أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يغضب ويسب ويلعن بغير حق: فقد أخرج مسلم وغيره عن عائشه، قالت: دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلان فكلما به بشىء لا أدري ما هو، فأغضباه فلعنهما وسبهما، فلما خرجا قلت: يا رسول الله من أصاب من الخير شيئا ما أصابه هذان. قال: وما ذاك؟ قالت: قلت: لعنتهما وسببتهما. قال: أو ما علمت ما شارطت عليه ربي؟ قلت: اللهم إنما أنا بشر، فأى المسلمين لعنته أو سببته فاجعله له زكاه وأجرا (٢) ١٢٦.

وعن أبي هريره، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: اللهم إنما أنا بشر، فأيما رجل من المسلمين سببته أو لعنته أو جلدته فاجعلها له زكاه ورحمه (٣) ١٢٧.

ومنها: ما دل على أن النبي يبول قائما: فقد أخرج البخارى ومسلم عن حذيفه، قال: أتى النبي صلى الله عليه وسلم سباطه قوم فبال قائما، ثم دعا بماء، فجتته بماء فتوضأ (٤) ١٢٨.

١- مسند أحمد ٤١ / ٥.

٢- صحيح مسلم ٢٠٠٧ / ٣. مسند إسحاق بن راهويه ٨١٩ / ٣. السنن الكبرى للبيهقى ٦١ / ٧. المصنف لابن أبى شيبة ٧٢ / ٦.

٣- صحيح مسلم ٢٠٠٧ / ٤. المصنف لابن أبى شيبة ٧٢ / ٦. وراجع صحيح البخارى ٩٦ / ٨، ط محققه ١٩٩٩ / ٤. كتاب الدعوات، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم: من آذيته فاجعله له زكاه ورحمه.

٤- صحيح البخارى ١ / ٦٤، ٣ / ١٧٧، ط محققه ١ / ٩٣، ٢ / ٧٤٢. صحيح مسلم ١ / ٢٢٨. صحيح ابن خزيمة ١ / ٣٥. صحيح ابن حبان ٤ / ٢٧٢ - ٢٧٩. سنن النسائى ١ / ٣٠. صحيح سنن النسائى ١ / ٧، ٨. سنن ابن ماجه ١ / ١١١، ١١٢. صحيح سنن ابن ماجه ١ / ٥٦. سنن الترمذى ١ / ١٩. سنن أبى داود ١ / ٦. صحيح سنن أبى داود ١ / ٨. سنن الدارمى ١ / ١٨١. مسند أحمد ٥ / ٣٨٢، ٣٩٤، ٤٠٢. المصنف لعبد الرزاق ١ / ١٥٢. المصنف لابن أبى شيبة ١ / ١١٥. شرح السنه للبغوى ١ / ٣٨٦ وقال: هذا حديث متفق على صحته. مسند الحميدى ١ / ٢١٠. السنن الكبرى للبيهقى ١ / ١٠٠ - ١٠١، ٢٧٠، ٢٧٤. المستدرک للحاكم ١ / ١٨٢، ١٨٥ ط جديده ١ / ٢٩٠، ٢٩٥. السنن الكبرى للنسائى ١ / ٦٧، ٦٨. المعجم الكبير ١٧ / ١٧٩، ٢٠ / ٤٠٥، ٤٠٦ وغيرها كثير.

ومنها: ما دلَّ على أن النبي أظهر عورته أمام الناس: فقد أخرج البخارى ومسلم- واللفظ له- وغيرهما عن جابر بن عبد الله: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان ينقل معهم الحجارة للكعبه وعليه إزاره، فقال له العباس عمُّه: يا ابن أخي، لو حلتَّ إزارك فجعلته على منكبك دون الحجارة. قال: فحلَّه فجعله على منكبه، فسقط مغشياً عليه، قال: فما روى بعد ذلك اليوم عرياناً (١). ١٢٩.

وأخرج البخارى ومسلم فى صحيحيهما، وأحمد وابن حبان وأبو عوانه وغيرهم بأسانيدهم عن جابر بن عبد الله أنه قال: لما بُنيت الكعبه ذهب النبي صلى الله عليه وسلم وعباس ينقلان حجاره، فقال عباس للنبي صلى الله عليه وسلم: اجعل إزارك على عاتقك من الحجارة. ففعل، فخرَّ إلى الأرض، وطمحت عيناه إلى السماء، ثم قام فقال: إزارى إزارى. فشُدَّ عليه إزاره (٢). ١٣٠.

ومنها: ما دلَّ على أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم يسمع الغناء: فقد أخرج البخارى ومسلم عن عائشه: أن أبا بكر رضى الله عنه دخل عليها وعندها جاريتان تغنيان فى أيام منى، تدفِّقان وتضربان والنبي صلى الله عليه وسلم مُتَغَشَّ بثوبه، فانتهرهما أبو بكر فكشف النبي صلى الله عليه وسلم عن وجهه فقال: دعهما يا أبا بكر، فإنها أيام عيد. وتلك الأيام أيام منى (٣). ١٣١.

-
- ١- صحيح البخارى ٥١ / ٥، ط محققه ١ / ١٣٦. صحيح مسلم ١ / ٢٦٨. مسند أحمد ٣ / ٣١٠، ٣٣٣. مسند أبى عوانه ١ / ٢٣٧. السنن الكبرى للبيهقى ٢ / ٢٢٧. مسند أبى يعلى ٢ / ٣٤٦. حليه الأولياء ٣ / ٣٤٩. شعب الإيمان ٦ / ١٥١.
 - ٢- صحيح البخارى ٣ / ١١٧١. صحيح مسلم ١ / ٢٦٨. صحيح ابن حبان ٤ / ٤٨١، ٥١ / ٥٢٧. مسند أحمد ٣ / ٢٩٥، ٣٨٠. مسند أبى عوانه ١ / ٢٣٧. المصنف لعبد الرزاق ١ / ٢٢٠.
 - ٣- صحيح البخارى ٢ / ٢٠، كتاب العيدين، باب إذا فاته العيد يصلى ركعتين، وراجع أيضاً باب الحراب والدرق يوم العيد، وباب سنه العيدين لأهل الإسلام، ٤ / ٢٢٥، ط محققه ١ / ٢٩٥، ٢٨٥، ٢٨٦، ٣ / ١٠٩٦. صحيح مسلم ٢ / ٦٠٧-٦٠٩. صحيح ابن حبان ١٣ / ١٨٦-١٨٩. سنن النسائى ٣ / ٢١٦، ٢١٨. صحيح سنن النسائى ١ / ٣٤٩. السنن الكبرى للبيهقى ١٠ / ٢١٨. السنن الكبرى للنسائى ٥ / ٣٠٩.

ومنها: ما دلَّ على أن النبي في رأسه قمل، وتغليبه امرأه أجنبيه: فقد أخرج البخارى ومسلم وغيرهما عن أنس، قال: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يدخل على أم حَرَام بنتِ مِلْحَانَ فتطعمه، وكانت أم حرام تحت عباده بن الصامت، فدخل عليها رسول الله صلى الله عليه وسلم فأطعمته وجعلت تغلى رأسه ... (١) ١٣٢ ومنها: ما دلَّ على أن النبي لا يغسل ثيابه من المنى: فقد أخرج مسلم وغيره عن عائشه في المنى قالت: كنت أفركه من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم (٢) ١٣٣.

وفى روايه أخرى، قالت: لقد رأيتنى وإنى لأحكُّه من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم يابساً بظفري (٣) ١٣٤.

وفى روايه ثالثة، قالت: ثم كنت أفرك المنى من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم فيصلى فيه (٤) ١٣٥.

قال ابن حجر فى تلخيص الحبير: حديث عائشه: (كنت أفرك المنى من ثوب

١- صحيح البخارى ١٩/٤، ط محققه ١٩٣/٢، ٢١٩٢/٤. صحيح مسلم ١٥١٨/٣. صحيح ابن حبان ٥١/١٥. الموطأ، ص ٢٣٧. سنن الترمذى ١٧٨/٤ قال الترمذى: هذا حديث حسن صحيح. سنن أبى داود ٦/٣. صحيح سنن أبى داود ٤٧٢/٢. مسند أبى عوانه ٤٩٤/٤. السنن الكبرى للبيهقى ١٦٥/٩. السنن الكبرى للنسائى ٢٧/٣. سنن النسائى ٣٤٧/٦. صحيح سنن النسائى ٦٦٧/٢. الأدب المفرد، ص ٢٥٧. حليه الأولياء ٦١/٢.

٢- صحيح مسلم ٢٤٠/١. سنن النسائى ١٧٢/١. صحيح سنن النسائى ٦١/١.

٣- صحيح مسلم ٢٤٠/١.

٤- صحيح مسلم ٢٣٨/١. سنن أبى داود ١٠١/١. صحيح سنن أبى داود ٧٥/١. صحيح ابن حبان ٢١٧/٤. السنن الكبرى للبيهقى ٤١٧/٢. مسند الشافعى، ص ٣٤٥.

رسول الله صلى الله عليه وسلم فركاً فيصلى فيه) متفق عليه من حديثها، واللفظ لمسلم، ولم يخرج البخارى مقصود الباب، ولأبى داود: (ثم يصلى فيه)، وللترمذى: (ربما فركته من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم بأصابعى)، وفى روايه لمسلم: (وإنى لأحكه من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم يابساً بظفري). قوله: (وروى أنها كانت تفركه وهو فى الصلاه) ابن خزيمة والدارقطنى والبيهقى وابن الجوزى من حديث محارب بن دثار عن عائشه قالت: (ربما حُتُّه من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يصلى). لفظ الدارقطنى ولفظ ابن خزيمة: أنها كانت تحت المنى من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يصلى. ولابن حبان أيضاً من حديث الأسود بن يزيد عن عائشه قالت: لقد رأيتنى أفرك المنى من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يصلى (١) ١٣٦.

ومنها: ما دلَّ على أن النبى كلما أبطأ عنه الوحي عزم على قتل نفسه: فقد أخرج البخارى وأحمد وغيرهما، عن عائشه - فى حديث طويل - قالت: وفتر الوحي فتره حتى حزن النبى صلى الله عليه وسلم فيما بلغنا حزناً غداً منه مراراً كى يتردَّى من رؤوس شواهد الجبال، فكلما أوفى بذروه جبل لكى يلقى نفسه تبدَّى له جبريل، فقال: يا محمد، إنك رسول الله حقاً. فيسكن لذلك جأشه، وتقر عينه فيرجع، فإذا طالت عليه فتره الوحي غداً لمثل ذلك، فإذا أوفى بذروه جبل تبدَّى له جبريل فقال مثل ذلك (٢) ١٣٧.

هذا غيظ من فيض، ولو أردنا أن نستقصى ما روى فى كتب أهل السنه من أمثال هذه الأحاديث الباطله لطال بنا المقام، ولخرجنا بذلك عن موضوع الكتاب، إلا أن فيما ذكرناه غنىً وكفايه (٣) ١٣٨.

١- تلخيص الحبير ١/ ٣٢.

٢- صحيح البخارى ٩/ ٣٨، ط محققه ٤/ ٢١٨٥. صحيح ابن حبان ١/ ٢١٦. مسند أحمد ٦/ ٢٣٣. تفسير القرآن العظيم ٤/ ٥٢٧. المصنف لعبد الرزاق ٥/ ٢١٦.

٣- للأطلاع على المزيد من أمثال هذه الأحاديث راجع كتاب (أبو هريره) للسيد عبدالحسين شرف الدين رضوان الله عليه، وكتاب (تأملات فى الصحيحين) لمحمد صادق نجمى، وكتاب (فاسألوا أهل الذكر) للدكتور محمد التيجانى السماوى.

قال الكاتب: كنا نقرأ أصول الكافي مره مع بعض طلبه الحوزه فى النجف على الإمام الخوئى، فرد الإمام الخوئى قائلاً: انظروا إلى هذه المعجزه، نوح سلام الله عليه يخبر بمحمد صلى الله عليه وسلم، وبنبوتة قبل ولادته بألوف السنين.

بقيت كلمات الإمام الخوئى تتردد فى مسمعى مده وأنا أقول فى نفسى: كيف يمكن أن تكون هذه معجزه وفيها حمار يقول لرسول الله صلى الله عليه وسلم وآله كذا: بأبى أنت وأمى؟! وكيف يمكن لأمير المؤمنين سلام الله عليه أن ينقل مثل هذه الروايه؟! الروايه؟!!

لكنى سكت كما سكت غيرى من السامعين.

وأقول: هذا من أخطائه الفاضحه وسقطاته الواضحه، فإنه ظن أن من ضمن مناهج الحوزه العلميه فى النجف دراسه كتب الأحاديث التى من أهمها كتاب (أصول الكافي)، قياساً على ما هو متعارف فى المناهج الدينيه السنيّه التى يدرسون فيها كتب الأحاديث المشهوره مثل البخارى ومسلم وغيرهما.

وبهذا يتضح كذب الحادثة من أساسها.

هذا مع أن السيد الخوئى لا يمكن أن يقول ما نسبه إليه اعتماداً على روايه مرسله لا سند لها، فإن منهجه قدس سره معروف عند كل طلبه الحوزه، وهو أنه لا يعول على الأحاديث الضعيفه وإن عمل بها المشهور.

ومن سقطاته الطريفه فى هذه القصة أنه ذكر الصلاه على النبى صلى الله عليه وآله وسلم بهذه الكيفيه: (صلى الله عليه وسلم وآله)، مع أن هذه الكيفيه لا تصدر من شيعى، فضلاً عن عالم قد بلغ هذا العمر المزعوم، ولا تصدر إلا ممن لم يعتد على الكيفيه المتعارفه للصلاه عند الشيعه.

قال الكاتب: ونقل الصدوق عن الرضا رضى الله عنه فى قوله تعالى وإذ تقول للذى أنعم الله عليه وأنعمت عليه أمسك عليك زوجك واتق الله وتخفى فى نفسك ما الله مبديه (الأحزاب / ٣٧) قال الرضا مفسراً هذه الآية: (إن رسول الله صلى الله عليه وآله قصد دار زيد بن حارثه فى أمر أراده، فرأى امرأته زينب تغتسل، فقال لها: سبحان الذى خلقك) عيون أخبار الرضا ص ١١٣.

فهل ينظر رسول الله صلى الله عليه وآله إلى امرأه رجل مسلم، ويشتهيها، ويعجب بها، ثم يقول لها: سبحان الذى خلقك؟! أليس هذا طعناً برسول الله صلى الله عليه وآله!؟

وأقول: هذا الخبر ضعيف السند، فإن من جملة رواته تميم بن عبدالله بن تميم القرشى، فإنه وإن كان من شيوخ الإجازة للصدوق رحمه الله، وأكثر الصدوق من الترضى عنه، إلا أنه لم يثبت توثيقه فى كتب الرجال، بل ضعفه ابن الغضائرى والعلامة الحلى وغيرهما.

ومن رواته والد الراوى السابق، وهو مهمل فى كتب الرجال.

ورأوى هذا الحديث عن الإمام الرضا عليه السلام هو على بن محمد بن الجهم الذى قال عنه الصدوق بعد أن نقل الحديث المذكور بكامله:

هذا الحديث غريب من طريق على بن محمد بن الجهم مع نصبه وبغضه وعداوته لأهل البيت عليهم السلام (١) ١٣٩.

وأما من ناحيه متن الحديث فلم يرد فيه أن النبى صلى الله عليه وآله وسلم اشتهى زوجته زيد بن حارثه، ولا أنه صلى الله عليه وآله وسلم أعجب بها كما قال الكاتب، وإنما قال لما رآها: (سبحان الذى خلقك)، والتسييح ذكر من أذكار الله سبحانه التى يثاب عليها قائلها.

ولا دلالة فى الحديث على أن النبى صلى الله عليه وآله وسلم رآها عاريه، بل رآها تغتسل، ومن المستبعد أن تغتسل عاريه - مع شدة صونها وعفافها - فى مكان تكون عرضه لرؤيه

كل من يدخل إلى دارها، وإنما كانت تغتسل في مكان لا يراها أحد، ولكن النبي صلى الله عليه وآله وسلم علم أنها تغتسل، من دون أن يرى شخصها، فقال: سبحان الله الذي خلقك، وتنزّه عن أن يكون له ولد يحتاج للاغتسال والتنظف.

وهذا المعنى الذي قلناه قد ورد في الحديث نفسه، فقد جاء فيه:

فقال النبي لما رآها تغتسل: سبحان الذي خلقك أن يتخذ له ولداً يحتاج إلى هذا التطهير والاغتسال. فلما عاد زيد إلى منزله أخبرته امرأته بمجيء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقوله لها: (سبحان الذي خلقك!). فلم يعلم زيد ما أراد بذلك، وظن أنه قال ذلك لما أعجبه من حسننها، فجاء إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقال له: يا رسول الله إن امرأتى في خلقها سوء، وإنى أريد طلاقها. فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم: أمسك عليك زوجك، واتق الله. وقد كان الله عز وجل عرفه عدد أزواجه، وأن تلك المرأة منهن، فأخفى ذلك في نفسه، ولم يبده لزيد، وخشى الناس أن يقولوا: إن محمداً يقول لمولاه: (إن امرأتك ستكون لى زوجة) يعيونه بذلك، فأنزل الله عز وجل: وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِي أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ عَنِ الْإِسْلَامِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ يَعْنِي بِالْعَقِّ أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ وَاتَّقِ اللَّهَ وَتُخْفِي فِي نَفْسِكَ مَا اللَّهُ مُبْدِيهِ وَتَخْشَى النَّاسَ وَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَاهُ، ثم إن زيد بن حارثة طلقها واعتدت منه، فزوجه الله عز وجل من نبيه محمد صلى الله عليه وآله وسلم، وأنزل بذلك قرآناً، فقال عز وجل: فَلَمَّا قَضَى زَيْدٌ مِنْهَا وَطَرًا زَوَّجْنَاكَهَا لِكَيْ لَا يَكُونَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ فِي أَزْوَاجِ أَدْعِيَائِهِمْ إِذَا قَضَوْا مِنْهُنَّ وَطَرًا وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ مَفْعُولًا (١)

.١٤٠

هذا مع أنه قد ورد في كتب أهل السنه ما هو أصرح من ذلك، كرويه النبي صلى الله عليه وآله وسلم لزينب وهي مكشوفه الشعر، وأنها أعجبه فرغب في نكاحها، فتزوجها من غير خطبه ولا شهاده.

فقد أخرج الطبراني في معجمه الكبير، والبيهقي في السنن الكبرى، والهيثمي في مجمع الزوائد، وابن عساكر في تاريخ دمشق عن زينب بنت جحش أنها قالت في

حديث: فطلقني فَبِتَّ طلاقى، فلما انقضت عدتي لم أشعر إلا والنبى صلى الله عليه وسلم وأنا مكشوفه الشعر، فقلت: هذا أمر من السماء؟! وقلت: يا رسول الله بلا خطبه ولا شهاده؟ قال: الله المزوج، وجبريل الشاهد (١) ١٤١.

وأخرج الطبرانى فى الكبير أيضاً بسنده عن أبى بكر بن سليمان بن أبى حنمه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم جاء بيت زيد بن حارثه، فاستأذن فأذنت له زينب ولا خمار عليها، فألقت كُمَّ درعها على رأسها، فسألها عن زيد فقالت: ذهب قريباً يا رسول الله. فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم وله هممه، قالت زينب: فاتبعته فسمعته يقول: (تبارك مصرف القلوب). فما زال يقولها حتى تغيب (٢) ١٤٢.

وقال الطبرى فى تفسيره: يقول تعالى ذكره لنبىه صلى الله عليه وسلم عتاباً من الله له: وَ اذكر يا محمد إِذْ تَقُولُ لِلَّذى أَنْعَمَ اللهُ عَلَيْهِ بِالْهِدَايَةِ، وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ بِالْعِتْقِ، يعنى زيد بن حارثه مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم: أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ وَاتَّقِ اللَّهَ، وذلك أن زينب بنت جحش فيما ذكر رآها رسول الله صلى الله عليه وسلم فأعجبته، وهى فى حبال مولاه، فألقى فى نفس زيد كراحتها لما علم الله مما وقع فى نفس نبيّه ما وقع، فأراد فراقها، فذكر ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم زيد، فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم:

أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ

وهو صلى الله عليه وسلم يجب أن تكون قد بان من لينكحها، وَاتَّقِ اللَّهَ وَخَفِ اللَّهَ فى الواجب له عليك فى زوجتك، وَتُخْفِي فى نَفْسِكَ مَا اللَّهُ مُبْدِيهِ يقول: وتخفى فى نفسك محبه فراقه إياها لتتزوجها إن هو فارقها، والله مبدى ما تخفى فى نفسك من ذلك، وَتَخْشَى النَّاسَ وَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَاهُ يقول تعالى ذكره: وتخاف أن يقول الناس: أمر رجلاً بطلاق امرأته ونكحها حين طلقها، والله أحق أن تخشاه من الناس (٣) ١٤٣.

١- مجمع الزوائد ٩/ ٢٤٧. المعجم الكبير للطبرانى ٢٤/ ٤٠. السنن الكبرى ٧/ ١٣٧. تاريخ مدينة دمشق ٥٠/ ٢٣٠، ٢٣١.

٢- المعجم الكبير للطبرانى ٢٤/ ٤٤. مجمع الزوائد ٩/ ٢٤٧.

٣- تفسير الطبرى ٢٢/ ١٠-١١. فأنزل الله عز وجل: وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذى أَنْعَمَ اللهُ عَلَيْهِ يعنى بالإسلام وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ يعنى بالعتق أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ وَاتَّقِ اللَّهَ وَتُخْفِي

وقال ابن الجوزى فى زاد المسير: فلما زوّجها رسول الله صلى الله عليه وسلم زيدا مكثت عنده حيناً، ثم إن رسول الله صلى الله عليه وسلم أتى منزل زيد فنظر إليها، وكانت بيضاء جميلة من أتم نساء قريش، فوَقعت فى قلبه، فقال: (سبحان مقلب القلوب). وفطن زيد فقال: يا رسول الله ائذن لى فى طلاقها. وقال بعضهم: أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم منزل زيد، فرأى زينب فقال: (سبحان مقلب القلوب). فسمعت ذلك زينب، فلما جاء زيد ذكرت له ذلك، فعلم أنها قد وقعت فى نفسه، فأتاه فقال: يا رسول الله ائذن لى فى طلاقها. وقال ابن زيد: جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى باب زيد، وعلى الباب ستر من شعر، فرفعت الريح الستر فرأى زينب، فلما وقعت فى قلبه كرهت إلى الآخر، فجاء فقال: يا رسول الله أريد فراقها. فقال له: اتق الله. وقال مقاتل: لما فطن زيد لتسييح رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: يا رسول الله ائذن لى فى طلاقها، فإن فيها كبراً، فهى تَعْظَمُ على وتؤذنى بلسانها. فقال له النبى صلى الله عليه وسلم: أمسك عليك زوجك واتق الله. ثم إن زيدا طلقها بعد ذلك (١) ١٤٤.

وقال القرطبى فى تفسيره: واختلف الناس فى تأويل هذه الآية، فذهب قتاده وابن زيد وجماعه من المفسرين، منهم الطبرى وغيره، إلى أن النبى صلى الله عليه وسلم وقع منه استحسان لزينب بنت جحش، وهى فى عصمه زيد، وكان حريصاً على أن يطلقها زيد فيتزوجها هو، ثم إن زيدا لما أخبره بأنه يريد فراقها، ويشكو منها غلظه قول وعصيان أمر، وأذى باللسان وتعظُّماً بالشرف، قال له: (اتق الله - أى فيما تقول عنها - وأمسك عليك زوجك). وهو يخفى الحرص على طلاق زيد إياها، وهذا الذى كان يخفى فى نفسه، ولكنه لزم ما يجب من الأمر بالمعروف.

وقال مقاتل: زوّج النبى صلى الله عليه وسلم زينب بنت جحش من زيد، فمكثت عنده حيناً، ثم إنه عليه السلام أتى زيدا يوماً يطلبه، فأبصر زينب قائمه، كانت بيضاء جميلة جسيمة من أتم نساء قريش، فهويها وقال: (سبحان الله مقلب القلوب!). فسمعت زينب بالتسيحه، فذكرتها لزيد، ففطن زيد فقال: يا رسول الله، ائذن لى فى طلاقها، فإن

فيها كِبْرًا، تَعَظَّم عَلَيَّ وَتُؤَذِنِي بِلِسَانِهَا. فقال عليه السلام: (أمسك عليك زوجك واتق الله). وقيل: إن الله بعث ريحاً، فرفعت الستر وزينب متفضله (١) ١٤٥ في منزلها، فرأى زينب فوقعت في نفسه، ووقع في نفس زينب أنها وقعت في نفس النبي صلى الله عليه وسلم، وذلك لما جاء يطلب زيدا، فأخبرته بذلك، فوقع في نفس زيد أن يطلقها. وقال ابن عباس: وَتُخْفِي فِي نَفْسِكَ الْحَب لَهَا، وَتَخْشَى النَّاسَ أَيْ تَسْتَحْيِيهِمْ، وقيل: تخاف وتكره لائمه المسلمين لو قلت: طَلَّقُهَا. ويقولون: أَمَرَ رَجُلًا بِطَلَاقِ امْرَأَتِهِ ثُمَّ نَكَحَهَا حِينَ طَلَّقَهَا. وَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَاهُ فِي كُلِّ الْأَحْوَالِ. وقيل: والله أحق أن تستحي منه، ولا تأمر زيدا بإمساك زوجته بعد أن أعلمك الله أنها ستكون زوجتك، فعاتبه الله على جميع هذا (٢) ١٤٦.

وكانما شقَّ على ابن كثير نسبه كل ذلك لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، فقال في تفسيره: ذكر ابن أبي حاتم وابن جرير ههنا آثاراً عن بعض السلف، أحببنا أن نضرب عنها صفحاً، لعدم صحَّتها فلا نوردها (٣) ١٤٧.

فهل بعد هذا كله يحق للكاتب أن يتَّهم الشيعة بأنهم يطعنون برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعد كل ما رووه وقالوه في هذه القضية؟

قال الكاتب: وعن أمير المؤمنين أنه أتى رسول الله صلى الله عليه وآله وعنده أبو بكر وعمر قال: (فجلستُ بينه وبين عائشه، فقالت عائشه: ما وجدتُ إلا فخذى وفخذ رسول

١- قال ابن الأثير في كتابه النهاية في غريب الحديث والأثر ٣/ ٤٥٦: تفضلت المرأة إذا لبست ثياب مهنتها، أو كانت في ثوب واحد. وقال ابن منظور في لسان العرب ١١/ ٥٢٦: الفضله: الثياب التي تبذل للنوم، لأنها فضلت عن ثياب التصرف.

٢- تفسير القرطبي ١٤/ ١٨٩.

٣- تفسير القرآن العظيم ٣/ ٤٩١.

الله؟ فقال: مه يا عائشه) البرهان في تفسير القرآن ٢٢٥ / ٤.

وأقول: هذه الروايه ضعيفه السند جداً، فإنها مشتمله على مجموعه من المجاهيل: منهم أبو محمد الفحام، وعمّه (وهو عمر بن يحيى)، وإسحاق بن عبدوس، ومحمد بن بهار بن عمار.

وأما متن الحديث فلا دلالة فيه على ما ساقه الكاتب لأجله، وأمير المؤمنين عليه السلام لم يسيء الأدب في حضره رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، ولم يفعل ما يشينه أو يشين رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وجلوسه بين النبي صلى الله عليه وآله وسلم وبين عائشه لا يدلّ بأيه دلالة على ضيق المكان بينهما وملامسه جسمه لجسم النبي صلى الله عليه وآله وسلم أو لجسم عائشه، وكلام عائشه لا قيمه له، لأنه ناشئ من غيرتها من أمير المؤمنين عليه السلام، ومن ضيقها من جلوسه بينها وبين رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، لا أكثر من ذلك ولا أقل.

ومن الطريف أن الكاتب الذى ساق هذا الحديث للتدليل على أن الشيعة يطعنون في رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، قد ذكر صدر الحديث، وبتريه ولم يكمله، لأنه قد ساء ما جاء في ذيله من مدح أمير المؤمنين عليه السلام وذم عائشه، وهو قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم: مه يا عائشه، لا- تؤذيني في علي، فإنه أخى في الدنيا، وأخى في الآخرة، وهو أمير المؤمنين، يجلسه الله يوم القيامة على الصراط، فيدخل أولياءه الجنة، وأعداءه النار.

فلا ندري بعد هذا كيف استفاد الكاتب اشتمال هذا الحديث على الطعن في رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم؟!!

قال الكاتب: وجاء مره أخرى فلم يجد مكاناً، فأشار إليه رسول الله: ههنا- يعنى خلفه- وعائشه قائمه خلفه وعليها كساء: فجاء على رضى الله عنه فقعده بين رسول الله وبين عائشه، فقالت وهى غاضبه: (ما وجدت لآستكك- دُبْرَكَ أو مُؤَخَّرَتِكَ- مَوْضِعاً غير حجرى؟ فغضب رسول الله، وقال: يَا حُمَيْرَاء، لا تؤذيني في أخى) كتاب

سليم بن قيس ص ١٧٩.

وأقول: هذا الحديث كسابقه لا يدل على الطعن في رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بأيه دلالة، وكل ما فيه هو ما قالته عائشه لأمر المؤمنين عليه السلام بداعى غيرتها منه عليه السلام كما قلنا في الحديث السابق، وإلا فلا دلالة في الحديث على أن أمير المؤمنين عليه السلام مسّ عائشه، أو فعل ما يتنافى مع الأدب، وإنما كان ممتثلاً لأمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم في اختيار المكان الذى جلس فيه.

وقد ساء الكاتب هنا أيضاً أن يكمل الحديث ويذكر ما فيه من فضائل أمير المؤمنين عليه السلام، وهذا يكشف عن دخيلته السنيّه التى يسوؤها ذكر أى منقبة لأهل البيت عليهم السلام عامه، ولأمر المؤمنين عليه السلام خاصه.

وتكملة الحديث هى: وقال: مه يا حميراء، لا تؤذيني فى أخى على، فإنه أمير المؤمنين، وسيّد المسلمين، وصاحب لواء الحمد، وقائد العرّ المحجّلين يوم القيامة، يجعله الله على الصراط، فيقاسم النار، فيدخل أولياءه الجنة، ويدخل أعداءه النار.

والطريف أنه حذف أى تحريف، فحذف جملة: (والبيت غاصّ بأهله، فيهم الخمسة أصحاب الكتاب، والخمسة أصحاب الشورى)، وحذف دفع عائشه لأمر المؤمنين عليه السلام، وحذف الأوصاف التى وصف بها النبي صلى الله عليه وآله وسلم عليّاً عليه السلام.

فتأمل رحمك الله فى هذه التحريفات المقصوده التى تنم عما فى نفس الرجل نحو أمير المؤمنين عليه السلام.

قال الكاتب: وروى المجلسى أن أمير المؤمنين قال: (سافرت مع رسول الله صلى الله عليه وآله، ليس له خادم غيرى، وكان معه لحاف ليس له غيره، ومعه عائشه، وكان رسول الله ينام بينى وبين عائشه ليس علينا ثلاثنا لحاف غيره، فإذا قام إلى الصلاة - صلاة الليل - يحط بيده اللحاف من وسطه بينى وبين عائشه حتى يمس اللحاف

الفراش الذى تحتنا) بحار الأنوار ٣/٤٠.

وأقول: هذه الرواية ضعيفه السند، لأنها مرويه فى كتاب الاحتجاج مرسله عن كتاب سليم بن قيس.

وهى كما سبقها لا تدل على طعن فى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، فإن الكاتب توهم أن الفراش كان ضيقاً حتى صار أمير المؤمنين عليه السلام قريباً من عائشه، مع أن الحديث لا يدل على ذلك، ويدل على سعه اللحاف أنه من غير المحتمل أن ينام النبى صلى الله عليه وآله وسلم فى فراش وهو ملتصق بجسم عائشه ومعهما رجل آخر.

ومنه يتضح أن اللحاف كان واسعاً، وأن الفاصله بين على عليه السلام وبين عائشه كانت واسعه، وترك النبى صلى الله عليه وآله وسلم لعلى وعائشه على الحال الموصوفه فى الحديث لا محذور فيه ولا غضاضه، فإن أمير المؤمنين عليه السلام لا يَتَّهَم باختلاس سمع ولا نظر، ولا أحد أحرص منه على رعايه جانب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وصيانه عرضه، وكل ما يقال بعد هذا فهو من فضول الكلام الذى لا نفع فيه.

على أن أهل السنه قد رووا فى كتبهم ما يشبه هذه الحادثه، فقد أخرج الحاكم النيسابورى فى مستدركه وصححه، وابن أبى عاصم فى كتاب السنه وغيرهما، بسندهما عن عبد الله بن الزبير عن أبيه قال: أرسلنى رسول الله صلى الله عليه وسلم فى غداه بارده، فأتيته وهو مع بعض نسائه فى لحافه، فأدخلنى فى اللحاف، فصرنا ثلاثه.

قال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه. ووافقه الذهبى (١) ١٤٨.

وأخرج الهيثمى فى مجمع الزوائد عن الزبير قال: بعثنى رسول الله صلى الله عليه وسلم فى ليله بارده أو فى غداه بارده، فذهبت ثم جئت ورسول الله صلى الله عليه وسلم معه بعض نسائه فى لحاف، فطرح على طرف ثوبه أو طرف الثوب (٢) ١٤٩.

١- المستدرک على الصحيحين ٣/ ٤١٠، ط حيدرآباد ٣/ ٣٦٤. كتاب السنه ٢/ ٥٩٧.

٢- مجمع الزوائد ٩/ ١٥٢. مسند البزار ٣/ ١٨٣.

قال الكاتب: هل يرضى رسول الله أن يجلس على في حجر عائشه امرأته؟ ألا- يغار رسول الله صلى الله عليه وآله على امرأته وشريكه حياته إذا تركها في فراش واحد مع ابن عمه الذي لا يُعْتَبَرُ من المحارم؟ ثم كيف يرتضى أمير المؤمنين ذلك لنفسه؟!

وأقول: إن الأحاديث السابقه لا دلالة فيها على أن عليًا عليه السلام جلس في حجر عائشه، حتى تأتي غيره النبي عليه السلام كما قال الكاتب.

وأما تركهما بحاله المذكوره في الحديث فليس تركاً لهما في فراش واحد، وإنما كان اللحاف واسعاً، وكانت بينهما فاصله واسعه كما أوضحناه فيما تقدم.

وأما أمير المؤمنين عليه السلام وإن لم يكن من محارم عائشه إلا أنه لا يَتَّهَمُ معها بسوء، وهذا كاف في تجويز وقوع مثل هذا الفعل من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، فإنه صلى الله عليه وآله وسلم لا يَتَّهَمُ عائشه ولا أمير المؤمنين عليه السلام بأية تهمة، فما هو المحذور حينئذ؟

قال الكاتب: قال السيد كذا على غروى أحد أكبر العلماء في الحوزه: (إن النبي صلى الله عليه وآله لا بد أن يدخل فَوْجَه النار، لأنه وَطِئَ بعضَ المشركات) يريد بذلك زواجه من عائشه وحفصه، وهذا كما هو معلوم فيه إساءه إلى النبي صلى الله عليه وآله، لأنه لو كان فَوْجَ رسولِ الله يدخل النار فلن يدخل الجنة أحدٌ أبداً.

وأقول: إن الميرزا على الغروى قدس الله نفسه الزكية لا يصدر منه هذا الهذيان.

وإذا كان الكاتب لا يدري أن الميرزا على الغروى شيخ أو سيد فكيف يوثق في نقله ويؤخذ بشهادته؟

ونحن تشرفنا بالحضور مدّه في درسه الشريف، وكان يخصّينا بأمر كثيره، ولم نسمع منه أمثال هذه الأباطيل المفضوحه التي لا يتفوّه بها جاهل فضلاً عن عالم

فاضل، ولو قالها لاشتهرت عنه حال حياته، لما فيها من الجراه العظيمه على مقام النبي الأعظم صلى الله عليه وآله وسلم، ولما فيها من المخالفات الواضحه لإجماعات المسلمين كافة، إذ كيف يتحقق دخول الفرج وحده فى النار من دون سائر الجسد؟

وكيف يعاقب خصوص الفرج مع أن الملامسه فى النكاح تحصل بالبدن كله!؟

وكيف تستوجب ملامسه الكافره دخول العضو الملامس لها فى النار مع جواز وطء الكتابيات بنكاح أو ملك يمين؟

مضافاً إلى أن لازم العقاب بإدخال الفرج فى النار- لو تعقلناه- هو تحقق الذنب العظيم من النبى صلى الله عليه وآله وسلم المنافى لعصمته المسلّمه بين المسلمين.

قال الكاتب: أكتفى بهذه الروايات الست المتعلقة برسول الله صلوات الله عليه لأنتقل الى غيرها. فقد أوردوا روايات فى أمير المؤمنين رضى الله عنه هذه بعضها:

عن أبى عبد الله رضى الله عنه قال: (أتى عمر بامرأه قد تعلقت برجل من الأنصار كانت تهواه، فأخذت بيضه وصبّت البياض على ثيابها وبين فخذيهما، فقام على فنظر بين فخذيهما، فاتّهمها) بحار الأنوار ٣٠٣/٤.

ونحن نتساءل: هل ينظر أمير المؤمنين بين فخذى امرأه أجنيبه؟ وهل يُعقل أن ينقل الإمام الصادق هذا الخبر؟ وهل يقول هذا الكلام رجل أحبّ أهل البيت؟

وأقول: المذكور فى الحديث هو: فنظر أمير المؤمنين عليه السلام إلى بياض على ثوب المرأه وبين فخذيهما، فاتهمها أن تكون احتالت لذلك، قال: ائتوني بماء حار قد غلى غلياناً شديداً، ففعلوا، فلما أتى بالماء أمرهم فصبوا على موضع البياض، فاشتوى ذلك البياض، فأخذه أمير المؤمنين عليه السلام فألقاه فى فيه، فلما عرف طعمه ألقاه من فيه، ثم أقبل على المرأه حتى أقرت بذلك، ودفع الله عزّ وجل عن الأنصارى

ومعنى الحديث واضح، فإن أمير المؤمنين عليه السلام نظر إلى البياض الذى كان على ثياب المرأة عند فخذها، وليس المراد أنه عليه السلام نظر إلى نفس الفخذين كما زعمه مدعى الفقيه والاجتهاد، وإلا فلا بد أن يقال: إن أمير المؤمنين عليه السلام قد كشف عن فخذها فنظر إليهما! أو أنها كانت مكشوفه الفخذين، فنظر إليهما! وكلا الأمرين لا يدل عليهما الحديث، ولا يصح حمله عليهما.

قال الكاتب: وعن أبى عبد الله رضى الله عنه قال: قامت امرأة شنيعة إلى أمير المؤمنين وهو على المنبر، فقالت: هذا قاتل الأَجَبِه، فنظر إليها، وقال لها: (يا سلفع، يا جريته، يا بذيه، يا مذكره، يا التي لا تحيض كما تحيض النساء، يا التي على هَنَها شىء بين مدلى) البحار ٢٩٣/٤١.

فهل يتلفظ أمير المؤمنين بمثل هذا الكلام البذى؟ هل يخاطب امرأة بقوله: يا التي على هَنَها شىء بين مدلى؟ وهل ينقل الصادق رضى الله عنه مثل هذا الكلام الباطل؟ لو كانت هذه الروايات فى كتب أهل السنه لأقمنا الدنيا ولم نُفَعدها، ولفضحناهم شَرَّ فضيحة، ولكن فى كتبنا نحن الشيعة!

وأقول: هذه الروايه ضعيفه السند، فإن من رواها عن الصادق عليه السلام بكار بن كردم، وهو مهمل فى كتب الرجال، فلم يُذكَر لا بمدح ولا بقدرح. وعيسى بن سليمان وهو مجهول الحال.

وروى الخبر عنهما عمر بن عبد العزيز، وهو إمامى مخط كما قال النجاشى فى

رجاله (١) ١٥١، وروى الكشى عن الفضل بن شاذان أنه يروى المناكير (٢) ١٥٢.

وأما من ناحيه متن الروايه فلا يخفى أن أمثال هذه العبارات الواردة فى الحديث لا غضاظه فيها على قائلها، لأنها ليست من الفحش فى شىء، وإنما كنى أمير المؤمنين عليه السلام عن الفرج بالهن، وذكر أن عليه شيئاً بيناً مُدلى، والكنايه من الأساليب المتعارفه فى الكلام العربى التى لا يُعاب بها البلغاء والمتكلمون وإن كانت معانيها لا يحسن التصريح بها، وقد ورد فى القرآن كنايات بأجمل الأساليب عن الفرج والجماع واللواط وقضاء الحاجه وغيرها، كما ورد فى السنه النبويه كثير من أمثال هذه الأمور التى لا تخفى على أحد.

هذا مع أن هذه الحادته مرويه فى كتاب (شواهد التنزيل) للحاكم الحسكاني، وهو من حفاظ الحديث عند أهل السنه، فقد رواها بسنده عن جابر، عن أبى جعفر قال: بينما أمير المؤمنين فى مسجد الكوفه إذ أتته امرأه تستعدى على زوجها، فقضى لزوجها عليها، فغضبت فقالت: والله ما الحق فيما قضيت، ولا تقضى بالسويه، ولا تعدل فى الرعيه، ولا قضيتك عند الله بالمرضيه! فنظر إليها ملياً، ثم قال: كذبت يا بديهه يا بذيه، يا سلققه - أو يا سلقى -. فولت هاربه، فلحقها عمرو بن حريث فقال: لقد استقبلت علياً بكلام، ثم إنه نزعك بكلمه فوليت هاربه؟ قالت: إن علياً والله أخبرنى بالحق وشىء أكتمه من زوجى منذ ولى عصمتى. فرجع عمرو إلى أمير المؤمنين فأخبره بما قالت، وقال: يا أمير المؤمنين ما نعرفك بالكهانه. فقال: ويلك إنها ليست بكهانه منى، ولكن الله أنزل قرآناً إن فى ذلِكَ لآياتٍ للمتوسمين، فكان رسول الله هو المتوسم، وأنا من بعده، والأئمه من ذريتى بعدى هم المتوسمون، فلما تأملتُها عرفتُ ما هى بسماها (٣) ١٥٣.

١- رجال النجاشى ١٢٧/٢.

٢- اختيار معرفه الرجال ٧٤٨/٢.

٣- شواهد التنزيل ٣٢٣/١.

ولئن استعظم الكاتب روايه مثل ذلك عن أمير المؤمنين عليه السلام، واعتبره طعنًا فيه، فإنهم رووا عن علي عليه السلام ما هو أفحش من هذا، فقد قال ابن الأثير في البدايه: وفي حديث علي: عارضه رجل من الموالي، فقال: (اسكت يا ابن حمراء العجّان)، أى يا ابن الأمه، والعجّان ما بين القُبل والدبر، وهى كلمه تقولها العرب فى السب والذم (١) ١٥٤.

بل إن بعض أحاديث أهل السنه نسبت إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من الفحش ما يجب تنزيهه عنه:

منها: ما أخرجه أحمد بن حنبل فى مسنده بسنده عن أبي رضى الله عنه أن رجلاً اعتزى فأعصه أباي بهن أبيه (٢) ١٥٥، فقالوا: ما كنت فحاشاً. قال: إنا أمرنا بذلك (٣) ١٥٦.

ومنها: ما أخرجه أحمد فى المسند أيضاً بسنده عن أبي بن كعب أن رجلاً اعتزى بعزاء الجاهليه، فأعصه ولم يُكِنه، فنظر القوم إليه، فقال للقوم: إني قد أرى الذى فى أنفسكم، إني لم أستطع إلا أن أقول هذا، إن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرنا إذا سمعتم من يعتزى بعزاء الجاهليه فأعصوه ولا تَكُنُوا.

وعن أبي بن كعب قال: رأيت رجلاً تعزى عند أبي بعزاء الجاهليه، افتخر بأبيه فأعصه بأبيه ولم يُكِنه. ثم قال لهم: أما إني قد أرى الذى فى أنفسكم، إني لا أستطيع إلا ذلك، سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: من تعزى بعزاء الجاهليه فأعصوه ولا تَكُنُوا. وعن الحسن عن عتي أن رجلاً تعزى بعزاء الجاهليه، فذكر الحديث، قال أبي: كنا نؤمر إذا الرجل تعزى بعزاء الجاهليه فأعصوه بهن أبيه ولا تَكُنُوا (٤) ١٥٧.

١- النهايه فى غريب الحديث ١ / ٤٤٠.

٢- أى قال له: اعضض بأير أبيك. ولم يُكِنَّ عن الأير بالهن، تنكيلاً له وتأديباً. انظر النهايه فى غريب الحديث ٣ / ٢٥٢، ولسان العرب ٧ / ١٨٨.

٣- مسند أحمد بن حنبل ٥ / ١٣٣.

٤- نفس المصدر ٥ / ١٣٦. وأخرجه الطبرانى فى المعجم الكبير ١ / ١٩٨، قال الهيثمى فى مجمع الزوائد ٣ / ٣: رواه الطبرانى فى الكبير ورجاله ثقات.

فهل يتعقل الكاتب أن يأمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم المسلمين بالتلفظ بالفحش بدون كنايه مع إمكان النهي عن المنكر بلفظ لا فحش فيه، أو بفحش بالكنايه؟!!

قال الكاتب: وفي الاحتجاج للطبرسي أن فاطمه سلام الله عليها قالت لأمير المؤمنين رضى الله عنه: (يا ابن أبى طالب، ما اشتملت شيمه الجنين، وقعدت حجره الظنين).

وأقول: مع التسليم بصحة الخبر فإن فاطمه الزهراء سلام الله عليها كانت تستنصر بأمر المؤمنين عليه السلام لينصرها على من ابتزها نحلته بعد وفاه أبيها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم.

وقولها عليها السلام: (يا ابن أبى طالب) خطاب منها له تحته به على نصرتها، إذ تذكره بأبيه سلام الله عليه الذى لم يأل جهداً ولم يدخر وسعاً فى نصره أبيها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حتى قبضه الله إليه.

وقولها عليها السلام: (اشتملت شمله الجنين وقعدت حجره الظنين) معناه: أنك جلست فى منزلتك مشتماً كاشتمال الجنين، لا حول لك ولا طول بسبب قله الأنصار، وقعدت عن طلب حقى كقعود الضعيف المتهم.

وقولها عليها السلام: (نقضت قادمه الأجدل، فخانك ريش الأعزل) (١) ١٥٨ معناه أنك نازلت الأبطال، وخضت الأهوال، ولم تبال بكثرة الرجال، حتى نقضت شوكتهم، واليوم غلبت من هؤلاء العزل الضعفاء، وسلت لهم الأمر ولم تنازعهم.

وقولها عليها السلام: (هذا ابن أبى قحافه يبتزنى نُحَيْلَه أبى، وبُلْغَه ابْنَى، لقد أجهر فى

١- قوادم الطير مقادير ريشه، والأجدل هو الصقر. والأعزل: الذى لا سلاح عنده.

خصامى، وألفيته ألدّ فى كلامى) (١) ١٥٩ معناه: وهذا أبو بكر قد سلبنى ما وهبنى أبى صلى الله عليه وآله وسلم إياه- تعنى بذلك: فدكاً- التى يتبّلع ويكتفى بها ولدائى الحسن والحسين عليهما السلام، ولقد وجدتُ أبا بكر قد أعلن فى مخاصمتى وتجاهر بها، واشتد فى الكلام معى.

وقولها عليها السلام: (حتى حبستنى قيله (٢) ١٦٠ نصرها، والمهاجرة وصلها، وغضت الجماعة دونى طرفها، فلا دافع ولا مانع) معناه: أن بنى قيله وهم الأنصار حبسوا نصرهم عن فاطمه سلام الله عليها، والمهاجرين منعوا عونهم لها، وغض المسلمون طرفهم دونها، فلم يقوموا لها بما يجب عليهم نحوها من النصره، فلا دافع لما حصل عليها من الظلم، ولا مانع للقوم من ابتزاز نحلته منها.

وقولها عليها السلام: (خرجتُ كاظمه وعدتُ راغمه) معناه: أنى خرجتُ من بيتى كاظمه غيضى، ومتجرعته وصابره عليه، وعدتُ إلى بيتى راغمه منكسره، لم أجد فيهم ناصرًا ولا معينًا.

إلى آخر ما قالته سلام الله عليها فى حث أمير المؤمنين عليه السلام على نصرتها ودفع الظلم عنها، والعمل على استرجاع ما سلب منها.

وتشبيهه قعود أمير المؤمنين باشتمال الجنين وقعود الظنين لا- تريد به ذمه عليه السلام أو تقيعه على ترك مجابهة القوم، لأنها عارفه بما آلت إليه الأحوال، وصارت إليه الأمور، ولكنها نفثه مصدور، وشقشقه مكلوم.

قال الكاتب: وروى الطبرسى فى الاحتجاج أيضاً كيف أن عمر ومن معه

١- يبتزنى: أى يأخذ منى ذلك بالقهر والغلبه. والنحيله: تصغير نحله، وهى الهبه والعطيه بطيب نفس. والبُلغُه: هى ما يُكتفى به من العيش. وابنئى: المراد بهما الحسنان. وألفيته: أى وجدته. والألد: هو الشديد.

٢- قيله: اسم أم قبيلتى الأنصار، والمراد بنو قيله، وهم الأنصار. ووصلها: عونها.

اقتادوا أمير المؤمنين رضى الله عنه والجبل فى عنقه وهم يجرونه جراً حتى انتهى به إلى أبى بكر، ثم نادى بقوله: ابن أم، إن القوم استضعفونى وكادوا يَقْتُلُونِى!!

ونحن نسأل يا ترى أكان أمير المؤمنين جباناً إلى هذا الحد؟

وأقول: وهل عدم محاربه القوم، والصبر على ما صدر منهم من أذى يُعَدُّ ضعفاً وجُبناً؟! أو يعتبر تعقلاً وحكمه.

لقد كان الحال يدور بين أمرين: إما أن يحاربهم أمير المؤمنين عليه السلام، فيفنيهم ويستأصل شأفتهم، أو يترك محاربتهم ويصبر على ما يترتب على ذلك من تبعات.

وبما أنه عليه السلام كان يعلم ما سترتب على الحرب من ذهاب الإسلام وضياع أحكامه، فإن الحكمه كانت تقتضى ترك منابذتهم، والتسليم لهم، فإن ذلك أخف الضررين، ولهذا قال عليه السلام فى خطبته الشقشقيه: (فرأيت أن الصبر على هاتا أحجى، فصبرت وفى العين قذى، وفى الحلق شجى، أرى تراثى نهياً).

ومما قلناه يتبين أن ما وقع من جرّ أمير المؤمنين عليه السلام بحمائل سيفه لم يكن عن جبن منه عليه السلام، ولا عن خوف أو ضعف عن منازل القوم كما ذكره الكاتب فى كلامه.

هذا مع أن هجوم القوم على بيت فاطمه عليها السلام وكشفه قد اعترف به أبو بكر عند وفاته كما جاء فى بعض الأخبار ونص عليه بعض المؤرخين.

فقد أخرج الطبرانى فى معجمه الكبير والضيء المقدسى فى الأحاديث المختاره ٨٨ / ١ وقال الضياء المقدسى: وهذا حديث حسن قال فى مرضه الذى توفى فيه: أما إنى لا آسى على شىء إلا على ثلاث فعلتھن وددت أنى لم أفعلھن، وثلاث لم أفعلھن وددت أنى فعلتھن، وثلاث وددت أنى سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عنھن، فأما الثلاث التى وددت أنى لم أفعلھن، فوددت أنى لم أكن كشفت بيت فاطمه، وتركتھ وإن أغلق على الحرب ... الحديث (١) ١٦١.

١- المعجم الكبير للطبرانى ١ / ٦٢. مجمع الزوائد ٥ / ٢٠٢. الأحاديث المختاره ٨٨ / ١ وقال الضياء المقدسى: وهذا حديث حسن عن أبى بكر، إلا أنه ليس فيه شىء من قول النبى صلى الله عليه وسلم. كنز العمال ٥ / ٦٣١ وقال: إنه حديث حسن، إلا أنه ليس فيه شىء من قول النبى صلى الله عليه وسلم. تاريخ مدينه دمشق ٣٠ / ٤١٨ - ٤٢٣. تاريخ الطبرى ٢ / ٦١٩. الإمامه والسياسه، ص ١٨. مروج الذهب ٢ / ٣٠١.

وذكر هجوم القوم على بيت فاطمه عليها السلام أيضاً جملة من أعلام أهل السنه:

فقد قال ابن قتيبه فى الإمامه والسياسه: وإن أبا بكر رضى الله عنه تفقد قوماً تخلفوا عن بيعته عند على كرم الله وجهه، فبعث إليهم عمر، فجاء فناداهم وهم فى دار على، فأبوا أن يخرجوا، فدعا بالحطب، وقال: والذى نفس عمر بيده، لتخرجن أو لأحرقنّها على من فيها. فقيل له: يا أبا حفص، إن فيها فاطمه! فقال: وإن. فخرجوا فبايعوا إعلياً.

إلى أن قال: ثم قام عمر، فمشى معه جماعه، حتى أتوا باب فاطمه، فدقوا الباب، فلما سمعت أصواتهم نادى بأعلى صوتها: يا أبت يا رسول الله، ماذا لقينا بعدك من ابن الخطاب وابن أبى قحافه؟ فلما سمع القوم صوتها وبكاءها انصرفوا باكين ... وبقي عمر ومعه قوم، فأخرجوا علياً، فمضوا به إلى أبى بكر، فقالوا له: بايع. فقال: إن أنا لم أفعل فمّه؟ قالوا: إذن والله الذى لا إله إلا هو نضرب عنقك. قال: إذن تقتلون عبد الله وأخا رسوله؟ قال عمر: أما عبد الله فنعم، وأما أخو رسوله فلا. وأبو بكر ساكت لا يتكلم، فقال له عمر: ألا- تأمر فيه بأمرك؟ فقال: لا أكرهه على شىء ما كانت فاطمه إلى جنبه. فلحق على بقبر رسول الله صلى الله عليه وسلم يصيح ويبكى، وينادى: يا بن أمّ إن القوم استضعفونى وكادوا يقتلونى (١) ١٦٢.

وقال أبو الفداء فى تاريخه: ثم إن أبا بكر بعث عمر بن الخطاب إلى على ومن معه ليخرجهم من بيت فاطمه رضى الله عنها، وقال: إن أبوا عليك فقاتلهم. فأقبل عمر بشىء من نار على أن يضرم الدار، فلقيته فاطمه رضى الله عنها وقالت: إلى أين يا ابن

الخطاب؟ أجنث لتحرق دارنا؟ قال: نعم، أو تدخلوا فيما دخل فيه الأمه ... (١) ١٦٣.

ونظم هذا المعنى الشاعر المصرى حافظ إبراهيم، فقال:

وقوله لعلِّي قالها عُمراً أكرمَ بسامعِها أعظمَ بملقيها

حرقت دارك لا أبقى عليك بها إن لم تبايع وبنث المصطفى فيها

ما كان غير أبي حفص يفوه بها أمام فارسِ عدنانٍ وحاميه (٢) ١٦٤.

واعترف ابن تيميه بأن أبا بكر قد كبس بيت فاطمه سلام الله عليها، إلا أنه علَّله بما يُضحك الثكلى، فقال: نحن نعلم يقيناً أن أبا بكر لم يقدم على علي والزبير بشىء من الأذى، بل ولا على سعد بن عباده المتخلف عن بيعته أولاً وآخرأً، وغايه ما يقال: إنه كبس البيت لينظر هل فيه شىء من مال الله الذى يقسمه، وأن يعطيه لمستحقه، ثم رأى أنه لو تركه لهم لجاز، فإنه يجوز أن يعطيهم من مال الفىء (٣) ١٦٥. ومن يتتبع كتب التاريخ يجد فيها الكثير مما دلَّ على كشف القوم لبيت فاطمعليها السلام.

والعجيب أن الكاتب اعتبر كلمه أمير المؤمنين عليه السلام: (إن القوم استضعفوني وكادوا يقتلونى) جُبناً وضعفاً، مع أنها مقتبسه من كلمه نبي الله هارون عليه السلام حين عاتبه موسى عليه السلام بعد مجيئه من الميقات، فلا ندرى هل يعتبر الكاتب هارون عليه السلام جباناً أيضاً لما ترك مناذه السامرى وأتباعه، وخاف على نفسه من القتل!؟

قال الكاتب: وانظر وصفهم لأمير المؤمنين رضى الله عنه إذ قالت فاطمه عنه: (إن

١- تاريخ أبي الفداء ١/ ٢١٩.

٢- ديوان حافظ إبراهيم، ص ٨٢.

٣- منهاج السنه ٤/ ٣٤٣.

نساء قريش تحدثني عنه أنه رجل دحاح البطن، طويل الذراعين، ضخم الكراديس، أنزع، عظيم العينين، لمنكبه مشاشاً كمشاش البعير، ضاحك السن، لا مال له) تفسير القمي ٢/ ٣٣٦.

وأقول: هذه الرواية ضعيفه السند، فإن علي بن إبراهيم قال: ومن الرد على من أنكر خلقه الجنه والنار أيضاً ما حدثني أبي عن بعض أصحابه رفعه، قال: كانت فاطمه عليها السلام لا يذكرها أحد لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلا أعرض عنه ... الخ.

وهي رواية مرسله مرفوعه، لا يصح الاحتجاج بها في شيء، وكان ينبغي من مدعى الفقاها والاجتهاد أن يلتفت إلى ضعف الرواية بدلاً من الاحتجاج بها على الشيعة، ولكن يهون الخطب أنه لا يميّز بين الصحيح والضعيف، ولا يعرف المرسل والمرفوع من غيرهما.

وأما من ناحيه المتن، فإن الخبر لو صحّ فإن فاطمه سلام الله عليها كانت تقول: (إن نساء قريش تحدثني)، ولم يكن هذا من مقالها هي سلام الله عليها، ولعلها إنما قالت ذلك من أجل إخبار النبي صلى الله عليه وآله وسلم به، لا من أجل كونها مصدّقه به.

ولا بأس أن تأتي للصفات المذكوره، فنستعرضها واحده واحده، لنرى صفات الذم منها وغيرها، فنقول:

المراد بدحاح البطن: واسعه.

قال ابن الأثير في كتابه (النهايه في غريب الحديث): في حديث أسامه (كان له بطن مُنْدَحُ) أي مَتَّسَع ... (١) ١٦٦.

وهذه ليست صفه ذم في الرجال، ولهذا كان أمير المؤمنين عليه السلام يُسَمَّى الأنزع البطين، بل كان سلام الله عليه يفتخر بذلك.

قال عبد الباقي العمري:

وَأَنْتَ ذَاكَ الْبَطِينُ الْمَمْتَلِيُّ حِكْمًا.

معشأرتها فلَكُ الأَفلاكِ ما وَسِعَا وَأَنْتَ ذَاكَ الْهَزْبِيُّ الْأَنْزَعُ الْبَطْلُ الـ --- ذِي بِمَخْلَبِهِ لِلشَّرِكِ قَدْ نَزَّعَا (١) ١٦٧ صلى الله عليه وآله

وضخم الكراديس: قال المبار كفوري في تحفه الأـحوذى: هي رؤوس العظام، واحدها كردوس. وقيل: هي ملتقى كل عظيمين ضخمين كالركبتين والمرفقين والمنكبين، أراد أنه ضخم الأعضاء (٢) ١٦٨. وهي أيضاً ليست صفه ذم، فقد روى أهل السنه أنها من صفات رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فيما أخرجه الترمذى فى سننه بسنده عن على رضى الله عنه قال: لم يكن رسول الله صلى الله عليه وسلم بالطويل ولا بالقصير، شثن الكفين والقدمين، ضخم الرأس، ضخم الكراديس ... (٣) ١٦٩.

والأنزع: هو الذى انحسر الشعر عن مقدم رأسه، وهذا لا يُعد عيباً، وقد ورد فى كتب أهل السنه وصف على عليه السلام بأنه أصلع، وهو أكثر من الأنزع.

وأما عِظَمُ العينين فهى صفه مدح، وقد وُصفَ النبى صلى الله عليه وآله وسلم به فيما أخرجه ابن سعد فى الطبقات بسنده عن محمد بن على عن أبيه على بن أبى طالب قال: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ضخم الهامه، عظيم العينين، أهدب الأشفار، مشرب العينين حمره، كث اللحيه، أزهر اللون، إذا مشى تكفَّأ كأنما يمشى فى سعد، وإذا التفت التفت جميعاً، شثن الكفين والقدمين (٤) ١٧٠.

وأما قوله: (لمنكبه مشاش كمشاش البعير)، فمعناه أنه عليه السلام عظيم المشاش،

١- الترياق الفاروقى، ص ٩٦.

٢- تحفه الأـحوذى ١٠ / ٨١.

٣- سنن الترمذى ٥ / ٥٩٨ قال الترمذى: هذا حديث حسن صحيح. وانظر مسند أحمد ١ / ٩٦، ١١٦، ١١٧، ١٢٧، ١٣٤، والمستدرک ٢ / ٦٦٢، ط حيدرآباد ٢ / ٦٠٦ وصحَّحه الحاكم ووافقه الذهبى. ومسند أبى داود الطيالسى، ص ٢٥.

٤- الطبقات الكبرى ١ / ٤١٠.

والمشاش هي رؤوس العظام كالمرفقين والكفين والركبتين، والمشاشه ما أشرف من عظم المنكب (١) ١٧١، وهي صفة مدح، ولهذا وصف بها النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وذكر أنه جليل المشاش.

فقد أخرج ابن سعد في الطبقات عن إبراهيم بن محمد بن محمد من ولد علي قال: كان علي إذا نعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: لم يكن بالطويل الممغظ، ولا بالقصير المتردد، كان رُبَّه من القوم، ولم يكن بالجعد القلط ولا السبط، كان جعداً رجلاً، ولم يكن بالمطهم ولا المكثم، وكان في وجهه تدوير، أبيض مشرب، أدعج العينين، أهدب الأشفار، جليل المشاش والكتد، أجرد ذا مسربه، شثن الكفين والقدمين ... (٢) ١٧٢.

والعجيب ممن يعيب الشيعة بمثل هذه الروايه الضعيفه ويتعامى عن الأحاديث الصحيحه التي رواها أهل السنه، وفيها وصف النبي صلى الله عليه وآله وسلم بصفات غير حسنه.

منها: أنه صلى الله عليه وآله وسلم واسع الفم، فيما رواه الترمذى بسنده عن جابر بن سمره، قال: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ضليع الفم، أشكل العينين، منهوش العقب. قال شعبه: قلت لسماك: ما ضليع الفم؟ قال: واسع الفم ... (٣) ١٧٣.

ومنها: أنه صلى الله عليه وآله وسلم حمش الساقين، أى دقيقتها، فقد أخرج الترمذى فى سننه، والحاكم فى مستدركه عن جابر بن سمره، قال: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يضحك إلا تبسماً، وكان فى ساقيه حموشه ... (٤) ١٧٤.

وهى من صفات الذم عندهم.

١- راجع لسان العرب ٦ / ٣٤٧.

٢- الطبقات الكبرى ١ / ٤١١.

٣- سنن الترمذى ٥ / ٦٠٣، قال الترمذى: هذا حديث حسن صحيح.

٤- سنن الترمذى ٥ / ٦٠٣، قال الترمذى: هذا حديث حسن غريب. المستدرک ٢ / ٦٦٢، ط حيدرآباد ٢ / ٦٠٦ صححه الحاكم. و

كذا فى البدايه والنهائيه ٦ / ١٩.

قال ابن الأثير فى النهاية: ومنه حديث هند، قالت لأبى سفيان يوم الفتح: اقتلوا الحَمِيت الأحمش. هكذا جاء فى روايه، قالته له فى معرض الذم (١) ١٧٥.

ومنها: أنه صلى الله عليه وآله وسلم عظيم الهامه ضخم الرأس، وقد مرَّ فيما أخرجه ابن سعد.

وأخرج أحمد فى المسند بسنده عن على عليه السلام قال: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ضخم الرأس عظيم العينين ... (٢) ١٧٦.

ومنها: أن على ظهر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خاتم النبوه، وهو مثل بيضه النعامه، فقد أخرج مسلم وغيره بسنده عن جابر بن سمره، قال: رأيت خاتماً فى ظهر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كأنه بيضه حمام (٣) ١٧٧.

وفى حديث آخر رواه البخارى ومسلم عن السائب بن يزيد قال فيه: ثم قمت خلف ظهره، فنظرت إلى خاتمه بين كتفيه، مثل زر الحجله (٤) ١٧٨.

وفسره فى حاشيه صحيح مسلم بأن الحجله واحده الحجال، وهى بيت كالتقه لها أزرار كبار وعرى. وقال: هذا هو الصواب الذى قاله الجمهور. وقال بعضهم: المراد بالحجله الطائر المعروف، وزرها بيضها. وأشار إليه الترمذى، وأنكره العلماء.

وفى حديث آخر رواه مسلم أيضاً عن عبد الله بن سرجس، جاء فيه: ثم دُرْتُ خلفه، فنظرت إلى خاتم النبوه بين كتفيه، عند ناغض كتفه اليسرى، جُمعاً، عليه خيلان، كأمثال التأليل.

١- النهاية فى غريب الحديث ١ / ٤٤١. ومثله فى لسان العرب ٦ / ٢٨٨.

٢- مسند أحمد ١ / ٨٩، ٩٦، ١٠١، ١٢٧. سنن الترمذى ٥ / ٥٩٨ وقال: هذا حديث حسن صحيح. المستدرک ٢ / ٦٦٢ ط حيدرآباد ٢ / ٦٠٦ وصحَّحه الحاكم ووافقه الذهبى. البدايه والنهايه ٦ / ١٧.

٣- صحيح مسلم ٤ / ١٨٢٣. المستدرک ٢ / ٦٦٣، ط حيدرآباد ٢ / ٦٠٦ صحَّحه الحاكم وقال: على شرط مسلم. ووافقه الذهبى. الطبقات الكبرى ١ / ٤٢٥.

٤- صحيح البخارى ١ / ٨٦، ٤ / ١٨١٦. صحيح مسلم ٤ / ١٨٢٣.

وفسّره في الحاشية بأنه كجمع الكف بعد أن تُجمع الأصابع وتُضم، وعليه خيلان وهي الشامات في الجسد، كأمثال التآليل، وهي حبيبات تعلق الجسد.

وفي صحيح ابن حبان عن جابر بن سمره أنه قال: فرأيت خاتمه عند كتفه مثل بيضه النعامه يشبه جسده (١) ١٧٩.

وعن ابن عمر، قال: كان خاتم النبوه في ظهر رسول الله صلى الله عليه وسلم مثل البُندقه من لحم، عليه مكتوب: محمد رسول الله (٢) ١٨٠.

ومنها: أنه صلى الله عليه وآله وسلم مشرب العينين حمره، وقد مرَّ فيما أخرجه ابن سعد في الطبقات الكبرى، وأخرج كذلك قول الحبر فيه: في عينيه حمره (٣) ١٨١.

ومنها: أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان كثير العرق، فقد أخرج ابن سعد بسنده عن أنس، قال: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ضخماً القدمين، كثير العرق، لم أر بعده مثله (٤) ١٨٢.

قال الكاتب: (أدخلني أبي المسجد يوم الجمعة، فرفعتني فرأيت علياً يخطب على المنبر شيخاً، أصلع، ناتئ الجبهه، عريض ما بين المنكبين في عينه اطرغشاش (يعنى لين في عينه) مقاتل الطالبين كذا.

فهل كانت هذه أوصاف أمير المؤمنين رضى الله عنه؟؟

وأقول: كل الصفات التي ذكرت في هذا الحديث ليست من صفات الدم كما تصوّرها الكاتب.

١- صحيح ابن حبان ١٤ / ٢٠٦.

٢- نفس المصدر ١٤ / ٢١٠.

٣- الطبقات الكبرى ١ / ٤١٢.

٤- المصدر السابق ١ / ٤١٤.

والاطرغشاش هو البرء والاندمال كما ذكره ابن منظور فى لسان العرب (١) ١٨٣، ولعل المراد هو أن عليها آثار البرء.

ولعلها آثار برء الرمء الذى أصاب عين على عليه السلام لما أراد النبى صلى الله عليه وآله وسلم أن يعطى الرايه لرجل يحب الله ورسوله، ويحبه الله ورسوله.

فأبقى الله سبحانه (الاطرغشاش) من أجل الإبقاء على هذه الفضيله التى تدل بأوضح دلالة على أفضلية أمير المؤمنين عليه السلام على غيره.

فلا ندرى بعد هذا ما هو وجه العيب فيها؟!

ومن الواضح أن (مقاتل الطالبين) - بياين لا بياء واحده كما كتبها مدعى الاجتهاد - ليس من كتب الشيعة، وإنما هو كتاب أبى الفرج الأصفهانى الأموى، فيا عجباً من هذا العالم التحرير الذى لا يعرف حال أبى الفرج الأصفهانى!!

ثم إن هذه الصفات التى ظن الكاتب أنها من صفات الدم قد ذُكرت أيضاً فى كتب أهل السنه فى وصف أمير المؤمنين عليه السلام.

فقد أخرج الهيثمى فى مجمع الزوائد فى باب صفه أمير المؤمنين عليه السلام عن أبى إسحاق قال: خرجت مع أبى إلى الجمعة وأنا غلام، فلما خرج على فصعد المنبر قال لى أبى: قم أى عمر، فانظر إلى أمير المؤمنين. قال: فقامت فإذا هو قائم على المنبر، فإذا هو أبيض اللحيه والرأس، عليه إزار ورداء، ليس عليه قميص. قال: فما رأيت على المنبر حتى نزل عنه. قلت لأبى إسحاق: هل قنت؟ قال: لا. وفى روايه: لم أره خضب لحيته، ضخم الرأس. رواه الطبرانى بأسانيد، ورجاله رجال الصحيح.

وعن شعبه قال: سألت أبا إسحاق: أنت أكبر من الشعبى؟ قال: الشعبى أكبر منى بسنه أو سنتين. قال: ورأى أبو إسحاق علياً، وكان يصفه لنا عظيم البطن، أجلح، قال شعبه: وكان أبو إسحاق أكبر من أبى البخترى، ولم يدرك أبو البخترى

عليًا ولم يره. رواه الطبراني ورجاله رجال الصحيح.

وعن أبي رجاء العطاردي قال: رأيت عليًا سمًا أصلع الشعر، كأن بجانبه إهاب شاه. رواه الطبراني ورجاله رجال الصحيح ...

وعن الواقدي قال: يقال كان علي بن أبي طالب آدم، ربه، مسمناً، ضخماً المنكبين، طويل اللحية، أصلع، عظيم البطن، غليظ العينين، أبيض الرأس واللحية. رواه الطبراني ورجاله إلى الواقدي ثقات (١) ١٨٤.

وعن أبي إسحاق: أن عليًا لما تزوج فاطمه قالت للنبي صلى الله عليه وسلم: زَوْجَتْنِيهِ أُعْيِمِشْ عَظِيمَ الْبَطْنِ. فقال النبي صلى الله عليه وسلم: لقد زوجتُكهُ وإنه لأول أصحابي سَلْمًا، وأكثرهم علمًا، وأعظمهم حلمًا.

قال الهيثمي: رواه الطبراني، وهو مرسل صحيح الإسناد (٢) ١٨٥.

فماذا يقول مدعى الفقهه والاجتهاد بعد كل ما نقلناه؟! ألا يرى أن كل تلك الصفات المذكوره بعينها في كتب أهل السنه؟! فهل يسلم بأن أهل السنه يطعنون في أمير المؤمنين عليه السلام ويعيبونه؟! أو أنه يرى أن باء أهل السنه تجر، وباء الشيعة لا تجر؟! قال الكاتب: نكتفي بهذا القدر لننتقل إلى روايات تتعلق بفاطمه سلام الله عليها:

روى أبو جعفر الكليني في أصول الكافي أن فاطمه أخذت بتلابيب عمر، فجذبتة إليها، وفي كتاب سليم بن قيس (أنها سلام الله عليها تقدّمت إلى أبي بكر وعمر في قضيه فدك، وتشاجرت معهما، وتكلمت في وسط الناس وصاحت، وجمع

١- مجمع الزوائد ٩ / ١٠٠.

٢- مجمع الزوائد ٩ / ١٠١. المصنف لعبد الرزاق ٥ / ٣٤١. المعجم الكبير للطبراني ١ / ٩٤.

فهل كانت عرمة (١) ١٨٦ حتى تفعل هذا؟

وأقول: أما روايه الكليني المذكوره فهي ضعيفه السند، فإن راويها هو عبد الله ابن محمد الجعفي، وهو ضعيف ضَعَفَه النجاشي في رجاله (٢) ١٨٧.

ومن رواه هذا الخبر صالح بن عقبه، وهو لم يثبت توثيقه، بل ضَعَفَه ابن الغضائري، حيث قال: صالح بن عقبه بن قيس بن سمعان بن أبي ذبيح، مولى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، روى عن أبي عبد الله عليه السلام، غالٍ كذاب لا يُلتفت إليه (٣) ١٨٨.

فإذا كانت الروايه بهذا الحال فكيف يصح لمَدَّعى الفقيه والاجتهاد أن يحتج بها على الشيعة؟!

ثم ما باله حذف من الروايه كل ما يمس القوم، فجاء بها مبتوره هكذا؟! ولا بأس بنقل الروايه كامله، ليعلم القارئ ما أصاب الروايه من التحريف والتزوير.

فقد رواها الكليني بسنده عن عبد الله بن محمد الجعفي، عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام قالوا: إن فاطمه عليها السلام - لما أن كان من أمرهم ما كان - أخذت بتلابيب عمر فجذبتة إليها، ثم قالت: أما والله يا ابن الخطاب لولا أنى أكره أن يصيب البلاء من لا ذنب له، لعلمت أنى سأقسم على الله ثم أجده سريع الإجابة (٤) ١٨٩.

وأما أخذ الزهراء عليها السلام بتلابيب عمر فقد أفاد المجلسي قدس سره في مرآه العقول أنه إنما كان للضرورة الملحه، من أجل إنقاذ حياه أمير المؤمنين عليه السلام من أيدي القوم المجتمعين عليه، وهو واجب على كل الخلق ...

وأما ما نقله عن كتاب سليم بن قيس من أن الزهراء سلام الله عليها تشاجرت

١- أى شَرِسَه.

٢- رجال النجاشي، ص ١٥٩ ط حجرية. وراجع معجم رجال الحديث ٣١٤/١٠.

٣- الرجال لابن الغضائري، ص ٦٩.

٤- الكافي ١/ ٤٦٠.

مع أبى بكر وعمر، وتكلّمت فى وسط الناس وصاحت، فهو تحريف للكلام عن مواضعه. وإليك نصه:

قال: قالت فاطمه عليها السلام لهما- حين أراد انتزاعها وهى فى يدها-: أليست فى يدي وفيها وكيلى، وقد أكلت غلّتها ورسول الله صلى الله عليه وآله حى؟ قال: بلى. قالت: فلم تسألنى البيه على ما فى يدي؟ قال: لأنها فى ء المسلمين، فإن قامت بيّنه وإلا لم نمضها. قالت لهما- والناس حولهما يسمعون-: أفتريدان أن تردّا ما صنع رسول الله صلى الله عليه وآله، وتحكما فىنا خاصه بما لم تحكما فى سائر المسلمين؟ أيها الناس، اسمعوا ما ركباها، أرأيتما إن ادّعت ما فى أيدي المسلمين من أموالهم، أتسألوننى البيه أم تسألونهم؟ قال: بل نسألك. قالت: فإن ادّعى جميع المسلمين ما فى يدي تسألونهم البيه أم تسألوننى؟ فغضب عمر وقال: إن هذا فى ء للمسلمين وأرضهم، وهى فى يدي فاطمه تأكل غلّتها، فإن أقامت بينه على ما ادّعت أن رسول الله وهبها لها من بين المسلمين- وهى فيئهم وحقهم- نظرنا فى ذلك. فقالت: حسبي! أنشدكم بالله أيها الناس، أما سمعتم رسول الله صلى الله عليه وآله يقول: إن ابنتى سيده نساء أهل الجنة؟ قالوا: اللهم نعم، قد سمعناه من رسول الله صلى الله عليه وآله. قالت: أفسيده نساء أهل الجنة تدعى الباطل، وتأخذ ما ليس لها؟ أرأيتم لو أن أربعة شهدوا علىّ بفاحشه أو رجلان بسرقة أكنتم مصدّقين علىّ؟ فأما أبو بكر فسكت، وأما عمر فقال: نعم، ونوقع عليك الحد. فقالت: كذبت ولؤمت، إلا أن تقر أنك لست على دين محمد صلى الله عليه وآله. إن الذى يجيز على سيده نساء أهل الجنة شهاده أو يقيم عليها حدّا لملعون كافر بما أنزل الله على محمد صلى الله عليه وآله، لأن من أذهب الله عنهم الرجس وطهرهم تطهيراً لا- تجوز عليهم شهاده، لأنهم معصومون من كل سوء، مطهّرون من كل فاحشه. حدّثنى- يا عمر- من أهل هذه الآيه؟ لو أن قوماً شهدوا عليهم أو على أحد منهم بشرك أو كفر أو فاحشه كان المسلمون يتبرأون منهم ويحدّونهم؟ قال: نعم، وما هم وسائر الناس فى ذلك إلا سواء. قالت: كذبت وكفرت، ما هم وسائر الناس فى ذلك سواء، لأن الله عصمهم، ونزل عصمتهم

وتطهيرهم، وأذهب عنهم الرجس. فمن صدق عليهم فإنما يكذب الله ورسوله. فقال أبو بكر: أقسمت عليك - يا عمر - لئلا سكت [\(١\)](#) ١٩٠.

هذا ما جاء في كتاب سليم بن قيس من احتجاج سيده نساء العالمين عليها السلام على أبي بكر وعمر في شأن فدك، فأين المشاجره المكذوبه؟ وأين الصياح المزعوم؟!

قال الكاتب: وروى الكليني في الفروع أنها سلام الله عليها ما كانت راضيه بزواجها من على رضى الله عنه إذ دخل عليها أبوها عليه السلام وهي تبكى، فقال لها: ما يبكيك؟ فوالله لو كان في (أهلى) خير منه ما زوّجتك، وما أنا زوّجتك ولكن الله زوّجك.

وأقول: هذا الحديث لا يدل على عدم رضا سيده النساء عليها السلام بزواجها من أمير المؤمنين عليه السلام، ولعل بكاءها سلام الله عليها لفراق بيت والدها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، أو لما سيصيبها من الشدائد والمصائب التي ستشارك فيها أمير المؤمنين عليه السلام.

أو أنها سلام الله عليها بكت ليله زفافها حياءً، كما دلت على ذلك بعض الأخبار، فقد أخرج عبد الرزاق الصنعاني في مصنفه بسنده عن ابن عباس في حديث طويل قال: فأقبلت فاطمه عليها السلام فلما رأت علياً جالساً إلى جنب النبي صلى الله عليه وسلم خفرت [\(٢\)](#) ١٩١ وبكت، فأشفق النبي صلى الله عليه وسلم أن يكون بكاءً لها لأن علياً لا مال له، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: ما يبكيك؟ فما ألوتك في نفسي، وقد طلبت لك خير أهلى، والذي نفسى بيده لقد زوّجتك سعيداً في الدنيا، وإنه في الآخرة لمن الصالحين [\(٣\)](#) ١٩٢.

فهذا الحديث يوضح ما هناك، ولهذا لا نجد في كلماتها سلام الله عليها ما يدل

١- كتاب سليم بن قيس، ص ٢٢٦.

٢- أى استحيت أشد الحياء.

٣- المصنف لعبد الرزاق ٥ / ٣٤٠، ط أخرى ٥ / ٤٨٨.

على أنها كانت كارهه لزوجها من أمير المؤمنين عليه السلام، أو متبرمه منه.

وكلمات رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كانت من أجل التسريه عنها، بيان أن علياً عليه السلام هو خير الناس بعده، وأن الله سبحانه هو الذى اختاره لها.

وستأتى أحاديث آخر رواها أهل السنه بهذا المضمون، فانظروا.

قال الكاتب: ولما دخل عليها أبوها صلوات الله عليه ومعه بريده: لَمَّا أَبْصَرْتُ أَبَاهَا دَمَعَتْ عَيْنَاهَا، قَالَ مَا يَبْكِيكَ يَا بَنِيَّتِي؟ قَالَتْ: (قَلَّةُ الطَّعْمِ، وَكَثْرَةُ الِهْمِّ، وَشِدَّةُ الْعَمِّ)، وَقَالَتْ فِي رِوَايَةٍ: (وَاللَّهِ لَقَدْ اشْتَدَّ حَزْنِي، وَاشْتَدَّتْ فِاقَتِي، وَطَالَ سَيْقَمِي) كَشَفَ الْغَمَّ ١ / ١٤٩ - ١٥٠.

وأقول: أما الحديث الأول فقد أخرجه أحمد بن حنبل في فضائل الصحابه، بسنده عن سليمان بن بريده عن أبيه قال: قال لى رسول الله صلى الله عليه وسلم: قم بنا يا بريده نعود فاطمه. قال: فلما أن دخلنا عليها أبصرت أباهما ودمعت عيناها. قال: ما يبكيك يا بنيه؟ قالت: قله الطعم، وكثره الهم، وشده السقم. قال: أما والله لما عند الله خير مما ترغيبين إليه، يا فاطمه أما ترضين أنى زوّجتك أقدمهم سلماً، وأكثرهم علماً، وأفضلهم حِلماً؟ والله إن ابنيك لمن شباب أهل الجنة (١) ١٩٣.

وأما الحديث الثانى فقد أخرجه أحمد بن حنبل فى المسند، والطبرانى فى المعجم الكبير بسندهما عن معقل بن يسار قال: وضأت النبى صلى الله عليه وسلم ذات يوم فقال: هل لك فى فاطمه نعودها؟ فقلت: نعم. فقام متوكئاً علىّ، فقال: أما إنه سيحمل ثقلها غيرك، ويكون أجرها لك. قال فكأنه لم يكن علىّ شىء، حتى دخلنا على فاطمه عليها السلام، فقال: كيف نجدك؟ فقالت: والله لقد اشتد حزني، واشتدت فاقتي، وطال سقمتي. قال عبد الله وجدت فى كتاب أبى بخط يده فى هذا الحديث قال: أما ترضين أن أزوّجك أقدم

أمتي سلماً، وأكثرهم علماً، وأعظمهم حِلماً (١) ١٩٤.

وأود أن ألفت النظر إلى أن الإربلي أورد هذين الحديثين في كتابه (كشف الغمه) ١/١٤٧-١٤٨، وصرّح بنقل الحديث الأول عن مناقب الخوارزمي، والحديث الثاني عن مسند أحمد. فلا أدري كيف سوّغ الكاتب لنفسه أن يكذب على القارئ، ويوهمه بأن هذين الحديثين من مرويات الشيعة في كتبهم التي طعنوا بها في سيّده النساء!؟

هذا مع أن فاطمه سلام الله عليها إنما كانت تشكو لأبيها الفقهوالهم والسقم، وهذا لا ارتباط له بأمر المؤمنين سلام الله عليه، ولادلاله في كلامها سلام الله عليها على عدم رضاها بزواجها منه بأيهدلاله.

قال الكاتب: وقد وصفوا علياً رضي الله عنه وصفاً جامعاً فقالوا: (كان رضي الله عنه أسمر مربوعاً، وهو إلى القصر أقرب، عظيم البطن، دقيق الأصابع، غليظ الذراعين، خمش كذا الساقين، في عينه لين، عظيم اللحية، أصلع، ناتئ الجبهة) مقاتل الطالبين كذا ص ٢٧.

فإذا كانت هذه أوصاف أمير المؤمنين كما يقولون، فكيف يمكن أن ترضى به؟

وأقول: لقد قلنا فيما تقدم أن كتاب (مقاتل الطالبين) ليس من كتب الشيعة، كما أوضحنا فيما مرّ أن كل تلك الأوصاف ليست عيوباً تقتضى كراهية الترويج، فراجع.

هذا مع أن أهل السنه قد رووا كل تلك الصفات في كتبهم، وقد مرّ ذكر

١- مسند أحمد ٥/٢٦. المعجم الكبير للطبراني ٢٠/٢٢٩. مجمع الزوائد ٩/١٠١، قال الهيثمي: رواه أحمد والطبراني، وفيه خالد بن طهمان، وثقه أبو حاتم وغيره، وبقيه رجاله ثقات.

بعضها، وقد أخرج الطبراني وصفاً جامعاً في معجمه الكبير بسنده عن الواقدي، قال: يقال: كان علي بن أبي طالب آدم، ربه، مسمناً، ضخماً المنكبين، طويل اللحية، أصلع، عظيم البطن، غليظ العينين، أبيض الرأس واللحية (١) ١٩٥.

ونحن قد تكلمنا في أوصاف أمير المؤمنين عليه السلام آنفاً، فلا حاجة للإعادة والتكرار، وأوضحنا فيما مرَّ أن تلك الأوصاف كلها قد رواها أهل السنه في كتبهم، وأما ما روى من طريق الشيعة فإما أنه ضعيف السند، فلا يعول عليه، وإما أنه من المحاسن المعروفة، فراجع ما قلناه.

ولئن كان أمير المؤمنين عليه السلام متصفاً ببعض تلك الصفات كالصلع وبياض شعر الرأس واللحية، فإن ذلك إنما كان في أخريات أيامه عليه السلام، لا في أوان شبابه ووقت تزويجه بسيدة النساء عليها السلام.

قال الكاتب: ونكتفي بهذه النصوص حرصاً على عدم الإطالة، وكانت الرغبة أن ننقل ما ورد من نصوص بحق كل واحد من الأئمة عليهم السلام، ثم عِدَلْنَا عن ذلك إلى الاكتفاء بخمس روايات وردت بحق كل واحد، ثم رأينا أن الأمر أيضاً يطول إذ نقلنا خمس روايات وردت بحق النبي صلوات الله عليه، وخمساً أخرى بحق أمير المؤمنين، وخمساً أخرى بحق فاطمه سلام الله عليها، فاستغرق ذلك صفحات عديدة، لذلك سنحاول أن نختصر أكثر حتى نطلع على خفايا أكثر.

نقل الكليني في الأصول من الكافي: أن جبريل نزل على محمد صلى الله عليه وآله فقال له: يا محمد، إن الله يشارك بمولود يُولَد من فاطمه، تقتله أُمَّتُكَ من بعدك فقال: «يا جبريل، وعلى ربي السلام، لا حاجة لي في مولود يُولَد من فاطمه تقتله أمتي من بعدى»، فخرج ثم هبط فقال مثل ذلك: «يا جبريل وعلى ربي السلام، لا حاجة لي في مولود تقتله أمتي

من بعدى»، فخرج جبريل إلى السماء، ثم هبط فقال: يا محمد إن ربك يُقرئك السلام، ويبشرك بأنه جاعل في ذريته الإمامه والولاية والوصيه، فقال: إني رضيت. ثم أرسل إلى فاطمه أن الله يبشرني بمولود يُولد لك تقتله أمتي من بعدى، فأرسلت إليه أن لا- حاجه لى فى مولود تقتله أُمَّتِكَ من بعدك، وأرسل إليها أن الله عز وجل جعل فى ذريته الإمامه والولاية والوصيه، فأرسلت إليه: إني رضيت. فحملته كُرْهاً.. ووضعتْه كرهاً، ولم يرضع الحسين من فاطمه عليها السلام ولا من أنثى، كان يُؤْتَى (١) ١٩٦ بالنبي صلى الله عليه وآله فيضع إبهامه فى فيه فيمص ما يكفيه اليومين والثلاث.

أقول: هذا الحديث ضعيف السند بالإرسال، فإن الكليني رحمه الله رواه عن محمد بن يحيى، عن على بن إسماعيل، عن محمد بن عمرو الزيات، عن رجل من أصحابنا، عن أبى عبد الله عليه السلام.

فهل يُتَوَقَّع من فقيه حاز رتبه الاجتهاد ألا يلتفت لضعف هذا الحديث مع وضوح إرساله حتى لصغار طلبه العلم؟!

قال الكاتب: ولست أدري هل كان رسول الله صلى الله عليه وآله يَرُدُّ أمراً بَشَّرَهُ الله به؟ وهل كانت الزهراء سلام الله عليها ترد أمراً قد قضاه الله وأراد تبشيرها به، فتقول (لا حاجه لى به)؟ وهل حملت بالحسين وهى كارهه له، ووضعت وهى كارهه له؟ وهل امتنعت عن إرضاعه حتى كان يُؤْتَى بالنبي كذا صلوات الله عليه ليرضعه من إبهامه ما يكفيه اليومين والثلاثه؟

وأقول: بعد أن تبين ضعف الحديث فالكلام فيه كله فضول، ولكننا مع ذلك نجيبه على سؤاله الأول بأن الحديث لا دلالة فيه على أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ردَّ أمراً قضاه الله وقدره، ولعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم فهم أن الأمر لم يكن حتمياً، أو أنه صلى الله عليه وآله وسلم أحب أن تتدخل

القدره الإلهيه لمنع ولاده ذلك المولود، أو أراد صلى الله عليه وآله وسلم بيان عظم ألمه بما سيجرى على الحسين عليه السلام، أو أنه صلى الله عليه وآله وسلم أراد إيضاح أن مولوداً يقتله الناس لا حاجه له فيه، فلما أُخبر بأن الأئمه عليهم السلام سيكونون من ذريته رضى، وعلم أنه مولود مبارك.

قال المجلسى قدس سره: والظاهر أن الإرسال والتبشير من الله والرسول صلى الله عليه وآله وسلم كانا على وجه التخيير لا الحتم، حتى يكون ردهما ردّاً على الله (١) ١٩٧.

وكل ما قلناه فى قول النبى صلى الله عليه وآله وسلم يأتى بعينه فى قول الزهراء عليها السلام حرفاً بحرف.

وجواب سؤاله الثانى هو أن سيده النساء سلام الله عليها حملت بالحسين عليه السلام ووضعته وهى كارهه ما سيجرى عليه من القتل، لا أنها كانت كارهه له سلام الله عليه، فبين الأمرين فرق واضح.

ولعل المراد بأن فاطمه سلام الله عليها حملت بالحسين عليه السلام كرهاً ووضعته كرهاً هو عين ما يصيب النساء من مشقه الحمل والوضع.

قال ابن كثير فى تفسيره: حَمَلَتْهُ أُمُّهُ كَرْهًا أَى قَاسَتْ بِسَبَبِهِ فِى حَالِ حَمَلِهِ مَشَقَّهُ وَتَعَبًا مِنْ وَحْمِ وَغَثِيَانِ وَثِقَلِ وَكَرْبِ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا تَنَالِ الْحَوَامِلُ مِنَ التَّعَبِ وَالْمَشَقَّةِ، وَوَضَعَتْهُ كَرْهًا أَى بِمَشَقَّةٍ أَيْضًا مِنَ الطَّلُقِ وَشَدَّتْهُ (٢) ١٩٨.

وأما السبب الذى من أجله لم ترضع فاطمه الزهراء سلام الله عليها ولدها الحسين عليه السلام فهو أمر لم نحظ به ولا نعرفه، ولعل هناك حكمه اقتضت ذلك نحن لا نعلم بها، فليس كل خبر وصل إلينا.

ولعل الحكمه فى ذلك هو أن الله سبحانه أراد أن ينبت لحم الحسين عليه السلام ويشدد عظمه من بركة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم.

هذا مع أن أهل السنه رووا أن التى أرضعت الحسن أو الحسين عليهما السلام هى أم

١- مرآه العقول ٥/ ٣٦٤.

٢- تفسير القرآن العظيم ٤/ ١٥٧.

الفضل، فقد أخرج ابن ماجه وأحمد والحاكم وغيرهم بأسانيدهم عن قابوس، قال: قالت أم الفضل: يا رسول الله رأيت كأن في بيتي عضواً من أعضائك. قال: خيراً رأيت، تلد فاطمه غلاماً فترضعيه. فولدت حسيناً أو حسناً، فأرضعته بلبن قُثم ... (١) ١٩٩.

وأخرج الحاكم بسنده عن ابن عباس عن أم الفضل رضى الله عنها، قالت: دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا أَرْضَعُ الحسين بن علي بلبن ابنِ كان يقال له قُثم. قالت: فتناوله رسول الله صلى الله عليه وسلم، فناولته إياه فبال عليه، قالت: فأهويتُ بيدي إليه، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: لا ترمى ابني. قالت: فرشّه بالماء (٢) ٢٠٠.

وأما إعطاء النبي صلى الله عليه وآله وسلم إصبغه للحسين عليه السلام ليرضع منه فإن ذلك - لو سلّمنا بصحة الحديث - إنما وقع بنحو الإعجاز والكرامة للحسين عليه السلام لينبت لحمه من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وهذا لا محذور فيه، ولا سيما أن أهل السنه جَوَزُوا نبوع الماء من بين أصابع النبي صلى الله عليه وآله وسلم حتى سقى جيشاً يبلغ ألفاً وخمسمائة رجل.

فقد أخرج البخارى فى صحيحه وغيره بسنده عن جابر بن عبد الله رضى الله عنهما، قال: عطش الناس يوم الحديبيه، والنبي صلى الله عليه وسلم بين يديه ركوه فتوضأ، فجهش الناس نحوه، فقال: ما لكم؟ قالوا: ليس عندنا ماء نتوضأ ولا نشرب إلا ما بين يديك. فوضع يده فى الركوه، فجعل الماء يثور بين أصابعه كأمثال العيون، فشربنا وتوضأنا. قلت: كم كنتم؟ قال: لو كنا مائة ألف لكفانا، كنا خمس عشرة مائة (٣) ٢٠١.

وأخرج البخارى ومسلم فى صحيحهما - واللفظ لمسلم - بسندهما عن أنس بن مالك، أن نبي الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه بالزوراء (قال: والزوراء بالمدينه عند

١- سنن ابن ماجه ٢/ ١٢٩٣. مسند أحمد ٦/ ٣٣٩، ٣٤٠. المعجم الكبير للطبرانى ٣/ ٥، ٢٥. ٩/ ٢٥-٢٧. وراجع المستدرک ٣/

١٩٤، ط حيدرآباد ٣/ ١٧٦. مسند أبى يعلى ٦/ ١٤٠. الطبقات الكبرى لابن سعد ٨/ ٢٧٨، ٢٧٩.

٢- المستدرک ٣/ ١٩٤.

٣- صحيح البخارى ٣/ ١١٠٥. صحيح ابن خزيمة ١/ ٦٦. صحيح ابن حبان ١٤/ ٤٨٠.

السوق والمسجد فيما ثمه)، دعا بقدح فيه ماء، فوضع كَفَّهُ فيه، فجعل ينبع من بين أصابعه، فتوضأ جميع أصحابه، قال: قلت: كم كانوا يا أبا حمزه؟ قال: كانوا زهاء الثلاثمائة (١) ٢٠٢.

وأخرج البخارى فى صحيحه بسنده عن أنس، أن النبى صلى الله عليه وسلم دعا بإناء من ماء، فأَتَى بِقَدْحٍ رَخْرَاحٍ (٢) ٢٠٣ فيه شىء من ماء، فوضع أصابعه فيه، قال أنس: فجعلت أنظر إلى الماء ينبع من بين أصابعه. قال أنس: فحَزَرْتُ مَنْ تَوَضَّأَ مَا بَيْنَ السَّبْعِينَ إِلَى الثَّمَانِينَ (٣) ٢٠٤.

والأحاديث فى ذلك كثيره جداً رواها أصحاب الصحاح والسنن والمسانيد وغيرهم، ولا حاجة لنقلها بعد روايه البخارى ومسلم لها (٤) ٢٠٥.

بل إن القوم رَوَوْا أن الناس أكلوا من بين أصابعه الشريفه، فقد أخرج الطبرانى فى الكبير وأبو عوانه فى سننه وغيرهما، عن أنس فى حديث طويل قال: فقال صلى الله عليه وآله وسلم: اجمعوا ما عندكم، ثم قَرَّبُوهُ. وجلس من معه بالسده، فقربنا ما كان عندنا من خبز وتمر، فجعلناه على حصيرنا، فدعا فيه بالبركه، ثم قال: أَدْخِلْ عَلَيَّ ثَمَانِيَه. فأدخلنا عليه

(٥) ٢٠٦.

١- صحيح البخارى ٣/ ١١٠٤. صحيح مسلم ٤/ ١٧٨٣.

٢- هو القدح الواسع القصير الجدار.

٣- صحيح البخارى ١/ ٨٨.

٤- راجع سنن الترمذى ٥/ ٥٩٦، ٥٩٧. مسند أحمد ١/ ٤٦٠، ٣/ ١٠٦، ١٣٢، ١٣٩، ١٤٧، ٢١٥، ٢٨٩، ٣٢٩، ٣٥٣، ٣٦٥. سنن

النسائى ١/ ٦٤، ٦٥. ط أخرى ١/ ٦٠، ٦١. سنن الدارمى ١/ ١٨-٢٠. صحيح ابن حبان ١٤/ ٤٧٦-٤٨٤. الموطأ، ص ٢٤. الطبقات

الكبرى لابن سعد ١/ ١٧٨-١٧٩، ١٨٢، ١٧٨/ ٢، ٩٨. صحيح ابن خزيمة ١/ ٦٥، ٧٤، ١٠٢. مسند أبى عوانه ٤/ ٤٢٨، ٥/ ١٣٧. السنن

الصغرى للبيهقى ١/ ٣٤. مجمع الزوائد ٨/ ٢٩٩-٣٠٢، ٩/ ٩. السنن الكبرى للبيهقى ١/ ٣٠، ٤٣. سنن الدارقطنى ١/ ٧١. السنن

الكبرى للنسائى ١/ ٨٠، ٨١. المعجم الأوسط للطبرانى ٢/ ١٢١. مسند الطيالسى، ص ٢٣٩. وغيرها كثير.

٥- الشيخ على آل محسن، لله وللحقيقه (رد على كتاب «الله ثم للتاريخ»)، ١ جلد، نشر مشعر - تهران، چاپ: ١، ١٤٢٤ هـ. ق..

ثمانية، وجعل كَفَّهُ فوق الطعام وقال: كلوا وسَمُّوا الله. فأكلوا من بين أصابعه حتى شبعوا، ثم أمرني أن أُدخِل عليه ثمانية، وقام الأولون ففعلت، ودخلوا عليه فأكلوا حتى شبعوا ... الحديث (١) ٢٠٧.

فإذا جاز كل ذلك وتكرَّر منه صلى الله عليه وآله وسلم كثيراً ونحن لا نمنعه، فما المحذور في أن يتفجَّر من بين أصابعه صلى الله عليه وآله وسلم ما يعتذرى به ولده الحسين عليه السلام؟

قال الكاتب: إن سيِّدنا ومولانا الحسين الشهيد سلام الله عليه أجل وأعظم من أن يقال بحقه مثل هذا الكلام، وهو أجل وأعظم من أن تكره أمه حملَه ووضعَه. إن نساء الدنيا يتمنين أن تلد كل واحده منهن عشرات الأولاد مثل الإمام الحسين سلام ربي عليه، فكيف يمكن للزهراء الطاهرة العفيفة أن تكره حمل الحسين، وتكره وَضَعَه، وتمتنع عن إرضاعه؟؟

وأقول: لقد أجبنا على ذلك بما فيه الكفاية، فلا حاجة للتكرار، ولكن أحب أن ألفت نظر القارئ الكريم إلى أن لفظه (سيِّدنا الحسين) ليست من الألفاظ المتعارفة عند الشيعة، بل هي من الألفاظ المتعارفة عند أهل السنة، وصدق مولانا أمير المؤمنين عليه السلام حيث قال: ما أضمر أحد شيئاً إلا ظهر في فلتات لسانه وصفحات وجهه.

ولا- ينقضى العجب من هذا الكاتب الذى يُحمِّل النصوص ما لا تحتل من المعانى السيِّئه والمحاميل الباطله، فلا أدري من أى عبارته فى الحديث فهم أن الزهراء سلام الله عليها امتنعت من إرضاع ولدها الحسين عليه السلام؟ فإن الحديث ظاهر فى أن الحسين عليه السلام لم يرضع من فاطمه عليها السلام ولا من أية أنثى، ولا يدل على امتناع الزهراء سلام الله عليها عن إرضاعه عليه السلام كما هو واضح.

قال الكاتب: فى جلسه ضمت عدداً من الساده وطلاب الحوزه العلميه تحدث الإمام الخوئى فيها عن موضوعات شتى ثم ختم كلامه بقوله: قاتل الله الكفره، قلنا: من هم؟ قال: النواصب- أهل السنه- يسبون الحسين صلوات الله عليه بل يسبون أهل البيت!!

ماذا أقول للإمام الخوئى؟!

وأقول: مع ثبوت عدم وثاقه الناقل فإن كل القضايا التى لا مصدر لها إلا مجرد ادعاء المشاهده لا قيمه لها عندنا.

هذا مع أن ما نقله عن السيد الخوئى قدس الله نفسه الشريفه بعيد عن أسلوبه وطريقه بحثه، بل هو بعيد عن صريح فتاواه بأن أهل السنه مسلمون، وهذا يعرفه كل تلامذته وكل من اطلع على آثاره وفتاواه.

فهل نترك ما نعلمه باليقين لمثل هذه النقولات التى لا يُعرف هويه ناقلها؟!

ثم إن السيد الخوئى لم تجر له عادته بأن يعقد أية جلسه خاصه بالساده وطلاب الحوزه، وهذا أمر معروف عند كل من درس فى الحوزه العلميه النجفيه، إلا أن مدعى الفقاهاه والاجتهاد ظن أن السيد الخوئى- باعتبار أنه زعيم الحوزه- لا بد أن يعقد مثل هذه الجلسات ليعطى تعليماته لتلاميذه وطلاب الحوزه، وهو وهم فاحش وخطأ فادح.

ثم ما علاقته هذه الحادثه وما تقوُّله على السيد الخوئى بالموضوع الذى يتحدث فيه الكاتب، وهو طعن الشيعة فى النبى صلى الله عليه وآله وسلم وأهل البيت عليهم السلام، ليسوغ له أن يحشر هذه الحادثه المكذوبه فى البين؟!

زواج عمر بأم كلثوم بنت علي عليه السلام:

قال الكاتب: لما زوج أمير المؤمنين رضى الله عنه ابنته أم كلثوم من عمر بن الخطاب، نقل أبو جعفر الكليني عن أبي عبد الله رضى الله عنه أنه قال فى ذلك الزواج: (إن ذلك فَرْجٌ غَصْبِنَاهُ!!!) فروع الكافى ٢ / ١٤١.

ونسأل قائل هذا الكلام: هل تزوّج عمر أم كلثوم زواجاً شرعياً أم اغتصبها غصباً؟ إن الكلام المنسوب إلى الصادق رضى الله عنه واضح المعنى، فهل يقول أبو عبد الله مثل هذا الكلام الباطل عن ابنه المرتضى رضى الله عنه؟

ثم لو كان عمر اغتصب أم كلثوم، فكيف رضى أبوها أسد الله وذو الفقار كذا، وفتى قريش بذلك؟!

وأقول: لقد وقع الخلاف فى زواج عمر من أم كلثوم بنت علي عليه السلام وأنه هل وقع أم لا؟

فمنهم من نفى وقوعه، لتضارب الأخبار واختلاف متونها بدرجه شديده جداً، ومنهم من ذهب إلى وقوع هذا الزواج.

فإذا قلنا بعدم وقوعه وأنه من أكاذيب الرواه ومدسوساتهم التى امتلأت بها الطوامير والأسفار، فكل إشكالات الكاتب لا تكون وارده، لأنها مبنيه على فرض وقوع مثل هذا الزواج.

وأما إذا قلنا بوقوع هذا الزواج كما هو الصحيح فى رأينا، فلا يلزم أى محذور على أمير المؤمنين عليه السلام فى أن يُكرهه عمر على تزويج ابنته أم كلثوم، ولا سيما إذا توَّعده عمر بالفريه والمكيد، فإن الأمر يدور بين حفظ مقام الإمامه العظمى وبين تزويج ابنته، وحفظ مقام الإمامه أولى وأوجب.

فقد روى الكليني قدس سره بسند صحيح عن هشام بن سالم، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: لما خطب إليه قال له أمير المؤمنين عليه السلام: إنها صبيته. قال: فلقى العباس، فقال:

مالي؟ أبي بأس؟ فقال: وما ذاك؟ قال: خطبتُ إلى ابن أخيك فردّني، أما والله لأعورنّ زمزم، ولا أدع لكم مكرمه إلا هدمتها، ولأقيمّن عليه شاهدين بأنه سرق، ولأقطعنّ يمينه. فأتاه العباس فأخبره، وسأله أن يجعل الأمر إليه، فجعله إليه (١) ٢٠٨.

ولا ريب في أن أعداء أمير المؤمنين عليه السلام كانوا كثيرين، وأن عمر كان قادراً على أن يجد في المنافقين والطلقاء والفسقه من يشهد زوراً على أمير المؤمنين عليه السلام بالسرقه، فيقيم عليه حدّ السرقه ويقطع يده، فيصير ذلك سبّه وعاراً على علي عليه السلام وأبنائه إلى قيام الساعه، وبذلك لا يمكن أن يصل أمير المؤمنين عليه السلام إلى الخلافه، بل تُمحي كل فضائله من دواوين المسلمين، وما روى منها لا يكون له أيه قيمه، وحينئذ لا يستطيع أهل الحق أن يستدلوا على حقّهم بدليل، إلا ونقضه المخالفون بواقعه السرقه المزعومه.

فإذا جعلنا كل هذه الأمور في الاعتبار فلا مناص حينئذ لأمر المؤمنين عليه السلام من أن يوافق على زواج عمر من ابنته راغماً مكرهاً.

ومما قلناه يتضح أن المسأله ليست مردّده بين الشجاعه والضعف حتى يصح ما قاله الكاتب من أن أمير المؤمنين عليه السلام هو أسد الله الغالب الذي لا يمكن قهره، ولا يخاف في الله لومه لائم، بل المسأله مردده بين حفظ مقام الإمامه وبين حفظ ابنته من تزويجها بعمر.

ولا بأس بنقل ما أفاده الشيخ المفيد قدس الله نفسه الزكيه في هذه المسأله، حيث قال في جواب المسائل السرويه: إن الخبر الوارد بتزويج أمير المؤمنين عليه السلام ابنته من عمر لم يثبت، وطريقه من الزبير بن بكار، ولم يكن موثقاً به في النقل، وكان متّهماً فيما يذكره من بغضه لأمر المؤمنين عليه السلام وغير مأمون، والحديث نفسه مختلف، فتاره يروى أن أمير المؤمنين تولى العقد له على ابنته، وتاره يروى عن العباس أنه تولى ذلك

عنه، وتاره يروى أنه لم يقع العقد إلا- بعد وعيد من عمر وتهديد لبنى هاشم، وتاره يروى أنه كان عن اختيار وإيثار، ثم بعض الرواه يذكر أن عمر أولدها ولداً سماه زيداً، وبعضهم يقول: إن لزيد بن عمر عقباً. ومنهم من يقول: إنه قُتل ولا عقب له. ومنهم من يقول: إنه وأمه قُتلا- ومنهم من يقول: إن أمه بقيت بعده. ومنهم من يقول: إن عمر أمه أم كلثوم أربعين ألف درهم. ومنهم من يقول: مهرها أربعة آلاف درهم. ومنهم من يقول: كان مهرها خمسمائة درهم. وهذا الاختلاف مما يبطل الحديث.

ثم إنه لو صحَّ لكان له وجهان لا ينافيان مذهب الشيعة فى ضلال المتقدمين على أمير المؤمنين عليه السلام: أحدهما: أن النكاح إنما هو على ظاهر الإسلام الذى هو الشهادتان، والصلاه إلى الكعبه، والإقرار بجمله الشريعة، وإن كان الأفضل مناهجه من يعتقد الإيمان، ويكره مناهجه من ضم إلى ظاهر الإسلام ضلالاً يخرججه عن الإيمان، إلا أن الضروره متى قادت إلى مناهجه الضال مع إظهاره كلمه الإسلام زالت الكراهه من ذلك، وأمير المؤمنين عليه السلام كان مضطراً إلى مناهجه الرجل، لأنه تهدده وتواعده، فلم يأمنه على نفسه وشيعته، فأجابه إلى ذلك ضروره، كما أن مع الضروره يشرع إظهار كلمه الكفر، وليس ذلك بأعجب من قول لوط هُوَ لَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطَهَرُ لَكُمْ (١) ٢٠٩، فدعاهم إلى العقد عليهم لبناته وهم كفار ضلال، قد أذن الله تعالى فى هلاكهم، وقد زوّج رسول الله صلى الله عليه وآله ابنتيه قبل البعته كافرين كانا يعبدان الأصنام، أحدهما عتبه بن أبى لهب، والآخر أبو العاص بن الربيع، فلما بُعث صلى الله عليه وآله فرّق بينهما وبين ابنتيه (٢) ٢١٠.

أقول: بعد ورود النصوص الصحيحه الداله على وقوع هذا الزواج، لا مناص من التسليم بوقوعه تبعاً لصريح النصوص، ولهذا قال المجلسى قدس سره: إنكار المفيد رحمه الله

١- سورة هود، الآية ٧٨.

٢- رسائل المفيد، ص ٦١-٦٣ (عن بحار الأنوار ١٠٧/٤٢).

أصل الواقعة إنما هو لبيان أنه لم يثبت ذلك من طرقهم، وإلا فبعد ورود ما مرّ من الأخبار إنكار ذلك عجيب ...

إلى أن قال: والأصل في الجواب هو أن ذلك وقع على سبيل التقيه والاضطرار، ولا استبعاد في ذلك، فإن كثيراً من المحرّمات تنقلب عند الضرورة وتصير من الواجبات، على أنه ثبت بالأخبار الصحيحة أن أمير المؤمنين وسائر الأئمة عليهم السلام كانوا قد أخبرهم النبي صلى الله عليه وآله بما يجرى عليهم من الظلم، وبما يجب عليهم فعله عند ذلك، فقد أباح الله تعالى له خصوص ذلك بنص الرسول صلى الله عليه وآله، وهذا مما يسكن استبعاد الأوهام، والله يعلم حقائق أحكامه وحججه عليهم السلام (١).
٢١١.

قال الكاتب: عندما نقرأ في الروضة من الكافي ١٠١ / ٨ في حديث أبي بصير مع المرأة التي جاءت إلى أبي عبد الله تسأل عن (أبي بكر وعمر) فقال لها: تَوَلَّيْهُمَا كَذَا، قالت: فأقول لربي إذا لَقِيْتَهُ كَذَا انك أمرتني بولايتهما؟ قال نعم.

وأقول: هذه الرواية ضعيفة السند، فإن من جملة روايتها معلى بن محمد، وهو لم يثبت توثيقه في كتب الرجال، بل وصفه النجاشي بأنه مضطرب الحديث والمذهب (٢) ٢١٢، ووصفه ابن الغضائري بأن حديثه يُعْرَفُ وَيُنْكَرُ، ويروى عن الضعفاء، ويجوز أن يخرج شاهداً (٣) ٢١٣.

فعليه تكون الرواية ساقطة من رأس، فلا يصح الاحتجاج بها.

١- بحار الأنوار ١٠٩ / ٤٢.

٢- رجال النجاشي ٣٦٥ / ٢.

٣- رجال ابن الغضائري، ص ٩٦.

قال الكاتب: فهل الذى يأمر بتولى عمر نتهمه بأنه اغتصب امرأه من أهل البيت؟

وأقول: هذه العبارة ركيكه جداً، وتدلل على خلاف مراده، فإن مراده هو: هل من أمرنا الإمام عليه السلام بتوليّه - وهو عمر - نتهمه بأنه غصب امرأه من أهل البيت؟

وأما عبارته فمعناها: هل من يأمرنا بتولى عمر، وهو أبو عبد الله الصادق عليه السلام، نتهمه بأنه اغتصب امرأه من أهل البيت؟

وكيف كان فلو ثبت أن هذه الرواية صحيحة عن الإمام الصادق عليه السلام، ولا يعارضها غيرها، وأنه أمر أم خالد بتولى أبى بكر وعمر من دون خوف ولا - تقيه، فلا - بد حينئذ من أن نحكم بأنهما إمامى هدى، ويجب علينا أن نتولاهما، امتثالاً لأمر الإمام عليه السلام، ولكن الشأن كل الشأن فى ثبوت كل ذلك، فإن الرواية ضعيفه، ولو سلمنا بصحتها فهى محموله على التقيه لمعارضتها بما هو أشهر وأصح سنداً، وأوضح دلالةً.

قال الكاتب: لما سألت الإمام الخوئى عن قول أبى عبد الله للمرأه بتولى أبى بكر وعمر، قال: إنما قال لها ذلك تقيّه!!

وأقول للإمام الخوئى: إن المرأه كانت من شيعه أهل البيت، وأبو بصير من أصحاب الصادق رضى الله عنه، فما كان هناك موجب للقول بالتقيه لو كان ذلك صحيحاً، فالحق أن هذا التبرير الذى قال به أبو القاسم الخوئى غير صحيح.

وأقول: لو صحّت الروايه فهى محموله على التقيه قطعاً، وذيل الروايه يدل على ذلك، ولا بأس بنقل تمام الروايه ليتضح للقارئ العزيز صحه ما قلناه.

قال الكلينى رحمه الله: عن أبى بصير قال: كنت جالساً عند أبى عبد الله عليه السلام إذ دخلت علينا أم خالد التى كان قطعها يوسف بن عمر تستأذن عليه، فقال أبو عبد الله

عليه السلام: أيسرّك أن تسمع كلامها؟ قال: فقلت: نعم. قال: فأذن لها، قال: وأجلسني معه على الطنفسه (١) ٢١٤، قال: ثم دخلت فتكلمت فإذا امرأه بليغ، فسألته عنهما، فقال لها: توليها؟ قالت: فأقول لربي إذا لقيت: إنك أمرتني بولايتهما؟ قال: نعم. قالت: فإن هذا الذي معك على الطنفسه يأمرني بالبراءة منهما، وكثير النوا يأمرني بولايتهما، فأيهما خير وأحب إليك؟ قال: هذا والله أحب إليّ من كثير النوا وأصحابه، إن هذا يخاصم فيقول: وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ، وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ، وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ.

قلت: إن قوله: (هذا والله أحب إليّ من كثير النوا وأصحابه)، دال باتم دلالة على أن براءة أبي بصير منهما لم تحط من قدره، وولايه كثير النوا وأصحابه لهما لم تُعَلِّل من شأنهم عند الإمام عليه السلام، ولو كانا إمامي هدى لكانت البراءة منهما قاده، ولكان من يتولاها خيراً ممن يتبرأ منهما ويدعو الناس إلى ذلك.

وتقرير الإمام عليه السلام لاستدلال أبي بصير بالآيات الثلاث مشعر باعتقاد الإمام عليه السلام أن أبا بكر وعمر لم يحكما بما أنزل الله، فهما إما كافران أو ظالمان أو فاسقان، وهو استدلال واضح لا يحتاج إلى مزيد إيضاح، ولكن الإمام سلام الله عليه لم يستطع التصريح بذلك لهذه المرأة، فاكتفى بالإشارة عن صريح العبارة.

وأما قول الكاتب: (إن أم خالد من الشيعة فكيف يتقى منها الإمام)، فهو عجيب من مدّعي الفقه والاجتهاد، إذ كيف لا يعرف أن الإمام عليه السلام قد يتقى من بعض شيعته خشية أن ينقلوا عنه كلامه لسلطين الجور وأعوانهم مختارين أو مكرهين، ولهذا قال الإمام عليه السلام في روايه الكشي: فلما خرجت قال: إني خشيت أن تذهب فتخبر كثير النوا، فتشهرني بالكوفة، اللهم إني إليك من كثير النوا برىء في الدنيا والآخرة (٢) ٢١٥.

١- هي البساط الذي له خمل رقيق.

٢- رجال الكشي ٢ / ٥١١. ونقله عنه في بحار الأنوار ٣٠ / ٢٤٢.

قال الكاتب: وأما الحسن رضى الله عنه، فقد روى المفيد فى الإرشاد عن أهل الكوفة أنهم: (شدوا على فسطاطه، وانتهبوه حتى أخذوا مُصَلَّاه من تحته، فبقى جالساً مُتَقَلِّداً السيفَ بغيرِ رداء) ص ١٩٠.

أبقى الحسن رضى الله عنه بغير رداء مكشوف العوره أمام الناس؟ أهذه محبه؟

وأقول: عجيب من مدعى الفقيه كيف لا يعرف معنى الرِّداء، فإن الرِّداء يعرفه حتى عوام الناس، وهو ما يوضع على الكتفين من الثياب، ومنه ما يُسمَّى الآن بالعباءة.

قال ابن الأثير فى النهايه فى غريب الحديث: هو الثوب أو البرود الذى يضعه الإنسان على عاتقيه فوق ثيابه، وقد كثر فى الحديث (١) ٢١٦.

ولو كان الكاتب قد درس كتاب الحج، لعلم أن الحاج يلبس قطعتين من الثياب، الأولى يستر بها عورته وهى الإزار، والثانيه يضعها على عاتقه وهى الرِّداء، وأن الحاج يجوز له أن يضع رداءه أحياناً، وهذا يُدرَس فى بدايات الدراسه الحوزويه، فكيف جهلها من حاز درجه الاجتهاد (بتفوق)؟

ثم إن أهل السنه رووا فى كتبهم أن النبى صلى الله عليه وآله وسلم وثب إلى عكرمه بن أبى جهل من غير رداء. فقد أخرج مالك فى الموطأ عن ابن شهاب: أن أم حكيم بنت الحارث ابن هشام، وكانت تحت عكرمه بن أبى جهل، فأسلمت يوم الفتح، وهرب زوجها عكرمه بن أبى جهل من الإسلام حتى قدم اليمن، فارتحلت أم حكيم حتى قدمت عليه باليمن، فدعته إلى الإسلام فأسلم، وقدم على رسول الله صلى الله عليه وسلم عام الفتح، فلما رآه رسول الله صلى الله عليه وسلم وثب إليه فرحاً وما عليه رداء حتى بايعه، فثبتا على نكاحهما ذلك (٢) ٢١٧.

١- النهايه فى غريب الحديث والأثر ٢/ ٢١٧.

٢- الموطأ، ص ٢٨٧.

وروا أن جابر بن عبد الله الأنصاري صلى من غير رداء، بل إن البخاري قد عقد في صحيحه باباً بعنوان (باب الصلاة بغير رداء)، وروى فيه بسنده عن محمد بن المنكدر قوله: دخلتُ على جابر بن عبد الله وهو يصلي في ثوب ملتحفاً به، ورداؤه موضوع، فلما انصرف قلنا: يا أبا عبد الله تصلي ورداؤك موضوع؟ قال: نعم، أحببتُ أن يراني الجهال مثلكم، رأيتُ النبي صلى الله عليه وسلم يصلي هكذا (١) ٢١٨.

وروا أن ماعز بن مالك جىء به إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من غير رداء، فقد أخرج مسلم في صحيحه بسنده عن جابر بن سمرة قال: رأيتُ ماعز بن مالك حين جىء به إلى النبي صلى الله عليه وسلم، رجل قصير أعضل، ليس عليه رداء، فشهد على نفسه أربع مرات أنه زنى، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: فلعلك. قال: لا، والله إنه قد زنى الأخر (٢) ٢١٩. قال: فرجمه ... (٣) ٢٢٠.

والأحاديث في ذلك كثيرة، واستقصاؤها مضيعه للوقت وهدر للجهد.

والحاصل أن سلب الإمام عليه السلام رداءه لا يعنى أنه بقى مكشوف العوره كما قاله الكاتب، فيكون إشكاله الواهى قد تبخر سريعاً فى الهواء.

قال الكاتب: ودخل سفيان بن أبي ليلى على الحسن رضى الله عنه وهو فى داره فقال للإمام الحسن: (السلام عليك يا مُيَذَلَّ المؤمنين! قال: «وما علمك بذلك»؟ قال: عمَّيَدتُ إلى أمرِ الأمه فخلعته من عنقك، وقلدته هذا الطاغية يحكم بغير ما أنزل الله؟) رجال الكشي ص ١٠٣.

هل كان الحسن رضى الله عنه مُذَلَّاً للمؤمنين؟ أم أنه كان مُعزاً لهم لأنه حقن

١- صحيح البخارى ١/١٣٧.

٢- الأخر: هو الأردل والأبعد، وقيل: اللئيم. وقيل: الشقى. وقيل غير ذلك.

٣- صحيح مسلم ٣/١٣١٩.

دماءهم، وَوَحَّدَ صفوفهم بتصرفه الحكيم، ونظره الثاقب؟

وأقول: هذه الروايه التي رواها الكشي ضعيفه بالإرسال وبعلى بن الحسين الطويل، فإنه لم يثبت توثيقه في كتب الرجال.

قال المامقاني: روى النجاشي مسنداً عنه كتاب مصعب بن يزيد الأنصاري، وليس له عنوان في كتب الرجال أصلاً (١) ٢٢١.

هذا مع أننا لم نجد له عنواناً أيضاً في الكتب الرجاليه عند أهل السنه، وذكروا أن صاحب هذه المقوله هو سفيان بن الليل (٢) ٢٢٢، ووصفه العقيلي بأنه غالٍ في الرفض (٣) ٢٢٣. وقال أبو الفتح الأزدي (٤) ٢٢٤ والألباني: مجهول (٥) ٢٢٥. وعدّه ابن حبان في جملة الثقات (٦) ٢٢٦.

ولو سلّمنا بصحه الخبر، وأن سفيان بن أبي ليلي أو سفيان بن الليل كان شيعياً، فلا ريب في أن الشيعة قاطبه يخطئون كل من اعترض على صلح الإمام الحسن السبط عليه السلام، ويغلطون كل من قال ما يتنافى مع قداسه الإمام عليه السلام، ويرون أن ما قام به الإمام عليه السلام هو الصحيح الموافق للحكمه، وأن فيه المصلحه العظيمه للإسلام والمسلمين، وقد كتب علماء الشيعة في إثبات ذلك كتباً عده.

فلا ندري بعد هذا كيف سوّغ الكاتب لنفسه أن يطعن في الشيعة كلهم من

١- تنقيح المقال ٢/ ٢٧٨.

٢- راجع المستدرک ٣/ ١٨٧، ١٩٢، ط حيدرآباد ٣/ ١٧١، ١٧٥. الفتن لنعيم بن حماد ١/ ١٦٤. سير أعلام النبلاء ٣/ ١٤٧. ميزان الاعتدال ٣/ ٢٤٧. لسان الميزان ٣/ ٥٣. الضعفاء للعقيلي ٢/ ٥٤٩. تهذيب الكمال ٦/ ٢٥٠. تاريخ بغداد ١٠/ ٣٠٥. الاستيعاب ١/ ٣٨٧ إلا أن فيه: سفيان بن ليلي.

٣- كتاب الضعفاء ٢/ ٥٤٩، ونقله عنه الذهبي في ميزان الاعتدال ٣/ ٢٤٧. وابن حجر في لسان الميزان ٣/ ٥٣ وغيرهما.

٤- ميزان الاعتدال ٣/ ٢٤٨. لسان الميزان ٣/ ٥٤. كنز العمال ١٣/ ٥٨٩.

٥- تعاليق الألباني على كتاب السنه لابن أبي عاصم، ص ٣٣٤ حديث ٧٤٨.

٦- كتاب الثقات ٤/ ٣١٩.

أجل قول صدر من قائل أكثر ما يقال عنه إنه شيعي، مع أن كلمتهم قد تطابقت على تصحيح الصلح وأهدافه!؟

قال الكاتب: فلو أن الحسن رضى الله عنه حارب معاويه وقاتله على الخلافه لأريق بحر من دماء المسلمين، ولقُتِلَ منهم عددٌ لا يُحصيه إلا الله تبارك وتعالى، ولمزقت الأمة تمزيقا، ولما قامت لها قائمه من ذلك الوقت.

وللأسف فإن هذا القول يُنسبُ إلى أبى عبد الله رضى الله عنه، والله إنه لبرىء من هذا الكلام وأمثاله.

وأقول: لقد قلنا: إن صلح الإمام الحسن عليه السلام جرى على ما تقتضيه الحكمة والمصلحه، ولا ريب فى أن فوائده كثيره، ومنافعه جليله، وليس هذا محل بيانها ما دام الخلاف فيها غير موجود بيننا.

وأما زعم الكاتب نسبه هذا القول إلى أبى عبد الله عليه السلام فهو وهم فاحش، لأنه إن أراد أن الإمام أبا عبد الله الصادق عليه السلام قد قال هذا الكلام، وهو: (يا مُذَلِّ المؤمنين)، فهذا هراء وهذيان، ولا أظنه يزعم ذلك، إلا إذا أصيب فى عقله، ولا سيما أن روايه سفيان بن أبى ليلى فى رجال الكشى مرويه عن الإمام أبى جعفر محمد بن على الباقر عليه السلام، لا الإمام جعفر بن محمد الصادق عليه السلام.

وأما إن أراد بذلك أن الشيعة نسبوا إلى الإمام الصادق عليه السلام أن سفيان بن أبى ليلى قال ذلك للإمام الحسن عليه السلام، فهذا كسابقه، لأن الروايه كما مرَّ قد رُوِيَتْ عن الباقر عليه السلام، مضافاً إلى أننا قلنا فيما تقدّم: (إن هذه الروايه ضعيفه السند)، ولا يلزم من وجود روايه عن الإمام عليه السلام نسبه محتواها إليه، ولا سيما إذا كانت ضعيفه السند.

ثم ما هو المحذور فى أن يخبر الإمام عليه السلام بهذا الخبر المروى فى كتب أهل السنه

بأسانيد أخرى؟!

فقد أخرج الحاكم النيسابوري في المستدرک، والطبرانی في معجمه الكبير، وابن أبي شيبة في مصنفه، والخطيب البغدادي في تاريخ بغداد، وغيرهم عن أبي العريف قال: كنا في مقدمه الحسن بن علي اثني عشر ألفاً، تقطر أسيافاً من الحده على قتال أهل الشام، وعلينا أبو العمر طه، فلما أتانا صلح الحسن بن علي ومعاويه كأنما كُسرَتْ ظهورنا من الحرد والغيط، فلما قدم الحسن بن علي الكوفة قام إليه رجل منا يُكنى أبا عامر سفيان بن الليل، فقال: السلام عليك يا مُدِلُّ المؤمنين. فقال الحسن: لا تقل ذلك يا أبا عامر، لم أُدِلُّ المؤمنين، ولكني كرهت أن أقتلهم في طلب الملك (١) ٢٢٧.

فتحصّل مما قلناه أن الكاتب أراد أن يُعيب الشيعة بأنهم نسبوا هذه الرواية للإمام عليه السلام، مع أنها ضعيفه السند، وهي بعينها مرويه في كتب أهل السنه، وقد رواها جملة من أعلامهم كما مرّ.

قال الكاتب: وأما الإمام الصادق فقد ناله منهم شتى أنواع الأذى، ونسبوا إليه كل قبيح، اقرأ معي هذا النص:

عن زراره قال: (سألت أبا عبد الله رضى الله عنه عن التشهد .. قلت: التحيات والصلوات .. فسألته عن التشهد فقال كمثلته، قال: التحيات والصلوات، فلما خرجتُ ضرطتُ في لحيته، وقلت: لا يفلح أبداً) رجال الكشي ص ١٤٢.

حق لنا أن نبكى دماً على الإمام الصادق رضى الله عنه، نعم .. كلمه قدره كهذه تقال في حق الإمام أبي عبد الله؟؟ أضرط زراره في لحيه أبي عبد الله رضى الله عنه؟! أيقول عن

١- المستدرک ٣/ ١٧٥. المصنف لابن أبي شيبة ٧/ ٤٧٦. كنز العمال ١١/ ٣٤٩، ١٣/ ٥٨٩. ذخائر العقبى، ص ٢٤٠. تاريخ بغداد ١٠/ ٣٠٥. تاريخ مدينة دمشق ١٣/ ٢٧٩، ٥٩/ ١٥١. البدايه والنهائيه ٨/ ٢٠، ١٣٤.

الصادق رضى الله عنه: لا يفلح أبداً؟

وأقول: هذه الروايه ضعيفه السند، فإنها مرسله من أولها، وذلك لأن الكشى يرويها عن يوسف، وهو يوسف بن السخت بقريته وروده فى روايات الكشى، تاره بلا واسطه كما فى هذه الروايه (رقم ٢٦٥)، ورقم ٣١٢، وتاره بواسطه محمد بن مسعود وهو العياشى شيخ الكشى، كما فى رقم ٨٤٠، ١٠٣٨، ١١٢٩، وتاره بواسطه على كما فى رقم ٢٦٨، وتاره بواسطه النضر، كما فى رقم ١٠٠٨، وتاره بواسطه محمد بن مسعود، عن على بن محمد القمى، عن محمد بن أحمد، كما فى رقم ١١٣٠.

ويوسف بن السخت لم يدركه الكشى لتصح روايته عنه، وذلك لأنه من أصحاب الإمام العسكرى عليه السلام المتوفى سنه ٢٥٦ هـ، والكشى من طبقه جعفر بن محمد بن قولويه المتوفى سنه ٣٦٩ هـ، إلا أنه توفى قبله بسنين (١) ٢٢٨، فكيف يصح أن يروى عنه هذه الروايه؟!

هذا مع أن يوسف بن السخت نفسه لم يثبت توثيقه، بل ضعّفه ابن الغضائرى، حيث قال: ضعيف مرتفع القول، استثناه القميون من نوادر الحكمه (٢) ٢٢٩.

وضعّفه العلّامه الحلّى فى الخلاصه، وابن داود فى رجاله، والمجلسى فى الوجيزه والرجال، والمامقانى والخوئى وغيرهم (٣) ٢٣٠.

ويوسف هذا قد روى الخبر عن على بن أحمد بن بقاح، عن عمّه، وهما مجهولان ليس لهما عنوان فى كتب الرجال.

فهذه الروايه ضعيفه السند جداً، إذ أنها مرسله من أولها، ورواتها إلى زراره إما

١- طبقات أعلام الشيعة (نوابغ الرواه فى رابعه المئات)، ص ٢٩٥. وذكر الزركلى فى الأعلام ٦/ ٣١١ أن وفاه الكشى كانت نحو ٣٤٠ هـ.

٢- رجال ابن الغضائرى، ص ١٠٣.

٣- رجال العلّامه، ص ٢٦٥. رجال ابن داود، ص ٢٨٥. الوجيزه، ص ٢٠١. رجال المجلسى، ص ٣٤٤. تنقيح المقال ٣/ ٣٣٥. معجم رجال الحديث ٢٠/ ١٦٨.

ضعيف أو مهمل.

وأما متن الروايه، فهو لا يدل على ما قاله الكاتب، ولا بأس بنقل تمام الروايه ليتضح معناها جيداً.

قال الكشي: يوسف قال: حدثني علي بن أحمد بن بقاح، عن عمّه عن زراره قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن التشهد، فقال: أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله. قلت: التحيات والصلوات؟ قال: التحيات والصلوات. فلما خرجت قلت: إن لقيته لأسأله غداً. فسألته من الغد عن التشهد، فقال كمثل ذلك، قلت: التحيات والصلوات؟ قال: التحيات والصلوات. قلت: ألقاه بعد يوم فلأسأله غداً. فسألته عن التشهد فقال كمثله، قلت: التحيات والصلوات؟ قال: التحيات والصلوات. فلما خرجتُ ضرطتُ في لحيته، وقلت: لا يفلح أبداً.

قال المير داماد في شرح الحديث: قوله: (التحيات والصلوات) ظن زراره أن تقريره عليه السلام إياه على التحيات من باب التقيه، مخافه أن يروى عنه زراره أنه ينكر التحيات في التشهد، فقال: لئن لقيته غداً لأسأله، لعله يفتيني بالحق من غير تقيه. فلما سأله من الغد وأجابه بمثل ما قد كان أجابه وقّرّه أيضاً على التحيات كما قد كان قّرّه، حمل زراره ذلك أيضاً على التقيه، وقال: سألقاه بعد اليوم فلأسأله عن ذلك مره أخرى، فلعله يترك التقيه، ويجيبني على دين الإماميه. فلما سأله من الغد ثالثاً وأجابه عليه السلام وقّرّه على قوله والتحيات بمثل ما قد أجابه وقّرّه بالأمس وقبل الأمس، علم أنه ليس يترك التقيه مخافه منه. وقال: فلما خرجتُ ضرطتُ في لحيته فقلت: لا يفلح أبداً. والضمير عائد إلى من يعمل بذلك ويعتقد صحته، أي في لحيه من يعتقد لزوم التحيات في التشهد كما عند المخالفين من العامه، ويعمل بذلك ويحتسبه من دين الإماميه، لا يفلح من يأتي بذلك على اعتقاد أنه من الدين أبداً (١) ٢٣١.

قلت: ولعل قوله: (التحيات والصلوات) إنما كان إنكاراً، أى كيف تقول: التحيات والصلوات؟! لا أنه وارد على نحو التقيه من زراره.

وتكرار زراره السؤال إنما كان من أجل التأكد من عدم جواز الإتيان بمثل هذه الصيغه فى التشهد، فلما علم أن الإمام عليه السلام ينكر على من يأتى بها قال: فضرطت بلحيه من يأتى بها وقلت: إن من يأتى بها لا يفلح أبداً، لأنه ضيغ التشهد الذى هو واجب مفروض عليه فى الصلاه، وأتى بغيره مما لا يصح.

والخلاصه أن هذه الروايه ساقطه سنداً، وقاصره دلالة على ما قاله من طعن زراره فى الإمام الصادق عليه السلام.

قال الكاتب: لقد مضى على تأليف كتاب الكشى عشره قرون، وتداولته أيدي علماء الشيعة كلهم على اختلاف فرقهم، فما رأيت أحداً منهم اعترض على هذا الكلام، أو أنكره أو تبّه عليه.

وأقول: لقد أوضح مير داماد (المتوفى سنة ١٠٤١ هـ-) معنى هذه الروايه فى شرحه على كتاب اختيار معرفه الرجال كما مرّ بما يزيل اللبس، ويرفع الشبهه.

وأنكر الحديث من رأس الشيخ حسن صاحب المعالم قدس سره (المتوفى سنة ١٠١١ هـ-) فى كتابه (التحرير الطاووسى)، حيث علق على هذا الحديث بقوله: والحديث الذى أشار إليه هو الحديث المتضمن للسؤال عن التشهد، ورائحه الكذب تفوح منه (١). ٢٣٢.

وقال المامقانى (المتوفى سنة ١٣٥١ هـ-): وفى حاشيه المنهج لمؤلفه معلقاً على ذيل خبر التشهد المذكور هكذا: معلوم أن مثل ذلك لا يكون من زراره، ولو كان مردوداً

بالنسبه إليه عليه السلام كما لا يخفى على من له أدنى معرفه بحال الرجال، بل الأوضح كونه موضوعاً وافتراءً وقرينه على وضع كثير مما روى فيه أى فى زرارته من الطعن، ولولا ذلك لما كان يليق ذكره ولا إيراده، بل لا يحل كما لا يخفى (١) ٢٣٣.

هذا ما عثرنا عليه فى هذه العجالة مع قصور اليد عن كثير من الكتب الرجاليه التى تنفع فى هذه المسأله، وبه يتضح بطلان مزاعم الكاتب من أن هذا الحديث لم ينكره أحد من علماء الشيعة أو يَبْهوا عليه.

قال الكاتب: وحتى الإمام الخوئى، لما شرع فى تأليف كتابه الضخم (معجم رجال الحديث) فإنى كنتُ أحدَ الذين ساعدوه فى تأليف هذا السِّفر، وفى جمع الروايات من بطون الكتب، ولما قرأنا هذه الروايه على مسمعه أطرق قليلاً، ثم قال: لكل جواد كَبُوءٌ، ولكل عالم هَفُوءٌ، ما زاد على ذلك، ولكن أيها الإمام الجليل، إن الهفوه تكون بسبب غفله، أو خطأ غير مقصود، إن قوه العلاقه بك إذ كنتُ لك بمنزله الولد للوالد، وكنتُ منى بمنزله الوالد لولده تُحْتَمُّ علىَّ أن أحمل كلامك على حسن النيه، وسلامه الطويه، وإلا لَمَا كنتُ أرضى منك السكوت على هذه الإهانه على الإمام الصادق أبى عبد الله رضى الله عنه.

وأقول: يَرُدُّ ما قاله الكاتب المدعى قُربه من السيد الخوئى قدس سره أن السيد الخوئى ردَّ هذه الروايه فى كتابه معجم رجال الحديث سنداً ومنتأً، فقال بعد ذكرها:

أقول: لا يكاد ينقضى تعجيبى كيف يذكر الكشى والشيخ هذه الروايه التافهه الساقطه غير المناسبه لمقام زرارته وجلالته والمقطوع فسادها، ولا سيما أن رواه الروايه بأجمعهم مجاهيل (٢) ٢٣٤.

١- تنقيح المقال ١ / ٤٤٥.

٢- معجم رجال الحديث ٧ / ٢٣٨.

فهل يريد الكاتب بعد هذا أن نصدق نُقولاته في الوقائع المختلفه، وهذه واحده قد أكذبها السيد الخوئي في معجمه بحمد الله وفضله؟!

هذا مع أن الذين استعان بهم السيد الخوئي في معجمه قد ذُكرتُ أسماءُهم في مقدمه الطبعة الأولى من المعجم، ومما جاء في المقدمة:

وقد أنيط أمر هذا السفر الجليل - بعد إعداده- إلى جملة من الأفاضل لتعمل على:

أ- تنظيم المتفرقات من الرواه.

ب- التأكد من سلامه النقل وملاحظه الأرقام.

ج- تنظيم الإرجاعات الكاشفه في الأسماء المترابطة.

د- ملاحظه التنسيق والإخراج.

هـ- الاستنساخ.

و- مقابله الاستنساخ.

ز- الإشراف على التصحيح.

لجنة الضبط والتصحيح:

١- الشيخ محمد المظفرى: لتنظيم المتفرقات من الرواه.

٢- الشيخ حيدر على هاشميان: لتنظيم المتفرقات من الرواه.

٣- الشيخ يحيى الأراكى: للتأكد من سلامه النقل وملاحظه الأرقام.

٤- السيد مرتضى النى: للاستنساخ.

٥- السيد عبد العزيز الطباطبائى: للتصحيح.

٦- السيد جواد انى: للإشراف على التصحيح.

٧- الشيخ محمد كاظم الخوانسارى: لتدقيق التصحيح.

٨- الشيخ فخر الدين الزنجاني: لمقابله الاستنساخ.

٩- الشيخ محمد التبريزي: لمقابله الاستنساخ.

١٠- الشيخ غلام رضا الرحمانى: لمقابله الاستنساخ.

١١- السيد مرتضى الحكيمى: للإخراج والإرجاعات الرجاليه الكاشفه (١) ٢٣٥.

هذه هى اللجنه المشرفه على إخراج معجم رجال الحديث، ومن الواضح أنه ليس فيهم كربلائي واحد، وكلهم فضلاء معروفون، فأين كان موقع الكاتب المدعى لدخوله فى اللجنه المذكوره؟

قال الكاتب: وقال ثقَّه الإسلام الكلينى (حدثنى هشام بن الحكم وحماد عن زراره قال: قلت فى نفسى: شيخٌ لا- علم له بالخصومه- والمراد إمامه-).

وقد كتبوا فى شرح هذا الحديث:

إن هذا الشيخ عجوز لا عقل له، ولا يحسنُ الكلام مع الخصم

فهل الإمام الصادق (لا عقل له)؟

إن قلبى لِيُعْتَصِرُ أَلَمًا وحرزًا، فإن هذا السباب وهذه الشائم وهذه الجراه لا يستحقها أهل البيت الكرام، فينبغى التأدب معهم.

وأقول: نص هذا الحديث كما رواه الكلينى قدس سره فى الكافى:

على بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن عبد الرحمن بن الحجاج عن زراره، قال: قلت لأبى جعفر عليه السلام: يدخل النار مؤمن؟ قال: لا والله. قلت: فما يدخلها إلا كافر؟ قال: لا، إلا من شاء الله. فلما رددت عليه مراراً قال لى: أى زراره إني أقول: لا، وأقول: إلا من شاء الله. وأنت تقول: لا، ولا تقول: إلا من شاء الله.

قال: فحدثني هشام بن الحكم وحماد عن زراره قال: قلت في نفسي: شيخ لا علم له بالخصومه. قال: فقال لي: يا زراره ما تقول فيمن أقرّ لك بالحكم (١) ٢٣٦ أتقتله؟ ما تقول في خدمكم وأهلكم أتقتلهم؟ قال: فقلت: أنا والله الذي لا علم لي بالخصومه (٢) ٢٣٧.

قال المولى محمد صالح المازندراني:

الشرح: قوله: (عن عبد الرحمن بن الحجاج عن زراره قال: قلت لأبي جعفر عليه السلام: يدخل النار المؤمن؟ قال: لا والله. قلت: فما يدخلها إلا- كافر؟ قال: لا إلا من شاء الله) أي لا يدخلها أحد غير كافر إلا من شاء الله أن يدخلها، وهذا وسط بين المؤمن والكافر لما استعرفه، خلافاً لزراره حيث ينفى الوسط بينهما، وكأنه تمسك بقوله تعالى (هو الذي خلقكم فمنكم كافر ومنكم مؤمن)، وبقوله تعالى (فريق في الجنة وفريق في السعير)، وفي دالتهما على ذلك منع. قال: (فلما رددت عليه مراراً قال لي: أي زراره إنني أقول: لا- وأقول: إلا- من شاء الله. وأنت تقول: لا- ولا تقول: إلا من شاء الله) المفهوم من قوله عليه السلام: (إلا من شاء الله) أن غير الكافر قد يدخل النار، وقد فهم من قوله عليه السلام: (لا والله) أن المؤمن لا يدخل النار، فقد فهم منهما أن هذا الغير ليس بمؤمن ولا- كافر، فهو وسط بينهما، وإنما لم يأت عليه السلام بعد قوله: (لا والله) بالاستثناء، ولم يقل: (إلا ما شاء الله) لعدم احتمال، إذ المؤمن لا- يدخل النار قطعاً، بخلاف قوله: (لا) في السؤال الثاني، فإنه يجوز فيه الاستثناء، فإن المستثنى منه المقدر في قول زراره (فما يدخلها إلا كافر؟)، وهو أحد يصدق بعد استثناء الكافر على المؤمن وغيره، وغيره قد يدخل النار، فلذلك استثناء بقوله: (إلا- من شاء الله)، وجوز دخوله في النار بمشيئة الله تعالى، وأما زراره فلما خصّ المستثنى منه بالمؤمن، ترك الاستثناء ولم يقل: (إلا ما شاء الله). ومما قرّرنا ظهر أن مناط الفرق بين القولين هو هذا الاستثناء وتركه، فإن الأول يوجب ثبوت الواسطة، والثاني عدمه. (قال:

١- في حاشية الكافي: أي يقول: أنا على مذهبك، كل ما حكمت عليّ أنا أعتقده وأدين الله به.

فحدثني هشام بن الحكم وحماد، عن زراره قال: قلت في نفسي: شيخ لا علم له بالخصومه) قال زراره: (النار لا يدخلها إلا كافر) صادق بدون الاستثناء، ولا- يثبت الحاجة إليه إلا بإبطال قوله وبيان فساده، ولما تكرر الكلام ولم يبين عليه السلام فساده، أساء زراره وأضمر بأنه شيخ لا علم له بالخصومه والمناظره، إذ لا بد في مقام المناظره وإثبات المدعى من إبطال قول الخصم وبيان فساده، فلما علم عليه السلام ما أضمره تصدى لبيان فساد قوله بمقدمه مسلّمه عنده، وهى أن ضعفاء المسلمين الذين ليس لهم معرفه بالدين، وهم مُقرّون بحكمه، مندرجون تحت يده وقدرته، وأن خدمه وأهليه المستضعفين غير مؤمنين عنده ولا كافرين، لأنه لا يجوز قتلهم، ولو كانوا كافرين لجاز، وانتفاء اللازم يدل على انتفاء الملزوم، وهو كفر هؤلاء، يستحقون النار بزعمه، فلزم من ذلك أن النار لا يدخلها إلا كافر على الإطلاق ليس بصحيح، بل لا بد من التقييد بالاستثناء كما ذكره عليه السلام، وهذا ما نقله زراره عنه عليه السلام. (قال: فقال لى: يا زراره ما تقول فيمن أقرّ لك بالحكم أتقتله؟) إشاره إلى القسم الأول، (ما تقول فى خدمكم وأهليكم أتقتلهم؟) إشاره إلى القسم الثانى، والهمزه للإنكار، ويحتمل أن يكون (ما تقول فى خدمكم) بياناً لما قبله، والغرض على التقديرين تقريره بأن هؤلاء ليسوا بمؤمنين ولا كافرين. (قال: فقلت: أنا والله الذى لا علم لى بالخصومه) قال ذلك لصيرورته مغلوباً بما لديه، ومخصوصاً بما عنده وهو عليه (١) ٢٣٨.

قلت: ومنه يتضح أن قول زراره: (إن الإمام لا علم له بالخصومه) إنما كان مجرد خاطر فى ذهنه، وهو من الخواطر التى قد تخطر فى الذهن لسبب ما تزول بسرعه، ولا يؤخذ عليها، فلما أوضح الإمام عليه السلام لزراره وجه المسأله، عرف زراره أنه هو الذى لا علم له بالخصومه، فلا إشكال فى الحديث، ولا وجه للطعن فى زراره بسبب أمثال هذه الخواطر.

أو لعل ذلك قد صدر من زراره فى أول ملاقاته له مع الإمام الباقر عليه السلام وقبل

أن يقر بإمامته ويعترف بعصمته.

ومن المضحكات أن الكاتب جاء بهذا الحديث لبيان أن الشيعة يطعنون في الإمام الصادق عليه السلام، مع أن المذكور في الحديث هو الإمام الباقر عليه السلام لا- الإمام الصادق عليه السلام، وعذر مدعى الاجتهاد أنه ظن أن (أبا جعفر) هو الإمام الصادق عليه السلام!!

قال الكاتب: وأما العباس وابنه عبد الله، وابنه الآخر عبيد الله، وعقيل عليهم السلام جميعاً فلم يسلموا من الطعن والغمز واللّمز، اقرأ معى هذه النصوص:

روى الكشي أن قوله تعالى فَلَبِئْسَ المولى وَلَبِئْسَ العَشِير، نزلت فيه- أى فى العباس- رجال الكشي ص ٥٤.

وأقول: هذه الرواية ضعيفه السند، فإن من جملة روايتها: أبو محمد بن عبد الله ابن محمد اليماني، والظاهر أنه أبو محمد عبد الله بن محمد اليماني بقرينه روايه حمدان بن سليمان عنه، فإنه يروى عن عبد الله بن محمد اليماني (١) ٢٣٩، وهو مجهول الحال، لم يُذكر فى كتب الرجال بمدح ولاذم.

ومن جملة رواه هذا الخبر: الحسين بن أبى الخطاب، وهو مجهول الحال أيضاً، لم يوثق فى كتب الرجال.

قال المامقاني: لم أقف فيه على توثيق أو مدح (٢) ٢٤٠.

ومن جملة رواه هذا الخبر: طاووس، وهو لم يثبت توثيقه فى كتب الرجال.

وعليه فهذه الرواية ساقطه سنداً، فلا يصح الاحتجاج بها فى شىء.

١- راجع معجم رجال الحديث ١٠ / ٣١٩.

٢- تنقيح المقال ١ / ٣١٧.

قال الكاتب: وقوله تعالى: وَمَنْ كَانَ فِي هَذِهِ أَعْمَىٰ فَهُوَ فِي الْآخِرَةِ أَعْمَىٰ وَأَضَلُّ سَبِيلًا وَقَوْلُهُ تَعَالَىٰ وَلَا يَنْفَعُكُمْ نُصْرَتِي إِنْ أُرِدْتُ أَنْ أَنْصَحَ لَكُمْ نَزَلْنَا فِيهِ ص ٥٢-٥٣.

وأقول: هذه الرواية أيضاً ضعيفه السند، فإن من جملة رواياتها جعفر بن معروف، وهو لم يثبت توثيقه في كتب الرجال.

قال الخوئي في معجم رجال الحديث: إن من ترجمه الشيخ ويروى عنه الكشي كثيراً لم تثبت وثاقته، فإن الوكاله لا تلازم الوثاقه على ما تقدم في المدخل، واعتماد الكشي عليه لا يثبت الوثاقه أيضاً... (١) ٢٤١.

وعليه فهذه الرواية ساقطه أيضاً.

قال الكاتب: وروى الكشي أيضاً أن أمير المؤمنين رضى الله عنه دعا على عبد الله بن العباس وأخيه عبيد الله فقال: (اللهم العن ابني فلان- يعنى عبد الله وعبيد الله- واعم أبصارهم كما عميت قلوبهم الاجلين فى رقبتي، واجعل عمى أبصارهما دليلاً على عمى قلوبهما) ص ٥٢.

وأقول: هذه الرواية ضعيفه السند، فإن من جملة رواياتها محمد بن سنان، وهو ضعيف على المشهور.

فقد ضعفه النجاشي فى رجاله حيث قال: وهو رجل ضعيف جداً، لا يعول عليه، ولا يلتفت إلى ما تفرّد به.

وقال الشيخ: محمد بن سنان مطعون عليه، ضعيف جداً، وما يستبد بروايته

ولا يشركه فيه غيره لا يُعمل عليه.

وقال المفيد في رسالته العددية: ومحمد بن سنان مطعون فيه، لا تختلف العصابه في تهمة وضعفه، وما كان هذا سبيله لا يُعمل عليه في الدين.

وقال المحقق الخوئي: ولولا أن ابن عقده والنجاشي والشيخ والشيخ المفيد وابن الغضائري ضَعَفُوهُ وأن الفضل بن شاذان عدّه من الكذابين، لتعين العمل برواياته، ولكن تضعيف هؤلاء الأعلام يصدّنا عن الاعتماد عليه والعمل برواياته (١) ٢٤٢.

هذا مضافاً إلى أن الرواية لم يرد فيها (يعنى عبد الله وعبيد الله)، وإنما هي استظهار من الكاتب، ولعل اللعن لغيرهما، وإدراج الكشي للرواية تحت عنوان عبد الله بن عباس اجتهاد منه، ولعل المراد غير ابني العباس.

هذا مع أن الرواية اشتملت على عبارته مشوشة وهي قوله (الأجلين في رقبتي)، وهي كلمة لا يُعرف لها معنى، وهو تشويش يوهن الرواية ويمنعنا من العمل بها.

وعلى كل حال فإننا لو سلّمنا بصحته كل تلك الروايات القادحة في عبد الله بن عباس، فإن دواوين أهل السنه وصحاحهم مملوءة بذكر ما شجر بين الصحابه من سباب وشتم وحرب مما لا يخفى على أحد.

فما بالهم لم يعتبروا روايته تلكم الأحاديث في كتبهم طعنًا في أهل السنه، واعتبروا نقل أمثال هذه الروايات في الكتب الشيعيه طعنًا في الشيعه، مع أن بعض تلك الروايات مرويه عن طاووس الذي هو من رواه أهل السنه.

هذا مع أن الكاتب لو كان مجتهداً وكان منصفاً كما يزعم لعلم أن منهج الكشي رحمه الله في رجاله هو ذكر الأخبار المادحة والقادحة المنقوله في رواه الأحاديث، وأما الترجيح بينها أو قبول بعضها وطرح بعضها الآخر فهو وظيفه الفقيه، ولا يلزم من

روايه أمثال هذه الأخبار الطعن فى الكشى خاصه أو فى الشيعة عامه، وهو معلوم لا يحتاج إلى مزيد بيان.

ولو كان عند الكاتب أدنى معرفه بتمييز الأخبار ومعرفه الغث منها والسمين لعلم أن الأخبار المرويه فى ابن عباس كلها من الأحاديث الواهيه الضعيفه كما أوضحنا بعضها، وكما نص عليه بعض أعلام المذهب.

فقد قال السيد أحمد بن طاووس: وقد روى صاحب الكتاب يعنى الكشى أخباراً شاذه ضعيفه تقتضى قدحاً أو جرحاً، ومثل الحَبْر يعنى ابن عباس رضوان الله عليه موضع أن يحسده الناس وينافسوه ويقولوا فيه وبياهتوه:

حَسَدُوا الْفَتَى إِذْ لَمْ يَنَالُوا فَضْلَهُ فَالِنَاسُ أَعْدَاءُ لَهُ وَخِصُومٌ

كَضُرَّائِرِ الْحَسَنَاءِ قُلْنَ لَوْ جَهِهَا حَسَدًا وَبَغْيًا: إِنَّهُ لَدَمِيمٌ.

ثم ذكر تلك الأحاديث وبيّن ضعفها ثم قال: هذا الذى رأيت، ولو ورد فى مثله ألف حديث يُنقلُ أمكن أن يعرض للتهمه، فكيف مثل هذه الروايات الواهيه الضعيفه الركيكه (١) ٢٤٣. وقال التفرشى فى نقد الرجال: وما ذكره الكشى من الطعن فيه - أى فى ابن عباس - ضعيف السند (٢) ٢٤٤.

وقال المحقق الخوئى بعد أن ضعف جمله من الروايات القادحه فيه: هذه الروايه وما قبلها من طرق العامه، وولاء ابن عباس لأمير المؤمنين وملازمته له عليه السلام هو السبب الوحيد فى وضع هذه الأخبار الكاذبه وتوجيه التُّهْم والطعون عليه (٣) ٢٤٥.

ثم ما بال القوم كفّروا والذى النبى صلى الله عليه وآله وسلم وأجداده الطاهرين، كما كفّروا أبا

١- التحرير الطاووسى، ص ١٥٩، ١٦٣.

٢- نقد الرجال ٣/ ١١٨.

٣- معجم رجال الحديث ١٠/ ٢٣٨.

طالب عليه السلام، وهو عم النبي صلى الله عليه وآله وسلم وكافله وحاميه وناصره، ولم يروا في ذلك بأساً ولا غضاظه مع وضوح الدلائل على إيمانهم، وطعنوا في الشيعة من أجل روايات ضعيفه ظاهرها الطعن بما لا يستوجب كفرةً في العباس بن عبد المطلب، أو في ابنه عبد الله؟!!

ولعمري إنهم إذا أرادوا أن يراعوا حرمة النبي صلى الله عليه وآله وسلم في عمه العباس وابنه فمراعاته في والديه وأجداده وعمه أبي طالب عليهم السلام أولى.

قال الكاتب: وروى ثقة الإسلام أبو جعفر الكليني في الفروع عن الإمام الباقر قال في أمير المؤمنين: (وبقى معه رجلان ضعيفان ذليلان حديثاً عهد بالإسلام، عباس وعقيل).

وأقول: أما أنهما ضعيفان فهو معلوم من حالهما، فلم يُعرف لهما موقف في حرب أو في سلم يدل على قوه أو شجاعه، لا في الجاهليه ولا في الإسلام، وأهل السنه قد رووا أنهما أُخرجا مع المشركين إلى بدر مُكرهين (١) ٢٤٦، وحسبك هذا دليلاً على ضعفهما.

وأما أنهما ذليلان فلعل المراد بذلك هو ذلّهما لما أُسرا يوم بدر مع من أُسر من المشركين (٢) ٢٤٧.

وأما أنهما حديثاً عهد بالإسلام فقد ذكر ابن عبد البر في الاستيعاب أن العباس أسلم قبل فتح خيبر وأظهر إسلامه يوم فتح مكة (٣) ٢٤٨، وذكر أن إسلام عقيل كان قبل

١- أما خروج العباس مكرهاً فذكر في أسد الغابه ٣/١٦٣، والإصابة ٣/٥١١، والاستيعاب ٢/٨١٢، وسير أعلام النبلاء ٢/٩٦.

وأما خروج عقيل فراجع في سير أعلام النبلاء ١/٢١٨، ٣/٩٩. وأسد الغابه ٤/٦١. والاستيعاب ٣/١٠٧٨. والمنتظم ٥/٢٣٦.

٢- أسد الغابه ٣/١٦٥. الاستيعاب ٢/٨١١.

٣- الاستيعاب ٢/٨١٢.

وقال ابن حجر: تأخر إسلامه يعني عقيلًا إلى عام الفتح.

وجعل إسلامه بعد الحديثه قولاً (٢) ٢٥٠.

قال الكاتب: إن الآيات الثلاث التي زعم الكشي أنها نزلت في العباس معناها الحكم عليه بالكفر والخلود في النار يوم القيامة، وإلا فقل لي بالله عليك ما معنى قوله: فهو في الآخرة أعمى وأضلُّ سبيلاً؟

وأقول: لقد أوضحنا فيما تقدّم ضعف الحديث سنداً، وأنه لا يصح الاحتجاج به، وإطاله الكلام فيه مضيعه للوقت.

ثم إن الكشي لم يقل: (إن الآيات نزلت في العباس وابنيه) كما زعم الكاتب، وإنما روى ذلك بسنده عن طاووس والزهرى والشعبى وغيرهم، فلعل الزاعم هو هؤلاء الذين هم من أهل السنه!! أو غيرهم ... من يدري؟؟

قال الكاتب: وأما أنّ أمير المؤمنين رضى الله عنه دعا على ولدى العباس عبد الله وعبيد الله باللعن وعمى البصر وعمى القلب فهذا تكفير لهما.

وأقول: لقد أوضحنا فيما تقدّم أن الروايه ضعيفه السند، فالكلام فيها هدر للوقت بلا فائده، وأوضحنا أنه لم يرد في الحديث ذكر للعباس وابنيه، فلو سلّمنا بصحة الحديث فلعل المراد غيرهما ممن يستحق اللعن، والله العالم.

١- نفس المصدر ٣ / ١٠٧٨.

٢- الإصابه ٤ / ٤٣٨.

قال الكاتب: إن عبد الله بن العباس تلقَّبُه العامه - أهل السنه - بترجمان القرآن وحبُّرُ الأُمه، فكيف نلغنه نحن، ونَدَّعِي محبَه أهل البيت عليهم السلام!!؟

وأقول: ومن قال لمَدَّعِي الاجتهاد والفقاهه أن الشيعة يلغنون عبد الله بن عباس؟

ولا أدري لِمَ نسب للشيعة قاطبه لعن ابن عباس بسبب وجود روايات ضعيفه السند في أحد كتبهم، مع أن كلمات علماء الشيعة في مدح ابن عباس لا تخفى على من يرى في نفسه الاجتهاد، وهي أشهر من أن تذكر، وإليك بعضاً منها:

١- قال العلامة الحلي في رجاله: عبد الله بن العباس من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله، كان محباً لعلي عليه السلام وتلميذه، حاله في الجلاله والإخلاص لأمير المؤمنين عليه السلام أشهر من أن يخفى، وقد ذكر الكشي أحاديث تتضمن قدحاً فيه، وهو أجل من ذلك، وقد ذكرناها في كتابنا الكبير، وأجبنا عنها، رضى الله تعالى عنه (١) ٢٥١.

٢- وقال ابن داود في رجاله: عبد الله بن العباس (ل ي) (٢) ٢٥٢ رضى الله عنه، حاله أعظم من أن يشار إليه في الفضل والجلاله ومحبه أمير المؤمنين عليه السلام وانقياده إلى قوله (٣) ٢٥٣.

٣- وقال السيد أحمد بن طاووس في كتابه حل الإشكال: عبد الله بن العباس رضوان الله عليه حاله في المحبه والإخلاص لمولانا أمير المؤمنين عليه السلام والموالاه والنصره له والذب عنه والخصام في رضاه والموازره مما لا شبهه فيه (٤) ٢٥٤.

١- رجال العلامة، ص ١٠٣.

٢- يعنى من أصحاب رسول الله وأصحاب أمير المؤمنين عليه السلام.

٣- رجال ابن داود، ص ١٢١.

٤- التحرير الطاووسى، ص ١٥٩.

٤- وقال السيد على خان الشيرازى فى الدرجات الرفيعة: الذى أعتقده فى ابن عباس رضى الله عنه أنه كان من أعظم المخلصين لأمير المؤمنين وأولاده، ولا شك فى تشييعه وإيمانه، وستقف على ما نذكره من أخباره على ما تحقق معه ذلك إن شاء الله تعالى (١) ٢٥٥.

٥- وقال الحر العاملى فى خاتمه وسائل الشيعة: عبد الله بن العباس، حاله فى الجلاله والإخلاص لأمير المؤمنين عليه السلام أشهر من أن يخفى، وقد روى فيه قدح، وهو أجل من ذلك (٢) ٢٥٦.

٦- وقال المحقق الخوئى فى معجم رجال الحديث: والمتحصل مما ذكرنا أن عبد الله بن عباس كان جليل القدر مدافعاً عن أمير المؤمنين والحسين عليهم السلام كما ذكره العلامة وابن داود (٣) ٢٥٧.

إلى غير ذلك مما لا يسعنا ذكره من كلمات أعلام الشيعة الإمامية قدس الله أسرارهم، التى تصدح بمدح عبد الله بن عباس والثناء عليه، وتبطل ما قاله الكاتب من تكفير الشيعة له ولعنهم إياه.

قال الكاتب: وأما عقيل رضى الله عنه فهو أخو أمير المؤمنين رضى الله عنه، فهل هو ذليل، وحديث عهد بالإسلام؟! قال

وأقول: أما أخوته لأمير المؤمنين عليه السلام فلا يشك فيها أحد، وأما كونه ذليلاً وحديث عهد بالإسلام فلعله لما قلناه فيما تقدم، فلا حاجة لإعادة.

١- الدرجات الرفيعة فى طبقات الشيعة، ص ١٠١.

٢- وسائل الشيعة ٢٠ / ٢٣٩.

٣- معجم رجال الحديث ١٠ / ٢٣٩.

ثم إن أهل السنه رووا من الطعن فى عقيل ما هو أكثر من ذلك، فقد أخرج ابن عبد البر فى (الاستيعاب) حديثاً عن ابن عباس جاء فيه قوله: كان عقيل أكثرهم ذكراً لمثالب قريش، فعادوه لذلك، وقالوا فيه بالباطل، ونسبوه إلى الحمق، واختلقوا عليه أحاديث مزوَّره، وكان مما أعانهم على ذلك مغاضبته لأخيه على، وخروجه إلى معاوية، وإقامته معه، ويزعمون أن معاوية قال يوماً بحضرتة: هذا لولا علمه بأنى خير له من أخيه لما أقام عندنا وتركه. فقال عقيل: أخى خير لى فى دينى، وأنت خير لى فى دنياى، وقد آثرتُ دنياى، وأسأل الله تعالى خاتمه الخير (١) ٢٥٨.

ولا ريب فى أن إقراره بأنه آثر دنياه على آخرته أشد فى الطعن فيه من وصفه بأنه ضعيف أو ذليل أو حديث عهد بالإسلام.

قال الكاتب: وأما الإمام زين العابدين على بن الحسين فقد روى الكلينى: أن يزيد بن معاوية سأله أن يكون عبداً له، فرضى رضى الله عنه أن يكون عبداً ليزيد إذ قال له: (قد أقررتُ لك بما سألت، أنا عبداً مُكرهةً فإن شئت فأَمْسِكْ وإن شئت فَبِعْ) الروضه من الكافى فى ١٨ / ٢٣٥.

فانظر قوله وانظر معناه: (قد أقررتُ بأنى عبد لك، وأنا عبد مكره، فإن شئت فابقنى عبداً لك وإن شئت أن تبيعنى فَبِعْنى) فهل يكون الإمام رضى الله عنه عبداً ليزيد يبيعه متى شاء، ويُبقى عليه متى شاء؟

وأقول: نص الحديث بكامله كما رواه الكلينى هو: ابن محبوب، عن أبى أيوب، عن بريد بن معاوية قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: إن يزيد بن معاوية دخل المدينة وهو يريد الحج، فبعث إلى رجل من قريش، فأتاه فقال له يزيد: أتقرُّ لى أنك

عبد لي، إن شئت بعثك وإن شئت استرقيتكم؟ فقال له الرجل: والله يا يزيد ما أنت بأكرم مني في قريش حسباً، ولا كان أبوك أفضل من أبي في الجاهلية والإسلام، وما أنت بأفضل مني في الدين، ولا بخير مني، فكيف أقرّ لك بما سألت؟ فقال له يزيد: إن لم تقرّ لي والله قتلتك. فقال له الرجل: ليس قتلك إياي بأعظم من قتلك الحسين بن علي عليهما السلام ابن رسول الله صلى الله عليه وآله. فأمر به فقتل. ثم أرسل إلى علي بن الحسين عليهما السلام فقال له مثل مقالته للقرشي، فقال له علي بن الحسين عليهما السلام: أرأيت إن لم أقرّ لك أليس تقتلني كما قتلت الرجل بالأمس؟ فقال له يزيد لعنه الله: بلى. فقال له علي بن الحسين عليهما السلام: قد أقررت لك بما سألت، أنا عبد مكره، فإن شئت فأمسك، وإن شئت فبع. فقال له يزيد لعنه الله: أولى لك حقنت دمك، ولم ينقصك ذلك من شرفك (١) ٢٥٩.

وهذا الحديث ضعيف السند، فإن من جملة رواة أبا أيوب، وهو أبو أيوب الخزاز (إبراهيم بن زياد)، وهو مجهول، لم يوثق في كتب الرجال.

وعليه فهذه الرواية لا يصح الاعتماد عليها.

مضافاً إلى أن الرواية تنص على أن يزيد بن معاوية دخل المدينة وهو يريد الحج، وهذا خلاف ما عليه المؤرخون من أنه لم يخرج من الشام مده خلافته، ولم يأت للمدينة حاجاً، وهذا يوهن الرواية، بل يسقطها من رأس.

قال المجلسي قدس سره في بحار الأنوار: ثم اعلم أن في هذا الخبر إشكالاً، وهو أن المعروف في السير أن هذا الملعون لم يأت المدينة بعد الخلافة، بل لم يخرج من الشام حتى مات ودخل النار (٢) ٢٦٠.

ولو سلمنا بصحة الخبر فهذا الفعل غير مستبعد من يزيد بن معاوية، فقد روى الواقدي كما حكاه ابن كثير في البدايه والنهايه أن مسلم بن عقبه دخل المدينة، فدعا

١- الروضة من الكافي، ص ١٩٦ حديث ٣١٣.

٢- بحار الأنوار ١٣٨ / ٤٦.

الناس لبيعه يزيد على أنهم خول (١) ٢٦١ ليزيد بن معاوية، يحكم في دمائهم وأموالهم وأهليهم ما شاء (٢) ٢٦٢.

وقال ابن حجر في الإصابه في ترجمه مسلم بن عقبه: وقد أفحش مسلم القول والفعل بأهل المدينة، وأسرف في قتل الكبير والصغير حتى سمّوه مسرفاً، وأباح المدينة ثلاثه أيام لذلك، والعسكر ينهبون ويقتلون ويفجرون، ثم رفع القتل، وبايع من بقى على أنهم عبيد ليزيد بن معاوية (٣) ٢٦٣.

وجاء في تاريخ الطبرى أنه أتى بيزيد بن وهب بن زعمه، فقال له مسلم بن عقبه: بايع. قال: أبايعك على سئته عمر. قال: اقتلوه. قال: أنا أبايعك. قال: لا والله، لا أقيلك عثرتك. فكلّمه مروان بن الحكم لصهر كان بينهما، فأمر بمروان فوجئت عنقه، ثم قال: بايعوا على أنكم خول ليزيد بن معاوية. ثم أمر به فقتل (٤) ٢٦٤.

وقال: فدخل مسلم بن عقبه المدينة، فدعا الناس للبيعه على أنهم خول ليزيد ابن معاوية، يحكم في دمائهم وأموالهم وأهليهم ما شاء (٥) ٢٦٥.

وقال خليفه بن خياط في تاريخه: ودخل مسلم بن عقبه المدينة، ودعا الناس إلى البيعه على أنهم خول ليزيد بن معاوية، يحكم في أهليهم ودمائهم وأموالهم ما شاء، حتى أتى بعبد الله بن زعمه، وكان صديقاً ليزيد بن معاوية وصفيّاً له، فقال: بايع على أنك خول لأمير المؤمنين، يحكم في دمك وأهلك ومالك. قال: أبايعك على أنى ابن عم أمير المؤمنين، يحكم في دمي وأهلى ومالى. فقال: اضربوا عنقه. فوثب مروان فضمّه إليه، وقال: يبايعك على ما أحببت. قال: والله لا أقيلها إياه أبداً. وقال: إن

١- خول: عبيد وخدم.

٢- البدايه والنهائيه ٨ / ٢٢٥.

٣- الإصابه ٦ / ٢٣٢.

٤- تاريخ الطبرى ٤ / ٣٧٨ - ٣٧٩.

٥- المصدر السابق ٤ / ٣٨١.

تنحى وإلا فاقتلوهما جميعاً. فتركه مروان، فضربت عنق ابن زمعه (١) ٢٦٦.

وذكر هذه البيعه أيضاً ابن الأثير فى الكامل، وابن الجوزى فى المنتظم وغيرهما (٢) ٢٦٧.

قلت: فإذا كان الحال هكذا فهل يريد الكاتب من الإمام زين العابدين سلام الله عليه أن يرفض ما قاله يزيد أو مسرف بن عقبه، فتضرب عنقه؟!

ومنه يُعلم أن صدور ذلك لو صحَّ الحديث عن الإمام زين العابدين عليه السلام لا إشكال فيه ولا شبهه، ولا يصح توجيه الطعن للشيعه لوجود مثل هذه الروايه، وإلا فالطعن فى أهل السنه أولى وأشد، لأنهم رووا أن بقيه المهاجرين والأنصار بايعوا يزيد على أنهم عبيد ليزيد، يحكم فى دمائهم وأموالهم ونسائهم ما يشاء.

قال الكاتب: إذا أردنا أن نستقصى ما قيل فى أهل البيت جميعاً فإن الكلام يطول بنا إذ لم يسلم واحد منهم من كلمه ناييه، أو عباره قبيحه، أو عمل شنيع، فقد نُسبت إليهم أعمال شنيعه كثيره، وفى أمهات مصادرنا، وسيأتيك شىء من ذلك فى فصل قادم.

وأقول: قد اتضح للقارئ الكريم وسيتضح أن كل ما يذكره الكاتب لا يخلو من أحد ثلاثه أمور:

إما أنه مروى بروايه ضعيفه لا يعول عليها، ولا يُحتج بها.

وإما أن الكاتب فسره بغير المراد منه، وحمله من معنى لا يحتمله اللفظ.

وإما أنه يعتبر ما لا طعن فيه طعناً، كالقول بالمتع والتقيه.

١- تاريخ خليفه بن خياط ١/ ٢٣٨.

٢- الكامل ٤/ ١١٨. المنتظم ٦/ ١٥.

وسياتى مزيد بيان فى ذلك إن شاء الله تعالى.

قال الكاتب: اقرأ معى هذه الروايه:

عن أبى عبد الله رضى الله عنه: (كان رسول الله صلى الله عليه وآله لا ينام حتى يُقَبَّلَ عرض وجهه فاطمه) بحار الأنوار ٤٣ / ٤٤.

(وكان يَضَعُ وجهه بين ثدييها) بحار الأنوار ٤٣ / ٧٨.

وأقول: الروايات المشار إليها روايات ضعيفه مرسله، ذكرها المجلسى فى البحار من غير أسانيد.

ولو سلّمنا بصحّتها فهى لا- تنافى الآداب، فإن النبى صلى الله عليه وآله وسلم إنما كان يقبلها تقبيل أبوه ومحبه وإجلال، وليس تقبيل شهوه ولذه، وهذا لا محذور فيه.

وأما المراد بوضع الوجه بين الثديين فهو وضعه على الصدر فوق الثديين وأسفل العنق، لا على نفس الثديين.

هذا مع أن أكثر علماء أهل السنه يجوزون تقبيل الولد والبنت فى أى موضع منهما ما عدا العوره.

قال ابن حجر: قال ابن بطال: يجوز تقبيل الولد الصغير فى كل عضو منه، وكذا الكبير عند أكثر العلماء ما لم يكن عوره، وتقدم فى مناقب فاطمه عليها السلام أنه صلى الله عليه وسلم كان يقبلها، وكذا كان أبو بكر يقبل ابنته عائشه (١) ٢٦٨.

قال الكاتب: إن فاطمه سلام الله عليها امرأه بالغه فهل يعقل أن يضع رسول

الله وجهه بين ثدييها؟!

وأقول: لقد أوضحنا المراد بوضع الوجه بين الثديين، ولا- محذور أن يضع الوالد الرحيم الشفيق وجهه على صدر ابنته محبّه ورحمه وإجلالاً.

ولا- ندرى هل أطلع الكاتب على الروايات التي رواها أهل السنه في تقبيل النبي صلى الله عليه وآله وسلم لابنته الزهراء عليها السلام أم لا؟! فإنها لا تقل في مضمونها عن هذه الروايات، بل ربما زادت.

فقد روى محب الدين الطبري في (ذخائر العقبى) روايات مختلفه في هذا الباب، فقال:

ذكر ما جاء أنه صلى الله عليه وسلم كان يقبّلها في فيها ويمصها لسانه:

عن عائشه رضی الله عنها قالت: قلت: يا رسول الله مالك إذا قبّلت فاطمه جعلت لسانك في فيها كأنك تريد أن تلعقها عسلًا؟ فقال صلى الله عليه وسلم: إنه لما أُسرى بي أدخلني جبريل الجنة، فناولني تفاحه فأكلتها، فصارت نطفه في ظهري، فلما نزلت من السماء وقعت خديجه، ففاطمه من تلك النطفه، كلما اشتقت إلى تلك التفاحه قبّلتها. خرج أبو سعد في شرف النبوه.

وعن ابن عباس رضی الله عنهما قال: كان النبي صلى الله عليه وسلم يكثر القبل لفاطمه، فقالت له عائشه: إنك تكثر تقبيل فاطمه! فقال صلى الله عليه وسلم: إن جبريل ليله أسرى بي أدخلني الجنة، فأطعمني من جميع ثمارها، فصار ماءً في صلبى، فحملت خديجه بفاطمه، فإذا اشتقت لتلك الثمار قبّلت فاطمه، فأصبت من رائحتها جميع تلك الثمار التي أكلتها. خرج أبو الفضل بن خيرون.

وعنه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا جاء من مغزاه قبّل فاطمه، خرج ابن السرى.

وعن عائشه رضی الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم قبّل يوماً نحر فاطمه. خرجه الحربى، وخرجه الملا في سيرته، وزاد: فقلت له: يا رسول الله فعلت شيئاً لم تفعله؟ فقال: يا

عائشه إنى إذا اشتقتُ إلى الجنة قَبِلْتُ نحر فاطمه (١) ٢٦٩. انتهى.

وأخرج الحاكم فى المستدرک عن سعد بن مالك، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: أتانى جبريل عليه الصلاة والسلام بسفرجله من الجنة، فأكلتها ليله أُسرى بى، فعلقتُ خديجه بفاطمه، فكنت إذا اشتقت إلى رائحه الجنة شممتُ رقبه فاطمه (٢) ٢٧٠.

وفى حديث آخر رواه الحاكم بسنده عن أبى ثعلبه جاء فيه: كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا رجع من غزاه أو سفر أتى المسجد، فصلى فيه ركعتين، ثم ثنى بفاطمه رضى الله عنها، ثم يأتى أزواجه، فلما رجع خرج من المسجد تلقته فاطمه عند باب البيت تلثم فاه ... (٣) ٢٧١.

قال المناوى فى فيض القدير: وكانت فاطمه من فضلاء الصحابه وبلغاء الشعراء، وكانت أحب أولاده إليه، وإذا قدمت عليه قام إليها وقبّلها فى فمها (٤) ٢٧٢.

وقال أيضاً: (كان - يعنى النبى صلى الله عليه وآله وسلم - كثيراً ما يقبّل عُرْف) ابنته (فاطمه) الزهراء، وكان كثيراً ما يقبلها فى فمها أيضاً. زاد أبو داود بسند ضعيف: ويمص لسانها (٥) ٢٧٣.

فما يقول الكاتب فى مص اللسان وتقبيل النحر وشمّه ولثم الفم، هل هو جائز عنده أم أنه لا يجوز؟!

هذا مع أن أهل السنه رووا فى كتبهم عن عائشه أموراً منكره لا أدرى لماذا تعامى الكاتب عنها.

منها: ما أخرجه أبو داود فى سننه، وأحمد فى مسنده، والبيهقى فى سننه الكبرى

١- ذخائر العقبى، ص ٣٦.

٢- المستدرک ٣/ ١٥٦ ط حيدرآباد، ٣/ ١٦٩ ط محققه. الدر المنثور ٥/ ٢١٨.

٣- المستدرک ٣/ ١٥٦ ط حيدرآباد، ٣/ ١٦٩ ط محققه.

٤- فيض القدير ١/ ١٠٥.

٥- المصدر السابق ٥/ ١٧٤.

عن عائشه: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقبلها وهو صائم ويمص لسانها (١) ٢٧٤.

وقال الزرقانى: ولليهقى عنها- أى عن عائشه- أنه صلى الله عليه وسلم كان يقبلها وهو صائم ويمص لسانها. وفيه جواز الإخبار عن مثل هذا مما يجرى بين الزوجين على الجملة للضرورة، وأما فى حال غير الضروره فمنهى عنه (٢) ٢٧٥.

بل إنهم رووا ما هو أعظم من ذلك، فقد أخرج الطبرانى فى معجمه الكبير، والضياء المقدسى فى الأحاديث المختاره وغيرهما عن ابن عباس أنه قال: رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فرّج فخذى الحسين وقَبَلَ زُبَيْتَه (٣) ٢٧٦.

قال الهيثمى فى مجمع الزوائد: رواه الطبرانى، وإسناده حسن (٤) ٢٧٧.

وأخرج البيهقى فى سننه الكبرى بسنده عن عبد الرحمن بن أبى ليلى قال: كنا عند النبى صلى الله عليه وسلم، فجاء الحسن، فأقبل يتمرغ عليه، فرفع عن قميصه، وقَبَلَ زُبَيْتَه (٥) ٢٧٨.

فماذا يقول الكاتب فى أمثال هذه الروايات التى رووها فى كتبهم!؟

قال الكاتب: فإذا كان هذا نصيب رسول الله صلوات الله عليه ونصيب فاطمه، فما نصيب غيرهما؟

لقد شكوا فى الإمام محمد القانع هل هو ابن الرضا أم أنه ابن (.....). اقرأ معى هذا النص:

١- سنن أبى داود ٢/ ٣١٢. السنن الكبرى لليهقى ٤/ ٢٣٤. مسند أحمد ٦/ ١٢٣، ٢٣٤.

٢- شرح الزرقانى على موطأ الإمام مالك ٢/ ٢١٩.

٣- الأحاديث المختاره ٩/ ٥٥٥. المعجم الكبير ٣/ ٤٥، ١٢/ ١٠٨. الإصابه ١/ ٦١١. ذخائر العقبى، ص ٢٢١. سير أعلام النبلاء ٣/ ٢٥٣. إلا أن فيه الحسن بدل الحسين.

٤- مجمع الزوائد ٩/ ١٨٦.

٥- السنن الكبرى لليهقى ١/ ١٣٧.

عن علي بن جعفر الباقر كذا أنه قيل للرضا رضى الله عنه:

(ما كان فينا إمام قط حائل اللون- أى تغير واسودّ- فقال لهم الرضا رضى الله عنه: هو ابني، قالوا: فإن رسول الله صلى الله عليه وآله قد قضى بالقافه- مفردها قائف وهو الذى يعرف الآثار والأشباه ويحكم بالنسب- فبيننا وبينك القافه، قال ابعثوا أنتم إليه، فأما أنا فلا، ولا تعلموهم: لم دعوتهم ولتكونوا فى بيوتكم.

فلما جاءوا أقعدونا فى البستان، واصطف عمومه واخوته وأخواته، وأخذوا الرضا رضى الله عنه، وألبسوه جبه صوف، وقلنسوه منها، ووضعوا على عنقه مسحاه، وقالوا له: ادخل البستان كأنك تعمل فيه، ثم جاءوا بأبى جعفر رضى الله عنه، فقالوا: ألحقوا هذا الغلام بأبيه، فقالوا: ليس له ههنا أب، ولكن هذا عم أبيه، وهذا عمه، وهذه عمته، وإن يكن له ههنا أب فهو صاحب البستان، فإن قدّمته وقدميه واحده، فلما رجع أبو الحسن قالوا: هذا أبوه) أصول الكافي ١/ ٣٢٢.

وأقول: هذه الروايه ضعيفه السند، فإن من جملة روايتها زكريا بن يحيى بن النعمان الصيرفى، وهو مجهول، لم يثبت توثيقه فى كتب الرجال.

وعليه فهذه الروايه ساقطه، لا يصح الاحتجاج بها فى شىء.

على أن فى الروايه جهات من الإشكال كثيره.

قال المحقق الخوئى قدس سره: يرد على الروايه وجوه:

الأول: أنها ضعيفه السند.

الثانى: أنها مخالفه لضروره المذهب، فإنها اشتملت على عَرَض أخوات الإمام وعمّاته على القافه، وهو حرام لا يصدر من الإمام عليه السلام. وتوهم أن ذلك من جهه الاضطرار، وهو يبيح المحظورات، توهم فاسد، إذ لم تتوقف معرفه بنوه الجواد للرضا عليه السلام على إحضار النساء.

الثالث: أن الجماعه الذين بغوا على الرضا عليه السلام لينفوا بنوه الجواد عليه السلام عنه لو

كانوا معتقدين بإمامه الرضا عليه السلام لما احتاجوا إلى القافه بعد إخباره بالبئوه (١) ٢٧٩.

قال الكاتب: أى أنهم شكوا فى كون محمد القانع سلام الله عليه ابن الرضا رضى الله عنه، بينما يؤكد الرضا رضى الله عنه أنه ابنه، وأما الباقر فإنهم أنكروا ذلك، ولهذا قالوا: (ما كان فينا إمام قط حائل اللون) ولا شك أن هذا طعن فى عرض الرضا رضى الله عنه، واتهام لامرأته، وشك فى عفتها، ولهذا ذهبوا فأتوا بالقافه، وحكم القافه بأن محمداً القانع هو ابن الرضا رضى الله عنه لصلبه، عند ذلك رضوا وسكتوا.

وأقول: لو سلمنا بصره هذه الروايه فهى لا ترتبط بشيعة الإمام عليه السلام، ولا تدل على أنهم قد شكوا فى بنوه الإمام الجواد عليه السلام كما مرّ نقله عن السيد الخوئى قدس سره.

بل ظاهر الروايه أن هؤلاء كانوا من الهاشميين، ونحن لا نقول بعصمتهم أو بعدالتهم كلهم، ولا امتناع فى أن يصدر من بعضهم مثل هذا الأمر، فإن هذه الشكوك قد تراود بعض من لا يلتفت إلى عوامل الوراثه من الأب والأم، وأن الولد قد يشبه أحد أجداده البعداء من أبيه أو أمه.

ولا ندرى لعل شك هؤلاء القوم كان ناشئاً من غفله أو تسرع أو جهل، أو كانوا يريدون دفع التهمه، أو غير ذلك مما يُعذرون فيه.

والحاصل أن هذه الروايه إن صحّت فلا مطعن فيها على الشيعة، لأن كل ما يصدر من آحاد الناس، أو من الذين لا يعتقدون بالإمامه لا يُدان به الشيعة ولا يُلزمون به، وهو أمر واضح لا يحتاج إلى بيان أكثر.

وأود أن أتبه القارئ الكريم إلى أن الشيعة لا يعبرون عن الإمام الجواد عليه السلام بالقانع كما صدر من الكاتب فى هذا الموضوع، وإن كان (القانع) من ألقابه عليه السلام.

قال الكاتب: من الممكن اتهام الآخرين بمثل هذه التهمه، وقد يُصدِّقُ الناس ذلك، أما اتهام أهل البيت صلوات الله عليهم فهذا من أشنع ما يكون، وللأسف فإن مصادرنا التي نزعم أنها نَقَلَتْ عِلْمَ أهل البيت مليئه بمثل هذا الباطل، ولا حول ولا قوه إلا بالله.

وأقول: لقد أوضحنا أنه ليس كل حديث في المصادر الشيعيه يصح الاحتجاج به أو يعتقد به الشيعه، فإن كتب الشيعه فيها الصحيح وفيها الضعيف، والضعيف لا قيمه له، ولا بد من طرحه وترك العمل به.

ولو صحَّ الإلزام بالضعيف لأنزمتنا المخالفين بأمر كثيره هم لا يلتزمون بها، ولاحتجنا عليهم بما لا يُقرُّون به، فلا أدري لِمَ يُصِرُّ مدَّعي الاجتهاد والفقاهه على إلزام الشيعه بكل حديث يراه في كتبهم وإن كان من الروايات الضعيفه أو الأحاديث الموضوعه؟!!

قال الكاتب: عندما قرأنا هذا النص أيام دراستنا في الحوزه مر عليه علماؤنا ومراجعنا مرور الكرام، وما زلتُ أذكر تعليل الخوئي عندما عرضتُ عليه هذا النص إذ قال ناقلاً عن السيد كذا آل كاشف الغطاء: إنما فعلوا ذلك لحرصهم على بقاء نسلهم نقياً!!

وأقول: هذه سقطه من سقطاته الواضحه كما ألمحنا إلى مثلها فيما مرّ، فإن الكاتب لكونه سُنِّيًّا يظن أن من ضمن مناهج الحوزه دراسه كتب الأحاديث ومنها الكافي للكليني، كما هو متعارف في الدراسه السُنِّيَّه التي من ضمنها دراسه كتب الأحاديث المشهوره عندهم، مع أن منهج الحوزه العلميه لا يشتمل على دراسه كتب

الأحاديث، لا الكافي ولا غيره.

وطالب العلم من أول دراسته الحوزويه حتى وصوله إلى أعلى المراتب العلميه لا يمر به هذا النص إلا بمطالعته الخارجيه، وكتب الدراسه الحوزويه معروفه كلها، وهي غير مشتمله على هذا الحديث.

ثم إن الكاتب لكونه يظن أن كاشف الغطاء كان أعلم من الخوئي فإنه من الطبيعي أن ينقل الخوئي كلاماً عن كاشف الغطاء، مع أن الخوئي لم ينقل في كل بحوثه ودروسه رأياً عن الشيخ محمد الحسين آل كاشف الغطاء قدس سره ولا قولاً من أقواله، لأنه كان من أئداده لا من تلاميذه. ولو كان الكاتب طالباً في الحوزه لعلم ذلك، ولكن عذره في ذلك أنه لم يعرف الحوزه إلا سماعاً، ولم يعيش فيها فيطلع على ما فيها، فصار يخطب خطب عشواء، ويمشي مشى الأعمى في الظلماء.

قال الكاتب: بل اتهموا الرضا سلام الله عليه بأنه كان يعشق بنت عم المأمون، وهي تعشقه، انظر عيون أخبار الرضا ص ١٥٣.

وأقول: يشير الكاتب إلى عبارته وردت في ضمن خبر طويل، ولا بأس بنقل ما أشار إليه الكاتب ليعلم القارئ حقيقته الأمر.

جاء في الخبر: وأظهر ذو الرياستين عداوه شديده لأبي الحسن الرضا عليه السلام وحسده على ما كان المأمون يفضل به، فأول ما ظهر لدى الرياستين من أبي الحسن عليه السلام أن ابنه عم المأمون كانت تحبه وكان يحبها، وكان يفتح باب حجرتها إلى مجلس المأمون، وكانت تميل إلى أبي الحسن الرضا عليه السلام وتحبه، وتذكر ذا الرياستين وتقع فيه، فقال ذو الرياستين حين بلغه ذكرها له: لا ينبغي أن يكون باب دار النساء مشرعاً إلى مجلسك. فأمر المأمون بسده، وكان المأمون يأتي الرضا عليه السلام يوماً، والرضا عليه السلام يأتي المأمون يوماً، وكان منزل أبي الحسن عليه السلام بجانب منزل المأمون، فلما دخل أبو الحسن

عليه السلام إلى المأمون، ونظر إلى الباب مسدوداً، قال: يا أمير المؤمنين، ما هذا الباب الذى سدده؟ فقال: رأى الفضل ذلك وكرهه. فقال عليه السلام: إنا لله وإنا إليه راجعون. ما للفضل والدخول بين أمير المؤمنين وحرمة؟ قال: فما ترى؟ قال: فتحه والدخول إلى ابنه عمك، ولا- تقبل قول الفضل فيما لا يحل ولا يسع. فأمر المأمون بهدمه، ودخل على ابنه عمه، فبلغ الفضل ذلك فغمّه (١) ٢٨٠.

ومن الواضح أن الضمير فى قوله: (أن ابنه عم المأمون كانت تحبه وكان يحبها) يعود للمأمون، أى أن المأمون كان يحب ابنه عمه، وكانت هى تحبه، وكانت تميل إلى الرضا وتحبه، أى توده، ولهذا أشار الإمام عليه السلام على المأمون بأن يفتح الباب الذى كان شارعاً على مجلسه، ويتزوج بابنه عمه ويدخل بها، ففتح المأمون الباب ودخل على ابنه عمه.

هذا هو معنى الحديث، إلا أن الكاتب أعاد الضمائر على الإمام الرضا عليه السلام، وأبدل (تحبه ويحبها) ب- (يعشقه وتعشقه)، فتأمل مقدار أمانته!!

ولو سلّمنا جدلاً بأن الإمام عليه السلام كان يحب ابنه عم المأمون وكانت تحبه، فهذا لا غضاضه فيه على الإمام عليه السلام، لأن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يُحِبُّ النساء كما ورد فى الأخبار.

فقد أخرج أحمد والنسائي والحاكم والضياء المقدسى والبيهقى وغيرهم بأسانيدهم عن أنس قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: حُبِّبَ إِلَيَّ من دنياكم النساء والطيب، وجعلت قره عيني فى الصلاة (٢) ٢٨١.

١- عيون أخبار الرضا ١/ ١٦٥.

٢- سنن النسائي ٧/ ٧٢، ٧٤. صحيح سنن النسائي ٣/ ٨٢٧. المستدرک ٢/ ١٧٤. ط حيدرآباد ٢/ ١٦٠. وصححه ووافقه الذهبي. الأحاديث المختارة ٤/ ٤٢٨، ٥/ ١١٢، ١١٣. مسند أحمد ٣/ ١٢٨، ١٩٩، ٢٨٥. السنن الكبرى للبيهقى ٧/ ٧٨. السنن الكبرى للنسائي ٥/ ٢٨٠. مسند أبى

وأهل السنه رووا فى كتبهم كما مرَّ أن النبى صلى الله عليه وآله وسلم أحبَّ زينب بنت جحش مع أنها كانت على عصمه زيد بن حارثه، ولم يروا فى ذلك ما يتنافى مع مقام النبوه، فكيف يتنافى ما هو دونه مع مقام الإمامه؟!

قال الكاتب: ولقبوا جعفرًا بجعفر الكذاب، فسبوه وشتموه مع أنه أخو الحسن العسكرى فقال الكلينى: (هو معلن الفسق فاجر، ماجن شريب للخمور، أقل ما رأيت من الرجال، وأهتكهم لنفسه، خفيف قليل فى نفسه) أصول الكافى ١/ ٥٠٤.

فهل فى أهل البيت سلام الله عليهم شريب خمر؟! أو فاسق؟ أو فاجر؟

وأقول: هذا كلام أحمد بن عبيد الله بن خاقان أحد وزراء الخليفه العباسى آنذاك، وليس هو من كلام واحد من أئمه أهل البيت عليهم السلام أو واحد من شيعتهم، غايه ما فى الباب أن الكلينى ذكره من روايه الحسين بن محمد الأشعري ومحمد بن يحيى.

ولا ريب فى أنا لا نرى وثاقه كل واحد من بنى هاشم، أو كل واحد من أبناء وأحفاد الأئمه عليهم السلام أو أبناء عموماتهم، فإن الوثاقه إنما تثبت بالدليل لا بالنسب، فكل من ثبت وثاقته قلنا بها، وإلا فلا ولا كرامه.

وكتاب الله العزيز قد نصَّ بأتم دلالة على انحراف ابن نوح عليه السلام، وأنه هلك فيمن هلك، ولم يمنع قربه من نبى من أولى العزم من الحكم عليه بما يستحقه، والكلام هو الكلام فى أبناء الأئمه عليهم السلام، فإننا لا نقول بعصمتهم ولا وثاقتهم بالجملة.

وأما جعفر بن الإمام الهادى عليه السلام فلم تثبت وثاقته عندنا، وأما ما نسبه إليه أحمد بن عبيد الله بن خاقان من كونه شرَّيباً للخمر فالله أعلم به، ونحن لا ندين الله بشىء لا نعلمه.

قال الكاتب: إذا أردنا أن نعرف تفاصيل أكثر فعلينا أن نقرأ المصادر المعتمده عندنا لنعرف ماذا قيل فى حق الباقين منهم عليهم السلام، ولنعرف كيف قُتِلَتْ ذرياتهم الطاهره وأين قُتِلُوا؟ ومَن الذين قتلوهم؟

لقد قُتِلَ عدد كبير منهم فى ضواحي بلاد فارس بأيدى أناس من تلك المناطق، ولولا أنى أخشى الإطاله أكثر مما ذكرت، لذكرت أسماء من أحصيته منهم وأسماء من قتلهم، ولكن أُحيل القارئ الكريم إلى كتاب مقاتل الطالبين للأصفهاني فإنه كفيل ببيان ذلك.

وأقول: لقد اتضح للقارئ العزيز بطلان كل ما ادّعه الكاتب، فإنه اعتمد على الأحاديث المرسله والضعيفه، وفسرها على حسب ما يحب.

وأما ما قاله من قتل الذريه الطاهره فمن البديهيّات أن قتلّتهم هم الأمويون والعباسيون وأعوانهم، ولم يكونوا من الشيعة، وضواحي فارس لم يكونوا شيعه إلا فى العصور المتأخره، وأما فى زمان الدوله العباسيه والأمويه فلم يكونوا كذلك، وقد كانت أصفهان وقزوین والرى وقم وخوارزم وغيرها بلاداً ناصبيه، وعلى الكاتب أن يثبت بالأدله الصحيحه أن من قتل الذريه الطاهره هم الشيعة، وأنى له بذلك، وأما الادّعاءات فلا قيمه لها.

قال الكاتب: واعلم أن أكثر من تعرّضَ للطعن وللغمز واللمز الإمامان محمد الباقر وابنه جعفر الصادق عليهما السلام وعلى آبائهما، فقد نُسيبَتْ إليهم أغلب المسائل كالقول بالتقيه، والمتعه، واللواطه بالنساء، وإعاره الفرج و.... و.... الخ. وهما سلام الله عليهما بريثان من هذا كله.

وأقول: بما أن الكاتب سيتعرض لهذه المسائل في الصفحات التالية، فإننا نوكل الخوض في إثبات التقيه والمتعه والكلام في إعاره الفروج وغيرها إلى محله.

وأما اعتباره نسبه المتعه والتقيه للإمامين الباقر والصادق عليهما السلام من الطعون فيهما فلا يخفى ما فيه، لأن الشيعة رووا بالأسانيد الصحيحه عن أئمه أهل البيت عليهم السلام الحكم بحلّيه نكاح المتعه، فلا يهّمهم ما روى غيرهم عن غيرهم، وما شنع غيرهم عليهم، وسيأتى بيان ذلك إن شاء الله تعالى.

وأود أن أتبه القارئ العزيز على أن لفظ (اللواط) لا يصح إطلاقه على إتيان النساء في أدبارهن، وإنما يطلق على فعل قوم لوط، وهو إتيان الرجال للرجال، مع أن اللفظ الصحيح هو (اللواط)، وتعبير الكاتب ب- (اللواطه) خطأ لغوي ثانٍ.

هذا مع أن فقهاء الشيعة الإماميه لا يطلقون اللواط على إتيان النساء من أدبارهن، فلا أدري لم خرج مدّعي الفقاهاه والاجتهاد عن تعابير الفقهاء الصحيحه إلى تعابير عوام أهل السنه الخاطئه؟

المتعّه وما يتعلّق بها

قال الكاتب: كنت أودُّ أن أجعل عنوان هذا الفصل (المرأه عند الشيعة) لكنني عدلت عن ذلك لأنني رأيت أن كل الروايات التي روتها كتبنا تنسب إلى النبي صلى الله عليه وآله وإلى أمير المؤمنين وأبى عبد الله رضى الله عنه، وغيرهم من الأئمه.

فما أردت أن يصيب الأئمه عليهم السلام أى طعن لأن في تلك الروايات من قبيح الكلام ما لا يرضاه أحدنا لنفسه، فكيف يرضاه لرسول الله صلى الله عليه وآله، وللأئمه عليهم السلام!!؟

وأقول: إن القارئ العزيز سيرى الغث الكثير الذى جاء به الكاتب، وسيرى أن القول بحليه المتعه قد جاء به النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأئمه أهل البيت عليهم السلام، وأن منكر حليتها راد على الله وعلى رسوله صلى الله عليه وآله وسلم وعلى أئمه أهل البيت عليهم السلام.

قال الكاتب: لقد استغلَّت المتعهُ أبشع استغلال، وأهينت المرأة شرَّ إهانته، وصار الكثيرون يشبعون رغباتهم الجنسيه تحت ستار المتعه وباسم الدين، عملاً بقوله تعالى: فما استمتعتم به منهنَّ فاتوهنَّ أجورهنَّ فريضة (النساء) ٢٤.

وأقول: إن الحلال بيّن والحرام بيّن، وتشريع المتعه إنما كان من أجل إشباع الغريزه الجنسيه كما دلّت عليه روايات أهل السنه التي سيأتى ذكرها، واستغلال كل ما شرعه الله سبحانه وتبديله عن مساره لا يחדش فى التشريع الإلهى، وكثير من ضعفاء النفوس يستغلون الصلاه وغيرها من العبادات لمآربهم الدنيئه الدنيويه كما قال الشاعر:

صَلَّى وَصَامَ لِأَمْرٍ كَانَ يَطْلُبُهُ لَمَّا انْقَضَى الْأَمْرُ لَا صَلَّى وَلَا صَامَا

. فكل الممارسات الخاطئه التي تصدر من الناس فى العبادات والأحوال الشخصيه والمعاملات لا تنعكس سلباً على التشريعات الإلهيه، ولا- تحلل الحرام أو تحرّم الحلال. فلو سلّمنا أن بعض ضعاف النفوس قد استغلوا نكاح المتعه أبشع استغلال كما قال الكاتب، فهذا لا يقدر فى حليّه نكاح المتعه، كما لم يقدر فى حليّه النكاح الدائم استغلاله من قبل من يريد به تحقيق مكاسب ماديّه أو معنويّه كما يفعله كثير من الناس.

قال الكاتب: لقد أوردوا روايات فى الترغيب بالمتعه، وحددوا أو رتّبوا عليها الثواب، وعلى تاركها العقاب، بل اعتبروا كل من لم يعمل بها ليس مسلماً، اقرأ معى هذه النصوص:

قال النبى صلى الله عليه وآله:

مَنْ تَمَتَّعَ بِامْرَأَةٍ مُؤْمِنَةٍ كَأَنَّمَا زَارَ الْكَعْبَةَ سَبْعِينَ مَرَّةً

فهل الذى يتمتع كمن زار الكعبه سبعين مره؟ وبمن؟ بامرأه مؤمنه؟

وأقول: هذا (الحديث) لا- وجود له فى المصادر الشيعيه، فلا أدري من أين جاء به الكاتب؟ فلعله قد جاء به من جراب النوره، ولهذا لم يذكر له مصدراً.

وعلى فرض وروده وصحّته فلا محذور فيه، ولا مانع من ثبوت مثل هذا الثواب لمن عمل بالمتعته إحياءاً للسُّنة وإماتة للبدعه.

وقد ورد في كتب أهل السنه نظائر لهذا كثيره، فقد جاء في صحيح مسلم أن قول: (سبحان الله، والحمد لله، ولا إله إلا الله، والله أكبر) أحب مما طلعت عليه الشمس (١) ٢٨٢.

وأن من سبح لله مائه تسيحه كُتب له ألف حسنه، أو حُطَّ عنه ألف خطيئه (٢) ٢٨٣.

وأن من قال: (لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد، وهو على كل شيء قدير) في يوم مائه مره، كانت له عدل عشر رقاب، وكُتبت له مائه حسنه، ومُحيت عنه مائه سيئه، وكانت له حرزاً من الشيطان يومه ذلك حتى يمسي، ولم يأت أحد أفضل مما جاء به إلا أحد عمل أكثر من ذلك، ومن قال: (سبحان الله وبحمده) في يوم مائه مره، حُطَّت خطاياها ولو كانت مثل زبد البحر (٣) ٢٨٤.

فإذا كان هذا الثواب كله يُثاب به مَنْ قال هذه الأذكار اليسيره، فليس بمستبعد أن يثيب المولى الكريم المتفضّل على عباده من تزوّج متعه يريد بها إحياء السنه، وإماتة البدعه، وإحصان نفسه، والستر على مؤمنه عفيفه، أن يهبه الله مثل هذا الثواب أو أكثر منه.

وأما زعم الكاتب أن من لم يتمتع فهو مستحق للعقاب وأنه ليس بمسلم فهو كذب واضح، إذ لم يقل أحد من علماء الشيعة بوجود نكاح المتعه، ولا بتوقف ثبوت الإسلام على فعله، وسيرى القارئ العزيز أن الكاتب لم يأت دليل واحد يثبت به صحه هذه الدعوى.

١- صحيح مسلم ٤/ ٢٠٧٢.

٢- نفس المصدر ٤/ ٢٠٧٣.

٣- نفس المصدر ٤/ ٢٠٧١.

قال الكاتب: روى الصدوق عن الصادق رضى الله عنه قال: (إنَّ المتعَمَّ ديني ودينُ آبائي فَمَنْ عَمِلَ بها عَمِلَ بديننا، وَمَنْ أنكرها أنكر ديننا، واعتقد بغير ديننا) مَنْ لا يحضره الفقيه ٣/ ٣٦٦ وهذا تكفير لمن لم يَقْبَلْ بالمتعه.

وأقول: هذا (الحديث) لا- وجود له أيضاً في مصادر الشيعة، لا في (من لا يحضره الفقيه) ولا في غيره، والموجود هو قوله عليه السلام: التقيه ديني ودين آبائي، ولا دين لمن لا تقيه له.

فانظر كيف سَوَّغ مدعى الاجتهاد والفقاهه لنفسه أن يخلق الأحاديث المكذوبه وينسبها للشيعة ظلماً وزوراً وبهتاناً.

ومما يدل على أن هذا الكاتب لم يكن صادقاً في دعواه أنه يخلق الأحاديث ويلصقها بالشيعة، ثم يستنبط منها ما يريد، ويلزم به الشيعة، ولهذا حكم بأن الشيعة يلزمهم بهذا الحديث المكذوب أن يكفروا كل من لم يتزوج متعه، مع أنهم لا يقولون بذلك كما هو المعروف من مذهبهم، فما عشت أراك الدهر عجباً.

قال الكاتب: وقيل لأبي عبد الله رضى الله عنه: هل للتمتع ثواب؟ قال: (إن كان يريد بذلك وجه الله تعالى وخلافاً على من أنكرها (١) ٢٨٥ لم يُكَلِّمها كلمه إلا كتب الله له بها حسنه، ولم يمد يده إليها إلا كتب الله له حسنه (١)، فإذا دنا منها غفر الله له بذلك ذنباً، فإذا اغتسل غفر الله له بقدر ما مر من الماء على شعره) من لا يحضره الفقيه ٣/ ٣٦٦.

وأقول: هذا الحديث ضعيف السند، فإن من جملة رواته صالح بن عقبه وأباه، وكلاهما لم يثبت توثيقه في كتب الرجال.

١- أسقط الكاتب من الحديث ما جعلناه بين معقوفين، فلم يذكره في كتابه.

وعليه فالحديث لا يصح الاحتجاج به فى شىء .

ولو سلّمنا بصحة الحديث فإنه لا يثبت للمتعه كثير ثواب وفضل كما هو واضح، لأن الرجل قد لا يكلمها خمسين كلمه، وقد لا يكون بدنه ممتلئاً شعراً، ليغفر له بقدر ما مرّ عليه من الماء.

فلا أدرى لم استعظم الكاتب هذا الثواب؟!

قال الكاتب: وقال النبى صلى الله عليه وآله: (من تمتع مره أمّن سخطَ الجبار، ومن تمتع مرتين حُشِرَ مع الأبرار، ومن تمتع ثلاث مرات زاحمَنى فى الجنان) من لا يحضره الفقيه ٣/ ٣٦٦.

وأقول: هذا الحديث أيضاً لا وجود له فى كتب الشيعة، لا فى (من لا يحضره الفقيه) ولا فى غيره، بل هو من مختلقات مدعى الاجتهاد ومختلق الأحاديث، ومع أن الحديث السابق موجود فى الكتاب المذكور إلا أن هذا الحديث الذى ذكره الكاتب أنه فى نفس المجلد والصفحة لا عين له فيه ولا أثر.

وعليه، فالكلام فى هذا (الحديث) المختلق تضييع للوقت وهدر للجهد بلا فائدة.

قال الكاتب: قلت: ورغبه فى نيل هذا الثواب فإن علماء الحوزه فى النجف وجميع الحسينيات ومشاهد الأئمه يتمتعون بكثره وأخص بالذكر منهم السيد الصدر والبروجردى والشيرازى والقزوينى والطباطبائى، والسيد المدنى إضافة إلى الشاب الصاعد أبو الحارث الياصرى، وغيرهم، فإنهم يتمتعون بكثره وكل يوم رغبه فى نيل

هذا الثواب، ومزاحمه النبي صلوات الله عليه في الجنان.

وأقول: إن التعبير ب- (علماء الحوزة وجميع الحسينيات ومشاهد الأئمة) لا- يصدر من شيعي، لأنه لا يوجد علماء حسينيات وعلماء مشاهد عند الشيعة.

كما أنه لا- يوجد الآن مرجع من مراجع الشيعة اسمه البروجردى أو القزوينى أو الطباطبائى (١) ٢٨٦ أو السيد المدنى، وأبو الحارث الياصرى لم نسمع به ولا نعرفه، وأغلب الظن أنه اسم مخترع.

وعلى كل حال فما قاله من حرص علماء الشيعة على المتعه كله أكاذيب وتلفيقات لا تستند لدليل ولا تنهض به حجه، والغرض منها مجرد الطعن فى علماء الشيعة وتشويه صورتهم عند الناس لا أكثر.

قال الكاتب: وروى السيد فتح الله الكاشانى فى تفسير منهج الصادقين عن النبي صلى الله عليه وآله أنه قال: (مَنْ تَمَتَّعَ مره كانت كدرجة الحسين رضى الله عنه، ومن تمتع مرتين فدرجة الحسن رضى الله عنه، ومن تمتع ثلاث مرات كانت درجته كدرجة على بن أبى طالب رضى الله عنه، ومن تمتع أربع فدرجة كدرجتي).

وأقول: هذا الحديث غير موجود فى كتب الشيعة، ولهذا لم يذكر له الكاتب رقم المجلد والصفحة فراراً من الفضيحة.

وعليه، فالكلام فى مثل هذه الأحاديث المختلفه من مدعى الاجتهاد والفقاهه مضيعه للوقت.

١- نعم، من مراجع النجف الأشرف فى الوقت الحاضر آيه الله السيد محمد سعيد الطباطبائى الحكيم دام ظله، ولكنه لا يُعرف فى الأوساط العلميه أو الشعبيه إلا بالسيد الحكيم، دون السيد الطباطبائى، بحيث لو أشار إليه شخص بالطباطبائى لمأعرف.

فهنيئاً لهذا المجتهد الذى صار سُنيّاً بأحاديث اختلقها من عنده، وهنيئاً لأهل السنه به.

قال الكاتب: لو فرضنا أن رجلاً قَدِراً تمتع مره أفتكون درجته كدرجة الحسين رضى الله عنه؟ وإذا تمتع مرتين أو ثلاثاً أو أربعاً كانت كدرجة الحسن وعلى والنبي عليهم السلام؟ أمزله النبي صلوات الله عليه ومنزله الأئمه هينه إلى هذا الحد؟!

وحتى لو كان المتمتع هذا قد بلغ فى الإيمان مرتبه عاليه، أكون كدرجة الحسين؟ أو أخيه؟ أو أبيه أو جده؟! إن مقام الحسين أسمى وأعلى من أن يبلغه أحد مهما كان قوى الإيمان، ودرجة الحسن وعلى والنبي عليهم السلام جميعاً لا يبلغها أحد مهما سما وعلا إيمانه.

وأقول: بعد أن اتضح أن هذا (الحديث) مختلق مكذوب فالكلام فيه تبديد للوقت بلا فائده.

ولكن كل إشكالات الكاتب ترد على ما أخرجه الترمذى فى سننه، والضيء المقدسى فى الأحاديث المختاره، وأحمد فى مسنده، والطبرانى فى معجمه الكبير بأسانيدهم عن على بن أبى طالب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أخذ بيد حسن وحسين فقال: مَنْ أَحَبَّنِي وَأَحَبَّ هَذَيْنِ وَأَبَاهُمَا وَأُمَّهُمَا كَانَ مَعِي فِي دَرَجَتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ (١) ٢٨٧.

فهل كل من أحبَّ الخمسه أصحاب الكساء ينال درجة النبي صلى الله عليه وآله وسلم وإن كان شخصاً قَدِراً كما قال الكاتب؟!

بل يلزم من هذا الحديث أن يكون كل المسلمين لهم درجة النبي صلى الله عليه وآله وسلم، سواءً

١- سنن الترمذى ٥ / ٦٤١ قال الترمذى: هذا حديث حسن غريب. الأحاديث المختاره ٢ / ٤٥. مسند أحمد ١ / ٧٧. المعجم الكبير للطبرانى ٣ / ٤٣.

أكانوا قذرين أم لا، لأنه ما من مسلم إلا وهو يحب الحسينين وأمهما وأباهما عليهم السلام!!

وهذا لا- يعنى أننا ننكر هذا الحديث أو نردّه، وإنما نحمله على معانٍ صحيحة، كأن يراد بالدرجه الجنه الواحده، أو المكان الواحد فى الجنه مع تفاوت درجات النعيم فيها، والله العالم.

قال الكاتب: لقد أجازوا التمتع حتى بالهاشميه كما روى ذلك الطوسى فى التهذيب ١٩٣/٢.

أقول: إن الهاشميات أرفع من أن يُتَمَتَّعَ بهن، فهن سليلات النبوه، ومن أهل البيت، فحاشا لهن ذلك، وسيأتى السبب إن شاء الله.

وأقول: إذا ثبت أن نكاح المتعه قد أحلّه الله ورسوله كما سيأتى بيانه، فأى غضاضه على الهاشميه أن تتزوج متعه كما تتزوج دواماً، فتعف نفسها، وتحصن فرجها، وترضى ربّها؟!!

ثم إن أحكام الله ليست مخصوصه بقوم دون آخرين، فكما أن الله سبحانه أحلّ النكاح للناس كافة فقد أحلّه للأنبيا والأئمه عليهم السلام وبناتهم، فإن النكاح سنّه، وليس منا من رغب عن سنّه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم.

قال الكاتب: وقد بين الكلينى أن المتعه تجوز ولو لِيَصْجَعَهُ واحد بين الرجل والمرأه، وهذا منصوص عليه فى فروع الكافى ٥/٤٦٠.

وأقول: إذا ثبت ذلك عن أهل البيت عليهم السلام فلا غضاضه فى العمل به والتسليم لهم فيه، ولا فرق حينئذ بين اليوم واليومين والشهر والشهرين وغيرها ما دام النكاح

محللاً إلى أجل قَلَّ أم كثر، وحال نكاح المتعه في ذلك حال النكاح الدائم، فمن عقَدَ عقدَ النكاح الدائم، وضاجع امرأته مباشرة ثم طَلَّقَها، صحَّ نكاحه وطلاقه من غير خلاف، ولا يضر قصر المده بصحة نكاحه.

قال الكاتب: ولا يُشْتَرَطُ أن تكون المتمتع بها بالغه راشده بل قالوا يمكن التمتع بمن في العاشرة من العمر، ولهذا روى الكليني في الفروع ٤٦٣ / ٥ والطوسي في التهذيب ٢٥٥ / ٧ أنه قيل لأبي عبد الله رضي الله عنه: (الجارية الصغيرة، هل يَتَمَتَّعُ بها الرجلُ؟ فقال: نعم، إلا أن تكون صبيبه تخدع. قيل: وما الحد الذي إذا بَلَغَتْهُ لم تُخَدَع؟ قال: عشر سنين).

وأقول: لا فرق بين نكاح المتعه والنكاح الدائم من هذه الناحية، فإن أهل السنه أجازوا نكاح الفتاه الصغيره حتى لو كان عمرها ست سنين، وقد رووا أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم تزوج عائشه وهي ابنه ست.

فقد أخرج البخارى ومسلم وأبو داود والنسائى وابن ماجه وغيرهم بأسانيدهم عن عائشه، أنها قالت: تزوّجنى النبي صلى الله عليه وسلم وأنا ابنه ست، وبني بى وأنا ابنه تسع (١) ٢٨٨.

بل يجوز عندهم نكاح الرضيعه دواماً، وسيأتى بيان ذلك قريباً إن شاء الله تعالى، فانتظره.

فإذا جاز الزواج الدائم بالصغيره والرضيعه فلا مانع من جوازه متعه كذلك،

١- صحيح البخارى ٣ / ١١٨٩، ١١٩٠، ١٦٥٣، ١٦٥٤، ١٦٦٠. صحيح مسلم ٢ / ١٠٣٨ - ١٠٣٩. سنن أبى داود ٢ / ٢٣٩، ٢٨٤ / ٤، سنن النسائى ٦ / ٨٢. سنن ابن ماجه ١ / ٦٠٣ - ٦٠٤. صحيح ابن حبان ١٦ / ٩، ٥٦. السنن الكبرى للبيهقى ٧ / ١١٤، ٢٥٣. مسند أبى داود الطيالسى، ص ٣٠٥.

لأن أحكام النكاحين واحده إلا ما استثنى.

قال الكاتب: وهذه النصوص كلها سيأتى الرد عليها إن شاء الله، ولكنى أقول: إن ما نُسبَ إلى أبى عبد الله رضى الله عنه فى جواز التمتع بمن كانت فى العاشره من عمرها، أقول: قد ذهب بعضهم إلى جواز التمتع بمن هى دون هذا السن.

وأقول: العبارة فيها ركاه واضحه، فإنه لا يعلم أين ذهب خبر (إن) فى قوله: (إن ما نُسبَ إلى أبى عبد الله ...).

وأما ذهاب بعضهم إلى جواز التمتع بمن هى دون سن العاشره فقد أوضحنا أنه لا مانع منه، ونقلنا ما رواه أهل السنه من تزوج النبى صلى الله عليه وآله وسلم عائشه وهى بنت ست سنين، فإذا جاز نكاح الصغيره دواماً فما المانع من جوازه متعه؟

قال الكاتب: لما كان الإمام الخمينى مقيماً فى العراق كنا نتردد إليه، ونطلب منه العلم حتى صارت علاقتنا معه وثيقه جداً، وقد اتفق مره أن وُجِّهَتْ إليه دعوه من مدينه؟؟ وهى مدينه تقع غرب الموصل على مسيره ساعه ونصف تقريباً بالسياره، فطلبنى للسفر معه، فسافرت معه ...

ثم نقل الكاتب قصه طويله مفادها أن السيد الخمينى رحمه الله عليه تمتّع فى بغداد بصبيبه عمرها أربع أو خمس سنوات.

وأقول: قصه التمتع بالطفله الصغيره التى لها من العمر أربع سنين من الهراء الذى لا ينبغى الجواب عليه، ونحن لا نصدق أمثال هذه الحكايات حتى لو نُسبت لليهود فضلاً عن المسلمين، فإنه لا يعقل من رجل ناهز السبعين أن يرضى لنفسه أن

يتمتع بطفله عمرها أربع سنين.

ونحن لا نتعقل أن يُتاح لرجل التمتع بالشابات فيتركهن ويتمتع بطفله عمرها أربع سنين يقضى الليل معها وهي تصرخ وتصيح، بحيث يسمع صراخها كل من كان في الدار، وهو غير عابئ بكل ذلك!! فإن مثل هذا الرجل لا يمكن إدراجه في عداد الرجال الأصحاء.

ولو أن الكاتب افتري فريه يمكن أن تقع لأمكن تصديقه فيها، وأما الحكايات الخرافية التي يستحيل وقوعها والتي لا يصدق بها إلا الحمقى والمغفلون، فهي مردوده على مُفتريها.

قال الكاتب: وكان الإمام الخميني يرى جواز التمتع حتى بالرضيعه، فقال: (لا بأس بالتمتع بالرضيعه ضماً وتفخيذاً- أى يضع ذكره بين فخذيه- وتقبيلاً) انظر كتابه تحرير الوسيله ٢ / ٢٤١ مسأله رقم ١٢.

وأقول: لا يوجد نص في تحرير الوسيله هكذا، والمسأله المشار إليها هي:

مسأله ١٢- لا- يجوز وطء الزوجه قبل إكمال تسع سنين، دواماً كان النكاح أو منقطعاً، وأما سائر الاستمتاع كاللمس بشهوه والضم والتفخيذ فلا بأس بها حتى في الرضيعه ... الخ.

فما قاله الكاتب هو تحريف للفتوى كما هو واضح، فمرحّباً بهذا (المجتهد) الذي يتوصل إلى ما يريد باختلاق الأحاديث وتحريف الفتاوى والأحكام، فكيف يُوثق بقوله ويُطمأن بصحة خبره!؟

والمراد بالفتوى هو أنه لا يجوز وطء الزوجه قبل إكمال تسع سنين، سواءً أكانت الزوجه دائمه أم منقطعه، لورود النهى عن وطء الصغيره التي لم تبلغ تسع

سنين، فقد قال الصادق عليه السلام كما فى صحيحه الحلبي: إذا تزوج الرجل الجارية وهى صغيره فلا يدخل بها حتى يأتى لها تسع سنين (١) ٢٨٩.

وأما سائر الاستمتاعات فهى جائزه، لعموم ما دلَّ على جواز الاستمتاع بالزوجه، ولا مخصَّص له فى البين يدل على الحرمة.

وهذا إنما يُذكر بنحو الفرض فى كتب الفقه، بغض النظر عن وقوعه فى الخارج وعدمه، فإنها مسأله أخرى، فإننا لم نسمع أن رجلاً سويًا أو غير سوى استمتع برضيعه، ولكنه لو لامسها أو قبَّلها وحصلت عنده شهوه فهو جائز له، لأنها زوجته، وإن كان يحرم عليه وطؤها.

ولا يخفى أن الوارد فى الفتوى هو الاستمتاع بالزوجه الصغيره، أى التلذُّذ بها، وليس المراد تزوجها متعه، وفرض المسأله هو وطء الزوجه الدائمه الصغيره والاستمتاع بها، هل يجوزان أو لا؟

ولئن شئنا الكاتب على الاستمتاع بالصغيره أو الرضيعه فقد فاتته أن علماء أهل السنه ذكروا أمثال هذه المسأله فى كتبهم.

أما جواز نكاحها فقد ذكره النووى فى (روضه الطالبين)، حيث قال:

الثانيه: يجوز وقف ما يُراد لعينٍ تستفاد منه، كالأشجار للثمار، والحيوان للبن والصوف والوبر والبيض، وما يُراد لمنفعه تُستوفى منه كالدَّار والأرض. ولا يُشترط حصول المنفعه والفائده فى الحال، بل يجوز وقف العبد والجحش الصغيرين والزَّمن الذى يُرجى زوال زمانته، كما يجوز نكاح الرضيعه (٢) ٢٩٠.

وقال السرخسى فى المبسوط: عرضيه الوجود بكون العين منتفعاً بهاتكفى لانعقاد العقد، كما لو تزوج رضيعه صحَّ النكاح، باعتبار أن عرضيه الوجود فيما هو

١- وسائل الشيعه ١٤ / ٧٠.

٢- روضه الطالبين ٥ / ٣١٤.

المعقود عليه- وهو ملك الحِل - يقام مقام الوجود (١) ٢٩١.

وأما الاستمتاع بالصغيره فقد قال ابن قدامه فى المغنى:

فأما الصغيره التى لا يُوطأ مثلها (٢) ٢٩٢ فظاهر كلام الخرقى تحريم قبلتها ومباشرتها لشهوه قبل استبرائها (٣) ٢٩٣، وهو ظاهر كلام أحمد، وفى أكثر الروايات عنه قال: تُستبرأ وإن كانت فى المهد (٤) ٢٩٤. وروى عنه أنه قال: إن كانت صغيره بأى شىء تُستبرأ إذا كانت رضيعه؟ وقال فى روايه أخرى: تُستبرأ بحيضه إذا كانت ممن تحيض، وإلا بثلاثة أشهر إن كانت ممن توطأ وتحبل. فظاهر هذا أنه لا يجب استبرأؤها ولا تحرم مباشرتها (٥) ٢٩٥، وهذا اختيار ابن أبى موسى وقول مالك، وهو الصحيح (٦) ٢٩٦، لأن سبب الإباحه متحقق (٧) ٢٩٧، وليس على تحريمها دليل، فإنه لا نص فيه ولا معنى نص (٨) ٢٩٨، لأن تحريم مباشره الكبيره إنما كان لكونه داعياً إلى الوطء المحرّم، أو خشيه أن تكون أمّ

١- المبسوط للسرخسى ١٥ / ١٠٩.

٢- بأن كانت دون تسع سنين، أو كانت رضيعه عمرها سنه واحده كما سيأتى قريباً فى أكثر الروايات عن أحمد شمول مورد الكلام لمن كانت فى المهد.

٣- وأما بعد الاستبراء فلا تحريم فى البين وإن لامسها أو قبلها بشهوه.

٤- وهذه الفتوى من مهازل فتاوى أحمد بن حنبل، إذ كيف تُستبرأ الرضيعه التى فى المهد مع عدم قابليتها للحمل، وهل الاستبراء إلا من أجل التأكد من عدم الحمل؟

٥- أى لا يجب استبراء الرضيعه، ولا تحرم مباشرتها، لأنها ليست ممن تحيض، ولا ممن توطأ وتحبل. اهـ.

٦- أى أن القول بجواز مباشره الرضيعه وتقبيلها بشهوه من غير استبراء هو قول ابن أبى موسى ومالك بن أنس، وهو المختار عند ابن قدامه.

٧- هذا تعليل لعدم حرمه مباشره الرضيعه قبل استبرائها، وهو أن السبب فى إباحه مباشره الرضيعه وتقبيلها بشهوه متحقق، وهو العقد عليها إن كانت زوجته والملكيه إن كانت الرضيعه أمه.

٨- أى لا يوجد دليل على حرمه مباشره الرضيعه وتقبيلها بشهوه، لا نص صريح، ولا معنى يمكن استفادته من النص.

ولدغيره (١) ٢٩٩، ولا يُتَوَهَّم هذا في هذه (٢) ٣٠٠، فوجب العمل بمقتضى الإباحة (٣) ٣٠١.

وقال النووى فى شرح صحيح مسلم: وأما وقت زفاف الصغيره المزوّجه والدخول بها، فإن اتفق الزوج والولى على شىء لا ضرر فيه على الصغيره (٤) ٣٠٢ عمل به، وإن اختلفا (٥) ٣٠٣ فقال أحمد وأبو عبيد: تجبر على ذلك بنت تسع سنين دون غيرها. وقال مالك والشافعى وأبو حنيفة: حد ذلك أن تطيق الجماع (٦) ٣٠٤، ويختلف ذلك باختلافهن، ولا يُضبط بسن (٧) ٣٠٥، وهذا هو الصحيح (٨) ٣٠٦.

قلت: على هذه الفتوى يجوز أن يتفق الولى والزوج على أن يدخل الزوج بالصغيره الرضيعه من دون أن يطأها، بل يقتصر على تقبيلها وضمها بشهوه وتفخيذها إذا رأى الولى أن ذلك لا يضر بالصغيره.

وعلى فتوى مالك والشافعى وأبى حنيفة فإن الرضيعه التى عمرها دون الستين لو أطاقت الجماع جاز وطؤها عندهم، فضلاً عن لمسها بشهوه وتفخيذها.

- ١- وأما تحريم مباشره الكبيره فلأجل أن المباشره قد تؤدى إلى الوطء، وهو محرم قبل الاستبراء، أو لأجل أنها قد تكون حاملاً من غيره، فتكون أم ولد لذلك الغير، ووطء أم ولد الغير حرام.
- ٢- أى أن الخشيه من الوقوع فى الوطء المحرم واحتمال كون الرضيعه أم ولد للغير لا يمكن توهمهما فى الرضيعه، لاستبعاد تحقق وطئها من الرجل السوى، وامتناع كونها أم ولد للغير.
- ٣- المغنى لابن قدامه ١٦٠ / ٩.
- ٤- كما لو اتفقا على ألا يطأها الزوج، وإنما يقتصر على الاستمتاع بها بالتقبيل والتفخيذ وغيرهما مما هو دون الوطء مما لا ضرر فيه على الصغيره.
- ٥- بأن أراد الزوج وطأها، وأراد الولى منه أن يقتصر على الاستمتاع الأخرى فقط.
- ٦- فيجوز للزوج أن يدخل بها إذا أطاقت الجماع وإن كان عمرها دون الستين أو الثلاث.
- ٧- أى لا يمكن ضبط مقدره الصغيره على الجماع بسن معين، فربما تطيق الجماع بعض الصغيرات بملاحظه سمنها مثلاً، وصغر آله زوجها، وربما لا تطيقه من كانت أكبر سناً إذا كانت هزيله، وكانت آله زوجها عظيمه.
- ٨- شرح النووى على صحيح مسلم ٢٠٦ / ٩.

قال الكاتب: جلست مره عند الإمام الخوئي في مكتبه، فدخل علينا شابان يبدو أنهما اختلفا في مسأله، فاتفقا على سؤال الإمام الخوئي ليدلها على الجواب.

فسأله أحدهما قائلاً: سيد ما تقول في المتعه، أحلال هي أم حرام؟

ثم نقل الكاتب قصه طويله فحواها أن الشاب السائل كان سنيًا من الموصل، فلما أجابه السيد بحليتها، طلب من السيد أن يوجه ابنته متعه، فأجابه السيد بقوله: أنا سيد، وهذا حرام على الساده، وحلال عند عوام الشيعة.

فنظر الشاب إلى السيد الخوئي وهو مبتسم، ونظرتة توحى أنه علم أن الخوئي قد عمل بالتقيه. (١) ٣٠٧

في القصة أن الكاتب لحق بالشابين بعد خروجهما من (مكتب) السيد، فسمع الشاب الشيعي الآخر يسب العلماء ويلعنهم، لأنهم يحللون المتعه لأنفسهم، ويحرمونها على غيرهم.

وأقول: هذه القصة من القصص الخرافيه التي لا تستند على دليل صحيح، ودليلها هو نقل كاتبها الذي لا يوثق بنقله.

ومن أدله كذب هذه القصة أن السيد الخوئي قدس سره ليس عنده مكتب في النجف الأشرف لاستقبال الناس فيه كما زعم الكاتب، وإنما كان يستقبل الناس في منزله المعروف في حي العماره.

والكاتب لم يبين للقراء لماذا لحق بالشابين بعد خروجهما من مجلس السيد؟ فإنه لم يتضح سبب صحيح للحوقه بهما إلا ترتيب القصة بصوره تبدو بها أكثر إثارة.

وأما زعمه أن الخوئي قدس سره قد عمل بالتقيه فهو من المضحكات، إذ كيف يتقى السيد من الشاب الموصلي في مسأله هو يصرح بها في كتبه العلميه والفتوائيه، ويفتى مقلديه بجوازها؟ مع أن المقام مقام إثبات المتعه لا مقام تقيه كما هو واضح.

وأما زعمه أن السيد الخوئي قدس سره قد قال: (إن المتعه حرام على الساده وحلال

١- الشيخ على آل محسن، الله و للحقيقه (رد على كتاب «الله ثم للتاريخ»)، ١ جلد، نشر مشعر - تهران، چاپ: ١، ١٤٢٤ هـ. ق..

على عوام الشيعة) فهو معلوم البطلان، بل هو فريه بلا مريه، فإن السيد الخوئي قدس سره وكل علماء الشيعة يفتون بحليته نكاح المتعه مطلقاً من غير هذا التفصيل المزعوم.

ومن المعروف أن بعض أهل السنه دأبوا على الاحتجاج على الشيعة باحتجاج الشاب الموصلى الذى زعمه الكاتب، بظن أنهم يُلزَمون الشيعة بما لا يستطيعون الإجابة عليه، وهو احتجاج قديم ورد فى الأخبار.

ففى صحيحه زراره قال: جاء عبد الله بن عمير الليثى إلى أبى جعفر عليه السلام فقال له: ما تقول فى متعه النساء؟ فقال: أحلها الله فى كتابه وعلى لسان نبيه صلى الله عليه وآله، فهى حلال إلى يوم القيامة. فقال: يا أبا جعفر مثلك يقول هذا وقد حرّمها عمر ونهى عنها؟! فقال: وإن كان فعل. قال: وإنى أعيدك بالله من ذلك أن تحل شيئاً حرّمه عمر. قال: فقال له: فأنت على قول صاحبك، وأنا على قول رسول الله صلى الله عليه وآله، فهلم أُلَاعِنُكَ أن تقول ما قال رسول الله صلى الله عليه وآله، وأن الباطل ما قال صاحبك. قال: فأقبل عبد الله ابن عمير فقال: يسرُّك أن نساءك وبناتك وأخواتك وبنات عمك يفعلن ذلك؟ قال: فأعرض عنه أبو جعفر عليه السلام حين ذكر نساءه وبنات عمه (١) ٣٠٨.

وجواب من أشكل بذلك تاره يكون نَفْضِيًّا، وتاره يكون حَلِيًّا.

أما النقصى فيقال له: هل تزوّجنى ابنتك أو أختك مع بعض بنات عمك أو بنات خالك زواجاً دائماً؟ فإن الزواج الدائم بأربع نسوة جائز عندكم وعندنا، ولا مانع من تزويجى أربعاً من أهلك وأرحامك؟

فإن أجاب: (بأننا لا نزوّج رافضياً)، أجنبناه فى المتعه بنفس جوابه بأننا لسنا مضطرين لأن نزوّج سِيئِيًّا، سواء أكان النكاح دواماً أو متعه. وإن أجاب ب- (نعم) ألزمناه به.

كما يُنْقَضُ عليه بنقض آخر، وهو أنه هل يرضى بأن يزوّج ابنته زواجاً دائماً

بمهر حقير من رجل مريض فقير بخيل لثيم دميم طاعن في السن عنده ثلاث نسوة؟

فإن أجاب ب- (لا) قلنا له: لم لا ترضى بما أحله الله سبحانه؟ وإن قال: (نعم) سعينا في إلزامه به.

وأما الجواب الحلي فيقال له: ليس كل من خطب زوجناه حتى لو كان مريد الزواج شيعياً، وكان النكاح دائماً، وليس كل ما يجوز في الشرع نحبّه لبناتنا وأخواتنا، فالطلاق جائز، لكننا لا نرضاه لبناتنا وأخواتنا، ونكاح أربع نسوة جائز، ولكننا لا نرضاه لهن أيضاً، وزواج الأم بعد فراق الأب بموت أو طلاق جائز، ولكن الأبناء لا يرتضونه، وتزويج المريض واللثيم والبخيل وسيئ الأخلاق جائز، ولكن لا- يرضاه الرجل لابنته أو لأخته، وهناك صور كثيرة لأنكحه جائزه لا يرتضيها الرجل لبناته ولا لأخواته.

ومما قلناه يتضح أن الرجل قد لا يحب لابنته أن تتزوج بنكاح المتعه من رجل ما دام النكاح الدائم ممكناً لها، فإنه بلا ريب خير لها من نكاح المتعه، وذلك لوجوب نفقتها والمبيت عندها على زوجها في النكاح الدائم، كما أنها ترثه لو مات عنها... وغير ذلك، بخلاف نكاح المتعه، فإنه لا يجب فيه شيء من ذلك.

نعم، لو كانت المرأة ذات أولاد صغار، ولا تجد من ينفق عليها وعلى صغارها، أو خشيت على نفسها من الوقوع في الحرام، فلا أعتقد أن أباً يرفض تزويج ابنته من رجل مؤمن تقى ذى خلق، يصونها وينفق عليها وعلى أولادها.

قال الكاتب: إن المتعه كانت مباحة في العصر الجاهلي، ولما جاء الإسلام أبقى عليها مده، ثم حُرِّمت يوم خيبر، لكن المتعارف عليه عند الشيعة عند جماهير فقهاءنا أن عمر بن الخطاب هو الذي حرّمها، وهذا ما يرويه بعض فقهاءنا.

وأقول: لا دليل على أن نكاح المتعه كان من أنكحه الجاهلية بشروطه المعروفة،

من عقد وعده ومهر وتحديد مده وغيرها، لأن أنكحه الجاهليه لا يعرف فيها ذلك.

بل ظاهر الأخبار الكثيره الصحيحه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قد أباحه لصحابته، وأذن لهم فيه فى بعض مغازيه.

فقد أخرج مسلم فى صحيحه عن قيس قال: سمعت عبد الله (١) ٣٠٩ يقول: كنا نغزو مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس لنا نساء، فقلنا: ألا نستخصى؟ فنهانا عن ذلك، ثم رخص لنا أن ننكح المرأه بالثوب إلى أجل، ثم قرأ عبد الله: يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تُحَرِّمُوا طَيِّبَاتِ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ.

وأخرج أيضاً عن جابر بن عبد الله وسلمه بن الأكوع قالوا: خرج علينا منادى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أذن لكم أن تستمتعوا. يعنى متعه النساء.

وأخرج بسنده عن سلمه بن الأكوع وجابر بن عبد الله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أتانا، فأذن لنا فى المتعه.

وأخرج بسنده عن الربيع بن سبره، أن أباه غزا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فتح مكه، قال: فأقمنا بها خمس عشره، (ثلاثين بين يوم وليله)، فأذن لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فى متعه النساء... (٢) ٣١٠.

فهذه الأحاديث وغيرها تدل على أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قد رخص للناس فى نكاح المتعه وأذن لهم فيه، ولو كانت المتعه من الأنكحه المعروفه فى الجاهليه وكانت مباحه للمسلمين من أول الأمر لما أتجه قولهم للنبي صلى الله عليه وسلم: (ألا نستخصى؟).

وأما تحريم عمر للمتعه فيدل عليه ما أخرجه مسلم فى صحيحه بسنده عن أبى الزبير قال: سمعت جابر بن عبد الله يقول: كنا نستمتع بالقبضه من التمر والدقيق

١- أخرج الطحاوى هذا الحديث فى شرح معانى الآثار ٣/ ٢٤ عن عبد الله بن مسعود، وهو المراد به فى حديث مسلم.

٢- صحيح مسلم ٢/ ١٠٢٢-١٠٢٥.

الأيام على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبى بكر، حتى نهى عنه عمر في شأن عمرو بن حريث.

وبسنده عن أبى نصره قال: كنت عند جابر بن عبد الله، فأتاه آتٍ فقال: ابن عباس وابن الزبير اختلفا في المتعتين. فقال جابر: فعلناهما مع رسول الله صلى الله عليه وسلم، ثم نهانا عنهما عمر، فلم نَعُدْ لهما (١) ٣١١.

وأخرج أحمد في المسند عن جابر قال: متعتان كانتا على عهد النبي صلى الله عليه وسلم، فهناك عنهما عمر رضى الله تعالى عنه فانتهينا (٢) ٣١٢.

وفى روايه أخرى عن جابر بن عبد الله قال: تمتعنا متعتين على عهد النبي صلى الله عليه وسلم: الحج والنساء، فهناك عنهما عمر فانتهينا (٣) ٣١٣.

وأخرج البيهقي في السنن الكبرى وغيره عن أبى نصره عن جابر رضى الله عنه قال فى حديث: تمتعنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ومع أبى بكر رضى الله عنه، فلما ولى عمر خطب الناس فقال: إن رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا الرسول، وإن هذا القرآن هذا القرآن، وإنهما كانتا متعتان على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا أنهى عنهما وأعاقب عليهما، إحداهما متعه النساء، ولا أقدر على رجل تزوج امرأه إلى أجل إلا غيَّبه بالحجاره، والأخرى متعه الحج، افضلوا حجكم من عمرتكم، فإنه أتم لحجكم وأتم لعمرتكم (٤) ٣١٤.

وأخرج سعيد بن منصور فى مسنده بسنده عن أبى قلابه قال: قال عمر بن الخطاب رضى الله عنه: متعتان كانتا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم، أنا أنهى عنهما، وأعاقب عليهما: متعه النساء و متعه الحج (٥) ٣١٥.

١- نفس المصدر ٢/ ١٠٢٣.

٢- مسند أحمد ٣/ ٣٢٥. أحكام القرآن للجصاص ٢/ ١٥٢.

٣- مسند أحمد ٣/ ٣٦٥. وبألفاظ قريبه مما مرّ فى ٣/ ٣٦٣.

٤- السنن الكبرى للبيهقي ٧/ ٢٠٦.

٥- سنن سعيد بن منصور، ص ٢٥٢. وراجع مسند أحمد بن حنبل ١/ ٥٢. شرح معانى الآثار ٢/ ١٤٤، ١٤٦. كنز العمال ١٦/ ٥١٩،

٥٢١. أحكام القرآن للجصاص ١/ ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٣، ١٥٢/ ٢، ٢٣٩/ ٣. تفسير القرطبي ٢/ ٣٩٢. العلل الوارده فى الأحاديث النبويه

للدارقطنى ٢/ ١٥٦. تذكره الحفاظ ١/ ٣٦٦. بدايه المجتهد ٢/ ١٢١.

وقال السرخسى فى المبسوط: وقد صحَّ أن عمر رضى الله عنه نهى الناس عن المتعه، فقال: متعتان كانتا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم، وأنا أنهى عنهما: متعه النساء و متعه الحج (١) ٣١٦.

قلت: وهذه الروايات صريحه فى المطلوب، فإن عمر نسب التحريم إلى نفسه، وشهد بأن المتعتين كانتا على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، فلنا شهادته على حليتهما، وله تحريمه.

وأخرج عبد الرزاق فى مصنفه، والطحاوى فى شرح معانى الآثار، عن عطاء قال: وسمعت ابن عباس يقول: يرحم الله عمر، ما كانت المتعه إلا - رخصه من الله عز وجل، رحم بها أمه محمد صلى الله عليه وسلم، فلولا نهيه عنها ما احتاج إلى الزنا إلا شقى. قال: كأنى والله أسمع قوله: إلا شقى (٢) ٣١٧.

وعن ابن جريج قال: أخبرنى من أصدق أن علياً قال بالكوفه: لولا - ما سبق من رأى عمر بن الخطاب - أو قال: من رأى ابن الخطاب - لأمرت بالمتعه، ثم ما زنى إلا شقى (٣) ٣١٨.

وأخرج ابن حبان فى صحيحه بسنده عن خالد بن دريك أن مطرفاً عاد عمران ابن حصين فقال له: إنى محدثك حديثاً، فإن برئت من وجعى فلا تحدث به، ولو مضيت لشأنى فحدث به إن بدا لك، إنا استمتعنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم لم ينهنا عنه حتى مات صلى الله عليه وسلم، رأى رجل رأيه (٤) ٣١٩.

١- المبسوط ٢٧ / ٤.

٢- المصنف لعبد الرزاق ٧ / ٤٩٩، ط أخرى ٧ / ٣٩٩. شرح معانى الآثار ٣ / ٢٦.

٣- المصنف لعبد الرزاق ٧ / ٤٩٩، ط أخرى ٧ / ٣٩٩.

٤- صحيح ابن حبان ٩ / ٢٤٤.

وأخرج البخارى فى صحيحه بسنده عن مطرّف عن عمران بن حصين رضى الله عنه، قال: تمّتّعنا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم، فنزل القرآن، قال رجل برأيه ما شاء (١) ٣٢٠.

قال ابن حجر فى فتح البارى: فقال فى آخره: (ارتأى رجل برأيه ما شاء) يعنى عمر.

وقال: ففى مسلم أيضاً أن ابن الزبير كان ينهى عنها، وابن عباس كان يأمر بها، فسألوا جابراً، فأشار إلى أن أول من نهى عنها عمر (٢) ٣٢١.

ولهذا عدّ أبو هلال العسكرى - ونقله عنه السيوطى - من أوليات عمر بن الخطاب تحريمه للمتعه.

قال السيوطى فى تاريخ الخلفاء: فصل فى أوليات عمر رضى الله عنه، قال العسكرى: هو أول من سُمى أمير المؤمنين، وأول من كتب التاريخ من الهجره، وأول من اتخذ بيت المال، وأول من سنّ قيام شهر رمضان، وأول من عسّ بالليل، وأول من عاقب على الهجاء، وأول من ضرب فى الخمر ثمانين، وأول من حرّم المتعه ... (٣) ٣٢٢.

ومما قلناه يتضح أن كتب أهل السنه تشهد عليهم بأن المتعه كانت محلّله زمان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وزمان أبى بكر وشطراً من زمان عمر، ثم حرّمها عمر فى شأن عمرو بن حريث.

والذى يظهر أن عمر أبى أن يتدّرع من خلا بامرأه لا يُعرّف لها بعل بنكاح المتعه، فأراد أن يسد هذا الباب، وهذا اجتهاد منه لا يلزم غيره مع ثبوت النصوص الصحيحه الصريحه الداله على حلّيه نكاح المتعه.

فما قاله الكاتب من أن الشيعة يقولون: (إن عمر حرّمها) صحيح، لأنهم

١- صحيح البخارى ١ / ٤٦٨.

٢- فتح البارى ٣ / ٣٣٩.

٣- تاريخ الخلفاء، ص ١٠٨. وتجد ذكر تحريم المتعه فى كتاب الأوائل للعسكرى ١ / ٢٤٠.

استدلوا على ذلك بما نقلنا بعضه من كتب أهل السنه، فما المحذور في ذلك؟!؟

قال الكاتب: والصواب في المسأله أنها حُرِّمَتْ يوم خيبر.

قال أمير المؤمنين صلوات الله عليه:

حَرَّمَ رسول الله صلى الله عليه وآله يوم خيبر لحوم الحمر الأهليه، ونكاح المتعه

انظر التهذيب ٢/ ١٨٦، الاستبصار ٣/ ١٤٢، وسائل الشيعه ١٤/ ٤٤١.

وأقول: هذه الروايه ضعيفه السند بعمر بن خالد الواسطى، فإنه لم يوثَّق في كتب الرجال، واختلف في مذهبه، فقيل: إنه من أهل السنه. والمشهور أنه من رؤساء الزيديه، وأغلب رواياته يرويها عن زيد بن علي، ومنها هذه الروايه.

ومن جمله رواه هذا الحديث الحسين بن علوان، وهو سُني المذهب، وعبارته النجاشي في ترجمته موهمه تحتمل عود التوثيق فيها إليه أو إلى أخيه الحسن، ولا توثيق آخر له، ولهذا فنحن متوقفون فيه، وإن وثَّقه بعض الأعلام، وضعَّفه بعض آخر.

والحاصل أن هذا الحديث اشتمل على راوٍ زيدي، وراوٍ آخر سُني المذهب، وكلاهما لم يثبت توثيقهما، وما قيل في توثيقهما ليس محلًّا للاعتماد والوثوق.

ولو سلَّمنا بصحة هذه الروايه فهي محموله على التقيه، وذلك لأن الأخبار المرويّه عن أئمه أهل البيت عليهم السلام الداله على حلِّه نكاح المتعه بلغت حد التواتر، فلا يمكن العمل بهذه الروايه الضعيفه، وطرح كل تلك الروايات المتواتره.

قال الشيخ الطوسي قدس سره في تهذيب الأحكام: فإن هذه الروايه وردت مورد التقيه وعلى ما يذهب إليه مخالفو الشيعه، والعلم حاصل لكل من سمع الأخبار أن من دين أئمتنا عليهم السلام إباحه المتعه، فلا يحتاج إلى الإطناب فيه (١) ٣٢٣.

وقال فى الاستبصار: فالوجه فى هذه الروايه أن نحملها على التقيه، لأنها موافقه لمذاهب العامه، والأخبار الأوله موافقه لظاهر الكتاب وإجماع الفرقه المحقه على موجبها، فيجب أن يكون العمل بها دون هذه الروايه الشاذه (١) ٣٢٤.

قال الكاتب: وشيئلاً أبو عبد الله رضى الله عنه: (أكان المسلمون على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله يتزوجون بغير بينه؟ قال: لا) انظر التهذيب ١٨٩ / ٢.

وعلق الطوسى على ذلك بقوله: إنه لم يُرد من ذلك النكاح الدائم بل أراد منه المتعه، ولهذا أورد هذا النص من باب المتعه.

وأقول: لم يعلق الشيخ بذلك فى كتابيه (تهذيب الأحكام)، و (الاستبصار)، فراجعهما لتتحقق مقدار أمانه مدعى الاجتهاد والفقاهه.

بل قال الشيخ الطوسى فى كتابيه المذكورين ما يلى:

فإن هذا الخبر ليس فيه المنع من المتعه إلا بيئنه، وإنما هو منبئ عما كان فى عهد رسول الله صلى الله عليه وآله أنهم ما تزوجوا إلا- بيئنه، وذلك هو الأفضل، وليس إذا كان ذلك (٢) ٣٢٥ غير واقع فى ذلك العصر دل على أنه محذور، كما نعلم أن ههنا أشياء كثيره من المباحات وغيرها لم تكن تستعمل فى ذلك الوقت، ولم يكن ذلك دلاله على حظره، على أنه يمكن أن يكون الخبر ورد مورد الاحتياط دون الإيجاب، ولئلا تعتقد المرأه أن ذلك لا يحوز إذا لم تكن من أهل المعرفه (٣) ٣٢٦.

قلت: ولا بأس أن أنقل للقارئ العزيز نص الحديث كما رواه الشيخ الطوسى فى كتابيه تهذيب الأحكام والاستبصار، ليتضح له معناه.

١- الاستبصار ٣ / ١٤٢.

٢- أى الزواج من غير بيئنه.

٣- تهذيب الأحكام ٧ / ٢٦١. الاستبصار ٣ / ١٤٨.

قال الشيخ قدس سره: عن المعلى بن خنيس قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: ما يجزى فى المتعه من الشهود؟ فقال: رجل وامرأتان يشهدهما. قلت: رأيت إن لم يجدوا أحداً؟ قال: إنه لا يعوزهم. قلت: رأيت إن أشفقوا أن يعلم بهم أحد، أيجزيهم رجل واحد؟ قال: نعم. قلت: جعلت فداك، كان المسلمون على عهد النبي صلى الله عليه وآله يتزوجون بغير بيّنه؟ قال: لا (١) ٣٢٧.

والحديث واضح الدلالة على كفايه رجل وامرأتين فى الشهاده على نكاح المتعه، بل يكفى رجل واحد فقط، كما أنه يدل على عدم اشتراط الشهود فى نكاح المتعه ولا سيما إذا لم يجدوا أحداً أو خافوا أن يعلم بهم أحد.

وبما أن مورد السؤال هو نكاح المتعه فالحديث يدل على أن الصحابه كانوا لا- يتمتعون إلا- بيّنه، أو أنهم كانوا لا يتزوجون مطلقاً- أى متعه ودواماً- إلا بيّنه.

فأين دلالة هذا الحديث على حرمة المتعه، مع أنه صريح فى حليتها، لأن الصحابه كانوا يتمتعون، غاية الأمر أن متعتهم كانت بيّنه؟!!

والظاهر أن العله فى أن الصحابه كانوا لا- يتزوجون متعه إلا- بيّنه هى أنها كانت مباحه لهم، فليس فيها ما يقتضى الشنعه على فاعلها حتى يتسّر بها، فلهدا كانوا يُشهدون على أنكحتهم دفعاً للتهمه وعملاً بالسُّنه.

فانظر أيها القارئ العزيز إلى مدعى الاجتهاد والفقاهه الذى بتر الحديث وأخذ ببعضه دون بعضه الآخر، وفَسّر ما أخذه من الحديث بحسب هواه، لا بما يدل عليه كلام الإمام عليه السلام من عدم اشتراط الشهود فى نكاح المتعه.

قال الكاتب: لا شك أن هذين النصين حجه قاطعه فى نسخ حكم المتعه

وإبطاله. وأمير المؤمنين صلوات الله عليه نقل تحريمها عن النبي صلى الله عليه وآله، وهذا يعنى أن أمير المؤمنين قد قال بحرمتها من يوم خيبر، ولا شك أن الأئمة من بعده قد عرفوا حكم المتعه بعد علمهم بتحريمها.

وأقول: قد أوضحنا أن النص الأول ضعيف السند، ومع تسليم صحته فهو وارد مورد التقيه، فلا يصح الأخذ به وطرح الأخبار المتواتره المرويّه عن الأئمة الأطهار عليهم السلام والدالّه على حليّه نكاح المتعه، بل على استحبابه.

وأما الحديث الثاني فقد دلّ على أن الناس في زمن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كانوا لا يتزوّجون المتعه إلا بينه لما قاله قدس سره ولما قلناه، وهو دال على حليتها لا على حرمتها كما أوضحناه.

فأين الحجه القاطعه التي زعمها الكاتب على نسخ نكاح المتعه؟! وكيف علم بأن أمير المؤمنين عليه السلام نقل تحريمها عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم، مع أن الحديث ضعيف السند ومعارض بالأحاديث المتواتره عن أهل بيت العصمه والطهاره الداله على حليتها.

ولا- أدرى لم أخذ الكاتب بهذين الحديثين وتعامى عن عشرات الأحاديث الناصه على حليّه نكاح المتعه؟ فهل مبلغ اجتهاده وغايه مقدرته على استنباط الأحكام أن ينظر إلى حديث ضعيف، فيتمسك به، ويفتى على طبقه، ويتعامى عن عشرات الأحاديث الصحيحه المعارضه له؟!

قال الكاتب: وهنا نقف بين أخبار منقوله وصريحه في تحريم المتعه، وبين أخبار منسوبه إلى الأئمة في الحث عليها وعلى العمل بها.

وهذه مشكله يحترار المسلم إزاءها أيتمتع أم لا؟

وأقول: إن وظيفه الفقيه هي أن ينظر في الأخبار المتعارضه المنقوله عن النبي

صلى الله عليه وآله وسلم وعن الأئمة الأطهار عليهم السلام، فيرجح منها ما هو الصحيح بالمرجحات السندية والدلالية، فيأخذ به ويعمل على طبقه، لا أن يتمسك ببعضها ويترك بعضها الآخر هكذا من غير حجة ولا دليل.

ومن الواضح أن الكاتب طرح الروايات الصحيحة المتواتره الداله على حليته نكاح المتعه، وتمسك بحديث ضعيف، لا لشيء إلا لأنه موافق لما عليه أهل السنه.

فستان بين معالجتنا للمسألة ومعالجه مدعى الاجتهاد، فإننا قد استدللنا عليهم بالأحاديث الصحيحه التي رواها أهل السنه في كتبهم والتي تدل على حليته نكاح المتعه، وقد نقلنا لك بعضاً منه، والكاتب استدلل على مطلوبه بحديث واحد ضعيف عندنا، رواه إما سنيون أو زيديون!!

وأما زعمه أن الأخبار المرويه عن أئمة أهل البيت عليهم السلام الداله على حليته نكاح المتعه كلها منسوبة إليهم، أى مختلفه ومكذوبه، فهو زعم باطل لم يستند إلى دليل، وكان عليه أن يثبت كلامه بالدليل الصحيح، لا بالدعاوى الجوفاء، ونحن قد أثبتنا في كتابنا (مسائل خلافية) بالأدله الواضحه الصحيحه أن الشيعة هم أتباع أهل البيت عليهم السلام، الذين تمسكوا بحبلهم، واتبعوه، ونقلوا عنهم بالأسانيد الصحيحه العلم الكثير في المعتقدات والفتاوى والأحكام، فمن أراد الاطلاع على تلك الأدله فعليه بمراجعتها هناك.

قال الكاتب: إن الصواب هو ترك المتعه لأنها حرام كما ثبت نقله عن أمير المؤمنين رضى الله عنه. وأما الأخبار التي نسبت إلى الأئمة، فلا شك أن نسبتها إليهم غير صحيحه، بل هي أخبار مفتراه عليهم، إذ ما كان للأئمة عليهم السلام أن يخالفوا أمراً حرمه رسول الله، وسار عليه أمير المؤمنين من بعده، وهم - أى الأئمة - الذين تلقوا هذا العلم كابرًا عن كابرٍ لأنهم ذريه بعضها من بعض.

وأقول: لقد أثبتنا ضعف هذا الحديث عن أمير المؤمنين عليه السلام، الذى رواه رجال مختلف فى وثاقتهم من الزيدية وأهل السنه، فلا- يمكن ترك ما رواه الثقات عن أمير المؤمنين عليه السلام خاصة، وعن أئمة أهل البيت عليهم السلام عامه من أجل هذا الحديث الضعيف.

ولو ثبت أن أمير المؤمنين عليه السلام قد روى النهى عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من غير معارضه بأحاديث أخرى لكان علينا التسليم بما يقوله عليه السلام، ولكن الشأن فى ثبوت ذلك عنه عليه السلام، فإنه لم يثبت، بل الثابت عنه خلافه كما يعلمه كل من اطلع على أخبار الأئمة المعصومين عليهم السلام.

وأما رد الأحاديث الصحيحه بالجمله، ووصفها بأنها مفتراه على الأئمة عليهم السلام من دون معالجه سنديه ودلاليه لها فهو بعيد عن طريقه العلميه المعروفه المتفق عليها بين العامه والخاصه فى نقد الأحاديث وتمحيص الصحيح منها والسقيم.

والكاتب لم يذكر دليلاً واحداً صحيحاً يدل على كذب تلك الأحاديث، اللهم إلا زعمه بأنها مخالفه لما حرّمه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وسار عليه أمير المؤمنين عليه السلام من بعده، وهذا الزعم كما هو واضح مصادره على المطلوب، فإن عليه أولاً أن يثبت أن المتعه حرّمها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وأن أمير المؤمنين عليه السلام قد روى التحريم عنه، ليتم له مطلوبه، لا- أن يجعل النتيجة المتنازع فيها مقدمه مسلّمه، وهذا أدل دليل على أن الكاتب بعيد عن روح الاستدلال الصحيح والاستنباط على طبق القواعد الثابته.

قال الكاتب: لما سُئِلَ أبو عبد الله رضى الله عنه: (كان المسلمون على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله يتزوجون بغير بينه؟ قال: لا)- فلولا- علمه بتحريم المتعه لما قال: لا، خصوصاً وأن الخبر صحيح (١) ٣٢٨ فى أن السؤال كان عن المتعه، وأن أبا جعفر الطوسى راوى الخبر

١- الظاهر أنه خطأ مطبعى، وأنه يريد: (صريح) كما هو ظاهر السياق، وإلا فالكاتب بعيد كل البعد عن معرفه الحديث الصحيح والضعيف كما يلاحظه كل من يقرأ كتابه.

أورده في باب المتعه كما أسلفنا.

وما كان لأبي عبد الله والأئمة من قبله ومن بعده أن يخالفوا أمر رسول الله صلوات الله عليه أو أن يُحلُّوا أمراً حرمه أو أن يبتدعوا شيئاً ما كان معروفاً في عهده عليه السلام.

وأقول: لقد أوضحنا المراد بالحديث فيما تقدّم، وأن الحديث يدل على حليّه نكاح المتعه، وأن الصحابه كانوا يمارسونها عملياً، وأنهم كانوا يُشهدون عليها، لما قلناه من الدواعي، فأين الدليل على حرمه المتعه وكونها منسوخة؟!

قال الكاتب: وبذلك يتبين أن الأخبار التي تحث على التمتع ما قال الأئمة منها حرفاً واحداً، بل افتراها وتقولها عليهم أناس زنادقه أرادوا الطعن بأهل البيت الكرام والإساءة إليهم، وإلا بِمَ تفسر إباحتهم التمتع بالهاشميه، وتكفيرهم لمن لا يتمتع؟

وأقول: لقد تبين بما قلناه أن الكاتب قد أخذ بروايه واحده فقط لمجرد كونها موافقه لمطلوبه، واعتبرها حجه بهذا اللحاظ، وأعرض عن الأحاديث الكثيره المتواتره الداله على أن أئمه أهل البيت عليهم السلام قد أباحوا نكاح المتعه.

وأما مسأله الاستدلال على كذب الروايات المبيحه للمتعه بأنها تجوز التمتع بالهاشميه فهو استدلال عجيب، وذلك لأن الأحكام الشرعيه عامه لكل الناس، ولا خصوصيه للهاشميه من هذه الجهه، فحالها حال غيرها من النساء.

وأما زعمه تكفير من لا يتمتع فهو افتراء واضح، لأن المتعه ليست بأعظم من الصلاه والزكاه والصيام والحج وغيرها من أركان الإسلام التي لا يحكم على من تركها تهاوناً بكفر ولا زندقه.

كما أنها ليست من الأصول التي يلزم من إنكارها المروق من الدين، بل هي من السنن الثابتة عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم التي رحم الله بها أمه محمد صلى الله عليه وآله وسلم، ومن جحد سُنَّته لشبهه عروض تحريمها لا يمكن تكفيره بحال من الأحوال.

قال الكاتب: مع أن الأئمة عليهم السلام لم يُنقل عن واحد منهم نقلًا ثابتًا أنه تمتع مره، أو قال بِحِلِّيِّهِ المتعه، أيكونون قد دانوا بغير دين الإسلام؟

وأقول: هذا الكلام واضح البطلان من عده جهات:

أولاً: أن الأحاديث المروية عن أئمة أهل البيت عليهم السلام الداله على حليِّه نكاح المتعه بلغت حد التواتر كما صرح به جمع من العلماء، وقد نقلنا للقارئ كلمه الشيخ الطوسي في هذه المسأله.

من تلکم الروایات صحیحہ زرارہ التي نقلناها فيما مرّ.

ومنها: صحیحہ هشام بن سالم عن أبي عبد الله عليه السلام قال: يستحب للرجل أن يتزوج المتعه، وما أحب للرجل منكم أن يخرج من الدنيا حتى يتزوج المتعه ولو مره (١) ٣٢٩.

ومنها: صحیحہ أبي بصير قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن متعه النساء، قال: حلال، وإنه يجزى فيه الدرهم فما فوقه (٢) ٣٣٠.

ومنها: صحیحہ على السائي قال: قلت لأبي الحسن عليه السلام: جعلت فداك، إني كنت أتزوج المتعه، فكرهتها وتشأمت بها، فأعطيت الله عهداً بين الركن والمقام، وجعلت عليّ في ذلك نذراً وصياماً ألا- أتزوجها، ثم إن ذلك شقّ عليّ، وندمت على يميني، ولم يكن بيدي من القوه ما أتزوج علانيه. قال: فقال لي: عاهدت الله أن لا

١- وسائل الشيعه ١٤ / ٤٤٣.

٢- الكافي ٥ / ٤٥٧. وسائل الشيعه ١٤ / ٤٧٠.

تطيعه، والله لئن لم تطعه لتعصيته (١) ٣٣١.

والأخبار الصحيحة كثيرة، لا حاجة لاستقصائها وذكرها كلها.

ومع ثبوت هذه الأخبار فلا مناص من الحكم بحلّيه نكاح المتعه، ولا نحتاج إلى دليل عملي مع ثبوت الدليل القولي.

ثانياً: لو ثبت أن الأئمة عليهم السلام لم يتزوجوا متعه فلعلم ذلك من أجل خشيتهم من مؤاخذه سلاطين عصرهم، أو لكون نكاح المتعه يستلزم الشنعه عليهم عند أهل السنه، فتركوه تجنباً لذلك، لا لكونه محرماً في الشريعة.

ثالثاً: أن أهل السنه أجمعوا على أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قد أحلّ نكاح المتعه في بعض مغازيه ثم حرّمه، ولم ينقلوا عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه تزوج متعه، وهذا لا يخل بكونه حلالاً في تلك الفتره.

وعليه فنقول: لما ثبت عن الأئمة عليهم السلام أنهم أحلوا نكاح المتعه فلا يخل بحلّيته عدم ثبوت فعلهم له.

رابعاً: أنه قد ورد في الأخبار أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأمير المؤمنين عليه السلام قد تزوجا متعه.

فقد روى الصدوق في كتابه (من لا يحضره الفقيه) عن الصادق عليه السلام أنه قال: إني لأكره للرجل أن يموت وقد بقيت عليه خله من خلال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يأتها. فقلت له: فهل تمتّع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم؟ قال: نعم. وقرأ هذه الآيه

وَإِذْ أَسْرَ النَّبِيُّ إِلَىٰ بَعْضِ أَزْوَاجِهِ حَدِيثًا

إلى قوله تعالى

تَيَّبَاتٍ وَأَبْكَارًا (٢) ٣٣٢.

وروى الشيخ المفيد في (رساله المتعه) عن الفضل الشيباني بإسناده إلى الباقر عليه السلام أن عبد الله بن عطاء المكي سأله عن قوله تعالى

وَإِذْ أَسْرَ النَّبِيُّ

الآيه، فقال:

١- الكافي ٥/ ٤٥٠. وسائل الشيعه ١٤/ ٤٤٤.

٢- من لا يحضره الفقيه ٣/ ٣٠٤. وسائل الشيعه ١٤/ ٤٤٢.

إن رسول الله صلى الله عليه وآله تزوّج بالحره متعه، فاطلع عليه بعض نساءه ... (١) ٣٣٣ وعن ابن بابويه بإسناده أن علياً عليه السلام نكح امرأه بالكوفه من بنى نهشل متعه (٢) ٣٣٤.

قال الكاتب: فإذا توضح لنا هذا ندرك أن الذين وضعوا تلك الأخبار هم قوم زنادقه أرادوا الطعن بأهل البيت والأئمه عليهم السلام، لأن العمل بتلك الأخبار فيه تكفير للأئمه .. فتنبه.

وأقول: إن أخبار المتعه متواتره عن أئمه أهل البيت عليهم السلام كما مرّ، وقد رواها عنهم ثقات الرواه المعروفين بالتقوى والورع والإخلاص للأئمه عليهم السلام، والموصوفين بالضبط والعنايه بنقل الأخبار عن الصادقين عليهم السلام، فكيف يكونون زنادقه يريدون الطعن بأئمه أهل البيت عليهم السلام؟ وما الدليل على ذلك؟ وهل مخالفه أهل السنه هو الدليل؟

وإذا كان من نقل حليّه المتعه عن الأئمه عليهم السلام قد أراد الطعن بهم عليهم السلام وتكفيرهم، فما يقول الكاتب فيمن نقل أحاديث حليّه المتعه من الصحابه والتابعين وغيرهم عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم؟ فهل أراد هؤلاء الطعن في رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم؟

وما يقول في ابن عباس وغيره من الصحابه الذين كانوا يقولون بحليّه المتعه؟ فهل يقول الكاتب بكفرهم أيضاً؟ أو أنهم زنادقه؟!

أو أن مقياس الطعن والتكفير هو بيد الكاتب يصرفه حيث شاء وإلى من يشاء؟!

١- وسائل الشيعه ١٤ / ٤٤٠.

٢- نفس المصدر.

قال الكاتب: روى الكليني عن أبي عبد الله رضى الله عنه أن امرأه جاءت إلى عمر بن الخطاب فقالت: إني زنيت، فأمر أن تُزَجَمَ، فأخبر أمير المؤمنين رضى الله عنه فقال: كيف زنيت؟

فقالت: مررتُ بالبادية، فأصابني عطش شديد فاستسقيت أعرابياً فأبى إلا أن مَكَّنْتُهُ من نفسى، فلما أجهدنى العطش، وخفتُ على نفسى سقانى فأمكَّنْتُهُ من نفسى، فقال أمير المؤمنين رضى الله عنه: تزويجُ وَرَبِّ الكعبه) الفروع ١٩٨ / ٢.

وأقول: هذه الروايه ضعيفه السند منكره المتن.

أما سندها فمن ضمن رجاله عبد الرحمن بن كثير، وهو ضعيف، ضعّفه النجاشى وغيره.

قال النجاشى: عبد الرحمن بن كثير الهاشمى، مولى عباس بن محمد بن على ابن عبد الله بن العباس، كان ضعيفاً، غمز عليه أصحابنا، وقالوا: كان يضع الحديث (١) ٣٣٥.

ومن جمله الرواه على بن حسان، وهو ضعيف، قد ضعّفه النجاشى أيضاً وابن الغضائرى.

قال النجاشى فى رجاله: على بن حسان بن كثير الهاشمى، مولى عباس بن محمد ابن على بن عبد الله بن العباس، ضعيف جداً، ذكره بعض أصحابنا فى الغلاه، فاسد الاعتقاد، له كتاب تفسير الباطن، تخطيط كله (٢) ٣٣٦.

وقال ابن الغضائرى: على بن حسان بن كثير مولى أبى جعفر الباقر عليه السلام، روى عن عمّه عبد الرحمن، غالٍ ضعيف، رأيت له كتاباً سماه (تفسير الباطن) لا يتعلق من

١- رجال النجاشى، ص ١٦٣ ط حجرية.

٢- نفس المصدر، ص ١٧٦ ط حجرية.

الإسلام بسبب، ولا يروى إلا عن عمّه (١) ٣٣٧.

وروى الكشي عن محمد بن مسعود قال: سألت علي بن الحسن بن علي بن فضال عن علي بن حسان، فقال: عن أبيهما سألت؟ أما الواسطي فهو ثقة، وأما الذي عندنا - يشير إلى علي بن حسان الهاشمي - فإنه يروى عن عمّه عبد الرحمن بن كثير، فهو كذاب، وهو واقفي أيضاً، لم يدرك أبا الحسن موسى عليه السلام (٢) ٣٣٨.

ومن جملة رواه هذا الخبر نوح بن شعيب، وهو الخراساني أو النيسابوري، وهو مجهول الحال، لم يوثق في كتب الرجال.

وعليه فهذه الرواية شديده الضعف، فلا يعول عليها.

وأما نكاره متنها فهو واضح، فإن المرأه لم تكن راضيه وإنما كانت مُكرهه، ومن شرط النكاح وقوع التراضي من الطرفين، مع أن الحديث لم يذكر أن الرجل أجرى صيغه عقد النكاح معها، فكيف حُكم بأن ما وقع كان تزويجاً مع أن الظاهر أنها كانت محصنه، بدليل أن عمر أراد رجمها، ولو لم تكن محصنه لأمر بجلدها.

قال الكاتب: إن المتعه كما هو معروف تكون عن تراض بين الطرفين وعن رغبه منهما. أما في هذه الروايه فإن المرأه المذكوره مضطره ومجبوره، فساومها على نفسها مقابل شربه ماء، وليست هي في حكم الزانيه حتى تطلب من عمر أن يطهرها، وفوق ذلك - وهذا مهم - أن أمير المؤمنين رضى الله عنه هو الذي روى تحريم المتعه في نقله عن النبي صلى الله عليه وآله يوم خيبر، فكيف يفتى هنا بأن هذا نكاح متعه؟! وفتواه على سبيل الحِلِّ والإقرار والرضا منه بفعل الرجل والمرأه!!؟

١- رجال ابن الغضائري، ص ٧٧.

٢- اختيار معرفه الرجال ٢ / ٧٤٨ رقم ٨٥١.

إن هذه الفتوى لو قالها أحد طلاب العلم لُعدَّتْ سقطه بل غلظه يُعاب عليه بسببها، فكيف تُنسبُ لأمر المؤمنين رضى الله عنه، وهو من هو فى العلم والفتيا؟ إن الذى نسب هذه الفتوى لأمر المؤمنين إما حاقداً كذا أراد الطعن به، وإما ذو غرض وهوى اخترع هذه القصة، فنسبها لأمر المؤمنين، ليُضفى الشرعيه على المتعه كى يسوغ لنفسه ولأمثاله استباحه الفروج باسم الدين حتى وإن أدَّى ذلك إلى الكذب على الأئمه عليهم السلام، بل على النبى صلوات الله عليه.

وأقول: كل ما قاله الكاتب لا قيمه له بعدما علمنا أن الروايه ضعيفه سنداً ومنكره متناً، وقد أوضحنا ذلك فيما تقدّم.

ونضيف هنا أن إيراد هذه الروايه فى باب النوادر من أبواب المتعه كما صنع الكلينى لا وجه له، فإن الروايه لم تنص على أن ما وقع كان تزويج دوام أو متعه.

ولهذا ورد فى حاشيه المطبوعه: والظاهر أن الكلينى حمّله على أنها زوّجت نفسها متعه بشربه من ماء، فذكره فى هذا الباب، وهو بعيد، لأنها كانت مزوّجه، وإلا لم تستحق الرجم بزعم عمر، إلا أن يقال: إن هذا أيضاً كان من خطئه (١) ٣٣٩.

وقد يقال: إن إطلاق التزويج فى الخبر على ما حدث يجعل الوطاء فيه مردّداً بين كونه نكاحاً دائماً أو متعه، وكونه متعه أقرب من كونه دواماً، باعتبار أنه مجرد استمتاع فى وقت قصير لم يعقبه طلاق، ولعله لأجل ذلك ذكره الكلينى رحمه الله فى الباب المذكور، والله العالم.

وعلى كل حال، فإننا لو سلّمنا بصحه الروايه فيمكن حملها على أن المرأه ظنّت بسبب جهلها لما وطأها الرجل أنها زنت، فأرادت من عمر أن يطهرها من معصيتها، لكن أمير المؤمنين عليه السلام لما علم بأنها كانت مكرهه على الزنا، حكم بأن حالها حال من كانت مزوّجه، وأنها لا يترتب عليها رجم ولا إثم، فأطلق على الزنا بالإكراه زواجاً

إطلاقاً مجازياً لوجود نوع مشابهه بينهما فى عدم ترتب الحد والإثم على الوطء.

وبهذا الذى قلناه يندفع كل ما قاله الكاتب من الإشكالات بحمد الله وفضله.

قال الكاتب: إن المفاسد المترتبة على المتعه كبيره ومتعدده الجوانب:

١- فهى مخالفه للنصوص الشرعيه لأنها تحليل لما حرّم الله.

وأقول: لقد روى الشيعة وأهل السنّه فى كتبهم أحاديث صحيحه كثيره داله على حليّه نكاح المتعه، وذكروا أن آيه من القرآن دلت عليها، وهى قوله تعالى فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا تَرَاضَيْتُمْ بِهِ مِنْ بَعْدِ الْفَرِيضَةِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا (١) ٣٤٠، ولا أحد ينكر ذلك منهم، غايه ما فى الأمر أن أهل السنه يدعون تحريم نكاح المتعه بعد ذلك، ويدعون نسخ الآيه المحكمه بالأحاديث المتعارضه.

ومنه يتضح أن القول بحليّه المتعه هو تحليل لما أحله الله سبحانه، وأما تحريمها فهو صادر من عمر بن الخطاب كما دلت على ذلك الآثار المرويه فى كتب أهل السنه التى نقلنا للقارئ الكريم بعضها فيما تقدم.

قال الكاتب: ٢- لقد ترتب على هذا اختلاق الروايات الكاذبه، ونسبتها إلى الأئمه عليهم السلام مع ما فى تلك الروايات من مطاعن قاسيه لا يرضاها لهم من كان فى قلبه مثقال ذره من إيمان.

وأقول: إن الكاتب لم يُقيم ولا دليلاً واحداً على أن تلك الأحاديث المرويه عن

الأئمة عليهم السلام كانت مختلفه، بل ليس عنده على اختلافها إلا دليل واحد، وهو أن أحاديث المتعه مخالفه لما عليه أهل السنه، ومخالفه لحديث ضعيف مروى فى كتب الشيعه رواته ما بين زيدى وسُنّى، وقد أوضحنا ذلك فيما تقدم.

ثم إن الروايات الصحيحه الداله على حليّه نكاح المتعه مرويه أيضاً فى كتب أهل السنه، وجمله منها فى صحيح مسلم، وقد نقلنا بعضاً منها فيما مرّ.

فهل يرى الكاتب أن تلك الروايات الصحيحه مختلفه على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وأن فيها مطاعن قاسيه لا يرضاها للنبي صلى الله عليه وآله وسلم من كان فى قلبه مثقال ذره من إيمان؟ أم أن الأمر يختلف ههنا، لأن باءهم تجر وباء غيرهم لا تجر؟

قال الكاتب: ٣- ومن مفاستها إباحه التمتع بالمرأه المحصنه - أى المتزوجه - رغم أنها فى عصمه رجل دون علم زوجها، وفى هذه الحاله لا يأمن الأزواج على زوجاتهم فقد تتزوج المرأه مُتَّعَه دون علم زوجها الشرعى، ودون رضاه، وهذه مفسده ما بعدها مفسده، انظر فروع الكافى ٥/٤٦٣، تهذيب الأحكام ٧/٥٥٤، الاستبصار ٣/١٤٥ وليت شعرى ما رأى الرجل وما شعوره إذا اكتشف أن امرأته التى فى عصمته متزوجه من رجل آخر غيره زواج متعه؟!

وأقول: إن التمتع بالمحصنه لا يجوز بأى حال من الأحوال، بل هو من المحرمات المعروفه، وهو زنا واضح لا كلام فيه.

وأما الممارسات الخاطئه التى قد تمارسها بعض البغايا باسم المتعه، بأن تتزوج متعه بزعمها وهى بغى تنتقل من رجل لآخر، أو ما تفعله بعض المحصنات المتزوجات من الزنا باسم المتعه، فهذا كله لا علاقه له بالمتعه فى تشريعها الصحيح، لا من قريب ولا من بعيد، وذلك لأنه زنا سُمى متعه، والتسميه لا تبدل حقيقته فتصير متعه بعد أن كان زنا واضحاً.

وهذا بعينه قد يلحق النكاح الدائم، فكم من امرأة تزوّجت دواماً من رجل، ثم اتضح بعد ذلك أنها على عصمه رجل آخر؟ فهل يرى مدّعى الاجتهاد والفقاهه لزوم الحكم بتحريم النكاح الدائم، لأنه لا يأمن فيه المسلم أن تتزوج امرأته برجل آخر دواماً؟

ثم ما بال نكاح المتعه كان حلالاً في زمان النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولم يلزم منه أمثال هذه المحاذير؟

فهل حصلت هذه المحاذير في زمان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أو بعد زمانه؟ فإن حصلت في زمانه صلى الله عليه وآله وسلم فهذا كاشف عن عدم مانعيتها لحليّه نكاح المتعه. وإن حصلت بعد زمان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فهذا دليل على أن هذه الممارسات الخاطئه خارجه عن أصل تشريع نكاح المتعه، فلا تضر به، ولا تقتضى حرمة.

وأغلب الظن أن مدّعى الاجتهاد كان يظن أنه يجوز للمرأة المحصنه أن تتزوج متعه برجل آخر، ولهذا ذكر ذلك في مفاسد نكاح المتعه، مع أن هذا الوهم لا يحصل حتى لصغار طلبه العلم، فضلاً عن يدّعى الفقاهه والاجتهاد.

قال الكاتب: ٤- والآباء أيضاً لا يأمنون على بناتهم الباكرات إذ قد يتزوجن متعه دون علم آبائهن، وقد يفاجأ الأب أن ابنته الباكر قد حملت ... لم؟ كيف؟ لا يدري .. ممن؟ لا يدري أيضاً، فقد تزوجت من واحد فمن هو؟ لا يدري لأنه تركها وذهب.

وأقول: إن حليّه نكاح المتعه لا تستلزم صحّته بدون إذن الولي، فإن النكاح الدائم لا نزاع في حليّته، ولكنه لا يصح من دون إذن ولي الفتاه البكر، فلا ملازمه بين الحليه وبين صحّته من دون إذن الولي.

ولهذا جاءت الأخبار المرويه عن أئمه الهدى عليهم السلام بضروره استئذان ولي الفتاه

البكر فى الزواج منها:

من ذلك صحيحه البنظى عن الرضا عليه السلام، قال: البكر لا تتزوج متعه إلا بإذن أبيها (١) ٣٤١.

وصحيحه أبى مريم، عن أبى عبد الله عليه السلام قال: العذراء التى لها أب لا تتزوج متعه إلا بإذن أبيها (٢) ٣٤٢.

ولهذا قال المحقق الخوئى قدس سره: ومن هنا يكون حكم المتعه حكم الزواج الدائم فى اعتبار رضا الأب (٣) ٣٤٣.

ومما قلناه يتضح أنه لا يصح للفتاه أن تتزوج متعه أو دواماً من دون إذن أبيها، فلا يرد كل ما قاله الكاتب من المحاذير.

ثم إن ما ذكره الكاتب من المحاذير وارد على فتاوى بعض أئمه مذاهب أهل السنه، فإن بعضهم لا يشترط الولى فى صحه نكاح الفتاه البكر والثيب.

قال ابن رشد فى بدايه المجتهد:

اختلف العلماء هل الولايه شرط من شروط صحه النكاح أم ليست بشرط، فذهب مالك إلى أنه لا يكون النكاح إلا بولى، وأنها شرط فى الصحه فى روايه أشهب عنه، وبه قال الشافعى. وقال أبو حنيفه وزُفر والشعبى والزهرى: إذا عقدت المرأه نكاحها بغير ولى وكان كفوّاً جاز. وفرّق داود بين البكر والثيب، فقال باشرط الولى فى البكر، وعدم اشتراطه فى الثيب. ويتخرج على روايه ابن قاسم عن مالك فى الولايه قول رابع: أن اشتراطها سنّه لا فرض، وذلك أنه روى عنه أنه كان يرى الميراث بين الزوجين بغير ولى، وأنه يجوز للمرأه غير الشريفه أن تستخلف رجلاً من الناس على إنكاحها، وكان يستحب أن تقدم الثيب وليها، ليعقد عليها، فكأنه عنده من شروط

١- وسائل الشيعه ١٤ / ٤٥٨.

٢- المصدر السابق ١٤ / ٤٥٩.

٣- مبانى العروه الوثقى (كتاب النكاح) ٢ / ٢٦٣.

التمام، لا من شروط الصحه (١) ٣٤٤.

قلت: فعلى قول أبي حنيفة وزُفَر والشعبي والزهرى ومالك بروايه ابن القاسم يجوز للمرأة البكر أن تزوج نفسها بغير إذن وليها، فترد كل المحاذير التي ذكرها الكاتب، فعليه أن يفتي بحرمه النكاح الدائم لما تترتب عليه من المفساد العظيم والآثار الخطيره التي ذكرها.

قال الكاتب: ٥- إن أغلب الذين يتمتعون، يُبيحون لأنفسهم التمتع ببنات الناس، ولكن إذا تقدم أحدٌ لخطبه بناتهم، أو قريباتهم فأراد أن يتزوجها متعه، لما وافق ولما رَضِيَ، لأنه يرى هذا الزواج أشبه بالزنا، وأن هذا عار عليه، وهو يشعر بهذا من خلال تمتعه ببنات الناس، فلا شك أنه يمتنع عن تزويج بناته للآخرين متعه، أى أنه يبيح لنفسه التمتع ببنات الناس، وفي المقابل يُحَرِّمُ على الناس أن يتمتعوا ببناته.

إذا كانت المتعه مشروعاً، أو أمراً مباحاً، فَلِمَ هذا التحرج فى إباحه تمتع الغرباء ببناته أو قريباته!!؟

وأقول: أما أن أغلب الذين يتمتعون هكذا يصنعون فهو رجم بالغيب، وذلك لأنه لا توجد إحصائيه موثقه عند الكاتب تدل على صحه زَعْمه.

ولو سلّمنا بوقوع مثل ذلك فهذا لا يصلح دليلاً على حرمه هذا النكاح، وذلك لأن أموراً كثيره محلّله لا يرتضيها الرجل لبناته وأخواته كما تقدّم الكلام فيه:

منها: تعدد الزوجات، فإن الرجل يود أن يتزوج الاثنتين والثلاث والأربع، ولكنه لا يرتضى ذلك لبناته ولا لأخواته.

ومنها: الطلاق، فإن الرجل قد يطلق أهله، ولا يرتضى ذلك لبناته وأخواته.

ومنها: أن الرجل قد يلاعن أهله، ولكنه لا يرتضى ذلك لبناته وأخواته.

ومنها: أن الرجل ربما يُصِرَّ على رؤيه من يريد التزويج بها، ولكنه قد لا يرتضى ذلك لبناته وأخواته.

ومنها: أن الرجل قد يتزوَّج وهو مريض أو فقير مُعَدَّم، ولكنه لا يرتضى لبناته وأخواته أن يزوَّجهن من مريض أو فقير مُعَدَّم.

ومنها: أن الرجل قد يرغب في أن يتزوج الزواج المسمَّى في السعودية بزواج المِشْيَار (١) ٣٤٥، ولكنه قد لا يرتضيه لبناته ولا لأخواته.

ومنها: خدمه النساء، فإن الموسر قد يستجلب خادمه تخدم في بيته، ولكنه لا يرتضى ذلك لبناته ولا لأخواته.

ومنها: توظيف النساء، فإن صاحب العمل قد يوظف بعض النساء للعمل عنده، ولكنه قد لا يرتضى ذلك لبناته وأخواته.

ومنها: أن الرجل قد يسترق بعض الإماء ويستمتع بهن، ولكنه لا يرتضى ذلك لبناته وأخواته.

ومنها كثير غير ذلك، فهل يرى مدَّعي الاجتهاد والفقاهه أن كل تلك الأمور تصبح محرَّمة، لأن الرجل يرتضيها لنفسه، ولا يرتضيها لبناته ولا لأخواته؟

ولو سلَّمنا أيضاً أن بعض الذين يتزوَّجون متعاً يابون أن يزوَّجوا بناتهم متعاً، فلعل ذلك من أجل أنهم يودون تزويج بناتهم وأخواتهم زواجاً دائماً، فإنه خير لهن من زواج المتعه لما مرَّ بيانه، أو لعل السبب هو الخشية من المؤاخذات القانونية والشنعه التي قد تحصل للفتاه بسبب ذلك، أو لعدم تقدُّم الكفء بنظر الولي، أو لعدم

١- زواج المسيار هو أن يتزوج الرجل المرأة بصداق ويئنه وموافقه الولي، ولكن الزوجه قد تبقى في بيت أهلها، وتُسَقِط كافه حقوقها من نفقه ومبيت وقسم وغيرها، إلا أن الزوج (يُسَيَّر عليها) أى يطوف بها كل فتره، ليقضى وطره منها.

حاجتهن لمثل هذا النكاح، أو لغير ذلك، وليس شرطاً أن يكون الرفض بداعى عدم الاعتقاد بحليّه نكاح المتعه كما زعم الكاتب.

قال الكاتب: ٦- إن المتعه ليس فيها إسهاد، ولا إعلان، ولا رضى ولى أمر المخطوبه، ولا يقع شىء من ميراث المتّمّع للمتمّّع بها، إنما هي مستأجره كما نُسب ذلك القول إلى أبى عبد الله رضى الله عنه، فكيف يمكن إباحتها وإشاعتها بين الناس؟

وأقول: إن كل ما شرط في النكاح الدائم فهو مشروط في نكاح المتعه، من الإيجاب والقبول، وبذل المهر، وتعيين الزوجين، وتحقق رضاهما، واعتبار إذن الولى إن كانت الفتاه بكرًا، وألا تكون المرأه ذات بعل أو فى عده من بعل آخر، فلا فرق من هذه النواحي بين نكاح المتعه والنكاح الدائم، وهذه الأمور هي المحقّقه لماهيه النكاح.

وأما الإسهاد والإعلان فهو مستحب فيه، لا مقومٌ لحقيقته، ولهذا وقع الاختلاف فى اشتراط الشهاده على النكاح الدائم وإعلانه.

قال صاحب رحمه الأئمه فى اختلاف الأئمه: ولا يصح النكاح إلا بشهاده عند الثلاثه، وقال مالك: يصح من غير شهاده، إلا أنه اعتبر الإشاعه وتزك التراضى بالكتمان، حتى لو عقد فى السرّ واشترط كتمان النكاح فسيخ عند مالك، وعند أبى حنيفه والشافعى وأحمد: لا يضر كتمانهم مع حضور شاهدين (١) ٣٤٦.

قلت: إن الثلاثه اعتبروا شهاده شاهدين وإن كان النكاح سرًّا، وأما مالك فاعتبر الإعلان فيه وإن كان من غير شهود، فلم ير مالك أن الشهاده شرط صحّه، ولم ير الثلاثه أن الإعلان شرط صحّه.

وقال ابن رشد فى بدايه المجتهد: وقال أبو ثور وجماعه: ليس الشهود من شرط النكاح، لا شرط صحّحه ولا شرط تمام، وفعل ذلك الحسن بن على، روى عنه أنه تزوّج بغير شهاده، ثم أعلن النكاح (١) ٣٤٧.

وقال ابن قدامه فى المغنى: وعن أحمد أنه يصح بغير شهود، وفعله ابن عمر والحسن بن على وابن الزبير وسالم وحمزه ابنا ابن عمر، وبه قال عبدالله بن إدريس وعبد الرحمن بن مهدي ويزيد بن هارون والعنبري وأبو ثور وابن المنذر، وهو قول الزهرى ومالك إذا أعلنوه. قال ابن المنذر: لا يثبت فى الشاهدين فى النكاح خبر. وقال ابن عبد البر: قد روى عن النبى صلى الله عليه وسلم: (لا- نكاح إلا- بولى وشاهدين عدلين) من حديث ابن عباس وأبى هريره وابن عمر، إلا- أن فى نقله ذلك ضعيفاً، فلم أذكره. قال ابن المنذر: وقد أعتق النبى صلى الله عليه وسلم صفيه ابنه حى فتزوجها بغير شهود. قال أنس بن مالك رضى الله عنه: اشترى رسول الله جاريه بسبعه قروش، فقال الناس: ما ندرى أتزوجها رسول الله صلى الله عليه وسلم أم جعلها أم ولد؟ فلما أن أراد أن يركب حجبها، فعلموا أنه تزوّجها. متفق عليه. قال: فاستدلوا على تزويجها بالحجاب (٢) ٣٤٨.

وقال الشوكانى فى نيل الأوطار: وحكى فى البحر عن ابن عمر وابن الزبير وعبد الرحمن بن مهدي وداود أنه لا يعتبر الإشهاد (٣) ٣٤٩.

وقال ابن رشد: واختلفوا إذا شهد شاهدين، ووُصِّيا بالكتمان، هل هو سِرٌّ أو ليس بسِرٌّ؟ فقال مالك: هو سِرٌّ ويفسخ. وقال أبو حنيفة والشافعى: ليس بسِرٌّ (٤) ٣٥٠.

قلت: لا- ريب فى أن النكاح فى هذه الحاله لا- إعلان فيه مع أنه جائز وصحيح على رأى أبى حنيفة والشافعى وغيرهما ممن لا يرى وجوب الإشهاد فى النكاح.

١- بدايه المجتهد ٣/ ٥٣.

٢- المغنى ٧/ ٣٣٩.

٣- نيل الأوطار ٦/ ١٢٧.

٤- بدايه المجتهد ٣/ ٥٣.

وما نقلناه من أقوال أئمة المذاهب وغيرهم كافٍ في التحقق من أن الإشهاد والإعلان ليسا مقومين لحقيقته النكاح، وأن القول باشتراطهما مرتبط بتماميه الدليل الدال عليهما، لا لكون الإشهاد مقوماً لماهيه النكاح.

وأما ما يرتبط برضا الولي فقد قلنا فيما مرَّ إنه لا يحل التزويج بالبكر من دون إذن وليها، سواءً أكان النكاح دواماً أم متعه، وأما المرأة الثيب فهي تملك نفسها في النكاحين من غير فرق.

وصحة النكاح من غير ولي مسألة اختلف فيها أئمة أهل السنة على أقوال.

قال صاحب رحمه الأئمة: ولا يصح النكاح عند الشافعي وأحمد إلا بولي، فإن عقدت المرأة النكاح لم يصح. وقال أبو حنيفة: للمرأة أن تزوج نفسها، وأن توكل في نكاحها إذا كانت من أهل التصرف في مالها، ولا اعتراض عليها إلا أن تضع نفسها في غير كفء، فيعترض الولي عليها. وقال مالك: إن كانت ذات شرف وجمال ومال يُرغَب في مثلها لم يصح نكاحها إلا بولي، وإن كانت بخلاف ذلك جاز أن يتولى نكاحها أجنبي برضاها. وقال داود: إن كانت بكرًا لم يصح نكاحها إلا بولي، وإن كانت ثيباً صح (١) ٣٥١.

قلت: فعلى قول أبي حنيفة في المرأة الرشيدة، وداود في المرأة الثيب، ومالك في غير المرأة ذات الشرف والمال والجمال، يصح عقد النكاح من غير ولي، وهذا الاختلاف دليل على أن رضا الولي ليس مقوماً لحقيقته النكاح.

وأما التوارث فلا- يدخل أيضاً في حقيقته النكاح، لحكمهم بصحة النكاح من غير توارث فيه، ولهذا جَوَّزوا التزويج بالكافره الكتابيه، مع أنهم لم يجوزوا التوارث بين المسلم والكافر، فلا المسلم يرث الكافر عندهم، ولا الكافر يرث المسلم.

أما جواز التزويج بالكتاييه فقد أجمعوا عليه.

قال ابن قدامه فى المغنى: وليس بين أهل العلم بحمد الله اختلاف فى حل حرائر نساء أهل الكتاب. قال ابن المنذر: ولا يصح عن أحد من الأوائىل أنه حرّم ذلك. وروى الخلال بإسناده أن حذيفه وطلحه والجارود بن المعلى وأذينة العبدى تزوّجوا نساء من أهل الكتاب، وبه قال سائر أهل العلم (١) ٣٥٢.

قلت: ويدل عليه قوله تعالى اليوم أُحِلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَهُمْ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ إِذَا آتَيْتُمُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَافِحِينَ وَلَا مُتَّخِذِي أَخْدَانٍ (٢) ٣٥٣.

وأما عدم التوارث بين المسلم والكافر فقد أوضحه ابن قدامه بقوله: أجمع أهل العلم على أن الكافر لا يرث المسلم، وقال جمهور الصحابة والفقهاء: لا يرث المسلم الكافر. يُروى هذا عن أبى بكر وعمر وعثمان وعلى وأسامه بن زيد وجابر بن عبد الله، وبه قال عمرو بن عثمان وعروة والزهرى وعطاء وطاوس والحسن وعمر ابن عبد العزيز وعمرو بن دينار والثورى وأبو حنيفة وأصحابه ومالك والشافعى وعامة الفقهاء وعليه العمل (٣) ٣٥٤.

قلت: ومما مرّ يتّضح أن الزوجه الكافره لا ترث زوجها المسلم، وهو لا يرثها أيضاً عندهم، وأما عندنا فهو يرثها وإن كانت لا ترثه.

وكذلك الحال فيما لو كان الزوجان مملوكين، فإنهما أيضاً لا يتوارثان، وذلك لأن المملوك لا يملك، فلا يرث ولا يُورث.

قال ابن قدامه: لا نعلم خلافاً فى أن العبد لا يرث، إلا ما روى عن ابن مسعود فى رجل مات وترك أباً مملوكاً، يُشترى من ماله، ثم يُعتق فيرث ... ولنا أن فيه نقصاً

١- المغنى ٧ / ٥٠٠.

٢- سورة المائدة، الآية ٥.

٣- المصدر السابق ٧ / ١٦٦.

مَنَع كونه موروثاً، فَمَنَع كونه وارثاً كالمترد ...

إلى أن قال: وأجمعوا على أن المملوك لا يُورث، وذلك لأنه لا مال له فيورث، فإنه لا يَمْلِك (١) ٣٥٥.

هذا كله مضافاً إلى أن نكاح المتعه قد يكون مشتملاً على كل تلك الأمور، فيكون فيه إشهاد وإعلان، ويكون فيه توارث ونفقه ومبيت ومباضعه إذا اشترط الزوجان ذلك في العقد، فيكون حاله حال النكاح الدائم من هذه الجهات، إلا أنه ينقضى بالمُده، والنكاح الدائم ينقضى بالطلاق. وانقضاء المده ووقوع الطلاق مزيلان للنكاح لا مقومان له كما هو واضح.

وبالنتيجة فإن الزوجين دوماً أو متعاً قد يكون بينهما توارث وقد لا يكون، وهذا لا ينافي الزوجية، لأنها غير مبتنية عليه كما هو واضح.

وأما ما قاله الكاتب من أن المرأة المتمتع بها مستأجرة كما ورد في الحديث المروي في الكافي والاستبصار عن أبي عبد الله عليه السلام قال: ذكرت له المتعه، أهي من الأربع؟ فقال: تزوّج منهن ألفاً، فإنهن مستأجرات (٢) ٣٥٦.

فتفصيل الجواب فيه أن نقول: إن الكلام في هذه الرواية تاره يكون من ناحية السند وتاره أخرى من ناحية الدلالة:

أما من ناحية السند فالرواية ضعيفه، فإن من جملة رواها سعدان بن مسلم، وهو لم يثبت توثيقه في كتب الرجال (٣) ٣٥٧.

وأما من ناحية الدلالة فلا إشكال فيها إلا في وصف النساء المتمتعات بأنهن (مستأجرات).

١- المصدر السابق ٧ / ١٣١.

٢- الكافي ٥ / ٤٥٢. الاستبصار ٣ / ١٤٧.

٣- راجع معجم رجال الحديث للخوئي ٨ / ٩٨، ٩٩.

وهذا الإشكال يندفع بأدنى تأمل، لأنه لا مانع من إطلاق (المستأجره) على المرأه المنكوحه بالنكاح الدائم والمنقطع على حد سواء، ولا سيما بعد التصريح فى كتاب الله بإطلاق الأجر على المهر.

قال تعالى

يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَخْلَلْنَا لَكَ أَزْوَاجَكَ اللَّاتِي آتَيْتَ أُجُورَهُنَّ وَمَا مَلَكَتْ يَمِينُكَ مِمَّا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَيْكَ (١) ٣٥٨.

وقال تعالى

يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا جَاءَكُمْ الْمُؤْمِنَاتُ مَهَاجِرَاتٍ فَامْتَحِنُوهُنَّ اللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِهِنَّ فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ لَأَهُنَّ حِلٌّ لَهُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ وَآتُوهُنَّ مَا أَنْفَقُوا وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ إِذَا آتَيْتُمُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ (٢) ٣٥٩.

وقال تعالى

فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا تَرَاضَ بَيْنُكُمْ بِهِ مِنْ بَعْدِ الْفَرِيضَةِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا (٣) ٣٦٠.

وقال تعالى

وَمَنْ لَمْ يَسِدْ يَطْعَ مِنْكُمْ طَوْلًا أَنْ يَنْكِحَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ فَمِنْ مِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِنْ فَتَيَانِكُمُ الْمُؤْمِنَاتِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِكُمْ بَعْضُكُمْ مِنْ بَعْضٍ فَانكِحُوهُنَّ بِإِذْنِ أَهْلِهِنَّ وَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ مُحْصَنَاتٍ غَيْرِ مُسَافِحَاتٍ وَلَا مُتَّخِذَاتِ أَخْدَانٍ (٤) ٣٦١.

وقال تعالى

الْيَوْمَ أُحِلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَهُمْ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ إِذَا آتَيْتُمُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ مُحْصِنِينَ غَيْرِ مُسَافِحِينَ وَلَا مُتَّخِذِي أَخْدَانٍ (٥) ٣٦٢.

١- سورة الأحزاب، الآيه ٥٠.

٢- سورة الممتحنه، الآيه ٩.

٣- سورة النساء، الآيه ٢٤.

٤- سورة النساء، الآيه ٢٥.

٥- سورة المائدة، الآيه ٥.

إلى غير ذلك من الآيات الدالة على أن المهر يُسَمَّى أجراً.

وبهذا الذى قلناه صرَّح المفسِّرون من أهل السنه فى تفاسيرهم.

فقال القرطبى فى تفسيره: قوله تعالى

فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ

الاستمتاع التلذذ، والأجور المهور، وسُمِّي المهر أجراً لأنه أجر الاستمتاع، وهذا نص على أن المهر يُسَمَّى أجراً، وذلك دليل على أنه فى مقابله البضع، لأن ما يقابل المنفعة يُسَمَّى أجراً (١) ٣٦٣.

وقال الطبرى فى تفسيره: وَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ وَأَعْطُوهُنَّ مَهْرَهُنَّ كما حدثنا يونس قال: أخبرنا ابن وهب قال: قال ابن زيد: وَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ: الصداق (٢) ٣٦٤.

وقال أيضاً: وأما قوله

إِذَا آتَيْتُمُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ

فإن الأجر العوض الذى يبذله الزوج للمرأة للاستمتاع بها، وهو المهر كما حدثنى المثنى، قال: حدثنا أبو صالح ... عن ابن عباس فى قوله آتَيْتُمُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ يعنى مهورهن (٣) ٣٦٥.

وقال: فى تفسير قوله تعالى

يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَحْلَلْنَا لَكَ أَزْوَاجَكَ اللَّاتِي آتَيْتَ أُجُورَهُنَّ:

يعنى اللاتى تزوجتهن بصداق مسمى، كما حدثنى محمد بن عمرو ... عن مجاهد قوله:

أَزْوَاجَكَ اللَّاتِي آتَيْتَ أُجُورَهُنَّ

قال: صدقاتهن (٤) ٣٦٦.

وقال ابن كثير فى تفسيره: وقوله تعالى

وَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ

أى وادفعوا مهورهن بالمعروف (٥) ٣٦٧.

وقال أيضاً: وقوله تعالى

إِذَا آتَيْتُمُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ

أى مهورهن (٤) ٣٦٨.

١- الجامع لأحكام القرآن ٥ / ١٢٩.

٢- تفسير الطبرى ٥ / ١٩.

٣- المصدر السابق ٦ / ٦٩.

٤- المصدر السابق ٢٢ / ٢٠.

٥- تفسير القرآن العظيم ١ / ٤٧٦.

٦- المصدر السابق ٢ / ٢٢.

وقال الإمام الشافعي: فأمر الله عز وجل الأزواج بأن يؤتوا النساء أجورهن وصدقاتهن، والأجر هو الصداق، والصداق هو الأجر والمهر، وهى كلمه عربيه تسمى بعده أسماء (١) ٣٦٩.

وقال البخارى فى صحيحه: أجورهن: مهورهن (٢) ٣٧٠.

وكلماتهم التى صرّحوا فيها بأن الأجر هو الصداق والمهر لا تكاد تحصى.

ومن المناسب للمقام أن نقل للقارئ الكريم فتاوى بعض أعلام أهل السنه المتعلقه بالإجاره فى النكاح.

١- قال القرطبي فى تفسيره: وقال أبو الحسن الكرخي: إنَّ عقد النكاح بلفظ الإجاره جائز، لقوله تعالى فَاتَّوَهَّنَ أَجُورَهُنَّ ... وقال أبو القاسم: ينفسخ قبل البناء، ويثبت بعده (٣) ٣٧١.

ومراده أنه إذا دخل بالمرأه صحَّ العقد وثبت النكاح، وإن لم يدخل بها انفسخ.

٢- وقال أيضاً: استدل أصحاب الشافعي بقوله إني أريد أن أنكحك على أن النكاح موقوف على لفظ التزويج والإنكاح ... وقال علماؤنا فى المشهور: ينعقد النكاح بكل لفظ. وقال أبو حنيفه: ينعقد بكل لفظ يقتضى التملك على التأيد (٤) ٣٧٢.

قلت: معنى انعقاد النكاح بكل لفظ أنه ينعقد بلفظ الإجاره أو بالهبه أو بالتملك أو بغيرها، وعلماء الشيعة لا يصحّون هذه الأنكحه، لأنهم قصرُوا الصّحه على لفظي: زوّجتُ وأنكحتُ.

٣- أفتى أبو حنيفه بأن الرجل إذا استأجر المرأه للوطء، ولم يكن بينهما عقد نكاح، فليس ذلك بزنا، ولا حدّ فيه، والزنا عنده ما كان مطارفه أى عن رغبه

١- أحكام القرآن ١/ ١٩٦.

٢- صحيح البخارى ٤/ ١٦٨٢.

٣- الجامع لأحكام القرآن ١٣/ ٢٧٣.

٤- المصدر السابق.

وميل، وأما ما فيه عطاء فليس بزنا (١) ٣٧٣.

٤- قال ابن تيميه فى اقتضاء الصراط المستقيم: إذا آجر الرجل الدار لأجل بيع الخمر واتخاذها كنيسة أو بيعه، لم يجز قولاً واحداً، وبه قال الشافعى، كما لا يجوز أن يُكرى أمته أو عبده للفجور، وقال أبو حنيفة: يجوز أن يؤجرها لذلك (٢) ٣٧٤.

وكيف كان فقد اتضح من كل ما قلناه أن المهر يسمّى أجراً، فيكون معنى (مستأجرات) فى الحديث المزبور: مَمهورات، أى دُفِعَتْ لهنَّ المهور التى يُستحل بها نكاحهن.

وبهذا يتضح أنه لا إشكال فى الحديث أصلاً مع أنه ضعيف السند كما قلنا فيما تقدم.

قال الكاتب: ٧- إن المتعه فتحت المجال أمام الساقطين والساقطات من الشباب والشابات فى لصق ما عندهم من فجور بالدين، وأدى ذلك إلى تشويه صورته الدين والمتدينين.

وأقول: هذه دعاوى مجردة عن الدليل لا- قيمه لها، وإلا- فالساقطون والساقطات لا يحتاجون للمتعه لتبرير ممارستهم للرديله، وكانوا ولا يزالون بعيدين عن تعاليم الدين وأحكامه، فأى شىء يلصقونه بالدين.

وإذا كان الساقطون والساقطات من الشيعة هكذا يصنعون، فما يصنع أمثالهم من أهل السنه وغيرهم؟ هل احتاجوا لحكم شرعى لتبرير فعلهم للرديله؟ أم أن التبريرات الدينيه خاصه بفسقه الشيعة، وأما فسقه أهل السنه فهم لا يزالون بتبرير فجورهم؟

١- المحلى ١٢/١٩٦.

٢- اقتضاء الصراط المستقيم، ص ٢٣٦.

ولو سلّمنا بأن الفسقه من الشيعة يتزوجون المتعه التي يعتقدون بحليتها، فإنهم بلا ريب خير من الساقطين من أهل السنه الذين يُقدّمون على ارتكاب الزنا المجمع على تحريمه.

واتخاذ نكاح المتعه وسيله للفجور لا يحرم هذا النكاح، وإلا لحرم النكاح الدائم أيضاً، وذلك لأن الفسقه وأصحاب المآرب الدينيه قد اتخذوا النكاح الدائم وسيله للفجور أيضاً، فإن بعض النساء قد اتخذنه غطاءً للزنا والإنجاب المحرم، ومن الناس من اتخذوه وسيله للتكسب بالبغاء... أو لغير ذلك مما هو معروف.

فهل يرى مدعى الاجتهاد والفقاهه تحريم النكاح الدائم للسبب نفسه الذي حرّم من أجله نكاح المتعه؟!

قال الكاتب: وبذلك يتبين لنا أضرار المتعه دينياً واجتماعياً وخلقياً، ولهذا حرّمت المتعه، ولو كان فيها مصالح لما حرّمت، ولكن لما كانت كثيره المفساد حرمها رسول الله صلى الله عليه وآله، وحرّمها أمير المؤمنين رضى الله عنه.

وأقول: لقد اتضح بما لا يدع مجالاً للشك أن ما زعمه الكاتب من المفساد المترتب على نكاح المتعه بسبب الممارسات الخاطئه التي يقوم بها بعضهم باسم المتعه، هي بعينها مترتب على النكاح الدائم أيضاً، إلا أن مثل تلك الممارسات لا تحرم الحلال الذي ثبت حليته بالدليل الصحيح، وإلا لكانت أكثر الأمور المحلله بل العبادات الثابته كلها محرّمه، وهذا لا يقول به أحد.

وقد اتضح أيضاً أن ما زعمه الكاتب من الأضرار الدينيه والاجتماعيه والخلقيه ما هو إلا دعاوى فارغه، لا تستند إلى دليل، ولا تنهض بها حجه.

وأما زعمه أن تحريم نكاح المتعه كان ناشئاً من وجود المفساد الدينيه

والاجتماعيه والخُلقيه فهو واضح البطلان، وذلك لأن النزاع معه إنما هو فى ثبوت التحريم والنسخ، وهو لم يثبت بدليل صحيح كما مرَّ بيانه.

ويكفى فى دفع ما زعمه الكاتب من مضار نكاح المتعه ما قاله أمير المؤمنين عليه السلام وابن عباس رضى الله عنه من أنه (لولا نهى عمر عنها لما زنا إلا شقى)، وأنها رحمه رحمة الله بها أمُّه محمد صلى الله عليه وآله وسلم، مع أن نفس تشريعها دال على ما فيها من المنافع العظيمه والفوائد الكبيره.

قال الكاتب: تنبيه: سألتُ الإمام الخوئى عن قول أمير المؤمنين فى تحريم المتعه يوم خيبر، وعن قول أبى عبد الله فى إجابته السائل عن الزواج بغير بينه أكان معروفاً على عهد النبى صلى الله عليه وآله؟ فقال: إن قول أمير المؤمنين رضى الله عنه فى تحريم المتعه يوم خيبر إنما يشمل تحريمها فى ذلك اليوم فقط لا يتعدى التحريم إلى ما بعده. أما قول أبى عبد الله للسائل، فقال الإمام الخوئى: إنما قال أبو عبد الله ذلك تَقْيِّه، وهذا متفق عليه بين فقهاءنا.

وأقول: هذه النقولات لا قيمه لها لعدم وثاقه ناقلها، مضافاً إلى أن ما نسبته للخوئى كذب مفضوح وافتراء مكشوف لا يخفى حتى على صغار طلبه العلم، لأنه لا يصدر من فاضل فضلاً عن أستاذ الفقهاء والمجتهدين، ولا سيما مع وضوح ضعف سند الروايه ومعارضتها للأحاديث الكثيره المتواتره الناصه على حليّ نكاح المتعه كما أوضحناه فيما تقدّم.

والحديث الآخر مضافاً إلى ضعف سنده فإننا أوضحنا المراد منه فيما مرَّ، فراجعه إذ لا حاجة لتكرار الكلام فيه.

قال الكاتب: قلت: والحق أن قول فقهائنا لم يكن صائباً، ذلك أن تحريم المتعه يوم خيبر صاحبت تحريم لحوم الحمر الأهليه، وتحريم لحوم الحمر الأهليه جرى العمل عليه من يوم خيبر إلى يومنا هذا وسيبقى إلى قيام الساعة. فدعوى تخصيص تحريم المتعه بيوم خيبر فقط دعوى مجردة لم يقم عليها دليل، خصوصاً وأن حرمه لحوم الحمر الأهليه والتي هي قرينه المتعه في التحريم بقى العمل عليها إلى يومنا هذا.

وأقول: إن ما نسبته زوراً لفقهاء الشيعة ليس صحيحاً، وذلك لأننا نقلنا ما قاله الشيخ الطوسي قدس سره في كتابيه التهذيب والاستبصار حول هذا الحديث، فقد ذكر أنه حديث خرج تقيته لموافقته للعامه.

وقال الحر العاملي في وسائل الشيعة: حمّله الشيخ وغيره على التقيّه، يعنى فى الروايه، لأن إباحه المتعه من ضروريات مذهب الإماميه (١) ٣٧٥.

وقال الفيض الكاشانى فى الوافى: نسبته التقيه إلى أمير المؤمنين عليه السلام فى مثل هذا اللفظ لا يخلو من بُعد، وإنما يستقيم إذا نُسبت إلى بعض الرواه فى وضع الحديث (٢) ٣٧٦.

هذه هى أقوال علماء الشيعة، وليس فيها ما نسبته للخوئى قدس سره من الهديان الباطل.

وأما أكل لحوم الحمر الأهليه فهو محلّل عند الإماميه، وليس بمحرّم كما ظنّه مدّعى الاجتهاد والفقاهه، وهذه سقطه عظيمه من سقطاته الكثيره، وإلا- فما كان ليخفى على فقيه أن حليه أكل لحوم الحمر الأهليه قد ادّعى فيها الإجماع، فكيف غابت معرفه مسأله إجماعيه عن فقيه مجتهد؟!

وإليك بعضاً من أقوال علماء الطائفه فى حليه أكل لحوم الحمر الأهليه على كراهيه.

١- وسائل الشيعة ١٤ / ٤٤١.

٢- الوافى ٣ / ٥٥ فى أبواب النكاح.

قال السيد المرتضى قدس سره: ومما انفردت به الإمامية وإن كان الفقهاء قد رووا عن ابن عباس رحمه الله موافقتها في ذلك تحليل لحوم الحمر الأهلية، وحرّمها سائر الفقهاء (١) ٣٧٧.

وقال الشيخ الطوسي قدس سره في كتابه (الخلافة): يجوز أكل لحوم الحمر الأهلية والبغال، وإن كان فيها بعض الكراهية إلا أنه ليس بمحظور، وبه قال ابن عباس في الحمار (٢) ٣٧٨، والحسن البصرى في البغال، وخالف جميع الفقهاء في ذلك، وقالوا: حرام أكلها (٣) ٣٧٩. دليلنا: إجماع الفرقة، وأخبارهم (٤) ٣٨٠. وأيضاً: الأصل الإباحة، والحظر يحتاج إلى دليل. وأيضاً: قوله تعالى

قُلْ لَّا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا

إلى قوله

أَوْ لَحْمِ خِنزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا (٥) ٣٨١

، فالظاهر أن ما عدا هذه مباح إلا ما أخرجه الدليل (٦) ٣٨٢.

وقال صاحب الجواهر قدس سره: (يكره الخيل والبغال والحمير الأهلية) في الثلاثه، بل عن الخلاف الإجماع على ذلك، كما عن الانتصار والغنيه أنه من متفردات الإمامية في الأول والثالث، للأصل والنصوص المستفيضة أو المتواتره أو المقطوع بمضمونها. قال محمد بن مسلم: سألت أبا جعفر عليه السلام عن لحوم الخيل والبغال والحمير، فقال:

١- الانتصار، ص ١٩٣.

٢- أحكام القرآن للجصاص ١٧/٣. المغنى لابن قدامة ١١/١١. الشرح الكبير ١١/٦٦. بدايه المجتهد ٣/٢٥.

٣- راجع شرح مسلم للنووى ١٢/١٦٨، ١٣/٩١. تحفه الأ-حوذى ٥/٤١٥. عون المعبود ١٠/٢٨٦. شرح معانى الآثار ٤/٢١٠.

أحكام القرآن للجصاص ١٧/٣. المبسوط للسرخسى ١١/٢٣٢. فتح البارى ٩/٥٣٩. المحلى ٦/٧٨-٧٩. المغنى لابن قدامة ١١/

٦٦. الشرح الكبير ١١/٦٥. كتاب الأم ٢/٢٥١. سبل السلام ٤/١٤٦. بدايه المجتهد ٣/٢٥. رحمه الأئمه فى اختلاف الأئمه، ص

٢٥٠.

٤- راجع الكافى ٦/٢٤٥، ٢٤٦. التهذيب ٩/٤١. الاستبصار ٤/٧٣-٧٤.

٥- سوره الأنعام، الآيه ١٤٥.

٦- كتاب الخلاف ٦/٨٠.

حلال، ولكن الناس يعافونها ... (١) ٣٨٣.

وقال السيد على الطباطبائي في رياض المسائل: (ويكره الخيل والحمير والبغل) ولا يحرم بلا خلاف يظهر في الأولين، بل جعل الحكم في الأخيرين في الانتصار والغنيه من متفردات الإماميه، وعلى الأظهر في الثالث، وهو الأشهر، بل عليه عامه من تأخر. وفي الخلاف الإجماع عليه وعلى الأولين أيضاً، مضافاً إلى الإجماعين المتقدمين، وهو الحجه، مضافاً إلى أصالتي البراءة والإباحة المستفادتين من الأدله القطعيه العقلية والنقلية كتاباً وسنه وإجماعاً مستفيضه، بل متواتره، وظواهر الصحيحه المستفيضه، وفيها الصحاح وغيرها (٢) ٣٨٤.

قلت: يظهر من بعض الأخبار الصحيحه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى الناس عن أكل لحوم الحمر الأهليه يوم خبير، لأنها كانت تحملهم يومئذ، ولم يحرمها عليهم.

من هذه الأخبار صحيحه محمد بن مسلم وزراره عن أبي جعفر عليه السلام أنهما سألاه عن أكل لحوم الحمر الأهليه، فقال: نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن أكلها يوم خبير، وإنما نهى عن أكلها ذلك الوقت لأنها كانت حموله الناس، وإنما الحرام ما حرم الله في القرآن.

وعن أبي الجارود عن أبي جعفر عليه السلام قال: سمعته يقول: إن المسلمين كانوا جهدوا في خبير، فأسرع المسلمون إلى دوابهم، فأمرهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بإكفاء القدور، ولم يقل: إنها حرام. وكان ذلك إبقاءً على الدواب (٣) ٣٨٥.

وفي صحيحه محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال: نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن أكل لحوم الحمير، وإنما نهى عنها من أجل ظهورها، مخافه أن يفنوها، وليست الحمير بحرام. ثم قرأ هذه الآيه

قُلْ لَّا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعُمُهُ

إلى

١- جواهر الكلام ٣٦ / ٢٦٥.

٢- رياض المسائل ٨ / ٢٣١.

٣- وسائل الشيعه ١٦ / ٣٢٣.

آخر الآيه (١) ٣٨٦.

وأخرج مسلم فى صحيحه بسنده عن ابن عمر قال: نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أكل الحمار الأهلى يوم خيبر، وكان الناس احتاجوا إليها (٢) ٣٨٧.

وعن ابن عباس قال: لا- أدرى، إنما نهى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم من أجل أنه كان حموله الناس، فكره أن تذهب حمولتهم، أو حرّمه فى يوم خيبر. لحوم الحمر الأهلية (٣) ٣٨٨. اهـ

وهذه الأخبار واضحة الدلالة على أن النبى صلى الله عليه وآله وسلم إنما نهى الناس عن أكل لحوم الحمر الأهلية لحاجتهم يومئذ لظهورها، ولم يحرمها عليهم حرمة تشريعية، إلا أن بعضهم قد توهم أن هذا النهى نهى تحريم، فأفتى فيها بالحرمة.

ولو تأملنا أحاديث القوم فى كتبهم الستة وغيرها التى رَوَّوها عن سائر الصحابة فى تحريم الحمر الأهلية لرأيناها- رغم كثرتها- خالية من ذكر تحريم المتعه يوم خيبر، باستثناء حديث أمير المؤمنين عليه السلام، وهذا يدل على أن النهى عن المتعه قد دُسَّ فى الحديث دسًا كما لا يخفى (٤) ٣٨٩.

ولو سلّمنا بصحّة الحديث بالنحو الذى رووه عن أمير المؤمنين عليه السلام، فإنه لا يراد بالنهى فيه التحريم، إذ لعل المراد أن النبى صلى الله عليه وآله وسلم إنما نهاهم عن المتعه من أجل أخذ الأهبه لقتال اليهود حذرًا من الانشغال عن العدو بمباضعه النساء، والله أعلم.

١- المصدر السابق ١٦/ ٣٢٤.

٢- صحيح مسلم ٣/ ١٥٣٨.

٣- نفس المصدر ٣/ ١٥٣٩.

٤- راجع صحيح البخارى ٣/ ١٢٨٢-١٢٨٣. صحيح مسلم ٣/ ١٥٣٧-١٥٤١. سنن الترمذى ٤/ ٢٥٤. سنن أبى داود ٣/ ٣٥٦. سنن النسائى ٧/ ٢٣٠-٢٣٣. سنن ابن ماجه ٢/ ١٠٦٤-١٠٦٦. سنن الدارمى ١/ ٥١٧.

قال الكاتب: وفوق ذلك لو كان تحريم المتعه خاصاً بيوم خبير فقط، لورد التصريح من النبي صلى الله عليه وآله بنسخ تلك الحرمة، على أنه يجب أن لا- يغيب عن بالنا أن عله إباحه المتعه هى السفر والحرب، فكيف تحرم فى تلك الحرب والمقاتل أحوج ما يكون إليها خصوصاً وأنه فى غربه من أهله وما ملكت يمينه، ثم تباح فى السلم؟

إن معنى قوله رضى الله عنه أنها حُرِّمَتْ يوم خيبر أى أنَّ بدايه تحريمها كان يوم خيبر، وأما أقوال فقهاءنا إنما هى تلاعب بالنصوص لا أكثر.

وأقول: لقد أجبنا عن ذلك كله فيما مرَّ بما لا مزيد عليه، فراجعه.

والتلاعب بالنصوص قد صدر ممن يأخذ بعض النصوص ويترك بعضها الآخر، أو يعمل بالضعيف، ويترك العمل بالصحيح المجمع عليه، أو يصرف النصوص عما يراد بها.

قال الكاتب: فالحق أن تحريم المتعه ولحوم الحمر الأهليه متلازمان، نزل الحكم بحرمتها يوم خبير، وهو باق إلى قيام الساعة، وليس هناك من داع لتأويل كلام أمير المؤمنين رضى الله عنه من أجل إشباع رغبات النفس وشهواتها فى البحث الدائم عن الجميلات والفتات من النساء للتمتع بهن، والتلذذ باسم الدين، وعلى حسابه.

وأقول: لقد أوضحنا المسأله بتمامها فيما تقدّم، وقلنا: إن أخبار حليه لحوم الحمر الأهليه متواتره عندنا، وكذا أخبار حليه نكاح المتعه، وأن النهى عن أكل لحوم الحمر الأهليه إن صحَّ - إنما كان من أجل الحاجه إلى ظهورها، فلا أدرى لم يتشبَّث هذا الكاتب المدعى للتشيع بأخبار العامه ويترك روايات أهل البيت عليهم السلام، ويتمسك بحديث ضعيف، ويغض النظر عن الأحاديث المتواتره عنهم عليهم السلام؟!!

وأما دعواه بأن ابتداء تحريم المتعه هو يوم خبير، واستمر التحريم إلى الأبد،

فهو قول لا يوافق عليه أحد، بل هو مخالف لما اتفق عليه علماء أهل السنه من أن المتعه أُبيحت بعد يوم خبير، ثم حُرِّمت مراراً، والأحاديث الصحيحه الداله على ذلك عندهم كثيره.

منها: ما أخرجه مسلم في صحيحه بسنده عن إياس بن سلمه عن أبيه، قال: رخص رسول الله صلى الله عليه وسلم عام أوطاس في المتعه ثلاثاً، ثم نهى عنها (١) ٣٩٠.

ومنها: ما أخرجه مسلم أيضاً بسنده عن سبره الجهني، قال: أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمتعه عام الفتح حين دخلنا مكة، ثم لم نخرج منها حتى نهانا عنها (٢) ٣٩١.

ولا- بأس أن أنقل للقارئ الكريم ما حكاه ابن حجر في تلخيص الحبير عن الشافعي في الجمع بين الأخبار الداله على تحليل المتعه في الوقائع المختلفه وتحريمها، فإنه قال:

وقد اجتمع من الأحاديث في وقت تحريمها أقوال ستة أو سبعة نذكرها على الترتيب الزمني:

الأول: عمره القضاء، قال عبد الرزاق في مصنفه عن معمر بن عمرو عن الحسن، قال: ما حلَّت المتعه قط إلا- ثلاثاً في عمره القضاء، ما حلَّت قبلها ولا بعدها. وشاهده ما رواه ابن حبان في صحيحه من حديث سبره بن معبد، قال: خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم، فلما قضينا عمرتنا قال لنا: ألا تستمتعوا من هذه النساء. فذكر الحديث.

الثاني: خبير، متفق عليه عن علي بلفظ: (نهى عن نكاح المتعه يوم خبير)،

١- صحيح مسلم ١٠٢٣/٢. صحيح ابن حبان ٤٥٨/٩. وأوطاس هو موضع بين مكة والطائف. مسند أحمد ٥٥/٤. سنن الدارقطني ٢٥٨/٣. قال البيهقي في سننه الكبرى ٢٠٤/٧: وعام أوطاس وعام الفتح واحد، فأوطاس وإن كانت بعد الفتح، فكانت في عام الفتح بعده بيسير، فما نهى عنه لا فرق بين أن ينسب إلى عام أحدهما، أو إلى الآخر.

٢- صحيح مسلم ١٠٢٥/٢.

واستشكله السهيلي وغيره، ولا إشكال فيه ...

الثالث: عام الفتح، رواه مسلم من حديث سبره بن معبد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى في يوم الفتح عن متعه النساء. وفي لفظ له: أمرنا بالمتعه عام الفتح حين دخلنا مكة، ثم لم يخرج حتى نهانا عنها. وفي لفظ له: إن رسول الله قال: يا أيها الناس إني كنت أذنت لكم في الاستمتاع من النساء، وإن الله قد حرم ذلك إلى يوم القيامة.

الرابع: يوم حنين، رواه النسائي من حديث علي ... وفي روايه لسلمه بن الأكوع أن ذلك كان في عام أوطاس. قال السهيلي: هي موافقه لروايه من روى عام الفتح وأنهما كانا في عام واحد.

الخامس: غزوه تبوك، رواه الحازمي من طريق عباد بن كثير عن ابن عقيل عن جابر، قال: خرجنا مع رسول الله إلى غزوه تبوك، حتى إذا كنا عند الثنيه مما يلي الشام، جاءتنا نسوة تمتعنا بهن يطفن برجالنا، فسألنا رسول الله صلى الله عليه وسلم عنهن وأخبرناه، فغضب وقام فينا خطيباً، فحمد الله وأثنى عليه، ونهى عن المتعه، فتوادعنا يومئذ، ولم نعد ولا نعود فيها أبداً، فيها سُمِّيت يومئذ (ثنيه الوداع)، وهذا إسناد ضعيف، لكن عند ابن حبان في صحيحه من حديث أبي هريره ما يشهد له، وأخرجه البيهقي من الطريق المذكوره بلفظ: (خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزوه تبوك، فنزلنا ثنيه الوداع. فذكره ...

السادس: حجه الوداع، رواه أبو داود من طريق الربيع بن سبره، قال: أشهد على أبي أنه حدّث أن رسول الله نهى عنها في حجه الوداع (١) ٣٩٢.

هذه هي أحاديثهم التي رووها في تحريم نكاح المتعه، فانظر أيها القارئ العزيز إلى أي مدى بلغ اضطرابها وتعارضها واختلافها.

قال الكاتب: وأما أن قول أبي عبد الله رضى الله عنه فى جوابه للسائل كان تقيه، أقول: إن السائل كونه من شيعة أبى عبد الله فليس هناك ما يبرر القول بالتقيه خصوصاً وأنه يوافق الخبر المنقول عن الأمير رضى الله عنه فى تحريم المتعه يوم خير.

وأقول: لقد أوضحنا الجواب عن هذه الروايه الضعيفه السند، وعن حملها على التقيه، فراجع ما قلناه فيما سبق، ولا حاجه للإعاده والتكرار.

قال الكاتب: إن المتعه التى أباحها فقهاؤنا تعطى الحق للرجل فى أن يتمتع بعدد لا حصر له من النسوه، ولو بألف امرأه وفى وقت واحد.

وأقول: إن المتعه التى أباحها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وتبعه عليها أئمه أهل البيت عليهم السلام، وأخذها شيعتهم منهم، لم تُحد بعدد من النسوه، وحالها كحال ملك اليمين، وقد مرَّ علينا آنفاً بيان أن روايه (التمتع بألف امرأه) ضعيفه السند، فلا تغفل عما قلناه.

ثم إن الدليل الذى حصر الزوجات بأربع إنما هو مخصوص بالنكاح الدائم، وأما ما عدا ذلك من صنوف النكاح كالتسرى بالإماء ونكاح المتعه فالأدله فيهما مطلقه، غير مخصَّصه بأربع نسوه، ولهذا كانوا لا يرون تحديد التسرى بأربع إماء.

قال ابن كثير فى تفسير القرآن العظيم: وقوله تعالى **أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ مُّحْصِنِينَ غَيْرَ مُّسَافِحِينَ** أى تحصلوا بأموالكم من الزوجات إلى أربع أو السرارى ما شئتم بالطريق الشرعى، ولهذا قال: **مُّحْصِنِينَ غَيْرَ مُّسَافِحِينَ (١) ٣٩٣**.

وأخرج عبد الرزاق فى مصنّفه عن ابن جريج قال: سألت عطاء: أيسمتع الرجل بأكثر من أربع جميعاً؟ وهل الاستمتاع إحصان؟ وهل يحل استمتاع المرأه

لزوجها إن كان بَتَّها؟ فقال: ما سمعت فيهن بشيء، وما راجعت فيهن أصحابي.

قلت: ولو كانت أحكام النكاح الدائم جاريه على نكاح المتعه لكان الجواب معلوم عنده، ولا يحتاج لمراجعته أصحابه.

ولا بأس أن ألفت نظر القارئ العزيز إلى أن ابن جريج كان يرى حليته المتعه، وقيل: إنه تمتع بستين أو بتسعين امرأة (١) ٣٩٤.

قال الكاتب: وكم من مُتَمَتَّع جمع بين المرأة وأمها، وبين المرأة وأختها، وبين المرأة وعمتها أو خالتها وهو لا يدري.

جاءتني امرأة تستفسر مني عن حادثه حصلت معها، إذ أخبرتني أن أحد الساده وهو السيد حسين الصدر كان قد تمتع بها قبل أكثر من عشرين سنه، فحملت منه، فلما أشبع رغبته منها فارقها، وبعد مده رُزِقَتْ بنت، وأقسمت أنها حملت منه هو إذ لم يتمتع بها وقتذاك أحد غيره.

وبعد أن كبرت البنت وصارت شابه جميله متأهله للزواج، اكتشفت الأم أن ابنتها حبلى، فلما سألتها عن سبب حملها، أخبرتها البنت أن السيد المذكور استمتع بها فحملت منه، فدهشت الأم وفقدت صوابها، إذ أخبرت ابنتها أن هذا السيد هو أبوها، وأخبرتها القصة، فكيف يتمتع بالأم، واليوم يأتي لىتمتع بابنتها التي هي ابنته هو؟

ثم جاءتني مستفسره عن موقف السيد المذكور منها ومن ابنتها التي ولدتها منه.

وأقول: هذه قصه من القصص الخرافيه التي لا يُعَوَّل عليها ولا يُعتنى بها،

١- قال الذهبي في تذكره الحفاظ ١/ ١٧٠: وقال جرير: كان ابن جريج يرى المتعه، تزوج ستين امرأة. وقال: قال ابن عبد الحكم: سمعت الشافعي يقول: استمتع ابن جريج بتسعين امرأة، حتى إنه كان يحتقن في الليله بأوقيه شيرج طلباً للجماع.

ودليلها هو نقل كاتبها الذى لا يوثق بنقله.

مع أن هذه القصة تحوطها كثير من علامات الاستفهام، وإلا فلماذا أخبرت تلك المرأة مدعى الاجتهاد والفقاهه بالذات؟ هل كانت ترجو منه حلاً لهذه المعضله؟ أو أنها كانت تريد منه أن يسجل قصتها الخرافيه فى كتابه (لله ثم للتاريخ)؟ أو أنها كانت تريد فقط أن تشنع بالسيد المذكور؟

ولماذا لم يحتمل الكاتب أن تلك المرأة كانت مستأجره لتشويه سمعه السيد حسين الصدر، لا أكثر ولا أقل؟

ولماذا صدق الكاتب كلامها وهو لا يعرفها، فجعل كلامها دليلاً، مع أن الله سبحانه وتعالى أمرنا بالتثبت فى نقل الأخبار والتبين من صحتها لئلا نصيب قوماً بجهاله فنصبح على ما فعلنا نادمين؟ وأى جهاله أعظم من نسبه مثل هذه القبائح لرجل برىء من كل ذلك؟

ثم إن السيد حسين الصدر رجل عقيم لا يُنجب كما هو معروف عنه، ويعرف ذلك عنه كثير من أهل الكاظميه فى العراق، كما حدّثنى بذلك بعض الثقات الصادقين.

ثم هل من المتوقع أن تنجب تلك المرأة فتاه من السيد حسين الصدر ولا تخبر ابنتها بذلك، وتتكنم فى أمر ابنتها لهذه الدرجه، مع أن تلك الفتاه يشرفها أن يكون السيد والدها؟

ثم لو سلّمنا بوقوع مثل هذه القضيه الخرافيه فليس على المرء غضاضه أن ينكح امرأه من محارمه وهو لا يعلم، فإن ذلك ليس محرماً عليه ولا على الفتاه التى تمتع بها إذا وقع ذلك منهما من غير علمهما.

وإذا كانت هذه الحادته لا يستحيل وقوعها، فكذلك لا يستحيل وقوع مثلها فى النكاح الدائم.

ولا- ينقضى العجب من ادعاء الكاتب كثره وقوع أمثال هذه الحوادث من غير دليل عنده إلا هذه القصة الخرافية التى ساقها، ودليل كذبها معها، مع أنا نجزم بأن أمثال هذه الوقائع إما أنها لا تقع عادة، وإما أنها نادره الوقوع ندره عظيمه كما هو الحال فى النكاح الدائم.

قال الكاتب: إن الحوادث من هذا النوع كثيره جداً، فقد تمتع أحدهم بفتاه تبين له فيما بعد أنها أخته من المتعه، ومنهم من تمتع بامرأه أبيه. وفى إيران الحوادث من هذا القبيل لا يستطيع أحد حصرها.

وأقول: هذه مجرد دعاوى فارغه وأكاذيب واضحه، ودليل كذبها أن الكاتب لم يسندها لمصدر صحيح، وكان على الكاتب أن يستدل على صحه كلامه بإسناده لمصدر واحد على الأقل، أو أن يوثق قضيه واحده من القضايا التى يزعم أنها كثيره، أما نشر الدعاوى هكذا مجردة عن الدليل فلا قيمه لها فى مقام البحث والإثبات.

قال الكاتب: وقد رأينا ذلك بقوله تعالى: **وَلَيْسَ تَعْفِيفُ الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ نِكَاحًا حَتَّى يُغَيِّبَهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ (النور ٢٣)** كذا فمن لم يتمكن من الزواج الشرعى بسبب قله ذات اليد فعليه بالاستعفاف ريثما يرزقه الله من فضله كى يستطيع الزواج. فلو كانت المتعه حلالاً لما أمره بالاستعفاف والانتظار ريثما تيسر أمور الزواج، بل لأرشدته إلى المتعه كى يقضى وَطْرَهُ بدلاً من المكوث والتحرق بنار الشهوه.

وأقول: إن نكاح المتعه نكاح، فقوله تعالى **الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ نِكَاحًا شَامِلٌ لِمَنْ لَمْ يَجِدِ النِّكَاحَ الدَّائِمَ وَنِكَاحَ الْمُتَعَةِ**، فكما أن النكاح الدائم يحتاج إلى بذل مال، فكذلك نكاح المتعه.

ومنه يتضح أن من تمكن من نكاح المتعه فهو ممن يجدون نكاحاً، فلا وجه لأمره بالصبر والاستعفاف.

ولو سلّمنا جدلاً بأن المراد بالنكاح فى الآيه هو النكاح الدائم فقط، فحينئذ يكون المراد بالاستعفاف فى الآيه هو الاستعفاف بالحلال، لا بالصبر عن النكاح، فيكون المعنى: وليستعفف الذين لا يتمكنون من النكاح الدائم لما فيه من المهر والنفقه بنكاح المتعه الذى يكون المهر فيه أقل، ولا تجب فيه نفقه.

وقد ورد هذا المعنى فى بعض الأخبار، ففى خبر حريز عن أبى عبد الله عليه السلام أنه قرأ:

وَلَيْسَتْغَفِيفِ الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ نِكَاحًا - بِالْمَتْعَةِ - حَتَّى يُغْنِيَهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ (١) ٣٩٥.

وعن الفتح بن يزيد قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن المتعه، فقال: هى حلال مباح مطلق لمن لم يغنه الله بالتزويج فليستعفف بالمتعه ...

(٢) ٣٩٦ وعن معاوية بن وهب عن أبى عبد الله عليه السلام فى قول الله عزَّ وجلَّ وَلَيْسَتْغَفِيفِ الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ نِكَاحًا حَتَّى يُغْنِيَهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ، قال: يتزوّجوا حتى يغنيهم الله من فضله (٣) ٣٩٧.

قلت: فالمعنى هو أن من لم تكن عنده امرأه ينحكها فليستعفف، أى فليطلب العفه بالتزويج، ليغنيه الله من فضله، فإن من تزوّج وسَّع الله عليه من فضله كما دلَّت على ذلك الأخبار الكثيره.

ويشبه هذا المعنى الذى قلناه من أن المراد بالاستعفاف هو الاستعفاف بالحلال، ما جاء فى تفسير ابن كثير، حيث قال: قال عكرمه فى قوله تعالى وَلَيْسَتْغَفِيفِ الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ نِكَاحًا قال: هو الرجل يرى المرأه فكأنه يشتهى، فإن

١- مستدرک الوسائل ١٤ / ٤٤٨.

٢- الكافي ٥ / ٤٥٢.

٣- المصدر السابق ٥ / ٣٣١.

كانت له امرأه فليذهب إليها وليقض حاجته منها (١) ٣٩٨.

وما أخرجه السيوطي في الدر المنثور عن ابن أبي حاتم، عن أبي روق: وَلَيْسْتَغْفِرَ يَقُولُ: عَمَّا حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ حَتَّى يَرْزُقَهُمُ اللَّهُ.

وعن ابن عباس في قوله وَلَيْسْتَغْفِرَ الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ نِكَاحًا الْآيَةَ، قال: ليتزوج من لا يجد، فإن ذلك سيغنيه (٢) ٣٩٩.

ومن كل ذلك يتضح أن الأمر بالاستعفاف لا ينافي حليته نكاح المتعه كما زعمه الكاتب.

قال الكاتب: وقال الله تعالى: وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلًا أَنْ يَنْكَحَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ فَمِنْ مَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِنْ فِتْيَانِكُمُ الْمُؤْمِنَاتِ إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ذَلِكَ مِنْ خَشْيَةِ الْعَنْتِ مِنْكُمْ وَأَنْ تَصْبِرُوا خَيْرٌ لَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ (النساء ٢٥).

فأرشد الذين لا يستطيعون الزواج لقله ذات اليد أن يتزوجوا ما ملكت أيمانهم، ومن عجز حتى عن ملك اليمين، أمره بالصبر، ولو كانت المتعه حلالاً لأرشده إليها.

وأقول: هذه الآية إنما جاءت في كتاب الله بعد آية المتعه، وهي الآية ٢٤ من سورة النساء.

قال تعالى وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَأُحِلَّ لَكُمْ مَّا وَّرَاءَ ذَلِكَ أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ مُحْصَنِينَ غَيْرَ مُسَافِحِينَ فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا تَرَاضَيْتُمْ بِهِ مِنْ بَعْدِ الْفَرِيضَةِ إِنَّ

١- تفسير القرآن العظيم ٣/ ٢٨٧. ونقلها السيوطي في الدر المنثور ٦/ ١٨٩.

٢- الدر المنثور ٦/ ١٨٩.

اللَّهُ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا وَمَنْ لَمْ يَسِدِّ تَطْعَمِ مِنْكُمْ طَوْلًا أَنْ يَنْكِحَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ فَمِنْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِّنْ فِتْيَاتِكُمُ الْمُؤْمِنَاتِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِكُمْ بَعْضُكُمْ مِّنْ بَعْضٍ فَاذْكُرُونَهُنَّ يَازْنَ أَهْلَهُنَّ وَأَتُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ مُحْصَنَاتٍ غَيْرِ مُسَافِحَاتٍ وَلَا مُتَّخِذَاتِ أَخْدَانٍ فَإِذَا أُحْصِنَ فَإِنَّ أَتَيْنَ بِفَاحِشَةٍ فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ ذَلِكَ لِمَنْ حَشِيَ الْعَنَتَ مِنْكُمْ وَأَنْ تَصْبِرُوا خَيْرٌ لَّكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ (١) ٤٠٠.

فبعد أن ذكر سبحانه وتعالى أنه يجب المهر بنكاح المتعة، ذكر أن من لم يستطع لضيق ذات يده أن ينكح امرأه دواماً أو متعاً ويبدل لها مهرها ونفقتها، فلينكح أمه من إماء المؤمنين، وذلك لأن مهر الأمه دون مهر الحره، ومؤونتها دون مؤونه الحرهعاده.

ومنه يتضح أن الآيه فيها دلالة على أن نكاح الإماء إنما هو لمن لم يتمكن من نكاح الحرائر متعاً أو دواماً، ولم يكن عنده مهر يبذله لهن، فإن لم يتمكن من نكاح الإماء فليصبر حتى يرزقه الله ما يتمكن به من نكاح غيرهن.

قال الكاتب: ولا بد لنا أن نقل نصوصاً أخرى عن الأئمة عليهم السلام في إثبات تحريم المتعة:

عن عبد الله بن سنان قال: سألت أبا عبد الله رضى الله عنه عن المتعة فقال: (لا تُدْنَسُ نَفْسُكَ بِهَا) بحار الأنوار ١٠٠ / ٣١٨.

وهذا صريح فى قول أبى عبد الله رضى الله عنه أن المتعة تُدْنَسُ النَفْسُ، ولو كانت حلالاً لما صارت فى هذا الحكم.

وأقول: إنما تدنس النفس إذا كانت مع الفواجر والفواحش، وأما إذا كانت مع

المصونات والعفاف فلا تدنيس فيها.

فلا أدري كيف يدنّس الرجل نفسه إذا تزوّج امرأه مؤمنة عفيفه، يعف بها نفسه، ويحصن بها فرجه؟

ولعل المتعه كان لا يفعلها في المدينة في زمن الإمام الصادق عليه السلام إلا الفواجر، فلماذا صارت مُدَنِّسَةً لمن يفعلها آنذاك، لأن الفواجر مدنّسات بفجورهن، ومدنّسات لمن يتزوّج بهن.

فقد روى أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري في نوادره عن هشام بن الحكم، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: ما تفعلها عندنا إلا الفواجر (١) ٤٠١.

أو لعل تدنيسها للرجل بسبب ما يلحقه من الشنعه أو اللوم أو المؤاخذة بسببها.

ولا ينقضى العجب ممن يطعن في المتعه بهذا الطعن أو بأنها زنا أو ما شابههما من الطعون التي تستلزم الطعن في أصل تشريعها المجمع عليه، بل في مشرّعها سبحانه وتعالى.

لأن لازم وصف نكاح المتعه بذلك هو أن الله سبحانه يجوز عليه أن يبيح للناس الفواحش والرذائل الخلقية التي تدنّس النفوس والأعراض.

كما أن لازم ذلك هو اعتقاد أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قد رخص للمسلمين في فترات مختلفه بعض المساوي القبيحه التي يستنكف منها كل مؤمن غيور، واعتقاد أن الصحابه كانوا يعملون هذه الفاحشه في غزواتهم وأسفارهم.

قال الكاتب: ولم يكتف الصادق رضى الله عنه بذلك بل صرح بتحريمها: عن عمار

قال: قال أبو عبد الله رضى الله عنه لى ولسليمان بن خالد: (قد حُرِّمَتْ عليكم المتعه) فروع الكافي ٢ / ٤٨، وسائل الشيعة ١٤ / ٤٥٠.

وأقول: لقد بتر الكاتب ذيل الروايه وحرّف بعض ألفاظها، فجاءت مشعره بتحريم المتعه، ولكنها ليست كذلك.

وإلى القارئ الكريم نص الروايه ليعلم أن الكاتب ليس بمؤتمن فى نقله، وليس صادقاً مع قارئه.

فقد روى الكلينى عليه الرحمه فى الكافى عن عدّه من أصحابه، عن سهل بن زياد، عن على بن أسباط، ومحمد بن الحسين جميعاً، عن الحكم بن مسكين، عن عمار قال: قال أبو عبد الله عليه السلام لى ولسليمان بن خالد: قد حُرِّمَتْ عليكم المتعه من قبلى مادمتما بالمدينه، لأنكما تكثران الدخول علىّ، فأخاف أن تؤخذا، فيقال: هؤلاء أصحاب جعفر (١) ٢٠٢.٤٠.

والروايه واضحه الدلاله، فإن الإمام عليه السلام إنما حرّمها عليهما من قبله - أى منعهما منها من جهته - لأنهما من شيعته عليه السلام، وكانا يترددان عليه كثيراً، فخشى الإمام عليه السلام أن يؤخذا فينكّل بهما، ويُسَنَّعَ عليه بأن أصحابه عليه السلام يعملون المحرّمات بزعمهم، فنهاهما عنها ما داما فى المدينه.

ومما قلناه يتضح أن الروايه - على العكس - تدل على حليّه المتعه لا - حرمتها، وذلك لأن أصحاب الإمام عليه السلام كانوا يمارسونها بعلم من الإمام عليه السلام، وإنما نهى هذين الرجلين ما داما فى المدينه تجنباً لبعض المحاذير فقط.

هذا مضافاً إلى أن الروايه ضعيفه السند، فإن من جمله رواتها سهل بن زياد، وقد مرّ بيان حاله. ومنهم الحكم بن مسكين، وهو مجهول الحال، لم يثبت توثيقه فى كتب الرجال.

فأين التحريم الصريح الذى زعمه مدعى الفقيه والاجتهاد؟!

قال الكاتب: وكان رضى الله يُوبِّخُ أصحابه ويُحذِّرُهُمْ من المتعه، فقال: أما يستحى أحدكم أن يُرى فى موضع فيحمل ذلك على صالحى إخوانه وأصحابه؟ الفروع ٢/ ٤٤، وسائل الشيعة ١٤/ ٤٥٠.

وأقول: هذه الروايه ضعيفه السند، فإن من جمله رواتها صالح بن أبى حماد.

قال النجاشى فى رجاله: صالح بن أبى حماد أبو الخير الرازى، واسم أبى الخير (زادويه)، لقي أبا الحسن العسكرى عليه السلام، وكان أمره ملبساً، يعرف وينكر (١) ٤٠٣.

وقال ابن الغضائرى: صالح بن أبى حماد الرازى أبو الخير، ضعيف (٢) ٤٠٤.

ومن جمله الرواه ابن سنان، وهو محمد بن سنان، بقرينه روايه صالح بن أبى حماد عنه فى غير موضع (٣) ٤٠٥، وليست له روايه عن عبد الله بن سنان.

ومحمد بن سنان ضعيف على المشهور المنصور، فقد قال فيه النجاشى: وهو رجل ضعيف جداً لا يُعوَّل عليه، ولا يُلتفت إلى ما تفرد به، وقد ذكر أبو عمرو فى رجاله، قال: أبو الحسن على بن محمد بن قتيبه النيشابورى، قال: قال أبو محمد الفضل ابن شاذان: لا أحل لكم أن ترووا أحاديث محمد بن سنان (٤) ٤٠٦.

وقال الشيخ الطوسى فى الفهرست: محمد بن سنان، له كتب، وقد طعن عليه وُضِعَ (٥) ٤٠٧.

(٦) ٤٠٨

١- رجال النجاشى ١/ ٤٤١.

٢- رجال ابن الغضائرى، ص ٧٠.

٣- راجع الكافى ٥/ ١٥٣، ٣٠٥. الاستبصار ٣/ ٧٠.

٤- رجال النجاشى ٢/ ٢٠٨.

٥- الفهرست، ص ٢١٩.

٦- الشيخ على آل محسن، لله و للحقيقه (رد على كتاب «الله ثم للتاريخ»)، ١ جلد، نشر مشعر - تهران، چاپ: ١، ١٤٢٤ هـ. ق..

وقال ابن الغضائري: ضعيف غالٍ، يضع الحديث، لا يُلتَفَت إليه (١) ٤٠٩.

وعليه، فالحديث ضعيف السند، لا يُحتج به في شيء.

ومع الإغماض عن سند الحديث فليس المراد به تحريم المتعه، وإنما المراد به هو الحث على الكف عنها إذا كانت بمرأى ومسمع ممن يرى تحريمها ويعيبها، فيكون فعلها سبباً للعيب على فاعلها وعلى إخوانه الشيعة المعتقدين لحليتها.

ولهذا قال في الحاشية نقلًا عن كتاب مرآة العقول: أي يراه الناس في موضع يعيب من يجدونه فيه، لكرهتهم للمتعه، فيصير ذلك سبباً للضرر عليه وعلى إخوانه وأصحابه الموافقين له في المذهب.

قال الكاتب: ولما سأل علي بن يقطين أبا الحسن رضى الله عنه عن المتعه أجابه: (ما أنت وذاك؟ قد أغناك الله عنها) الفروع ٢/ ٤٣، الوسائل ١٤ / ٤٤٩.

نعم إن الله تعالى أغنى الناس عن المتعه بالزواج الشرعى الدائم.

وأقول: لقد بتر الكاتب هذه الروايه كعادته، ليوهم القارئ بأن الروايه تدل على مطلوبه.

ونص الروايه هو: عن علي بن يقطين قال: سألت أبا الحسن موسى عليه السلام عن المتعه، فقال: وما أنت وذاك فقد أغناك الله عنها. قلت: إنما أردت أن أعلمها. فقال: هي في كتاب علي عليه السلام. فقلت: نزيدها وتزداد؟ فقال: وهل يطيبه إلا ذاك.

وفي هامش المطبوعه بيان معنى الحديث منقولاً عن مرآة العقول، قال: (وهل يطيبه) الضمير راجع إلى عقد المتعه، ومراد السائل أنه يجوز لنا بعد انقضاء المده أن نزيدها في المهر وتزداد المرأه في المده؟ أي تزويجها بمهر آخر مده أخرى من غير عده

وتربُّص؟ فقال عليه السلام: العمده فى طيب المتعه وحسنها هو ذلك، فإنه ليس مثل الدائم بحيث يكون لازماً له ... بل يتمتعها مده، فإن وافقه يزيدا وإلا- يتركها، وعلى هذا يحتمل أن يكون ضمير (يطيبه) راجعاً إلى الرجل، أى هذا سبب لطيب نفس الرجل وسروره بهذا العقد، ويحتمل أن يكون المعنى: لا يحل ولا يطيب ذلك العقد إلا ذكر هذا الشرط فيه كما ورد فى خبر الأ-حول فى شروطها: (فإن بدا لى زدتك وزدتنى)، ويكون محمولاً على استحباب ذكره فى ذلك العقد. وفى بعض النسخ (زريدها ونزداد)، أى نريد المتعه ونحبها ونزداد منها، فقال عليه السلام: طيبه والتذاذه فى إكثاره (١) ٤١٠.

قلت: ومنه يتضح أن الإمام عليه السلام نهى على بن يقطين عن نكاح المتعه، لأن الله سبحانه وتعالى قد أغناه عنها، ولعلَّ السبب فى نهيه عنها هو أن على بن يقطين كان وزيراً لهارون الرشيد، فخشى الإمام عليه السلام أن يكون ذلك سبباً لانكشاف أمره ومعرفة هارون أنه واحد من الشيعة، فيصيبه البلاء بسبب ذلك. فلما أخبر الإمام عليه السلام بأنه إنما يريد أن يعرف حكمها فقط، أخبره بأنها فى كتاب على عليه السلام، وأنها مباحه، فسأل ابن يقطين: هل تزيدا فتزداد؟ فأجابه الإمام عليه السلام: وهل يطيبه إلا ذاك؟ وقد تقدم آنفاً بيان معنى هذا السؤال وجوابه.

والنتيجة أن الحديث يدل بوضوح على حليته نكاح المتعه كما أوضحناه، ولا يدل على حرمتها كما أراد الكاتب أن يوهم قراءه بذلك.

قال الكاتب: ولهذا لم يُنقل أن أحداً تمتع بامرأه من أهل البيت عليهم السلام، فلو كان حلالاً لفعّلن، ويؤيد ذلك أن عبد الله بن عمير قال لأبى جعفر رضى الله عنه: (يسرك أن نساءك وبناتك وأخواتك وبنات عمك يفعّلن؟- أى يتمتعن- فأعرض عنه أبو جعفر رضى الله عنه حين ذكر نساء وبنات عمه) الفروع ٢/ ٤٢، التهذيب ٢/ ١٨٦.

وأقول: إن حليته المتعه وغيرها من المحللات إنما تُعرف من النصوص الصحيحة، وليس شرطاً أن يمارسها النبي صلى الله عليه وآله وسلم أو تصدر من امرأه من أهل البيت عليهم السلام، فإن اشتراط ذلك لم يقل به أحد، وقد مرَّ بيان ذلك فيما سبق.

وأكثر أحكام الشريعة لا يوجد دليل على أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم فعلها، ولهذا أجمع أهل السنة على أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أباح نكاح المتعه ثم حرّمها، ولم يرووا أنه تمتّع في وقت حليتها بامرأه قط، ورووا ذلك عن بعض الصحابه.

وأجمعوا على أن الزانية يحل نكاحها، بشرط توبتها عند أحمد بن حنبل (١) ٤١١، مع أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يتزوج من زانية قط.

وأجمعوا على أن من طلق زوجته قبل الدخول رجع عليها بنصف المهر، ولم يرووا أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم طلق ورجع بنصف المهر.

وأجمعوا على أن نكاح التفويض جائز، وهو أن يعقد النكاح دون صداق (٢) ٤١٢، مع أنهم لم يرووا أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم فعله.

بل إنهم اتفقوا على حليته أمور نصّوا على أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يفعلها، بل كرهها.

منها: حكمهم بحليته أكل لحم الضب مع أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يأكله، فقد أخرج مسلم في صحيحه بسنده عن ابن عمر قال: سأل رجل رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو على المنبر عن أكل الضب، فقال: لا آكله ولا أحرّمه (٣) ٤١٣.

وعن توبه العنبري سمع الشعبي، سمع ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم كان معه ناس من أصحابه فيهم سعد، وأتوا بلحم ضبّ، فنادت امرأه من نساء النبي صلى الله عليه وسلم: إنه لحم ضب. فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: كُلُوا، فإنه حلال، ولكنه ليس من طعامي (٤) ٤١٤.

١- راجع كتاب رحمه الأئمة في اختلاف الأئمة، ص ٣٩٦.

٢- راجع بدايه المجتهد ٣ / ٦١.

٣- صحيح مسلم ٣ / ١٥٤٢.

٤- نفس المصدر.

وعن أبي الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يقول: أُتِيَ رسول الله صلى الله عليه وسلم بضب، فأبى أن يأكل منه، وقال: لا أدري لعلّه من القرون التي مُسِخَتْ (١) ٤١٥.

والأحاديث في هذا الباب كثيرة جداً لا حاجة لاستقصائها، وهي دالة بأوضح دلالة على أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم حلّل لهم الضب مع أنه لم يأكله. ولهذا أفتى الأئمة الأربعة بحلّيه أكل لحم الضب، على كراهه عند مالك فقط (٢) ٤١٦.

ومنها: أنهم أجمعوا على حلّيه أكل الثوم، ومع ذلك روى أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يكن يأكل منه، لأنه كان ينزل عليه الوحي.

ومن ذلك ما رواه مسلم في صحيحه بسنده عن أبي أيوب الأنصاري قال: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أُتِيَ بطعام أكل منه، وبعث بفضلِهِ إليّ، وإنه بعث إليّ يوماً بفضلِهِ لم يأكل منها، لأن فيها ثوماً، فسألته: أحرام هو؟ قال: لا، ولكني أكرهه من أجل ريحه (٣) ٤١٧.

وفي حديث آخر قال: أحرام هو؟ فقال النبي صلى الله عليه وسلم: لا ولكني أكرهه. قال: فإنني أكره ما تكره أو ما كرهت. قال: وكان النبي صلى الله عليه وسلم يُؤْتَى (٤) ٤١٨.

ومن كل ذلك يتضح أنه لا يلزم للحكم بحلّيه شيء أن يفعله النبي صلى الله عليه وآله وسلم أو أحد من أهل بيته.

هذا مع أننا ذكرنا فيما تقدّم بعض الأحاديث التي جاء فيها أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأمير المؤمنين عليه السلام قد تزوجا متعه، فراجع.

وأما إعراض الإمام الباقر عليه السلام عن عبد الله بن عمير فلعله بسبب جهله، عملاً بقوله تعالى وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ، أو لعله أعرض عنه لما تبين له عناده ومجادلته

١- نفس المصدر ٣/ ١٥٤٥.

٢- راجع كتاب رحمه الأئمة في اختلاف الأئمة، ص ٢٥١.

٣- صحيح مسلم ٣/ ١٦٢٣.

٤- نفس المصدر. و (يؤتى) أي تأتيه الملائكة وينزل عليه الوحي.

بالباطل، والله العالم.

قال الكاتب: وبهذا يتأكد لكل مسلم عاقل أن المتعه حرام، لمخالفتها لنصوص القرآن الكريم وللسنه ولأقوال الأئمة عليهم السلام.

والناظر للآيات القرآنية الكريمه والنصوص المتقدمه فى تحريم المتعه- إن كان طالباً للحق مُحِبّاً له- لا- يملك إلا أن يحكم ببطلان تلك الروايات التى تحت على المتعه لمعارضتها لصريح القرآن وصريح السنه المنقوله عن أهل البيت عليهم السلام، ولما يترتب عليها من مفاسد لا حصر لها بَيِّنًا شَيئًا منها فيما مضى.

وأقول: لقد تقدّم أن القرآن الكريم قد نصّ على حليّه نكاح المتعه بقوله تعالى فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً.

وقد اعترف جمع من علماء أهل السنه بأن المراد بالاستمتاع فى الآيه نكاح المتعه.

قال القرطبي: وقال الجمهور: المراد نكاح المتعه الذى كان فى صدر الإسلام. وقرأ ابن عباس وأبى وابن جبير: (فما استمتعتم به منهن إلى أجل مسمى فآتوهن أجورهن)، ثم نهى عنها النبى صلى الله عليه وسلم (١) ٤١٩.

وقال الطبرى: وقال آخرون: بل معنى ذلك: فما تمّتعتم به منهن بأجرٍ تمّتع اللذه، لا بنكاح مطلق على وجه النكاح الذى يكون بوليّ وشهود ومهر. ذُكر من قال ذلك:

حدثنا محمد بن الحسين قال: ثنا أحمد بن مفضل قال: ثنا أسباط عن السدى: (فما استمتعتم به منهن إلى أجل مسمى فآتوهن أجورهن فريضة ولا جناح عليكم فيما

تراضيتم به من بعد الفريضة)، فهذه المتعه، الرجل ينكح المرأة بشرط إلى أجل مسمى، ويُشهد شاهدين، وينكح بإذن وليها، وإذا انقضت المده فليس له عليها سبيل، وهي منه بريء، وعليها أن تستبرئ ما في رحمها، وليس بينهما ميراث، ليس يرث واحد منهما صاحبه.

حدثني محمد بن عمرو قال: ثنا أبو عاصم عن عيسى عن ابن أبي نجيح عن مجاهد: فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ قَالَ: يعنى نكاح المتعه.

حدثنا أبو كريب قال: ثنا يحيى بن عيسى قال: ثنا نصير بن أبي الأشعث قال: ثنا حبيب بن أبي ثابت عن أبيه قال: أعطاني ابن عباس مصحفاً، فقال: هذا على قراءة أبي. قال أبو بكر: قال يحيى: فرأيت المصحف عند نصير، فيه: (فما استمتعتم به منهن إلى أجل مسمى).

حدثنا حميد بن مسعدة قال: ثنا بشر بن المفضل قال: ثنا داود عن أبي نضرة قال: سألت ابن عباس عن متعه النساء، قال: أما تقرأ سورة النساء؟ قال: قلت: بلى. قال: فما تقرأ فيها (فما استمتعتم به منهن إلى أجل مسمى)؟ قلت: لا، لو قرأتها هكذا ما سألتك. قال: فإنها كذا ...

حدثنا ابن المشي قال: ثنا محمد بن جعفر قال: ثنا شعبه عن أبي سلمه عن أبي نضرة قال: قرأت هذه الآية على ابن عباس (فما استمتعتم به منهن)، قال ابن عباس: (إلى أجل مسمى). قال: قلت: ما أقرأها كذلك. قال: والله لأنزلها الله كذلك (ثلاث مرات) ...

حدثنا ابن بشار قال: ثنا عبد الأعلى قال: ثنا سعيد عن قتاده قال: في قراءة أبي ابن كعب (فما استمتعتم به منهن إلى أجل مسمى).

حدثنا محمد بن المشي قال: ثنا محمد بن جعفر قال: ثنا شعبه عن الحكم قال: سألت عن هذه الآية (والمحصنات من النساء إلا ما ملكت أيمانكم) إلى هذا الموضع (فما استمتعتم به منهن) أمسنوخه هي؟ قال: لا. قال الحكم: قال على رضى الله عنه: لولا

أن عمر رضى الله عنه نهى عن المتعه ما زنى إلا شقى.

حدثني المثنى قال: ثنا أبو نعيم قال: ثنا عيسى بن عمر القارئ الأسدي عن عمرو بن مره أنه سمع سعيد بن جبير يقرأ (فما استمتعتم به منهن إلى أجل مسمى فآتوهن أجورهن) (١) ٤٢٠.

قلت: يتضح من هذا كله أن المراد بهذه الآية هي نكاح المتعه، وأدعاء نسخها بالسنة غير تام، وذلك لتعارض الأخبار بين مثبتٍ ونافٍ لهذا النكاح، فلا يصح نسخ الآية المحكمه بأخبار متعارضه.

وأما ما قاله الكاتب من ثبوت تحريم المتعه بالسنة فقد ذكرنا فيما تقدّم الأحاديث الصحيحه التي رواها أهل السنة المداله على حليتها، فراجع.

وأما ما نقله الكاتب عن أئمة أهل البيت عليهم السلام، واستدل به على حرمه نكاح المتعه، فإنه نقل روايه واحده ضعيفه السند معارضه بروايات متواتره صحيحه، فكيف يصح طرح المتواتر من أجل روايه ضعيفه؟!

وأما الروايات الأخرى التي بترها الكاتب ليوهم القارئ أنها تدل على تحريم المتعه، فقد ذكرناها كامله وأوضحنا المراد منها، وبيّنا أنها دالّه على حليّه نكاح المتعه لا على حرمة.

وبهذا يتضح عدم تماميه كل ما تمسّك به الكاتب في الاستدلال على حرمه المتعه مع خياناته الكثيره بتقطيع الأحاديث بما يخل بمعناها، ويغيّر المراد منها.

قال الكاتب: إن من المعلوم أن دين الإسلام جاء ليحث على الفضائل وينهى عن الرذائل، وجاء ليحقق للعباد المصالح التي تستقيم بها حياتهم، ولا شك أن المتعه

مما لا تستقيم بها الحياه، إن حققت للفرد مصلحه واحده- افتراضاً- فإنها تسبب له مفاسد جمه أجملناها فى النقاط الماضيه.

وأقول: لا ريب فى أن نكاح المتعه ليس من الرذائل الخُلُقِيه، وذلك لأنه نكاح جامع لشرائط النكاح الصحيح، بمهر وعقد وعدّه وتراضٍ من الرجل والمرأه، مع لزوم كونه بإذن الولي إن كانت المرأه بكرأً، واستحبابه إن كانت ثيباً، ومع لحوق الأنساب به، وإمكان النفقه والتوارث مع الشرط فيه.

فكل خصائص النكاح الدائم متوفره فى نكاح المتعه، اللهم إلا أن النكاح الدائم ينقضى بالطلاق، ونكاح المتعه ينتهى بانقضاء المدّه المسّماه، وأن النكاح الدائم يجب فيه الإنفاق على الزوجه، ويترتب عليه التوارث بين الزوجين، بخلاف نكاح المتعه، وهذه الفروق لا تجعل نكاح المتعه رذيله أو سفاحاً، وقد مرّ الكلام فى ذلك مفصلاً، فراجع.

ولو كان نكاح المتعه رذيله لما أباحها الإسلام مراراً كما أثبتوه فى كتبهم وأقرّوا به، ولما فعلها أجراء صحابه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أمثال جابر بن عبد الله الأنصارى وغيره.

ثم إن نكاح المتعه لو لم تكن فيه مصالح مهمه لما أباحه الإسلام مراراً بزعمهم، وحسبك أنه يحد من تفشّى الزنا وانتشاره فى البلاد الإسلاميه، كما مرّ فى كلام أمير المؤمنين عليه السلام وابن عباس من أنه لولا نهى عمر عن المتعه لما زنا إلا شقى.

وذلك لأنه لولا- تحريم المتعه لما كانت هناك أسباب داعيه للزنا والفساد، ولو كانت المتعه محلله عندهم لما زنا منهم إلا أرادلهم، وهو واضح لا يحتاج إلى مزيد بيان.

وأما المفاسد التى زعمها الكاتب فقد أجبنا عليها مفصلاً وأوضحنا فسادها فيما تقدم، فراجعها.

قال الكاتب: إن انتشار العمل بالمتعه جَرَّ إلى إعاره الفَرْج، وإعاره الفرج معناها أن يعطى الرجل امرأته أو أُمَّتَه إلى رجل آخر فيحل له أن يتمتع بها أو أن يصنع بها ما يريد، فإذا ما أراد رجل ما أن يسافر أودع امرأته عند جاره أو صديقه أو أى شخص كان يختاره، فيبيح له أن يصنع بها ما يشاء طيله مده سفره. والسبب معلوم حتى يطمئن الزوج على امرأته لثلاث تزنى فى غيابه (!!)

وهناك طريقه ثانيه لإعاره الفرج، إذا نزل أحد ضيفاً عند قوم وأرادوا إكرامه فإن صاحب الدار يعير امرأته للضيف طيله مده إقامته عندهم فيحل له منها كل شىء .

وأقول: إنك لا تجد مسلماً يؤمن بالله ورسوله واليوم الآخر يعطى امرأته لرجل آخر يصنع بها ما يريد، بل لا تجد رجلاً عنده شىء يسير من المروءه والشرف يصنع ذلك.

فما قاله الكاتب ما هو إلا أكاذيب ملفقه واضحه لا تخفى على كل من خالط الشيعة وعرفهم، فضلاً عن يدعى أنه منهم، ودليل كذب مدعى الاجتهاد والفقاهه أنه لم ينقل مزاعمه من فتاوى علماء الشيعة، واقتصر على نقل حكايات لا يُعرف صحتها من فسادها، ويفسرها على حسب ما يريد.

ومن الواضح أنك لا تجد فرقه من فرق المسلمين على كثرتها تمارس أمثال هذه الممارسات الشنيعة التى أطبق المسلمون على حرمتها، واعتبارها زنا من غير شبهه.

وهلا ساءل مدعى الاجتهاد نفسه: هل أن ما قاله قد وقع لصحابه النبى صلى الله عليه وآله وسلم لما أباح النبى صلى الله عليه وآله وسلم لهم المتعه؟ فهل أعاروا فروج نسائهم لغيرهم؟

ألا يفقه مدعى الاجتهاد أن نكاح المتعه لا يحل مع امرأه متزوجه، أو ذات عدّه؟! وأنه يشترط فى صحته أن تكون المرأه خليه من البعل حالها حال الزواج الدائم؟

ولا- أخفى على القارئ الكريم أنى كلما أطلعت على أمثال هذه الاتهامات التى يُلصقها كُتّاب أهل السنه بالشيعة، حمدتُ الله كثيراً على نعمه الهدايه، وعلمت أن هؤلاء القوم لو كانت عندهم مطاعن صحيحه يطعنون بها فى مذهب الشيعة لما احتاجوا إلى أمثال هذه الافتراءات المكشوفه والأكاذيب المفضوحه.

لكنهم- هداهم الله- لما عجزوا عن مقارعه الشيعة بالحجج والأدله لجأوا إلى مقارعتهم بالأكاذيب المملّقه والتُّهَم الباطله.

قال الكاتب: وللأسف يَزوون فى ذلك روايات ينسبونها إلى الإمام الصادق رضى الله عنه وإلى أبيه أبى جعفر سلام الله عليه.

روى الطوسى عن محمد عن أبى جعفر عليه السلام قال: قلت: (الرجل يُحِلُّ لأخيه فرج جاريتيه؟ قال: نعم لا بأس به له ما أحل له منها) الاستبصار ٣/ ١٣٦.

وروى الكلينى والطوسى عن محمد بن مضارب قال: قال لى أبو عبد الله رضى الله عنه: (يا محمد خذ هذه الجارويه تخدمك وتُصيبُ منها، فإذا خرجت فارددها إلينا) الكافى، الفروع ٢/ ٢٠٠، الاستبصار ٣/ ١٣٦.

وأقول: إن الكاتب استدل بهاتين الروايتين على أن الأئمه أباحوا فروج الزوجات، مع أن موضوع الروايتين هو تحليل الإماء والجوارى فقط، لا الحرائر المحصنات من النساء.

ومنه يتضح أن الكاتب مضافاً إلى أنه لم يكن أميناً فى نقله، فإنه يحاول الضحك على عقول القراء، فيستدل على ما ألصقه بالشيعة زوراً وظلماً بروايات لا تدل عليه من قريب ولا بعيد.

وهذه الروايات الواردة فى تحليل الجوارى والإماء لا ترتبط الآن بواقعنا، ولا

يضر الشيعى الجهل بأحكامها، لعدم الابتلاء بها.

ولكن لا بأس بنقل ما ورد فى كتب أهل السنه مما يرتبط بتحليل الجوارى، ليتضح للقارئ الكريم أنها مسأله فقهيه وقع الخلاف فيها بين الفقهاء، فنقول:

أخرج الترمذى والنسائى وأبو داود فى السنن وغيرهم عن حبيب بن سالم قال: رُفِعَ إلى النعمان بن بشير رجل وقع على جاريه امرأته، فقال: لأقضينَّ فيها بقضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم، لئن كانت أحلتها له لأجلدنه مائه، وإن لم تكن أحلتها له رجمته (١) ٤٢١.

وأخرج الحاكم فى المستدرک وصححه ووافقه الذهبى، عن النعمان بن بشير رضى الله عنهما عن النبى صلى الله عليه وسلم فى الرجل أتى جاريه امرأته، قال: إن كانت حللتها له جلد مائه، وإن لم تكن أحلتها له رجمته (٢) ٤٢٢.

وأخرج أحمد فى مسنده، والنسائى فى سننه الصغرى والكبرى والدارمى فى سننه، بأسانيدهم عن النعمان بن بشير: أن رجلاً يقال له عبد الرحمن بن حنين، ويُنْبِزُ قرقوراً، أنه وقع بجاريه امرأته، فُرِفِعَ إلى النعمان بن بشير فقال: لأقضينَّ فيها بقضيه رسول الله صلى الله عليه وسلم، إن كانت أحلتها لك جلدتُك مائه، وإن لم تكن أحلتها لك رجمتك بالحجاره. فقالت: أحلتها له. فجلد مائه. فكتبتُ إلى حبيب بن سالم، فكتب إلى بهذا (٣) ٤٢٣.

وهذه الأخبار كلها تدل على أن المرأه إن حللت جاريته لزوجها فإنه يُجلد مائه جلده، وإلا فيُرجم.

١- سنن الترمذى ٤/ ٥٤. سنن أبى داود ٤/ ١٥٧، ١٥٨. سنن النسائى ٦/ ٤٣٣، ٤٣٤. سنن ابن ماجه ٣/ ٨٥٣. مسند أحمد ٤/ ٢٧٥. مصنف ابن أبى شيبه ٥/ ٥١١. شرح معانى الآثار ٣/ ١٤٥.

٢- المستدرک ٤/ ٤٠٦.

٣- مسند أحمد ٤/ ٢٧٦. السنن الكبرى للنسائى ٣/ ٣٢٩. سنن النسائى ٦/ ٤٣٤. سنن الدارمى ٢/ ٦٢٤.

قال المباركفوري في تحفه الأحوذى: (لئن كانت أحلتها له) أى إن كانت امرأته جعلت جاريتها حلالاً، وأذنت له فيها، (لأجلدته مائه) وفى روايه أبى داود: (جلدتك مائه). قال ابن العربى: يعنى أدبته تعزيراً، أو أبلغ به الحد تنكيلاً، لا أنه رأى حدّه بالجلد حداً له. قال السندي بعد ذكر كلام ابن العربى هذا: لأن المحصن حدّه الرجم لا الجلد، ولعل سبب ذلك أن المرأه إذا أحلت جاريتها لزوجها فهو إعاره الفروج، فلا يصح، لكن العاريه تصير شبهه ضعيفه، فيُعزّر صاحبها انتهى (١) ٤٢٤.

ولأجل أن المحصن حدّه الرجم والحديث ظاهره يدل على خلاف ذلك، وقع أهل السنه فى خلط وخبط، وأراحوا أنفسهم بالإعراض عنه وترك العمل به.

قال الترمذى: وقد اختلف أهل العلم فى الرجل يقع على جاريه امرأته، فروى عن غير واحد من أصحاب النبى صلى الله عليه وسلم، منهم على وابن عمر أنّ عليه الرجم، وقال ابن مسعود: ليس عليه حدّ، ولكن يُعزّر. وذهب أحمد وإسحاق إلى ما روى النعمان ابن بشير عن النبى صلى الله عليه وسلم (٢) ٤٢٥.

قلت: والإشكال المهم فى الحديث هو أنه إذا كان التحليل غير مشروع فى الدين ولا أثر له، فكيف حصل به دفع الحدّ عن وقوع على جاريه امرأته، ووجب الاكتفاء بتعزيره؟

هذا مع أن عروض الشبهه حينئذ يقتضى دفع التعزير عنه أيضاً، فلم وجب تعزيره!؟

وهذا دليل واضح على أن التحليل كان معروفاً عندهم، وأنه كان جائزاً فى الدين، فيجوز للمرأه أن تحلل جاريتها لزوجها يصيب منها ما يشاء.

إلا أن هذه المرأه لما جاءت تشكو زوجها أنه وقع على جاريتها، فقد عُرِف أنها

١- تحفه الأحوذى ١١ / ٥.

٢- سنن الترمذى ٥٥ / ٤.

لم تحللها له، وإلا- لو حللتها له لما جاءت تشكوه، لكن النعمان بن بشير حكم بأنها إن كانت أحلتها له فيما مضى فلعله وطأها بشبهه التحليل السابق فيُعزَّر، لاستخفافه بالإقدام على وطء الجارية من غير يقين بالحلي، وإن لم تكن حللتها له فيما مضى، فهو زانٍ يجب رجمه، لكونه محصناً.

ومما قلناه يتضح أن الحديث يدل على جواز تحليل الأمه، ولهذا ذهب إلى جواز التحليل جمع من أعلام أهل السنه.

فقد أخرج عبد الرزاق بسند صحيح عن عطاء أنه قال: كان يُفعل، يُحلّ الرجل وليدته- أي جاريته- لغلامه وابنه وأخيه وأبيه والمرأه لزوجها، وما أحب أن يفعل ذلك، وما بلغني عن ثبت، وقد بلغني أن الرجل يُرسل وليدته إلى ضيفه (١) ٤٢٦.

قلت: لا- ريب في أن عطاء لم يكن يتحدّث عن أحوال الروافض، وإنما كان يتحدث عما يصنعه أهل السنه في ذلك الوقت، وقوله: (كان يُفعل) ظاهر في أن التحليل كان متعارفاً عندهم، يعملونه من غير تكبير بينهم.

وأخرج عبد الرزاق عن ابن جريج قال: أخبرني إبراهيم بن أبي بكر عن عبد الرحمن بن زادويه عن طاووس أنه قال: هي أحل من الطعام، فإن وُلدت فولدها للذي أحلت له، وهي لسيدتها الأول.

وعن ابن جريج قال: أخبرني عمرو بن دينار أنه سمع طاووساً يقول: قال ابن عباس: إذا أحلت امرأه الرجل أو ابنته أو أخته له جاريته فليصنّها، وهي لها، قال ابن عباس: فليجعل به بين وركيها (٢) ٤٢٧.

١- المصنف لعبد الرزاق ١٦٩ / ٧. المحلى لابن حزم ٢٠٦ / ١٢.

٢- قال ابن حزم في المحلى ٢٠٨ / ١٢: أما قول ابن عباس فهو عنه وعن طاووس في غايه الصحه، ولكننا لا نقول به، إذ لا حجه في قول أحد دون رسول الله صلى الله عليه وسلم. قلت: مراده أن القول بالتحليل منقول بسند في غايه الصحه عن ابن عباس وطاووس، ولكن ابن حزم لا- يقول به، لأن قولهما ليس حجه في نفسه، وهذا من مهازلهم فإنهم يأخذون بقول الصحابي متى شأوا، ويتركونه متى شأوا من غير ضابطه صحيحه.

وعن معمر قال: قيل لعمر بن دينار: إن طاووساً لا يرى به بأساً. فقال: لا تُتعار الفروج.

وعن ابن جريج قال: أخبرني ابن طاووس عن أبيه: كان لا يرى بأساً، قال: هو حلال، فإن وَلَدَتْ فولدها حر، والأمه لامرأته، لا يغرم زوجها شيئاً.

وعن ابن جريج قال: أخبرني عبد الله بن قيس عن الوليد بن هشام أخبره أنه سأل عمر بن عبد العزيز فقال: امرأتى أحلَّتْ جاريتها لابنها. قال: فهي له (١) ٤٢٨.

قلت: وهو ظاهر في صححه التحليل عنده، إلا أنه يرى أن التحليل مضافاً إلى أنه محلل لفرج الجارية فهو ناقل لملكيتها لمن حُلَّتْ له.

وقال ابن حزم: وبه - أي وبجواز التحليل - يقول سفيان الثوري (٢) ٤٢٩.

قال الكاتب: قلت: لو اجتمعت البشريه بأسرها فَأَقْسَمْتُ أن الإمامين الصادق والباقر عليهما السلام قالا هذا الكلام ما أنا بمصدق.

إن الإمامين سلام الله عليهما أَجَلُّ وأَعْظَمُ من أن يقولوا مثل هذا الكلام الباطل، أو يبيحا هذا العمل المقزز الذي يتنافى مع الخلق الإسلامي الرفيع بل هذه هي الديانة، ولا شك أن الأئمة سلام الله عليهم ورثوا هذا العلم كابراً عن كابر فنسبه هذا القول وهذا العمل إليهما إنما هو نسبه إلى رسول الله صلى الله عليه وآله، فهو إذن تشريع إلهي.

وأقول: لقد أوضحنا آنفاً أن الإمامين الصادقين عليهما السلام لم يُبيحا تحليل فروج

١- المصنف لعبد الرزاق ٧/ ١٦٩ - ١٧٠. ونقل السيوطي جملة من هذه الأخبار عن عبد الرزاق في تفسيره الدر المنثور ٦/ ٨٩.

وراجع كتاب المحلى لابن حزم ١٢/ ٢٠٦.

٢- المحلى ١٢/ ٢٠٦.

المحصنات أو الحرائر، والحديثان اللذان ذكرهما الكاتب إنما يدلان على تحليل الإمام والجواري فقط، ولا يدلان على تحليل غيرهن للضيوف والرجال الأجانب كما زعمه الكاتب.

ونقلنا من أقوالهم أن تحليل الإمام قد ذهب إلى جوازه بعض الصحابه كابن عباس، وبعض أعلام أهل السنه كسفيان الثوري وعطاء وطاووس وغيرهم، ومن منعه لم يستند إلى حجه صحيحه فى المنع. ورُدُّ الأحاديث لا- يكون بالاستحسانات الموروثة والتقليد لعلماء أهل السنه الذين لم ينقلوا عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حديثاً واحداً فى حرمه تحليل الإمام، وإنما رووا أقوالاً متضاربه عن زيد وعمرو وبكر، وهى لا تنفع فى المقام مع نقل أئمه العتره الطاهره عليهم السلام.

قال الكاتب: فى زيارتنا للهند ولقائنا بأئمه الشيعة هناك كالسيد النقوى وغيره مررنا بجماعه من الهندوس وَعَبْدَه البقر والسيخ وغيرهم من أتباع الديانات الوثنيه، وقرأنا كثيراً فما وجدنا ديناً من تلك الأديان الباطله يبيح هذا العمل، وَيُحِلُّهُ لِأَتْبَاعِهِ.

فكيف يمكن لدين الإسلام أن يبيح مثل هذا العمل الخسيس الذى يتنافى مع أبسط مقومات الأخلاق؟

وأقول: سيأتى الكلام فى زياره المصنف إلى الهند ولقائه بالسيد النقوى، وسيوضح أنها سقطه عظيمه من سقطات الكاتب، وأنها القِشَّة التى قصمت ظهر البعير، فانتظر ولا تعجل.

وما قاله من أن الهندوس وَعَبْدَه البقر والسيخ وغيرهم من أتباع الديانات الوثنيه لا يستحلون لأنفسهم أن يحلِّلوا فروج زوجاتهم وبناتهم للرجال الأجانب حجّه عليه، لأنه إذا ثبت أن الهندوس وغيرهم من عبّاد الأوثان لا يحلِّلون فروج

نسائهم فكيف بطائفه عظيمه من طوائف المسلمين، يشهدون الشهادتين، ويقىمون الصلاه، ويصومون شهر رمضان، ويحجّون إلى بيت الله الحرام، ويحرّمون الزنا واللواط والاستمناء والقبائح، ويظهرون كل شعائر الإسلام، هل يصدّق عاقل بأنهم يبيحون تحليل فروج نسائهم للرجال الأجانب؟!

لقد قلنا سابقاً: إن ما ألصقه بالشيعة يدل على خوائه وإفلاسه، وأنه لو كان عنده دليل صحيح يبطل به مذهب الشيعة وعقائدهم لما لجأ إلى هذه الأكاذيب الرخيصة المكشوفه.

قال الكاتب: زرنا الحوزه القائميّه في إيران فوجدنا الساده هناك يبيحون إعاره الفروج، وممن أفتى بإباحه ذلك السيد كذا لطف الله الصافي وغيره، ولذا فإن موضوع إعاره الفرج منتشر في عموم إيران، واستمر العمل به حتى بعد الإطاحه بالشاه محمد رضا بهلوى ومجى آيه الله العظمى الإمام الخمينى الموسوى، وبعد رحيل الإمام الخمينى أيضاً استمر العمل عليه وكان هذا أحد الأسباب التى أدت إلى فشل أول دوله شيعيه فى العصر الحديث كان الشيعة فى عموم بلاد العالم يتطلعون إليها، مما حدا بمعظم الساده إلى التبرؤ منها، بل ومهاجمتها أيضاً.

وأقول: الظاهر أنه يريد بالحوزه القائميّه حوزه قم المقدسه، بقريته ذكر الشيخ لطف الله الصافي فى البين، فإنه فى قم لا- فى غيرها.

ولا يوجد واحد من علماء الشيعة- لا الشيخ لطف الله الصافي ولا غيره- يفتى بجواز إعاره فروج الزوجات والأخوات والبنات، ولو رأى الكاتب فتوى لصغير أو كبير لطبل بها وزمّر، ولذكرها بنصّها فى كتابه هذا الذى سوّده بالأكاذيب الكثيره.

ومن الكذب المفصوح زعمه أن إعاره الفروج منتشره فى عموم إيران، وأنها أحد الأسباب التى أدت إلى فشل حكومه إيران الحاليه، ولا أدرى ما هو ارتباط

مسأله إعاره الفروج بفشل أى دولة من الدول؟

هل يرى الكاتب أن إعاره الفروج قد أثرت سلباً على السياسة الداخليه أو الخارجيّه لحكومته إيران؟!؟

إن مثل هذا التفكير الهزلى يدل على ضحاله فكر الكاتب وسذاجته، وهو مثل واضح لتمادى هذا الكاتب فى قول الزور والافتراء بكل جهده وطاقته، حتى لو لم يصدّق كلامه أحد.

قال الكاتب: ومما يُؤسّف له أن الساده هنا أفتوا بجواز إعاره الفرج، وهناك كثير من العوائل فى جنوب العراق وفى بغداد فى منطقته الثوره ممن يمارس هذا الفعل بناء على فتاوى كثير من الساده منهم: السيستانى والصدر والشيرازى والطباطبائى والبروجردى وغيرهم، وكثير منهم إذا حلّ ضيفاً عند أحد منهم استعار امرأته إذا رآها جميله، وتبقى مُستعارةً عنده حتى مغادرته.

وأقول: هذا من الأكاذيب التى لا تخفى على كل منصف، فإنه لم يُفتَ أحد من علماء الشيعة بجواز إعاره النساء الحرائر كما مرّ، فأين تلك الفتاوى المزعومه وهذه كتب الفتاوى منتشره فى الآفاق؟

ولو كان الكاتب صادقاً مع نفسه لنقل لقارئه فتوى واحده تدل على صحه زعمه، وأتى له بهذه الفتوى.

ومن الأدله على أن هذا الكاتب بعيد عن أجواء الحوزه وأهل العلم أنه ذكر البروجردى المتوفى سنه ١٣٨٠ هـ، مع أنه قدس سره لا يُعرَف له الآن مقلِّدون، ولا تُتبادل رسالته العمليه، ولا تُعرَف له فتاوى محفوظه عند الناس، وهو - كغيره من العلماء - لا يفتى بجواز إعاره فروج الحرائر.

والظاهر أنه لا يريد بالبروجردى المرجع الدينى المشهور السيد حسين البروجردى قدس سره، بل يريد به شخصاً آخر غير معروف، لأنه وصفه فى كلامه الآتى بأنه كان يدير عمليات نشر الفساد فى مدينه الثوره (١) ٤٣٠ ببغداد!!

وأما إعاره الزوجه للضيف فهو كذب فاضح لا يخفى على من تأمله.

قال الكاتب: إن الواجب أن نحذر العوام من هذا الفعل الشنيع، وأن لا يقبلوا فتاوى الساده بإباحه هذا العمل المقزز الذى كان للأصابع الخفيه التى تعمل من وراء الكواليس الدور الكبير فى دسّه فى الدين ونشره بين الناس.

وأقول: بما أن كل كلام هذا الكاتب فى هذه المسأله لا يعدو كونه أكاذيب مفتراه، فلا حاجه لتحذير العوام من الانتهاء عن عمل هم منه برآء، وفطرتهم وغيرتهم تمنعهم منه وتصددهم عنه.

وكما قلنا آنفاً: إنه لا فتاوى فى إباحه هذا العمل ولا مُفتون، والحمد لله رب العالمين.

ولا- بأس أن أتبه القارئ العزيز إلى أن أهل السنه دأبوا على اختلاق الافتراءات التى تمس العِرض والشرف، إمعاناً فى الكيد للشيعه والمحاربه لهم، وهو أسلوب قدر لا يلجأ إليه إلا المبطلون الضعفاء المضعضون، الذين استنفدوا كل أسلحتهم وحججهم، وتلقوا من خصمهم الضربات الموجهه.

وفى الواقع أن علماء الشيعه قد أبطلوا كل حجج القوم وزيفوا مذاهبهم بالأدله الواضحه المتينه والحجج الجليه القويمه، ولم يُيقوا لهم من مذاهبهم قشّه

١- هى أكبر أحياء مدينه بغداد، وسكنتها أغلبهم من الشيعه، تأسست فى زمن رئيس العراق الأسبق عبد الكريم قاسم.

يتمسكون بها.

ومن أجل ذلك لجأ بعض علماء أهل السنه وكتّابهم إلى اتباع الأساليب القدره الرخيصة فى حربهم مع الشيعة، فألصقوا بمذهب الشيعة ما شاؤوا من الأكاذيب والافتراءات المفضوحه التى لا يخفى بطلانها على من تأملها، ولا تنطلى إلا على أتباعهم المغفلين وغيرهم من الجهال بمذهب الشيعة الإماميه.

قال الكاتب: ولم يقتصر الأمر على هذا، بل أباحوا اللواطه كذا بالنساء، وَرَوَوْا أيضاً روايات نسبوها إلى الأئمه سلام الله عليهم، فقد روى الطوسى عن عبد الله بن أبى يعفور كذا قال: (سألتُ أبا عبد الله رضى الله عنه عن الرجل يأتى المرأه من دبرها. قال: لا بأس إذا رضيت، قلت: فأين قول الله تعالى: فأتوهن من حيث أمركم الله فقال: هذا فى طلب الولد، فاطلبوا الولد من حيث أمركم الله، إن الله تعالى يقول: نساؤكم حرث لكم فأتوا حرثكم أنى شئتم الاستبصار ٣/ ٢٤٣ ...

ثم ذكر الكاتب روايتين أخريين فى هذه المسأله.

وأقول: بغض النظر عن أسانيد هذه الأحاديث التى فيها ما هو ضعيف السند، فإن مسأله إتيان النساء من أدبارهن مسأله مختلف فيها بين العلماء، وقد وقع الأخذ فيها والرّد، فمنعها من منعها، وجوّزها من جوّزها، وقد ذهب إلى جوازه بعض الصحابه والتابعين وأئمه مذاهب أهل السنه.

قال القرطبى: وممن نُسب إليه هذا القول سعيد بن المسيب ونافع وابن عمر ومحمد بن كعب القرظى وعبد الملك بن الماجشون، وحكى ذلك عن مالك فى كتاب له يُسمّى كتاب السر، وحُذِّق أصحاب مالك ومشايخهم ينكرون ذلك الكتاب ... وذكر ابن العربى أن ابن شعبان أسند جواز هذا القول إلى زمرة كبيره من

الصحابه والتابعين وإلى مالك من روايات كثيره فى كتاب (جماع النسوان وأحكام القرآن)، وقال الكيا الطبرى: وروى عن محمد بن كعب القرظى أنه كان لا يرى بذلك بأساً (١) ٤٣١.

وقال ابن قدامه فى المغنى: ورؤيت إباحته عن ابن عمر وزيد بن أسلم ونافع ومالك، وروى عن مالك أنه قال: ما أدركت أحداً أقتدى به فى دينى يشك فى أنه حلال (٢) ٤٣٢.

ولا بأس بنقل ما ذكره السيوطى فى الدر المنثور مع طوله، فإن فيه فوائد كثيره.

قال السيوطى: أخرج إسحاق بن راهويه فى مسنده وتفسيره والبخارى وابن جرير عن نافع قال: قرأت ذات يوم نساءؤكم حرت لكم فأتوا حرتكم أنى شئتم قال ابن عمر: أتدرى فىم أنزلت هذه الآية؟ قلت: لا. قال: نزلت فى إتيان النساء فى أدبارهن.

وأخرج البخارى وابن جرير عن ابن عمر فأتوا حرتكم أنى شئتم قال: فى الدبر.

وأخرج الخطيب فى رواه مالك من طريق النضر بن عبد الله الأزدي عن مالك عن نافع عن ابن عمر فى قوله نساءؤكم حرت لكم فأتوا حرتكم أنى شئتم قال: إن شاء فى قبلها، وإن شاء فى دبرها.

وأخرج الحسن بن سفيان فى مسنده، والطبرانى فى الأوسط، والحاكم وأبو نعيم فى المستخرج بسند حسن عن ابن عمر قال: إنما نزلت على رسول الله صلى الله عليه وسلم

نساءؤكم حرت لكم

الآيه رخصه فى إتيان الدبر.

وأخرج ابن جرير والطبرانى فى الأوسط وابن مردويه وابن النجار بسند حسن

١- الجامع لأحكام القرآن ٣/ ٩٣.

٢- المغنى ٨/ ١٣٢.

عن ابن عمر: أن رجلاً أصاب امرأته في دبرها في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم، فأنكر ذلك الناس، وقالوا: أئفرها. فأنزل الله

نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ

الآية.

وأخرج الخطيب في رواه مالك من طريق أحمد بن الحكم العبدى عن مالك عن نافع عن ابن عمر قال: جاءت امرأة من الأنصار إلى النبي صلى الله عليه وسلم تشكو زوجها، فأنزل الله

نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ

الآية.

وأخرج النسائي وابن جرير من طريق زيد بن أسلم عن ابن عمر أن رجلاً أتى امرأته في دبرها، فوجد في نفسه من ذلك وجداً شديداً، فأنزل الله

نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ فَأَتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ.

وأخرج الدارقطني في غرائب مالك من طريق أبي بشر الدولابي ... عن عبدالله بن عمر بن حفص وابن أبي ذئب ومالك بن أنس فرقهم كلهم عن نافع قال: قال لى ابن عمر: امسك على المصحف يا نافع. فقرأ حتى أتى على

نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ فَأَتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ،

قال لى: أتدرى يا نافع فيم نزلت هذه الآية؟ قلت: لا. قال: نزلت في رجل من الأنصار أصاب امرأته في دبرها، فأعظم الناس ذلك، فأنزل الله

نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ فَأَتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ

الآية. قلت له: من دبرها في قبلها؟ قال: لا، إلا في دبرها.

وقال الرافى في فوائده تخريج الدارقطني: نبأنا أبو أحمد بن عبدوس، نبأنا على بن الجعد، نبأنا ابن أبي ذئب عن نافع عن ابن عمر قال: وقع رجل على امرأته في دبرها، فأنزل الله

نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ فَأَتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ.

قال: فقلت لابن أبي ذئب: ما تقول أنت في هذا؟ قال: ما أقول فيه بعد هذا؟

وأخرج الطبراني وابن مردويه وأحمد بن أسامة التجيبي في فوائده عن نافع قال: قرأ ابن عمر هذه السور، فمرَّ بهذه الآية

نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ

الآية، فقال: تدري فيم أنزلت هذه الآية؟ قال: لا. قال: في رجال كانوا يأتون النساء في أدبارهن.

وأخرج الدارقطني ودعرج كلاهما في غرائب مالك من طريق أبي مصعب وإسحاق بن محمد القروي كلاهما عن نافع عن ابن عمر أنه قال: يا نافع أمسك على المصحف. فقرأ حتى بلغ

نَسَاؤُكُمْ حَزْتُ لَكُمْ

الآية، فقال: يا نافع أتدرى فيم أنزلت هذه الآية؟ قلت: لا. قال: نزلت في رجل من الأنصار أصاب امرأته في دبرها، فوجد في نفسه من ذلك، فسأل النبي صلى الله عليه وسلم، فأنزل الله الآية.

قال الدارقطني: هذا ثابت عن مالك. وقال ابن عبد البر: الرواية عن ابن عمر بهذا المعنى صحيحة معروفة عنه مشهوره.

وأخرج ابن راهويه وأبو يعلى وابن جرير والطحاوي في مشكل الآثار وابن مردويه بسند حسن عن أبي سعيد الخدري أن رجلاً أصاب امرأته في دبرها، فأنكر الناس عليه ذلك، فأنزلت

نَسَاؤُكُمْ حَزْتُ لَكُمْ فَأَتُوا حَزَّتْكُمْ أَنِّي شِئْتُمْ.

وأخرج النسائي والطحاوي وابن جرير والدارقطني من طريق عبد الرحمن بن القاسم عن مالك بن أنس، أنه قيل له: يا أبا عبد الله إن الناس يروون عن سالم بن عبد الله أنه قال: كذب العبد أو العليج على أبي، فقال مالك: أشهد على يزيد بن رومان أنه أخبرني عن سالم بن عبد الله عن ابن عمر مثل ما قال نافع. فقيل له: فإن الحارث بن يعقوب يروي عن أبي الجباب سعيد بن يسار أنه سأل ابن عمر فقال: يا أبا عبد الرحمن إننا نشترى الجوارى، أفنحمض لهن؟ قال: وما التحميص؟ فذكر له الدبر، فقال ابن عمر: أف أف، أيفعل ذلك مؤمن؟ أو قال: مسلم؟ فقال مالك: أشهد على ربيعه أخبرني عن أبي الجباب عن ابن عمر مثل ما قال نافع.

قال الدارقطني: هذا محفوظ عن مالك صحيح.

وأخرج النسائي من طريق يزيد بن رومان عن عبيد الله بن عبد الله بن عمر أن عبد الله بن عمر كان لا يرى بأساً أن يأتي الرجل المرأة في دبرها.

وأخرج البيهقي في سننه عن محمد بن علي قال: كنت عند محمد بن كعب

القرظي، فجاءه رجل فقال: ما تقول في إتيان المرأة في دبرها؟ فقال: هذا شيخ من قريش فسئله. يعني عبد الله بن علي بن السائب. فقال: قدر ولو كان حلالاً.

وأخرج ابن جرير عن الدراوردي قال: قيل لزيد بن أسلم: إن محمد بن المنكدر نهى عن إتيان النساء في أدبارهن. فقال زيد: أشهد على محمد لأخبرني أنه يفعله.

وأخرج ابن جرير عن ابن أبي مليكة أنه سئل عن إتيان المرأة في دبرها، فقال: قد أردته من جاريه لى البارحة، فاعتاصت عليّ، فاستعنت بدهن.

وأخرج الخطيب في رواه مالك عن أبي سليمان الجرجاني قال: سألت مالك بن أنس عن وطء الحلائل في الدبر، فقال لي: الساعه غسلت رأسي منه.

وأخرج ابن جرير في كتاب النكاح من طريق ابن وهب عن مالك أنه مباح.

وأخرج الطحاوي من طريق أصبغ بن الفرغ عن عبد الله بن القاسم قال: ما أدركتُ أحداً أقتدى به في ديني يشك في أنه حلال- يعني وطء المرأة في دبرها، ثم قرأ

نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ

ثم قال: فأى شىء أبين من هذا؟

وأخرج الطحاوي والحاكم في مناقب الشافعي والخطيب عن محمد بن عبد الله بن عبد الحكم أن الشافعي سئل عنه، فقال: ما صح عن النبي صلى الله عليه وسلم في تحليله ولا تحريمه شىء، والقياس أنه حلال.

وأخرج الحاكم عن ابن عبد الحكم أن الشافعي ناظر محمد بن الحسن في ذلك، فاحتج عليه ابن الحسن بأن الحرث إنما يكون في الفرغ، فقال له: فيكون ما سوى الفرغ محرماً؟ فالتزمه فقال: رأيت لو وطئها بين ساقها أو في أعكائها، أفي ذلك حرث؟ قال: لا. قال: أفيحرم؟ قال: لا. قال: فكيف تحتج بما لا تقول به؟ (١) ٤٣٣

١- الدر المنثور ١/ ٦٣٥-٦٣٨. وذكر الطبري بعض هذه الأخبار في تفسيره ٢/ ٢٣٣-٢٣٤، فراجعها.

قلت: هذه جملة وافره من أحاديثهم الداله على جواز إتيان المرأه فى دبرها، منقوله عن بعض الصحابه والتابعين وأئمه مذاهبهم، وما تركناه أكثر مما نقلناه.

ولا بأس أن نختم الكلام بما ذكره الراغب الأصفهانى فى محاضرات الأدباء، حيث ذكر أبياتاً من الشعر لهما القاضى الذى أراد أن يظأ امرأه فى دبرها على مذهب الإمام مالك، فنظم لها رغبته فى هذه الأبيات:

ومذعوره جاءت على غير موعده تقنصتها والنجم قد كاد يطلع

فقلت لها لما استمر حديثها ونفسى إلى أشياء منها تطلع

أبينى لنا: هل تؤمنين بمالك؟ فإنى بحب المالكيه مؤلّع

فقلت: نعم إنى أدين بدينه ومذهبه عدل لدى ومقنع

فبتنا إلى الإصباح ندعو لمالك. وتؤثر فتياه احتساباً وتبع

(١) ٤٣٤.

قال الكاتب: لا- شك أن هذه الأخبار معارضه لنص القرآن، إذ يقول الله تعالى: وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أذى، فاعتزلوا النساء فى المحيض ولا- تقربوهن حتى يطهرن (البقره / ٢٢٢) فلو كان إتيان الدبر مباحاً لأمر باعتزال الفرج فقط ولقال (فاعتزلوا فروج النساء فى المحيض). ولكن لما كان الدبر مُحَرَّمًا إتيانه أمر باعتزال الفروج والأدبار فى محيض النساء بقوله ولا تقربوهن.

وأقول: على هذا الاستدلال يحرم الاستمتاع بالحائض بأى نحو من أنحاء الاستمتاع، سواءً أكان فى الفرج أم فى الدبر أم فى غيرهما، وهذا لا- يقول به أحد، وترده أقوال علماء أهل السنه الذين يعتقد بهم الكاتب، فإنهم نصوا على أنه يجوز مباشره الحائض، ويجب اجتناب خصوص الفرج.

فقد قال ابن كثير في تفسيره: فقله

فَاعْتَرَلُوا النِّسَاءَ فِي المَحِيضِ

يعنى الفرج، لقوله: (اصنعوا كل شىء إلا النكاح). ولهذا ذهب كثير من العلماء أو أكثرهم إلى أنه يجوز مباشرة الحائض فيما عدا الفرج. قال أبو داود أيضاً: حدثنا موسى بن إسماعيل، حدثنا حماد عن أيوب عن عكرمه عن بعض أزواج النبي صلى الله عليه وسلم: كان إذا أراد من الحائض شيئاً ألقى على فرجها ثوباً (١) ٤٣٥.

وقال القرطبي في تفسيره: وقد اختلف العلماء في مباشرة الحائض وما يستباح منها ...

إلى أن قال: وقال الثوري ومحمد بن الحسن وبعض أصحاب الشافعي: يجتنب موضع الدم، لقوله عليه السلام: (اصنعوا كل شىء إلا النكاح)، وقد تقدّم، وهو قول داود، وهو الصحيح من قول الشافعي، وروى أبو معشر عن إبراهيم عن مسروق قال: سألت عائشه ما يحل لى من امرأتى وهى حائض؟ فقالت: كل شىء إلا الفرج. قال العلماء: مباشرة الحائض وهى مُتَّزِرَه (٢) ٤٣٦ على الاحتياط والقطع للذريع، ولأنه لو أباح فخذيتها كان ذلك منه ذريعه إلى موضع الدم المحرّم بإجماع، فأمر بذلك احتياطاً، والمحرّم نفسه موضع الدم، فتتفق بذلك معانى الآثار ولا تضادّ (٣) ٤٣٧.

وقال ابن قدامه فى المغنى: مسأله: قال ويُسْتَمْتَع من الحائض بما دون الفرج، وجملته أن الاستمتاع من الحائض فيما فوق السُرَّة ودون الركبه جائز بالنص والإجماع، والوطء فى الفرج محرّم بهما. واختلف فى الاستمتاع بما بينهما، فذهب أحمد رحمه الله إلى إباحته، وروى ذلك عن عكرمه وعطاء والشعبي والثوري وإسحاق، ونحوه قال الحَكَم، فإنه قال: لا بأس أن تضع على فرجها ثوباً ما لم يدخله. وقال أبو حنيفة

١- تفسير القرآن العظيم ١/ ٢٥٨.

٢- دفع توهم أنه إذا جاز كل شىء إلا خصوص الفرج ما معنى ما ورد فى بعض الآثار من أن للرجل من امرأته حال الحيض ما فوق السُرَّة فقط؟

٣- الجامع لأحكام القرآن ٣/ ٨٦-٨٧.

ومالك والشافعي: لا يباح، لما روى عن عائشه قالت: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمرني فأترز، فيباشرني وأنا حائض. رواه البخارى. وعن عمر قال: سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عما يحل للرجل من امرأته وهى حائض، فقال: فوق الإزار.

ولنا قول الله تعالى

فَاعْتَرِلُوا النِّسَاءَ فِي المَحِيضِ،

والمحيض اسم لمكان الحيض، كالمقيل والمبيت، فتخصيصه موضع الدم بالاعتزال دليل على إباحته فيما عداه.

إلى أن قال: اللفظ - يعنى المحيض - يحتمل المعنيين - يعنى الحيض، ومكان الحيض، وهو الفرج -، وإرادته مكان الدم أرجح، بدليل أمرين:

أحدهما: أنه لو أراد الحيض لكان أمراً باعتزال النساء فى مده الحيض بالكليه، والإجماع بخلافه.

والثانى: أن سبب نزول الآيه أن اليهود كانوا إذا حاضت المرأة اعتزلوها، فلم يؤاكلوها ولم يشاربوها ولم يجامعوها فى البيت، فسأل أصحاب النبى صلى الله عليه وسلم فنزلت هذه الآيه، فقال النبى صلى الله عليه وسلم: اصنعوا كل شىء غير النكاح. رواه مسلم فى صحيحه (١) ٤٣٨، وهذا تفسير لمراد الله تعالى، ولا تتحقق مخالفه اليهود بحملها على إرادته الحيض، لأنه يكون موافقاً لهم.

إلى أن قال: وما رووه عن عائشه دليل على حل ما فوق الإزار لا على تحريم غيره، وقد يترك النبى صلى الله عليه وسلم بعض المباح تقدراً، كتركه أكل الضب والأرنب، وقد روى عكرمه عن بعض أزواج النبى صلى الله عليه وسلم أن النبى صلى الله عليه وسلم كان إذا أراد من الحائض شيئاً ألقى على فرجها ثوباً. ثم ما ذكرناه منطوق، وهو أولى من المفهوم (٢) ٤٣٩.

وقال الطبرى فى تفسيره: وعله قائل هذه المقاله قيام الحججه بالأخبار المتواتره

١- صحيح مسلم ١/٢٤٤. صحيح ابن حبان ٤/١٩٦. سنن ابن ماجه ١/٢١١. مسند أحمد ٣/١٣٢.

٢- المغنى لابن قدامه ١/٣٨٤.

عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه كان يباشر نساءه وهن حِيض، ولو كان الواجب اعتزال جميعهن لما فعل ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم، فلما صحَّ ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عُلِمَ أن مراد الله تعالى ذكره بقوله فَأَعْتَرَلُوا النِّسَاءَ فِي المَحِيضِ هو اعتزال بعض جسدها دون بعض، وإذا كان كذلك وجب أن يكون ذلك هو الجماع المجمع على تحريمه على الزوج في قبلها دون ما كان فيه اختلاف من جماعها في سائر بدنها (١) ٤٤٠.

وبه يتضح أن المراد باعتزال النساء هو ترك وطئهن في الفرج، وأما سائر الاستمتاعات فالآية لا تدل على حرمتها، بل دلت على حليتها أحاديث صحيحة عندهم ذكرنا بعضاً منها، وإليك غيرها.

فقد أخرج البخارى فى صحيحه عن عائشه رضى الله عنها قالت: كان النبى صلى الله عليه وسلم يباشرنى وأنا حائض، وكان يخرج رأسه من المسجد وهو معتكف، فأغسله وأنا حائض (٢) ٤٤١.

وأخرج أيضاً بسنده عن عائشه قالت: كنتُ أغتسل أنا والنبى صلى الله عليه وسلم من إناء واحد كلانا جُنُب، وكان يأمرنى فَأَتَزِر، فيباشرنى وأنا حائض (٣) ٤٤٢.

ومنها: ما أخرجه مسلم فى صحيحه بسنده عن ميمونه، قالت: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يباشر نساءه فوق الإزار وهن حِيض (٤) ٤٤٣.

وعن عائشه، قالت: كان إحدانا إذا كانت حائضاً أمرها رسول الله صلى الله عليه وسلم فتأترز بإزار ثم يباشرها (٥) ٤٤٤.

وفى حديث آخر قالت: كان إحدانا إذا كانت حائضاً أمرها رسول الله صلى الله عليه وسلم أن

١- تفسير القرطبي ٢/ ٢٢٤.

٢- صحيح البخارى ٢/ ٦٠٢.

٣- نفس المصدر ١/ ١١٤.

٤- صحيح مسلم ١/ ٢٤٣.

٥- المصدر السابق ١/ ٢٤٢.

تأتر في فور حيزتها، ثم يباشرها، قالت: وأيكم يملك إربته (١) ٤٤٥ كما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يملك إربه (٢) ٤٤٦.

ومنها: ما أخرجه الترمذى عن عائشه قالت: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا حضتُ يأمرنى أن أتزر، ثم يباشرنى.

قال الترمذى: حديث عائشه حديث حسن صحيح، وهو قول غير واحد من أهل العلم من أصحاب النبى صلى الله عليه وسلم والتابعين، وبه يقول الشافعى وأحمد وإسحاق (٣) ٤٤٧.

والأحاديث بهذا المعنى كثيره جداً لا حاجة لاستقصائها.

ولو نظرنا إلى فتاوى علماء أهل السنه فى هذه المسأله لوجدناها مشتمله على شىء من التفصيل والإيضاح.

فقد روى الدارمى فى سننه بسنده عن عبد الله بن عدى، قال: سألت عبدالكريم عن الحائض، فقال: قال إبراهيم: لقد علمت أم عمران أنى أطعن فى إلتها. يعنى وهى حائض (٤) ٤٤٨.

وعن إبراهيم، قال: الحائض يأتها زوجها فى مرقها (٥) ٤٤٩ وبين أفخاذها، فإذا دقق غسلت ما أصابها، واغتسل هو (٦) ٤٥٠.

١- أى حاجته وشهوته، والمراد: أنه كان أملككم لنفسه، فىأمن من الوقوع فى وطء الحائض فى فرجها.

٢- صحيح مسلم ١ / ٢٤٢.

٣- سنن الترمذى ١ / ٢٣٩.

٤- سنن الدارمى ١ / ٢٥٥.

٥- قال ابن منظور فى لسان العرب (ماده رقق) ١٠ / ١٢٢: ومراق البطن: أسفله وما حوله مما استرق منه، ولا واحد لها. التهذيب: والمراق ما سفلى من البطن عند الصفاق أسفل السرة.

٦- سنن الدارمى ١ / ٢٥٩.

وعن مالك بن مغول، قال: سألت رجلاً عطاءً عن الحائض، فلم يرَ بما دون الدم بأساً.

وعن مجاهد قال: لا بأس أن تُؤتَى الحائض بين فخذيهما أو في سُرَّتِها (١) ٤٥١.

وأخرج ابن أبي شيبة عن الحسن أنه قال: لا بأس أن يلعب على بطنها، وبين فخذيهما (٢) ٤٥٢.

وعن الحكم قال: لا بأس أن تَصَعَه على الفرج، ولا تدخله (٣) ٤٥٣.

وعن الشعبي قال: إذا لَفَّتْ على فرجها خرقة يابرها (٤) ٤٥٤.

فإذا اتضح كل ما قلناه من أن المراد باعتزال النساء هو ترك وطئهن في الفرج، يتبين أن باقي الاستمتاع الأخرى جائزة كما ذهب إليه عامه الفقهاء.

وأما مسأله الوطء في الدبر فيما أنها مكروهه كراهه شديده عندنا، ولا يفعلها إلا الأراذل من الناس، ومباحه عند بعض علماء أهل السنه، فلا وجه حينئذ للأمر بها، ولا معنى للتنصيص على اجتناب خصوص الفرج فقط إلا الحث على إتيان الدبر، مع أنه لا يصح الحث عليه إلا إذا كان محبوباً للمولى ومستحباً في الشريعة المقدسه، وهذا لم يقل به أحد.

قال الكاتب: ثم بين الله تعالى بعد ذلك من أين يأتي الرجل امرأته فقال تعالى: فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ (البقره/ ٢٢٢).

١- نفس المصدر ١/ ٢٥٦.

٢- مصنف ابن أبي شيبة ٣/ ٥٢٥.

٣- سنن الدارمي ١/ ٢٥٩. مصنف ابن أبي شيبة ٣/ ٥٢٤.

٤- مصنف ابن أبي شيبة ٣/ ٥٢٤.

والله تعالى أمر بإتيان الفروج فقال: نساؤكم حَزَتْ لَكُمْ فَأَتُوا حَرثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ (البقره/ ٢٢٣) والحَرث هو موضع طلب الولد.

وأقول: إن الأمر بإتيان الزوجه من حيث أمر الله سبحانه وتعالى، أو فى موضع الحَرث وهو الفرج، لا يدل على حرمة الإتيان فى غيره كما مرَّ عن الشافعى فى مناظرته مع محمد بن الحسن الشيبانى، فإنه يجوز للرجل أن يأتى أهله بين فخذيهما وفى أعكانها وغير ذلك، فإن الأمر بالشىء لا يدل على النهى عما عداه كما قرَّره علماء الأصول.

وهكذا الحال بالنسبه إلى الوطء فى الدبر، فإنه لا دلالة فى الآيتين المباركتين على النهى عنه كما هو واضح لمن كان عنده حظ من معرفه استنباط الأحكام الشرعيه وفهم آيات الكتاب العزيز والسنة المطهره.

هذا مضافاً إلى وقوع الخلاف بين المفسرين فى تفسير قوله تعالى أَنَّى شِئْتُمْ على أقوال متعدده، فذهب قوم إلى أن المراد: (كيف شئتم) أى فأتوا نساءكم بأيه كيفيه شئتم: مُقْبَلَاتٍ أو مُدْبِرَاتٍ أو مضطجعات أو قائمات أو منحرفات إذا كان فى الفرج خاصه.

وذهب آخرون إلى أن المراد (متى شئتم) من الليل والنهار.

وقال آخرون: المعنى (أين شئتم وحيث شئتم) أى فى القَبِيلِ أو الدبر، وقد مرَّ بنا ذكر الآثار المنقوله عن ابن عمر فى ذلك، فراجعها.

قال الكاتب: إن روايه أبى يعفور كذا عن أبى عبد الله مفهومها أن طلب الولد يكون فى الفروج لقوله فى قوله تعالى: نساؤكم حَرث لَكُمْ هذا فى طلب الولد، فمفهوم الروايه تخصيص الفروج لطلب الولد، وأما قضاء الوطر والشهوه فهو

فى الأدبار، وسىاق الروايه واضح فى إعطاء هذا المفهوم.

وهذا غلط لأن الفروج ليست مخصصه لطلب الولد فقط بل لقضاء الوطر والشهوه أيضاً، وهذا واقع العشره بين الأزواج من لدن آدم عليه السلام وحتى يرث الله الأرض ومن عليها، وأبو عبد الله أجل وأرفع من أن يقول هذا القول الباطل.

وأقول: إن معنى الروايه واضح جداً، فإن ابن أبى يعفور، سأل الإمام عليه السلام عن إتيان المرأه فى دبرها، فأجابه الإمام بأنه جائز إن رضيت به المرأه. فقال له: فأين قول الله تعالى: فَأَتَوْهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ؟ وذلك لأنه توهم أن المكان الذى أمر الله أن يؤتى منه هو الفرج فقط، وما عداه وهو- الدبر- فهو محرّم. فقال عليه السلام: هذا فى طلب الولد، فاطلبوا الولد من حيث أمركم الله، وهو الفرج المباح لكم.

ثم أوضح له الإمام عليه السلام دليل حليّه الإتيان فى الدبر، فقال: إن الله تعالى يقول نِسَاءُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ فَأَتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ أى فى أى مكان شئتم، فى القبل أو فى الدبر.

وهذا المعنى هو عين ما قاله عبد الله بن عمر وغيره فى تفسير الآيه وسبب نزولها كما مرّ.

وبهذا الذى قلناه يتبين فساد ما زعمه الكاتب من أن الروايه تدل بمفهومها على أن موضع اللذه هو الدبر، وأن الفرج موضع الولد فقط.

قال الكاتب: ولو افترضنا جواز إتيان الدبر لما كان هناك معنى للآيه الكريمة: فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأَتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ، لأنه قد علم- على الافتراض المذكور- أن الإتيان يكون فى القبلِ والدُّبرِ وليس هناك موضع ثالث يمكن إتيانه، فلم يبق أى معنى للآيه ولا للأمر الوارد فيها.

وأقول: بل يكون للآيه معنى صحيح واضح، وهو أنه وإن جاز وطء الزوجه من دبرها، إلا أنه مكروه كراهه شديده لا تصل إلى حد الحرمة، فإذا تطهّرت المرأه من حيضها جاز إتيانها في الموضع الذي أمر الله سبحانه، وهو الفرج، وأما الدبر فهو وإن جاز إتيان الزوجه فيه، إلا أن الله لم يأمر به، ولكن أباحه على كراهه شديده.

قال الكاتب: ولكن لَمَّا كان أحد الموضعين مُحَرَّمًا لا يجوز إتيانه، والآخر حلالًا احتيج إلى بيان الموضع الذي يجب أن يُؤْتَى، فكان أمر الله تعالى بإتيان الحرث، والحرث هو موضع طلب الولد، وهذا الموضع يُؤْتَى لطلب الولد، ولقضاء الوَطْرِ أيضاً.

وأقول: لقد قلنا فيما مرّ: إن الأمر بالإتيان في موضع الحرث وهو الفرج، لا يدل على تحريم غيره، وإلا لحرّم التفخيذ وغيره مما وقع الإجماع على جوازه.

ولا يلزم من عدم الأمر بإتيان الزوجه في دبرها أن يكون إتيانها فيه مُحَرَّمًا، بل قد يكون مكروهاً، فإن الله سبحانه وتعالى كما لا يأمر بمحرّم كالوطء في حال الحيض، كذلك لا يأمر بمكروه كالوطء في الدبر، وهذا واضح لا يحتاج إلى إطلاله.

قال الكاتب: أما الروايه المنسوبه إلى الرضا رضى الله عنه في إباحه اللواطه كذا بالنساء واستدلاله بقول لوط عليه السلام (١) ٤٥٥. أقول: إن تفسير آيه قول الله تعالى: هؤلاء بناتى هن أطهر لكم (هود/ ٧٨) قد ورد في آيه أخرى في قوله تعالى: ولوطا إذ قال

١- هذه الجملة غير تامه، فإنها اشتملت على مبتدأ من دون خبر.

لقومه إنكم لتأتون الفاحشه ما سبقكم بها أحد من العالمين، إننكم لتأتون الرجال وتقطعون السبيل (العنكبوت / ٢٨).

وأقول: إن الآيه الثانيه لم تفسّر الآيه الأولى كما هو واضح، وذلك لأن الآيه الأولى ظاهره فى عَرَض لوط عليه السلام تزويج بناته للقوم، ولا يخفى أنهم كانوا يريدون اللواط بأضيافه عليه السلام، فرأى لوط عليه السلام أن يزوجهم بناته اضطراراً، لدفع الأفسد بالفساد، وهذا الفعل منه عليه السلام فيه إشاره واضحه إلى حليّه الوطء فى الدبر، لأنه علم أن القوم لا يريدون الفرج.

وأما الآيه الثانيه فهى ظاهره فى توبيخ لوط عليه السلام للقوم على إتيان الرجال شهوه من دون النساء.

ومن الواضح أن موضوع الآيه الأولى هو وطء الزوجه فى دبرها، وموضوع الآيه الثانيه هو اللواط المحرّم بالرجال، فكيف تكون الآيه الثانيه مفسّره للآيه الأولى وموضوعهما مختلف ومتغاير؟!

قال الكاتب: وقطع السبيل لا يعنى ما يفعله قَطَاع الطرق وحدهم .. لا، وإنما معناه أيضاً قطع النسل فى الإتيان فى غير موضع طلب الولد، أى فى الأدبار، فلو استمر الناس فى إتيان الأدبار - أدبار الرجال والنساء - وتركوا أيضاً طلب الولد لانقرضت البشريه، وانقطع النسل.

وأقول: إن تفسير الكاتب قطع السبيل بقطع النسل فى الإتيان فى غير موضع طلب الولد وإن كان معقولاً إلا أنه خلاف ما قاله بعض مفسّرى أهل السنه.

قال ابن كثير فى تفسير الآيه: يقول تعالى مخبراً عن نبيه لوط عليه السلام إنه أنكر على قومه سوء صنيعهم، وما كانوا يفعلونه من قبيح الأعمال فى إتيانهم الذكران من

العالمين، ولم يسبقهم إلى هذه الفعله أحد من بنى آدم قبلهم، وكانوا مع هذا يكفرون بالله، ويكذبون رسوله ويخالفون، ويقطعون السبيل، أى يَقْفُونَ فى طريق الناس يقتلونهم ويأخذون أموالهم (١) ٤٥٦.

وقال القرطبي فى تفسيره:

وَتَقَطَّعُونَ السَّبِيلَ

قيل: كانوا قَطَّاعَ الطريق. قاله ابن زيد، وقيل: كانوا يأخذون الناس من الطرق لقضاء الفاحشه. حكاه ابن شجره، وقيل: إنه قطع النسل بالعدول عن النساء إلى الرجال. قاله وهب بن منبه، أى استغنوا بالرجال عن النساء.

قلت- والقائل القرطبي-: ولعل الجميع كان فيهم، فكانوا يقطعون الطريق لأخذ الأموال والفاحشه، ويستغنون عن النساء بذلك (٢) ٤٥٧.

وقال الطبرى: يقول تعالى ذكره مخبراً عن قيل لوط لقومه: أئنكم أيها القوم لتأتون الرجال فى أدبارهم، وتقطعون السبيل يقول: وتقطعون المسافرين عليكم بفعلكم الخبيث، وذلك أنهم فيما ذكر عنهم كانوا يفعلون ذلك بمن مر عليهم من المسافرين ومن ورد بلادهم من الغرباء. ذكر من قال ذلك: حدثنى يونس، قال: أخبرنا ابن وهب، قال: قال ابن زيد فى قوله

وَتَقَطَّعُونَ السَّبِيلَ

قال: السبيل: الطريق. المسافر إذا مر بهم، وهو ابن السبيل قطعوا به، وعملوا به ذلك العمل الخبيث (٣) ٤٥٨.

ومن كل ما مر يتضح أن الكاتب فسّر الآية بما فسّره وهب بن منبه دون غيره من المفسرين، وتفسير وهب ليس حجه على غيره، ولو سلّمنا به فمراد وهب هو أن قوم لوط عليه السلام استغنوا بالرجال عن النساء فهجروهن بتاتاً، فقطعوا نسلهم بذلك، ونحن لا نتكلم فى فرض كهذا، وإنما نتكلم فى جواز إتيان النساء فى أدبارهن، لا فى

١- تفسير القرآن العظيم ٣ / ٤١١.

٢- الجامع لأحكام القرآن ١٣ / ٣٤١.

٣- جامع البيان فى تفسير القرآن ٢٠ / ٩٣.

إتيان الرجال، وبما لا قطع فيه للنسل، أى فى بعض الأحايين التى لا ينقطع بها النسل. فأين هذا مما نحن فيه؟

قال الكاتب: فالآية الكريمة تعطى هذا المعنى أيضاً وبخاصه إذا لاحظنا سياق الآية مما قبلها. ولا مريه أن هذا لا يخفى على الإمام الرضا رضى الله عنه، فثبت بذلك كذب نسبه تلك الروايه إليه.

وأقول: ما زعمه الكاتب من السياق كله هراء من القول، لأن الآية الأولى جاءت فى سياق قوله تعالى وَلَمَّا جَاءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سِئِئًا بِهِمْ وَضَاقَ بِهِمْ ذَرْعًا وَقَالَ هَذَا يَوْمٌ عَصِيبٌ وَجَاءَهُ قَوْمُهُ يُهْرَعُونَ إِلَيْهِ وَمِنْ قَبْلُ كَانُوا يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ قَالَ يَا قَوْمِ هَؤُلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ فَاتَّقُوا اللَّهَ وَلَا تُخْزُونِ فِي ضَعْفِي أَلَيْسَ مِنْكُمْ رَجُلٌ رَشِيدٌ قَالُوا لَقَدْ عَلِمْتَ مَا لَنَا فِي بَنَاتِكَ مِنْ حَقٍّ وَإِنَّكَ لَتَعْلَمُ مَا نُرِيدُ قَالَ لَوْ أَنَّ لِي بِكُمْ قُوَّةٌ أَوْ آوَى إِلَى رُكْنٍ شَدِيدٍ قَالُوا يَا لُوطُ إِنَّا رُسُلُ رَبِّكَ لَنْ يَصْطَلُوا إِلَيْكَ فَاسْرِبِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِنَ اللَّيْلِ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا امْرَأَتَكَ إِنَّهُ مُصِيبُهَا مَا أَصَابَهُمْ إِنَّ مَوْعِدَهُمُ الصُّبْحُ أَلَيْسَ الصُّبْحُ بِقَرِيبٍ فَلَمَّا جَاءَ أَمْرُنَا جَعَلْنَا عَالِيَهَا سَافِلَهَا وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهَا حِجَارَةً مِنْ سِجِّيلٍ مَنصُودٍ مُسَوَّمَةً عِنْدَ رَبِّكَ وَمَا هِيَ مِنَ الظَّالِمِينَ بَعِيدٍ (١) ٤٥٩.

والآية الثانية جاءت بعد قوله تعالى

وَلُوطًا إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ الْفَاحِشَةَ مَا سَبَقَكُمْ بِهَا مِنْ أَحَدٍ مِّنَ الْعَالَمِينَ (٢) ٤٦٠.

فأين السياق الذى يدل على أن إتيان النساء فى أدبارهن يقطع النسل!؟

وعليه فلا محاله يثبت أن تكذيب نسبه الروايه إلى الإمام الرضا عليه السلام لم يستند

١- سورة هود، الآيات ٧٧-٨٣.

٢- سورة العنكبوت، الآية ٢٨.

إلى دليل صحيح، لأن الكاتب اعتمد على سياق لا وجود له، وعلى قول واحد من المفسرين لم يفهمه على وجهه الصحيح.

قال الكاتب: إن إتيان النساء في أدبارهن لم يقل به إلا الشيعة وبالذات الإماميه الاثنا عشرية.

وأقول: لقد مرَّ بيان من قال بجواز إتيان النساء في أدبارهن من الصحابه ومنهم ابن عمر، ومن غيرهم سعيد بن المسيب ونافع ومحمد بن كعب القرظي وعبدالمملك بن الماجشون وزيد بن أسلم، ومن أئمه المذاهب مالك بن أنس، والشافعي في القديم.

وقد رووا أن بعض الصحابه أتوا نساءهم من أدبارهن، كما رووا ذلك عن محمد بن المنكدر، وابن أبي مليكه، ومالك بن أنس إمام المذهب، وقد نقلنا ذلك فيما سبق من مصادرهم المعتمده وبالأسانيد، فراجعه.

قال الكاتب: واعلم أن جميع الساده كذا في حوزة النجف والحوزات الأخرى، بل وفي كل مكان يمارسون هذا الفعل!!

وكان صديقنا الحجه السيد كذا أحمد الوائلي يقول بأنه منذ أن اطلع على هذه الروايات بدأ ممارسه هذا الفعل، وقليلًا ما يأتي امرأه في قُبْلِها.

وأقول: أما قوله: (إن جميع الساده في حوزة النجف والحوزات الأخرى يمارسون هذا الفعل) فهو فريه بلا مريه، وذلك لأن مثل هذه الأمور على فرض وقوعها لا يبوح بها رجل شريف، فكيف تأتي لهذا الكاتب أن يطَّلع على كل السَّاده،

ويعلم أنهم يمارسون هذا الفعل مع زوجاتهم!؟

ولا ينقضى العجب من هذا الكاتب الذى بيته من زجاج كيف يرمى بيوت الناس بالحجاره، فيفتري هذه الفريه الفاضحه، مع أنه لا يستطيع أن يثبت لنا بروايه واحده مسنده- حتى لو كانت ضعيفه- أن واحداً من أولئك (الساده) وطأ امرأته فى دبرها، فضلاً عن أن يستطيع أن يثبت أن واحداً من أئمه الشيعة وعلمائهم مارس هذاالفعل.

فى حين أننا نقلنا فيما مرّ غيضاً من فيض مما دلّ على أن جملة من علماء أهل السنه وأئمه مذاهبهم كانوا يطأون زوجاتهم فى أدبارهم!! وما تركناه أكثر مما ذكرناه.

وأما قوله: إن الشيخ الوائلى حفظه الله قال: (إنه يمارس هذا الفعل وقليلًا ما يأتى امرأه فى قُبَلها)، فهو كغيره من الأكاذيب المفضوحه التى سوّد بها هذا الكاتب كتابه، فإن الشيخ الوائلى لا يصدر منه هذا الكلام السخيف، والكل يعرفه.

وحسبك دليلاً على كذب القضييه أن الكاتب وصف الشيخ الوائلى بأنه (صديقه) ليمهد للقارئ أنه خصّه بهذا الأمر الخاص جداً، مع أنه لو كان صديقاً للشيخ الوائلى لعرف على الأقل أن الوائلى شيخ لا سيّد، وهذا من بديهيات كونه صديقاً للشيخ، بل إن عوامّ الشيعة يعرفون أن الوائلى شيخ، ولا يختلف فى ذلك منهم اثنان، فكيف غاب هذا الأمر الواضح عن يدّعى أنه صديق الشيخ!؟

والعجيب أن هذا الكاتب لا يخجل من نفسه، إذ يدّعى أنه صديق للشيخ الوائلى، ومع ذلك يذكر عنه مثل هذا الأمر المخزى، وأقل ما ينطبع فى ذهن القارئ أن الكاتب لو كان صادقاً فى زعمه- وهو ليس بصادق- فإنه ليس محلاً لأن يخصّه أحد بسراً، لأنه إذا أباح سرّ صديقه- كما يزعم- فإباحته لسرّ غيره ستكون بطريق أولى.

قال الكاتب: وكلمة التقيت واحداً من الساده، وفي كل مكان فإنني أسأله في حرمه إتيان النساء في الأدبار أو حله؟ فيقول لي بأنه حلال، ويذكر الروايات في حليتها منها الروايات التي تقدمت الإشارة إليها.

وأقول: لقد أضحكني هذا الكاتب المتخصّص في مسأله (الوطء في الدبر)، لأنه أخبر عن نفسه أنه كلما التقى واحداً من الساده سأله عن هذه المسأله، من دون أن يستثنى واحداً من الساده أو بعضاً من الأمكنه!!

ولا ريب في أن الكاتب الذي له هذا العمر المديد قد رزقه الله حج بيته الحرام، وأنه التقى بعض الساده يطوفون حول الكعبه المشرفه، أو يصلّون خلف المقام، أو يسعون بين الصفا والمروه، أو يتهلون إلى الله في عرفات أو المزدلفه، أو يرمون الجمار في منى، فهل سألهم عن الوطء في الدبر في هذه المشاعر الشريفه وهم يؤدّون مناسكهم؟!!

ولو سلّمنا بما قاله هذا الكاتب فلا ندرى لم لا يخجل من سؤال كل من لقيه من الساده حول الوطء في الدبر والإلحاح في هذه المسأله، مع أنه يزعم أنه فقيه مجتهد قد ناهز عمره الثمانين أو تجاوزها، ولا سيما أن العرف السائد في الحوزه يعيب أمثال هذه التصرفات التي لا تليق بصغار طلبه العلم فضلاً عن علماء الحوزه وفقهائها؟!!

ومع الإغماض عن كل ما في حكايته، وتسليم أن الكاتب كان يود التحقيق في هذه المسأله، وكان يسأل الساده عن الوطء في الدبر فيجيبونه بالحليّه، ألا يعلم أن جوابهم لا يعنى أنهم كانوا يمارسون هذا الفعل، ولا سيما مع كراهته الشديده، والتصريح في بعض الأخبار بأنه لا يفعله إلا أراذل الشيعة.

وفي مقابل ذلك فإن بعض علماء أهل السنه وأئمه مذاهبهم - كما مرّ - كانوا يُسألون عن هذه المسأله فيجيبون بالحليّه، ويعترفون بأنهم يفعلون هذا الفعل، ويمارسونه مع زوجاتهم وإمائهم.

قال الكاتب: ولم يكتفوا بإباحية اللواط كذا بالنساء، بل أباح كثير منهم حتى اللواط بالذكور وبالذات المردان.

وأقول: هذا من الافتراءات الواضحة، فإنه لا أحد يبيح اللواط بالذكور بعد نص القرآن الكريم على التحريم والنهي الشديد، وهذه فتاوى علماء الشيعة واضحة في هذه المسألة.

فقد قال الشيخ الصدوق في كتابه المقنع: واعلم أن اللواط أشد من الزنا، والزنا يقطع الرزق، ويقصر العمر، ويخلد صاحبه في النار، ويقطع الحياء من وجهه.

إلى أن قال: واعلم أن اللواط هو ما بين الفخذين، فأما الدبر فهو الكفر بالله العظيم، واعلم أن حرمة الدبر أعظم من حرمة الفرج، لأن الله أهلك أمه بحرمة الدبر، ولم يهلك أحداً بحرمة الفرج. واعلم أن عقوبه من لاط بغلام أن يُحرق بالنار، أو يُهدم عليه حائط، أو يُضرب ضربه بالسيف (١) ٤٦١.

وقال الشيخ المفيد في كتابه (المقنعه): واللواط هو الفجور بالذكران، وهو على ضربين: أحدهما: إيقاع الفعل فيما سوى الدبر من الفخذين، ففيه جلد مائه للفاعل والمفعول به إذا كانا عاقلين بالغين، ولا يُراعى في جلدتهما عدم الإحصان ولا وجوده كما يراعى ذلك في الزنا، بل حدُّهما الجلد على هذا الفعل دون ما سواه. والثاني: الإيلاج في الدبر، ففيه القتل، سواءً كان المتفاعلان على الإحصان أو على غير الإحصان (٢) ٤٦٢.

وقال السيد المرتضى في الانتصار: ومما انفردت به الإمامية القول بأن حد اللوطى إذا أوقع الفعل فيما دون الدبر بين الفخذين مائه جلده للفاعل والمفعول به،

١- المقنع، ص ٤٢٩.

٢- المقنعه، ص ٧٨٥.

إذا كانا معاً عاقلين بالغين، لا يُراعى في جلدتهما وجود الإحصان، كما روعى في الزنا، فأما الإيلاج في الدبر فيجب فيه القتل من غير مراعاة أيضاً للإحصان فيه (١) ٤٦٣.

وقال صاحب الجواهر في جواهره: (أما اللواط فهو وطء الذكران) من الآدمي (بإيقاب وغيره)، واشتقاقه من فعل قوم لوط، وحرمة من ضرورى الدين، فضلاً عما دلّ عليه فى الكتاب المبين، وشيئنه سيّد المرسلين، وآله الطيبين الطاهرين. قال رسول الله صلى الله عليه وآله: من جامع غلاماً جاء جنباً يوم القيامة، لا ينقيه ماء الدنيا، وغضب الله عليه ولعنه، وأعدّ له جهنم، وساءت مصيراً. ثم قال: إن الذكر ليركب الذكر فيهتز العرش لذلك، وإن الرجل لو أتى فى حقه (٢) ٤٦٤ فيحبسه الله تعالى على جسر جهنم حتى يفرغ الله من حساب الخلائق، ثم يؤمر به إلى جهنم، فيعذب بطبقاتها طبقه حتى يرد إلى أسفلها، ولا يخرج منها. وقال أمير المؤمنين عليه السلام: لو كان ينبغي لأحد أن يُرجم مرتين لُرجم اللوطى. وفى آخر عنه عليه السلام أيضاً: اللواط ما دون الدبر، والدبر هو الكفر (٣) ٤٦٥.

وكلمات العلماء فى هذه المسألة متضافره، وكلها داله على أن حرمة اللواط مما أجمع عليه علماء الشيعة الإماميه، بل المسلمون كافه.

ومنه يتضح أن مدعى الاجتهاد والفقاهه لم يكن أميناً فى نقله، ولا منصفاً فى زعمه مع تواتر الأخبار وإجماع العلماء الأخيار على تحريم اللواط، ولهذا لم ينقل - وأنى له - ولو فتوى واحده لعالم واحد بحلّيه ذلك، وجعل المسألة هكذا مرسله من غير مصدر.

١- الانتصار، ص ٢٥١.

٢- أى فى دبره.

٣- جواهر الكلام ٣٧٤/٤١ - ٣٧٥. وراجع أخبار الباب فى كتاب وسائل الشيعة ١٨/٤١٦ - ٤٢٤.

قال الكاتب: كنا أحد الأيام في الحوزه فوردت الأخبار بأن سماحه السيد عبدالحسين شرف الدين الموسوي قد وصل بغداد، وسيصل إلى الحوزه ليلتقى سماحه الإمام آل كاشف الغطاء، وكان السيد شرف الدين قد سطع نجمه عند عوام الشيعة وخواصهم، خاصة بعد أن صدر بعض مؤلفاته كالمراجعات والنص والاجتهاد.

وأقول: لقد توهم الكاتب- لبعده عن الحوزه وأهلها- أن الحوزه مبنى خاص في النجف الأشرف، ولهذا قال: (كنا أحد الأيام في الحوزه)، وقال: (وسيصل إلى الحوزه)، وسيأتي قريباً قوله: (ولما وصل النجف زار الحوزه)، وهو توهم يعرف فساده كل من عاش في النجف ولو أياماً قلائل، فكيف بمن يدعى أنه عاش في النجف ودرس في الحوزه العلمي، فإن الحوزه هي نظام الدرس في النجف، فمن يقول: (درست في الحوزه)، يريد درست العلوم الدينيه المتعارفه، سواءً أكانت دراسته في مسجد أو في منزل أو مدرسه.

قال الكاتب: ولما وصل النجف زار الحوزه، فكان الاحتفاء به عظيماً من قبل الكادر الحوزي علماء كذا وطلاباً، وفي جلسه له في مكتب السيد كذا آل كاشف الغطاء ضمت عدداً من الساده، وبعض طلاب الحوزه، وكنت أحد الحاضرين.

وأقول: لقد كثر الكاتب نفس أغلاطه السابقه، فوصف الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء قدس سره في كل كلامه بأنه (سيد)، بل غلط السائل أيضاً في ذلك، فجعله يخاطب الشيخ ب- (سيد) كما سيأتي قريباً.

كما أنه وقع في سقطه أخرى كبيره، فزعم أن الشيخ كاشف الغطاء رحمه الله كان له مكتب في النجف الأشرف، مع أن الأمر ليس كذلك كما تبيننا عليه فيما تقدم.

ولا بأس أن ألفت نظر القارئ الكريم إلى أن الكاتب في كل كتابه لم يصف

(النجف) بالأشرف، مع أن علماء الشيعة حتى صغار طلبه العلم يلتزمون بوصف النجف بهذا الوصف في كتاباتهم.

فلا ندري لم تنكر الكاتب لمدينه أمير المؤمنين عليه السلام التي يدعى أنه تلقى فيها كل علومه؟!!

قال الكاتب: وفي أثناء هذه الجلسة دخل شاب في عنفوان شبابه، فسلم فرَّد الحاضرون السلام، فقال للسيد كذا آل كاشف الغطاء: سيد، عندي سؤال. فقال له السيد: وجه سؤالك إلى السيد شرف الدين.

فأحاله إلى ضيفه السيد شرف الدين تقديراً وإكراماً له.

قال السائل: سيد، أنا أدرس في لندن للحصول على الدكتوراه، وأنا ما زلت أعزب غير متزوج، وأريد امرأه تعينني هناك - لم يُفصِّح عن قصده أول الأمر -.

قال له السيد شرف الدين: تزوّج ثم خذ زوجتك معك.

فقال الرجل: صعب على أن تسكن امرأه من بلادى معى هناك.

فعرّف السيد شرف الدين قصده، فقال له: تريد أن تتزوج امرأه بريطانيه إذن؟ قال الرجل: نعم. فقال له شرف الدين: هذا لا يجوز، فالزواج باليهوديه أو النصرانيه حرام.

وأقول: هذا من الأكاذيب المفضوحه، فإن السيد شرف الدين قدس سره يفتى بجواز نكاح الكتابيه، وقد نصّ على ذلك في كتابيه (مسائل فقهيه)، و (أجوبه مسائل جار الله)، حيث قال:

نكاح المتعه وفيه فصول: ١- حقيقه هذا النكاح: إنما حقيقته أن تزوّجك المرأه الحره الكامله المسلمه أو الكتابيه نفسها، حيث لا يكون لك مانع في دين الإسلام عن

نكاحها، من نَسَبٍ أو سبب أو رضاع أو إحصان أو عدّه أو غير ذلك من الموانع الشرعيه، ككونها معقوداً عليها لأحد آبائك، وإن كان قد طَلَّقَهَا أو مات عنها قبل الدخول بها، وككونها أختاً لزوجتك مثلاً، أو نحو ذلك (١) ٤٦٦.

وهذه العبارة فيها تصريح بجواز نكاح الكتابيه متعه، فهل يصدّق منصف بعد ذلك هذه الحكايه الملقّقه؟!

قال الكاتب: فقال الرجل: كيف أصنع إذن؟

فقال له السيد شرف الدين: ابحث عن مسلمه مقيمه هناك عريبه أو هنديه أو أى جنسيه أخرى بشرط أن تكون مسلمه.

فقال الرجل: بحثت كثيراً فلم أجد مسلمات مقيمات هناك تصلح إحداهن زوجه لى، وحتى أردت أن أتمتع فلم أجد، وليس أمامى خيار إما الزنا وإما الزواج وكلاهما متعذر على. أما الزنا فإنى مبتعد عنه لأنه حرام، وأما الزواج فمتعذر على كما ترى وأنا أبقى هناك سنه كامله أو أكثر ثم أعود إجازة لمدته شهر، وهذا كما تعلم سفر طويل فماذا أفعل؟

وأقول: لقد قلنا آنفاً: إن السيد رحمه الله يفتى بجواز التمتع بالكتايه، وحيثُذ فإن كان هذا الشاب مقلداً للسيد شرف الدين فيجوز له أن يتمتع بكتايه، وإن كان مقلداً للشيخ كاشف الغطاء فيجوز له أن يتزوج بكتايه دواماً أو متعه كما أفتى بذلك فى كتابه (تحرير المجله) حيث قال: أما الكتايه - يهوديه أو نصرانيه بل ومجوسيه - فإن أسلم دونها فهى على نكاحه قبل الدخول وبعده، دائماً ومنقطعاً، كتابياً أو غيره. وأما فى الابتداء فقليل بالحرمة، وقيل: يجوز منقطعاً لا دائماً. وقيل:

١- مسائل فقهيه، ص ٧٢. ونحو هذه العبارة فى أجوبه مسائل جار الله، ص ٨٥.

يجوز مطلقاً. وهو مقتضى ظاهر قوله تعالى فى سورة المائدة التى لا نسخ فيها

الْيَوْمَ أُحِلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ

إلى قوله عز شأنه

وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ

، ويمكن حمل النواهى فى السنه المطهره على التنزيه (١) ٤٦٧.

وبذلك تنحل القضيه من رأس.

إلا أن الكاتب لما وضع هذه القصة لم يلتفت إلى فتاوى هذين العالَمين، وأن المسأله محلولة عندهم، فافتعل القصة بالصورة التى يظن أنه يستطيع بها أن يمؤه على العوام، ولكن لله كشف زيفه وكذبه.

ولو سلّمنا أن هذا الشاب لا يستطيع أن يتزوج هناك بامرأه مسلمه أو كتابيه، لا دواماً ولا متعه، فيجب عليه حينئذ أن يمنع نفسه من الوقوع فى الحرام، فيكف نفسه عن الزنا واللواط وغيرهما من المحرّمات، وإلا فيجب عليه ترك المكث والدراسه فى تلك البلاد، والرجوع إلى بلده.

ومثل هذه المسأله البسيطة لا تخفى على السيد شرف الدين والشيخ كاشف الغطاء قدّس سرّهما.

قال الكاتب: سكت (٢) ٤٦٨ السيد شرف الدين قليلاً ثم قال: **إِنْ وَضَعَكَ هَذَا مُحْرِجٍ فَعَلًا .. عَلَى أَيِّهِ حَالٌ أَذْكَرُ أَنَّى قَرَأْتَ رَوَايَةَ لِلْإِمَامِ جَعْفَرِ الصَّادِقِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، إِذْ جَاءَهُ رَجُلٌ يَسَافِرُ كَثِيرًا وَيَتَعَذَّرُ عَلَيْهِ اصْطِحَابَ امْرَأَتِهِ أَوْ التَّمَتُّعِ فِي الْبَلَدِ الَّذِي يَسَافِرُ إِلَيْهِ بِحَيْثُ إِنَّهُ يَعْانِي مِثْلَمَا تَعْانَى أَنْتَ، فَقَالَ لَهُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (إِذَا طَالَ بِكَ السَّفَرُ فَعَلَيْكَ**

١- تحرير المجله ٥/ ٢٤.

٢- هنا حاشيه للكاتب سيأتى الجواب عنها قريباً.

بَنَكْحِ الذِّكْرِ (١) ١٤٦٩!! هذا جواب سؤالك.

وأقول: هذا من أكاذيبه الواضحة، فإن مثل هذه الرواية لا توجد في كتب الشيعة، فكيف يمكن للسيد شرف الدين قدس سره أن يفتي على طبقها من غير أن ينظر في سندها ويتأكد من صحتها؟

إن الكاتب يظن أن الفقيه يمكنه استنباط الأحكام الشرعية بمجرد وجود روايه من غير النظر إلى سندها وما يعارضها من أخبار كما صنع هو في كل كتابه، ولهذا لَفَّقَ مثل هذه القضية على السيد شرف الدين.

وهذه الفتوى في الأصل منقوله عن بعض المفتين من أهل السنه، وقد نقلها صاحب كتاب مطالع الأنوار كما في كتاب الأربعين للشيخ محمد طاهر القمي الشيرازي عن أبي حنيفه، حيث قال:

وأعظم من هذا قوله يعني أبا حنيفه: إن نكاح الأم وإن علّت، والبنت وإن نزلت، والأخت وبنت الأخت والعمه والخاله، جائز بشرط لف الحريره. وإذا اشترى الرجل أمّه وأخته وقرابته جاز له نكاحهن، والأجير إذا استأجره جاز له أن يلوط به بلف الخرقه، وقال في المشتري بأنه لا يجوز له ذلك إلا بشرط كونه غير محصن، وقال ناظمهم:

وجائز نيك الغلام الأمرد مجوز للرجل المجرد

هذا إذا كان وحيداً في السّفْرو لم يجد أنثى تفي إلا الذكّر (٢) ٤٧٠.

ولا ندري هل كان أبو حنيفه يفتي بذلك، أو أن ذلك مما هو منقول عنه من غير تثبت وتحقيق.

١- هنا حاشيه له أخرى سيأتي الجواب عنها كذلك.

٢- كتاب الأربعين في إمامه الأئمه الطاهرين، ص ٦٤٧.

قال الكاتب: خرج الرجل وعليه علامات الارتياب من هذا الجواب، وأما الحاضرون ومنهم السيد كذا زعيم الحوزه فلم يلفظ أحد منهم ببنت شَفَه.

وأقول: لا ريب في أن علامات الارتياب ترسم على كل من يسمع هذه القصة الخرافيه.

وكل من عرف فتاوى علماء الشيعة ولا سيما فتاوى السيد شرف الدين والشيخ كاشف الغطاء في هذه المسأله يجزم باختلاق هذه القصة من أساسها، لما فيها من تحليل الحرام المجمع على حرمة عند علماء الإماميه.

وعذر الكاتب المفلس وغيره ممن يسلك هذا المنهج في الطعن في مذهب وعلماء الإماميه هو أنهم لم يجدوا مطعناً صحيحاً يتشبهون به، فلجأوا إلى ترويح الأكاذيب المفضوحه واختلاق القصص الخرافيه للوصول إلى غاياتهم الدينيه.

قال الكاتب في حاشيه له في هذا الموضوع: يبدو أنه احتار في جواب السائل، ولما سنحت لى فرصه الانفراد بالسيد كذا آل كاشف الغطاء سألته عن هذه الروايه التي ذكرها السيد شرف الدين، فقال لى: لم أقف عليها فيما قرأت. ومنذ ذلك الوقت وأنا أحاول أن أجد مصدر تلك الروايه فى كل ما قرأت وكلما وقع بيدي من كتب الأخبار فلم أعر على مصدر لها، وأظن أنه ارتجلها لثلا يخرج بالجواب أمام الحاضرين.

وأقول: إن مثل هذه المسأله البسيطة لا يحتار فى الجواب عنها واحد من صغار طلبه العلم فضلاً عن هو مثل السيد شرف الدين قدس سره.

والسيد رحمه الله لا يمكن أن يكذب على الإمام الصادق عليه السلام بافتراء روايه بهذا النحو من السخف والبذاءه، لمجرد التخلص من الإحراج المزعوم.

والكاتب قد اعترف بأن هذه الروايه لا وجود لها فى كتب الشيعة، وأنها مختلقه

عليهم، ونحن نعرف من اختلقها، ومع ذلك فسيأتى قريباً تصريحه فى بعض حواشيه بأنه قرأ فى بعض (المنظومات) التى كان يقرأها نصاً لا شبهه فيه، وهو قول الناظم: (وجائز نكاح الغلام الأمد)، فالحمد لله الذى كشف تهافت كلامه وتضارب أقواله.

وقال الكاتب فى حاشيه أخرى له فى هذا الموضوع أيضاً: أخبرنى بعض تلاميذ السيد شرف الدين أنه فى زيارته لأوروبا كان يتمتع بالأوروبيات كثيراً وبخاصه الجميلات منهن، فكان يستأجر كل يوم واحده، وكان متزوجاً من شابه مسيحيه مارونيه اسمها نهار كتابيات أيضاً كذا، فلماذا يحل لنفسه ما يحرمه على غيره؟

وأقول: الظاهر أن مراد الكاتب أن السيد شرف الدين نفسه هو الذى ذهب إلى أوروبا وكان يتمتع بالأوروبيات كما هو ظاهر قوله: (فلماذا يحل لنفسه ما يحرمه على غيره؟).

ولا ريب فى وضوح هذه الفريه، وذلك لأن السيد شرف الدين قدس سره لم يسافر إلى أوروبا، وترجمته موجوده فى أكثر كتبه، وأسفاره رحمه الله معروفه، وهى لا تتعدى مصر والحجاز وفلسطين والشام والعراق وإيران، فمتى سافر السيد إلى أوروبا؟ ومتى تمتع بالأوروبيات؟

ثم من هو راوى هذه القصة الذى وصفه الكاتب بأنه أحد تلامذه السيد؟ ولماذا لم يصرح الكاتب باسمه حتى يُعرف سند هذه الروايه؟

ومن الواضح أن الكاتب لم يذكر اسم هذا الراوى لأنه لا يمكنه أن يذكر اسماً يفتضح بذكره، فجعل اسم الراوى مبهماً هكذا، وهذا دأبه فى أكثر قصصه الخرافيه فى هذا الكتاب، فتأملها تجدها منقوله عن شخصيات مجهوله لم تذكر أسماءها.

قال الكاتب: ضُبطَ أحدُ الساده في الحوزه وهو يلوط بصبي أمرد من الدارسين في الحوزه. وصل الخبر إلى أسمع الكثيرين، وفي اليوم التالي بينما كان السيد المشار إليه يتمشى في الرواق، اقترب منه سيد آخر من علماء الحوزه أيضاً- وكان قد بلغه الخبر- فخاطبه بالفصيحى مازحاً: سيد، ما تقول في ضَرْبِ الحلق؟ (١) ٤٧١ فأجابه السيد الأول بمزاح أشد قائلاً له وبالفصحى أيضاً: يُسْتَحْسَنُ إدخال الحشفه فقط، وقهقهه الاثنان بقوه!!؟؟

وأقول: أنا أعجب من هذا الكاتب كيف لا يستحيى أن ينقل أمثال هذه القصص المكذوبه التي لا دليل على صحتها إلا نقل كاتبها الذى لا يوثق به؟

وعلماء الشيعة أجل وأتقى من أن يصدر منهم أمثال هذه الرذائل والموبقات، بل نحن ننزه كل شريف عن أمثال هذه الأفعال القبيحه، سنياً كان أم شيعياً، فضلاً عن أن يكون عالماً من العلماء أو فاضلاً من الفضلاء.

هذا مع أن نقل أمثال هذه الأمور- لو سلّمنا بوقوعها- مندرج في باب إشاعه الفاحشه في المسلمين الذى هو منهى عنه بنص الكتاب العزيز.

قال الله تعالى

إِنَّ الَّذِينَ يُحِبُّونَ أَنْ تَشِيعَ الْفَاحِشَةُ فِي الَّذِينَ آمَنُوا لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ (٢) ٤٧٢.

قال ابن كثير في تفسيره: وهذا تأديب ثالث لمن سمع شيئاً من الكلام السيئ، فقام بذهنه شىء منه وتكلم به، فلا يكثر منه ولا يشيعه ويذيعه، فقد قال تعالى

إِنَّ الَّذِينَ يُحِبُّونَ أَنْ تَشِيعَ الْفَاحِشَةُ فِي الَّذِينَ آمَنُوا لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ (٣) ٤٧٣.

١- يريد بذلك حلقه الدبر (حاشيه من الكاتب).

٢- سوره النور، الآيه ١٩.

٣- تفسير القرآن العظيم ٣/ ٢٧٥.

قال الكاتب: وهناك سيد من علماء الحوزه مشهور باللواطه كذا، رأى صبياً يمشى مع سيد آخر من علماء الحوزه أيضاً، فسأله: من هذا الصبي الذى معك؟ فأجابه: هذا ابنى فلان.

فقال له: لِمَ لا ترسله إلينا لنقوم بتدريسه وتعليمه كى يصبح عالماً مثلك؟ فأجابه ساخراً: أيها السافل الحقيق، أتريد أن آتيك به لتفعل به (كذا وكذا)؟!

وهذه الحادته حدثت بها أحد الثقات من أساتذه الحوزه (١) ٤٧٤.

وأقول: هذه القضية كسابقاتها من القضايا المكذوبه التى لا سند لها ولا هويه معروفه لأشخاصها.

وهل من المعقول أن يطلب شخص مشهور باللواط من رجل يعرفه بهذه الصفه أن يحضر له ابنه لتعليمه بكل هذه الجراء والمواقه؟

ولكن الكذوب مهما ظن أنه أتقن كذبه فلا بد أن يكون فى كلامه خلل يفضحه ويكشف زيفه.

ثم من هو هذا الثقة الذى أخبر الكاتب بهذه الحكايه؟ لم لم يذكره الكاتب، ولا سيما أن ذكره لا يستلزم محذوراً ولا حرجاً لأحد، باعتبار أنها قصه قد خلت من ذكر الأسماء وتعيين الأشخاص.

قال الكاتب: فى حاشيه له فى هذا الموضوع: وليس بغريب ولا-عجيب، فإن بعض المنظومات كذا التى كنا نقرؤها تنص على ذلك نصاً لا شبهه له، ألم يقل الناظم: «وجائز نكاح الغلام الأمرد....».

١- هنا حاشيه له سيأتى الجواب عنها قريباً.

وأقول: بعد إطباق الشيعة بل كل المسلمين على حرمة اللواط كيف لا يكون فعل اللواط ممن ينتسب للعلم وأهله عجباً وغريباً؟!

ثم ما هي هذه المنظومات التي قرأها الكاتب وتنصّ على جواز نكاح الغلام الأمرد؟ ومن كاتبها؟ وعمّن ينقل هذه الفتوى؟

والظاهر أن الكاتب نسي ما كتبه سابقاً في هذه المسألة، فإنه زعم أن الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء قال له: (لم أقف عليها- أى على الرواية- فيما قرأت). وقال هو نفسه: (ومنذ ذلك الوقت وأنا أحاول أن أجد مصدر تلك الرواية في كل ما قرأت وكلمة وقع بيدي من كتب الأخبار فلم أعثر على مصدر لها).

وهو لم يذكر في هذا الموضوع أو ذاك مصدراً واحداً لهذه الرواية المكذوبة، مع أننا نقلناها منسوبة إلى أبي حنيفة كما مرّ، فراجع.

قال الكاتب: لقد رأينا الكثير من هذه الحوادث، وما سمعناه أكثر بكثير حتى أن صديقنا المفضل السيد عباس جمع حوادث كثيرة جداً، ودوّنها بتفاصيلها وتواريخها وأسماء أصحابها، وهو ينوي إصدارها في كتاب أراد أن يسميه (فضائح الحوزة العلمية في النجف)، لأن الواجب كشف الحقائق للعوام من الشيعة أولئك المساكين الذين لا يعلمون ما يجري وراء الكواليس، ولا يعلمون ما يفعله السادة، فيرسل أحدهم امرأته أو بنته أو أخته لغرض الزيارة، أو لطلب الولد، أو لتقديم (مراد للحسين) فيستلمها السادة وخاصة إذا كانت جميلة ليفجروا بها ويفعلوا بها كل منكر، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

وأقول: لا- ندرى كيف تسنّى للكاتب وهو من العلماء القدامى بزعمه الذين نالوا درجة الاجتهاد (بتفوق) أن يرى الكثير من حوادث اللواط؟

هل كان أحد أطراف تلك الحوادث؟

أو كان يُدعى فى كل جلسه للشهاده؟

أو أن التوفيق كان يحالفه فى الاطلاع على هذه الحوادث؟

أو أن طلبه العلم يلوطون ويلاط بهم فى الطرقات والأزقه بحيث تَسْنَى للكاتب أن يطلع عليها كغيره من الناس؟

هذه أسئله تحتاج من الكاتب إلى جواب مقنع!!

ثم إن (صديقه المفضل السيد عباس) كيف تأتى له أيضاً معرفه هذه الحوادث والوقوف عليها حتى استطاع أن يجمع كتاباً فى حوادث اللواط التى رآها بنفسه، وسجلها بتواريخها وأسماء أصحابها؟

ولا أدرى هل يعتقد مدعى الاجتهاد والفقاهه وذلك السيد المفضل أنه يجوز لهما أن يكتب كتاباً مشتملاً على أمثال هذه القضايا التشهيريه بالأسماء والتواريخ على فرض صححتها ووقوعها؟

وعلى كل حال فالذى نعتقده أن ذم القوم واسع، وأنهم يمكنهم أن يلقفوا قضايا مكذوبه ويلصقوها بالأبرياء من الشيعة، فإن هذا هو ديدنهم، وهذه هى طريقتهم التى تلقوها من أسلافهم.

فهنيئاً لهم بمذاهبهم التى لا تنهض إلا بقذف الأبرياء، ولا يمكن تشييدها إلا باختلاق الحوادث وافتراء الأكاذيب التى عجزوا عن إثباتها بدليل صحيح، فصارت عاراً عليهم فى الدنيا، وخزياً لهم فى الآخرة.

ثم هل من يرسل ابنته أو زوجته أو أخته لغرض الزياره يسلمها إلى الساده ليعبثوا بها؟ هل يتصور هذا الكاتب أن أعراض الناس يسهل تناولها بكل هذه البساطه؟ وهل يظن أن النساء دُمى يُتَصَرَّف فيهن وهن لا يدفعن يد لأمس؟

وعلى كل حال، فأمثال هذا الكلام غير مستغرب ممن تجمدت عقولهم مئات

السنين، وعاشوا على فتات أكاذيب ابن تيميه وأضرابه ممن يستحلون اتهام الشيعة بما شاؤوا، لا يردعهم رادع، ولا يمنعهم مانع، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

إن مذهباً يعتمد على الأكاذيب والافتراءات في الأعراض

لحرب خصمه لا يمكن أن يكون حقاً وليس حرياً بالاتباع

الخمس

قال الكاتب: إن الخمس استُغِلَّ هو الآخر استغلالاً بشعاً من قبل الفقهاء والمجتهدين، وصار مورداً يُدْرُ على الساده والمجتهدين أموالاً طائلة جداً، مع أن نصوص الشرع تدل على أن عوام الشيعة في حِل من دفع الخمس، بل هو مباح لهم لا يجب عليهم إخراجه، وإنما يتصرفون فيه كما يتصرفون في سائر أموالهم ومكاسبهم، بل إن الذي يدفع الخمس للساده والمجتهدين يعتبر آثماً لأنه خالف النصوص التي وردت عن أمير المؤمنين، وأئمه أهل البيت سلام الله عليهم.

وأقول: لقد بدا واضحاً لأهل السنه أن الخمس له دور بارز في قواالشيعة واستقلالهم واستقلال علمائهم عن أن يكونوا تابعين لسلطين الجور كما هو حال علماء أهل السنه منذ عصر الخلفاء الأوائل إلى هذا اليوم.

ولهذا حرص من كتب في نقد عقائد الشيعة على محاولة إبطال مشروعيه الخمس، وتحريض الشيعة على الكف عن دفع الخمس إلى العلماء، لمحاولة جر البساط من تحت أقدام علماء الشيعة الذين كانوا وما يزالون يكتسبون القوه الماليه من جههالخمس.

وما محاولات الكاتب اليائسه إلا واحده من محاولات عديده باءت بالفشل الذريع، وانتهت بالخيبه والخسران بحمد الله ونعمته. وسيلاحظ القارئ العزيز أن الكاتب قد فشلت كل مساعيه مع أنه رمى كل سهم في كنانته، وقذف كل حجر في جُعبته، فصار يخبط خبط عشواء، ويتخبط في الظلمات على غير هدى. وسيتضح من خلال ردِّنا على مزاعمه الفاسده أن الخمس يجب دفعه على سائر المكلفين من أرباح المكاسب وأرباح التجارات وغيرها مما هو مذكور في محلِّه.

قال الكاتب: وحتى يقف القارئ اللبيب على حقيقه هذا الخمس وكيفيه التصرف فيه سنستعرض موضوع الخمس، وتطوره تاريخياً وندعم بذلك نصوص الشرع، وأقوال الأئمه وفتاوى المجتهدين الذين يُعْتَدُّ بهم، وَيُعَوَّلُ على كلامهم:

١- عن ضريس الكنانى (١) ٤٧٥ قال أبو عبد الله رضى الله عنه: من أين دخل على الناس الزنا؟ قلت: لا أدري جُعِلْتُ فداك، قال من قبلِ خُمسنا أهل البيت إلا شيعتنا الطيبين فإنه مُحَلَّلٌ لَهُمْ لميلادهم. أصول الكافي ٢/ ٥٠٢ شرح الشيخ مصطفى.

وأقول: قال المازندراني رحمه الله في شرح الحديث:

قوله: (قال من قبل خمسنا) لا يجوز لغير الشيعة أن يطأ الأمه التي سبها المقاتل بغير إذن الإمام، ولا أن يشتريها، ولا أن يجعل مهور النساء من منافع أنواع الاكتساب، لدخول حق الإمام في جميع ذلك، بل بعضها بالتمام حقّه، فلو فعل كان غاصباً وزانياً، وجرى في الولد حكم ولد الزنا عند الله تعالى، وجاز جميع ذلك للشيعة قبل إخراج حقه وحق مشاركيه من الهاشميين بإذنه، ليطيب فعلهم، وتزكو

١- بل هو (الكناسي) لا الكنانى.

وقال صاحب الجواهر قدس سره:

فى عباراتهم نوع اختلاف بالنسبه للمباح، هل هو الأنفال، أو الخمس، أو الأعم، بل وفى أنه المناكح خاصه، أو هى والمتاجر والمساكن؟ (٢) ٤٧٧ ثم ذكر أقوال جملة من العلماء الماضين قدس الله أسرارهم، ثم قال: وفى السرائر بعد أن ذكر الأنفال وأنها للنبي صلى الله عليه وآله ثم للقائم مقامه، قال: (فأما فى حال الغيبه وزمانها واستتاره عليه السلام من أعدائه خوفاً على نفسه، فقد رخصوا لشيعتهم التصرف فى حقوقهم مما يتعلق بالأخماس وغيرها مما لا بدّ لهم منه من المناكح والمتاجر، والمراد بالمتاجر أن يشتري الإنسان مما فيه حقوقهم عليهم السلام ويتجر فى ذلك، فلا يتوهم متوهم أنه إذا ربح فى ذلك المتجر شيئاً لا يخرج منه الخمس، فليحصل ما قلناه فربما اشتبه. والمساكن، فأما ما عدا الثلاثة الأشياء فلا يجوز التصرف فيه على حال) إلى آخره. وتبعهم فى هذا التعبير وهذا الإجمال جماعه من المتأخرين بل جميعهم (٣) ٤٧٨.

قلت: المناكح إما أن تحصل بملك اليمين أو بالتزويج، وملك اليمين إما أن يحصل بالسبى أو بالشراء، فإن حصل بالسبى بغير إذن الإمام عليه السلام، فالجوارى ملك طلق للإمام عليه السلام، والإمام لا يبيح لغير الشيعة وطأهن، فمن وطأهن من غيرهم فإن وطأهن لهن سفاح.

وإن حصل ملك اليمين بالشراء، فلا ريب فى أن خمس المال الذى دُفع ثمناً للجاريه هو للإمام عليه السلام، لأنه من أرباح المكاسب، وهذا يستلزم أن تكون الجاريه مشتركه بين الإمام عليه السلام وبين المشتري، وحيث إنه لا يجوز لأحد الشريكين أن يطأ

١- شرح أصول الكافي ٧ / ٤١١.

٢- جواهر الكلام ١٦ / ١٤٥.

٣- جواهر الكلام ١٦ / ١٤٧.

الجارية المشتركة إلا بإذن الآخر، فإن الإمام عليه السلام لم يأذن لغير شيعته بذلك، فمن وطأها من غير الشيعة فإن وطأه أيضاً سفاح.

وأما إن حصلت المناكح بالتزويج فإن الأموال التي تُدفع منها المهور قد تعلق بها الخمس لا محالة، لأنها من أرباح المكاسب أيضاً، فتكون مشتركة بين الإمام وبين أصحابها، والإمام عليه السلام لا يجوز التصرف فيها لغير شيعته، فتكون المأخوذة منها مغصوبة.

والظاهر أن المراد بالزنا في الحديث هو الزنا المجازي الوارد في بعض الأحاديث الداله على أن لكل عضو حظاً من الزنا، فالعين زناها النظر، والأذن زناها السمع، واللسان زناه الكلام ... وهكذا (١) ٤٧٩.

وإلا- فلا ريب في أن كل أولئك لا يمكن أن يكونوا زناه حقيقه، وذلك لأن نكاحهم إن كان باطلاً فوطؤهم وطء شبهه كما لا يخفى.

ويرشد إلى ما قلناه وصف الشيعة في الحديث بأنهم الأطيون، فإن فيه إشعاراً بأن غيرهم طيب، ولكن الشيعة أطيّب.

والحاصل أن الذي يقتضيه الجمع بين أحاديث الإباحه وأحاديث التغليظ في

١- أخرج مسلم في صحيحه ٢٠٤٦، ٢٠٤٦/٤ بسنده عن أبي هريره عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: كُتِبَ عَلَى ابْنِ آدَمَ نَصِيْبُهُ مِنَ الزَّانَا، مِيْدْرِكُ ذَلِكَ لَا- محاله، فالعينان زناهما النظر، والأذنان زناهما الاستماع، واللسان زناه الكلام، واليد زناها البطش، والرجل زناها الخُطَا، والقلب يهوى ويتمنى، ويُصَدِّقُ ذَلِكَ الْفَرْجُ وَيُكذِّبُهُ. وروى بألفاظ متقاربه في مصادر كثيره، فراجع: صحيح البخارى ١٩٦٤/٤، ٢٠٦٨. المستدرک ١/٥٥، ٢/٤٧٠ وصححه الحاكم على شرط البخارى ومسلم، ووافقه الذهبى. سنن أبى داود ٢/٢٤٦، ٢٤٧. صحيح ابن حبان ١٠/٢٦٧-٢٧٠. مسند أحمد ٢/٢٧٦، ٣١٧، ٣٤٤، ٣٤٩، ٣٧٢، ٣٧٩، ٤١١، ٤٣١، ٥٢٨، ٥٣٥، ٥٣٦. السنن الكبرى للبيهقى ٧/٨٩. السنن الكبرى للنسائى ٦/٤٧٣. مجمع الزوائد ٦/٢٥٦. شعب الإيمان ٤/٣٦٥-٣٦٦. الترغيب والترهيب ٣/٨-٩. شرح السنه للبعوى ١/١٣٧-١٣٨.

لزوم دفع الخمس هو أن المراد بإباحتها للشيعة إباحه التصرف لهم فيها ثم إخراج خمسها، لا إسقاط الخمس الواجب عليهم فيها.

قال الكاتب: ٢- عن حكيم مؤذن بن عيسى قال: سألتُ أبا عبد الله عن قوله تعالى:

وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِلَّذِي الْقُرْبَى

(الأنفال / ٤١) فثنى أبو عبد الله رضى الله عنه بمرفقيه على ركبتيه ثم أشار بيده فقال: (هى والله الإفاده يوماً بيوم إلا أن أبى جعل شيعته فى حلٍّ ليزكوا). الكافى ٢ / ٤٩٩.

وأقول: هذه الروايه ضعيفه السند، فإن من جمله رواتها محمد بن سنان، وهو ضعيف، وقد مرَّ بيان ضعفه.

ومن جمله رواه الحديث حكيم مؤذن بن عيسى كما فى الكافى، أو حكيم مؤذن بنى عبس كما فى التهذيب والاستبصار، وهو مجهول الحال، لم يوثق فى كتب الرجال.

وعليه فالروايه لا يعول عليها ولا يؤخذ بها.

ومع الإغماض عن ضعف سندها فهى كسابقتها داله على أن الإمام الباقر سلام الله عليه قد أباح لشيعته أن يتصرفوا فى أموالهم التى تعلق بها الحق الشرعى فى مناكحهم قبل إخراج الخمس منها، ويكون تصرفهم حينئذ جائزاً لهم.

قال المازندراني فى شرح الحديث:

قوله: (هى والله الإفاده) دلَّ على أن الغنيمه تطلق على ما يستفاد بالاكتساب، وهى بهذا المعنى أعم منها بالمعنى المصطلح، وهو ما حازه المسلمون من أموال أهل الحرب إذا حواها العسكر، والمقصود أن ما استفيد بالاكتساب على أنواعه من تجاره والزراعه والصناعه وغيرها داخل الغنيمه، ويجب فيه الخمس.

إلى أن قال: وفى قوله عليه السلام: (إلَّا أن أبى جعل شيعته فى حلٍّ ليزكوا) دلالة

واضح على أنه يجوز للشيعة أن يجعل منافع الاكتساب مهراً للزوجه وثنماً للجاريه قبل إخراج الخمس مطلقاً كما هو المشهور بين الأصحاب، والمخالف نادر (١) ٤٨٠.

قال الكاتب: ٣- عن عمر بن يزيد قال: رأيت مسلماً بالمدينه وقد كان حمل إلى أبي عبد الله تلك السنه مالاً، فَرَدَّهُ أبو عبد الله .. إلى أن قال: يا أبا سيار قد طينناه لك، وأحللناك منه، فُضِّمَ إليك مالك، وكل ما في أيدي شيعتنا من الأرض فهم فيه محللون حتى يقوم قائمنا. أصول الكافي ٢ / ٢٦٨.

وأقول: قال المازندراني في شرح الحديث:

قوله (يا أبا سيار قد طينناه لك) دلَّ على أن الإمام لا يجب عليه قبول الخمس، وله الإبراء، كما كان ذلك لكل ذى حق.

إلى أن قال: قوله: (وكل ما في أيدي شيعتنا من الأرض فهم فيه محللون حتى يقوم قائمنا عليه السلام) أشار هنا بعدما ذكر أن الأرض كلها لهم إلى أن شيعتهم في حلٍّ من التصرف فيها وفي حاصلها ومن خراجها، حتى يظهر القائم عليه السلام، فيأخذ منهم خراجها ويتركها في أيديهم (٢) ٤٨١.

قلت: وبعبارة أوضح: إن الإمام الصادق عليه السلام قد أبرأ أبا سيار من حقه في أمواله، والإمام لا يجب عليه أخذ الخمس، بل يجوز له أن يبرئ من شاء مما شاء من حقه.

وإبراء الإمام عليه السلام أبا سيار من حقه المعين لا يدل على إبراء غيره من الخمس في كل شىء، ولهذا قال عليه السلام: (قد طينناه لك) خاصه. ولم يقل: طينناه لكم.

(٣) ٤٨٢

١- شرح أصول الكافي ٧ / ٤٠٧.

٢- المصدر السابق ٧ / ٣٧.

٣- الشيخ على آل محسن، لله و للحقيقه (رد على كتاب «الله ثم للتاريخ»)، ١ جلد، نشر مشعر - تهران، چاپ: ١، ١٤٢٤ هـ. ق..

وأما قول الإمام عليه السلام: (وكل ما فى أيدى شيعتنا من الأرض فهم فيه محللون حتى يقوم قائمتنا)، فهو مخصوص بالأراضى فقط دون غيرها من الأموال، فأجاز عليه السلام لهم التصرف فيها، وأخذ حاصلها وخراجها، لكنه عليه السلام لم يسقط عنهم خمس حاصلها وخمس أموالهم الأخرى كما هو واضح.

قال الكاتب: ٤- عن محمد بن مسلم عن أحدهما رضى الله عنه: قال: إن أشد ما فيه الناس يوم القيامة أن يقوم صاحب الخمس فيقول: يا رب خمسى، وقد طيبنا ذلك لشيعتنا لتطيب ولاداتهم ولتتركوا ولاداتهم. أصول الكافي ٢ / ٥٥٢.

وأقول: هذه الرواية ضعيفه السند، فإن من جملة روايتها محمد بن سنان، وقد مرَّ بيان ضعفه.

ومن جملة الرواه صباح الأزرق، وهو مجهول الحال، لم يوثق فى كتب الرجال.

وقد مرَّ بيان معنى تطيب الخمس للشيعة لتطيب ولاداتهم وتتركوا، وأوضحنا أنه ليس المراد بذلك إسقاط الخمس عنهم بالكليه، فراجع ما قلناه.

قال الكاتب: ٥- عن أبي عبد الله رضى الله عنه قال: (إن الناس كلهم يعيشون فى فضل مظلتنا (١) ٤٨٣ إلا أنا أحللنا شيعتنا من ذلك) من لا يحضره الفقيه ٢ / ٢٤٣.

وأقول: هذه الرواية رواها الصدوق فى كتابه (من لا يحضره الفقيه) بسنده إلى داود بن كثير الرقى، وطريق الصدوق إليه ضعيف.

قال الأردبيلي فى جامع الرواه فى بيان طرق كتاب الفقيه: وإلى داود الرقى: فيه

١- كذا فى نسخه الكتاب، والصحيح كما فى المصدر: مظلمتنا.

الحسين بن أحمد بن إدريس رضى الله عنه، ولم يوثق، وعبد الله بن أحمد الرازى، ولم يذكره غير (صه) (١) ٤٨٤ بأن عنده فيه توقف، وجرير بن صالح، وهو غير مذكور (٢) ٤٨٥.

وقال الخوئى: وكيف كان فطريق الصدوق إليه: الحسين بن أحمد بن إدريس رضى الله عنه، عن أبيه، عن محمد بن أحمد بن عبد الله بن أحمد الرازى، عن جرير بن صالح، عن إسماعيل بن مهران، عن زكريا بن آدم، عن داود بن كثير الرقى، والطريق ضعيف، فإن فيه مجاهيل (٣) ٤٨٦.

وعليه، فالرواية ضعيفه السند.

وأما من جهة متن الرواية فقد أوضحنا المراد بتحليل الشيعة، وعدم دلالة على إسقاط الخمس عنهم، فراجعه فيما مرّ.

قال الكاتب: ٦- عن يونس بن يعقوب قال: كنتُ عند أبي عبد الله رضى الله عنه فدخل عليه رجل من القناتين فقال: (جُعِلْتُ فداك، تقع فى أيدينا الأرباح والأموال والتجارات، ونعرف أن حقكم فيها ثابت، وأنا عن ذلك مقصرون، فقال رضى الله عنه: ما أنصفناكم إن كلفناكم ذلك) من لا يحضره الفقيه ٢/ ٢٣.

وأقول: هذا الحديث رواه الشيخ الصدوق عن يونس بن يعقوب، وهو وإن كان ثقة إلا أن طريق الصدوق إليه ضعيف، فإن فيه الحكم بن مسكين، وهو لم يثبت توثيقه فى كتب الرجال.

قال الأردبيلي فى جامع الرواه فى بيان طرق كتاب من لا يحضره الفقيه: وإلى

١- أى العلامه الحلّى فى رجاله المعروف بالخلاصه.

٢- جامع الرواه ٢/ ٥٣٤.

٣- معجم رجال الحديث ٧/ ١٢٦.

يونس بن يعقوب، فيه الحكم بن مسكين (١) ٤٨٧.

والنتيجة أن الرواية ضعيفه السند.

ومع الإغماض عن سند الرواية فهي واضحة الدلالة على أن الخمس يجب إخراجه على الشيعة، وذلك لأن القنات قال: تقع في أيدينا الأرباح والأموال والتجارات، ونعرف أن حقكم فيها ثابت، وإنا عن ذلك مقصرون.

وقوله فيه دلالة واضحة على أن وجوب الخمس وإخراجه من أرباح الأموال والتجارات كان مرتكزاً عند الشيعة، متسالماً عليه بينهم.

والإمام عليه السلام لم ينكر عليه قوله، وإنما قال له: ما أنصفناكم إن كلفناكم ذلك اليوم.

يعنى أنا لو كلفناكم بإخراجه فوراً من غير تأخير لما كنا منصفين معكم، إذ قابلناكم بالشدة في أخذ حقتنا منكم وعدم الإمهال، مع أنكم كنتم تقابلوننا بالمحبة والمودة والمواالاه.

والحديث بالمعنى الذى أوضحناه لا يدل على إسقاط الخمس عن الشيعة، بل يدل على عكس ذلك كما هو واضح.

ومن خيانات الكاتب أنه أسقط كلمه (اليوم) من ذيل الحديث، فإن الوارد فيه هو قوله: (ما أنصفناكم إن كلفناكم ذلك اليوم) على ما رواه الصدوق في (من لا يحضره الفقيه)، والشيخ الطوسى في (الاستبصار) (٢) ٤٨٨. ولكن غرض الكاتب هو بيان تحليل الخمس للشيعة مطلقاً لا- ذلك الوقت فقط، ولهذا أسقط كلمه (اليوم) حتى يلتئم الحديث مع مراده، فتأمل في أساليب القوم للوصول إلى أهدافهم غير المشروعه.

١- جامع الرواه ٢/ ٥٤٢.

٢- من لا يحضره الفقيه ٢/ ٢٨. الاستبصار ٢/ ٥٩. وسائل الشيعة ٦/ ٣٨٠.

قال الكاتب: ٧- عن علي بن مهزيار أنه قال: قرأت في كتاب لأبي جعفر رضى الله عنه جاءه رجل يسأله أن يجعله في حلٍّ من مأكله ومشربه من الخمس، فكتب رضى الله عنه بخطه: (من أعوزه شيء من حقى فهو في حل) من لا يحضره الفقيه ٢/ ٢٣٣.

وأقول: هذه الرواية تدل أيضاً على وجوب الخمس على الشيعة، وإلا- فلا- معنى لأن يأتي الرجل ويسأل الإمام عليه السلام أن يجعله في حلٍّ من الخمس المتعلق بالمأكل والمشرب إذا لم يكن واجباً عليه، ولا وجه للتحليل منه حينئذ.

والإمام عليه السلام لم يُنكر على الرجل وجوب الخمس عليه، وإنما أباح لمن كان شديد الحاجة من الشيعة بمقدار ما يسد حاجته، وهو أمر جائز للإمام عليه السلام كما مرّ، لأن الإمام عليه السلام له أن يُسقط حقه كلاً أو بعضاً عمّن شاء وكيف شاء، وهذا لا يدل بأية دلالة على سقوط الخمس بكامله عن كل الشيعة في كل العصور حتى مع عدم العوز والحاجة.

على أنه لم يظهر من الرواية أن الإمام عليه السلام جعل ذلك الرجل في حلٍّ من مأكله ومشربه من الخمس، لأن الإمام عليه السلام أحل من كان معوزاً، ولم يظهر أن الرجل كان صاحب عوز وحاجة.

قال الكاتب: ٨- جاء رجل إلى أمير المؤمنين رضى الله عنه، قال: أصبتُ مالاً أرْمَضْتُ (١) ٤٨٩ فيه، أفلى توبه؟ قال: (آتني بخمسي (٢) ٤٩٠، فأتاه بخمسه، فقال رضى الله عنه: هو لك، إن الرجل إذا تاب تاب ماله معه) ٢/ ٢٢ من لا يحضره الفقيه.

وأقول: هذه الرواية ضعيفة السند، لأنها مرسله قد رواها الصدوق من غير

١- كذا في نسخه الكتاب، وفي المصدر: أغمضت.

٢- كذا في نسخه الكتاب، وفي المصدر: بخمسه.

سند عن أمير المؤمنين عليه السلام.

ومع الإغماض عن سندها فإن معناها أن الرجل قال لأمير المؤمنين عليه السلام: (أصبْتُ مَالًا أَغْمَضْتُ فِيهِ)، أى أَغْمَضْتُ عَيْنِي فِي جَمْعِهِ، فَجَمَعْتَهُ كَيْفَمَا اتَّفَقَ، مِنْ حَلَالٍ أَوْ حَرَامٍ.

قال الطريحي في مجمع البحرين: أى تساهلتُ فى تحصيله، ولم أجتنب فيه الحرام والشبهات، ومحضه جمعته من حرام أو حلال وشبهه، وأصله من إغماض العين (١) ٤٩١.

وقال ابن الأثير فى النهاية: الإغماض: المسامحة والمساهلة (٢) ٤٩٢.

فأمره الإمام عليه السلام أن يأتيه بخمس هذا المال، فإن إخراج خمسه مطهر لباقيه، فلما أتاه بالخمس قال له الإمام عليه السلام: هو لك. أى باقى المال لك حلال لا شبهه فيه، (إن الرجل إذا تاب)، أى أن الرجل إذا تاب إلى الله من الكسب المشتهى بالحرام فأخرج خمسه، إذ به تتحقق التوبة الصحيحة، (تاب ماله معه) أى رجع إليه باقى ماله، فطهر مما كان فيه من الشبهه، فصَحَّ له التصرف فيه.

وهذا الحديث كما أوضحناه يدل دلالة واضحة على وجوب إخراج الخمس، ولهذا أمره الإمام عليه السلام بالإتيان به، وما زعمه الكاتب من دلالة الحديث على إباحة الخمس غير صحيح، وذلك لأنه أرجع الضمير (هو) إلى الخمس، مع أنه يرجع إلى باقى المال.

ولو سلّمنا برجوع الضمير إلى الخمس فإن دلالة الحديث على المراد باقيه، وذلك لأن أمر الإمام أمير المؤمنين عليه السلام للرجل بالإتيان بالخمس يدل على وجوبه عليه، وإبراء الإمام له أو هبته له كما مرّ جائر للإمام عليه السلام، وهو واضح لا يحتاج إلى إطالة كلام.

١- مجمع البحرين ٢١٩ / ٤.

٢- النهاية فى غريب الحديث ٣ / ٣٨٧.

قال الكاتب: فهذه الروايات وغيرها كثير صريحه فى إعفاء الشيعة من الخمس، وأنهم فى حل من دفعه، فمن أراد أن يستخلصه لنفسه، أو أن يأكله ولا يدفع منه لأهل البيت شيئاً فهو فى حل من دفعه، وله ما أراد ولا إثم عليه، بل لا يجب عليهم الدفع حتى يقوم القائم فى الروايه الثالثه.

وأقول: لقد أوضحنا أن جملة من هذه الروايات ضعيفه السند، والصحيح منها لا يدل على إعفاء الشيعة من الخمس مطلقاً، بل منها ما دل على أن الإمام عليه السلام قد أباح لهم ما تصرفوا فيه من أموالهم التى أنفقوها فى المناكح قبل إخراج الخمس الواجب عليهم، ومنها ما دل على أن الإمام عليه السلام قد أباح للشيعة التصرف فى رقاب الأراضى وحاصلها، مع لزوم إخراج خمسها، ومنها ما دل على أن الإمام الباقر عليه السلام أجاز للمعوزين من شيعته أن يأخذوا منه بمقدار ما يسدُّون به حاجاتهم، ومنها ما دل على أن الأئمة عليهم السلام لا يُلزمون شيعتهم بالإسراع فى إخراج الخمس إذا كان فى ذلك حرج عليهم.

وكل تلك الروايات تدل باللازم على وجوب الخمس على الناس، وإلا فلا معنى لإباحه التصرف فيه للمعوزين بمقدار ما تسدُّ حاجتهم، ولا وجه لعدم إيجاب المبادره فى الإخراج التى تتحقق معها المشقه عليهم، وكل ذلك أوضحناه فيما تقدم بحمد الله وفضله.

والغريب أن الكاتب تمسك بهذه الروايات وتعامى عن الروايات الأخرى الكثيره الداله على وجوب دفع الخمس إليهم عليهم السلام، وأنهم سلام الله عليهم لا يبيحونه لأحد.

منها: صحيحه إبراهيم بن هاشم قال: كنت عند أبى جعفر الثانى عليه السلام إذ دخل عليه صالح بن محمد بن سهل وكان يتولى له الوقف بقم، فقال: يا سيدى اجعلنى من عشره آلاف فى حل، فإنى أنفقتها. فقال له: أنت فى حل. فلما خرج صالح قال أبو جعفر عليه السلام: أحدهم يشب على أموال حق آل محمد وأيتامهم ومساكينهم وفقرائهم

وأبناء سبيلهم، فيأخذه ثم يجيىء فيقول: (اجعلنى فى حل)، أترأه ظن أنى أقول: (لا أفعل)، والله ليسألنهم الله يوم القيامة عن ذلك سؤالاً حثيثاً (١) ٤٩٣.

ومنها: روايه محمد بن زيد قال: قدم قوم من خراسان على أبى الحسن الرضا عليه السلام، فسألوه أن يجعلهم فى حل من الخمس، فقال: ما أمحل هذا (٢) ٤٩٤، تمحضونا بالموده بألسنتكم، وتزوون عنا حقاً جعله الله لنا وجعلنا له وهو الخمس!! لا نجعل، لا نجعل، لا نجعل لأحد منكم فى حل (٣) ٤٩٥.

ومنها: موثقه عبد الله بن بكير عن الصادق عليه السلام قال: إنى لأخذ من أحدكم الدرهم وإنى لمن أكثر أهل المدينة مالاً، ما أريد بذلك إلا أن تطهروا (٤) ٤٩٦.

ومنها: خبر أحمد بن المثنى قال: حدثنى محمد بن زيد الطبرى قال: كتب رجل من تجار فارس من بعض موالى أبى الحسن الرضا عليه السلام يسأله الإذن فى الخمس، فكتب إليه: بسم الله الرحمن الرحيم، إن الله واسع كريم، ضمن على العمل الثواب، وعلى الضيق الهم، لا يحل مال إلا من وجه أحله الله، وإن الخمس عوننا على ديننا وعلى عيالاتنا وعلى موالينا، وما نبذله ونشترى من أعراضنا ممن نخاف سطوته، فلا تزووه عنا، ولا تحرموا أنفسكم دعاءنا ما قدرتم عليه، فإن إخراج مفتاح رزقكم، وتمحيص ذنوبكم، وما تمهدون لأنفسكم ليوم فاقتكم، والمسلم من يفى لله بما عهد إليه، وليس المسلم من أجاب باللسان وخالف بالقلب، والسلام (٥) ٤٩٧.

والأحاديث المعتمده الداله على وجوب إخراج الخمس كثيره، وفيما ذكرناه كفايه.

١- الكافى ١/ ٥٤٨. الاستبصار ٢/ ٦٠.

٢- من المحل: وهو المكر والكيد. أو من التمثل: وهو الاحتيال. أو من المحال، فيكون معنى العبارة هو استبعاد وقوع الفعل.

٣- الكافى ١/ ٥٤٨. الاستبصار ٢/ ٦٠. التهذيب ٤/ ١٤٠.

٤- من لا يحضره الفقيه ٢/ ٢٧. وسائل الشيعه ٦/ ٣٣٧.

٥- الكافى ١/ ٥٤٧. التهذيب ٤/ ١٢٣. الاستبصار ٢/ ٥٩.

قال الكاتب: ولو كان الإمام موجوداً فلا يُعْطَى له حتى يقوم قائم أهل البيت، فكيف يمكن إذن إعطاؤه للفقهاء والمجتهدين!؟

وأقول: بل يجب إخراج الخمس وإعطاؤه للإمام عليه السلام كما دلّت عليه الأخبار المتقدمة، ودلّت أخبار آخر صحيحه غيرها على وجوب خمس أرباح المكاسب.

منها: صحيحه على بن مهزيار، عن محمد بن الحسن الأشعري، قال: كتب بعض أصحابنا إلى أبي جعفر الثاني عليه السلام: أخبرني عن الخمس، أعلى جميع ما يستفيده الرجل من قليل وكثير من جميع الضروب وعلى الضياع، وكيف ذلك؟ فكتب عليه السلام بخطه: الخمس بعد المؤنه (١) ٤٩٨.

ومنها: موثقه سماعه، قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن الخمس، فقال عليه السلام: في كل ما أفاد الناس من قليل أو كثير (٢) ٤٩٩.

ومنها: صحيحه على بن مهزيار، قال: قال لي أبو علي بن راشد: قلت له: أمرتني بالقيام بأمرك وأخذ حَقِّك، فأعلمتُ مواليك بذلك، فقال لي بعضهم: وأي شيء حقه؟ فلم أدر ما أجيبه. فقال عليه السلام: يجب عليهم الخمس. فقلت: في أي شيء؟ فقال: في أمتعتهم وضياعهم وصنائعهم. قلت: والتاجر عليه، والصانع بيده؟ فقال عليه السلام: إذا أمكنهم بعد مؤنتهم (٣) ٥٠٠. ما

ومنها: صحيحه ابن أبي نصر قال: كتبت إلى أبي جعفر عليه السلام: الخمس أخرجه قبل المؤونه أو بعد المؤونه؟ فكتب: بعد المؤونه (٤) ٥٠١.

ومنها: صحيحه محمد بن مسلم، عن أبي جعفر الباقر عليه السلام أنه سُئل عن معادن

١- التهذيب ٤/ ١٢٣. الاستبصار ٢/ ٥٥. وسائل الشيعة ٦/ ٣٤٨.

٢- الكافي ١/ ٥٤٥. وسائل الشيعة ٦/ ٣٥٠.

٣- تهذيب الأحكام ٤/ ١٢٣. وسائل الشيعة ٦/ ٣٤٨.

٤- الكافي ١/ ٥٤٥.

الذهب والفضه والحديد والرصاص والصفير، فقال: عليها الخمس (١) ٥٠٢.

ومنها: صحيحه الحلبي قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن العنبر وغوص اللؤلؤ، فقال عليه السلام: عليه الخمس (٢) ٥٠٣.

ومنها روايات أخرى كثيره داله على وجوب دفع الخمس وعدم إباحته.

وقد أوضح الشيخ المفيد والشيخ الطوسي وغيرهما وجه الجمع بين الأخبار التي ربما يُتصور التعارض فيما بينها.

قال الشيخ الطوسي في كتابه الاستبصار: فالوجه في الجمع بين هذه الروايات ما كان يذهب إليه شيخنا رحمه الله (٣) ٥٠٤، وهو أن ما ورد من الرخصه في تناول الخمس والتصرف فيه إنما ورد في المناكح خاصه، للعلّه التي سلف ذكرها في الآثار عن الأئمه عليهم السلام، لتطيب ولاده شيعتهم، ولم يرد في الأموال، وما ورد من التشدد في الخمس والاستبداد به فهو يختص بالأموال (٤) ٥٠٥.

قلت: والأخبار المذكوره كلها تشهد بصحة هذا الجمع، فإن أحاديث إباحه الخمس كلها ذكرت العله في ذلك، وهي تحليل المناكح وتطيب الشيعه، وأما الأخبار الأخرى التي اشتملت على التشديد في دفع الخمس وعدم التهاون فيه فهي وارده في سائر الأموال الأخرى.

وقال المحقق الخوئي بعد أن ذكر روايات إباحه الخمس:

وهذه الروايات مضافاً إلى معارضتها بما ستعرف من الطائفتين، غير قابله للتصديق في نفسها، ولا يمكن التعويل عليها.

أولاً: من أجل منافاتها لتشريع الخمس الذي هو لسد حاجات الساده والفقراء

١- الكافي ١ / ٥٤٤. تهذيب الأحكام ٤ / ١٢١.

٢- الكافي ١ / ٥٤٨.

٣- يعنى الشيخ المفيد.

٤- الاستبصار ٢ / ٦٠.

من آل محمد صلى الله عليه وآله، إذ لو لم يجب دفع الخمس على الشيعة، والمفروض امتناع أهل السنة وإنكارهم لهذا الحق، فمن أين يعيش فقراء السادة، والمفروض حرمة الزكاة عليهم، فلا يمكن الأخذ بإطلاق هذه النصوص جزماً.

وثانياً: أنها معارضه بالروايات الكثيرة الآمره بدفع الخمس فى الموارد المتفرقة والأجناس المتعدده، كقوله عليه السلام: (خذ من أموال الناصب ما شئت، وادفع إلينا خمسه)، أو (مَنْ أَخَذَ رِكَازاً فَعَلَيْهِ الْخُمْسُ)، وما ورد فى أرباح التجارات من صحيحه على بن مهزيار الطويله وغيرها. فلو كان مباحاً للشيعة وساقطاً عنهم فلماذا يجب عليهم الخمس؟ وما معنى الأمر بالدفع فى هذه النصوص المتكاثرة؟ وهل ترى أن ذلك لمجرد بيان الحكم الاقتضائى غير البالغ مرحله الفعلية بقرينه نصوص التحليل؟

هذا مضافاً إلى معارضتها بالطائفة الثانية الظاهره فى نفى التحليل مطلقاً، مثل ما رواه على بن إبراهيم عن أبيه قال: كنت عند أبي جعفر الثانى عليه السلام إذ دخل عليه صالح بن محمد بن سهل، وكان يتولى الوقف بقم، فقال: يا سيدى اجعلنى من عشره آلاف درهم فى حل، فإننى قد أنفقتها. فقال له: أنت فى حل. فلما خرج صالح قال أبو جعفر عليه السلام: أحدهم يثب على أموال (حق) آل محمد وأيتامهم ومساكينهم وأبناء سبيلهم، فيأخذه ثم يجىء فيقول: اجعلنى فى حل. أترأه ظن أنى أقول: (لا أفعل)؟ والله ليسألنهم الله يوم القيامة عن ذلك سؤالاً حثيثاً. فإن الظاهر بمقتضى القرائن الموجوده فيها أن المراد من الأموال هو الخمس كما لا يخفى... إلى آخر ما قاله قدس سره (١) ٥٠٦.

وقال السيد الحكيم قدس سره فى المستمسك بعد أن ذكر من ذهب إلى تحليل الخمس: اعتماداً على نصوص تضمّنت تحليل الخمس، التى هى مع قصور دلالة جمله منها، وإعراض الأصحاب عنها، معارضه بما يوجب طرحها، أو حملها على بعض المحامل التى لا تأبأها، كما تقدم التعرض لذلك فى أوائل كتاب الخمس، مضافاً إلى أن

الإباحة المدّعاء مالكيه لا شرعيه (١) ٥٠٧، وحيثئذ تكون الشبهه موضوعيه، والرجوع إلى أخبار الآحاد فيها غير ظاهر (٢) ٥٠٨.

قال الكاتب: فتاوى الفقهاء المعتمدين فى إعفاء الشيعة من دفع الخمس بناء على النصوص المتقدمه وعلى غيرها كثير المصرحه بإعفاء الشيعة من دفع الخمس صدرت فتاوى من كبار الفقهاء والمجتهدين ممن لهم باع فى العلم واحتلوا مكانه رفيعه بين العلماء، فى إباحه الخمس للشيعة، وعدم دفعه لأى شخص كان حتى يقوم قائم أهل البيت:

١- المحقق الحلبي نجم الدين جعفر بن الحسن المتوفى ٦٧٦ هـ:-

أكد ثبوت إباحه المنافع والمساكن والمتجر حال الغيبه وقال: لا يجب إخراج حصه الموجودين من أرباب الخمس منها. انظر كتاب شرائع الإسلام ص ١٨٢-١٨٣ كتاب الخمس.

وأقول: لقد بتر الكاتب عبارته المحقق الحلبي رحمه الله التى صرّح فيها بأن الإباحه إنما هى فى المناكح والمتاجر والمساكن فقط، دون باقى ما يجب فيه الخمس.

قال المحقق الحلبي فى شرائع الإسلام: الثالثه: ثبت إباحه المناكح والمساكن والمتاجر فى حال الغيبه، وإن كان ذلك بأجمعه للإمام أو بعضه، ولا يجب إخراج حصه الموجودين من أرباب الخمس منه (٣) ٥٠٩.

١- الإباحه المالكيه يراد بها أن الإمام عليه السلام الذى كان مالكاً للخمس فى زمن إمامته قد أباحه فى بعض الموارد، وأما الإباحه الشرعيه فيراد بها أنه مباح شرعاً لكل أحد، وهذه الإباحه هى محل النزاع، لا تلك.

٢- مستمسك العروه الوثقى ٩ / ٥٧٩.

٣- شرائع الإسلام ١ / ١٨٤.

وكلامه صريح في أن الإباحة إنما هي في الأمور الثلاثة المذكورة فقط دون غيرها.

ولهذا ذكر في المسألة اللاحقة مجمل الأقوال في التصرف في الخمس في زمن الغيبة، واختار وجوب إخراجه وصرفه كله على السادة الكرام.

قال قدس سره: الرابعه: ما يجب من الخمس يجب صرفه إليه مع وجوده. ومع عدمه، قيل: يكون مباحاً. وقيل: يجب حفظه ثم يُوصَى به عند ظهور أماره الموت. وقيل: يُدْفَن. وقيل: يُصْرَفُ النصف إلى مستحقه، ويحفظ ما يختص به بالوصاء أو الدفن. وقيل: بل تُصْرَفُ حصّته إلى الأصناف الموجودين أيضاً، لأن عليه الإتمام عند عدم الكفايه، وكما يجب ذلك مع وجوده فهو واجب عليه عند غيبته، وهو الأشبه (١) ٥١٠.

وكلامه قدس سره صريح في عدم القول بإباحة الخمس للشيعة كما نسبه الكاتب إليه.

قال الكاتب: ٢- يحيى بن سعيد الحلبي المتوفى ٦٩٠ هـ:-

مال إلى نظريه إباحه الخمس وغيره للشيعة كرما من الأئمه وفضلاً كما في كتابه الجامع للشرائع ص ١٥١.

وأقول: نصُّ عباره يحيى بن سعيد الحلبي قدس سره في الجامع للشرائع وفي الصفحه التي ذكرها الكاتب هي:

(ولا يجوز لأحد التصرف في ذلك إلا بإذن الإمام حال حضوره، فأما حال الغيبه فقد أحلّوا لشيعتهم التصرف في حقوقهم من الأخماس وغيرها من المناكح والمتاجر والمساكن).

وعبارته واضحة في أن الأئمة عليهم السلام قد أباحوا لشيعتهم أن يتصرفوا في حقوقهم في المناكح والمتاجر والمساكن، وقد أوضحنا ذلك فيما تقدم.

قال الكاتب: ٣- الحسن بن المطهر الحلبي الذي عاش في القرن الثامن أفتى بإباحه الخمس للشيعة، بإعفائهم من دفعه كما في كتاب تحرير الأحكام ص ٧٥.

وأقول: قال العلامة الحلبي قدس سره في كتابه (تحرير الأحكام): السابع: اختلف علماءنا في الخمس في حال غيبه الإمام، فأسقطه قوم، ومنهم من أوجب دفعه، ومنهم من يرى صله الذرية وفقراء الشيعة على وجه الاستحباب، ومنهم من يرى عزله، فإن خشى من الموت وصّى به إلى من يثق بدينه وعقله ليسلمه إلى الإمام إن أدركه، وإلا- وصّى به كذلك إلى أن يظهر، ومنهم من يرى صرف حصته إلى الأصناف الموجودين أيضاً، لأن عليه الإتمام عند عدم الكفايه، وهو حكم يجب مع الحضور والغيبه، وهو أقوى (١) ٥١١.

وعبارته قدس سره واضحة في أنه يرى وجوب إخراج الخمس وصرفه بكامله في زمن الغيبه على الساده الفقراء.

قال الكاتب: ٤- الشهيد الثاني المتوفى ٩٦٦ هـ- قال في مجمع الفائده والبرهان ٤/ ٣٥٥- ٣٥٨ ذهب الى إباحه الخمس بشكل مطلق وقال: أن الأصح هو ذلك كما في كتاب مسالك الافهام ص ٦٨.

وأقول: لا يوجد في مجمع الفائده والبرهان نقل رأى الشهيد الثاني بإباحه

الخمس بشكل مطلق، كما أن الشهيد الثاني لم يذهب إلى هذا القول في كتابه مسالك الأفهام، بل اكتفى بشرح عبارته شرائع الإسلام المتقدمه في إباحة المناكح والمتاجر والمساكن، ولم يعلق عليها بشيء (١) ٥١٢.

بل صرح في شرح اللمعه وهو كتاب كتبه بعد مسالك الأفهام أن الخمس في عصر الغيبه يُعطى للفقهاء الجامع للشرائع، فقال:

(ويقسّم) الخمس (سته أقسام) على المشهور، عملاً بظاهر الآيه وصريح الروايه، (ثلاثه) منها (للإمام عليه السلام) وهي سهم الله ورسوله وذو القربى، وهذا السهم وهو نصف الخمس (يُصرف إليه إن كان حاضراً، أو إلى نوابه) وهم الفقهاء العدول الإماميون الجامعون لشرائع الفتوى، لأنهم وكلاؤه، ثم يجب عليهم فيه ما يقتضيه مذهبهم (٢) ٥١٣، فمن يذهب منهم إلى جواز صرفه إلى الأصناف (٣) ٥١٤ على سبيل التمه كما هو المشهور بين المتأخرين منهم يصرفه على حسب ما يراه، من بسط وغيره، ومن لا يرى ذلك يجب عليه أن يستودعه له إلى ظهوره ...

واستثنى المناكح وغيرها، فقال: والمشهور بين الأصحاب ومنهم المصنف في باقى كتبه وفتاواه استثناء المناكح والمساكن والمتاجر من ذلك، فتباح هذه الثلاثه مطلقاً (٤) ٥١٥، والمراد من الأول الأئمه المسيبه حال الغيبه وثمانها، ومهر الزوجه من الأرباح، ومن الثانى ثمن المشرك منها أيضاً، ومن الثالث الشراء ممن لا يعتقد الخمس، أو ممن لا يخمس، ونحو ذلك. وتركه هنا إما اختصاراً، أو اختياراً، لأنه قول لجماعه من الأصحاب، والظاهر الأول (٥) ٥١٦، لأنه ادعى في البيان إطباق الإماميه عليه،

١- راجع مسالك الأفهام ١ / ٤٧٥.

٢- أى على حسب آرائهم فى كيفية التصرف فى الخمس فى غيبه الإمام عليه السلام.

٣- وهم اليتامى والمساكين وابن السبيل من الذريه الطاهره.

٤- أى فى حال حضور الإمام وفى حال غيبته.

٥- أى أنه تركه اختصاراً مع ذهابه إلى استثناء هذه الثلاثه، لأن الشهيد رحمه الله ادعى إجماع الإماميه عليه فى كتابه (البيان).

نظراً إلى شدوذ المخالف (١) ٥١٧.

قلت: هذا ما صرح به الشهيد الثانى فى الروضه البهيه، وقد أفصح فيه عن رأيه، وما نسبه الكاتب إلى الشهيد فى المسالك غير صحيح كما أوضحنا.

قال الكاتب: ٥- المقدس الأردبيلى المتوفى ٩٩٣هـ - وهو أفقه فقهاء عصره حتى لقبوه بالمقدس قال بإباحه مطلق التصرف فى أموال الغائب للشيعة خصوصاً مع الاحتياج، وقال: إن عموم الأخبار تدل على السقوط بالكليه فى زمان الغيبه والحضور بمعنى عدم الوجوب والحتم لعدم وجود دليل قوى على الأرباح والمكاسب ولعدم وجود الغنيمه.

قلت: وقوله هذا مستنبط من قوله تعالى: واعلموا أنما غنمتم من شىء (الأنفال / ٤١) ثم بين أن هناك روايات عن المهدي تقول أبخنا الخمس للشيعة.

وأقول: نص عباره المقدس الأردبيلى فى مجمع الفائده والبرهان هى: واعلم أن عموم الأخبار الأول يدل على السقوط بالكليه زمان الغيبه والحضور بمعنى عدم الوجوب الحتمى، فكأنهم عليهم السلام أخبروا بذلك، فعلم عدم الوجوب الحتمى.

إلى أن قال بعد ذلك: وهذه الأخبار هى التى دلت على السقوط حال الغيبه، وكون الإيصال مستحباً كما هو مذهب البعض، مع ما مر من عدم تحقق محل الوجوب إلا قليلاً، لعدم دليل قوى على الأرباح والمكاسب وعدم الغنيمه (٢) ٥١٨.

قلت: لقد كان المقدس الأردبيلى قدس سره يتحدث عن دلالة الأخبار التى ذكرها أولاً، لا عن حاصل رأيه فى المسأله، لكن الكاتب بتر الكلام، فألصق أول الكلام بآخره، وحذف كلمه (الأول) ليشعر القارئ بأن هذا هو دلالة الأخبار كلها، لا دلالة

١- الروضه البهيه فى شرح اللمعه الدمشقيه ٣/ ١٠٧-١١٦.

٢- مجمع الفائده والبرهان ٤/ ٣٥٥.

أخبار مخصوصه كما صرَّح الأردبيلي قدَّس الله نفسه.

مع أن الأردبيلي قدس سره ذكر حاصل رأيه في المسأله فقال: هذا ولكن ينبغي الاحتياط التام وعدم التقصير فى إخراج الحقوق، خصوصاً حصه الأصناف الثلاثه من كل غنيمه عدّوها (١) ٥١٩، لاحتمال الآيه على الظاهر، وبعض الروايات، وأصل عدم السقوط (٢) ٥٢٠، وبُعْد سقوط حقهم، مع تحريم الزكاه عليهم وكون ذلك عوضها (٣) ٥٢١، وبُعْد إسقاطهم عليهم السلام ذلك مع عدم كونه مخصوصاً بهم عليهم السلام بظاهر الآيه والأخبار (٤) ٥٢٢، وعدم صحه كل الأخبار وصراحتها بذلك (٥) ٥٢٣، واحتمال الحمل على العاجز كما مرَّ (٦) ٥٢٤، والتقويه فى البعض (٧) ٥٢٥، والتخصيص بحقوقهم بعد التصرف، وعدم إمكان الإيصال (٨) ٥٢٦ وغير ذلك. وكذا من باقى الأقسام مع الشرائط المذكوره، من غير نظر إلى ما ذكرناه من الشبهه المحتمل، والعمل بالأمر الثابت حتى يعلم المسقط (٩) ٥٢٧.

- ١- يعنى حتى من أرباح المكاسب، فإنهم عدّوها غنيمه بمعناها اللغوى.
- ٢- أى أن الأصل عدم سقوط الخمس بعد العلم بثبوتة بالدليل القطعى.
- ٣- يعنى يجب دفع الخمس ولا سيما بعد الحكم بتحريم الزكاه عليهم، وأن الخمس عوض لها، ولو قلنا بسقوط الخمس لسقط حقهم كليه، وهذا لا يمكن المصير إليه.
- ٤- يعنى أن الأئمه إذا أسقطوا حقهم لا يسقط حق غيرهم من الأصناف المستحقه للخمس وهم اليتامى والمساكين وأبناء السبيل.
- ٥- أى وأن الأخبار التى دلّت على إباحه الخمس ليست كلها صحيحه، والصحيح منها ليس صريحاً فى المطلوب.
- ٦- أى ويحتمل حمل أخبار إباحه الخمس على إباحته للعاجزين من الشيعه، لا مطلقاً لكل أحد.
- ٧- أى ويحمل بعض الأخبار المبيحه للخمس على التقيه، ولعله لتجنب سخط الخلفاء الذين كانوا يستأوون من جمع الأموال للأئمه، فإذا صدر من الأئمه ما يدل على أنهم قد أباحوا الخمس لشيعتهم، فإن ذلك يحول دون وقوع السوء عليهم من خلفاء عصرهم.
- ٨- أى يحتمل أن يكون إباحه الخمس إنما هو مخصوص بمن تصرف بحقوقهم ولا يستطيع الآن إيصاله لهم، فهم قد جعلوه فى حل منها، لا أنه لا يجب على من يستطيع إيصال الحق إليهم.
- ٩- أى يجب العمل بالأمر الثابت وهو وجوب الخمس حتى يُعلم المسقط له، وهو الإباحه.

إلى أن قال: وبالجمله أظن كون صرفه فى الذريه المحتاجين أولى من باقى الاحتمالات، لما فهم من الأخبار من عدم المؤاخذه بالتقصير مطلقاً فى ذلك والصرف فى نفسه، فكيف يُتصور المؤاخذه بالصرف فيهم، مع ما مرَّ من ثواب صله الذريه والمؤمن المحتاج، وأن صله المؤمن صلتهم عليهم السلام.

ثم قال: وأظن عدم المؤاخذه وإن فعل ذلك المالك بنفسه من غير إذن الحاكم لما مرَّ، لكن إن أمكن الإيصال إلى الفقيه العدل المأمون فهو الأولى، لما قال فى المنتهى: إذا قلنا بصرف حصَّته عليه السلام فى الأصناف: إنما يتولاه مَنْ إليه النيايه عنه عليه السلام فى الأحكام، وهو الفقيه المأمون المحتاط الجامع لشرائط الفتوى والحكم - على ما يأتى تفصيله - من فقهاء أهل البيت عليهم السلام ... (١) ٥٢٨.

وكلامه قدس سره صريح فى أن مقتضى الاحتياط هو دفع الخمس للذريه الطاهره، وتسليمه إلى الفقيه الإمامى العدل المأمون الجامع لشرائط الفتوى.

قال الكاتب: ٦- العلامه سلار قال: إن الأئمه قد أحلّوا الخمس فى زمان الغيبه فضلاً وكرماً للشيعه خاصه. انظر كتاب المراسيم (٢) ٥٢٩ ص ٦٣٣.

وأقول: لم يقل سلار فى (المراسم) ما نقله الكاتب عنه، وإنما قال:

والأنفال له أى للإمام أيضاً خاصه، وهى كل أرض فتحت من غير أن يُوجف عليها بخيل ولا ركاب، والأرض الموات، وميراث الحربى، والآجام والمفاوز والمعادن و القطائع، ليس لأحد أن يتصرّف فى شىء من ذلك إلا بإذنه، فمن تصرّف فيه بإذنه فله أربعة أخماس المستفاد، وللإمام الخمس. وفى هذا الزمان قد أحلّونا فيما

١- مجمع الفائده والبرهان ٣٥٧/٤.

٢- الاسم الصحيح للكتاب هو (المراسم)، وهذا دليل آخر يضاف إلى ما سبق من الأدله الداله على أن الكاتب قد حصل على درجه الاجتهاد (بتفوق).

نتصرف فيه من ذلك كراماً وفضلاً لنا خاصة (١) ٥٣٠.

وهذه العبارة واضحة في بيان مراده، وهو أن الأئمة عليهم السلام قد أباحوا لشيعتهم التصرف في الأنفال المذكوره دون غيرهم.

ولكن الكاتب حَرَّف العبارة ونقلها على غير وجهها المراد، وهذا دأبه فيما ينقله من كلمات العلماء كما مرَّ ويأتى.

فإذا كانت هذه طريقته في نقل العبارات من كتب موجوده يمكن مراجعتها، فكيف يمكن تصديقه في حوادث يدعى فيها المشاهده؟

وأما رأى سلالر الديلمى رحمه الله في الخمس فقد أوضحه بقوله:

المأثور عن آل الرسول صلى الله عليه وآله وسلم أنه واجب في كل ما غنم بالحرب وغيرها من الأموال والسلاح والرقيق والمعادن والكنوز والغوص والعنبر، وفاضل أرباح التجارات والزراعات والصناعات عن المؤونه وكفايه طول عامه إذا اقتصد.

إلى أن قال: فأما بيان القسمة فيقسمه الإمام عليه السلام ستة أسهم، منها ثلاثة: له سهمان وراثه عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وسهم حقه. وثلاثة أسهم: سهم لأيتامهم، وسهم لمساكينهم، وسهم لأبناء سبيلهم. ويقسم على قدر كفايتهم في السنه، فما فضل أخذه الإمام عليه السلام، وما نقص تممه من حقه (٢) ٥٣١.

فأين ما زعمه الكاتب من أن سلالر يرى إباحته للشيعة في عصر الغيبه!؟

قال الكاتب: ٧- السيد محمد على طباطبائى المتوفى أول القرن الحادى عشر قال: إن الأصح هو الإباحه. مدارك الأفهام ص ٣٤٤.

١- المراسم، ص ١٤٠.

٢- المراسم، ص ١٣٩-١٤٠.

وأقول: ما نقله الكاتب عن صاحب المدارك - الموسوي، لا الطباطبائي - فيه من التزوير ما فيه، فإنه بعد أن ذكر أدله من أوجب الخمس في أرباح المكاسب ومن قال بإباحته، صرح بالاحتياط في هذه المسألة بدفع الخمس، حيث قال:

وبالجملة فالأخبار الواردة بثبوت الخمس في هذا النوع مستفيضه جداً، بل الظاهر أنها متواتره كما ادّعاها في المنتهى، وإنما الإشكال في مستحقّه، وفي العفو عنه في زمن الغيبه وعدمه، فإن في بعض الروايات دلالة على أن مستحقّه مستحقّ خمس الغنائم، وفي بعض آخر إشعاراً باختصاص الإمام عليه السلام بذلك، وروايه على بن مهزيار مفصّله كما بيّناه، ومقتضى صحيحه الحارث بن المغيرة النضري، وصحيحه الفضلاء وما في معناهما العفو عن هذا النوع كما اختاره ابن الجنيد، والمسألة قويه الإشكال، والاحتياط فيها مما لا ينبغي تركه بحال، والله تعالى أعلم بحقائق أحكامه (١) ٥٣٢.

نعم، بعد أن ذكر صاحب المدارك قدس سره ما قاله العلامة الحلبي والشهيد والشيخ الطوسي وابن إدريس من إباحه المناكح والمساکن والمتاجر قال: والأصح إباحه ما يتعلق بالإمام عليه السلام من ذلك خاصّه، للأخبار الكثيره الداله عليه، كصحيحه على بن مهزيار ... إلى آخر كلامه (٢) ٥٣٣.

وكلامه واضح جداً في أن الإباحه إنما هي في حقه عليه السلام في الأمور الثلاثه المذكوره لا في كل ما يجب فيه الخمس من أرباح المكاسب وغيرها، فإنها يجب الاحتياط فيها بدفع خمسها في زمان الغيبه.

قال الكاتب: ٨- محمد باقر السبزواري المتوفى أواخر القرن الحادي عشر قال: المستفاد من الأخبار الكثيره في بحث الأرباح كصحيحه الحارث بن المغيرة وصحيحه

١- مدارك الأحكام ٥/ ٣٨٣.

٢- المصدر السابق ٥/ ٤٢١.

الفضلاء، وروايه محمد بن مسلم وروايه داودى كذا بن كثير بروايه إسحق بن يعقوب وروايه عبد الله بن سنان وصحيحه زراره وصحيحه على بن مهزيار وصحيحه كريب: إباحه الخمس للشيعة.

وتصدى للرد على بعض الإشكالات الواردة على هذا الرأى وقال: إن أخبار الإباحه أصح وأصرح فلا يسوغ العدول عنها بالأخبار المذكوره.

وبالجملة فإن القول بإباحه الخمس فى زمان الغيبه لا يخلو من قوه. انظر كتاب ذخيره المعاد ص ٢٩٢.

وأقول: ما نقله الكاتب صحيح، لكنه - خلافاً للأمانه العلميه - لم يكمل العبارة الأخيره، فإن السبزوارى قدس سره قال:

وبالجملة القول بإباحه الخمس مطلقاً فى زمان الغيبه لا يخلو عن قوه، ولكن الأحوط عندى صرف الجميع فى الأصناف الموجودين (١) ٥٣٤ بتوليه الفقيه العدل الجامع لشرايط الإفتاء. وينبغى أن يُراعى فى ذلك البسيط بحسب الإمكان، ويُكتفى بمقدار الحاجه من المأكول والملبوس والمسكن والأشياء الضروريه، بل المنكح أيضاً على تقدير الحاجه، ولا يزيد على مؤونه السنه، وينبغى أن يُراعى تقديم الأعجز والأحوج والأرامل والضعفاء، وينبغى أن يُقسّم النصف أقساماً ثلاثه، يُصرف ثلثه فى المساكين، وثلثه فى الأيتام، وثلثه فى أبناء السبيل، ويراعى فى النصف الآخر الحاجه أيضاً، والاعتبارات العقليه والشواهد النقليه مطابقان على حسن هذا القول ورجحانه.

إلى أن قال: وبالجملة ظنى أن هذا الوجه أولى وأحوط. (ولو فرّقه) أى النصف المختص بالإمام (غير الحاكم) وهو الفقيه الإمامى العدل الجامع لشرايط الإفتاء، (ضمّن) لأنه منصوب من قبل الإمام عليه السلام، فيكون له تولى ذلك دون غيره،

١- أى صرف جميع الخمس فى اليتامى والمساكين وابن السبيل من الساده الكرام.

ونقل الشهيد الثانى إجماع القائلين بوجوب صرفه فى الأصناف على ذلك، ويلوح من كلام المفيد فى رساله الغريه جواز تولى المالك بنفسه، والأول أحوط، وعلى القول بوجوب الصرف أقرب (١) ٥٣٥.

هذا كلامه قدس سره، وهو وإن كان يربح القول بإباحه الخمس مطلقاً فى عصر الغيبه، إلا أنه يحتاط بلزوم دفعه وصرفه على الأصناف الثلاثه المذكوره، بتسليمه إلى الفقيه الإمامى الجامع لشرائط الفتوى.

٩- محمد حسن الفيض الكاشانى فى كتابه مفاتيح الشريعه كذا ص ٢٢٩ مفتاح رقم ٢٦٠ اختار القول بسقوط ما يختص بالمهدى، قال: لتحليل الأئمه ذلك للشيعه.

وأقول: قال الفيض الكاشانى فى كتابه مفاتيح الشرائع فى المورد المشار إليه بعد أن ذكر اختلاف الآراء فى وجوب الخمس فى زمان الغيبه: الأصح عندى سقوط ما يختص به عليه السلام، لتحليلهم ذلك لشيعتهم، ووجوب صرف حصص الباقين إلى أهلها لعدم مانع عنه، ولو صرف الكل إليهم لكان أحوط وأحسن، ولكن يتولى ذلك الفقيه المأمون بحق النيابة، كما يتولى عن الغائب (٢) ٥٣٦.

وينبغى التنبيه على أن الكاتب أدرج الفيض الكاشانى فى القائلين بسقوط الخمس، مع أن كلمته المزبوره واضحه الدلاله فى وجوب دفع حق الساده إليهم، بل الأحسن والأحوط صرف الخمس كله إليهم، ولكن يتولى ذلك الفقهاء المأمونون، وقد دس الكاتب على القارئ فقال: (اختار القول بسقوط ما يختص بالمهدى)، ليوهم القارئ أن الفيض الكاشانى يرى سقوط الخمس كله، وإن كانت عبارته مع

١- ذخيره المعاد، ص ٤٩٢ ط حجريه.

٢- مفاتيح الشرائع ١/ ٢٢٩.

التدقيق لا تدل على ذلك.

قال الكاتب: ١٠- جعفر كاشف الغطاء المتوفى ١٢٢٧ هـ- فى كشف الغطاء ص ٣٦٤: ذكر إباحه الأئمه للخمس وعدم وجوب دفعه إليهم.

وأقول: ما ذكره الشيخ جعفر الكبير من آل كاشف الغطاء قدس سره فى الصفحه المشار إليها هو قوله:

وكل شىء يكون بيد الإمام مما اختصَّ أو اشترك بين المسلمين يجوز أخذه من يد حاكم الجور بشراء أو غيره من الهبات والمعاضات والإجازات، لأنهم أحلّوا ذلك للإماميه من شيعتهم (١) ٥٣٧.

وكلامه قدس سره ظاهر فى أن المباح هو ما يأخذونه من يد السلطان الجائر بنحو الهبه أو الشراء أو الإجاره أو أیه معاوضه أخرى.

وعباراته رحمه الله فى كتابه كشف الغطاء تدل بوضوح على وجوب الخمس عنده فى زمن الغيبه ولزوم تسليمه إلى المجتهد الجامع للشرائط.

قال قدس سره: وسهم الإمام يُوصَّل إليه مع حضوره وإمكان الوصول إليه، ومع عدم الإمكان لتقيه ونحوها أو غيبته يُعطى للأصناف الثلاثة على الأقوى، ويتولى أمره المجتهد، والأحوط تخصيص الأفضل، ويتولى إيصاله إلى مصرفه، وإذا تعذر الوصول إليه ولم يمكن حفظ المال حتى يصل الخبر تولاه عدول المسلمين، ولو دفع أحد إلى غيره وغير وكيله أو مأذونه مع الإمكان وجبت الإعادته، وللمجتهد الإجازة، والأحوط البناء على الإعادته، ولو دفع إلى من ظنّه مجتهداً فظهر خلافه، فإن بقيت العين استرجعت منه، وإن تلفت وكان عالماً بأنه حق الصاحب ضمن، وإن تعذر

إرجاعها وكان الدافع معذوراً فلا ضمان عليه، وإلا ضمن (١) ٥٣٨.

ومنه يتضح أن ما نسبته الكاتب للشيخ كاشف الغطاء أيضاً غير صحيح.

قال الكاتب: ١١- محمد حسن النجفي المتوفى ١٢٦٦ في جواهر الكلام ١٦ / ١٤١ قطع بإباحه الخمس للشيعة في زمن الغيبه بل والحضور الذي هو كالغيبه، وبين أن الأخبار تكاد تكون متواتره.

وأقول: قد صرّح صاحب الجواهر قدس سره في مواضع من كتابه أنه لا يقول بإباحه الخمس، فإنه بعد أن استجود ما ذهب إليه المحقق الحلّي من أن نصف الخمس يُصرّف إلى مستحقّيه، وهم اليتامى والمساكين وابن السبيل، قال: وأما حقه عليه السلام فالذى يجول في الذهن أن حسن الظن برأفه مولانا صاحب الزمان روحى لروحه الفداء يقضى بعدم مؤاخذتنا فى صرفه على المهم من مصارف الأصناف الثلاثة الذين هم عياله فى الحقيقه، بل ولا فى صرفه فى غير ذلك من مصارف غيرهم مما يرجح على بعضها، وإن كانوا هم أولى وأولى عند التساوى، أو عدم وضوح الرجحان، بل لا يبعد فى النظر تعيّن صرفه فيما سمعت بعد البناء على عدم سقوطه، إذ غيره من الوصيه به أو دفنه أو نحوهما تعريض لتلفه وإذهابه من غير فائده قطعاً، بل هو إتلاف له (٢) ٥٣٩.

وكلماته قدس سره واضحه فى أنه إنما يرى تحليل الأنفال المختصه بالإمام عليه السلام فقط دون الخمس، حيث قال: إطلاق كثير من الأخبار تحليل حقّهم عليهم السلام الشامل للأرض وغيرها من الأنفال كصحيحه الحرث النضرى عن الصادق عليه السلام ...

وبعد أن ذكر بعض الأخبار الداله على تحليل الأنفال للشيعة قال: إلى غير ذلك من الأخبار التى لا يقدر فى الاستدلال بما فيها من التعليل والتعميم لسائر حقوقهم

١- كشف الغطاء، ص ٣٦٣.

٢- جواهر الكلام ١٦ / ١٧٧.

اشتمال بعضها على تحليل تمام الخمس الذى لا نقول به.

وقال: على أنه قد يُدعى ظهوره فى إرادته الأموال التى فى أيدي مخالفيها مما لم يخرجوا منها الخمس ولا غيره من حقوقهم عليهم السلام، بمعنى إباحه سائر التصرفات لنا فيها من مأكّل ومشرب ولباس وبيع وغيره وإن كان محرّماً عليهم، لا إرادته إباحه الخمس المتعلّق فى أموال الشيعة بسبب اكتساب أو عثور على كنز أو نحو ذلك من أسبابه المتقدمة. وكيف وقد أكدوا صلوات الله عليهم وجوبه (١) ٥٤٠ وشدّدوا النكير على من ترك إخراجها، بل فى بعض الأخبار لعنه كما سيأتى إن شاء الله ذكر جملة منها، وبذلك حينئذ يُجمع بين أخبار الإباحه وأخبار الحث على إخراجها وإيصاله إلى أهله (٢) ٥٤١، وإن أشكل ذلك على كثير من الأصحاب حتى وقعوا من جهته فى كمال الاضطراب على ما ستعرف إن شاء الله.

وقال: وكيف كان فسبر هذه الأخبار المعتبره الكثيره التى كادت تكون متواتره المشتمله على التعليل العجيب والسر الغريب يشرف الفقيه على القطع بإباحتهم عليهم السلام شيعتهم زمن الغيبه، بل والحضور الذى هو كالغيبه فى قصور اليد وعدم بسطها سائر حقوقهم عليهم السلام فى الأنفال، بل وغيرها مما كان فى أيديهم وأمره راجع إليهم مما هو مشترك بين المسلمين، ثم صار فى أيدي غيرهم من أعدائهم (٣) ٥٤٢ كما نصّ عليه الأستاذ فى كشفه (٤) ٥٤٣، ولقد أجاد حيث قال بعد تعداده الأنفال: (وكل شىء يكون بيد الإمام عليه السلام مما اختصّ أو اشترك بين المسلمين يجوز أخذه من يد حاكم الجور بشاء أو غيره

١- أى كيف نقول بالإباحه وهم قد أكدوا وجوب الخمس المتعلق فى أموال الشيعة.

٢- يريد بأن تحمل أخبار الإباحه على الأراضى والأنفال، وأخبار الحث على إخراجها على سائر أموال الأخرى.

٣- أى أن الأخبار المتواتره تجعل الفقيه يقطع بأن الأئمه أباحوا لشيعتهم حقوقهم من الأنفال وغير الأنفال مما هو مشترك بين المسلمين مما كان فى أيدي الأئمه، ثم صار فى أيدي أعدائهم، فيجوز للشيعة شراؤه والمعاضه عليه واستجاره وقبوله هديه ممن هو فى يده.

٤- أى الشيخ جعفر الكبير كاشف الغطاء فى كتابه (كشف الغطاء).

من الهبات والمعاضات والإجازات، لأنهم أحلوا ذلك للإماميه من شيعتهم) إلى آخره (١) ٥٤٤.

إلى غير ذلك من كلماته الكثيره قدس سره الدالّه بوضوح على أنه كان يرى أن الأئمه عليهم السلام أباحوا لشيعتهم التصرف في الأراضي والأنفال دون خمس الأموال والمكاسب وغيرها.

قال الكاتب: ١٢- وأختم بالشيخ رضا الهمداني المتوفى ١٣١٠ هـ- في كتابه مصباح الفقيه ص ١٥٥: فقد أباح الخمس حال الغيبه، والشيخ الهمداني هذا متأخر جداً قبل حوالي قرن من الزمان أو أكثر.

وأقول: لقد أفتى الفقيه الهمداني في كتابه المذكور بوجوب الخمس على الشيعة في عصر الغيبه، فإنه قدس سره بعد أن ذكر الروايات التي ظاهرها وجوب الخمس، وأتبعها بالروايات الظاهره في إباحه الخمس، قال:

ولا- يخفى عليك أن هذه الروايات وإن كثرت ولكن لا يصلح شىء منها ما عدا الخبر الأخير أى التوقيع المروى عن صاحب الأمر عجل الله فرجه لمعارضه الأخبار المتقدمه النافيه لها، فإن ظاهر جلّها إباحه مطلق الخمس، وهذا مما يمتنع إرادته إلى آخر الأبد، لمخالفته للحكمه المقتضيه لشرعه من استغناء بنى هاشم به عن وجوه الصدقات، فالمراد بها (٢) ٥٤٥ إما تحليل قسم خاص منه، وهو ما يتعلق بطيب الولاده كأمهات الأولاد ونحوهما كما يشعر بذلك التعليل الواقع فى جملة منها، ويومى إليه قول أبى عبد الله عليه السلام فى روايه الفضيل: إنا أحلنا أمهات شيعتنا لأبائهم،

١- جواهر الكلام ١٣٨/١٦ - ١٤٠.

٢- أى بالأخبار التي ظاهرها تحليل الخمس للشيعة.

لتطبيوا. أو تحليل مطلقه (١) ٥٤٦ في عصر صدور الروايات لحكمه مقتضيه له، وهي شدة التقيه، فإن أخبار التحليل جلّها لولا كلها صدرت عن الصادقين عليهما السلام، وقد كانت التقيه في زمانهما مقتضيه لإخفاء أمر الخمس وإغماض مستحقيه عن حقّهم، وإلا لم يكونوا مأمونين على أنفسهم ولا على شيعتهم الذين يؤدّون إليهم حقوقهم، فأباحوه لهم كي لا يقيموا على حرام، ويطيب ماكلهم ومشربهم ومولودهم. ومن هنا يظهر قصور تلك الأخبار في حد ذاتها عن إفادته بإباحته على الإطلاق حتى بالنسبه إلى مثل هذه الأعصار التي لا مانع عن إيصاله إلى مستحقيه ولا مقتضى لإخفاء أمره كما لا يخفى، بل بعضها ظاهر في إرادته العفو عنه في خصوص تلك الأزمه لبعض العوارض المقتضيه له وراء الجبهه المزبوره، كقوله عليه السلام في خبر يونس: ما أنصفناكم إن كلفناكم ذلك اليوم. والحاصل أن من تدبّر في تلك الأخبار، والتفت إلى العوارض المقتضيه للعفو عن الخمس الموجوده في عصر صدورها، لرأى قصوراً عليها عن إفادته الإباحه المطلقه. نعم بعضها كروايه أبي خديجه نصّ في ذلك، ولكن لا عموم لها من حيث المورد، بل هي وارده في المناكح والمتاجر والمواريث والعطايا، وستعرف استثناء هذه الأمور عما يجب فيه الخمس، كما أن جمله من الأخبار الوارده في تحليل أمهات الأولاد أيضاً ظاهره في ذلك، وهو مما نلتزم به كما ستعرف. ثم لو سلم ظهور الأخبار في العفو عن مطلق الخمس أو خصوص الأرباح مطلقاً لوجب رفع اليد عنه بالأخبار المتقدمه الصادره عن أبي الحسن الرضا ومين بعده من الأئمه المعصومين صلوات عليهم أجمعين، الصريحه في عدم رضاهم بالمسامحه في أمر الخمس، ووجوب إيصاله إلى مستحقيه، مضافاً إلى ما علم من حالهم من نَصْب الوكلاء لقبض حقوقهم من الأخماس وغيرها (٢) ٥٤٧.

وقال في موضع آخر: قد عرفت في مبحث خمس الأرباح أنه لا بد من حمل

١- أي تحليل مطلق الخمس في وقت صدور الروايه.

٢- مصباح الفقيه ٣/ ١٢٦.

عمومات أخبار التحليل إما على حقوقهم المغصوبه في أيدي المخالفين كما هو منصرف أغلبها، أو غير ذلك من المحامل الغير المنافيه لوجوب الخمس بالفعل على الشيعة فيما يستفيدونه من أرباح التجارات وغيرها مما يتعلق به الخمس، فراجع (١) ٥٤٨.

قال الكاتب: وهكذا نرى أن القول بإباحه الخمس للشيعة، وإعفائهم من دفعه هو قول مشتهر عند كل المجتهدين المتقدمين منهم والمتأخرين، وقد جرى العمل عليه إلى أوائل القرن الرابع عشر فضلاً عن كونه مما وردت النصوص بإباحته، فكيف يمكن والحال هذه دفع الخمس إلى الفقهاء والمجتهدين؟ مع أن الأئمه سلام الله عليهم رفضوا الخمس، وأرجعوه إلى أصحابه، وأعفوه من دفعه، أيكون الفقهاء والمجتهدون أفضل من الأئمه سلام الله عليهم؟

وأقول: لقد أتضح من كل ما تقدّم نقله من كلمات الأعلام أن الكاتب لم يكن أميناً في نقله، ولا مصيباً في زعمه، ولهذا بتر بعضاً من كلمات الأعلام، فلم ينقلها كامله على وجهها الصحيح، وحزّف بعضاً آخر، فنقلها على خلاف المراد، وأشار إلى المصادر في أكثر الأحيان دون أن ينقل نصوص كلامهم قدّس الله أسرارهم، ولكننا لمارجعنا إلى المصادر المذكوره رأينا خلاف زعم الكاتب كما أوضحناه مفصلاً للقارئ الكريم.

فما نقول في رجل لفق على الأعلام ما لم يقوله، وزور عليهم ما لم يذهبوا إليه؟ هل هو أهل لأن يوثق به في نقل، أو يعتمد عليه في قول؟

وأما زعمه أن المشهور عند الشيعة هو إباحه الخمس للشيعة فهو غير صحيح، وحسبه أنه لم ينقل هذه الشهره عن واحد من علماء الطائفة، وقد نقلنا للقارئ العزيز بعضاً من كلمات علماء الشيعة الإماميه الداله على أن المشهور عندهم هو القول بعدم

الإباحه إلا فى المناكح والمساكن والمتاجر بالمعانى التى أوضحنها.

ولا بأس أن ننقل للقارئ ما يدل على صحه ما قلناه مضافاً إلى ما نقلناه فيما تقدّم:

١- قال السيد المرتضى (ت ٤٣٦هـ-) فى كتابه (الانتصار):

ومما انفردت به الإماميه القول بأن الخمس واجب فى جميع المغانم والمكاسب ومما استخرج من المعادن والغوص والكنوز ومما فضل من أرباح التجارات والزراعات والصناعات بعد المؤنه والكفايه فى طول السنه على اقتصاد (١) ٥٤٩.

٢- قال الشيخ الطوسى (ت ٤٦٠هـ-) فى كتابه الخلاف:

يجب الخمس فى جميع المستفاد من أرباح التجارات والغلات والثمار على اختلاف أجناسها، بعد إخراج حقوقها ومؤنتها، وإخراج مؤنه الرجل لنفسه ومؤنه عياله سنه، ولم يوافقنا على ذلك أحد من الفقهاء (٢) ٥٥٠.

دليلنا: إجماع الفرقه وأخبارها، وطريقه الاحتياط تقتضى ذلك، لأنه إذا أخرج الخمس عما ذكرناه كانت ذمته بريئه بيقين، وإن لم يخرج ففي براهه ذمته خلاف (٣) ٥٥١.

٣- قال ابن زهره الحلبي (ت ٥٨٥هـ-) فى كتابه (غنيه النزوع):

ويجب الخمس أيضاً فى الفاضل عن مؤونه الحول على الاقتصاد من كل مستفاد بتجاره أو زراعه أو صناعه أو غير ذلك من وجوه الاستفاده أى وجه كان، بدليل الإجماع المشار إليه وطريقه الاحتياط (٤) ٥٥٢.

٤- قال العلامة الحلبي (ت ٧٢٦هـ-) فى كتابه (منتهى المطلب):

١- الانتصار، ص ٨٦.

٢- يعنى فقهاء أهل السنه.

٣- كتاب الخلاف ١١٨ / ٢.

٤- غنيه النزوع، ص ١٢٩.

الصنف الخامس: أرباح التجارات والزراعات والصنائع وجميع أنواع الاكتسابات فواضل الأقوات من الغلات والزراعات عن مؤونه السنه على الاقتصاد، وهو قول علمائنا أجمع، وقد خالف فيه الجمهور كافه. لنا: قوله تعالى **وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِّن شَيْءٍ فَمَا نَّ لِلَّهِ خُمُسُهُ الْآيِهِ**، ووجه الاستدلال أنه تعالى أوجب الخمس في كل ما يُغنم، وهو يتناول غنيمه دار الحرب ويتناول غيرها، فالتخصيص من غير دليل باطل (١) ٥٥٣.

وقال في تذكره الفقهاء: الخامس أرباح التجارات والزراعات وسائر الصنائع وسائر الاكتسابات بعد إخراج مؤونه السنه له ولعياله على الاقتصاد من غير إسراف ولا تقتير عند علمائنا كافه، خلافاً للجمهور كافه، لعموم

وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ

وقوله

أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ

، والمتواتر المستفاد من الأئمه عليهم السلام (٢) ٥٥٤.

٥- قال الشهيد الأول (ت سنه ٧٨٦ هـ) في كتابه (البيان):

وظاهر ابن الجنييد وابن أبي عقيل العفو عن هذا النوع، وأنه لا- خمس فيه، والأكثر على وجوبه، وهو المعتمد، لانعقاد الإجماع عليه في الأزمنه السابقه لزمانهما، واشتهار الروايات فيه (٣) ٥٥٥.

٦- قال السيد محمد على الموسوى العاملى (ت سنه ١٠٠٩ هـ) في كتابه (مدارك الأحكام):

البحث في هذه المسأله يقع في مواضع: الأول: في وجوب الخمس في هذا النوع، وهو مقطوع به في كلام أكثر الأصحاب، بل ادعى عليه العلامه في التذكره

١- منتهى المطلب ١ / ٥٤٨.

٢- تذكره الفقهاء ١ / ٢٥٣ ط حجرية.

٣- عن كتاب مدارك الأحكام ٥ / ٣٧٨.

والمنتهى الإجماع وتواتر الأخبار (١) ٥٥٦.

٧- وقال الميرزا القمي في غنائم الأيام (ت سنه ١٢٣١ هـ):

السادس: أرباح التجارات والزراعات والصنائع وجميع أنواع الاكتسابات وفواضل الأقوات من الغوت والزراعات عن مؤونه السنه على الاقتصاد، وهو قول علمائنا أجمع، وقد خالف فيه الجمهور كافه (٢) ٥٥٧.

٨- وقال السيد على الطباطبائي في رياض المسائل (ت سنه ١٢٣١ هـ):

(و) زادوا أيضاً كما فيها (أرباح التجارات) والزراعات والصنائع وجميع أنواع الاكتسابات وفواضل الأقوات من الغلات والزراعات عن مؤونه السنه على الاقتصاد، وفي الانتصار والغنيه والخلاف وظاهر المنتهى وعن التذكرة والشهيد: عليه الإجماع. ولعله كذلك، لعدم وجود مخالف فيه ظاهر ولا محكى، إلا العماني والإسكافي حيث حُكي عنهما القول بالعفو عن هذا النوع، وفي استفادته من كلاميهما المحكى إشكال. نعم ربما يستفاد منهما التوقف فيه، ولا وجه له، لاستفاضه الروايات بل تواترها كما عن التذكرة والمنتهى بالوجوب، ولذا لم يتأمل في أصل الوجوب أحد من المتأخرين ولا متأخريهم (٣) ٥٥٨.

٩- قال الشيخ محمد حسن النجفي صاحب الجواهر قدس سره (ت سنه ١٢٦٦ هـ):

(الخامس) مما يجب فيه الخمس (ما يفضل عن مؤونه السنه) على الاقتصاد (له ولعياله من أرباح التجارات والصناعات والزراعات) بلا خلاف معتد به أجده فيه، بل في الخلاف والغنيه والتذكرة والمنتهى الإجماع عليه، بل في ظاهر الانتصار والسرائر أو صريحهما ذلك، بل أرسله في الرياض عن الشهيد الثاني أيضاً، بل في الأخيرين من

١- مدارك الأحكام ٥ / ٣٧٨.

٢- غنائم الأيام ٤ / ٣١٤.

٣- رياض المسائل ٣ / ٢٩١.

الأربعة دعوى تواتر الأخبار به، وهو الذى استقر عليه المذهب والعمل فى زماننا هذا، بل وغيره من الأزمنة السابقة التى يمكن دعوى اتصالها بزمان أهل العصمة عليهم السلام (١) ٥٥٩.

١٠- وقال الشيخ مرتضى الأنصارى فى كتاب الخمس (ت سنه ١٢٨١ هـ):

(و) يجب الخمس أيضاً (فيما يفضل عن مؤونه السنه) على الاقتصاد (له) فيما يحتاج إليه شرعاً أو عرفاً، بحسب حاله (ولعياله) الواجبى النفقه وغيرهم، سواء كان الفاضل (من أرباح التجارات عموم الحكم لأنواع الاستفادات والصناعات والزراعات) كما هو الغالب، ولذا اقتصر عليها، أم كان من غيرها من أنواع الاكتسابات والاستفادات على المعروف بين الأصحاب، بل عن صريح الانتصار والخلاف والغنيه وظاهر المنتهى والتذكره ومجمع البيان وكنز العرفان ومجمع البحرين: الإجماع عليه (٢) ٥٦٠.

وغير هؤلاء كثير، وكلماتهم كلها صادحه بأن إخراج الخمس من أرباح المكاسب وفاضل المؤونه مما انعقد عليه الإجماع أو هو المشهور شهره عظيمه كما رأيت فى كلماتهم.

قال الكاتب: إن فتاوى إباحه الخمس للشيعة لا تقتصر على هؤلاء الذين ذكرنا من الفقهاء والمجتهدين لا وإنما هناك أضعاف هذا العدد الذى ذكرنا وعلى مر هذه القرون ولكننا اخترنا من كل قرن واحداً من الفقهاء القائلين بعدم دفع الخمس لكى يتضح لنا أن القول بعدم وجوب الخمس قد قال به كثير من الفقهاء وعلى مر الزمان لأنه هو القول الراجح فى المسأله، ولموافقته للنصوص وعمل الأئمه عليهم السلام.

١- جواهر الكلام ١٦ / ٤٥.

٢- كتاب الخمس، ص ٧١.

وأقول: لقد اتضح مما نقلناه إجماع العلماء على وجوب إخراج الخمس من أرباح المكاسب ومن فاضل المؤونه، وقد نقلنا كلمات الأعلام وإجماعاتهم، وهي كافية في معرفه الحق وبيان أن مزاعم الكاتب كلها أكاذيب وافتراءات لم تستند على النقل الصحيح من أقوال وكلمات العلماء، وإنما هي دعاوى مجردة عن كل ما يُثبِتُها، ونحن بحمد الله وفضله قد أثبتنا كذبها كلها كما مرَّ مفصَّلاً.

قال الكاتب: ولناخذ فتوَيْنين لِعَلَمَيْنِ من أعلام المنهج الشيعي هما: الشيخ المفيد والشيخ الطوسي، قال الشيخ المفيد:

قد اختلف قوم من أصحابنا في ذلك - أي الخمس - عند الغيبة، وقد ذهب كل فريق منهم إلى مقال (ثم يذكر عدد المقالات) منها قوله:

منهم من يسقط قول إخراجهِ لغيبة الإمام (١) ٥٦١، وما تقدم من الرخص فيه من الأخبار، وبعضهم يوجب كتزهِ - أي دفنه - ويتأول خبراً ورد: (أن الأرض تظهر كنوزها عند ظهور الإمام، وأنه إذا قام دلَّه الله على الكنوز فيأخذها من كل مكان) ثم يختار قولاً منها فيقول:

يُغزَلُ الخمس لصاحب الأمر - يعني المهدي - فإن خشى إدراك الموت قبل ظهوره وَصَّى به إلى مَنْ يثق به في عقله وديانته حتى يسلم إلى الإمام إن أدرك قيامه، وإلا وَصَّى به إلى من يقوم مقامه بالثقة والديانه، ثم على هذا الشرط إلى أن يقوم الإمام، قال: وهذا القول عندى أوضح من جميع ما تقدم، لأن الخمس حق لغائب لم يرسم فيه قبل غيبه (٢) ٥٦٢ رسماً يجب الانتهاء إليه.

١- يعني إذا كان الإمام غائباً فلمن يعطيه؟ (حاشيه من الكاتب).

٢- كذا في نسخه الكتاب، وفي المصدر: غيبته.

ثم قال: ويجرى ذلك مجرى الزكاه التي يقدم (١) ٥٦٣ عند حلولها مستحقها، فلا يجب عند ذلك سقوطها، وقال: إذا ذهب ذاهب الى ما ذكرناه من شطر الخمس الذي هو خالص للإمام، وجعل الشطر الآخر لأيتام آل محمد وأبناء سبيلهم ومساكينهم على ما جاء في القرآن.

قال: من فعل هذا لم تبعد إصابته الحق في ذلك بل كان على صواب، وإنما اختلف أصحابنا في هذا الباب. انظر المقنعه ص ٤٦.

وأقول: ما نقله عن الشيخ المفيد صحيح (٢) ٥٦٤، وهذا هو مذهبه في الخمس، وهو على نحو الإجمال أنه يجب على المكلف أن يخرج خمس مكاسبه وفاضل مؤنته، ويدفع نصف الخمس إلى الأصناف الثلاثة من اليتامى والمساكين وأبناء السبيل، وأما النصف الآخر الخاص بالإمام عليه السلام فيجب عليه حفظه إلى حين خروجه، فإذا قرب موت المكلف أوصى به إلى رجل مأمون يدفعه للإمام عليه السلام إذا أدرك خروجه، وهكذا.

وهو دالٌّ بوضوح على القول بوجوب دفع الخمس في زمان الغيبه وعدم العفو عنه، وقد صرَّح قدس سره بذلك قبل هذا الكلام، فإنه بعد أن نقل الأخبار الداله على التحليل والإباحه والأخبار الداله على لزوم دفعه، قال: واعلم أرشدك الله أن ما قدَّمته في هذا الباب من الرخصه في تناول الخمس والتصرف فيه إنما ورد في المناكح خاصه، للعلله التي سلف ذكرها في الآثار عن الأئمه عليهم السلام، لتطيب ولاده شيعتهم، ولم يرد في الأموال، وما أخرته (٣) ٥٦٥ عن المتقدم مما جاء في التشديد في الخمس والاستبداد به فهو يختص بالأموال (٤) ٥٦٦.

١- كذا في نسخه الكتاب، وفي المصدر: يُعَدَم.

٢- تجد كلامه مفصلاً في المقنعه، ص ٢٨٥.

٣- أي وأخبار وجوب دفع الخمس التي أخرت ذكرها عن أخبار الإباحه هي كلها وارده في الأموال لا في المناكح.

٤- المقنعه، ص ٢٨٥.

هذا هو رأى المفيد قدس سره، وهو على الكاتب لا له.

قال الكاتب: وقال الشيخ الطوسى المتوفى ٤٦٠هـ - مؤسس الحوزه النجفيه وأول زعيم لها: بعد أن ذكر أحكام الخمس قال: هذا فى حال ظهور الإمام (١) ٥٦٧.

ثم قال: فأما فى حال الغيبه فقد رخصوا لشيعتهم التصرف فى حقوقهم من المناكح والمتاجر والمساكن. فأما ما عدا ذلك فلا يجوز التصرف فيه على حال، وما يستحقونه من الأخماس فى الكنوز وغيرها فى حال الغيبه، فقد اختلف قول أصحابنا فيه، وليس نص معين (٢) ٥٦٨ إلا أن كل واحد منهم - أى فقهاء الشيعة - قال قولاً يقتضيه الاحتياط.

وأقول: مع أن الكاتب لم يذكر مصدر كلام الشيخ الطوسى قدس سره إلا أن هذا الكلام قاله الشيخ فى كتابيه (المبسوط) و (النهايه)، وهذا نص كلامه قدس سره:

وأما حال الغيبه فقد رخصوا لشيعتهم التصرف فى حقوقهم فيما يتعلق بالأخماس وغيرها مما لا بد له من المناكح والمتاجر والمساكن، فأما ما عدا ذلك فلا يجوز التصرف فيه على حال، وما يستحقونه من الأخماس فى الكنوز والمعادن وغيرها

١- للكاتب حاشيه فى هذا الموضوع هى: يعنى ذلك أن الخمس فى حال ظهور الإمام له حكم، وفى حال غيبه الإمام أو عدم تمكنه فله حكم آخر. وأقول: كلام الشيخ فى كتابه المبسوط ٢٦٣/١ إنما هو فى الأنفال، لا فى الخمس، فراجع. ثم إنه لا فرق فى وجوب الخمس بين حال ظهور الإمام عليه السلام وحال غيبته، وإنما اختلاف الحكم إنما هو فى كيفية التصرف فى الخمس فى حال الغيبه.

٢- للكاتب حاشيه فى هذا الموضوع، وهى: قوله: (لعدم وجود نص معين) فيه نظر، ذلك أن هناك نصوصاً كثيره فى إباحه الخمس للشيعة فى زمن الغيبه، وقد أسلفنا بعضها. وأقول: مراد الشيخ الطوسى هو أنه لا نص فى كيفية التصرف فى سهم الإمام عليه السلام فى زمن الغيبه، لا أنه لا نص فى وجوب الخمس فى زمان الغيبه.

في حال الغيبة فقد اختلف أقوال الشيعة في ذلك، وليس فيه نصٌّ معيّن، فقال بعضهم: إنه جار في حال الاستتار مجرى ما أبيع لنا من المناكح والمتاجر، وهذا لا يجوز العمل عليه، لأنه ضد الاحتياط، وتصرف في مال الغير بغير إذن قاطع. وقال قوم: إنه يجب حفظه ما دام الإنسان حيًّا، فإذا حضرته الوفاة وصّى به إلى من يثق به من إخوانه، لئسَّلم إلى صاحب الأمر عليه السلام إذا ظهر، ويوصى به كما وصّى إليه، إلى أن يصل إلى صاحب الأمر. وقال قوم: يجب دفنه، لأن الأرضين تخرج كنوزها عند قيام القاييم. وقال قوم: يجب أن يقسّم الخمس سته أقسام، فثلاثة أقسام للإمام، يُدفن أو يودع عند من يوثق بأمانته، والثلاثة أقسام الأخر تُفرّق على أيتام آل محمد ومساكينهم وأبناء سبيلهم، لأنهم المستحقون لها وهم ظاهرون. وعلى هذا يجب أن يكون العمل، لأن مستحقها ظاهر، وإنما المتولى لقبضها أو تفرّقها وهو الإمام عليه السلام ليس بظاهر، فهو مثل الزكاه في أنه يجوز تفرّقها، وأنه يجوز تفرقه الخمس مثل الزكاه إذا كان المتولى عليه السلام لقبضها ليس بظاهر بلا خلاف، وقد تقدم في بحث الزكاه، وإن كان الذي يجيئ (١) ٥٦٩ حمل الصدقات إليه ليس بظاهر، وإن عمل عامل على واحد من القسمين الأولين من الدفن أو الوصاية لم يكن به بأس. فأما القول الأول فلا يجوز العمل به على حال (٢) ٥٧٠.

هذا تمام كلامه قدس سره، وقد نقلناه بطوله ليرى القارئ العزيز أن الكاتب قد حرّف كلام الشيخ الطوسي، ونسب إليه ما لم يقله، وسيأتي قريباً مزيد بيان، فانتظر.

قال الكاتب: ثم حصر الطوسي هذه الأقوال في أربعة:

١- قال بعضهم إنه جار في حال الاستتار مجرى ما أبيع لنا من المناكح والمتاجر- يعني طالما كان الإمام غائباً أو مستتراً فكل شئ مباح- وهذا هو أصح الأقوال لأنه

١- كذا في المطبوعه، والظاهر هو: وإن كان الذي يُجبي حمل الصدقات إليه ... الخ.

٢- المبسوط ١/ ٢٦٣. النهايه في مجرد الفقه والفتاوى، ص ٢٠٠.

موافق للنصوص الواردة عن الأئمة، وبه قال كثير من الفقهاء.

٢- وقال قوم أنه يجب الاحتفاظ به أو حفظه ما دام الإنسان حياً، فإذا حضرته الوفاة وَصَّى به إلى مَنْ يثق به من إخوانه المؤمنين ليسلمه إلى صاحب الأمر إذا حضر، أو يوصى به حسبما وصى به إلى أن يوصله إلى صاحب الأمر.

٣- وقال قوم: يجب دفنه لأن الأَرْضِيْنَ تُخْرَجُ كنوزها عند خروج القائم.

٤- وقال قوم: يجب أن يقسم الخمس ستة أقسام: ثلاثه أقسام للإمام تُدْفَنُ أو تُودَع عند مَنْ يُوثَقُ به، وهذا القول قد اختاره الطوسى.

والأقسام الثلاثه الأخرى توزع على مستحقيها من أيتام آل محمد صلى الله عليه وآله ومساكينهم وأبناء سبيلهم، وهذا مما ينبغي العمل عليه.

وهذا القول مطابق لفتوى المفيد فى قياس الخمس على الزكاه.

ثم يقول: (ولو أن الإنسان استعمل الاحتياط، وعمل على أحد الأقوال المقدم ذكرها من أجزاء الدفن، أو الوصاه لم يكن مأثوماً) انتهى بتصريف يسير.

وأقول: لقد اتضح من كلام الشيخ الطوسى قدس سره أنه لا يرتضى القول الأول وهو القول بإباحه الخمس للشيعة، حيث قال: (وهذا لا يجوز العمل عليه، لأنه ضد الاحتياط، وتصرف فى مال الغير بغير إذن قاطع).

مع أن الكاتب زعم النقل عن الشيخ أو أوهم القارئ أن الشيخ قال: (وهذا هو أصح الأقوال، لأنه موافق للنصوص الواردة عن الأئمة، وبه قال كثير من الفقهاء).

وهذا دليل واضح يضاف إلى ما سبق من أن الكاتب ليس أميناً فى نقله، وليس صادقاً فى نفسه، لأنه اعتمد تزوير النصوص وتحريف الكلام والكذب والافتراء، وليس هذا دأب طالب الحق.

قال الكاتب: لقد حصر الشيخ الطوسى التصرف فى الخمس حال الغيبه فى هذه الأقوال الأربعة المتقدمه، واختار هو القول الرابع منها (١) ٥٧١، وبين أن الإنسان إذا اختار أى قول من هذه الأقوال وعمل به لم يكن آثماً.

وأقول: إن الشيخ الطوسى قدس سره لم يجوّز العمل بالقول الأول كما مرّ، حيث قال بعد اختيار القول الرابع: (وإن عمل عامل على واحد من القسمين الأولين من الدفن أو الوصايه لم يكن به بأس، فأما القول الأول فلا يجوز العمل به على حال)، ومع ذلك فإن الكاتب حرّف كلام الشيخ، ونسب إليه جواز العمل بالأقوال الأربعة التى من ضمنها القول الأول، وهو القول بإباحه الخمس للشيعه فى حال الحضور والغيبه.

فمرحباً بهذا الكاتب الذى اعتمد فى انقلابه إلى مذهب أهل السنه - بزعمه - على اختلاق الأكاذيب والافتراءات وتحريف النصوص، وهنياً لأهل السنه بهكذا قوم لا يتسنّون - بزعمهم - إلا بسلوك المعاصى الكبيره والرذائل العظيمه.

قال الكاتب: ونحن نلاحظ هذه الأقوال الأربعة، فهى وإن اختلف بينها فى بعض التفاصيل لكنها أجمعت على شىء واحد نحن بصدد بيانه وهو أن هذه الأموال - أى الخمس - التى هى حق الإمام الغائب، أو حق غيره لا تُصَرَّفُ للساده، ولا المجتهدين.

رغم أن الأقوال الأربعة المتقدمه اختلفت من جهه صرف أموال الخمس إلا أنها ليس فيها تلميح فضلاً عن التصريح بوجوب وإباحه إعطاء الخمس أو جزء منه للساده والمجتهدين.

وأقول: إنَّ صَرَفَ نصف الخمس على يتامى آل محمد ومساكينهم وأبناء

١- وهو قول كثير من الفقهاء. (حاشيه من الكاتب).

سبيلهم هو صَيْرُف على السَّادِه، لأنَّ السَّادِه هم المنتسبون للنبي صلى الله عليه وآله وسلم، وهؤلاء لهم شطر الخمس كما مرَّ، فهل يريد الكاتب تصريحاً أكثر من هذا التصريح؟!

إلا أن عذر الكاتب الذى يزعم كذباً وزوراً أنه سيّد هو أنه لا يعرف المعنى الصحيح لهذه الكلمه، فهو يظن كما ألمحنا إليه فيما تقدّم أن الشيعة يريدون بالسيّد: (العالم الدينى)، ولهذا نراه يطلق على العلماء سادِه، وكل عالم عنده سيّد، فصار يخبط خبط عشواء، ويصف كل شيخ بأنه سيّد، حتى رفع وصف (الشيخ) من قاموسه الملىء بالأغلاط الفاضحه والأخطاء المكشوفه، وهذا واضح فى كل كلماته التى مرّت ويأتى غيرها، إلا أن كلمته هنا صريحه فى الدلاله على هذا المعنى.

فهل يعقل من رجل يزعم أنه ينتسب للنبي صلى الله عليه وآله وسلم ويطلق على نفسه اسم (السيد حسين الموسوى) ولا يعرف معنى كلمه (سيّد)، ولا يعرف أن السَّادِه هم المنتسبون للنبي صلى الله عليه وآله وسلم؟

والحاصل أن الشيخ وغيره صرّحوا فى كلماتهم المزبوره أن نصف الخمس لأيتام السَّادِه ومساكينهم وأبناء سبيلهم، وقد نقلنا فيما مرَّ بعض كلماتهم الدالّه على ذلك فراجعها.

ولا بأس بالتذكير بما قاله الشيخ صاحب الجواهر قدس سره فى هذه المسأله، فإنه قال: (و) أما ما (قيل) من أنه يُصَرَّف النصف إلى مستحقّيه (١) ٥٧٢، ويُحَفَظ ما يختص به (٢) ٥٧٣ بالوصايه أو الدفن) فهو جيد جداً بالنسبه للشق الأول منه (٣) ٥٧٤، موافق للمشهور بين الأصحاب قديماً وحديثاً نقلًا وتحصيلاً إن لم يكن المجمع عليه، وللأصول والكتاب والسُّننه التى قد علمت قصور أخبار التحليل عن مقاومتها، بل يجب تنزيلها على ما ذكره غير واحد ناقلًا له عن الأصحاب من إباحه المناكح أو هى والقسمين

١- وهم الأصناف الثلاثة: اليتامى والمساكين وأبناء السبيل من السَّادِه الكرام.

٢- أى بالإمام المعصوم عليه السلام.

٣- وهو صرف نصف الخمس إلى الأصناف الثلاثة من الساده الكرام.

الآخرين معها (١) ٥٧٥.

وكلامه قدس سره صريح في أن صرف نصف الخمس للسّاده الكرام هو المشهور عند العلماء قديماً وحديثاً إن لم يكن مجتمعاً عليه.

فكيف يزعم الكاتب إجماع العلماء على أن الخمس لا يدفع إلى السّاده؟!؟

وأما دفعه للمجتهدين فيمكن إيضاحه بأمور:

١- أنه قد مرّ نقل أقوال علماء الطائفة وتصريحهم بأنه يجب دفع حق الإمام عليه السلام للفقهاء العدل المأمون الجامع لشرائط الفتوى، فراجعها.

وعله ذلك أن العلماء - رحم الله الماضين منهم وحفظ الباقيين - هم المأمونون عليه، العارفون بصرفه في مصارفه الصحيحة، دون غيرهم.

٢- أن التصرف في سهم الإمام عليه السلام في زمن الغيبة مسألة اجتهادية، وكانت وما زالت مسرحاً لآراء الفقهاء والمجتهدين.

ولئن كانت الأقوال في زمن الشيخ الطوسي أربعة فلا يمنع ذلك من تجدد آراء آخر في العصور اللاحقة لزمان الشيخ قدس الله نفسه.

وقد نقلنا ما قاله صاحب الجواهر قدس سره من أنه يجب التصرف فيه بما يُحرز به رضا الإمام الغائب عجل الله فرجه الشريف، وذلك لأن دفته إتلاف له، والوصاية به تعريض له للتلف، وكلاهما غير جائزين، فتعين التصرف فيه بالنحو المذكور، وهذا القول هو القول الذي استقرت عليه آراء المتأخرين، لأنه أسد الآراء وأصوبها.

قال المحقق الخوئي قدس سره: الأقوال في تعيين الوظيفة بالإضافة إلى سهم الإمام عليه السلام كثيرة، وأكثرها واضحة الضعف، بل غير قابله للتعرض، كالقول بوجوب دفته إلى أن يظهر الحجة عجل الله تعالى فرجه ويستخرجه، أو القول بوجوب عزله وإيداعه والإيصاء به عند ظهور أمارات الموت، أو القول بإلقائه في البحر، ونحو

ذلك مما يستلزم ضياع المال وإتلافه والتفريط فيه، ولا سيما بالنسبة إلى الأوراق النقدية مما ليست بذهب ولا فضة، إذ كيف يمكن إيداعها والاحتفاظ عليها، ولربما تبلغ من الكثرة الملايين، إلا أن تُودع في المصارف الحكومية التي هي تحت سيطره الأيادي الجائرة، فتكون وقتئذ إلى الضياع أقرب وبالوبال أنسب، وليس من بين تلك الوجوه والأقوال- بعد البناء على عدم السقوط والإباحة فإن ذلك أمر آخر سيأتي التعرض له في خاتمه بحوث الخمس إن شاء الله تعالى- ما يستأهل البحث إلا وجهين.

وبعد أن ذكر الوجه الأول قال:

ثانيهما: أن يُصرف في موارد يُحرز فيها رضا الإمام عليه السلام قطعاً أو اطميناناً، بحيث كان الصرف في تلك الجهة مرضياً عنده، كالمصالح العامه، وما فيه تشييد قوائم الدين ودعائم الشرع المبين، وبث الأحكام، ونشر رايه الإسلام التي من أبرز مصاديقها في العصر الحاضر إداره شؤون الحوزات العلميه ومؤونه طلبه العلوم الدينيه، وهذا هو الصحيح (١) ٥٧٦.

٣- أن كثيراً من العلماء وطلبه العلم المنتسبين للذريه الطاهره ينطبق عليهم أحد الأوصاف الثلاثه التي بها يستحقون قبض الخمس والتصرف فيه، وهو كونهم فقراء محتاجين، فإنهم نذروا أنفسهم لطلب العلم، وصرفوا أعمارهم في تعلّم وتعليم فقه آل محمد، وليست لهم صنعه يتكسبون بها، أو أموال يتعيشون بها.

فإذا كانوا كذلك جاز للمكلف أن يسلمها لهم، وجاز لهم صرفها في مصارفهم الخاصه.

ولقد علمت أن بعض مراجع الدين وحفظه شريعته سيّد المرسلين تمر عليه الأيام الكثيره التي لا يملك فيها قوت يومه، فيتملك لنفسه بعضاً من الحقوق الشرعيه التي في حوزته باعتبار أنه أحد مصارف الخمس، ثم يهبها إلى طلبه العلم

الذين لا ينتسبون للذرية الطاهرة.

قال الكاتب: إن القول الرابع والذي اختاره الشيخ الطوسي هو الذى كان عليه الشيعة والطوسى كما لا يخفى هو مؤسس الحوزة العلميه وهو شيخ الطائفة.

ترى أكان الشيخ وجماهير الشيعة فى عصره وقبله وبعده مخطئين؟

وأقول: إذا كان القول الرابع هو الذى عليه الشيعة فلمَ زعم الكاتب فيما تقدّم أن علماء الشيعة كلهم أو جلّهم قالوا بإباحه الخمس للشيعة فى حال الحضور والغيبه؟

فإنهم إذا كانوا يقولون بلزوم الوصايه بالخمس لتسليمه لصاحب الزمان عليه السلام فلازمه أنهم لا يرون إباحته، ويرون وجوب دفعه، فالحمد لله الذى كشف زيفه، وأوضح للقارئ الكريم تهافت كلامه.

وأما قوله: (ترى أكان الشيخ وجماهير الشيعة فى عصره وقبله وبعده مخطئين؟).

فيردّه أن ذهاب المتأخرين فى مسأله إلى خلاف ما كان يقوله المتقدمون لا يعنى أن المتقدمين كانوا مخطئين فيها، فإن الفقيه يلزمه اتباع الدليل الصحيح وكفى، ولعلّ الدليل الصحيح قد وصل إلى المتقدمين ولم يصل إلى من جاء بعدهم، والواجب هو العمل بالدليل الواصل وبما هو حجه معتبره، والشهره عند المتقدمين ليست دليلاً صحيحاً يجب اتباعه، ما لم تكن تلك الشهره مستلزمه للعلم بالحكم الشرعى، كأن تكون متصله بعصور الأئمه عليهم السلام، بحيث يُعلم أن العلماء المتقدمين قد أخذوا الحكم المشهور عندهم عن الأئمه عليهم السلام يدأ بيد وطبقه بعد طبقه.

ولو سلّمنا بأن مخالفه المتقدمين تستلزم تخطئهم، فإن تخطئهم فى المسائل الاجتهاديه والفتاوى الفقيهيه لا محذور فيها، ولهذا خالف المتأخرون المتقدمين فى

مسائل كثيره رأوا أن الدليل على ما ذهب إليه المتقدّمون غير تام عندهم، وهذا لا يستلزم تضليلاً ولا جرحاً كما هو واضح، وذلك لأن علماء المسلمين كلهم سُيِّئَتْه وشيعه قد اختلفوا في أكثر المسائل الفقهيّه، ولم يحكموا بتضليل المخالف لهم كما لا يخفى.

قال الكاتب: فهذه فتوى أول زعيم للحوزه العلميّه النجفيّه.

وَلْتَرَفْتوى آخر زعيم للحوزه نفسها مولانا الإمام الراحل أبي القاسم الخوئي لِتَتَضَحَّح لنا الفتوى بين أول زعيم للحوزه، وفتوى آخر زعيم لها.

قال الإمام الخوئي في بيان مستحق الخمس ومصرفه: يقسم الخمس في زماننا زمان الغيبه نصفين: نصف لإمام العصر الحجه المنتظر (عج) وجعل أرواحنا فداه. ونصف لبنى هاشم أيتامهم ومساكينهم وأبناء السبيل ..

إلى أن قال: النصف الذي يرجع للإمام عليه وعلى آبائه أفضل الصلاه والسلام يرجع فيه في زمان الغيبه إلى نائبه وهو الفقيه المأمون العارف بمصارفه، إما بالدفع إليه، أو الاستئذان منه .. إلخ. انظر كتاب ضياء كذا الصالحين مسأله ١٢٥٩ ص ٣٤٧.

وأقول: يرد على ما قاله الكاتب أمور:

١- أن الشيخ الطوسي والسيد الخوئي قد اتفقا في بيان مستحق الخمس، وأنه يقسّم إلى قسمين، إلا أنهما اختلفا في التصرف في سهم الإمام عليه السلام في عصر الغيبه كيف يكون؟

وبما أن التصرف في سهم الإمام عليه السلام مسأله لا نص فيها كما أفاده الشيخ الطوسي والشيخ المفيد وغيرهم، فإن الخلاف فيها أمر متوقّع ولا محذور فيه.

٢- أن اختلاف العلماء في فتاواهم غير قابل للإنتكار، ولا محذور فيه كما قلنا آنفاً، ولهذا اختلف أئمة المذاهب الأربعة فيما بينهم في أكثر المسائل الفقهية، فهل يرى الكاتب في ذلك غضاظه على فقيه خالف غيره ممن تقدّمه؟

٣- أنا أوضحنا فيما مرّ فتوى صاحب الجواهر المتوفى سنة ١٢٦٦ هـ، وهي بعينها فتوى السيّد الخوئي قدّس الله نفسه، ولعلّ هناك من سبق صاحب الجواهر في هذه الفتوى، والله العالم.

٤- لقد أجاب الشيخ الأنصاري قدس سره عن هذا الإيراد بقوله:

قد عرفت اعتراف المفيد ومن تبعه قدّس الله أسرارهم بعدم النص في المسألة، وعرفت أن العبره عندنا في الصرف برضائه عليه السلام بشاهد الحال، فيجب مراعاته، ولا يجوز التخطّي عنه، وليس الحكم تعبدياً (١) ٥٧٧.

ولا- بأس أن نلفت النظر إلى أن مدّعى الاجتهاد والفقاهه لم يميّز بين كتاب (منهاج الصالحين) للسيّد الخوئي، وكتاب (ضياء الصالحين) للحاج محمد صالح الجواهرجي، فنسب الكتاب الثاني للسيّد الخوئي مع أنه كتاب أدعيه وزيارات، لا كتاب فتاوى وأحكام كما هو حال الكتاب الأول.

وهذه السقطه العظيمة لا يقع فيها عوام الشيعة فضلاً عن طلبه العلم، فضلاً عن عالم من العلماء أو فقيه من الفقهاء.

فهل يعقل أن يخلط فقيه غير مصاب بالاختلاط بين هذين الكتابين؟!؟

قال الكاتب: إن فتوى الإمام الخوئي تختلف عن فتوى الشيخ الطوسي، فالشيخ الطوسي لا يقول بإعطاء الخمس أو شيء منه إلى الفقيه المجتهد وقد عمل

بنص فتواه جماهير الشيعة المعاصرون له.

بينما نرى فتوى مولانا الراحل الإمام الخوئي تنص على إعطاء الخمس أو جزء منه للفقير والمجتهد.

وأقول: إن كثيراً من علماء الشيعة كانوا يرون إعطاء الخمس للفقير المأمون الجامع لشرائط الفتوى، لصرفه في موارد وعلية مستحقه، وإليك بعض فتاواهم:

١- قال أبو الصلاح الحلبي (٣٧٤-٤٤٧ هـ) في كتابه (الكافي):

يجب على كل من تعين عليه فرض زكاه أو فطره أو خمس أو أنفال أن يخرج ما وجب عليه من ذلك إلى سلطان الإسلام المنصوب من قبله سبحانه، أو إلى من ينصبه لقبض ذلك من شيعته ليضعه مواضعه، فإن تعذر الأمران فإلى الفقير المأمون، فإن تعذر أو آثر المكلف تولّى ذلك نفسه (١) ٥٧٨.

قلت: أبو الصلاح الحلبي من أعظم علماء الإمامية، وقد وُلد بعد عصر الغيبة الصغرى بحوالي خمس وأربعين سنة (٢) ٥٧٩.

قال ابن داود في رجاله: تقى بن نجم الدين الحلبي أبو الصلاح، عظيم القدر، من علماء مشايخ الشيعة (لم) (جخ) (٣) ٥٨٠. قال الشيخ: قرأ علينا وعلى المرتضى، وحاله شهير (٤) ٥٨١.

وقال الخونساري في روضات الجنات: تقى الدين بن نجم بن عبيدالله الحلبي الثقة العين الفاضل الإمامي، كان من مشاهير فقهاء حلب، ومنعوتاً بخليفه المرتضى في علومه، لكونه منصوباً في البلاد الحلبيه من قبل أستاذه السيد المرتضى رضي الله عنه ... أو

١- الكافي في الفقه، ص ١٧٢.

٢- قال السيد محسن الأمين في أعيان الشيعة: أبو الصلاح تقى أو تقى الدين بن نجم أو نجم الدين ابن عبيد الله بن عبد الله بن محمد الحلبي ولد بحلب ٣٧٤، وتوفي بها سنة ٤٤٧.

٣- يعنى ذكره الشيخ في رجاله فيمن لم يرو عنهم.

٤- رجال ابن داود، ص ٥٨.

لنيابته عنه في التدريس ... وناهيك له بذلك منزله ومقاماً (١) ٥٨٢.

وقال المحدث النورى في خاتمه المستدرک: تقى الدين نجم بن عبيد الله الحلبي، الفقيه النبيه المعروف، خليفه شيخ الطائفة أبى جعفر الطوسى فى البلاد الشاميه، صاحب كتاب (الكافى فى الفقه)، المنقول فتاواه فى الكتب المبسوطه، و (شرح الذخيره)، وكتاب (تقريب المعارف) الذى قد أكثر المجلسى فى فتن البحار النقل عنه، وغيرها، وهو المراد بالحلبى إذا أطلق فى كلمات الفقهاء (٢) ٥٨٣.

٢- وقال القاضى ابن البراج (ت ٤٨١ هـ-) فى كتابه (المهذب البارع):

وأما ما يختص به عليه السلام من غير ذلك فلا يجوز لأحد من الناس كاهه التصرف فى شىء منه، ويجب على من وجب عليه حملة إلى الإمام عليه السلام ليفعل فيه ما يراه، فإن كان عليه السلام غائباً فينبغى لمن لزمه إخراج الخمس أن يقسمه ستة أسهم على ما بيناه، ويدفع منها ثلاثه إلى من يستحقه من الأصناف المذكوره فيما سلف، والثلاثه الآخر للإمام عليه السلام، ويجب عليه أن يحتفظ بها أيام حياته، فإن أدرك ظهور الإمام عليه السلام دفعها إليه، وإن لم يدرك ذلك دفعها إلى من يوثق بدينه وأمانته من فقهاء المذهب، ووصى بدفع ذلك إلى الإمام عليه السلام إن أدرك ظهوره، وإن لم يدرك ظهوره وصى إلى غيره بذلك (٣) ٥٨٤.

وابن البراج هو الشيخ عبد العزيز بن تحرير بن عبد العزيز بن البراج، كنيته أبو القاسم، كان من تلامذه السيد المرتضى والشيخ الطوسى، وهو من كبار فقهاء الإماميه، بل هو خليفه الشيخ الطوسى فى البلاد الشاميه، لُقّب بالقاضى لتولّيه قضاء طرابلس مده عشرين أو ثلاثين سنه (٤) ٥٨٥.

١- روضات الجنات ٢/ ١٠٩.

٢- خاتمه المستدرک ٣/ ٣٥.

٣- المهذب البارع ١/ ١٨٠.

٤- ترجم فى: فهرست منتجب الدين، ص ٧٤. معالم العلماء، ص ١١٥. جامع الرواه ١/ ٤٦٠. الفوائد الرجاليه ٣/ ٦٠. لؤلؤه البحرين، ص ٣٣١. تنقيح المقال ٢/ ١٥٦. أعيان الشيعة ٨/ ١٨. خاتمه المستدرک ٣/ ٣٦. الأعلام ٤/ ١٥. الكنى والألقاب ١/ ٢٢٤.

قال الحر العاملي في أمل الآمل: وجه الأصحاب وفقههم، وكان قاضياً بطرابلس، وله مصنفات، منها (المهذب)، (المعتمد)، (الروضه)، (المقرب) ... (١) ٥٨٦.

وقال التفرشي في نقد الرجال: عبد العزيز بن نحرير بن عبد العزيز المعروف بابن البراج، أبو القاسم، من غلمان المرتضى رضى الله عنه، له كتب في الأصول والفروع (معالم العلماء)، فقيه الشيعة الملقب بالقاضي، وكان قاضياً بطرابلس (٢) ٥٨٧.

وقال الخونساري في روضات الجنات: وفي رياض العلماء نقلًا عن بعض الفضلاء: إن ابن البراج قرأ على المرتضى في شهر سنة تسع وعشرين وأربعمائه، إلى أن مات المرتضى، وكل قراءته على الشيخ الطوسي، وعاد إلى طرابلس في سنة ثمان وثلاثين وأربعمائه، وأقام بها إلى أن مات ليلة الجمعة لتسع خلون من شعبان سنة إحدى وثمانين وأربعمائه، وقد نيف على الثمانين، وكان مولده بمصر وبها منشؤه (٣) ٥٨٨.

٣- وقال المحقق الحلبي (ت سنة ٦٧٦ هـ-) في كتابه (المعتبر):

وقال المفيد رحمه الله في الرسالة الغريه: ومتى فُتِّدَ إمام الحق ووصل إلى إنسان ما يجب فيه الخمس، فليخرجه إلى يتامى آل محمد ومساكينهم وأبناء سبيلهم، وليوفر قسط ولد أبي طالب، لعدول الجمهور عن صلتهم، ولمجيء الروايه عن أئمة الهدى بتوفر ما يستحقونه من الخمس في هذا الوقت على فقراء أهلهم وأيتامهم وأبناء سبيلهم.

وما ذكره المفيد رحمه الله حسن، لما أسلفناه من وجوب إتمام ما يحتاجون إليه من حصته عند وجوده، وإذا كان هذا لازماً له في حضوره كان لازماً في غيبته، لأن ما

١- أمل الآمل ٢ / ١٥٢.

٢- نقد الرجال ٣ / ٦٧.

٣- روضات الجنات ٤ / ١٩٩.

وجب بحق الله مطلقاً لا يسقط بغيبه من يلزمه ذلك، لكن يجب أن يتولّى صرف ما يحتاجون إليه من حصته من له النيابة عنه في الأحكام، وهو (الفقيه المأمون) من فقهاء أهل البيت عليهم السلام على وجه التّمّه لمن يقصر حاصله من مستحقه عما يضطر إليه لاغير (١) ٥٨٩.

٤- وقال العلامة الحلّي في كتابه (مختلف الشيعة):

إن الواجب من الحقوق لا يسقط بغيبه من عليه الحق خصوصاً إذا كان الحق لله تعالى. إذا ثبت هذا فإن المتولّى لتفريق ما يخصه عليه السلام في محاويج الذريّه من إليه الحكم عن الغائب، لأنه قضاء حق عليه، كما يقضى عن الغائب، وهو الفقيه المأمون الجامع لشرائط الفتوى والحكم، فإن تولى ذلك غيره كان ضامناً (٢) ٥٩٠.

٥- وقال الشهيد الأول (٧٣٤-٧٨٦ هـ) في كتابه (البيان):

يجوز للمالك دفع الزكاه بنفسه، والأفضل صرفها إلى الإمام وخصوصاً في الأموال الظاهره، وقال المفيد وأبو الصلاح: (يجب حملها إلى الإمام أو نائبه، ومع الغيبة إلى الفقيه المأمون). وطرّد أبو الصلاح الحكم في الخمس، والأصح الاستحباب في الجميع (٣) ٥٩١.

٦- وقال السيد محمد على العاملي (ت ١٠٠٩ هـ) في (مدارك الأحكام):

والذى جزم به المصنّف ومَن تأخّر عنه صرف الجميع إلى الأصناف الموجودين مع احتياجهم إليه، أما النصف المستحق لهم فظاهر، وأما ما يختص به عليه السلام فلما ذكره المصنّف من وجوب إتمام ما يحتاجون إليه من حصّته مع ظهوره عليه السلام، وإذا كان هذا لازماً له في حال حضوره كان لازماً له في غيبته، لأن الحق الواجب لا يسقط بغيبه من يلزمه ذلك، ويتولّاه المأذون له على سبيل العموم، وهو الفقيه المأمون من فقهاء أهل

١- المعتبر ٢ / ٦٤١.

٢- مختلف الشيعة ٣ / ٣٥٤.

٣- البيان، ص ٢٠٠.

البيت عليهم السلام (١) ٥٩٢.

إلى غير ذلك من كلماتهم الداله على لزوم دفع الخمس للفقيه المأمون الجامع لشرائط الفتوى، لصرفه فى موارد الصحيحه، لأنه أعرف بها من غيره.

وأما أقوالهم الداله على وجوب دفع الزكاه للفقيه المأمون لصرفها على مستحقّيها فهى كثيره جداً، ولا حاجه لاستقصائها بعدما عرفنا ما قالوه فى الخمس.

ومنه يتّضح أن ما ذهب إليه السيد الخوئى قدس سره من وجوب دفع الخمس للفقيه الجامع لشرائط الفتوى قد سبقه إليه غيره من الفقهاء قديماً وحديثاً.

ص: ٣٥٩

للله وللحقيقه

رد على كتاب (الله ثم للتاريخ)

ملخص تطور نظريه الخمس

قال الكاتب: القول الأول: بعد انقطاع سلسله الإماميه كذا، وغييه الإمام المهدي هو أن الخمس من حق الإمام الغائب، وليس للفقيه، ولا- للسيد، ولا- للمجتهد حق فيه، ولهذا ادّعى أكثر من عشرين شخصاً النيابة عن الإمام الغائب، من أجل أن يأخذوا الخمس فقالوا: نحن نلتقى الإمام الغائب، ويمكننا إعطاؤه أخماس المكاسب التي ترد.

وكان هذا في زمن الغيبه الصغرى وبقى بعدها مده قرن أو قرنين من الزمان ولم يكن الخمس يُعطى للمجتهد أو السيد، وفي هذه الفتره ظهرت الكتب الأربعة المعروفه بالصحاح الأربعة الأولى، وكلها تنقل عن الأئمه إباحه الخمس للشيعة وإعفائهم منه.

ولم تكن هناك أية فتوى في إعطاء الأخماس للساده والمجتهدين.

وأقول: إن كلام الكاتب فيه من التضارب والتهافت ما لا يخفى، وذلك لأنه يدّعى أن الأئمه عليهم السلام قد أباحوا الخمس للشيعة، وفي نفس الوقت يصرّح بأن الخمس هو من حق الإمام الغائب عليه السلام، ولهذا ادّعى النيابة عن الإمام عليه السلام أكثر من عشرين

شخصاً بزعمه.

فكيف يكون الخمس مباحاً للشيعة وفي نفس الوقت يكون حقاً للإمام الغائب عليه السلام؟! فإن القول بأن الخمس من حق الإمام المنتظر عليه السلام يستلزم الاعتراف بعدم إباحه الخمس كما هو الصحيح.

وإذا كان الخمس حقاً للإمام المنتظر عليه السلام فحينئذ لا بد من دفعه إلى نوابه والقائمين مقامه في غيبته، وهم الفقهاء المأمونون، وإلا كان تكليف الشيعة بدفع الخمس تكليفاً بغير المقدور، وذلك لأن دفعه للإمام عليه السلام متعذراً، ودفعه لنائبه غير جائز، مع بقاء الواجب على وجوبه.

وأما زعمه بأن الذين ادّعوا النيابة في الغيبة الصغرى أكثر من عشرين شخصاً فهو باطل جزماً، وذلك لأن نواب الإمام عليه السلام كانوا أربعة معروفين، ولم يدع النيابة عن الإمام إلا أفراد قلائل يطلبون بذلك الزعامه والمكانه عند الشيعة.

فقد ذكر الشيخ الطوسي قدس سره في كتاب (الغيبه) أن الذين ادّعوا البايه هم: الشريعي، ومحمد بن نصير النميري، وأحمد بن هلال الكرخي، ومحمد بن علي بن بلال، والحسين بن منصور الحلاج، وأبي بكر البغدادي.

وهؤلاء ستة لا أكثر، وكلهم ورد التوقيع من الإمام عليه السلام بلعنهم والبراءه منهم، وقد صدر منهم الكفر البواح والانحراف عن مذهب أهل البيت عليهم السلام، ونصّ الشيخ علي أن الذي ادّعى الوكالة طمعاً في المال هو محمد بن علي بن بلال فقط، وأما غيره فإنما ادّعوا الوكالة لطلب المكانه عند الشيعة لا لجمع الأموال (١) ٥٩٣.

وأما باقى كلامه فيرد عليه أنا أوضحنا فيما تقدّم وجه الجمع بين الأخبار الداله على وجوب الخمس، وبين الأخبار التي ظاهرها إباحه الخمس للشيعة، وقلنا: إنه يتعيّن حمل الأخبار المبيحه على إباحه المناكح فقط، أو هي مع المتاجر والمكاسب،

بقرينه التعليل فى تلكم الأحاديث، وهى تطيب ولاده الشيعة، فلا حاجة للإعاده.

ونحن قد أوضحنا فيما مرَّ أن السَّاده الكرام لهم نصف الخمس، لآيئه المباركه وللأخبار الكثيره النَّاصَّه على ذلك.

وأما دفع الخمس للمجتهدين والفقهاء فقد نقلنا الأقوال فيه، فراجعها، ومن ضمن من قال بوجوب دفع الخمس للمجتهد بعد الغيبه بيسير أبو الصلاح الحلبي والقاضى ابن البراج، وهما من أعظم علماء الإماميه، ومن تلامذه الشيخ الطوسى رحمه الله كما مرَّ بيانه.

قال الكاتب: القول الثانى:

ثم تطور الأمر، بعد أن كان الشيعة فى حل من دفع الخمس فى زمن الغيبه كما سبق بيانه، تطور الأمر فقالوا بوجوب إخراج الخمس، إذ أراد أصحاب الأغراض التخلص من القول الأول، فقالوا يجب إخراج الخمس على أن يُدْفَنَ فى الأرض حتى يخرج الإمام المهدي.

وأقول: لقد ذكرنا الروايات الداله على وجوب دفع الخمس، وأن الأئمه عليهم السلام نصبوا لهم وكلاء لقبضه من الناس كما مرَّ، وهذا كله دال على أن وجوب الخمس كان معروفاً عند الشيعة فى زمن الأئمه عليهم السلام، لا كما ادَّعى الكاتب من أن الشيعة كانوا فى حل من دفعه فى زمن الغيبه.

وأما القول بدفن الخمس فقد كان من ضمن الأقوال المعروفه زمن الشيخ المفيد (٣٣٦ - ٤١٣ هـ) كما مرَّ نقله عن كتابه (المقنعه)، أى بعد انتهاء الغيبه الصغرى بسنين قليله، ولا ريب أن هذه المسأله كانت فى تلك السنين تعتبر مستحدثه، لأن الابتلاء بها إنما حصل بعد غيبه الإمام الكبرى، ولعلَّ هناك من أفتى بها عقيب غيبه

الإمام المنتظر عليه السلام مباشرة، مع أن مفاد كلام الكاتب هو أن القول بفرض الخمس حصل بعد انتهاء الغيبة الصغرى بقرن أو قرنين، ثم تطورت المسألة فجاءت الفتوى بدفنه، فلا بد أن تكون الفتوى بالدفن جاءت بعد أكثر من قرن أو قرنين، وهو كلام واضح البطلان كما مَرَّ بيانه.

قال الكاتب: القول الثالث:

ثم تطور الأمر فقالوا: يجب أن يُودَع عند شخص أمين، وأفضل من يقع عليه الاختيار لهذه الأمانة هم فقهاء المذهب، مع التنبيه على أن هذا للاستحباب وليس على سبيل الحتم والإلزام، ولا يجوز للفقهاء أن يتصرف به، بل يحتفظ به حتى يوصله إلى المهدي.

وأقول: لقد أوضحنا فيما تقدّم أن القول بحفظ الخمس كان من ضمن الأقوال التي كانت معروفة في عصر الشيخ المفيد، بل هو اختيار الشيخ المفيد نفسه كما نقله الكاتب نفسه عن المقنعه، فأين هذا التطور المزعوم مع أن المسألة كانت مستحدثه في ذلك الوقت كما مَرَّ؟!!

قال الكاتب: وهنا ترد ملاحظه مهمه وهى: مَنْ مِنَ الفقهاء حفظ الأموال المودَعَه عنده ثم بعد موته قال ذووه عنها انها أموال مودَعَه عنده يجب أن تودع عند مَنْ يأتى بعده؟

لا شك أن الجواب الصحيح هو: لا يوجد مثل هذا الشخص، ولم نسمع أو نقرأ عن شخص كهذا ثبت أن أموال الناس - أعنى الخمس - كانت مودعه عنده ثم

انتقلت إلى من يأتي بعده.

والصواب: أن كل من أودعتْ عندهم الأموال جاء ورثتهم فاقسموا تلك الأموال بينهم على أنها مال موروث من آبائهم، فذهب خمس الإمام إلى ورثه الفقيه الأمين، هذا إذا كان الفقيه أميناً، ولم يستخلص ذلك المال لنفسه!!

وأقول: ما قاله الكاتب ههنا نردّه بأمر:

١- أن تصرّف العلماء السابقين في الحقوق لم نطلع عليه ولم نشهده، والله سبحانه وتعالى لم يكلفنا به، فلا نستطيع أن نجزم فيه بأمر، ولكننا نعلم علماً جزمياً بأنهم قدس الله أسرارهم - لتقواهم وورعهم - لم يفرطوا في تلك الأموال، ولم يتهاونوا في حفظها.

وما قاله الكاتب ما هو إلا رجم بالغيب وتخزص وظن لا يغنيان من الحق شيئاً، وإلا فكيف علم بما صنعه السابقون وأن أبناءهم ورثوها بعد موتهم؟

٢- أن أمثال هذه الأمور لا يباح بها ولا تُعلن للناس وتُسجّل في الكتب حتى يُعلم أنهم أوصوا بها لمن بعدهم من العلماء أولاً، فكيف يتأتى لنا الاطلاع على ما صنعه الأقدمون والحال هذه؟

٣- أن الأقوال في التصرف في الخمس كثيرة، ولم يذهب كل العلماء إلى وجوب حفظه، والوصية به إلى أمين يحفظه إذا ظهرت أمارات الموت، بل إن جملة من العلماء كانوا يرون وجوب دفعه بكامله إلى الأصناف الثلاثة من السادة الكرام كما مرّ، وبعضهم كان يرى جواز صرفه على فقراء الشيعة كالشيخ المفيد في كتابه (المقنعة)، حيث قال كما مرّ: (وبعضهم يرى صلة الذرية وفقراء الشيعة على طريق الاستحباب، ولست أدفع قرب هذا القول من الصواب) (١) ٥٩٤.

فلعلّ من كان يرى وجوب دفعه للسادة الكرام كان يدفع إليهم كل ما يصل

إليه، حتى لو وصل إليه لحفظه وتسليمه لصاحب الزمان عليه السلام.

فإذا كان الحال هكذا فإنه لا يبقى من الحقوق الشرعيه شىء إلا ودُفع للساده الكرام، ولا سيما أن الحقوق الشرعيه لم تكن أموالاً طائله فى العصور الماضيه.

٤- أن الحقوق الشرعيه منذ زمن صاحب الجواهر المتوفى سنه ١٢٦٦ هـ- وربما قبله كانت كلها تُصرف لترويج الدين، وما كانت تُكَنَز وتُدَّخَر حتى تبقى لورثه المرجع، ولا- سيما إذا علمنا أن الحقوق الشرعيه كانت قليله، ومصارفها كثيره ومتعدده، فكيف يبقى منها شىء؟

٥- لو كان الكاتب كما يزعم وثيق الصله بمراجع التقليد المتأخرين لعلم كيف يُتصرَّف بالحقوق الشرعيه بعد موت المرجع، ولكنه بعيد عن هذا الجو، فكيف يسمع بأمثال هذه الأمور؟

ولقد سمعت بأذنى وسمع غيرى كذلك من المرجع الدينى آيه الله الميرزا على الغروى قدس الله نفسه أن الحقوق الشرعيه التى كانت عند السيد الخوئى قدس سره كلها تحوَّلت بعد موته إلى مرجع آخر ذكر لنا اسمه لا أحب التصريح به.

ولعلَّ من يتتبع أمثال هذه الحوادث يقف على الشىء الكثير منها، مع أنها خارجه عن أصل تشريع الخمس وأصل وجوبه، فإن أحكام الشرع تُعرف بالأدله الصحيحه، ولا يصح إبطالها بسوء التصرفات التى تصدر من الناس، وحال الخمس من هذه الناحيه حال الزكاه التى يعبث بها الآن سلاطين الجور وأعوانهم ويتصرفون بها كيفما شاؤوا، من دون أن يستلزم ذلك إبطال مشروعيتها أو التشنيع على من يرى وجوبها.

قال الكاتب: ومن الجدير بالذكر أن القاضى ابن بهراج أو براج طَوَّرَ هذا الأمر

من الاستحباب إلى الوجوب فكان أول من قال بضروره إيداع سهم الإمام عند مَنْ يُوثَقُ به من الفقهاء والمجتهدين حتى يسلمه إلى الإمام الغائب إن أدركه، أو يوصى به إلى مَنْ يثق به ممن يأتي بعده ليسلمه للإمام، وهذا منصوص عليه في كتاب المهذب ١٨٠ / ٨ وهذه خطوه مهمه جداً.

وأقول: لقد سبق ابن البراج إلى هذه الفتوى أبو الصلاح الحلبي كما مرَّ بيانه، وأبو الصلاح كما مرَّ وُلد بعد انتهاء الغيبه الصغرى بحوالى خمس وأربعين سنه، ولا ريب فى أن هذه المسأله كانت مستحدثه فى تلك الفتره كما قلنا فيما تقدّم، فأين هذا التطور المزعوم فى نظريه الخمس؟!

على أن مَنْ سبق ابن البراج كان يفتى بوجوب إيداع الخمس عند رجل مأمون يوصله إلى صاحب الزمان عليه السلام إذا أدرك ظهوره، أو يوصى لمن يوصله إليه إن ظهرت عليه أمارات الموت، من غير فرق بين أن يكون فقيهاً أو عامياً، ولا ريب فى أن الفقيه المأمون أفضل أفراد مَنْ يؤتمن على حق الإمام عليه السلام.

فهذه الفتوى فى الحقيقه ليست مغايره لما سبقها إلا فى اختيار فرد من أفراد من يؤتمنون لإيصال الخمس إلى الإمام عليه السلام، وكلمات من سبق أبا الصلاح شامله لكل من يؤتمن من دون تعيين.

قال الكاتب: القول الرابع:

ثم جاء العلماء المتأخرون فطوروا المسأله شيئاً فشيئاً حتى كان التطور قبل الأخير فقالوا بوجوب إعطاء الخمس للفقهاء لكى يقسّموه بين مستحقيه من الأيتام والمساكين من أهل البيت، والمرجح أن الفقيه ابن حمزه هو أول من مال إلى هذا القول فى القرن السادس كما نص على ذلك فى كتاب الوسيله فى نيل الفضيله ص ٦٨٢

واعتبر هذا أفضل من قيام صاحب الخمس بتوزيعه بنفسه وبخاصه إذا لم يكن يحسن القسمة.

وأقول: إن كلام ابن حمزه إنما هو في تقسيم سهم السّاده بين الأصناف الثلاثة، وحيث إنه يرى لزوم التقسيم بالسوية بين الذكر والأنثى، وبين الوالد والولد، وبين الصغير والكبير، ويراعى فيه العدالة والإيمان ... إلى غير ذلك، فإن ذلك ربما يحتاج لرجل عارف لتقسيمه بينهم، ولهذا أوجب على المكلف غير العارف دفعه إلى من يحسن قسمته من أهل العلم والفقّه (١) ٥٩٥.

وهذا أجنبى عن المسأله التى تتكلم فيها، وهى كيفية التصرف فى سهم الإمام عليه السلام فى زمان الغيبه.

على أن هذه الفتوى ليست جديده، فإن الفقهاء السابقين لابن حمزه كالمفيد والشيخ الطوسى قدس سرهما وغيرهما يرون أن الإمام عليه السلام يقسّم نصف الخمس على الأصناف الثلاثة من السّاده الكرام، فما فضل فهو له، وما نقص أتمّه من حقّه (٢) ٥٩٦.

وحيث إن الفقيه هو نائب للإمام عليه السلام وقائم مقامه فله أن يصنع مثل ذلك، فيقسّم نصف الخمس فى أيتام السّاده ومساكينهم وأبناء سبيلهم، فإن نقصهم شىء أتمّه من سهم الإمام عليه السلام.

وأما رأى ابن حمزه فى التصرف فى سهم الإمام عليه السلام فهو تقسيمه على فقراء الشيعة الصلحاء، وهذا ما أوضحه بقوله: وينقسم سته أقسام: سهم لله تعالى، وسهم لرسوله صلوات الله عليه وآله، وسهم لذى القربى، فهذه الثلاثة للإمام، وسهم لأيتامهم، وسهم لمساكينهم، وسهم لأبناء سبيلهم، وإذا لم يكن الإمام حاضراً فقد ذكر فيه أشياء، والصحيح عندى أنه يُقسّم نصيبه على مواليه العارفين بحقه من أهل

١- راجع كتاب (الوسيله إلى نيل الفضيله)، ص ١٤٨-١٤٩.

٢- راجع كتاب المقنعه، ص ٢٧٨. والنهايه، ص ١٩٩.

قلت: وهذا هو أحد الآراء التي ذكرها المفيد فيما مرَّ من أنه يقسّم على السّاده وفقراء الشيعة.

فأين هذا التطور الذي زعمه الكاتب في نظريه الخمس!؟

قال الكاتب: القول الخامس:

واستمر التطور شيئاً فشيئاً في الأزمنة المتأخره- وقد يكون قبل قرن من الزمان- حتى جاءت الخطوه الأخيره، فقال بعض الفقهاء بجواز التصرف بسهم الإمام في بعض الوجوه التي يراها الفقيه مثل الإنفاق على طلبه العلم، وإقامه دعائم الدين وغير ذلك كما أفتى به السيد محسن الحكيم في مستمسك العروه الوثقى ٩/ ٥٨٤.

وأقول: لقد أوضحنا أن المسأله لا نصّ فيها، فلهدا كانت مسرّحاً للآراء، فاختلف العلماء في كيفية التصرف في سهم الإمام عليه السلام بعد ذهاب المشهور إلى وجوب دفع الخمس في زمن الغيبه.

واختلاف الآراء لا غضاظه فيه بعد أن يكون المهم هو الوصول إلى ما هو الصحيح في المسأله.

ونحن عندما نستعرض الآراء في هذه المسأله قديماً وحديثاً نجد أن رأى المتأخرين هو الأقرب للصواب، بل هو الصحيح، وهو الموافق للاحتياط كما هو واضح لمن كان عنده أدنى ذوق فقهى.

والعجيب من الكاتب أنه نسب هذا القول إلى السيد محسن الحكيم قدّس الله نفسه، مع أنه قول مشهور منذ أكثر من مائه وخمسين عاماً.

قال الكاتب: هذا مع قوله: عدم الحاجة في الرجوع إلى الفقيه في صرف حصه الإمام. وهذا يعني أن صرف حصه الفقيه، هي قضيه ظهرت في هذه الأزمان المتأخره جداً.

وأقول: لا- محذور في ظهور هذه الفتوى قبل قرن ونصف أو قرنين من الزمان بعدما كانت موافقه للموازين الشرعيه والأدله الصحيحه.

وأما ذهاب السيّد الحكيم قدس سره في المستمسك إلى عدم الحاجة إلى استئذان صرف سهم الإمام فيما يُحرز فيه رضا الإمام عليه السلام فقد ذكر وجهه في محلّه، فقال:

وكيف كان فلم يتضح ما يدل على تعيين صرف سهمه عليه السلام في جهه معينه، فيشكل التصرف فيه، إلا أن يُحرز رضاه عليه السلام بصرفه في بعض الجهات كما في زماننا هذا، فإنه يُعلم فيه رضاه عليه السلام بصرفه في إقامه دعائم الدين، ورفع أعلامه وترويج الشرع الأقدس، ومؤونه طلبه العلم الذين يترتب على وجودهم أثر مهم في نفع المؤمنين بالوعظ والنصيحه، وبث الحلال والحرام.

إلى أن قال: ومن ذلك يظهر أن الأحوط إن لم يكن الأقوى إحراز رضاه عليه السلام في جواز التصرف، فإذا أحرز رضاه عليه السلام بصرفه في جهه معينه جاز للمالك تولى ذلك، بلا حاجه إلى مراجعه الحاكم الشرعي كما عن غريه المفيد، وفي الحقائق الميل إليه لعدم الدليل على ذلك، كما اعترف به في الجواهر أيضاً (١) ٥٩٨.

قلت: ولا يخفى أن عدم الحاجة إلى مراجعه الحاكم الشرعي إنما هي مع إحراز رضا الإمام عليه السلام بصرف سهمه المبارك في جهه خاصه.

إلا أن الإحراز المذكور ربما لا يتيسر لأكثر العوام في هذا العصر، ولا سيما مع قله الحقوق الشرعيه وكثره مصالح الدين المختلفه التي تستلزم أموالاً طائله، فتتراجع

تلك المصالح، فلا يلتفت العامى إلى ما هو الراجح فيها، فنرجع بالنتيجة إلى لزوم دفع الحق المبارك إلى الفقيه الذى هو أعرف بمصارفه التى يحرز بها رضا الإمام عليه السلام.

قال الكاتب: فهم ينظرون إلى واقعهم فيرون مدارسهم ومطابعهم وما تحتاجه من نفقات.

وكذلك ينظرون فى حاجاتهم الشخصية، فكيف يمكنهم معالجه هذا كله وتسديد هذه الحاجات؟ علماً أن هذا يتطلب مبالغ طائلة.

فكانت نظرتهم إلى الخمس كأفضل مورد يسد حاجاتهم كلها، ويحقق لهم منافع شخصيه و ثروات ضخمة جداً، كما نلاحظه اليوم عند الفقهاء والمجتهدين.

وأقول: إن الدليل كما رأينا ليس هو ما زعمه الكاتب من المصالح الشخصية والحاجات الفرديه، وإنما هو ما يُحرز به رضا الإمام عليه السلام، ولا ريب فى إحراز رضا الإمام فى إنفاق سهمه المبارك فى ترويج الدين ودعم الحوزات العلميه، وعلى طلبه العلم الذين صرفوا أعمارهم الشريفه فى سبيل ترويج أحكام الدين والذب عن شريعته سيد المرسلين.

ولا ينقضى العجب من هذا الكاتب الذى يزعم أن العلماء ينظرون إلى مدارسهم ومطابعهم وما تحتاجه من نفقات، فيعمدون إلى الخمس لسد هذه النفقات، مع أننا لم نسمع بعالم فى العراق كانت عنده مطبعه، مضافاً إلى أن نفقات المطابع تسد من بعض دخلها.

ولقد رأينا بعض مراجع التقليد الذين ينفقون الأموال الطائله فى تشييد الدين لا يملكون إلا ما يقيتهم.

وقد حدثنى آيه الله الشيخ محى الدين المامقانى دام ظله أنه دخل ذات يوم على

مرجع الشيعة في عصره السيد محسن الحكيم قدس سره فرآه مغتماً، فسأله عن سبب همّه فقال: منذ ثلاثة أيام والعيال ليس عندهم ما يأكلونه. قال: فقلت له: لم لا تُنفق عليهم من سهم الساده، فهم ساده وفقراء؟ فقال: لا أحب أن أنفق شيئاً من الحقوق الشرعيه على نفسى ولا على عيالى.

قال: ثم دخل علينا رجل من مقلدى السيد، فقَدَّم للسيد عشرة آلاف دينار، وقال له: أرجو أن تقبل منى هذه الهديه الخالصه من كل حق. فقبلها منه السيد، ودعاه.

وهذا أنموذج واحد من نماذج كثيره لا داعى لاستقصائها.

وإنى لأعجب من هذا الكاتب وأمثاله من الذين لا يرون غضاضه فى صرف الحكومات الجائره لأموال المسلمين الطائله على الجامعات والكليات التى لا- نفع فيها كالكليات المختلطة للموسيقى والفنون والرقص والرسم والرياضه البدنيه وغيرها، ويرون حرمه صرف أموال صاحب الزمان عليه السلام المباركه على من يروّجون أحكام الدين وشرائعه، فما لهم كيف يحكمون؟!

قال الكاتب: إن القضيّه مرت فى أدوار وتطورات كثيره حتى استقرت أخيراً على وجوب إعطاء أخماس المكاسب للفقهاء والمجتهدين، وبذلك يتبين لنا أن الخمس لم ينص عليه كتاب ولا سنه ولا قول إمام، بل هو قول ظهر فى الزمن المتأخر، قاله بعض المجتهدين وهو مخالف للكتاب والسنه وأئمه أهل البيت ولأقوال وفتاوى الفقهاء والمجتهدين المعتمد بهم. (١) ٥٩٩

قول: بل ظهر للقارئ الكريم أن وجوب دفع الخمس فى عصر الحضور والغيبه هو رأى كافه الفقهاء المعروفين كالشيخ المفيد، والسيد المرتضى، والشيخ

١- الشيخ على آل محسن، لله و للحقيقه (رد على كتاب «لله ثم للتاريخ»)، ١ جلد، نشر مشعر - تهران، چاپ: ١، ١٤٢٤ هـ. ق..

الطوسي، والمحقق والعلامة الحليين، وابن إدريس، وابن حمزه، وأبي الصلاح وابن زهره الحلبيين، والقاضي ابن البراج، والشهيدين، وصاحب الجواهر، والشيخ مرتضى الأنصاري، وكافة المحققين وغيرهم من العلماء قديماً وحديثاً كما مرَّ بيانه.

وقد نُسب القول بتحليل الخمس لثلاثه أو خمسه من العلماء لم تثبت صحه النسبه إلى بعضهم كما مرَّ، وأما من نسب الكاتب هذا القول إليهم فقد عرفت أقوالهم مفصلاً، وأن ما قاله الكاتب كله كذب فاضح وافتراء واضح.

كما ظهر للقارئ العزيز أن القول بوجوب الخمس في عصور الأئمه عليهم السلام وما بعدها هو الموافق للكتاب العزيز، وأحاديث أئمه أهل البيت عليهم السلام، وسيرتهم في نصب الوكلاء وقبض الحقوق الشرعيه في كل أزمانهم.

وأما أحاديث التحليل فهي محموله على إباحه المناكح فقط أو هي والمتاجر والمساكن كما مرَّ بيانه مفصلاً، جمعاً بين الأخبار، وعملاً بالسيره القطعيه في زمن الأئمه عليهم السلام.

وأما ما زعمه الكاتب من أن الخمس مرَّ في أدوار وتطورات فهو غير صحيح، وما ذكره كله راجع إلى مسأله التصرف في سهم الإمام عليه السلام في عصر الغيبه لا إلى أصل وجوب الخمس، وقد أوضحنا أن الاختلاف في هذه المسأله نشأ من عدم وجود نص صريح فيها، وأن أصح الأقوال فيها هو ما ذهب إليه المتأخرون من وجوب التصرف في سهم الإمام عليه السلام فيما يُحرز به رضا الإمام عليه السلام، وقد مرَّ بيان ذلك مفصلاً، فلا حاجه لإعادته.

قال الكاتب: وإنى أهيب ياخواني وأبنائي الشيعة أن يمتنعوا عن دفع أخماس مكاسبهم وأرباحهم إلى الساده المجتهدين، لأنها حلال لهم هم وليس للسيد أو الفقيه

أى حق فيها، ومن أعطى الخمس إلى المجتهد أو الفقيه فإنه يكون قد ارتكب إثماً لمخالفته لأقوال الأئمة، إذ أن الخمس ساقط عن الشيعة حتى يظهر القائم.

وأقول: هل يتصور الكاتب النبيه أن الشيعة سينقادون إليه زرافاتٍ ووحداناً بكلمه (أهيبُ)، وسيتركون أقوال وفتاوى أساطين الطائفة منذ عصر الغيبة وإلى يومنا هذا؟! ولا سيما مع وضوح هويّة الكاتب السُّنِّيَّة، وأنه بعيد عن الاجتهاد والفقاهه التي جهل أبسط مبادئها، وهي معرفه الصحيح من الضعيف من الأحاديث، ومعرفه وجه الجمع بين الأخبار المتعارضه.

وأما زعمه أن الأخماس حلال للشيعة فقد أوضحنا بطلانه مفصّلاً فيما تقدّم، فلا حاجة لتكراره.

وأما زعمه أن من يدفع الخمس يكون آثماً، لأنه يخالف بذلك أقوال الأئمة عليهم السلام، فهو أوضح بطلاناً من سابقه، وذلك لأن الخمس كما مرّ واجب في عصر الغيبة، فمن أخرجه فقد امتثل أمر الله سبحانه بإخراجه، وأبرأ ذمته مما تعلق بها من الحق الشرعى، وأحیی فرضاً جحدته الناس، ووصل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في ذريته، وأعان على إقامة دعائم الدين، وترويج شريعته سيّد المرسلين.

ولو سلّمنا جدلاً بأن الأئمة عليهم السلام قد أباحوا الخمس للشيعة، فأقصى ما هناك أن من أخرجه لا يثاب عليه بعنوان الخمس، ولكنه يثاب عليه بعنوان الصدقه على الفقراء والمساكين من الذريه الطاهره، أو الإنفاق في سبيل الله، وحسبك بهذا منفعه عظيمه وفائده جليله.

قال الكاتب: وأرى من الضروري أن أذكر قول آيه الله العُظمى الإمام الخميني في المسأله، فإنه كان قد تحدث عنها في محاضرات ألقاها على مسامعنا جميعاً في الحوزه

عام ١٣٨٩ هـ - ثم جمعها في كتاب الحكومه الإسلاميه أو ولايه الفقيه.

فكان مما قال: يقصر النظر لو قلنا إن تشريع الخمس جاء لتأمين معاش ذريه الرسول صلى الله عليه وآله فحسب. إنه يكفيهم ويزيدهم جزء ضئيل من آلاف - كذا قال - جزء من هذه الماليه الضخمه بل تكفيهم أحماس سوق واحد كسوق بغداد مثلاً من تلك الأسواق التجاريه الضخمه كسوق طهران ودمشق وإسلام بول وما أشبه ذلك، فماذا يصبح حال بقية المال؟

ثم يقول: إننى أرى الحكم الإسلامى العادل، لا يتطلب تكاليف باهظه فى شؤون تافهه أو فى غير المصالح العامه.

ثم يقول: لم تكن ضريبه الخمس جبايه لتأمين حاجه الساده آل الرسول صلى الله عليه وآله فحسب، أو الزكاه تفريقاً على الفقراء والمساكين، وإنما تزيد على حاجاتهم بأضعاف. فهل بعد ذلك يترك الإسلام جبايه الخمس والزكاه وما أشبه نظراً إلى تأمين حاجه الساده والفقراء، أو يكون مصير الزائد طعمه فى البحار أو دفناً فى التراب، أو نحو ذلك؟

كان عدد الساده ممن يجوز لهم الارتزاق بالخمس يومذاك - يعنى فى صدر الإسلام - لم يتجاوز المائه، ولو فرضنا عددهم نصف مليون، ليس من المعقول أن نتصور اهتمام الإسلام بفرض الخمس هذه الماليه الضخمه، التى تتضخم وتزداد فى تضخمها كلما تَوَسَّعتْ التجارات والصناعات كما هى اليوم، كل ذلك لغايه إشباع آل الرسول صلى الله عليه وآله؟

كلا. انظر كتابه المذكور ١/ ٣٩ - ٤٠ - ٤٢ طبعه مطبعه الآداب فى النجف.

وأقول: كل ما نقله عن السيّد الخمينى قدس سره دال على أن الله لم يشرّع الخمس كله للساده فقط، بل جزء منه للساده، والباقي لمصالح الدين والأمة، وذلك لأن ما زاد على حاجه الساده يكون للإمام عليه السلام كما مرّ عن غير واحد من الأعلام.

وهذا هو عين ما قلناه فيما مرّ من البحوث، ولا إشكال فيه.

قال الكاتب: إن الإمام الخميني يصرح بأن أموال الخمس ضخمه جداً، هذا في ذلك الوقت لما كان الإمام يحاضر في الحوزه، فكم هي ضخمة إذن في يومنا هذا؟ ويصرح الإمام أيضاً أن جزءاً واحداً من آلاف الأجزاء من هذه المالمه الضخمه يكفى أهل بيت النبي صلى الله عليه وآله، فماذا يفعل بالأجزاء الكثيره المتبقيه؟؟ لا بد أن توزع على الفقهاء والمجتهدين حسب مفهوم قول الإمام الخميني.

وأقول: بل لا بد من صرفها فيما يُحرز به رضا الإمام عليه السلام، أى فى ترويح الدين وإقامه دعائمه كما مرّ مفصلاً.

قال الكاتب: ولهذا فإن الإمام الخميني كان ذا ثروه ضخمه جداً فى إقامته فى العراق حتى أنه لما أراد السفر إلى فرنسا للإقامه فيها فإنه حول رصيده ذاك من الدينار العراقى إلى الدولار الأمريكى وأودعه فى مصارف باريس بفوائد مصرفيه ضخمه.

وأقول: نحن لا نعلم أن السيد الخميني قدس سره كانت عنده ثروه ضخمه، ومن المعروف أن والد السيد- الذى لم يكن من أهل العلم- كان ثرياً جداً، فإن كان عند السيد ثروه ضخمه كما زعم الكاتب فهى من أمواله الخاصه التى ورثها من أبيه، ولم تكن من الحقوق الشرعيه أصلاً.

قال الكاتب: إن فساد الإنسان يأتى من طريقتين: الجنس والمال، وكلاهما متوافر

للساده. فالفروج والأدبار عن طريق المتعه وغيرها، والمال عن طريق الخمس وما يُلقى في العتبات والمشاهد، فمن منهم يصمد أمام هذه المغريات، وبخاصه إذا علمنا أن بعضهم ما سلك هذا الطريق إلا من أجل إشباع رغباته في الجنس والمال!!!

وأقول: لو درس الكاتب في الحوزه العلميه- كما يزعم- وخالط العلماء لعلم أنهم أزهق الناس في هذه الأمور، وزهدهم وتقواهم أشهر من أن يُذكر، ولو كانوا كما زعم الكاتب منغمسين في الجنس ومتكالبين على جمع الأموال لاشتهر ذلك عنهم وشاع، لأن أمثال هذه الأمور لا يمكن أن تخفى مع كثره العلماء وتفرقهم في البلدان.

ولو سلّمنا أن العلماء كانوا يتمتعون بالنساء فهذا لا يُعيبهم بعدما ثبت أن المتعه كانت مستحبه في الإسلام وفعلاها أجلاء الصحابه. وفساد المرء لا- يحصل بفعل المستحبات والمباحات الشرعيه، وإنما يتحقق باتباع الهوى المردى الذى يوقع المرء في المحارم والموبقات كما هو واضح.

ولا ريب في أن جمله من صحابه النبي صلى الله عليه وآله وسلم كثر أموالهم وزاد ثراؤهم، فامتلكوا الذهب والفضه والجواري والإماء (١) ٦٠٠، فهل أصيبوا بالفساد والانحراف من جراء ذلك؟

١- ذكر البخارى في صحيحه ٩٦٣ / ٢ أن جميع مال الزبير خمسون مليون ومائتا ألف (لا يعلم هل هو دينار أو درهم). وأما طلحه فروى الحاكم فى المستدرک ٣٦٩ / ٣ أنه لما مات كان فى يد خازنه مليون ومائتا ألف درهم، وقومت أصوله بثلاثين مليون درهم. وروى النسائى فى السنن الكبرى ٣٥٩ / ٥، وابن أبى عاصم فى كتاب السنه ٥٦٥ / ٢ عن عائشه أن أموال أبى بكر فى الجاهليه كانت ألف ألف أوقيه. وذكر ابن سعد فى الطبقات الكبرى ٧٦ / ٣ أن عثمان كان عنده يوم قتل ثلاثون مليون درهم، وخمسمائه وخمسون ألف دينار، وألف بغير بالربذه، وصدقات قيمتها مائتا ألف دينار. وذكر ابن كثير فى البدايه والنهائيه ١٧١ / ٧ أن عبد الرحمن بن عوف ترك من الذهب ما كان يكسر بالفؤوس، وترك ألف بغير ومائه فرس، وثلاثه آلاف شاه ترعى بالبيع، ووصلحت واحده من نسائه الأربع من ربع الثمن بثمانين ألفاً... إلى غير ذلك مما يطول ذكره، وللمزيد راجع كتاب الغدير للأمينى ٢٨٢ / ٨ - ٢٨٦.

قال الكاتب: تنبيه: لقد بدأ التنافس بين الساده والمجتهدين للحصول على الخمس، ولهذا بدأ كل منهم بتخفيض نسبه الخمس المأخوذه من الناس حتى يتوافد الناس إليه أكثر من غيره فابتكروا أساليب شيطانيه، فقد جاء رجل إلى السيد السيستاني فقال له: إن الحقوق- الخمس- المترتبه على خمس مالاين، وأنا أريد أن أدفع نصف هذا المبلغ أى أريد أن أدفع مليونين ونصف فقط، فقال له السيد السيستاني: هات المليونين والنصف، فدفعها إليه الرجل، فأخذها منه السيستاني، ثم قال له: قد وهبتها لك- أى أرجع المبلغ إلى الرجل- فأخذ الرجل المبلغ، ثم قال له السيستاني: ادفع المبلغ لى مره ثانيه، فدفعه الرجل إليه، فقال له السيستاني: صار الآن مجموع ما دفعته إليّ من الخمس خمس مالاين، فقد برئت ذمتك من الحقوق. فلما رأى الساده الآخرون ذلك، قاموا هم أيضاً بتخفيض نسبه الخمس واستخدموا الطريقه ذاتها بل ابتكروا طُرُقاً أخرى حتى يتحول الناس إليهم، وصارت منافسه (شريفه!) بين الساده للحصول على الخمس، وصارت نسبه الخمس أشبه بالمناقصه، وكثير من الأغنياء قام بدفع الخمس لمن يأخذ نسبه أقل.

وأقول: أى تنافس فى هذه المسأله والحال أن كل مكلف يدفع الحقوق الشرعيه للمرجع الذى يرجع إليه فى التقليد!؟

ولهذا لا تجد شيعياً يدفع خمساً لمرجع آخر لا يقلده بغض النظر عن كونه يأخذ أقل أو أكثر.

وأما القصة التى نقلها عن السيد السيستاني فهى كسائر رواياته التى لا يعول عليها لعدم وثاقه ناقلاها.

ولو سلمنا بوقوعها فإن مثل هذه الأمور قد تحدث أحياناً عندما لا يكون المكلف قادراً على دفع ما اشتغلت به ذمته، فإن المرجع يتسلم منه مقداراً من الخمس،

ثم يقرضه إياه (١) ٦٠١، ثم يقبضه منه مره ثانيه خمساً، لتبرأ ذمّه المكلف عما فى ذمّته من الخمس الذى لا يقدر على سداده، ويحل للمكلف بعد ذلك أن يتصرف فى ماله، لأن رقبه المال حينئذ لم يتعلق بها شىء من الخمس، والمتعلق بزمّته إنما هو الدين لا الخمس.

هذا هو وجه المسأله التى لم يفهم مدعى الاجتهاد حقيقتها، فاختلق منها قصه، لا أن المسأله مسأله تنافس وتخفيض نسبة الخمس كما افتراه الكاتب.

قال الكاتب: ولما رأى زعيم الحوزه أن المنافسه على الخمس صارت شديده، وأن نسبه ما يردده هو من الخمس صارت قليله، أصدر فتواه بعدم جواز دفع الخمس لكل من هبّ ودبّ من الساده، بل لا يُدفع إلا لشخصيات معدوده، وله حصه الأسد أو لوكلائه الذين وزعهم فى المناطق.

وأقول: إن عدم جواز إعطاء الخمس إلا للوكلاء أمر جار على القاعده، وذلك لأنه لا يجوز لكل من هبّ ودبّ أن يتصرّف فى الحقوق الشرعيه كيفما يحلو له، وإنما يصرفها الفقيه المأمون فيما يحرز به رضا الإمام عليه السلام كما مرّ.

ومن أجل ذلك صدرت من كثير من العلماء فتاوى بتحريم إعطاء الخمس إلا للوكلاء المعروفين، من أجل الحيلولة دون تلاعب من تسوّل له نفسه بأن يخدع العوام ويأخذ منهم الحقوق الشرعيه بغير حق.

وكل من راجع السيد السيستانى يعرف أنه دام ظله لا يقبض الحقوق الشرعيه من أهل العراق، وقد أعطى إذناً عاماً لكل من فى ذمّته حق شرعى أن يصرفه على

١- لأنه إذا أقرضه إياه جاز له التصرف فى أمواله باعتبار أنها صارت مخمّسه، وما يجب عليه دفعه يصير ديناً للمرجع يسدّده إليه وقت استطاعته.

فقراء بلده، فإذا كان هذا حال السيّد فكيف تصدر منه هذه الألاعيب التي افترها الكاتب من أجل تجميع الخمس؟!

قال الكاتب: وبعد استلامه هذه الأموال، يقوم بتحويلها إلى ذهب بسبب وضع العملة العراقيه الحاليه، حيث يملك الآن غرفتين مملوئتين بالذهب. وأما ما يسرقه الوكلاء دون علم السيد فَحَدَّثْ وَلَا حَرَجْ.

وأقول: هذه فريه بارده واضحه البطلان، فإن عصر تجميع الذهب في العُرف قد مضى وفات، ولو أن الكاتب زعم أن السيد يحول المبالغ إلى بنوك سويسرا لأمكن تصديق فريته، وأما الكذب بهذه الصورة المفصوحه فلا يمكن أن يصدّقه إلا الحمقى والمغفلون.

وإذا كان السيد قد جمع كل هذا الذهب في هاتين الغرفتين فلا أظن أنه سيبقى ذهب في كل العراق أصلاً.

ثم إن من أطلع على أحوال السيّد علم أن بيت السيّد ضيق جداً، ولا يسعه أن يجعل فيه ما يحتاجه من الكتب فكيف يسعه أن يجمع فيه كل هذا الذهب؟

ثم كيف تسنى للكاتب أن يطّلع على هاتين الغرفتين المزعومتين دون غيره من الناس؟!

وأنا أجزم بأن الكاتب لو كان عنده دليل واحد على مزاعمه الباطله لذكره، ولكن هذا الخبر قد جاء به من جراب النوره المملوء بالافتراءات والأباطيل، وكم فيه من عجائب وغرائب!!

وأما اتهام وكلاء السيد بأنهم يسرقون الخمس من دون علمه فلا قيمه له، لأن كل كلام لا دليل عليه لا يُعتنى به، والكاتب لم يذكر اسم وكيل واحد سرق من

أموال الخمس.

ولو سلمنا جدلاً بحصول ذلك من بعضهم فالسيد لا يحاسب على ما لم يطلع عليه، ونحن لا ننزه كل الناس عن الخيانه، فإن التاريخ حدثنا بأن بعض وكلاء الأئمه عليهم السلام قد خانوا أماناتهم، فأخذوا ما بحوزتهم من الأموال، كما حصل لبعض وكلاء الإمام الكاظم عليه السلام الذين جحدوا إمامه الرضا عليه السلام لئلا يدفعوا إليه ما بحوزتهم من الأموال.

ولهذا لزم التأكيد على العوام بألا يدفعوا حقوقهم إلا لمن يعرفونه بالصالح والأمانه والتقوى والورع، دون غير المعروف بذلك.

قال الكاتب: قال أمير المؤمنين رضى الله عنه: (طوبى للزاهدين فى الدنيا الراغبين فى الآخرة، أولئك اتخذوا الأرض بساطاً، وترابها فراشاً، وماءها طيباً، والقرآن شعاراً، والدعاء دثاراً، ثم قرضوا الدنيا قرصاً على منهاج المسيح .. إن داود عليه السلام قام فى مثل هذه الساعه من الليل فقال: إنها ساعه لا يدعو فيها عبد إلا استجيب له إلا أن يكون عشاراً أو عريفاً أو شرطياً) نهج البلاغه ١٤ / ٢٤.

قارن بين كلام الأمير رضى الله عنه وبين أحوال الساده واحكم بنفسك، إن هذا النص وغيره من النصوص العظيمة ليس لها أى صدى عند الساده والفقهاء، وحياه الترف والنعيم والبذخ التى يعيشونها أنسيتهم زهد أمير المؤمنين، وأعمت أبصارهم عن تدبر كلامه، والالتزام بمضمونه.

وأقول: لقد اطلعت على أحوال من وسعنى معرفتهم من علماء النجف ومراجعها فرأيتهم يعيشون حياه الزهد فى الدنيا، والانصراف عن ملذاتها مع ما بأيديهم من الأموال التى لم يستغلوها لمآربهم الشخصيه ومصالحهم الذاتيه.

فما ورد في حديث أمير المؤمنين عليه السلام منطبق عليهم أتمَّ الانطباق، مع شدّه هذا الزمان المملوء بالمغريات والملذات، فإنهم لو أرادوا أن يستمتعوا بالدنيا لوسعهم ذلك من غير أن يتكلفوا أيه مؤونه، ولكنهم ضربوا بكل ذلك عرض الجدار، مؤثرين دار البقاء، وزاهدين في دار الفناء.

ومن أراد أن يطلع على زهد العلماء وانصرافهم عن الدنيا وملذاتها فليطالع الكتب المتكفله بذلك، ففيها الكثير من قضاياهم وأحوالهم، وليس هذا موضع بيانها.

ونحن بهذه المناسبه ندعو كل منصف لزياره مراجع النجف الأشرف وقم المقدسه ليطلع بنفسه على أحوالهم وزهدهم وانصرافهم عن الدنيا، وليعلم أن كل ما قاله الكاتب ما هو إلا افتراءات مفصوحه وأكاذيب مكشوفه.

قال الكاتب: إن العَشَّار هو الذى يأخذ ضريبه العَشْر، فلا يستجاب دُعاؤه كما قال رضى الله عنه، فكيف بالخماس؟ الذى يأخذ الخمس من الناس؟ إن الخَمَّاس لا يستجاب له من باب أولى لأن ما يأخذه من الخمس ضعف ما يأخذه العَشَّار، نسأل الله العافيه.

وأقول: إنما لا يستجاب دعاء العَشَّار لأنه من أعوان الظالمين الذين يجمعون لهم الأموال من الناس بالقهر وبغير حق.

وأما من يقبض الخمس فإنه يقبضه من أهله بحق، ويصرفه فى محلّه بحق، فكيف يكون ملعوناً أو مذموماً؟!

ولهذا لا يقال لجابى الزكاه للإمام العادل (إنه عَشَّار) مع أنه قد يأخذ العشر وقد يأخذ نصف العشر، وذلك لأنه يأخذها بحق، ويدفعها للإمام العادل الذى يصرفها على مستحقيها.

فبين الأمرين فرق واضح، وليس كل من يتسلّم مالاً فهو عَشَّار أو ملعون أو

لا يستجاب دعاؤه.

قال الكاتب: تنبيه آخر:

عرفنا مما سبق أن الخمس لا يُعطى للفقهاء ولا المجتهدين واتضح لنا هذا الأمر من خلال بحث الموضوع من كل جوانبه، ويحسن بنا أن ننتبه إلى أن الفقهاء والمراجع الدينيه يزعمون أنهم من أهل البيت، فترى أحدهم يروى لك سلسله نسبه إلى الكاظم رضى الله عنه. اعلم أنه يستحيل أن يكون هذا الكم الهائل من فقهاء العراق وإيران وسوريه ولبنان ودول الخليج والهند وباكستان وغيرها من أهل البيت، ومن أحصى فقهاء العراق وجد أن من المحال أن يكون عددهم الذى لا يُحصَى من أهل البيت، فكيف إذا ما أحصينا فقهاء البلاد الأخرى ومجتهديها؟ لا شك أن عددهم يبلغ أضعافاً مضاعفه، فهل يمكن أن يكون هؤلاء جميعاً من أهل البيت؟؟

وأقول: من الأخطاء الواضحه التى وقع فيها الكاتب ونحن نَبِّهنا عليها فيما سبق أنه يظن أن كل العلماء بل كل طلبه العلم ساده، ولهذا رأيناه يطلق عليهم كلمه (ساده)، كما أنه أطلق فى كلامه هنا على طلبه العلم كلمه (فقهاء)، مع أن الأمر ليس كذلك.

وبسبب هذا الظن الفاسد رتب النتائج التى ذكرها فى كلامه، فاستبعد أن يكون كل هؤلاء العلماء وطلبه العلم من السَّاده.

وهذا دليل واضح على أن الكاتب بعيد كل البعد عن جو الحوزه، وأجنبى عن معرفه مصطلحاتها، لأنه لو كان من أهلها لعلم أن بعض أهل العلم ساده، وبعضهم ليسوا كذلك، وبه يندفع إشكاله، وذلك لأن غير السَّاده فى الحوزه أكثر بكثير من الساده.

قال الكاتب: وفوق ذلك إن شجره الأنساب تُبأع وتَشْتَرَى في الحوزه، فَمَنْ أراد الحصول على شرف النسبه لأهل البيت فما عليه إلا أن يأتي بأخته أو امرأته إذا كانت جميله إلى أحد الساده ليرتمتع بها، أو أن يأتيه بمبلغ من المال، وسيحصل بإحدى الطريقتين على شرف النسبه. وهذا أمر معروف في الحوزه.

وأقول: إن أنساب كثير من السَيَّاده محفوظه ومعروفه ولا- سَيِّما في العراق التي لا- تزال فيها العشائر العراقيه محافظه على أنسابها وأصولها العربيه حتى لو لم تكن منتسبه إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وهذا أمر معروف في العراق لا- يخفى على أحد.

والسياده إنما تثبت بالعلم، أو بالبينه، أو بالشهره بين الناس.

وبهذا أيضاً تثبت سائر الأنساب، وأما الشجره المزعومه التي يكتبها زيد أو عمرو فلم يقل أحد باعتبارها.

وليس من السهل في الأوساط الشيعيه أن يدعى السَيَّاده من هو غير معروف بها، وذلك لأن الأسر المنتسبه للذريه الطاهره معروفه ومحفوظه بحمد الله وفضله.

وأما المهزله التي ذكرها الكاتب من أن من أراد شجره نسب فإنه يأتي بأخته أو امرأته إلى أحد الساده ليرتمتع بها، أو أن يأتيه بمبلغ من المال ... فهذا كلام لا- يخفى ما فيه من الكذب، ولا- يقوله من يخاف الله سبحانه، والكاتب نفسه يعرف أنه باطل مكذوب، فإن عقول الناس ليست بهذه السذاجه، وبذل الأعراض ليست بهذه السهوله التي صَوَّرها الكاتب، ولكن:

لِي حِيلَةٌ فِي مَنْ يَنْمُو وَلَيْسَ فِي الْكُذَّابِ حِيلَةٌ

مَنْ كَانَ يَخْلُقُ مَا يَقُولُ فَحِيلَتِي فِيهِ قَلِيلَةٌ.

ولا ندرى لم قطع الكاتب بأنه سيّد وأنه منتسب لأهل البيت عليهم السلام، وشك في

انتساب غيره من الناس؟! هل كانت عنده شجره نسب صحيحه؟ أم أن شجره نسبه قد اشتراها من بعض الساده ببعض الأثمان؟! ولا ريب في أن التشكيك في نسب غيره يستلزم التشكيك في نسبه هو أيضاً سواءً بسواء.

قال الكاتب: لذلك أقول لا يغرنكم ما يصنعه بعض الساده والمؤلفين عندما يضع أحدهم شجره نسبه في الصفحه الأولى من كتابه ليخدع البسطاء والمساكين كي يبعثوا له أخماس مكاسبهم.

وأقول: إن من يجعل شجره نسبه في كتابه لا يريد من الناس خمساً، لأنه إذا كان عالماً فإنه يتمكن من قبض الحقوق الشرعيه من دون حاجه لشجره النسب.

على أنك لا- تكاد تجد عالماً ذكر شجره نسبه في كتاب له إلا- القله القليله، ولعل الكاتب اطلع على بعض كتب السيد عبد الحسين شرف الدين قدس الله نفسه الشريفة، فرأى أن السيد قد أدرج شجره نسبه في جمله منها، فظن أن كل العلماء هكذا يصنعون للغايه التي تخيلها.

مع أن ذكر شجره النسب إما أن يكون من أجل التشرف بذكر الانتساب لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، أو من أجل تثبيت النسب والمحافظه عليه من النسيان والضياع، أو من أجل دفع توهم من ينفي سياده صاحب الكتاب، أو لغير ذلك.

قال الكاتب: وفي ختام مبحث الخمس لا يفوتني أن أذكر قول صديقي المناضل الشاعر البارع المجيد أحمد الصافي النجفي رحمه الله، والذي تعرفت عليه بعد حصولي على درجه الاجتهاد فصرنا صديقين حميمين رغم فارق السن بيني وبينه إذ

كان يكبرنى بنحو ثلاثين سنه أو أكثر.

وأقول: إذا كان أحمد الصافى النجفى رحمه الله يكبر الكاتب بثلاثين سنه أو أكثر فهذا يعنى أن الكاتب وُلد سنه ١٣٤٤ هـ - أو بعدها، لأن الصافى النجفى ولد سنه ١٣١٤ هـ - وتوفى سنه ١٣٩٧ هـ - (١) ٦٠٢، فيكون عمر الكاتب لما نال درجه الاجتهاد بزعمه أقل من ثلاثين سنه، إذا قلنا بأن الشيخ محمد الحسين كاشف الغطاء قدس سره أعطاه إجازة الاجتهاد فى سنه وفاته وهى سنه ١٣٧٣ هـ -، وأما لو قلنا إن الشيخ أعطاه الاجتهاد قبل وفاته بخمس سنين مثلاً، فإن الكاتب يكون قد بلغ رتبه الاجتهاد وعمره أقل من خمس وعشرين سنه، وهذا نادر جداً يكاد يكون ممتنعاً فى عصرنا، ولم يُسمع بواحد من أهل كربلاء حصل على الاجتهاد فى هذه السن.

قال الكاتب: عندما قال لى: ولدى حسين، لا تُدَنَّسْ نَفْسَكَ بِالْخُمْسِ، فإنه سِيَّحَتْ، وناقشنى فى موضوع الخمس حتى أقنعنى بحرمته، ثم ذكر لى آياتاً كان قد نظمها بهذا الخصوص احتفظتُ بها فى محفظه ذكرياتى، وأنقلها للقراء الكرام بنصها، قال رحمه الله:

عجبتُ لقومٍ شَحَذُهم باسمِ دينهم وكيف يسوغُ الشَّحْدُ للرجلِ الشَّهْمِ

لئن كان تحصيلُ العلومِ مُسَوِّغاً لِدَاكِ فَإِنَّ الجَهْلَ خَيْرٌ مِنَ العِلْمِ!!

وهل كان فى عهدِ النبىِّ عِصَابُهُ يَعْيشُونَ من مالِ الأنامِ بذا الاسمِ؟

لئن أوجبَ اللهُ الزكاهَ فلم تَكُنْ تُتَعَطَى بِذُلِّ بل لِيُتَوَخَّذَ بِالرَّغْمِ

أتانا بها أبناءُ ساسانَ حَزَفَهُولم تكن فى أبناءِ يَعْزُبَ من قدمِ.

وأقول: إن الأحكام الشرعية لا تؤخذ من الشعراء، والمكلف يجب عليه اتباع

النصوص الصحيحة المرويه عن أئمه أهل البيت عليهم السلام، لا قصائد الشعراء.

هذا مع أن القصيده لا دلالة فيها على ما قاله الكاتب، لأن الشاعر ذمَّ أناساً تزَيَّوا بزى العلم، واتخذوا الاستجداء من الناس لهم حرفه، فصاروا يقتاتون بهذه الأموال التي يأخذونها بالذُّل.

وأين هذا من الخمس الذي لا يؤخذ بالاستجداء ولا بالذُّل، وإنما يدفعه الناس للعلماء بالاختيار وبالإجلال والتعظيم!؟

ولو سلّمنا أن المرحوم أحمد الصافي النجفي قال ذلك وقصَّده فلا ريب في خطئه واشتباهه، وكلامه لا يعول عليه بعد وضوح الأدله واشتتار النصوص الصحيحة الثابته عن أئمه العتره الطاهره عليهم السلام الناصه على وجوب دفع الخمس في حال الحضور والغيبه كما مرَّ بيانه مفصَّلاً.

الكتب السماويه

قال الكاتب: لا شك عند المسلمين جميعهم أن القرآن هو الكتاب السماوى المنزل من عند الله على نبي الإسلام محمد بن عبد الله صلوات الله عليه. ولكن كثره قراءتى ومطالعتى فى مصادرنا المعتمره، أوقفتنى على أسماء كتب أخرى يدعى فقهاؤها كذا أنها نزلت على النبي صلوات الله عليه، وأنه اختص بها أمير المؤمنين رضى الله عنه.

وأقول: ما نسبه الكاتب إلى فقهاء الشيعة من أن تلك الكتب نزلت على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ليس صحيحاً، وإنما بعضها من إملاء رسول الله على أمير المؤمنين عليه السلام، وبعضها من إملاء الملك، وبعضها من تأليف أمير المؤمنين عليه السلام كما سيأتى بيانه قريباً، وليس فيها صحيفه واحده يُدعى أنها أنزلت على النبي صلى الله عليه وآله وسلم غير القرآن الكريم كما سيتضح ذلك قريباً للقارئ الكريم.

قال الكاتب: وهذه الكتب هى: ١- الجامعه:

عن أبى بصير عن أبى عبد الله قال: أبا محمد، وإن عندنا الجامعه، وما يدرىهم ما

الجامعه؟! قال: قلت: جعلت فداك وما الجامعه؟

قال: صحيفه طولها سبعون ذراعاً بذراع رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا وإملائه من فلق فيه، وخط على يمينه، فيها كل حلال وحرام، وكل شىء يحتاج الناس إليه حتى الأرش فى الخدش .. الخ انظر الكافى ١ / ٢٣٩، بحار الأنوار ٢٦ / ٢٢.

وهناك روايات أخرى كثيره تجدها فى الكافى والبحار وبصائر الدرجات ووسائل الشيعة إنما اقتصرنا على روايه واحده رؤماً للاختصار.

ولست أدرى إذا كانت الجامعه حقيقه أم لا، وفيها كل ما يحتاجه الناس إلى يوم القيامه!! فلماذا أُخْفِيَتْ إذن؟ وحُرِّمنا منها ومما فيها مما يحتاجه الناس إلى يوم القيامه من حلال وحرام وأحكام؟ أليس هذا كتمان العلم؟

وأقول: لقد عنون الكاتب هذا الفصل بالكتب السماويه، أى الكتب النازله من السماء، وقال فى مقدمته: (كتب أخرى يدعى فقهاؤها أنها نزلت على النبي صلوات الله عليه).

لكن نص الروايه التى نقلها يدل بوضوح على أن (الجامعه) ليست كتاباً سماوياً، وإنما هى من إملاء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وكتابه أمير المؤمنين عليه السلام بخطه.

وهذا الحديث الذى نقل بعضه فيه بيان ما حُصِّصَ به أهل البيت عليهم السلام من الصحائف والكتب وما عندهم من العلوم الشرعيه والمعارف الإلهيه التى لم تكن عند غيرهم من الناس.

و (الجامعه): هى صحيفه أملاها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وكتبها أمير المؤمنين عليه السلام، طولها سبعون ذراعاً بذراع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم. والظاهر من الأخبار أنها تشتمل على كل الأحكام الشرعيه من الحلال والحرام وكل ما يحتاج إليه الناس حتى أرش الخدش كما نصَّ عليه هذا الحديث وغيره (١) ٦٠٣.

١- راجع بحار الأنوار ٢٥ / ١١٦، ٢٦ / ١٨، ٢٠، ٢١، ٢٢، ٢٣، ٣٣، ٣٤، ٣٥، ٣٦، ٣٨، ٣٩، ٤١، ٤٥، ٤٦، ٤٨، ٤٧ / ٢٦.

ولا- أدرى لم يستعظم الكاتب وجود مثل هذه الصحيفة ويستبعده، مع أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قد خصَّ أمير المؤمنين عليه السلام بما لم يخص به غيره، وهذا مروى في كتبهم، فقد أخرج الترمذى بسنده عن جابر، قال: دعا رسول الله صلى الله عليه وسلم عليًا يوم الطائف فانتجاه، فقال الناس: لقد طال نجواه مع ابن عمه. فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ما انتجيتَه ولكن الله انتجاه (١) ٦٠٤.

وأخرج أحمد والحاكم وغيرهما عن أم سلمه، قالت: والذي أحلف به إن كان على لأقرب الناس عهداً برسول الله صلى الله عليه وسلم. قالت: عدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم غداه بعد غداه، يقول: (جاء على؟) مراراً. قالت فاطمه: كان بعثه في حاجه. قالت: فجاء بعد. قالت: فظننت أن له إليه حاجه، فخرجنا من البيت فقعدنا عند الباب، وكنت من أدناهم إلى الباب، فأكبَّ عليه عليٌّ فجعل يسأره ويناجيه، ثم قبض رسول الله صلى الله عليه وسلم من يومه ذلك، فكان عليٌّ أقرب الناس به عهداً (٢) ٦٠٥.

وأخرج ابن سعد وأبو نعيم والهيثمي وغيرهم عن ابن عباس قال: كنا نتحدث أن رسول الله صلى الله عليه وسلم عهد إلى علي سبعين عهداً لم يعهدا إلى غيره (٣) ٦٠٦.

١- سنن الترمذى ٥ / ٦٣٩، قال الترمذى: هذا حديث حسن غريب. وقال الملا على القارى فى شرح الحديث فى مرقاه المفاتيح ١٠ / ٤٧١: والمعنى أنى بلغته عن الله ما أمرنى أن أبلغه إياه على سبيل النجوى. وقال: قال الطيبى رحمه الله: كان ذلك أسراراً إلهيه وأموراً غيبية جعله من خزائنها. قلت: وعند الطبرانى فى معجمه الكبير ٢ / ١٨٦ أن الذى قال: (لقد طالت نجواه مع ابن عمه) هو أبو بكر. وأخرجه ابن أبى عاصم فى كتاب السنه ٢ / ٥٨٤، والخطيب فى تاريخ بغداد ٧ / ٤٠٢.

٢- مسند أحمد ٦ / ٣٠٠. المستدرک ٣ / ١٣٨ وقال: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه. ووافقه الذهبى. فضائل الصحابه ٢ / ٦٨٦.

٣- الطبقات الكبرى ٢ / ٣٣٨. حليه الأولياء ١ / ٦٨. مجمع الزوائد ٩ / ١١٣. المعجم الصغير للطبرانى ٢ / ٦٩. كتاب السنه لابن أبى عاصم ٢ / ٥٥٠.

فلا محذور بعد هذا كله في أن يخص النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمير المؤمنين عليه السلام بما شاء من العلوم، ولا استبعاد في أن يكتب على عليه السلام شيئاً مما خصّه النبي صلى الله عليه وآله وسلم به في صحيفه أسماها أو سُميت بعد ذلك الصحيفه الجامعه، ولا سيما أن غيره من صحابه النبي صلى الله عليه وآله وسلم كانوا يكتبون بعض مسموعاتهم من النبي صلى الله عليه وآله وسلم كعبد الله بن عمرو بن العاص، كما في حديث البخارى الذى رواه عن أبى هريره حيث قال: ما من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أحد أكثر حديثاً عنه منى إلا ما كان من عبد الله بن عمرو، فإنه كان يكتب ولا أكتب (١) ٦٠٧.

هذا مع نص بعض أعلام أهل السنه على أن عليّاً عليه السلام كان من صحابه النبي صلى الله عليه وآله وسلم الذين يكتبون حديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم.

قال ابن الصلاح: اختلف الصدر الأول في كتابه الحديث، فمنهم من كره كتابه الحديث والعلم وأمروا بحفظه، ومنهم من أجاز ذلك ...

إلى أن قال: وممن روينا عنه إباحه ذلك أو فعله على وابنه الحسن وأنس وعبد الله بن عمر وعبد الله بن عمرو بن العاص في جمع آخرين من الصحابه والتابعين رضى الله عنهم أجمعين (٢) ٦٠٨.

وقال السيوطى: وأباحها- أى كتابه الحديث- طائفه وفعلوها، منهم عمر وعلى وابنه الحسن وابن عمرو وأنس وجابر وابن عباس وابن عمر أيضاً، والحسن وعطاء وسعيد بن جبير وعمر بن عبدالعزيز، وحكاه عياض عن أكثر الصحابه والتابعين (٣) ٦٠٩.

والعجب أن هذا الكاتب وبعض أهل السنه ينكرون حيازه أمير المؤمنين عليه السلام مثل هذه الصحيفه، ولا ينكرون حيازه أبى هريره لمثل ذلك، فإنهم رووا أن أباه هريره

١- صحيح البخارى ١ / ٣٨ كتاب العلم، باب كتابه العلم.

٢- مقدمه ابن الصلاح، ص ٨٧-٨٨.

٣- تدريب الراوى ٢ / ٦٥.

كان عنده وعاءان من العلم بثَّ أحدهما وكنتم الآخر.

فقد أخرج البخارى فى صحيحه عنه أنه قال: حفظتُ من رسول الله صلى الله عليه وسلم وعاءين، فأما أحدهما فبثَّته، وأما الآخر فلو بثَّته قُطع هذا البلعوم (١) ٦١٠.

فإذا صحَّ عندهم مثل هذا فى حق أبى هريره فكيف لا يصح مثله على الأقل فى حق على عليه السلام الذى صحب النبى صلى الله عليه وآله وسلم منذ نعومه أظفاره إلى أن التحق النبى صلى الله عليه وآله وسلم إلى جوار ربه، بينما لم تزد صحبه أبى هريره أكثر من ثلاث سنين قضى أكثرها فى البحرين؟! (٢) ٦١١ ولا- سيما أن أمير المؤمنين عليه السلام كان شديد الحرص على تحصيل العلوم، فكان يسأل النبى صلى الله عليه وآله وسلم فى أمور الدين والدنيا، والنبى صلى الله عليه وآله وسلم يحرص على تعليمه كما أخرج الترمذى وحسنه عن عبد الله بن عمرو بن هند الجبلى، قال: قال على: كنت إذا سألتُ رسول الله صلى الله عليه وسلم أعطاني، وإذا سكتُ ابتدأني (٣) ٦١٢.

وأخرج ابن سعد عن على عليه السلام أنه قيل له: مالك أكثر أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم حديثاً؟ فقال: إنى كنت إذا سألتُه أنبأني، وإذا سكتُ ابتدأني (٤) ٦١٣.

فهل يبقى بعد هذا كله استبعاد أو غرابه فى أن يملى النبى صلى الله عليه وآله وسلم على أمير المؤمنين عليه السلام صحيفه جامعه فى الحلال والحرام، ولا سيما أن بعض الأحاديث الصحيحه قد نصَّت على أن النبى صلى الله عليه وآله وسلم أراد أن يكتب للأمه كتاباً، فحِيل بينه وبين كتابه ذلك الكتاب؟

فقد أخرج البخارى- واللفظ له- ومسلم وأحمد وابن حبان وغيرهم عن ابن

١- صحيح البخارى ١/ ٦٤.

٢- أخرج البخارى فى كتاب المناقب، باب علامات النبوه ٤/ ٢٣٩، بسنده عن أبى هريره، قال: صحبت رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاث سنين لم أكن فى سِنِّي أحرص على أن أعى الحديث منى فيهن.

٣- سنن الترمذى ٥/ ٦٤٠.

٤- الطبقات الكبرى ٢/ ٣٣٨. ترجمه أمير المؤمنين على بن أبى طالب عليه السلام من تاريخ دمشق ٢/ ٤٥٦.

عباس، قال: لما حُضِرَ (١) ٦١٤ رسول الله صلى الله عليه وسلم وفى البيت رجال فيهم عمر بن الخطاب، قال النبي صلى الله عليه وسلم: هلم أكتب لكم كتاباً لا تضلُّوا بعده. فقال عمر: إن النبي صلى الله عليه وسلم قد غلب عليه الوجع، وعندكم القرآن، حسبنا كتاب الله. فاختلف أهل البيت فاختموا، منهم من يقول: قرَّبوا يكتب لكم النبي صلى الله عليه وسلم كتاباً لن تضلُّوا بعده. ومنهم من يقول ما قال عمر، فلما أكثروا اللغظ عند النبي صلى الله عليه وسلم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: قوموا. قال عبيد الله: فكان ابن عباس يقول: إن الرزية كل الرزية ما حال بين رسول الله صلى الله عليه وسلم وبين أن يكتب لهم ذلك الكتاب من اختلافهم ولغظهم (٢) ٦١٥.

وأخرج مسلم عن ابن عباس، قال: يوم الخميس وما يوم الخميس. ثم جعل تسيل دموعه، حتى رأيت على خديها كأنها نظام اللؤلؤ. قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: اثتوني بالكتف والدواه (أو اللوح والدواه) أكتب لكم كتاباً لن تضلُّوا بعده. فقالوا: إن رسول الله صلى الله عليه وسلم يهجر (٣) ٦١٦.

والذى احتمله النووى وغيره أن الذى أرادہ النبى صلى الله عليه وآله وسلم من ذلك الكتاب هو أن يكتب مهمات أحكام الدين، أو ينص على الخلفاء من بعده (٤) ٦١٧.

فإن صح الاحتمال الأول (٥) ٦١٨ فليس بمستبعد أن يملى النبى صلى الله عليه وآله وسلم كتاباً على أمير

١- أى حضره الموت.

٢- صحيح البخارى ٧/ ١٥٥- ١٥٦ كتاب الطب، باب قول المريض قوموا عنى. ٩/ ١٣٧ كتاب الاعتصام، باب كراهيه الخلاف. ١١/ ٦ كتاب المغازى، باب مرض النبى صلى الله عليه وسلم ووفاته، ٤/ ١٢١ كتاب الجزية، باب إخراج اليهود من جزيره العرب، ٤/ ١٨٥ كتاب الجهاد، باب هل يستشفع إلى أهل الذمه ومعاملتهم. صحيح مسلم ٣/ ١٢٥٩. مسند أحمد ١/ ٣٢٤- ٣٢٥، ٣٣٦. الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان ٨/ ٢٠١.

٣- صحيح مسلم ٣/ ١٢٥٩. مسند أحمد ١/ ٣٥٥. وراجع مسند أحمد ١/ ٢٢٢، ٢٩٣. المستدرک ٣/ ٤٧٧. مجمع الزوائد ٤/ ٢١٤، ١٨١/ ٥.

٤- صحيح مسلم بشرح النووى ١١/ ٩٠.

٥- الصحيح هو أن النبى صلى الله عليه وآله وسلم أراد أن ينص على أمير المؤمنين عليه السلام خليفه من بعده، وذلك لأن مهمات الأحكام كانت ميّنه وموضحه فى ذلك الحين، وقد أكمل الله الدين وأتم النعمه قبل هذا اليوم، ولأن النص على الخلفاء أهم من إعادته كتابه أحكام ميّنه، وبالنص على الخلفاء يندفع كل اختلاف وبلاء وتضليل، ولأن من خفيت عليه مهمات الأحكام فخالفها لا يكون ضالاً بل حتى لو خالفها وهو بها عالم، فإنه يكون فاسقاً لا غير، ولأن النبى صلى الله عليه وآله وسلم لو أراد أن يكتب مهمات الأحكام لما حدث اللغظ والاختلاف ونسبه الهجر إليه، وما سبب اللغظ إلا علمهم بأن النبى صلى الله عليه وآله وسلم كان يريد أن ينص على الخلفاء من بعده، ثم إن المناسب فى ذلك الوقت - وهو قبيل وفاه النبى صلى الله عليه وآله وسلم بأيام قليله - مع شدة وجع النبى صلى الله عليه وآله وسلم وانشغاله بنفسه أن ينص على من يقوم بالأمر من بعده لا كتابه مهمات

الأحكام فى ذلك الوقت الحرج.

المؤمنين عليه السلام، بعدما حيل بينه وبين كتابه ذلك الكتاب، فكتب على عليه السلام من إملائه صلى الله عليه وآله وسلم صحيفه جامعه مشتمله على كل أحكام الدين من الحلال والحرام.

ثم إنهم رووا أن ابن عباس كان عنده حمل بعير كتباً فيما أخرجه ابن سعد في الطبقات عن موسى بن عقبة، قال: وضع عندنا كُريب حَمِيلٍ بعيرٍ أو عَمْدَلٍ بعيرٍ من كتب ابن عباس، قال: فكان على بن عبد الله بن عباس إذا أراد الكتاب كتب إليه: ابعث إلى بصحيفه كذا وكذا. قال: فينسخها، فيبعث إليه بإحداها (١) ٦١٩.

فلا أدري لم لا يستعظمون أمثال هذه الأمور عندما تُنسب إلى كل الصحابه ولا ينكرونها، ويستعظمون أمثالها إذا نُسبت لعلی بن أبی طالب عليه السلام وينكرونها؟

وأما مسأله كتمان العلم التي أشكل بها الكاتب فليست بمحرّمه على إطلاقها، فإن العقل والنقل يدلّان على رجحان كتمان العلم عن غير أهله، وعند عدم النفع في إظهاره ونشره، كما يدلّان على وجوبه حال الخوف على النفس أو المال أو العرض، ولهذا لم يعاود النبي صلى الله عليه وآله وسلم كتابه الكتاب بعد أن قال القوم ما قالوا.

وإذا صح وجود (الجامعه) عند أمير المؤمنين عليه السلام فمن الواضح أنه لا- يجب عليه بذلها للقوم، وذلك لأنهم لما ردّوا كتاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم في حياته كيف يقبلونه من أمير المؤمنين عليه السلام بعد وفاه النبي صلى الله عليه وآله وسلم؟

هذا مع أن أهل السنه رووا كتمان بعض الصحابه لما عندهم من العلوم خشيه حصول الضرر عليهم بالإفشاء، ومن ذلك ما مرَّ من كلام أبي هريره.

وأخرج الطبرانى بسنده عن حذيفه قال: والله لو شئت لحدّثتكم ألف كلمه تحبّونى عليها أو تتابعونى وتصدّقونى برأ من الله ورسوله، ولو شئت لحدّثتكم ألف كلمه تبغضونى عليها، وتجانبونى وتكذبونى (١) ٦٢٠.

والأحاديث فى هذا المعنى كثيره عندهم لا حاجه لاستقصائها كلها.

قال الكاتب: ٢- صحيفه الناموس:

عن الرضا رضى الله عنه فى حديث علامات الإمام قال: وتكون صحيفه عنده فيها أسماء شيعتهم إلى يوم القيامه، وصحيفه فيها أسماء أعدائهم إلى يوم القيامه. انظر بحار الأنوار ١١٧/٢٥، ومجلد ٢٦ ففیه روايات أخرى.

وأنا أتساءل: أیه صحيفه هذه التى تتسع لأسماء الشيعة إلى يوم القيامه؟؟!! لو سجلنا أسماء شيعة العراق فى يومنا هذا لاحتجنا إلى مائه مجلد فى أقل تقدير. فكيف لو سجلنا أسماء شيعة إيران والهند وباكستان وسوريه ولبنان ودول الخليج وغيرها؟ بل كم نحتاج لو سجلنا أسماء جميع الذين ماتوا من الشيعة وعلى مدى كل القرون التى مضت منذ ظهور التشيع وإلى عصرنا ...

إلى آخر ما قاله الكاتب فى استبعاد أو استحاله اشتمال كتاب واحد على هذه الأسماء الكثيره جداً.

وأقول: بغض النظر عن أسانيد تلك الروايات التى تذكر هذه الصحيفه

١- المعجم الكبير للطبرانى ٣/ ١٨٠. مجمع الزوائد ١/ ١٨٢. قال الهيثمى: رواه الطبرانى فى الكبير، ورجاله موثقون.

المشتمله على أسماء شيعة أهل البيت عليهم السلام وأسماء أعدائهم، فيمكننا الإجابة على ما أشكل به الكاتب بأمور:

١- أن الظاهر من بعض الأخبار أن أسماء الشيعة مكتوبة في صحائف كثيرة، لا في صحيفه واحده، بل في بعضها أنها مكتوبة في حِملٍ بغير.

فقد روى محمد بن حسن الصفار في كتابه (بصائر الدرجات) بسنده عن حذيفه بن أسيد الغفاري قال: لما وادع الحسن عليه السلام معاويه وانصرف إلى المدينة صحبته في منصرفه، وكان بين عينيه حمل بغير لا يفارقه حيث توجه، فقلت له ذات يوم: جعلت فداك يا أبا محمد، هذا الحِمل لا يفارقك حيث ما توجهت؟ فقال: يا حذيفه أتدرى ما هو؟ قلت: لا. قال: هذا الديوان. قلت: ديوان ماذا؟ قال: ديوان شيعتنا، فيه أسماؤهم. قلت: جعلت فداك فأرني اسمي. قال: اغد بالغداة. قال: فغدوت إليه ومعى ابن أخ لي، وكان يقرأ ولم أكن أقرأ، فقال: ما غدا بك؟ قلت: الحاجه التي وعدتني. قال: ومن ذا الفتى معك؟ قلت: ابن أخ لي، وهو يقرأ ولست أقرأ. قال: فقال لي: اجلس. فجلست، فقال: عليّ بالديوان الأوسط. قال: فأتى به، قال: فنظر الفتى فإذا الأسماء تلوح، قال: فينما هو يقرأ إذ قال: هو يا عماء، هو ذا اسمي. قلت: ثكلتك أمك انظر أين اسمي؟ قال: فصفح ثم قال: هو ذا اسمك. فاستبشرنا، واستشهد الفتى مع الحسين بن علي عليه السلام (١) ٦٢١.

فإذا كانت هذه الصحائف حمل بغير، وأسماء الشيعة مكتوبة مجردة عن كل شيء، فلا امتناع في كونها حاوية على أسماء الشيعة كلهم.

٢- لعل المراد بالشيعة هم المواليون لهم حقيقة المتبعون لأحكامهم عليهم السلام، لا كل من وُلد من أبوين شيعيين، فالشيعة المكتوبة أسماؤهم هم الذين وصفهم الإمام الصادق عليه السلام بقوله: شيعتنا أهل الهدى وأهل التقى وأهل الخير وأهل الإيمان وأهل الفتح والظفر.

وعنه عليه السلام قال: إياك والسَّفَلَه، فإنما شيعه عليٌّ من عَفِّ بطنه وفرجه، واشتدَّ جهاده، وعمل لخالفه، ورجا ثوابه، وخاف عقابه، فإذا رأيت أولئك فأولئك شيعه جعفر.

وعنه عليه السلام قال: إن شيعه علي كانوا خمص البطون، ذبل الشفاه، أهل رأفه وعلم وحلم، يُعرفون بالرهبانيه، فأعينوا علي ما أنتم عليه بالورع والاجتهاد (١) ٦٢٢.

والشيعه الموصوفون بهذه الصفات هم الكُمَّل من الشيعه، وليسوا هم بدرجه من الكثره التي صَوَّرها الكاتب، فلا يستبعد أن تكون أسماؤهم مكتوبه في حمل بعير من الكتب.

٣- أن أهل السنه رووا في كتبهم ما هو أدهى من ذلك وأعظم، فقد رووا في كتبهم أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أخرج للناس كتابين فيهما أسماء كل أهل الجنه، وأسماء كل أهل النار، ولا ريب في أن هذين الكتابين سيكونان حاويين لكل أسماء من خلقهم الله سبحانه وتعالى منذ أن خلق الخلقه، لأن كل واحد من الناس إما أن يكون في الجنه أو في النار، وهذا أعظم من الكتاب الذي أنكره الكاتب.

فقد أخرج الترمذى في سننه، وأحمد في مسنده، والطبرانى في معجمه الأوسط، وأبو نعيم في حليته، وغيرهم، عن عبد الله بن عمرو بن العاصى قال: خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي يده كتابان، فقال: أتدرون ما هذان الكتابان؟ فقلنا: لا يا رسول الله إلا أن تخبرنا. فقال للذى في يده اليمنى: هذا كتاب من رب العالمين، فيه أسماء أهل الجنه وأسماء آبائهم وقبائلهم، ثم أجمل على آخرهم، فلا يُزاد فيهم ولا يُنقص منهم أبداً. ثم قال للذى في شماله: هذا كتاب من رب العالمين، فيه أسماء أهل النار وأسماء آبائهم وقبائلهم، ثم أجمل على آخرهم، فلا يُزاد فيهم ولا يُنقص منهم أبداً. فقال أصحابه: فقيم العمل يا رسول الله إن كان أمراً قد فرغ منه؟ فقال: سدّدوا وقاربوا، فإن صاحب الجنه يُختم له بعمل أهل الجنه وإن عمل أى عمل، وإن صاحب

النار يُختم له بعمل أهل النار وإن عمل أئ عمل. ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم بيديه فبئذهما، ثم قال: فرغ ربكم من العباد، فريق في الجنة وفريق في السعير.

قال الترمذى: وهذا حديث حسن غريب صحيح (١) ٦٢٣.

ولنا ههنا أن نسأل الكاتب وغيره من أهل السنه: أين صار هذان الكتابان بعد وفاه النبي صلى الله عليه وآله وسلم؟

ألا يمكن أن يحتفظ بهما أهل بيته وبيقيان عندهم يتوارثونهما، وفيهما أسماء شيعتهم وأسماء أعدائهم؟

٤- لو كان المراد بالشيعة هم كل هؤلاء الذين ذكرهم الكاتب فلا استحاله في أن يكون كتاب واحد حاوياً لكل أسمائهم على كثرتها، إذ يحتمل أن يكون مثل هذا الكتاب مكتوباً لا بالطريقه التي نكتب بها كتبنا الآن حتى لا نتصور استيعاب كتاب واحد لكل هذه الأسماء الكثيره، أو لعله كان حاوياً لكل تلك الأسماء بنحو الإعجاز.

وبهذا يمكن تصحيح اشتمال هذا الكتاب وكتابتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم على كل تلك الأسماء الكثيره مع صغر أحجام هذه الكتب.

قال الكاتب: ٣- صحيفه العبيطه:

عن أمير المؤمنين رضى الله عنه قال: وأيم الله إن عندى لصحف كذا كثيره قطائع رسول الله صلى الله عليه وآله، وأهل بيته وأن فيها لصحيفه يقال لها العبيطه، وما ورد على العرب

١- سنن الترمذى ٤/ ٤٤٩. مسند أحمد بن حنبل ٢/ ١٦٧. مجمع الزوائد ٧/ ١٨٧. تفسير الطبرى ٧/ ٢٥. تفسير القرآن العظيم ٤/ ١٠٧. حليه الأولياء ٥/ ١٦٨. جامع العلوم والحكم ١/ ٥٩. كتاب السنه لابن أبى عاصم ١/ ١٥٤ وعلق عليه الألبانى بقوله: إسناده حسن، وهو مخرج فى الصحيحه (٨٤٨). سلسله الأحاديث الصحيحه ٢/ ٥٠٣. الفتح الكبير للنبهانى ١/ ٤٠. صحيح الجامع الصغير وزيادته ١/ ٧٩ وقال الألبانى: صحيح.

أشد منها، وان فيها لستين قبيله من العرب بهرجه، مالها فى دين الله من نصيب. بحار الأنوار ٣٧ / ٢٦.

إن هذه الروايه ليست مقبوله ولا معقوله، فإذا كان هذا العدد من القبائل ليس فيها كذا نصيب فى دين الله فمعنى هذا أنه لا يوجد مسلم واحد له فى دين الله نصيب.

ثم تخصيص القبائل العربيه بهذا الحكم القاسى يُشتمُّ منه رائحه الشعوبيه، وسيأتى توضيح ذلك فى فصل قادم.

وأقول: هذه الروايه ضعيفه السند جداً، فإن راويها هو أبو أراكه، وهو لم يثبت توثيقه فى كتب الرجال.

ومن جمله رواتها على بن ميسره، وأبو الحسن العبدى وهما مجهولا الحال كذلك.

ومنهم: محمد بن على بن أسباط وهو مهمل فى كتب الرجال.

ومنهم: أبو عمران الأرمنى وهو موسى بن زنجويه، وهو ضعيف، ضعّفه النجاشى وابن الغضائرى (١) ٦٢٤.

ومنهم: يعقوب بن إسحاق وهو الضبى بقرينه روايته عن أبى عمران الأرمنى، وهو أيضاً مجهول لم يوثق فى كتب الرجال.

ومنهم: محمد بن حسان وهو الرازى بقرينه روايه الصفار عنه، وهو لم يثبت توثيقه، بل ضعّفه ابن الغضائرى، وقال فيه النجاشى:

يُعرف ويُنكر بين بين، يروى عنه الضعفاء (٢) ٦٢٥.

١- رجال النجاشى ٣٤٢ / ٢. رجال ابن الغضائرى، ص ٩١. راجع معجم رجال الحديث ٤٣ / ١٩.

٢- رجال النجاشى، ص ٢٣٩ ط حجرية. رجال ابن الغضائرى، ص ٩٥.

هذه هي الروايه التي احتج بها الكاتب، وهي ضعيفه جداً اشتملت على مجاهيل وضعفاء ومهملين، فكيف يصح الاحتجاج بها والتعويل عليها؟!

ومع الإغماض عن سند الروايه فلا بد من حمل القبيله فى الروايه على ما يشمل البطن والفخذ، كبنى هاشم وبنى أميه مثلاً، بل وعلى مايشمل الفصيله أيضاً كبنى العباس مثلاً، وذلك بقريته ذكر ستين قبيله.

ولا- ريب فى أن بطون القبائل وأفخاذها وفصائلها كثيره جداً (١) ٦٢٦، وحينئذ فليس بمستبعد أن يكون ستون من قبائل العرب بالمعنى الذى قلناه ليس لها فى الإسلام نصيب، وذلك لأن المسلمين تفرّقوا إلى مذاهب كثيره بعيده عن روح الإسلام وتعاليمه.

وأما ذكر القبائل العربيه بالخصوص فلأن بعضها لها فى الإسلام نصيب، وبعضها ليست كذلك، وأما غير العرب فلم يكن لأحد منهم فى دين الله نصيب.

قال الكاتب: ٤- صحيفه ذؤابه السيف:

عن أبى بصير عن أبى عبد الله رضى الله عنه أنه كان فى ذؤابه سيف رسول الله صلى الله عليه وآله صحيفه صغيره فيها الأحرف التى يفتح كل حرف منها ألف حرف. قال أبو بصير: قال أبو عبد الله: فما خرج منها إلا حرفان حتى الساعة. بحار الأنوار ٥٦ / ٢٦.

قلت: وأين الأحرف الأخرى؟ ألا يُفترض أن تُخرج حتى يستفيد منها شيعه أهل البيت؟ أم أنها ستبقى مكتومه حتى يقوم القائم؟

وأقول: هذه الروايه ضعيفه السند، فإن من جملة روايتها على بن أبى حمزه، وهو

١- راجع كتاب (سبائك الذهب فى معرفه قبائل العرب) للسويدى لتقف على تفاصيل بطون وأفخاذ القبائل العربيه الكثيره جداً.

البطائنى رأس الواقفيه، الذى أنكر إمامه مولانا الرضا عليه السلام.

قال ابن الغضائرى: على بن أبى حمزه لعنه الله، أصل الوقف، وأشد الخلق عداوه للولى من بعد أبى إبراهيم عليه السلام (١) ٦٢٧.

وقال على بن الحسن بن فضال: على بن أبى حمزه كذاب، واقفى متهم ملعون، وقد رويت عنه أحاديث كثيره، وكتب عنه تفسير القرآن كله من أوله إلى آخره، إلا أنى لا أستحل أن أروى عنه حديثاً واحداً (٢) ٦٢٨.

وضَعَفَه ابن داود فى رجاله، والعلامه فى الخلاصه، والمجلسى فى الرجال والوجيزه وغيرهم (٣) ٦٢٩.

وروى ابن داود فى رجاله عن الرضا عليه السلام أنه قال: أما استبان لكم كذبه؟ أليس هو الذى يروى أن رأس المهدي يُهدى إلى عيسى بن مريم؟

ومن رواه هذا الخبر القاسم بن محمد وهو الجوهري، بقرينه روايته عن على بن أبى حمزه، وهو لم يثبت توثيقه فى كتب الرجال.

وعليه فالروايه ضعيفه السند، لا يصح التعويل عليها فى شىء.

ومع الغض عن سندها فالظاهر أن الروايه لا إشكال فيها عند الكاتب إلا من جهه قوله: (فما خرج منها إلا حرفان حتى الساعه)، وذلك لأن هذه الصحيفه قد ذكرها أهل السنه فى كتبهم بأسانيد صحيحه، إلا أنهم ذكروا أنها كانت معلقه فى قراب سيف أمير المؤمنين عليه السلام، ولا منافاه فى البين، فلعلها كانت فى قراب سيف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، ثم صارت إلى أمير المؤمنين عليه السلام، فعلقها فى قراب سيفه.

١- رجال ابن الغضائرى، ص ٨٣.

٢- رجال العلامه، ص ٢٣١.

٣- رجال ابن داود، ص ٢٥٩. رجال العلامه، ص ٢٣١. الوجيزه، ص ١١٨. رجال المجلسى، ص ٢٥٥.

فقد أخرج البخارى - واللفظ له - ومسلم وأحمد والنسائى وابن حبان والبيهقى والحاكم وأبو نعيم وأبو عوانه والحميدى وغيرهم بأسانيدهم عن إبراهيم التيمى عن أبيه، قال: خطبنا على رضى الله عنه على منبر من آجر وعليه سيف فيه صحيفه معلقه، فقال: والله ما عندنا من كتاب يُقرأ إلا كتاب الله وما فى هذه الصحيفه. فنشرها فإذا فيها أسنان الإبل، وإذا فيها: المدينه حرم من غير إلى كذا، فمن أحدث فيها حدثاً فعليه لعنه الله والملائكه والناس أجمعين، لا يقبل الله منه صرفاً ولا عدلاً. وإذا فيه: ذمه المسلمين واحده، يسعى بها أدناهم، فمن أخفر مسلماً فعليه لعنه الله والملائكه والناس أجمعين، لا يقبل الله منه صرفاً ولا عدلاً، وإذا فيها: مَنْ والى قوماً بغير إذن مواليه فعليه لعنه الله والملائكه والناس أجمعين، لا يقبل الله منه صرفاً ولا عدلاً (١) ٤٣٠.

وفى بعضها أنه عليه السلام ذكر أن عنده صحيفه، لكنه لم ينص على أنها فى قراب السيف، وقد ورد ذلك فى أحاديث كثيره عندهم.

منها: ما أخرجه البخارى فى صحيحه، وأبو داود وابن ماجه والنسائى والدارمى فى سننهم، وأحمد فى مسنده، وغيرهم، بأسانيدهم عن الشعبى عن أبى جحيفه قال: قلت لعلى: هل عندكم كتاب؟ قال: لا، إلا كتاب الله، أو فهم أعطيه رجل مسلم، أو ما فى هذه الصحيفه. قال: قلت: فما فى هذه الصحيفه؟ قال: العقل وفكاك الأسير ولا يُقتل مسلم بكافر (٢) ٤٣١.

١- صحيح البخارى ٢٢٧٨/٤. صحيح مسلم ٩٩٥/٢، ١١٤٧، ١٥٦٧/٣. صحيح ابن حبان ٢١٦/١٣. المستدرک على الصحيحين ١٥٣/٤ ط حيدرآباد. مسند أحمد ١/١، ١١٨، ١١٩، ١٥٢. سنن البيهقى الكبرى ٢٩/٨، ٢٥٠/٩. سنن النسائى ٣٩٢/٨. السنن الكبرى للنسائى ٢/٤٨٦، ٥/٢٠٨. مسند أبى عوانه ٣/٢٣٩، ٥/٢٤٠، ٥/٧٦. شعب الإيمان ٦/١٨٩. حليه الأولياء ٤/١٣١. مسند الحميدى ١/٢٣.

٢- صحيح البخارى ١/٦٢، ٢/٩٣٧، ٤/٢١٥٤، ٢١٥٦. سنن النسائى بشرح السيوطى ٨/٣٩٢. سنن أبى داود ٢/٢١٦. سنن ابن ماجه ٢/٨٨٧. السنن الكبرى للنسائى ٤/٢٢٠. سنن الدارمى ٢/٦٣٣. مسند أحمد ١/٧٩، السنن الكبرى للبيهقى ٩/٢٢٦.

وأخرج البخارى فى صحيحه، والترمذى فى سننه، والبيهقى فى السنن الكبرى وغيرهم، بأسانيدهم عن إبراهيم التيمى عن أبيه عن على رضى الله عنه قال: ما عندنا شىء إلا كتاب الله وهذه الصحيحه عن النبى صلى الله عليه وسلم: المدينه حرمٌ ما بين عائر إلى كذا، من أحدث فيها حدثاً أو آوى محدثاً فعليه لعنة الله والملائكه والناس أجمعين، لا يقبل منه صرف ولا عدل، وقال: ذمّه المسلمین واحده، فمن أخفر مسلماً فعليه لعنة الله والملائكه والناس أجمعين، لا يقبل منه صرف ولا عدل، ومن تولى قوماً بغير إذن مواليه فعليه لعنة الله والملائكه والناس أجمعين، لا يقبل منه صرف ولا عدل (١) ٦٣٢.

وأكثر تلكم الروايات المرويه عندهم ظاهره فى أن تلك الصحيحه كانت مشتمله على أمور أخرى غير ما ذكر فى الحديث، بدليل تفاوت الأحاديث طولاً وقصراً فى بيان ما حوته تلك الصحيحه.

ومن غير البعيد أن تحتوى تلك الصحيحه على قواعد كليها عامه عُبر عنها فى الحديث ب- (أحرف يفتيح كل حرف منها ألف حرف).

ولعل المراد بالحرفين اللذين خرجا قاعده (لا يقتل مسلم بكافر)، وقاعده (من تولى قوماً بغير إذن مواليه)، فإنهما قاعدتان يفتح منهما مسائل كثيره متشعبه.

وأما العله التى من أجلها أخفى الإمام عليه السلام باقى ما فى الصحيحه إلا اليسير الذى خرج منها، فلا ندرى بها، والإمام عليه السلام أعرف بتكليفه، وهو عليه السلام أدرى بأهل عصره، ونحن لسنا مكلفين به على فرض تحققه.

هذا مع أن أحاديث أهل السنه ظاهرها أنه عليه السلام أظهر شيئاً منها لا كليها، وعليه فالإشكال نفسه يرد عليهم، بل وروده عليهم أولى باعتبار صحه أحاديث الصحيحه عندهم، وعدم اعتقادهم بأن الإمام عليه السلام كان يتقى من أهل عصره.

١- صحيح البخارى ١/٥٥٣، ٢/٩٧٩، ٩٨١، ٤/٢١١٠. سنن الترمذى ٤/٤٣٨. السنن الكبرى للبيهقى ٥/١٩٦. مسند أحمد ١/٨١.

قال الكاتب: ٥- صحيفه على، وهى صحيفه أُخرى وُجِدَتْ فى ذؤابه السيف:

عن أبى عبد الله رضى الله عنه قال: وُجِدَ فى ذؤابه سيف رسول الله صلى الله عليه وآله صحيفه فإذا فيها مكتوب: بسم الله الرحمن الرحيم، إن أعتى الناس على الله يوم القيامة مَنْ قتل غير قاتله، ومن ضرب غير ضاربه، ومن تولى غير مواليه فهو كافر بما أنزل الله تعالى على محمد صلى الله عليه، ومن أحدث حدثاً أو آوى مُخْدِثاً لم يقبل الله منه يوم القيامة صِيْرَفاً ولا عَدْلاً. بحار الأنوار ٢٧/٦٥، ١٠٤/٣٧٥.

وأقول: إن الكاتب ذكر أن هذه الصحيفه كانت لعلى عليه السلام وُجِدَتْ فى ذؤابه سيفه، مع أن الروايه نصّت على أنها كانت فى ذؤابه سيف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كما ورد ذلك فى الروايه السابقه.

وقد ذكر أيضاً أنها صحيفه أُخرى لعلى عليه السلام، مع أن هذا لا يظهر من الروايه التى ساقها، فلعلّ هذه الصحيفه هى عين تلك الصحيفه.

قال الكاتب: ٦- الجفر: وهو نوعان: الجفر الأبيض والجفر الأحمر:

عن أبى العلاء قال: سمعت أبا عبد الله يقول: إن عندى الجفر الأبيض.

قال: قلت: أى شىء فيه؟

قال: زبور داود، وتوراه موسى، وإنجيل عيسى، وصحف إبراهيم عليهم السلام والحلال والحرام .. وعندى الجفر الأحمر.

قال: قلت: وأى شىء فى الجفر الأحمر؟

قال: السلاح، وذلك إنما يفتح للدم يفتحه صاحب السيف للقتل.

فقال له عبد الله بن أبي يعفور كذا: أصلحك الله، أيعرف هذا بنو الحسن؟ فقال: إى والله كما يعرفون الليل أنه ليل والنهار أنه نهار، ولكنهم يحملهم الحسد وطلب الدنيا على الجحود والإنكار، ولو طلبوا الحق بالحق لكان خيراً لهم. أصول الكافي ١/ ٢٤.

وأقول: أما الجفر الأبيض فلا نرى ما يدعو إلى إنكار وجوده عند أئمة أهل البيت عليهم السلام، وذلك لأننا تلقينا من الثقات الأثبات أن الكتب المذكورة كانت عندهم عليهم السلام وفي حوزتهم، فكيف يجوز لنا رده وإنكاره ولا سيما مع ورود النهى عن رده ما قاله أهل الكتاب مما لم تثبت صحته ولم يتضح بطلانه.

فقد أخرج البخارى بسنده عن أبي هريره، أنه قال: كان أهل الكتاب يقرأون التوراه بالعبرانيه ويفسرونها بالعريه لأهل الإسلام، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: لا تصدقوا أهل الكتاب ولا تكذبوهم، وقولوا قولوا آمناً بالله وما أنزل إلينا وما أنزل إليكم الآية (١) ٦٣٣.

وأخرج أبو داود وأحمد والحاكم وابن حبان وغيرهم عن أبي نملة الأنصارى،

١- صحيح البخارى ٩/ ١٣٦ كتاب الاعتصام، باب قول النبى صلى الله عليه وسلم: لا تسألوا أهل الكتاب عن شىء، ٣/ ٢٣٧ كتاب الشهادات، باب لا يسأل أهل الشرك عن الشهاده وغيرها، ٦/ ٢٥ كتاب التفسير، تفسير سوره البقره. تنبيه: الروايه التى نقلناها بلفظ البخارى من كتاب الاعتصام فيها تصريح بأن قوله (آمنا بالله وما أنزل إلينا وما أنزل إليكم) آيه من القرآن، ولهذا عقب الجمله بقوله: (الآيه) كما فى الطبعه المصريه، مطابع الشعب سنه ١٣٧٨، وإن كانت كلمه (الآيه) قد حُذفت من الطبعه المحققه بتحقيق الشيخ محمد على القطب والشيخ هشام البخارى ٤/ ٢٢٩٦، طبع المكتبه العصريه فى لبنان، سنه ١٤١٧ هـ، مع أنهما أدرجا الجمله بين قوسين قرآنيين، وأشارا فى الحاشيه إلى أنها الآية ١٣٦ من سوره البقره مع إدراج كلمه (إليكم) داخل القوسين بغير الخط القرآنى. وهذا يدل أنهما قد تبَّها إلى أن كلمه (إليكم) ليست من الآية، لكنهما لم يتبَّها القارئ على ذلك سترأ على البخارى، وخشيه من فضيحه أهل السنه الذين يرونه كله صحيحاً.

عن أبيه: أنه بينما هو جالس عند رسول الله صلى الله عليه وسلم وعنده رجل من اليهود مرَّ بجنازه، فقال: يا محمد هل تتكلم هذه الجنازه؟ فقال النبي صلى الله عليه وسلم: الله أعلم. فقال اليهودي: إنها تتكلم. فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ما حدّثكم أهل الكتاب فلا تصدقوهم ولا تكذبوهم، وقولوا: آمنا بالله ورسوله. فإن كان باطلاً لم تصدّقه، وإن كان حقاً لم تكذبوه (١) ٦٣٤.

ولا- ندرى لم استحل أهل السنه تكذيب شيعه أهل البيت عليهم السلام ورواه أحاديثهم، ولم يستحلوا تكذيب أخبار اليهود والنصارى ورواتهم، مع أن العله المانع من التكذيب متحققه فى الموردین على السواء!؟

هذا مع أنهم رووا أن عبد الله بن عمرو بن العاص كان عنده زاملتان (٢) ٦٣٥ من كتب أهل الكتاب.

فقد قال ابن كثير فى تفسيره: كان عبد الله بن عمرو رضى الله عنهما قد أصاب يوم اليرموك زاملتين من كتب أهل الكتاب، فكان يحدث منهما (٣) ٦٣٦.

وقال الذهبى فى سير أعلام النبلاء فى ترجمه عبد الله بن عمرو: وقد روى عبدالله أيضاً عن أبى بكر، وعمر، ومعاذ، وسراقه بن مالك، وأبيه عمرو، وعبد الرحمن بن عوف، وأبى الدرداء، وطائفة، وعن أهل الكتاب، وأدمن النظر فى كتبهم، واعتنى بذلك (٤) ٦٣٧.

وقال فى تذكره الحفاظ: وكان أصاب جملة من كتب أهل الكتاب، وأدمن النظر فيها، ورأى فيها عجائب (٥) ٦٣٨.

-
- ١- سنن أبى داود ٣/ ٣١٨ حديث ٣٦٤٤. مسند أحمد ٤/ ١٣٦. المستدرک على الصحيحين ٣/ ٣٥٨. الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان ٨/ ٥٢. شرح السنه ١/ ٢٦٨.
 - ٢- الزامله: هو البعير الذى يحمل عليه الرجل متاعه وطعامه. والزاملتان حمل بعيرين.
 - ٣- تفسير القرآن العظيم ١/ ٤.
 - ٤- سير أعلام النبلاء ٣/ ٨١.
 - ٥- تذكره الحفاظ ١/

وقال ابن حجر: إن عبد الله كان قد ظفر في الشام بحمل جمل من كتب أهل الكتاب، فكان ينظر فيها ويحدّث منها، فتجنّب الأخذ عنه لذلك كثير من أئمة التابعين (١) ٦٣٩.

فلا ندري بعد هذا لم صدّقوا بحيازه عبد الله بن عمرو لهذه الكتب وأنكروا حيازه أئمة أهل البيت عليهم السلام لها؟

وأما الجفر الأحمر فهو السلاح كما ورد في الخبر، وحيازتهم عليهم السلام للسلاح ليس أمراً مستغرباً حتى تتوجّه أصابع الاتهام للرواه بالتكذيب.

وكيف كان فلا- نرى في ثبوت حيازتهم عليهم السلام للجفر الأبيض والجفر الأحمر غرابه، ولا منافاه لآيه محكمه أو سُنَّه ثابتة حتى يصير أهل السُنَّه على إنكارها والتشنيع بها.

قال الكاتب: وقد سألت مولانا الراحل الإمام الخوئي عن الجفر الأحمر، من الذي يفتحه ودم من الذي يُراق؟

فقال: يفتحه صاحب الزمان عجل الله فرجه، ويريق به دماء العامه النواصب- أهل السنه- فيمزقهم شذَر مَيدَر، ويجعل دماءهم تجرى كدجله والفرات، وَلَيَنْتَقِمَنَّ من صَيِّمَى قريش- يقصد أبا بكر وعمر- وابتئيهما- يقصد عائشه وحفصه- ومن نعتل كذا- يقصد عثمان- ومن بنى أميه والعباس فينبش قبورهم نبشا.

وأقول: ما نقله عن السيد الخوئي قدس الله نفسه الزكيه غير صحيح، وهو مثل نقولاته السابقه التي لا يُعوّل عليها ولا يؤخذ بها.

مضافاً إلى أن هذا الكلام مخالف لفتاوى السيد الخوئي المعروفه، لأنه قدس سره لا

١- فتح الباري ١/ ١٦٧. ونقله المبار كفوري عن ابن حجر في تحفه الأحوذى ٧/ ٣٥٩.

يرى أن أهل السنّة كلهم نواصب (١) ٦٤٠، بل يفرّق بين الناصبي والمخالف، ولا يعتبر كل مخالف ناصبياً، ولهذا حكم بنجاسه النواصب وكفرهم وعدم حرمة دمائهم وأموالهم، دون المخالفين.

قال قدس سره في بحث درسه تعليقاً على قول صاحب العروه: (لا أشكال في نجاسه الغلاه والنواصب):

وهم - أي النواصب - الفرقة الملعونه التي تنصب العداوه وتُظهر البغضاء لأهل البيت عليهم السلام ... ولا - شبهه في نجاستهم وكفرهم، وهذا لا - للأخبار الواردة في كفر المخالفين كما تأتي جملة منها عن قريب، لأن الكفر فيها إنما هو في مقابل الإيمان، ولم يُرد منه ما يقابل الإسلام، بل لما رواه ابن أبي يعفور في الموثق عن أبي عبد الله عليه السلام في حديث قال: (وإياك أن تغتسل من غُساله الحَمَّام، ففيها تجتمع غُساله اليهودي، والنصراني، والمجوسى، والناصب لنا أهل البيت، فهو شرهم، فإن الله تبارك وتعالى لم يخلق خلقاً أنجس من الكلب، وإن الناصب لنا أهل البيت لأنجس منه). حيث إن ظاهرها إرادته النجاسه الظاهرية الطارئة على أعضاء الناصب لنصبه وكفره، وهذا من غير فرق بين خروجه على الإمام عليه السلام وعدمه، لأن مجرد نصب العداوه وإعلانها على أئمة الهدى عليهم السلام كافٍ في الحكم بكفره ونجاسته، وقد كان جملة من المقاتلين للحسين عليه السلام من النُصَّاب، وإنما أقدموا على محاربتة من أجل نصبهم العداوه لأمير المؤمنين وأولاده. ثم إن كون الناصب أنجس من الكلب لعلّه من جهه أن الناصب نجس من جهتين، وهما جهتا ظاهره وباطنه، لأن الناصب محكوم بالنجاسه الظاهرية لنصبه، كما أنه نجس من حيث باطنه وروحه، وهذا بخلاف الكلب، لأن النجاسه فيه من ناحيه ظاهره فحسب (٢) ٦٤١.

١- الناصبي: هو من تجاهر بالعداوه لأهل البيت عليهم السلام، بحربهم أو قتلهم أو ضربهم أو سبهم أو إهانتهم أو تنقيصهم أو جحد مآثرهم المعلوم ثبوتها لهم، أو نحو ذلك.

٢- التنقيح في شرح العروه الوثقى ٧٥ / ٢.

وكلامه قدس سره واضح فى أنه يرى كفر الناصبى ونجاسته، دون المخالفين للشيعة، وهم أهل السنه وغيرهم من غير الفرق الإسلاميه الأخرى كالزيديه والإسماعيليه والمعتزله وغيرهم.

وأما ما نسبته للسيد الخوئى قدس سره من أن صاحب الزمان سيقتل أهل السنه إذا خرج، وسيفزقهم شذر مذر، فهى نسبة باطله، وذلك لأن الأخبار لا تدل على ذلك، وإنما دلت الأحاديث المتواتره عند الفريقين على أنه عليه السلام سيملاً الأرض قسطاً وعدلاً بعدما ملئت ظلماً وجوراً، وأنه سينشر الحق فى أرجاء المعموره، وسيمحق كل ضلال وباطل، لتبقى كلمه الله هى العليا، وكلمه الذين كفروا هى السفلى.

ولا ريب فى أن تحقق هذا الأمر لا يتأتى إلا بحرب سلاطين الجور وأعدائهم، فإنهم لن يُسلموا له طواعيه واختياراً، بل سيحاربونه بما لديهم من عددٍ وعدده، وأما الذين اتبعوا الحق ورضوا به فلا شأن له بهم، سنه كانوا أم غيرهم.

والطريف أنه فى الوقت الذى لا نرى روايه واحده عند الشيعة تخبر أن الإمام المهدي عليه السلام سيقتل أصحاب المذاهب الأخرى ومنهم أهل السنه، نجد أن بعض الروايات السننيه تنص على أن أتباع السفينى - وهم من أهل السنه - سيقتلون شيعة أهل البيت عليهم السلام فى الكوفه.

فقد أخرج الحاكم النيسابورى فى المستدرک بسنده عن أبى رومان عن على بن أبى طالب رضى الله عنه قال: يظهر السفينى على الشام، ثم يكون بينهم وقعه بقرقيسا حتى تشبع طير السماء وسباع الأرض من جيفهم، ثم يفتق عليهم فتق من خلفهم، فتقبل طائفه منهم حتى يدخلوا أرض خراسان، وتقبل خيل السفينى فى طلب أهل خراسان، ويقتلون شيعة آل محمد صلى الله عليه وآله وسلم بالكوفه، ثم يخرج أهل خراسان فى طلب المهدي (١) ٦٤٢.

قال الكاتب: قلت: إن قول الإمام الخوئي فيه إسراف إذ أن أهل البيت عليهم السلام، أجل وأعظم من أن ينشوا قبر ميت مضى على موته قرون طويلة.

إن الأئمة سلام الله عليهم كانوا يقابلون إساءة المسمى ء بالإحسان إليه والعفو والصفح عنه، فلا يعقل أن ينشوا قبور الأموات لينتقموا منهم ويسيئوا عليهم الحدود فالميت لا يُقام عليه حد، وأهل البيت سلام الله عليهم عُرفوا بالوداعه والسماحه والطيب.

وأقول: صحيح أن أهل البيت عليهم السلام رحمه مهدها لهذه الأمة كجدّهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، ولكننا لا نحتم عليهم بشى ء ولا- نعلّمهم تكليفهم، فهم أعرف بما يصنعون، وأما نبش القبور فهو راجع إليهم، فإن صنعه صاحب الزمان عليه السلام فهو حق، وإن تركه فهو أيضاً حق، وعلمه عند الله سبحانه، ولسنا مكلفين باعتقاد أو ردّ هذه الحوادث، لأنها من علم الغيب الذى لا يلزمننا الجزم فيه بشى ء.

ومن الواضح أن الكاتب أخذ بعض ما نسبه للخوئي من بعض المرويات التى لم يحقّق فى أسانيدها، وأضاف إليها بعضاً آخر من عنده، فنسب الجميع للخوئي قدّس الله نفسه زوراً وبهتاناً.

قال الكاتب: ٧- مصحف فاطمه:

أ- عن على بن سعيد عن أبى عبد الله رضى الله عنه قال: (وعندنا مصحف فاطمه ما فيه آيه من كتاب الله، وإنه لإملاء رسول الله صلوات الله عليه وآله وخط على رضى الله عنه بيده) بحار الأنوار ٢٦ / ٤١.

ب- وعن محمد بن مسلم عن أحدهما رضى الله عنه (.. وَخَلَّفْتُ فَاطِمَةَ مَصْحَفًا مَا هُوَ قُرْآنٌ وَلَكِنَّهُ كَلَامٌ مِنْ كَلَامِ اللَّهِ أَنْزَلَ عَلَيْهِ، إِمْلَاءَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَخَطَّ

ج- عن علي بن أبي حمزة عن أبي عبد الله رضي الله عنه (.. وعندنا مصحف فاطمه عليها السلام، أما والله ما فيه حرف من القرآن ولكنه إملاء رسول الله صلى الله عليه وخط علي) البحار ٢٦ / ٤٨.

وأقول: مصحف فاطمه عليها السلام هو كتاب فيه علم ما يكون وأسماء من يملكون إلى قيام الساعة، بإملاء جبرئيل عليه السلام ويخط علي بن أبي طالب عليه السلام، كما دلت عليه الأخبار الكثيرة كخبر حماد بن عثمان، قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: تظهر الزنادقة في سنة ثمان وعشرين ومائه، وذلك أني نظرت في مصحف فاطمه عليها السلام. قال: قلت: وما مصحف فاطمه؟ قال: إن الله تعالى لما قبض نبيّه صلى الله عليه وآله دخل على فاطمه عليها السلام من وفاته من الحزن ما لا يعلمه إلا الله عزّ وجل، فأرسل الله إليها ملكاً يسألها غمّها ويحدّثها، فشكّت ذلك إلى أمير المؤمنين عليه السلام، فقال: إذا أحسستِ بذلك وسمعت الصوت قولي لي. فأعلمته بذلك، فجعل أمير المؤمنين عليه السلام يكتب كل ما سمع، حتى أثبت من ذلك مصحفاً. قال: ثم قال: أما إنه ليس فيه شيء من الحلال والحرام، ولكن فيه علم ما يكون (١) ٤٤٣.

وفي صحيحه أبي عبيدة الحذاء، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: إن فاطمه مكثت بعد رسول الله صلى الله عليه وآله خمسة وسبعين يوماً، وكان دخلها حزن شديد على أبيها، وكان جبرئيل عليه السلام يأتيها فيحسن عزاءها على أبيها ويطيب نفسها، ويخبرها عن أبيها ومكانه، ويخبرها بما يكون بعدها في ذريتها، وكان علي عليه السلام يكتب ذلك، فهذا مصحف فاطمه عليها السلام (٢) ٤٤٤.

فإن قال قائل: إن ادعاء تكليم الملائكة غير الأنبياء باطل، فلا يصح ادعاء سماع فاطمه وعلي عليه السلام كلام الملائكة عامه أو جبريل خاصة.

١- الكافي ١ / ٢٤٠.

٢- المصدر السابق ١ / ٢٤١.

أجبنه على ذلك بأمر:

١- أن الأحاديث التي أخرجها حفّظ الحديث من أهل السنه قد دلّت على أن الناس لو استقاموا لصافحتهم الملائكه.

ومن ذلك ما أخرجه مسلم والترمذى وابن ماجه وأحمد والحميدى والطيالسى وابن حبان وغيرهم عن حنظله التميمى الأسيدي، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: يا حنظله، لو كنتم تكونون كما تكونون عندي لصافحتكم الملائكه على فُرْشكم أو فى طُرُقكم (١) ٦٤٥.

وفى روايه أخرى، قال: لو كنتم تكونون إذا فارقتموني كما تكونون عندي لصافحتكم الملائكه بأكفها، ولزارتكم فى بيوتكم (٢) ٦٤٦.

وعلى ذلك يُحمل تكليم الملائكه لمريم عليها السلام فيما حكاه الله سبحانه فى كتابه العزيز، إذ قال

وَإِذْ كُرِيَ فِي الْكِتَابِ مَرْيَمَ إِذِ انْتَبَذَتْ مِنْ أَهْلِهَا مَكَانًا شَرْقِيًّا فَاتَّخَذَتْ مِنْ دُونِهِمْ حِجَابًا فَأَرْسَلْنَا إِلَيْهَا رُوحَنَا فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا قَالَتْ إِنِّي أَعُوذُ بِالرَّحْمَنِ مِنْكَ إِنْ كُنْتَ تَقِيًّا قَالَتْ إِنَّمَا أَنَا رَسُولُ رَبِّكِ لِأَهَبَ لَكِ غُلَامًا زَكِيًّا قَالَتْ أَنَّى يَكُونُ لِي غُلَامٌ وَلَمْ يَمْسَسْنِي بَشَرٌ وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا قَالَتْ كَذَلِكَ قَالَ رَبُّكِ هُوَ عَلَيَّ هَيِّنٌ وَلِنَجْعَلَهُ آيَةً لِلنَّاسِ وَرَحْمَةً مِنَّا وَكَانَ أَمْرًا مَقْضِيًّا (٣) ٦٤٧.

وعليه فهل يحق لمسلم يؤمن بالله واليوم الآخر أن ينفى عن أمير المؤمنين عليه السلام

١- صحيح مسلم ٢١٠٦-٢١٠٧. سنن الترمذى ٤/٦٦٦ وقال: هذا حديث حسن صحيح. سنن ابن ماجه ٢/١٤١٦. مسند أحمد ٢/٣٠٥، ٣/١٧٥، ٤/١٧٨، ٣٤٦، الجامع الصغير ٢/٢٢٨ حديث رقم ٧٤١٨، ٧٤١٩. مسند أبى داود الطيالسى، ص ١٩١. شرح السنه ١/١٦٧. الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان ٩/٢٤٠-٢٤١. وصححه الألبانى فى صحيح سنن ابن ماجه ٢/٤١٥-٤١٦، وصحيح الجامع الصغير ٢/٩٣١، ١١٩٠، وسلسله الأحاديث الصحيحه ٤/٦٠٦.

٢- مسند أبى داود الطيالسى، ص ٣٣٧.

٣- سوره مريم، الآيات ١٦-٢١.

وسيده نساء العالمين عليها السلام الاستقامه التي تؤهلها لأن تتحدّث معهما الملائكه في بيتهما؟!

٢- أن بعض أحاديثهم وأقوالهم تطابقت على أن بعض صحابه النبي صلى الله عليه وآله وسلم كانت الملائكه تسلم عليه وتصافحه ويراهم عياناً.

ومن ذلك ما أخرجه مسلم عن عمران بن حصين- في حديث- قال: وقد كان يُسَلَّمُ عليّ حتى اکتویْتُ فُتْرِكْتُ، ثم تَرَكْتُ الكَيّ فعاد (١) ٦٤٨.

وأخرج ابن سعد عن قتاده: أن الملائكه كانت تصافح عمران بن حصين حتى اکتوی فتَنَحَّتْ (٢) ٦٤٩.

قال الذهبي في ترجمه عمران بن حصين: وكان ممن يسلم عليه الملائكه ...

وقال: وكان به داء الناصور فاكتوى لأجله، فقال: اکتوينا فما أفلحن ولا أنجحن. وروينا أنه لما اکتوى انقطع عنه التسليم مده ثم عاد إليه (٣) ٦٥٠.

وقال ابن حجر: وكانت الملائكه تصافحه قبل أن يکتوى (٤) ٦٥١.

وقال النووي: كانت الملائكه تسلم عليه ويراهم عياناً كما جاء مصرحاً به في صحيح مسلم (٥) ٦٥٢.

إلى غير ذلك مما لا يُحصى كثرة، ولا نحتاج إلى تتبعه واستقصائه (٦) ٦٥٣.

١- صحيح مسلم ٨٩٩ / ٢.

٢- الطبقات الكبرى ٢٨٨ / ٤.

٣- تذكرة الحفاظ ١ / ٢٩ - ٣٠.

٤- تهذيب التهذيب ٨ / ١١٢.

٥- تهذيب الأسماء واللغات ٢ / ٣٦.

٦- راجع إن شئت سنن أبي داود ٤ / ٥. مسند أحمد ٤ / ٤٢٧. المستدرک ٣ / ٤٧٢. أسد الغابه ٤ / ١٣٨. الإصابه ٣ / ٢٦، ٢٧. سير

أعلام النبلاء ٢ / ٥٠٨، ٥١٠، ٥١١. شذرات الذهب ١ / ٥٨. تاريخ الإسلام ٣ / ٢٧٥، ٢٧٦. البدايه والنهايه ٨ / ٦٢.

٣- أن الأحاديث المرويه الداله على سماع جمع من الصحابه كلام الملائكه ورؤيتهم وسلامهم عليهم وكلامهم معهم لا تُحصى كثره.

منها: ما أخرجه أحمد عن حذيفه بن اليمان أنه أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال: بينما أنا أصلي إذ سمعتُ متكلماً يقول: اللهم لك الحمد كله، ولك الملك كله، بيدك الخير كله، إليك يرجع الأمر كله، علانيته وسره، فأهل أن تُحمد، إنك على كل شىء قدير، اللهم اغفر لى جميع ما مضى من ذنبي، واعصمني فيما بقى من عمرى، وارزقنى عملاً زاكياً ترضى به عنى. فقال النبي صلى الله عليه وسلم: ذاك ملك أتاك يعلمك تحميد ربك (١) ٦٥٤.

ومن أراد المزيد فليرجع إلى كتابنا (كشف الحقائق)، فإننا ذكرنا هناك جملة وافره منها (٢) ٦٥٥.

ومن كل ذلك نخلص إلى أن سماع أمير المؤمنين وسيد نساء العالمين حديث الملك أو جبرئيل عليه السلام ممكن الوقوع، بل إن ذلك غير مستبعد منهما، ولا سيما بعدما رأينا بعض الأحاديث الصحيحه عندهم التى دلّت على تكليم الملائكه وسلامهم ومصافحتهم لمن هو دونهما، فالجراه على إنكار سماع على وفاطمه صوت الملك خطأ بين فاحش لا يجوز لمسلم أن يقدم عليه، لأنه طعن واضح فى العتره النبويه الطاهره، أعادنا الله من ذلك.

قال الكاتب: قلت: إذا كان الكتاب من إملاء رسول الله صلوات الله عليه وخط على، فلم كتبه عن الأمه؟ والله تعالى قد أمر رسوله صلى الله عليه وآله أن يبلغ كل ما أنزل إليه قال الله تعالى: يا أيها الرسول بلغ ما أنزل إليك من ربك وإن لم تفعل فما بَلَّغْتَ

١- مسند أحمد ٥/ ٣٩٦.

٢- كشف الحقائق، ص ١٣٦-١٣٩.

فكيف يمكن لرسول الله صلى الله عليه وآله أن يكتف عن المسلمين جميعاً هذا القرآن؟ وكيف يمكن لأمر المؤمنين رضى الله عنه والأئمة من بعده أن يكتفوه عن شيعتهم؟!

وأقول: الأمر بالتبليغ فى الآيه لم يتعلّق بتبليغ كل ما أنزل إلى النبى صلى الله عليه وآله وسلم، وإنما المراد هو تبليغ أمرٍ مخصوص أُريد من النبى صلى الله عليه وآله وسلم تبليغه للناس، وإلا لو كان المراد هو تبليغ الرساله كلها لكان معنى الآيه متهافتاً، فإنه لا معنى لأن يقال: بلِّغ كل ما أنزل إليك، فإن لم تبلغ كل ذلك فإنك حينئذ لم تبلغ رسالته، فإنه من البديهي أنه إذا لم يبلغ كل ما أنزل إليه فهو لم يبلغ الرساله.

ومنه يتضح أن النبى صلى الله عليه وآله وسلم إنما أمر بتبليغ شىء مخصوص، وهو تنصيب أمير المؤمنين عليه السلام خليفه من بعده كما دلّت عليه بعض الأحاديث التى سنذكر بعضها، وبما أن هذا ليس هو موضوع بحثنا فلا داعى للخوض فيه وإثباته، ولا سيما بعد دلاله بعض أحاديث أهل السنهعليه.

ثم كيف يكون المراد بالتبليغ ما ذكره الكاتب والآيه من سوره المائده التى نزلت فى أخريات الدعوه.

قال السيوطى فى الدر المنثور: أخرج ابن جرير وابن المنذر عن قتاده قال: المائده مدنيه.

وأخرج أحمد وأبو عبيد فى فضائله، والنحاس فى ناسخه، والنسائى وابن المنذر والحاكم وصحّحه وابن مردويه والبيهقى فى سننه عن جبير بن نفير قال: حججتُ فدخلتُ على عائشه فقالت لى: يا جبير تقرأ المائده؟ فقلت: نعم. فقالت: أما إنها آخر سوره نزلت، فما وجدتُم فيها من حلال فاستحلّوه، وما وجدتُم من حرام فحرّموه.

وأخرج أحمد والترمذى وحسنه والحاكم وصحّحه وابن مردويه والبيهقى فى

سننه عن عبد الله بن عمرو قال: آخر سورة نزلت سورة المائدة والفتح (١) ٦٥٦.

فلا مناص حينئذ من أن يكون التبليغ في الآيه متعلقاً بأمر مهم أريد من النبي صلى الله عليه وآله وسلم بيانه في نهايه دعوته، وإلا فلا معنى لتهديده بأنه إذا لم يبلغ ذلك الأمر فحاله حال من لم يبلغ الرساله.

ثم إن وعده صلى الله عليه وآله وسلم بأن الله سيعصمه من الناس يدل على أن الأمر صعب وأنه ثقيل على الناس بحيث يُتوقع حصول الضرر للنبي صلى الله عليه وآله وسلم من جراء هذا التبليغ.

وليس هناك شىء كهذا إلا أمر الخلفه والنص على أمير المؤمنين عليه السلام، وهذا المعنى هو ما رواه القوم في كتبهم.

قال السيوطى فى الدر المنثور: أخرج ابن أبى حاتم وابن مردويه وابن عساكر عن أبى سعيد الخدرى قال: نزلت هذه الآيه يا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمَ غدير خم فى على بن أبى طالب.

وأخرج ابن مردويه عن ابن مسعود قال: كنا نقرأ على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم: يا أيها لرسول بلغ ما أنزل إليك من ربك أن علياً مولى المؤمنين وإن لم تفعل فما بلغت رسالته والله يعصمك من الناس (٢) ٦٥٧.

ولو سلّمنا بأن مفاد الآيه هو أمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم بتبليغ الرساله كلها فلا ينافى التبليغ تخصيص بعض الصحابه بعلوم وأسرار خاصه، فإن ذلك نوع تبليغ، لأن التبليغ إما أن يكون للناس كافه أو إلى أفراد مخصوصين.

ولهذا ناجى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم علياً عليه السلام، فطالت نجواه معه فى يوم الطائف فيما أخرجه الترمذى فى سننه عن جابر قال: دعا رسول الله صلى الله عليه وسلم علياً يوم الطائف فانتجاه، فقال الناس: لقد طال نجواه مع ابن عمه، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ما انتجيتيه

١- الدر المنثور ٣/٣.

٢- نفس المصدر ٣/١١٧.

ولكن الله انتجاه.

قال الترمذى: هذا حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث الأجلح، وقد رواه غير ابن فضيل عن الأجلح. ومعنى قوله: (ولكن الله انتجاه) يقول: إن الله أمرنى أن أنتجى معه.

هذا مع أنهم رووا فى أحاديث الصحيحه التى سبق ذكرها أنه صلى الله عليه وسلم قد اختص عليًا عليه السلام بها، فكيف جاز ذلك هناك ولم يجز هنا، مع أن ما فى الصحيحه هو أحكام شرعيه تحتاج إليها الأمه، وأما مصحف فاطمه عليها السلام فيحتوى على أخبار ما كان وما يكون كما مرّ، وهى أمور لا يجب على النبى صلى الله عليه وآله وسلم تبليغها للأمه، وإنما يجب عليه تبليغ الشريعه فقط.

قال الكاتب: ٨- التوراه والإنجيل والزبور:

عن أبى عبد الله رضى الله عنه أنه كان يقرأ الإنجيل والتوراه والزبور بالسيرانيه. انظر الحجه من الكافى ٢٠٧/١ باب إن الأئمه عليهم السلام عندهم جميع الكتب التى نزلت من الله عز وجل، وإنهم يعرفونها كلها على اختلاف ألسنتها.

وأقول: لا يوجد حديث بهذا اللفظ فى كتاب الكافى فى الباب المذكور، ولا يشتمل هذا الباب إلا على حديثين ضعيفين:

الحديث الأول: أحد رواه الحسن بن إبراهيم، وهو مجهول الحال.

قال المولى محمد باقر المجلسى قدس سره: فى سنده مجهول (١) ٦٥٨.

والحديث الثانى: من رواه سهل بن زياد، وبكر بن صالح، ومحمد بن سنان.

أما سهل بن زياد ومحمد بن سنان فقد مرّ بيان حالهما.

وأما بكر بن صالح فقد ضَعَفَه النجاشي في رجاله، فقال: بكر بن صالح الرازي، مولى بني ضبه، روى عن أبي الحسن موسى عليه السلام، ضعيف (١) ٤٥٩.

وقال ابن الغضائري: بكر بن صالح الرازي ضعيف جداً، كثير التفرد بالغرائب (٢) ٤٦٠.

وضَعَفَه العلامه في الخلاصه بنحو ما قاله ابن الغضائري (٣) ٤٦١.

قال المامقاني قدس سره: ضَعَفَ بكر بن صالح الضبي الرازي الراوي عن الكاظم عليه السلام مما لا ينبغي الريب فيه، واشترك غيره معه من دون تمييز صحيح يُسْقِطُ كل روايه لبكر بن صالح - أي بكر كان - عن الاعتبار (٤) ٤٦٢.

ولو سَلَّمْنَا بصحه الحديثين فلا - محذور فيهما، وذلك لأن الحديث الأول ظاهر في جواز الاحتجاج على النصارى بالإنجيل، والإمام موسى بن جعفر قرأ على بُرَيْه ما يحجُّه ويلزمه، ولهذا أسلم في الحال، ولعلَّه قرأ عليه من الإنجيل ما يدل على نبؤه نبينا محمد صلى الله عليه وآله وسلم، فإن ذلك مكتوب عندهم في التوراه والإنجيل كما أخبر سبحانه وتعالى في كتابه العزيز إذ قال:

الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْتُوبًا عِنْدَهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ يَأْمُرُهُمْ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ الْآيَةَ (٥) ٤٦٣.

قال ابن كثير: هذه صفه محمد في كتب الأنبياء، بشروا أممهم ببعثه، وأمروهم بمتابعته، ولم تزل صفاته موجوده في كتبهم، يعرفها علماؤهم وأخبارهم (٦) ٤٦٤.

١- رجال النجاشي ١ / ٢٧٠.

٢- رجال ابن الغضائري، ص ٤٤.

٣- رجال العلامه الحلبي، ص ٢٠٧.

٤- المصدر السابق ١ / ١٧٩.

٥- سوره الأعراف، الآيه ١٥٧.

٦- تفسير القرآن العظيم ٢ / ٢٥١.

والاحتجاج بالتوراه والإنجيل على أهل تلك الملل جائز لا ضير فيه، فقد أخرج البخارى فى صحيحه بسنده عن عبد الله بن عمر (رض) أن اليهود جاؤوا إلى النبى صلى الله عليه وسلم برجل منهم وامرأه قد زنيا، فقال لهم: كيف تفعلون بمن زنى منكم؟ قالوا: نُحْمَمُهما (١) ٦٦٥ ونضربهما. فقال: لا تجدون فى التوراه الرجم؟ فقالوا: لا نجد فيها شيئاً. فقال لهم عبد الله بن سلام: كذبتن، فأتوا بالتوراه فاتلوها إن كنتم صادقين. فوضع مدراسها الذى يُدرّسها منهم كَفَّه على آيه الرجم، فقال: ما هذه؟ فلما رأوا ذلك قالوا: هى آيه الرجم. فأمر بهما فرجما قريباً من حيث موضع الجنائز عند المسجد، فرأيت صاحبها يجنأ عليها (٢) ٦٦٦، يقيها الحجاره (٣) ٦٦٧.

ولهذا أفتى من وقفنا على فتاواه من العلماء بجواز اقتناء التوراه والإنجيل، بل كتب الضلال كلها لنقضها أو للاحتجاج بها على من يعتقدها.

وعليه، فلعل اقتناء أهل البيت عليهم السلام لهذه الكتب كان لأجل هذه الغايه، فلا يستخرجون شيئاً منها إلا وقت الحاجه إليه، كما صنع الإمام عليه السلام مع بُريه.

وقد ورد ما يشهد لذلك فى كتبهم، فقد أخرج أبو عمرو الدانى فى سُنينه، عن ابن شوذب قال: إنما سُمى المهدي لأنه يُهدى إلى جبل من جبال الشام، يستخرج منه أسفار التوراه، يحاج بها اليهود، فيسلم على يديه جماعه من اليهود (٤) ٦٦٨.

وعن كعب قال: إنما سُمى المهدي لأنه يهدى إلى أسفار من أسفار التوراه، يستخرجها من جبال الشام، يدعو إليها اليهود فيسلم على تلك الكتب جماعه كثيره،

١- أى نسكب عليهما الماء الحميم، وقيل: نجعل فى وجوههما الحّمّه، أى السواد.

٢- أى يحنى ظهره عليها.

٣- صحيح البخارى ٤٦/٦ كتاب التفسير، سوره آل عمران، ٢٠٥/٩ كتاب المحاربيين من أهل الرده والكفر، باب الرجم فى البلاط، وصفحه ٢١٤ باب أحكام أهل الذمه. وراجع صحيح مسلم ١٣/٣ ١٣٢٦.

٤- العرف الوردى فى أخبار المهدي (المطبوع ضمن الحاوى للفتاوى) ٨١/٢.

ثم ذكر نحواً من ثلاثين ألفاً (١) ٦٦٩.

ومما ينبغي بيانه ههنا أن الكتب السماويه التي في أيدي الناس لا- ريب في كونها من كتب الضلال، بسبب ما دخلها من التحريف، وأما ما عند أهل البيت عليهم السلام من كتب الأنبياء السابقين فهي وإن كانت منسوخة قد انتهى أمد العمل بها، إلا أنها لا تشمل على ضلال، لأن الله سبحانه لا يقول إلا الحق، ولا يُنزل إلى الناس باطلاً.

قال صاحب الجواهر أعلى الله مقامه: ليس من كتب الضلال كتب الأنبياء السابقين، ما لم يكن فيها تحريف، إذ النسخ لا يُصيرها ضلالاً، ولذا كان بعضها عند أئمتنا عليهم السلام، وربما أخرجوها لبعض أصحابهم، بل ما كان منها مثل الزبور ونحوه من أحسن كتب الرشاد، لأنها ليست إلا مواضع ونحوها على حسب ما رأينا، والله أعلم (٢) ٦٧٠.

قلت: وقد ورد مثل ذلك في بعض أحاديث أهل السنه، فقد أخرج الآجری وغيره أن أبا ذر قال: قلت: يا رسول الله فما كانت صحف إبراهيم؟ قال: كانت أمثالاً كلها: (أيها الملك المتسلط المبتلى المغرور، إنى لم أبعثك لتجمع الدنيا بعضها على بعض، ولكن بعثتك لتردّ عنى دعوه المظلوم، فإنى لا- أردّها ولو كانت من فم كافر. وكان فيها أمثال: وعلى العاقل أن يكون له ثلاث ساعات، ساعه ينجى فيها ربّه، وساعه يحاسب فيها نفسه، يفكر فيها في صنع الله عزّ وجلّ إليه، وساعه يخلو فيها لحاجته من المطعم والمشرب، وعلى العاقل ألا يكون ظاعناً إلا في ثلاث: تزوّد لمعاد، ومرّمه لمعاش، ولذّه في غير محرّم، وعلى العاقل أن يكون بصيراً بزمانه، مقبلاً على شأنه، حافظاً للسانه، ومن عيّد كلامه من عمله قلّ كلامه إلا فيما يعينه). قال: قلت: يا رسول الله فما كانت صحف موسى؟ قال: كانت عبراً كلها: (عجبت لمن أيقن بالموت كيف يفرح، وعجبت لمن أيقن بالقدر كيف ينصب، وعجبت لمن رأى الدنيا وتقلّبها

١- الفتن لنعيم بن حماد، ص ٢٥١.

٢- جواهر الكلام ٢٢ / ٦٠.

بأهلها كيف يطمئن إليها، وعجبت لمن أيقن بالحساب غداً ثم هو لا يعمل). قال: قلت: يا رسول الله فهل في أيدينا شىء مما كان في يدي إبراهيم وموسى مما أنزل الله عليك؟ قال: نعم، اقرأ يا أبا ذر قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى بَلْ تُؤْثِرُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةَ خَيْرٌ وَأَبْقَى إِنَّ هَذَا لَفِي الصُّحُفِ الْأُولَى صُحُفِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى (١) ٤٧١.

فإذا كانت كتب مواعظ وعبر فما المحذور في اقتنائها؟!

قال الكاتب: ٩- القرآن:

والقرآن لا- يحتاج لإثباته نص ولكن كتب فقهاءنا وأقوال جميع مجتهدينا تنص على أنه مُحَرَّفٌ، وهو الوحيد الذى أصابه التحريف من بين كل تلك الكتب.

وأقول: نسبة القول بتحريف القرآن إلى كل علماء الشيعة كذب فاضح، فإن من قال بالتحريف عدد قليل من علماء الشيعة لا كل الفقهاء وجميع المجتهدين كما زعم.

هذا مع أن زعمه أنهم يقولون: (إن القرآن هو الوحيد الذى أصابه التحريف) فريه أخرى، فإنهم أطبقوا على أن كل أو جل الكتب السماوية قد أصابتها يد التحريف والخيانة.

ويكفى فى بطلان مزاعمه أنه لم يثبت كلتا الدعويين، ونقل القول بالتحريف عن بعض لا يثبت قول الكل به.

ومع أن الميرزا النورى رحمه الله قد بذل غايه جهده فى تكثير القائلين بالتحريف فى كتابه (فصل الخطاب) فى المقدمه الثالثه صفحه ٢٥ (فى ذكر أقوال علمائنا رضوان الله

تعالى عليهم أجمعين في تغيير القرآن وعدمه)، حيث نسب القول بالتحريف لجماعه منهم الشيخ الكليني وعلي بن إبراهيم القمي والعياشي ومحمد بن الحسن الصفار، ومحمد بن العباس بن علي بن مروان الماهيار، والشيخ الطبرسي صاحب كتاب الاحتجاج، لوجود روايات في كتبهم ظاهره في التحريف، أو لوجود عناوين أبواب فهم منها القول بالتحريف.

كما أنه نسب القول بالتحريف للشيخ محمد بن محمد بن النعمان المعروف بالشيخ المفيد، مع أنه يصرح كما سيأتي في كتابه (أوائل المقالات) بعدم القول بالتحريف.

وحاول أن يتصيد من كلمات بعض الأعلام ما يُستظهر منه القول بالتحريف مع أنه لا دلالة في كل ذلك، كما نسبه إلى الفضل بن شاذان ونقل عبارته التي يحتج فيها على أهل السنة بأنهم كانوا يقولون بضياح بعض القرآن دون بعض السنة، فجعل هذا الكلام دليلاً على قول الفضل بن شاذان بالتحريف.

ولهذا نسب القول بالتحريف إلى علي بن أحمد الكوفي، ومحمد بن الحسن الشيباني، والشيخ يحيى تلميذ الكركي، والمولى محمد صالح المازندراني، والمجلسيين، والسيد علي خان، والمولى مهدي النراقي، والمحقق القمي، والشيخ أبي الحسن الشريف جد صاحب الجواهر، والشيخ علي بن محمد المقابي، والشيخ مرتضى الأنصاري، وظاهر ابن طاووس في فلاح السائل وسعد السعود.

ونسبه إلى جماعه ذكر في فهرست الشيخ الطوسي أو رجال النجاشي أن لهم كتباً في التحريف كالبرقي صاحب كتاب المحاسن، ووالده الذي له كتاب (التنزيل والتغيير)، وعلي بن الحسن بن فضال الذي له كتاب (التنزيل من القرآن والتحريف)، وأحمد بن محمد بن سيار الذي له كتاب في القراءات سمّاه الشيخ حسن بن سليمان الحلبي (التنزيل والتحريف)، وأبي طاهر عبد الواحد بن عمر القمي له كتاب في قراءه أمير المؤمنين عليه السلام وحروفه.

كما نسب القول بالتحريف لمجاهيل لا- يعرفهم النورى نفسه، منهم صاحب كتاب (تفسير القرآن وتأويله وتنزيله وناسخه ومنسوخه ومحكمه ومتشابهه وزيادات حروفه وفضايله وثوابه وروايات الثقات عن الصادقين من آل رسول الله صلوات الله عليهم أجمعين)، كما فى سعد السعود لابن طاووس، ومنهم صاحب كتاب ذكر ابن طاووس فى الكتاب المذكور أن فيه قراءه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وعلى بن أبى طالب والحسن الحسين وعلى بن الحسين ومحمد وزيد ابنى على بن الحسين وجعفر بن محمد وموسى ابن جعفر صلوات الله عليهم.

وهؤلاء دون الثلاثين مع صحه النسبه إليهم وهى لا- تصح، لأنها كانت بالظنون غير الصحيحه، وحمل الكلام على غير وجهه، وتأويل كلماتهم على خلاف ما يريدون.

ولو كان مجرد ذكر الروايه فى الكتاب كافياً لصحَّه نسبه القول بالتحريف لِعِدِّ من القائلين به البخارى، ومسلم، والترمذى، والنسائى، وابن ماجه، والدارقطنى، وأحمد بن حنبل، وعبد الله بن أحمد بن حنبل، وأبو داود الطيالسى، والحميدى، والدارمى، وابن حبان، والهيثمى، وابن المنذر، وسعيد بن منصور، وعبد الرزاق، والحاكم النيسابورى، وابن مردويه، والضياء المقدسى، والبيهقى، وابن سعد، والسيوطى، والمتقى الهندى، والطبرانى، وابن أبى شيبه، وأبو يعلى، والبزار، وأبو نعيم الأصفهانى، وابن الأثير صاحب جامع الأصول، والقرطبى صاحب التفسير، وابن جرير الطبرى، وابن كثير الدمشقى، والمحاملى، وابن حجر العسقلانى، وابن عبد البر، والخطيب البغدادى، ويوسف بن موسى الحنفى صاحب كتاب معتصر المختصر، وأبو بكر الشيبانى صاحب كتاب الآحاد والمثانى، وابن رجب الحنبلى صاحب كتاب جامع العلوم والحكم، وابن قدامه المقدسى، ومحمد بن على الشوكانى، وأبو الحسن الأمدى صاحب كتاب (الإحكام)، وابن حزم الأندلسى، والإمام الشافعى فى مسنده، وغيرهم.

وهؤلاء أكثر من أربعين شخصاً من أعلام أهل السنة قد رووا أخبار التحريف في كتبهم المعروفة، وما تركناه أكثر مما أحصيناه، مع أن أهل السنة لا يلتزمون بأن هؤلاء يقولون بالتحريف مع تصحيحهم لأحاديث صريحه تدل على ذلك.

ومن الطريف أن الكاتب الذى نقل عن الميرزا النورى قوله بتحريف القرآن قد تعامى عن أدلته قدس سره فى إثبات تحريف التوراه والإنجيل فى الصفحات ٣٥-٥٣، فلا أدرى لم لم يترك الكاتب كل تلك الصفحات، ونسب القول بعدم تحريف الكتب السماويه لكافه علمائنا، مع أن علماء الشيعة مطبقون على القول بتحريف تلك الكتب لفظاً ومعنى.

فقد قال الميرزا النورى قدس سره: الأمر الأول: وقوع التغيير والتحريف فى الكتابين، وأن الموجود بأيدي اليهود والنصارى غير مطابق لما نزل على موسى وعيسى على نبينا وآله وعليهما السلام، وهو بمكان من الوضوح، بل هو مقطوع به بعد ملاحظه الآيات الكثيره والأخبار المتواتره وإجماع المسلمين، بل ملاحظتهما فى أنفسهما كافيه فى إثبات المطلوب، ومغنيه عن الاستدلال عليه بها (١) ٦٧٢.

فى حين أن البخارى قد صرح فى صحيحه بأن تحريف كل الكتب السماويه إنما هو فى المعانى والتأويل، لا فى الألفاظ والكلمات.

فقد قال فى كتاب التوحيد، باب بَلْ هُوَ قُرْآنٌ مَّجِيدٌ: وَالطُّورِ وَكِتَابٍ مَّسِّيَّاتٍ قَالَ قَتَادَةَ: مَكْتُوبٌ يَسِيَّرُونَ يَخْطُونَ فِي أُمَّ الْكِتَابِ جَمَلُهُ الْكِتَابُ وَأَصْلُهُ مَا يَلْفِظُ مَا يَتَكَلَّمُ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا كَتَبَ عَلَيْهِ، وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: يُكْتَبُ الْخَيْرُ وَالشَّرُّ يُحَرَّفُونَ يَزِيلُونَ، وَليْسَ أَحَدٌ يَزِيلُ لَفْظَ كِتَابٍ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَلَكِنْهُمْ يَحَرِّفُونَهُ يَتَأَوَّلُونَهُ عَلَى غَيْرِ تَأْوِيلِهِ (٢) ٦٧٣.

قال ابن حجر فى فتح البارى: قال شيخنا ابن الملقن فى شرحه: هذا الذى قاله

١- فصل الخطاب، ص ٣٥.

٢- صحيح البخارى ٤/ ٢٣٦٠.

أحد القولين في تفسير هذه الآيه، وهو مختاره أي البخارى، وقد صرّح كثير من أصحابنا بأن اليهود والنصارى بدّلوا التوراه والإنجيل، وفرّعوا على ذلك جواز امتهان أوراقهما، وهو يخالف ما قاله البخارى هنا. انتهى، وهو كالصریح في أن قوله: (وليس أحد) إلى آخره من كلام البخارى، ذیل به تفسير ابن عباس (١) ٦٧٤.

هذا مضافاً إلى أن القول بسلامه التوراه من التحريف في ألفاظها قول معروف لابن تيميه.

قال ابن حجر في فتح البارى عند ذكر اختلاف الأقوال في تحريف التوراه والإنجيل:

ثالثها: وقع أى التحريف في الیسیر منها أى من التوراه والإنجيل ومعظمها باق على حاله، ونصره الشيخ تقى الدين ابن تيميه في كتابه (الرد الصحيح على من بدّل دين المسيح). رابعها: إنما وقع التبديل والتغيير في المعانى لا في الألفاظ، وهو المذكور هنا، وقد سئل ابن تيميه عن هذه المسأله مجرداً فأجاب في فتاويه أن للعلماء في ذلك قولين، واحتج للثاني (٢) ٦٧٥ من أوجه كثيره، منها قوله تعالى لَا مُبَدَّلَ لِكَلِمَاتِهِ (٣) ٦٧٦.

قال الكاتب: وقد جمع المحدث النورى الطبرسى في إثبات تحريفه كتاباً ضخماً الحجم سماه: (فصل الخطاب في إثبات تحريف كتاب رب الأرباب) جمع فيه أكثر من ألفى روايه تنص على التحريف، وجمع فيه أقوال جميع الفقهاء وعلماء الشيعة في التصريح بتحريف القرآن الموجود اليوم بين أيدي المسلمين، حيث أثبت أن جميع

١- فتح البارى ١٣ / ٤٤٨.

٢- وهو أن التحريف وقع في معانى التوراه والإنجيل، لا في كلماتهما.

٣- فتح البارى ١٣ / ٤٤٩.

علماء الشيعة وفقهاءهم المتقدمين منهم والمتأخرين يقولون: إن هذا القرآن الموجود اليوم بين أيدي المسلمين محرف.

وأقول: الكتاب (الضخم) الذي ذكره الكاتب لا يتجاوز ٣٧٥ صفحة بالحجم المتوسط (الوزيرى).

فهل يصدّق القارئ العزيز أن كتاباً بهذا الحجم يحتوى على أكثر من ألفى رواية تنص على التحريف، ناهيك عما فى الكتاب أيضاً من مناقشات واحتجاجات وجمع الأقوال، وذكّر طائفه كبيره جداً من روايات أهل السنه وأقوال علمائهم.

مضافاً إلى أن الميرزا النورى قدس سره قد كَرَّر كثيراً من الروايات، فذكرها تارة مسنده، وتارة من غير إسناد كما ذكره الشيخ محمد جواد البلاغى قدس سره فى كتابه (آلاء الرحمن)، حيث قال فى مقام الرد على تلك الروايات:

هذا وإن المحدث المعاصر جهد فى كتاب (فصل الخطاب) فى جمع الروايات التى استدلت بها على النقيصه، وكثّر أعداد مسانيدها بأعداد المراسيل عن الأئمة عليهم السلام فى الكتب، كمراسيل العياشى وقرات وغيرها مع أن المتتبع المحقق يجزم بأن هذه المراسيل مأخوذه من تلك المسانيد، وفى جملة ما أورده من الروايات ما لا يتيسّر احتمال صدقها، ومنها ما هو مختلف باختلاف يؤول به إلى التنافى والتعارض، وهذا المختصر لا يسع بيان النحويين الأخيرين. هذا مع أن القسم الوافر من الروايات ترجع أسانيدده إلى بضعة أنفار، وقد وصف علماء الرجال كلاً منهم إما بأنه ضعيف الحديث، فاسد المذهب مجفو الروايه، وإما بأنه مضطرب الحديث والمذهب يُعرّف حديثه ويُنكر، ويروى عن الضعفاء، وإما بأنه كذاب متّهم لا أستحل أن أروى من تفسيره حديثاً واحداً وأنه معروف بالوقف، وأشدّ الناس عداوه للرضا عليه السلام، وإما بأنه كان غالباً كذاباً، وإما بأنه ضعيف لا يلتفت إليه ولا يُعول عليه ومن الكذابين، وإما بأنه فاسد الروايه يُرمى بالغلو. ومن الواضح أن أمثال هؤلاء لا تجدى كثرتهم شيئاً، ولو تسامحنا بالاعتناء برواياتهم فى مثل هذا المقام الكبير، لوجب من دلاله

الروايات المتعدّده أن ننزلها على أن مضامينها تفسير للآيات أو تأويل، أو بيان لما يُعلم يقيناً شمول عموماتها له، لأنه أظهر الأفراد وأحقّها بحكم العام، أو ما كان مراداً بخصوصه وبالنص عليه في ضمن العموم عند التنزيل، أو ما كان هو المورد للنزول، أو ما كان هو المراد باللفظ المبهم. وعلى أحد هذه الوجوه الثلاثة الأخيره يحتمل ما ورد فيها أنه تنزيل أو أنه نزل به جبريل كما يشهد به نفس الجمع بين الروايات، كما يُحمّل التحريف فيها على تحريف المعنى، ويشهد لذلك مكاتبه أبي جعفر عليه السلام لسعد الخير كما في روضه الكافي، ففيها: (وكان من نبذهم الكتاب أن أقاموا حروفه وحرّفوا حدوده). وكما يُحمّل ما فيها من أنه كان في مصحف أمير المؤمنين عليه السلام أو ابن مسعود، ويُنزّل على أنه كان فيه بعنوان التفسير والتأويل، ومما يشهد لذلك قول أمير المؤمنين عليه السلام للزنديق كما في نهج البلاغه وغيره: وقد جتتهم بالكتاب كملّاً مشتملاً على التنزيل والتأويل (١) ٦٧٧.

ثم بعد أن ذكر تأويل بعض الروايات التي استدلت بها المحدث النورى على التحريف قال: فتكون هذه الروايه وأمثالها قاطعه لتشبّثات (فصل الخطاب) بما حشده من الروايات التي عرفت حالها إجمالاً، وإلى ما ذكرناه وغيره يشير ما نقلناه من كلمات العلماء الأعلام قُدّست أسرارهم. فإن قيل: إن هذه الروايه ضعيفه، وكذا جمله من الروايات المتقدمه. قلنا: إن جل ما حشده فصل الخطاب من الروايات هو مثل هذه الروايه وأشد منها ضعفاً كما أشرنا إليه في وصف روايتها، على أن ما ذكرناه من الصّحاح فيه كفايه لأولى الأبواب (٢) ٦٧٨.

وكيف كان فالمهم الذى ينبغى الكلام فيه هو تحريف القرآن نفيّاً أو إثباتاً، وأما التشبّث ببعض الأقوال أو الروايات دون بعض من دون مرجح فليس من دأب طلاب الحق المنصفين.

١- آلاء الرحمن، ص ٢٦.

٢- نفس المصدر، ص ٢٩.

قال الكاتب: قال السيد هاشم البحراني (١) ٦٧٩: وعندي في وضوح صححه هذا القول- أي القول بتحريف القرآن- بعد تتبع الأخبار وتفحص الآثار بحيث يمكن الحكم بكونه من ضروريات مذهب الشيع، وأنه من أكبر مقاصد (٢) ٦٨٠ غصب الخلافه، فتدبر. مقدمه البرهان الفصل الرابع ص ٤٩.

وأقول: كيف يمكن الحكم بأن القول بتحريف القرآن من ضروريات مذهب الشيعة مع إنكار أساطين الطائفة له؟! فإن الشيخ المفيد والسيد المرتضى والشيخ الطوسي والشيخ الصدوق والطبرسي وغيرهم من أعلام الطائفة كلهم نصوا على سلامة القرآن من كل زياده ونقصه، فهل غاب عن كل هؤلاء ما هو ضروري في مذهب الشيعة؟!!

وصححه أخبار التحريف لا تستلزم القول به، للزوم تأويلها جمعاً بينها وبين غيرها من الأحاديث الصحيحة، كأحاديث الحث على التمسك بالكتاب، وأحاديث العزض على كتاب الله وغيرها، وإلا لَلزم أن يقول بالتحريف مَنْ ذكرنا أسماءهم من علماء أهل السنه وغيرهم، لصحه أحاديث التحريف التي أخرجوها في كتبهم.

قال الكاتب: وقال السيد نعمه الله الجزائري رداً على من يقول بعدم التحريف: (إن تسليم تواتره عن الوحي الإلهي، وكون الكل قد نزل به الروح الأمين يُفْضِي إلى طرح الأخبار المستفيضة مع أن أصحابنا قد أطبقوا على صحتها والتصديق بها)

١- هذه الكلمه لأبي الحسن العاملي، وقد التبس على الكاتب فنسبها للسيد هاشم البحراني، بسبب طبع مقدمه تفسير (مرآة الأنوار) للعاملي كمقدمه لتفسير البرهان للسيد هاشم البحراني.

٢- كذا في نسخه الكتاب، والموجود في المصدر: (مفاسد)، ولعل الكاتب تعمد تغيير اللفظ مراعاة لمقامات الخلفاء الثلاثة.

وأقول: مع حصول الجزم بتواتر القرآن فلا محذور في طرح الأخبار المستفيضه التي ذكرها، وذلك لأن المتواتر قطعي الصدور، وأما الحديث المستفيض فهو ظني الصدور، ولا يمكن رفع اليد عن المتواتر القطعي لأجل الأخبار الظنيه.

على أنه يمكن تأويل تلك الأخبار كما مرّ في كلام الشيخ البلاغي قدس سره بما لا يستلزم القول بالتحريف.

هذا مع أن كثيراً من تلك الأخبار ضعاف الأسانيد، ومعارضه بما هو أصحّ منها سنداً وأوضح دلالة، فكيف يمكن التعويل عليها؟!!

وإطباق الأصحاب على صحّتها في الجملة - لو سلّمنا به - لا يستلزم القول بتحريف القرآن كما مرّ بيانه، ولهذا لم يطبقوا على القول بالتحريف.

قال الكاتب: ولهذا قال أبو جعفر كما نقل عنه جابر: (ما ادّعى أحد من الناس أنه جمع القرآن كله إلا كذاب، وما جمعه وحفظه كما نزل إلا عليّ بن أبي طالب والأئمه من بعده) الحجه من الكافي ١ / ٢٦.

ولا شك أن هذا النص صريح في إثبات تحريف القرآن الموجود اليوم عند المسلمين. والقرآن الحقيقي هو الذي كان عند علي والأئمه من بعده عليهم السلام حتى صار عند القائم عليه وعلى آبائه الصلاه والسلام.

وأقول: هذا الحديث ضعيف السند، فإن من جملة رواته عمرو بن أبي المقدام، وهو مختلف فيه، ولم تثبت وثاقته.

قال المجلسي قدس سره: الحديث الأول في سنده مختلف فيه (١) ٦٨١.

والذى يظهر من كلمات الأعلام أن الأكثر ذهب إلى تضعيفه (١) ٦٨٢.

وكيف كان فالرجل لم تثبت وثاقته بدليل معتمد، ولا سيما مع اضطراب كلام العلماء فيه، فإن ابن الغضائرى وثَّقه في أحد قوليهِ، وضعَّفه في قوله الآخر (٢) ٦٨٣، وذكره العلامه قدس سره مرّه في القسم الأول من خلاصته في الثقات، وذكره مره ثانيه في القسم الثانى منها فى الضعفاء (٣) ٦٨٤، وكذلك صنع ابن داود فى رجاله (٤) ٦٨٥، وعليه فالرجل لا يُعتمد حديثه لجهالته.

على أنه ليس المراد بجمع القرآن وحفظه كما أنزل هو جمع سورهِ وآياته فى مصحف كما توهمه الكاتب، بل المراد بجمعه أحد معينين:

المعنى الأول: هو العلم بتفسيره ومعرفه ما فيه من أحكام ومعارف.

ويدل على ذلك قوله عليه السلام فى الحديث الآخر الذى رواه الكلينى رحمه الله فى نفس الباب: ما يستطيع أحد أن يدعى أن عنده جميع القرآن كله ظاهره وباطنه غير الأوصياء.

فإنه ظاهر فيما قلناه، وإلا لو كان المراد بجمع القرآن فى الحديث جمع ألفاظه فى مصحف لكان أكثر هذه الأئمّه يدعون أن عندهم جميع القرآن كلّهُ، أما ادّعاء العلم بالقرآن وفهم آياته ومعانيه الظاهره والباطنه كما أنزلها الله سبحانه فهذا لم يدعه أحد من هذه الأئمّه إلا أئمّه أهل البيت عليهم السلام.

وقوله: (ظاهره وباطنه) يرشد إلى ذلك، فإن ظاهر القرآن وباطنه مرتبطان بمعانيه لا بألفاظه (٥) ٦٨٦، وجمع الظاهر والباطن يعنى الإحاطه بمعانى آيات الكتاب

١- راجع تنقيح المقال ٢/ ٣٢٤. رجال العلامه، ص ٢٤١.

٢- راجع رجال ابن الغضائرى، ص ٧٣، ١١١.

٣- رجال العلامه، ص ١٢٠، ٢٤١.

٤- راجع تنقيح المقال ٢/ ٣٢٤.

٥- الظاهر: ما ظهر معناه، والباطن: ما خفى تأويله.

العزیز کلها، أو أن الظاهر هو لفظه، والباطن معناه، فيكون المعنى أنه لا يستطيع أحد أن يدعى أن عنده علماً بألفاظ القرآن ومعانيه كامله إلا الأوصياء عليهم السلام.

ولو كان المراد بجمع القرآن جمع ألفاظه كلها في مصحف لما صحَّ لنا أن نقول: (إن غير على عليه السلام من أئمه أهل البيت عليهم السلام قد جمعه)، لأنه إذا كان أمير المؤمنين عليه السلام قد جمعه قبلهم، فكيف يتأتى لهم أن يجمعوا ما كان مجموعاً؟!

هذا مضافاً إلى أن الظاهر من أحاديث الباب أنها جاءت تؤكد أن أئمه أهل البيت عليهم السلام علموا تفسير القرآن، وفهموا معانيه كلها، وعرفوا أحكامه كما أرادها الله سبحانه، وأن أحداً غيرهم من هذه الأمة لا يستطيع أن يدعى علم ذلك كله.

المعنى الثاني: أن المراد بجمع القرآن كما أنزل هو جمعه في مصحف رُتب فيه المنسوخ قبل الناسخ، والمكي قبل المدني، والسابق نزولاً قبل اللاحق، وهكذا، وجمع القرآن بهذا النحو لم يتأت لأحد من هذه الأمة إلا لعلي بن أبي طالب عليه السلام.

فقد أخرج ابن سعد في الطبقات الكبرى، وابن أبي داود في كتاب المصاحف، وابن عبد البر في الاستيعاب والتمهيد، وغيرهم عن محمد بن سيرين، قال: لما توفي النبي صلى الله عليه وسلم أبطأ علي عن بيعه أبي بكر، فلقبه أبو بكر فقال: أكرهت إمارتي؟ فقال: لا، ولكن آليت أن لا أرتدى بردائي إلا إلى الصلاة حتى أجمع القرآن. فزعموا أنه كتبه على تنزيله، فقال محمد: لو أصيب ذلك الكتاب كان فيه العلم (١) ٦٨٧.

وقال السيوطي: وأخرجه ابن أشته في المصاحف من وجه آخر عن ابن سيرين، وفيه أنه - يعني علياً عليه السلام - كتب في مصحفه الناسخ والمنسوخ، وأن ابن سيرين قال: تطلبت ذلك الكتاب، وكتبت فيه إلى المدينة فلم أقدر عليه (٢) ٦٨٨.

-
- ١- الطبقات الكبرى ٢/ ٣٣٨. المصاحف ص ١٦. الاستيعاب ٣/ ٩٧٤. التمهيد ٦/ ٣١. وراجع تاريخ الخلفاء، ص ١٧٣، الإتيان في علوم القرآن ١/ ١٢٧، كنز العمال ٢/ ٥٥٨، حليه الأولياء ١/ ٦٧، الفهرست لابن النديم، ص ٤١.
 - ٢- الإتيان في علوم القرآن ١/ ١٢٧.

وبهذا كله يتضح أن ما استدل به الكاتب مخدوش سنداً ودلالة.

قال الكاتب: ولهذا قال الإمام الخوئي في وصيته لنا وهو على فراش الموت عندما أوصانا كادر التدريس في الحوزه:

(عليكم بهذا القرآن حتى يظهر قرآن فاطمه).

وقرآن فاطمه الذى يقصده الإمام هو المصحف الذى جمعه على رضى الله عنه والذى تقدمت الإشارة إليه آنفاً.

وأقول: هذه الرواية من الأكاذيب المكشوفه، وذلك لأن الخوئي قدس الله نفسه لم يمرض قبل موته حتى يوصى وهو على فراش الموت، وإنما مات فجأه، وهذا يعرفه كل من كان محيطاً بالسيد، بل هو أمر مشهور يعرفه كثير من الناس.

ثم إن مثل هذا الكلام لا يصدر من السيد الخوئي جزماً، وذلك لأن السيد قد صرح فى كتبه بسلامه القرآن من الزيادة والنقصه، فأى قرآن يُظهره صاحب الزمان؟!

ثم ما هى العلاقه بين المصحف الموجود بين أيدينا ومصحف فاطمه عليها السلام؟! فإنهما كتابان متغايران، وذلك لأن مصحف فاطمه كتاب فيه ما كان وما يكون من الحوادث كما مرَّ بيانه، وليس هو بقرآن، أو مشتمل على آيات وأحكام.

كما أن الأخبار لم تدل على أن صاحب الزمان عليه السلام سيظهر للناس مصحف فاطمه عليها السلام، وإنما دلت على أنه سيظهر لهم المصحف الذى كتبه أمير المؤمنين عليه السلام، المشتمل على التنزيل والتأويل كما مرَّ.

ويكفى فى الدلاله على افتعال هذه القضيةه هى زعمه أن السيد الخوئي قدس سره قد أطلق على الكتاب اسم (قرآن فاطمه)، مع أنه (مصحف فاطمه)، وهذا خطأ فادح لا

يقع فيه صغار طلبه العلم فضلاً عن السيد الخوئي قدس سره.

قال الكاتب: إن من أغرب الأمور وأنكرها أن تكون كل هذه الكتب قد نزلت من عند الله، واختص بها أمير المؤمنين سلام الله عليه والأئمة من بعده، ولكنها تبقى مكتومه عن الأئمة وبالذات عن شيعه أهل البيت، سوى قرآن بسيط قد عبثت به الأيدي فزادت فيه ما زادت، وأنقصت منه ما أنقصت - على حد قول فقهاءنا!!-

وأقول: لقد أوضحنا أن كل تلك الكتب ما عدا التوراه والإنجيل والزبور لم تكن منزله من عند الله سبحانه، وإنما كان بعضها من إملاء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وبعضها الآخر من إملاء الملك.

وعلى كل حال فلا غضاضه كما مرّ في إخفاء هذه الكتب عن سائر الناس، لأن منها ما لا يحتاجون إليه، كمصحف فاطمه عليها السلام المشتمل على بيان الحوادث والوقائع، والمصلحه تدعو إلى إخفائه وكتمانه وعدم بذله للناس.

وما يحتاج إليه الناس من تلك الكتب فهو عند الأئمة عليهم السلام، وهم سلام الله عليهم سيعرفونهم بما فيها من أحكام دينهم وتعاليمه، فالناس بالنتيجه يستفيدون منها ولكن بالواسطه وبتعريف الأئمة عليهم السلام لهم، وهذا لا محذور فيه.

وأما زعمه أن القرآن بسيط فهو جنايه كبيره على كتاب الله سبحانه وعلى الشيعة في آن واحد، فإن علماء الشيعة قديماً وحديثاً قد جعلوه المصدر الأول من مصادر التشريع واستنباط الأحكام والمعتقدات، وضربوا عرض الجدار بكل الأخبار التي تعارضه وإن كانت صحيحة السند، وهذا أمر لا يخفى على صغار طلبه العلم فضلاً عمّن يدعى الاجتهاد والفقاهه.

ثم إن ما زعمه الكاتب من أن القرآن عبثت به الأيدي فزادت فيه ما زادت،

زعم باطل، لأننا لم نجد بعد تتبع الأقوال من يقول بزياده شىء فى المصحف الذى هو عند الناس، ومن زعم تحريف القرآن إنما قال بتحريف النقصان لا الزيادة، وهو أمر معلوم لا يخفى على من تتبع الأقوال فى المسأله.

قال الكاتب: إذا كانت هذه الكتب قد نزلت من عند الله حقاً، وحازها أمير المؤمنين صدقاً، فما معنى إخفائها عن الأمة وهى من أحوج ما تكون إليها فى حياتها وفى عبادتها لربها؟

عَلَّلَ كثير من فقهاءنا ذلك: لأجل الخوف عليها من الخصوم!!

ولنا أن نسأل: أياكون أمير المؤمنين وأسد بنى هاشم جباناً بحيث لا يستطيع أن يدافع عنها؟! أَيْكَنْتُمْ أمرها ويحرم الأمة منها خوفاً من خصومه؟! لا والذى رفع السماء بغير عمد، ما كان لابن أبى طالب أن يخاف غير الله.

وأقول: لقد أوضحنا آنفاً أنه لا محذور فى إخفائها كلها، فلا حاجة للإعاده.

والعجب أن الكاتب نسب إلى كثير من علماء الشيعة أن الإخفاء كان للتقيه والخوف من الخصوم، ولم يذكر من العلماء ذكر ذلك.

وعلى أيه حال فنحن غير مطالبين بمعرفه السبب من إخفاء هذه الكتب عن الشيعة خاصه وعن الناس عامه، ونحن نجزم بأن الأئمه عليهم السلام لا يتصرفون إلا بما تقتضيه الحكمة والمصلحه، وهم سلام الله عليهم أعرف بها، ولهذا فنحن من هذه الجبهه فى راحه.

ثم إن الكاتب صار يطبل ويزمر ويصيح بأعلى عقيرته بأن الأئمه لا يصح منهم أن يخفوا هذه الكتب، مع أن أهل السنه قد ذكروا أن أبا بكر جمع القرآن بعد وفاه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فى قراطيس، فكانت عنده حتى توفى، ثم كانت عند عمر حتى

توفى، ثم كانت عند حفصه زوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم، فأرسل إليها عثمان، فأبت أن تدفعها إليه، حتى عاهدها ليردّها إليها، فبعثت بها إليه، فنسخ عثمان هذه المصاحف ثم ردّها إليها، فلم تزل عندها حتى أرسل مروان فأخذها فحرقها (١) ٦٨٩.

ففى صحيح البخارى قال زيد بن ثابت فى حديث يذكر فيه قصه جمع القرآن: فكانت الصحف عند أبى بكر حتى توفاه الله، ثم عند عمر حياته، ثم عند حفصه بنت عمر رضى الله عنه (٢) ٦٩٠.

وبسنده عن أنس قال فى حديث آخر: فأرسل عثمان إلى حفصه أن أرسلنى إلينا بالصُّحُفِ ننسخها ثم نردّها إليك، فأرسلت بها حفصه إلى عثمان، فأمر زيد بن ثابت وعبد الله بن الزبير وسعيد بن العاص وعبد الرحمن بن الحارث بن هشام، فنسخوها فى المصاحف (٣) ٦٩١.

فلماذا أخفى أبو بكر وعمر كتاب الله عن المسلمين حتى ماتا؟!

ولماذا صار هذا المصحف إلى حفصه مع أنه حق للمسلمين كلهم؟

ولماذا أخفته حفصه كل تلك المده، ثم أبت أن تدفعه لعثمان فى أول الأمر؟

هذا مع شدة حاجه المسلمين للمصحف كاملاً، لتلاوته والتعبّد بما فيه والعمل بأحكامه، واختلاف المصاحف المتداوله عند الناس!!

وكل ما يمكن أن يقال فى توجيه إخفاء أبى بكر وعمر وحفصه للمصحف المجموع، يقال مثله بالأولويه فى توجيه إخفاء أئمه أهل البيت عليهم السلام تلك الكتب التى

١- التمهيد ٦ / ٣٠.

٢- صحيح البخارى ٣ / ١٦٠٩، ٤ / ٢٢٤٨. سنن الترمذى ٥ / ٢٨٣، ٢٨٤ وصححه. صحيح ابن حبان ١٠ / ٣٦٠، ٣٦٤. السنن الكبرى للبيهقى ٢ / ٤١. السنن الكبرى للنسائى ٥ / ٧، ٩. مسند أبى يعلى ١ / ٥١، ٥٩. المعجم الكبير للطبرانى ٥ / ١٤٦، ١٤٧، ١٤٨. شعب الإيمان ١ / ١٩٦.

٣- صحيح البخارى ٣ / ١٦١٠.

لا تسامى القرآن ولا تدانيه، وقد مرَّ الكلام في ذلك.

فما أعجب هذا الكاتب الذى شَنَّ على الشيعة قولهم بإخفاء أئمة أهل البيت عليهم السلام تلك الكتب عن الناس، كيف تعامى عن إخفاء أبى بكر وعمر كتاب الله عن الأمة مده خلافتها حتى ماتا!!

فلم لا يشَنَّ عليهما خاصة وعلى أهل السنه عامه؟!!

قال الكاتب: وإذا سألنا: ماذا يفعل أمير المؤمنين والأئمة من بعده بالزبور والتوراه والإنجيل حتى يتداولوها فيما بينهم ويقرأونها كذا فى سرهم؟

إذا كانت النصوص تدعى أن أمير المؤمنين وحده حاز القرآن كاملاً وحاز كل تلك الكتب والصحائف الأخرى، فما حاجته إلى الزبور والتوراه والإنجيل؟ وبخاصه إذا علمنا أن هذه الكتب نُسخَتْ بنزول القرآن؟

وأقول: لماذا لا- يسائل الكاتب نفسه عن السبب الذى كان يدعو جملة من الصحابه للنظر فى كتب أهل الكتاب والاعتناء بها، فإنهم ذكروا كما مرَّ أن عبد الله بن عمرو بن العاص كان عنده حمل بعيرين من كتب أهل الكتاب ينظر فيها؟

ولماذا لا- يُشكّل على أهل السنه الذين مُلئت كتبهم بروايات عبد الله بن عمرو ابن العاص الذى كان يحدث من كتب أهل الكتاب كما تقدّم، وبروايات كعب الأحبار الذى كان ينقل لهم ما يجده فى التوراه من الدعاء والتفسير وغيرهما، حتى كان بعض الصحابه بل بعض الخلفاء يسألونه ويعتنون بكلامه؟

وعلى كل حال فيمكن أن نوجز الدواعى لحيازه الأئمة عليهم السلام هذه الكتب فى نقاط:

١- أن تلك الكتب من موارث الأنبياء، فلا يصح التفريط فيها وإهمالها، وإنما

يجب الحفاظ عليها وصيانتها.

٢- أن تلك الكتب قد تفيده في الاحتجاج بها على أهل الملل الأخرى، كما احتجَّ النبي صلى الله عليه وآله وسلم على اليهود بالتوراه في إثبات رجم الزانى والزانية.

وكما يحتج المسلمون على النصارى بنبوه نبينا محمد صلى الله عليه وآله وسلم الذى ذكر اسمه فى الإنجيل كما نصَّ القرآن الكريم بذلك فى قوله جل شأنه وَإِذْ قَالَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيَّ مِنَ التَّوْرَةِ وَمُبَشِّرًا بِرَسُولٍ يَأْتِي مِنْ بَعْدِي اسْمُهُ أَحْمَدُ فَلَمَّا جَاءَهُمْ بِالْبَيِّنَاتِ قَالُوا هَذَا سِحْرٌ مُّبِينٌ (١) ٦٩٢. (٢) ٦٩٣

قد كان اليهود والنصارى يسألون النبي صلى الله عليه وآله وسلم ويسألون أئمة المسلمين فى مسائل شتى، ويناطرونهم فى مختلف الأحكام والعقائد، ولا ريب فى أن معرفه ما فى التوراه والإنجيل يعين على إفحامهم وإقامه الحجه عليهم.

٣- أن حيازه تلك الكتب قد تنفع فى الحكم بين اليهود والنصارى الذين كانوا فى بلاد الإسلام، ولهذا أثر عن أمير المؤمنين عليه السلام أنه قال: والله لو تُنِيتُ لى الوساده لقضيتُ بين أهل التوراه بتوراتهم، وبين أهل الإنجيل بإنجيلهم، وبين أهل الزبور بزبورهم، وبين أهل القرآن بقرآنهم (٣) ٦٩٤.

وقد أخرج أبو نعيم فى كتاب الفتن بسنده عن كعب قال: المهديُّ يُبعث بقتال الروم، يُعطى فقه عشره، يستخرج تابوت السكينه من غار بأنطاكيه فيه التواره التى أنزل الله تعالى على موسى عليه السلام، والإنجيل الذى أنزله الله عزَّ وجل على عيسى عليه السلام، يحكم بين أهل التوراه بتوراتهم، وبين أهل الإنجيل بإنجيلهم (٤) ٦٩٥.

١- سورة الصف، الآية ٦.

٢- الشيخ على آل محسن، لله وللحقيقه (رد على كتاب «الله ثم للتاريخ»)، ١ جلد، نشر مشعر - تهران، چاپ: ١، ١٤٢٤ هـ. ق..

٣- كتاب التوحيد للصدوق، ص ٣٠٥. أمالى الشيخ الطوسى، ص ٥٢٣. الاحتجاج ١/ ٣٨٤، ٣٩١. مناقب آل أبى طالب ٢/ ٤٧. بحار الأنوار ٢٦/ ١٥٣، ١٨٣، ١٨٣، ٢٨/ ٤، ٣٠/ ٦٧٢، ٣٥/ ٣٩١، ٤٠/ ١٢٦، ١٤٤، ١٥٣، ٧٨/ ٨٩، ٩٥،

٤- الفتن لنعيم بن حماد، ص ٢٤٩.

٤- أن تلك الكتب مشتمله على مواعظ وعبر كما مرّ روايته عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، فلا- محذور حينئذ في اقتنائها للانتفاع بما فيها من تلك المواعظ والعبر.

هذا مع أنهم رووا أن المهدي إنما سُمّي المهدي لأنه يُهدى إلى أمر خفي، ويستخرج التوراه والإنجيل من أرض يقال لها (أنطاكية).

وروا أن المهدي يُخرج التوراه غصه- أي طريه- من أنطاكية (١) ٦٩٦.

فلماذا لا يسأل الكاتب نفسه: ماذا يصنع المهدي بالتوراه والإنجيل المنسوخين وعنده كتاب الله الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه؟!

ولماذا يحكم بين أهل الإنجيل بإنجيلهم وأهل التوراه بتوراتهم ولا يحكم بينهم بحكم الإسلام؟

فإذا جاز ذلك للمهدي عليه السلام الذي سيملاً الأرض قسطاً وعدلاً جاز بالأولويه لغيره من الخلفاء والأئمه الذين لم يكلفوا بما كُلف به المهدي.

قال الكاتب: إنى أشم رائحه أيد خبيثه فهى التى دسّت هذه الروايات، وكذبت على الأئمه، وسيأتى إثبات ذلك فى فصل خاص إن شاء الله.

وأقول: إن ادعاء شم الروائح ليس دليلاً علمياً فى أمثال هذه الأمور المهمه التى يترتب عليها إحقاق مذهب وإبطال مذهب آخر، وإنما الدليل هو النصوص الصحيحه الثابته بما لها من المعانى الصحيحه، لا بما يفسرها مغرض أو يؤولها مفتن.

والكاتب كما رأينا فى كل كلامه السابق كان يتعقب الروايات الضعيفه ويحتج بها على الشيعه، أو ينقل الروايات الصحيحه التى لا يعلم بصحتها ويدفعها بغير حجه صحيحه، أو يفسرها تفسيراً خاطئاً ثم يحتج بها على الشيعه.

وكل هذه الأساليب غير صحيحه فى معالجه النصوص من أجل الوصول إلى الحق من خلالها.

على أننا لا ننكر أن هناك أحاديث مكذوبه على الأئمه عليهم السلام، ولا نزعّم أن كتب الشيعة خاليه من كل كذب وودس، بل فيها الصحيح والضعيف، والغث والسمين، ووظيفه الفقيه هى تمحيص تلكم الأحاديث وغربلتها، والأخذ بالصحيح منها وطرح الضعيف.

وفى حال تعارض الأحاديث الصّحاح يجب الجمع بينها بالجمع العرفى الصحيح إن أمكن، وإلا فلا بد من إعمال المرّجّحات السنيديه والدلّاليه، ومع فقد المرّجّحات وعدم إمكان الترجيح بينها فلا مناص حينئذ من الحكم بتساقطها وترك العمل بها.

قال الكاتب: نحن نعلم أن الإسلام ليس له إلا- كتاب واحد هو القرآن الكريم، وأما تعدد الكتب فهذا من خصائص اليهود والنصارى كما هو واضح فى كتبهم المقدسه المتعدده.

فالقول بأن أمير المؤمنين حاز كتباً متعدده، وأن هذه الكتب كلها من عند الله، وأنها كتب حوت قضايا شرعيه هو قول باطل، أدخله إلينا بعض اليهود الذين تستروا بالتشيع.

وأقول: إن أراد بقوله: (إن الإسلام ليس له إلا- كتاب واحد وهو القرآن الكريم)، أنه لا- كتاب منزل من الله فى الإسلام إلا القرآن، فكلامه حق لا نختلف معه فيه، إلا أن الشيعة لا يقولون: (إن الكتب التى فى حوزة أهل البيت عليهم السلام كانت منزله من السماء)، والأحاديث التى ساقها كلها لا تدلّ على سماويه تلك الكتب كما

وإن أراد أنه لا كتاب يصح التعبد به في الإسلام إلا القرآن فهذا قول باطل، لأن أهل السنه وغيرهم تعبدوا بكتب كثيرة لا يزالون يقدسونها ويقدمون كتبها، كصحيح البخارى ومسلم وغيرهما من كتب الحديث المعتبره عندهم.

بل إنهم غلوا في أمثال هذه الكتب حتى قال الإمام القدوه- على حد تعبير ابن حجر- أبو محمد بن أبى جمره في اختصاره للبخارى: قال لى من لقيته من العارفين عمن لقي من الساده المقرّ لهم بالفضل: إن صحيح البخارى ما قرئ فى شده إلا فرجت، ولا ركب به فى مركب فغرق. قال: وكان- أى البخارى- مجاب الدعوه، وقد دعا لقارئه رحمه الله تعالى ... (١) ٦٩٧.

ورَووا عن الترمذى أنه قال: صَنَّفْتُ هذا الكتاب- يعنى سنن الترمذى- فعرضته على علماء الحجاز والعراق وخراسان فرضوا به، ومن كان فى بيته هذا الكتاب فكأنما فى بيته نبى يتكلم (٢) ٦٩٨.

وقال زكريا الساجى: كتاب الله أصل الإسلام، وسنن أبى داود عهد الإسلام (٣) ٦٩٩.

إلى غير ذلك مما قالوه فى كتبهم الكثيره التى تعاهدوها بالرعايه والعنايه، واحتجوا بما فيها حتى جعلوها عِدْلًا للقرآن الكريم كما لا يخفى على أحد.

فلا ندرى ما هو الإشكال فى حيازه كتب مشتمله على أحاديث نبويه ومعارف دينيه وأحكام شرعيه كما هو حال الصحيفه المعلقه بذؤابه سيف أمير المؤمنين عليه السلام التى تقدّم الكلام فيها؟! أو فى حيازه كتب الملاحم والفتن والحوادث كما هو حال

١- مقدمه فتح البارى، ص ١١.

٢- تذكره الحفاظ ٢/ ٦٣٤. سير أعلام النبلاء ١٣/ ٢٧٤. الحطه فى ذكر الصحاح الستة، ص ٢٠٧.

٣- تذكره الحفاظ ٢/ ٥٩٣.

مصحف فاطمه عليها السلام؟ أو في حيازه التوراه والإنجيل وغيرهما من الكتب السماويه غير المحرّفه؟! مع التنبيه على أن أهل السنه لم يروا بأساً في حيازه كتب أهل الكتاب المحرّفه والتحديث منها، فإن جملة من الصحابه كانوا يحدّثون بما في التوراه وغيرها من كتب اليهود والنصارى، أو يحدّثون عن كعب الأخبار وغيره وينسبونه إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم.

من هؤلاء عبد الله بن عمرو بن العاص الذي كان عنده زاملتان أو حمل بعيرين من كتب أهل الكتاب، فكان يحدث منهما.

قال ابن كثير في تفسيره بعد أن ساق حديثاً مروياً عن عبد الله بن عمرو: والأشبه - والله أعلم - أن يكون هذا موقوفاً على عبد الله بن عمرو، ويكون من الزاملتين اللتين أصابهما يوم اليرموك من كلام أهل الكتاب (١) ٧٠٠.

وقال أيضاً بعد أن ساق حديثاً آخر: هذا حديث غريب جداً، وسنده ضعيف، ولعله من الزاملتين اللتين أصابهما عبد الله بن عمرو يوم اليرموك (٢) ٧٠١.

وذكر مثل ذلك في مواضع متفرّقه من تفسيره، فراجع (٣) ٧٠٢.

قلت: إن عبد الله بن عمرو بن العاص من أكثر الصحابه حديثاً عند أهل السنه (٤) ٧٠٣، وأحاديثه مبثوثة في صحاحهم، وهي معمول بها عندهم، فيا ترى كم من

١- تفسير القرآن العظيم ١/ ٣٨٣.

٢- المصدر السابق ٢/ ١٩٥.

٣- المصدر نفسه ٣/ ١٠٢، ٤/ ٢٣٧.

٤- لقد اعترف أبو هريره - وهو أكثر الصحابه حديثاً - بأن عبد الله بن عمرو بن العاص كان أكثر حديثاً منه، فقد روى عن أبي هريره أنه قال: ما من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أحد أكثر حديثاً عنه مني، إلا ما كان من عبد الله بن عمرو، فإنه كان يكتب ولا - أكتب. (راجع صحيح البخارى ١/ ٦٢. سنن الترمذى ٥/ ٤٠، ٦٨٦ وصححه. مسند أحمد ٢/ ٢٤٨، ٤٠٣. صحيح ابن حبان ١٦/ ١٠٣. المستدرک ١/ ١٠٥. سنن الدارمى ١/ ١٣٢. السنن الكبرى للنسائى ٣/ ٤٣٤. شرح معانى الآثار ٤/ ٣٢٠).

تلك الأحاديث كان مأخوذاً من كتب أهل الكتاب؟ وكم من عقائد أهل السنه وأحكامهم كان مأخوذاً من الزاملتين المذكورتين وهم لا يعلمون؟

فإذا اتضح كل ذلك للقارئ العزيز، وعلم أن الكتب التي كانت في حيازه أئمه أهل البيت عليهم السلام لم تكن كتباً سماويه، وإنما كتبها أمير المؤمنين عليه السلام بخطه، فلا غرابه في هذا الأمر ولا وجه لإنكاره، خصوصاً مع نص بعض أعلام أهل السنه على أن أمير المؤمنين عليه السلام كان يرى جواز كتابه حديث النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وقد نقلنا أقوالهم في ذلك فيما تقدّم، فراجع.

نظره الشيعة إلى أهل السنة

قال الكاتب: عندما نطالع كتبنا المعتبره وأقوال فقهائنا ومجتهدينا نجد أن العدو الوحيد للشيعة هم أهل السنة، ولذا وصفوهم بأوصاف وسموهم بأسماء فسّموهم (العامة) وسمّوهم (النواصب).

وأقول: ما ذكره الكاتب من أن العدو الوحيد للشيعة هم أهل السنة كذب واضح وافتراء فاضح، ولهذا لم ينقل عبارته واحد من علماء الشيعة تدل على فريته، كيف وعلماء الشيعة في كتبهم يصفون أهل السنة بأنهم إخوانهم، وأحاديث أئمة أهل البيت عليهم السلام تحث على حسن معاشره أهل السنة والتودد إليهم.

ففي صحيحه معاوية بن وهب، قال: قلت له: كيف ينبغي لنا أن نصنع فيما بيننا وبين قومنا وبين خلطائنا من الناس ممن ليسوا على أمرنا؟ قال: تنظرون إلى أئمتكم الذين تقتدون بهم، فتصنعون كما يصنعون، فوالله إنهم ليعودون مرضاهم، ويشهدون جنائزهم، ويقيمون الشهادة لهم وعليهم، ويؤدّون الأمانة إليهم (١) ٧٠٤.

وفي صحيحه زيد الشحام، قال: قال لي أبو عبد الله عليه السلام: اقرأ علي من ترى أنه

يطيعنى ويأخذ بقولى السلام، وأوصيكم بتقوى الله عزَّ وجل، والورع فى دينكم، والاجتهاد لله، وصدق الحديث، وأداء الأمانه، وطول السجود، وحسن الجوار، فبهذا جاء محمد صلى الله عليه وآله، أدوا الأمانه إلى من ائتمنكم عليها برًّا أو فاجرًا، وعودوا مرضاهم، وأدوا حقوقهم، فإن الرجل منكم إذا ورع فى دينه، وصدق فى حديثه، وأدَّى الأمانه، وحسن خلقه مع الناس، قيل: هذا جعفرى. فيسرُّنى ذلك، ويدخل علىَّ منه السرور، وقيل: هذا أدبُ جعفر. وإذا كان على غير ذلك دخل علىَّ بلاؤه وعاره، وقيل: هذا أدبُ جعفر. فوالله لحدَّثنى أبى عليه السلام أن الرجل كان يكون فى القبيله من شيعه على عليه السلام فيكون زينها، آداهم للأمانه، وأقضاهم للحقوق، وأصدقهم للحديث، إليه وصاياهم وودائعهم، تسأل العشيره عنه، فتقول: من مثل فلان؟ إنه لآدانا للأمانه، وأصدقنا للحديث (١) ٧٠٥.

وفى صحيحه عبد الله بن سنان قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: أوصيكم بتقوى الله عزَّ وجل، ولا تحملوا الناس على أكتافكم فتدلُّوا، إن الله تبارك وتعالى يقول فى كتابه وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسِينًا، ثم قال: عودوا مرضاهم، واشهدوا جنائزهم، واشهدوا لهم وعليهم، وصلُّوا معهم فى مساجدهم ... (٢) ٧٠٦.

وفى خبر أبى على، قال: قلت لأبى عبد الله عليه السلام: إن لنا إماماً مخالفاً وهو يبغض أصحابنا كلهم. فقال: ما عليك من قوله، والله لئن كنت صادقاً لأنت أحق بالمسجد منه، فكن أول داخل وآخر خارج، وأحسن خلقك مع الناس، وقُلْ خيراً (٣) ٧٠٧.

وعن زيد الشحام عن الصادق عليه السلام قال: يا زيد خالقوا الناس بأخلاقهم، صيِّلُوا فى مساجدهم، وعُودوا مرضاهم، واشهدوا جنائزهم، وإن استطعتم أن تكونوا الأئمه والمؤذنين فافعلوا، فإنكم إذا فعلتم ذلك قالوا: هؤلاء الجعفرية، رحم الله

١- المصدر السابق.

٢- كتاب المحاسن للبرقى، ص ١٨. وسائل الشيعه ٣٨٢ / ٥.

٣- وسائل الشيعه ٣٨٢ / ٥.

جعفرًا، ما كان أحسن ما يؤدّب أصحابه، وإذا تركتم ذلك قالوا: هؤلاء الجعفريه، فعل الله بجعفر، ما كان أسوأ ما يؤدّب أصحابه (١) ٧٠٨.

وعن حماد بن عثمان أنه قال: من صلى معهم فى الصف الأول كان كمن صلى خلف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فى الصف الأول (٢) ٧٠٩.

وعن إسحاق بن عمار قال: قال لى أبو عبد الله عليه السلام: يا إسحاق أتصلى معهم فى المسجد؟ قلت: نعم. قال: صلّ معهم، فإن المصلّى معهم فى الصف الأول كالشاهر سيفه فى سبيل الله (٣) ٧١٠.

والعجيب أن الكاتب أخذ مساوى أهل السنه فألصقها بالشيعة، فإن أهل السنه هم الذين يعادون الشيعة ويكفرونهم، وينبزونهم بالروافض، فيستحلون بذلك دماءهم، ويحرّمون مناكحتهم وأكل ذبائحهم، وقد نصّ على ذلك جمع من علمائهم.

قال ابن حجر بعد أن ساق قوله تعالى

مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ، إلى قوله لِيُغِيظَ بِهِمُ الْكُفَّارَ الْآيَةَ (٤) ٧١١: ومن هذه الآيه أخذ الإمام مالك بكفر الروافض الذين يبغضون الصحابه، قال: لأن الصحابه يغيظونهم، ومن غاظه الصحابه فهو كافر.

وقال ابن حجر: وهو مأخذ حسن يشهد له ظاهر الآيه، ومن ثم وافقه الشافعى رضى الله عنه فى قوله بكفرهم، ووافقه جماعه من الأئمه (٥) ٧١٢.

وقال القرطبي: لقد أحسن مالك فى مقاله وأصاب فى تأويله، فمن نقص واحداً منهم أو طعن عليه فى روايته فقد ردّ على الله رب العالمين، وأبطل شرائع

١- من لا يحضره الفقيه ١/ ٢٦٧. وسائل الشيعة ٥/ ٤٧٧.

٢- من لا يحضره الفقيه ١/ ٢٦٦.

٣- تهذيب الأحكام ٣/ ٢٧٧. وسائل الشيعة ٥/ ٣٨٢.

٤- سوره الفتح، الآيه ٢٩.

٥- الصواعق المحرقة، ص ٢٤٣. وراجع تفسير القرآن العظيم ٤/ ٢٠٤.

الإسلام (١) ٧١٣.

وأخرج الخلال في كتاب السنه بسنده عن علي بن عبد الصمد قال: سألت أحمد بن حنبل عن جار لنا رافضى يُسَلِّمُ عَلَيَّ، أَرُدُّ عليه؟ قال: لا. إسناده صحيح.

وعن إسماعيل بن إسحاق الثقفي النيسابوري أن أبا عبد الله أحمد بن حنبل سئل عن رجل له جار رافضى يُسَلِّمُ عليه؟ قال: لا، وإذا سلَّم عليه لا يرد عليه. إسناده صحيح.

وعن الحسن بن علي بن الحسن أنه سأل أبا عبد الله أحمد بن حنبل عن صاحب بدعه يسلم عليه؟ قال: إذا كان جهمياً أو قدرياً أو رافضياً داعيه فلا يُصَلِّي عليه ولا يسلم عليه. إسناده صحيح (٢) ٧١٤.

ومن المفارقات العجيبه أن بعض علماء أهل السنه حللوا ذبائح اليهود والنصارى وحرّموا ذبائح الشيعة الذين يشهدون الشهادتين ويطعمون شعائر الإسلام.

فقد جاء في فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلميه والإفتاء والإرشاد في المملكة العربيه السعوديه برئاسة الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز ردّاً على سؤال ورد لهم هذا نصه:

إن السائل وجماعه معه في الحدود الشماليه مجاورون للمراكز العراقيه، وهناك جماعه على مذهب الجعفرية، ومنهم من امتنع عن أكل ذبائحهم، ومنهم من أكل، ونقول: هل يحل لنا أن نأكل منها، علماً بأنهم يدعون علماً والحسن والحسين وسائر ساداتهم في الشده والرخاء؟

فجاء جواب الفتوى رقم (١٦٦١) كما يلي:

١- الجامع لأحكام القرآن ١٦ / ٢٩٦.

٢- السنه للخلال ٣ / ٤٩٣ وما بعدها.

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على رسوله وآله وصحبه، وبعد:

إذا كان الأمر كما ذكر السائل من أن الجماعة الذين لديه من الجعفرية يدعون علياً والحسن والحسين وساداتهم فهم مشركون مرتدون عن الإسلام والعياذ بالله، لا يحل الأكل من ذبائهم، لأنها ميتة ولو ذكروا عليها اسم الله.

وورد لهم سؤال آخر هذا نصه:

أنا من قبيلة تسكن في الحدود الشماليه ومختلطين نحن وقبائل من العراق، ومذهبهم شيعه وثنيه، يعبدون قبياً، ويسمونها بالحسن والحسين وعلى، وإذا قام أحدهم قال: (يا على يا حسين). وقد خالطهم البعض من قبائلنا في النكاح وفي كل الأحوال، وقد وعظتهم ولم يسمعوا، وهم في القرايا والمناصب، وأن ما عندي أعظم بعلم، ولكن أكره ذلك، ولا أخالطهم، وقد سمعت أن ذبهم لا يؤكل، وهؤلاء يأكلون ذبهم، ولم يتقيدوا، ونطلب من سماحتكم توضيح الواجب نحو ما ذكرنا.

فجاء الرد عليه في الفتوى رقم (٣٠٠٨) ما نصه:

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على رسوله وآله وصحبه وبعد:

إذا كان الواقع كما ذكرت من دعائهم علياً والحسن والحسين ونحوهم، فهم مشركون شركاً أكبر يخرجهم من مله الإسلام، فلا يحل أن تزوجهم المسلمات، ولا يحل لنا أن نتزوج من نسائهم، ولا يحل لنا أن نأكل من ذبائهم. قال الله تعالى

وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ حَتَّى يُؤْمِنَ وَلَا أُمَّةً مُّؤْمِنَةً خَيْرٌ مِّنْ مُّشْرِكِهِ وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ وَلَا تُنكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّى يُؤْمِنُوا وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّنْ مُّشْرِكٍ وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ أُولَئِكَ يَدْعُونَ إِلَى النَّارِ وَاللَّهُ يَدْعُو إِلَى الْجَنَّةِ وَالْمَغْفِرَةِ بِإِذْنِهِ وَيُبَيِّنُ آيَاتِهِ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ (١)

.٧١٥

بينما أباحوا ذبائح أهل الكتاب، وجوزوا الأكل منها كما في الفتوى رقم

(٦٩٩١) التي ورد فيها ما يلي:

أباح الله للمسلمين أن يأكلوا من طعام الذين أوتوا الكتاب وهو ذبائحهم، بقوله في سورة المائدة

وَطَعَامِ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَلَّ لَكُمْ وَطَعَامُكُمْ حَلَّ لَهُمْ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ إِذَا آتَيْتُمُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ مُحْصَنِينَ غَيْرِ مُسَافِحِينَ وَلَا مُتَّخِذِي أَخْدَانٍ، فاشترط في الزواج بالكتابات أن يكنَّ حرائر عفيفات، سواء كن يهوديات أو نصرانيات مع أن الله تعالى أخبر عن اليهود والنصارى في نفس السورة بأنهم كفار (١) ٧١٦.

قلت: فأى عداء أعظم من هذا؟ فإنهم كفروا الشيعة وحكموا بأنهم مشركون، وفضلوا اليهود والنصارى على الشيعة في حليه الذبائح والمناكحة!!

هذا مع أن الشيعة كانوا وما زالوا يتوَدَّدون لأهل السنه ويعاملونهم بالحسنى، كما أوصاهم بذلك أئمتهم الأطهار عليهم السلام، وقد اعترف بذلك الشيخ محمد أبو زهره في كتابه (تاريخ المذاهب الإسلاميه)، حيث قال: والاثنا عشرية يوجدون الآن في العراق، فالشيعة في العراق، وهم عدد كثير يقارب النصف، يسرون على مقتضى المذهب الاثنى عشرى فى عقائدهم ونظمهم فى الأحوال الشخصيه والموارث والوصايا والأوقاف والزكوات والعبادات كلها، وكذلك أكثر أهل إيران، ومنهم من يثبتون فى بقاع من سوريا ولبنان وكثير من البلاد الإسلاميه، وهم يتوَدَّدون إلى من يجاورونهم من السنّيين ولا ينافرونهم (٢) ٧١٧.

قال الكاتب: وما زال الاعتقاد عند معاصر الشيعة أن لكل فرد من أهل السنه

١- المصدر السابق ٣ / ٢٩٩.

٢- تاريخ المذاهب الإسلاميه ١ / ٤٨.

ذيلًا في دبره، وإذا شتم أحدهم الآخر وأراد أن يغلظ له في الشتيمة قال له: (عظم سنى في قبر أبيك) وذلك لنجاسه السنى فى نظرهم إلى درجه لو اغتسل ألف مره لما طهر ولما ذهب عنه نجاسته.

وأقول: إن كثيراً من أهل السنه فى السعوديه وغيرها يعلمون أن ما قاله الكاتب ما هى إلا معتقدات غرسها بعض جهله أهل السنه فى عوامهم، وقد سمعت أنا بنفسى من بعض أهل القصيم أن الناس هناك يعتقدون بأن الشيعة لهم أذئاب.

وسمعت من الدكتور عبد الهادى الفضلى أنه لما ذهب إلى فلسطين قبل سنه ١٩٦٧ م، ورآه بعض أهل السنه هناك، وكان الدكتور لابساً العمامه قال له: أنتم الشيعة لكم أذئاب.

ولكن لما كان مثل هذا التفكير وصمه تدل على سخف العقول وسفاهه الأحلام، أراد الكاتب أن يقلب المسأله، ليتهم بها الشيعة، مع أن الشيعة يتندرون بأمثال هذه القضايا التى ينسبها إليهم أهل السنه.

وليت الكاتب المدعى سلوك الحق ذكر دليلاً واحداً على أن الشيعة يعتقدون بأمثال هذه المعتقدات السخيفه ولو من أقوال أشخاص معروفين يمكن الرجوع إليهم، ولكنه لم يفعل لئلا يقع فى الفضيحه.

قال الكاتب: ما زلت أذكر أن والدى رحمه الله التقى رجلاً غربياً فى أحد أسواق المدينه، وكان والدى رحمه الله محباً للخير إلى حد بعيد، فجاى به إلى دارنا ليحل ضيفاً عندنا فى تلك الليله، فأكرمانه بما شاء الله تعالى، وجلسنا للسمر بعد العشاء، وكنت وقتها شاباً فى أول دراستى فى الحوزه، ومن خلال حديثنا تبين أن الرجل سنى المذهب ومن أطراف سامراء جاى إلى النجف لحاجه ما، بات الرجل تلك الليله، ولما أصبح أتيناها

بطعام الإفطار، فتناول طعامه ثم هم بالرحيل فعرض عليه والدى رحمه الله مبلغاً من المال فلربما يحتاجه فى سفره، شكر الرجل حسن ضيافته، فلما غادر أمر والدى بحرق الفراش الذى نام فيه، وتطهير الإناء الذى أكل فيه تطهيراً جيداً لاعتقاده بنجاسه السنن، وهذا اعتقاد الشيعة جميعاً، إذ أن فقهاءنا قرنوا السنن بالكافر والمشرك والخنزير، وجعلوه من الأعيان النجسه.

وأقول: القصة التى نقلها عن والده- إن صحّت وهى لا تصح قطعاً، لأن الكاتب شينى ابن شينى- تدل على مدى جهل والده المرحوم، فإنه مضافاً إلى أن الفقهاء قد أفتوا بإسلام المخالفين وطهارتهم، لا بنجاستهم ونجاسه رطوباتهم، فإن سرعان النجاسه إنما يتحقق بانتقال الرطوبة المسريه، والسامرائى إنما قعد ونام على الفراش، وهذا لا يستلزم الحكم بنجاسه الفراش بأى حال من الأحوال، ولو فرض وقوع رطوبه منه على الفراش فهذا لا- يستدعى إحراق الفراش على القول بنجاسه المخالفين، وإنما تزول نجاسته بتطهيره بالماء كما طهر الإناء، فلا ندرى وجه تفريق والده المرحوم بين الإناء وبين الفراش فى تطهير الأول دون الثانى.

هذا مع أن الكاتب قد ذكر فى أول كتابه أنه من أهل كربلاء، وأن منزل والده فى كربلاء، فكيف استضاف والدّه هذا السامرائى فى منزله فى النجف؟

ولكن صدق من قال: لا حافظه لكذوب.

وأما قوله: (وهذا اعتقاد الشيعة جميعاً، إذ أن فقهاءنا قرنوا السنن بالكافر والمشرك والخنزير، وجعلوه من الأعيان النجسه) فهو يدل على قله معرفه مدعى الاجتهاد والفقاهه بأقوال الفقهاء، وذلك لأن المشهور شهره عظيمه كادت أن تكون إجماعاً هو القول بطهاره المخالفين وإسلامهم، ولا عبره بالأقوال الشاذه النادره، فإنك لا تعدم من يفتى بالفتاوى الشاذه من علماء كل المذاهب.

قال الكاتب: ولهذا:

١- وجب الاختلاف معهم:

فقد روى الصدوق عن علي بن أسباط قال: قلت للرضا رضى الله عنه: يحدث الأمر لا أجد بدأً من معرفته، وليس في البلد الذى أنا فيه من أستفتيه من مواليك؟ قال: فقال: أخضِرْ فقيه البلد فاستفته فى أمرك، فإذا أفتاك بشىء فخذ بخلافه فإن الحق فيه عيون أخبار الرضا ١/ ٢٧٥ ط طهران.

وأقول: هذه الرواية ضعيفه السند، فإن من جملة رواتها أحمد بن محمد السيارى، وهو مذموم فى كتب الرجال.

قال النجاشى: أحمد بن محمد بن سيار... ويعرف بالسيارى، ضعيف الحديث فاسد المذهب، ذكر ذلك لنا الحسين بن عبيد الله ابن الغضائرى، مجفوء الرواية، كثير المراسيل (١) ٧١٨.

وقال ابن الغضائرى: ضعيف متهالك، غال منحرف، استثنى شيوخ القميين روايته من كتاب (نوادير الحكمه) (٢) ٧١٩.

وقال الشيخ الطوسى فى الفهرست: ضعيف الحديث، فاسد المذهب، مجفوء الرواية، كثير المراسيل (٣) ٧٢٠.

ومع الإغماض عن سند الرواية فإن الظاهر منها هو أن تجويز مخالفه قاضى البلد إنما هو فى حال الجهل بالحكم الشرعى، وفى حال الاضطرار إليه، ولا سبيل إلى معرفته.

ومثل هذا الفرض إنما يقع فى حالات نادره جداً لا يصح جعلها ضابطه لكل

١- رجال النجاشى ١/ ٢١١.

٢- رجال ابن الغضائرى، ص ٤٠.

٣- الفهرست للطوسى، ص ٦٦.

أحكام الشيعة فى الأحوال العاديه.

وبما أن الخلاف بين الشيعة وأهل السنه حاصل فى كل الأحكام الشرعيه غير الضروريه تقريباً، فإن من المتوقَّع أن يكون الحكم المطلوب أيضاً مخالفاً لهم، فلهذا أرشد السائل إلى طريقه يكون اتباعها موصلًا للحق غالباً.

قال الكاتب: وعن الحسين بن خالد عن الرضا أنه قال: (شيعتنا، المسلمون لأمرنا، الآخذون بقولنا المخالفون لأعدائنا، فمن لم يكن كذلك فليس منا) الفصول المهمه ٢٢٥ ط قم.

وعن المفضل بن عمر عن جعفر أنه قال: (كذب من زعم أنه من شيعتنا وهو متوثق بعروه غيرنا) الفصول المهمه ٢٢٥.

وأقول: هذان الحديثان معناهما ظاهر ولا إشكال فيه، فإن شيعة أهل البيت عليهم السلام لا بد أن يسلموا لهم، ويأخذوا بأقوالهم، ويخالفوا أعداءهم، وإلا فليسوا بشيعة لهم، لأن الشيعة هم الأتباع، والمتابعه لا تحصل إلا بهذه الأمور.

أما أن أعداءهم هم أهل السنه أو غيرهم فهذه مسأله أخرى، ونحن لا نقول بذلك، وإنما نقول: (إن أعداءهم هم النواصب)، ونحن قد أوضحنا فيما تقدّم معنى الناصبى، وقلنا: إنه هو المتجاهر بالعداء لأهل البيت عليهم السلام، لا مطلق المخالف وإن لم يتجاهر بعداوتهم.

فإن كان الكاتب يرى أن كل أهل السنه نواصب فلا مناص حينئذ من القول بأنهم كلهم أعداؤهم، وإلا فليسوا بهم بأعداء، وهو أمر واضح جداً لا يحتاج إلى تجشم إيضاح.

قال الكاتب: ٢- عدم جواز العمل بما يوافق العامه ويوافق طريقتهم:

وهذا باب عقده الحر العاملى فى كتابه وسائل الشيعه فقال:

والأحاديث فى ذلك متواتره .. فمن ذلك قول الصادق رضى الله عنه فى الحديثين المختلفين: اعرضوهما على أخبار العامه، فما وافق أخبارهم فذروه، وما خالف أخبارهم فخذوه.

وقال الصادق رضى الله عنه: إذا ورد عليكم حديثان مختلفان فخذوا بما خالف القوم.

وقال رضى الله عنه: خذ بما فيه خلاف العامه، وقال: ما خالف العامه ففيه الرشاد.

وأقول: هذا الباب ليس من أبواب كتاب (وسائل الشيعه)، وإنما هو الباب الثلاثون من أبواب أصول الفقه، من كتاب (الفصول المهمه) للحر العاملى، وهو: باب عدم جواز العمل بما يوافق العامه وطريقتهم، ولو من أحاديث الأئمه عليهم السلام مع المُعارض ... (١) ٧٢١.

والكاتب نقل عنوان هذا الباب مبتوراً، فخالف الأمانه العلميه من جهتين: من جهة نسبه إلى وسائل الشيعه، ومن جهة بتر ذيله، ليؤهم قارئه أن مخالفه العامه هى بنفسها دليل على الأحكام عند الشيعه.

وكما هو ظاهر من عنوان الباب ومن الأحاديث التى نقلها الكاتب أن عدم جواز العمل بالأحاديث الموافقه للعامه إنما هو فى حال معارضتها لأحاديث آخر لا توافقهم، وهذا يعنى أن مخالفه العامه ليست بنفسها دليلاً يستعمله الفقيه فى استنباط الأحكام الشرعيه كما ذكره الكاتب، وإنما هى أحد المرجّحات الدلاليه التى يُرجّح بها الفقيه أحد الحديثين المتعارضين اللذين لا يمكن الجمع العرفى بينهما.

ووجه الترجيح بمخالفه العامه أن الأئمه سلام الله عليهم لا تصدر منهم الأحكام المتعارضه والفتاوى المتضاربه، لعصمتهم عليهم السلام المانع من ذلك، فكل ما

رؤى عنهم متعارضاً إما أن يكون مكذوباً عليهم أو محمولاً على التقيه.

ولتمييز ما صدر منهم تقيه عن غيره يُنظر فيما وافق العامه من الحديثين المتعارضين فيُطرح، لأنه هو الذى تُحتمل فيه التقيه دون ما خالفهم، فإن الأئمه عليهم السلام كانوا يحدّرون سلاطين الجور وأعوانهم، وكانوا يتحاشون معارضه فتاوى قضاتهم وعلماء بلاطهم، فيفتون أحياناً بما يوافقهم تقيّةً، وبهذا وغيره نشأت أخبار التقيه فى أحاديث الأئمه عليهم السلام.

ولئن كانت مخالفه العامه قاعده للترجيح بين الأخبار المتعارضه فقط، دون أن تكون بنفسها قاعده لاستنباط الحكم الشرعى كما قلنا، فإن أهل السنه جعلوا مخالفه الروافض قاعده يطرحون لأجلها حتى الأحكام التى صحّ عندهم ثبوتها عن النبى صلى الله عليه وآله وسلم.

قال ابن تيميه: إذا كان فى فعل مستحب مفسده راجحه لم يصير مستحباً، ومن هنا ذهب من ذهب من الفقهاء إلى ترك بعض المستحبات إذا صارت شعاراً لهم، فلا- يتميز السنّى من الرافضى، ومصلحه التميّز عنهم لأجل هجرانهم ومخالفتهم أعظم من مصلحه هذا المستحب، وهذا الذى ذهب إليه يُحتاج إليه فى بعض المواضع إذا كان فى الاختلاط والاشتباه مفسده راجحه على مصلحه فعل ذلك المستحب (١) ٧٢٢.

قلت: وأما فتاواهم فى ذلك فهى كثيره، وإليك بعضاً منها:

قال ابن حجر فى فتح البارى: اختلف فى السلام على غير الأنبياء، بعد الاتفاق على مشروعيتها فى تحيه الحى، فقيل: يشرع مطلقاً. وقيل: بل تبعاً، ولا يُفرد لواحد، لكونه صار شعاراً للرافضه. ونقله النووى عن الشيخ أبى محمد الجوينى.

وقال الزمخشرى فى الكشاف: القياس جواز الصلاه على كل مؤمن لقوله تعالى هُوَ الَّذِى يُصَلِّى عَلَيْكُمْ وقوله تعالى وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ وقوله

صلى الله عليه وسلم: اللهم صل على آل أبي أوفى. ولكن للعلماء تفصيلاً فى ذلك، وهو أنها إن كانت على سبيل التبع كقولك: (صلى الله على النبى وآله) فلا كلام فيها، وأما إذا أُفرد غيره من أهل البيت بالصلاه كما يُفرد هو فمكروه، لأن ذلك صار شعاراً لذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولأنه يؤدّى إلى الاتهام بالرفض (١) ٧٢٣.

وقال مصنّف كتاب الهدايه وهو من الأحناف: المشروع التّختم فى اليمين، لكن لما اتّخذته الرافضه عاده جعلنا التّختم فى اليسار (٢) ٧٢٤.

وقال الرافعى فى فتح العزيز: ثم الأفضل فى شكل القبر التسطيح أو التسنيم. ظاهر المذهب أن التسطيح أفضل، وقال مالك وأبو حنيفه رحمهم الله: التسنيم أفضل. لنا أن النبى صلى الله عليه وسلم سطح قبر ابنه إبراهيم، وعن القاسم بن محمد قال: (رأيت قبر النبى صلى الله عليه وسلم وأبى بكر وعمر رضى الله عنهما مُسَيَّطَحه)، وقال ابن أبى هريره: إن الأفضل الآن العدول من التسطيح إلى التسنيم، لأن التسطيح صار شعاراً للروافض، فالأولى مخالفتهم وصيانته الميت وأهله عن الاتهام بالبدعه، ومثله ما حكى عنه أن الجهر بالتسميه إذا صار فى موضع شعاراً لهم فالمستحب الإسرار بها مخالفه لهم (٣) ٧٢٥.

وقال محمد بن عبد الرحمن الدمشقى فى كتابه (رحمه الأمه فى اختلاف الأئمه): السُّنَّه فى القبر التسطيح، وهو أولى من التسنيم على الراجح من مذهب الشافعى، وقال الثلاثة أبو حنيفه ومالك وأحمد: التسنيم أولى، لأن التسطيح صار من شعائر الشيعة (٤) ٧٢٦.

وقال الحافظ العراقى فى بيان كيفية إسدال طرف العمامه: فهل المشروع إرخاؤه

١- الكشاف ٣/ ٢٤٦ فى تفسير قوله تعالى إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ سوره الأحزاب، الآيه ٥٦.

٢- عن الصراط المستقيم ٢/ ٥١٠. ومنهاج الكرامه، ص ١٠٨. وكتاب الغدير ١٠/ ٢١٠.

٣- فتح العزيز ٥/ ٢٢٩.

٤- رحمه الأمه فى اختلاف الأئمه، ص ١٥٥.

من الجانب الأيسر كما هو المعتاد، أو الأيمن لشرفه؟ لم أرَ ما يدل على تعيين الأيمن إلا في حديث ضعيف عند الطبراني، وبتقدير ثبوته فلعله كان يرخيها من الجانب الأيمن، ثم يردّها إلى الجانب الأيسر كما يفعله بعضهم، إلا أنه صار شعار الإماميه، فينبغي تجنّب لترك التشبه بهم (١) ٧٢٧.

وقال عبد الله المغربي المالكي في كتابه (المعلم بفوائد مسلم): إن زيدا كبر خمسا على جنازه، قال: وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يكبرها. وهذا المذهب الآن متروك، لأنه صار علما على القول بالرفض (٢) ٧٢٨.

وفي التذكرة: قال الشافعي وأحمد والحكم: المسح على الخفين أولى من الغسل، لما فيه من مخالفه الشيعة (٣) ٧٢٩.

وقال إسماعيل البروسوي في تفسيره (روح البيان) عند ذكر يوم عاشوراء: قال في عقد الدرر واللتالي (٤) ٧٣٠: ولا ينبغي للمؤمن أن يتشبه بيزيد الملعون في بعض الأفعال، وبالشيعة الروافض والخوارج أيضا، يعني لا يجعل ذلك اليوم يوم عيد أو يوم ماتم، فمن اكتحل يوم عاشوراء فقد تشبه بيزيد الملعون وقومه، وإن كان للاكتحال في ذلك اليوم أصل صحيح، فإن ترك السنه سنه إذا كانت شعاراً لأهل البدعه، كالتختم باليمين، فإنه في الأصل سنه، لكنه لما صار شعار أهل البدعه والظلمه صارت السنه أن يجعل الخاتم في خنصر اليد اليسرى في زماننا، كما في شرح القهستاني (٥) ٧٣١.

١- شرح المواهب للزرقاني ١٣ / ٥.

٢- عن الصراط المستقيم ٥١٠ / ٢.

٣- عن المصدر السابق.

٤- عقد الدرر واللتالي في فضل الشهور والأيام والليالي، للشيخ شهاب الدين أحمد بن أبي بكر الحموي، الشهير بابن الرسام (عن كتاب الغدير ٢١١ / ١٠). ولد بحماه سنة ٧٧٣هـ، ولى قضاء حماه ثم قضاء حلب، وتوفى سنة ٨٤٤هـ - تقريباً، له ترجمه في شذرات الذهب ٧ / ٢٥٢، الضوء اللامع ١ / ٢٤٩، ومعجم المؤلفين ١ / ١٧٤.

٥- روح البيان ١٤٢ / ٤ (عن كتاب الغدير ٢١١ / ١٠).

إلى غير ذلك مما لا يحصى كثره.

قال الكاتب: وقال رضى الله عنه: ما أنتم والله على شىء مما هم فيه، ولا هم على شىء مما أنتم فيه، فخالقوهم، فما هم من الحقيقه (١) ٧٣٢ على شىء.

وقوله رضى الله عنه: والله ما جعل الله لأحد خيره فى اتباع غيرنا، وإن من وافقنا خالف عدونا، ومن وافق عدونا فى قول أو عمل فليس منا ولا نحن منه.

وأقول: هذان الحديثان ضعيفا السند.

أما الحديث الأول فمن رواه على بن أبى حمزه البطائنى، وهو من رؤوس الواقفه على الإمام موسى بن جعفر عليه السلام، وقد مرَّ بيان حاله فيما تقدم.

وأما الحديث الثانى فهو حديث مُرْسَل، لا يُعرف راويه عن أبى عبدالله الصادق عليه السلام.

ومع الإغماض عن سند الحديثين، نقول:

إن الفرقة الناجيه من فرق هذه الأُمَّه هى واحده كما نصَّ عليه حديث افتراق الأُمَّه إلى ثلاث وسبعين فرقه، وهى الفرقة التى أخبر بها النبى صلى الله عليه وآله وسلم فى الأحاديث الصحيحه، حيث قال: يا أيها الناس، إنى قد تركت فيكم ما إن أخذتم به لن تضلُّوا: كتاب الله وعترتى أهل بيتى (٢) ٧٣٣.

فلو كانت كل فرق المسلمين موافقه لطريقه أهل البيت عليهم السلام لكانت كلها

١- كذا فى نسخه الكتاب، والمذكور فى الحديث: فما هم من الحنيفيه على شىء.

٢- سنن الترمذى ٥ / ٦٢٢. وقال الترمذى: هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه. وذكر فى مشكاه المصابيح ٣ / ١٧٣٥، سلسله الأحاديث الصحيحه ٤ / ٣٥٦ وقال الألبانى: الحديث صحيح. وطرقه كثيره ذكرناها فى كتابنا (مسائل خلافيه)، ص ٩٢ - ٩٧، فراجع.

ناجيه، ولما كان للحث على اتباعهم والتمسك بهم أى معنى.

ومنه يتضح أن تخصيصهم بالاتباع دليل على أنهم على الحنيفيه البيضاء دون غيرهم من الناس، فمن وافقهم فلا بد أن يخالف غيرهم، ومن وافق غيرهم فلا بد أن يخالفهم، لأنهم هم المحقون وغيرهم هم المبطلون.

وهذا المعنى المستفاد من حديث الثقلين قد أوضحه هذان الحديثان اللذان ذكرهما الكاتب.

هذا مع أن الحديثين المذكورين لم ينصّا على أن أهل السنّه هم أعداء أئمه أهل البيت عليهم السلام وشيعتهم، فإنه من غير المعقول إطلاقاً أن يُدرج فى أعداء أهل البيت عليهم السلام أقوام من أهل السنّه يحبّونهم، ويروون فضائلهم، ويصلّون عليهم، ولا يجحدون شيئاً من ماّثرهم، ولا يعلمون أن طريقتهم مخالفه لهم.

قال الكاتب: وقول العبد الصالح رضى الله عنه فى الحديثين المختلفين: خذ بما خالف القوم، وما وافق القوم فاجتنبه.

وقول الرضا رضى الله عنه: إذا ورد عليكم خبران متعارضان، فانظروا إلى ما يخالف منهما العامه فخذوه، وانظروا بما يوافق أخبارهم فدعوه.

وأقول: لقد تكلمنا فى الحديثين المتعارضين، وأوضحنا الوجه فى الأخذ بما خالف العامه دون ما وافقهم، فراجعه.

قال الكاتب: وقول الصادق رضى الله عنه: والله ما بقى فى أيديهم شىء من الحق إلا استقبال القبلة. انظر الفصول المهمه ٣٢٥،

وأقول: هذا حديث مرسل رواه الحر العاملي في الفصول المهمه، فلا يصح الاحتجاج به.

ولو سلّمنا بصحة الحديث فهو متفق مع ما رواه أهل السنه في كتبهم من أنه لم يبق عندهم شيء كان على زمان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلا الصلاة، وقد أحدثوا فيها ما أحدثوا.

فقد أخرج البخارى في صحيحه، والمقدسى في الأحاديث المختاره، وغيرهما، بأسانيدهم عن الزهري أنه قال: دخلت على أنس بن مالك بدمشق وهو يبكي، فقلت: ما يبكيك؟ فقال: لا أعرف شيئاً مما أدركتُ إلا هذه الصلاة، وهذه الصلاة قد ضيَّعتُ.

وفي روايه أخرى، قال: ما أعرف شيئاً مما كان على عهد النبي صلى الله عليه وسلم. قيل: الصلاة؟ قال: أليس ضيَّعتُم ما ضيَّعتُم فيها؟! (١) ٧٣٤

وأخرج الترمذى في سننه، وأحمد بن حنبل في المسند عن أنس أنه قال: ما أعرف شيئاً مما كنا عليه على عهد النبي صلى الله عليه وسلم. فقلت: أين الصلاة؟ قال: أولم تصنعوا في صلاتكم ما قد علمتم؟ (٢) ٧٣٥

وأخرج مالك بن أنس في الموطأ عن أبي سهيل بن مالك عن أبيه أنه قال: ما أعرف شيئاً مما أدركتُ عليه الناس إلا النداء للصلاه (٣) ٧٣٦.

وأخرج أحمد في المسند عن أم الدرداء أنها قالت: دخل عليّ أبو الدرداء وهو مغضب، فقلت: من أغضبك؟ قال: والله لا أعرف منهم من أمر محمد صلى الله عليه وسلم شيئاً إلا

١- صحيح البخارى ١/ ١٣٣ كتاب مواقيت الصلاه وفضلها، باب تضييع الصلاه عن وقتها. الأحاديث المختاره ٥/ ١٠٣. شعب الإيمان ٣/ ١٣٤.

٢- سنن الترمذى ٤/ ٦٣٣. قال الترمذى: هذا حديث حسن غريب. مسند أحمد بن حنبل ٣/ ١٠١، ٢٠٨.

٣- الموطأ، ص ٤٢.

أنهم يصلون جميعاً (١) ٧٣٧.

وفي روايه أخرى قال: إلا الصلاة (٢) ٧٣٨.

وأخرج أحمد في مسنده عن أنس أيضاً أنه قال: ما أعرف شيئاً مما عهدت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم اليوم. فقال أبو رافع: يا أبا حمزه، ولا الصلاة؟ فقال: أوليس قد علمت ما صنع الحجاج في الصلاة؟

وأخرج أحمد في المسند، والبغوي في شرح السنه، والبوصيري في مختصر الإتحاف، والمقدسي في الأحاديث المختاره، بأسانيدهم عن أنس قال: ما أعرف فيكم اليوم شيئاً كنتُ أعهد على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم غير قولكم: لا إله إلا الله. قال: فقلت: يا أبا حمزه، الصلاة؟ قال: قد صليت حين تغرب الشمس، أفكانت تلك صلاه رسول الله صلى الله عليه وسلم ... (٣) ٧٣٩.

وأخرج الطيالسي في المسند، والبوصيري في مختصر الإتحاف عن أنس أنه قال: والله ما أعرف اليوم شيئاً كنتُ أعرفه على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم. قالوا: يا أبا حمزه، والصلاه؟ قال: أوليس أخذتم في الصلاة ما أحدثتم؟

(٤) ٧٤٠.

فهذه الأحاديث وغيرها تدل على أنهم ضيّعوا كل شىء في الدين إلا شهادته ألا إله إلا الله كما في بعضها، أو الصلاة كما في بعضها الآخر، أو الأذان للصلاه كما في بعض ثالث، أو الصلاة جماعه كما في بعض رابع.

ونحن قد أشبعنا الكلام في هذه المسأله في كتابنا (مسائل خلافية) (٥) ٧٤١، فراجعه

١- مسند أحمد بن حنبل ٦/ ٤٤٣، ٥/ ١٩٥.

٢- المصدر السابق ٦/ ٤٤٣.

٣- مسند أحمد بن حنبل ٣/ ٢٧٠. شرح السنه ١٤/ ٣٩٤. مختصر إتحاف الساده المهره ٢/ ٣٠٧. الأحاديث المختاره ٥/ ١٠٢.

٤- () مسند أبي داود الطيالسي، ص ٢٧١. مختصر إتحاف الساده المهره ٢/ ٣٠٧.

٥- () مسائل خلافية، ص ١٥٤- ٢١١.

قال الكاتب: وقال الحر عن هذه الأخبار بأنها: (قد تجاوزت حد التواتر، فالعجب من بعض المتأخرين حيث ظن أن الدليل هنا خير واحد).

وأقول: نحن لا ننكر ورود الأخبار الصحيحة الداله على أن من مرجحات باب التعارض هو الأخذ بما خالف العامه للسبب الذى أوضحناه فيما مرّ، وسواء ثبتت هذه المسأله بالتواتر أم بأخبار الآحاد فكلاهما حجه يعمل بها، وهذه مسأله أصوليه لا وجه للخوض فيها هنا.

قال الكاتب: وقال أيضاً: (واعلم أنه يظهر من هذه الأحاديث المتواتره بطلان أكثر القواعد الأصوليه المذكوره فى كتب العامه) الفصول المهمه ص ٣٢٦.

وأقول: هذا على مسلك صاحب الوسائل رحمه الله، فإنه محدث لا يرى حجه القواعد الأصوليه التى لم ترو من طريق الأئمه عليهم السلام، وهو خطأ واضح، وليس هنا موضع بحث هذه المسأله.

قال الكاتب: ٣- إنهم لا يجتمعون مع السنه على شىء:

قال السيد نعمه الله الجزائرى: (إنا لا نجتمع معهم - أى مع السنه - على إله، ولا على نبى، ولا على إمام، وذلك أنهم يقولون: إن ربهم هو الذى كان محمد نبيه وخليفته من بعده أبو بكر. ونحن لا نقول بهذا الرب ولا بذلك النبى، بل نقول: إن

الرب الذى خليفه نبيه أبو بكر ليس ربنا ولا- ذلك النبى نبينا) (١) ٧٤٢ الأنوار الجزائرية ٢ / ٢٧٨ باب نور فى حقيقه كذا دين الإماميه والعله التى من أجلها يجب الأخذ بخلاف ما تقوله العامه.

وأقول: إن كلام السيّد نعمه الله الجزائرى قدس سره واضح جداً، فإنه يريد بهذا الكلام لازمه، وهو نفى خلافه أبى بكر لا أكثر ولا أقل، فمراده بقوله (إن النبى الذى نصب أبى بكر خليفه لا نعتقد به) هو أنه لا يوجد نبى هكذا حتى نعتقد به، فالقضيه سالبه بانتفاء موضوعها، فإن نبينا صلى الله عليه وآله وسلم لم ينصب أبى بكر خليفه.

وكذلك لا يوجد رب قد أرسل نبياً كان خليفته أبى بكر حتى تؤمن به، فإن ربنا سبحانه لم يرسل نبياً هكذا.

وهذا نظير قول من يقول: (إن الشيعة لا- يجتمعون مع أهل السنه فى رب ولا- فى نبى ولا- فى خليفه)، فإن مراده أن أهل السنه يعتقدون فى الله أن له صورته كصوره آدم عليه السلام، ويداً ورجلاً ووجهاً وساقاً وعيناً وأنه فى مكان وأن صفاته كصفات الآدميين، والشيعة لا يعتقدون بأن ربهم هكذا، بل هم ينزهونه عن كل ذلك.

وأهل السنه يعتقدون فى النبى أنه غير معصوم فيما لا يرتبط بالتشريع، وأنه يسب ويلعن من لا يستحق، ويخرج إلى الناس وبُقع المنى فى ثيابه، وأنه يبول واقفاً، ويأكل ما ذُبح على النُصب، وأنه أبدى عورته للناس وأمثال هذه الأمور، والشيعة ينزهونه عن كل ذلك.

ولا يمتنع عند أهل السنه أن يكون خليفه النبى صلى الله عليه وآله وسلم ضعيفاً لا يهتدى إلى الحق إلا أن يُهدى، أو يجتهد برأيه كيف شاء، فلا يدرى أصاب أم أخطأ، بل لا غضاضه عندهم فى أن يحتاج هذا الخليفه إلى رعيتته ليقوموه إذا أخطأ، وأن يكون له شيطان يعتريه ويستفزه، وغير ذلك.

ومما قلناه يتضح أن نفي الاتفاق في هذه الأمور يراد به نفي الصفات المذكورة عن الله سبحانه، وعن النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وعن الإمام الحق بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم، ولا يراد به نفي الاعتقاد بالله، أو التصديق بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم كما لا يخفى على من يعرف أساليب الكلام.

إلا أن الإنصاف يقتضى أن نقول: إن تعبير السيد الجزائري قدس سره: (أنا لا نجتمع معهم على إله ولا على نبي ولا على إمام) بالمعنى الذى أوضحناه تعبير غير حسن، لا يحسن صدوره منه ولا من غيره وإن كان المراد منه صحيحاً وواضحاً، وذلك لأن المغرضين قد اتخذوه وسيلة للتشويش به على العوام وإيهامهم بأن الشيعة لا يعتقدون بالله سبحانه ولا بنبؤة نبينا محمد صلى الله عليه وآله وسلم كما صنع الكاتب وغيره، فكان الأولى بالسيد رحمه الله أن يذكر المعنى المراد بعبارات غير موهمة.

وللكاتب هنا حاشية نصّ بها: إن الواقع يثبت أن الله تعالى هو رب العالمين، ومحمد كذا صلى الله عليه وآله هو نبيّه، وأبو بكر كذا خليفه محمد على الأمه، سواء كانت خلافته شرعية أم لا.

وأقول: إن الواقع لا يثبت خلافه أبى بكر، فإنه لم يقم على خلافته أى دليل صحيح، وإنما أقام القوم عليها خيالات واهية ركيكة اعتبروها أدله.

ولا- أدرى كيف يُثبت الواقع خلافه أبى بكر لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سواء كانت خلافته شرعية أم لا؟ فإنه إن كان الواقع يثبت خلافته فلا بد أن تكون شرعية، وإلا فهي غير شرعية.

فإن أراد الكاتب بقوله: (إن الواقع يثبت خلافه أبى بكر) مجرد تولى الحكم من بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، فهذا لا نتنازع فيه، وإنما النزاع فى استحقاقه للخلافه وأهليته لها وشرعية تلك الخلافه.

وقال الكاتب أيضاً فى تلك الحاشية: فكلام السيد الجزائري خطير للغاية، فهو يعنى: إذا ثبت أن أبى بكر خليفه محمد، ومحمد نبي الله، فإن السيد الجزائري لا يعترف

بهذا الإله ولا نبيه محمد، والواقع يثبت أن أبا بكر خليفه محمد سواء كانت خلافته شرعية أم لا.

وأقول: إن كلام السيد الجزائري واضح جداً، وقد مرَّ بيانه، وهو قدس سره قد علق نفي الألوهية ونفي النبوه على أمر محال، وهو ثبوت شرعية خلفه أبي بكر، فلا إشكال في البين، ولا نفي للألوهية والنبوه بالنتيجة.

وأما أن الواقع يثبت خلفه أبي بكر فقد أجبتنا عنه.

ثم قال الكاتب: وقد عرضت الأمر على الإمام الخوئي، فسألته عن الحكم الشرعي في الموضوع بصورة غير مباشره في قصه مشابهه، فقال: إن من يقول هذا الكلام فهو كافر بالله ورسوله وأهل البيت عليهم السلام.

وأقول: ما نسبه للخوئي قدس سره غير صحيح، ولا يمكن أن يكفر الخوئي قائل ذلك، لما أوضحناه من معنى العبارة، ونحن لا نعلم ما هي هذه القصه المشابهه التي زعم الكاتب نقلها للخوئي، ولو سلمنا بوقوع هذه القضية فلعل من قال كلاماً آخر يشبه كلام الجزائري يكون كافراً، لعدم كونه تعليقاً على محال، بخلاف كلام الجزائري رحمه الله.

قال الكاتب: عقد الصدوق هذا الباب في علل الشرايع فقال: عن أبي إسحق الإرجاني رفعه قال: قال أبو عبد الله رضى الله عنه: أتدرى لم أمرتم بالأخذ بخلاف ما تقوله العامه؟

فقلت: لا ندرى.

فقال: (إن علياً لم يكن يدين الله بدين إلا خالف عليه الأمة إلى غيره إرادته لإبطال أمره، وكانوا يسألون أمير المؤمنين رضى الله عنه عن الشىء الذى لا يعلمونه، فإذا

أفتاهم جعلوا له ضدًا من عندهم ليلبسوا على الناس) ص ٥٣١ طبع إيران.

وأقول: هذه الرواية ضعيفه السند، فإنها مضافاً إلى كونها مرفوعه، فقد رواها أبو إسحاق الأرجاني، وهو مهمل في كتب الرجال.

ومع الإغماض عن سند الرواية فإنها تدل على أن أعداء أمير المؤمنين عليه السلام كانوا يسألونه ويخالفونه، وهو أمر ليس بمستغرب ولا مستبعد منهم، فإن القوم قد بالغوا في عداوتهم لأمير المؤمنين عليه السلام حتى حاربوه بسيوفهم، وأعلنوا سبّه على المنابر سنين كثيرة، فهل يستبعد منهم مخالفه فتاواه؟!

فإذا تحققت ذلك أمكن استكشاف الحق أحياناً بالأخذ بما خالف العامه، لأنه حينئذ موافق لقول أمير المؤمنين عليه السلام.

ولا بد أن نذكر ههنا بأن ذلك إنما يكون في حال تعارض الأخبار وإرادته ترجيح بعضها على بعض، أو في حال فقدان النص وعدم التمكن من معرفه الحكم مع الاضطرار للمعرفه كما هو ظاهر بعض الأخبار.

قال الكاتب: ويتبادر إلى الأذهان السؤال الآتي:

لو فرضنا أن الحق كان مع العامه في مسأله ما يجب علينا أن نأخذ بخلاف قولهم؟ أجبني السيد محمد باقر الصدر مره فقال: نعم يجب الأخذ بخلاف قولهم، لأن الأخذ بخلاف قولهم، وإن كان خطأ فهو أهون من موافقتهم على افتراض وجود الحق عندهم في تلك المسأله.

وأقول: لم يذكر الكاتب كيف يُعلم أن الحق مع العامه في تلك المسأله؟

وكيف كان فجاب مسأله هو أن الذي أجمع عليه علماء الشيعه قديماً وحديثاً أنه لو فرض حصول العلم بالحكم الموافق للعامه، أو قام الدليل الصحيح على ما

يوافقهم، فإنه يجب حينئذ الأخذ به، وموافقته لهم لا تضر به، لأن الحق أحق أن يتبع.

ونحن قد أوضحنا فيما مرّ أن الأخذ بخلاف قول العامه إنما هو في حال وجود خبرين أو أخبار متعارضه، بعضها موافق لهم، وبعضها مخالف لهم، فلا مناص حينئذ من حمل الموافق على التقيه وطرحه، والعمل بالمخالف، لا من أجل كونه مخالفاً، بل لأن الموافقه لهم دليل على صدوره من الأئمه عليهم السلام تقيه.

وأما ما نسبته للسيد محمد باقر الصدر قدس سره فهو غير صحيح، لأنه مخالف لكلامه في كتبه وأبحاثه، فإنه ذكر أن مخالفه العامه ما هو إلا مرجح عند تعارض الأدله الشرعيه من أجل استكشاف الحكم الشرعي الصادر عنهم عليهم السلام لا على جهه التقيه، وأما مع وضوح الحكم الشرعي فلا معنى للترجيح حينئذ بمخالفه العامه (١) ٧٤٣.

ومجمل القول أنك لا تجد واحداً من علماء الشيعه يجوز طرح الحكم الشرعي الثابت بالأدله الصحيحه من أجل مخالفه العامه، وإنما هو قول بعض علماء أهل السنه الذين جؤزوا طرح السنه الثابته لأنها صارت شعاراً للروافض كما تقدّم بيانه.

ولكن الكاتب دأب في هذا الكتاب على إصاق بعض مخازي القوم بعلماء الشيعه، لأجل تبرئه أهل السنه مما ابتلوا به، إلا أنه فشل في مسعاه، وخاب في مبتغاه، لأنه جعل أدلته النقولات القوليّه المكذوبه التي لا تنفق في سوق إثبات الأحكام الشرعيه والمسائل الخلافيه.

قال الكاتب: إن كراهيه الشيعه لأهل السنه ليست وليده اليوم، ولا تختص بالسنه المعاصرين، بل هي كراهيه عميقه تمتد إلى الجيل الأول لأهل السنه، وأعنى الصحابه ما عدا ثلاثه منهم وهم أبو ذر والمقداد وسلمان، ولهذا روى الكليني عن أبي

١- راجع كتابه (تعارض الأدله الشرعيه)، ص ٣٤، ٣٥٨، ٤١٥ وغيرها.

جعفر قال: (كان الناس أهل رده بعد النبي صلى الله عليه إلا ثلاثة المقداد بن الأسود وسلمان الفارسي وأبو ذر الغفاري) روضه الكافي ٢٤٦/٨.

وأقول: إن الكراهية بين المذاهب كانت متأصلة منذ العصور الأولى، بسبب الحوادث والفتن التي حصلت بين أتباعها، والتاريخ يحدثنا عن فتن وقعت بين الشيعة وأهل السنة، بل حوادث وفتن وقعت بين أتباع مذاهب أهل السنة أنفسهم من أحناف ومالك وشوافع وحنابلة.

إلا أن الشيعة كانوا أبعد الطوائف عن تأجيج نائره الفتن، لأنهم كانوا يعملون بوصايا أئمتهم بحسن معاشره أهل السنة وقد ذكرنا بعضها، وكانوا يمارسون التقية الشديدة التي فرضها عليهم قمع الولاة لهم، وكانوا ضعفاء مستضعفين يخافون أن يتخطفهم الناس.

وقد نقلنا للقارئ العزيز فيما تقدم شهادته الشيخ محمد أبو زهره بأن الشيعة الإمامية يتوددون إلى أهل السنة ولا ينافرونهم، وهو سُنِّي لا يَتَّهَمُ في هذه الشهادة.

ولو سلّمنا أن الشيعة يبغضون أهل السنة فلا أعتقد أن الكاتب يزعم أن أهل السنة يحبون الشيعة ويودونهم مع ما نقلناه سابقاً من فتاوى بعض علمائهم بكفر الروافض وحرمة ذبائهم وعدم جواز مناكحتهم والسلام عليهم وغير ذلك.

ومع كل تلك الفتاوى الصادرة من بعض علمائهم إلا أنك لا تجد في أحاديث الشيعة وفتاوى علمائهم حثاً على بغض أهل السنة ومعاداتهم، بل ما تجده هو عكس ذلك كما مرّ بيانه مفصلاً فيما تقدّم.

قال الكاتب: لو سألنا اليهود: من هم أفضل الناس في مِلَّتِكُمْ؟

لقالوا: إنهم أصحاب موسى.

ولو سألنا النصارى: من هم أفضل الناس فى أمتكم؟

لقالوا: إنهم حواريو عيسى.

ولو سألنا الشيعة: من هم أسوأ الناس فى نظركم وعقيدتكم؟

لقالوا: إنهم أصحاب محمد صلى الله عليه وآله.

وأقول: هذا الكلام قد اقتبسه الكاتب من روايه طويله رواها عبدالرحمن بن مالك بن مغول، عن أبيه، عن الشعبي، وهى روايه ضعيفه عن الشعبي كما اعترف بذلك ابن تيميه فى كتابه منهاج السنه (١) ٧٤٤ وأبو بكر الخلال فى كتاب السنه (٢) ٧٤٥.

وسواء ثبت ذلك عن الشعبي أم لم يثبت فهو هذيان لا يصلح أن يكون حُجَّة على الشيعة فى شىء، وقد استوفينا الرد عليه فى كتابنا (عبدالله بن سبأ)، فراجع فيه فوائد جمَّه.

وأما ما نقله الكاتب من سؤال اليهود والنصارى والروافض، فهو تصوّرات واحتمالات لا تصلح دليلاً فى مقام البحث والمناظره.

ونحن لا- ندرى ما يقوله اليهود والنصارى فى المسأله، فلعلهم يقولون خلاف ذلك، ويثبتون الأفضليه لغير أصحاب موسى وعيسى، ولا سيما أنهم طعنوا فى موسى وعيسى وسائر الأنبياء عليهم السلام وألصقوا بهم الفظائع.

ولو سلّمنا بأن اليهود يرون أن خير أهل ملّتهم هم أصحاب موسى، وأن النصارى يرون أن خير أهل ملّتهم هم حواريو عيسى، فهذا لا يصلح دليلاً على أن أصحاب نبينا صلى الله عليه وآله وسلم هم خير هذه الأمم، لأن ثبوت الأفضليه لأصحاب موسى وعيسى لا يستلزم ثبوتها لأصحاب الأنبياء الآخرين، وهذا واضح جداً لا يمارى فيه إلا جاهل أو متعصب.

١- منهاج السنه ٨/١، ط أخرى ١١، ١٢.

٢- كتاب السنه ٣/٤٩٨، قال الخلال: إسناده لا يصح.

ثم لماذا غيّر الكاتب صيغته السؤال؟ فلم لا يُسأل الشيعة: (من خير أهل ملتكم؟)، كما سُئل اليهود والنصارى؟

ولا ريب في أن الشيعة لو سُئلوا هذا السؤال فإنهم سيجيبون بأن خير أهل الملة أهل بيت نبينا صلى الله عليه وآله وسلم.

وهذا الجواب لا يستلزم أى إشكال على الشيعة، وإنما يلزم منه ثبوت القدح فى أهل السنه الذين سفكوا دماءهم، وأزاحوهم عن مناصبهم، وجحدوا مآثرهم، وأنكروا فضائلهم، والكاتب إنما أراد بافتراض هذه الأسئلة مجرد الطعن فى الشيعة لا غير، فلا بد له من تغيير صيغته السؤال ليتم له مطلوبه.

قال الكاتب: إن أصحاب محمد هم أكثر الناس تعرضاً لسب الشيعة ولعنهم وطعنهم وبالذات أبو بكر وعمر وعثمان وعائشه وحفصه وزوجتا النبي صلوات الله عليه، ولهذا ورد فى دعاء صنمى قريش: (اللهم العن صنمى قريش - أبو بكر وعمر - وجبتيهما وطاغوتيها كذا، وابنتيهما - عائشه وحفصه ... الخ) وهذا دعاء منصوص عليه فى الكتب المعتره، وكان الإمام الخمينى يقوله بعد صلاه صبح كل يوم.

وأقول: إن الشيعة لا يقولون بعداله كل أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وإنما يقولون بعداله من ثبتت عدالته عندهم كائناً من كان، ومن يراهم أهل السنه أجلاء ويعتبرونهم من كبار الصحابه قد لا يراهم الشيعة كذلك، لأن هذه المسأله من مسائل الاجتهاد التى اجتهد فيها الصحابه وغيرهم، ولهذا كُفّر مشهور أهل السنه صحابياً جليلاً يراه الشيعة من أعظم أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأجلّائهم، واتفق الكل على أنه لم يأل جهداً فى بذل النصره لرسول الله والدفاع عنه، وفى الذب عن الإسلام فى مهده، وهو أبو طالب عليه السلام، ومع ذلك لم ير أهل السنه فى الحكم بتكفيره أيه غضاضه

عليهم، ولم يجعل الشيعة ذلك ذريعه لتكفير أهل السنه.

وأما خصوص أبي بكر وعمر وعثمان، فإن الحكم فيهم تعدّياً أو جرحاً من توابع مسأله الخلافه، وذلك لأن خلافتهم إن كانت صحيحه وشرعيه، وكانت مرضيه لله ولرسوله صلى الله عليه وآله وسلم، فلا مناص حينئذ من الحكم بعدالتهم وجلالتهم.

وأما إذا كانت خلافتهم غير شرعيه، وكان الخليفه الشرعى هو أمير المؤمنين على بن أبى طالب عليه السلام، فلا ريب حينئذ فى عذر من لا يقول بعدالتهم وجلالتهم.

وبما أن مسأله الخلافه لا تزال محل جدال ونزاع بين أهل السنه والشيعه، فليس من المنطقى أن يحتدم النزاع فى تقييم الخلفاء من دون حل الأساس الذى يبتنى عليه هذا الأمر، وهو مسأله الخلافه.

وأما مسأله عائشه وحفصه فهى أيضاً مسأله اجتهاديه، ولا دليل صحيحاً عندنا يدل على ما يعتقداه أهل السنه فيهما.

فإذا صححنا الروايات التى نصّت على أن عليّاً عليه السلام لا يبغضه إلا منافق، ولا يحبه إلا مؤمن، وأن حربته حرب للنبي صلى الله عليه وآله وسلم، وأنه إمام مفترض الطاعه، فلا مناص حينئذ من الحكم بنفاق كل الذين حاربوه أو كانوا يبغضونه، أو الحكم بكونهم فساقاً على الأقل، وإلا فلا يجوز الإقدام على تكفير مسلم أو الحكم بنفاقه من غير دليل صحيح.

وكذا إذا قلنا: (إن كل من خرج على أمير المؤمنين عليه السلام فهو هالك)، فلا مناص من الحكم بهلاك بعض الصحابه الذى خرجوا عليه، ومنهم عائشه وطلحه والزبير ومعاويه وعمرو بن العاص وغيرهم، وإلا فلا يصح الحكم على مسلم بالهلاك إلا بدليل صحيح.

والحاصل أن جرح أو تعديل بعض الصحابه أو بعض نساء النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصح فيه الاجتهاد، لأنه لا دليل متواتراً يدل على تعديل كل الصحابه وكل نساء النبي

صلى الله عليه وآله وسلم، والحكم بنفاق بعضهم لا يخرج المجتهد فيه عن الإسلام، ولا يخل بالعدالة إذا كان الحكم مستنداً إلى دليل ربما يكون صحيحاً.

قال الكاتب: عن حمزه بن محمد الطيار أنه قال: ذكرنا محمد بن أبي بكر عند أبي عبد الله رضى الله عنه فقال: (رحمه الله وصلى عليه، قال محمد بن أبي بكر لأمير المؤمنين يوماً من الأيام: ابسط يدك أبايعك، فقال: أو ما فعلت؟ قال: بلى، فبسط يده، فقال: أشهد أنك إمام مُفْتَرَضٌ طاعته، وأن أبى (يريد أبا بكر أباه) فى النار- رجال الكشى ص ٦١.

وأقول: هذه الرواية ضعيفه السند، فإن راويها هو حمزه بن محمد الطيار، وهو مهمل، لم يثبت توثيقه فى كتب الرجال.

قال المامقانى: حمزه بن محمد الطيار، عدّه الشيخ فى رجاله من أصحاب الصادق عليه السلام، وقال: (كوفى). وظاهره كونه إمامياً، إلا أن حاله مجهول (١) ٧٤٦.

ومن جملة رواه هذا الخبر زُحَل عمر بن عبد العزيز، وهو لم يثبت توثيقه فى كتب الرجال، بل وصفه النجاشى بالتخليط، ووصفه الفضل بن شاذان بأنه يروى المناكير.

قال النجاشى: عمر بن عبد العزيز عربى، بصرى، مخط (٢) ٧٤٧.

وقال الكشى: أبو حفص، عمر بن عبد العزيز أبى بشار، المعروف بزُحَل. محمد ابن مسعود قال: حدثنى عبد الله بن حمدويه البيهقى، قال: سمعت الفضل بن شاذان يقول: زُحَل أبو حفص يروى المناكير، وليس بغالٍ (٣) ٧٤٨.

١- تنقيح المقال ١ / ٣٧٧.

٢- رجال النجاشى ٢ / ١٢٧.

٣- اختيار معرفه الرجال ٢ / ٧٤٨.

وقال المامقاني: هو إمامي مجهول الحال من حيث العدالة والضبط وعدمهما، لكن الإنصاف أن مثله يُسَمَّى ضعيفاً اصطلاحاً (١).
٧٤٩.

ومع الإغماض عن ضعف الحديث والتسليم بصحَّته، فإنه يدل على أن محمد بن أبي بكر كان يعتقد أن أباه من أهل النار، وأنه بايع أمير المؤمنين عليه السلام على ذلك، وهو أعرف بأبيه منا، واعتقاده لا يُدان به الشيعة في شيء.

ثم إذا كان أمير المؤمنين عليه السلام قد قبل منه هذه البيعة فلا بد أن تكون عقيدته في أبيه إما صحيحه أو لا تضر بيعته، وذلك لأن كثيراً من الصحابة لم يكونوا يعتقدون في أبي بكر وعمر وعثمان ما يعتقد أهل السنة فيهم القداسة العظيمة التي لا يجوز معها تخطئتهم في أي موقف من مواقفهم.

قال الكاتب: وعن شعيب عن أبي عبد الله رضي الله عنه قال: (ما من أهل بيت إلا وفيهم نجيب من أنفسهم، وأنجب النجباء من أهل بيت سوء محمد بن أبي بكر) الكشي ص ٦١.

وأقول: هذه الرواية ضعيفه السند أيضاً، فإن من جملة رواياتها موسى بن مصعب، وهو مهمل في كتب الرجال.

ومع الإغماض عن السند، فإن الرواية في نفسها لا تصح، وذلك لأن من المقطوع به أن بيوتاً كثيرة ليس فيها نجيب، مع أن الرواية نصت على أن كل بيت لا يخلو من نجيب.

ثم إن الرواية وإن كان مساقها المدح لمحمد بن أبي بكر، إلا أنها مع التدقيق فيها لا تدل على مدح ذي شأن، وذلك لأنها دلَّت على أنه أنجب النجباء من أهل

بيوت السوء، لا أنجب النجباء مطلقاً، والنجباء من بيوت السوء قلائل جداً، فيكون هو أنجبهم، وهذا ليس مدحاً في واقعه كما هو واضح.

قال الكاتب: وأما عمر فقال السيد نعمه الله الجزائري:

(إن عمر بن الخطاب كان مُصاباً بداء في دُبُرِهِ لا يهدأ إلا بماء الرجال) الأنوار النعمانية ١/ ٦٣.

وأقول: لم يقل السيد نعمه الله الجزائري رحمه الله ذلك، وإنما نقل ما قاله علماء أهل السنه في كتبهم، فقال:

وأما أفعاله - يعني عمر - الجميله فلقد نقل منها مُحَبِّوه ومتابعوه ما لم ينقله أعداؤه، منها ما نقله صاحب كتاب الاستيعاب ...

إلى أن قال: ومنها: ما قاله المحقق جلال الدين السيوطي في حواشي القاموس عند تصحيح لغه الأُبْنَه، وقال هناك: (وكانت في جماعه في الجاهليه، أحدهم سيّدنا عمر). وأقبح منه ما قاله الفاضل ابن الأثير، وهما من أجلاء علمائهم، قال: (زعمت الروافض أن سيّدنا عمر كان مخنثاً. كذبوا، ولكن كان به داء دواؤه ماء الرجال). وغير ذلك مما يُستتبع منا نقله، وقد قَصَّروا في إضاعه مثل هذا السر المكنون المخزون، ولم أرَ في كتب الرافضه مثل هذا ... وقد نَقَلْتُ أهل السنه ههنا عن إمامهم ما هو أقبح من هذا، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم (١) ٧٥٠.

قلت: ومما نقلناه يتّضح للقارئ العزيز أن السيّد الجزائري رحمه الله إنما نقل هذه الأمور عن كتب أهل السنه لا عن كتب الشيعة، بل إنه قد صرّح كما رأينا بخلو كتب الشيعة عن أمثال هذه المثالب، ووَصَفَ ذِكْرَ أمثال هذه الأمور بأنها قبائح، وحوقل في

ختام كلامه.

فالعجب من أمانه الكاتب الذى نسب هذا القول للسيد الجزائري مع أنه كان مجرد ناقل لا أكثر ولا أقل.

ولا أدري لم استاء الكاتب من هذا النقل، مع أن ظاهر العبارة الأولى التى نقلها السيد الجزائري عن السيوطى أن الأمر كان فى الجاهليه، وأهل الجاهليه كانوا يفعلون كل قبيح ومنكر، ولم يقل أهل السنه: (إن عمر بن الخطاب كان فى الجاهليه يتحاشى عن بعض أفعالها)، ولهذا رووا فى كتبهم أن عمر كان فى الجاهليه يعبد الأوثان ويشرب الخمر ويئد البنات وغيرها، ولم يروا فى نقل هذه القبائح غضاضه عليه، لأن الإسلام يَجِبُ ما قبله.

قال الكاتب: واعلم أن فى مدينه كاشان الإيرانية فى منطقته تسمى (باغى فين) مشهداً على غرار الجندى المجهول فيه قبر وهمى لأبى لؤلؤه فيروز الفارسى المجوسى قاتل الخليفه الثانى عمر بن الخطاب، حيث أطلقوا عليه ما معناه بالعربيه (مرقد بابا شجاع الدين) وبابا شجاع الدين هو لقب أطلقوه على أبى لؤلؤه لقتله عمر بن الخطاب، وقد كتب على جدران هذا المشهد بالفارسى (مرك بر أبو بكر، مرك بر عمر، مرك بر عثمان) ومعناه بالعربيه: الموت لأبى بكر، الموت لعمر، الموت لعثمان.

وهذا المشهد يُرَارُ من قبيل الإيرانيين، وتُلْقَى فيه الأموال والتبرعات، وقد رأيت هذا المشهد بنفسى، وكانت وزاره الإرشاد الإيرانية قد باشرت بتوسيعه وتجديده وفق كذا ذلك قاموا بطبع صورته المشهد على كارتات تستخدم لإرسال الرسائل والمكاتيب.

وأقول: لو سلمنا بصحّه ما نقله الكاتب فمن الواضح أنه لا عبره بتصرفات

العوام، وهي لا- تدل على معتقد الشيعة، وإنما العبره بما قاله أساطين علماء الشيعة في كتبهم المعتمده، وإلا فما أكثر البدع والمستحدثات التي يعملها أهل السُّنه في بلدانهم، ومن أراد الاطلاع على كثرتها فليرجع إلى كتبهم المعده لبيان ذلك، كأحكام الجنائز وبدعها لمحمد ناصر الدين الألباني، و (معجم البدع) لرائد بن صبرى بن أبى علفه، وغيرهما.

قال الكاتب: روى الكليني عن أبى جعفر رضى الله عنه قال: (... إن الشيخين - أبا بكر وعمر - فارقا الدنيا ولم يتوبا، ولم يذكر ما صنعا بأمر المؤمنين رضى الله عنه، فعليهما لعنه الله والملائكة والناس أجمعين) روضه الكافي ٨ / ٢٤٦.

وأقول: هذا الحديث ضعيف السند، فإن الكليني رحمه الله رواه عن حنان بلا واسطه، وهو لم يدرك حناناً، لأن حناناً كان من أصحاب الباقر والصادق والكاظم عليهم السلام، والكليني عاش فى عصر الغيبه الصغرى (١) ٧٥١.

وحيث إن الكليني عليه الرحمه يروى عن حنان بواسطه أو واسطتين، وفى بعضها عبد الرحمن بن حماد، وفى بعضها السيارى، وفى بعض آخر محمد بن على الهمداني، وفى غيرها سهل بن زياد، ومنصور بن العباس، وفى بعضها عبد الله بن الخطاب، وسلمه بن الخطاب، وفى بعضها صالح السندى، وهؤلاء كلهم لم تثبت وثاقتهم فى كتب الرجال، فلا يصح التعويل على ما رواه الكليني عن حنان من دون ذكر الواسطه.

هذا مضافاً إلى عدم ثبوت وثاقه والد حنان، وهو سدير الصيرفى وإن وثَّقه جملة من علمائنا رضوان الله عليهم.

ومع الإغماض عن سند الحديث فإنه لا دلالة فيه على أن المراد بالشيخين أبو بكر وعمر، فلعلهما طلحه والزبير، أو معاوية وعمرو بن العاص، أو شيخان آخران لا نعرفهما، ومع تسليم أن المراد بهما أبو بكر وعمر وثبوت الخبر عن الصادقين عليهم السلام فلا مناص لنا من الأخذ به والتعويل عليه، لأننا مأمورون باتباعهم دون من سواهم.

قال الكاتب: وأما عثمان فعن علي بن يونس البياضى: كان عثمان ممن يُلَعَبُ به، وكان مُخَنَّثًا. الصراط المستقيم ٢ / ٣٠.

وأقول: إن البياضى العاملى رحمه الله قد نقل هذا الكلام عن الكلبى فى كتاب المثالب (١) ٧٥٢، وهو كتاب ذكر فيه مثالب قريش، ومن ضمنهم عثمان بن عفان.

ولعل المراد بقوله: (يُلَعَبُ به) أن مروان بن الحكم وغيره كانوا يسوقون عثمان كيفما شاءوا، ويقودونه إلى ما يريدون، وهو ضعيف أو يتضعّف، لا أنه كان يُعَبَثُ به جنسيًا.

قال الطبرى فى حوادث سنة ٣٥ هـ - من تاريخه: قال على: عياذ الله يا للمسلمين، إني إن قعدت فى بيتى قال لى عثمان: (تركنتى وقرابتى وحقى)، وإني إن تكلمت فجاء ما يريد يلعب به مروان، فصار سيّقه له يسوقه حيث شاء بعد كبر سنّه وصحبه رسول الله صلى الله عليه وسلم (٢) ٧٥٣.

أو أن المراد أنهم لا يعتنون بقوله، ولا يمثلون أمره، كما ورد فى روايه ابن مسعود أنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ارحموا ثلاثه: غنى قوم افتقر، وعزيرًا ذل، وعالمًا يلعب به الحمقى والجهال (٣) ٧٥٤.

١- الصراط المستقيم ٢ / ٣٣٤.

٢- تاريخ الطبرى ٣ / ٣٩٨.

٣- مسند الشهاب ١ / ٤٢٧.

وعن أبي هريره، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: بكت السماوات السبع ومن فيهن ومن عليهن، والأرضون السبع ومن فيهن ومن عليهن، لعزیز ذل، وغنى افتقر، وعالم يلعب به الجهال (١) ٧٥٥.

وأما المخنث فهو من فيه انخناث وهو التكسر والتثني كما في النساء، ولا يراد به الذي يلاط به كما قد يفهمه بعض العوام.

قال ابن عبد البر في التمهيد: وليس المخنث الذي تُعرف فيه الفاحشه خاصه وتُنسب إليه، وإنما المخنث شدة التأنيث في الخلقه، حتى يشبه المرأه في اللين والكلام والنظر والنغمه وفي العقل والفعل، وسواء كانت فيه عاهه الفاحشه أم لم تكن، وأصل التخنث التكسر واللين (٢) ٧٥٦.

ثم إن الذي ذكره ابن الكلبي أن عثمان كان يتخنث، أى يتشبهه في اللين والكلام بالمرأه، لا- أنه كان مخنثاً بالفعل كما نقله الكاتب.

قال الكاتب: وأما عائشه فقد قال ابن رجب كذا البرسى: (إن عائشه جمعت أربعين ديناراً من خيانه) مشارق أنوار اليقين ص ٨٦.

وأقول: هذا الخبر رواه الحافظ رجب البرسى مرسلأ، ورواه غيره بسند فيه: على بن الحسين المقرئ الكوفى، ومحمد بن حليم التمار، والمخول بن إبراهيم، عن زيد بن كثير الجمحى، وهؤلاء كلهم مجاهيل، لا ذكر لهم فى كتب الرجال.

قال المجلسى قدس سره: وهذا إن كان روايه فهى شاذه مخالفه لبعض الأصول (٣) ٧٥٧.

١- الفردوس بمأثور الخطاب ١٤/٢.

٢- التمهيد ١٣/٢٦٩.

٣- بحار الأنوار ٣٢/١٠٧.

ومع الإغماض عن سند الرواية، فالخيانة فيها لا يراد بها ارتكاب الفاحشه كما أراد الكاتب أن يوهم قراءه به، لأن الخيانة خلاف الأمانه، وهى أخذ المال أو التصرف فيه بغير وجه حق.

ثم إن خيانه كل امرأه بحسبها، فقد تكون فى المال وقد تكون فى غيره.

قال ابن حجر العسقلانى فى شرح حديث البخارى (ولولا حواء لم تخن أنثى زوجها): فيه إشاره إلى ما وقع من حواء فى تزيينها لآدم الأكل من الشجره حتى وقع فى ذلك، فمعنى خيانتها أنها قبلت ما زين لها إبليس حتى زينته لآدم، ولما كانت هى أم بنات آدم أشبهنها بالولاده ونزع العرق، فلا تكاد امرأه تسلم من خيانه زوجها بالفعل أو بالقول، وليس المراد بالخيانة هنا ارتكاب الفواحش، حاشا وكلا، ولكن لما مالت إلى شهوه النفس من أكل الشجره، وحسنت ذلك لآدم عد ذلك خيانه له، وأما من جاء بعدها من النساء فخيانه كل واحده منهن بحسبها، وقريب من هذا حديث: (جحد آدم فجحدت ذريته) (١) ٧٥٨.

ولهذا أخبر الله سبحانه وتعالى عن امرأه نوح وامرأه لوط بأنهما خانتا زوجيهما فى قوله تعالى ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا لِلَّذِينَ كَفَرُوا امْرَأةَ نُوحٍ وَامْرَأةَ لُوطٍ كَانَتَا تَحْتَ عَبْدَيْنِ مِنْ عِبَادِنَا صَالِحِينَ فَخَانَتَاهُمَا فَلَمْ يُغْنِيَا عَنْهُمَا مِنَ اللَّهِ شَيْئًا وَقِيلَ ادْخُلَا النَّارَ مَعَ الدَّاخِلِينَ (٢) ٧٥٩.

ولا ريب فى أنه لا يراد بالخيانة هنا ارتكاب الفاحشه، فإن نساء الأنبياء منزهات عن ذلك، حتى من كانت منهن من أصحاب النار.

قال القرطبى فى تفسيره: وقوله فَخَانَتَاهُمَا يعنى فى الدّين، لا فى الفراش، وذلك أن هذه كانت تخبر الناس أنه مجنون، وذلك أنها قالت له: أما ينصرك ربك؟ فقال لها: نعم. قالت: فمتى؟ قال: إذ فار التنور. فخرجت تقول لقومها: يا قوم والله

١- فتح البارى ٦/ ٢٨٣.

٢- سورة التحريم، الآيه ١٠.

إنه لمجنون، ويزعم أنه لا- ينصره ربه إلا أن يفور هذا التنور. فهذه خيانتها، وحيانه الأخرى أنها كانت تدل على الأضياف (١).
٧٦٠.

ومما قلناه يتضح أنه لا محذور في وقوع أمثال هذه الخيانات من أزواج الأنبياء والصلحاء.

هذا مع أن الخبر لم ينسب الخيانة لعائشه، وإنما وصف المال بأنه جُمع من خيانه، وأما الخائن فهو غير مذكور في الرواية.

فلعلّ خيانه المال- لو قلنا بصحّ الخبر- كانت صادرة من معاوية الذي كان يتصرّف في أموال المسلمين كيفما شاء، فلعلّه وهب لعائشه بعض الأموال لتفرّقها في أعداء أمير المؤمنين عليه السلام، والله أعلم.

ولا ينقضى العجب من هذا الكاتب الذي يحاول إدانته الشيعة بهذا الخبر الضعيف الذي لم يفهم معناه، ويتعامى عن الأحاديث الكثيرة الصريحة المخزية التي رواها أهل السنه في مصادرهم المعتمده وصحّحوها، والتي ينسبون فيها لعائشه أموراً قبيحة، كتهمتها بالزنا التي ذكروا كل تفاصيلها في الحديث المعروف بحديث الإفك (٢) ٧٦١، وكذا روايتهم أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يباشرها وهي حائض (٣) ٧٦٢، وأنه كان يقبلها ويمص لسانها وهو صائم (٤) ٧٦٣، وأنه كان يغتسل معها في إناء واحد (٥) ٧٦٤، وأنها كانت تحك المنى

١- الجامع لأحكام القرآن ٩/ ٤٧.

٢- صحيح البخارى ٣/ ١٤٩٠. سنن الترمذى ٥/ ٣٣٢. مسند أحمد ٦/ ٥٩.

٣- تقدم تخريجه في الجزء الأول، صفحه ٢٧٨-٢٧٩.

٤- سبق تخريجه في الجزء الأول، صفحه ١٧٤-١٧٥.

٥- صحيح البخارى ١/ ١٠٢، ١٠٤، ١٠٦، ١١٤، ١٢٠، ١٢٠، ٥٧٣، ١٨٨٦، ٤/ ١٨٨٦. صحيح مسلم ١/ ٢٥٥-٢٥٧. صحيح ابن خزيمة ١/

١١٨، ١١٩، ١٢٤. صحيح ابن حبان ٣/ ٣٩٥، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٧٦، ٧٤، ٧٥. سنن الترمذى ١/ ٩١، ٤/ ٢٣٣. سنن أبى داود ١/ ٢٠،

٦٢. سنن النسائى ١/ ١٣٨، ١٣٩، ١٤٠، ١٤٢، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢. سنن ابن ماجه ١/ ١٣٣-١٣٤، ١٩٨. مسند الشافعى، ص ٩.

من ثوبه (١) ٧٦٥، وأنه كان يجامعها من غير إنزال أحياناً فيغتسل (٢) ٧٦٦، وأنها كانت تكشف له عن فخدها وهي حائض، فيضع خده وصدره على فخدها، فتحنى عليه فينام (٣) ٧٦٧.

وأخرج أبو بكر بن أبي شيبة في المصنف بسنده عن عائشه أنها شَوَّفت (٤) ٧٦٨ جاريه وطافت بها. وقالت: لعلنا نصطاد بها شباب قریش (٥) ٧٦٩.

إلى غير ذلك مما لا يحسن ذكره.

ولا بأس أن نختم الكلام بنقل ما قاله بعض علماء الشيعة الإماميه في تنزيه نساء الأنبياء عن فعل الفواحش.

فقد قال السيد المرتضى قدس سره في أماليه في ردّه على من زعم أن ابن نوح لم يكن ابنه حقيقه، وإنما وُلد على فراشه: الأنبياء عليهم الصلاه والسلام يجب أن يُنزّهوا عن مثل هذه الحال، لأنها تُعزُّ وتُشِين وتُعْضُّ من القدر، وقد جَنَّبَ الله تعالى أنبياءه عليهم الصلاه والسلام ما هو دون ذلك تعظيماً لهم وتوقيراً ونفياً لكل ما ينفر عن القبول منهم (٦) ٧٧٠.

وقال العلامة الطباطبائي في الرد أيضاً:

وفيه: أنه على ما فيه من نسبه العار والشين إلى ساحه الأنبياء عليهم السلام، والذوق

١- سبق تخريجه في الجزء الأول، صفحه ١٠١-١٠٢.

٢- صحيح مسلم ١/٢٧٢. صحيح ابن حبان ٣/٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٦، ٤٥٨. سنن الترمذى ١/١٨١. سنن ابن ماجه ١/١٩٩. السنن الكبرى للنسائي ١/١٠٨، ٥/٣٥٢. مسند أحمد ٦/٦٨، ١١٠، ١٦١. السنن الكبرى للبيهقى ١/١٦٤. سنن الدارقطنى ١/١١١، ١١٢. مسند الشافعى، ص ١٦٠.

٣- سنن أبى داود ١/٧٠. السنن الكبرى للبيهقى ١/٣١٣. الأدب المفرد، ص ٥٤. تفسير ابن كثير ١/٢٥٩.

٤- أى: زَيَّنَتْ.

٥- المصنف لابن أبى شيبة ٤/٤٩.

٦- أمالى المرتضى ١/٥٠٣.

المكتسب من كلامه تعالى يدفع ذلك عن ساحتهم، وينزّه جانبهم عن أمثال هذه الأباطيل، أنه ليس مما يدل عليه اللفظ بصراحه ولا ظهور، فليس فى القصه إلا قوله: إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ، وليس بظاهر فيما تجرّأوا عليه، وقوله فى امرأه نوح: امْرَأَةٌ نُوحٍ وامْرَأَهُ لُوطٍ كَانَتَا تَحْتَ عَبْدَيْنِ مِنْ عِبَادِنَا صَالِحِينَ فَخَانَتَاهُمَا، التحريم: ١٠، وليس إلا- ظاهراً فى أنهما كانتا كافرتين، تواليان أعداء زوجيهما، وتسران إليهم بأسرارهما، وتستنجدانهم عليهما (١) ٧٧١.

وقال الشيخ الطوسى فى تفسير التبيان فى تفسير قوله تعالى ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا لِلَّذِينَ كَفَرُوا امْرَأةَ نُوحٍ وامْرَأةَ لُوطٍ كَانَتَا تَحْتَ عَبْدَيْنِ مِنْ عِبَادِنَا صَالِحِينَ فَخَانَتَاهُمَا:

قال ابن عباس: (كانت امرأه نوح كافره، تقول للناس: إنه مجنون. وكانت امرأه لوط تدل على أضيافه، فكان ذلك خيانتها لهما، وما زنت امرأه نبي قط)، لما فى ذلك من التنفير عن الرسول وإلحاق الوصمه به، فمن نسب أحداً من زوجات النبي إلى الزنا فقد أخطأ خطأ عظيماً، وليس ذلك قولاً لمحصّل (٢) ٧٧٢.

قال الكاتب: وإنى أتساءل: إذا كان الخلفاء الثلاثة بهذه الصفات فَلِمَ بايعهم أمير المؤمنين رضى الله عنه؟ ولم صار وزيراً لثلاثتهم طيله مده خلافتهم؟ أكان يخافهم؟ معاذ الله.

وأقول: بغض النظر عن الأخبار الضعيفه التى ذكرها الكاتب، فإنه لم يثبت أن أمير المؤمنين عليه السلام قد بايع القوم بطيب نفسه وباختياره وقناعته، بل جاء فى صحيح البخارى ومسلم أن أمير المؤمنين عليه السلام قد امتنع عن مبايعه أبى بكر سته أشهر.

ففى حديث طويل أخرجاه فى الصحيحين بسندهما عن عائشه قالت: إن

١- الميزان فى تفسير القرآن ١٠ / ٢٣٥.

٢- التبيان فى تفسير القرآن ١٠ / ٥٢.

فاطمه عليها السلام بنت النبي صلى الله عليه وسلم أرسلت إلى أبي بكر تسأله ميراثها من رسول الله صلى الله عليه وسلم مما أفاء الله عليه بالمدينة وفدك، وما بقي من خمس خبير ...

إلى أن قالت: فأبى أبو بكر أن يدفع إلى فاطمه منها شيئاً، فوجدت فاطمه على أبي بكر في ذلك، فهجرته فلم تكلمه حتى توفيت، وعاشت بعد النبي صلى الله عليه وسلم ستة أشهر، فلما توفيت دفنها زوجها عليّ ليلاً، ولم يؤذن بها أبا بكر، وصلى عليها، وكان لعل من الناس وجه حياه فاطمه، فلما توفيت استنكر على وجوه الناس، فالتمس مصالحة أبي بكر ومبايعته، ولم يكن يبايع تلك الأشهر ... (١) ٧٧٣.

ونحن نسأل الكاتب وغيره: لماذا امتنع أمير المؤمنين عليه السلام عن مبايعه أبي بكر كل هذه المدّة؟

هل كان يراه أهلاً للخلافه وأنه مستحق لها فلم يبايعه، فيكون متخلفاً عن واجب مُهم من الواجبات الدينيه؟

أو أنه كان لا يراه أهلاً لها كل هذه المده، فكيف تجددت له الأهلّيه للخلافه بعد ستة أشهر؟

ولو سلّمنا أنه عليه السلام بايع القوم فلعله عليه السلام بايعهم من أجل لَمّ الشمل ورأب الصدع حذراً من رجوع الكفر وبزوغ النفاق.

فهل تدل بيعته إذا كانت لهذه الغايه على كفاءتهم وأهليتهم للخلافه واستحقاقهم لها؟

وهل يرى الكاتب أن ترك أمير المؤمنين عليه السلام للخلاف ومنايذه القوم بالسيف مع عدم وجود الناصر دالٌّ على أهليتهم وشرعيه خلافتهم؟

ثم إن الخلفاء الثلاثة كانوا يستشيرونه فيما يلم بهم من قضايا، وكانوا يستفتونه فيما يجهلونه من أحكام، ثم يصدر عن قوله، ويأخذون بحكمه، ولم يكن عليه السلام

١- صحيح البخارى ٣/ ١٢٨٦. صحيح مسلم ٣/ ١٣٨٠. صحيح ابن حبان ١١/ ١٥٣، ٥٧٣.

يتبعهم فى أحكامهم، أو يقلدوهم فى فتاواهم، فهل كان نصحه لهم من أجل الإسلام واتباعهم له دليلاً على شرعيه خلافتهم وأهليتهم لها؟

هذا مضافاً إلى أن أمير المؤمنين عليه السلام قد أوضح موقفه فى خطبته الشقشقيه بما لا يدع مجالاً للريب حيث قال: أما والله لقد تَمَّصها ابن أبى قحافه، وإنه ليعلم أن محلى منها محل القطب من الرّحى، ينحدر عنى السّيل، ولا يرقى إلى الطير، فسدت دونها ثوباً، وطويت عنها كشحاً، وطفقت أرتى بين أن أصول بيّد جدّاء، أو أصبر على طخيه عمياء، يشيب فيها الصغير، ويهرم فيها الكبير، ويكدرح فيها مؤمن حتى يلقي ربّه، فرأيت أن الصبر على هاتا أحجى، فصبرت وفى العين قذى، وفى الحلق شجى، أرى تراثى نهياً (١) ٧٧٤.

فهل يصح لقائل بعد هذا كله أن يقول: إن أمير المؤمنين عليه السلام كان راضياً بخلافتهم، ومعتقداً بأهليّتهم؟!

قال الكاتب: ثم إذا كان الخليفه الثانى عمر بن الخطاب مُصَاباً بداء فى دبره ولا يهدأ إلا بماء الرجال كما قال السيد الجزائرى، فكيف إذن زوجه أمير المؤمنين رضى الله عنه ابنته أم كلثوم؟ أكانت إصابته بهذا الداء، خافيه على أمير المؤمنين رضى الله عنه وعرفها السيد الجزائرى؟! .. إن الموضوع لا يحتاج إلى أكثر من استعمال العقل للحظات.

وأقول: لقد أوضحنا فيما مرّ أن السيّد نعمه الله الجزائرى رحمه الله لم يقل: (إن عمر كان مصاباً بالأبنة)، وإنما نقل ذلك من بعض كتب أهل السنّه، ونفى أن يكون مذكوراً فى كتب الشيعه، فعهدته عليهم لا على الشيعه.

١- نهج البلاغه، ص ٣٢. علل الشرائع ١/ ١٨١. معانى الأخبار، ص ٣٦١. الإرشاد للمفيد، ص ١٥٣. الجمل للمفيد، ص ٩٢. أمالى الطوسى، ص ٣٧٢. الاحتجاج للطبرسى ١/ ٢٨٢. مناقب آل أبى طالب لابن شهر آشوب ٢/ ٢٣٢. الطرائف لابن طاووس، ص ٤١٨.

وأما مسأله تزويج أمير المؤمنين عليه السلام ابنته أم كلثوم لعمر فقد تكلمنا فيها فيما تقدم فلا حاجة لإعادتها، وأوضحنا هناك أن أمير المؤمنين عليه السلام كان مُكرهاً للأسباب التي ذكرناها، بغض النظر عن أن عمر كان مصاباً بذلك الداء أو لم يكن مصاباً به، فإن ذلك لا يغيّر شيئاً في المسأله.

قال الكاتب: روى الكليني: (إن الناس كلهم أولاد زنا أو قال بغايا ما خلا شيعتنا) الروضه ٨ / ١٣٥.

وأقول: هذا الحديث ضعيف السند، فإن من جملة رواته على بن العباس، وهو الخراذيني أو الجراذيني، وهو ضعيف.

قال النجاشي في رجاله: على بن العباس الخراذيني الرازي، رُمي بالغلو وغمز عليه، ضعيف جداً (١) ٧٧٥.

وقال ابن الغضائري: على بن العباس الجراذيني، أبو الحسن الرازي، مشهور، له تصنيف في الممدوحين والمذمومين يدل على خبثه وتهالك في مذهبه، لا يلتفت إليه ولا يُعبأ بما رواه (٢) ٧٧٦.

ومنهم: الحسن بن عبد الرحمن، وهو مهمل في كتب الرجال.

وعليه فلا يصح الاحتجاج بهذه الروايه الضعيفه!؟

هذا مع أن علماء الإماميه قد ذهبوا إلى صحه أنكحه الكفار والمخالفين، فكيف يكونون أبناء زنا!؟

قال السيد المرتضى قدس الله نفسه الزكيه:

١- رجال النجاشي ٢ / ٧٨.

٢- رجال ابن الغضائري، ص ٧٩.

فأما الناصب ومخالف الشيعة فأنكحتهم صحيحه ... وكيف يجوز أن نذهب إلى فساد عقود أنكحه المخالفين ونحن وكل من كان قبلنا من أئمتنا عليهم السلام وشيوخنا نسبوهم إلى آبائهم، ويدعونهم إذا دعواهم بذلك؟ ونحن لا ننسب ولد زنيه إلى من خلق من مائه ولا ندعوه به، وهل عقود أنكحتهم إلا كعقود قيناتهم؟ ونحن نبايعهم ونملك منهم بالاتباع، فلولا صحه عقودهم لما صححت عقودهم في بيع أو إجاره أو رهن أو غير ذلك ... وهذا مما لا شبهه فيه (١) ٧٧٧.

ولاء بأس أن نلفت نظر القارئ الكريم إلى أن الكاتب قد حرّف الحديث الذى نقله كما هي عادته، فإن العبارة الواردة في الحديث هي: (إن الناس كلهم أولاد بغايا ما خلا شيعتنا)، وليس في الحديث أن الناس أولاد زنا، فراجع.

والفرق بين كونهم أولاد زنا وأولاد بغايا، أن أولاد الزنا هم الذين تولدوا من زنا، وأما إذا كانت أمهاتهم بغايا فلا يلزم أن يكون تولدوا من الزنا، إذ يمكن أن يولدوا من بغايا ولكن بنكاح صحيح.

ولو سلمنا بصحة الحديث فلعل المراد بالبغايا الإماء، فإن الأمة يُطلق عليها بغي، سواء أكانت فاجره أم لا.

قال ابن الأثير في النهاية: ويقال للأمة بغي وإن لم يُرد به الدم، وإن كان في الأصل ذمًا (٢) ٧٧٨.

وقال ابن منظور في لسان العرب: قال أبو عبيد: البغايا الإماء، لأنهن كنّ يفجرن. يقال: قامت على رؤوسهم البغايا، يعنى الإماء، الواحدة بغي، والجمع بغايا ... ثم كثر في كلامهم حتى عموا به الفواجر، إماءاً كنّ أو حرائر (٣) ٧٧٩.

فلعل الإمام عليه السلام - إن صحّ الحديث - يريد جماعه مخصوصه موصوفين بأن

١- رسائل السيد المرتضى ١ / ٤٠٠.

٢- النهاية في غريب الحديث والأثر ١ / ١٤٤.

٣- لسان العرب ١٤ / ٧٧.

أمهاتهم إماء أو فواجر، واستثنى منهم من كانوا من شيعة أهل البيت عليهم السلام، والله أعلم.

قال الكاتب: ولهذا أباحوا دماء أهل للسنة وأموالهم، فعن داود بن فرقد قال: قلت لأبي عبد الله رضى الله عنه: ما تقول فى قتل الناصب؟ فقال: (حلال الدم، ولكنى أتقى عليك، فإن قدرت أن تقلب عليه حائطاً أو تغرقه فى ماء لكيلا يشهد عليك فافعل) وسائل الشيعة ١٨/٤٦٣، بحار الأنوار ٢٧/٢٣١.

وأقول: إن علماء الشيعة لم يبيحوا دماء أهل السنة وأموالهم كما مرّ، والحديث الذى استشهد به الكاتب يدل على إباحه دم الناصبى، وهو المتجاهر بالعداوه لأهل البيت عليهم السلام، وليس كل سُنّى ناصبياً كما مرّ، فدلّيل الكاتب مغاير لدعواه، ونحن تكلمنا فى هذه المسأله فيما تقدّم فلا حاجة لتكرار الكلام فيها.

قال الكاتب: وعلق الإمام الخمينى على هذا بقوله: فإن استطعت أن تأخذ ماله فخذه وابعث إلينا بالخمسة.

وأقول: بما أن هذه الروايه - كباقي رواياتها - غير مسنده فلا قيمه لها حتى نرد عليها.

ونحن قلنا فيما مرّ: إن الناصبى هو المتجاهر بالعداوه لأهل البيت عليهم السلام، وهو حلال الدم والمال ولا حرمة له ولا كرامه، لأنه كافر جزماً، لكن ليس المراد به السُنّى كما أوضحناه فيما تقدم.

قال الكاتب: وقال السيد نعمه الله الجزائري: (إن علي بن يقطين وزير الرشيد اجتمع في حبسه جماعه من المخالفين، فأمر غلمانه وهدموا أسقف المحبس على المحبوسين فماتوا كلهم وكانوا خمسمئه رجل) الأنوار النعمانيه ٢ / ٣٠٨.

وأقول: هذه الروايه مرسله لم نجدها في كتب الأخبار المعروفه وغيرها، فكيف صحَّ للكاتب أن يعوّل عليها في إدانته الشيعه؟!

هذا مع أن الكاتب بتر الروايه كعادته، ولم ينقلها كامله، وفيها أن الإمام موسى بن جعفر عليه السلام أمره بأن يكفّر عن كل واحد قتله بتيس، وهذا دليل على أن علي بن يقطين قد ارتكب محرّماً، وإلا لما وجبت عليه الكفاره.

ثم لماذا تناسى الكاتب كم شيعى قتله الأمويون والعباسيون وغيرهم على مرّ العصور؟

ألم يقرأ الكاتب كتاب (مقاتل الطالبين) لأبي الفرج الأصفهاني الأموي، الذي أورد فيه جرائم الأمويين والعباسيين في حق العلويين فضلاً عن شيعتهم ومواليهم؟!

ونحن في غنى عن نبش التاريخ والبحث فيه عن الشيعه الذين قتلهم حُكّام أهل السُّنه من غير جرم ولا جنايه، ابتداءً من معاويه وزياد بن أبيه والحجاج، ومروراً بباقي الخلفاء الأمويين والعباسيين، وانتهاءً بما وقع في العصر الحاضر من مجازر ومذابح لا تخفى على الكاتب الذي هو من أدري الناس بأمثال هذه الحوادث.

قال الكاتب: وتُجِدُّنا كتب التاريخ عما جرى في بغداد عند دخول هولاءكو فيها، فإنه ارتكب أكبر مجزره عرفها التاريخ، بحيث صبغ نهر دجله باللون الأحمر

لكثره من قتل من أهل السنه، فأنهار من الدماء جرت في نهر دجله حتى تغير لونه فصار أحمر، وصبغ مره أخرى باللون الأزرق لكثره الكتب التي أُلقيت فيه، وكل هذا بسبب الوزيرين القصير كذا الطوسي ومحمد بن العلقمي فقد كانا وزيرين للخليفه العباسي، وكانا شيعيين وكانت تجرى بينهما وبين هولاء مراسلات سرية حيث تمكننا من إقناع هولاء بدخول بغداد، وإسقاط الخلافة العباسية التي كانا وزيرين فيها، وكانت لهما اليد الطولى في الحكم، ولكنهما لم يرتضيا تلك الخلافة لأنها تدین بمذهب أهل السنه، فدخل هولاء بغداد، وأسقط الخلافة العباسية، ثم ما لبثا حتى صارا وزيرين لهولاء مع إن هولاء كان وثنياً.

وأقول: كان ينبغي على الكاتب أن يذكر مصادر هذه القصة التي اعتمدها، وأن يثبت أن أسانيدنا صحيحة، حتى يصح اتهام الوزير ابن العلقمي ونصير الدين الطوسي بإقناع هولاء بدخول بغداد، وأما ترديد ما يقوله أعداء الشيعة واعتباره حقائق من دون تحقيق وإثبات فهو غير مقبول في مقام البحث العلمي.

والمعروف أن الخلافة العباسية في نهاياتها قد استولى عليها الأتراك والمماليك والنساء وغيرهم، وصار الخليفه العباسي مجرد اسم لا يحل ولا يعقد.

هذا مع انشغال الخلفاء بالمجون والشراب والبذخ وغيرها من المظاهر المعلومه التي كانت هي السبب الحقيقي وراء سقوط الدولة العباسية، لا مجرد مكاتبه كتبها ابن العلقمي الذي وصفوه بالرافضي، وحملوا آثامه كل الشيعة في كل الأزمنة الماضيه واللاحقه.

على أن الذهبي قد ذكر أن مؤيد الدين ابن العلقمي أراد أن ينتقم بسيف التتار من السنه والشيعة واليهود والنصارى.

فقال في كتابه سير أعلام النبلاء: وكان أبو بكر ابن المستعصم والدويدار الصغير قد شدًا على أيدي السُّنَّه، حتى نُهب الكرخ، وتمَّ على الشيعة بلاء عظيم،

فحقق لذلك مؤيد الدين بالتأثر بسيف التتار من السُّنَّة، بل ومن الشيعة واليهود والنصارى (١) ٧٨٠.

هذا مع أن دور ابن العلقمي الذي ذكره ابن العبري المتوفى سنة ٦٨٥ هـ، وهو ممن عاصر أحداث سقوط بغداد، مختلف جداً عما ذكره بعض مؤرخي أهل السنة.

فقد قال في كتابه (تاريخ مختصر الدول): لما فتح هولاء تلك القلاع- أي قلاع الإسماعيلية- أرسل رسولاً إلى الخليفة، وعاتبه على إهماله تسيير النجده، فشاوروا الوزير- ابن العلقمي- فيما يجب أن يفعلوه، فقال: لا وجه غير إرضاء هذا الملك الجبار ببذل الأموال والهدايا والتحف له ولخواصه، وعندما أخذوا في تجهيز ما يسرونه قال الدويدار الصغير وأصحابه: (إن الوزير إنما يدبر شأن نفسه مع التتار، وهو يروم تسليمنا إليهم، فلا تمكنه من ذلك)، فبطل الخليفة بهذا السبب تنفيذ الهدايا الكثيره، واقتصر على شيء نزر لا- قدر له، فغضب هولاء- وقال: (لا بد من مجيئه هو بنفسه أو يسير أحد ثلاثة نفر: إما الوزير، وإما الدويدار، وإما سليمان شاه)، فقدم الخليفة إليهم بالمضى فلم يركنوا... فسير غيرهم فلم يجديا عنه (٢) ٧٨١.

والذي يظهر أن اتهام الوزير ابن العلقمي كان بسبب التحاسد واختلاف المذاهب بين ابن الخليفة والدويدار، لا بسبب أن ابن العلقمي كاتب هولاءكو وحرصه على غزو بغداد.

ومن الملاحظ أن الكاتب لم يعتمد على مصادر تاريخيه موثقه تُدين ابن العلقمي إلا كتابات أهل السُّنَّة التي تناقلوها من غير توثيق، والتي يظهر منها أنهم أرادوا باتهام ابن العلقمي الشيعي إلقاء تبعه سقوط خلافتهم على الشيعة بدلاً من الاعتراف بالتسبب فيها وتحمل تبعاتها.

ولو كان ابن العلقمي قد كاتب هولاءكو كما يزعمون لأصبح له شأن بعد

١- سير أعلام النبلاء ٢٣ / ٣٦٢.

٢- تاريخ مختصر الدول، ص ٢٦٩.

سقوط بغداد، مع أنهم ذكروا أن ابن العلقمي مات بعد ذلك بثلاثة أشهر، ومات أخوه قبله بأيام، ومات ابنه محمد بعده (١).
٧٨٢.

كما أن من المستبعد جداً أن يحاول ابن العلقمي الثأر من أهل السنه بمكاتبه هولاءكو لدخول بغداد من غير معاهده بينهما على الكف عن الشيعة، لأننا لم نرَ أحداً من مؤرخي أهل السنه - حتى غير المنصفين منهم - قد ذكر أن هولاءكو عاهد ابن العلقمي على ذلك، أو أن الذين قتلهم التتار كانوا من أهل السنه فقط.

ثم أين كانت جيوش الخلافة العباسية؟ وأين كان قواد الجيش ورجال الدوله؟ وكيف استطاع ابن العلقمي أن يعث بعقول هؤلاء كلهم، فيمكن هولاءكو من دخول بغداد واحتلالها بدون أيه مقاومه تذكر؟

كل هذا يؤكد أن ابن العلقمي كان بريئاً مما ألقوه به من تهم وافتراءات، وأن سبب سقوط خلافتهم هو انغماس الخلفاء في المجون والشهوات، وصيروره أمور الخلافة بيد المماليك والأتراك والنساء والخدم.

وأما نصير الدين الطوسي قدس سره فلم أطلع على من اتهمه منهم بالضلوع في الخيانه وتمكين التتار من الاستيلاء على بغداد كما اتهموا العلقمي بذلك، فلا أدري من أين جاء الكاتب بذلك؟!

نعم ذكر ابن كثير أنه كان مع هولاءكو، إلا أنه لم يذكر أن له ضلعاً في أحداث بغداد، حيث قال: النصير الطوسي محمد بن عبد الله الطوسي، كان يقال له: المولى نصير الدين، ويقال: الخواجا نصير الدين، اشتغل في شببته وحصل علم الأوائل جيداً، وصنف في ذلك في علم الكلام، وشرح الإشارات لابن سينا، ووزر لأصحاب قلاع الألموت من الإسماعيليه، ثم وزر لهولاءكو، وكان معه في واقعه بغداد، ومن الناس من يزعم أنه أشار على هولاءكو خان بقتل الخليفه، فالله أعلم، وعندى أن

هذا لا يصدر من عاقل ولا فاضل، وقد ذكره بعض البغادده فأثنى عليه، وقال: كان عاقلًا فاضلاً كريماً الأخلاق ... (١) ٧٨٣.

قال الكاتب: ومع ذلك فإن الإمام الخميني يترضى على ابن يقطين والطوسي والعلقمي ويعتبر ما قاموا به يُعد من أعظم الخدمات الجليله لدين الإسلام.

وأقول: هذه الحكايه كغيرها من حكاياته التي لا قيمه لها، ولا أدري كيف يزعم أن السيد الخميني قدس سره يعتبر قتل خمسمائه رجل في السجن أو إسقاط بغداد بيد التتار من أعظم الخدمات للإسلام!؟

ومع عدم ثبوت أى دور لنصير الدين الطوسي في أحداث بغداد كيف يمكن ادّعاء أن ما قام به خدمه من أعظم الخدمات!؟

قال الكاتب: وأختم هذا الباب بكلمه أخيره وهي شامله وجامعه في هذاالباب قول السيد نعمه الله الجزائري في حكم النواصب (أهل السنه) فقال: (إنهم كفار أنجاس ياجماع علماء الشيعة الإماميه، وإنهم شرّ من اليهود والنصارى، وإن من علامات الناصبي تقديم غير على عليه في الإمامه) الأنوار النعمانيه / ٢٠٦، ٢٠٧.

وأقول: لقد أوضحنا فيما تقدّم أن النواصب هم المتجاهرون بعداوتهم وبيغضهم لأهل البيت عليهم السلام، ولا يراد بهم أهل السنه كما أصرّ عليه الكاتب.

هذا مع أن الكاتب قد حرّف كلام السيّد نعمه الله الجزائري أشد التحريف،

فجاء به مختلفاً بالكليه.

وإليك ما قاله السيد الجزائري في كلامه في الناصبي، حيث قال:

وأما الناصبي وأحواله وأحكامه فهو مما يتم بيان أمرين:

الأول: في بيان معنى الناصب الذي ورد في الأخبار أنه نجس وأنه شر من اليهودي والنصراني والمجوسي، وأنه كافر نجس بإجماع علماء الشيعة الإمامية رضوان الله عليهم، فالذي ذهب إليه أكثر الأصحاب هو أن المراد به من نصب العداوه لآل بيت محمد صلى الله عليه وآله، وتظاهر ببغضهم كما هو الموجود في الخوارج وبعض ما وراء النهر، ورتّبوا الأحكام في باب الطهاره والنجاسه والكفر والإيمان وجواز النكاح وعدمه على الناصب بهذا المعنى.

إلى أن قال: وقد روى عن النبي صلى الله عليه وآله أن علامه النواصب تقديم غير على عليه. وهذه خاصه شامله لا- خاصه، ويمكن إرجاعها أيضاً إلى الأول، بأن يكون المراد تقديم غيره عليه على وجه الاعتقاد والجزم، ليخرج المقلدون والمستضعفون، فإن تقديمهم غيره عليه إنما نشأ من تقليد علمائهم وآبائهم وأسلافهم، وإلا فليس لهم إلى الاطلاع والجزم بهذا سبيل (١) ٧٨٤.

وكلامه قدس سره واضح، فإنه صرّح بأن الناصب هو المتجاهر بالعداوه والبغض لأهل البيت عليهم السلام، وحصر النواصب في الخوارج وبعض ما وراء النهر، وذكر أن هذا هو مذهب أكثر علماء الإماميه، إلا- أنه رحمه الله أشار إلى روايه تدل على أن الناصب هو من قدّم غير على عليه السلام عليه، وهو لم يصحّحها أو يعوّل عليها، بل احتمل أن التقديم المستلزم للنصب هو ما كان عن اعتقاد وجزم، وأغلب أهل السنه مقلدون لعلمائهم، فلا يمكن الحكم عليهم بأنهم نواصب حتى لو صحّت هذه الروايه.

قال الكاتب: وهكذا نرى أن حكم الشيعة في أهل السنه يتلخص بما يأتي: إنهم كفار، أنجاس، شر من اليهود والنصارى، أولاد بغايا، يجب قتلهم وأخذ أموالهم، لا- يمكن الالتقاء معهم في شىء لا في رب، ولا في نبى، ولا في إمام ولا يجوز موافقتهم في قول أو عمل، ويجب لعنهم وشتيمهم وبالذات الجيل الأول أولئك الذين أثنى الله تعالى عليهم في القرآن الكريم، والذين وقفوا مع رسول الله صلوات الله عليه في دعوته وجهاده، وإلا- فقل لى بالله عليك من الذى كان مع النبى صلوات الله عليه فى كل المعارك التى خاضها مع الكفار؟ فمشاركتهم فى تلك الحروب كلها دليل على صدق إيمانهم وجهادهم فلا يلتفت إلى ما يقوله فقهاؤنا.

وأقول: لقد اتضح من كل ما قلناه فساد ما ألصقه الكاتب بالشيعة واتهمهم به، وأنه إنما اعتمد على نقل أخبار إما ضعيفه أو حملها على غير ما يراد منها، أو نقل عن بعض علماء الشيعة خلاف ما أرادوه بأن حرّف كلامهم ونسب إليهم ما هم منه براء.

كما اتضح من كلامنا السابق أن الكاتب زعم أن الشيعة يعتبرون كل أهل السنه نواصب، وأنهم يجرون عليهم أحكام النواصب من الحكم بكفرهم ونجاستهم وعدم حليّ التزواج معهم، وهذا زعم باطل قد أوضحنا عواره كله بحمد الله وفضله.

قال الكاتب: لما انتهى حكم آل بهلوى فى إيران على أثر قيام الثورة الإسلاميه وتسلم الإمام الخمينى زمام الأمور فيها، توجب على علماء الشيعة زيارة وتهنئه الإمام بهذا النصر العظيم لقيام أول دوله شيعيه فى العصر الحديث يحكمها الفقهاء.

وكان واجب التهنئه يقع على شخصياً أكثر من غيرى لعلاقتى الوثيقه بالإمام

الخميني. فزرت إيران بعد شهر ونصف - وربما أكثر - من دخول الإمام طهران اثر عودته من منفاه باريس، فَوَحَّبَ بي كثيراً، وكانت زيارتي منفردة عن زياره وفد علماء الشيعة في العراق.

وأقول: مما يدل على بطلان هذه الحكاية أن السيد الخميني قدس سره لما قدم من باريس لم يسكن في طهران، وإنما مكث في قم أكثر من عام، ثم انتقل بعد ذلك إلى طهران.

فالسيد كان في قم في الوقت الذي زعم الكاتب أنه زاره في طهران.

ثم إن الكاتب زعم أن زيارته كانت منفردة عن زياره وفد علماء الشيعة في العراق، مع أن الكل يعلم أن علماء العراق لم يشكّلوا وفداً لزياره السيد الخميني في إيران.

ولا ندري لماذا لم يوضح الكاتب سبب إصراره على هذه الجلسات الخاصة المتكرره التي يدّعيها مع المراجع والعلماء!؟

قال الكاتب: وفي جلسته خاصه مع الإمام قال لي: سيد حسين، آن الأوان لتنفيذ وصايا الأئمه صلوات الله عليهم، سنسفك دماء النواصب نقتل أبناءهم ونَسْتَجِي نساءهم، ولن نترك أحداً منهم يُفْلِتُ من العقاب، وستكون أموالهم خالصه لشيعة أهل البيت، وسنمحو مكه والمدينه من وجه الأرض لأن هاتين المدينتين صارتا معقل الوهابيين، ولا بد أن تكون كربلاء أرض الله المباركه المقدسه، قبله للناس في الصلاه وسنحقق بذلك حلم الأئمه عليهم السلام. لقد قامت دولتنا التي جاهدنا سنوات طويله من أجل إقامتها، وما بقى إلا التنفيذ!!

وأقول: هذه قصه باطله مكذوبه واضحه الاختلاق، ولا تستحق الاعتناء بها

ولا الرد عليها، لأن محتواها لا يصدر من مسلم، مع اشتغالها على كلام مخالف لما صرّح به السيد الخميني في كتبه.

ومما يدل على بطلان هذه الحكايات أن هذه الخيالات التي زعمها الكاتب لم تشع الحكومه الإيرانيه كل هذه السنين لتحقيقها، ولو كانت هناك خطه كهذه لَوَقَّع بعضها على الأقل، ولا سيما في داخل إيران إن لم يتأتَّ في خارجها.

فلا ندري ما يقوله الكاتب في الموانع التي منعت من تحقيق ولو شيء يسير من تلك الأوهام والخرافات؟!

قال الكاتب: ملاحظه:

اعلم أن حقد الشيعة على العامه - أهل السنه - حقد لا مثيل له، ولهذا أجاز فقهاؤنا الكذب على أهل السنه، وإلصاق التهم الكاذبه بهم، والافتراء عليهم ووصفهم بالفضائح.

وأقول: هذا من الأكاذيب الواضحه، ولهذا لم يستطع الكاتب أن يأتي بفتوى واحده لعالم من علماء الشيعة تجيز الكذب على أهل السنه وإلصاق التهم الكاذبه بهم والافتراء عليهم، مع أن الكاتب قد دأب على الاحتجاج على مزاعمه بالنصوص التي يعثر عليها من أحاديث الشيعة وأقوال العلماء، فما باله ترك الاستشهاد على أكاذيبه ولو بفتوى واحده لعالم واحد من العلماء؟!

والعلماء قد ذكروا في كتبهم حرمه الكذب مطلقاً، وذكروا ما يستثنى من الكذب الجائر، فحصره في أمرين: في حال الخوف على النفس والمال، وفي حال الإصلاح بين المؤمنين.

قال السيد الحكيم، والسيد الخوئي، والسيد محمد الروحاني، والسيد عبد

الأعلى السبزواری، قدّس الله أسرارهم، والسيد على السيستاني، والشيخ محمد إسحاق الفياض دام ظلّهما، وغيرهم في منهاج الصالحين:

يحرم الكذب: وهو: الإخبار بما ليس بواقع، ولا فرق في الحرمة بين ما يكون في مقام الجحد وما يكون في مقام الهزل ... كما أنه يجوز الكذب لدفع الضرر عن نفسه أو عن المؤمن، بل يجوز الحلف كاذباً حينئذ، ويجوز الكذب أيضاً للإصلاح بين المؤمنين، والأحوط استحباباً الاقتصار فيهما على صورته عدم إمكان التوريه (١) ٧٨٥.

هذه هي فتاوى علماء الشيعة، ولولا خشية الإطاله لنقلنا المزيد، وقد انكشف بها زيف ما افتراه الكاتب عليهم من تجويز الكذب على أهل السنه وإصاق التُّهم بهم.

قال الكاتب: والآن ينظر الشيعة إلى أهل السنه نظره حاقده بناء على توجيهات صدرت من مراجع عليا، وصدرت التوجيهات إلى إرفاد ظ أفراد الشيعة بوجوب التغلغل في أجهزه الدوله ومؤسساتها وبخاصه المهمه منها كالجيش والأمن والمخابرات وغيرها من المسالك المهمه فضلاً عن صفوف الحزب.

وأقول: هلا ذكر الكاتب نص هذه التوجيهات المزعومه، وأين صدرت؟ وممن صدرت؟ ومتى صدرت؟

ومن الواضح أنه لو كان ثمة مثل هذه التوجيهات المزعومه إلى أفراد الشيعة لما أمكن إخفاؤها، ولظهرت للعيان لكل أحد، ولا سيما أن الكاتب هو أحد الكادر التدريسي في الحوزه العلميه كما يزعم، فلا بد أن تكون عنده نسخه منها، ولكن

١- منهاج الصالحين للحكيم ١٥ / ٢. منهاج الصالحين للخوئي ١٠ / ٢. منهاج الصالحين للروحاني ١٠ / ٢. منهاج الصالحين للسبزواری ١٠ / ٢. منهاج الصالحين للسيستاني ١٥ / ٢. منهاج الصالحين للفياض ١١٤ / ٢.

الكاتب كعادته يرسل الاتهامات التي يفتريها على الشيعة إرسال المسلمات، لإيهام القارئ بأنها حقيقة واقعه، مع أنها ليست كذلك.

هذا مع أن فتاوى العلماء قد نصّت على أنه لا يجوز العمل في الحكومات الجائرة إذا كان العمل محرماً في نفسه، كالتجسس، وأخذ الضرائب للدولة، ومعاقبه الناس، وسجنهم، ومصادره أموالهم، وتغريمهم، وما شاكل ذلك، فلا يجوز إطاعه غير الله سبحانه في فعل محرّم أو ترك واجب إلا لضروره أو تقيته.

قال الشيخ محمد رضا المظفر قدس سره في (عقائد الإمامية) تحت عنوان (عقيدتنا في الوظيفة في الدولة الظالمة): إذا كانت معاونه الظالمين ولو بشق تمره، بل حب بقائهم، من أشد ما حذر منه الأئمة عليهم السلام، فما حال الاشتراك معهم في الحكم، والدخول في وظائفهم وولاياتهم؟ بل ما حال من يكون من جملة المؤسسين لدولتهم، أو من كان من أركان سلطانهم والمنغمسين في تشييد حكمهم؟ (وذلك أن ولاية الجائر دروس الحق كله، وإحياء الباطل كله، وإظهار الظلم والجور والفساد) كما جاء في حديث تُحَفُّ العقول عن الصادق عليه السلام (١) ٧٨٦.

وفي سؤال وُجِّه للسيد الخوئي قدس سره نصه:

هل يجب إطاعه النظام في جميع قوانينه وإن كان بعضها مخالفاً للشرع؟

أجاب عنه بالحرف الواحد: إذا كان مخالفاً للشرع فلا يجوز في حد نفسه (٢) ٧٨٧.

وعندما سُئِلَ عليه رحمه هذا السؤال: الرسوم التي تُجَبَى من أصحاب المحلات من قبل الجهات المختصة مقابل خدمه معينه، هل هي مشروع؟ وإذا كان الجواب بالنفي فما هو موقف الموظفين المباشرين أو غير المباشرين المكلفين بتولى تلك الرسوم مع العلم أن هذا يعتبر جزءاً من عملهم لا محيص عنه؟

(٣) ٧٨٨

١- عقائد الإمامية، ص ١٥٧.

٢- صراط النجاه ١/ ٤٣٦.

٣- الشيخ على آل محسن، لله وللحقيقة (رد على كتاب «الله ثم للتاريخ»)، ١ جلد، نشر مشعر - تهران، چاپ: ١، ١٤٢٤ هـ. ق..

أجاب بما يلي: لا يجوز التوظيف لمثل ذلك، والله العالم (١) ٧٨٩.

وفي الجواب عن سؤال وُجّه لميرزا جواد التبريزي دام ظلّه نصّه:

هل يجوز دخول المؤمنين في مجلس تشريعي، يضع القوانين للبلاد، مع العلم بأن نظامه نظام الأخذ بالأغلبية، ويقطع المؤمن بأن الأغلب يوافق على التشريعات غير الإسلامية، وفي عُرْف هؤلاء يُعتبر أنه قد أقرّ على نفسه بقبول القانون وإن لم يوافق على التصويت، لأنه وافق بدخوله المجلس على نظام الأغلبية الذي يعني ذلك في نظرهم؟

فأجاب مُدّ ظلّه بقوله: لا يجوز ذلك إلا في مورد التراحم، بأن يكون هناك تكليف أهم من حرمة الدخول بالمشاركة التشريعية، والله العالم (٢) ٧٩٠.

والحاصل أن من يتأمل في فتاوى علماء الشيعة قديماً وحديثاً يرى أنهم لا يجوّزون إعانه السلطان الجائر في حكمه، ولا يجوزون العمل في وظائفه التي فيها ارتكاب لمحرّم شرعي.

وبه يتضح أن ما قاله الكاتب من (صدور أوامر وتعليمات من مراجع عليا بالتغلغل في أجهزه الدوله خاصه المخابرات والأمن والجيش والحزب) كله غير صحيح، فإنهم إذا لم يجوزوا أخذ الضرائب من الناس فكيف يجوزون الانضمام في بعض الأجهزه المبتنيه على التجسس على الناس وظلمهم!؟

قال الكاتب: وينتظر الجميع بفارغ الصبر - ساعه الصفر لإعلان الجهاد والانقضاض على أهل السنه، حيث يتصور عموم الشيعة أنهم بذلك يقدمون خدمه

١- صراط النجاه ١ / ٤٣٣.

٢- صراط النجاه ٣ / ٤١١.

لأهل البيت صلوات الله عليهم، ونسوا أن الذى يدفعهم إلى هذا أناس يعملون وراء الكواليس ستأتى الإشارة إليهم فى الفصل الآتى.

وأقول: هذا الكلام أيضاً من الاتهامات الباطله التى دأب الكاتب على إصاقها بالشيعة بلا دليل، ولهذا لم يذكر ما يؤثّق كلامه من أى مصدر شيعى، وإنما هى مجرد تلفيقات واضحه وأكاذيب فاضحه لا تخفى على من رآها.

والخدمه التى يقدمها الشيعى لمذهب أهل البيت عليهم السلام لا تكون بالانقضاض على أهل السنه وقتلهم كما قال الكاتب، وإنما تكون بدعوتهم إلى الحق بالحكمه والموعظه الحسنه، وبالمعاشره الطيبه، وبالأخلاق الساميه التى أمر بها أئمه أهل البيت عليهم السلام وحثوا شيعتهم عليها.

ففى صحيحه أبى أسامه قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: عليك بتقوى الله، والورع، والاجتهاد، وصدق الحديث، وأداء الأمانه، وحسن الخلق، وحسن الجوار، وكونوا دعاه إلى أنفسكم بغير ألسنتكم، وكونوا زيناً ولا- تكونوا شيناً، وعليكم بطول الركوع والسجود، فإن أحدكم إذا أطل الركوع والسجود هتف إبليس من خلفه وقال: يا ويله أطاع وعصيت، وسجد وأبيت (١) .٧٩١.

وفى صحيحه ابن أبى يعفور قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: كونوا دعاه للناس بغير ألسنتكم، ليروا منكم الورع والاجتهاد والصلاه والخير، فإن ذلك داعيه (٢) ٧٩٢.

وأما ساعه الصفر التى ينتظرها الشيعة وأهل السنه فهى ظهور المهدي المنتظر عليه السلام الذى يملأ الله به الأرض قسطاً وعدلاً بعدما ملئت ظلماً وجوراً، والذى يُظهر الله به الحق، ويُدحض به الباطل، ويُعز الله به المسلمين، ويذل به الكفار والمنافقين.

١- الكافي ٢ / ٧٧.

٢- نفس المصدر ٢ / ٧٨.

اللهم عجل فرجه، وسهل مخرجه، واجعلنا من أنصاره، والمجاهدين تحت لوائه، والمستشهادين بين يديه، إنك سميع الدعاء
قريب مجيب، والحمد لله رب العالمين.

أثر العناصر الأجنبية في صنع التشيع

قال الكاتب: عرفنا في الفصل الأول من هذا الكتاب دور اليهودى عبد الله بن سبأ في صنع التشيع، وهذه حقيقة يتغافل عنها الشيعة جميعاً من عوامهم وخواصهم.

وأقول: لقد أوضحنا في بدايات هذا الكتاب أن عبد الله بن سبأ لا يمت إلى التشيع بصله، وأن ثبوت وجوده لا يدل على أن له أيه علاقة بالشيعة كثبوت بعض الشخصيات المنحرفة، ولا توجد روايه واحده تثبت علاقته عبد الله بن سبأ بالشيعة إلا روايات سيف بن عمر الوضّاع الكذّاب الذى اتفق حفاظ الحديث على ضعفه.

هذا وقد أثبتنا كل ذلك بالأدلة الواضحه فى كتابنا (عبد الله بن سبأ)، فراجعه.

قال الكاتب: لقد فكرت كثيراً في هذا الموضوع، وعلى مدى سنوات طوال فكتشفت كما اكتشف غيرى أن هناك رجالاً لهم دور خطير في إدخال عقائد باطله، وأفكار فاسده إلى التشيع.

وأقول: لقد حاول أعداء الشيعة جهدهم لتشويه مذهب أهل البيت عليهم السلام،

فوضعوا أحاديث باطله ونسبوا إلى أئمة أهل البيت عليهم السلام، إلا أن أئمة الهدى عليهم السلام قد أوضحوا لشيعتهم جملة من هؤلاء الوضّاعين، فلعنوهم وتبرؤوا منهم، وحذروا شيعتهم منهم.

كما قام علماء الطائفة قدّس الله أسرارهم بجمع الأخبار وتنقيحها، وتوضيح حال الرواه وتمييزها، فصرفوا زهره أعمارهم في ذلك، وصنّفوا الكتب التي اعتنوا بضبطها وتحريرها، فجاءت بحمد الله وافية شافية، تغنى الفقيه وتكفيه في استنباط الأحكام الشرعية والمعتقدات الإسلامية، فجزاهم الله عنا وعن الإسلام خير الجزاء على ما بذلوه وأتعبوا فيه أنفسهم الشريفه.

وأما الاتهامات التي سيذكرها الكاتب فهي خواء وهباء، وسيتضح للقارئ الكريم بعون الله تعالى زيف ادعاءاته في الطعن في أجلاء الرواه وثقات أصحاب الأئمة عليهم السلام.

قال الكاتب: إن مكوثي هذه المده الطويله في حوزة النجف العلميه التي هي أم الحوزات، واطلاعى على أمهات المصادر جعلنى أقف على حقائق خطيره يجهلها، أو يتجاهلها الكثيرون واكتشفت شخصيات مريبه كان لها دور كبير في انحراف المنهج الشيعى إلى ما هو عليه اليوم، فما فعله أهل الكوفه بأهل البيت وخيانتهم لهم كما تقدم بيانه يدل على أن الذين فعلوا ذلك بهم كانوا من المتسترين بالتشيع، والموالاه لأهل البيت.

وأقول: سيرى القارئ العزيز إن شاء الله تعالى أن الكاتب قد جاء ببعض الأخبار الضعيفه وترك ما صحّ سنده، لا لأجل شىء إلا لما اشتملت عليه تلك الأخبار من الطعن في أجلاء الرواه، ولو كان الكاتب مجتهداً كما يزعم، ومنصفاً كما

ينبغي له، لكان اللازم عليه أن ينظر في أسانيد هذه الأخبار، فيأخذ الصحيح منها، ويطرح الضعيف، ومع صحّتها يلزمه أن يُعمل المرجمات السنديه والدلاليه لترجيح بعضها على بعض، لا أن يختار بعضها ويتغافل عن بعضها الآخر لغايه فى نفسه، من غير أن يلتزم فى الاختيار بالمنهج العلمى المعروف عند العلماء.

قال الكاتب: ولناخذ نماذج من هؤلاء المتسترين بالتشيع:

هشام بن الحكم، وهشام هذا حديثه فى الصحاح الثمانيه !! وغيرها.

وأقول: لا ريب فى أن زعم الكاتب أن الشيعة عندهم صحاح ثمانيه غريب جداً، لأن هذا القول لم يقله أحد قبله.

والعجيب أن بعض أهل السنه قد جعل من جمله الطعون على الشيعة أنهم لا صحاح عندهم، بينما نرى الكاتب يثبت للشيعة ثمانيه صحاح؟!!

ثم إننا لا ندرى ماذا يريد بهذه الصحاح الثمانيه؟

هل يريد بها الكتب الأربعة (الكافى والتهذيب والاستبصار ومن لا يحضره الفقيه)، مع كتاب الوسائل والوافى وبحار الأنوار، بضميمه كتاب جامع أحاديث الشيعة؟ أو يريد غيرها؟

وغير خفى أن كل مؤالف ومخالف يعرف أن الشيعة لم يجمعوا أحاديثهم الصّحاح فى كتاب متفق عليه عندهم كما هو الحال عند أهل السنه الذين اتفقوا على صحه أحاديث البخارى ومسلم.

فلا ندرى من أين جاءت لهم هذه الصحاح الثمانيه التى زعمها الكاتب؟!!

قال الكاتب: إن هشام كذا تسبب في سجن الإمام الكاظم، ومن ثم قتله، ففي رجال الكشي: (إن هشام بن الحكم ضال مضل شارك في دم أبي الحسن رضي الله عنه) ص ٢٢٩.

وأقول: هذه الرواية داله على مدح هشام بن الحكم لا على ذمّه، وإليك نص الحديث:

وحدثني حمدويه بن نصير، قال: حدثنا محمد بن عيسى العبيدي، قال: حدثني جعفر بن عيسى، قال: قال موسى بن الرقي لأبي الحسن الثاني عليه السلام: جعلتُ فداك روى عنك ... (١) ٧٩٣ وأبو الأسد أنهما سألاك عن هشام بن الحكم، فقلت: (ضال مضل شرك في دم أبي الحسن عليه السلام) فما تقول فيه يا سيدي نتولاه؟ قال: نعم. فأعاد عليه: نتولاه على جهه الاستقطاع؟ قال: نعم تولوه، نعم تولوه، إذا قلت لك فاعمل به ولا- تريد أن تغالب به، اخرج الآن فقل لهم: (قد أمرني بولايه هشام بن الحكم). فقال المشرقى لنا بين يديه وهو يسمع: ألم أخبركم أن هذا رأيه في هشام بن الحكم غير مره (٢) ٧٩٤.

والحديث واضح الدلالة في أن الإمام عليه السلام قد أمر القوم بأن يتولوا هشام بن الحكم، وأن يخبروا غيرهم بأن هذا هو رأى الإمام عليه السلام فيه، خلافاً لما نقله موسى بن صالح وأبو الأسد، فإن كلامهما لا قيمه له ولا اعتبار به.

بل إن الإمام عليه السلام قد أنكر ما نسباه إليه في روايه أخرى رواها الكشي بسنده عن هشام بن إبراهيم في حديث طويل وصفه السيد الخوئي في المعجم بأنه صحيح السند (٣) ٧٩٥، جاء فيه: فقال جعفر: جعلتُ فداك إن صالحاً وأبا الأسد ختن علي بن

١- هنا بياض في النسخه وبقرينه روايات- منها روايه سيأتي ذكرها- يظهر أنه سقط اسم: موسى ابن صالح كما في اختيار معرفه الرجال ٢ / ٧٨٩.

٢- اختيار معرفه الرجال ٢ / ٥٤٤.

٣- معجم رجال الحديث ٤ / ٩٠.

يقطين حكيًا عنك أنهما حكيًا لك شيئًا من كلامنا فقلت لهما: (ما لكما والكلام بينكما ينسلخ إلى الزندقه)، فقال: ما قلت لهما ذلك، أنا قلت ذلك؟ والله ما قلت لهما. وقال يونس: جعلت فداك إنهم يزعمون أنا زنادقه. وكان جالساً إلى جنب رجل، وهو يتربع رجلاً على رجل ساعه بعد ساعه، يمرغ وجهه وخديه على بطن قدمه اليسرى. قال له: رأيتك أن لو كنت زنديقاً فقال لك: (هو مؤمن)، ما كان ينفعك من ذلك؟ ولو كنت مؤمناً، فقال: (هو زنديق) ما كان يضرك منه؟ (١) ٧٩٦.

وإنكار الإمام ما نسباه إليه من القول دليل على أنهما يتقولا على الإمام عليه السلام ما لم يقل، ومن تقولا لهما ما نسباه للإمام عليه السلام في هشام بن الحكم.

والعجيب أن الكاتب نقل الكلام وكأنه قول الإمام عليه السلام، ولم ينقل الحديث بتمامه ليتضح للقارئ أن الحديث قد ورد في مدح هشام بن الحكم لا في ذمه كما هو واضح.

قال الكاتب: (قال هشام لأبي الحسن رضى الله عنه: أوصنى، قال: أوصيك أن تتقى الله فى دمي) رجال الكشى ص ٢٢٦.

وقد طلب منه أبو الحسن رضى الله عنه أن يمسك عن الكلام، فأمسك شهراً، ثم عاد فقال له أبو الحسن: (يا هشام، أيسرك أن تشارك فى دم امرئ مسلم؟). قال: لا. قال: وكيف تشارك فى دمي؟ فإن سكت وإلا فهو الذبح. (فما سكت حتى كان من أمره ما كان صلى الله عليه) رجال الكشى ص ٢٣١.

أيمكن لرجل مخلص لأهل البيت أن يتسبب فى قتل هذا الإمام رضى الله عنه؟

وأقول: هذه الروايه ضعيفه السند، فإن من جمله رواتها جعفر بن معروف،

وهو لم يثبت توثيقه في كتب الرجال، سواء أ قيل باتحاده أم بتعدده، لأنه إما السمرقندي، وهو قد ضَعَفَه ابن الغضائري، فقال: جعفر بن معروف أبو الفضل السمرقندي، يروى عنه العياشي كثيراً، كان في مذهبه ارتفاع، وحديثه يُعرف تاره وينكر أخرى (١). ٧٩٧.

وإما لأنه الكشي، وهو لم يثبت توثيقه وإن أكثر الكشي صاحب الرجال من الرواية عنه.

ومنهم إسماعيل بن زياد الواسطي، وهو مجهول (٢) ٧٩٨.

ومع الإغماض عن سند الرواية فإنها لا تدل على أن هشام بن الحكم قد تسبّب في مقتل الإمام موسى بن جعفر عليه السلام، وذلك لأن الإمام عليه السلام قد حذّره من مناظره أهل الخلاف في تلك الفترة، وهشام قد ترك الكلام شهراً ثم عاد إليه، إلى أن حصل للإمام عليه السلام ما حصل، والرواية ليست ظاهره في الدلالة على أن ما حصل للإمام عليه السلام كان بسبب هشام كما هو واضح وكما هو معروف من سيره الإمام عليه السلام.

قال الكاتب: اقرأ معي هذه النصوص:

عن محمد بن الفرّج الرخجي قال: كتبت إلى أبي الحسن رضى الله عنه أسأله عما قال هشام بن الحكم في الجسم، وهشام بن سالم - لجواليقي - في الصورة. فكتب: دع عنك حيره الحيران، واستعد بالله من الشيطان، ليس القول ما قال الهشامان. أصول الكافي ١/ ١٠٥، بحار الأنوار ٣/ ٢٨٨، الفصول المهمة ص ٥١.

لقد زعم هشام بن الحكم أن الله جسم، وزعم هشام بن سالم أن الله صورته.

١- رجال ابن الغضائري، ص ٤٧.

٢- راجع معجم رجال الحديث ١٩/ ٢٨٧، فإن الخوئي قدس سره قد ضَعَفَ هذه الرواية.

وأقول: هذه الرواية ضعيفه السند، لأنها مرفوعه، فإن الكليني رحمه الله قال: محمد بن علي رفعه عن محمد بن الفرغ الرخجي.

ومحمد بن الفرغ من أصحاب الرضا والجواد والهادي عليهم السلام، وأما علي بن محمد الذي يروي عنه الكليني كثيراً فهو علي بن محمد بن عبد الله بن بندار الثقفي، وهو لا يروي عن محمد بن الفرغ الرخجي لبُعد الطبقة.

ومع الإغماض عن سند الرواية فإن هذه الرواية لا بد أن تحمل على وجوه صحيحه، حتى لا تتعارض مع ما هو الثابت عن الإمام الصادق والكاظم من إجلالهما لهشام بن الحكم وتقديمهما له علي شيوخ أصحابهما.

ولا بأس أن ننقل كلام الشيخ المجلسي قدس سره في هذا المقام، فإنه كافٍ ووافٍ بالمراد.

قال قدس سره: لا ريب في جلاله قدر الهشامين وبراءتهما عن هذين القولين، وقد بالغ السيد المرتضى قدس الله روحه في براءه ساحتهم عما نُسب إليهما في كتاب الشافي مستدلاً عليها بدلائل شافية، ولعل المخالفين نسبوا إليهما هذين القولين معانده، كما نسبوا المذاهب الشيعيه إلى زواره وغيره من أكابر المحدثين.

إلى أن قال: فظهر أن نسبه هذين القولين إليهما إما لتخطئه رواه الشيعة وعلماهم، لبيان سفاهه آرائهم، أو أنهم لما ألزموهم في الاحتجاج أشياء إسكاتاً لهم نسبوا إليهم، والأئمة عليهم السلام لم ينفوها عنهم إبقاءً عليهم، أو لمصالح آخر، ويمكن أن يحمل هذا الخبر على أن المراد: ليس القول الحق ما قال الهشامان بزعمك. أو ليس هذا القول الذي تقول ما قال الهشامان، بل قولهما مبين لذلك. ويحتمل أن يكون هذان مذهبهما قبل الرجوع إلى الأئمة عليهم السلام والأخذ بقولهم، فقد قيل: إن هشام بن الحكم قبل أن يلقي الصادق عليه السلام كان على رأي جهنم بن صفوان، فلما تبعه عليه السلام تاب ورجع إلى الحق، ويؤيده ما ذكره الكراچكي في كنز الفوائد من الرد على القائلين بالجسم بمعنييه، حيث قال: وأما موالاتنا هشاماً رحمه الله فهي لما شاع عنه واستفاض من تركه

للقول بالجسم الذى كان ينصره، ورجوعه عنه وإقراره بخطئه فيه وتوبته منه، وذلك حين قصد الإمام جعفر بن محمد إلى المدينة فحجبه وقيل له: إنه أمرنا أن لا نوصلك إليه ما دمت قائلاً بالجسم. فقال: والله ما قلت به إلا لأنى ظننت أنه وفاق لقول إمامي عليه السلام، فيما إذ أنكره عليّ فإنى تائب إلى الله منه. فأوصله الإمام عليه السلام إليه، ودعا له بخير (١) ٧٩٩.

وقال المولى محمد صالح المازندراني فى شرح أصول الكافي:

واعلم أنه بالغ العلامة فى الخلاصه فى مدح الهشامين وتوثيقهما، وقال ابن طاووس رضى الله عنه: الظاهر أن هشام بن سالم صحيح العقيدة معروف الولايه غير مدافع، وقال بعض العلماء: ما رواه الكشى من أن هشام بن سالم يزعم أن الله عز وجل صورته، وأن آدم مخلوق على مثال الرب، ففى الطريق محمد بن عيسى الهمداني، وهو ضعيف. وقال بعض أصحابنا: لما رأى المخالفون جلاله قدر الهشامين نسبوا إليهما ما نسبوا ترويحاً لآرائهم الفاسده. وقال بعض المتأخرين من أصحابنا: لا حاجة فى الاعتذار عما نسب إلى هشام بن سالم إلى ما ذكره من ضعف الروايه (٢) ٨٠٠.

قال الكاتب: وعن إبراهيم بن محمد الخراز، ومحمد بن الحسين قالوا: دخلنا على أبى الحسن الرضا رضى الله عنه، فحكينا له ما روى أن محمداً رأى ربه فى هيئة الشاب الموفق فى سن أبناء ثلاثين سنه، رجلاه فى خضره، وقلنا: (إن هشام بن سالم، وصاحب الطاق، والميثمى يقولون: إنه أجوف إلى السره والباقي صمد ... الخ) أصول الكافي ١/ ١٠١، بحار الأنوار ٤/ ٤٠.

وأقول: قال المجلسى فى مرآه العقول: الحديث الثالث - يعنى هذا الحديث -

١- مرآه العقول ٢/ ٣، ٥.

٢- شرح أصول الكافي للمازندراني ٣/ ٢٣٠.

ضعيف (١) ٨٠١.

وذلك لأن أحد رواه هذا الحديث إبراهيم بن محمد الخزاز، وهو مهمل في كتب الرجال.

ومن الرواه أيضاً بكر بن صالح، وهو بكر بن صالح الرازي الضبّي، وهو ضعيف، ضعفه النجاشي وابن الغضائري، وقد مرّ بيان حاله فيما تقدّم.

ومن جملة الرواه الحسين بن الحسن، وهو ابن برد الدينوري.

قال المحقق الخوئي في معجم رجال الحديث: الحسين بن الحسن في إسناد هذه الروايات إذا كان راويه محمد بن إسماعيل فهو الحسين بن الحسن بن برد الدينوري، ومحمد بن إسماعيل هو البرمكي الرازي بقرينه ما يأتي في الحسين بن الحسن بن برد الدينوري، وقد ذكر محمد بن يعقوب بإسناده عن محمد بن إسماعيل عن الحسين بن الحسن، عن بكر بن صالح.

إلى أن قال: فمن الغريب أنه لم يُتعرّض للرجل في شيء من الكتب الرجالية (٢) ٨٠٢.

فإذا كان هذا هو حال رواه هذا الخبر فكيف يعوّل عليه مدّعي الاجتهاد والفقاهه في تضعيف هشام بن سالم وغيره، ويتغافل عن الروايات الصحيحة المادحله؟!

ومع الإغماض عن سند الروايه فإن الراويين نسبا القول بالتجسيم لهشام بن سالم ومؤمن الطاق والميثمي، والإمام سلام الله عليه تعرّض لبيان بطلان هذا القول، ولم يتعرّض لصحة تلك النسبه لهم ولا عدمها، وهذا يشعر بتكذيب هذه النسبه لهم، وإلا لذمّهم على ما هو دأبهم عليهم السلام من ذمّ المبطلين والتحذير من ضلالاتهم.

قال المجلسي قدس سره: وأما نسبه هذا القول إلى هؤلاء الأكابر فسيأتي القول فيه،

١- مرآة العقول ١/ ٣٤٧.

٢- معجم رجال الحديث ٥/ ٢١١.

ولعلّه عليه السلام إنما تعرّض لإبطال القول، ولم يتعرّض لإبطال نسبته إلى القائلين لنوع من المصلحه (١) ٨٠٣.

قال الكاتب: فهل يعقل أن الله تعالى في هيئته شاب في سن ثلاثين سنه، وأنه أجوف إلى السرّه؟؟ إن هذا الكلام يوافق بالضبط قول اليهود في توراتهم أن الله عبارة عن إنسان كبير الحجم وهذا منصوص عليه في سفر التكوين من تورا اليهود. فهذه آثار يهوديه أُدخِلت إلى التشيع على يد هشام بن الحكم المتسبب والمشارك في مقتل الإمام الكاظم رضى الله عنه، ويد هشام بن سالم وشيطان الطاق كذا والميثمي على بن إسماعيل صاحب كتاب الإمامه.

ولو نظرنا في كتبنا المعتبره كالصحيح الثمانيه !! وغيرها لوجدنا أحاديث هؤلاء في قائمه الصداره.

وأقول: لقد أوضحنا فيما تقدم ضعف الأحاديث التي ساقها الكاتب، فكيف يصح الاحتجاج بها على إثبات صحه ما نُسب إلى الهشامين ومؤمن الطاق وغيرهم؟

هذا مضافاً إلى أن مفاد الروايات التي ذكرها الكاتب هو أن بعضهم نسب القول بالتجسيم والصوره وغيرهما إلى هؤلاء الأجلاء، لا أن تلك الأقوال كانت مرويه عنهم وأن نسبتها إليهم ثابتة، وقد مرّ بيان ما ينفع في ذلك آنفاً.

والعجيب من الكاتب أنه نسب القول بالتجسيم إلى هؤلاء مع أن تجسيم أهل السنه لا يمكن ردّه وإنكاره، فإنهم رووا أحاديث صحيحه دالّه على أن الله سبحانه يُرى يوم القيامة كما يرى البدر ليله تمامه، وأن له صورته يعرفها به الأنبياء، وأن له قدماً ووجهاً وعيناً وغير ذلك، وعليك بمراجعته كتاب التوحيد لابن خزيمة

فإنه أوفى على الغايه، وإليك عناوين بعض أبواب كتابه المذكور مع ذكر أرقامها وترك المكثّر:

٤- ذكر البيان من خبر النبي صلى الله عليه وسلم فى إثبات النفس لله عز وجل.

٦- باب ذكر إثبات وجه الله.

٨- باب ذكر صورته ربنا عز وجل.

١٠- باب ذكر إثبات العين لله جلّ وعلا.

١٣- باب ذكر إثبات اليد للخالق البارئ جلّ وعلا.

٢١- باب ذكر سنّته ثامنه تبين وتوضح أن لخالقنا جلّ وعلا يدين.

٢٧- باب ذكر إمساك الله تبارك وتعالى اسمه وجلّ ثناؤه السماوات والأرض وما عليها على أصابعه.

٢٨- باب إثبات الأصابع لله عز وجلّ.

٢٩- باب ذكر إثبات الرّجل لله عز وجلّ.

٣٣- باب ذكر الدليل على أن الإقرار بأن الله عز وجلّ فى السماء.

٣٤- باب ذكر أخبار ثابتته السند صحيحه القوام رواها علماء الحجاز والعراق عن النبي صلى الله عليه وسلم فى نزول الرب جلّ وعلا.

٤٨- باب ذكر البيان أن جميع المؤمنين يرون الله يوم القيامة مخلياً به عز وجلّ.

٥٢- باب ذكر إثبات ضحك ربنا عز وجلّ.

وهذا كله موافق لما فى التوراه من إثبات كل ذلك لله سبحانه وأكثر.

قال صاحب (المدخل إلى دراسه الأديان والمذاهب):

أما فى موضوع التشبيه والتجسيم فاليهود يقولون فى أوصاف الله سبحانه ما يلى:

- ١- أن له وجهاً: قال الله لموسى: (لا تقدر أن ترى وجهي، لأن الإنسان لا يراني ويعيش).
- ٢- وله عينين: جاء في سفر الملوكة الثاني: (افتح يا رب عينيك وانظر).
- ٣- وله أجفاناً: جاء في المزمير: (الرب في السماء كريم، وله عينان تنظران، أجفانه تمتحن بنى آدم).
- ٤- وأذنين: في سفر العدد: (كان الشعب كأنهم يشتكون شراً في أذني الرب).
- ٥- وأنفاً: (يا رب بريح أنفك تراكمت المياه).
- ٦- وفماً: (أما عبدى موسى فليس هكذا، فمأ إلى فم وعيناً أتكلم معه).
- ٧- وله ذراعاً: في سفر الخروج: (يا رب بعظمه ذراعك يصمتون).
- ٨- وله إصبعاً: في سفر التثنية: (أعطاني الرب لَوْحِي الحجر المكتوبين بإصبع الله).
- ٩- وقدمين: قال اشعيا النبي: (أهكذا قال الرب؟ السماوات كرسى، والأرض موطن قدمي).
- ١٠- وقلباً: في أخبار اليوم: (قال الله: قد اخترتُ وقدسْتُ هذا البيت، ليكون اسمي إلى الأبد، وتكون عيناى وقلبي هناك كل الأيام).
- ١١- وله صوتاً: جاء في سفر التكوين: (إن آدم وحواء سمعا صوت الرب الإله ماشياً في الجنة).
- ١٢- والله يسكن في السماء وكأنه بعيد عن الأرض: (قال الرب لموسى: أنتم رأيتم أننى في السماء تكلمت).
- ١٣- ويسكن في الضباب: في سفر أخبار اليوم: (حينئذ قال الرب: إنه يسكن في الضباب).
- ١٤- ويسكن فوق الجبال والمرتفعات: (ارفع عيني إلى الجبال من حيث يأتي

عَوْنِي مَعُونَتِي مِنْ عِنْدِ الرَّبِّ).

١٥- وقيل: إنه يسكن في صحابه تظهر فوق خيمه الاجتماع: سفر العدد: (وحين كان الله يقود اليهود في صحراء سيناء كان ينتقل أمامهم في صحابه تظهر فوق خيمه الاجتماع من موضع إلى موضع).

١٦- وأنه يسكن فوق غطاء تابوت العهد الموضوع داخل خيمه الاجتماع.

١٧- وقيل: إنه كان يسكن في هيكل أورشليم الذي بناه سليمان.

١٨- وإنه يجلس على كرسى: في سفر الملوك: (رأيت الرب جالساً على كرسية).

والخلاصه ... أن الله تعالى على مثال الكائن البشرى ذى الجسم المحدود، فهو يجلس، وينزل ويصعد، ويجىء ويذهب، ويدخل ويخرج، ويحل ويرتحل، ويسير ويلقى ويقابل، ويسر ويفرح، ويحزن ويأسف، ويتضايق ويندم، ويغضب ويسخط، ويستهنئ ويضحك مستهنئاً، ويخادع (١) ٨٠٤.

قلت: ومن عقائدهم الموافقه لليهود هو أن الله خلق آدم على صورته.

فقد أخرج البخارى ومسلم وابن حبان فى صحاحهم، وأحمد وأبو عوانه وعبد بن حميد فى مسانيدهم وغيرهم بأسانيدهم عن أبى هريره، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: خلق الله آدم على صورته، وطوله ستون ذراعاً، فلما خلقه قال: اذهب فسلم على أولئك النفر، وهم من الملائكة جلوس، فاستمع ما يحيونك، فإنها تحيتك وتحية ذريتك. قال: فذهب، فقال: (السلام عليكم). فزادوه (ورحمه الله)، قال: فكل من يدخل الجنة على صورته آدم، طوله ستون ذراعاً، فلم يزل الخلق ينقص حتى الآن (٢) ٨٠٥.

١- المدخل إلى دراسته الأديان والمذاهب ١/ ١٨٥.

٢- صحيح البخارى ٢/ ١٠٢٣، ٤/ ١٩٥٩. صحيح مسلم ٤/ ٢١٨٣. مسند أحمد بن حنبل ٢/ ٣١٥، ٣٢٣. مسند أبى عوانه ١/ ١٨٨. صحيح ابن حبان ١٤/ ٣٣. مسند عبد بن حميد، ص ٤١٧.

وأخرج مسلم فى صحيحه، وأحمد فى المسند، وابن حبان وابن أبى عاصم والحميدى وغيرهم، بأسانيدهم عن أبى هريره، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: إذا قاتل أحدكم أخاه فليجنب الوجه، فإن الله خلق آدم على صورته (١) ٨٠٦.

وأخرج البخارى فى الأدب المفرد، وأحمد فى المسند، وابن أبى عاصم فى كتاب السنه، بأسانيدهم عن أبى هريره، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يقولن أحدكم: (قبح الله وجهك ولا وجه من أشبه وجهك)، فإن الله خلق آدم على صورته (٢) ٨٠٧.

وأخرج ابن أبى عاصم بسنده عن أبى هريره، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قاتل أحدكم فليجنب الوجه، فإن الله خلق آدم على صورته وجهه (٣) ٨٠٨.

أقول: وهذا مطابق لعقيدته اليهود، فقد جاء فى العهد القديم، فى سفر التكوين، الإصحاح الأول قوله: وقال الله: (نعمل الإنسان على صورتنا كشبهنا، فيتسلطون على سمك البحر وعلى طير السماء وعلى البهائم وعلى كل الأرض وعلى جميع الدبابات التى تدب على الأرض. فخلق الله الإنسان على صورته، على صورته الله خلقه، ذكراً وأنثى خلقهم).

وفى الإصحاح الخامس من سفر التكوين: (يوم خلق الله الإنسان على شبه الله

١- صحيح مسلم ٢٠١٧/٤. صحيح ابن حبان ١٢/١٢، ٤٢٠/١٣، ١٨/١٣. مسند أحمد ٢/٢٤٤، ٤٦٣، ٥١٩. مسند عبد بن حميد، ص ٢٨٣. مسند الحميدى ٢/٤٧٦. كتاب السنه ١/٢٢٧-٢٣٠. اعتقاد أهل السنه ٣/٤٢٣. سلسله الأحاديث الصحيحه ٢/٥١٨. قال الألبانى فى تعليقه على كتاب السنه: إسناده صحيح، رجاله رجال الشيخين غير شيخ المصنف، وهو ثقه.

٢- الأدب المفرد، ص ٧١. مسند أحمد ٢/٢٥١، ٤٣٤. كتاب السنه ١/٢٢٩. مسند الحميدى ٢/٤٧٦. اعتقاد أهل السنه ٣/٤٢٢، ٤٢٣. تاريخ بغداد ٢/٢٢٠، ٣/٧٤. الصفات للدارقطنى ٢/٣٥. قال الألبانى فى تعليقه على كتاب السنه: إسناده حسن صحيح ورجالته ثقات. وحسنه أيضاً فى صحيح الأدب المفرد، ص ٨٥.

٣- كتاب السنه ١/٢٢٧-٢٢٨ قال الألبانى فى تعليقه: إسناده حسن صحيح، رجاله رجال الشيخين غير شيخ المصنف، وهو ثقه. المعجم الأوسط ٦/٢١.

عمله. ذكراً وأُنثى خلقه، وباركه ودعا اسمه آدم يوم خلق).

فما يقول الكاتب في أمثال هذه الطامات التي مُلِّت بها كتب أهل السنه من عقائد اليهود؟

ومن أراد الاطلاع على المزيد من ذلك فليرجع إلى كتابنا (عبد الله بن سبأ)، فإننا ذكرنا في هذا الموضوع ما لا مزيد عليه.

وأما قول الكاتب: (ولو نظرنا في كتبنا المعتبره كالصحيح الثمانيه وغيرها لوجدنا أحاديث هؤلاء في قائمه الصداره)، فيردّه أن روايات هشام بن الحكم في الكتب الأربعة قد بلغت ١٦٧ روايه (١) ٨٠٩، وروايات مؤمن الطاق قليله لا تبلغ عشر روايات (٢) ٨١٠، وروايات علي بن إسماعيل الميثمي بلغت ٢٦ روايه (٣) ٨١١، فكيف صارت أحاديث هؤلاء الرواه في قائمه الصداره؟!

قال الكاتب: زراره بن أعين:

قال الشيخ الطوسي: (إن زراره من أسره نصرانيه، وإن جده سنسن وقيل سبسن كان راهباً نصرانياً، وكان أبوه عبداً رومياً لرجل من بني شيبان) الفهرست ص ١٠٤.

وأقول: ما قاله الكاتب تحريف لكلام الطوسي، وإن كان بعضه صحيحاً، وإليك نص كلامه قدس سره:

قال: زراره بن أعين، واسمه عبد ربه، يكنى أبا الحسن، وزرار له لقب له، وكان

١- راجع معجم رجال الحديث ٢٩٥ / ١٩.

٢- راجع المصدر السابق ٣٠٣ / ١٧ - ٣٠٤.

٣- راجع المصدر السابق ٢٧٨ / ١١.

أعين بن سنسن عبداً رومياً لرجل من بنى شيبان، تعلم القرآن ثم أعتقه، فعرض عليه أن يدخل في نسبه فأبى أعين أن يفعله، وقال: أقرني على ولائي ... (١) ٨١٢.

فلم يذكر الشيخ رحمه الله أن أسره زراره كانت نصرانيه، بل إن تعلم أبيه للقرآن وعرض مولاة عليه إدخاله في نسبه دليل على كونه مسلماً، ولا يُعرف عن أم زراره أنها كانت نصرانيه.

نعم، قد كان جدّه راهباً نصرانياً في بلاد الروم، وهذا لا يعني أن أسره زرارته التي نشأ فيها كانت نصرانيه.

ولا ريب في أن هذا لا يضر بزواره بعد إسلام أبيه ونشأته على الإسلام، فإن الإسلام يَجُبُّ ما قبله، وقد كان أكثر صحابه النبي صلى الله عليه وآله وسلم - ومنهم أبو بكر وعمر وعثمان - عبده أوثان في الجاهليه، وكان من الصحابه اليهودى والنصرانى، ومع ذلك حكم أهل السنه بعدالتهم وحسن إسلامهم، بل واعتقدوا فيهم أنهم أمناء الله على حلاله وحرامه، وهذا غير قابل للإنكار.

وإذا كان الكاتب قد استعظم قبول روايه زرارته مع أنه لم يثبت أنه وأباه كانا نصرانيين، وإن كان جدّه راهباً، فلم لا يستعظم قبول روايات عبدالله بن سلام وتميم الدارى ووهب بن متبه وكعب الأحبار وغيرهم ممن كانوا يهوداً؟!

وإذا كانت أسره زرارته النصرانيه تشينه فلم لم تُسَنِّ أباً حنيفه أسرته، فإن أباً حنيفه أيضاً كان من أسره نصرانيه.

فقد روى الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد عن محبوب بن موسى قال: سمعت ابن أسباط يقول: وُلد أبو حنيفه وأبوه نصراني.

وعن الساجي قال: سمعت محمد بن معاويه الزيادي يقول: سمعت أبا جعفر يقول: كان أبو حنيفه اسمه عتيك بن زوطره، فسُمِّي نفسه النعمان، وأباه ثابتاً.

وعن محمد بن أيوب الذراع قال: سمعت يزيد بن زريع يقول: كان أبو حنيفة نبطياً (١) ٨١٣.

ومن حفاظ الحديث عند أهل السنه الذين نشأوا في أسر نصرانيه زكريا بن عدى.

قال الذهبي في تذكره الحفاظ: (م ت س ق) زكريا بن عدى بن الصلت بن بسطام: الحافظ الموجود العبد الصالح أبو يحيى التيمي مولا هم الكوفي، نزيل بغداد، ولاؤه لبنى تيم الله، كان أبوه نصرانياً. وقيل: يهودياً فأسلم، وهو أخو يوسف بن عدى نزيل مصر، حدث عن حماد بن زيد وشريك القاضي وأبي المليح الرقي وابن المبارك ويزيد بن زريع وجعفر بن سليمان وطبقتهم بالعراق والجزيره، وعنه البخارى خارج صحيحه، وابن راهويه والدارمي ومعاويه بن صالح الأشعري وعباس الدورى وعبد بن حميد وخلق، وحديثه فى الكتب سوى سنن أبى داود، وكان أحد الأثبات، استُخف بأمره، ولم يخبره أبو نعيم، فقال إبراهيم بن عبد الله بن الجنيد: قال أبو داود النحوى ليحيى بن معين وأنا أسمع: سمعت أبا نعيم وذُكر له زكريا بن عدى، فقال له: ما له وللحديث؟ ذاك بالتوراه أعلم. فقال ابن معين: كان زكريا لا بأس به، وكان أبوه يهودياً فأسلم (٢) ٨١٤.

ومن أولئك الحفاظ عبد الله بن أبى الحسن الجبائى.

قال الذهبي فى سير أعلام النبلاء: الإمام القدوه أبو محمد عبد الله بن أبى الحسن بن أبى الفرج الشامى الجبائى من قريه الجبّه من أعمال طرابلس، كان أبوه نصرانياً فأسلم هو فى صغره، وحفظ القرآن، وقدم بغداد سنه أربعين وخمسائه وله إحدى وعشرون سنه، فصحب الشيخ عبد القادر، وسمع من ابن الطلايه وابن ناصر، وبأصبهان من أبى الخير الباغبان ومسعود الثقفى وخلق، وحصل الأصول، ثم

١- تاريخ بغداد ١٣ / ٣٢٤ - ٣٢٥.

٢- تذكره الحفاظ ١ / ٣٩٥.

استوطن أصبهان، وكان ذا قبول ومنزله وصدق وتأله (١) ٨١٥.

ومنهم: داود بن عبد الرحمن العطار.

قال ابن حبان في كتاب الثقات: داود بن عبد الرحمن العطار من أهل مكة، كنيته أبو سليمان، يروى عن ابن خثيم وعمرو بن دينار، روى عنه ابن المبارك وأحمد بن يونس، وكان متقناً، مات سنة أربع وسبعين ومائه، وكان أبوه نصرانياً يتطيب فأسلم، وهو من أهل الشام، وقدم مكة ووُلد له بها داود ابنه سنة مائه، وصار من فقهاء أهل مكة ومحدثيهم (٢) ٨١٦.

ومنهم: الحسن بن داود بن بابشاد.

قال الخطيب البغدادي: الحسن بن داود بن بابشاد بن داود بن سليمان أبو سعيد المصري، قدم بغداد ودرس فقه أبي حنيفة على القاضي أبي عبد الله الصيمري، وتوجه فيه حتى درّس، وكان مفرد الذكاء حسن الفهم، يحفظ القرآن بقراءات عدة، ويحفظ طرفاً من علم الأدب والحساب والجبر والمقابل والنحو، وكتب الحديث بمصر عن أبي محمد بن النحاس وطبقته، كتبت عنه أحاديث، وكتب عنى، وكان ثقة حسن الخلق وافر العقل، وكان أبوه يهودياً، ثم أسلم وحسن إسلامه، وذكُر بالعلم، وهو فارسي الأصل (٣) ٨١٧.

وغير هؤلاء كثيرون لا نرى فائده في استقصائهم، وفيما ذكرناه كفايه، وهؤلاء وإن لم يكونوا عند أهل السنه بمنزله زراره عند الشيعة إلا أن الغايه من ذكرهم هي بيان أن هؤلاء وغيرهم لم يُزَرِّ بهم عند أهل السنه أن آباءهم كانوا يهوداً أو نصارى، فكيف أزرى بززاره أن جدّه كان نصرانياً؟

١- سير أعلام النبلاء ٢١ / ٤٨٨.

٢- كتاب الثقات ٦ / ٢٨٦.

٣- تاريخ بغداد ٧ / ٣٠٧.

قال الكاتب: وزراره هو الذى قال: (سألت أبا عبد الله عن التشهد ... إلى أن قال: فلما خرجت ضرطت فى لحيته وقلت: لا يفلح أبداً) رجال الكشى ص ١٤٢.

وأقول: لقد أوضحنا فيما تقدّم من هذا الكتاب أن هذه الروايه ضعيفه السند، وذكرنا وجهها بما لا قدح فيه على زراره، وأوضحنا المراد بكلمته تلك، فراجع.

قال الكاتب: وقال زراره أيضاً: (والله لو حَيَّدْتُ بكل ما سمعته من أبى عبد الله لانتفخت ذكور الرجال على الخشب. رجال الكشى ص ١٢٣.

وقال فى حاشيه فى هذا الموضوع: وهذا اتهام منه لأبى عبد الله، ومراده أن أبا عبد الله قد حدّثه بقضايا مخزیه تثير شهوه الرجال بحيث لا يمكنهم ضبط النفس عند سماعهم ذلك، إلا إذا قضى أحدهم شهوته ولو على خشبه.

وأقول: مع الغض عن سند هذا الحديث فإن المراد بقوله: (لانتفخت ذكور الرجال على الخشب) هو أن الذكور من الرجال - وهم الأشداء منهم، من باب إضافه الصفه إلى الموصوف - ينتفخون على الخشب، أى أنهم يُصلبون ويُتركون حتى تنتفخ أبدانهم.

وهذا المعنى هو الذى أفاده السيّد ابن طاووس فى الإقبال، فإنه بعد أن ساق قول الصادق عليه السلام لىونس بن يعقوب: يا يونس ليله النصف من شعبان يُغفر لكل من زار الحسين عليه السلام من المؤمنين ما قدّموا من ذنوبهم، وقيل لهم: استأنفوا العمل. قال: قلت: هذا كله لمن زار الحسين عليه السلام فى ليله النصف من شعبان؟ قال: يا يونس لو خبّرت الناس بما فيها لمن زار الحسين عليه السلام لقامت ذكور رجالٍ على الخشب.

قال قدّس الله نفسه: أقول: لعل معنى قوله عليه السلام: (لقامت ذكور رجالٍ على الخشب)، أى كانوا قد صُلبوا على الأخشاب، لعظيم ما كانوا ينقلونه ويروونه فى

فضل زياره الحسين عليه السلام فى النصف من شعبان، من عظيم فضل سلطان الحساب، وعظيم نعيم دار الثواب، الذى لا يقوم بتصديقه ضعاف الألباب (١) ٨١٨.

واستجوده المجلسى قدس سره فى البحار، حيث قال:

بيان: أقول: على ما أفاده رحمه الله يكون إضافه المذكور إلى الرجال للمبالغه فى وصف الرجوليه وما يلزمها من الشده والإقدام على أمور الخير وعدم التهاون فيها ...

وقيل: المعنى أنهم يركبون على الأخشاب عند عدم المراكب مبالغه فى اهتمامهم بذلك. وقيل: إنهم لكثره استماع ما يعجبهم من وصف المناكح والمشتهيات تقوم ذكورهم على نحو الخشب. أو أنهم لكثره ما يسمعون من تلك الفضائل يتكلمون عليها ويجترئون بعد الإتيان بها على المعاصى، فيقوم ذكرهم على كل خشب، مبالغه فى جرأتهم وعدم مبالاتهم. والأوجه ما أفاده السيد رحمه الله (٢) ٨١٩.

ومنه يتضح أن ما ذكره الكاتب فى معنى هذه العبارة من حديث زواره لا- معنى له، وذلك لأنه لا معنى لقضاء الشهوه على الخشب، بل معنى كلام زواره هو أنه لو حدتكم بكل ما سمعته من أبى عبد الله عليه السلام لصلب بسبب ذلك الأشداء من الرجال، بسبب إذاعته للمخالفين وعدم الحرص على كتمانهم.

قال الكاتب: عن ابن مسكان قال: سمعت زواره يقول: (رحم الله أبا جعفر، وأما جعفر فإن فى قلبى عليه لفته).

فقلت له: وما حمل زواره على هذا؟ (قال: حملة على هذا أن أبا عبد الله أخرج مخازيه) الكشى ص ١٣١.

١- إقبال الأعمال، ص ٢٢٥-٢٢٦. والحديث مروى فى وسائل الشيعة ١٠/٣٦٦.

٢- بحار الأنوار ١٠١/٩٥.

وأقول: هذه الروايه ضعيفه السند، فإن من جمله رواتها جبريل بن أحمد الفاريابي، وهو لم تثبت وثاقته في كتب الرجال.

ومن جمله رواه هذا الخبر محمد بن عيسى وهو العبيدي، وهو مختلف في وثاقته، بل إن أكثر الروايات الطاعنه في زواره مرويه عنه، ولهذا قال السيد أحمد بن طاووس في كتابه (حل الإشكال): ولقد أكثر محمد بن عيسى من القول في زواره حتى لو كان بمقام عداله كادت الظنون تسرع إليه بالتهمه، فكيف وهو مقدوح فيه (١) ٨٢٠.

ثم إن الوارد في الخبر هو قوله: (فإن في قلبي عليه لَعْنَه)، لا (لفته) كما ذكره الكاتب.

قال المير داماد في شرح هذه العبارة:

قوله رحمه الله: (فإن في قلبي عليه لَعْنَه) بفتح اللام للتأكيد وإهمال العين مفتوحه أو مضمومه وتشديد النون، أي أن في قلبي عليه لَعْنَه، أي أن في قلبي لعارضاً واعتراضاً عليه، عَنَّ للنفس وعرض للقلب وهجس في الصدر وخطر في الضمير معتناً معترضاً، أو أن في قلبي شدة وملاجه وهيجاناً في المعانته والاعتنان، أي المعارضه والاعتراض، والعنن أي اللجاج والمحاجه والمؤاخذه عليه، أو لعارضه وغايله عليه فجأه لست أدري ما سببها، من قولهم: أعنتت بعنه ما أدري ما هي، أي تعرضت لشيء ما أعرفه. قال في مجمل اللغة: ولقيته عين عنه، أي فجاءه (٢) ٨٢١.

وأما قوله: (لأن أبا عبد الله عليه السلام أخرج مخازيه) فهو من كلام الراوى لا من كلام الإمام عليه السلام، ولعل مراده بالمخازي هو ما صدر من الإمام الصادق عليه السلام من القدح في زواره مما سيأتى بيان وجهه إن شاء الله تعالى.

١- التحرير الطاووسى، ص ١٢٧.

٢- تعليقه المير داماد المطبوعه في ذيل اختيار معرفه الرجال ١/ ٣٥٦.

قال الكاتب: ولهذا قال أبو عبد الله فيه: (لعن الله زرارته) ص ١٣٣. وقال أيضاً: وقال أبو عبد الله: لعن الله بريداً، لعن الله زرارته ص ١٣٤.

وأقول: سيأتي قريباً إن شاء الله بيان وجه هذا اللعن، وأنه إنما صدر من الإمام عليه السلام خوفاً على زرارته وتقيته عليه، فانتظر.

قال الكاتب: وقال أبو عبد الله رضى الله عنه أيضاً: اللهم لو لم يكن جهنم إلا سكرجه (١) ٨٢٢ لوسعها آل أعين بن سنسن ص ١٣٣.

وأقول: هذا الخبر ضعيف السند، فإن الكشي رواه عن أبي الحسن محمد بن بحر الكرمانى الرهنى الترماشيرى، وقال: وكان من الغلاة الحنقين.

وقال الشيخ الطوسى فى الفهرست: محمد بن بحر الرهنى من أهل سجستان، كان متكلماً عالماً بالأخبار فقيهاً، إلا أنه متهم بالغلو (٢) ٨٢٣.

وقال ابن الغضائرى: محمد بن بحر الرهنى الشيبانى أبو الحسين الترماشيرى: ضعيف، فى مذهبه ارتفاع (٣) ٨٢٤.

وقال النجاشى: محمد بن بحر الرهنى أبو الحسين الشيبانى ساكن ترماشير من أرض كرمان، قال بعض أصحابنا: إنه كان فى مذهبه ارتفاع، وحديثه قريب من السلامه، ولا من أين قيل (٤) ٨٢٥.

ومن رواه هذا الخبر أبو العباس المحاربي الجزرى، وهو مهمل فى كتب

١- سكرجه: هو إناء صغير يؤكل فى الشىء القليل، وهذه كلمه فارسىه معرّبه (من الكاتب).

٢- الفهرست للطوسى، ص ٢٠٨.

٣- رجال ابن الغضائرى، ص ٩٨.

٤- رجال النجاشى ٢/ ٣٠٣، ط حجرىه، ص ٢٧١.

الرجال.

ومن الرواه الفضيل الرسان، وهو لم يثبت توثيقه في كتب الرجال.

هذا مع أن الكشي رحمه الله عقب على هذا الحديث بقوله: محمد بن بحر هذا غالٍ، وفضاله ليس من رجال يعقوب، وهذا الحديث مزاد فيه، مغتبر عن وجهه (١) ٨٢٦.

فكيف يعول على مثل هذا الحديث في تضعيف زراره وغيره؟!

وقال أيضاً: لا يموت زراره إلا تائهاً عليه لعنه الله ص ١٣٤.

وأقول: هذا حديث ضعيف السند، فإن من جمله رواه جبريل بن أحمد وهو الفريابي كما مرّ، ولم يثبت توثيقه في كتب الرجال.

ومن جملتهم العبيدي وهو محمد بن عيسى وقد تقدّم أنه مختلف في وثاقته.

قال الكاتب: وقال أبو عبد الله أيضاً: هذا زراره بن أعين، هذا والله من الذين وصفهم الله تعالى في كتابه العزيز: وَقَدِمْنَا إِلَىٰ مَا عَمِلُوا مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَّنثُورًا (الفرقان/ ٢٣) رجال الكشي ص ١٣٦.

وأقول: سند هذه الروايه هو: حدثني محمد بن مسعود، قال: حدثني جبرئيل ابن أحمد، عن موسى بن جعفر، عن علي بن أشيم، قال: حدثني رجل عن عمار الساباطي.

فهى ضعيفه السند بالإرسال، مضافاً إلى أن من رواها جبرئيل بن أحمد، وقد

مرّ بيان حاله.

ومنهم على بن أشيم، وهو على بن أحمد بن أشيم، وهو لم يثبت توثيقه في كتب الرجال، بل صرح الشيخ الطوسي رحمه الله بأنه مجهول. وضعّفه جملة من علمائنا، منهم المحقق الحلبي في المعبر، ونسب تضعيفه إلى النجاشي في كتاب المصنفين، وابن فهد في المهذب البارع، والشهيد الثاني في المسالك، ونسبه للمتأخرين، وغيرهم (١) ٨٢٧.

ومنهم موسى بن جعفر، وهو أيضاً لم يثبت توثيقه في كتب الرجال، فإنه مشترك بين جماعه لم يوثق منهم أحد (٢) ٨٢٨.

وقال الكاتب: إن قوماً يُعارون الإيمان عاريه، ثم يُشِلُّونَه، فيقال لهم يوم القيامة (المعارون)، أما إن زاراه بن أعين منهم ص ١٤١.

وأقول: سند هذا الحديث: محمد بن يزداد، قال: حدثني محمد بن علي بن الحداد، عن مسعده بن صدقه.

وأكثر روايات الكشي عن محمد بن يزداد إنما كانت بواسطة محمد بن مسعود العياشي الثقة (٣) ٨٢٩، أو بواسطة محمد بن الحسن وعثمان بن حامد الكشييين (٤) ٨٣٠، وهما لم تثبت وثاقتهما في كتب الرجال.

وحيث إن الكشي رحمه الله قد دأب في كتابه على إسقاط بعض الوسائط من غير إشعار كما يلاحظه من سبر غور هذا الكتاب وتأمله، فمن المطمأن به أن الكشي إنما

١- المعبر ١/ ٢٩٢. المهذب البارع ١/ ١٨٢. مسالك الأفهام ٣/ ٣٩٤.

٢- راجع معجم رجال الحديث ١٩/ ٣١-٣٧.

٣- اختيار معرفة الرجال ١/ ٢٨٨.

٤- نفس المصدر ١/ ٢٨٨، ٣٤٠، ٢/ ٤٩٢، ٥١٥، ٥٩٦، ٦٠٦، ٦٥٢، ٧١٢، ٨٥٣. وروى عن محمد بن الحسن فقط في ٢/ ٨٥٣.

روى عن محمد بن يزداد بواسطه ما، وهى إما العياشى الثقة أو الآخراں اللذان لم تثبت وثاقتهما، وعليه فالروايه من هذه الجهه تعانى من الإرسال.

ومن الرواه محمد بن على الحداد، وهو لم يثبت توثيقه فى كتب الرجال، ومسعده بن صدقه، فيه كلام، فقد صرّح السيّد أحمد بن طاووس رحمه الله بأنه عامى المذهب (١) ٨٣١.

قال الكاتب: وقال أيضاً: إن مرض فلا تَعِيدُهُ وإن مات فلا تَشْهَدُ جنازته. فقيل له: زرارہ؟ متعجباً، قال: نعم زرارہ شر من اليهود والنصارى ومن قال: إن الله ثالث ثلاثة، إن الله قد نكس زرارہ.

وأقول: سند هذه الروايه هو: محمد بن أحمد، عن محمد بن عيسى، عن على بن الحكم، عن بعض رجاله، عن أبى عبد الله عليه السلام.

وهى روايه مرسله، فإن رجال على بن الحكم لا يُعرف من هم؟

وقوله: (إن الله قد نكس زرارہ)، ليس جزءاً من هذا الحديث، بل هو جزء من حديث آخر، جاء فيه: فما ذنبى أن الله قد نكس قلب زرارہ كما نكست هذه الجاربه هذا القمقم.

وهى روايه ضعيفه أيضاً، سندها هو: على، قال: حدثنى يوسف بن السخت، عن محمد بن جمهور، عن فضاله بن أيوب، عن ميسر.

ويوسف بن السخت قد مرّ تضعيفه.

ومحمد بن جمهور ضعيف.

قال النجاشى: محمد بن جمهور أبو عبد الله العمى، ضعيف فى الحديث، فاسد

المذهب، وقيل فيه أشياء الله أعلم بها من عظمها (١) ٨٣٢.

وقال ابن الغضائري: محمد بن جمهور، أبو عبد الله العمي، غال، فاسد الحديث، لا يُكتب حديثه (٢) ٨٣٣.

وقال الشيخ الطوسي في رجاله: محمد بن جمهور العمي، عربي بصرى غال (٣) ٨٣٤.

وقال الكاتب: إن زواره قد شك في إمامته فاستوهبته من ربي ص ١٣٨.

وأقول: هذه الرواية ضعيفه السند أيضاً، فإن سندها: محمد بن قولويه قال: حدّثني سعد بن عبد الله، عن الحسن بن علي بن موسى بن جعفر، عن أحمد بن هلال، عن أبي يحيى الضرير، عن درست بن أبي منصور الواسطي.

وهذا السند فيه الحسن بن علي بن موسى، وأبو يحيى الضرير، وهما مجهولان.

وفيه أحمد بن هلال، وهو العبرتائي.

قال الشيخ الطوسي في الفهرست: أحمد بن هلال العبرتائي ... وُلد سنة ثمانين ومائه، ومات سنة سبع وستين ومائتين، وكان غالياً مُتَّهماً في دينه (٤) ٨٣٥.

وقال النجاشي: أحمد بن هلال، أبو جعفر العبرتائي، صالح الرواية، يُعرف منها ويُنكر، وقد روى فيه ذموم من سيدنا أبي محمد العسكري عليه السلام (٥) ٨٣٦.

ومن جملة الرواه درست بن أبي منصور، وهو واقفي، ولم يثبت توثيقه.

١- رجال النجاشي ٢/ ٢٢٥.

٢- رجال ابن الغضائري، ص ٩٢.

٣- رجال الطوسي، ص ٣٦٤ رقم ١٧.

٤- الفهرست، ص ٨٣.

٥- رجال النجاشي ١/ ٢١٨.

قال الشيخ الطوسي في رجاله: درست بن أبي منصور الواسطي، واقفي، روى عن أبي عبد الله عليه السلام (١) ٨٣٧.

هذا مع أن الرواية لا ذمَّ فيها لزراره، بل هي على العكس من ذلك، وذلك لأن مفاد الرواية هو أن زرارته كان قد شك في إمامه الإمام موسى بن جعفر عليه السلام، فاستوهبه الإمام عليه السلام من الله، فوهبه له وأعطاه إياه، فقال بإمامته.

ولهذا قال السيد أحمد بن طاووس رحمه الله في كتابه حل الإشكال: والذي أقول ههنا: إن هذا السند ضعيف بأحمد بن هلال، ويُضرب من هذا، وفيه شاهد بنجاته (٢) ٨٣٨.

وللكاتب هنا حاشية قال فيها: إن عامه مراجعنا وعلمائنا يفسِّرون قول أبي عبد الله وطعنه في زرارته على أنه من باب التقيه، فماذا يكون قول زرارته وطعنه في أبي عبد الله عندما قال لعنه الله بأنه شرط في لحيه أبي عبد الله أهو تقيه أيضاً؟

والجواب: أنا أوضحنا فيما تقدم أن الكاتب لا يعرف المراد بالتقيه، ولهذا كزَّرها في كتابه مریداً بها غير معناها.

وأما ما روى من الطعن في زرارته فهو محمول على عده وجوه سيأتي بيانها قريباً.

ولا- ندرى ما هي العلاقة بين ما روى عن الصادق عليه السلام من الطعن في زرارته وبين قول زرارته المذكور، فإن قول زرارته- مضافاً إلى ضعف سنده كما مرَّ- لا يدل على أن تلك الطعون على فرض صحَّتها لم تصدر عن الصادق عليه السلام تقيه.

ثم قال الكاتب في حاشيته: لا إن هذا يثبت لنا أن قطيعه كانت بين أبي عبد الله وزرارته سببها أقوال زرارته وأفعاله الشنيعة وبدعه المنكره، وإلا لما قال فيه أبو عبد الله ما قال.

١- رجال الشيخ الطوسي، ص ٣٣٦ رقم ٣.

٢- التحرير الطاووسي، ص ١٢٤.

وأقول: إن الروايات الضعيفة لا تثبت شيئاً، فإن كل ما روى في الطعن في زواره ضعيف السند كما اتضح مما سبق، ولا يصح أن نطرح الروايات الصحيحة المادحة له لأجل هذه الروايات الضعيفة.

وكان ينبغي على الكاتب لتصحيح دعواه أن يذكر روايه واحده صحيحه تدل على أن زواره صدرت منه أفعال شنيعه أو بدع منكره، أو كانت بينه وبين الإمام الصادق عليه السلام قطيعه أو جفوه، إلا أنه لم يفعل شيئاً من ذلك.

قال الكاتب: قلت: فإذا كان زواره من أسره نصرانيه، وكان قد شك في إمامه أبي عبد الله، وهو الذي قال بأنه شرط في لحيه أبي عبد الله، وقال عنه لا يفلح أبداً، فما الذي نتوقع أن يقدمه لدين الإسلام؟؟.

إن صحاحنا !! طافحه بأحاديث زواره، وهو في مركز الصدوره بين الرواه، وهو الذي كذب على أهل البيت، وأدخل في الإسلام بدعاً ما أدخل مثلها أحد كما قال أبو عبد الله، ومن راجع صحاحنا !! وجد مصداق هذا الكلام، ومثله يريد حتى أن أبا عبد الله رضى الله عنه لعنهما.

وأقول: لقد اتضح للقارئ العزيز ضعف كل الأخبار التي احتج بها الكاتب على ما أراده من تضعيف زواره، ويمكننا أن نزيد هذه المسأله إيضاحاً فنقول:

أولاً: أن كل الروايات التي وردت في ذم زواره أو أكثرها قد رواها الكشي فقط في كتابه، ولم ينقلها غيره من العلماء، وهذا في حد ذاته موهن لها.

ثانياً: أن كل تلك الروايات أو أكثرها ضعيف السند، وقد أوضحنا ذلك فيما مرّ، فكيف يصح الاحتجاج بها؟!

ثالثاً: أنها معارضه بروايات آخر صحيحه مادحه لزواره.

منها: صحيحه جميل بن دراج، قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: بشر المخبتين بالجنة: بريد بن معاوية العجلي، وأبا بصير ليث بن البختري المرادي، ومحمد بن مسلم، وزراره، أربعه نجباء أمناء الله على حلاله وحرامه، لولا هؤلاء لانقطعت آثار النبوه واندرست (١) ٨٣٩.

وصحيحه سليمان بن خالد قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: ما أجد أحداً أحيى ذكرنا وأحاديث أبي عليه السلام إلا زراره، وأبو بصير ليث المرادي، ومحمد بن مسلم، وبُريد بن معاوية العجلي، ولولا هؤلاء ما كان أحد يستنبط هذا، هؤلاء حُفَظَ الدين وأمناء أبي عليه السلام على حلال الله وحرامه، وهم السابقون إلينا في الدنيا، والسابقون إلينا في الآخرة.

وعن أبي العباس الفضل بن عبد الملك قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: أحب الناس إليّ أحياءاً وأمواتاً أربعه: بُريد بن معاوية العجلي، وزراره، ومحمد بن مسلم، والأحول، وهم أحب الناس إليّ أحياءاً وأمواتاً.

وعن المفضل بن عمر، أن أبا عبد الله عليه السلام قال للفيض بن المختار في حديث: فإذا أردت حديثنا فعليك بهذا الجالس. وأومى إلى رجل من أصحابه، فسألت أصحابنا عنه، فقالوا: زراره بن أعين.

وعن إبراهيم بن عبد الحميد وغيره قالوا: قال أبو عبد الله عليه السلام: رحم الله زراره بن أعين، لولا زراره ونظراؤه لاندرست أحاديث أبي عليه السلام.

وعن أبي عبيدة الحذاء، قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: زراره، وأبو بصير، ومحمد بن مسلم، وبريد، من الذين قال الله تعالى وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ أُولَئِكَ الْمُقَرَّبُونَ.

والأحاديث في ذلك كثيرة، فمن أرادها فليطلبها من مظانها.

رابعاً: أن بعض الروايات الأخر قد كشفت عن أن ما صدر من الإمام الصادق عليه السلام من ذم زرارته وغيره من أجلاء الرواه إنما كان تقيته عليهم لثلاث توجه إليهم أنظار المخالفين فيلحقوهم بالأذى والضرر.

ومن تلك الروايات ما رواه الكشي بسنده عن عبد الله بن زرارته قال: قال لى أبو عبد الله عليه السلام: اقرأ منى على والدك السلام، وقل له: إني إنما أعيبك دفاعاً منى عنك، فإن الناس والعدو يسارعون إلى كل من قرّبناه وحمدنا مكانه، لإدخال الأذى فيمن نحبّه ونقرّبّه، يرمونه لمحبتنا له وقربه ودنوّه منا، ويرون إدخال الأذى عليه وقتله، ويحمدون كل من عبناه نحن وأن نحمد أمره، فإنما أعيبك لأنك رجل اشتهرت بنا ولميلك إلينا، وأنت فى ذلك مذموم عند الناس غير محمود الأثر، لمودتك لنا ولميلك إلينا، فأحببت أن أعيبك ليحمدوا أمرك فى الدين بعيبك ونقصك، ويكون بذلك منا دافع شرهم عنك، يقول الله جل وعزّ: *أَمَّا السَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَاكِينَ يَعْمَلُونَ فِي الْبَحْرِ فَأَرَدْتُ أَنْ أَعِيبَهَا وَكَانَ وَرَاءَهُمْ مَلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا* (١) ٨٤٠، هذا التنزيل من عند الله صالحه، لا والله ما عابها إلا لكى تسلّم من المليك ولا تعطب على يديه، ولقد كانت صالحه، ليس للعب منها مساع والحمد لله. فافهم المثل يرحمك الله، فإنك والله أحب الناس إلىّ، وأحب أصحاب أبى عليه السلام حيّاً وميتاً، فإنك أفضل سفن ذلك البحر القمقام الزاخر، إن من ورائك ملكاً ظلوماً غصباً، يرقب عبور كل سفينه صالحه تردّ من بحر الهدى، ليأخذها غصباً ثم يغصبها وأهلها، فرحمه الله عليك حيّاً، ورحمته ورضوانه عليك ميتاً، ولقد أذى إلىّ ابناك الحسن والحسين رسالتك، حاطهما الله وكلاهما ورعاهما وحفظهما بصلاح أبيهما كما حفظ الغلامين، فلا يضيّق صدرك من الذى أمرك أبى عليه السلام وأمرتك به، وأتاك أبو بصير بخلاف الذى أمرناك به، فلا والله ما أمرناك ولا أمرناه إلا بأمر وسعنا ووسعكم الأخذ به، ولكل ذلك عندنا تصاريّف ومعان توافق الحق، ولو أُذِنَ لنا لعلمتم أن الحق فى الذى أمرناكم به،

فردوا إلينا الأمر، وسلّموا لنا، واصبروا لأحكامنا وارضوا بها، والذى فَرَّقَ بينكم فهو راعيكم الذى استرعاه الله خلقه، وهو أعرف بمصلحه غنمه فى فساد أمرها، فإن شاء فَرَّقَ بينها لتسلم، ثم يجمع بينها لتأمن من فسادها وخوف عدوها فى آثار ما يأذن الله، ويأتيها بالأمن من مأمنه والفرج من عنده. عليكم بالتسليم والرد إلينا، وانتظار أمرنا وأمركم وفرجنا وفرجكم ... (١) ٨٤١.

وعن الحسين بن زرارته، قال: قلت لأبى عبد الله عليه السلام: إن أبى يقرأ عليك السلام ويقول لك: جعلنى الله فداك، إنه لا يزال الرجل والرجلان يقدمان فيذكران أنك ذكرتني وقلت فيّ. فقال: اقرأ أباك السلام، وقل له: أنا والله أحب لك الخير فى الدنيا، وأحب لك الخير فى الآخرة، وأنا والله عنك راضٍ، فما تبالى ما قال الناس بعد هذا (٢) ٨٤٢.

وعن حمزه بن حرمان، قال: قلت لأبى عبد الله عليه السلام: بلغنى أنك برئت من عمى - يعنى زرارته. قال: فقال: أنا لم أبرأ من زرارته، لكنهم يجيئون ويذكرون ويروون عنه، فلو سكتُ عنه ألزمني، فأقول: من قال هذا فأنا إلى الله منه برىء (٣) ٨٤٣.

والأحاديث الداله على مدح زرارته وبرائه كثيرة، وفيما ذكرناه كفايه.

ومن كل ذلك يتضح أن ما ساقه الكاتب من الأحاديث لا يمكن التمسك به فى الطعن فى زرارته بن أعين رحمه الله.

قال الكاتب: أبو بصير ليث بن البختري:

أبو بصير هذا تَجَزَّأ على أبى الحسن موسى الكاظم رضى الله عنه عندما سُئِلَ رضى الله عنه

١- اختيار معرفه الرجال ١ / ٣٤٩.

٢- المصدر السابق ١ / ٣٥٢.

٣- نفس المصدر ١ / ٣٥٨.

عن رجل تزوج امرأه لها زوج، ولم يعلم.

قال أبو الحسن رضى الله عنه: (تُزَجَّمُ المرأة، وليس على الرجل شىء إذا لم يعلم) ... فضرب أبو بصير المرادى على صدره يحكها وقال: أظن صاحبنا ما تكامل علمه. رجال الكشى ص ١٥٤.

أى أنه يتهم الكاظم رضى الله عنه بقله العلم!!

وأقول: سند هذه الرواية هو: على بن محمد، قال: حدثني محمد بن أحمد، عن محمد بن الحسن، عن صفوان، عن شعيب بن يعقوب العرقوفى.

وهو سند ضعيف.

قال المحقق الخوئى فى معجم رجال الحديث:

أقول: الرواية ضعيفه، فإن على بن محمد لم يوثق، ومحمد بن أحمد مجهول، ومحمد بن الحسن الذى يروى عن صفوان لم يوثق، فالمتحصل أن الروايات الدائمة لم يتم سندها فلا يعتد بها. نعم، روى الشيخ هذه الرواية الأخيره بسند معتبر مع اختلاف يسير فى المتن، فقد روى بإسناده عن على بن الحسن، عن أيوب بن نوح، والسندى بن محمد، عن صفوان بن يحيى، عن شعيب العرقوفى، قال: سألت أبا الحسن عليه السلام ... إلى أن قال: قال: فذكرت ذلك لأبى بصير، فقال لى: والله لقد قال جعفر عليه السلام: تُرجم المرأة ويُجلد الرجل الحد. وقال بيده على صدره يحكّه (صدرى فحكّه): ما أظن صاحبنا تكامل علمه. التهذيب: الجزء ٧، باب الزيادات فى فقه النكاح، الحديث ١٩٥٧، والاستبصار: الجزء ٣، باب الرجل يتزوج بامرأه ثم علم بعد ما دخل بها أن لها زوجاً، الحديث ٦٨٧. وروى هذا المضمون أيضاً بإسناده عن أحمد بن محمد، عن ابن أبى عمير، عن شعيب، قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن رجل تزوج امرأه لها زوج، قال: يُفَرَّقُ بينهما. قلت: فعليه ضرب؟ قال: لا. ماله يضرب؟! فخرجت من عنده وأبو بصير بحيال الميزاب، فأخبرته بالمسألة والجواب، فقال لى:

أين أنا؟ فقلت: بحيال الميزاب. قال: فرقع يده، فقال: ورب هذا البيت، أو رب هذه الكعبة، لسمعت جعفرًا يقول: إن عليًا عليه السلام قضى في الرجل تزوج امرأه لها زوج، فرجم المرأه، وضرب الرجل الحد، ثم قال: لو علمت أنك علمت لفضخت رأسك بالحجاره. ثم قال: ما أخوفنى ألا يكون أوتى علمه. التهذيب: الجزء ١٠، باب حدود الزنا، الحديث ٧٦.

أقول- والقائل الخوئي-: هاتان الروايتان لا- بد من رد علمهما إلى أهله، فإن الرجل إذا لم يثبت أنه كان عالمًا بأن المرأه لها زوج، فما هو الوجه في ضربه الحد؟ ومجرد احتمال أنه كان عالمًا لا يجوز إجراء الحد عليه، هذا من جهة نفس الروايه، وأما من جهة دلالتها على ذم أبى بصير فغايه الأمر أنهما تدلان على أنه كان قاصراً في معرفته بعلم الإمام عليه السلام في ذلك الزمان لشبهه حصلت له، وهى تخيله أن حكمه عليه السلام كان مخالفاً لما وصل إليه من آبائه عليهم السلام، وهذا- مع أنه لا دليل على بقاءه واستمراره- لا يضر بوثاقته، مضافاً إلى أن الظاهر أن المراد بأبى بصير فى الروايه يحيى بن القاسم دون ليث المرادى، فإنك ستعرف أنه لم يثبت كون ليث من أصحاب الكاظم عليه السلام، والله العالم (١) ٨٤٤.

وما قاله السيد قدس الله نفسه متين، وقد بلغ به الغايه.

قال الكاتب: ومره تذاكر ابن أبى يعفور كذا وأبو بصير فى أمر الدنيا، فقال أبو بصير: أما إن صاحبكم لو ظفر بها لاستأثر بها، فأغفى- أبو بصير- فجاء كلب يريد أن يشغ (٢) ٨٤٥ عليه، فقام حماد بن عثمان ليطرده فقال له ابن أبى يعفور: دعه، فجاءه حتى شغ فى أذنيه. ص ١٥٤ رجال الكشى.

١- معجم رجال الحديث ١٤ / ١٤٩.

٢- رفع رجله ليبول (حاشيه من الكاتب).

أى أنه يتهم أبا عبد الله بالركون إلى الدنيا وحب الاستئثار بها، فعاقبه الله تعالى بأن أرسل كلباً فبال بأذنيه جزاءً له على ما قال فى أبى عبدالله.

وأقول: هذه الروايه ضعيفه، وسندها: على بن محمد، قال: حدثنى محمد بن أحمد بن الوليد، عن حماد بن عثمان.

وعلى بن أحمد لم يثبت توثيقه فى كتب الرجال، ومحمد بن أحمد مجهول كما مرّ فى كلام السيد الخوئى قدس سره.

على أن قوله: (صاحبكم) ليس صريحاً فى أنه يريد به الإمام الصادق عليه السلام وإن كان ذلك محتملاً، والمظنون قوياً أنه كان يريد به شخصاً آخر، لأنه لو أراد الإمام عليه السلام لقال: (صاحبنا)، فإن ذلك هو التعبير المتعارف فى الإشاره إلى الإمام عليه السلام.

قال الكاتب: وعن حماد الناب قال: جلس أبو بصير على باب أبى عبدالله رضى الله عنه ليطلب الإذن، فلم يُؤذَن له، فقال: لو كان معنا طبق لأذِن، قال فجاء كلب فشغر فى وجه أبى بصير، فقال - أبو بصير -: أف أف كذا ما هذا؟ (١) ٨٤٦. فقال له جلسه: هذا كلب شغر فى وجهك رجال الكشى ص ١٥٥.

أى أنه يتهم أبا عبد الله رضى الله عنه بحب الثريد والطعام اللذيذ بحيث لا يأذن لأحد بالدخول عليه إلا إذا كان معه طبق طعام، لكن الله تعالى عاقبه أيضاً فأرسل كلباً فبال فى وجهه عقاباً له على ما قاله فى أبى عبد الله رضى الله عنه.

وأقول: هذه الروايه ضعيفه السند أيضاً، وسندها: محمد بن مسعود، قال: حدثنى جبرئيل بن أحمد، قال: حدثنا محمد بن عيسى، عن يونس عن حماد الناب.

وقد مرّ أن جبرئيل بن أحمد لم يثبت توثيقه فى كتب الرجال.

١- لأنه كان أعمى البصر (حاشيه من الكاتب).

قال المحقق الخوئي: جبرئيل بن أحمد لم يوثق، على أن الظاهر أن المراد بأبي بصير فيها يحيى بن القاسم، فإنه كان ضريراً، وأما المرادى فلم نجد ما يدل على كونه ضريراً، ومجرد التكنيه بأبي بصير لا يدل عليه كما هو ظاهر (١) ٨٤٧.

هذا مع أنه يحتمل ضبط كلمه (لأذن) فى الحديث بالمبنى للمفعول، فيراد بفاعل الإذن أهل الدار، أو خادم الإمام عليه السلام، لا أن يكون ضبط الكلمه هو (أذن) بالمبنى للمعلوم كما ضبطها الكاتب ليعود الضمير فيها على الإمام عليه السلام.

وعليه فلا إشكال فى كلام أبى بصير إلا اتهام خادم الإمام عليه السلام بالاستعجال فى الإذن له لو كان معه طبق من طعام، ومثل هذا لا يكون فيه طعن ذى بال فى أبى بصير.

قال الكاتب: ولم يكن أبو بصير موثقاً فى أخلاقه، ولهذا قال شاهداً على نفسه بذلك: كنت أقرئ امرأة كنت أعلمها القرآن، فمأزحتها بشىء!! قال: فقدمت على أبى جعفر رضى الله عنه - أى تشتيكه - قال: فقال لى أبو جعفر: يا أبا بصير أى شىء قلت للمرأة؟ قال: قلت بيدي هكذا، وغطى وجهه!!

قال: فقال أبو جعفر: لا تعودن عليها رجال الكشى ص ١٥٤.

أى أن أبا بصير مد يده ليلمس شيئاً من جسدها بغرض المداعبه (!! والممازحه، مع أنه كان يُقرؤها القرآن!!!

وأقول: قال الخوئي قدس الله نفسه: لا دلالة فى الروايه على الدم، إذ لم يُعلم أن مزاحه كان على وجه محرم، فمن المحتمل أن الإمام عليه السلام نهاه عن ذلك حمايه للحمى، لئلا ينتهى الأمر إلى المحرم، والله العالم (٢) ٨٤٨.

١- معجم رجال الحديث ١٤ / ١٤٩.

٢- معجم رجال الحديث ١٤ / ١٤٨.

والكاتب قد ضبط النص بما يدل على أن المرأه جاءت للإمام عليه السلام تشكو أبا بصير، مع أن النص لا دلالة فيه على ذلك، بل الضبط هو: (فقدمتُ على أبي جعفر فقال لى ...)، لكن الكاتب أراد أن يهوّل ما صنعه أبو بصير من جهه، وأن ينفى عن الإمام عليه السلام علمه بالحادثه من دون مُخبرٍ من جهه ثانيه، ف ضبط النص بما يدل على أن المرأه جاءت للإمام عليه السلام لتشكو أبا بصير.

والعجيب من الكاتب وأضرابه أنه أراد تضعيف أبى بصير لأنه مازح امرأه ولم يُعلم أن مزاحه معها كان على وجهٍ محرّم أم لا، ولم يضعفوا خالد بن الوليد الذى قتل مالك بن نويرة ونزا على زوجته، ولا-المغيره بن شعبه الذى زنا بأُم جميل، ولا طلحه والزبير ومعاويه وعمرو بن العاص وغيرهم ممن خرجوا على الخليفه الحق وحاربوه، وقُتل بسببهم عشرات الألوف من المسلمين من غير ذنب.

فهنيئاً لهم بهذه المعايير المعكوسه فى التضعيف والتوثيق!!

قال الكاتب: وكان أبو بصير مخلطاً:

فعن محمد بن مسعود قال: سألت على بن الحسن عن أبى بصير فقال: أبو بصير كان يُكنى أبا محمد وكان مولى لبنى أسد، وكان مكفوفاً.

فسألته هل يُتَّهَمُ بِالْغُلُوِّ؟ كذا فقال: أما الغُلُوُّ فلا، لم يكن يُتَّهَمُ، ولكن كان مخلطاً. رجال الكشى ص ١٥٤.

قلت: أحاديثه فى الصحاح !! كثيره جداً، وفيها عجب عجاب، فإذا كان مخلطاً فماذا أدخل فى الدين من تخليطه؟! إن أحاديثه فيها عجب عجاب أليست هى من تخليطه؟!؟!!

وأقول: صدر الروايه الذى لم يذكره الكاتب هو:

محمد بن مسعود، قال: سألت علي بن الحسن بن فضال عن أبي بصير، فقال: وكان اسمه يحيى بن أبي القاسم، فقال: أبو بصير يكنى أبا محمد، وكان مولى لبنى أسد، وكان مكفوفاً. فسألته: هل يُتَّهم بالخلو ... الخ.

ومن الواضح أن السؤال كان عن أبي بصير يحيى بن القاسم الأسدي المكفوف، لا عن أبي بصير ليث المرادي الذي عقد له الكاتب هذا الفصل، إلا أن الكاتب بتر صدر الرواية ليوهم القارئ أن أبا بصير المذموم في الرواية هو ليث المرادي، مع أنه يحيى بن القاسم أو ابن أبي القاسم.

ولعل مدعى الاجتهاد والفقاهه لم يميّز بينهما، فظن أن أبا بصير واحد لا متعدّد، مع أن من يدعى الاجتهاد ينبغي أن يميّز بين هذين الرجلين فلا يخلط بينهما.

هذا مع أن كلام ابن فضال في أبي بصير هذا (يحيى بن القاسم) معارض بما قاله النجاشي فيه، حيث قال: يحيى بن القاسم أبو بصير الأسدي، وقيل أبو محمد، ثقة وجيه، روى عن أبي جعفر وأبي عبد الله، وقيل: يحيى بن أبي القاسم، واسم أبي القاسم إسحاق ... ومات أبو بصير سنة خمسين ومائه (١) ٨٤٩.

ومعارض بما رواه الكشي نفسه في صحيحه شعيب العرقوفى، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: ربما احتجنا أن نسأل عن الشئ، فممن نسأل؟ قال: عليك بالأسدي. يعنى أبا بصير (٢) ٨٥٠.

ومعارض بما صرح به الكشي نفسه من أن أبا بصير الأسدي من أصحاب الإجماع الذين أجمعت الطائفة على العمل برواياتهم.

قال الكشي: أجمعت العصابة على تصديق هؤلاء الأولين من أصحاب أبي جعفر عليه السلام وأبي عبد الله عليه السلام، وانقادوا لهم بالفقه، فقالوا: أفقه الأولين سته: زراره،

١- رجال النجاشي ٢ / ٤١١.

٢- اختيار معرفه الرجال ١ / ٤٠٠.

ومعروف بن خربوذ، وبُريد، وأبو بصير الأسدی، والفضیل بن یسار، ومحمد بن مسلم الطائفي (١) ٨٥١.

على أنه يمكن حمل التخليط على محمل لا يضر بوثاقه أبي بصير.

قال المحقق الخوئي: وأما قول ابن فضال: (إنه كان مخلطاً) فلا ينافي التوثيق، فإن التخليط معناه أن يروى الرجل ما يُعرَف ويُنكر،

فلعل بعض روايات أبي بصير كانت منكره عند ابن فضال، فقال: إنه مخلط (٢) ٨٥٢.

قال الكاتب: علماء طبرستان:

لقد ظهر في طبرستان جماعه تظاهروا بالعلم، وهم ممن اندسوا في التشيع لغرض الفساد والإفساد. من المعلوم أن الإنسان تشهد عليه آثاره، فإن كانت آثاره حسنه فهذا دليل حسن سلوكه وخلقِه واعتقاده وسلامه سريرته، والعكس بالعكس فإن الآثار السيئه تدل على سوء من خلفها سواء في سلوكه أو في خلقه أو اعتقاده وتدل على فساد سريرته.

إن بعض علماء طبرستان تركوا مخلفات تثير الشكوك حول شخصياتهم.

وأقول: سيتضح للقارئ العزيز بحمد الله وفضله أن كل ما جاء به الكاتب ما هو إلا شكوك باطله، وخيالات فاسده، وتحامل على بعض علماء الطائفة من غير مبرر صحيح.

والذين ذكرهم الكاتب علماء أجلاء لا تُنكر خدماتهم الجليله على مذهب الشيعة الإماميه، فجزاهم الله عن الإسلام والمسلمين خير الجزاء، وسيتضح كل ذلك

١- المصدر السابق ٢/ ٥٠٧.

٢- معجم رجال الحديث ٢٠/ ٨٣.

قريباً إن شاء الله تعالى.

على أنه يمكننا أن نقول عين ما قاله الكاتب في حق أكثر علماء أهل السنه حرفاً بحرف، فنعمد إلى كل من خالف آراءنا أو طعن فينا فننتهمه بأنه مدسوس في مذاهب أهل السنه لغرض الفساد والإفساد، أو بث الفرقة بين المسلمين، أو تشويه عقائدهم، أو تشكيكهم فيها، أو صرف ولائهم عن أئمة الهدى عليهم السلام إلى سلاطين الجور، أو ترويج عقائد اليهود والنصارى على أنها عقائد من صميم الإسلام، أو غير ذلك مما يمكن اتهامهم به.

قال الكاتب: وَلِنَأْخُذْ ثَلَاثَةً مِنْ أَشْهُرٍ مِّنْ خَرَجٍ مِنْ طَبْرَسْتَانَ:

١- الميرزا حسين بن تقى النورى الطبرسى مؤلف كتاب (فصل الخطاب فى إثبات تحريف كتاب رب الأرباب) جمع فيه أكثر من ألفى روايه من كتب الشيعة ليثبت بها تحريف القرآن الكريم. وجمع أقوال الفقهاء والمجتهدين، وكتابه وصمه عارٍ فى جبين كل شيعى.

وأقول: إن كتاب (فصل الخطاب) لا- يمكن أن يكون وصمه عار على جبين كل شيعى، لأنه كتاب عبّر فيه الكاتب عن رأيه الخاص، ورأيه لا يلزم الشيعة كلهم حتى يكون عاراً عليهم، ولا سيما مع تخطئتهم له وردهم عليه، ونحن قد أجبنا عن ذلك فيما تقدم من بحوث هذا الكتاب، فلا وجه لإعاده الكلام فيه مره ثانيه.

قال الكاتب: إن اليهود والنصارى يقولون بأن القرآن مُحَرَّفٌ، فما الفرق بين كلام الطبرسى وبين كلام اليهود والنصارى؟ وهل هناك مسلم صادق فى إسلامه

يشهد على الكتاب الذى أنزله الله تعالى وَتَكْفَلْ بحفظه، يشهد عليه بالتحريف والتزوير والتبديل؟؟!!

وأقول: بغض النظر عما يقوله اليهود والنصارى، فإن قولهم لا قيمه له عندنا، وموافقتهم ومخالفتهم عندنا ليست دليلاً على الحق.

والميرزا حسين النورى رحمه الله له جهود مشكوره وآثار مشهوره فى نصره الإسلام والذب عنه، وهفوته فى هذا الكتاب لا تجعلنا نتجاهل كل جهوده، ولا تسقط شيئاً من اعتباره، فإن لكل جواد كبوه، ولكل عالم هفوه.

هذا مع أنه لم يقل: (إن القرآن الموجود بين أيدينا محرّف تحريف الزيادة والتبديل)، وإنما قال: (إن بعض كلمات أو آيات القرآن سقطت من القرآن الموجود بين أيدينا).

قال آغا بزرك الطهرانى فى كتاب الذريعه:

(٩١٢: فصل الخطاب فى تحريف الكتاب) لشيخنا الحاج ميرزا حسين النورى الطبرستانى ابن المولى محمد تقى بن الميرزا على محمد النورى ... أثبت فيه عدم التحريف بالزيادة والتغيير والتبديل وغيرها مما تحقق ووقع فى غير القرآن، ولو بكلمه واحده لا نعلم مكانها، واختار فى خصوص ما عدا آيات الأحكام ووقع تنقيص عن الجامعين، بحيث لا نعلم عين المنقوص المذخور عند أهله، بل يعلم إجمالاً من الأخبار التى ذكرها فى الكتاب مفصلاً ثبوت النقص فقط. وردّ عليه الشيخ محمود الطهرانى الشهير بالمعرب، برسالة سماها (كشف الارتباب عن تحريف الكتاب)، فلما بلغ ذلك الشيخ النورى كتب رساله فارسىه مفرده فى الجواب عن شبهات (كشف الارتباب) كما مر فى ٢٢٠ / ١٠، وكان ذلك بعد طبع (فصل الخطاب) ونشره، فكان شيخنا يقول: لا أرضى عمن يطالع (فصل الخطاب) ويترك النظر إلى تلك الرساله. ذكر فى أول الرساله الجوابيه ما معناه: إن الاعتراض مبنى على المغالطه فى لفظ

التحريف، فإنه ليس مرادى من التحريف التغيير والبديل، بل خصوص الإسقاط لبعض المنزل المحفوظ عند أهله، وليس مرادى من الكتاب القرآن الموجود بين الدفتين، فإنه باق على حاله التى وضع بين الدفتين فى عصر عثمان، لم يلحقه زياده ولا نقصان، بل المراد الكتاب الإلهى المنزل. وسمعت عنه شفاها يقول: إنى أثبتُّ فى هذا الكتاب أن هذا الموجود المجموع بين الدفتين كذلك باقٍ على ما كان عليه فى أول جمعه كذلك فى عصر عثمان، ولم يطرأ عليه تغيير وتبديل كما وقع على سائر الكتب السماويه، فكان حرياً بأن يسمّى (فصل الخطاب فى عدم تحريف الكتاب)، فتسميته بهذا الاسم الذى يحمله الناس على خلاف مرادى خطأ فى التسميه، لكنى لم أرد ما يحملوه عليه، بل مرادى إسقاط بعض الوحي المنزل الإلهى، وإن شئت قلت اسمه (القول الفاصل فى إسقاط بعض الوحي النازل) (١) ٨٥٣.

قلت: وهذا هو مذهب جمع من الصحابه الذين نُقِلتْ أقوالهم فى الأحاديث الصحيحه عند أهل السنه التى دلّت على أن بعض الصحابه كانوا يرون التحريف.

منها: ما أخرجه مسلم ومالك والترمذى وأبو داود والنسائى وغيرهم عن عائشه، أنها قالت: كان فيما أنزل من القرآن (عشر رضعات معلومات يُحرّمن) ثم نُسخن ب- (خمس معلومات)، فتوفى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهن فيما يُقرأ من القرآن (٢) ٨٥٤.

قلت: هذا الحديث واضح الدلاله على أن عائشه كانت تعتقد أن النبى صلى الله عليه وآله وسلم

١- الذريعه إلى تصانيف الشيعة ١٦ / ٢٣١.

٢- صحيح مسلم ٢ / ١٠٧٥. الموطأ، ص ٣٢٤. سنن الترمذى ٣ / ٤٥٦. سنن أبى داود ٢ / ٢٢٣-٢٢٤. سنن النسائى ٦ / ١٠٠. السنن الكبرى للنسائى ٣ / ٢٨٩. سنن ابن ماجه ١ / ٦٢٥. صحيح سنن أبى داود ٢ / ٣٨٩. صحيح سنن النسائى ٢ / ٦٩٦. صحيح سنن ابن ماجه ١ / ٣٢٨. إرواء الغليل ٧ / ٢١٨. سنن الدارمى ٢ / ١٥٧. السنن الكبرى ٧ / ٤٥٤. صحيح ابن حبان ١٠ / ٣٥، ٣٦. شرح السنه ٩ / ٨٠. سنن الدارقطنى ٤ / ١٨١. مسند أبى عوانه ٣ / ١١٩. تفسير القرآن العظيم ١ / ٤٦٩. كتاب الأم ٥ / ٢٦. مسند الشافعى، ص ٢٢٠.

توفى وتحريم خمس رضعات كان مما يُقرأ من القرآن، إلا أنه سقط بعد ذلك، لعدم وجوده في القرآن الذي بأيدينا.

ومنها: ما أخرجه ابن ماجه وأحمد والدارقطنى والطبرانى فى الأوسط وغيرهم عن عائشه، قالت: لقد نزلت آيه الرجم ورضاعه الكبير عشراً، ولقد كان فى صحيفه تحت سريرى، فلما مات رسول الله صلى الله عليه وسلم وتشاغلنا بموته دخلَ داجن (١) ٨٥٥ فأكلها (٢) ٨٥٦.

قلت: وهذا كلام واضح الدلاله على أن عائشه تعتقد أن ضياع آيه الرجم ورضاعه الكبير كان بسبب الداجن، لا لنسخ التلاوه كما زعم القوم.

ومنها: ما أخرجه ابن حبان، وعبد الله بن أحمد بن حنبل، والطيالسى وعبدالرزاق والبيهقى فى السنن الكبرى وغيرهم، عن زر بن حبيش قال: لقيت أبا ابن كعب فقلت له: إن ابن مسعود كان يحك المعوذتين من المصحف ويقول: إنهما ليستا من القرآن، فلا تجعلوا فيه ما ليس منه، قال أبى: قيل لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لنا، فنحن نقول (٣) ٨٥٧.

قال ابن كثير فى تفسيره: وهذا مشهور عند كثير من القراء والفقهاء أن ابن مسعود كان لا يكتب المعوذتين فى مصحفه، فلعله لم يسمعها من النبى صلى الله عليه وسلم، ولم

١- الداجن: هى الشاه التى يعلفها الناس فى منازلهم، وقد يطلق على غير الشاه مما يألف البيوت كالطير وغيرها.

٢- سنن ابن ماجه ١/ ٦٢٥-٦٢٦. مسند أحمد ٦/ ٢٦٩. سنن الدارقطنى ٤/ ١٧٩. الدر المنثور ٢/ ٤٧١ فى تفسير الآيه ٢٣ من سوره النساء. المعجم الأوسط للطبرانى ٦/ ١٠. مسند أبى يعلى ٤/ ١٤٤. حسنه الألبانى فى صحيح سنن ابن ماجه ١/ ٣٢٨، وقال ابن حزم فى المحلى ١٢/ ١٧٧: هذا حديث صحيح.

٣- صحيح ابن حبان ١٠/ ٢٧٤. مسند أحمد ٥/ ١٢٩. المعجم الكبير للطبرانى ٩/ ٢٦٨، ٢٦٩. مجمع الزوائد ٧/ ١٤٩ قال الهيثمى: رواه أحمد والطبرانى ورجال أحمد رجال الصحيح. تفسير القرآن العظيم ٤/ ٥٧١. موارد الظمان ٢/ ٧٨٦. مسند الحميدى ١/ ١٨٥. وفى صحيح البخارى فى كتاب التفسير، باب تفسير سوره الناس ٣/ ١٦٠٤ إشارة إلى ذلك، فراجع.

يتواتر عنده (١) ٨٥٨.

وقال الفخر الرازي: إن قلنا إن كونهما من القرآن كان متواتراً في عصر ابن مسعود لزم تكفير من أنكرهما، وإن قلنا إن كونهما من القرآن كان لم يتواتر في عصر ابن مسعود لزم أن بعض القرآن لم يتواتر.

قال: وهذا عقده عصبه (٢) ٨٥٩.

ومنها: ما أخرجه البخاري في صحيحه وأبو داود في سننه وابن حبان في صحيحه، وغيرهم - في حديث - أن عمر بن الخطاب قال: لولا أن يقول الناس: (زاد عمر في كتاب الله) لكتبُ آية الرِّجْم بيدي (٣) ٨٦٠.

وفي روايه الموطأ، ومسند الشافعي، والسنن الكبرى للبيهقي وغيرها قال: إياكم أن تهلكوا عن آية الرجم، يقول قائل: (لا نجد حدّين في كتاب الله)، فقد رجم رسول الله صلى الله عليه وسلم ورجمنا، والذي نفسى بيده لولا يقول الناس: (زاد عمر في كتاب الله) لكتبتها: (الشيخ والشيخه فارجموهما البته)، فإننا قد قرأناها (٤) ٨٦١.

قال الزركشى في البرهان في علوم القرآن: ظاهر قوله: (لولا - أن يقول الناس ... الخ) أن كتابتها جائزه، وإنما منعه قول الناس، والجائز في نفسه قد يقوم من الخارج ما يمنعه، وإذا كانت جائزه لزم أن تكون ثابتة، لأن هذا شأن المكتوب (٥) ٨٦٢.

قلت: إذا كانت من القرآن فيجب كتابتها، وإلا - فلا - تجوز، والحديث واضح الدلالة على أن عمر كان يعتقد أنها من القرآن، ولكن يمنعه من كتابتها فيه كلام

١- تفسير القرآن العظيم ٥٧٢ / ٤.

٢- فتح الباري ٦٠٤ / ٨.

٣- صحيح البخاري ٢٢٤١ / ٤. سنن أبي داود ١٤٤ - ١٤٥. صحيح ابن حبان ١٤٧ / ٢. وصححه الألباني في صحيح سنن أبي داود ٨٣٥ / ٣ وإرواء الغليل ٣ / ٨.

٤- الموطأ، ص ٤٥٨. مسند الشافعي، ص ١٦٣. السنن الكبرى للبيهقي ٢١٢ / ٨.

٥- البرهان في علوم القرآن ٣٦ / ٢.

الناس، وهذا عذر غير مقبول منه، ولا سيما أنه كان حاكماً مهاباً لا يقدر أحد على معارضته.

ومنها: ما أخرجه مسلم وغيره عن أبي الأسود، قال: بعث أبو موسى الأشعري إلى قراء أهل البصره، فدخل عليه ثلاثمائة رجل قد قرأوا القرآن، فقال: أنتم خيار أهل البصره وقراءهم، فأتوه ولا يطولنَّ عليكم الأمد فتقسو قلوبكم كما قست قلوب من كان قبلكم، وإننا كنا نقرأ سورة، كنا نشبِّهها في الطول والشده ببراءه، فأنسيتها غير أنى حفظت منها: لو كان لابن آدم واديان من مال لا بتغى وادياً ثالثاً، ولا يملأ جوف ابن آدم إلا التراب. وكنا نقرأ سورة كنا نشبِّهها بإحدى المسبِّحات (١) ٨٦٣ فأنسيتها، غير أنى حفظت منها: يا أيها الذين آمنوا لم تقولون ما لا تفعلون، فُتكتب شهادةً في أعناقكم فتسألون عنها يوم القيامة (٢) ٨٦٤.

قلت: قوله: (فأنسيتها) يدل على أن السورتين اللتين أشار إليهما أبو موسى لم تنسخ تلاوتهما، وإنما نسيهما أبو موسى وغيره من الصحابه فلم تُكتب في المصحف المتداول عند المسلمين، ولولا ذلك لقال: (فُنسختا)، ولما كان في نسيانهما قساوه قلب، وأبو موسى ساق ذلك لبيان آثار قساوه القلب التي ابتلى بها هو وغيره.

ومنها: ما أخرجه الحاكم بسنده عن حذيفه رضى الله عنه، قال: ما تقرأون ربعها يعنى براءة، وإنكم تسمونها سورة التوبه، وهى سورة العذاب (٣) ٨٦٥.

وأخرج الطبرانى فى المعجم الأوسط عن حذيفه رضى الله عنه أيضاً، قال: التى تسمون سورة التوبه هى سورة العذاب، وما يقرأون منها مما كنا نقرأ إلا ربعها (٤) ٨٦٦.

١- هى السور التى افُتتحت بسبحان وسبِّح ويسبِّح وسبِّح.

٢- صحيح مسلم ٧٢٦ / ٢.

٣- المستدرک ٣٣١ / ٢. قال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه. ووافقه الذهبى. الدر المنثور ١٢٠ / ٤.

٤- المعجم الأوسط للطبرانى ٣٦٥ / ١. مجمع الزوائد ٢٨ / ٧. وقال: رواه الطبرانى فى الأوسط ورجاله ثقات.

ومنها: ما أخرجه الحاكم في المستدرک وصحَّحه وأحمد- واللفظ له- والسيوطى والبيهقى والطيالسى وغيرهم، عن زر بن حبیش قال: قال لى أُبى بن كعب: كائن تقرأ سورة الأحزاب؟ أو كائن تعدُّها؟ قال: قلت: ثلاثاً وسبعين آیه. فقال: قط؟ لقد رأيتها وإنما لتعادل سورة البقره، ولقد قرأنا فيها: الشيخ والشيخه إذا زنيا فارجموهما البتة نكالاً من الله، والله عليم حكيم (١) ٨٦٧.

وفى لفظ آخر له: قال: كم تقرأون سورة الأحزاب؟ قال: بضعاً وسبعين آیه. قال: لقد قرأتها مع رسول الله صلى الله عليه وسلم مثل البقره أو أكثر، وإن فيها آیه الرجم (٢) ٨٦٨.

قلت: والأحاديث الداله على سقوط سُور وآيات من كتاب الله كثيره جداً فى مصادرهم، لا نرى ضروره لاستقصائها، لأن ذلك يخرجنا عن موضوع الكتاب.

وللخروج من هذا المأزق الذى وقع فيه أهل السنه قالوا بأنها كانت قرآناً، ولكن نُسخت تلاوتها من كتاب الله.

قال ابن كثير بعد أن ذكر أن سورة الأحزاب كانت تعدل سورة البقره: وهذا إسناد حسن، وهو يقتضى أنه قد كان فيها قرآن ثم نُسخ لفظه وحُكمه أيضاً، والله أعلم (٣) ٨٦٩.

وقال البيهقى بعد أن ذكر آیه الرجم (الشيخ والشيخه إذا زنيا فارجموهما البتة)، وساق جمله من رواياتهم الداله على أنها كانت فى القرآن، وأنها سقطت أو أسقطت منه،

١- المستدرک ٣٥٩ / ٤ وقال: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه. مسند أحمد ٥ / ١٣٢. السنن الكبرى ٨ / ٢١١. كنز العمال ٢ / ٤٨٠. مسند أبى داود الطيالسى، ص ٧٣. الدر المنثور ٦ / ٥٥٨ عن عبد الرزاق فى المصنف والطيالسى وسعيد بن منصور وعبد الله بن أحمد فى زوائد المسند وابن منيع والنسائى وابن المنذر وابن الأنبارى فى المصاحف والدارقطنى فى الأفراد والحاكم وابن مردويه والضياء فى المختاره.

٢- مسند أحمد ٥ / ١٣٢.

٣- تفسير القرآن العظيم ٣ / ٤٦٥.

قال: في هذا وما قبله دلالة على أن آية الرجم حكمها ثابت، وتلاوتها منسوخة، وهذا مما لا أعلم فيه خلافاً (١) ٨٧٠.

وقال الزرقاني في شرح قول عائشه: كان فيما أنزل من القرآن (عشر رضعات معلومات يُحَرَّمْنَ)، ثم نُسخن بخمس معلومات، فتوفى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو فيما يُقرأ من القرآن.

قال: (فيما يُقرأ من القرآن) المنسوخ، فالمعنى أن العَشْرَ نُسخت بِخمس، ولكن هذا النسخ تأخر حتى توفى صلى الله عليه وسلم (٢) ٨٧١، وبعض الناس لم يبلغه النسخ، فصار يتلوه قرآناً، فلما بلغه ترك، فالعَشْرَ على قولها منسوخة بالحكم والتلاوة، والخمس منسوخة التلاوة فقط كآية الرجم ... وليس المعنى أن تلاوتها كانت ثابتة وتركوها، لأن القرآن محفوظ (٣) ٨٧٢.

وقال الأمدى في الأحكام: المسألة السادسة: اتفق العلماء على جواز نسخ التلاوة دون الحكم، وبالعكس، ونسخهما معاً، خلافاً لطائفه شاذة من المعتزلة، ويدل على ذلك العقل والنقل.

إلى أن قال: وأما النقل أما نسخ التلاوة والحكم فيدل عليه ما روت عائشه أنها قالت: (فيما أنزل عشر رضعات محرقات فنسخت بخمس)، وليس في المصحف عشر رضعات محرقات ولا حكمها، فهما منسوخان (٤) ٨٧٣.

وكلماتهم في جواز نسخ التلاوة ووقوعه كثيره جداً، وفيما ذكرناه كفايه.

١- السنن الكبرى للبيهقي ٨ / ٢١١.

٢- هذا من مهازل التبريرات التي لهج بها علماء أهل السنه لتبرير روايات التحريف التي امتلأت بها كتبهم، ونحن لم نكن نتصور أن نجد من يزعم أن النسخ تأخر إلى ما بعد وفاه النبي صلى الله عليه وآله وسلم كما زعمه الزرقاني هنا، فإن هذا لم يقل به أحد.

٣- شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك ٣ / ٣٢١.

٤- الأحكام ٣ / ١٥٤.

وهذا الذى ذكره من نسخ التلاوه مَتَّفِقٌ فى النتيجة مع ما قاله الميرزا النورى قدس سره، فإن نتيجه كلا القولين هى وقوع النقص فى القرآن، غايه الأمر أنهم سَمَّوه نسخ تِلاوه، والميرزا النورى سَمَّاه تحريفًا، وإلا- فالمؤدَّى واحد، والاختلاف إنما هو فى التسميه، وتسميتهم أقل شناعه من تسميه الميرزا النورى، ولهذا شَنَعوا عليه أعظم تشنيع، مع أن ما شَنَعوا عليه به هم يقولون به كما أوضحناه.

قال الكاتب: ٢- أحمد بن على بن أبى طالب (١) ٨٧٤ الطبرسى صاحب كتاب (الاحتجاج).

وقال فى حاشيه له هنا: أطلق على نفسه هذا الاسم لقصد التمويه، حتى يتسنى له بثَّ سمومه، وإلا فإن مثله لا يصح أن ينسب نفسه للتراب الذى كان يدوسه أمير المؤمنين صلوات الله عليه. علماً أنه لا يُعْرَفُ له أصل، ولا تُعْرَفُ له ترجمه.

وأقول: إنه لم يُطْلَقَ على نفسه هذا الاسم كما زعم الكاتب، فلا يراد بعلى بن أبى طالب أمير المؤمنين عليه السلام كما تصوَّره الكاتب، وإنما هو اسم أبيه وجدّه حقيقه، والتشابه فى الأسماء غير عزيز ولا بمحرّم.

والعجيب من مدَّعى الاجتهاد والفقاهه أنه زعم أن الطبرسى لا- يُعْرَفُ له أصل ولا- تعرف له ترجمه، مع أن كتاب الاحتجاج موشَّح بترجمه ضافيه له، وقد ترجمه تلميذه ابن شهر آشوب فى كتابه (معالم العلماء)، ص ٢٥، والحر العاملى صاحب وسائل الشيعه فى كتابه (أمل الآمل) ١٧/٢، والشيخ يوسف البحرانى فى كتابه (لؤلؤه البحرين)، ص ٣٤١، وغيرهم.

وأما مسأله سلسله نسبه فمن المعلوم أن العرب يُنسبون إلى قبائلهم، والعجم

١- للكاتب هنا حاشيه أدرجناها فى المتن للرد عليها.

يُنسبون إلى بلادهم، فكانت نسبة الطبرسي إلى بلده من غير أن ينسب إلى قبيلته، وهذا جار في كثير من مشاهير الخاصه والعامه. ولو جئنا إلى جملة من أعلام أهل السنه لما رأينا في تراجمهم ذكراً لسلسله نسبهم، ولا سيما إذا لم تتوفر الدواعى لنقل أنسابهم والعنايه بها، كما هو حال الطبرسي الذي اشتهر بكتابه في الاحتجاج. ومن العجيب أن الكاتب يتكلم في أصول الأنساب مع أن بعض أئمه مذاهب أهل السنه وحفَّاظ الحديث عندهم لا- تُعرف أنسابهم.

ونحن سنأخذ مثالين اثنين حذراً من الإطاله: واحد من أئمه مذاهبهم، وواحد من حفاظ الحديث عندهم.

أما الأول فهو أبو حنيفه النعمان، فإنه لا يُعرف أصله ولا يُعرف من أى البلادهو.

قال الذهبي في سير أعلام النبلاء:

الإمام فقيه المله عالم العراق أبو حنيفه النعمان بن ثابت بن زوطى التيمى، مولى بنى تيم الله بن ثعلبه، يقال: إنه من أبناء فارس (١) ٨٧٥.

إلى أن قال: قال أحمد العجلي: أبو حنيفه تيمى من رهط حمزه الزيات، كان خَزَّازاً يبيع الخبز.

وقال عمر بن حماد بن أبى حنيفه: أما زوطى فإنه من أهل كابل، وولد ثابت على الإسلام، وكان زوطى مملوكاً لبنى تيم الله بن ثعلبه، فأعتق، فولأوه لهم، ثم لبنى قفل ...

وقال النضر بن محمد المروزى: عن يحيى بن النضر قال: كان والد أبى حنيفه من نسا.

وروى سليمان بن الربيع عن الحارث بن إدريس: أبو حنيفة أصله من ترمذ.

وقال أبو عبد الرحمن المقرئ: أبو حنيفة من أهل بابل.

وروى أبو جعفر أحمد بن إسحاق بن البهلول عن أبيه عن جدّه، قال: ثابت والد أبي حنيفة من أهل الأنبار.

ثم نقل أن أبا حنيفة اسمه النعمان بن ثابت بن المرزبان (١) ٨٧٦.

قلت: انظر رحمك الله كيف اختلفوا في أصل واحد من أئمة مذاهبهم الأربعة على أقوال متعددة، فما بالك بغيره.

وأما الثاني فهو ابن ماجه صاحب السنن المشهور، فإنهم لا يزيدون في ذكر نَسَبه إلا على أنه أبو عبد الله محمد بن يزيد بن ماجه (٢) ٨٧٧.

وقال الرافعي في تاريخ قزوين: وماجه لقب يزيد، والد أبي عبد الله، وكذلك رأيت بخط أبي الحسن القطان وهبه الله بن زاذان، وقد يقال: محمد بن يزيد بن ماجه، والأول أثبت (٣) ٨٧٨.

وعليه، فابن ماجه لا يعرف إلا باسمه واسم أبيه فقط.

ولا ريب في أن مقام الطبرسي صاحب الاحتجاج عند الشيعة ليس كمقام أبي حنيفة وابن ماجه عند أهل السنه، فلا ندري بعد هذا لماذا شكك الكاتب في أصل الطبرسي، وجعل ذلك طعنًا فيه، وتعامى عما ذكرناه آنفًا وغيره مما تركناه من الطعون الصحيحه في أئمتهم وحفاظ أحاديثهم.

١- سير أعلام النبلاء ٦/ ٣٩٠ وما بعدها.

٢- راجع ترجمته في سير أعلام النبلاء ١٣/ ٢٧٧. المنتظم ١٢/ ٢٥٨. البدايه والنهائيه ١١/ ٥٦. تهذيب التهذيب ٩/ ٤٦٨. طبقات الحفاظ، ص ٢٧٨. تذكره الحفاظ ٢/ ٦٣٦. النجوم الزاهره ٣/ ٧٠. مرآه الجنان ٢/ ١٤٠. وفيات الأعيان ٤/ ٢٧٩. الوافي بالوفيات ٥/ ٢٢٠.

٣- التدوين في أخبار قزوين، ص ١٦٥.

قال الكاتب: أورد في كتابه روايات مصرحه بتحريف القرآن، وأورد أيضاً روايات زعم فيها أن العلاقة بين أمير المؤمنين والصحابه كانت سيئه جداً، وهذه الروايات هي التي تتسبب في تمزيق وحده المسلمين، وكل من يقرأ هذا الكتاب يجد أن مؤلفه لم يكن سليم النيه.

وأقول: إذا كان مجرد ذكر روايات تدل على تحريف القرآن كافياً في إدانه الكاتب واتّهامه بأنه لم يكن سليم النيه، فهذا وارد بعينه على البخارى ومسلم والترمذى وأبى داود وابن ماجه ومالك بن أنس وأحمد بن حنبل وأبى داود الطيالسى والبيهقى والهيثمى والسيوطى وابن جرير الطبرى وغيرهم من حفاظ الحديث وأعلام أهل السنه الذين رووا أحاديث التحريف ودوّنوها في كتبهم (١) ٨٧٩.

وإن كانت إدانه الكاتب إنما هي بسبب اعتقاده بتحريف القرآن دون مجرد ذكر روايات التحريف فالطبرسى لم يصرّح في كتابه بأنه يقول بالتحريف، ولم يُنقل عنه الذهاب إلى هذا القول، وعلى الكاتب حينئذ أن يدين جمله من الصحابه الذين روى عنهم القول بالتحريف كما دلّت عليه روايات أهل السنه في كتبهم المعتمره.

وأما طعن الكاتب في الطبرسى بأنه روى في الاحتجاج ما يدل على أن العلاقة بين أمير المؤمنين عليه السلام وبين بعض الصحابه كانت سيئه جداً، فهو غير وارد، لأن أهل السنه رووا في كتبهم الكثير من ذلك.

فقد أخرج أحمد في المسند، والحاكم في المستدرک وصحّحه، وأبو نعيم في حليه الأولياء، وغيرهم بأسانيدهم عن أبى سعيد الخدرى قال: اشتكى علياً الناس، قال: فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم فينا خطيباً، فسمعتة يقول: أيها الناس لا تشكوا علياً، فوالله إنه لأخشن في ذات الله أو في سبيل الله (٢) ٨٨٠.

١- راجع روايات تحريف القرآن المنقوله من مصادر أهل السنه في كتابنا (كشف الحقائق)، ص ٦٧-٧٥.

٢- مسند أحمد ٣/ ٨٦. المستدرک على الصحيحين ٣/ ١٣٣ ط حيدر آباد ٣/ ١٣٤ وقال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه. ووافقه الذهبي في التلخيص. مجمع الزوائد ٩/ ١٢٩. حليه الأولياء ١/ ٦٨. فضائل الصحابه ٢/ ٦٧٩.

وأخرج الترمذى فى سننه وحسنه، والحاكم فى المستدرک وصححه، بأسانيدهم عن عمران بن حصين قال: بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم جيشاً، واستعمل عليهم على بن أبى طالب، فمضى فى السريه فأصاب جاريه، فأنكروا عليه، وتعاهد أربعة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا: إذا لقينا رسول الله أخبرناه بما صنع على. وكان المسلمون إذا رجعوا من السفر بدؤوا برسول الله صلى الله عليه وسلم فسلموا عليه، ثم انصرفوا إلى رحالهم، فلما قدمت السريه سلموا على النبى صلى الله عليه وسلم، فقام أحد الأربعة فقال: يا رسول الله ألم تر إلى على بن أبى طالب صنع كذا وكذا؟ فأعرض عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم، ثم قام الثانى فقال مثل مقالته، فأعرض عنه، ثم قام الثالث فقال مثل مقالته، فأعرض عنه، ثم قام الرابع فقال مثل ما قالوا، فأقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم والغضب يُعَرَف فى وجهه، فقال: ما تريدون من على؟ ما تريدون من على؟ ما تريدون من على؟ إن علياً منى وأنا منه، وهو ولي كل مؤمن بعدى (١) ٨٨١.

وأخرج مسلم فى صحيحه، والترمذى فى سننه عن سعد بن أبى وقاص، قال: أمر معاويه بن أبى سفيان سعداً، فقال: ما منعك أن تسب أبا التراب؟ فقال: أما ما ذكرت ثلاثاً قالهن له رسول الله صلى الله عليه وسلم فلن أسبّه، لأن تكون لى واحده منهن أحب إليّ من حمر النعم ... الحديث (٢) ٨٨٢.

وأخرج مسلم فى صحيحه بسنده عن سهل بن سعد قال: استعمل على المدينة رجل من آل مروان، قال: فدعا سهل بن سعد، فأمره أن يشتم عليّاً، قال: فأبى سهل، فقال له: أما إذ أبيت فقل: (لعن الله أبا التراب). فقال سهل: ما كان لعلى اسم أحب إليه من أبى التراب، وإن كان ليفرح إذا دُعى بها ... الحديث (٣) ٨٨٣.

١- سنن الترمذى ٥/ ٦٣٢. مسند أحمد ٤/ ٤٣٧. المستدرک ٣/ ١١٩، ط حيدرآباد ٣/ ١١١. صحيح ابن حبان ١٥/ ٣٧٤. السنن الكبرى للنسائى ٥/ ١٣٢. موارد الظمان ٢/ ٩٨٦. مسند الطيالسى، ص ١١١. فضائل الصحابه لأحمد بن حنبل ٢/ ٦٠٥. خصائص أمير المؤمنين على ابن أبى طالب للنسائى، ص ١٠٩. حليه الأولياء ٦/ ٢٩٤. المصنف لابن أبى شيبه ٦/ ٣٧٥. مسند أبى يعلى ١/ ١٨٤. المعجم الكبير للطبرانى ١٨/ ١٢٨.

٢- صحيح مسلم ٤/ ١٨٧١. سنن الترمذى ٥/ ٦٣٨ قال الترمذى: هذا حديث حسن صحيح غريب.

٣- صحيح مسلم ٤/ ١٨٧٤.

وأخرج الترمذى فى سُنَّته وحسَّنه، عن البراء، قال: بعث النبى صلى الله عليه وسلم جيشين، وأمَّر على أحدهما على بن أبى طالب، وعلى الآخر خالد بن الوليد، وقال: إذا كان القتال فعليّ. قال: فافتتح على حصناً، فأخذ منه جاريه، فكتب معى خالد كتاباً إلى النبى صلى الله عليه وسلم يشى به، قال: فقدمت على النبى صلى الله عليه وسلم، فقرأ الكتاب فتغيَّر لونه، ثم قال: ما ترى فى رجل يحب الله ورسوله، ويحبه الله ورسوله؟ قال: قلت: أعوذ بالله من غضب الله وغضب رسوله، وإنما أنا رسول. فسكت (١) ٨٨٤.

وأخرج الضياء المقدسى فى الأحاديث المختاره، وأبو يعلى فى مسنده، عن أبى بكر بن خالد بن عرفطه أنه قال: إن سعد بن مالك قال: بلغنى أنكم تُغرضون على سب على رضى الله عنه بالكوفه، فهل سببته؟ قال: معاذ الله. قال: والذى نفس سعد بيده لقد سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول فى على شيئاً لو وُضع المنشار على مفرقى على أن أسبّه ما سببته أبداً (٢) ٨٨٥.

وأخرج الضياء المقدسى، وأبو يعلى وغيرهما عن سعد بن أبى وقاص قال: كنت جالساً فى المسجد أنا ورجلين معى فلنا من على، فأقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم غضبان يُعزف فى وجهه الغضب، فتعوذتُ بالله من غضبه، فقال: مالك ومالى؟ من آذى علياً

١- سنن الترمذى ٥/ ٦٣٨، ٤/ ٢٠٧.

٢- الأحاديث المختاره ٣/ ٢٧٤. مسند أبى يعلى ١/ ٣٢٨. مجمع الزوائد ٩/ ١٣٠ قال الهيثمى: رواه أبو يعلى، وإسناده حسن. السنن الكبرى للنسائى ٥/ ١٣٣. المصنف لابن أبى شييبه ٦/ ٣٧٥. كتاب السنه لابن أبى عاصم، ص ٥٩٠.

قلت: والأحاديث الداله على أن كثيراً من الصحابه كانوا يبغضون أمير المؤمنين عليه السلام ويستونونه وينتقصونه كثيره جداً تفوق حد الحصر، وإنكارها كإنكار الشمس في وضح النهار، وما ذكرناه فيه كفايه وزياده.

وعليه، فيلزم الكاتب أن يطعن في كثير من أعلام أهل السنه الذين رروا أمثال هذه الأمور، كما يلزمه أن يطعن فيمن روى ما هو أعظم من ذلك.

فقد أخرج البخارى ومسلم في صحيحيهما- واللفظ للبخارى- بسندهما عن عائشه: أن فاطمه عليها السلام بنت النبي صلى الله عليه وسلم أرسلت إلى أبي بكر تسأله ميراثها من رسول الله صلى الله عليه وسلم مما أفاء الله عليه بالمدينه وفدك، وما بقى من خمس خبير، فقال أبو بكر: إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: (لا تُورث، ما تركنا صدقه، إنما يأكل آل محمد صلى الله عليه وسلم فى هذا المال)، وإنى والله لا أعير شيئاً من صدقه رسول الله صلى الله عليه وسلم عن حالها التى كانت عليها فى عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولأعملن فيها بما عمل به رسول الله صلى الله عليه وسلم. فأبى أبو بكر أن يدفع إلى فاطمه منها شيئاً، فوجدت (٢) ٨٨٧ فاطمه على أبي بكر فى ذلك، قال: فهجرته فلم تكلمه حتى توفيت، وعاشت بعد النبي صلى الله عليه وسلم ستة أشهر، فلما توفيت دفنها زوجها عليّ ليلاً، ولم يؤذن (٣) ٨٨٨ بها أبا بكر، وصلى عليها، وكان لعليّ من الناس وجه حياة فاطمه، فلما توفيت استنكر عليّ وجوه الناس، فالتمس مصالحه أبي بكر ومبايعته، ولم يكن يبايع تلك الأشهر، فأرسل إلى أبي بكر أن ائتنا ولا يأتنا أحد معك. كراهه لمحضر عمر، فقال عمر: لا والله لا تدخل عليهم وحدك. فقال أبو بكر: وما عسيتم أن

١- الأحاديث المختاره ٢٦٧/٣. مسند أبى يعلى ١/٣٢٥. مجمع الزوائد ٩/١٢٩ قال الهيثمى: رواه أبو يعلى والبزار باختصار، ورجال أبى يعلى رجال الصحيح، غير محمود بن خداش وقنان، وهما ثقتان.

٢- أى غضبت.

٣- أى لم يخبر أبا بكر بالأمر.

وأخرج البخارى فى صحيحه بسنده عن عروه بن الزبير أن عائشه أم المؤمنين أخبرته أن فاطمه عليها السلام ابنه رسول الله صلى الله عليه وسلم سألت أبا بكر الصديق بعد وفاه رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يقسم لها ميراثها مما ترك رسول الله صلى الله عليه وسلم مما أفاء الله عليه، فقال أبو بكر: إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: (لا تُورث، ما تركنا صدقه). فغضبت فاطمه بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم، فهجرت أبا بكر، فلم تزل مهاجرة حتى توفيت، وعاشت بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم ستة أشهر. قالت: وكانت فاطمه تسأل أبا بكر نصيبها مما ترك رسول الله صلى الله عليه وسلم من خير وفدك وصدقته بالمدينة، فأبى أبو بكر عليها ذلك، وقال: لست تاركاً شيئاً كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعمل به إلا عملت به، فإنى أخشى إن تركت شيئاً من أمره أن أزيغ، فأما صدقته بالمدينة فدفعتها عمر إلى على وعباس، وأما خير وفدك فأمسكها عمر وقال: هما صدقه رسول الله صلى الله عليه وسلم كانتا لحقوقه التى تعروه ونوائبه، وأمرهما إلى ولي الأمر، قال: فهما على ذلك إلى اليوم (٢) ٨٩٠.

وأخرج مسلم فى صحيحه- فى حديث طويل- عن عائشه أنها قالت: فأما صدقته بالمدينة فدفعتها عمر إلى على والعباس، فغلبه على عليها، وأما خير وفدك فأمسكها عمر، وقال: هما صدقه رسول الله صلى الله عليه وسلم كانت لحقوقه التى تعروه ونوائبه ... (٣) ٨٩١.

وأخرج مسلم فى صحيحه بسنده عن الزهرى أن مالك بن أوس حدثه، قال:

١- صحيح البخارى ٣/ ١٢٨٦. صحيح مسلم ٣/ ١٣٨٠. وأخرج هذا الحديث بألفاظ متقاربه أحمد فى المسند ١/ ٦. وابن حبان فى صحيحه ١١/ ١٥٢، ١٤/ ٥٧٣. والبيهقى فى السنن الكبرى ٦/ ٣٠٠. وعبد الرزاق فى المصنف ٥/ ٣٢٧ ط أخرى ٥/ ٤٧١. وابن سعد فى الطبقات الكبرى ٢/ ٣١٥.

٢- صحيح البخارى ٢/ ٩٥٢، ٣/ ١٢٨٦.

٣- صحيح مسلم ٤/ ١٣٨٢.

أرسل إليَّ عمر بن الخطاب، فجئتُه حين تعالَى النهار ...

إلى أن قال: فجاء يَوْفًا (١) ٨٩٢ فقال: هل لك يا أمير المؤمنين في عثمان وعبد الرحمن ابن عوف والزبير وسعد؟ فقال عمر: نعم. فأذن لهم فدخلوا، ثم جاء فقال: هل لك في عباس وعلي؟ قال: نعم. فأذن لهما، فقال عباس: يا أمير المؤمنين اقضِ بيني وبين هذا الكاذب الآثم الغادر الخائن. فقال القوم: أجل يا أمير المؤمنين، فاقض بينهم وأرخهم. فقال مالك بن أوس: يخيل إليَّ أنهم قد كانوا قدموهم لذلك، فقال عمر: أتتدا، أنشدكم بالله الذي يآذنه تقوم السماء والأرض، أتعلمون أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: (لا- نُؤرثُ، ما تركنا صدقه)؟ قالوا: نعم. ثم أقبل على العباس وعلي فقال: أنشدكما بالله الذي يآذنه تقوم السماء والأرض، أتعلمان أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: (لا نُؤرثُ، ما تركنا صدقه)؟ قالوا: نعم.

إلى أن قال: قال- أي عمر-: فلما توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أبو بكر: أنا ولي رسول الله صلى الله عليه وسلم. فجئتما، تطلب ميراثك من ابن أخيك، ويطلب هذا ميراث امرأته من أبيها، فقال أبو بكر: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ما نُؤرثُ، ما تركنا صدقه. فرأيتماه كاذباً آثماً غادراً خائناً، والله يعلم إنه لصادق بار راشد تابع للحق، ثم توفي أبو بكر، وأنا ولي رسول الله صلى الله عليه وسلم وولي أبي بكر، فرأيتماني كاذباً آثماً غادراً خائناً، والله يعلم إنني لصادق بار راشد تابع للحق، فوليتُها، ثم جئتني أنت وهذا، وأنتما جميع وأمركما واحد، فقلتما: ادفعها إلينا، فقلت: إن شئتم دفعْتُها إليكما على أن عليكما عهد الله أن تعملا فيها بالذي كان يعمل رسول الله صلى الله عليه وسلم، فأخذتماها بذلك، قال: أكذلك؟ قالوا: نعم. قال: ثم جئتماني لأقضى بينكما؟ ولا والله لا أقضى بينكما بغير ذلك حتى تقوم الساعة، فإن عجزتما عنها فرُدَّها إلي (٢) ٨٩٣.

فما يقول الكاتب في أمثال هذه الأخبار الصحيحة عند القوم؟

١- هو حاجب عمر بن الخطاب.

٢- صحيح مسلم ٤/١٣٧٧.

ألا تدل روايتها في صحاحهم على أن نيات كُتّابها لم تكن سليمة؟

ألا يدل ذلك على أن أهل بخارى وسمرقند ونيسابور وترمذ وسجستان وغيرها أرادوا تشويه علاقات الصحابه مع أهل البيت عليهم السلام؟

الجواب يعرفه الكاتب وكل من صدق كلامه واغترَّ به.

قال الكاتب: ٣- فضل بن الحسن الطبرسى صاحب مجمع البيان فى تفسير القرآن، ذلك التفسير الذى شحنه بالمغالطات والتأويل الممتكِّف، والتفسير الجاف المخالف لأبسط قواعد التفسير.

وأقول: كان على الكاتب لو كان منصفاً أن يسوق بعض الأمثلة الداله على أن الطبرسى صاحب مجمع البيان شحن كتابه بالمغالطات والتأويلات المتكلفه، لا أن يرسل الكلام هكذا من غير دليل ولا حجه. (١) ٨٩٤

امع أن كتاب مجمع البيان قد جمع فيه الطبرسى رحمه الله أقوال مفسرى أهل السنه، وربما ذكر ما روى عن الصادقين عليهم السلام، فهو أقرب إلى تفاسير أهل السنه منه إلى التفاسير الشيعيه الأخرى التى أغفلت أقوال أهل السنه وآراءهم.

ولهذا قال الدكتور محمد حسين الذهبى - وهو من أهل السنه - فى كتابه (التفسير والمفسرون): والحق أن تفسير الطبرسى - بصرف النظر عما فيه من نزعات تشيعيه وآراء اعتزاليه - كتاب عظيم فى بابه، يدل على تبخر صاحبه فى فنون مختلفه من العلم والمعرفه، والكتاب يجرى على الطريقه التى أوضحها لنا صاحبه فى تناسق تام وترتيب جميل، وهو يجيد فى كل ناحيه من النواحي التى يتكلم فيها، فإذا تكلم عن المعانى اللغويه للمفردات أجاد، وإذا تكلم عن وجوه الإعراب أجاد، وإذا شرح المعنى الإجمالى أوضح المراد، وإذا تكلم عن أسباب النزول وشرح القصص استوفى

١- الشيخ على آل محسن، الله و للحقيقه (رد على كتاب «الله ثم للتاريخ»)، ١ جلد، نشر مشعر - تهران، چاپ: ١، ١٤٢٤ هـ. ق..

الأقوال وأفاض، وإذا تكلم عن الأحكام تعرض لمذاهب الفقهاء، وجهر بمذهبه ونصره وإن كانت هناك مخالفه منه للفقهاء، وربط بين الآيات وآخى بين الجمل، وأوضح لنا عن حسن السبك وجمال النظم، وإذا عرض لمشكلات القرآن أذهب الإشكال وأراح البال، وهو ينقل أقوال من المفسرين معزوه لأصحابها، ويرجح ويوجه ما يختار منها.

إلى أن قال: غير أنه - والحق يقال - ليس مغالياً في تشييعه، ولا - متطرفاً في عقيدته، كما هو شأن كثير من علماء الإماميه الاثنى عشرية (١) ٨٩٥.

وتحت عنوان (اعتداله في تشييعه) قال: والطبرسي معتدل في تشييعه غير مغالٍ فيه كغيره من متطرفي الإماميه الاثنى عشرية، ولقد قرأنا في تفسيره فلم نلمس عليه تعصباً كبيراً، ولم نأخذ عليه أنه كفر أحداً من الصحابه، أو طعن فيهم بما يذهب بعدالتهم ودينهم. كما أنه لم يغالٍ في شأن علي بما يجعله في مرتبه الإله أو مصاف الأنبياء وإن كان يقول بالعصمه.

إلى أن قال: وكل ما لاحظناه عليه من تعصبه أنه يدافع بكل قوه عن أصول مذهبه وعقائده أصحابه، كما أنه إذا روى أقوال المفسرين في آيه من الآيات ونقل أقوال المفسرين من أهل مذهبه، نجده يرتضى قول علماء مذهبه، ويؤيده بما يظهر له من الدليل.

وختم كلامه بقوله: وبعد أفلا ترى معي أن هذا التفسير يجمع بين حسن الترتيب وجمال التهذيب، ودقه التعليل، وقوه الحجج؟ أظن أنك معي في هذا. وأظن أنك معي في أن الطبرسي وإن دافع عن عقيدته وناصح عنها لم يغلُ غلو غيره، ولم يبلغ به الأمر إلى الدرجه التي كان عليها المولى الكازراني وأمثاله من غلاة الإماميه الاثنى عشرية (٢) ٨٩٦.

١- التفسير والمفسرون ٢/ ٧٦.

٢- المصدر السابق.

قال الكاتب: إن منطق طبرستان والمناطق المجاورة لها مليئة بيهود الخزر، وهؤلاء الطبرسيون هم من يهود الخزر المتسترين بالإسلام.

وأقول: قال ياقوت الحموي في معجم البلدان تحت عنوان (طبرستان): والنسبه إلى هذا الموضع الطبري ... وهي بلدان واسعة كثيره يشملها هذا الاسم، خرج من نواحيها من لا يحصى كثيره من أهل العلم والأدب والفقه (١) ٨٩٧.

وقال السمعاني في الأنساب في مادة (الطبري): هذه النسبه إلى طبرستان، وهي آمل وولايتها ... والنسبه إليها طبري، وخرج من آمل جماعه كثيره من العلماء والفقهاء والمحدثين ...

وقال: وجماعه من أهل طبرستان قديماً وحديثاً حدثوا وكتب عنهم الناس، وقد يُنسب واحد إلى طبريه الشام طبرياً، والنسبه الصحيحه إليها طبراني وقد ذكرناه.

ثم عدَّ جماعه من أهل طبرستان من مشاهير العلماء، منهم: أبو جعفر محمد بن جرير الطبري المشهور، صاحب التفسير والتاريخ المعروفين، قال: وكان أحد الأئمه العلماء، يُحكّم بقوله، ويُرجع إلى رأيه، لمعرفته وفضله، وكان قد جمع من العلوم ما لم يشاركه فيه أحد من أهل عصره، وكان حافظاً لكتاب الله، عارفاً بالقراءات، بصيراً بالمعاني، فقيهاً في أحكام القرآن، عالماً بالشئ وطرقها، وصحيحها وسقيمها وناسخها ومنسوخها، عارفاً بأقوال الصحابه والتابعين ومن بعدهم من الخالفين في الأحكام ومسائل الحلال والحرام، عارفاً بأيام الناس وأخبارهم، وله الكتاب المشهور (تاريخ الأمم والملوك) وكتاب التفسير، لم يصنف أحد مثله، وكتاب سماه (تهذيب الآثار) لم يُر سواه في معناه، إلا أنه لم يتمه ...

وعدَّ منهم أبا بكر الخوارزمي، وأبا مروان الحكم بن محمد الطبري، وإسحاق

ابن إبراهيم الطبري، وأبا الطيّب طاهر بن عبد الله بن طاهر بن عمر الطبري، وأبا غالب محمد بن أحمد بن عمر بن الطبر الجريري الطبري، وأبا القاسم هبة الله بن أحمد الطبري، وأبا بكر محمد بن عمير الطبري، وأبا عبد الله محمد بن غصن الطبري من القدماء، روى عن وكيع وعبدالرزاق (١) ٨٩٨.

قلت: وعدّ اللالكائي في كتابه شرح أصول اعتقاد أهل السنه والجماعه من علماء طبرستان ممن رُسم بالإمامه في السنه إسماعيل بن سعيد الشالنجي، والحسين بن علي الطبري، وأبا نعيم عبد الملك بن عدى الاستراباذي، وعلي بن إبراهيم بن سلمه القطان القزويني (٢) ٨٩٩.

وهنا نسأل الكاتب:

هل محمد بن جرير الطبري وغيره من أهل السنه من أهل طبرستان هم أيضاً من يهود الخزر الذين تسوّوا بالإسلام واندسوا بين المسلمين؟!

فإن أجاب بالنفي فلا- ندرى لِمَ لَمْ يندس يهود الخزر بين أهل السنه الذين كانوا أصحاب الوظائف والمناصب، واكتفوا بالاندساس بين الشيعة الذين كانوا مضطهدين مقهورين!؟

ثم إن المستفاد من كلام البستاني في دائره المعارف وياقوت الحموي في معجم البلدان وغيرهما أن بلاد الخزر تقع شمال جبال القوقاز على ضفتي نهر الفولغا، وهو واقع شمال غرب بحر قزوين (بحر الخزر).

قال البستاني: خزر **Khazares**: أمه سكيثيه من أوروبا الشرقيه، كانوا في القرن الخامس للميلاد قاطنين على ضفتي فولغا الأسفل عند بحر الخزر، ثم تقدموا نحو الغرب، وافتتحوا بلاد الأفاره سنه ٦٣٤ وهي روسيا الجنوبيه إلى نهر دنيبر وأوكا،

١- الأنساب ٤/ ٤٥-٤٨.

٢- شرح أصول اعتقاد أهل السنه والجماعه ١/ ٥٤.

وثبتت مملكتهم قرنين، وكانوا كل هذه المده محالفين اليونان (١) ٩٠٠.

وقال ياقوت الحموي في معجم البلدان: هي بلاد التُّرك خلف باب الأبواب المعروف بالدربند قريب من سد ذى القرنين ... وقال أحمد بن فضلان رسول المقتدر إلى الصقالبه في رساله له ذكر ما شاهده بتلك البلاد فقال: الخزر اسم إقليم من قصبه تسمى إيتل، وإيتل اسم لنهر يجرى إلى الخزر من الروس وبلغار، وإتل مدينه، والخزر اسم المملكه لا اسم مدينه، والإتل قطعتان: قطعه على غربى هذا النهر المسمى إتل وهى أكبرهما، وقطعه على شرقيه (٢) ٩٠١.

قلت: هذا هو معنى كلام البستاني، والظاهر أن نهر فولغا كان يُسمى سابقاً إتل.

فعلى هذا يتضح بُعيد المسافه بين طبرستان وبين منطقه الخزر، ولا يُعلم أن يهود الخزر قصدوا منطقه طبرستان واستوطنوا فيها، وبالذات ليندسوا بين المسلمين فيها ويتستروا بالإسلام بزعم الكاتب، مع أن ياقوت الحموي قد ذكر أن منطقه الخزر فيها مسلمون ونصارى وعبداه أوثان، وأقل الفرق فيها اليهود (٣) ٩٠٢، فكان بإمكانهم أن يتستروا بين المسلمين القاطنين فى منطقه الخزر نفسها، دون شيعه طبرستان.

ولا بأس أن ننبه القارئ الكريم إلى أن البيهقى المعروف بابن فندق المعاصر لأمين الإسلام الطبرسى صاحب مجمع البيان، قد ذكر فى كتابه (تاريخ بيهق) أن الطبرسى (صاحب مجمع البيان) منسوب إلى طبرس الواقعه بين أصفهان وكاشان (٤) ٩٠٣، وبه يتضح بُعد الطبرسى عن طبرستان أيضاً ونواحيها.

١- دائره معارف البستاني ٧ / ٣٧١.

٢- معجم البلدان ٢ / ٣٦٧.

٣- نفس المصدر ٢ / ٣٦٨.

٤- عن مقدمه كامل سليمان لكتاب جوامع الجامع ١ / ٧.

قال الكاتب: فمؤلفاتهم من أكبر الكتب الطاعنه بدين الإسلام بحيث لو قارنا بين (فصل الخطاب) وبين مؤلفات المستشرقين الطاعنه بدين الإسلام لرأينا (فصل الخطاب) أشد طعناً بالإسلام من مؤلفات أولئك المستشرقين. وهكذا مؤلفات الآخرين.

وأقول: لقد أوضحنا فيما تقدم أن الكتب الثلاثة المذكوره (الاحتجاج ومجمع البيان وفصل الخطاب) لم تشتمل على شىء خلت منه كتب أهل السنه، بل إن الأمر بالعكس، فراجع ما قلناه فيما تقدم.

ومن المنكرات العظيمه وصف هؤلاء الأجلاء بأنهم من يهود الخزر، وهل هذا إلا مخالفه واضحه لقوله تعالى وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ أَلْفَى إِلَيْكُمْ السَّلَامَ لَسْتَ مُؤْمِنًا تَبْتَغُونَ عَرَضَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا (١) ٩٠٤.

ولا بأس أن أنقل للقارئ الكريم بعضاً من ترجمه صاحب كتاب (فصل الخطاب) الميرزا حسين النورى الطبرسى قدس سره الذى تحامل عليه الكاتب أكثر من غيره كما نقلها شاهد عصره آغا بزرك الطهرانى رحمه الله.

قال قدس سره: كان الشيخ النورى أحد نماذج السلف الصالح التى ندر وجودها فى هذا العصر، فقد امتاز بعبقريه فذه، وكان آيه من آيات الله العجيبه، كمنث فيه مواهب غريبه وملكات شريفه أهله لأن يُعدّ فى الطليعه من علماء الشيعة الذين كرسوا حياتهم طوال أعمارهم لخدمه الدين والمذهب، وحياته صفحه مشرقه من الأعمال الصالحه، وهو فى مجموع آثاره ومآثره إنسان فرض لشخصه الخلود على مر العصور، وألزم المؤلفين والمؤرخين بالعبايه به والإشاده بغزاره فضله، فقد نذر نفسه لخدمه العلم، ولم يكن يهّمه غير البحث والتنقيب والفحص والتتبع، وجمع شتات الأخبار، وشذرات الحديث، ونظم متفرقات الآثار، وتأليف شوارد السير، وقد رافقه التوفيق، وأعانتة المشيئه الإلهيه، حتى ليظن الناظر فى تصانيفه أن الله شمله بخاصه

الطافه ومخصوص عنايته، وادخر له كنوزاً قيمه لم يظفر بها أعظم السلف من هواه الآثار ورجال هذا الفن، بل يخيل للواقف على أمره أن الله خلقه لحفظ البقيه الباقيه من تراث آل محمد عليه وعليهم السلام وذلائك فضل الله يؤتية من يشاء والله واسع عليم.

تشرفتُ بخدمته للمره الأولى فى سامراء فى (١٣١٣) بعد وفاه المجدد الشيرازى بسنه، وهى سنه ورودى العراق، كما أنها سنه وفاه السلطان ناصر الدين شاه القاجارى، وذلك عندما قصدت سامراء زائراً قبل ورودى إلى النجف، فوفقت لرؤيه المترجم له بداره، حيث قصدتها لاستماع مصيبيه الحسين عليه السلام، وذلك يوم الجمعة الذى ينعقد فيه مجلس بداره، وكان المجلس غاصاً بالحضور، والشيخ على الكرسى مشغول بالوعظ، ثم ذكر المصيبة وتفرق الحاضرون، فانصرفتُ وفى نفسى ما يعلمه الله من إجلال وإعجاب وإكبار لهذا الشيخ، إذ رأيت فيه حين رأيت سمات الأبرار من رجالنا الأول. ولما وصلت إلى النجف بقيت أمني النفس لو أن تتفق لى صلح مع هذا الشيخ لأستفيد منه عن كذب، ولما اتفقت هجرته إلى النجف فى (١٣١٤) لازمته ملازمه الظل ست سنين، حتى اختار الله له دار إقامته، ورأيتُ منه خلال هذه المده قضايا عجيبه لو أردت شرحها لطلال المقام، وبودى أن أذكر مجملها من ذلك، ولو كان فى ذلك خروج عن خطتنا الإيجازيه، فهذا - وأيم الحق - مقام الوفاء، ووقت إعطاء النصف، وقضاء الحقوق، فإنى لعلى يقين من أننى لا ألتقى بأستاذى المعظم ومعلمى الأول بعد موقفى هذا إلا فى عرصات القيامه، فما بالى لا أفى حقه وأغنم رضاه.

كان - أعلى الله مقامه - ملتزماً بالوظائف الشرعيه على الدوام، وكان لكل ساعه من يومه شغل خاص لا يتخلف عنه، فوقت كتابته من بعد صلاه العصر إلى قرب الغروب، ووقت مطالعته من بعد العشاء إلى وقت النوم، وكان لا ينام إلا متطهراً، ولا ينام من الليل إلا قليلاً، ثم يستيقظ قبل الفجر بساعتين، فيجدد وضوءه،

ولا- يستعمل الماء القليل، بل كان لا يتطهر إلا بالكُر، ثم يتشرف قبل الفجر بساعه إلى الحرم المطهر، ويقف- صيفاً وشتاءً- خلف باب القبلة، فيشتغل بنوافل الليل إلى أن يأتي السيّد داود نائب خازن الروضه، وييده مفاتيح الروضه، فيفتح الباب ويدخل شيخنا، وهو أول داخل لها وقتذاك، وكان يشترك مع نائب الخازن بإيقاد الشموع، ثم يقف في جانب الرأس الشريف، فيشرع بالزياره والتهدد إلى أن يطلع الفجر، فيصلى الصبح جماعه مع بعض خواصّه من العبّاد والأوتاد، ويشتغل بالتعقيب، وقبل شروق الشمس بقليل يعود إلى داره، فيتوجّه رأساً إلى مكتبته العظيمة المشتمله على ألوف من نفائس الكتب والآثار النادره العزيزه الوجود أو المنحصره عنده، فلا- يخرج منها إلا للضرورة، وفي الصباح يأتيه من كان يعينه على مقابله ما يحتاج إلى تصحيحه ومقابلته مما صنّفه أو استنسخه من كتب الحديث وغيرها، كالعلّامتين الشيخ على بن إبراهيم القمي، والشيخ عباس بن محمد رضا القمي، وكان معينه على المقابله في النجف وقبل الهجره إلى سامراء وفيها أيضاً المولى محمد تقى القمي الباوزئيرى الذى ترجمناه فى القسم الأول من هذا الكتاب ص ٢٣٨.

وكان إذا دخل عليه أحد فى حال المقابله اعتذر منه أو قضى حاجته باستعجال، لئلا يزاحم وروده أشغاله العلميه ومقابلته، أما فى الأيام الأخيره وحينما كان مشغولاً بتكميل (المستدرک) فقد قاطع الناس على الإطلاق، حتى إنه لو سُئِل عن شرح حديث أو ذكر خبر أو تفصيل قضيه أو تأريخ شىء أو حال راو أو غير ذلك من مسائل الفقه والأصول، لم يُجِبْ بالتفصيل، بل يذكر للسائل مواضع الجواب ومصادره فيما إذا كان فى الخارج، وأما إذا كان فى مكتبته فيخرج الموضوع من أحد الكتب، ويعطيه للسائل ليتأمله، كل ذلك خوف مزاحمه الإجاباه الشغل الأهم من القراءه أو الكتابه (١) ٩٠٥، وبعد الفراغ من أشغاله كان يتغذى بغداء معين كمّاً وكيفاً، ثم

١- كان ذلك من الله، فكأن هاتفاً هتف فى أذنه، وأمره بترك أشغاله، لأنه توفى بعد تميم الكتاب بقليل. (منه قدس سره).

يقبل ويصلى الظهر أول الزوال، وبعد العصر يشتغل بالكتابة كما ذكرنا.

أما فى يوم الجمعة فكان يعيّر منهجه، ويشتغل بعد الرجوع من الحرم الشريف بمطالعه بعض كتب الذكر والمصيبه، لترتيب ما يقرؤه على المنبر بداره، ويخرج من مكتبته بعد الشمس بساعه إلى مجلسه العام، فيجلس ويحيى الحاضرين ويؤدى التعارفات، ثم يرقى المنبر فيقرأ ما رآه فى الكتب بذلك اليوم، ومع ذلك يحتاط فى النقل بما لم يكن صريحاً فى الأخبار الجزميه، وكان إذا قرأ المصيبه تنحدر دموعه على شيبته، وبعد انقضاء المجلس يشتغل بوظائف الجمعة من التقليم والحلق وقص الشارب والغسل والأدعيه والآداب والنوافل وغيرها، وكان لا يكتب بعد عصر الجمعة على عادته، بل يتشرف إلى الحرم، ويشتغل بالمأثور إلى الغروب. كانت هذه عادته إلى أن انتقل إلى جوار ربّه.

ومما سنّه فى تلك الأعوام: زياره سيد الشهداء مشياً على الأقدام، فقد كان ذلك فى عصر الشيخ الأنصارى من سنين الأختيار وأعظم الشعائر، لكن ترك فى الأخير وصار من علائم الفقر وخصائص الأدين من الناس، فكان العازم على ذلك يتخفى عن الناس لما فى ذلك من الدل والعار، فلما رأى شيخنا ضعف هذا الأمر اهتم له والتزمه، فكان فى خصوص زياره عيد الأضحى يكترى بعض الدواب لحمل الأثقال والأمتع، ويمشى هو وصحبه، لكنه لضعف مزاجه لا يستطيع قطع المسافه من النجف إلى كربلاء بمبيت ليله كما هو المرسوم عند أهله، بل يقضى فى الطريق ثلاث ليال، بيت الأولى فى (المصلى)، والثانيه فى (خان النصف)، والثالثه فى (خان النخيله)، فيصل كربلاء فى الرابعه، ويكون مشيه كل يوم ربع الطريق، نصفه صباحاً ونصفه عصرأ، ويستريح وسط الطريق لأداء الفريضة وتناول الغذاء فى ظلال خيمه يحملها معه، وفى السنه الثانيه والثالثه زادت رغبه الناس والصلحاء فى الأمر، وذهب ما كان فى ذلك من الإهانه والذل إلى أن صار عدد الخيم فى بعض السنين أزيد من ثلاثين لكل واحده بين العشرين والثلاثين نفرأ، وفى السنه الأخيره يعنى زياره عرفه

(١٣١٩) - وهى سنة الحج الأكبر التى اتفق فيها عيد النيروز والجمعه والأضحى فى يوم واحد، ولكنره ازدحام الحجيج حصل فى مكه وباء عظيم هلك فيه خلق كثير - تشرَّفْتُ بخدمه الشيخ إلى كربلاء ماشياً، واتفق أنه عاد بعد تلك الزياره إلى النجف ماشياً أيضاً... وفى تلك السفره بدأ به المرض الذى كانت فيه وفاته يوم خروجه من النجف... وابتلى بالحمى، وكان يشتد مرضه يوماً فيوماً، إلى أن توفى فى ليله الأربعاء لثلاث بقين من جمادى الثانيه (١٣٢٠) (١) ٩٠٦.

قلت: من اطع على سيره هذا الشيخ العظيم ونظر فى مؤلفاته النافعه، كيف يحق له أن يصفه بما وصفه به الكاتب ظلماً وبهتاناً؟!

ولكن لا حول ولا قوه إلا بالله العلى العظيم، وإنا لله وإنا إليه راجعون.

قال الكاتب: توفى أحد الساده المدرسين فى الحوزه النجفيه، فغسلتُ جثمانه مُبتَغياً بذلك وجهَ الله، وساعدنى فى غسله بعض أولاده، فاكتشفت أثناء الغسل أن الفقيد الراحل غير مختون!! ولا أستطيع الآن أن أذكر اسم هذا (الفقيد) لأن أولاده يعرفون من الذى غسل أباهم، فإذا ذكرته عرفونى، وعرفوا بالتالى أنى مؤلف هذا الكتاب، واكتُشِفَ أمرى، ويحصل ما لا تُحَمَدُ عقباه.

وأقول: هذه إحدى قصص الكاتب الخرافيه التى لا قيمه لها.

ولو كان الكاتب يَعْقِل ما يكتب لما نقل مثل هذه القصة، لأنها كاشفه عن جهله وقله معرفته، لأنه - على فرض صحَّتها - كيف جَوَّز الكاتب لنفسه أن ينظر إلى عوره الميت ويتفحصها ليعلم أنه كان غير مختون؟ فإن النظر إلى عوره المسلم حرام حتى فى حال التغسيل، فيجب على المغسَّل أن يستر عوره الميت، ويغسلها من تحت الثياب.

قال الشيخ الطوسي قدس سره فى كتاب الخلاف:

مسأله ٤٦٩: يستحب أن يُغسل الميت عرياناً، مستور العوره، إما بأن يترك قميصه على عورته، أو ينزع القميص ويترك على عورته خرقه. وقال الشافعى: يغسّل فى قميصه، وقال أبو حنيفه: ينزع قميصه ويترك على عورته خرقه. دليلنا: إجماع الفرقه وعملهم على أنه مخير بين الأمرين (١) ٩٠٧.

وقال المحقق الحلى فى كتاب المعبر:

وقال فى الخلاف: يستحب غسله عرياناً مستور العوره، إما بقميصه، أو ينزع القميص ويترك على عورته خرقه. ومعنى قوله رحمه الله: (بقميصه) أن يخرج يديه من القميص ويجذبه منحدرأ إلى سرته، ويجمعه على عورته، ويجرد ساقيه، فيصير كالعارى عدا العوره (٢) ٩٠٨.

وقال الشيخ يوسف البحرانى قدس سره فى الحدائق الناضره:

(الثالثه): اختلف الأصحاب فى أنه هل الأفضل تغسيل الميت عرياناً مستور العوره، أو فى قميص يدخل الغاسل يده تحته؟ قال فى المختلف: المشهور أنه ينبغى أن ينزع القميص عن الميت، ثم يترك على عورته ما يسترها واجباً، ثم يغسله الغاسل.

إلى أن قال: وقد ظهر من كلامه أن المشهور هو استحباب غسله مكشوف البدن ما عدا العوره، وكلام ابن أبى عقيل ظاهر فى استحباب التغسيل فى قميص، وهو ظاهر من الأخبار كصحيحه ابن مسكان المذكوره وصحيحه يعقوب بن يقطين المتقدمه وصحيحه سليمان بن خالد المتقدمه أيضاً، بل ظاهر صحيحه يعقوب الوجوب، ويعضدها أيضاً الأخبار المتقدمه فى تغسيل الزوجين المتكاثره بكونه من وراء الثياب (٣) ٩٠٩.

١- كتاب الخلاف ١/ ٦٩٢.

٢- المعبر ١/ ٢٧٠.

٣- الحدائق الناضره ٣/ ٤٤٧.

وقال النجفي في جواهر الكلام:

(و) كذا يستحب أن (يستر عورته) حيث لا يوجد ما يقتضى الوجوب، كما لو كان المغسّل أعمى، أو واثقاً من نفسه بعدم النظر، أو كان المغسّل بالفتح ممن يجوز النظر إلى عورته، كما لو كان طفلاً أو زوجاً، وإلا فلا إشكال في وجوب ستر العوره عن الناظر المحترم (١) ٩١٠.

وقال السرخسي في المبسوط:

ويُطرح على عورته خرقه، لأن ستر العوره واجب على كل حال، والآدمي محترم حيّاً وميتاً، وروى الحسن عن أبي حنيفة رضى الله عنهما أنه يؤزر بإزار سابغ كما يفعله في حياته إذا أراد الاغتسال. وفي ظاهر الرواية قال: يشق عليهم غسل ما تحت الإزار، فيكتفى بستر العوره الغليظه بخرقه، ثم يوضأ وضوءه للصلاه (٢) ٩١١.

وقال الكاشاني في بدائع الصنائع:

وتستر عورته بخرقه، لأن حرمة النظر إلى العوره باقيه بعد الموت. قال النبي صلى الله عليه وسلم: (لا تنظروا إلى فخذ حي ولا ميت). ولهذا لا يباح للأجنبي غسل الأجنبيه. دلّ عليه ما روى عن عائشه أنها قالت: (كشّير عظم الميت ككشّيره وهو حي)، ليعلم أن الآدمي محترم حيّاً وميتاً، وحرمة النظر إلى العوره من باب الاحترام. وقد روى الحسن عن أبي حنيفة أنه يؤزر بإزار سابغ كما يفعله في حياته إذا أراد الاغتسال. والصحيح ظاهر الرواية، لأنه يشق عليهم غسل ما تحت الإزار، ثم الخرقه ينبغي أن تكون ساتره ما بين السرّه إلى الركبه، لأن كل ذلك عوره، وبه أمر في الأصل حيث قال: (وتطرح على عورته خرقه)، هكذا ذكر عن أبي عبد الله البلخي نصّاً في نوادره، ثم تغسل عورته تحت الخرقه بعد أن يلف على يده خرقه، كذا ذكر البلخي، لأن حرمة مسّ

١- جواهر الكلام ١٤٩ / ٤.

٢- المبسوط ٥٩ / ٢.

عوره الغير فوق حرمه النظر، فتحريم النظر يدل على تحريم المس بطريق الأولى (١) ٩١٢.

قلت: بعد أن عرفنا هذا كله نسأل: ما الذى سَوَّغَ لمَدَّعى الاجتهاد والفقاهه أن ينظر إلى عوره الميت المزعوم ويتفحصها؟

ولماذا يخاف الكاتب من معرفه اسمه وشخصه مع أنه يدعى الآن أنه صار سُنيًّا، فيلزمه حينئذ ألا يعمل بالتقيه الممقوته عند أهل السنه، فلا يجوز له أن يخفى نفسه فى النجف متسترًا باللباس الشيعي، ومتظاهرًا بأنه لا يزال شيعيًّا.

قال الكاتب: وهناك بعض الساده فى الحوزه لى عليهم ملاحظات تثير الشكوك حولهم والريب، وأنا والحمد لله نائب البحث والتحرى للتأكد من حقيقتهم.

وأقول: لا ندرى ما هى هذه الملاحظات المزعومه التى أثارت شكوك الكاتب حول من سَمَّاهم ساده فى الحوزه؟

ثم ما الذى جَوَّزَ للكاتب أن يتحرَّى ويبحث فى حقيقه أولئك الساده؟ فإن هذا الفعل إما أن يندرج تحت عنوان التجسس المنهى عنه بقوله تعالى وَلَا تَجَسَّسُوا؟

أو يندرج تحت عنوان تتبع عورات المسلمين المنهى عنه فى الأخبار الكثيره، فى موثقه إسحاق بن عمار، قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: يا معشر من أسلم بلسانه ولم يخلص الإيمان إلى قلبه، لا تدمُّوا المسلمين، ولا تتبعوا عوراتهم، فإنه من تتبع عوراتهم تتبع الله عورته، ومن تتبع الله تعالى عورته يفضحه ولو فى بيته.

وفى موثقه زراره عن أبى جعفر عليه السلام قال: أقرب ما يكون العبد إلى الكفر أن

يواخى الرجلُ الرجلَ على الدين، فيحصى عليه زلَّاتَه، ليعيَّره بها يوماً ما.

وفى صحيحه محمد بن مسلم أو الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: لا تطلبوا عثرات المؤمنين، فإن من تتبَّع عثرات أخيه تتبَّع الله عثراته، ومن تتبَّع الله عثراته يفضحه ولو في جوف بيته (١) ٩١٣.

وأخرج الترمذى وأبو داود وأحمد وأبو يعلى وغيرهم بأسانيدهم عن ابن عمر، قال: صعد رسول الله صلى الله عليه وسلم المنبر، فنادى بصوت رفيع فقال: يا معشر من أسلم بلسانه ولم يفضِ الإيمان إلى قلبه، لا- تؤذوا المسلمين، ولا- تعيِّروهم، ولا- تتبَّعوا عوراتهم، فإنه من تتبَّع عوره أخيه المسلم تتبَّع الله عورته، ومن تتبَّع الله عورته يفضحه ولو في جوف رحله (أو بيته) (٢) ٩١٤.

ومن غير المستبعد أن يكون ذلك قد نشأ من سوء ظنِّ الكاتب بالناس الكاشف عن سوء الطويه وخبث السريره.

قال المناوى فى فيض القدير: ومن أساء الظن بمن ليس محلاً لسوء الظن به دلَّ على عدم استقامته فى نفسه، كما قيل:

إذا ساءَ فِعْلُ المرءِ ساءَتْ ظُنُونُهُ وَصَدَّقَ مَا يَعْتَادُهُ مِنْ تَوَهُّمٍ (٣) ٩١٥

١- انظر هذه الأحاديث فى الكافى ٢/ ٣٥٤-٣٥٥.

٢- سنن الترمذى ٤/ ٣٧٨ وقال الترمذى: هذا حديث حسن غريب. سنن أبى داود ٤/ ٢٧٠. مسند أحمد ٤/ ٤٢٠، ٤٢٤. مجمع الزوائد ٦/ ٢٤٦. مسند أبى يعلى ٢/ ١٤٦، ١٤٦/ ٦. المطالب العالى ٢/ ٣٦٥. شعب الإيمان ٧/ ١٠٨، ٥٢١. مشكاة المصابيح ٣/ ١٤٠٢. الترغيب والترهيب ٣/ ١٥٢، ١٥٣ وقال: رواه أبى يعلى بإسناد حسن. صحَّحه الألبانى فى صحيح سنن أبى داود ٣/ ٩٢٣.

٣- فى فى القدير ١/ ٣٣٠.

قال الكاتب: ولنر لوناً آخر من آثار العناصر الأجنبية في التشيع، فقد عبثت هذه العناصر بكتبنا المعترهه، ومراجعتنا المهمه، ولناخذ نماذج يطلع القارئ من خلالها على حجم هذا العبث ومداه.

إن كتاب الكافي هو أعظم المصادر الشيعيه على الإطلاق، فهو موثق من قبل الإمام الثاني عشر المعصوم الذي لا يُخطئ ولا يغلط، إذ لما ألف الكليني كتاب الكافي عرضه على الإمام الثاني عشر في سردابه كذا في سامراء، فقال الإمام الثاني عشر سلام الله عليه: (الكافي كافٍ لشيعتنا). انظر مقدمه الكافي ص ٢٥.

وأقول: أما أن كتاب الكافي من أهم المصادر الشيعيه فهو صحيح، وأما أنه موثق من قبل الإمام المنتظر عجل الله تعالى فرجه الشريف فهو غير صحيح، لأن ذلك لم يثبت عنه بسند معتبر، وإنما هو كلام قيل، ولا أصل له.

والمذكور في مقدمه الطبعة الجديده من كتاب الكافي للدكتور حسين علي محفوظ هو أن بعض العلماء يعتقد أن الكافي عرض على القائم عليه السلام فاستحسنه، وقال: كافٍ لشيعتنا.

وهو خبر ضعيف بالإرسال، بل هو باطل في نفسه، لأن كتاب الكافي ليس كافياً للشيعة، ولهذا اعتنى العلماء بغيره من كتب الحديث الأخرى المكمله له، وهذا أمر معلوم غير قابل للإنكار.

على أن مقدمه الكافي المزبوره لم يرد فيها أن الكافي عرض على القائم عليه السلام في السرداب كما قاله الكاتب، ولكن لما أراد الكاتب أن يطعن في الإمام المنتظر عليه السلام طعناً مبطناً، ذكر قضيه العرض في السرداب التي لا يقول بها أحد، وهذا دليل يضاف إلى ما سبق من الأدله على أن كاتب كتاب (الله ثم للتاريخ) لم يكن شيعياً، فضلاً عن أن يكون واحداً من علماء الشيعة.

قال الكاتب: قال السيد المحقق كذا عباس القمي: (الكافي هو أجل الكتب الإسلاميه، وأعظم المصنفات الإماميه، والذي لم يُعْمَلْ للإماميه مثله)، قال المولى محمد أمين الاستربادي في محكي فوائده: (سمعنا من مشايخنا وعلماؤنا أنه لم يصنف في الإسلام كتاب يوازيه أو يُدانيه). الكنى والانقاب كذا ٩٨ / ٣.

وأقول: أما أن كتاب الكافي لم يصنّف مثله فلا إشكال فيه ولا ريب يعتريه، وليس هذا مقام إثباته وبيانه، ولكن نود أن نلفت نظر القارئ الكريم إلى أن مدعى الاجتهاد والفقاهه قد أخطأ في تسميه الكتاب الذي نقل عنه، فذكره على غير الوجه الصحيح، مع أن اسمه الصحيح: (الكُنى والألقاب).

ثم إن الشيخ عباس القمي رحمه الله ليس سيّداً، كما أنه ليس محققاً، وإنما هو على جلالته محدّث، وهذه أول مره أرى من يصف الشيخ عباس القمي بهذا الوصف الغريب في حقه رحمه الله، وهذا كاشف على بُعْد الرجل عن الجو الحوزوى كما صرّحنا به مكرراً.

قال الكاتب: ولكن اقرأ معي هذه الأقوال:

قال الخوانسارى: (اختلفوا في كتاب الروضه الذي يضم مجموعه من الأبواب: هل هو أحد كتب الكافي الذي هو من تأليف الكليني، أو مزيد عليه فيما بعد؟) روضات الجنات ١١٨ / ٦.

وأقول: لم نعثر على هذه الكلمه في روضات الجنات في ترجمه الكليني قدس سره، مع أننا عثرنا على الكلمه الآتيه التي نقلها الكاتب عن السيد حسين الكركي، فكان من اللازم أن نجد كلمه الخوانسارى بعد أربع صفحات من كلمه الكركي بناءً على أرقام الصفحات التي ذكرها الكاتب، إلا أننا لم نر لها عيناً ولا أثراً.

وعلى فرض وجودها فيه فمعناها هو أن بعضهم أنكروا كون كتاب الروضة أحد أجزاء الكافي، وادّعى أنه ألحق بأجزاء الكافي مع أنه كان كتاباً آخر مستقلاً للكلينى رحمه الله، وهذا لا إشكال فيه على مضامين كتاب الروضة، وإنما هو تشكيك في أن الروضة من ضمن الكافي أو مستقل عنه.

نعم ذكر الخوانسارى في روضات الجنات نقلاً عن صاحب كتاب التوضيح قوله: (وقد يُنكر كون كتاب الروضة أيضاً من جملة كتب الكلينى، من جهة عدم اتصال سندنا إليه أو غير ذلك) (١) ٩١٦.

وجوابه: أن ما ذكره صاحب كتاب التوضيح مجرد احتمال، لا أنه قول في المسألة.

ثم إن النجاشى والشيخ الطوسى قد ذكرا كتاب الروضة في جملة كتب الشيخ الكلينى رحمه الله، وساقا سندهما إلى كتب الكلينى كلها (٢) ٩١٧، فلا يعتد حينئذ بما قاله غيرهما، ولا سيما أننا لم نعرف صاحب كتاب التوضيح من هو، فإن الخوانسارى لم يذكره باسمه، وإنما قال إنه ذكره في ذيل ترجمه أبى العباس الضيرير، مع أنه قدس سره لم يذكر ترجمه لأبى العباس الضيرير (أحمد بن الحسن الإسفرائنى، أو أحمد بن إصفهيد القمى)، فراجع وتأمل.

قال الكاتب: قال الشيخ الثقة السيد كذا حسين بن السيد حيدر الكركى العاملى المتوفى ٤٦٠ هـ: (إن كتاب الكافي خمسون كتاباً بالأسانيد التى فيه لكل حديث متصل بالأئمة عليهم السلام) روضات الجنات ١١٤ / ٦.

بينما يقول السيد كذا أبو جعفر الطوسى المتوفى ٤٦٠ هـ:-

١- روضات الجنات ١١١ / ٦.

٢- رجال النجاشى ٢ / ٢٩١، ٢٩٢. الفهرست للطوسى، ص ٢١٠ - ٢١١.

(إن كتاب الكافي مُشتمِلٌ على ثلاثين كتاباً). الفهرست ص ١٦١.

يتبين لنا من الأقوال المتقدمة أن ما زيد على الكافي ما بين القرن الخامس والقرن الحادى عشر، عشرون كتاباً وكل كتاب يضم الكثير من الأبواب، أى أن نسبه ما زيد فى كتاب الكافي طيله هذه المده يبلغ ٤٠٪ عدا تبديل الروايات، وتغيير ألفاظها، وحذف فقرات، وإضافه أخرى، فمن الذى زاد فى الكافي عشرين كتاباً؟ ... أيمكن أن يكون إنساناً نزيهاً؟؟!!

وهل هو شخص واحد أم أشخاص كثيرون تتابعوا طيله هذه القرون على الزيادة والتغيير والتبديل والعبث به؟؟!!

ونسأل: أما زال الكافي مؤثّقاً من قِبَل المعصوم الذى لا يخطئ ولا يغلط؟؟!!

وأقول: من المضحكات أن الكاتب وصف الشيخ الطوسى قدس سره بأنه (سيّد)، ووصف الشيخ حسين الكركى العاملى بأنه الشيخ الثقة السيد.

فكيف يكون الرجل شيخاً وسيّداً فى آن واحد؟!

فهل يبقى بعد هذا أدنى شك عند منصف بأن هذا الكاتب ليس شيعياً، وإنما هو مدلس نفسه فى الشيعة؟

وأما ما يرتبط بزعمه زياده أحاديث فى كتاب الكافي فنقول: ليت مدعى الاجتهاد والفقاهه قد بذل بعض الجهد فنظر هل كتاب الكافي الموجود بين أيدينا خمسون كتاباً أو ثلاثون، ليتبين له ولغيره بالدليل أن الكافي قد زيد فيه هذا الكم الهائل الذى ادّعاه.

وليته ساق لنا هذه الكتب التى زعم أنها زيدت فى الكافي، وذكر لنا عدد أحاديثها، بدلاً من حساب الأحاديث بالأبواب، ولا سيما أن أبواب كتاب الكافي تتفاوت فى عدد أحاديثها، وحساب الأحاديث لن يكلفه مزيد مؤونه، لأن طبعه كتاب الكافي المتداوله قد اشتملت على حصر أحاديث كل كتاب.

ولعل السبب في ذلك أن الكاتب يعلم أن عدد أبواب الكافي لا يزال ثلاثين كما ذكر الشيخ الطوسي، لم يُزَد فيها ولم يُنقص منها، وما نُقل عن الكركي من أنها خمسون كتاباً هو اشتباه محض.

وحتى يتضح الأمر للقارئ العزيز فياني سأنقل كلمه الشيخ الطوسي في الفهرست التي ذكر فيها أبواب كتاب الكافي، وسأرقم الأبواب التي ذكرها على حسب ترتيب أبواب الكافي المذكوره في الطبعة المتداوله المحققه بواسطه على أكبر الغفاري، والمطبوعه سنه ١٣٨٠ هـ-، لنرى هل بينهما تطابق أو اختلاف، فأقول:

قال الشيخ الطوسي في الفهرست:

محمد بن يعقوب الكليني، يُكنى أبا جعفر، ثقة عارف بالأخبار، له كتب، منها: كتاب الكافي، وهو يشتمل على ثلاثين كتاباً: أوله (١) كتاب العقل (٢) وفضل العلم، (٣) وكتاب التوحيد، (٤) وكتاب الحججه، (٥) وكتاب الإيمان والكفر، (٦) وكتاب الدعاء، (٧) وكتاب فضل القرآن، (٨) وكتاب الطهاره والحيض، (١٠) وكتاب الصلاه، (١١) وكتاب الزكاه، (١٢) وكتاب الصوم، (١٣) وكتاب الحج، (١٤) وكتاب النكاح، (١٧) وكتاب الطلاق، (١٨) وكتاب العتق والتدبير والمكاتبه، (٢٩) وكتاب الأيمان والندور والكفارات، (١٥) وكتاب المعيشه، (٢٧) وكتاب الشهادات، (٢٨) وكتاب القضايا والأحكام، (٩) وكتاب الجنائز، (*) وكتاب الوقوف والصدقات، (١٩) وكتاب الصيد والذبايح، (٢٠) وكتاب الأطمعه والأشربه، (٢٢) وكتاب الدواجن والرواجن، (٢١) وكتاب الزى والتجمل، (١٤) وكتاب الجهاد، (٢٣) وكتاب الوصايا، (٢٤) وكتاب الفرائض، (٢٥) وكتاب الحدود، (٢٦) وكتاب الديات، (٣٠) وكتاب الروضه آخر كتاب الكافي (١) ٩١٨.

وأما أجزاء كتاب الكافي وما اشتملت عليه من كتب فهي كالتالي:

الجزء الأول: أحاديثه ١٤٣٧ حديثاً، وهو مشتمل على الأبواب التالية:

١- كتاب العقل والجهل: من صفحه ١٠-٢٩.

٢- كتاب فضل العلم: من صفحه ٣٠-٧١.

٣- كتاب التوحيد: ٧٢-١٦٧.

٤- كتاب الحجج: من صفحه ١٦٨ إلى آخر الجزء.

الجزء الثاني: أحاديثه ٢٣٤٦ حديثاً، وهو مشتمل على الأبواب التالية:

٥- كتاب الإيمان والكفر: من صفحه ٢-٤٦٤.

٦- كتاب الدعاء: من صفحه ٥٩٦-٤٦٥.

وهذا الكتاب لم يذكره النجاشي، ولكن ذكره الشيخ الطوسي، ولعله سقط من تعداد النجاشي، أو سقط من النسخ، أو لعله رأى أنه مندرج في كتاب الإيمان والكفر.

٧- كتاب فضل القرآن: من صفحه ٥٩٦-٦٣٤.

- كتاب العشرة: من صفحه ٦٣٥ إلى آخر الجزء. وهو كتاب لم يذكره الشيخ الطوسي، ولكن ذكره النجاشي في رجاله (١) ٩١٩.

الجزء الثالث: أحاديثه ٢٠٤٩ حديثاً، وهو يشتمل على الأبواب التالية:

٨- كتاب الطهارة: من صفحه ١-٧٤.

كتاب الحيض: من صفحه ٧٥-١١٠.

وهذان الكتابان جعلهما الشيخ كتاباً واحداً، فقال: كتاب الطهارة والحيض.

٩- كتاب الجنائز: من صفحه ١١١-٢٦٣.

١٠- كتاب الصلاة: من صفحه ٢٦٤-٤٩٥.

كتاب الزكاه: من صفحه ٤٩٦.

الجزء الرابع: أحاديثه ٢١٨٨ حديثاً، وهو مشتمل على الأبواب التاليه:

تمه كتاب الزكاه (أبواب الصدقه): من صفحه ٢ - ٦٠.

١٢- كتاب الصيام: من صفحه ٦٢ - ١٨٣.

١٣- كتاب الحج: من صفحه ١٨٤ إلى آخر الجزء.

الجزء الخامس: أحاديثه ٢٢٠٠ حديثاً، وهو مشتمل على الأبواب التاليه:

١٤- كتاب الجهاد: من صفحه ٢ - ٦٤.

١٥- كتاب المعيشه: من صفحه ٦٥ - ٣١٩.

١٦- كتاب النكاح: من صفحه ٣٢٠ إلى آخر الجزء.

الجزء السادس: أحاديثه ٢٦٥٥ حديثاً، وهو مشتمل على الأبواب التاليه:

- كتاب العقيقه: من صفحه ٢ - ٥٣، وهو كتاب لم يذكره الشيخ الطوسى، ولكن ذكره النجاشى مع كتاب النكاح، فقال: كتاب النكاح والعقيقه (١) ٩٢٠.

١٧- كتاب الطلاق: من صفحه ٥٤ - ١٧٦.

١٨- كتاب العتق والتدبير والمكاتبه: من صفحه ١٧٧ - ٢٠١.

١٩- كتاب الصيد: من صفحه ٢٠٢ - ٢٢٦.

كتاب الذبائح: من صفحه ٢٢٧ - ٢٤١.

وهذان الكتابان جعلهما الشيخ كتاباً واحداً.

٢٠- كتاب الأطمعه: من صفحه ٢٤٢ - ٣٧٩.

كتاب الأشربه: من صفحه ٣٨٠ - ٤٣٧.

وهذان الكتابان جعلهما الشيخ أيضاً كتاباً واحداً.

١- رجال النجاشي ٢ / ٢١٠.

٢١- كتاب الزى والتجمل والمروءه: من صفحه ٤٣٨ - ٥٣٤.

٢٢- كتاب الدواجن: من صفحه ٥٣٥ إلى آخر الجزء.

الجزء السابع: أحاديثه ١٧٠٤ حديثاً، وهو مشتمل على الأبواب التاليه:

٢٣- كتاب الوصايا: من صفحه ٢ - ٦٩.

٢٤- كتاب المواريث: من صفحه ٧٠ - ١٧٦. والشيخ أسماه: كتاب الفرائض.

٢٥- كتاب الحدود: من صفحه ١٧٤ - ٢٧٠.

٢٦- كتاب الديات: من صفحه ٢٧١ - ٣٧٧.

٢٧- كتاب الشهادات: من صفحه ٣٧٨ - ٤٠٥.

٢٨- كتاب القضاء والأحكام: من صفحه ٤٠٦ - ٤٣٣.

٢٩- كتاب الأيمان والندور والكفارات: من ص ٤٣٤ إلى آخر الجزء.

الجزء الثامن:

٣٠- كتاب الروضه: أحاديثه ٥٩٧ حديثاً.

هذه هي كل أبواب الكافي، والشيخ رحمه الله لم يذكر كتاب العشره وكتاب العقيقه، وزاد كتاباً واحداً لا يوجد في الطبعه الموجوده بأيدينا، وهو كتاب الوقوف والصدقات، فعدها ثلاثين كتاباً.

والحاصل أن أبواب كتاب الكافي الموجود بأيدينا قد ذكرها الشيخ الطوسي كلها في كتاب الفهرست، إلا كتاب العشره وكتاب العقيقه، وهما كتابان قد ذكرهما النجاشي في رجاله، وهذا دليل على أنهما لم يزايدا بأخره.

بينما زاد الشيخ كتاباً لا ذكر له في الطبعه الموجوده بأيدينا، وهو كتاب الوقوف والصدقات، وهو كتاب لم يذكره النجاشي في جملة أبواب كتاب الكافي، وهذا إن ثبت دلّ على نقصان الطبعه المتداوله عندنا لا زيادتها، إلا أن الظاهر أنه اشتباه من الشيخ،

والمعول على ما نقله النجاشي، لأنه أضب من الشيخ في نقله.

وبهذا كله يتضح أن الكافي لم يُزد فيه كتاب واحد فضلاً عن عشرين كتاباً كما زعم الكاتب.

قال الكاتب: ولتأخذ كتاباً آخر يأتي بالمرتبه الثانيه بعد الكافي وهو أيضاً أحد الصحاح كذا الأربعة الأولى، إنه كتاب (تهذيب الأحكام) للشيخ الطوسي مؤسس حوزة النجف، فإن فقهاءنا وعلماؤنا يذكرون على أنه الآن (١٣٥٩٠) حديثاً، بينما يذكر الطوسي نفسه مؤلف الكتاب - كما في عده الأصول - أن تهذيب الأحكام هذا أكثر من (٥٠٠٠) حديث، أي لا يزيد في كل الأحوال عن (٦٠٠٠) حديث، فمن الذي زاد في الكتاب بهذا الكم الهائل من الأحاديث الذي جاوز عدده العدد الأصلي لأحاديث الكتاب؟

وأقول: عبارته الشيخ الطوسي في كتاب العده هي: وقد ذكرت ما ورد عنهم عليهم السلام من الأحاديث المختلفه التي تختص بالفقه في كتابي المعروف الاستبصار وفي كتاب تهذيب الأحكام ما يزيد على خمسه آلاف حديث، وذكرت في أكثرها اختلاف الطائفة في العمل بها، وذلك أشهر من أن يخفى (١) ٩٢١.

وكلامه قدس الله نفسه واضح جداً، فإنه إنما عنى الأحاديث المتعارضه المختلفه التي ذكرها في كلا الكتابين المذكورين، ولم يُرد بيان عدد أحاديث كتابيه كلها كما هو واضح من عبارته، فإن جملة وافره من أحاديث التهذيب والاستبصار لا تعارض فيها، وهذا أمر لا يحتاج إلى مزيد بحث.

ومن المؤسف حقاً أن يحرف الكاتب كلمه الشيخ الطوسي ليتوصل بها إلى

غرضه السيئ، ويكشف عن سوء نيته أنه لم ينقل عبارته الشيخ الطوسي بنصها، وإنما نقلها بالصورة المحرّفة التي رأيناها، والله المستعان على ما يصفون.

قال الكاتب: مع ملاحظته البلايا التي رُوِيَتْ في الكافي وتهذيب الأحكام وغيرهما، فلا شك أنها إضافات لا يُؤيد حَقَّقِيهِ تسترت بالإسلام، والإسلام منها برى ء، فهذا حال أعظم كتابين فَمَا بالك لو تابعتنا حال المصادر الأخرى ماذا نجد؟؟

وأقول: لقد اتضح للقارئ العزيز أن مزاعم الكاتب بشأن الكتابين المذكورين كلها أوهام فاسده وخيالات كاسده، وما زعمه من وجود بلايا في الكافي والتهذيب يحتاج منه إلى بيان وإثبات، وأما التعمية بهذه الصورة وهو في مقام الإثبات فهي غير مقبولة ولا قيمة لها، لأن كل ادّعاء لم يستند على دليل صحيح فحقّه أن يُضرب به عرض الجدار، وهو أمر واضح لا يحتاج إلى إطاله.

قال الكاتب: ولهذا قال السيد هاشم معروف الحسنی:

(وضع قُصَّاصُ الشيعة مع ما وضعه أعداء الأئمة عدداً كثيراً من هذا النوع للأئمة الهداه) وقال أيضاً:

(وبعد التتبع في الأحاديث المنتشرة في مجاميع الحديث كالكافي والوافي وغيرهما نجد أن الغلاة والحاقدین على الأئمة الهداه لم يتركوا باباً من الأبواب إلا ودخلوا منه لإفساد أحاديث الأئمة والإساءة إلى سمعتهم) الموضوعات ص ١٦٥، ٢٥٣.

وأقول: من الواضح المعلوم أن علماء الشيعة لا يرون صحّه كل أحاديث الكافي أو الوافي أو غيرهما من مجاميع الحديث عندهم، بل إنهم يرون أنها لا تخلو من

أحاديث ضعيفه أو موضوعه، وهذا أمر لا- نتنازع فيه، إلا- أنه لا يستلزم إسقاط هذه الكتب عن الاعتبار والحجيه، فإن العلماء جزاهم الله خير الجزاء مَحَّصُوا هذه الأحاديث ونَقَّحُواها، فعرفوا الصحيح من الضعيف، ومَيَّزُوا السليم من السقيم، وحال هذه الكتب حال أكثر كتب أهل السنه التي جمعت الصحيح والضعيف والمكذوب والموضوع، فلم يمنع اشتغالها على أحاديث موضوعه من العمل بما فيها من أحاديث صحيحه معتبره.

قال الكاتب: وقد اعترف بذلك الشيخ الطوسى فى مقدمه التهذيب فقال: (ذاكرنى بعض الأصدقاء .. بأحاديث أصحابنا، وما وقع فيها من الاختلاف والتباين والمنافاه والتضاد حتى لا يكاد يتفق خبر إلا وبإزائه ما يضاده، ولا يسلم حديث إلا وفى مقابله ما يُنافيه حتى جعل مخالفتونا ذلك من أعظم الطعون على مذهبنا) ورغم حرص الطوسى على صيانه كتابه إلا أنه تعرض للتحريف كما رأيت.

وأقول: إن الاختلاف والتباين بين الأحاديث أمر لا- يُنكر، ونحن لا نتنازع فيه، وذلك لأن الأحاديث المتعارضه كثيره فى كتب الشيعه وأهل السنه، وحسبك أن تنظر فى كتاب (بدايه المجتهد ونهايه المقتصد) لابن رشد، لتعرف مدى تعارض الأحاديث عند أهل السنه، وما ترتب على ذلك من اختلاف الفتاوى فيما بينهم.

وكثره الأحاديث المتعارضه فى كتب الفريقين لا يضر، لأن الفقيه يمكنه تمييز الصحيح من الضعيف والسليم من السقيم، كما يمكنه الترجيح بين الأحاديث المعتبره بالمرجحات السنديه والدلاليه، والأخذ بالراجح وطرح المرجوح.

أما أن كتاب الشيخ الطوسى قد تعرَّض للتحريف فقد أوضحنا بطلانه آنفاً، فلا حاجه لإعادته.

قال الكاتب: فى زيارتى للهند التقيت السيد دلدار على فأهدانى نسخه من كتابه (أساس الأصول) جاء فى ص ٥١: (إن الأحاديث المأثوره عن الأئمه مختلفه جداً لا يكاد يُوجد حديث إلا وفى مقابله ما ينافيه، ولا يتفق خبر إلا وبإزائه ما يصاده) وهذا الذى دفع الجم الغفير إلى ترك مذهب الشيعة.

وأقول: هذه الحكايه هى القشه التى قصمت ظهر البعير، فإنها كذبه صلعاء لا يمكن توجيهها بوجه، وذلك لأن الكاتب لا يمكن أن يدرك السيد دلدار على الذى مضى على وفاته عند كتابه الكاتب لكتابه (لله ثم للتاريخ) مائه وخمس وثمانون سنه.

قال الباحث المتتبع آغا بزر الطهرانى فى كتابه (الذريعه إلى تصانيف الشيعة):

أساس الأصول: فى الرد على الفوائد المدنيه الاسترabadيه، للعلامه السيد دلدار على بن محمد معين النجوى النصير آبادى اللكهنوى، المجاز من آيه الله بحر العلوم، والمتوفى سنه ١٢٣٥ ... (١) ٩٢٢.

وعليه فلو فرضنا أن الكاتب رأى السيد دلدار فى سنه وفاته، وكان الكاتب فى أول بلوغه، أى أن عمره كان خمس عشره سنه، فإن عُمر المؤلف حين كتب كتابه (لله ثم للتاريخ) سيكون مائتى (٢٠٠) سنه.

مع أن الكاتب قد صرّح فيما تقدّم أن الشاعر أحمد الصافى النجفى يكبره بحوالى ثلاثين سنه، والصافى النجفى من مواليد سنه ١٣١٤ هـ، وعليه فيكون الكاتب من مواليد ١٣٤٤ هـ، فيكون عمره فى سنه ١٤٢٠ هـ - هو ٧٦ سنه، فما أبعد التفاوت فى كلامه الدال على عدم وثاقته، ولهذا حقّ لنا إسقاط كل حكاياته التى ذكرها فى كتابه، وأدعى فيها المشاهده.

وأما قوله: (وهذا الذى دفع الجم الغفير إلى ترك مذهب الشيعة)، فيردّه أنا لم

نسمع عن شخص معروف أنه ترك مذهب الشيعة وتحوّل إلى مذاهب أهل السنه، بخلاف الذين تركوا التسنن فهم كثيرون جداً، وقد كتب الشيخ هشام آل قطيط المتشيع كتاباً في ثلاثه مجلدات باسم (المتحوّلون: حقائق ووثائق)، ذكر فيه العشرات من العلماء والمفكرين الذين تشيّعوا، وكتبوا كتباً يذكرون فيها الأسباب التي دعتهم لترك مذاهبهم والتحوّل إلى مذهب الشيعة الإماميه.

ولا بأس أن أسرد لك قائمه بأسماء بعض المتشيعين مع ذكر بعض مؤلفاتهم:

١- الشيخ محمد مرعى الأنطاكي الحلبي: ذكر قصه تشيعه في كتابه (لماذا اخترت مذهب الشيعة مذهب أهل البيت عليهم السلام).

٢- الشيخ محمد أمين الأنطاكي الحلبي: ذكر قصه تشيعه في كتابه (في طريقي إلى التشيع).

٣- الداعيه الدكتور السيد محمد التيجاني السماوي (تونس): ذكر قصه تشيعه في كتابه (ثم اهتديت).

٤- مروان خليفات (الأردن): ذكر قصه تشيعه في كتابه (وركبت السفينه).

٥- المحامي أحمد حسين يعقوب (الأردن): ألف سلسله من الكتب التي ينتصر فيها لمذهب الشيعة الإماميه، منها (نظريه عداله الصحابه) و (النظام السياسى فى الإسلام)، و (المواجهه مع رسول الله وآله)، وغيرها.

٦- الشيخ معتصم سيد أحمد (السودان): ذكر قصه تشيعه في كتابه (الحقيقه الضائعه: رحلتى نحو مذهب آل البيت عليهم السلام).

٧- السيد إدريس الحسينى (المغرب): ذكر قصه تشيعه في كتابه (لقد شيعنى الحسين عليه السلام).

٨- الباحث العراقى صائب عبد الحميد: له كتب كثيره، منها (منهج فى الانتماء المذهبى) وغيره.

٩- الكاتب المصرى صالح الوردانى: ذكر قصه تشيعه فى كتابه (الخدعه: رحلتى من السنه إلى الشيعة)، وله مجموعه من الكتب النافعه.

١٠- السيده لمياء حماده (سوريا): ذكرت قصه تشيعها فى كتابها (وأخيراً أشرق الروح).

١١- السيد حسين الرجا (سوريا): ذكر قصه تشيعه فى كتابه (دفاع من وحى الشريعة ضمن دائره السنه والشيعة).

١٢- الشيخ هشام آل قطيط (سوريا): ذكر قصه تشيعه فى كتابه (ومن الحوار اكتشفت الحقيقه).

١٣- الدكتور أسعد وحيد القاسم (فلسطين): ذكر قصه تشيعه فى كتابه (حقيقه الشيعة الاثنى عشرية).

١٤- المحامى محمد على المتوكل (السودان): ذكر قصه تشيعه فى كتابه (ودخلنا التشيع سُجَّداً).

١٥- الدكتور سعيد أيوب (مصر): له كتاب (وجاء الحق) وغيره.

قال الكاتب: ولننظر فى القول بتحريف القرآن، فإن أول كتاب نص على التحريف هو كتاب سليم بن قيس الهلالي (ت ٩٠هـ-) فإنه أورد روايتين فقط، وهو أول كتاب ظهر للشيعة، ولا يوجد فيه غير هاتين الروايتين.

ولكن إن رجعنا إلى كتبنا المعتبره، والتي كُتبت بعد كتاب سليم بن قيس بدهور فإن ما وصل إلينا منها طافح بروايات التحريف، حتى تسنى للنورى الطبرسى جمع أكثر من ألفى روايه فى كتابه (فصل الخطاب).

وأقول: إن الكاتب هنا اعتبر كتاب سليم بن قيس أول كتاب ظهر للشيعة ولا

يحتوى إلا على روايتين فقط دالّتين على التحريف، بينما سيأتى قريباً فى كلامه تصريحه بأن كتاب سليم بن قيس كتاب اختلقه أبان بن أبى عياش ونسبه لسليم.

وأما روايات التحريف فقد أجبنا عليها فيما سبق، ولا حاجة لتكرار الكلام فيها، ونقلنا فيما مرّ قول آيه الله الشيخ محمد جواد البلاغى فى كتابه (آلاء الرحمن)، الذى أوضح به أن الميرزا النورى جمع الروايه الواحده من مصادر مختلفه بحيث أشعر القارئ أنها روايات مختلفه، بينما هى روايه واحد، فراجع كلمته فإنها مفيده جداً.

وأما وجود روايات ظاهره فى التحريف فى المصادر المعتمده عند الشيعة فهذا لا يضر، لوجود أضعافها فى كتب أهل السنه، وقد اشتمل صحيحا البخارى ومسلم وغيرهما من كتبهم الحديثيه المعتمده على كثير من تلك الروايات، ووجود هذه الروايات لا يستلزم القول بالتحريف كما أوضحنا فيما مرّ.

قال الكاتب: فمن الذى وضع هذه الروايات؟ وبخاصه إذا رجعنا إلى ما ذكرناه آنفاً فى بيان ما أضيف إلى الكتب، وبالذات الصحاح تبين أن هذه الروايات وُضِعَتْ فى الأزمان المتأخره عن كتاب سليم بن قيس، وقد يكون فى القرن السادس، أو السابع، حتى أن الصدوق المتوفى ٣٨١ هـ - قال: (إن من نسب للشيعة مثل هذا القول - أى التحريف - فهو كاذب) لأنه لم يُسَمَّعْ بمثل هذه الروايات، ولو كانت موجوده فعلاً لَعَلِمَ بها أو لَسَمَّعَ.

وكذلك الطوسى أنكر نسبَه هذا الأمر إلى الشيعة كما فى تفسير (التيبان فى تفسير القرآن) ط النجف ١٣٨٣ هـ - وأما كتاب سليم بن قيس فهو مكذوب على سليم بن قيس وضعه إبان بن أبى عياش، ثم نسبه إلى سليم. وإبان هذا قال عنه ابن المطهر الحلى والأردبيلي: (ضعيف جداً، وَيُنْسَبُ أصحابنا وضع كتاب سليم بن قيس إليه) انظر الحلى ص ٢٠٦، جامع الرواه للأردبيلي ٩ / ١.

وأقول: أنا أتعجب من هذه الاستدلالات الغريبه، فإن الكاتب استدل على أن روايات التحريف لم يُسمع بها في زمان الشيخ الصدوق والشيخ الطوسي بأنهما نفيًا تحريف القرآن، وجعل ذلك دليلًا على أن تلك الروايات لم يكن لها وجود في زمانهما، وإنما اختلقت بعدهما بمداهم مديده، مع أن الروايات المزبوره كانت موجوده في زمانهما بل قبله، ولهذا أشار إليها الشيخ المفيد المتوفى سنه ٤١٣هـ- والمعاصر للصدوق في كتابه (أوائل المقالات) كما مرَّ النقل عنه.

ولعل الكاتب نسي أنه قد ذكر قبل سطور قليله أن تلك الروايات مذكوره في كتاب سليم بن قيس، وهو مكتوب قبلهما بسنين كثيره، ونسي أنه ذكر فيما مرَّ روايات نقلها عن الكافي للكيني (ت ٣٢٩هـ-) داله عنده على التحريف.

وإذا كان الكاتب قد جزم بأن روايات تحريف القرآن مدسوسه في كتب الأحاديث الشيعيه في العصور المتأخره، فلا بد من الجزم أيضاً بأن أحاديث التحريف المرويّه في صحيح البخارى ومسلم وغيرهما من كتب الحديث عند أهل السنه قد زيدت فيها في العصور المتأخره، وذلك لأن البخارى ومسلم ومالك وأصحاب السنن الأربعة والمعاصرين لهم لم يكونوا يقولون بالتحريف مع وجود روايات التحريف الكثيره الصريحه في كتبهم، وهذا يدل- بميزان الكاتب- أن تلك الروايات قد زيدت فيما بعد في كتبهم، وإلا لو رأوها لقالوا بالتحريف.

قال الكاتب: ولما قامت الدوله الصفويه صار هناك مجال كبير لوضع الروايات وإصاقها بالإمام الصادق وبغيره من الأئمه سلام الله عليهم.

وأقول: هذا كلام غريب، وما أكثر الغرائب في كلام هذا الكاتب، فإن المجاميع الحديثيه الشيعيه كلها كُتبت في العصور التي سبقت الدوله الصفويه (حوالي

٩٠٠ هـ -- ١١٣٤ هـ) (١) ٩٢٣، فإن الكلينى صاحب الكافى توفى سنه ٣٢٩ هـ، والشيوخ الصدوق صاحب كتاب من لا يحضره الفقيه توفى سنه ٣٨١ هـ، والشيوخ الطوسى صاحب التهذيب والاستبصار توفى سنه ٤٦٠ هـ، فما أبعد أزمانهم عن زمان الدوله الصفويه.

وأما من جاء بعدهم كالفيض الكاشانى مؤلف كتاب الوافى المتوفى سنه ١٠٩١ هـ، والحر العاملى صاحب كتاب وسائل الشيعه المتوفى سنه ١١٠٤ هـ، فإنهما جمعا روايات الكتب الأربعة وربّماها وبوّأها لا أكثر.

وأما المجلسى صاحب بحار الأنوار المتوفى سنه ١١١١ هـ، فإنه جمع فى كتابه من الأخبار والآثار ما تفرّق فى الكتب الكثيره التى كتبها أساطين المذهب، والتى يُخشى اندثارها كما اندثر غيرها من كتب الحديث، فأوعز كل ما نقله إلى مصدره، وجاءت الطبعة الحديثه من هذا الكتاب مزدانه ببيان المصادر التى نقل المجلسى عنها بأرقام المجلدات والصفحات.

وأما الميرزا حسين النورى صاحب مستدرک الوسائل المتوفى سنه ١٣٢٠ هـ - فإنه استدرک على كتاب وسائل الشيعه ما لم يذكره الحر العاملى رحمه الله فى الوسائل مما هو مذكور فى الكتب الأخرى المعروفه التى كتبها العلماء السابقون، وقد طُبِعَ هذا الكتاب طبعه جديده محققه ذُكرت فيها المصادر بأرقام المجلدات والصفحات.

فإذا اتضح ذلك يُعلم زيف مزاعم الكاتب وبطلان دعاويه، ويتبين أن كل كتب الحديث إما أنها كانت مكتوبه قبل قيام الدوله الصفويه، أو مصادرهما كانت مكتوبه كذلك.

قال الكاتب: بعد هذا الموجز السريع تبين لنا أن مصنفات علمائنا لا يُوثقُ بها،

ولا يُعْتَمَدُ عليها إذ لم يُعْتَنَ بها، ولهذا عِبَتْ بها أيدي العَدَى، فكان من أمرها ما قد عرفت.

وأقول: بل تَبَيَّنَ للقارئ العزيز أن كل ما قاله الكاتب ما هو إلا أوهام وخيالات، لا تستند على دليل ولا تنهض بها حجج، وأن الكاتب لم يعتمد في كلامه على الإثبات، وإنما تشبث بخيوط من سراب، فجمع ما ظن أنه يصل به إلى غايته، ويحقق به بُغِيته، فباء بالخسران، ورجع بالخبية والخذلان.

إن الكاتب لم يستطع أن يثبت بدليل واحد أن ثمة أحاديث زيدت في الكتب المعروفة، فيذكرها بأعيانها بعد مقارنه النسخ القديمه بالنسخ الحديثه من الكتب المذكوره، ولم يتمكن من التدليل على أنها عُبث بها، مع أنها لو زيد فيها لسهل على الباحث اكتشاف ذلك، بسبب أن الثقله عنها كثيرون، والمعتنون بها لا يحصون، فكيف يخفى عن كل هؤلاء ذلك العبث، أو يتواطأ كل أولئك على قبول ذلك العبث والرضا به؟!!

قال الكاتب: والآن نريد أن نُعَرِّجَ على لَوْنِ آخر من آثار العناصر الأجنبيه في التشيع.

إنها قضيه الإمام الثاني عشر، وهي قضيه خطيره جداً.

لقد تناول الأخ الفاضل السيد كذا أحمد الكاتب هذا الموضوع فيبين أن الإمام الثاني عشر لا حقيقه له، ولا وجود لشخصه، وقد كفانا الفاضل المذكور مهمه البحث في هذا الموضوع، ولكنى أقول: كيف يكون له وجود وقد نصت كتبنا المعتبره على أن الحسن العسكري - الإمام الحادى عشر - توفى ولم يكن له ولد، وقد نظروا فى نساءه وجواريه عند موته فلم يجدوا واحده منهن حاملاً أو ذات ولد، راجع لذلك كتاب

الغيبه للطوسى ص ٧٤، الإرشاد للمفيد ص ٣٥٤، أعلام الورى للفضل الطبرسى ص ٣٨٠، المقالات والفرق للأشعري القمى ص ١٠٢.

وأقول: هذا من غرائب الأكاذيب، فإن الشيخ الطوسى قدس سره فى كتاب الغيبه قد أثبت ولاده الإمام المهدي بأدله كثيره، ولهذا قال فى الصفحه المذكوره، ص ٧٤:

والخبر بولاده ابن الحسن عليه السلام وارد من جهات أكثر مما يثبت به الأنساب فى الشرع، ونحن نذكر طرفاً من ذلك فيما بعد إن شاء الله تعالى.

وأما إنكار جعفر بن على - عم صاحب الزمان عليه السلام - شهاده الإماميه بولد لأخيه الحسن بن على وُلِدَ فى حياته، ودفعه بذلك وجوده بعده، وأخذه تركته وحوزه ميراثه، وما كان منه فى حمل سلطان الوقت على حبس جوارى الحسن عليه السلام واستبدالههن بالاستبراء لهن من الحمل ليتأكد نفيه لولد أخيه، وإباحته دماء شيعتهم بدعواهم خلفاً له بعده كان أحق بمقامه، فليس بشبهه يعتمد على مثلها أحد من المحضّلين، لاتفاق الكل على أن جعفرأ لم يكن له عصمه كعصمه الأنبياء، فيمتنع عليه لذلك إنكار حق ودعوى باطل، بل الخطأ جائر عليه، والغلط غير ممتنع منه.

انتهى كلامه قدس سره، وهو واضح فى أنه كان فى صدد إثبات ولاده المهدي عليه السلام، والظاهر أن الكاتب قد نسب إنكار جعفر بن على ولاده الإمام المهدي عليه السلام للشيخ الطوسى رحمه الله، وهذا غير بعيد منه.

وأما الشيخ المفيد قدس الله نفسه فإنه نصّ فى كتابه الإرشاد على إمامه الإمام المهدي عليه السلام بعد أبيه الإمام الحسن العسكري عليه السلام، فقال:

وكان الإمام بعد أبى محمد عليه السلام ابنه المسمّى باسم رسول الله صلى الله عليه وآله، المكنّى بكنيته، ولم يخلف أبوه ولداً ظاهراً ولا باطناً غيره، وخلفه غائباً مستتراً على ما قدّمنا ذكره، وكان مولده ليله النصف من شعبان سنه خمس وخمسين ومائتين، وأمه أم ولد يقال لها نرجس، وكان سنّه عند وفاه أبيه خمس سنين، آتاه الله فيها الحكمة وفصل

الخطاب، وجعله آية للعالمين، وآتاه الحكمة كما آتاها يحيى صبيًا، وجعله إماماً في حال الطفوليّة الظاهره كما جعل عيسى بن مريم في المهدي نبيًا (١) ٩٢٤.

ثم ذكر أن الأخبار بغيبته مستفيضه قبل ولادته، وأن له غيبتين، إحداهما أطول من الأخرى، وعقد باباً في ذكر طرف من الدلائل على إمامته، وباباً في ما جاء من النص على إمامته، وباباً في ذكر من رآه، وباباً في كراماته ومعجزاته ... إلى آخر ما ذكره، وكله صريح في نفي ما نسبته الكاتب إليه من القول بعدم ولادته.

وأما الشيخ الطبرسي في إعلام الوري فإنه عقد فصلاً في ترجمه الإمام المهدي عليه السلام، فعقد فصلاً في ذكر اسمه وكنيته ولقبه، وفصلاً آخر في ذكر مولده واسم أمه، وفصلاً ثالثاً في ذكر من رآه، وفصلاً آخر في ذكر الدلائل على إثبات غيبته وصحة إمامته، وفصلاً آخر في ذكر أسماء الذين شاهدوه ورأوا دلائله وخرج إليهم من توقيعاته ... إلى آخر ما ذكره من الفصول الداله على بطلان ما نسبته إليه الكاتب من نفي ولادته.

وبقول مختصر فإن كل من نسب إلى واحد من علمائنا المعروفين أنه يقول بعدم ولاده الإمام المهدي عليه السلام فهو كاذب مفتر، لا يستحي ولا يخجل، وذلك لأن أقوالهم معروفه، وكتبهم مشهوره.

قال الكاتب: وقد حقق الأخ الفاضل السيد كذا أحمد الكاتب في مسأله نُؤاب الإمام الثاني عشر فأثبت أنهم قوم من الدَجَله ادَّعوا النيابة من أجل الاستحواذ على ما يُراد من أموال الخُمس، وما يُلقَى في المرقد كذا، أو عند السرداب من تبرعات.

وأقول: لا- شأن لنا بما قاله أحمد الكاتب، لأننا لا نكتب ردًّا على أقواله، وإنما كلامنا مع كاتب (الله ثم للتاريخ)، وكلام أحمد الكاتب كله مردود عليه، فراجع إن شئت كتاب (دفاع عن التشيع) للسيد نذير الحسنى، وكتاب (متهات في مدينه الضباب)، وهو مجموعته حوارات وقعت بينه وبين بعض المحاورين الشيعة في شبكه هجر الثقافيه.

وأما ما يرتبط بموضوع النواب الأربعة فإن أحمد الكاتب لم يأتِ بأى دليل ينفي نيابتهم، وإنما أنكر أن يكون عنده دليل على وثاقه السفراء الأربعة، فقال: إذن فلا يمكننا أن نصدق بدعوى أولئك النواب بالنيابة عن الإمام المهدي، ونعتبر قولهم دليلًا على وجود الإمام، استناداً إلى دعاوى المعاجز أو العلم بالغيب، ولا يمكننا أن نميز دعواهم عن دعوى أدياء النيابة الكاذبين الذين كانوا يتجاوزون الأربعة والعشرين (١) ٩٢٥.

وزعم أن هؤلاء السفراء مستفيدون من ادعاء السفاره، وقد ادعى السفاره كثيرون، فلا بد من الحكم بكذب الكل، فقال: وإذا كنا نتهم أدياء النيابة الكاذبين بجر النار إلى قرصهم، وبالحرص على الأموال والارتباط بالسلطه العباسيه القائمه يومذاك، فإن التهمه تتوجّه أيضاً إلى أولئك النواب الأربعة الذين لم يكونوا بعيدين عنها (٢) ٩٢٦.

وهذا كلام لا يخفى فساده، لأنه على هذا المنهج لا بد أن ينكر نبوه نبيّنا صلى الله عليه وآله وسلم، لأن هناك من ادعى النبوه فى عصره صلى الله عليه وآله وسلم، وكان مستفيداً من هذا الادعاء، والتهمه حينئذ تتوجّه إلى الكل، ولنفس السبب يلزمه أيضاً أن ينكر إمامه كل الأئمه من غير استثناء.

وأما اتهام النواب الأربعة بالكذب والدجل فهو سهل من أمثال أحمد الكاتب،

١- تطور الفكر السياسى الشيعى.

٢- نفس المصدر.

ولكن من الصعب عليه إثباته، والإمام المهدي عليه السلام قد جعل له سفراء أربعه معروفين بالقداسه والتقوى والورع، بشهاده المؤلف والمخالف، ولم ينقل عنهم دجل ولا تكالب على جمع الأموال ولا حب الرئاسه، وقد كان أول السفراء- وهو أبو عمرو عثمان بن سعيد العمري رحمه الله- وكيلاً للإمامين الهادي والعسكري، وكان ثقه جليلاً ممدوحاً منهما، ومنه تسلسلت النيابة إلى بقيه النواب، وكانت التواقيع تصدر من الإمام عليه السلام مَبَّهه الشيعة ومحذِّره لهم من كل من سَوَّلت له نفسه أن يدَّعى النيابة عن الإمام عليه السلام في حال غيبته، وقد ذكر ذلك كله الشيخ الطوسي قدس سره في كتابه الغيبه، فراجعه، فإن فيه فوائد مهمه وكثيره (١) ٩٢٧.

قال الكاتب: وَلُنَزَّ ما يصنعه الإمام الثاني عشر المعروف بالقائم أو المنتظر عند خروجه:

١- يضع السيف في العرب: (روى المجلسي أن المنتظر يسير في العرب بما في الجفر الأحمر وهو قَتْلُهُمْ) بحار الأنوار ٥٢ / ٣١٨.

وأقول: هذا الحديث نقله المجلسي عن بصائر الدرجات لمحمد بن الحسن الصفار، وسنده هو: أحمد بن محمد، عن ابن سنان، عن رفيد مولى أبي هبيرة.

وهو حديث ضعيف، وذلك لأن أحمد بن محمد بن محمد الذي يروى عنه الصفار هو أحمد بن محمد بن عيسى، فيكون ابن سنان المذكور في السند هو محمد بن سنان، لأن أحمد بن محمد لا يروى عن عبد الله بن سنان الثقة، ومحمد هذا ضعيف، قد مرَّ بيان حاله فيما سبق.

هذا مضافاً إلى أن رفيداً مولى ابن (أو أبي) هبيرة لم يثبت توثيقه في كتب

١- راجع كتاب الغيبه للشيخ الطوسي، ص ٢١٤ وما بعدها.

الرجال.

ومع الإغماض عن سند الروايه فيحتمل أن السبب في أن المهدي عليه السلام سيسير في العرب بالذبح هو أنه عليه السلام سيظهر في بلاد العرب، والعرب لن يسلموا له الأمر طواعيه، بل سيحاربونه ويحاربهم، وسيقتل منهم من حاربه.

ولا- ريب في أن كل من كفَّ يده، وترك مقاتله الإمام عليه السلام عند خروجه، ودان له بالطاعه، فلن يصيبه أى مكروه منه، ولن يقصده الإمام بالحرب، سواء أكان من العرب أم من العجم.

فالحديث يشير إلى أن طوائف من العرب ستحارب الإمام المهدي عليه السلام عند ظهوره، وأن الإمام سيحاربهم حتى يخضعهم أو يقتلهم.

وهذا المعنى قد ورد في بعض أحاديث أهل السنه، فقد أخرج الحاكم في المستدرک بسنده عن نافع بن عتبه، قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول: تقاتلون جزيره العرب، فيفتحهم الله، ثم تقاتلون الروم، فيفتحهم الله، ثم تقاتلون فارس، فيفتحهم الله، ثم تقاتلون الدجال، فيفتحه الله (١) ٩٢٨.

قال الكاتب: وروى أيضاً: (ما بقى بيننا وبين العرب إلا الذبح) بحار الأنوار ٥٢ / ٣٤٩.

وأقول: الظاهر أن المراد بهذا الحديث هو أنه لم يبق بين أهل البيت عليهم السلام وبين العرب إلا- قتل العرب لهم، فإنهم قد أولغوا في دماء أهل البيت وبنى هاشم، فقتلوهم شر تقتيل، وسفكوا من دمائهم الكثير، وذلك بقرينه قوله عليه السلام: (ما بقى)، فكأنه

١- المستدرک ٤ / ٤٢٦ ط حيدرآباد، قال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد على شرط مسلم، ولم يخرجاه. ووافقه الذهبي.

قال: ما بقى لنا شىء من الحقوق عليهم، إلا أنهم عدوا علينا بالقتل والذبح، وكلامه عليه السلام هذا إشاره إلى الحاله التي كانت في زمان الصادق عليه السلام، لأن أبا جعفر المنصور قد قتل من بنى هاشم العدد الكثير كما هو مذكور في التاريخ.

قال الكاتب: وروى أيضاً: (اتقِ العرب، فإن لهم خبيرٌ سوءٍ، أما إنه لم يخرج مع القائم منهم واحد) بحار الأنوار ٥٢ / ٣٣٣.

وأقول: روى المجلسى هذه الروايه عن كتاب الغيبه للشيخ، وسند هذه الروايه هو: الفضل، عن على بن أسباط، عن أبيه أسباط بن سالم، عن موسى الأبار.

وهذه الروايه ضعيفه السند، فإن راوى الروايه موسى الأبار مجهول الحال، لم يثبت توثيقه في كتب الرجال، والراوى عنه أسباط بن سالم، وهو لم يُوثَّق.

ومع الإغماض عن سند هذه الروايه فإنها معارضه بأخبار أخر دلت على أن بعض أنصاره من العرب.

منها: ما رواه الشيخ الطوسى في كتاب الغيبه بسنده عن جابر الجعفى، قال: قال أبو جعفر عليه السلام: يبايع القائم بين الركن والمقام ثلاثمائه ونيف عدّه أهل بدر، فيهم النجباء من أهل مصر، والأبدال من أهل الشام، والأخيار من أهل العراق، فيقيم ما شاء الله أن يقيم (١) ٩٢٩.

قال الكاتب: قلت: فإذا كان كثير من الشيعة هم من أصل عربى، أيشهر القائم السيف عليهم ويذبحهم؟؟

لا ... لا ... إن وراء هذه النصوص رجالاً لَعِبُوا دوراً خطيراً فى بث هذه السموم، لا تستغربن ما دام كسرى قد خلص من النار إذ روى المجلسى عن أمير المؤمنين: (أن الله قد خلصه - أى كسرى - من النار، وأن النار محرّمة عليه) البحار ٤١ / ٤.

هل يعقل أن أمير المؤمنين صلوات الله وسلامه عليه يقول إن الله قد خلّص كسرى من النار، وإن النار مُحرّمة عليه؟؟

وأقول: لقد قلنا فيما تقدّم: إن الإمام المهدي عليه السلام لا- يقاتل من آمن به ولم يحاربه، وأما شيعته ومواليه فهم أنصاره وأحبابؤه، فكيف يقتلهم ويسفك دماءهم؟!

وأما حديث كسرى فقد رواه الشيخ شاذان بن جبرئيل القمى عليه الرحمه فى كتاب الفضائل، ومحمد بن جرير الشيعى فى نوادر المعجزات عن أبى الأحوص، عن أبىه، عن عمار الساباطى (١) ٩٣٠، وهو حديث موقوف، من كلام عمار نفسه، لم يروه عن الإمام المعصوم، فلا يصلح للاحتجاج به.

والوارد فى هذا الحديث أن جمجمه كسرى أنوشيروان نطقت، فكان مما قالت: إني كنت ملكاً عادلاً شفيقاً على الرعايا رحيماً، لا أرضى بظلم، ولكن كنت على دين المجوس، وقد ولد محمد صلى الله عليه وآله فى زمان ملكى، فسقط من شرفات قصرى ثلاثه وعشرون شرفه ليله ولد، فهمت أن أؤمن به ... ولكنى تغافلت عن ذلك وتشاغلت عنه فى الملك ... فأنا محروم من الجنه بعدم إيمانى به، ولكنى مع هذا الكفر خلّصنى الله تعالى من عذاب النار ببركه عدلى وإنصافى بين الرعيه، وأنا فى النار، والنار محرّمة علىّ ... (٢) ٩٣١.

فالحديث نصٌّ صريح فى أن كسرى أنوشيروان من أهل النار، ولكنه لا يُعذّب

١- الفضائل، ص ٦٤ ط حجريه، وطبعه أخرى ص ٧٠. نوادر المعجزات، ص ٢١. بحار الأنوار ٤١ / ٢١٥.

٢- عيون المعجزات، ص ١٠. مستدرک الوسائل ١٨ / ١٦٩. بحار الأنوار ٤١ / ٢١٣.

فيها لعدله في رعيته، وهذا غير ممتنع على الله، وليس قبيحاً منه سبحانه، لما فيه من الترغيب في العدل والترهيب من الظلم.

ولا يخفى أن غرض الكاتب من إيراد هذا الحديث هو إيهام القرّاء بأن الشيعة لديهم نزعات فارسيه تدعوهم إلى تقديس كسرى والفرس، مع أن الحديث المشار إليه - مضافاً إلى ضعف سنده - فيه تصريح بدخول كسرى أنوشيروان النار، وبيان أن تحريم النار عليه خاصة إنما هو بسبب عدله لا فارسيته، ولهذا جاءت الأخبار في ذم غيره من ملوك الفرس، ومنهم كسرى المعاصر للنبي صلى الله عليه وآله وسلم.

فقد روى الشيخ الطوسي رحمه الله في المبسوط أن رسول الله صلى الله عليه وآله كتب إلى القياصره والأكاسره، كتب إلى قيصر ملك الروم: بسم الله الرحمن الرحيم من محمد ابن عبد الله إلى عظيم الروم، يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ الْآيَةَ. فلما وصل الكتاب إليه قام قائماً، ووضع على رأسه، واستدعى مسكاً فوضعه فيه، فبلغ رسول الله صلى الله عليه وآله ذلك، فقال: اللهم تَبِّثْ ملكه. وكتب إلى ملك الفرس كتاباً: (بسم الله الرحمن الرحيم من محمد بن عبد الله إلى كسرى ابن هرمز أن أسلموا تسلموا، والسلام)، فلما وصل الكتاب إليه أخذه ومزّقه، وبلغ ذلك رسول الله صلى الله عليه وآله، فقال: تَمَزَّقَ ملكه (١).

٩٣٢.

وروى الراوندى في الخرائج والجرائح أنه لما بعث محمد صلى الله عليه وآله بالنبوه بعث كسرى رسولاً إلى باذان عامله في أرض المغرب: بلغنى أنه خرج رجل قبلك يزعم أنه نبي، فلتقل له: فليكشف عن ذلك، أو لأبعثنّ إليه من يقتله ويقتل قومه. فبعث باذان إلى النبي صلى الله عليه وآله بذلك، فقال: (لو كان شيء قلته من قبلى لكففت عنه، ولكن الله بعثنى). وترك رُسل باذان وهم خمسة عشر نفرًا لا يكلمهم خمسة عشر يوماً، ثم دعاهم، فقال: اذهبوا إلى صاحبكم فقولوا له: إن ربى قتل ربّه الليله، إن ربى قتل كسرى الليله، ولا كسرى بعد اليوم، وقتل قيصر ولا قيصر بعد اليوم. فكتبوا قوله

فإذا هما قد ماتا في الوقت الذي حدّثه محمد صلى الله عليه وآله (١) ٩٣٣.

وفي مناقب آل أبي طالب عن مجالس بن مهدي المامطيري: أن النبي كتب إلى كسرى: (من محمد رسول الله إلى كسرى ابن هرمز، أما بعد فأسلم تسلم، وإلا- فأذن بحرب من الله ورسوله، والسلام على من اتبع الهدى). فلما وصل إليه الكتاب مزقه واستخف به، وقال: من هذا الذي يدعوني إلى دينه، ويبدأ باسمه قبل اسمي. وبعث إليه بتراب، فقال صلى الله عليه وآله: (مزق الله ملكه كما مزق كتابي، أما إنه ستمزقون ملكه، وبعث إليّ بتراب أما إنكم ستملكون أرضه)، فكان كما قال (٢) ٩٣٤.

قال الكاتب: ٢- يهدم المسجد الحرام والمسجد النبوي.

روى المجلسي: (إن القوائم يهدم المسجد الحرام حتى يرده إلى أساسه، والمسجد النبوي إلى أساسه) بحار الأنوار ٥٢ / ٣٣٨، الغيبة للطوسي ٢٨٢.

وأقول: هذا الخبر رواه المجلسي قدس سره عن كتاب الإرشاد للمفيد (٣) ٩٣٥، والمفيد رواه مرسلًا عن أبي بصير.

ورواه الكليني في الكافي بهذا السند: أحمد بن محمد، عن محمد بن الحسين، عن وهيب بن حفص، عن أبي بصير (٤) ٩٣٦.

وهو واضح الإرسال، فإن الراوي عن محمد بن الحسين غير معروف.

ورواه الشيخ الطوسي في كتاب (الغيبه) بهذا السند: الفضل بن شاذان، عن

١- الخرائج والجرايح. بحار الأنوار ٢٠ / ٣٨١.

٢- مناقب آل أبي طالب ١ / ١١٢. بحار الأنوار ٢٠ / ٣٨١.

٣- الإرشاد، ص ٣٦٤.

٤- الكافي ٤ / ٥٤٣.

عبد الرحمن بن أبي هاشم، عن علي بن أبي حمزة، عن أبي بصير (١) ٩٣٧.

وهو خبر ضعيف بعلي بن أبي حمزة، وهو الباطني رأس الواقفة الملعون عدو الرضا عليه السلام، وقد مرّ بيان حاله.

والحاصل أن أسانيد هذا الخبر كلها لا تقوم بها الحجج، فلا يصح الاحتجاج به ولا التعويل عليه.

ومع الإغماض عن سند الحديث فإن هدم المسجدين إلى أساسهما غير جائز لأحد من الناس، والإمام المهدي عليه السلام أعرف بما يجوز له وما لا يجوز، ونحن نعرف الحق والعِدْل من فعله عليه السلام، فإذا هدمَ المسجدين إلى أساسهما فلا ينبغي لنا أن نشك في صحه فعله وكونه مرضياً عند الله سبحانه، وإلا لما كان المهدي عليه السلام محمود السيره، وموصوفاً بأنه يملأ الأرض قسطاً وعدلاً بعدما ملئت ظلماً وجوراً.

ولعل الوجه في هدم المسجدين إلى أساسهما - على فرض صحّته الحديث - هو أن بعض نواحي المسجدين بناها سلاطين الجور من قبل لغير الله رياءً وسمعه، أو بنوها بمال حرام أو مغصوب، أو أن الإمام عليه السلام يريد بذلك أن يمحو آثار الظالمين وسلاطين الجور حتى لا يبقى لهم ذِكر كما ورد في بعض الأحاديث، أو لغير ذلك.

هذا مع أن أهل السنه رووا في كتبهم أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يود هدم الكعبه وإعادته بنائها، ولكن منعه من ذلك أن الناس كانوا حديثي عهد بالإسلام.

فقد أخرج مسلم في صحيحه عن عبد الله بن الزبير أنه قال: حدثتني خالتي (يعني عائشه) قالت: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: يا عائشه لولا أن قومك حديثو عهد ببيترِك لهدمت الكعبه، فألزقتها بالأرض، وجعلت لها بايين: باباً شرقياً وباباً غربياً، وزدت فيها سته أذرع من الحجر، فإن قريشاً اقتصرتها حيث بنت الكعبه (٢) ٩٣٨.

١- الغيبه، ص ٢٨٢.

٢- صحيح مسلم ٩٨ / ٤.

وأخرج أيضاً في صحيحه عن عطاء قال: لما احترق البيت زمن يزيد بن معاوية حين غزاها أهل الشام، فكان من أمره ما كان، تركه ابن الزبير، حتى قدم الناس الموسم يريد أن يجزّئهم أو يُحرّبهم على أهل الشام، فلما صدّر الناس قال: يا أيها الناس أشيروا عليّ في الكعبة، أنقضها ثم أبنى بناءها، أو أصلح ما وهى منها؟ قال ابن عباس: فإني قد فرّق لي رأى فيها، أرى أن تُصلح ما وهى منها، وتدع بيتاً أسلم الناس عليه، وأحجاراً أسلم الناس عليها، وبعث عليها النبي صلى الله عليه وسلم. فقال ابن الزبير: لو كان أحدكم احترق بيته ما رضى حتى يُجدّه (١) ٩٣٩، فكيف بيت ربكم؟ إني مستخير ربي ثلاثاً، ثم عازم على أمرى. فلما مضى الثلاث أجمع رأيه على أن ينقضها، فتحاماه الناس أن ينزل بأول الناس يصعد فيه أمر من السماء، حتى صعده رجل فألقى منه حجاره، فلما لم يره الناس أصابه شىء تتابعوا، فنقضوه حتى بلغوا به الأرض، فجعل ابن الزبير أعمده، فستر عليها الستور حتى ارتفع بناؤه، وقال ابن الزبير: إني سمعت عائشه تقول: إن النبي صلى الله عليه وسلم قال: لولا أن الناس حديث عهدهم بكفر، وليس عندي من النفقه ما يُقوّى على بنائه لكنت أدخلت فيه من الحجر خمس أذرع، ولجعلت لها باباً يدخل الناس منه، وباباً يخرجون منه. قال: فأنا اليوم أجد ما أنفق، ولست أخاف الناس. قال: فزاد فيه خمس أذرع من الحجر، حتى أبدى أسّاً (٢) ٩٤٠. نظر الناس إليه، فبنى عليه البناء، وكان طول الكعبة ثمانى عشره ذراعاً، فلما زاد فيه استقصره، فزاد فى طوله عشر أذرع، وجعل له بابين، أحدهما يُدخّل منه، والآخر يُخرّج منه، فلما قُتِل ابن الزبير كتب الحجاج إلى عبد الملك بن مروان يخبره بذلك، ويخبره أن ابن الزبير قد وضع البناء على أسّ نظر إليه العدول من أهل مكة، فكتب إليه عبد الملك: إنّنا لسنا من تليخ ابن الزبير فى شىء، أما ما زاد فى طوله فأقرّه، وأما ما زاد فيه من الحجر فؤدّه إلى بنائه، وسدّ الباب الذى فتحه. فنقضه وأعادته إلى بنائه (٣) ٩٤١.

١- أى يجعله جديداً.

٢- أى أظهر بعض أسس البيت الذى بناه إبراهيم عليه السلام.

٣- صحيح مسلم ٩٨ / ٤.

قلت: هكذا فعل هؤلاء السلاطين من البناء والهدم على حسب ما يحلو لهم، وما فعله غيرهم في المسجدين معروف، والكاتب لا ينكر شيئاً من أفعالهم، وإنما يود أن يتحامل على الشيعة، فينكر عليهم وجود بعض الروايات الضعاف التي تذكر نقض الإمام المهدي عليه السلام للمسجدين المعظمين، مع أن نقضهما أمر راجع للإمام المهدي عليه السلام بعد خروجه دون غيره.

قال الكاتب: وبين المجلسي: (أن أول ما يبدأ به - القائم - يُخْرِجُ هذين - يعني أبا بكر وعمر - رَطْبَيْنِ غَضَّيْنِ، ويذريهما في الريح، ويكسر المسجد) البحار ٥٢ / ٣٨٦.

وأقول: هذا الحديث رواه المجلسي عن كتاب الفضل بن شاذان بسنده إلى بشير النبال، وبشير هذا لم يثبت توثيقه في كتب الرجال، فالرواية ضعيفة السند، لا يصح الاحتجاج بها.

ومع الإغماض عن سند الرواية فإننا قد أوضحنا آنفاً أن الحق والعدل هو ما يفعله الإمام المهدي عليه السلام، وإلا لما كان ممدوحاً في سيرته وعادلاً في حكمه.

على أن الرواية لم تنص على أن المشار إليهما أبو بكر وعمر، فلعل المراد غيرهما، واسم الإشارة كما يصح أن يشار به إليهما كذلك يصح أن يشار به إلى غيرهما، ولعل المعنى بعض خلفاء الأمويين أو العباسيين المعاصرين للإمام عليه السلام وقت صدور الرواية.

ولو سلمنا بصحة الحديث وأن المقصود بالإشارة هو أبو بكر وعمر فلا بد من إعادته النظر في تقييمهما من جديد، والحكم فيهما بما يحكم به الإمام المهدي عليه السلام.

هذا مع أن دفنهما في بيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم ليس حقاً لهما دون سائر المسلمين، ولا

حق لعائشه وغيرها فى الإذن فيه، ونحن بعد البحث والتتبع لم نجد له وجهاً مصححاً، لأن الموضوع الذى دُفِنَا فيه ليس ملكاً لهما بالاتفاق، فلا بد أن يكون ملكاً لغيرهما، فإن كان ملكاً لفاطمه عليها السلام فهى لم تأذن لهما فيه، وإن كان ملكاً لابنتيهما عائشه وحفصه، فسبب الملك إما الميراث أو غيره، وغير الميراث لم يثبت، وأما الميراث فإن كان النبى صلى الله عليه وآله وسلم لا يُورث كما زعموا فلا حق لعائشه وحفصه فى شىء مما تركه النبى صلى الله عليه وآله وسلم، بل يكون كله صدقه، وإن كان النبى صلى الله عليه وآله وسلم يُورث كما هو الصحيح فلم منعنا فاطمه عليها السلام إرثها، واستحوذا على مكان لهما يُدفنان فيه دون باقى المسلمين؟ على أن نصيب ابنتيهما من الميراث لا يسع كل هذا المقدار كما لا يخفى، لأن كل واحده منهما لها تسع الثمن، وهو لا يساوى شيئاً.

قال الكاتب: إن من المتعارف عليه، بل المُسَيَّم به عند جميع فقهاءنا وعلماؤنا أن الكعبه ليس لها أهميه، وأن كربلاء خير منها وأفضل، فكربلاء حسب النصوص التى أوردها فقهاؤنا هى أفضل بقاع الأرض وهى أرض الله المختاره المقدسه المباركه، وهى حرم الله ورسوله، وقبلة الإسلام وفى تربتها الشفاء، ولا تدانيها أرض أو بقعه أخرى حتى الكعبه.

وكان أستاذنا السيد كذا محمد الحسين آل كاشف الغطاء يتمثل دائماً بهذا البيت:

ومن حديث كربلاء والكعبه لكربلاء بانَّ علُو الرُّبَّة

وقال آخر:

هى الطفوفُ فَطْفُ سبغاً بمغناها فما لمكه معنى مثل معناها

أرضٌ ولكنها السبعُ الشدادُ لها دانتُ وطأاً أعلاها لأذناها

وأقول: أما أن الكعبة ليس لها أهميه فهذا كذب صراح، كيف وهى قبله المسلمين، وقد أطبق علماء المسلمين كافه: سنه وشيعه على أن الصلاه لا تصح إلا باستقبال القبله وهى الكعبه المشرفه، وهذا أمر معلوم لا ينكره إلا مكابر جاهل.

وأما أن كربلاء هى أرض الله المختاره المقدسه المباركه، وهى حرم الله ورسوله، وقبلة الإسلام، فهذا افتراء واضح، وذلك لأنك لا تجد أحداً من الشيعة جَوَّز استقبال كربلاء فى الصلاه أو غيرها، أو وصفها بأنها أرض الله المختاره.

وحرم الله هى مكه المكرمه، وحرم رسوله صلى الله عليه وآله وسلم هى المدينه المنوره كما نطقت بذلك الأخبار الكثيره.

ففى صحيحه حسان بن مهران، قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: قال أمير المؤمنين عليه السلام: مكه حرم الله، والمدينه حرم رسول الله صلى الله عليه وآله، والكوفه حرمى، لا يردھا جبار يجور فيه إلا قصمه الله (١) ٩٤٢.

وفى صحيحه معاويه بن عمار عن أبى عبد الله عليه السلام قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: إن مكه حرم الله، حرّمها إبراهيم عليه السلام، وإن المدينه حرمى، ما بين لابتيتها حرّم، لا يعضد شجرها- وهو ما بين ظل عاير إلى ظل وعير- وليس صيدها كصيد مكه، يؤكل هذا ولا يؤكل ذاك، وهو بريد (٢) ٩٤٣.

وأما الروايات التى تفيد أن كربلاء أفضل من مكه فلم أطلع على روايات صحيحه تدل على ذلك، وكل الروايات التى وقفت عليها فى أسانيدھا ضعفاء، كمحمد بن سنان، وأبى سعيد العصفري، وغيرهما ممن لم يثبت توثيقهم، فلا يمكن الاعتماد على هذه الروايات فى إثبات أمر كهذا.

بل قد يستظهر من وصف مكه بأنها حرم الله، ووصف المدينه بأنها حرم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن أفضل البقاع هى مكه والمدينه.

١- تهذيب الأحكام ١٢/٦.

٢- نفس المصدر.

هذا مضافاً إلى دلاله موثقه سعيد بن عبد الله الأعرج عن أبي عبد الله عليه السلام قال: أَحَبُّ الأَرْضِ إلى الله مكة، وما تربته أحب إلى الله عزَّ وجل من تربتها، ولا حَجْر أحب إلى الله من حجرها، ولا شجر أحب إلى الله من شجرها، ولا جبال أحب إلى الله من جبالها، ولا ماء أحب إلى الله من مائها (١) ٩٤٤.

وفى معتبره ميسر بن عبد العزيز، قال: كنت عند أبي جعفر عليه السلام وعنده فى الفسطاط نحو من خمسين رجلاً، فجلس بعد سكوت منا طويلاً فقال: ما لكم؟! لعلكم ترون أنى نبى الله! والله ما أنا كذلك، ولكن لى قرابه من رسول الله صلى الله عليه وآله وولاده، فمن وصلنا وصله الله، ومن أحبنا أحبَّه الله عزَّ وجل، ومن حرمانا حرمه الله، أتدرون أى البقاع أفضل عند الله منزله؟ فلم يتكلم أحد منا، فكان هو الراد على نفسه، فقال: ذلك مكة الحرام التى رضىها الله لنفسه حرماً، وجعل بيته فيها. ثم قال: أتدرون أى البقاع أفضل فيها عند الله حرمه؟ فلم يتكلم أحد منا، فكان هو الراد على نفسه، فقال: ذلك المسجد الحرام. ثم قال: أتدرون أى بقعه فى المسجد الحرام أعظم عند الله حرمه؟ فلم يتكلم أحد منا، فكان هو الراد على نفسه، قال: ذاك ما بين الركن الأسود والمقام وباب الكعبه، وذلك حطيم إسماعيل عليه السلام، ذاك الذى كان يذود فيه غنيماته ويصلى فيه، والله لو أن عبداً صفَّ قدميه فى ذلك المكان، قام الليل مصلياً حتى يجيئه النهار، وصام النهار حتى يجيئه الليل، ولم يعرف حقنا وحرمتنا أهل البيت، لم يقبل الله منه شيئاً أبداً (٢) ٩٤٥.

هذا مع دلاله بعض الأخبار على أن أفضل بقاع الأرض ما بين الركن والمقام، وهى بقعه من مكة لا من غيرها، وقد مرَّ ذلك فى معتبره ميسر المتقدمه.

وفى صحيحه أبى حمزه الثمالى عن الإمام زين العابدين عليه السلام، قال: قال لنا

١- من لا يحضره الفقيه ٢/ ١٦٢. وسائل الشيعه ٩/ ٣٤٩.

٢- ثواب الأعمال وعقاب الأعمال للصدوق، ص ٢٤٥. ونقله المجلسى عنه فى بحار الأنوار ٢٧/ ١٧٧.

على بن الحسين: أى البقاع أفضل؟ فقلنا: الله ورسوله وابن رسوله أعلم. فقال: أما أفضل البقاع ما بين الركن والمقام، ولو أن رجلاً عمّر ما عمّر نوح عليه السلام فى قومه - ألف سنة إلا - خمسين عاماً - يصوم النهار ويقوم الليل فى ذلك المكان، ثم لقي الله عز وجل بغير ولايتنا لم ينفعه ذلك شيئاً (١) ٩٤٦.

هذا هو مبلغ علمنا بحسب دلالة الأخبار التى وقفنا عليها، والله أعلم بحقائق الأمور.

وأما الأشعار التى ذكرها الكاتب فلا يخفى أنها لا تدل على أفضلية كربلاء على مكة المكرمة، لأن قوله: (لكربلا بان علو الرتبة) ظاهر فى ثبوت رتبة عاليه لكربلاء، ولا - دلالة فيه على أن تلك الرتبة أعلى من رتبة مكة، كما أن قوله: (فما لمكة معنى مثل معناها) ظاهر فى أن لكربلاء معنى غير موجود فى مكة، ولعل الشاعر يشير إلى أن زائر كربلاء يدخلها مكروباً محزوناً، بخلاف زائر مكة، وهذا لا دلالة فيه أيضاً على أفضلية كربلاء على مكة المكرمة.

قال الكاتب: ولنا أن نسأل: لماذا يكسر القائم المسجد ويهدمه ويرجعه إلى أساسه؟

والجواب: لأن من سيقى من المسلمين لا يتجاوزون عُشْرَ عددهم كما بيّن الطوسى: (لا يكون هذا الأمر حتى يذهب تسعة أعشار الناس) الغيبة ص ١٤٦.

بسبب إعمال القائم سيفه فيهم عموماً، وفى المسلمين خصوصاً.

وأقول: ما العلاقة بين هدم المسجد وبين ذهاب تسعة أعشار الناس؟ هل يرى مدعى الاجتهاد والفقاهه أى ربط بين الأمرين؟!

ونحن قد أوضحنا فيما سبق الأسباب المحتملة التي قد تدعو إلى هدم المسجد إلى أساسه على فرض صحّته الحديث، فلا حاجة لإعادةتها.

وأما ذهاب تسعة أعشار الناس فالظاهر من الحديث أنه حدّث سابق على ظهور صاحب الزمان عليه السلام، فإنه قال: (لا يكون هذا الأمر) أى لا يظهر المهدي عليه السلام (حتى يذهب) أى يهلك (تسعة أعشار الناس).

وذهابهم إما أن يُراد به هلاكهم بالموت، بسبب ما يقع في آخر الزمان من الحروب المدمّره التي هي غير بعيدة الحدوث بحسب ما نراه من تتابعات الأحداث، أو بسبب الأمراض والأوبئه، أو بسبب القحط والمجاعات، أو بأسباب أخرى لا نعلم بها.

وإما أن يراد به هلاكهم بالضلال، بسبب ما يكون في آخر الزمان من الاختلاف والفتن وكثره المغريات وتعدّد أسباب الانحراف واللهو والضلال.

نعم، قد دلّت الأخبار على أن صاحب الزمان عليه السلام بعثه الله نغمه، لينتقم به من أعدائه وأعداء دينه، وأنه عليه السلام سيقتل العتاه والظلمه وأهل الزيغ والضلال وكل من لم يرضَ بالحق، ولكننا لم نر في الأخبار أنه عليه السلام سيفنى جزءاً من ألف فضلاً عن تسعة أعشار الناس.

قال الكاتب: ٣- يقيم حكم آل داود:

وعقد الكليني باباً في أن الأئمه عليهم السلام إذا ظهر أمرهم حكموا بحكم آل داود، ولا يسألون اليه، ثم روى عن أبي عبد الله قال: (إذا قام قائم آل محمد حكم بحكم داود وسليمان، ولا يسألُ بيّنه). الأصول من الكافي ١/ ٣٩٧.

وأقول: قال المولى المجلسي قدس سره في بحار الأنوار:

ثم اعلم أن الظاهر من الأخبار أن القائم عليه السلام إذا ظهر يحكم بما يعلم في الواقع لا بالبينه، وأما من تقدّمه من الأئمة عليهم السلام فقد كانوا يحكمون بالظاهر، وقد كانوا يُظهرون ما يعلمون من باطن الأمر بالحيل كما كان أمير المؤمنين عليه السلام يفعل في كثير من الموارد، وقال الشيخ المفيد في كتاب المسائل: للإمام عليه السلام أن يحكم بعلمه كما يحكم بظاهر الشهادات، ومتى عرف من المشهود عليه ضد ما تضمنته الشهادة أبطل بذلك شهادته من شهد عليه، وحكم فيه بما أعلمه الله تعالى، وقد يجوز عندى أن تغيب عنه بواطن الأمور، فيحكم فيها بالظواهر وإن كانت على خلاف الحقيقة عند الله تعالى، ويجوز أن يدلّه الله تعالى على الفرق بين الصادقين من الشهود وبين الكاذبين، فلا تغيب عنه حقيقة الحال، والأمور في هذا الباب متعلّقه بالأنصاف والمصالح التي لا يعلمها على كل حال إلا الله عزّ وجل، ولأهل الإمامة في هذه المقالة ثلاثة أقوال: فمنهم من يزعم أن أحكام الأئمة على الظواهر دون ما يعلمونه على كل حال، ومنهم من يزعم أن أحكامهم إنما هي على البواطن دون الظواهر التي يجوز فيها الخلاف، ومنهم من يذهب إلى ما اخترته أنا من المقال (١) ٩٤٧.

وقال في مرآة العقول: وهذا الاختلاف في سيّرتهم عليهم السلام ليس من قبيل النسخ حتى يرد: (لا نسخ بعد نبينا)، بل إما باعتبار التقيه في بعضها، أو اختلاف الأوضاع والأحوال في الأزمان، فإنه يمكن أن يكون النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمر الإمام بالحكم بالواقع إذا لم يصر سبباً لتفرّق الناس ورجوعهم عن الحق، وبالحكم بالظاهر إذا صار سبباً لذلك ... (٢) ٩٤٨.

قلت: لما كانت وظيفة الإمام المهدي عليه السلام هي ملء الأرض قسطاً وعدلاً بعدما ملئت ظلماً وجوراً، فمن الطبيعي أن يكون حكمه بالواقع، لترجع الحقوق إلى أهلها، وهذا يقتضى أن يحكم بعلمه الذي يلهمه الله به، وهو حكم داود عليه السلام، لا

١- بحار الأنوار ٢٦ / ١٧٧.

٢- مرآة العقول ٤ / ٣٠١.

بالظاهر الذى قد يصيب الواقع وقد يخطئه.

وحكم الحاكم بعلمه دون الاتكال على البيئات والأيمان قد جَوَّزه بعض علماء أهل السنه.

قال ابن قدامه فى المغنى:

(مسأله) قال: (ولا يحكم الحاكم بعلمه) ظاهر المذهب أن الحاكم لا يحكم بعلمه فى خِيَدٍ ولا غيره، لا فيما علمه قبل الولاية ولا بعدها. هذا قول شريح والشعبي ومالك وإسحاق وأبى عبيد ومحمد بن الحسن، وهو أحد قولى الشافعى، وعن أحمد روايه أخرى يجوز له ذلك، وهو قول أبى يوسف وأبى ثور والقول الثانى للشافعى واختيار المزنى، لأن النبى صلى الله عليه وسلم لما قالت له هند: إن أبا سفيان رجل شحيح لا يعطينى من النفقه ما يكفينى وولدى. قال: (خذى ما يكفيك وولدك بالمعروف)، فحكم لها من غير بينه ولا إقرار، لعلمه بصدقها.

إلى أن قال: ولأن الحاكم يحكم بالشاهدين لأنهما يغلبان على الظن، فما تحقَّقه وقطع به كان أولى، ولأنه يحكم بعلمه فى تعديل الشهود وجرحهم، فكذلك فى ثبوت الحق قياساً عليه (١) ٩٤٩.

قلت: وعلى هذا فلا غضاظه على الإمام المهدي عليه السلام أن يحكم فى القضايا بعلمه الذى يلهمه الله إياه، فلا يسأل عن بيئته، وهذا هو المراد بحكم داود.

قال الكاتب: وروى المجلسى: (يقوم القائم بأمر جديد، وكتاب جديد، وقضاء جديد) البحار ٥٢ / ٣٥٤، غيبه النعمانى ص ١٥٤.

وقال أبو عبد الله رضى الله عنه: (لكأنى أنظر إليه بين الركن والمقام يبايع الناس على

كتاب جديد) البحار ٢/ ١٣٥، الغيبة ص ١٧٦.

وأقول: أما الأمر الجديد الذى يقوم به صاحب الزمان فهو العدل بين الرعية، والقسمه بالسويه، ومنع المنكرات، وإقامه الحدود، وإحياء السنه، وإماتة البدعه، وأمثال هذه الأمور.

وأما الكتاب الجديد فيحتمل أن يكون المراد به القرآن الكريم، وكونه جديداً إما بسبب أنه سيكون مرتباً على حسب النزول، ويكون المنسوخ فيه مقدماً على الناسخ، وما شاكل ذلك.

أو أنه جديد فى معانيه التى حرّفها سلاطين الجور وعلمائهم، لأن الإمام عليه السلام سيظهره مفسراً كما أراد الله سبحانه وتعالى.

ويحتمل أن يكون المراد بالكتاب الجديد كتاباً مشتملاً على مهمات الشريعة وأحكامها التى يحتاج إليها الناس فى كل أمورهم.

وأما القضاء الجديد فهو إما بسبب العدل بين الرعية الذى لم يعرفه الناس فى عصور الغيبة وما قبلها، وإما لأن الإمام عليه السلام لا يسأل عن البيئه، وإنما يحكم بعلمه وعلى حسب الواقع الحق فى كل قضيه كما مرّ.

وهذه الأحكام وإن كانت هى أحكام الإسلام الصحيحه التى جاء بها النبى صلى الله عليه وآله وسلم، إلا أنها ستكون جديده عند الناس، لأنهم ما ألفوها فى أزمته سلاطين الجور، وما عرفوها قبل أيام الإمام المهدي عليه السلام، لا أنها أحكام جديده فى نفسها، وإلا كانت بدعاً محدثه.

قال الكاتب: ونختم هذه الفقره بهذه الروايه المروعه، فقد روى المجلسى عن أبى عبد الله رضى الله عنه: (لو يعلم الناس ما يصنع القائم إذا خرج لأحبّ أكثرهم ألا يروّه

مما يقتل من الناس .. حتى يقول كثير من الناس: ليس هذا من آل محمد، ولو كان من آل محمد لرحم). البحار ٥٢/٣٥٣، الغيبة ص ١٣٥.

وأقول: بعد الغض عن سند هذه الرواية، فإن الرواية لا تتنافى مع ما هو المتوقع من الإمام المهدي عليه السلام على حسب قراءة الوضع الحاضر في العالم المعاصر، فإن الفساد الإداري والأخلاقي والديني قد بلغ الغاية، فعمَّ كل مكان في الأرض.

ومن البديهي أن الإمام المهدي عليه السلام سيعمل كل ما يقيم به العدل ويرفع به الظلم، وإن استلزم ذلك كثرة القتل الذي يتطلبه قمع سلاطين الجور وأهل الزيغ المعاندين وأعدائهم، وإقامه العدل والتطهير الشامل من كل الفساد المتراكم، وإقامه الحدود التي كانت معطَّلة، مع كثرة القتل من دون قصاص، وكثرة ارتكاب المحرمات التي يعاقب عليها بالقتل.

كل هذا يؤلِّد هذا الموقف من كثير من الناس الذين يخافون أن يصل حكم المحكمة العادلة إليهم أو إلى ذويهم وخواصهم.

ثم إن الرواية لا- تدل على كثرة وقوع القتل منه عليه السلام، بل تدل على كثرة من يجب ألا يراه بسبب قتله بعض الناس، فإن قوله: (لأَحَبَّ أَكْثَرَهُمْ أَلَا- يَرَوْهُ مِمَّا يَقْتُلُ مِنَ النَّاسِ)، يدل على ذلك، لأن (مِن) في (مما يقتل) سبب، أي بسبب (ما يقتل) أي قتله، لأن (ما) مصدرية تُسبِّك مع ما بعدها بمصدر، و (مِن) في قوله: (مِن النَّاسِ) تبعيضية، أي بعض الناس.

قال الكاتب: واستوضحت السيد الصدر عن هذه الرواية فقال: (إن القتل الحاصل بالناس أكثره مختص بالمسلمين) ثم أهدى لى نسخه من كتابه (تاريخ ما بعد الظهور) حيث كان قد بين ذلك في كتابه المذكور، وعلى النسخة الإهداء بخط يده.

وأقول: الذى ذكره السيد محمد الصدر رحمه الله فى كتابه المذكور بعد أن ساق الروايات المختلفه الداله على كثره وقوع القتل بعد ظهور الإمام المهدي عليه السلام هو قوله:

ولكننا إن لاحظنا المقتولين فى هذه الحمله وجدناها موجَّهه ضد أولئك الفاشلين فى التمحيص الذى كان جزءاً رئيسياً من التخطيط العام لما قبل الظهور، فكل من تطرّف نتيجة للتمحيص إلى طرف الباطل لا يكون الآن إلا مقتولاً لا محاله، ولذا نسمع من هذه الأخبار أنه عليه السلام يقتل أعداء الله، ويقتل كل منافق مرتاب، وأنه لا يستتيب أحداً، وأنه يقتل قوماً يرفضون ثورته ويقولون له: (ارجع، لا حاجه لنا ببنى فاطمه)، وكل هؤلاء هم الفاشلون فى التمحيص السابق على الظهور (١) ٩٥٠.

ومنه يتّضح أن ما نسبته الكاتب للسيد محمد الصدر رحمه الله وعزاه للكتاب المذكور كله كذب فاضح وافتراء واضح، لأن الذين يرفضون دعوته عليه السلام والمائلين إلى طرف الباطل أكثرهم من غير المسلمين، بسبب قله المسلمين وكثره غيرهم من الكفرة والمردة فى جميع العصور كما هو واضح معلوم.

قال الكاتب: ولا بد لنا من التعليق على هذه الروايات فنقول:

- ١- لماذا يعمل القائم سيفه فى العرب؟ ألم يكن رسول الله صلى الله عليه عربياً؟
- ٢- ألم يكن أمير المؤمنين وذريته الأطهار من العرب؟
- ٣- بل القائم الذى يُعْمَلُ سيفه فى العرب كما يقولون أليس هو نفسه من ذريه أمير المؤمنين؟ وبالتالي أليس هو عربياً؟!
- ٤- أليس فى العرب الملايين ممن يُؤمن بالقائم وبخروجه؟

٥- فلماذا يخصص العرب بالقتل والذبح؟ وكيف يُقال: لا يخرجُ مع القائم منهم واحد؟

وكيف يمكن أن يهدم المسجد الحرام والمسجد النبوي؟ مع أن المسجد الحرام هو قبله المسلمين كما نص عليه القرآن، وبين أنه أول بيت وُجد على وجه الأرض، وكان رسول الله صلوات الله عليه قد صلى فيه وأيضاً أمير المؤمنين والأئمة من بعده وخصوصاً الإمام الصادق الذي مكث فيه مدة طويلة.

وأقول: لقد أوضحنا الجواب فيما تقدّم على كل هذه الأسئلة بما لا مزيد عليه، فلا حاجة للتكرار والإعادة.

قال الكاتب: لقد كان ظنُّنا أن القائم سيُعيد المسجد الحرام بعد هدمه إلى ما كان عليه زمن النبي صلى الله عليه وآله، وقبل التوسعة، ولكن تبين لي فيما بعد أن المراد من قوله (يُرجعه إلى أساسه) أي يهدمه، ويُسَوِّيه بالأرض، لأن قبله الصلاة ستتحول إلى الكوفة.

روى الفيض الكاشاني: (يا أهل الكوفة لقد حباكم الله عز وجل بما لم يحبُّ أحداً من فضل، مُصَيِّلاًكم بيتُ آدم وبيت نوح، وبيت إدريس ومصلى إبراهيم .. ولا تذهب الأيام حتى يُنصَبَ الحجر الأسود فيه) الوافي ١/ ٢١٥.

وأقول: لقد تكلمنا في هدم المسجدين إلى أساسهما، وذكرنا أن الرواية الواردة في ذلك ضعيفة السند، ومع الإغماض عن سند الرواية وتسليم وقوع ذلك من الإمام عليه السلام فلا ريب في أنه عليه السلام سيُعيد بناءهما على التقوى بعد أن يزيل كل حجر وضعه سلاطين الجور وأتباعهم.

وأما ما قاله الكاتب من أن الإمام المهدي عليه السلام سيهدم المسجد الحرام، ولن

يعيد بناءه، لأنه سيحوّل القبلة إلى مسجد الكوفة فهذا من الأباطيل الواهيه التي نتعجب صدورها من عاقل!! ولا سيما أن الحديث الذى احتج به على ذلك لا يدل على ما قاله، فإن وضع الحجر الأسود فى مسجد الكوفة لا يعنى صيرورته قبله للناس، وذلك لأن الكعبه المشرفه تبقى قبله للمسلمين حتى لو أزيل منها الحجر الأسود.

ثم إن الحديث لم ينص على أن من ينصب الحجر الأسود فيه هو الإمام المهدي عليه السلام، ولا دلالة فيه على أن مسجد الكوفة بعد نصب الحجر فيه يصير قبله للناس.

ولعل إخبار الإمام عليه السلام بنصب الحجر الأسود فيه إنما كان للتدليل على أهميته وعظم مكانته عند الناس، لا من أجل بيان مشروعيه هذا الفعل ومحبوبيته.

ونضيف إلى هذا كله أن هذه الروايه ضعيفه السند، فإن الشيخ الصدوق رواها بسنده إلى الأصبغ بن نباته (١) ٩٥١، وطريق الصدوق إلى الأصبغ بن نباته ضعيف.

فإن فى طريقه محمد بن على ماجيلويه، وهو لم يثبت توثيقه وإن كان من مشايخ الروايه للصدوق.

وفى طريقه الحسين بن علوان الكلبى، وعبارته النجاشى فى رجاله موهمه (٢) ٩٥٢، تحتمل عود التوثيق فيها إليه أو إلى أخيه الحسن، والظاهر أنها تعود إلى أخيه، بقريته الفصل بينها وبين قوله فيه: (عامى)، لأن الوصف ب- (ثقه) لو كان عائداً إليه لقال: (عامى ثقه)، ولقوله بعد: (وللحسين كتاب تختلف رواياته)، وهذا قد يشعر بعدم وثاقته، لاحتمال أن اختلاف رواياته كان ناشئاً من التخليط أو قله الضبط، والله أعلم.

وفى طريق الصدوق للأصبغ أيضاً عمرو بن ثابت، وهو عمرو بن أبى المقدام،

١- من لا يحضره الفقيه ١/ ١٦٥. وسائل الشيعه ٣/ ٥٢٦.

٢- قال النجاشى فى رجاله: ١/ ١٦١: الحسين بن علوان الكلبى، مولا هم كوفى، عامى، وأخوه الحسن يكتنى أبا محمد، ثقه، روى عن أبى عبد الله عليه السلام، وليس للحسن كتاب، والحسن أخص بنا وأولى، روى الحسين عن الأعمش وهشام بن عروه، وللحسين كتاب تختلف رواياته.

ولم يثبت توثيقه.

وعليه فالروايه ضعيفه السند، لا يصح الاحتجاج بها فى شىء.

قال الكاتب: إِذَا نَقُلُ الْحَجْرَ الْأَسْوَدَ مِنْ مَكَّةَ إِلَى الْكَوْفَةِ، وَجَعَلُ الْكَوْفَةَ مُصَلَّى بَيْتِ آدَمَ وَنُوحَ وَإِبْرَاهِيمَ دَلِيلَ عَلَى اتِّخَاذِ الْكَوْفَةِ قَبْلَهُ لِلصَّلَاةِ بَعْدَ هَدْمِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، إِذْ بَعْدَ هَذَا لَا مَعْنَى لِإِرْجَاعِهِ إِلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ قَبْلَ التَّوَسُّعِ، وَلَا تَبْقَى لَهُ فَائِدَةٌ، فَلَا بَدَلَ لَهُ مِنَ الْإِزَالَةِ وَالْهَدْمِ - حَسْبَمَا وَرَدَ فِي الرِّوَايَاتِ - وَتَكُونُ الْقِبْلَةُ وَالْحَجْرَ الْأَسْوَدَ فِي الْكَوْفَةِ، وَقَدْ عَلِمْنَا فِيمَا سَبَقَ أَنَّ الْكَعْبَةَ لَيْسَتْ بِذَاتِ أَهْمِيَةٍ عِنْدَ فَقَهَائِنَا، فَلَا بَدَلَ إِذْنٍ مِنْ هَدْمِهَا.

وأقول: إن الروايه قد نصّت على أن مسجد الكوفه كان بيت آدم وبيت نوح، وبيت إدريس، ومصلى إبراهيم ... الخ.

لا أنه سيُجعل مصلى بيت كذا آدم ونوح وإدريس وإبراهيم كما زعم الكاتب.

وما معنى جعله مصلى بيت آدم ونوح؟!

ثم ما هو التلازم بين كون مسجد الكوفه بيتاً لآدم ونوح ومصلى لإبراهيم، وبين جعله قبله للناس بدلاً من الكعبه المشرفه؟!

وأما ما قاله من نقل الحجر الأسود إلى مسجد الكوفه، وعدم أهميه الكعبه عند فقهاء الشيعة، فقد أوضحنا جوابه فيما مرّ، فراجعه.

قال الكاتب: ونعود لسؤال مره أخرى: ما هو الأمر الجديد الذى يقوم به

القائم؟ وما هو الكتاب الجديد والقضاء الجديد؟

إن كان الأمر الذى يقوم به من صلب حكم آل محمد، فليس هو إذن بجديد. وإن كان الكتاب من الكتب التى استأثر بها أمير المؤمنين حسبما تدّعيه الروايات الواردة فى كتبنا فليس هو بكتاب جديد.

وإن كان القضاء من أفضيه محمد وآله، والكتاب من غير كتبهم والقضاء من غير أفضيتهم فهو فعلاً أمر جديد، وكتاب جديد وقضاء جديد، وكيف لا يكون جديداً والقائم سيحكم بحكم آل داود كما مر؟

إنه أمر من حكم آل داود، وكتاب من كتبهم، وقضاء من قضاء شريعتهم، ولهذا كان جديداً، ولذلك ورد فى الروايه: (لكأنى أنظر إليه بين الركن والمقام يبايع الناس على كتاب جديد) كما مر بيانه.

وأقول: لقد أجبنا على كل هذه التساؤلات فيما مرّ بالتفصيل، ولا حاجة لإعاده الكلام فيها مره ثانيه، ولم يرد فى الأخبار المشار إليها أن القائم عليه السلام سيحكم بحكم آل داود، بل بحكم داود نفسه، أى يحكم مثل حكمه فى أنه يحكم بعلمه، ولا يسأل عن البيئه، لا أنه عليه السلام سيترك أحكام الإسلام ويحكم بأحكام شريعه النبي داود المنسوخه.

قال الكاتب: بقى أن تعلم أن ما يصنعه القائم حسبما جاء فى الروايه المروعه، فإنه سيُثخنُ فى القتل بحيث يتمنى الناس ألا يروه لكثرة ما يقتل من الناس وبصوره بشعه لا رحمه فيها ولا شفقه، حتى يقول كثير من الناس: ليس هذا من آل محمد، ولو كان من آل محمد لرحم!!

وبدورنا نسأل: بمن سيفتك القائم؟ ودماء من هذه التى سيجريها بهذه

الصورة البشعة؟.

إنها دماء المسلمين كما نصّت عليه الروايات، وكما بين السيد الصدر.

وأقول: هذا الكلام كله اجترار وتكرار لما سبق، ونحن قد أجبنا عليه مفصلاً، وأوضحنا الذين سيقتلهم الإمام عليه السلام، فلا وجه لتكرار الجواب مره ثانيه.

قال الكاتب: إذن ظهور القائم سيكون نقمه على المسلمين لا رحمه لهم، ولهم الحق إن قالوا إنه ليس من آل محمد، نعم، لأن آل محمد يرحمون ويشفقون على المسلمين، أما القائم فإنه لا يرحم، ولا يشفق، فليس هو إذن من آل محمد، ثم أليس هو - أى القائم - سيملاً الأرض عدلاً وقسطاً بعد أن ملئت جوراً وظلماً؟

فأين العدل إذن إذا كان سيقتل تسعة أعشار الناس وخاصه المسلمين؟ وهذا لم يفعله فى تاريخ البشريه أحد ولا حتى الشيوعيون الذين كانوا حريصين على تطبيق نظريتهم على حساب الناس، فتأمل!!

وأقول: إن الإمام المهدي عليه السلام رحمه مهدها لهذه الأمه خاصه، وللإنسانيه عامه، وهذا لا يمنع أن يكون عليه السلام فى نفس الوقت نقمه على أعداء الدين وعلى الطواغيت والمردّه وسلاطين الجور وأعوانهم، فإن سلاطين الجور وأعوانهم لا بد أن ينالوا جزاءهم العادل فى الدنيا قبل عقابهم الدائم فى الآخره، وهذا هو مقتضى العدل والإنصاف الذى سيطبقه الإمام المهدي عليه السلام فى دوله العدل التى سيقمها.

ونحن قد أوضحنا فيما تقدم أنه لا دلاله فى الأحاديث السابقه التى احتج بها الكاتب على أن الإمام المهدي يقتل أعداداً كثيره من الناس ومن غير شفقه ولا رحمه، فراجع.

وأما ذهاب تسعة أعشار الناس فقد أوضحناه مفصلاً وذكرنا محتملات هذا

الحديث، وقلنا: إنه ظاهر في الإخبار عن بعض الحوادث التي تقع قبل ظهوره عليه السلام، وليس في الحديث أية دلالة على أنه عليه السلام يقتل تسعة أعشار الناس، فلا حاجة للإعادة والتكرار.

قال الكاتب: لقد أسلفنا أن القائم لا حقيقه له، وأنه غير موجود، ولكنه إذا قام فسيحكم بحكم آل داود، وسيقضى على العرب والمسلمين ويقتلهم قتلًا لا رحمه فيه، ولا شفقه، ويهدم المسجد الحرام، ومسجد النبي صلى الله عليه وآله، ويأخذ الحجر الأسود، ويأتي بأمر جديد، وكتاب جديد، ويقضى بقضاء جديد، فمن هو هذا القائم؟ وما المقصود به؟

وأقول: كل ما قاله الكاتب قد أوضحنا فساده فيما تقدّم بحمد الله ومَنَّهُ، لأنه لا يعدو أن يكون استدلالًا بأحاديث ضعيفه فهمها على غير وجهها، أو بأحاديث حُرّف معانيها بأبشع تحريف، وحملها على غير المراد منها، فكانت نتيجة ذلك أن قال كل هذا الهراء الباطل.

ومن الواضح أن الأحاديث السابقة حتى الضعيفه منها لم تذكر أن الإمام المهدي عليه السلام سيحكم بحكم آل داود، وأنه سيقضى على العرب والمسلمين، وأنه سيهدم المسجد الحرام ويتركه فلا يعيد بناءه، وأنه سيأخذ الحجر الأسود.

وأما زعمه بأنه قد ذكر أن المهدي لا حقيقه له، فهو زعم - كغيره من مزاعمه - لا قيمه له ما دام أنه لم يقم على ما قال أى دليل صحيح.

هذا مع أنه قد عوّل في هذه المسألة على أحمد الكاتب، ولم يذكر أى دليل على ما ذهب إليه، والنص الذي زعم دلالة على أن الإمام الحسن العسكري عليه السلام توفي ولم يكن له ولد قد أجبنا عليه فيما مرّ، فراجع.

قال الكاتب: إن الحقيقه التي تَوَصَّيْتُ إليها بعد دراسه استغرقت سنوات طوَالاً ومراجعته لأمهات المصادر هي أن القائم كناية عن قيام دوله إسرائيل أو هو المسيح الدجال لأن الحسن العسكري ليس له ولد كما أسلفنا وأثبتنا، ولهذا روى عن أبي عبد الله رضى الله عنه- وهو برىء من ذلك-: (ما لمن خالفنا في دولتنا نصيب، إن الله قد أحل لنا دماءهم عند قيام قائمنا) البحار ٥٢/ ٣٧٦.

وأقول: ما أعجب هذه المهزله التي توصل إليها الكاتب بعد هذه السنوات الطوال، وبعد مراجعته أمهات المصادر؟!

أى مهزله هذه التي تُضْحِكُ الثكلى حتى تستلقى على قفاها؟!

هل كان الأئمه عليهم السلام عند الكاتب يعلمون بقيام دوله إسرائيل منذ ذلك الوقت، أو يبشرون بها؟

أو أنه سيزعم أن هناك أيادى خفيّه كانت تخطّط لقيام دوله إسرائيل منذ العصر الأموى؟!

ثم لماذا يشير هؤلاء المخطّطون لدوله إسرائيل بالإمام المهدي عليه السلام، ويكشفون كل مخططاتهم، وينشرونها للملأ، مع أن أمثال هذه الأمور تحتاج إلى السّرّيّه والكتمان الشديدين؟!

وهل دوله إسرائيل من أهل البيت؟ واسمها محمد؟ وستملأ الأرض قسطاً وعدلاً بعدما مُلئت ظلماً وجوراً؟ أو أن هذا من مخططاتها المستقبلية؟

وهل من مخططاتها أيضاً قتل اليهود تحت كل حجر ومدر، ونشر الإسلام في كل أرجاء المعموره؟

ثم ما علاقته دوله إسرائيل بكربلاء ومسجد الكوفه والحجر الأسود؟

ولماذا تحرص دوله إسرائيل على جعل كربلاء مدينه مقدسه؟ بل تجعلها أشرف البقاع وعاصمه لها؟ ولماذا لا تجعل القداسه للقدس وتل أبيب؟

ولماذا تريد دولة إسرائيل تحويل قبله المسلمين إلى مسجد الكوفة؟ هلا جعلت قبلتهم بيت المقدس أو حائط المبكى؟

ثم لماذا لم تدع دولة إسرائيل الشيعة في كل مكان لإظهار الإيمان والولاء لها بعد قيامها، لتنتهي مسرحية الكتمان، وتبدأ مهزله الإعلان؟

ولماذا لم يُبَدِّ الشيعة المؤمنون بالإمام المهدي حتى الآن أي ولاء لدولة إسرائيل؟

وهناك إشكالات أخر على هذه النظرية التي لم يسبق الكاتب إليها أحدٌ، تُعرَف بالنظر في أخبار الإمام المهدي عليه السلام التي لا تنطبق على دولة إسرائيل بحال من الأحوال.

وأما الأحاديث الواردة في الدجال فهي بعيدة كل البعد عن أخبار الإمام المهدي عليه السلام كما هو واضح لكل من نظر في كلا الطائفتين من الأخبار.

ويكفي منها أن المهدي عليه السلام من نسل سيده نساء العالمين فاطمة الزهراء عليها السلام، والدجال لا يُعرَف له نسب.

والمهدي جميل الخلقه تام الأعضاء، والدجال ليس كذلك، بل هو أعور.

والمهدي يحكم بالعدل سنين كثيرة، والدجال يحكم بالجور بضعة أشهر فقط.

والمهدي من أئمة الهدى الممدوحين، والدجال من أئمة الضلال المذمومين.

ثم ما معنى نشوب الحرب بين جيش المهدي عليه السلام وبين جيش الدجال، فهل سيحارب المهدي نفسه؟

ولماذا يصلى عيسى عليه السلام خلف المهدي عليه السلام إذا كان المهدي هو الدجال نفسه، ثم يقتله بعد ذلك؟

وإذا كان المهدي هو الدجال فما معنى بقاء المهدي وبقاء دولته بعد مقتل الدجال؟

ثم لماذا تحاط أحاديث الدجال بالسريه والرمزيه فيشار إليه بالمهدى، مع أن هناك رجلاً آخر عند أهل السنه له هذا الاسم؟!
والعجيب أن الكاتب بعد دراسته الطويله التي استمرت سنوات طوآلاً، وبعد مراجعته المضمنيه لأمهات المصادر، تردّد في نتيجته
تردّداً فاحشاً، فاحتمل أن المراد بالمهدى هو دوله إسرائيل أو المسيح الدجال، وما أبعد ما بين هذين الأمرين!!
ولعلّه سيحتاج إلى سنوات آخر طوال من الدراسه والبحث، وإلى مراجعات جديده لمصادر أخرى من أمهات المصادر ليستقر
على أحد الأمرين، أو ليصل إلى نتائج عجيبيه، ويظهر بنظريات غريبه.

قال الكاتب: ولماذا حُكم آل داود؟ أليس هذا إشاره إلى الأصول اليهوديه لهذه الدعوه؟

وأقول: لقد أوضحنا فيما مرّ أن الروايات نصّت على أنه سيحكم بحكم داود، لا بحكم آل داود كما قال الكاتب.

وقلنا: إن المراد بذلك هو أن المهدى عليه السلام يحكم بحكم يشبه حكم داود في أنه عليه السلام لا يسأل البيّنه، فيحكم بعلمه
وبما يلهمه الله تعالى في تلك الوقعه.

والعجيب أن الكاتب يزعم أن (حكم داود) إشاره إلى الأصول اليهوديه مع أن داود عليه السلام نبي كريم من أنبياء الله عليهم
السلام، لا ارتباط له باليهود في شىء، والله سبحانه وتعالى أثنى عليه في كتابه العزيز، فقال عزّ اسمه وَقَتَلَ دَاوُدُ جَالُوتَ وَآتَاهُ اللَّهُ
الْمُلْكَ وَالْحِكْمَةَ وَعَلَّمَهُ مِمَّا يَشَاءُ وَلَقَدْ آتَيْنَا دَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ عِلْمًا وَقَالَا الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي فَضَّلَنَا عَلَى كَثِيرٍ مِّنْ عِبَادِهِ الْمُؤْمِنِينَ (١)

٩٥٣.

وذكر حكمه، فقال سبحانه وَدَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ إِذْ يَحْكُمَانِ فِي الْحَرْثِ إِذْ نَفَسَتْ فِيهِ غَنَمُ الْقَوْمِ وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَاهِدِينَ فَفَهَّمْنَاهَا سُلَيْمَانَ وَكُلًّا آتَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا وَسَخَرْنَا مَعَ دَاوُدَ الْجِبَالَ يُسَبِّحْنَ وَالطَّيْرَ وَكُنَّا فَاعِلِينَ (١) ٩٥٤.

فهل يرى الكاتب أيضاً أن هذه الآيات لها أصول يهودية؟!

قال الكاتب: وقيام دولة إسرائيل لا بد أن يسودها حكم آل داود، ودوله إسرائيل إذا قامت فإن من مُخَطَّطَاتِهَا القضاء على العرب خصوصاً المسلمين، والمسلمين عموماً كما هو مقرر في بروتوكولاتهم. تقضى عليهم قضاء مُبَرِّمًا وتقتلهم قتلًا لا رحمه فيه ولا شفقه.

وحلم دولة إسرائيل هو هدم قبله المسلمين، وتسويتها بالأرض، ثم هدم المسجد النبوي، والعودة إلى يثرب التي أُخرجوا منها، وإذا قامت فستفرض أمراً جديداً، وتضع بدل القرآن كتاباً جديداً، وتقضى بقضاء جديد، ولا تسأل بينه، لأن سؤال البينه من خصائص المسلمين، ولهذا تسود الفوضى والظلم بسبب العنصريه اليهوديه.

وأقول: لقد قلنا فيما تقدّم: إن المهدي يحكم بحكم داود، لا أنه يحكم بحكم آل داود، ولا أنه عليه السلام يحكم بشريعه داود عليه السلام.

وقلنا: إنه عليه السلام سيملاً الأرض قسطاً وعدلاً بعدما مُلئت ظلماً وجوراً، ومن الطبيعي أن تتطلب منه هذه المهمه القصاص من القتل والجناه، وإقامه الحدود التي كانت معطله، ولا يعنى هذا أن الإمام عليه السلام سيشن حرب إباده على العرب والمسلمين، ويقتلهم بلا رحمه ولا شفقه كما زعم الكاتب.

والعجيب زعم الكاتب أن دوله إسرائيل الحاليه يسودها حكم آل داود عليه السلام، مع أن دوله إسرائيل ليست كذلك، بل هي دوله محتله جائره ظالمه، تحكم بغير ما أنزل الله.

ولئن كان حلم دوله إسرائيل هو هدم المسجدين فهل حلمها جعل الكوفه عاصمه لها، واعتبار كربلاء خير بقاع الأرض؟!!

وإذا كان حلم دوله إسرائيل هو العوده إلى المدينه المنوره (يثرب)، فما بال الكاتب لم يذكر لنا روايه واحده تدل على أن هذا هو حلم الإمام المهدي أيضاً؟

هذا مع أننا أوضحنا فيما تقدم ضعف الأخبار التي بنى عليها الكاتب كل نتائجه، وأوضحنا أيضاً عدم صحه مزاعمه في دلاله تلکم الأحاديث، وبيّنا المراد بالأمر الجديد والكتاب الجديد والقضاء الجديد، فلا حاجة لإعاده ما قلناه فيما سبق.

قال الكاتب: ويحسن بنا أن ننبّه إلى أن أصحابنا اختاروا لهم اثني عشر إماماً، وهذا عمل مقصود، فهذا العدد يمثل عدد أسباط بنى إسرائيل، ولم يكتفوا بذلك، بل أطلقوا على أنفسهم تسميه (الاثني عشرية) تيمناً بهذا العدد. (١) ٩٥٥

قول: ما أكثر ما يأتي هذا الكاتب بالعجائب والغرائب الكاشفه عن جهله وشده تحامله بالباطل، فإنه أراد أن يقلب الحق إلى باطل، والباطل إلى حق، وذلك لأن روايات الخلفاء الاثني عشر أشهر من أن تخفى على أحد، وأوضح من أن يتمكن هذا الكاتب من إخفائها أو التشكيك فيها.

ونحن سنقتصر على ذكر بعض طرقها في هذا الكتاب، وعلى من أراد الاستزاده فليراجع كتابنا (مسائل خلافية حار فيها أهل السنه)، فإننا قد ذكرنا هناك ما فيه كفايه لمن كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد.

فقد أخرج البخارى وأحمد والبيهقى وغيرهم عن جابر بن سمره، قال: سمعت النبى صلى الله عليه وسلم يقول: يكون اثنا عشر أميراً، فقال كلمه لم أسمعها، فقال أبى: إنه قال: كلهم من قريش (١) ٩٥٦.

قال البغوى: هذا حديث متفق على صحته (٢) ٩٥٧.

وأخرج مسلم عن جابر بن سمره قال: دخلت مع أبى على النبى صلى الله عليه وسلم، فسمعته يقول: إن هذا الأمر لا ينقضى حتى يمضى فيهم اثنا عشر خليفه. قال: ثم تكلم بكلام خفى علىّ. قال: فقلت لأبى: ما قال؟ قال: كلهم من قريش (٣) ٩٥٨.

وأخرج مسلم أيضاً- واللفظ له- وأحمد عن جابر بن سمره، قال: سمعت النبى صلى الله عليه وسلم يقول: لا يزال أمر الناس ماضياً ما وليهم اثنا عشر رجلاً. ثم تكلم النبى صلى الله عليه وسلم بكلمه خفيت علىّ، فسألت أبى: ماذا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ فقال: كلهم من قريش (٤) ٩٥٩.

وأخرج مسلم أيضاً وأحمد والطيالسى وابن حبان والخطيب التبريزى وغيرهم عن جابر بن سمره، قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: لا يزال الإسلام عزيزاً إلى اثني عشر خليفه. ثم قال كلمه لم أفهمها، فقلت لأبى: ما قال؟ فقال: كلهم من قريش (٥) ٩٦٠.

وأخرج مسلم- واللفظ له- وأحمد وابن حبان عن جابر بن سمره، قال:

١- صحيح البخارى ٩/ ١٠١. مسند أحمد بن حنبل ٥/ ٩٠، ٩٥. دلائل النبوه ٦/ ٥١٩.

٢- شرح السنه ١٥/ ٣١.

٣- صحيح مسلم ٣/ ١٤٥٢.

٤- صحيح مسلم ٣/ ١٤٥٢. مسند أحمد بن حنبل ٥/ ٩٨، ١٠١. سلسله الأحاديث الصحيحه ١/ ٦٥١، قال الألبانى: وهذا إسناد صحيح على شرطهما.

٥- صحيح مسلم ٣/ ١٤٥٣. مسند أحمد بن حنبل ٥/ ٩٠، ١٠٠. مسند أبى داود الطيالسى، ص ١٠٥، ١٨٠. مشكاه المصابيح ٣/ ١٦٨٧ وقال الخطيب التبريزى: متفق عليه. الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان ٨/ ٢٣٠.

انطلقت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ومعى أبى، فسمعته يقول: لا يزال هذا الدين عزيزاً منيعاً إلى اثني عشر خليفه. فقال كلمه صَمْنِيهَا الناس، فقلت لأبى: ما قال؟ قال: كلهم من قريش (١) ٩٦١.

وأخرج مسلم- واللفظ له- وأحمد عن جابر بن سمره، قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم جمعه عشيه رجم الأسمى يقول: لا يزال الدين قائماً حتى تقوم الساعة، أو يكون عليكم اثنا عشر خليفه، كلهم من قريش ...

(٢) ٩٦٢.

والأحاديث التي نصّت على الخلفاء الاثني عشر كثيره جداً، وفيما ذكرناه كفايه.

فإن كان الكاتب يرى أن هذه الأحاديث هي من دسائس اليهود وأكاذيبهم، فلا بد أن يحكم بضروره طرح صحاح أهل السنه كالبخارى ومسلم وغيرهما من كتبهم المعتمره، لما فيها من الأحاديث اليهوديه المدسوسه.

وإن كان يرى صحه تلكم الأحاديث فلا مناص له من التسليم بأن الشيعة الإماميه إنما اعتقدوا باثني عشر إماماً بسبب ورود هذه الأحاديث وغيرها من الأحاديث التي اتفق على روايتها واعتبارها المؤلف والمخالف.

قال الكاتب: وكرهوا جبريل رضى الله عنه (٣) ٩٦٣ والروح الأمين كما وصفه الله تعالى في

١- صحيح مسلم ٣/ ١٤٥٣. مسند أحمد بن حنبل ٥/ ٩٨، ١٠١. وفي ص ٩٦ قال: عزيزاً منيعاً ظاهراً على من ناواه، لا يضرّه من فارقه أو خالفه. الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان ٨/ ٢٣٠. المعجم الكبير للطبراني ٢/ ١٩٥، ١٩٦.

٢- صحيح مسلم ٣/ ١٤٥٣. مسند أحمد بن حنبل ٥/ ٨٦، ٨٨، ٨٩. سلسله الأحاديث الصحيحه ٢/ ٦٩٠. مسند أبى عوانه ٤/ ٣٧٣. مسند أبى يعلى ٦/ ٢٨٢.

٣- لأول مره أرى كاتباً يترضى على جبرئيل عليه السلام، ولعل عقده ما قد أصابت الكاتب، فكره قول (عليه السلام) عناداً للشيعة ومخالفه لهم، أو لعله يريد أن يساوى مقامه بمقام أى صحابى.

القرآن الكريم، وقالوا إنه خان الأمانة إذ يفترض أن ينزل على علي رضي الله عنه، ولكنه حاد عنه فنزل إلى محمد صلى الله عليه وسلم كذا فخان بذلك الأمانة (١) ٩٦٤.

ولهذا كرهوا جبريل، وهذه هي صفة بنى إسرائيل في كراحتهم له، ولهذا رد الله عليهم بقوله الكريم: قل من كان عدواً لجبريل فإنه نزلته على قلبك بإذن الله مصدقاً لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَهُدًى وَبُشْرَى لِلْمُؤْمِنِينَ، قل من كان عدواً لله وملائكته ورُسُلِهِ وجبريل وميكَالَ فإن الله عدو للكافرين (البقره/ ٩٧-٩٨)، فوصف من عادى جبريل بالكفر، وأخبر أن من عاداه فإنه عدو لله تعالى.

وأقول: لا ينقضى عجبى من هذا الكاتب الذى يدعى أنه اقتنع ببطلان المذهب الشيعى بعد البحث والدراسه، والذى يجعل من ضمن أدلته هذه الافتراءات الواضحه والأكاذيب الفاضحه التى دأب أعداء الشيعة منذ القدم على ترديدها من غير حجه صحيحه ولا- بيته معتمده، ومن دون أن يذكر على هذه الفريه مصدراً واحداً يُرْجَع إليه، أو مرجعاً معروفاً يُعْتَمَد عليه، وهذا خلاف ما يقتضيه البحث العلمى والإنصاف الذى يدعىه الكاتب، مع أنه لم يعرفهما فى كل ما دَوَّنه فى كتابه هذا.

كما لا ينقضى العجب من هؤلاء القوم الذين بلغ بهم قله الحياء وتعمد الافتراء إلى هذا الحد، مع أن كتب الشيعة مملوءه بمدح جبرئيل عليه السلام والثناء عليه، وذكر اسمه المبارك مقروناً بالإجلال والتعظيم، ومع فقدان النصوص التى يتمسكون بها لتأييد فريتهم وإثبات كذبهم.

فإذا كان حالهم هكذا فى هذه المسأله الواضحه، فما بالك بغيرها مما لم يبلغ فى الوضوح والجلاء هذه الدرجه!!

١- القول بخيانه جبريل عليه السلام من عقائد الغرابيه والكيسانيه، وهما من فرق الشيعة. (حاشيه من الكاتب).

وهذا فى الحقيقه يكشف عن أن القوم إنما يجادلون بالباطل والكذب والبهتان والافتراء، وأنهم جازمون بباطلهم وضلالتهم ومستيقنون بذلك فى دخيله أنفسهم، لأن صاحب الحق لا يلجأ إلى هذه الأساليب الملتويه من الكذب والافتراء والتدليس وما شاكلها، وما عنده من الحججه يغنيه عن سلوك أمثال هذه المسالك المحرّمه، والتمسك بهذه الأدله الباطله.

ثم إذا كان هذا المعتقد من عقائد الغرايبه والكيسانيه كما زعم الكاتب فى الحاشيه فما علاقه الشيعه الإماميه الاثنى عشرية به حتى يلصقه بهم، ويشنّع عليهم به؟! حتى يلصقه بهم، ويشنّع عليهم به!؟

قال الكاتب: ومن أعظم آثار العناصر الأجنبية فى حزف التشيع عن ركب الأمة الإسلاميه هو القول بترك صلاه الجمعه، وعدم جوازها إلا وراء إمام معصوم. لقد صدرت فى الآونه الأخيره فتاوى بجواز إقامه صلاه الجمعه فى الحسينيات، وهذا عمل عظيم، ولى والحمد لله جهود كبيره فى حث المراجع العليا على هذا العمل، وإنى احتسب أجرى عند الله تعالى.

وأقول: لم يكشف لنا مدعى الاجتهاد والفقاهه عن علاقه العناصر الأجنبية بهذه المسأله، وما هى أهميه ترك هذه الصلاه عند تلك العناصر؟

والعجيب زعمه صدور فتاوى فى الآونه الأخيره بجواز إقامه صلاه الجمعه فى الحسينيات، مع أنه كان من الملائم جداً أن يذكر فتوى واحده من هذه الفتاوى المزعومه التى كان له دور بارز فى صدورها كما يدعى.

والمضحك فى الأمر هو زعمه أن الفتاوى حثت على إقامه صلاه الجمعه فى الحسينيات، وهذا دليل يضاف إلى ما سبق من الأدله على أن الكاتب بعيد كل البعد عن ساحه العلماء وعن جو الحوزه العلميه، بل هو خارج عن الوسط الشيعى بتمامه،

فإن الشيعة لا يقيمون صلواتهم اليومية في الحسينيات فضلاً عن صلاة الجمعة، وإنما يقيمونها في المساجد العامه كما هو معروف عند الكل.

والغريب أن مدعى الاجتهاد والفقاهه زعم أن الشيعة لا يجوزون إقامه صلاة الجمعة إلا خلف الإمام المعصوم، مع أن جمله من فقهاء الإماميه قد صرّحوا في كتبهم بوجوبها العيني في زمان الغيبه، وذهب المشهور إلى وجوبها التخييري بينها وبين صلاة الظهر.

قال الشيخ يوسف البحراني قدس سره في كتابه الحدائق الناضره:

ولا- خلاف بين أصحابنا في وجوبها عيناً مع حضوره عليه السلام أو نائبه الخاص، وإنما الخلاف في زمن الغيبه وعدم وجود الإذن على الخصوص، على أقوال: الأول: القول بالوجوب العيني، وهو المختار المعتضد بالآيه والأخبار، وبه صرّح جمله من مشاهير علمائنا الأبرار رضوان الله عليهم، متقدميهم ومتأخريهم، أحدهم الشيخ المفيد قدس سره ... (١) ٩٦٥.

ثم نقل القول بالوجوب العيني لصلاه الجمعة عن أبي الصلاح الحلبي في كتاب (الكافي في الفقه)، والشيخ أبي الفتح الكراچكي في كتابه (تهذيب المسترشدين)، والشيخ عماد الدين الطبرسي في كتابه (نهج العرفان إلى هدايه الإيمان)، والشيخ الكليني في كتاب الكافي، والشيخ محمد بن علي بن بابويه القمي المعروف بالصدوق في كتاب (الفقيه).

ثم قال: هذا ما وقفت عليه من كلام المتقدمين، وأما المتأخرون عن عصر شيخنا الشهيد الثاني ممن قال بهذا القول فهم أكثر من أن يأتي عليهم قلم الإحصاء وأن يدخلوا في حيز الاستقصاء، إلا أنه لا بأس بذكر جمله من مشاهيرهم ونقل عباثرهم في المقام تتمه لما قدمناه من متقدمي علمائنا الأعلام (٢) ٩٦٦.

١- الحدائق الناضره ٩ / ٣٧٨.

٢- نفس المصدر ٩ / ٣٨٥.

ثم عدّ من جملة القائلين بالوجوب العيني لصلاه الجمعه في عصر الغيبه: الشهيد الثاني في رسالته المشهوره في صلاه الجمعه، والسيد محمد في كتاب (المدارك)، والشيخ حسين بن عبد الصمد تلميذ الشهيد الثاني ووالد الشيخ البهائي في رسالته المعروفه بالعقد الطهماسي، والشيخ حسن ابن الشهيد الثاني في رسالته الموسومه بالاثني عشرية، وابنه الشيخ محمد، والشيخ فخر الدين بن طريح النجفي في شرح رساله المتقدمه، والشيخ محمد باقر المجلسي في بحار الأنوار، ووالده الشيخ محمد تقى في رساله ألفها في تحقيق هذه المسأله، والمولى محمد باقر السبزواري في رساله ألفها في الوجوب العيني في هذه المسأله، والمحدث الفيز الكاشاني في رساله اختار فيها الوجوب العيني، ومحمد باقر الداماد، والسيد ماجد البحراني وغيرهم.

ثم قال: وبالجملة فجملة من تأخر عن شيخنا الشهيد الثاني ووقفت على رسالته من الفضلاء المحققين فكلهم على الوجوب العيني إلا الشاذ النادر ممن قال بالتحريم أو الوجوب التخيري كما لا يخفى على من له أنس واطلاع على العلماء وسيرهم وأحوالهم (١) ٩٦٧.

وقال السيد محمد جواد العاملي قدس سره في كتابه (مفتاح الكرامه):

وأما القول الأول وهو الوجوب عيناً في زمن الغيبه، فقد عرفت أنه خيره الشهيد الثاني في رسالته، وولده في رسالته، وسبطه، والشيخ نجيب الدين، والمولى الخراساني في كتابيه، والكاشاني في المفاتيح والشهاب الثاقب والوافي، والشيخ سليمان في رسالته، والسيد عبد العظيم، والشيخ أحمد الخطي، ومولانا الحر في الوسائل، ومولانا الشيخ أحمد الجزائري في الشافيه، وصاحب الحدائق، والسيد علي الصايغ، واحتمله احتمالاً في الذكرى، ونسبوه إلى المفيد في المقنعه وكتاب الأشراف، وإلى أبي الفتح الكراچكي، وإلى أبي الصلاح التقى، وإلى ظاهر الصدوق في المقنec والأمالى،

وإلى الشيخ فى التهذيب، وإلى الشيخ عماد الدين الطبرسى ... (١) ٩٦٨.

وأما القائلون بالوجوب التخييرى فى زمان غيبه الإمام عليه السلام فهم كثيرون، بل لعل هذا القول هو المشهور عندهم.

قال الجواد العاملى فى مفتاح الكرامه: وأما القول الرابع، وهو الوجوب تخييراً من دون اشتراط الفقيه، ويعبّر عنه بالجواز تاره، وبالاستحباب أخرى، فهو المشهور كما فى التذكرة وغايه المراد، ومذهب المعظم كما فى الذكرى، والأكثر كما فى الروض والمقاصد العليه والمآخريه ورياض المسائل، وفى غايه المراد أيضاً أنه فتوى النهايه والخلاف والأتباع وأبى الصلاح، والمحقق فى المعبر، والمصنف فى المختلف. انتهى. وفى المقاصد العليه أيضاً أن الوجوب فى حال الغيبه مع المنصوب العام وغيره تخييرى لا عينى كما أجمع عليه الأصحاب. انتهى، فتأمل. وهو خيره النهايه والمبسوط والمصباح وجامع الشرائع والنافع والمعتبر والتلخيص وحواشى الشهيد والبيان وغايه المراد كما سمعت، والموجز الحاوى، والمقتصر، وتعليق الإرشاد، والميسيه، والروض، والروضه، والمقاصد العليه، وتمهيد القواعد، والذكرى، وقد سمعت عبارتها، وفيها عباره أخرى يأتى نقلها، وظاهر كشف الالتباس، وغايه المرام، أو صريحهما، وهو المنقول عن القاضى، وكذا المفيد، والتقى، على ما عرفت ... إلى آخر كلامه (٢) ٩٦٩.

قلت: فإذا كان كل هؤلاء الأساطين قد ذهبوا إلى وجوب إقامه صلاه الجمعه تعييناً أو تخييراً بينها وبين صلاه الظهر، فهل يسوغ لمنصف أن يزعم أن الشيعة الإماميه لا يرون إقامه صلاه الجمعه إلا بحضور الإمام المعصوم؟! ولا سيما أن استحباب اختيار إقامه الجمعه هو القول المشهور عندهم!؟

فقد قال العلّامه الحلى فى كتابه تذكره الفقهاء: وهل للفقهاء المؤمنين حال الغيبه والتمكن من الاجتماع والخطبتين صلاه الجمعه؟ أطبق علماؤنا على عدم

١- مفتاح الكرامه ٥٧/٣.

٢- نفس المصدر ٦٢/٣.

الوجوب، واختلفوا في استحباب إقامتها، فالمشهور ذلك (١) ٩٧٠.

قال الكاتب: ولكنى أتساءل: من الذى تسبب فى حرمان كل تلك الأجيال وعلى مدى ألف سنه تقريباً من صلاة الجمعة؟ فأيه يد خفيه هذه التى استطاعت بدائها وسيطرتها أن تحرم الشيعة من صلاة الجمعة مع وجود النص القرآنى الصريح فى وجوب إقامة الجمعة؟!!!

وأقول: الذى تسبب فى حرمان الشيعة من إقامة صلاة الجمعة هم سلاطين الجور الذين منعوا الشيعة من إقامتها فى جميع الأمصار والأعصار، وهذا يعرفه كل من أحاط خبراً بالحوادث الجارية فى السنين الماضيه، ولولا أننى أخشى غائله المؤاخذة من قبلهم لسجلت للقارئ العزيز حوادث كثيره تدل على ما قلته، ولكنى أقول كما قال الشاعر:

قَالَتِ الضُّفْدُوعُ قَوْلًا صَدَّقَتْهُ الحُكَمَاءُ

فِي فَمِي مَاءٌ وَهَلْ يَنْطِقُ مَنْ فِي فَمِي مَاءٌ.

بل إن كل من أمعن النظر وتبصّر فى الأمور يجد أن سلاطين الجور قد حرّموا حتى أهل السنه من فوائد صلاة الجمعة وعوائدها، لأنهم وظّفوا لها من يمشى فى ركابهم، ويسير على مناهجهم، فلا يقول إلا ما يملونه عليه، ولا يتفوّه إلا بما يوحونه إليه، حتى إنه قد بلغنى من مصادر مؤكّده أن خُطب صلاة الجمعة تُجاز من قبل بعض أجهزه الدوله قبل أن يقوم الإمام بإلقائها على الناس، فأيه فائده تُرتجى من مثل هذه الخُطب، وأى منفعه تُتوقّع من مثل هذه الصلوات!؟

قال الكاتب: وما زالت الأيادي الخَفِيَّةُ الخبيثَةُ تعمل وتبث سُـمومها، فقد أصدرت زعامه الحوزه في يومنا هذا تعليمات بوجوب إكثار الفساد والظلم ونشره بين الناس، لأن كثره الفساد تُعَجِّلُ في خروج الإمام المهدي- القائم- من سردابه كذا.

وأقول: هذا من الأكاذيب الواضحه الكثيره التي سوِّد بها الكاتب صفحات كتابه، فمن الواضح جداً أن زعامه الحوزه العلميه لا تحث الناس على فعل القبائح وارتكاب الموبقات مهما كانت الذريعه، والرسائل العمليه والفتاوى المنقوله عن كافة العلماء تنافى مثل هذا الافتراء المفضوح، ولهذا لم يأتِ الكاتب بأى دليل يعضد به فريته، ولم ينقل لقارئه نص تلكم التعليمات المزعومه.

ثم إن العالم كله ملئ بالظلم والفساد، ولا يحتاج إلى مزيد حتى يظهر صاحب الزمان عليه السلام لو سلّمنا بأن انتشار الظلم والجور من جمله مقدمات قيامه عليه السلام.

هذا مع أن الوظيفه الشرعيه لكل المكلفين هي الالتزام بأوامر الله سبحانه، وترك كل نواهيه، وأما ظهور صاحب الزمان عليه السلام فهي وظيفه الإمام عليه السلام نفسه، لا وظيفه المكلفين ليجب عليهم تهيئه ما يلزم من المقدمات.

ولو سلّمنا جداً بأن ارتكاب الموبقات من جمله مقدمات ظهوره عليه السلام فلا يجوز لأى مكلف أن يرتكب شيئاً منها، وذلك لأن وجوب الظهور على الإمام عليه السلام في هذا العصر غير معلوم، فكيف تجب مقدماته؟! ولو سلّمنا بأصل الوجوب فمقدمات الخروج واجبه على الإمام عليه السلام لا علينا.

على أنه لا يمكن أن نتعقّل أن يكون فعل المحرمات من جمله مقدمات ظهوره عليه السلام، بل الأمر على العكس تماماً، وذلك لأن الناس إن استقاموا شملهم الله برحمته، وعمّمهم بِنِعْمِهِ التي من جملتها قيام دوله الحق والعدل، كما أنهم إذا كفروا وطغوا أنزل الله عليهم نِقَمَاتِهِ، وصبّ عليهم عذابه.

ولهذا لم نرَ فقيهاً أفتى بوجوب إكثار الفساد لتعجيل ظهور الإمام الغائب

عليه السلام، لأن مثل هذه المقوله لا تصدر من عاقل فضلاً عن فاضل، ناهيك عن زعامه الحوزه العلميه.

ولا يخفى أن مثل هذه المقولات لا يروّجها إلا الفسقه الفجره الذين يريدون أن يبرّروا أفعالهم القبيحه وجرأتهم في ارتكاب المحارم وفعل الموبقات بأمثال هذه الأمور.

قال الكاتب: وقد استجاب كثير من الشيعة لذلك، وطَبَّقُوا هذه التعليمات، ومارسوا الفساد بكل ألوانه، وكان السيد البروجردى يشرف على تطبيقها في مدينه الثوره في بغداد، فإذا ما مشى رجل في أحد شوارع الثوره، فرأى امرأه أعجبتة، فإنها تستجيب له بابتسامه منه، أو إشاره بطرف عينه.

وأقول: هذا من أكاذيبه الملقَّه المكشوفه، وقد فضحه في هذا التلفيق ذكر السيّد البروجردى في هذه القضية، فإن السيّد البروجردى قدس سره توفى في قم سنه ١٣٨٠ هـ، وهو من مراجع الشيعة العظام، ولا يُعرف له إبان مرجعيته أى تقليد أو رصيد شعبى في العراق، فكيف بهذه السنين!؟

هذا مع أن سكان مدينه الثوره لا يعرفون شخصاً بهذا الاسم.

ولا ينقضى العجب منه حين يزعم أن السيّد البروجردى أو غيره قد نصب نفسه مشرفاً على نشر الفساد والفجور بين الناس!! فهلا ساءل هذا الكاتب نفسه: هل يحتاج نشر الفساد بين الناس إلى إشرافٍ من أحد؟!!

ثم كيف علم مدعى الفقاوه والاجتهاد بأمثال هذه الأفعال القبيحه التي لا يحسن منه أن يدعى أنه كان شاهد عيان فيها؟

قال الكاتب: ولم تكن زعامه الحوزه بذلك بل أرادت تعميم هذا الفساد ليشمل كل أنحاء العراق، ولهذا قاموا باستئجار باصات نقل كبيره لغرض السياحه والاصطياف فى شمال العراق، وقاموا بترغيب العوائل الساكنه فى مدن الجنوب بالسفر الى الشمال، فترى العوائل المسافره تتكون كل عائله منها من رجل عجوز وامرأته الطاعنه فى السن بثياب رثه لا يملك أحدهم ثمن وجبه عشاء، فضلاً عن نفقات السياحه والاصطياف، وقد اصطحبت كل عائله معها عدداً من الفتيات الجميلات، فإذا ما وصلت القافله إلى محافظه من المحافظات التى تمر بها وهى، صلاح الدين - تكريت - الموصل، دهوك، أربيل، كركوك، حط المسافرون رحالهم فيها أياماً، ثم تبدأ الفتيات بالنزول إلى أسواق تلك المحافظه، فيعرضن أنفسهن على الشباب لتتم (الصفقات المحرمه)، وأما فتره بقاء العوائل فى المصايف فإنى أعجز عن وصف ما يجرى!!

وأقول: وهذا أيضاً من أكاذيبه الواضحه التى ملأ بها كتابه الذى صار عاراً عليه فى الدنيا، وخزياً ووبالاً فى الآخره.

والظاهر أن الكاتب يريد أن يقول: إن الفتيات الشيعيات يذهبن للفساد فى المدن السُّنيّه فى العراق، وإلا فمن الواضح أن الفساد لا- يحتاج لسفر الفتيات إلى محافظات صلاح الدين والموصل وكركوك وغيرها، ولا سيما أن تلك الفتيات من عوائل فقيره معوزه كما زعم الكاتب، فهل امتلأت النجف وكربلاء والحله والناصرية والعماره والبصره وغيرها من المدن الشيعيه بالفساد، حتى جاء الدور لهذه المدن السُّنيه؟!

ثم كيف عرف مدعى الفقاهاه والاجتهاد ما يدور فى تلك المصايف من المفاسد والفجور حتى زعم أنه عاجز عن وصف ما يجرى فيها؟! مع أنه من الواضح جداً أن الأخيار والصلحاء ولا سيما طلبه العلم والعلماء لا يتواجدون فى تلك الأماكن ليعرفوا ما يجرى فيها من الفساد، ولا يعتمدون على ما يقوله أى ناقل، والمؤمنون

الثقات الذين يمكن الاعتماد على أخبارهم أيضاً لا يتواجدون في أمثال هذه المصايف المزعومة، فكيف تمكن الكاتب من معرفه كل تلك الأمور المخزیه التي زعم الاطلاع عليها؟!

قال الكاتب: إن الغايه من إصدار هذه التعليمات هي نشر الفساد، وتدمير البلاد، وأما خروج الإمام الثاني عشر المعروف بالقائم فأنا واثق بأنهم يدركون أن لا وجود لهذا الإمام!!

فانظروا إلى هذه الأيدي الخبيثه، ماذا فعلت؟ وماذا تفعل؟!!!

وأقول: لقد أوضحنا أنه لا تعليمات ولا أوامر في البين، وما هي إلا أكاذيب واضحه لا تخفى على كل عاقل.

وأما وثوق الكاتب بأن الشيعة يدركون بأنه لا وجود للإمام المهدي عليه السلام فهو كذب محض، وذلك لأن الشيعة بحمد الله جازمون بوجوده عليه السلام وقاطعون بأنه إمام هذا العصر، وقد أقاموا الأدله الصحيحه التي تثبت ذلك.

بل إن جمعاً من علماء أهل السنه قد اعترفوا بأن المهدي الموعود هو محمد بن الحسن العسكري عليه السلام، وأنه باقٍ إلى الآن، ومع أن هذا المعتقد مخالف لما عليه أكثر علماء أهل السنه إلا أن هؤلاء رأوه مذهباً لهم يعتنقونه ويذبون عنه، فذكروه في مصنفاتهم التي صحت نسبتها إليهم.

ومن هؤلاء المذكورين:

١- محمد بن طلحه الشافعي (٥٨٢-٦٥٢هـ) (١) ٩٧١: ذكر ذلك في كتابه (مطالب

١- راجع ترجمته في كتاب العبر في خبر من غير للذهبي ٣/٢٩٦، وطبقات الشافعيه للسبكي ٨/٦٣، وشذرات الذهب ٥/٢٥٩، والبدايه والنهايه ١٣/١٩٨.

السؤال) في الباب الثاني عشر (١) ٩٧٢.

٢- محمد بن يوسف بن محمد الكنجي الشافعي (ت ٦٥٨ هـ-) (٢) ٩٧٣: ذكر ذلك في كتابه (البيان في أخبار صاحب الزمان) في الباب الخامس والعشرين (في الدلالة على جواز بقاء المهدي حيًا) (٣) ٩٧٤.

٣- محي الدين ابن عربي (٥٦٠-٦٣٨ هـ-) (٤) ٩٧٥: ذكر ذلك في الباب السادس والستين وثلاثمائة من كتابه (الفتوحات المكيه).

٤- سبط ابن الجوزي (٥٨١-٦٥٤ هـ-) (٥) ٩٧٦: ذكر ذلك في كتابه (تذكرة الخواص) في الفصل المعقود للإمام المهدي عليه السلام (٦) ٩٧٧.

٥- صلاح الدين الصفدي (٦٩٦-٧٦٤ هـ-) (٧) ٩٧٨: ذكر ذلك في كتابه شرح الدائرة (٨) ٩٧٩.

١- مطالب السؤال ٢ / ١٥٢.

٢- راجع ترجمته في كتاب الوافي بالوفيات ٥ / ٢٥٤، ومعجم المؤلفين ١٢ / ١٣٤، والأعلام ٧ / ١٥٠.

٣- البيان في أخبار صاحب الزمان، ص ٩٧.

٤- ترجم له في ميزان الاعتدال ٣ / ٦٥٩، والوافي بالوفيات ٤ / ١٧٣، وفوات الوفيات ٣ / ٤٣٥، ولسان الميزان ٥ / ٣١١، وشذرات الذهب ٥ / ١٩٠، وجامع كرامات الأولياء ١ / ١١٨، ودائرة المعارف الإسلامية ١ / ٢٣١، وسير أعلام النبلاء ٢٣ / ٤٨، والأعلام ٦ / ٢٨١.

٥- ترجم له في شذرات الذهب ٥ / ٢٦٦، والأعلام ٨ / ٢٤٦، وميزان الاعتدال ٤ / ٤٧١، ووفيات الأعيان ٣ / ١٤٢، والبدايه والنهائيه ١٣ / ٢٠٦.

٦- تذكرة الخواص، ص ٣٢٥.

٧- له ترجمه في طبقات الشافعيه الكبرى ١٠ / ٥، وشذرات الذهب ٦ / ٢٠٠، والعبر في خبر من خبر ٤ / ٢٠٣، والبدايه والنهائيه ١٤ / ٣١٨، والأعلام ٢ / ٣١٥، ومعجم المؤلفين ٤ / ١١٤، وذكر أن له ترجمه في الدرر الكامنه لابن حجر ٢ / ٨٧، ٨٨ والنجوم الزاهره لابن تغرى بردى ١١ / ١٩-٢١ والبدر الطالع للشوكاني ١ / ٢٤٣، ٢٤٤.

٨- عن ينابيع الموده، ص ٤٧١.

٦- على بن محمد المشهور بابن الصباغ المالكي (٧٨٤-٨٥٥ هـ) (١) ٩٨٠: ذكر ذلك في كتابه (الفصول المهمة) في الفصل الثاني عشر منه (٢) ٩٨١.

٧- محمد بن علي بن طولون (٨٨٠-٩٥٣ هـ) (٣) ٩٨٢: نص على ذلك في كتابه (الأئمة الاثنا عشر) في أبيات ساقها فيه من نظمه، وهي:

عليك بالأئمة الاثني عشر من آل بيت المصطفى خير البشر

أبو تراب، حسن، حسين وبغض زين العابدين شين

محمد الباقر كم علم دري والصادق ادع جعفرأ بين الوري

موسى هو الكاظم وابنه على لقبه بالرضا وقدره على

محمد التقى قلبه معمور على ٩٩ النقى دُرّه منشور

والعسكري الحسن المطهر محمد المهدى سوف يظهر (٤) ٩٨٣.

٨- عبد الوهاب الشعراني (٨٩٨-٩٧٣ هـ) (٥) ٩٨٤: ذكر ذلك في الباب الخامس والستين من الجزء الثاني من كتابه (اليواقيت والجواهر في عقائد الأكابر)، وسنذكر قريباً عبارته بنصّها. وقد ذكر الميرزا حسين النوري قدس الله نفسه في كتابه (كشف الأستار) أسماء أربعين من علماء أهل السنه الذين عثر على بعض كتبهم التي يعترفون فيها بأن الإمام محمد بن الحسن العسكري عليه السلام هو المهدى المنتظر، مع اعترافه قدس سره بقله المصادر

١- راجع ترجمته في الأعلام للزركلى ٨/٥، ومعجم المؤلفين ٧/١٧٨.

٢- الفصول المهمة، ص ٢٨٦، ٢٨٧.

٣- له ترجمه في شذرات الذهب ٨/٢٩٨، والكواكب السائره ٢/٥٢، والأعلام ٦/٢٩١، ومعجم المؤلفين ١١/٥١.

٤- الأئمة الاثنا عشر، ص ١١٨.

٥- ترجم له في شذرات الذهب ٨/٣٧٢، والأعلام ٤/١٨٠، ومعجم المؤلفين ٦/٢١٨، وجامع كرامات الأولياء ٢/١٣٤.

التي لديه وكثره كتب علماء أهل السنهوتفرقها في البلدان، ولعل من وقف على أكثرها يجد أضعاف هذا العدد (١) ٩٨٥.

كما أن جملة كبيره من فضلاء الشيعة وعلمائهم قد فازوا بحمد الله وفضله بلقاء المهدي عليه السلام ومقابلته منذ ولادته عليه السلام، في عهد أبيه الإمام العسكري عليه السلام وبعد غيبته الصغرى والكبرى، وقد ذكر علماء الشيعة في مصنفاتهم روايات كثيره عن رجال ثقات تشرّفوا بمقابلته، حتى إن الميرزا حسين النورى رحمه الله عليه أَلَّفَ كتاباً أسماه (جنه المأوى في ذكر من فاز بلقاء الحجه عليه السلام في غيبته الكبرى)، ذكر فيه حكايات كثيره مسنده عن رأى الإمام المهدي عليه السلام من العلماء وغيرهم، مستدرکاً به على ما ذكره العلامة المجلسى في المجلد الثانى والخمسين من موسوعته (بحار الأنوار)، الذى ذكر جملة وافره من تلك الروايات، وقد طُبِعَ كتاب جنه المأوى في ذيل المجلد الثالث والخمسين من هذه الموسوعه، كما طُبِعَ مستقلاً أيضاً.

وقد اعترف بعض علماء أهل السنه برؤيته عليه السلام ولقائه، فقد قال عبد الوهاب الشعرانى فى الباب الخامس والستين من الجزء الثانى من كتابه (اليواقيت والجواهر) بعد كلام طويل: إلى أن يصير الدين غريباً كما بدأ ... فهناك يُترقب خروج المهدي عليه السلام، وهو من أولاد الإمام الحسن العسكري عليه السلام، ومولده عليه السلام ليله النصف من شعبان سنه خمس وخمسين ومائتين، وهو باقٍ إلى أن يجتمع بعيسى بن مريم عليه السلام، فيكون عمره إلى وقتنا هذا وهو سنه ثمان وخمسين وتسعمائه: سبعمائه سنه وست سنين، هكذا أخبرنى الشيخ حسن العراقى المدفون فوق كوم الريش المطل على بركه الرطل بمصر المحروسه، عن الإمام المهدي حين اجتمع به، ووافقه على ذلك شيخنا سيدى على الخواص رحمهما الله تعالى (٢) ٩٨٦.

١- كشف الأستار، ص ٨٩.

٢- اليواقيت والجواهر ٢ / ٥٦٢. ونقل هذه الكلمه الشيخ محمد على الصبان فى كتابه إسعاف الراغبين، ص ١٥٤.

وأما إثبات بقاء صاحب الزمان عليه السلام بعد غيبته الطويله فهذا له موضع آخر، وقد كفانا مؤونته بعض علماء أهل السنه الذين ذكرنا أسماءهم وغيرهم، كالكنجى الشافعى فى كتابه (البيان فى أخبار صاحب الزمان)، وابن طلحه الشافعى فى (مطالب السؤل) (١) ٩٨٧ وغيرهما، وقد أثبتناه بما لا مزيد عليه فى كتابنا (مسائل خلافية)، فراجعه ففیه مباحث نافعه.

١- البيان فى أخبار صاحب الزمان، ص ٩٧-١١١. مطالب السؤل ٢ / ١٥٥-١٦٢.

قال الكاتب: بعد هذه الرحله المرهقه فى بيان الحقائق المؤلمه، ما الذى يجب على فغله؟

هل أبقى فى مكانى ومنصبى وأجمع الأموال الضخمه من البسطاء والشُدج باسم الخمس والتبرعات للمشاهد، وأركب السيارات الفاخره (!! وأتمتع بالجميلات؟ أم أترك عَرَضَ الدنيا الزائل، وأبتعد عن هذه المحرمات، وأصدع بالحق - لأن الساكت عن الحق شيطانٌ أخرس-؟.

وأقول: لقد انكشف للقارئ الكريم أن ما سمّاه الكاتب حقائق مؤلمه هى فى حقيقتها أكاذيب مؤلمه، وافتراءات باطله، لأن الكاتب لم يثبت لقارئه صحّه حديث واحد احتج به، ولم يثبت له أن قصصه وحكاياته كانت صادقه.

بل قد أتضح للقارئ العزيز أن الكاتب لم يكن شيعياً، فضلاً عن أن يكون عالماً، بل هو رجل متحامل مفتر، وأنه كان يتصيّد من الأحاديث ما يظن أنه يحقق بها غايته، ويصل إلى بغيته، ولكن الله قد كشف ستره، وأبدى عواره، فوقع فى أخطاء فادحه، أزاحت القناع عن وجهه، فبدا واضحاً على حقيقته بحمد الله وفضله ونعمته.

ثم أى منصب هذا الذى ذكره الكاتب لنفسه؟

هل يعتبر الكاتبُ المكانةَ العلميّةِ أو الاجتماعيّةِ منصباً؟

ثم إذا كان الكاتب لم يُفصح عن اسمه الحقيقي، وقَرّر البقاء في النجف والعمل فيها صابراً محتسباً ذلك عند الله كما ذكر في ص ٧، فكيف ترك منصبه مع أنه بزعمه إلى الآن لا يزال يمارس كل مهامّه كعالمٍ شيعي في الظاهر وكعدوّ لهم في الباطن؟!!

وإذا كان الكاتب بزعمه قد أدرك السيد على دلدرا صاحب كتاب (أساس الأصول) فإن عمره كما أسلفنا قد زاد على المائتين، ومن كان طاعناً في السن هكذا فلا مأرب له في الجميلات حتى يزعم أنه تركهن قربه إلى الله تعالى؟!!

ثم إن العلماء لا دخل لهم في الأموال التي تُلقى في المشاهد المشرفّة، وإنما تأخذها الدولة وتتصرف فيها بحسب ما تراه هي، وهذا يعرفه كل الناس، فما بال مدعى الفقاهاه والاجتهاد قد غاب عنه هذا الأمر الواضح؟!!

قال الكاتب: لقد عرفت أن عبد الله بن سبأ اليهودي هو الذى أسس التشيع، وفَرَّق المسلمين، وجعل العداوة والبغضاء بينهم بعد أن كان الحب والإيمان يجمع بينهم، ويؤلف قلوبهم وعرفت أيضاً ما صنعه أجدادنا- أهل الكوفة- بأهل البيت، وما رَوَتْهُ كتبنا في نبد الأئمة، والظعن بهم، وضَجَر أهل البيت من شيعتهم كما سبق القول، ويكفى قول أمير المؤمنين رضى الله عنه في بيان حقيقتهم: (لو ميزتُ شيعتى لما وجدتهم إلا واصله كذا، ولو امتحنتهم لما وجدتهم إلا مرتدين، ولو تمحصتهم لما خلص من الألف واحد) الكافي ٨ / ٣٣٨.

وعرفت أنهم يُكذِّبون الله تعالى، فإن الله تعالى بين أن القرآن الكريم لم تعبت به

الأيادي، ولن تقدر لأن الله تَكْفَلَ بحفظه، وأما فقهاؤنا فيقولون إن القرآن مُحَرَّفٌ، فيردون بذلك قول الله تعالى، فمن أٌصِيه دُوقُ؟ أٌصِيه دُوقُهُمْ؟ أم أٌصِيه دُوقُ الله تعالى؟ وعرفت أن المتعه مُحَرَّمَةٌ، ولكن فقهاءنا أباحوها، وَجَرَّتْ إباحتها إلى إباحه غيرها كان آخرها اللواطه بالمردان من الشباب!!

وعرفت أن الخمس لا- يجب على الشيعة دفعه ولا- إعطاؤه للفقهاء والمجاهدين بل هو حِلٌّ لهم حتى يقوم القائم، ولكن فقهاءنا هم الذين أوجبوا على الناس دفعه بإخراجه، وذلك لماربهم- أي الفقهاء- الشخصيه ومنافعهم الذاتيه.

وعرفت أن التشيع قد عبثت به أيادٍ خفيه هي التي صنعت فيه ما صنعت كما أوضحنا في الفصول السابقه، فما الذي يُبقيني في التشيع بعد ذلك؟ ولهذا ورد عن محمد بن سليمان عن أبيه قال: قلت لأبي عبد الله رضي الله عنه: (جُعِلْتُ فداك، فأنا قد نبزنا نبزاً أثقل ظهورنا، وماتت له أفئدتنا، واستحلَّت له الولاه دِمَاءنا في حديث رواه لهم فقهاؤهم).

قال أبو عبد الله رضي الله عنه: الرافضه؟ فقلت: نعم.

قال: لا والله ما هم سموكم به، ولكن الله سماكم به) روضه الكافي ٥ / ٣٤.

فإذا كان أبو عبد الله قد شهد عليهم بأنهم رافضه- لرفضهم أهل البيت، وأن الله تعالى سماهم به، فما الذي يبقيني معهم؟

وأقول: هذا كله ملخّص النتائج التي يزعم أنه توصل إليها، وقد رددنا عليها كلها بالتفصيل، وأوضحنا ما فيها من الكذب والافتراء بما لا مزيد عليه، فلا حاجة لتكرار الجواب عليها مره ثانيه.

والكاتب قد ذكر إلى هنا عدّه نقاط دعتة إلى التخلي عن مذهب الشيعة الإماميه، مع أن جملة منها لا يستدعي هذا التحول المزعوم، مثل فتوى الفقهاء بوجوب دفع الخمس في عصر الغيبه، وقولهم بتحريف القرآن وإباحتهم المتعه

وغيرها، لأنه إذا كان فقيهاً كما يزعم فيمكنه أن يفتى بسقوط الخمس عن الشيعة في زمن الغيبة كما أفتى بذلك بعض فقهاء الشيعة، كما أنه يمكنه ألا يقول بتحريف القرآن كما عليه عامة فقهاء الشيعة كما أوضحناه فيما تقدم.

قال الكاتب: وعن المفضل بن عمر قال: سمعت أبا عبد الله يقول: (لو قام قائمنا بدأ بكذابي الشيعة فقتلهم) رجال الكشي ص ٢٥٣ ترجمه ابن كذا الخطاب، لماذا يبدأ بكذابي الشيعة فيقتلهم؟

يقتلهم قبل غيرهم لقباحه ما افتروه وجعلوه ديناً يتقربون به إلى الله تعالى به كقولهم بإباحه المتعه واللواطه، وقولهم بوجوب إخراج خمس الأموال، وكقولهم بتحريف القرآن، والبداء لله تعالى، ورجعه الأئمه، وكل الساده والفقهاء والمجتهدين يؤمنون بهذه العقائد وغيرها، فمن منهم سينجو من سيف القائم - عَجَلَ اللهُ فَرَجَهُ-!!؟؟

وأقول: بعد الغض عن سند هذا الحديث والتسليم به، فإن الكاتب حَمَلَ الحديث فوق ما يحتمله، وفسّره بحسب ما يجب.

والشيعة اسم عام يعم الشيعة الإماميه والإسماعيليه والزيديه وغيرهم، كما يعم من انتحل التشيع كذباً ثم انحرف عن خط أهل البيت عليهم السلام كأبي الخطاب والمغيره بن سعيد وأحمد بن هلال العبرتائي وابن أبي العزاقر وغيرهم من المنحرفين الذين يدعون التشيع لأهل البيت عليهم السلام، وأهل البيت منهم برآء، ولهذا أورد الكشي هذا الخبر تحت عنوان (ما روى في محمد بن أبي زينب ...)، المعروف بأبي الخطاب الذي تنتسب إليه الفرقة التي سُمّيت بالخطاييه، وقد وردت أحاديث عن الإمام الصادق عليه السلام بلعنه والدعاء عليه بأن يذيقه الله حر الحديد.

ففي معتبره جعفر بن عيسى بن عبيد وأبي يحيى الواسطي، قال: قال أبو

الحسن الرضا عليه السلام: كان بنان يكذب على علي بن الحسين عليه السلام، فأذاقه الله حرَّ الحديد، وكان المغيرة بن سعيد يكذب على أبي جعفر عليه السلام، وكان أبو الخطاب يكذب على أبي عبد الله عليه السلام، فأذاقه الله حرَّ الحديد، والذي يكذب على محمد بن فرات (١) (٩٨٨).

فالكذابون إذن هم الذين ادَّعوا على الأئمة عليهم السلام كذباً أنهم وكلاؤهم أو سفراؤهم، أو غالوا فيهم، أو نسبوا إليهم عليهم السلام أباطيل وأضاليل يريدون بها تضليل الشيعة وإفساد الشريعة، فلعنهم الأئمة عليهم السلام وحكموا بكفرهم وتبرؤوا منهم.

هؤلاء هم الكذَّابون المعنيون في الحديث، لا رواه أحاديث الأئمة عليهم السلام الذين تلقوا عنهم علومهم، وأخذوا بأقوالهم، وشايعواهم في السُّر والعلانية، فهؤلاء هم شيعتهم الذين مدحواهم في أحاديثهم التي ذكرنا بعضاً منها في مدح زواره ومحمد بن مسلم وبريد العجلي وأبي بصير وغيرهم من أجلاء الرواة، والأحاديث المروية في مدحهم ومدح غيرهم كثيرة.

وهذا المعنى يمكن استفادته من بعض أحاديث أهل السنه، فقد أخرج أبو يعلى في مسنده عن أبي الجلاس، قال: سمعت علياً يقول لعبد الله السبائي: ويلك، والله ما أفضى إليّ بشيء كتمه أحداً من الناس، ولكن سمعته يقول: (إن بين يدي الساعة ثلاثون كذَّاباً)، وإنك لأحدهم (٢) (٩٨٩).

والأحاديث الناصه على الكذابين الثلاثين كثيره في مصادر أهل السنه، مع أن الكذابين كثيرون كما تشهد بذلك كتب الرجال والتراجم والسِّيَر، وبقرينه عِدِّ الدجال والأسود العنسى ومسيلمه منهم، ووصفهم في بعض الأحاديث بأنهم كلهم يدعى النبوه، يفهم أن المراد بالكذابين هم المنتحلين أموراً عظيمة كالنبوه أو الذين يضللون فئات كثيره من الناس كالذَّجال وغيره، لا الرواه الذين كذبوا على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فإنهم كثيرون جداً، لا ثلاثون فقط.

١- اختيار معرفه الرجال ٢ / ٥٩١.

٢- مسند أبي يعلى ١ / ٢١٨. مجمع الزوائد ٧ / ٣٣٣، قال الهيثمي: رواه أبو يعلى، ورجاله ثقات.

وأما أن القائم يبدأ بالكذابين من الشيعة أولاً فيقتلهم، فيرجع سببه إلى أن كذب هؤلاء أقبح من كذب غيرهم، لأن الكذب على المذهب الحق أشنع من الكذب على المذاهب الباطلة، ولأنه قد ورد في بعض الأخبار أن القبيح من غير الشيعة قبيح ومن الشيعة أقبح، لمكان الشيعة من أهل البيت عليهم السلام.

ولا يخفى أن الحديث لا يدل بأية دلالة على أن أهل السنه أو غيرهم لا كذاب فيهم، أو أن كتبهم خالية من الكذب، أو أن عقائدهم كلها صحيحة، لأن الحديث لم يكن في صدد البيان من هذه الناحية كما هو واضح.

قال الكاتب: وعن أبي عبد الله رضى الله عنه قال: (ما أنزل الله سبحانه آية في المنافقين إلا وهى فيمن يَنْتَحِلُ الشَّيْخِ). رجال الكشى ص ٢٥٤ أبى الخطاب.

صدق أبو عبد الله بأبى هو وأمى، فإذا كانت الآيات التى نزلت فى المنافقين منطبقه على من ينتحل التشيع، فكيف يمكننى أن أبقى معهم؟؟.

وهل يصح بعد هذا أن يدَّعوا أنهم على مذهب أهل البيت؟؟. وهل يصح أن يدَّعوا محبه أهل البيت؟.

وأقول: سند هذه الروايه هو: خالد بن حماد، قال: حدثنى الحسن بن طلحه، رفعه عن محمد بن إسماعيل، عن على بن يزيد الشامى.

وهى روايه مرفوعه كما هو واضح، مضافاً إلى أن هذا الحديث اشتمل على مجموعه من المجاهيل، فإن خالد بن حماد والحسن بن طلحه وعلى بن يزيد الشامى مُهْمَلُونَ، لم يرد لهم ذكر فى كتب الرجال، ومحمد بن إسماعيل مشترك لا يُعْرَفُ من هو.

والنتيجه أن سند هذه الروايه مظلم جداً، فكيف عوّل الكاتب على مثل هذه

الروايه الضعيفه جداً؟

ثم إن المراد بمن انتحل التشيع يعنى من ادّعاه وهو ليس من الشيعة.

قال المجلسى قدس سره فى (بحار الأنوار):

تبيان: (من ينتحل التشيع) أى يدّعيه من غير أن يتّصف به، وفى غير الكافى: (انتحل). فى القاموس: (انتحله وتنحله: ادّعاه لنفسه وهو لغيره) (١) ٩٩٠.

قلت: إن وجود منافقين فيمن يدّعى التشيع لا يعنى أن الشيعة كلهم منافقون، كما أن وجود منافقين فيمن صحب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يستلزم أن يكونوا كلهم منافقين، وهذا واضح لا يحتاج إلى مزيد بيان.

والعجيب أن الكاتب تمسّك بهذا الحديث الضعيف لتضليل الشيعة كلهم، لدلالته على أن آيات المنافقين تنطبق على بعض من يدّعى التشيع، وتغاضى فى نفس الوقت عن الآيات القرآنية التى نزلت فى منافقين يدّعون الصّحبه، فلم يرَ فيها أى غضاضه على كل الصّحابه ولا على بعضهم.

وما عشت أراك الدهر عجبا!!

قال الكاتب: لقد عرفتُ الآن أجوبه تلك الأسئلة التى كانت تحيرنى وتشغل بالى.

وأقول: لقد اتضح للقارئ العزيز أن الكاتب جمع حقائقه من أحاديث ضعيفه وأخرى مختلقه، وأخرى لم يفهمها على وجهها، ورابعه لم يحسن الجمع بينها وبين ما يعارضها، فأخذ بإحدى الطائفتين المتعارضتين من دون مرجّح صحيح، فكان أخذه بالأحاديث أخذاً انتقائياً موافقاً للتوجّه والهوى، فأيه حقائق هذه التى توصل إليها

هذا الكاتب المدعى للفقاهه والاجتهاد!؟

ومما ينبغي بيانه فى هذا المقام أن مدعى الاجتهاد لم يثبت لقارئه صحه مذهب أهل السنه الذى انقلب إليه، فإننا لو سلّمنا بكل مزاعمه وأقرنا ببطلان مذهب الشيعة الإماميه فإن ذلك لا يثبت صحه مذهب أهل السنه، إذ لعل الحق فى مذهب ثالث غيرهما، وهذه فجوه عظيمه لم يلتفت إليها الكاتب الذى جعل انتقاداته على مذهب الشيعة دليلاً على صحه مذهب أهل السنه.

قال الكاتب: بعد وقوفى على هذه الحقائق وعلى غيرها، أخذتُ أبحثُ عن سبب كونى وُلِدْتُ شيعياً، وعن سبب تَشَبُّعِ أهلى وأقربائى، فعرفت أن عشيرتى كانت على مذهب أهل السنه، ولكن قبل حوالى مئه وخمسين سنه جاء من إيران بعض دعاه التشيع إلى جنوب العراق، فاتصلوا ببعض رؤساء العشائر، واستغلوا طيب قلوبهم، وقله علمهم، فخدعوهم بِزُخْرِفِ القول، فكان ذلك سبب دخولهم فى المنهج الشيعى، فهناك الكثير من العشائر والبطون تَشَبَّعَتْ بهذه الطريقه بعد أن كانت على مذهب أهل السنه.

ومن الضرورى أن أذكر بعض هذه العشائر أداءً لأمانه العلم:

فمنهم بنو ربيعه، وبنو تميم، والخزاعل، والزبيدات، والعمير وهم بطن من تميم، والخزرج، وشمروطكه الدوار، والدفاعه، وآل محمد وهم من عشائر العماره، عشائر الديوانيه وهم آل أقرع وآل بدير وعفج والجبور والجليحه، وعشيره كعب، وبنو لام وغيرها كثير.

وهؤلاء العشائر كلهم من العشائر العراقيه الأصليه المعروفه فى العراق، وهم معروفون بشجاعتهم وكرمهم ونخوتهم، وهم عشائر كبيره لها وزنها وثقلها ولكن مع الأسف تَشَبَّعُوا منذ أكثر من مائه وخمسين سنه بسبب موجات دُعاه الشيعة الذين

وَفَدُوا إِلَيْهِمْ مِنْ إِيرَانَ، فَاحْتَالُوا عَلَيْهِمْ، وَشَيَّعُوهُمْ بِطَرِيقِهِ أَوْ بِأُخْرَى.

وأقول: هذه الأمور كلها لا تهمنا ولا ترتبط بمعتقدنا من قريب أو بعيد، وسواء أكانت هذه القبائل شيعية من أصلها وبقيت على تشيعها، أم كانت سنية فاستبصرت وصارت شيعية، فإن هذا أمر يرجع لاختيارها، وكل امرئ مرهون بعمله، ومسؤول عن معتقده.

قال الكاتب: ونسيت هذه العشائر الباسله- رغم تشيعها- أن سيف القائم ينتظر رقابهم ليفتك بهم كما مر بيانه، إذ أن الإمام الثاني عشر المعروف بالقائم سيقتل العرب شر قتله رغم كونهم من شيعته، وهذا ما صَيَّرَحت به كُتبتنا- معاشر الشيعة- فلتنظر تلك العشائر سيف القائم ليفتك بها!!

وأقول: لقد أوضحنا فيما مرّ من هم الذين سيقتلهم الإمام المنتظر عليه السلام ومن هم أنصاره وأعوانه، ولا ريب في أن شيعته ومواليه هم أسعد الناس به، فراجع ما قلناه فيما تقدم لئلا نتجشم عناء الإعادة والتكرار.

قال الكاتب: لقد أخذ الله تعالى العهد على أهل العلم أن يبينوا للناس الحق، وها أنا ذا أبينه للناس، وأوقظ النيام، وأنبه الغافلين، وأدعو هذه العشائر العربية الأصيله أن ترجع إلى أصلها، وألا تبقى تحت تأثير أصحاب العمائم الذين يأخذون منهم أموالهم باسم الخمس والتبرعات للمشاهد، ويعتدون على شرف نسائهم باسم المتعه، وكل من الخمس والمتعه مُحرّم كما سبق بيانه، وأدعو هذه العشائر الأصيله لمراجعته تاريخها وتاريخ أسلافها لِيَقْفُوا على الحقيقه التي طَمَسَهَا الفقهاء والمجتهدون

وأصحاب العمائم حُرِّصاً منهم على بقاء منافعهم الشخصية. وبهذا أكون قد أدَّيتُ جزءاً من الواجب.

وأقول: ونحن بدورنا أيضاً ندعو كل منصف لقراءه ما كتبناه فى الرد على هذا الكاتب المدلِّس نفسه فى الشيعة، والمدعى لنفسه الفقيه والاجتهاد وهو بعيد عنهما كما تبين ذلك بجلاء ووضوح للقارئ الكريم، ليرى القارئ أن كل إشكالات أهل السنه فى نقد المذهب الشيعى الإمامى ما هى إلا خيالات واهيه، وأكاذيب زائفة، وتلفيقات مفضوحه، وأنهم لم يسلكوا فى محاولاتهم اليائسه لإبطال المذهب الشيعى طريق البحث الصحيح والأمانه العلميه، بل سلكوا المسالك المحرّمه، وانتهجوا الطرق المريبه، فاختلقوا ما شاؤوا من الأكاذيب والأباطيل، وحرّفوا النصوص وزوَّروها، حتى رموا آخر سهم فى كنانتهم، وقذفوا آخر حجر فى جعبتهم، ولكن الله سبحانه قد ردّ كيدهم إلى نحورهم، فباؤوا بالخيبه والخذلان، ورجعوا بالهزيمه والخسران.

وإذا كان الكاتب يعلم أن الله سبحانه قد أوجب على العلماء أن يبينوا الحق، فلا أدري كيف يتأتى له أن يُظهر الحق وهو متسترٌ بالتقيّه الشديده، ومتكتمٌ بهذا النحو من الكتمان؟!

ألا يرى أن من الواجب عليه أن يفصح عن نفسه ويجهر بدعوته، ويجادل علماء الشيعة ويحاوّرهم فى المسائل التى أنكرها من مذهبهم؟!

لقد لاحظ القارئ العزيز أن الكاتب فى كل كتابه لم يذكر أليه مناقشه ولو مع عالم واحد من العلماء الذين ادّعى أنه التقى بهم، وإنما كان يقتصر على طرح الأسئلة التى يظهر فيها بمظهر المستفهم المستفيد.

فأين كان وجوب بيان الحق وإظهاره الذى أخذه الله على العلماء؟

قال الكاتب: اللهم أسألك بمحبتى لنبيك المختار، وبمحبتى لأهل بيته الأطهار أن تضع لهذا الكتاب القبول فى الدنيا والآخرة، وأن تجعله خالصاً لوجهك الكريم، وأن تنفع به النفع العميم، والحمد لله من قبل ومن بعد.

وأقول: لقد حصص الحق وبان جلياً لكل ذى عينين، وانكشفت أكاذيب هذا الكاتب وافتراءاته وتدليساته، وتضارب كلامه، وضعف استدلالاته، وتشويهه للحقائق، وهتكه ظلماً وزوراً لبعض العلماء والأفاضل، وغير ذلك مما مرّ تفصيله.

فهل يرتجى بعد هذا كله أن يتقبل الله منه هذا الكتاب الذى صار عاراً عليه فى الدنيا ووبالاً له فى الآخرة؟!!

نسأل الله سبحانه أن يجعل ما كتبناه فى ميزان أعمالنا وأن يكون عنده مرضياً مقبولاً، إنه يتقبل اليسير، ويعفو عن الكثير، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على محمد وآله الطيبين الطاهرين.

ملاحظات ونتائج مستخلصه

من خلال قراءتنا لكتاب (لله ثم للتاريخ) خرجنا بملاحظات مهمه ونتائج قيّمه، ولنا أن نوضحها ببيان عدّه أمور:

أولاً: بيان هويه الكاتب السّنيه:

لقد وقع الكاتب في سقطات واضحه كشفت أنه لم يكن واحداً من الشيعة، ولا عالماً من علمائهم.

وقد ظهر ذلك من خلال عدّه ملاحظات:

١- أن الكاتب قد ردّد في كل كتابه كلمه (السّاده)، وأراد بها علماء الشيعة، ولهذا لم يصف واحداً من العلماء أو الفضلاء الذين ذكرهم في كتابه ب- (الشيخ)، وأطلق على كل واحد منهم لفظ (سيّد).

فقد وصف الشيخ محمد الحسين آل كاشف الغطاء قدس سره بأنه سيّد، في الصفحات ٣، ٥، ٩، ٣٢، ٥٢، ٥٣، ٥٤ وغيرها، وذكر اسمه تاره صحيحاً كما في ص ٥، وتاره مغلوطاً كما في ص ٣، حيث قال: محمد آل الحسين كاشف الغطاء.

ووصف أحمد الكاتب في ص ٦ بأنه سيّد، بينما هو عار عن السيادة والانتساب

إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، كما شرَّكه في سيَّاده مع السيد موسى الموسوى في ص ٤٤، وكزَّر الخطأ نفسه في ص ٧.

ووصف الميرزا على الغروي قدس سره في ص ٧، ٢١ بأنه سيِّد مع أنه ليس من نسل آل الرسول صلى الله عليه وآله وسلم.

ووصف الشيخ محمد جواد مغنیه في ص ٩، ١٣ بأنه سيِّد، مع أنه معروف بأنه شيخ.

وذكر في ص ٤٨ الشيخ لطف الله الصافي، ووصفه بأنه سيِّد، مع أنه ليس من ذريه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كما هو معلوم.

وذكر في ص ٥٢ الشيخ أحمد الوائلي، ووصفه بأنه سيِّد، مع أنه ليس من ذريه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كما هو معروف.

وفي ص ١٠٥ وصف شيخ الطائفة الشيخ الطوسي قدس سره بأنه سيِّد، كما وصف الشيخ حسين الكركي العاملي رحمه الله بأنه الشيخ الثقة السيد.

وهذه السقطات وغيرها كلها تدل على أن الكاتب بعيد عن الجو الشيعي وعن معرفه العلماء، وأن معلوماته لا تعدو كونها مسموعات مشوَّشه.

٢- أنه ذكر في ص ٢٠ أنه كان يقرأ أصول الكافي على السيد الخوئي، مع أن قراءه كتب الأحاديث ليست من مناهج الدراسه في الحوزه العلميه.

والظاهر أنه ذكر ذلك قياساً على ما هو متعارف في الدراسه الدينيه السُّنَّيه التي يقرأ فيها طالب العلم كتب الأحاديث المشهوره عندهم.

وقد تكرر منه هذا الخطأ في ص ٣١ حيث قال: عندما قرأنا هذا النص أيام دراستنا في الحوزه مرَّ عليه علماؤنا ومراجعنا مرور الكرام.

٣- أنه في ص ٢٠ صلَّى على النبي صلى الله عليه وآله وسلم بهذه الكيفيه: (صلى الله عليه وسلم وآله)، وهذه الكيفيه لا تصدر من شيعي قط، وإنما تصدر ممن لم يحفظ كيفيه الصلاه

الصحيحه عند الشيعة.

وفى نفس الصفحة صَلَّى على النبي صلى الله عليه وآله وسلم مرتين صلاةً براءً، أعنى (صلى الله عليه وسلم).

وفى ص ٢٣ سَلَّمَ على النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولم يصلَّ عليه، فقال: (إذ دخل عليها- أى الزهراء عليها السلام- أبوها عليه السلام).

وفى الصفحات ٢٠، ٢٢، ٢٤، ٣٠ وغيرها كثير كرر قوله: (رسول الله صلوات الله عليه)، مع أن الشيعى العامى فضلاً عن طالب العلم أو من يدعى الاجتهاد لا يصلى على النبي صلى الله عليه وآله وسلم مجرداً عن ذكر الآل.

٤- أنه ذكر فى ص ٣٤ أن علماء الحوزة فى النجف وجميع الحسينيات ومشاهد الأئمة يتمتعون بالنساء رغبة فى الثواب ...

وهذا التعبير لا يصدر من شيعى، لأنه لا يوجد عند الشيعة علماء حسينيات وعلماء مشاهد الأئمة عليهم السلام.

٥- أنه أكثر الترضى على أئمة أهل البيت عليهم السلام فى كتابه، كما فى الصفحات ١٠، ١١، ١٢، ١٣، ١٤، ١٦، ١٥، ١٨، ١٩، ٢٠، ٢١، ٢٢، ٢٣، ٢٥، ٢٦، ٢٧، ٢٨، ٢٩، ٣٠، ٣١، ٣٣ وغيرها كثير.

إلا أن الترضى فى الطبقات الأخيره من كتابه قد استُبدل بالتسليم.

لا يقال: إن الكاتب إنما يترضى على الأئمة الأطهار عليهم السلام من أجل أنه لا يرى جواز التسليم على غير الأنبياء عليهم السلام كما عليه جمع من علماء أهل السنه.

لأننا نقول: إن ذلك مردود بأن الكاتب نفسه صَلَّى وسَلَّمَ على آل البيت عليهم السلام فى كتابه مكرراً، فقال فى ص ١٤: (إذ تذكر لنا تذرُّم أهل البيت صلوات الله عليهم من شيعتهم ... وتذكر لنا من الذى سفك دماء أهل البيت عليهم السلام).

وقال فى ص ١٧: (وقالت فاطمه الصغرى عليها السلام ...).

وقال فى ص ٢٢: روى الطوسى عن محمد عن أبى جعفر عليه السلام.

وقال فى ص ٢٥: إن سيدنا ومولانا الحسين الشهيد سلام الله عليه أجل وأعظم ...

وقال فى ص ٣٢: واعلم أن أكثر من تعرّضَ للطعن وللغمز واللمز الإمامان محمد الباقر وابنه جعفر الصادق عليهما السلام وعلى آبائهما ...

وقال فى ص ٣٥: ودرجه الحسن وعلى والنبي عليهم السلام جميعاً لا يبلغها أحد مهما سما وعلا إيمانه.

٦- أنه قال فى ص ٣١: (على بن جعفر الباقر)، وكل شيعى يعرف أن الإمام الباقر عليه السلام هو محمد بن على، وأن الإمام جعفرأ عليه السلام هو الصادق.

٧- فى ص ٩٨ أطلق على كتب الحديث الشيعيه المعروفه: (الصّحاح الثمانيه)، وفى ص ١٠٠ قال: (إن صحاحنا طافحه بأحاديث زواره)، وقال: (ومن راجع صحاحنا وجد مصداق هذا الكلام)، وقال فى ص ١٠٢: (قلت: أحاديثه فى الصّحاح كثيره جداً) مع أن علماء الشيعة أطبقوا على عدم تسميه كتبهم الحديثيه صحاحاً، فخالفوا بذلك أهل السنه الذى قسّموا كتبهم إلى صحاح وغيرها.

٨- فى ص ٩٨ أطلق الكاتب على مؤمن الطاق (شيطان الطاق)، وهو اللقب الذى ينزّه به العامّه دون الخاصه.

٩- فى صفحہ ١١٥ قال: (لقد صدرت فى الآونه الأخيره فتاوى بجواز إقامة صلاه الجمعہ فى الحسينيات).

مع أنه من البديهى عند الشيعة أن صلاه الجمعہ لا تُقام فى حسينيه.

والحاصل أن كل هذه الأمور وغيرها تؤكّد بوضوح هوّيه الكاتب السّنيّه، وتنفى أن يكون شيعياً عاش فى الحوزه ودرس فيها، فضلاً عن أن يكون عالماً من علمائها.

ثانياً: أن الكاتب ليس فقيهاً مجتهداً:

كل قارئ واعٍ يستنتج من خلال تأمله في كتاب (الله ثم للتاريخ) أن كاتبه ليس عالماً فاضلاً، فضلاً عن أن يكون فقيهاً مجتهداً، ويدل على ذلك أمور:

١- أن الكاتب لم يُثبِت لنا اجتهاده إلا بمجرد الادّعاء بأن الشيخ كاشف الغطاء قد أجازته بالاجتهاد، وبالمدعاوى لا تثبت الأمور، ولا يمكن التسليم له بها، فإن المدّعين كثيرون، والمهم هو إثبات الادّعاء بالأدلة الصحيحة.

هذا مع أن الإجازة لا تجعل غير المجتهد مجتهداً، ولا تصير العامي فقيهاً وإن كانت قد تكشف أحياناً عن اجتهاد الحاصل على الإجازة، ولهذا سمعنا عن مراجع تقليد لا يُشكك في اجتهادهم، ولكنهم مع ذلك لا يحملون أیه إجازة.

٢- أن حوادث كثيره نقلها الكاتب- بزعمه- تدل على أنه كان مجرد سائل لا مجتهداً، فقد قال في ص ٩: وسألت السيد محمد الحسين آل كاشف الغطاء عن ابن سبأ فقال: إن ابن سبأ خُرافه وضعها الأمويون والعباسيون ...

وفي ص ٢٦ قال: لما سألت الإمام الخوئي عن قول أبي عبد الله للمرأة بتولى أبي بكر وعمر، قال: إنما قال لها ذلك تَقِيّه!!

وفي ص ٤٢ قال: سألت الإمام الخوئي عن قول أمير المؤمنين في تحريم المتعه يوم خيبر، وعن قول أبي عبد الله في إجابته السائل عن الزواج بغير بينه أكان معروفاً على عهد النبي صلى الله عليه وآله؟

وفي ص ٨٠ قال: وقد سألت مولانا الراحل الإمام الخوئي عن الجفر الأحمر، من الذي يفتحه؟ ودم من الذي يُراق؟

وغيرها كثير وكثير.. ولا نجد يدعى ولو مره واحده بأنه ناقش الخوئي أو غيره، مع أن تلامذه الخوئي كانوا يناقشونه في آرائه، والكاتب- لو سلّمنا بصحه

حكاياته- كان يسأل ويسكت ساخطاً متذمراً، وليس هذا دأب المجتهدين الذين حازوا رتبة الاجتهاد (بتفوق) كما يزعم.

٣- أن الكاتب يحتج بكل حديث يقع تحت نظره، من غير تفريق بين الحديث الصحيح والضعيف، فلا تجده في كل كتابه يصف حديثاً واحداً بأنه صحيح، أو ضعيف، أو حسن، أو موثق.

ومعرفة الأحاديث واعتبارها أول آليات الاجتهاد، فإن من لا- يميّز بين المعتمد من الأحاديث وغيره كيف يتأتى له أن يستنبط الأحكام الشرعيه من الأحاديث المرويّه؟

٤- أن الكاتب في كل استنتاجاته التي وصل إليها قد أخذ ببعض الأحاديث، ورتّب عليها النتائج، من دون نظر في الأحاديث الأخرى المعارضه لها ومحاولة الجمع بينها وترجيح بعضها على بعض.

والجمع بين الأخبار أو ترجيح بعضها من أهم آليات الاستنباط التي لا يستغنى عن معرفتها فقيه، فمع عدم الالتفات إليها كيف يصح استنباطه واستدلّاله!؟

٥- أن الكاتب قد وقعت منه أغلاط كثيره جداً لا يقع فيها الفقهاء المجتهدون.

منها: أنه في كل كتابه لم يميّز بين الشيخ والسيد كما مرّ بيانه، وأنه يطلق على العلماء (ساده) حتى لو لم يكونوا منتسبين للذريه الطاهره.

ومنها: أنه في ص ١٠ أسمى كتاب الكشي: (معرفة أخبار الرجال)، مع أن اسمه (اختيار معرفة الرجال)، وهذا لا يخفى على صغار طلبه العلم فضلاً عن العلماء.

ومنها: أنه في ص ١٣ نسب كتاب (جامع الرواه) للمقدسى الأردبيلي، مع أنه لمحمد بن علي الأردبيلي الحائري.

ومنها: أنه في ص ١٣ ذكر من ضمن المصادر التي ذكرت عبد الله بن سبأ (التحرير للطاووسى)، مع أنه (التحرير الطاووسى) للشيخ حسن ابن الشهيد الثانى صاحب المعالم.

ومنها: أنه في ص ١٣ أمر قارئه بالنظر فى كتب من جملتها كتاب (حل الإشكال) للسيد أحمد بن طاووس، مع أن هذا الكتاب لا وجود له فى هذه الأزمان.

ومنها: أنه في ص ١٣ وصف السيد مرتضى العسكرى بأنه من الفقهاء، والسيد العسكرى ليس معروفاً بالفقاهه، وإن كان معروفاً بكونه باحثاً محققاً متتبِعاً.

ومنها: أنه أسمى ابن أبى يعفور بابن أبى يعفور (بالألف واللام) فى ص ٤٩، ٧٩، وفى ص ٥٠ قال: إن روايه أبى يعفور.

والخطأ المتكرر فى اسم هذا الراوى لا يُتَوَقَّع حدوثه من فقيه عرف الرجال وضبط أسماءهم.

ومنها: أن الكاتب يظن أن الحوزه هى بناء من أبنيه النجف الأشرف أشبه ما يكون بحرم جامعى فيها، وهذا واضح فى كلماته.

فقد قال فى ص ٥٢: (كنا أحد الأيام فى الحوزه، فوردت الأخبار بأن سماحه السيد عبد الحسين شرف الدين الموسوى قد وصل بغداد، وسيصل إلى الحوزه ... ولما وصل النجف زار الحوزه).

وقال فى ص ٥٥: (ضَبِطَ أَحَدُ السَّادَةِ فى الحوزه وهو يلوط بصبى أمرد).

وقال فى ص ٧٠: (وأرى من الضرورى أن أذكر قول آيه الله العُظْمَى الإمام الخمينى فى المسأله، فإنه كان قد تحدث عنها فى محاضرات ألقاها على مسامعنا جميعاً فى الحوزه عام ١٣٨٩ هـ-).

مع أن الحوزه ليست كذلك، بل هى نظام الدراسه المتَّبِع فى النجف، فمن يقول: (درستُ فى الحوزه)، يريد أنه درس العلوم الدينيه المتعارفه، سواءً أكانت

دراسته فى مسجد أو منزل أو مدرسه، فإن النجف الأشرف كلها حوزة.

ومنها: أنه فى ص ٦٥ نسب كتاب (ضياء الصالحين) إلى السيد الخوئى، مع أنه كتاب معروف فى الأدعية والزيارات للحاج محمد صالح الجوهر، وكتاب السيد الخوئى هو (منهاج الصالحين)، ولكثره مزاوله الناس للكتابين المذكورين لا يتصور خطأ العوام فيهما فضلاً عن طلبه العلم.

ثالثاً: عدم وثاقه الكاتب فى نقولاته وحكاياته:

لقد وقع الكاتب فى سقطات كبيره أفقدته مصداقيته ووثاقته، فصارت كل قصصه وحكاياته التى ذكرها فى كتابه وادّعى فيها المشاهده غير موثوق بها.

منها: أنه ادّعى فى ص ١٠٧ أنه زار الهند والتقى بالسيد دلدار على فأهداه نسخه من كتابه (أساس الأصول)، مع أن السيد دلدار على رضوان الله عليه توفى سنة ١٢٣٥ هـ، أى قبل كتابه (الله ثم للتاريخ) ب- ١٨٥ سنة، فكيف تأتى للكاتب أن يلتقى به فى ذلك الوقت؟!

ومنها: أنه افترى أحاديث لا وجود لها ونسبها للكاتب الشيعيه المعروفه، وحرّف بعضاً آخر، وبتراً قسمياً ثالثاً منها كما مرّ، وستأتى الإشارة إليها فى خياناته العلميه.

ومنها: أنه ذكر فى ص ٣٧ أنه جلس مع السيد الخوئى فى مكتبه، فدخل شابان عندهما مسأله ...

مع أن السيد الخوئى قدس سره ليس عنده مكتب فى النجف، وإنما كان يستقبل الناس فى منزله البرانى، وهو معروف فى محله العماره فى النجف الأشرف.

وكرر مثل هذا الخطأ فى ص ٥٢ حيث قال: (وفى جلسه له فى مكتب السيد آل

كاشف الغطاء...)، ومن المعلوم أن الشيخ كاشف الغطاء لا يوجد عنده مكتب يستقبل الناس فيه، بل كان يستقبلهم في مدرسته بحى العماره فى النجف الأشرف، وهذا لا يخفى على من خالط الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء قدس سره وتلمذ على يديه.

فإذا كانت هذه حاله فكيف يمكن الوثوق بنقله فيما لا شاهد عليه إلا مجرد نقله وأدعائه المشاهده؟

رابعاً: كشف المنهج غير العلمى للكاتب:

ويمكن تلخيص منهج الكاتب فى كتابه فى أمور:

١- أنه لم ينقح الأحاديث، فيحتج بالصحيح منها دون الضعيف، بل تتبع الأحاديث الضعيفه المرويه فى كتب الشيعة التى رواها الضعفاء والمجاهيل فاحتج بها، مع أنه من البديهى أن الحديث الضعيف لا يعول عليه ولا يحتج به.

٢- أنه اعتبر مضامين الأحاديث التى ساقها عقائد للشيعة، مع أن الشيعة لا يعتقدون بمضمون كل حديث مروى فى كتبهم، لأن منها ما هو ضعيف، ومنها ما هو معارض بغيره، والعقائد إنما تُعرف من نص أساطين الطائفة عليها فى كتبهم المعروفه، لا من أحاديث ضعيفه متناثره.

٣- أنه احتج بكل حديث رآه ومن أى كتاب تلقاه، بغض النظر عن كون الكتاب معتبراً أو لا، وكون كاتبه له ثقل علمى أو لا.

٤- أنه لم ينقض عقائد الشيعة المذكوره فى كتبهم المعدّه لبيان عقائد الإماميه، وإنما حاول أن يتصيد من الكتب ما يشنع به على الشيعة، ولم ينقل من أقوال العلماء الذين يُعول عليهم فى هذا الشأن، وإنما نقل كل ما يستعين به على تحقيق غرضه

والوصول به إلى غايته.

خامساً: بيان خيانات الكاتب العلمي:

وهي كثيرة جداً، وعلى عدة أنحاء مختلفه:

النحو الأول: اختلاق أحاديث لا وجود لها في كتب الشيعة.

وقد وقع ذلك منه في عدة موارد:

منها: ما ذكره في ص ٣٣ عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في فضل المتعه وثوابها. وهو قوله: (مَنْ تَمَتَّعَ بِامْرَأَةٍ مُؤْمِنَةٍ كَأَنَّمَا زَارَ الْكَعْبَةَ سَبْعِينَ مَرَّةً)، ولم يذكر الكاتب مصدراً لهذه المقولة التي لا أثر لها في كتب الشيعة.

ومنها: ما ذكره ص ٣٣ أيضاً عن الصادق عليه السلام أنه قال: (إِنَّ الْمَتْعَةَ دِينِي وَدِينُ آبَائِي فَمَنْ عَمِلَ بِهَا عَمِلَ بِدِينِنَا، وَمَنْ أَنْكَرَهَا أَنْكَرَ دِينِنَا، وَاعْتَقَدَ بغيرِ دِينِنَا)، وعزاه إلى كتاب من لا يحضره الفقيه ٣/ ٣٦٦، وهي مقولة لا توجد لا في هذا الكتاب ولا في غيره.

النحو الثاني: تقطيع الأحاديث بما يُلائم الغرض.

وقد حصل منه ذلك في عدة موارد:

منها: أنه ذكر في ص ١٨ حديثاً فيه بيان تسميه الشيعة بالروافض، جاء فيه قول الصادق عليه السلام: (لا والله ما هم سَمَوَكُم .. ولكن الله سَمَّاكم به) الكافي ٥/ ٣٤.

فقطع الكاتب ذيل الحديث ليوهم القراء أن الحديث كان مسوقاً لذم الشيعة مع أنه مسوق لمدحهم.

ومنها: أنه ذكر في ص ٢٢ قضية المرأة التي اتهمت الشاب الأنصاري بأنه زنا بها، وفيها: (فقام على فنظر بين فخذيهما، فأنهَمَهَا) بحار الأنوار ٤/ ٣٠٣.

مع أن الوارد في المصدر المذكور هو: (فنظر أمير المؤمنين عليه السلام إلى بياض على ثوب المرأة وبين فخذيها، فاتهما أن تكون احتالت لذلك...).

ومنها: أنه ذكر حديثاً في ص ٢٦ جاء فيه حث الإمام لأُم خالد على تولى أبي بكر وعمر، فقطع الكاتب ذيل الحديث الدال بوضوح على أن الإمام عليه السلام إنما قال ذلك تقيه.

ومنها: أنه في صفحته ٤٥ نقل ما روى عن الصادق عليه السلام أنه قال: (إني حرمتُ عليكما المتعة)، وبتري ذيل الحديث الدال على عدم حرمة المتعة، وهو قوله: (من قبلي ما دمتما بالمدينة، لأنكما تكثران الدخول عليّ، فأخاف أن تؤخذا، فيقال: هؤلاء أصحاب جعفر).

ومنها: أنه في ص ٥٨ ذكر حديثاً جاء فيه: (ما أنصفناكم إن كلفناكم ذلك)، مع أن الوارد في الحديث هو قوله: (ما أنصفناكم إن كلفناكم ذلك اليوم)، على ما رواه الصدوق في (من لا يحضره الفقيه)، والشيخ الطوسي في (الاستبصار)، فحذف الكاتب كلمة (اليوم) منه ليوهم القارئ أن الإمام عليه السلام قد أباح الخمس للشيعة مطلقاً، لا أن الإباحة كانت مخصوصه بوقت خاص.

النحو الثالث: نقل النصوص بالمعنى محرّفه:

فإنه أكثر من نقل نصوص بالمعنى مشوّهة ومحرّفه، ولو نقلها بلفظها لما دلّت على مطلوبه.

وقد صنع ذلك في عدة موارد:

منها: أنه في ص ٣٧ نقل فتوى السيد الخميني عليه الرحمه في تحرير الوسيله بهذا النص: (لا- بأس بالتمتع بالرضيعه ضماً وتفخيذاً- أي يضع ذكره بين فخذيها- وتقبيلاً).

مع أن نص المسأله المشار إليها هو: مسأله ١٢- لا يجوز وطء الزوجه قبل

إكمال تسع سنين، دواماً كان النكاح أو منقطعاً، وأما سائر الاستمتاع كاللمس بشهوه والضم والتفخيز فلا بأس بها حتى في الرضيعه ... الخ.

وبين النصين بون شاسع أو ضحناه في محله.

ومنها: أنه نقل في ص ١٠٦ أن الشيخ الطوسي قال في كتاب العده: (إن أحاديث كتاب تهذيب الأحكام أكثر من ٥٠٠٠ حديث)، مع أن الشيخ لم يقل ذلك، وإنما قال: إنه ذكر في التهذيب والاستبصار أكثر من خمسه آلاف حديث من الأحاديث المختلفه.

النحو الرابع: اختلاق حكايات باطله حول مراجع التقليد.

وهي كل حكاياته التي ذكرها في كتابه، فإنها غير صحيحه جملة وتفصيلاً، وقد أوضحنا زيفها في محلها بما لا مزيد عليه.

النحو الخامس: نسبه أقوال باطله إلى أعيان المذهب.

وقد وقع منه ذلك في عده موارد:

منها: أنه في ص ٢٨ نقل عن السيد الخوئي أنه علق على حديث زراره في التشهد بقوله: (لكل جواد كبوه، ولكل عالم هفوه)، مع أن الخوئي في معجم رجال الحديث وصف الروايه المذكوره بأنها تافهه وساقطه وغير مناسبه لمقام زراره وجلالته، ومقطوع بفسادها.

ومنها: ما جاء في ص ٣٨، حيث قال: وعلق الطوسي على ذلك بقوله: إنه لم يُرد من ذلك النكاح الدائم، بل أراد منه المتعه.

مع أن الطوسي لم يقل ذلك، بل قال: (فإن هذا الخبر ليس فيه المنع من المتعه إلا بينه، وإنما هو منبئ عما كان في عهد رسول الله صلى الله عليه وآله أنهم ما تزوجوا إلا بينه، وذلك هو الأفضل ...).

ومنها: أنه في ص ٨٢ قال: (قال الإمام الخوئي في وصيته لنا وهو على فراش

الموت عندما أوصانا كادر التدريس في الحوزه: عليكم بهذا القرآن حتى يظهر قرآن فاطمه).

مع أن السيّد الخوئي قدس سره لم يمرض قبل موته حتى يوصى وهو على فراش المرض، وإنما مات فجأه، وهذا يعرفه كل من كان محيطاً بالسيّد، بل يعرفه غيرهم أيضاً.

ومنها: أنه في ص ٩٠ نقل عن السيد نعمه الله الجزائري أنه قال: (إن عمر كان مصاباً بداء في دبره لا يهدأ إلا بماء الرجال)، مع أن هذا الكلام ليس من كلام السيّد، وإنما نقل السيّد عن بعض أعلام أهل السنه عبارته ليست بهذا القبح والشناعه.

ومنها: أنه في ص ٩١ نقل عن علي بن يونس البياضي صاحب كتاب الصراط المستقيم أن عثمان بن عفان كان يُلعب به وكان مخنئاً، مع أن البياضي رحمه الله لم يقل هذه العبارة، وإنما نقل ما يشبهها عن الكلبي في كتاب المثالب.

ومنها: أنه في ص ١٠٥ نقل كلمه نسبها للخوانساري صاحب روضات الجنات، هذا نصّها: (اختلفوا في كتاب الروضه الذي يضم مجموعه من الأبواب: هل هو أحد كتب الكافي الذي هو من تأليف الكليني، أو مزيد عليه فيما بعد؟) روضات الجنات ١١٨ / ٦.

مع أن الخوانساري قدس سره لم يقل هذا الكلام كما أوضحناه في محلّه.

بعد هذه الجوله الطويله مع كتاب (لله ثم للتاريخ)، اتضح للقارئ العزيز أن كل الإشكالات المذكوره فيه ما هي إلا أوهام كاسده وشبهات فاسده.

ونحن بحمد الله ونعمته قد أوضحنا فسادها، وكشفنا عوارها، حتى بدا ذلك واضحاً لكل من كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد.

ولو نظرنا في كل ما يورده أهل السنه من شبهات وإشكالات في نقد مذهب الشيعة الإماميه لوجدناها جاربه هذا المجرى.

وكل احتجاجاتهم التي اطلعنا عليها لا تخلو من أحد أمور:

١- الاحتجاج بأحاديث مختلفه: فإنهم يخلقون أحاديث ويزعمون أنهم نقلوها من كتب الشيعة، كقول الكاتب: (المتعه ديني ودين آبائي)، و (من تمّعت ثلاث مرات زاحمني في الجنان)، وغير ذلك مما مرّ ذكره.

٢- الاحتجاج بأقوال شنيعه مختلفه: فإنهم يخلقون أقوالاً شنيعه أو فتاوى عجيبه وينسبونها إلى علماء المذهب، كنسبه تجويز وطء الذكران في السفر للسيد عبد الحسين شرف الدين قدس سره، مع أن حرمه اللواط مما أجمع عليها المسلمون كافه.

الاحتجاج بنصوص محرّفه: فإنهم يحرفون بعض النصوص - سواءً أكانت أحاديث أم فتاوى مذكوره في كتب الشيعة - ويظهرونها بصورة قبيحه، ثم يحتجون بها على الشيعة.

٤- الاحتجاج بنصوص مبتوره: فإنهم يأتون بالنص مبتوراً، ويحتجون به على الشيعة، كما مرّ في حديث تسميه الشيعة بالرافضه، فإن الكاتب بتر ذيل الحديث الوارد في مدح الشيعة، ليوهم قراء كتابه بأن إطلاق (الرافضه) على الشيعة كان ذمّاً لهم.

٥- الاحتجاج بأحاديث ضعيفه: فإنهم يأتون بأحاديث ضعيفه مرويه في كتب الشيعة، فيحتجون بها، مثل أكثر الأحاديث التي احتج بها كاتب (لله ثم للتاريخ).

٦- الاحتجاج بأقوال وفتاوى شاذه: فإنهم ينظرون إلى فتاوى أو أقوال شاذه فيحتجون بها، كاحتجاج الكاتب على أن الشيعة يقولون بتحريف القرآن بأقوال من ذهب إلى ذلك منهم، مع غض النظر عن أقوال أساطين المذهب النافين للتحريف.

٧- الاحتجاج بنصوص بعد صرفها عما يُراد بها: كاحتجاج الكاتب وغيره على أن أمير المؤمنين عليه السلام قد ذمّ الشيعة بنقل ذمّه عليه السلام للناس المتخاذلين عن نصرته، مع أن المتخاذلين عن نصرته كانوا أخلاطاً من الناس، ولم يكونوا شيعة له.

٨- الاحتجاج بتصرفات عوام الشيعة: كاحتجاج الكاتب على بغض الشيعة لأهل السنه بفعل أبيه الذي غسل المكان الذي جلس فيه ضيفه السنى إن صحّت الروايه ولا- تصح، واحتجاجهم على صحه مذاهبهم بأن بعض عوام الشيعة تركوا مذهب التشيع واعتنقوا مذهب أهل السنه.

٩- الاحتجاج بالحكايات المختلفه: كاحتجاج الكاتب على بذاءه الشيعة وانهماكهم في الجنس بتمتع السيد الخمينى قدس سره بالرضيعه، واحتجاجه على بطلان نكاح المتعه بأن السيد حسين الصدر حفظه الله قد تزوج ابنته من المتعه من حيث لا يشعر.

١٠- الاحتجاج بمقدمات فاسده: كاحتجاج الكاتب على صحه خلافه أبى بكر وعمر بأن أمير المؤمنين عليه السلام كان وزيراً لهما، وأنه زوج ابنته أم كلثوم لعمر، وأنه أسمى بعض أبنائه بأبى بكر وعمر وعثمان.

وهو احتجاج لا- يصح إلا إذا قلنا بأن ما قام به أمير المؤمنين عليه السلام فى مده خلافه الثلاثه إنما كان لتوطيد حكمهم، وأن التزويج كان اختيارياً، وأن التسميه بتلك الأسماء كان بداعى الحب لهم والرضا عنهم، وكل ذلك لم يثبت.

١١- الاحتجاج على الشيعة بأقوال علماء أهل السنه: كاحتجاجهم على كثير من قضاياهم بقول الإمام أحمد، أو مالك، أو الشافعى أو غيرهم، واحتجاجهم على بطلان مذهب الشيعة بفتوى ابن تيميه وابن حجر والذهبي وابن كثير وغيرهم بتكفير الرافضه، وقولهم بأنهم أكذب الطوائف وغير ذلك، مع أن قول هؤلاء لا- يكشف عن الحق، وإنما يكشف عن الحق كتاب الله وسنه نبيه صلى الله عليه وآله وسلم.

فإذا اتضح أن كل إشكالات القوم على هذه الشاكلة أو أكثر فكيف يمكن الوثوق بكلامهم، والاعتماد على نقولاتهم، والتعويل على أقوالهم؟!

وكل باحث منصف يدرك عدم سلامه مقاصد هؤلاء فى نقدهم لمذهب الشيعة، ويجزم بأن دوافعهم للنقد إما التعصب للباطل، أو إرادته بثّ الفرقه بين المسلمين، أو أنهم قد ابتلوا بالجهل الذى أعمى قلوبهم وأصمّ آذانهم.

ونحن ندعو كل باحث منصف أن يتعرّف على مذهب الشيعة الإماميه من خلال الكتب الشيعيه المعتره التى كتبها أساطين المذهب، فى العقيدة والفقه والأصول والتفسير وغيرها.

وندعو من أراد الاطلاع على مذهب الشيعة بموضوعيه وإنصاف أن يقرأ

الكتب التاليه:

- ١- كتب العقيدته: ومن ضمنها كتاب (كشف المراد فى شرح تجريد الاعتقاد) للعلامه الحلى، وكتاب (شرح الباب الحادى عشر) للمقداد السيورى، وكتاب (عقائد الإماميه) للشيخ محمد رضا المظفر.
- ٢- كتب أحاديث أئمه أهل البيت عليهم السلام: ومنها الكتب الأربعة المشهوره: (الكافى) للكلينى، و (تهذيب الأحكام)، و (الاستبصار) للشيخ الطوسى، و (من لا يحضره الفقيه) للشيخ الصدوق، وكتاب (وسائل الشيعه) للحر العاملى، وكتاب (الوافى) للفيض الكاشانى، وغيرها.
- ٣- كتب الفقه: ومنها كتاب (المقنعه) للشيخ المفيد، وكتاب (النهايه) للشيخ الطوسى، وكتاب (شرائع الإسلام) للمحقق الحلى، وكتاب (قواعد الأحكام) للعلامه الحلى، وكتاب (العروه الوثقى) للسيد كاظم اليزدى، وكتاب (منهاج الصالحين) للسيد الحكيم أو السيد الخوئى أو غيرهما.
- ٤- كتب الفقه الاستدلالي: ومنها كتاب (مسالك الأفهام) للشهيد الثانى، وكتاب (رياض المسائل) للسيد على الطباطبائى، وكتاب (جواهر الكلام) للشيخ محمد حسن النجفى، وكتاب (مستمك العروه الوثقى) للسيد محسن الحكيم، وبحوث السيد الخوئى فى الفقه كالتنقيح فى شرح العروه الوثقى، ومستند العروه الوثقى وغيرهما.
- ٥- كتب أصول الفقه: ومنها كتاب (قوانين الأصول) للمحقق القمى، وكتاب (فرائد الأصول) للشيخ الأنصارى، وكتاب (كفايه الأصول) للمحقق الخراسانى، وكتاب (فوائد الأصول) للشيخ الكاظمى، وكتاب (منتقى الأصول) للسيد عبد الصاحب الحكيم.
- ٦- كتب تفسير القرآن: ومنها كتاب (التبيان فى تفسير القرآن) للشيخ

الطوسى، وكتاب (مجمع البيان فى تفسير القرآن) للطبرسى، وكتاب (الميزان فى تفسير القرآن) للسيد محمد حسين الطباطبائى، وكتاب (مواهب الرحمن فى تفسير القرآن) للسيد عبد الأعلى السبزوارى.

٧- كتب علم الرجال: ومنها كتاب (الرجال) للنجاشى، و (الفهرست)، و (رجال الطوسى) كلاهما للشيخ الطوسى، وكتاب (جامع الرواه) للأردبيلى، وكتاب معجم رجال الحديث للسيد الخوئى.

٨- كتب الخلاف: ومنها كتاب (الشافى) للسيد المرتضى، وتلخيصه للشيخ الطوسى، وكتاب (نهج الحق وكشف الصدق) للعلامه الحللى، وكتاب (الغدير) للشيخ عبد الحسين الأمينى، وكتاب (المراجعات) للسيد عبد الحسين شرف الدين.

ولا يخفى أن الشيعة لا يعتقدون بسلامه هذه الكتب من الأخطاء والاشتباهات، فإن كل كتاب غير كتاب الله لا يخلو من سهو أو غفلة أو خطأ، ولا يعتقدون بخلو كتب الأحاديث المشهوره عندهم من بعض الأحاديث الضعيفه أو الموضوعه التى لا يعولون عليها ولا يحتجون بها.

نسأل الله السلامه فى الدين والدنيا، وأن يجمع كلمه المسلمين على رضاه، وأن يجعلهم إخوه متحابين كالبنيان المرصوص، يشد بعضهم بعضاً، ويجعل بأسهم على من ظلمهم أو أراد بهم سوءاً، وينصرهم على أعداء الله نصراً عزيزاً، لتخفق رايه الإسلام عاليه فى ربوع المعموره، إنه سميع قريب مجيب الدعاء، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على محمد وآله الطيبين الطاهرين.

- ١- آلاء الرحمن: السيد عبد الأعلى السبزواری، مؤسسه أهل البيت، بیروت ١٤٠٩ هـ.
- ٢- الأئمة الاثنا عشر: شمس الدين محمد بن طولون، تحقیق د. صلاح الدين المنجد، دار بیروت ودار صادر، بیروت ١٣٧٧ هـ.
- ٣- أجوبه مسائل جار الله: عبد الحسين شرف الدين، مؤسسه أهل البيت، بیروت ١٤١٠ هـ.
- ٤- إتحاف الخيره المهراه بزوائد المسانید العشره: أحمد بن أبی بكر البوصیری، تحقیق عادل بن سعد، والسید بن محمود بن إسماعیل، مكتبه الرشد، الرياض ١٤١٩ هـ.
- ٥- الإیتقان فی علوم القرآن: جلال الدين السيوطی، دار الكتب العلمیه، بیروت ١٤٠٧ هـ.
- ٦- الأحادیث المختاره: أبو عبد الله محمد بن عبد الواحد الضیاء المقدسی، تحقیق عبد الملك بن عبد الله بن دهيش، مكتبه النهضه الحدیثه، مكه المكرمه ١٤١٠ هـ.

- ٧- الاحتجاج: أحمد بن علي بن أبي طالب الطبرسي، شركة الكتبي للطباعة والنشر، بيروت ١٤١٤ هـ.
- ٨- الإحكام: علي بن محمد الآمدي، تحقيق د. سيد الجميلي، دار الكتاب العربي، بيروت ١٤٠٤ هـ.
- ٩- أحكام القرآن: أحمد بن علي الرازي الجصاص، مطبعة الأوقاف الإسلامية، دار الخلافة ١٣٣٥ هـ.
- ١٠- الاختلاف في اللفظ: أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤٠٥ هـ.
- ١١- اختيار معرفه الرجال (رجال الكشي): الشيخ محمد بن الحسن الطوسي، تحقيق حسن المصطفوي، جامعه مشهد ييران ١٣٤٨ هـ. ش. وطبعه أخرى بتحقيق السيد مهدي الرجائي، مؤسسه آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، قم ١٤٠٤ هـ.
- ١٢- الأدب المفرد: محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق الشيخ خالد العك، دار المعرفه، بيروت ١٤٢٠ هـ.
- ١٣- الأربعين في إمامه الأئمه الطاهرين: محمد طاهر بن محمد حسين الشيرازي النجفي، تحقيق السيد مهدي الرجائي، طبع قم ١٤١٨ هـ.
- ١٤- الإرشاد: محمد بن محمد بن النعمان (الشيخ المفيد)، مؤسسه الأعلمي للمطبوعات، بيروت ١٣٩٩ هـ.
- ١٥- إرواء الغليل: محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت ١٤٠٥ هـ.
- ١٦- الاستبصار: محمد بن الحسن الطوسي، تحقيق السيد حسن الخراسان، دار الأضواء، بيروت ١٤٠٦ هـ.
- ١٧- الاستيعاب: يوسف بن عبد الله بن عبد البر الأندلسي، تحقيق علي محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت ١٤١٢ هـ.
- ١٨- أسد الغابه: عز الدين علي بن محمد بن الأثير، تحقيق علي محمد معوض، وعادل

أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت.

- ١٩- إسعاف الراغبين: محمد بن علي الصبان (بهامش نور الأبصار للشبلنجي)، شركة مصطفى البابي الحلبي، مصر ١٣٦٧ هـ.
- ٢٠- أسنى المطالب في مناقب سيدنا علي بن أبي طالب: محمد بن محمد المعروف بابن الجزري، تحقيق الشيخ محمد هادي الأميني، إيران.
- ٢١- الإصابه في تمييز الصحابه: ابن حجر العسقلاني، تحقيق معوض وعبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤١٥ هـ.
- ٢٢- الأعلام: خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت ١٩٨٠ م.
- ٢٣- أعيان الشيعة: السيد محسن الأمين، تحقيق حسن الأمين، دار التعارف للمطبوعات، بيروت ١٤٠٦ هـ.
- ٢٤- إقبال الأعمال: السيد رضى الدين علي بن موسى بن طاووس، مؤسسه الأعلمى للمطبوعات، بيروت ١٤١٧ هـ.
- ٢٥- اقتضاء الصراط المستقيم: ابن تيميه، تحقيق محمد حامد الفقى، مصر.
- ٢٦- أمالى الشيخ الطوسى: شيخ الطائفة محمد بن الحسن الطوسى، المطبعه الحيدريه، النجف الأشرف.
- ٢٧- أمالى المرتضى: السيد علي بن الحسين الموسوى (الشريف المرتضى)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الكتاب العربى، بيروت ١٣٨٧ هـ.
- ٢٨- الإمامه والسياسه: عبد الله بن مسلم بن قتيبه الدينورى، مطبعه مصطفى البابى الحلبي بمصر ١٣٧٧ هـ.
- ٢٩- أمل الآمل: محمد بن الحسن الحر العاملى، تحقيق السيد أحمد الحسينى، مطبعه الآداب، النجف الأشرف.
- ٣٠- الانتصار: علي بن الحسين الموسوى (الشريف المرتضى)، دار الأضواء، بيروت ١٤٠٥ هـ.

- ٣١- الأنساب: عبد الكريم بن محمد السمعاني، تحقيق عبد الله عمر البارودي، دار الجنان، بيروت ١٤٠٨ هـ.
- ٣٢- الأنوار النعمانية: السيد نعمه الله الجزائري، مؤسسه الأعلمی للمطبوعات، بيروت ١٤٠٤ هـ.
- ٣٣- بحار الأنوار: المولى محمد باقر المجلسي، دار إحياء التراث العربي، بيروت ١٤٠٣ هـ.
- ٣٤- بدائع الصنائع: علاء الدين الكاساني، دار الكتاب العربي، بيروت ١٩٨٢ م.
- ٣٥- بدايه المجتهد ونهايه المقتصد: محمد بن أحمد بن رشد القرطبي، تحقيق عبد المجيد طعمه حلي، دار المعرفه، بيروت ١٤١٨ هـ.
- ٣٦- البدايه والنهايه: ابن كثير الدمشقي، تحقيق د. أحمد أبو ملحم وجماعه، دار الكتب العلميه، بيروت ١٤٠٥ هـ.
- ٣٧- البرهان في علوم القرآن: بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط مصر.
- ٣٨- بصائر الدرجات: محمد بن الحسن الصفار، مؤسسه الأعلمی، طهران ١٤٠٤ هـ.
- ٣٩- البيان في أخبار صاحب الزمان: أبو عبد الله محمد الكنجي الشافعي، تحقيق مهدي الفتلاوي، دار المحججه البيضاء، بيروت ١٤٢١ هـ.
- ٤٠- تاريخ الإسلام: شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي، بيروت ١٤٠٧ هـ.
- ٤١- تاريخ أبي الفداء (المختصر في أخبار البشر): أبو الفداء إسماعيل بن علي بن محمود بن عمر بن شاهنشاه بن أيوب، تحقيق محمود ديوب، دار الكتب العلميه، بيروت ١٤١٧ هـ.
- ٤٢- تاريخ بغداد: أحمد بن علي الخطيب البغدادي، دار الكتب العلميه، بيروت.

- ٤٣- تاريخ الخلفاء: جلال الدين السيوطي، دار الكتب العلميه، بيروت ١٤٠٨ هـ.-
- ٤٤- تاريخ خليفه بن خياط: تحقيق الدكتور سهيل زكار، دار الفكر، بيروت ١٤١٤ هـ.-
- ٤٥- تاريخ الطبري المعروف بتاريخ الأمم والملوك: محمد بن جرير الطبري، مؤسسه الأعلمی للمطبوعات ١٤٠٣ هـ. ط أخرى لدار الكتب العلميه، بيروت ١٤٠٧ هـ.-
- ٤٦- تاريخ ما بعد الظهور: السيد محمد الصدر، دار التعارف للمطبوعات، بيروت ١٤٠٨ هـ.-
- ٤٧- تاريخ مختصر الدول: ابن العبري.
- ٤٨- تاريخ مدينه دمشق: أبو القاسم على بن الحسن بن هبه الله بن عبد الله الشافعي المعروف بابن عساكر، تحقيق عمر بن غرامه العمروي، دار الفكر، بيروت ١٤١٥ هـ.-
- ٤٩- تاريخ المذاهب الإسلاميه: الشيخ محمد أبو زهره، دار الفكر العربي، القايره ١٩٩٦ م.
- ٥٠- التبيان في تفسير القرآن: أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي، تحقيق أحمد حبيب قصير العاملی، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- ٥١- تحرير الأحكام الشرعيه: الحسن بن يوسف بن المطهر (العلامة الحلبي)، تحقيق إبراهيم البهادري، مكتبه التوحيد، قم ١٤٢٠ هـ.-
- ٥٢- التحرير الطاووسی: الشيخ حسن بن زين الدين (صاحب معالم الدين)، تحقيق السيد محمد حسن ترحيني، دار الذخائر، قم ١٤٠٨ هـ.-
- ٥٣- تحرير المجله: الشيخ محمد الحسين آل كاشف الغطاء، المطبعه الحيدريه، النجف الأشرف، ١٣٥٩ هـ.-
- ٥٤- تحفه الأحوذی: محمد بن عبد الرحمن المباركفوري، دار الكتب العلميه، بيروت.

- ٥٥- تدریب الراوی فی شرح تقریب النوای: جلال الدین السیوطی، تحقیق عبد الوهاب عبد اللطیف، دار الکتب العلمیه، بیروت ١٣٩٩ هـ.
- ٥٦- التدریس فی أخبار قزوین: عبد الکریم بن محمد الرافعی القزوینی، تحقیق عزیز الله العطاردی، دار الکتب العلمیه، بیروت ١٩٨٧ م.
- ٥٧- تذکره الحفاظ: شمس الدین الذهبی، ط الهند مصوره دار إحياء التراث العربی، بیروت.
- ٥٨- تذکره الخواص: یوسف بن قزاغلی (سبط ابن الجوزی)، مؤسسه أهل البيت عليهم السلام، بیروت ١٤٠١ هـ.
- ٥٩- تذکره الفقهاء: الحسن بن یوسف (العلامة الحلبي)، المكتبة المرتضوية لإحياء الآثار الجعفرية، إيران.
- ٦٠- ترجمه الإمام علی بن أبی طالب علیه السلام من تاریخ دمشق: علی بن الحسن المعروف بابن عساكر، تحقیق الشيخ محمد باقر المحمودی، مؤسسه المحمودی للطباعه والنشر، بیروت ١٣٩٨ هـ.
- ٦١- ترجمه السيد عبد الحسين شرف الدين (في مقدمه كتابه النص والاجتهاد)، للسيد محمد صادق الصدر، مؤسسه الأعلمی للمطبوعات، بیروت ١٤٠٨ هـ.
- ٦٢- الترغیب والترهیب: عبد العظیم بن عبد القوی المنذری، تحقیق إبراهيم شمس الدين، دار الکتب العلمیه، بیروت ١٤١٧ هـ.
- ٦٣- التریاق الفاروقی (دیوان عبد الباقي العمري)، دار النعمان، النجف الأشرف ١٣٨٤ هـ.
- ٦٤- تعارض الأدله الشرعیه (تقرير أبحاث السيد محمد باقر الصدر): السيد محمود الهاشمی، نشر المجمع العلمی للشهید الصدر (قده)، قم ١٤٠٥ هـ.
- ٦٥- تفسیر ابن کثیر (تفسیر القرآن العظیم): إسماعیل بن کثیر الدمشقی، دار الفکر، بیروت ١٤٠١ هـ.

- ٦٦- تفسير الطبري: محمد بن جرير الطبري، المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق، مصر ١٣٢٣ هـ.
- ٦٧- تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن): محمد بن أحمد القرطبي، دار الشعب، القاهرة ١٣٧٢ هـ.
- ٦٨- تفسير الكشاف: جار الله محمود بن عمر الزمخشري، دار المعرفة، بيروت.
- ٦٩- التفسير والمفسرون: الدكتور محمد حسين الذهبي، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت.
- ٧٠- تلخيص الحبير: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق السيد عبد الله هاشم اليماني، المدينة المنورة ١٣٨٤ هـ.
- ٧١- تلخيص المستدرک: شمس الدين الذهبي، مطبوع بحاشية المستدرک للحاكم النيسابوري، طبع حيدرآباد بالهند.
- ٧٢- التمهيد: يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر القرطبي، تحقيق مصطفى بن أحمد العلوي، محمد عبد الكبير البكري، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب ١٣٨٧ هـ.
- ٧٣- التنقيح في شرح العروه الوثقى (تقرير بحث السيد الخوئي): ميرزا علي الغروي، قم ١٤١٧ هـ.
- ٧٤- تنقيح المقال في علم الرجال: الشيخ عبد الله المامقاني، المطبعة المرتضوية، النجف الأشرف.
- ٧٥- تهذيب الأحكام: الشيخ محمد بن الحسن الطوسي، تحقيق السيد حسن الموسوي الخراساني، مصوره دار صعب ودار التعارف للمطبوعات، بيروت ١٤٠١ هـ.
- ٧٦- تهذيب الأسماء واللغات: محي الدين بن شرف النووي، مصوره دار الكتب العلمية، بيروت.
- ٧٧- تهذيب التهذيب: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، دار الفكر، بيروت

٧٨- تهذيب الكمال في أسماء الرجال: جمال الدين يوسف المزي، تحقيق د. بشار عواد معروف. مؤسسه الرساله، بيروت ١٤٠٦ هـ.

٧٩- التوحيد: محمد بن علي بن بابويه (الشيخ الصدوق)، دار الإرشاد الإسلامي، بيروت.

٨٠- ثواب الأعمال وعقاب الأعمال: محمد بن علي بن بابويه (الشيخ الصدوق)، مؤسسه الأعلمي للمطبوعات، بيروت ١٤٠٣ هـ.

٨١- جامع الرواه: محمد بن علي الأردبيلي، دار الأضواء، بيروت ١٤٠٣ هـ.

٨٢- الجامع الصغير: جلال الدين السيوطي، دار الفكر- بيروت ١٤٠١ هـ.

٨٣- جامع العلوم والحكم: عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي، دار المعرفه، بيروت ١٤٠٨ هـ.

٨٤- الجمل: الشيخ المفيد محمد بن محمد بن النعمان، ط النجف الأشرف.

٨٥- جواهر الكلام في شرح شرائع الإسلام: الشيخ محمد حسن النجفي، تحقيق الشيخ عباس قوجاني، دار الكتب الإسلامية، طهران ١٣٦٧ هـ.

٨٦- الحدائق الناضرة: الشيخ يوسف البحراني، تحقيق محمد تقى الأيرواني، دار الأضواء، بيروت ١٤٠٥ هـ.

٨٧- الحطه في ذكر الصحاح الستة: السيد صديق حسن القنوحى، دار الكتب العلميه، بيروت ١٤٠٥ هـ.

٨٨- حليه الأولياء: أبو نعيم الأصفهاني، دار الكتاب العربي، بيروت ١٤٠٥ هـ.

٨٩- خاتمه المستدرک: ميرزا حسين النورى الطبرسى، مؤسسه آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، قم ١٤١٥ هـ.

٩٠- الخرائج والجرائح: سعيد بن عبد الله بن الحسين (قطب الدين الراوندى)، تحقيق السيد محمد باقر الأبطحى، مؤسسه النور للمطبوعات، بيروت ١٤١١ هـ.

- ٩١- الخصائص الكبرى: جلال الدين السيوطي، حيدرآباد بالهند ١٣٢٠ هـ.
- ٩٢- خصائص الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه: أحمد بن شعيب النسائي، تحقيق أحمد ميرين البلوشي، مكتبة المعلا، الكويت ١٤٠٦ هـ.
- ٩٣- الخلاف: شيخ الطائفة محمد بن الحسن الطوسي، مؤسسه النشر الإسلامي، قم ١٤٠٧ هـ.
- ٩٤- دائره المعارف: بطرس البستاني، دار المعرفة، بيروت.
- ٩٥- دائره المعارف الإسلاميه: ترجمه أحمد الشنتشناوى، وإبراهيم خورشيد، وعبد الحميد يونس، دار الفكر، بيروت.
- ٩٦- الدرجات الرفيعه فى طبقات الشيعة: السيد على خان الشيرازى، مؤسسه الوفاء، بيروت ١٤٠٣ هـ.
- ٩٧- در السحابه فى مناقب القرابه والصحابه: محمد بن على الشوكانى، تحقيق د. حسين بن عبد الله العمرى، دار الفكر المعاصر ببيروت، ودار الفكر بدمشق ١٤١١ هـ.
- ٩٨- الدر المنثور فى التفسير بالمأثور: جلال الدين السيوطى، دار الفكر، بيروت ١٤٠٣ هـ.
- ٩٩- دلائل النبوه: أحمد بن حسين البيهقى، تحقيق د. عبد المعطى قلعجى، دار الكتب العلميه بيروت ١٤٠٥ هـ.
- ١٠٠- ديوان حافظ إبراهيم، طبع بيروت.
- ١٠١- ذخائر العقبى: أحمد بن محمد الطبرى، تحقيق أكرم البوشى ومحمود الأرنؤوط، مكتبه الصحابه، جده ١٤١٥ هـ.
- ١٠٢- ذخيره المعاد فى شرح الإرشاد: محمد باقر السبزوارى، طبعه حجرية.
- ١٠٣- الذريعه إلى تصانيف الشيعة: آغا بزر الطهرانى، دار الأضواء، بيروت ١٤٠٣ هـ.

- ١٠٤- الرجال: أحمد بن الحسين بن عبيد الله المعروف بابن الغضائري، تحقيق السيد محمد رضا الجلالى، دار الحديث، قم ١٤٢٢ هـ.
- ١٠٥- رجال ابن داود: الحسن بن على بن داود الحلبي، جامعه طهران، ١٣٤٢ هـ. ش.
- ١٠٦- رجال الشيخ الطوسي: شيخ الطائفة محمد بن الحسن الطوسي، المطبعة الحيدرية، النجف الأشرف ١٣٨١ هـ.
- ١٠٧- رجال العلامة (خلاصه الأقوال): الحسن بن يوسف بن المطهر الحلبي، المطبعة الحيدرية، النجف الأشرف ١٣٨١ هـ.
- ١٠٨- رجال المجلسي: محمد باقر المجلسي، مؤسسه الأعلمي للمطبوعات، بيروت ١٤١٥ هـ.
- ١٠٩- رجال النجاشي: أحمد بن على بن أحمد بن العباس النجاشي، ط حجره، إيران.
- ١١٠- رحمه الأئمة في اختلاف الأئمة: محمد بن عبد الرحمن الدمشقي، تحقيق الشريجي والنوري، مؤسسه الرساله، بيروت ١٤١٤ هـ.
- ١١١- رسائل السيد المرتضى: السيد المرتضى، دار القرآن الكريم، قم ١٤٠٥ هـ.
- ١١٢- رسائل الشيخ المفيد: محمد بن محمد بن نعمان، (بواسطة بحار الأنوار).
- ١١٣- روح البيان: إسماعيل البروسوي (بواسطة كتاب الغدير).
- ١١٤- روضات الجنات: محمد باقر الخوانساري، الدار الإسلاميه، بيروت ١٤١١ هـ.
- ١١٥- الروضه البهيه في شرح اللمعه الدمشقيه: زين الدين الجبعي العاملي (الشهيد الثاني)، تحقيق السيد محمد كلانتر، دار إحياء التراث العربي، بيروت ١٤٠٣ هـ.
- ١١٦- روضه الطالبين: يحيى بن شرف النووي، تحقيق عبد الموجود ومعرض، دار الكتب العلميه، بيروت.
- ١١٧- زاد المسير: عبد الرحمن بن على بن محمد بن الجوزي، المكتب الإسلامى، بيروت ١٤١٤ هـ.
- ١١٨- سبائك الذهب في معرفه قبائل العرب: محمد أمين البغدادي الشهير

بالسويدى، دار الكتب العلميه، بيروت.

- ١١٩- سبل السلام: محمد بن إسماعيل الصنعاني، تحقيق زمردى والجمل، دار الكتاب العربى، بيروت ١٤١٧ هـ.-
- ١٢٠- سلسله الأحاديث الصحيحه: محمد ناصر الدين الألبانى، مكتبه المعارف، الرياض ١٤١٥ هـ.-
- ١٢١- السنن: سعيد بن منصور، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمى، الدار السلفيه، الهند ١٩٨٢ م.
- ١٢٢- سنن ابن ماجه: محمد بن يزيد القزوينى، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر، بيروت.
- ١٢٣- سنن أبى داود: سليمان بن الأشعث أبو داود السجستانى، تحقيق محمد محى الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت.
- ١٢٤- سنن الترمذى: محمد بن عيسى الترمذى، تحقيق أحمد محمد شاكر، دار إحياء التراث، بيروت.
- ١٢٥- سنن الدارقطنى: على بن عمر أبو الحسن الدارقطنى، تحقيق عبد الله هاشم يمانى، دار المعرفه بيروت ١٣٨٦ هـ.-
- ١٢٦- سنن الدارمى: عبد الله بن عبد الرحمن الدارمى، تحقيق زمردى والعلمى، دار الكتاب العربى، بيروت ١٤٠٧ هـ.-
- ١٢٧- السنن الصغرى: أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقى، تحقيق خليل مأمون شيخا، دار المعرفه، بيروت ١٤٢٠ هـ.-
- ١٢٨- السنن الكبرى: أحمد بن الحسين أبو بكر البيهقى، مكتبه دار الباز، مكه المكرمه ١٤١٤ هـ.-
- ١٢٩- السنن الكبرى: أحمد بن شعيب النسائى، دار الكتب العلميه، بيروت ١٤١١ هـ.-

- ١٣٠- سنن النسائي بشرح جلال الدين السيوطي: أحمد بن شعيب النسائي، دار المعرفة، بيروت ١٤١٤ هـ.
- ١٣١- السنه: أحمد بن محمد بن هارون الخلال، تحقيق د. عطيه الزهراني، دار الرايه، الرياض ١٤١٠ هـ.
- ١٣٢- سير أعلام النبلاء: شمس الدين الذهبي، تحقيق شعيب الأرنؤوط وجماعه، مؤسسه الرساله، بيروت ١٤١٠ هـ.
- ١٣٣- شذرات الذهب في أخبار من ذهب: عبد الحي بن العماد الحنبلي، دار المسيره، بيروت ١٣٩٩ هـ.
- ١٣٤- شرائع الإسلام في مسائل الحلال والحرام: جعفر بن الحسن الحلبي، تحقيق السيد صادق الشيرازي، انتشارات استقلال، طهران ١٤٠٩ هـ.
- ١٣٥- شرح أصول اعتقاد أهل السنه والجماعه: هبه الله بن الحسن بن منصور اللالكائي، تحقيق أحمد بن سعد الغامدي، دار طيبه، الرياض ١٤٢٠ هـ.
- ١٣٦- شرح أصول الكافي والروضه: المولى محمد صالح المازندراني، طبع إيران.
- ١٣٧- شرح الزرقاني على الموطأ: محمد بن عبد الباقي بن يوسف الزرقاني، دار الكتب العلميه، بيروت ١٤١١ هـ.
- ١٣٨- شرح السنه: الحسين بن مسعود البغوي، تحقيق زهير الشاويش، وشعيب الأرنؤوط، المكتب الإسلامي، بيروت ١٤٠٣ هـ.
- ١٣٩- شرح النووي على صحيح مسلم: محي الدين بن شرف النووي. مصوره دار الفكر، بيروت ١٤٠١ هـ.
- ١٤٠- الشرح الكبير على متن المقنع: شمس الدين عبد الرحمن بن محمد بن أحمد بن قدامه المقدسي (بحاشيه كتاب المغني لموفق الدين ابن قدامه)، دار الفكر، بيروت ١٤٠٤ هـ.
- ١٤١- شرح معاني الآثار: أحمد بن محمد بن سلامه الطحاوي الحنفي، تحقيق محمد

زهري النجار، دار الكتب العلميّه، بيروت ١٤٠٧ هـ.

١٤٢- شرح المواهب: محمد بن عبد الباقي بن يوسف الزرقاني.

١٤٣- شرح مير داماد الاسترآبادي على اختيار معرفه الرجال (مطبوع بحاشيه اختيار معرفه الرجال المعروف برجال الكشي)، تحقيق السيد مهدي الرجائي، مؤسسه آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، قم ١٤٠٤ هـ.

١٤٤- شرح نهج البلاغه: عبد الحميد هبه الله المدائني الشهير بابن أبي الحديد، دار الكتب العربيّه الكبرى، مصر ١٣٢٩ هـ. وطبعه أخرى بتحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربيّه، مصر ١٣٨٧ هـ.

١٤٥- شعب الإيمان: أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق بسيوني زغلول، دار الكتب العلميّه، بيروت ١٤١٠ هـ.

١٤٦- شمائل الرسول: أبو الفداء إسماعيل بن كثير، تحقيق عبد القادر الأرنؤوط، مكتبه العبيكان، الرياض ١٤٢٢ هـ.

١٤٧- شواهد التنزيل: أبو القاسم عبيد الله بن عبد الله الحاكم الحسكاني، مؤسسه أهل البيت عليهم السلام، بيروت ١٤٠٩ هـ.

١٤٨- الشيعه والتصحيح: السيد موسى الموسوي، ١٤٠٨ هـ. (١) ٩٩١

١- صحيح ابن حبان (الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان): محمد بن حبان أبو حاتم البستي، تحقيق شعيب الأرنؤوط، مؤسسه الرساله، بيروت ١٤١٤ هـ.

١٥٠- صحيح ابن خزيمة: محمد بن إسحاق بن خزيمة، تحقيق محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت ١٣٩٠ هـ.

١٥١- صحيح الأدب المفرد للإمام البخاري: محمد ناصر الدين الألباني، مكتبه الدليل، الجيل بالسعوديه ١٤١٨ هـ.

١٥٢- صحيح البخاري: محمد بن إسماعيل البخاري، مطابع الشعب، مصر ١٣٧٨ هـ، وط مرقمه، مراجعه القطب والبخاري، المكتبه العصريه، بيروت

١- الشيخ على آل محسن، لله و للتحقيقه (رد على كتاب «الله ثم للتاريخ»)، ١ جلد، نشر مشعر - تهران، چاپ: ١، ١٤٢٤ هـ. ق..

- ١٥٣- صحيح الجامع الصغير: محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت ١٤٠٦ هـ.
- ١٥٤- صحيح سنن ابن ماجه: محمد ناصر الدين الألباني، مكتب الترييه العربى لدول الخليج، الرياض ١٤٠٨ هـ.
- ١٥٥- صحيح سنن أبى داود: محمد ناصر الدين الألباني، مكتب الترييه العربى لدول الخليج، الرياض ١٤٠٩ هـ.
- ١٥٦- صحيح سنن النسائى: محمد ناصر الدين الألباني، مكتب الترييه العربى لدول الخليج، الرياض ١٤٠٩ هـ.
- ١٥٧- صحيح مسلم: مسلم بن الحجاج القشبرى، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث، بيروت.
- ١٥٨- الصراط المستقيم: زين الدين على بن يونس العاملى البياضى، مؤسسه أهل البيت عليهم السلام، بيروت ١٤٠٩ هـ.
- ١٥٩- صراط النجاه (مجموعه فتاوى للسيد الخوئى وميرزا جواد التبريزى)، الجزء الأول طبع مكتبه الفقيه، الكويت ١٤٢١ هـ،
والجزء الثالث طبع دار المحججه البيضاء، بيروت ١٤١٨ هـ.
- ١٦٠- الصفات: على بن عمر الدارقطنى، تحقيق عبد الله الغنيمان، مكتبه الدار، المدينه المنوره ١٤٠٢ هـ.
- ١٦١- الصواعق المحرقه: أحمد بن حجر الهيتمى، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف، ط بيروت، وط محققه، تحقيق التركى
والخرائط، مؤسسه الرساله، بيروت ١٤١٧ هـ.
- ١٦٢- الضعفاء: محمد بن عمرو بن موسى العقبلى، تحقيق حمدى بن عبد المجيد السلفى، دار الصمىعى، الرياض ١٤٢٠ هـ.

١٦٣- طبقات أعلام الشيعة (نوابغ الرواه فى رابعه المئآت): آغا بزر الطهرانى، تحقيق على نقى منزوى، دار الكتاب العربى، بيروت ١٣٩٠هـ.

١٦٤- طبقات الشافعيه الكبرى: عبد الوهاب بن على بن عبد الكافى السبكى، تحقيق الطناحى والحلو، دار إحياء الكتب العربيه بمصر.

١٦٥- الطبقات الكبرى: محمد بن سعد، مصوره دار صادر، بيروت.

١٦٦- الطرائف فى معرفه مذاهب الطوائف: رضى الدين على بن موسى بن طاووس، مطبعه الخيام بقم ١٣٩٩هـ.

١٦٧- عبد الله بن سبأ: دراسه للروايات التاريخيه عن دوره فى الفتنه: د. عبد العزيز صالح الهلابى، صحارى للطباعه والنشر، ط الثانيه لندن ١٩٨٩ م.

١٦٨- العبر فى خبر من غبر: شمس الدين الذهبى، تحقيق محمد السعيد بن بسيونى زغلول، دار الكتب العلميه، بيروت ١٤٠٥هـ.

١٦٩- العده فى أصول الفقه: أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسى، تحقيق محمد رضا الأنصارى، طبع قم ١٤١٧هـ.

١٧٠- العرف الوردى فى أخبار المهدي (ضمن الحاوى للفتاوى): جلال الدين السيوطى، دار الكتب العلميه، بيروت ١٤٠٢هـ.

١٧١- عقائد الإماميه: الشيخ محمد رضا المظفر، دار الزهراء، بيروت ١٤٠٠هـ.

١٧٢- علل الشرائع: محمد بن على بن بابويه (الصدوق)، مؤسسه الأعلمى للمطبوعات، بيروت ١٤٠٨هـ.

١٧٣- العلل الوارده فى الأحاديث النبويه: على بن عمر الدارقطنى.

١٧٤- عون المعبود شرح سنن أبى داود: أبو الطيب محمد شمس الدين العظيم آبادى، دار الفكر، بيروت.

١٧٥- عيون أخبار الرضا عليه السلام: محمد بن على بن بابويه (الشيخ الصدوق)، مؤسسه الأعلمى للمطبوعات، بيروت ١٤٠٤هـ.

- ١٧٦- عيون المعجزات: الشيخ حسين بن عبد الوهاب، المطبعة الحيدريه، النجف الأشرف ١٣٦٩ هـ.-
- ١٧٧- الغدير: الشيخ عبد الحسين الأميني، دار الكتاب العربي، بيروت ١٤٠٣ هـ.-
- ١٧٨- غنائم الأيام: المولى أحمد بن مهدي النراقي، دار الهادي، بيروت ١٤٢٠ هـ.-
- ١٧٩- الغيبه: الشيخ محمد بن الحسن الطوسي، مكتبة الألفين، الكويت.
- ١٨٠- غنيه النزوع: حمزه بن علي بن زهره الحلبي، تحقيق إبراهيم البهادري، مطبعة اعتماد، قم ١٤١٧ هـ.-
- ١٨١- الفتاوى الحديثيه: أحمد شهاب الدين ابن حجر الهيتمي، دار المعرفة، بيروت.
- ١٨٢- فتاوى اللجنة الدائمه للبحوث العلميه والإفتاء: جمع وترتيب الشيخ أحمد بن عبد الرزاق الدويش، مكتبة المعارف، الرياض ١٤١٢ هـ.-
- ١٨٣- فتح الباري: أحمد بن علي بن حجر، المطبعة البهيه المصريه، القاهره ١٣٤٨ هـ.-
- ١٨٤- فتح العزيز شرح الوجيز: عبد الكريم بن محمد الرافي، دار الفكر، بيروت.
- ١٨٥- فتح العزيز في شرح الوجيز: عبد الكريم بن محمد الرافي، دار الفكر، بيروت.
- ١٨٦- الفتح الكبير: يوسف بن إسماعيل النبھاني، عناية محمد وهيثم ابني نزار تميم، شركه دار الأرقم بن أبي الأرقم للطباعه والنشر، بيروت.
- ١٨٧- الفتن: نعيم بن حماد المروزي، تحقيق مجدي بن منصور بن سيد الشوري، دار الكتب العلميه، بيروت ١٤١٨ هـ.-
- ١٨٨- الفتنه الكبرى: طه حسين، (المجلد الرابع من المجموعه الكامله لطه حسين)، دار الكتاب اللبناني، بيروت ١٩٧٣ م.
- ١٨٩- الفردوس بمأثور الخطاب: شيرويه بن شهردار الديلمي، تحقيق السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلميه، بيروت ١٤٠٦ هـ.-
- ١٩٠- فرق الشيعه: الحسن بن موسى النوبختي، المكتبه المرتضويه، النجف الأشرف

- ١٩١- فصل الخطاب فى تحريف كتاب رب الأرباب: ميرزا حسين النورى، طبعه حجرية بالنجف الأشرف سنة ١٢٩٨ هـ.
- ١٩٢- الفصول المهمة فى أصول الأئمة: الشيخ محمد بن الحسن الحر العاملى، تحقيق محمد بن محمد الحسين القائنى، مؤسسه معارف إسلامى إمام رضا عليه السلام، طبع قم، ١٤١٨ هـ.
- ١٩٣- فضائل الصحابه: أحمد بن محمد بن حنبل، تحقيق وصى الله بن محمد عباس، جامعه أم القرى، مكه المكرمه ١٤٠٣ هـ.
- ١٩٤- الفهرست: محمد بن عيسى بن النديم، دار المعرفه، بيروت ١٣٩٨ هـ.
- ١٩٥- الفهرست: شيخ الطائفة محمد بن الحسن الطوسى، النجف ١٣٨٠ هـ.
- ١٩٦- فيض القدير: محمد عبد الرؤوف المعروف بالمناوى، ط مصر ١٣٩١ هـ.
- ١٩٧- قطف الأزهار المتناثره فى الأخبار المتواتره: جلال الدين السيوطى، تحقيق الشيخ خليل محى الدين الميس، المكتب الإسلامى، بيروت ١٤٠٥ هـ.
- ١٩٨- الكافى: محمد بن يعقوب الكلينى، تحقيق على أكبر الغفارى، دار الكتب الإسلاميه، طهران ١٣٨٨ هـ.
- ١٩٩- الكافى فى الفقه: أبو الصلاح الحلبي، تحقيق رضا أستاذى، مكتبه أمير المؤمنين عليه السلام، أصفهان ١٤٠٣ هـ.
- ٢٠٠- الكامل فى التاريخ: عز الدين على بن أبى الكرم المعروف بابن الأثير، دار صادر، بيروت ١٤٠٢ هـ.
- ٢٠١- الكامل فى ضعفاء الرجال: عبد الله بن عدى الجرجانى، تحقيق سهيل زكار، دار الفكر، بيروت ١٤٠٩ هـ.
- ٢٠٢- كتاب الأم: محمد بن إدريس الشافعى، تحقيق محمد زهرى النجار، طبعه مصر.
- ٢٠٣- كتاب الثقات: الحافظ أبو حاتم محمد بن حبان البستى، طبعه حيدرآباد، الهند

٢٠٤- كتاب الخمس: الشيخ مرتضى الأنصاري، طبعه حجريه.

٢٠٥- كتاب سليم بن قيس الهلالي، تحقيق محمد باقر الأنصاري الزنجاني، مطبعه الهادي، قم ١٤٢٠ هـ.-

٢٠٦- كتاب السنه: عمرو بن أبي عاصم الضحاك، تحقيق محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت ١٤٠٠ هـ.-

٢٠٧- كتاب الطهاره: الشيخ مرتضى الأنصاري، طبعه حجريه.

٢٠٨- الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار: أبو بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبه، تحقيق كمال يوسف الحوت، مكتبه الرشد، الرياض ١٤٠٩ هـ.-

٢٠٩- كشف الأستار: الميرزا حسين النوري، مؤسسه النور للمطبوعات، بيروت ١٤٠٨ هـ.-

٢١٠- كشف الحقائق: للمؤلف، دار الصفوه ودار الهادي، بيروت ١٤١٦ هـ.-

٢١١- كشف الخفا ومزيل الألباس: إسماعيل بن محمد العجلوني، مصوره دار إحياء التراث العربي، بيروت عن ط سنه ١٣٥١ هـ.-

٢١٢- كشف الغطاء: الشيخ جعفر الكبير كاشف الغطاء، طبعه حجريه.

٢١٣- كنز العمال: على المتقي بن حسام الدين الهندي، مؤسسه الرساله، بيروت ١٣٩٩ هـ.-

٢١٤- لؤلؤه البحرين: الشيخ يوسف البحراني، تحقيق السيد محمد صادق بحر العلوم، دار الأضواء، بيروت ١٤٠٦ هـ.-

٢١٥- لسان العرب: محمد بن مكرم بن منظور الأفيقي، دار صادر، بيروت.

٢١٦- لسان الميزان: أحمد بن حجر العسقلاني. ط حيدرآباد، الهند ١٣٣١ هـ.-

٢١٧- لقط اللالكئ المتناثره في الأحاديث المتواتره: محمد مرتضى الحسيني الزبيدي، تحقيق محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلميه، بيروت ١٤٠٥ هـ.-

- ٢١٨- اللهوف فى قتلى الطفوف: على بن موسى بن جعفر بن طاووس، دار القارئ، بيروت ١٤١٢ هـ.
- ٢١٩- مبانى العروه الوثقى: كتاب النكاح، (تقرير بحث السيد الخوئى): السيد محمد تقى الخوئى، طبع النجف الأشرف ١٤٠٤ هـ.
- ٢٢٠- المبسوط فى فقه الإماميه: شيخ الطائفه محمد بن الحسن الطوسى، تحقيق محمد تقى الكشفى، المكتبه المرتضويه لإحياء الآثار الجعفريه، إيران ١٣٨٧ هـ.
- ٢٢١- المبسوط: شمس الدين السرخسى، مصوره دار الكتب العلميه- بيروت ١٤١٤ هـ.
- ٢٢٢- مجمع البحرين: الشيخ فخر الدين الطريحي، تحقيق السيد أحمد الحسينى، المكتبه المرتضويه، طهران.
- ٢٢٣- مجمع الزوائد: على بن أبى بكر الهيثمى، دار الريان للتراث بالقاهره، ودار الكتاب العربى ببيروت ١٤٠٧ هـ.
- ٢٢٤- مجمع الفائده والبرهان: المولى أحمد الأردبيلى، تحقيق العراقى والاشتهاردى واليزدى، منشورات جماعه المدرسين فى الحوزه العلميه، قم ١٤٠٣ هـ.
- ٢٢٥- المحاسن: أحمد بن محمد بن خالد البرقى، تحقيق جلال الدين الحسينى المحدث، دار الكتاب الإسلامى، بيروت.
- ٢٢٦- محاضرات الأدباء: الحسين بن محمد بن المفضل (الراغب الأصفهانى)، دار مكتبه الحياه، بيروت.
- ٢٢٧- المحلّى: على بن أحمد بن حزم الأندلسى، تحقيق عبد الغفار البندارى، دار الكتب العلميه- بيروت ١٤٠٨ هـ.
- ٢٢٨- مختصر إتحاف الساده المهرة بزوائد المسانيد العشره: أحمد بن أبى بكر بن إسماعيل البوصيرى، تحقيق سيد كسروى حسن، دار الكتب العلميه، بيروت ١٤١٧ هـ.

- ٢٢٩- مختلف الشيعة: الحسن بن يوسف بن المطهر (العلامة الحلبي)، ط حجريه ١٣٢٤ هـ، وطبعه مؤسسه النشر الإسلامى، قم المقدسه ١٤١٢ هـ.
- ٢٣٠- مدارك الأحكام: السيد محمد بن على الموسوى العاملى، مؤسسه آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، بيروت ١٤١١ هـ.
- ٢٣١- المدخل إلى دراسه الأديان والمذاهب: العميد عبد الرزاق محمد أسود، الدار العربيه للموسوعات، بيروت ١٤٠١ هـ.
- ٢٣٢- مرآه العقول: المولى محمد باقر المجلسى، دار الكتب الإسلاميه، طهران ١٤٠٤ هـ.
- ٢٣٣- المراسم: حمزه بن عبد العزيز الديلمى الملقب بسلا، تحقيق د. محمود البستاني، دار الزهراء، بيروت ١٤٠٠ هـ.
- ٢٣٤- مرقاه المفاتيح فى شرح مشكاه المصاييح: الملا على القارى، تحقيق صدقى محمد جميل العطار، المكتبه التجاربه، مكه المكرمه.
- ٢٣٥- مروج الذهب: على بن الحسين بن على المسعودى، تحقيق يوسف أسعد داغر، دار الأندلس، بيروت ١٩٨٣ م.
- ٢٣٦- مسائل خلافه: للمؤلف، دار الهادى، بيروت ١٤١٨ هـ.
- ٢٣٧- مسائل فقهيه: السيد عبد الحسين شرف الدين، دار الزهراء، بيروت ١٣٩٧ هـ.
- ٢٣٨- مسالك الأفهام: زين الدين بن على العاملى الجبعى (الشهيد الثانى)، مؤسسه المعارف الإسلاميه، قم المقدسه ١٤١٩ هـ.
- ٢٣٩- مستدرک الوسائل: الميرزا حسين النورى الطبرسى، مؤسسه آل البيت لإحياء التراث، بيروت ١٤٠٨ هـ.
- ٢٤٠- المستدرک على الصحيحين: محمد بن عبد الله أبو عبد الله الحاكم النيسابورى، ط حيدر آباد.

٢٤١- مستمسك العروه الوثقى: السيد محسن الطباطبائي الحكيم، مطبعة الآداب، النجف الأشرف ١٣٨٧ هـ.-

٢٤٢- مستند العروه الوثقى: كتاب الخمس، (تقرير بحث السيد الخوئي): الشيخ مرتضى البروجردى، طبعه النجف الأشرف.

٢٤٣- المسند: أحمد بن محمد بن حنبل، مصوره دار صادر، بيروت عن طبعه بولاق، ط مرقمه رقمها محمد عبد السلام عبد الشافى،

٢٤٤- مسند أبى داود الطيالسى: سليمان بن داود أبو داود الطيالسى، دار المعرفه، بيروت.

٢٤٥- مسند أبى عوانه: يعقوب بن إسحاق الإسفرائنى، دار المعرفه، بيروت. وطبعه أخرى محققه: تحقيق أيمن بن عارف الدمشقى، دار المعرفه، بيروت ١٤١٩ هـ.-

٢٤٦- مسند أبى يعلى: أحمد بن على أبو يعلى الموصلى، تحقيق حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث، دمشق ١٤٠٤ هـ. ط أخرى بتحقيق مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلميه، بيروت ١٤١٨ هـ.-

٢٤٧- مسند إسحاق بن راهويه: إسحاق بن إبراهيم بن راهويه، تحقيق عبد الغفور البلوشى، مكتبه الإيمان، المدينه المنوره ١٤١٢ هـ.-

٢٤٨- مسند البزار: أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار، تحقيق د. محفوظ الرحمن زين الله، مؤسسه علوم القرآن ببيروت، ومكتبه العلوم والحكم بالمدينه المنوره ١٤٠٩ هـ.-

٢٤٩- مسند الحميدى: عبد الله بن الزبير أبو بكر الحميدى، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمى، دار الكتب، بيروت، مكتبه المتنبى بالقاهره.

٢٥٠- مسند الشافعى: محمد بن إدريس الشافعى، دار الكتب العلميه، بيروت.

٢٥١- مسند الشهاب: محمد بن سلامه بن جعفر القضاعى، تحقيق حمدى بن عبد المجيد السلفى، مؤسسه الرساله، بيروت ١٤٠٧ هـ.-

- ٢٥٢- مسند عبد بن حميد: عبد بن حميد بن نصر الكسى، تحقيق السامرائى والصعيدى، مكتبه السنه، القايره ١٤٠٨ هـ.-
- ٢٥٣- مشكاه المصاييح: محمد بن عبد الله الخطيب التبريزى، تحقيق محمد ناصر الدين الألبانى، المكتب الإسلامى، بيروت ١٤٠٥ هـ.-
- ٢٥٤- المصاحف: أبو بكر عبد الله بن أبى داود السجستانى، دار الكتب العلميه، بيروت ١٤٠٥ هـ.-
- ٢٥٥- مصباح الفقاهه (تقرير بحث السيد الخوئى): ميرزا محمد على التوحيدى، دار الهادى، بيروت ١٤١٢ هـ.-
- ٢٥٦- مصباح الفقيه: آغا رضا الهمدانى، (طبعه حجريه) مكتبه الصدر، قم.
- ٢٥٧- المصنف: أبو بكر عبد الرزاق بن همام الصنعانى، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمى، المكتب الإسلامى، بيروت ١٤٠٣ هـ.-
ط أخرى بتحقيق أيمن نصر الله الأزهرى، دار الكتب العلميه، بيروت ١٤٢١ هـ.-
- ٢٥٨- مطالب السؤل فى مناقب آل الرسول: كمال الدين محمد بن طلحه الشافعى، تحقيق ماجد بن أحمد العطييه، مؤسسه أم القرى، بيروت ١٤٢٠ هـ.-
- ٢٥٩- المطالب العاليه: أحمد بن على بن حجر العسقلانى، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمى، دار المعرفه، بيروت.
- ٢٦٠- معالم العلماء: محمد بن على بن شهر اشوب، المطبعه الحيدريره، النجف الأشرف ١٣٨٠ هـ.-
- ٢٦١- معانى الأخبار: محمد بن على بن بابويه (الشيخ الصدوق)، تحقيق على أكبر الغفارى، دار المعرفه، بيروت ١٣٩٩ هـ.-
- ٢٦٢- المعترف فى شرح المختصر: المحقق جعفر بن الحسن الحلى، مؤسسه سيد الشهداء (ع)، قم ١٤٠٦ هـ.-
- ٢٦٣- المعجم الأوسط: سليمان بن أحمد الطبرانى، تحقيق عوض الله والحسينى، دار

الحرمين، القاهره ١٤١٥ هـ. ط أخرى تحقيق محمد حسن الشافعى، دار الفكر، عمّان ١٤٢٠ هـ.

٢٦٤- معجم رجال الفكر والأدب فى النجف: محمد هادى الأمينى، بيروت.

٢٦٥- معجم الصحابه: عبد الباقي بن قانع بن مرزوق، تحقيق صلاح بن سالم المصراتى، مكتبه الغرباء الأثريه، المدينه المنوره ١٤١٨ هـ.

٢٦٦- المعجم الصغير: سليمان بن أحمد الطبرانى، تحقيق محمد شكور، المكتب الإسلامى ببيروت، دار عمار بعّمان ١٤٠٥ هـ.

٢٦٧- المعجم الكبير: سليمان بن أحمد الطبرانى، تحقيق حمدى عبد المجيد السلفى، دار العلوم والحكم، الموصل ١٤٠٤ هـ.

٢٦٨- معجم رجال الحديث: السيد أبو القاسم الخوئى، مطبعه الآداب، النجف الأشرف ١٣٩٨ هـ.

٢٦٩- معجم البلدان: ياقوت بن عبد الله الحموى الرومى، دار إحياء التراث العربى، بيروت ١٣٩٩ هـ.

٢٧٠- المغنى: عبد الله بن أحمد بن قدامه، دار الفكر- بيروت ١٤٠٤ هـ.

٢٧١- مفاتيح الشرائع: المولى محمد محسن الفيض الكاشانى، تحقيق السيد مهدي رجائى، مجمع الذخائر الإسلاميه، قم المقدسه بإيران، سنه ١٤٠١ هـ.

٢٧٢- مفتاح الكرامه (المجلد الثالث): السيد محمد جواد الحسينى العاملى، طبع مصر ١٣٢٦ هـ.

٢٧٣- مقتل الحسين: الموفق بن أحمد المكي أخطب خوارزم، تحقيق الشيخ محمد السماوى، دار أنوار الهدى، قم ١٤١٨ هـ.

٢٧٤- مقدمه ابن الصلاح: عثمان بن عبد الرحمن المعروف بابن الصلاح، دار الكتب العلميه، بيروت ١٣٩٨ هـ.

٢٧٥- المقنع: محمد بن على بن بابويه (الشيخ الصدوق)، مؤسسه الإمام الهادى عليه السلام،

قم المقدسه ١٤١٥ هـ.

٢٧٦- المقنعه: محمد بن محمد بن النعمان العكبرى (الشيخ المفيد)، مؤسسه النشر الإسلامى، قم المقدسه ١٤١٧ هـ.

٢٧٧- مناقب آل أبى طالب: محمد بن على بن شهر اشوب، تحقيق د. يوسف البقاعى، دار الأضواء، بيروت ١٤١٢ هـ.

٢٧٨- مناقب وفضائل الإمام على عليه السلام (الفضائل): شاذان بن جبرئيل القمى، طبعه حجرىه، مصوره دار العالم الإسلامى، بيروت ١٤٠١ هـ. طبعه أخرى مصوره لدار الكاتب للجمع، بيروت.

٢٧٩- المنتخب من مسند عبد بن حميد: عبد بن حميد بن نصر الكسى، تحقيق الصعدي والسامرائى، مكتبه السنه، القاهره ١٤٠٨ هـ.

٢٨٠- المنتظم: أبو الفرج عبد الرحمن بن على بن الجوزى، تحقيق محمد عطا ومصطفى عطا، دار الكتب العلميه، بيروت ١٤١٥ هـ.

٢٨١- منتهى المطلب: الحسن بن يوسف بن المطهر (العلامه الحلى)، ط حجرىه، تبريز ١٣٣٣ هـ.

٢٨٢- من لا يحضره الفقيه: محمد بن على بن بابويه (الشيخ الصدوق)، تحقيق الشيخ حسين الأعلمى، مؤسسه الأعلمى للمطبوعات، بيروت ١٤٠٦ هـ.

٢٨٣- منهاج السنه النبويه: أحمد بن عبد الحليم بن تيميه الحرانى، المطبعه الكبرى الأميريه- مصر ١٣٢٢ هـ، وطبعه دار الكتب العلميه، بيروت ١٤٢٠ هـ.

٢٨٤- منهاج الصالحين: السيد أبو القاسم الخوئى، دار الزهراء، بيروت.

٢٨٥- منهاج الصالحين: السيد عبد الأعلى السبزوارى، دار ومكتبه المصطفى، بيروت ١٤١٣ هـ.

٢٨٦- منهاج الصالحين: السيد على السيستانى، طبعه قم ١٤١٦ هـ.

٢٨٧- منهاج الصالحين: السيد محسن الحكيم، مطبعه الآداب، النجف.

٢٨٨- منهاج الصالحين: الشيخ محمد إسحاق الفياض، قم المقدسه.

٢٨٩- منهاج الصالحين: السيد محمد الحسينى الروحانى، مكتبه الألفين، الكويت.

٢٩٠- المهذب البارع: أبو العباس أحمد بن محمد بن فهد الحلبي، تحقيق الشيخ مجتبي العراقى، مؤسسه النشر الإسلامى، قم ١٤٠٧هـ.

٢٩١- موارد الظمان إلى زوائد ابن حبان: على بن أبى بكر الهيثمى، تحقيق شعيب الأرنؤوط، ومحمد رضوان العرقسوسى، مؤسسه الرساله، بيروت ١٤١٤هـ.

٢٩٢- الموطأ: مالك بن أنس الأصبهى، دار الكتب العلميه، بيروت ١٤٠٥هـ.

٢٩٣- ميزان الاعتدال: شمس الدين الذهبى، دار المعرفه- بيروت. طبعه أخرى تحقيق معوض وعبد الموجود، دار الكتب العلميه بيروت ١٤١٦هـ.

٢٩٤- الميزان فى تفسير القرآن: العلامة السيد محمد حسين الطباطبائى، مؤسسه الأعلمى للمطبوعات، بيروت ١٣٩١هـ.

٢٩٥- نظم المتناثر من الحديث المتواتر: جعفر بن إدريس الشهير بالكتانى، دار الكتب العلميه- بيروت ١٤٠٣هـ.

٢٩٦- نقد الرجال: السيد مصطفى بن الحسين الحسينى النفرشى، مؤسسه آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، بيروت ١٤١٩هـ.

٢٩٧- النهايه فى غريب الحديث: مجد الدين أبو السعادات ابن الأثير، تحقيق الزاوى والطناحى، ط مصر.

٢٩٨- النهايه فى مجرد الفقه والفتاوى: شيخ الطائفه محمد بن الحسن الطوسى، انتشارات قدس محمدى، قم إيران.

٢٩٩- نهج البلاغه: محمد بن الحسين الموسوى (الشريف الرضى)، شرح محمد عبده، تعليق عاشور والبنا، دار ومطابع الشعب، القاهره.

٣٠٠- النوادر: أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري، مؤسسه الإمام المهدي عليه السلام، قم المقدسه ١٤٠٨هـ.

- ٣٠١- نوادر المعجزات لمحمد بن جرير الشيعي، دار الإرشاد الإسلامي، بيروت.
- ٣٠٢- نيل الأوطار: محمد بن علي الشوكاني، دار الكتب العلمي، بيروت ١٤٠٣ هـ.
- ٣٠٣- الوافي: محمد محسن المعروف بالفيض الكاشاني، طبعه حجره.
- ٣٠٤- الوجيزه: المولى محمد باقر المجلسي، تحقيق محمد كاظم رحمان ستايش، طبع طهران ١٤٢٠ هـ.
- ٣٠٥- وسائل الشيعة: محمد بن الحسن الحر العاملي، تحقيق الشيخ عبد الرحيم الرباني الشيرازي، دار إحياء التراث، بيروت ١٤٠٣ هـ.
- ٣٠٦- الوسيله إلى نيل الفضيله: محمد بن علي بن حمزه الطوسي المشهدي، تحقيق عبد العظيم البكاء، نشر جمعيه منتدى النشر، النجف الأشرف ١٣٩٩ هـ.
- ٣٠٧- اليمين واليسار في الإسلام: أحمد عباس صالح، المؤسسه العربيه للدراسات والنشر، بيروت ١٩٧٢ م.
- ٣٠٨- يبايع الموده: سليمان بن إبراهيم القندوزي الحنفي، دار الكتب العراقيه، الكاظميه ١٣٨٥ هـ.
- ٣٠٩- اليواقيت والجواهر: عبد الوهاب بن أحمد الشعراني المصري الحنفي، دار إحياء التراث العربي، بيروت (١) ٩٩٢

١ (١) أردت بهذا العنوان بيان أني كتبت هذا الكتاب لله سبحانه الذي جعلته نصب عينني في كل ما سطرته فيه، كما أردت به بيان الحقيقه التي أراد الكاتب طمسها وتشويهها، فكتبت ما أعتقد أنه هو الحق الذي لا مريه فيه، وأشرت به إلى أن زعم الكاتب أنه كتب أباطيله (للتاريخ) غير نافع ولا مُجدِّ، لأن كثيراً مما كُتب للتاريخ كتبه أعوان السلاطين، وأملته الأهواء والعصبيات، وكان مجاناً للحقيقه.

وأشرت بالعطف بالواو بدلاً من العطف بـثم إلى أن الواو (ثم) كلاهما يفيد التشريك في الحكم، إلا أن الواو تفيد التشريك مطلقاً، و (ثم) تفيد التشريك بتراخٍ، فالعدول عن الواو إلى (ثم) لا ينفع في الفرار مما زعموه شراً.

٢ (١) لله ثم للتاريخ، ص ٦.

٣ (١) معجم رجال الفكر والأدب في النجف ٢/ ٧٩٣.

٤ (٢) ترجمه السيد شرف الدين المطبوعه في مقدمه كتاب النص والاجتهاد، ص ٣٩.

٥ (١) الذريعة إلى تصانيف الشيعة ٢/ ٤.

٦ (٢) ذكر ذلك في صفحته ١١٦.

٧ (١) وذلك لأن تاريخ رحيل الشيخ محمد الحسين آل كاشف الغطاء كان سنة ١٣٧٣ هـ، وهي خمسون سنة كاملة. وأما إذا قيل: (إن كاشف الغطاء قد أجاز الكاتب قبل وفاته ببضع سنين)، فيكون قد مضى على الإجازة المزعومة أكثر من خمسين سنة.

٨ (١) الشيعة والتصحيح، ص ٥.

٩ (١) راجع كتاب (إيران در دو سده وابستن)، ص ٢٤٣.

١٠ (١) رجال الشيخ الطوسي، ص ٨٠.

١١ (٢) رجال العلامة الحلي، ص ٢٣٧.

١٢ (١) التحرير الطاوسي، ص ١٧٣.

١٣ (٢) عن رجال ابن داود، ص ٣٠ من القسم الثاني، وتنقيح المقال ٢/ ١٨٤، وكلمة الكشي هذه غير مذكوره في (اختيار معرفه الرجال) المعروف برجال الكشي.

١٤ (٣) الحدائق الناضره ٨/ ٥١١.

١٥ (١) الفتنه الكبرى ٢/ ٩٨.

١٦ (٢) عبد الله بن سبأ: دراسه للروايات التاريخيه عن دوره في الفتنه، ص ٧١.

١٧ (٣) اليمين واليسار في الإسلام، ص ٩٥.

١٨ (١) ما بين القوسين المعقوفين مذکور في المصدر، وهو كتاب (فرق الشيعة)، ص ٢٢.

١٩ (١) قال البرقي: إنه مولى بنى العباس، وكان وزير المهدي وموسى وهارون، بغدادى. وقال ابن الغضائرى: ضعيف فى روايته. راجع معجم رجال الحديث ٤/ ٣٢٢.

٢٠ (١) مصادر الشيعة هي الكتب التي يعول الشيعة على ما فيها من أحاديث، كالكتب الأربعة وكتب الصدوق مثلاً، والتي تعبر عن آراء المشهور عندهم في العقائد والأحكام ككتب السيد المرتضى والشيخ المفيد وغيرها، وأما ما عداها فهي كتب تعبر عن آراء كاتبها، ولا يخفى أن الشيعة أطبقوا على أن كل كتاب يؤخذ منه ويترك إلا القرآن الكريم، فليس عندهم كتاب كله صحيح غيره.

٢١ (١) سنن الترمذى ٥/٦٣٣ قال الترمذى: هذا حديث حسن صحيح. صحيح ابن حبان ١٥/٣٧٦. سنن ابن ماجه ١/٤٥. صحيح سنن ابن ماجه ١/٢٦. مسند أحمد ١/٨٤، ١١٨، ١١٩، ١٥٢، ٣٣٠، ٤/٢٨١، ٣٦٨، ٣٧٠، ٣٧٢، ٥/٣٤٧، ٣٦٦، ٤١٩. المستدرک للحاکم ٣/١٠٩، ١١٠، ١١٦، ١٣٤، ٣٧١، ٥٣٣. وصححه. الأحاديث المختاره ٢/١٠٦، ١٧٤، ١٥١/٣، ٢٧٤. موارد الظمان ٢/٩٨٧. تفسير القرآن العظيم ٢/١٤. مجمع الزوائد ٧/١٧، ٩/١٠٣-١٠٨، ١٢٠، ١٦٤. السنن الكبرى للنسائي ٥/٤٥، ١٠٨، ١٣١، ١٣٢، ١٣٤، ١٣٥. المصنف لابن أبي شيبة ٦/٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧١، ٣٧٥، ٣٧٧. المعجم الصغير للطبراني ١/٦٥، ٧١. مسند أبي يعلى ١/٢٥٧، ٥/٤٦٠. المعجم الأوسط ١/١١١، ٣١٢، ٥٣٣، ٤/٣٥٧. المعجم الكبير ٣/١٩٩، ٢٠١، ٤/١٧، ١٧٣، ٥/١٦٦، ١٧٠، ١٧١، ١٧٥، ١٩٢، ١٩٤، ١٩٥، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢١٢، ١٢/٩٩، ١٩/٢٩١. كتاب السنه ٢/٥٩٠-٥٩٣. فضائل الصحابه لأحمد بن حنبل ٢/٥٦٣، ٥٦٤، ٥٨٢. خصائص على بن أبي طالب كرم الله وجهه، ص ٩٦-١٠٨. وعده من الأحاديث المتواتره: السيوطى فى (قطف الأزهار المتناثره فى الأحاديث المتواتره)، ص ٢٧٧، والكتانى فى (نظم المتناثر)، ص ٢٠٥، والزبيدى فى (لقط اللالكى المتناثره)، ص ٢٠٥، والحافظ شمس الدين الجزرى فى (أسنى المطالب)، ص ٥، ومحمد ناصر الدين الألبانى فى (سلسله الأحاديث الصحيحه) ٤/٣٤٣. وصححه جمع آخرون من أعلام أهل السنه.

٢٢ (٢) مسند أحمد بن حنبل ١/٣٣٠-٣٣١. المستدرک ٣/١٣٣ قال الحاکم: هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه بهذه السياقه. ووافقه الذهبى. مجمع الزوائد ٩/١١٩ قال الهيثمى: رواه أحمد والطبرانى فى الكبير والأوسط باختصار، ورجال أحمد رجال الصحيح، غير أبى بلج الفزارى وهو ثقة وفيه لين. المعجم الكبير للطبرانى ١٢/٩٩. فضائل الصحابه لأحمد بن حنبل ٢/٦٨٤. كتاب السنه ٢/٥٥١، وقال الألبانى فى تعليقه: إسناده حسن، ورجاله ثقات رجال الشيخين، غير أبى بلج، واسمه يحيى بن سليم بن بلج، قال الحافظ: صدوق ربما أخطأ. وفى ص ٥٨٩: إلا- أنك لست بنبى، وأنت خليفتى فى كل مؤمن بعدى. وعند البوصيرى فى إتحاف الخيره المهرة ٩/٢٥٩ ح ٨٩٤٤ ومختصر إتحاف الساده المهرة ٩/١٨٠ ح ٧٤٤٣، عن أبى يعلى، أنه قال: إنه لا- ينبغى أن أذهب إلا- وأنت خليفه من بعدى. كتاب السنه ٢/٥٥١، وقال الألبانى فى تعليقه: إسناده حسن، ورجاله ثقات رجال الشيخين، غير أبى بلج، واسمه يحيى بن سليم بن بلج، قال الحافظ: صدوق ربما أخطأ.

٢٣ (١) المستدرک ٣/١٢٤، ١٣٨ وقال الحاکم: حديث صحيح الإسناد. المعجم الأوسط للطبرانى ١/٤٠١. المعجم الكبير ٣/٩٠. حليه الأولياء ١/٦٣، ٥/٣٨. تاريخ بغداد ١١/٨٩. ترجمه الإمام أمير المؤمنين من تاريخ ابن عساكر ٢/٢٦١. در السحابه، ص ٢١٤. مجمع الزوائد ٩/١١٦، ١٣١. كشف الخفا ١/٤٦٢.

٢٤ (٢) سنن الترمذى ٥/٦٣٢ قال الترمذى: هذا حديث حسن غريب. مسند أحمد ٤/٤٣٨، ٣٥٦. المستدرک ٣/١١١ قال الحاکم: صحيح على شرط مسلم. وسكت عنه الذهبى. موارد الظمان ٢/٩٨٦. السنن الكبرى للنسائي ٥/٤٥، ١٣٣. المصنف لابن أبى شيبة ٦/٣٧٥. كتاب السنه ٢/٥٥٠ وقال الألبانى فى تعليقه: إسناده صحيح، رجاله ثقات على شرط مسلم. صحيح ابن حبان ١٥/٣٧٤. مسند الطيالسى، ص ١١١، ٣٦٠. فضائل الصحابه لأحمد بن حنبل ١/٣٣١، ٢/٦٠٥، ٤/٤٣٨. خصائص أمير المؤمنين على بن أبى طالب للنسائي، ص ١٠٩. حليه الأولياء ٦/٢٩٤. مسند أبى يعلى ١/١٨٥. المعجم الكبير للطبرانى ١٢/٩٩، ١٨/١٢٩.

٢٥ (٣) المستدرک ٣/١٣٧ قال الحاکم: هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه. ترجمه الإمام أمير المؤمنين من تاريخ ابن عساكر ٢/٢٥٦-٢٥٨. حليه الأولياء ١/٦٣. در السحابه، ص ٢٢٩.

٢٦ (١) المستدرک ٣/ ١٢٩، قال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه. تاريخ بغداد ٣/ ٣٧٧، ٤/ ٢١٩.

٢٧ (٢) صحيح البخارى ٣/ ١١٤٢، ١٣٣١. صحيح مسلم ٤/ ١٨٧٠، ١٨٧١. صحيح ابن حبان ١٥/ ١٥، ٣٦٩، ٣٧١. سنن الترمذى ٥/ ٦٣٨، ٦٤٠، سنن ابن ماجه ١/ ٤٢، ٤٥. مسند أحمد ١/ ١٧٠، ١٧٣-١٧٥، ١٧٧، ١٧٩، ١٨٢، ١٨٤، ١٨٥، ٣/ ٣٢، ٣٣٨، ٦/ ٣٦٩، ٤٣٨. المستدرک ٢/ ٣٣٧، ٣/ ١٠٩. الأحاديث المختاره ٣/ ١٥١، ٢٠٧. موارد الظمان ٢/ ٩٨٥. المصنف لابن أبى شيبة ٦/ ٣٦٩، ٧/ ٤٢٥. المصنف لعبد الرزاق ٥/ ٢٧٩. مسند الحميدى ١/ ٣٨. مسند الطيالسى، ص ٢٨، ٢٩. مجمع الزوائد ٩/ ١٠٩-١١١. الطبقات الكبرى ٣/ ٢٣-٢٤. السنن الكبرى للبيهقى ٩/ ٤٠. السنن الكبرى للنسائى ٥/ ٤٤، ١٠٧، ١٠٨، ١١٣، ١١٩-١٢٥، ١٤٤، ٢٤٠. المعجم الصغير للطبرانى ٢/ ٢٢، ٥٤. المعجم الأوسط ١/ ٤٠٠، ٢/ ١٢٠، ٣/ ١٧٩، ٤/ ٩٧، ٥/ ٢٣٩، ٦/ ٣٥٦، ٦/ ٣٣. المعجم الكبير ١/ ١٤٦، ١٤٨، ٢/ ٢٤٧، ٤/ ١٧، ٥/ ١٨٤، ٥/ ٢٠٣، ٦/ ٢٢١، ٧/ ٧٤، ١٢/ ١٨، ١٩/ ٢٩١، ٢٤/ ١٤٦، ٢٤/ ١٤٧. مسند أبى يعلى ١/ ١٨٠، ٢٩٨، ٣٠١، ٣٠٦، ٣١٣، ٣٢١، ٦/ ٧٢. فضائل الصحابه لأحمد بن حنبل ٢/ ٥٦٦-٥٦٩، ٥٩٢، ٥٩٨، ٦١٠، ٦١١، ٦٣٣، ٦٣٨، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٦٣، ٦٦٦، ٦٧٠، ٦٧٥، ٦٨٤. كتاب السنه لابن أبى عاصم ٢/ ٥٨٦-٥٨٩. حليه الأولياء ٤/ ٣٤٥، ٧/ ١٩٤-١٩٧، ٨/ ٣٠٧. تاريخ بغداد ١/ ٣٢٥، ٣/ ٢٨٩، ٤/ ٧٠، ٤/ ٢٠٤، ٧/ ٣٨٢، ٧/ ٤٥٢، ٨/ ٥٢، ٩/ ٣٦٤، ١٠/ ٤٣، ١١/ ٣٨٤، ١٢/ ٣٢٣. خصائص أمير المؤمنين على بن أبى طالب للنسائى، ص ٣٧، ٣٨، ٤٩، ٦٧-٧٩، ١٤٠. وعدّه من الأحاديث المتواتره: السيوطى فى (قطف الأزهار المتناثره فى الأحاديث المتواتره)، ص ٢٨١، والكتانى فى (نظم المتناثر)، ص ٢٠٦، والزبيدى فى (لقت اللآلى المتناثره)، ص ٣١، ونقل فى الحاشيه التواتر عن الشيخ جسوس فى شرح الرساله.

٢٨ (١) سنن الترمذى ٥/ ٦٣٧. المستدرک ٣/ ١٢٦، قال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه. مجمع الزوائد ٩/ ١١٤. المعجم الكبير للطبرانى ١١/ ٦٥. حليه الأولياء ١/ ٦٤. تاريخ بغداد ٧/ ١٧٢، ١١/ ٤٨-٥٠، ٢٠٣. فضائل الصحابه ٢/ ٦٣٤. الجامع الصغير للسيوطى ١/ ٤١٥. قال السيوطى فى تاريخ الخلفاء، ص ١٥٩: هذا حديث حسن على الصواب، لا صحيح كما قال الحاكم، ولا موضوع كما قاله جماعه منهم ابن الجوزى والنوى، وقد بيّنتُ حاله فى التعقيبات على الموضوعات. وقال ابن حجر الهيتمى فى الفتاوى الحديثيه، ص ٢٦٩: وأما حديث (أنا مدينه العلم وعلى بابها) فهو حديث حسن، بل قال الحاكم: صحيح.

٢٩ (٢) سنن الترمذى ٥/ ٦٣٦ قال الترمذى: هذا حديث حسن غريب. سنن ابن ماجه ١/ ٤٤. صحيح سنن ابن ماجه ١/ ٢٦، وفيه حسنه الألبانى. مسند أحمد ٤/ ١٦٤، ١٦٥. السنن الكبرى للنسائى ٥/ ٤٥، ١٢٨. مصنف ابن أبى شيبة ٦/ ٣٦٨. المعجم الكبير للطبرانى ٤/ ١٦، ١١/ ٤٠٠. كتاب السنه لابن أبى عاصم ٢/ ٥٨٤. خصائص أمير المؤمنين للنسائى، ص ٩١. فضائل الصحابه لأحمد بن حنبل ٢/ ٥٩٤، ٥٩٩. مشكاه المصاييح ٣/ ١٧٢٠.

٣٠ (٣) المستدرک ٣/ ١٢١ قال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه. ووافقه الذهبى.

٣١ (٤) أخرج البخارى فى صحيحه ٣/ ١٢٨٦، ومسلم ٣/ ١٣٨٠- واللفظ له-، وغيرهما عن عائشه فى حديث طويل قالت: إن فاطمه عليها السلام بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم أرسلت إلى أبى بكر الصديق تسأله ميراثها من رسول الله صلى الله عليه وسلم مما أفاء الله عليه بالمدينه وفدك، وما بقى من خمس خبير، فقال أبو بكر: إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: (لا نورث ما تركنا صدقه، إنما يأكل آل محمد صلى الله عليه وسلم فى هذا المال)، وإنى والله لا أعير شيئاً من صدقه رسول الله صلى الله عليه وسلم عن حالها التى كانت عليها فى عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولأعملنَّ فيها بما عمل به رسول الله صلى الله عليه

وسلم، فأبى أبو بكر أن يدفع إلى فاطمه شيئاً، فوجدت فاطمه على أبي بكر فى ذلك، قال: فهجرتُه فلم تكلمُه حتى توفيتُ، وعاشت بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم ستة أشهر، فلما توفيت دفنها زوجها على بن أبى طالب ليلاً، ولم يؤذن بها أباً بكر، وصلى عليها عليٌّ، وكان لعلى من الناس وجهه حياة فاطمه، فلما توفيت استنكر على وجوه الناس، فالتمس مصالحة أبى بكر ومبايعته، ولم يكن بايع تلك الأشهر، فأرسل إلى أبى بكر: (أن ائتنا ولا يأتنا أحد معك) كراهيه محضر عمر بن الخطاب ... الحديث.

٣٢ (١) تاريخ الطبرى ٢ / ٦٩٦.

٣٣ (١) شرح نهج البلاغه ١ / ٤٨. ط محققه ١ / ١٤٧.

٣٤ (١) يريد بهما أصحاب على عليه السلام وأصحاب طلحه والزبير وعائشه.

٣٥ (٢) شرح نهج البلاغه ١ / ٥٠. ط محققه ١ / ١٥٠.

٣٦ (١) سورة البقره، الآيه ٢٥٧.

٣٧ (١) سورة الأعراف، الآيه ١٩٦.

٣٨ (٢) سورة آل عمران، الآيه ٦٨.

٣٩ (٣) سورة التوبه، الآيه ٧١.

٤٠ (٤) سورة الممتحنه، الآيه ١.

٤١ (٥) سورة التوبه، الآيه ٢٢.

٤٢ (٦) سورة المائده، الآيه ٥٧.

٤٣ (٧) سورة المائده، الآيه ٥١.

٤٤ (١) سورة آل عمران، الآيه ٢٨.

٤٥ (٢) سورة التوبه، الآيه ٣.

٤٦ (٣) سورة الممتحنه، الآيه ٤.

٤٧ (٤) سورة الأنعام، الآيه ١٩.

٤٨ (١) معجم رجال الحديث ١٦ / ١٣٤.

٤٩ (٢) رجال النجاشي ٢ / ٢٦٩.

٥٠ (٣) () نفس المصدر ١ / ٤١٢.

٥١ (٤) رجال الطوسي، ص ٣٤٣.

٥٢ (٥) رجال العلامة، ص ٢٥٥.

٥٣ (٦) رجال الطوسي، ص ٣٤٣.

٥٤ (٧) لقد استمر هذا الادّعاء حتى إلى ما بعد عصورهم، فلا تعدم من يزعم أن أهل السنه أو المعتزله أو غيرهم، هم شيعة على عليه السلام كما سيأتى نقله عن ابن حجر الهيتمي وابن أبي الحديد المعتزلى.

٥٥ (١) فى نهج البلاغه، ص ٥٨ خطبه رقم ٢٧: (ولم أعرفكم معرفه والله جرّث ندماً، وأعقبْتُ سدماً). أى أعقبْتُ همّاً مع أسف أو غيظ.

٥٦ (٢) فى نهج البلاغه: (نُغِبَ التّهمام أنفاساً). أى جُرِعَ الهَم.

٥٧ (١) فى نهج البلاغه: لا أحرارَ صدقٍ.

٥٨ (١) فى المصدر: أسرعتم.

٥٩ (٢) فى المصدر: الفراش.

٦٠ (٣) فى المصدر: سفهاً و ضله، فبعداً.

٦١ (٤) لقد حرّف الكاتب النص، فأدرج فيه قوله: (ثم أنتم هؤلاء تتخاذلون عنا وتقتلوننا). وقوله: (ألا لعنه الله على الظالمين) جاء فى النص بعد عده أسطر.

٦٢ (١) شرح نهج البلاغه ٣ / ١٥، الطبعة المحققة ١١ / ٤٤.

٦٣ (٢) شرح نهج البلاغه ١١ / ٤٥. وبمعناه فى كتاب سليم بن قيس، ص ٣١٨. ونقله عنه الطبرسى فى الاحتجاج ٢ / ١٧. والمجلسى فى بحار الأنوار ٤٤ / ١٢٥ - ١٢٦.

٦٤ (٣) المعجم الكبير للطبرانى ٣ / ٦٨. مجمع الزوائد ٦ / ٢٦٦ قال الهيتمى: رواه الطبرانى ورجاله رجال الصحيح.

- ٤٥ (٤) سير أعلام النبلاء ٣ / ٤٩٦.
- ٤٦ (١) الكامل فى التاريخ ٣ / ٤٥٠.
- ٤٧ (٢) لسان الميزان ٢ / ٤٩٥.
- ٤٨ (٣) مقتل الحسين للخوارزمى ٢ / ٣٨. بحار الأنوار ٤٥ / ٥١. اللهوف فى قتلى الطفوف، ص ٤٥.
- ٤٩ (١) الكامل لابن الأثير ٤ / ٨٠.
- ٧٠ (٢) المصدر السابق ٤ / ٧٩.
- ٧١ (١) البدايه والنهائه ٨ / ١٩٠.
- ٧٢ (٢) ينابيع الموده، ص ٣٤٦.
- ٧٣ (٣) الكامل لابن الأثير ٤ / ٦٧.
- ٧٤ (٤) الكامل لابن الأثير ٤ / ٦٦. البدايه والنهائه ٨ / ١٨٣.
- ٧٥ (٥) البدايه والنهائه ٨ / ١٨٥.
- ٧٦ (١) سير أعلام النبلاء ٣ / ٣١٧. البدايه والنهائه ٨ / ٢٣٥. الكامل فى التاريخ ٤ / ٨٧.
- ٧٧ الشيخ على آل محسن، لله و للتحقيقه (رد على كتاب «الله ثم للتاريخ»)، ١ جلد، نشر مشعر - تهران، چاپ: ١، ١٤٢٤ هـ. ق..
- ٧٨ (١) الصحيح كما فى الاحتجاج ٢ / ١٠: خير (بالرفع لا بالنصب).
- ٧٩ (١) تنقيح المقال ٢ / ٤٣.
- ٨٠ (٢) سوره الأنبياء، الآيه ٢٢.
- ٨١ (١) اختيار معرفه الرجال ٢ / ٣٩٨. وسائل الشيعه ١٨ / ١٠٣.
- ٨٢ (٢) اختيار معرفه الرجال ٢ / ٣٤٨. وسائل الشيعه ١٨ / ١٠٤.
- ٨٣ (١) أصول الكافى ٢ / ٢٢٣. وسائل الشيعه ١٨ / ٦١.
- ٨٤ (٢) أصول الكافى ٢ / ٢٢٤. وسائل الشيعه ١١ / ٤٩٢.

٨٥ (٣) أصول الكافي ٢/٢٢٣. وسائل الشيعة ١١/٤٨٥.

٨٦ (٤) أصول الكافي ٢/٢٢٢. وسائل الشيعة ١١/٤٨٤.

٨٧ (١) مرآة العقول ٩/٢٨٦.

٨٨ (٢) فى الاحتجاج: بأس بعض، ثم تخلدون.

٨٩ (٣) فى كتاب الاحتجاج ٢/٢٧: (كم تراث لرسول الله قبلكم، وذحوله لديكم، ثم غدرتم بأخيه على بن أبى طالب عليه السلام جدى، وبنيه عتزه النبى الطيبين الأخيار). فانظر ما أصاب الكلمه من التحريف والغلط، مضافاً إلى التحريف المتعمد السابق على هذه العبارة، فراجع.

٩٠ (١) فى الاحتجاج: (ترحضون) أى تغسلون.

٩١ (١) رجال النجاشى ١/٤١٧.

٩٢ (٢) الفهرست للطوسى، ص ١٤٢.

٩٣ (١) معجم رجال الحديث ٨/٣٣٩.

٩٤ (٢) المصدر السابق ٨/٣٤٠.

٩٥ (٣) أى أن علو نفسه جعله يستحى من الإمام عليه السلام وممن معه من أصحابه.

٩٦ (١) أى لَقَّبُونَا بلقب أوقعنا فى الضرر.

٩٧ (١) سوره غافر، الآيه ٧.

٩٨ (٢) سوره الأحزاب، الآيه ٣٣.

٩٩ (٣) سوره الأعراف، الآيه ١٠٢.

١٠٠ (٤) سوره الحجر، الآيه ٤٧.

١٠١ (٥) سوره الزخرف، الآيه ٦٧.

١٠٢ (٦) سوره الزمر، الآيه ٩.

١٠٣ (٧) سوره الدخان، الآيتان ٤١، ٤٢.

- ١٠٤ (١) سورة الزمر، الآية ٥٣.
- ١٠٥ (٢) سورة الحجر، الآية ٤٢.
- ١٠٦ (٣) سورة النساء، الآية ٦٧.
- ١٠٧ (٤) سورة ص، الآيتان ٦٢، ٦٣.
- ١٠٨ (٥) الكافي ٢٨ / ٨.
- ١٠٩ (١) الصواعق المحرقة، ص ١٨٣.
- ١١٠ (٢) شرح نهج البلاغه ٤ / ٥٢٢.
- ١١١ (١) فيض القدير ٣ / ١٤.
- ١١٢ (١) الاختلاف في اللفظ، ص ٤١ - ٤٢.
- ١١٣ (٢) المستدرک علی الصحیحین ٤ / ٥٣٤، طبعه حیدرآباد ٤ / ٤٨٧. الفتن لنعیم بن حماد، ص ٨٣.
- ١١٤ (١) مرآة العقول ٣ / ٤٨.
- ١١٥ (١) النهاية في غريب الحديث والأثر ٣ / ٤٢٢.
- ١١٦ (٢) البدايه والنهايه ٦ / ١٥٨. شمائل الرسول، ص ٣٥٤. الخصائص الكبرى ٢ / ٦٤.
- ١١٧ (١) صحيح ابن حبان ١٤ / ٤١٨. مسند أحمد ٣ / ٨٣. المستدرک ٤ / ٥١٤، ط حیدرآباد ٤ / ٤٦٨. دلائل النبوه للبيهقي ٦ / ٤١ وصححه. سلسله الأحاديث الصحيحه ١ / ٢٤١ ح ١٢٢ وقال: هذا سند صحيح، رجاله ثقات.
- ١١٨ (٢) البدايه والنهايه ٦ / ١٥٠. شمائل الرسول، ص ٣٣٩.
- ١١٩ (٣) المستدرک ٢ / ٦٧٤. دلائل النبوه ٦ / ٢١.
- ١٢٠ (١) الخصائص الكبرى ٢ / ٦٥. مجمع الزوائد ٨ / ٢٩٣. المعجم الصغير ٢ / ٦٤. شمائل الرسول، ص ٣٥١.
- ١٢١ (٢) دلائل النبوه ٦ / ١٨ - ٤٤. شمائل الرسول، ص ٣٢١ - ٣٥٥. البدايه والنهايه ٦ / ١٤١ - ١٥٩. مجمع الزوائد ٩ / ٣ - ١١، ٨ / ٢٩١ - ٢٩٤. الخصائص الكبرى ٢ / ٥٦ - ٦٥.
- ١٢٢ (١) صحيح البخارى ٧ / ١١٨، ط محققه ٤ / ١٧٧٠. مسند أحمد ٢ / ٦٨، ٨٩، ١٢٧. السنن الكبرى للبيهقي ٩ / ٢٤٩. السنن

الكبرى للنسائي ٥/ ٥٥. المعجم الكبير للطبراني ١٢/ ٢٩٨. الطبقات الكبرى لابن سعد ٣/ ٣٨٠.

١٢٣ (٢) صحيح البخارى ١/ ٧٤، ١٥٥، ط محققه ١/ ١٠٧، ٢٠٥. صحيح مسلم ١/ ٤٢٢-٤٢٣. صحيح ابن خزيمة ٣/ ٦٢. صحيح ابن حبان ٦/ ٧. سنن أبى داود ١/ ٦١. صحيح سنن أبى داود ١/ ٤٦. سنن النسائي ٢/ ٨١، ٨٩ ط محققه ٢/ ٤١٦، ٤٢٣. صحيح سنن النسائي ١/ ١٧١، ١٧٥. السنن الكبرى للبيهقى ٢/ ٣٩٨. مسند أحمد ٢/ ٥١٨. مسند أبى عوانه ١/ ٣٧٠، ٣٧١.

١٢٤ (٣) سنن أبى داود ١/ ٦٠. صحيح سنن أبى داود ١/ ٤٥. صحيح ابن حبان ٦/ ٥. مسند أحمد ٥/ ٤٥. السنن الصغرى للبيهقى ١/ ١٧٨. السنن الكبرى له ٢/ ٣٩٧.

١٢٥ (١) مسند أحمد ٥/ ٤١.

١٢٦ (٢) صحيح مسلم ٣/ ٢٠٠٧. مسند إسحاق بن راهويه ٣/ ٨١٩. السنن الكبرى للبيهقى ٧/ ٦١. المصنف لابن أبى شيبة ٦/ ٧٢.

١٢٧ (٣) صحيح مسلم ٤/ ٢٠٠٧. المصنف لابن أبى شيبة ٦/ ٧٢. وراجع صحيح البخارى ٨/ ٩٦، ط محققه ٤/ ١٩٩٩. كتاب الدعوات، باب قول النبى صلى الله عليه وسلم: من آذيته فاجعله له زكاه ورحمه.

١٢٨ (٤) صحيح البخارى ١/ ٦٤، ١٧٧، ط محققه ١/ ٩٣، ٧٤٢. صحيح مسلم ١/ ٢٢٨. صحيح ابن خزيمة ١/ ٣٥. صحيح ابن حبان ٤/ ٢٧٢-٢٧٩. سنن النسائي ١/ ٣٠. صحيح سنن النسائي ١/ ٧، ٨. سنن ابن ماجه ١/ ١١١، ١١٢. صحيح سنن ابن ماجه ١/ ٥٦. سنن الترمذى ١/ ١٩. سنن أبى داود ١/ ٦. صحيح سنن أبى داود ١/ ٨. سنن الدارمى ١/ ١٨١. مسند أحمد ٥/ ٣٨٢، ٣٩٤، ٤٠٢. المصنف لعبد الرزاق ١/ ١٥٢. المصنف لابن أبى شيبة ١/ ١١٥. شرح السنه للبعغوى ١/ ٣٨٦ وقال: هذا حديث متفق على صحته. مسند الحميدى ١/ ٢١٠. السنن الكبرى للبيهقى ١/ ١٠٠-١٠١، ٢٧٠، ٢٧٤. المستدرک للحاكم ١/ ١٨٢، ١٨٥ ط جديده ١/ ٢٩٥، ٢٩٠. السنن الكبرى للنسائي ١/ ٦٧، ٦٨. المعجم الكبير ١٧/ ١٧٩، ٢٠/ ٤٠٥، ٤٠٦ وغيرها كثير.

١٢٩ (١) صحيح البخارى ٥/ ٥١، ط محققه ١/ ١٣٦. صحيح مسلم ١/ ٢٦٨. مسند أحمد ٣/ ٣١٠، ٣٣٣. مسند أبى عوانه ١/ ٢٣٧. السنن الكبرى للبيهقى ٢/ ٢٢٧. مسند أبى يعلى ٢/ ٣٤٦. حليه الأولياء ٣/ ٣٤٩. شعب الإيمان ٦/ ١٥١.

١٣٠ (٢) صحيح البخارى ٣/ ١١٧١. صحيح مسلم ١/ ٢٦٨. صحيح ابن حبان ٤/ ٤٨١، ٥١/ ٥٢٧. مسند أحمد ٣/ ٢٩٥، ٣٨٠. مسند أبى عوانه ١/ ٢٣٧. المصنف لعبد الرزاق ١/ ٢٢٠.

١٣١ (٣) صحيح البخارى ٢/ ٢٠، كتاب العيدين، باب إذا فاته العيد يصلى ركعتين، وراجع أيضاً باب الحراب والدرق يوم العيد، وباب سنه العيدين لأهل الإسلام، ٤/ ٢٢٥، ط محققه ١/ ٢٩٥، ٢٨٥، ٢٨٦، ٣/ ١٠٩٦. صحيح مسلم ٢/ ٦٠٧-٦٠٩. صحيح ابن حبان ١٣/ ١٨٦-١٨٩. سنن النسائي ٣/ ٢١٦، ٢١٨. صحيح سنن النسائي ١/ ٣٤٩. السنن الكبرى للبيهقى ١٠/ ٢١٨. السنن الكبرى للنسائي ٥/ ٣٠٩.

١٣٢ (١) صحيح البخارى ٤/ ١٩، ط محققه ٢/ ٨٦٣، ٤/ ٢١٩٢. صحيح مسلم ٣/ ١٥١٨. صحيح ابن حبان ١٥/ ٥١. الموطأ، ص

٢٣٧. سنن الترمذى ١٧٨ / ٤ قال الترمذى: هذا حديث حسن صحيح. سنن أبى داود ٦ / ٣. صحيح سنن أبى داود ٢ / ٤٧٢. مسند أبى عوانه ٤ / ٤٩٤. السنن الكبرى للبيهقى ٩ / ١٦٥. السنن الكبرى للنسائى ٣ / ٢٧. سنن النسائى ٦ / ٣٤٧. صحيح سنن النسائى ٢ / ٦٦٧. الأدب المفرد، ص ٢٥٧. حليه الأولياء ٢ / ٦١.

١٣٣ (٢) صحيح مسلم ١ / ٢٤٠. سنن النسائى ١ / ١٧٢. صحيح سنن النسائى ١ / ٦١.

١٣٤ (٣) صحيح مسلم ١ / ٢٤٠.

١٣٥ (٤) صحيح مسلم ١ / ٢٣٨. سنن أبى داود ١ / ١٠١. صحيح سنن أبى داود ١ / ٧٥. صحيح ابن حبان ٤ / ٢١٧. السنن الكبرى للبيهقى ٢ / ٤١٧. مسند الشافعى، ص ٣٤٥.

١٣٦ (١) تلخيص الحبير ١ / ٣٢.

١٣٧ (٢) صحيح البخارى ٩ / ٣٨، ط محققه ٤ / ٢١٨٥. صحيح ابن حبان ١ / ٢١٦. مسند أحمد ٦ / ٢٣٣. تفسير القرآن العظيم ٤ / ٥٢٧. المصنف لعبد الرزاق ٥ / ٢١٦.

١٣٨ (٣) للاطلاع على المزيد من أمثال هذه الأحاديث راجع كتاب (أبو هريره) للسيد عبدالحسين شرف الدين رضوان الله عليه، وكتاب (تأملات فى الصحيحين) لمحمد صادق نجمى، وكتاب (فاسألوا أهل الذكر) للدكتور محمد التيجانى السماوى.

١٣٩ (١) عيون أخبار الرضا ٢ / ١٨٢.

١٤٠ (١) المصدر السابق ٢ / ١٨١.

١٤١ (١) مجمع الزوائد ٩ / ٢٤٧. المعجم الكبير للطبرانى ٢٤ / ٤٠. السنن الكبرى ٧ / ١٣٧. تاريخ مدينه دمشق ٥٠ / ٢٣٠، ٢٣١.

١٤٢ (٢) المعجم الكبير للطبرانى ٢٤ / ٤٤. مجمع الزوائد ٩ / ٢٤٧.

١٤٣ (٣) تفسير الطبرى ٢٢ / ١٠ - ١١. فأنزل الله عز وجل: ﴿وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِي أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ يَعْزِ بِالإِسْلَامِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ يَعْزِ بِالْعَتَقِ أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ وَاتَّقِ اللَّهَ وَتُخْفِي﴾ E

١٤٤ (١) زاد المسير ٦ / ٢٠٩.

١٤٥ (١) قال ابن الأثير فى كتابه النهايه فى غريب الحديث والأثر ٣ / ٤٥٦: تفضلت المرأه إذا لبست ثياب مهنتها، أو كانت فى ثوب واحد. وقال ابن منظور فى لسان العرب ١١ / ٥٢٦: الفضله: الثياب التى تتبدل للنوم، لأنها فضلت عن ثياب التصرف.

١٤٦ (٢) تفسير القرطبى ١٤ / ١٨٩.

١٤٧ (٣) تفسير القرآن العظيم ٣ / ٤٩١.

١٤٨ (١) المستدرک علی الصحیحین ٣ / ٤١٠، ط حیدرآباد ٣ / ٣٦٤. کتاب السنه ٢ / ٥٩٧.

١٤٩ (٢) مجمع الزوائد ٩ / ١٥٢. مسند البزار ٣ / ١٨٣.

١٥٠ (١) الکافی ٧ / ٤٢٢. تهذیب الأحکام ٦ / ٣٠٤. وسائل الشیعه ١٨ / ٢٠٦. بحار الأنوار ٤٠ / ٣٠٣.

١٥١ (١) رجال النجاشی ٢ / ١٢٧.

١٥٢ (٢) اختیار معرفه الرجال ٢ / ٧٤٨.

١٥٣ (٣) شواهد التنزیل ١ / ٣٢٣.

١٥٤ (١) النهایه فی غریب الحدیث ١ / ٤٤٠.

١٥٥ (٢) أى قال له: اعضض بأثر أبعك. ولم یكن عن الأیر بالهن، تنكیلاً له وتأدیياً. انظر النهایه فی غریب الحدیث ٣ / ٢٥٢، ولسان العرب ٧ / ١٨٨.

١٥٦ (٣) مسند أحمد بن حنبل ٥ / ١٣٣.

١٥٧ (٤) نفس المصدر ٥ / ١٣٦. وأخرجه الطبرانی فی المعجم الكبیر ١ / ١٩٨، قال الهیثمی فی مجمع الزوائد ٣ / ٣: رواه الطبرانی فی الكبیر ورجاله ثقات.

١٥٨ (١) قوادم الطیر مقادیم ریشه، والأجدل هو الصقر. والأعزل: الذى لا سلاح عنده.

١٥٩ (١) یتزنى: أى يأخذ منى ذلك بالقهر والغلبه. والتحیله: تصغیر نحلته، وهى الهبه والعطیه بطیب نفس. والتلغه: هى ما یكتفى به من العیش. وابنى: المراد بهما الحسنان. وألفيته: أى وجدته. والألد: هو الشدید.

١٦٠ (٢) قيله: اسم أم قبیلتي الأنصار، والمراد بنو قيله، وهم الأنصار. ووصلها: عونها.

١٦١ (١) المعجم الكبیر للطبرانی ١ / ٦٢. مجمع الزوائد ٥ / ٢٠٢. الأحادیث المختاره ١ / ٨٨ وقال الضیاء المقدسى: وهذا حدیث حسن عن أبی بكر، إلا أنه لیس فیہ شیء من قول النبی صلی الله علیه وسلم. كنز العمال ٥ / ٦٣١ وقال: إنه حدیث حسن، إلا أنه لیس فیہ شیء من قول النبی صلی الله علیه وسلم. تاریخ مدینه دمشق ٣٠ / ٤١٨-٤٢٣. تاریخ الطبری ٢ / ٦١٩. الإمامه والسیاسه، ص ١٨. مروج الذهب ٢ / ٣٠١.

١٦٢ (١) الإمامه والسیاسه، ص ١٢، ١٣.

١٦٣ (١) تاریخ أبی الفداء ١ / ٢١٩.

١٦٤ (٢) ديوان حافظ إبراهيم، ص ٨٢.

١٦٥ (٣) منهاج السنه ٣٤٣ / ٤.

١٦٦ (١) النهايه فى غريب الحديث ١٠٣ / ٢.

١٦٧ (١) الترياق الفاروقى، ص ٩٦.

١٦٨ (٢) تحفه الأحوذى ٨١ / ١٠.

١٦٩ (٣) سنن الترمذى ٥٩٨ / ٥ قال الترمذى: هذا حديث حسن صحيح. وانظر مسند أحمد ١ / ٩٦، ١١٦، ١١٧، ١٢٧، ١٣٤، والمستدرک ٢ / ٦٦٢، ط حيدرآباد ٢ / ٦٠٦ وصححه الحاكم ووافقه الذهبى. ومسند أبى داود الطيالسى، ص ٢٥.

١٧٠ (٤) الطبقات الكبرى ١ / ٤١٠.

١٧١ (١) راجع لسان العرب ٦ / ٣٤٧.

١٧٢ (٢) الطبقات الكبرى ١ / ٤١١.

١٧٣ (٣) سنن الترمذى ٥ / ٦٠٣، قال الترمذى: هذا حديث حسن صحيح.

١٧٤ (٤) سنن الترمذى ٥ / ٦٠٣، قال الترمذى: هذا حديث حسن غريب. المستدرک ٢ / ٦٦٢، ط حيدرآباد ٢ / ٦٠٦ صححه الحاكم. وكذا فى البدايه والنهايه ٦ / ١٩.

١٧٥ (١) النهايه فى غريب الحديث ١ / ٤٤١. ومثله فى لسان العرب ٦ / ٢٨٨.

١٧٦ (٢) مسند أحمد ١ / ٨٩، ٩٦، ١٠١، ١٢٧. سنن الترمذى ٥ / ٥٩٨ وقال: هذا حديث حسن صحيح. المستدرک ٢ / ٦٦٢ ط حيدرآباد ٢ / ٦٠٦ وصححه الحاكم ووافقه الذهبى. البدايه والنهايه ٦ / ١٧.

١٧٧ (٣) صحيح مسلم ٤ / ١٨٢٣. المستدرک ٢ / ٦٦٣، ط حيدرآباد ٢ / ٦٠٦ صححه الحاكم وقال: على شرط مسلم. ووافقه الذهبى. الطبقات الكبرى ١ / ٤٢٥.

١٧٨ (٤) صحيح البخارى ١ / ٨٦، ٤ / ١٨١٦. صحيح مسلم ٤ / ١٨٢٣.

١٧٩ (١) صحيح ابن حبان ١٤ / ٢٠٦.

١٨٠ (٢) نفس المصدر ١٤ / ٢١٠.

- ١٨١ (٣) الطبقات الكبرى ١/٤١٢.
- ١٨٢ (٤) المصدر السابق ١/٤١٤.
- ١٨٣ (١) لسان العرب ٦/٣١١.
- ١٨٤ (١) مجمع الزوائد ٩/١٠٠.
- ١٨٥ (٢) مجمع الزوائد ٩/١٠١. المصنف لعبد الرزاق ٥/٣٤١. المعجم الكبير للطبراني ١/٩٤.
- ١٨٦ (١) أى شرسه.
- ١٨٧ (٢) رجال النجاشي، ص ١٥٩ ط حجرية. وراجع معجم رجال الحديث ١٠/٣١٤.
- ١٨٨ (٣) الرجال لابن الغضائري، ص ٦٩.
- ١٨٩ (٤) الكافي ١/٤٦٠.
- ١٩٠ (١) كتاب سليم بن قيس، ص ٢٢٦.
- ١٩١ (٢) أى استحييت أشد الحياء.
- ١٩٢ (٣) المصنف لعبد الرزاق ٥/٣٤٠، ط أخرى ٥/٤٨٨.
- ١٩٣ (١) فضائل الصحابة ٢/٧٦٤.
- ١٩٤ (١) مسند أحمد ٥/٢٦. المعجم الكبير للطبراني ٢٠/٢٢٩. مجمع الزوائد ٩/١٠١، قال الهيثمي: رواه أحمد والطبراني، وفيه خالد بن طهمان، وثقه أبو حاتم وغيره، وبقيه رجاله ثقات.
- ١٩٥ (١) المعجم الكبير للطبراني ١/٩٤.
- ١٩٦ (١) فى المصدر: يؤتى به النبى.
- ١٩٧ (١) مرآة العقول ٥/٣٦٤.
- ١٩٨ (٢) تفسير القرآن العظيم ٤/١٥٧.
- ١٩٩ (١) سنن ابن ماجه ٢/١٢٩٣. مسند أحمد ٦/٣٣٩، ٣٤٠. المعجم الكبير للطبراني ٣/٥، ٥/٢٥، ٩/٢٧-٢٥. وراجع المستدرک ٣/١٩٤، ط حيدرآباد ٣/١٧٦. مسند أبى يعلى ٦/١٤٠. الطبقات الكبرى لابن سعد ٨/٢٧٨، ٢٧٩.

٢٠٠ (٢) المستدرک ١٩٤/٣.

٢٠١ (٣) صحیح البخاری ١١٠٥/٣. صحیح ابن خزیمه ١/٦٦. صحیح ابن حبان ١٤/٤٨٠.

٢٠٢ (١) صحیح البخاری ١١٠٤/٣. صحیح مسلم ٤/١٧٨٣.

٢٠٣ (٢) هو القدر الواسع القصير الجدار.

٢٠٤ (٣) صحیح البخاری ١/٨٨.

٢٠٥ (٤) راجع سنن الترمذی ٥/٥٩٦، ٥٩٧. مسند أحمد ١/٤٦٠، ٣/١٠٦، ١٣٢، ١٣٩، ١٤٧، ٢١٥، ٢٨٩، ٣٢٩، ٣٥٣، ٣٦٥. سنن النسائی ١/٦٤، ٦٥. ط أخرى ١/٦٠، ٦١. سنن الدارمی ١/١٨-٢٠. صحیح ابن حبان ١٤/٤٧٦-٤٨٤. الموطأ، ص ٢٤. الطبقات الكبرى لابن سعد ١/١٧٨-١٧٩، ١٨٢، ١٩٨/٢. صحیح ابن خزیمه ١/٦٥، ٧٤، ١٠٢. مسند أبي عوانه ٤/٤٢٨، ٥/١٣٧. السنن الصغرى للبيهقي ١/٣٤. مجمع الزوائد ٨/٢٩٩-٣٠٢، ٩/٩. السنن الكبرى للبيهقي ١/٣٠، ٤٣. سنن الدارقطني ١/٧١. السنن الكبرى للنسائي ١/٨٠، ٨١. المعجم الأوسط للطبرانی ٢/١٢١. مسند الطيالسي، ص ٢٣٩. وغيرها كثير.

٢٠٦ الشيخ على آل محسن، لله وللحقيقه (رد على كتاب «الله ثم للتاريخ»)، ١ جلد، نشر مشعر - تهران، چاپ: ١، ١٤٢٤ هـ. ق..

٢٠٧ (١) المعجم الكبير ٢٥/١١٠. مسند أبي عوانه ٥/١٨١.

٢٠٨ (١) الكافي ٥/٣٤٦.

٢٠٩ (١) سورة هود، الآية ٧٨.

٢١٠ (٢) رسائل المفيد، ص ٦١-٦٣ (عن بحار الأنوار ٤٢/١٠٧).

٢١١ (١) بحار الأنوار ٤٢/١٠٩.

٢١٢ (٢) رجال النجاشي ٢/٣٦٥.

٢١٣ (٣) رجال ابن الغضائري، ص ٩٦.

٢١٤ (١) هي البساط الذي له حمل رقيق.

٢١٥ (٢) رجال الكشي ٢/٥١١. ونقله عنه في بحار الأنوار ٣٠/٢٤٢.

٢١٦ (١) النهاية في غريب الحديث والأثر ٢/٢١٧.

٢١٧ (٢) الموطأ، ص ٢٨٧.

٢١٨ (١) صحيح البخارى ١/١٣٧.

٢١٩ (٢) الأخر: هو الأردل والأبعد، وقيل: اللثيم. وقيل: الشقى. وقيل غير ذلك.

٢٢٠ (٣) صحيح مسلم ٣/١٣١٩.

٢٢١ (١) تنقيح المقال ٢/٢٧٨.

٢٢٢ (٢) راجع المستدرک ٣/١٨٧، ١٩٢، ط حيدرآباد ٣/١٧١، ١٧٥. الفتن لنعيم بن حماد ١/١٦٤. سير أعلام النبلاء ٣/١٤٧.

میزان الاعتدال ٣/٢٤٧. لسان الميزان ٣/٥٣. الضعفاء للعقيلي ٢/٥٤٩. تهذيب الكمال ٦/٢٥٠. تاريخ بغداد ١٠/٣٠٥.

الاستيعاب ١/٣٨٧ إلا أن فيه: سفيان بن ليلى.

٢٢٣ (٣) كتاب الضعفاء ٢/٥٤٩، ونقله عنه الذهبى فى ميزان الاعتدال ٣/٢٤٧. وابن حجر فى لسان الميزان ٣/٥٣ وغيرهما.

٢٢٤ (٤) ميزان الاعتدال ٣/٢٤٨. لسان الميزان ٣/٥٤. كنز العمال ١٣/٥٨٩.

٢٢٥ (٥) تعاليق الألبانى على كتاب السنه لابن أبى عاصم، ص ٣٣٤ حديث ٧٤٨.

٢٢٦ (٦) كتاب الثقات ٤/٣١٩.

٢٢٧ (١) المستدرک ٣/١٧٥. المصنف لابن أبى شيبه ٧/٤٧٦. كنز العمال ١١/٣٤٩، ١٣/٥٨٩. ذخائر العقبى، ص ٢٤٠. تاريخ

بغداد ١٠/٣٠٥. تاريخ مدينه دمشق ١٣/٢٧٩، ٥٩/١٥١. البدايه والنهايه ٨/٢٠، ١٣٤.

٢٢٨ (١) طبقات أعلام الشيعة (نوابغ الرواه فى رابعه المئات)، ص ٢٩٥. وذكر الزركلى فى الأعلام ٦/٣١١ أن وفاه الكشى

كانت نحو ٣٤٠هـ.

٢٢٩ (٢) رجال ابن الغضائرى، ص ١٠٣.

٢٣٠ (٣) رجال العلامة، ص ٢٦٥. رجال ابن داود، ص ٢٨٥. الوجيزه، ص ٢٠١. رجال المجلسى، ص ٣٤٤. تنقيح المقال ٣/

٣٣٥. معجم رجال الحديث ٢٠/١٦٨.

٢٣١ (١) شرح مير داماد على اختيار معرفه الرجال ١/٣٧٩.

٢٣٢ (١) التحرير الطاووسى، ص ١٢٨.

٢٣٣ (١) تنقيح المقال ١/٤٤٥.

٢٣٤ (٢) معجم رجال الحديث ٧ / ٢٣٨.

٢٣٥ (١) معجم رجال الحديث ١ / ل. طبعه أخرى ١ / ١٨.

٢٣٦ (١) في حاشيه الكافي: أى يقول: أنا على مذهبك، كلُّ ما حكمت عليّ أنا أعتقده وأدين الله به.

٢٣٧ (٢) الكافي ٢ / ٣٨٥.

٢٣٨ (١) شرح المازندراني ١٠ / ٥٩.

٢٣٩ (١) راجع معجم رجال الحديث ١٠ / ٣١٩.

٢٤٠ (٢) تنقيح المقال ١ / ٣١٧.

٢٤١ (١) معجم رجال الحديث ٤ / ١٣٢.

٢٤٢ (١) معجم رجال الحديث ١٦ / ١٦٠.

٢٤٣ (١) التحرير الطاووسي، ص ١٥٩، ١٦٣.

٢٤٤ (٢) نقد الرجال ٣ / ١١٨.

٢٤٥ (٣) معجم رجال الحديث ١٠ / ٢٣٨.

٢٤٦ (١) أما خروج العباس مكرهاً فذكر في أسد الغابه ٣ / ١٦٣، والإصابة ٣ / ٥١١، والاستيعاب ٢ / ٨١٢، وسير أعلام النبلاء ٢ / ٩٦. وأما خروج عقيل فراجع في سير أعلام النبلاء ١ / ٢١٨، ٣ / ٩٩. وأسد الغابه ٤ / ٦١. والاستيعاب ٣ / ١٠٧٨. والمنتظم ٥ / ٢٣٦.

٢٤٧ (٢) أسد الغابه ٣ / ١٦٥. الاستيعاب ٢ / ٨١١.

٢٤٨ (٣) الاستيعاب ٢ / ٨١٢.

٢٤٩ (١) نفس المصدر ٣ / ١٠٧٨.

٢٥٠ (٢) الإصابة ٤ / ٤٣٨.

٢٥١ (١) رجال العلامة، ص ١٠٣.

٢٥٢ (٢) يعنى من أصحاب رسول الله وأصحاب أمير المؤمنين عليه السلام.

- ٢٥٣ (٣) رجال ابن داود، ص ١٢١.
- ٢٥٤ (٤) التحرير الطاووسي، ص ١٥٩.
- ٢٥٥ (١) الدرجات الرفيعة في طبقات الشيعة، ص ١٠١.
- ٢٥٦ (٢) وسائل الشيعة ٢٠ / ٢٣٩.
- ٢٥٧ (٣) معجم رجال الحديث ١٠ / ٢٣٩.
- ٢٥٨ (١) الاستيعاب ٣ / ١٠٧٩. سير أعلام النبلاء ٣ / ١٠٠.
- ٢٥٩ (١) الروضة من الكافي، ص ١٩٦ حديث ٣١٣.
- ٢٦٠ (٢) بحار الأنوار ٤٦ / ١٣٨.
- ٢٦١ (١) خول: عبيد وخدم.
- ٢٦٢ (٢) البدايه والنهايه ٨ / ٢٢٥.
- ٢٦٣ (٣) الإصابه ٦ / ٢٣٢.
- ٢٦٤ (٤) تاريخ الطبرى ٤ / ٣٧٨ - ٣٧٩.
- ٢٦٥ (٥) المصدر السابق ٤ / ٣٨١.
- ٢٦٦ (١) تاريخ خليفه بن خياط ١ / ٢٣٨.
- ٢٦٧ (٢) الكامل ٤ / ١١٨. المنتظم ٦ / ١٥.
- ٢٦٨ (١) فتح البارى ١٠ / ٣٥٠.
- ٢٦٩ (١) ذخائر العقبى، ص ٣٦.
- ٢٧٠ (٢) المستدرک ٣ / ١٥٦ ط حيدرآباد، ٣ / ١٦٩ ط محققه. الدر المنثور ٥ / ٢١٨.
- ٢٧١ (٣) المستدرک ٣ / ١٥٦ ط حيدرآباد، ٣ / ١٦٩ ط محققه.
- ٢٧٢ (٤) فيض القدير ١ / ١٠٥.

٢٧٣ (٥) المصدر السابق ١٧٤/٥.

٢٧٤ (١) سنن أبي داود ٣١٢/٢. السنن الكبرى للبيهقي ٢٣٤/٤. مسند أحمد ١٢٣/٦، ٢٣٤.

٢٧٥ (٢) شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك ٢١٩/٢.

٢٧٦ (٣) الأحاديث المختارة ٥٥٥/٩. المعجم الكبير ٤٥/٣، ١٠٨/١٢. الإصابه ٦١١/١. ذخائر العقبى، ص ٢٢١. سير أعلام النبلاء ٢٥٣/٣. إلا أن فيه الحسن بدل الحسين.

٢٧٧ (٤) مجمع الزوائد ١٨٦/٩.

٢٧٨ (٥) السنن الكبرى للبيهقي ١٣٧/١.

٢٧٩ (١) مصباح الفقاهه ٨٧/٢.

٢٨٠ (١) عيون أخبار الرضا ١٦٥/١.

٢٨١ (٢) سنن النسائي ٧٢/٧، ٧٤. صحيح سنن النسائي ٨٢٧/٣. المستدرک ١٧٤/٢. ط حيدرآباد ١٦٠/٢. وصححه ووافقه الذهبي. الأحاديث المختارة ٤٢٨/٤، ١١٢/٥، ١١٣. مسند أحمد ١٢٨/٣، ١٩٩، ٢٨٥. السنن الكبرى للبيهقي ٧٨/٧. السنن الكبرى للنسائي ٢٨٠/٥. مسند أبي

٢٨٢ (١) صحيح مسلم ٢٠٧٢/٤.

٢٨٣ (٢) نفس المصدر ٢٠٧٣/٤.

٢٨٤ (٣) نفس المصدر ٢٠٧١/٤.

٢٨٥ (١) أسقط الكاتب من الحديث ما جعلناه بين معقوفين، فلم يذكره في كتابه.

٢٨٦ (١) نعم، من مراجع النجف الأشرف في الوقت الحاضر آيه الله السيد محمد سعيد الطباطبائي الحكيم دام ظله، ولكنه لا يُعرف في الأوساط العلميه أو الشعبيه إلا بالسيد الحكيم، دون السيد الطباطبائي، بحيث لو أشار إليه شخص بالطباطبائي لماعرف.

٢٨٧ (١) سنن الترمذی ٦٤١/٥ قال الترمذی: هذا حديث حسن غريب. الأحاديث المختارة ٤٥/٢. مسند أحمد ١٠٣٩-١٠٣٨/٢. صحيح مسلم ١٠٣٩-١٠٣٨/٢. سنن أبي داود ٢٣٩/٢، ٢٣٩/٤. المعجم الكبير للطبراني ٤٣/٣.

٢٨٨ (١) صحيح البخاري ١١٨٩/٣، ١١٩٠، ١٦٥٣، ١٦٥٤، ١٦٦٠. صحيح مسلم ١٠٣٨-١٠٣٩. سنن أبي داود ٢٣٩/٢، ٢٣٩/٤. ٢٨٤، سنن النسائي ٨٢/٦. سنن ابن ماجه ٦٠٣-٦٠٤. صحيح ابن حبان ٩/١٦، ٥٦. السنن الكبرى للبيهقي ١١٤/٧، ٢٥٣. مسند أبي داود الطيالسي، ص ٣٠٥.

٢٨٩ (١) وسائل الشيعه ١٤ / ٧٠.

٢٩٠ (٢) روضه الطالبين ٥ / ٣١٤.

٢٩١ (١) المبسوط للسرخسى ١٥ / ١٠٩.

٢٩٢ (٢) بأن كانت دون تسع سنين، أو كانت رضيعه عمرها سنه واحده كما سيأتى قريباً فى أكثر الروايات عن أحمد شمول مورد الكلام لمن كانت فى المهد.

٢٩٣ (٣) وأما بعد الاستبراء فلا تحريم فى البين وإن لامسها أو قبلها بشهوه.

٢٩٤ (٤) وهذه الفتوى من مهازل فتاوى أحمد بن حنبل، إذ كيف تُستبرأ الرضيعه التى فى المهد مع عدم قابليتها للحمل، وهل الاستبراء إلا من أجل التأكد من عدم الحمل؟

٢٩٥ (٥) أى لا يجب استبراء الرضيعه، ولا تحرم مباشرتها، لأنها ليست ممن تحيض، ولا ممن توطأ وتحبل. اهـ.

٢٩٦ (٦) أى أن القول بجواز مباشره الرضيعه وتقبيلها بشهوه من غير استبراء هو قول ابن أبى موسى ومالك بن أنس، وهو المختار عند ابن قدامه.

٢٩٧ (٧) هذا تعليل لعدم حرمة مباشره الرضيعه قبل استبرائها، وهو أن السبب فى إباحه مباشره الرضيعه وتقبيلها بشهوه متحقق، وهو العقد عليها إن كانت زوجه والملكيه إن كانت الرضيعه أمه.

٢٩٨ (٨) أى لا يوجد دليل على حرمة مباشره الرضيعه وتقبيلها بشهوه، لا نص صريح، ولا معنى يمكن استفادته من النص.

٢٩٩ (١) وأما تحريم مباشره الكبيره فلاجل أن المباشره قد تؤدى إلى الوطء، وهو محرم قبل الاستبراء، أو لأجل أنها قد تكون حاملاً من غيره، فتكون أم ولد لذلك الغير، ووطء أم ولد الغير حرام.

٣٠٠ (٢) أى أن الخشيّه من الوقوع فى الوطء المحرم واحتمال كون الرضيعه أم ولد للغير لا يمكن توهمهما فى الرضيعه، لاستبعاد تحقق وطئها من الرجل السوى، وامتناع كونها أم ولد للغير.

٣٠١ (٣) المغنى لابن قدامه ٩ / ١٦٠.

٣٠٢ (٤) كما لو اتفقا على ألا يطأها الزوج، وإنما يقتصر على الاستمتاع بها بالتقبيل والتفخيذ وغيرهما مما هو دون الوطء مما لا ضرر فيه على الصغيره.

٣٠٣ (٥) بأن أراد الزوج وطأها، وأراد الولي منه أن يقتصر على الاستمتاع الأخرى فقط.

٣٠٤ (٦) فيجوز للزوج أن يدخل بها إذا أطاقت الجماع وإن كان عمرها دون الستين أو الثلاث.

٣٠٥ (٧) أى لا يمكن ضبط مقدره الصغيره على الجماع بسن معين، فربما تطيق الجماع بعض الصغيرات بملاحظه سمنها مثلاً، وصغر آله زوجها، وربما لا تطيقه من كانت أكبر سنّاً إذا كانت هزيله، وكانت آله زوجها عظيمه.

٣٠٦ (٨) شرح النووى على صحيح مسلم ٢٠٦/٩.

٣٠٧ الشيخ على آل محسن، لله و للحقيقه (رد على كتاب «الله ثم للتاريخ»)، اجلد، نشر مشعر - تهران، چاپ: ١، ١٤٢٤ هـ. ق..

٣٠٨ (١) الكافى ١٤٩/٥. تهذيب الأحكام ٢٥٠/٧. وسائل الشيعه ٤٣٧/١٤.

٣٠٩ (١) أخرج الطحاوى هذا الحديث فى شرح معانى الآثار ٢٤/٣ عن عبد الله بن مسعود، وهو المراد به فى حديث مسلم.

٣١٠ (٢) صحيح مسلم ١٠٢٢/٢ - ١٠٢٥.

٣١١ (١) نفس المصدر ١٠٢٣/٢.

٣١٢ (٢) مسند أحمد ٣٢٥/٣. أحكام القرآن للجصاص ١٥٢/٢.

٣١٣ (٣) مسند أحمد ٣٦٥/٣. وبألفاظ قريبه مما مرّ فى ٣٦٣/٣.

٣١٤ (٤) السنن الكبرى للبيهقى ٢٠٦/٧.

٣١٥ (٥) سنن سعيد بن منصور، ص ٢٥٢. وراجع مسند أحمد بن حنبل ١/٥٢. شرح معانى الآثار ١٤٤/٢، ١٤٦. كنز العمال ١٦/٥١٩، ٥٢١. أحكام القرآن للجصاص ١/٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٣، ١٥٢/٢، ٢٣٩/٣. تفسير القرطبي ٢/٣٩٢. العلل الوارده فى الأحاديث النبويه للدارقطنى ١٥٦/٢. تذكره الحفاظ ١/٣٦٦. بدايه المجتهد ١٢١/٢.

٣١٦ (١) المبسوط ٢٧/٤.

٣١٧ (٢) المصنف لعبد الرزاق ٧/٤٩٩، ط أخرى ٧/٣٩٩. شرح معانى الآثار ٢٦/٣.

٣١٨ (٣) المصنف لعبد الرزاق ٧/٤٩٩، ط أخرى ٧/٣٩٩.

٣١٩ (٤) صحيح ابن حبان ٩/٢٤٤.

٣٢٠ (١) صحيح البخارى ١/٤٦٨.

٣٢١ (٢) فتح البارى ٣/٣٣٩.

٣٢٢ (٣) تاريخ الخلفاء، ص ١٠٨. وتجد ذكر تحريم المتعه فى كتاب الأوائل للعسكرى ١/٢٤٠.

- ٣٢٣ (١) تهذيب الأحكام ٧/ ٢٥١.
- ٣٢٤ (١) الاستبصار ٣/ ١٤٢.
- ٣٢٥ (٢) أى الزواج من غير بيّنه.
- ٣٢٦ (٣) تهذيب الأحكام ٧/ ٢٤١. الاستبصار ٣/ ١٤٨.
- ٣٢٧ (١) انظر المصدرين السابقين.
- ٣٢٨ (١) الظاهر أنه خطأ مطبعي، وأنه يريد: (صريح) كما هو ظاهر السياق، وإلا فالكاتب بعيد كل البعد عن معرفه الحديث الصحيح والضعيف كما يلاحظه كل من يقرأ كتابه.
- ٣٢٩ (١) وسائل الشيعة ١٤/ ٤٤٣.
- ٣٣٠ (٢) الكافي ٥/ ٤٥٧. وسائل الشيعة ١٤/ ٤٧٠.
- ٣٣١ (١) الكافي ٥/ ٤٥٠. وسائل الشيعة ١٤/ ٤٤٤.
- ٣٣٢ (٢) من لا يحضره الفقيه ٣/ ٣٠٤. وسائل الشيعة ١٤/ ٤٤٢.
- ٣٣٣ (١) وسائل الشيعة ١٤/ ٤٤٠.
- ٣٣٤ (٢) نفس المصدر.
- ٣٣٥ (١) رجال النجاشي، ص ١٦٣ ط حجرية.
- ٣٣٦ (٢) نفس المصدر، ص ١٧٦ ط حجرية.
- ٣٣٧ (١) رجال ابن الغضائري، ص ٧٧.
- ٣٣٨ (٢) اختيار معرفة الرجال ٢/ ٧٤٨ رقم ٨٥١.
- ٣٣٩ (١) الكافي ٥/ ٤٦٧.
- ٣٤٠ (١) سوره النساء، الآية ٢٤.
- ٣٤١ (١) وسائل الشيعة ١٤/ ٤٥٨.

٣٤٢ (٢) المصدر السابق ١٤ / ٤٥٩.

٣٤٣ (٣) مباني العروه الوثقى (كتاب النكاح) ٢ / ٢٦٣.

٣٤٤ (١) بدايه المجتهد ٣ / ٤٤.

٣٤٥ (١) زواج المسيار هو أن يتزوج الرجل المرأه بصداق ويئنه وموافقه الولي، ولكن الزوجه قد تبقى فى بيت أهلها، وتُسَقِط كافه حقوقها من نفقه ومبيت وقسم وغيرها، إلا أن الزوج (يُسَيَّر عليها) أى يطوف بها كل فتره، ليقضى وطره منها.

٣٤٦ (١) رحمه الأمه فى اختلاف الأئمه، ص ٣٩٣.

٣٤٧ (١) بدايه المجتهد ٣ / ٥٣.

٣٤٨ (٢) المغنى ٧ / ٣٣٩.

٣٤٩ (٣) نيل الأوطار ٦ / ١٢٧.

٣٥٠ (٤) بدايه المجتهد ٣ / ٥٣.

٣٥١ (١) رحمه الأمه فى اختلاف الأئمه، ص ٣٨٨.

٣٥٢ (١) المغنى ٧ / ٥٠٠.

٣٥٣ (٢) سوره المائده، الآيه ٥.

٣٥٤ (٣) المصدر السابق ٧ / ١٦٦.

٣٥٥ (١) المصدر السابق ٧ / ١٣١.

٣٥٦ (٢) الكافى ٥ / ٤٥٢. الاستبصار ٣ / ١٤٧.

٣٥٧ (٣) راجع معجم رجال الحديث للخوايى ٨ / ٩٨، ٩٩.

٣٥٨ (١) سوره الأحزاب، الآيه ٥٠.

٣٥٩ (٢) سوره الممتحنه، الآيه ٩.

٣٦٠ (٣) سوره النساء، الآيه ٢٤.

٣٦١ (٤) سورة النساء، الآية ٢٥.

٣٦٢ (٥) سورة المائدة، الآية ٥.

٣٦٣ (١) الجامع لأحكام القرآن ١٢٩ / ٥.

٣٦٤ (٢) تفسير الطبرى ١٩ / ٥.

٣٦٥ (٣) المصدر السابق ٦٩ / ٦.

٣٦٦ (٤) المصدر السابق ٢٢ / ٢٠.

٣٦٧ (٥) تفسير القرآن العظيم ١ / ٤٧٦.

٣٦٨ (٦) المصدر السابق ٢ / ٢٢.

٣٦٩ (١) أحكام القرآن ١ / ١٩٦.

٣٧٠ (٢) صحيح البخارى ٤ / ١٦٨٢.

٣٧١ (٣) الجامع لأحكام القرآن ١٣ / ٢٧٣.

٣٧٢ (٤) المصدر السابق.

٣٧٣ (١) المحلى ١٢ / ١٩٦.

٣٧٤ (٢) اقتضاء الصراط المستقيم، ص ٢٣٦.

٣٧٥ (١) وسائل الشيعه ١٤ / ٤٤١.

٣٧٦ (٢) الوافى ٣ / ٥٥ فى أبواب النكاح.

٣٧٧ (١) الانتصار، ص ١٩٣.

٣٧٨ (٢) أحكام القرآن للجصاص ٣ / ١٧. المغنى لابن قدامه ١١ / ٦٦. الشرح الكبير ١١ / ٦٦. بدايه المجتهد ٣ / ٢٥.

٣٧٩ (٣) راجع شرح مسلم للنووى ١٢ / ١٦٨، ١٣ / ٩١. تحفه الأحوذى ٥ / ٤١٥. عون المعبود ١٠ / ٢٨٦. شرح معانى الآثار ٤ / ٢١٠. أحكام القرآن للجصاص ٣ / ١٧. المبسوط للسرخسى ١١ / ٢٣٢. فتح البارى ٩ / ٥٣٩. المحلى ٦ / ٧٨ - ٧٩. المغنى لابن قدامه ١١ / ٦٦. الشرح الكبير ١١ / ٦٥. كتاب الأم ٢ / ٢٥١. سبل السلام ٤ / ١٤٦. بدايه المجتهد ٣ / ٢٥. رحمه الأمه فى اختلاف

٣٨٠ (٤) راجع الكافي ٢٤٥/٦، ٢٤٦. التهذيب ٩/٤١. الاستبصار ٤/٧٣-٧٤.

٣٨١ (٥) سورة الأنعام، الآية ١٤٥.

٣٨٢ (٦) كتاب الخلاف ٦/٨٠.

٣٨٣ (١) جواهر الكلام ٣٦/٢٦٥.

٣٨٤ (٢) رياض المسائل ٨/٢٣١.

٣٨٥ (٣) وسائل الشيعة ١٦/٣٢٣.

٣٨٦ (١) المصدر السابق ١٦/٣٢٤.

٣٨٧ (٢) صحيح مسلم ٣/١٥٣٨.

٣٨٨ (٣) نفس المصدر ٣/١٥٣٩.

٣٨٩ (٤) راجع صحيح البخارى ٣/١٢٨٢-١٢٨٣. صحيح مسلم ٣/١٥٣٧-١٥٤١. سنن الترمذى ٤/٢٥٤. سنن أبى داود ٣/٣٥٦.

٣٥٦. سنن النسائى ٧/٢٣٠-٢٣٣. سنن ابن ماجه ٢/١٠٦٤-١٠٦٦. سنن الدارمى ١/٥١٧.

٣٩٠ (١) صحيح مسلم ٢/١٠٢٣. صحيح ابن حبان ٩/٤٥٨. وأوطاس هو موضع بين مكه والطائف. مسند أحمد ٤/٥٥. سنن

الدارقطنى ٣/٢٥٨. قال البيهقى فى سننه الكبرى ٧/٢٠٤: وعام أوطاس وعام الفتح واحد، فأوطاس وإن كانت بعد الفتح، فكانت

فى عام الفتح بعده بيسير، فما نهى عنه لا فرق بين أن ينسب إلى عام أحدهما، أو إلى الآخر.

٣٩١ (٢) صحيح مسلم ٢/١٠٢٥.

٣٩٢ (١) تلخيص الحبير ٣/١٥٥-١٥٦.

٣٩٣ (١) تفسير القرآن العظيم ١/٤٧٤.

٣٩٤ (١) قال الذهبي فى تذكره الحفاظ ١/١٧٠: وقال جرير: كان ابن جريح يرى المتعه، تزوج ستين امراه. وقال: قال ابن عبد

الحكم: سمعت الشافعى يقول: استمتع ابن جريح بتسعين امراه، حتى إنه كان يحتقن فى الليله بأوقيه شيرج طلباً للجماع.

٣٩٥ (١) مستدرک الوسائل ١٤/٤٤٨.

٣٩٦ (٢) الكافي ٥ / ٤٥٢.

٣٩٧ (٣) المصدر السابق ٥ / ٣٣١.

٣٩٨ (١) تفسير القرآن العظيم ٣ / ٢٨٧. ونقلها السيوطي في الدر المنثور ٦ / ١٨٩.

٣٩٩ (٢) الدر المنثور ٦ / ١٨٩.

٤٠٠ (١) سورة النساء، الآيتان ٢٤، ٢٥.

٤٠١ (١) النوادر لأحمد بن محمد بن عيسى الأشعري، ص ٨٧.

٤٠٢ (١) الكافي ٥ / ٤٦٧.

٤٠٣ (١) رجال النجاشي ١ / ٤٤١.

٤٠٤ (٢) رجال ابن الغضائري، ص ٧٠.

٤٠٥ (٣) راجع الكافي ٥ / ١٥٣، ٣٠٥. الاستبصار ٣ / ٧٠.

٤٠٦ (٤) رجال النجاشي ٢ / ٢٠٨.

٤٠٧ (٥) الفهرست، ص ٢١٩.

٤٠٨ الشيخ علي آل محسن، لله و للحقيقه (رد على كتاب «الله ثم للتاريخ»)، اجلد، نشر مشعر - تهران، چاپ: ١، ١٤٢٤ هـ. ق..

٤٠٩ (١) رجال ابن الغضائري، ص ٩٢.

٤١٠ (١) عن هامش الكافي ٥ / ٤٥٢.

٤١١ (١) راجع كتاب رحمه الأمة في اختلاف الأئمة، ص ٣٩٦.

٤١٢ (٢) راجع بدايه المجتهد ٣ / ٦١.

٤١٣ (٣) صحيح مسلم ٣ / ١٥٤٢.

٤١٤ (٤) نفس المصدر.

٤١٥ (١) نفس المصدر ٣ / ١٥٤٥.

٤١٦ (٢) راجع كتاب رحمه الأئمه في اختلاف الأئمه، ص ٢٥١.

٤١٧ (٣) صحيح مسلم ٣/١٦٢٣.

٤١٨ (٤) نفس المصدر. و (يؤتى) أى تأتيه الملائكه وينزل عليه الوحي.

٤١٩ (١) الجامع لأحكام القرآن ٥/١٢٩.

٤٢٠ (١) تفسير الطبرى ٥/٩-١٠.

٤٢١ (١) سنن الترمذى ٤/٥٤. سنن أبى داود ٤/١٥٧، ١٥٨. سنن النسائى ٦/٤٣٣، ٤٣٤. سنن ابن ماجه ٣/٨٥٣. مسند أحمد ٤/٢٧٥. مصنف ابن أبى شيبه ٥/٥١١. شرح معانى الآثار ٣/١٤٥.

٤٢٢ (٢) المستدرک ٤/٤٠٦.

٤٢٣ (٣) مسند أحمد ٤/٢٧٦. السنن الكبرى للنسائى ٣/٣٢٩. سنن النسائى ٦/٤٣٤. سنن الدارمى ٢/٦٢٤.

٤٢٤ (١) تحفه الأحمذى ٥/١١.

٤٢٥ (٢) سنن الترمذى ٤/٥٥.

٤٢٦ (١) المصنف لعبد الرزاق ٧/١٦٩. المحلى لابن حزم ١٢/٢٠٦.

٤٢٧ (٢) قال ابن حزم فى المحلى ١٢/٢٠٨: أما قول ابن عباس فهو عنه وعن طاووس فى غاية الصحه، ولكننا لا نقول به، إذ لا حجه فى قول أحد دون رسول الله صلى الله عليه وسلم.

قلت: مراده أن القول بالتحليل منقول بسند فى غاية الصحه عن ابن عباس وطاووس، ولكن ابن حزم لا يقول به، لأن قولهما ليس حجه فى نفسه، وهذا من مهالهم فإنهم يأخذون بقول الصحابى متى شأوا، ويتركونه متى شأوا من غير ضابطه صحيحه.

٤٢٨ (١) المصنف لعبد الرزاق ٧/١٦٩-١٧٠. ونقل السيوطى جمله من هذه الأخبار عن عبد الرزاق فى تفسيره الدر المنثور ٦/٨٩. وراجع كتاب المحلى لابن حزم ١٢/٢٠٦.

٤٢٩ (٢) المحلى ١٢/٢٠٦.

٤٣٠ (١) هى أكبر أحياء مدينه بغداد، وسكنتها أغلبهم من الشيعة، تأسست فى زمن رئيس العراق الأسبق عبد الكريم قاسم.

٤٣١ (١) الجامع لأحكام القرآن ٣/٩٣.

٤٣٢ (٢) المغنى ٨ / ١٣٢.

٤٣٣ (١) الدر المنثور ١ / ٦٣٥ - ٦٣٨. وذكر الطبرى بعض هذه الأخبار فى تفسيره ٢ / ٢٣٣ - ٢٣٤، فراجعها.

٤٣٤ (١) محاضرات الأدباء ٢ / ٢٦٨ ط دار مكتبه الحياه.

٤٣٥ (١) تفسير القرآن العظيم ١ / ٢٥٨.

٤٣٦ (٢) دفع توهم أنه إذا جاز كل شىء إلا- خصوص الفرج ما معنى ما ورد فى بعض الآثار من أن للرجل من امرأته حال الحيض ما فوق الشَّرّه فقط؟

٤٣٧ (٣) الجامع لأحكام القرآن ٣ / ٨٦ - ٨٧.

٤٣٨ (١) صحيح مسلم ١ / ٢٤٦. صحيح ابن حبان ٤ / ١٩٦. سنن ابن ماجه ١ / ٢١١. مسند أحمد ٣ / ١٣٢.

٤٣٩ (٢) المغنى لابن قدامه ١ / ٣٨٤.

٤٤٠ (١) تفسير القرطبي ٢ / ٢٢٦.

٤٤١ (٢) صحيح البخارى ٢ / ٦٠٢.

٤٤٢ (٣) نفس المصدر ١ / ١١٤.

٤٤٣ (٤) صحيح مسلم ١ / ٢٤٣.

٤٤٤ (٥) المصدر السابق ١ / ٢٤٢.

٤٤٥ (١) أى حاجته وشهوته، والمراد: أنه كان أملككم لنفسه، فيأمن من الوقوع فى وطء الحائض فى فرجها.

٤٤٦ (٢) صحيح مسلم ١ / ٢٤٢.

٤٤٧ (٣) سنن الترمذى ١ / ٢٣٩.

٤٤٨ (٤) سنن الدارمى ١ / ٢٥٥.

٤٤٩ (٥) قال ابن منظور فى لسان العرب (ماده رقق) ١٠ / ١٢٢: ومراق البطن: أسفله وما حوله مما استرق منه، ولا واحد لها. التهذيب: والمراق ما سفلى من البطن عند الصفاق أسفل الشَّرّه.

٤٥٠ (٦) سنن الدارمى ١ / ٢٥٩.

- ٤٥١ (١) نفس المصدر ٢٥٦ / ١.
- ٤٥٢ (٢) مصنف ابن أبي شيبة ٥٢٥ / ٣.
- ٤٥٣ (٣) سنن الدارمي ٢٥٩ / ١. مصنف ابن أبي شيبة ٥٢٤ / ٣.
- ٤٥٤ (٤) مصنف ابن أبي شيبة ٥٢٤ / ٣.
- ٤٥٥ (١) هذه الجملة غير تامه، فإنها اشتملت على مبتدأ من دون خبر.
- ٤٥٦ (١) تفسير القرآن العظيم ٤١١ / ٣.
- ٤٥٧ (٢) الجامع لأحكام القرآن ٣٤١ / ١٣.
- ٤٥٨ (٣) جامع البيان في تفسير القرآن ٩٣ / ٢٠.
- ٤٥٩ (١) سورة هود، الآيات ٧٧-٨٣.
- ٤٦٠ (٢) سورة العنكبوت، الآية ٢٨.
- ٤٦١ (١) المقنع، ص ٤٢٩.
- ٤٦٢ (٢) المقنعه، ص ٧٨٥.
- ٤٦٣ (١) الانتصار، ص ٢٥١.
- ٤٦٤ (٢) أي في دبره.
- ٤٦٥ (٣) جواهر الكلام ٣٧٤-٣٧٥. وراجع أخبار الباب في كتاب وسائل الشيعة ٤١٦-٤٢٤.
- ٤٦٦ (١) مسائل فقيهيه، ص ٧٢. ونحو هذه العبارة في أجوبه مسائل جار الله، ص ٨٥.
- ٤٦٧ (١) تحرير المجله ٢٤ / ٥.
- ٤٦٨ (٢) هنا حاشيه للكاتب سيأتي الجواب عنها قريباً.
- ٤٦٩ (١) هنا حاشيه له أخرى سيأتي الجواب عنها كذلك.
- ٤٧٠ (٢) كتاب الأربعين في إمامه الأئمه الطاهرين، ص ٦٤٧.

٤٧١ (١) يريد بذلك حَلَقَه الدبر (حاشيه من الكاتب).

٤٧٢ (٢) سوره النور، الآيه ١٩.

٤٧٣ (٣) تفسير القرآن العظيم ٣/ ٢٧٥.

٤٧٤ (١) هنا حاشيه له سيأتي الجواب عنها قريباً.

٤٧٥ (١) بل هو (الكناسي) لا الكناني.

٤٧٦ (١) شرح أصول الكافي ٧/ ٤١١.

٤٧٧ (٢) جواهر الكلام ١٦/ ١٤٥.

٤٧٨ (٣) جواهر الكلام ١٦/ ١٤٧.

٤٧٩ (١) أخرج مسلم في صحيحه ٤/ ٢٠٤٦، ٢٠٤٧ بسنده عن أبي هريره عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: كُتِبَ عَلَى ابْنِ آدَمَ نَصِيْبِهِ مِنَ الزَّانَا، مُدْرِكُ ذَلِكَ لَا مَحَالَهُ، فَالْعَيْنَانِ زَانَاهُمَا النَّظْرُ، وَالْأُذُنَانِ زَانَاهُمَا الْاسْتِمَاعُ، وَاللِّسَانُ زَانَاهُ الْكَلَامُ، وَالْيَدُ زَانَاهَا الْبَطْشُ، وَالرَّجْلُ زَانَاهَا الْخُطَا، وَالْقَلْبُ يَهْوَى وَيَتَمَنَّى، وَيُصَدِّقُ ذَلِكَ الْفَرْجُ وَيُكْذِبُهُ. وروى بألفاظ متقاربه في مصادر كثيره، فراجع: صحيح البخارى ٤/ ١٩٦٤، ٢٠٦٨. المستدرک ١/ ٥٥، ٢/ ٤٧٠ وصححه الحاكم على شرط البخارى ومسلم، ووافقه الذهبى. سنن أبى داود ٢/ ٢٤٦، ٢٤٧. صحيح ابن حبان ١٠/ ٢٦٧ - ٢٧٠. مسند أحمد ٢/ ٢٧٦، ٣١٧، ٣٤٤، ٣٤٩، ٣٧٢، ٣٧٩، ٤١١، ٤٣١، ٥٢٨، ٥٣٥، ٥٣٦. السنن الكبرى للبيهقى ٧/ ٨٩. السنن الكبرى للنسائى ٦/ ٤٧٣. مجمع الزوائد ٦/ ٢٥٦. شعب الإيمان ٤/ ٣٦٥ - ٣٦٦. الترغيب والترهيب ٣/ ٨ - ٩. شرح السنه للبعوى ١/ ١٣٧ - ١٣٨.

٤٨٠ (١) شرح أصول الكافي ٧/ ٤٠٧.

٤٨١ (٢) المصدر السابق ٧/ ٣٧.

٤٨٢ الشيخ على آل محسن، لله وللحقيقه (رد على كتاب «الله ثم للتاريخ»)، ١ جلد، نشر مشعر - تهران، چاپ: ١، ١٤٢٤ هـ. ق..

٤٨٣ (١) كذا في نسخه الكتاب، والصحيح كما في المصدر: مظلمتنا.

٤٨٤ (١) أى العلامه الحلى فى رجاله المعروف بالخلاصه.

٤٨٥ (٢) جامع الرواه ٢/ ٥٣٤.

٤٨٦ (٣) معجم رجال الحديث ٧/ ١٢٦.

٤٨٧ (١) جامع الرواه ٢ / ٥٤٢.

٤٨٨ (٢) من لا يحضره الفقيه ٢ / ٢٨. الاستبصار ٢ / ٥٩. وسائل الشيعه ٦ / ٣٨٠.

٤٨٩ (١) كذا في نسخه الكتاب، وفي المصدر: أغمضت.

٤٩٠ (٢) كذا في نسخه الكتاب، وفي المصدر: بخمسه.

٤٩١ (١) مجمع البحرين ٤ / ٢١٩.

٤٩٢ (٢) النهايه في غريب الحديث ٣ / ٣٨٧.

٤٩٣ (١) الكافي ١ / ٥٤٨. الاستبصار ٢ / ٦٠.

٤٩٤ (٢) من المحل: وهو المكر والكيد. أو من التمحل: وهو الاحتيال. أو من المحال، فيكون معنى العبارة هو استبعاد وقوع الفعل.

٤٩٥ (٣) الكافي ١ / ٥٤٨. الاستبصار ٢ / ٦٠. التهذيب ٤ / ١٤٠.

٤٩٦ (٤) من لا يحضره الفقيه ٢ / ٢٧. وسائل الشيعه ٦ / ٣٣٧.

٤٩٧ (٥) الكافي ١ / ٥٤٧. التهذيب ٤ / ١٢٣. الاستبصار ٢ / ٥٩.

٤٩٨ (١) التهذيب ٤ / ١٢٣. الاستبصار ٢ / ٥٥. وسائل الشيعه ٦ / ٣٤٨.

٤٩٩ (٢) الكافي ١ / ٥٤٥. وسائل الشيعه ٦ / ٣٥٠.

٥٠٠ (٣) تهذيب الأحكام ٤ / ١٢٣. وسائل الشيعه ٦ / ٣٤٨.

٥٠١ (٤) الكافي ١ / ٥٤٥.

٥٠٢ (١) الكافي ١ / ٥٤٤. تهذيب الأحكام ٤ / ١٢١.

٥٠٣ (٢) الكافي ١ / ٥٤٨.

٥٠٤ (٣) يعنى الشيخ المفيد.

٥٠٥ (٤) الاستبصار ٢ / ٦٠.

٥٠٦ (١) مستند العروه الوثقى (كتاب الخمس)، ص ٣٤٣.

٥٠٧ (١) الإباحه المالكيه يراد بها أن الإمام عليه السلام الذى كان مالكاً للخمس فى زمن إمامته قد أباحه فى بعض الموارد، وأما الإباحه الشرعيه فيراد بها أنه مباح شرعاً لكل أحد، وهذه الإباحه هى محل النزاع، لا تلك.

٥٠٨ (٢) مستمسك العروه الوثقى ٥٧٩ / ٩.

٥٠٩ (٣) شرائع الإسلام ١ / ١٨٤.

٥١٠ (١) نفس المصدر.

٥١١ (١) تحرير الأحكام ١ / ٤٤٤.

٥١٢ (١) راجع مسالك الأفهام ١ / ٤٧٥.

٥١٣ (٢) أى على حسب آرائهم فى كيفية التصرف فى الخمس فى غيبه الإمام عليه السلام.

٥١٤ (٣) وهم اليتامى والمساكين وابن السبيل من الذريه الطاهره.

٥١٥ (٤) أى فى حال حضور الإمام وفى حال غيبته.

٥١٦ (٥) أى أنه تركه اختصاراً مع ذهابه إلى استثناء هذه الثلاثه، لأن الشهيد رحمه الله ادعى إجماع الإماميه عليه فى كتابه (البيان).

٥١٧ (١) الروضه البهيه فى شرح اللمعه دمشقيه ٣ / ١٠٧ - ١١٦.

٥١٨ (٢) مجمع الفائده والبرهان ٤ / ٣٥٥.

٥١٩ (١) يعنى حتى من أرباح المكاسب، فإنهم عدّوها غنيمه بمعناها اللغوى.

٥٢٠ (٢) أى أن الأصل عدم سقوط الخمس بعد العلم بثبوتة بالدليل القطعى.

٥٢١ (٣) يعنى يجب دفع الخمس ولا سيما بعد الحكم بتحريم الزكاه عليهم، وأن الخمس عوض لها، ولو قلنا بسقوط الخمس لسقط حقهم كليه، وهذا لا يمكن المصير إليه.

٥٢٢ (٤) يعنى أن الأئمه إذا أسقطوا حقهم لا يسقط حق غيرهم من الأصناف المستحقه للخمس وهم اليتامى والمساكين وأبناء السبيل.

٥٢٣ (٥) أى وأن الأخبار التى دلت على إباحه الخمس ليست كلها صحيحه، والصحيح منها ليس صريحاً فى المطلوب.

٥٢٤ (٦) أى ويحتمل حمل أخبار إباحه الخمس على إباحته للعاجزين من الشيعة، لا مطلقاً لكل أحد.

٥٢٥ (٧) أى ويحمل بعض الأخبار المبيحه للخمس على التقيه، ولعله لتجنب سخط الخلفاء الذين كانوا يستأوون من جمع الأموال للأئمه، فإذا صدر من الأئمه ما يدل على أنهم قد أباحوا الخمس لشيعتهم، فإن ذلك يحول دون وقوع السوء عليهم من خلفاء عصرهم.

٥٢٦ (٨) أى يحتمل أن يكون إباحه الخمس إنما هو مخصوص بمن تصرف بحقوقهم ولا يستطيع الآن إيصاله لهم، فهم قد جعلوه فى حل منها، لا أنه لا يجب على من يستطيع إيصال الحق إليهم.

٥٢٧ (٩) أى يجب العمل بالأمر الثابت وهو وجوب الخمس حتى يُعلم المسقط له، وهو الإباحه.

٥٢٨ (١) مجمع الفائده والبرهان ٣٥٧/٤.

٥٢٩ (٢) الاسم الصحيح للكتاب هو (المراسم)، وهذا دليل آخر يضاف إلى ما سبق من الأدله الداله على أن الكاتب قد حصل على درجه الاجتهاد (بتفوق).

٥٣٠ (١) المراسم، ص ١٤٠.

٥٣١ (٢) المراسم، ص ١٣٩ - ١٤٠.

٥٣٢ (١) مدارك الأحكام ٣٨٣/٥.

٥٣٣ (٢) المصدر السابق ٤٢١/٥.

٥٣٤ (١) أى صرف جميع الخمس فى اليتامى والمساكين وابن السبيل من الساده الكرام.

٥٣٥ (١) ذخيره المعاد، ص ٤٩٢ ط حجرية.

٥٣٦ (٢) مفاتيح الشرائع ٢٢٩/١.

٥٣٧ (١) كشف الغطاء ٣٦٤/٢ ط حجرية.

٥٣٨ (١) كشف الغطاء، ص ٣٦٣.

٥٣٩ (٢) جواهر الكلام ١٧٧/١٦.

٥٤٠ (١) أى كيف نقول بالإباحه وهم قد أكدوا وجوب الخمس المتعلق فى أموال الشيعة.

٥٤١ (٢) يريد بأن تحمل أخبار الإباحه على الأراضى والأنفال، وأخبار الحث على إخراجهم على سائر أموال الأخرى.

٥٤٢ (٣) أى أن الأخبار المتواتره تجعل الفقيه يقطع بأن الأئمه أباحوا لشيعتهم حقوقهم من الأنفال وغير الأنفال مما هو مشترك بين المسلمين مما كان فى أيدي الأئمه، ثم صار فى أيدي أعدائهم، فيجوز للشيعة شراؤه والمعاضه عليه واستجاره وقبوله هديه ممن هو فى يده.

٥٤٣ (٤) أى الشيخ جعفر الكبير كاشف الغطاء فى كتابه (كشف الغطاء).

٥٤٤ (١) جواهر الكلام ١٦ / ١٣٨ - ١٤٠.

٥٤٥ (٢) أى بالأخبار التى ظاهرها تحليل الخمس للشيعة.

٥٤٦ (١) أى تحليل مطلق الخمس فى وقت صدور الروايه.

٥٤٧ (٢) مصباح الفقيه ٣ / ١٢٦.

٥٤٨ (١) المصدر السابق ٣ / ١٥٦.

٥٤٩ (١) الانتصار، ص ٨٦.

٥٥٠ (٢) يعنى فقهاء أهل السنه.

٥٥١ (٣) كتاب الخلاف ٢ / ١١٨.

٥٥٢ (٤) غنيه النزوع، ص ١٢٩.

٥٥٣ (١) منتهى المطلب ١ / ٥٤٨.

٥٥٤ (٢) تذكره الفقهاء ١ / ٢٥٣ ط حجرية.

٥٥٥ (٣) عن كتاب مدارك الأحكام ٥ / ٣٧٨.

٥٥٦ (١) مدارك الأحكام ٥ / ٣٧٨.

٥٥٧ (٢) غنائم الأيام ٤ / ٣١٤.

٥٥٨ (٣) رياض المسائل ٣ / ٢٩١.

٥٥٩ (١) جواهر الكلام ١٦ / ٤٥.

٥٦٠ (٢) كتاب الخمس، ص ٧١.

٥٦١ (١) يعني إذا كان الإمام غائباً فلمن يعطيه؟ (حاشيه من الكاتب).

٥٦٢ (٢) كذا في نسخه الكتاب، وفي المصدر: غيبته.

٥٦٣ (١) كذا في نسخه الكتاب، وفي المصدر: يُعَدَم.

٥٦٤ (٢) تجد كلامه مفضلاً في المقنعه، ص ٢٨٥.

٥٦٥ (٣) أى وأخبار وجوب دفع الخمس التى أُخِّرَتْ ذكرها عن أخبار الإباحه هى كلها وارده فى الأموال لا فى المناكح.

٥٦٦ (٤) المقنعه، ص ٢٨٥.

٥٦٧ (١) للكاتب حاشيه فى هذا الموضع هى: يعنى ذلك أن الخمس فى حال ظهور الإمام له حكم، وفى حال غيبه الإمام أو عدم تمكنه فله حكم آخر.

وأقول: كلام الشيخ فى كتابه المبسوط ١ / ٢٦٣ إنما هو فى الأنفال، لا- فى الخمس، فراجعه. ثم إنه لا فرق فى وجوب الخمس بين حال ظهور الإمام عليه السلام وحال غيبته، وإنما اختلاف الحكم إنما هو فى كيفية التصرف فى الخمس فى حال الغيبه.

٥٦٨ (٢) للكاتب حاشيه فى هذا الموضع، وهى: قوله: (لعدم وجود نص معين) فيه نظر، ذلك أن هناك نصوصاً كثيره فى إباحه الخمس للشيعة فى زمن الغيبه، وقد أسلفنا بعضها.

وأقول: مراد الشيخ الطوسى هو أنه لا نص فى كيفية التصرف فى سهم الإمام عليه السلام فى زمن الغيبه، لا أنه لا نص فى وجوب الخمس فى زمان الغيبه.

٥٦٩ (١) كذا فى المطبوعه، والظاهر هو: وإن كان الذى يُجَبَى حمل الصدقات إليه ... الخ.

٥٧٠ (٢) المبسوط ١ / ٢٦٣. النهايه فى مجرد الفقه والفتاوى، ص ٢٠٠.

٥٧١ (١) وهو قول كثير من الفقهاء. (حاشيه من الكاتب).

٥٧٢ (١) وهم الأصناف الثلاثه: اليتامى والمساكين وأبناء السبيل من السَّاده الكرام.

٥٧٣ (٢) أى بالإمام المعصوم عليه السلام.

٥٧٤ (٣) وهو صرف نصف الخمس إلى الأصناف الثلاثة من الساده الكرام.

٥٧٥ (١) جواهر الكلام ١٦ / ١٤٨.

٥٧٦ (١) مستند العروه الوثقى (كتاب الخمس)، ص ٣٢٥.

٥٧٧ (١) كتاب الطهاره، ص ٥٢٢. كتاب الخمس، ص ٣٣٩.

٥٧٨ (١) الكافي فى الفقه، ص ١٧٢.

٥٧٩ (٢) قال السيد محسن الأمين فى أعيان الشيعة: أبو الصلاح تقي أو تقي الدين بن نجم أو نجم الدين ابن عبيد الله بن عبد الله بن محمد الحلبي ولد بحلب ٣٧٤، وتوفى بها سنه ٤٤٧.

٥٨٠ (٣) يعنى ذكره الشيخ فى رجاله فيمن لم يرو عنهم.

٥٨١ (٤) رجال ابن داود، ص ٥٨.

٥٨٢ (١) روضات الجنات ٢ / ١٠٩.

٥٨٣ (٢) خاتمه المستدرک ٣ / ٣٥.

٥٨٤ (٣) المهذب البارع ١ / ١٨٠.

٥٨٥ (٤) ترجم فى: فهرست منتج الدين، ص ٧٤. معالم العلماء، ص ١١٥. جامع الرواه ١ / ٤٦٠. الفوائد الرجاليه ٣ / ٦٠. لؤلؤه البحرين، ص ٣٣١. تنقيح المقال ٢ / ١٥٦. أعيان الشيعة ٨ / ١٨. خاتمه المستدرک ٣ / ٣٦. الأعلام ٤ / ١٥. الكنى والألقاب ١ / ٢٢٤.

٥٨٦ (١) أمل الآمل ٢ / ١٥٢.

٥٨٧ (٢) نقد الرجال ٣ / ٦٧.

٥٨٨ (٣) روضات الجنات ٤ / ١٩٩.

٥٨٩ (١) المعتبر ٢ / ٦٤١.

٥٩٠ (٢) مختلف الشيعة ٣ / ٣٥٤.

٥٩١ (٣) البيان، ص ٢٠٠.

٥٩٢ (١) مدارك الأحكام ٥ / ٤٢٦.

٥٩٣ (١) راجع كتاب (الغيبه) للشيخ الطوسي، ص ٢٤٤ - ٢٥٦.

٥٩٤ (١) كتاب المقنعه، ص ٢٨٦.

٥٩٥ (١) راجع كتاب (الوسيله إلى نيل الفضيله)، ص ١٤٨ - ١٤٩.

٥٩٦ (٢) راجع كتاب المقنعه، ص ٢٧٨. والنهايه، ص ١٩٩.

٥٩٧ (١) الوسيله إلى نيل الفضيله، ص ١٤٨.

٥٩٨ (١) مستمسك العروه الوثقى ٩ / ٥٨٢.

٥٩٩ الشيخ على آل محسن، لله وللحقيقه (رد على كتاب «الله ثم للتاريخ»)، ١ جلد، نشر مشعر - تهران، چاپ: ١، ١٤٢٤ هـ. ق..

٦٠٠ (١) ذكر البخارى فى صحيحه ٢ / ٩٦٣ أن جميع مال الزبير خمسون مليون ومائتا ألف (لا يعلم هل هو دينار أو درهم). وأما طلحه فروى الحاكم فى المستدرک ٣ / ٣٦٩ أنه لما مات كان فى يد خازنه مليون ومائتا ألف درهم، وقوّمت أصوله بثلاثين مليون درهم. وروى النسائى فى السنن الكبرى ٥ / ٣٥٩، وابن أبى عاصم فى كتاب السنه ٢ / ٥٦٥ عن عائشه أن أموال أبى بكر فى الجاهليه كانت ألف ألف أوقيه. وذكر ابن سعد فى الطبقات الكبرى ٣ / ٧٦ أن عثمان كان عنده يوم قتل ثلاثون مليون درهم، وخمسائه وخمسون ألف دينار، وألف بغير بالربذه، وصدقات قيمتها مائتا ألف دينار. وذكر ابن كثير فى البدايه والنهايه ٧ / ١٧١ أن عبد الرحمن بن عوف ترك من الذهب ما كان يكسر بالفؤوس، وترك ألف بغير ومائه فرس، وثلاثه آلاف شاه ترعى بالبقيع، ووصلحت واحده من نسائه الأربع من ربع الثمن بثمانين ألفاً... إلى غير ذلك مما يطول ذكره، وللمزيد راجع كتاب الغدير للأمينى ٨ / ٢٨٢ - ٢٨٦.

٦٠١ (١) لأنه إذا أقرضه إياه جاز له التصرف فى أمواله باعتبار أنها صارت مخمسه، وما يجب عليه دفعه يصير ديناً للمرجع يسدده إليه وقت استطاعته.

٦٠٢ (١) معجم رجال الفكر والأدب فى النجف ٢ / ٧٩٣.

٦٠٣ (١) راجع بحار الأنوار ٢٥ / ١١٦، ٢٦ / ١٨، ٢٠، ٢١، ٢٢، ٢٣، ٣٣، ٣٤، ٣٥، ٣٦، ٣٨، ٣٩، ٤١، ٤٥، ٤٦، ٤٨، ٤٧ / ٢٦.

٦٠٤ (١) سنن الترمذى ٥ / ٦٣٩، قال الترمذى: هذا حديث حسن غريب. وقال الملا على القارى فى شرح الحديث فى مرقاه المفاتيح ١٠ / ٤٧١: والمعنى أنى بلغته عن الله ما أمرنى أن أبلغه إياه على سبيل النجوى. وقال: قال الطيبى رحمه الله: كان ذلك أسراراً إلهيه وأموراً غيبيه جعله من خزائنها.

قلت: وعند الطبرانى فى معجمه الكبير ٢ / ١٨٦ أن الذى قال: (لقد طالت نجواه مع ابن عمه) هو أبو بكر. وأخرجه ابن أبى عاصم

فى كتاب السنه ٢ / ٥٨٤، والخطيب فى تاريخ بغداد ٧ / ٤٠٢.

٦٠٥ (٢) مسند أحمد ٦ / ٣٠٠. المستدرک ٣ / ١٣٨ وقال: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه. ووافقه الذهبي. فضائل الصحابه ٢ / ٦٨٦.

٦٠٦ (٣) الطبقات الكبرى ٢ / ٣٣٨. حليه الأولياء ١ / ٦٨. مجمع الزوائد ٩ / ١١٣. المعجم الصغير للطبراني ٢ / ٦٩. كتاب السنه لابن أبى عاصم ٢ / ٥٥٠.

٦٠٧ (١) صحيح البخارى ١ / ٣٨ كتاب العلم، باب كتابه العلم.

٦٠٨ (٢) مقدمه ابن الصلاح، ص ٨٧ - ٨٨.

٦٠٩ (٣) تدريب الراوى ٢ / ٦٥.

٦١٠ (١) صحيح البخارى ١ / ٦٤.

٦١١ (٢) أخرج البخارى فى كتاب المناقب، باب علامات النبوه ٤ / ٢٣٩، بسنده عن أبى هريره، قال: صحبت رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاث سنين لم أكن فى سِنَى أحرص على أن أعى الحديث منى فيهن.

٦١٢ (٣) سنن الترمذى ٥ / ٦٤٠.

٦١٣ (٤) الطبقات الكبرى ٢ / ٣٣٨. ترجمه أمير المؤمنين على بن أبى طالب عليه السلام من تاريخ دمشق ٢ / ٤٥٦.

٦١٤ (١) أى حضره الموت.

٦١٥ (٢) صحيح البخارى ٧ / ١٥٥ - ١٥٦ كتاب الطب، باب قول المريض قوموا عنى. ٩ / ١٣٧ كتاب الاعتصام، باب كراهيه الخلاف. ٦ / ١١ كتاب المغازى، باب مرض النبى صلى الله عليه وسلم ووفاته، ٤ / ١٢١ كتاب الجزيه، باب إخراج اليهود من جزيره العرب، ٤ / ١٨٥ كتاب الجهاد، باب هل يستشفع إلى أهل الذمه ومعاملتهم. صحيح مسلم ٣ / ١٢٥٩. مسند أحمد ١ / ٣٢٤ - ٣٢٥، ٣٣٦. الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان ٨ / ٢٠١.

٦١٦ (٣) صحيح مسلم ٣ / ١٢٥٩. مسند أحمد ١ / ٣٥٥. وراجع مسند أحمد ١ / ٢٢٢، ٢٩٣. المستدرک ٣ / ٤٧٧. مجمع الزوائد ٤ / ٢١٤، ١٨١ / ٥.

٦١٧ (٤) صحيح مسلم بشرح النووى ١١ / ٩٠.

٦١٨ (٥) الصحيح هو أن النبى صلى الله عليه وآله وسلم أراد أن ينص على أمير المؤمنين عليه السلام خليفه من بعده، وذلك لأن مهمات الأحكام كانت مبيئه وموضحه فى ذلك الحين، وقد أكمل الله الدين وأتم النعمه قبل هذا اليوم، ولأن النص على

الخلفاء أهم من إعادته كتابه أحكام مبيّنه، وبالنص على الخلفاء يندفع كل اختلاف وبلاء وتضليل، ولأن من خفيت عليه مهمات الأحكام فخالفها لا يكون ضالاً بل حتى لو خالفها وهو بها عالم، فإنه يكون فاسقاً لا غير، ولأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لو أراد أن يكتب مهمات الأحكام لما حدث اللغظ والاختلاف ونسبه الهجر إليه، وما سبب اللغظ إلا علمهم بأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يريد أن ينص على الخلفاء من بعده، ثم إن المناسب في ذلك الوقت - وهو قبيل وفاه النبي صلى الله عليه وآله وسلم بأيام قليلة - مع شدة وجع النبي صلى الله عليه وآله وسلم وانشغاله بنفسه أن ينص على من يقوم بالأمر من بعده لا كتابه مهمات الأحكام في ذلك الوقت الحرج.

٦١٩ (١) الطبقات الكبرى ٥ / ٢٩٣.

٦٢٠ (١) المعجم الكبير للطبراني ٣ / ١٨٠. مجمع الزوائد ١ / ١٨٢. قال الهيثمي: رواه الطبراني في الكبير، ورجاله موثقون.

٦٢١ (١) بصائر الدرجات، ص ١٩٢.

٦٢٢ (١) الكافي ٢ / ٢٣٣.

٦٢٣ (١) سنن الترمذي ٤ / ٤٤٩. مسند أحمد بن حنبل ٢ / ١٦٧. مجمع الزوائد ٧ / ١٨٧. تفسير الطبري ٢٥ / ٧. تفسير القرآن العظيم ٤ / ١٠٧. حليه الأولياء ٥ / ١٦٨. جامع العلوم والحكم ١ / ٥٩. كتاب السنه لابن أبي عاصم ١ / ١٥٤ وعلق عليه الألباني بقوله: إسناده حسن، وهو مخرج في الصحيحه (٨٤٨). سلسله الأحاديث الصحيحه ٢ / ٥٠٣. الفتح الكبير للنبهاني ١ / ٤٠. صحيح الجامع الصغير وزيادته ١ / ٧٩ وقال الألباني: صحيح.

٦٢٤ (١) رجال النجاشي ٢ / ٣٤٢. رجال ابن الغضائري، ص ٩١. راجع معجم رجال الحديث ١٩ / ٤٣.

٦٢٥ (٢) رجال النجاشي، ص ٢٣٩ ط حجريه. رجال ابن الغضائري، ص ٩٥.

٦٢٦ (١) راجع كتاب (سبائك الذهب في معرفه قبائل العرب) للسويدي لتقف على تفاصيل بطون وأفخاذ القبائل العربيه الكثيره جداً.

٦٢٧ (١) رجال ابن الغضائري، ص ٨٣.

٦٢٨ (٢) رجال العلامه، ص ٢٣١.

٦٢٩ (٣) رجال ابن داود، ص ٢٥٩. رجال العلامه، ص ٢٣١. الوجيزه، ص ١١٨. رجال المجلسي، ص ٢٥٥.

٦٣٠ (١) صحيح البخاري ٤ / ٢٢٧٨. صحيح مسلم ٢ / ٩٩٥، ١١٤٧، ٣ / ١٥٦٧. صحيح ابن حبان ١٣ / ٢١٦. المستدرک علی الصحيحين ٤ / ١٥٣ ط حيدرآباد. مسند أحمد ١ / ١١٨، ١١٩، ١٥٢. سنن البيهقي الكبرى ٨ / ٢٩، ٩ / ٢٥٠. سنن النسائي ٨ / ٣٩٢. السنن الكبرى للنسائي ٢ / ٤٨٦، ٥ / ٢٠٨. مسند أبي عوانه ٣ / ٢٣٩، ٢٤٠، ٥ / ٧٦. شعب الإيمان ٦ / ١٨٩. حليه الأولياء ٤ / ١٣١.

٦٣١ (٢) صحيح البخارى ١ / ٦٢، ٢ / ٩٣٧، ٤ / ٢١٥٤، ٢١٥٦. سنن النسائى بشرح السيوطى ٨ / ٣٩٢. سنن أبى داود ٢ / ٢١٦. سنن ابن ماجه ٢ / ٨٨٧. السنن الكبرى للنسائى ٤ / ٢٢٠. سنن الدارمى ٢ / ٦٣٣. مسند أحمد ١ / ٧٩، السنن الكبرى للبيهقى ٩ / ٢٢٦.

٦٣٢ (١) صحيح البخارى ١ / ٥٥٣، ٢ / ٩٧٩، ٤ / ٩٨١، ٢١١٠. سنن الترمذى ٤ / ٤٣٨. السنن الكبرى للبيهقى ٥ / ١٩٦. مسند أحمد ٨١ / ١.

٦٣٣ (١) صحيح البخارى ٩ / ١٣٦ كتاب الاعتصام، باب قول النبى صلى الله عليه وسلم: لا تسألوا أهل الكتاب عن شىء، ٣ / ٢٣٧ كتاب الشهادات، باب لا يسأل أهل الشرك عن الشهاده وغيرها، ٦ / ٢٥ كتاب التفسير، تفسير سوره البقره.

تنبيه: الروايه التى نقلناها بلفظ البخارى من كتاب الاعتصام فيها تصريح بأن قوله (آمنا بالله وما أنزل إلينا وما أنزل إليكم) آيه من القرآن، ولهذا عقب الجمله بقوله: (الآيه) كما فى الطبعه المصريه، مطابع الشعب سنه ١٣٧٨، وإن كانت كلمه (الآيه) قد حُذفت من الطبعه المحققه بتحقيق الشيخ محمد على القطب والشيخ هشام البخارى ٤ / ٢٢٩٦، طبع المكتبه العصريه فى لبنان، سنه ١٤١٧ هـ، مع أنهما أدرجا الجمله بين قوسين قرآنيين، وأشارا فى الحاشيه إلى أنها الآيه ١٣٦ من سوره البقره مع إدراج كلمه (إليكم) داخل القوسين بغير الخط القرآنى. وهذا يدل أنهما قد تتبها إلى أن كلمه (إليكم) ليست من الآيه، لكنهما لم يتبها القارئ على ذلك سترأ على البخارى، وخشيه من فضيحه أهل السنه الذين يرونه كله صحيحاً.

٦٣٤ (١) سنن أبى داود ٣ / ٣١٨ حديث ٣٦٤٤. مسند أحمد ٤ / ١٣٦. المستدرک على الصحيحين ٣ / ٣٥٨. الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان ٨ / ٥٢. شرح السنه ١ / ٢٦٨.

٦٣٥ (٢) الزامله: هو البعير الذى يحمل عليه الرجل متاعه وطعامه. والزاملتان حمل بعيرين.

٦٣٦ (٣) تفسير القرآن العظيم ١ / ٤.

٦٣٧ (٤) سير أعلام النبلاء ٣ / ٨١.

٦٣٨ (٥) تذكره الحفاظ ١ / ١.

٦٣٩ (١) فتح البارى ١ / ١٦٧. ونقله المباركفورى عن ابن حجر فى تحفه الأحوذى ٧ / ٣٥٩.

٦٤٠ (١) الناصبى: هو من تجاهر بالعداوه لأهل البيت عليهم السلام، بحربهم أو قتلهم أو ضربهم أو سبهم أو إهانتهم أو تنقيصهم أو جحد مآثرهم المعلوم ثبوتها لهم، أو نحو ذلك.

٦٤١ (٢) التنقيح فى شرح العروه الوثقى ٢ / ٧٥.

٦٤٢ (١) المستدرک على الصحيحين ٤ / ٥٠١ ط حيدرآباد.

٦٤٣ (١) الكافي ١ / ٢٤٠.

٦٤٤ (٢) المصدر السابق ١ / ٢٤١.

٦٤٥ (١) صحيح مسلم ٤ / ٢١٠٦-٢١٠٧. سنن الترمذى ٤ / ٦٦٦ وقال: هذا حديث حسن صحيح. سنن ابن ماجه ٢ / ١٤١٦. مسند أحمد ٢ / ٣٠٥، ٣ / ١٧٥، ٤ / ١٧٨، ٣٤٦، الجامع الصغير ٢ / ٤٢٨ حديث رقم ٧٤١٨، ٧٤١٩. مسند أبى داود الطيالسى، ص ١٩١. شرح السنه ١ / ١٦٧. الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان ٩ / ٢٤٠-٢٤١. وصححه الألبانى فى صحيح سنن ابن ماجه ٢ / ٤١٥-٤١٦، وصحيح الجامع الصغير ٢ / ٩٣١، ١١٩٠، وسلسله الأحاديث الصحيحه ٤ / ٦٠٦.

٦٤٦ (٢) مسند أبى داود الطيالسى، ص ٣٣٧.

٦٤٧ (٣) سوره مريم، الآيات ١٦-٢١.

٦٤٨ (١) صحيح مسلم ٢ / ٨٩٩.

٦٤٩ (٢) الطبقات الكبرى ٤ / ٢٨٨.

٦٥٠ (٣) تذكره الحفاظ ١ / ٢٩-٣٠.

٦٥١ (٤) تهذيب التهذيب ٨ / ١١٢.

٦٥٢ (٥) تهذيب الأسماء واللغات ٢ / ٣٦.

٦٥٣ (٦) راجع إن شئت سنن أبى داود ٤ / ٥. مسند أحمد ٤ / ٤٢٧. المستدرک ٣ / ٤٧٢. أسد الغابه ٤ / ١٣٨. الإصابه ٣ / ٢٦، ٢٧. سير أعلام النبلاء ٢ / ٥٠٨، ٥١٠، ٥١١. شذرات الذهب ١ / ٥٨. تاريخ الإسلام ٣ / ٢٧٥، ٢٧٦. البدايه والنهائيه ٨ / ٦٢.

٦٥٤ (١) مسند أحمد ٥ / ٣٩٦.

٦٥٥ (٢) كشف الحقائق، ص ١٣٦-١٣٩.

٦٥٦ (١) الدر المنثور ٣ / ٣.

٦٥٧ (٢) نفس المصدر ٣ / ١١٧.

٦٥٨ (١) مرآه العقول ٣ / ٢٤.

٦٥٩ (١) رجال النجاشى ١ / ٢٧٠.

٤٤٠ (٢) رجال ابن الغضائري، ص ٤٤.

٤٤١ (٣) رجال العلامة الحلي، ص ٢٠٧.

٤٤٢ (٤) المصدر السابق ١/ ١٧٩.

٤٤٣ (٥) سورة الأعراف، الآية ١٥٧.

٤٤٤ (٦) تفسير القرآن العظيم ٢/ ٢٥١.

٤٤٥ (١) أي نسكب عليهما الماء الحميم، وقيل: نجعل في وجوههما الحمة، أي السواد.

٤٤٦ (٢) أي يحنى ظهره عليها.

٤٤٧ (٣) صحيح البخاري ٤٦/٦ كتاب التفسير، سورة آل عمران، ٩/ ٢٠٥ كتاب المحاريب من أهل الردة والكفر، باب الرجم في البلاط، وصفحه ٢١٤ باب أحكام أهل الذمة. وراجع صحيح مسلم ٣/ ١٣٢٦.

٤٤٨ (٤) العرف الوردى في أخبار المهدي (المطبوع ضمن الحاوي للفتاوى) ٢/ ٨١.

٤٤٩ (١) الفتن لنعيم بن حماد، ص ٢٥١.

٤٧٠ (٢) جواهر الكلام ٢٢/ ٦٠.

٤٧١ (١) تفسير القرطبي ٢٠/ ٢٤.

٤٧٢ (١) فصل الخطاب، ص ٣٥.

٤٧٣ (٢) صحيح البخاري ٤/ ٢٣٦٠.

٤٧٤ (١) فتح الباري ١٣/ ٤٤٨.

٤٧٥ (٢) وهو أن التحريف وقع في معاني التوراه والإنجيل، لا في كلماتهما.

٤٧٦ (٣) فتح الباري ١٣/ ٤٤٩.

٤٧٧ (١) آلاء الرحمن، ص ٢٦.

٤٧٨ (٢) نفس المصدر، ص ٢٩.

٦٧٩ (١) هذه الكلمه لأبى الحسن العاملى، وقد التبس على الكاتب فنسبها للسيد هاشم البحرانى، بسبب طبع مقدمه تفسير (مرآه الأنوار) للعاملى كمقدمه لتفسير البرهان للسيد هاشم البحرانى.

٦٨٠ (٢) كذا فى نسخه الكتاب، والموجود فى المصدر: (مفاسد)، ولعل الكاتب تعمد تغيير اللفظ مراعاه لمقامات الخلفاء الثلاثة.

٦٨١ (١) مرآه العقول ٣ / ٣٠.

٦٨٢ (١) راجع تنقيح المقال ٢ / ٣٢٤. رجال العلامه، ص ٢٤١.

٦٨٣ (٢) راجع رجال ابن الغضائرى، ص ٧٣، ١١١.

٦٨٤ (٣) رجال العلامه، ص ١٢٠، ٢٤١.

٦٨٥ (٤) راجع تنقيح المقال ٢ / ٣٢٤.

٦٨٦ (٥) الظاهر: ما ظهر معناه، والباطن: ما خفى تأويله.

٦٨٧ (١) الطبقات الكبرى ٢ / ٣٣٨. المصاحف ص ١٦. الاستيعاب ٣ / ٩٧٤. التمهيد ٦ / ٣١. وراجع تاريخ الخلفاء، ص ١٧٣، الإتيان فى علوم القرآن ١ / ١٢٧، كنز العمال ٢ / ٥٥٨، حليه الأولياء ١ / ٦٧، الفهرست لابن النديم، ص ٤١.

٦٨٨ (٢) الإتيان فى علوم القرآن ١ / ١٢٧.

٦٨٩ (١) التمهيد ٦ / ٣٠.

٦٩٠ (٢) صحيح البخارى ٣ / ١٦٠٩، ٤ / ٢٢٤٨. سنن الترمذى ٥ / ٢٨٣، ٢٨٤ وصححه. صحيح ابن حبان ١٠ / ٣٦٠، ٣٦٤. السنن الكبرى للبيهقى ٢ / ٤١. السنن الكبرى للنسائى ٥ / ٧، ٩. مسند أبى يعلى ١ / ٥١، ٥٩. المعجم الكبير للطبرانى ٥ / ١٤٦، ١٤٧، ١٤٨. شعب الإيمان ١ / ١٩٦.

٦٩١ (٣) صحيح البخارى ٣ / ١٦١٠.

٦٩٢ (١) سوره الصف، الآيه ٦.

٦٩٣ الشيخ على آل محسن، لله و للحقيقه (رد على كتاب «الله ثم للتاريخ»)، ١ جلد، نشر مشعر - تهران، چاپ: ١، ١٤٢٤ هـ. ق..

٦٩٤ (٢) كتاب التوحيد للصدوق، ص ٣٠٥. أمالى الشيخ الطوسى، ص ٥٢٣. الاحتجاج ١ / ٣٨٤، ٣٩١. مناقب آل أبى طالب ٢ / ٤٧. بحار الأنوار ٢٦ / ١٥٣، ١٨٣، ٢٨ / ٤، ٣٠ / ٦٧٢، ٣٥ / ٣٩١، ٤٠ / ١٢٦، ١٤٤، ١٥٣، ٨٩ / ٧٨، ٩٥،

٦٩٥ (٣) الفتن لنعيم بن حماد، ص ٢٤٩.

٦٩٦ (١) نفس المصدر، ص ٢٤٩، ٢٥٠.

٦٩٧ (١) مقدمه فتح الباري، ص ١١.

٦٩٨ (٢) تذكره الحفاظ ٢/٦٣٤. سير أعلام النبلاء ١٣/٢٧٤. الحطه في ذكر الصحاح الستة، ص ٢٠٧.

٦٩٩ (٣) تذكره الحفاظ ٢/٥٩٣.

٧٠٠ (١) تفسير القرآن العظيم ١/٣٨٣.

٧٠١ (٢) المصدر السابق ٢/١٩٥.

٧٠٢ (٣) المصدر نفسه ٣/١٠٢، ٤/٢٣٧.

٧٠٣ (٤) لقد اعترف أبو هريره- وهو أكثر الصحابه حديثاً- بأن عبد الله بن عمرو بن العاص كان أكثر حديثاً منه، فقد روى عن أبي هريره أنه قال: ما من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أحد أكثر حديثاً عنه مني، إلا ما كان من عبد الله بن عمرو، فإنه كان يكتب ولا أكتب. (راجع صحيح البخارى ١/٦٢. سنن الترمذى ٥/٤٠، ٦٨٦ وصححه. مسند أحمد ٢/٢٤٨، ٤٠٣. صحيح ابن حبان ١٦/١٠٣. المستدرک ١/١٠٥. سنن الدارمى ١/١٣٢. السنن الكبرى للنسائى ٣/٤٣٤. شرح معانى الآثار ٤/٣٢٠).

٧٠٤ (١) الكافي ٢/٦٣٦.

٧٠٥ (١) المصدر السابق.

٧٠٦ (٢) كتاب المحاسن للبرقى، ص ١٨. وسائل الشيعه ٥/٣٨٢.

٧٠٧ (٣) وسائل الشيعه ٥/٣٨٢.

٧٠٨ (١) من لا يحضره الفقيه ١/٢٦٧. وسائل الشيعه ٥/٤٧٧.

٧٠٩ (٢) من لا يحضره الفقيه ١/٢٦٦.

٧١٠ (٣) تهذيب الأحكام ٣/٢٧٧. وسائل الشيعه ٥/٣٨٢.

٧١١ (٤) سوره الفتح، الآيه ٢٩.

٧١٢ (٥) الصواعق المحرقة، ص ٢٤٣. وراجع تفسير القرآن العظيم ٤/٢٠٤.

٧١٣ (١) الجامع لأحكام القرآن ٢٩٦ / ١٦.

٧١٤ (٢) السنه للخلال ٣ / ٤٩٣ وما بعدها.

٧١٥ (١) فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلميه والإفتاء ٢ / ٢٦٤.

٧١٦ (١) المصدر السابق ٣ / ٢٩٩.

٧١٧ (٢) تاريخ المذاهب الإسلاميه ١ / ٤٨.

٧١٨ (١) رجال النجاشي ١ / ٢١١.

٧١٩ (٢) رجال ابن الغضائري، ص ٤٠.

٧٢٠ (٣) الفهرست للطوسي، ص ٦٦.

٧٢١ (١) الفصول المهمه فى أصول الأئمه ١ / ٥٧٥.

٧٢٢ (١) منهاج السنه ٤ / ١٥٤.

٧٢٣ (١) الكشاف ٣ / ٢٤٦ فى تفسير قوله تعالى \إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ\ سورة الأحزاب، الآية ٥٦.

٧٢٤ (٢) عن الصراط المستقيم ٢ / ٥١٠. ومنهاج الكرامه، ص ١٠٨. وكتاب الغدير ١٠ / ٢١٠.

٧٢٥ (٣) فتح العزيز ٥ / ٢٢٩.

٧٢٦ (٤) رحمه الأمه فى اختلاف الأئمه، ص ١٥٥.

٧٢٧ (١) شرح المواهب للزرقانى ٥ / ١٣.

٧٢٨ (٢) عن الصراط المستقيم ٢ / ٥١٠.

٧٢٩ (٣) عن المصدر السابق.

٧٣٠ (٤) عقد الدرر والثالثى فى فضل الشهور والأيام والليالى، للشيخ شهاب الدين أحمد بن أبى بكر الحموى، الشهير بابن الرسام (عن كتاب الغدير ١٠ / ٢١١). ولد بحماه سنه ٧٧٣هـ، ولى قضاء حماه ثم قضاء حلب، وتوفى سنه ٨٤٤هـ - تقريباً، له ترجمه فى شذرات الذهب ٧ / ٢٥٢، الضوء اللامع ١ / ٢٤٩، ومعجم المؤلفين ١ / ١٧٤.

٧٣١ (٥) روح البيان ٤ / ١٤٢ (عن كتاب الغدير ١٠ / ٢١١).

٧٣٢ (١) كذا في نسخه الكتاب، والمذكور في الحديث: فما هم من الحنفيه على شىء .

٧٣٣ (٢) سنن الترمذى ٥/٦٢٢. وقال الترمذى: هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه. وذكر في مشكاه المصايح ٣/١٧٣٥، سلسله الأحاديث الصحيحه ٤/٣٥٦ وقال الألبانى: الحديث صحيح. وطرقه كثيره ذكرناها فى كتابنا (مسائل خلافيه)، ص ٩٢-٩٧، فراجعه.

٧٣٤ (١) صحيح البخارى ١/١٣٣ كتاب مواقيت الصلاه وفضلها، باب تضييع الصلاه عن وقتها. الأحاديث المختاره ٥/١٠٣. شعب الإيمان ٣/١٣٤.

٧٣٥ (٢) سنن الترمذى ٤/٦٣٣. قال الترمذى: هذا حديث حسن غريب. مسند أحمد بن حنبل ٣/١٠١، ٢٠٨.

٧٣٦ (٣) الموطأ، ص ٤٢.

٧٣٧ (١) مسند أحمد بن حنبل ٦/٤٤٣، ٥/١٩٥.

٧٣٨ (٢) المصدر السابق ٦/٤٤٣.

٧٣٩ (٣) مسند أحمد بن حنبل ٣/٢٧٠. شرح السنه ١٤/٣٩٤. مختصر إتحاف الساده المهرة ٢/٣٠٧. الأحاديث المختاره ٥/١٠٢.

٧٤٠ (٤) مسند أبى داود الطيالسى، ص ٢٧١. مختصر إتحاف الساده المهرة ٢/٣٠٧.

٧٤١ (٥) مسائل خلافيه، ص ١٥٤-٢١١.

٧٤٢ (١) للكاتب هنا حاشيه، سيأتى ذكرها وبيان ما فيها.

٧٤٣ (١) راجع كتابه (تعارض الأدله الشرعيه)، ص ٣٤، ٣٥٨، ٤١٥ وغيرها.

٧٤٤ (١) منهاج السنه ١/٨، ط أخرى ١١، ١٢.

٧٤٥ (٢) كتاب السنه ٣/٤٩٨، قال الخلال: إسناده لا يصح.

٧٤٦ (١) تنقيح المقال ١/٣٧٧.

٧٤٧ (٢) رجال النجاشى ٢/١٢٧.

٧٤٨ (٣) اختيار معرفه الرجال ٢/٧٤٨.

٧٤٩ (١) تنقيح المقال ٣٤٥ / ٢.

٧٥٠ (١) الأنوار النعمانية ٦٣ / ١.

٧٥١ (١) راجع معجم رجال الحديث ٣٠٠ / ٦.

٧٥٢ (١) الصراط المستقيم ٣٣٤ / ٢.

٧٥٣ (٢) تاريخ الطبري ٣٩٨ / ٣.

٧٥٤ (٣) مسند الشهاب ٤٢٧ / ١.

٧٥٥ (١) الفردوس بمأثور الخطاب ١٤ / ٢.

٧٥٦ (٢) التمهيد ٢٦٩ / ١٣.

٧٥٧ (٣) بحار الأنوار ١٠٧ / ٣٢.

٧٥٨ (١) فتح الباري ٢٨٣ / ٦.

٧٥٩ (٢) سورة التحريم، الآية ١٠.

٧٦٠ (١) الجامع لأحكام القرآن ٤٧ / ٩.

٧٦١ (٢) صحيح البخاري ٣ / ١٤٩٠. سنن الترمذي ٥ / ٣٣٢. مسند أحمد ٦ / ٥٩.

٧٦٢ (٣) تقدم تخريجه في الجزء الأول، صفحه ٢٧٨ - ٢٧٩.

٧٦٣ (٤) سبق تخريجه في الجزء الأول، صفحه ١٧٤ - ١٧٥.

٧٦٤ (٥) صحيح البخاري ١ / ١٠٢، ١٠٤، ١٠٦، ١١٤، ١٢٠، ١٢٠ / ٢، ٥٧٣ / ٤، ١٨٨٦ / ٤. صحيح مسلم ١ / ٢٥٥ - ٢٥٧. صحيح ابن خزيمة

١ / ١١٨، ١١٩، ١٢٤. صحيح ابن حبان ٣ / ٣٩٥، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٧٦، ٧٥، ٧٤ / ٤، ٩١ / ١، ٢٣٣ / ٤. سنن أبي داود ١ /

٢٠، ٦٢. سنن النسائي ١ / ١٣٨، ١٣٩، ١٤٠ - ١٤٢، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢. سنن ابن ماجه ١ / ١٣٣ - ١٣٤، ١٩٨. مسند الشافعي، ص ٩.

٧٦٥ (١) سبق تخريجه في الجزء الأول، صفحه ١٠١ - ١٠٢.

٧٦٦ (٢) صحيح مسلم ١ / ٢٧٢. صحيح ابن حبان ٣ / ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٦، ٤٥٨. سنن الترمذي ١ / ١٨١. سنن ابن ماجه ١ / ١٩٩.

السنن الكبرى للنسائي ١ / ١٠٨، ٣٥٢ / ٥. مسند أحمد ٦ / ٦٨، ١١٠، ١٦١. السنن الكبرى للبيهقي ١ / ١٦٤. سنن الدارقطني ١ / ١١١،

١١٢. مسند الشافعي، ص ١٦٠.

٧٦٧ (٣) سنن أبي داود ١ / ٧٠. السنن الكبرى للبيهقي ١ / ٣١٣. الأدب المفرد، ص ٥٤. تفسير ابن كثير ١ / ٢٥٩.

٧٦٨ (٤) أي: زَيَّنَتْ.

٧٦٩ (٥) المصنف لابن أبي شيبة ٤ / ٤٩.

٧٧٠ (٦) أمالي المرتضى ١ / ٥٠٣.

٧٧١ (١) الميزان في تفسير القرآن ١٠ / ٢٣٥.

٧٧٢ (٢) التبيان في تفسير القرآن ١٠ / ٥٢.

٧٧٣ (١) صحيح البخاري ٣ / ١٢٨٦. صحيح مسلم ٣ / ١٣٨٠. صحيح ابن حبان ١١ / ١٥٣، ٥٧٣.

٧٧٤ (١) نهج البلاغه، ص ٣٢. علل الشرائع ١ / ١٨١. معاني الأخبار، ص ٣٦١. الإرشاد للمفيد، ص ١٥٣. الجمل للمفيد، ص ٩٢. أمالي الطوسي، ص ٣٧٢. الاحتجاج للطبرسي ١ / ٢٨٢. مناقب آل أبي طالب لابن شهر آشوب ٢ / ٢٣٢. الطرائف لابن طاووس، ص ٤١٨.

٧٧٥ (١) رجال النجاشي ٢ / ٧٨.

٧٧٦ (٢) رجال ابن الغضائري، ص ٧٩.

٧٧٧ (١) رسائل السيد المرتضى ١ / ٤٠٠.

٧٧٨ (٢) النهاية في غريب الحديث والأثر ١ / ١٤٤.

٧٧٩ (٣) لسان العرب ١٤ / ٧٧.

٧٨٠ (١) سير أعلام النبلاء ٢٣ / ٣٦٢.

٧٨١ (٢) تاريخ مختصر الدول، ص ٢٦٩.

٧٨٢ (١) سير أعلام النبلاء ٢٣ / ٣٦٢.

٧٨٣ (١) البدايه والنهايه ١٣ / ٢٨٣.

٧٨٤ (١) الأنوار النعمانية ٢ / ٣٠٦ - ٣٠٧.

٧٨٥ (١) منهاج الصالحين للحكيم ١٥/٢. منهاج الصالحين للخوئي ١٠/٢. منهاج الصالحين للروحاني ١٠/٢. منهاج الصالحين للسيزواري ١٠/٢. منهاج الصالحين للسيستاني ١٥/٢. منهاج الصالحين للفياض ١١٤/٢.

٧٨٦ (١) عقائد الإماميه، ص ١٥٧.

٧٨٧ (٢) صراط النجاه ١/٤٣٦.

٧٨٨ الشيخ علي آل محسن، لله و للحقيقه (رد على كتاب «الله ثم للتاريخ»)، ١ جلد، نشر مشعر - تهران، چاپ: ١، ١٤٢٤ هـ. ق..

٧٨٩ (١) صراط النجاه ١/٤٣٣.

٧٩٠ (٢) صراط النجاه ٣/٤١١.

٧٩١ (١) الكافي ٢/٧٧.

٧٩٢ (٢) نفس المصدر ٢/٧٨.

٧٩٣ (١) هنا بياض في النسخه وبقرينه روايات - منها روايه سيأتي ذكرها - يظهر أنه سقط اسم: موسى ابن صالح كما في اختيار معرفه الرجال ٢/٧٨٩.

٧٩٤ (٢) اختيار معرفه الرجال ٢/٥٤٤.

٧٩٥ (٣) معجم رجال الحديث ٤/٩٠.

٧٩٦ (١) اختيار معرفه الرجال ٢/٧٨٩.

٧٩٧ (١) رجال ابن الغضائري، ص ٤٧.

٧٩٨ (٢) راجع معجم رجال الحديث ١٩/٢٨٧، فإن الخوئي قدس سره قد ضَعَّف هذه الروايه.

٧٩٩ (١) مرآه العقول ٢/٣، ٥.

٨٠٠ (٢) شرح أصول الكافي للمازندراني ٣/٢٣٠.

٨٠١ (١) مرآه العقول ١/٣٤٧.

٨٠٢ (٢) معجم رجال الحديث ٥/٢١١.

٨٠٣ (١) مرآه العقول ١/٣٤٨.

٨٠٤ (١) المدخل إلى دراسته الأديان والمذاهب / ١ / ١٨٥.

٨٠٥ (٢) صحيح البخارى ٢ / ١٠٢٣، ٤ / ١٩٥٩. صحيح مسلم ٤ / ٢١٨٣. مسند أحمد بن حنبل ٢ / ٣١٥، ٣٢٣. مسند أبى عوانه ١ / ١٨٨. صحيح ابن حبان ١٤ / ٣٣. مسند عبد بن حميد، ص ٤١٧.

٨٠٦ (١) صحيح مسلم ٤ / ٢٠١٧. صحيح ابن حبان ١٢ / ٤٢٠، ١٣ / ١٨. مسند أحمد ٢ / ٢٤٤، ٤٦٣، ٥١٩. مسند عبد بن حميد، ص ٢٨٣. مسند الحميدى ٢ / ٤٧٦. كتاب السنه ١ / ٢٢٧ - ٢٣٠. اعتقاد أهل السنه ٣ / ٤٢٣. سلسله الأحاديث الصحيحه ٢ / ٥١٨. قال الألبانى فى تعليقه على كتاب السنه: إسناده صحيح، رجاله رجال الشيخين غير شيخ المصنف، وهو ثقه.

٨٠٧ (٢) الأدب المفرد، ص ٧١. مسند أحمد ٢ / ٢٥١، ٤٣٤. كتاب السنه ١ / ٢٢٩. مسند الحميدى ٢ / ٤٧٦. اعتقاد أهل السنه ٣ / ٤٢٢، ٤٢٣. تاريخ بغداد ٢ / ٢٢٠، ٣ / ٧٤. الصفات للدارقطنى ٢ / ٣٥. قال الألبانى فى تعليقه على كتاب السنه: إسناده حسن صحيح ورجالته ثقات. وحسنه أيضاً فى صحيح الأدب المفرد، ص ٨٥.

٨٠٨ (٣) كتاب السنه ١ / ٢٢٧ - ٢٢٨ قال الألبانى فى تعليقه: إسناده حسن صحيح، رجاله رجال الشيخين غير شيخ المصنف، وهو ثقه. المعجم الأوسط ٦ / ٢١.

٨٠٩ (١) راجع معجم رجال الحديث ١٩ / ٢٩٥.

٨١٠ (٢) راجع المصدر السابق ١٧ / ٣٠٣ - ٣٠٤.

٨١١ (٣) راجع المصدر السابق ١١ / ٢٧٨.

٨١٢ (١) الفهرست، ص ١٣٣.

٨١٣ (١) تاريخ بغداد ١٣ / ٣٢٤ - ٣٢٥.

٨١٤ (٢) تذكره الحفاظ ١ / ٣٩٥.

٨١٥ (١) سير أعلام النبلاء ٢١ / ٤٨٨.

٨١٦ (٢) كتاب الثقات ٦ / ٢٨٦.

٨١٧ (٣) تاريخ بغداد ٧ / ٣٠٧.

٨١٨ (١) إقبال الأعمال، ص ٢٢٥ - ٢٢٦. والحديث مروى فى وسائل الشيعة ١٠ / ٣٦٦.

٨١٩ (٢) بحار الأنوار ١٠١ / ٩٥.

٨٢٠ (١) التحرير الطاووسى، ص ١٢٧.

٨٢١ (٢) تعليقه المير داماد المطبوعه فى ذيل اختيار معرفه الرجال ١/٣٥٦.

٨٢٢ (١) سكرجه: هو إناء صغير يؤكل فى الشىء القليل، وهذه كلمه فارسىه معرّبه (من الكاتب).

٨٢٣ (٢) الفهرست للطوسى، ص ٢٠٨.

٨٢٤ (٣) رجال ابن الغضائرى، ص ٩٨.

٨٢٥ (٤) رجال النجاشى ٢/٣٠٣، ط حجرىه، ص ٢٧١.

٨٢٦ (١) اختيار معرفه الرجال ١/٣٦٣.

٨٢٧ (١) المعتبر ١/٢٩٢. المهذب البارع ١/١٨٢. مسالك الأفهام ٣/٣٩٤.

٨٢٨ (٢) راجع معجم رجال الحديث ١٩/٣١-٣٧.

٨٢٩ (٣) اختيار معرفه الرجال ١/٢٨٨.

٨٣٠ (٤) نفس المصدر ١/٢٨٨، ٣٤٠، ٢/٤٩٢، ٥١٥، ٥٩٦، ٦٠٦، ٦٥٢، ٧١٢، ٨٥٣. وروى عن محمد بن الحسن فقط فى ٢/٨٥٣.

٨٣١ (١) التحرير الطاووسى، ص ١٢٨.

٨٣٢ (١) رجال النجاشى ٢/٢٢٥.

٨٣٣ (٢) رجال ابن الغضائرى، ص ٩٢.

٨٣٤ (٣) رجال الطوسى، ص ٣٦٤ رقم ١٧.

٨٣٥ (٤) الفهرست، ص ٨٣.

٨٣٦ (٥) رجال النجاشى ١/٢١٨.

٨٣٧ (١) رجال الشيخ الطوسى، ص ٣٣٦ رقم ٣.

٨٣٨ (٢) التحرير الطاووسى، ص ١٢٤.

٨٣٩ (١) اختيار معرفه الرجال /١ /٣٩٨.

٨٤٠ (١) سوره الكهف، الآيه ٧٩.

٨٤١ (١) اختيار معرفه الرجال /١ /٣٤٩.

٨٤٢ (٢) المصدر السابق /١ /٣٥٢.

٨٤٣ (٣) نفس المصدر /١ /٣٥٨.

٨٤٤ (١) معجم رجال الحديث /١٤ /١٤٩.

٨٤٥ (٢) رفع رجله ليبول (حاشيه من الكاتب).

٨٤٦ (١) لأنه كان أعمى البصر (حاشيه من الكاتب).

٨٤٧ (١) معجم رجال الحديث /١٤ /١٤٩.

٨٤٨ (٢) معجم رجال الحديث /١٤ /١٤٨.

٨٤٩ (١) رجال النجاشي /٢ /٤١١.

٨٥٠ (٢) اختيار معرفه الرجال /١ /٤٠٠.

٨٥١ (١) المصدر السابق /٢ /٥٠٧.

٨٥٢ (٢) معجم رجال الحديث /٢٠ /٨٣.

٨٥٣ (١) الدرعيه إلى تصانيف الشيعة /١٦ /٢٣١.

٨٥٤ (٢) صحيح مسلم /٢ /١٠٧٥. الموطأ، ص ٣٢٤. سنن الترمذى /٣ /٤٥٦. سنن أبى داود /٢ /٢٢٣-٢٢٤. سنن النسائى /٦ /١٠٠. السنن الكبرى للنسائى /٣ /٢٨٩. سنن ابن ماجه /١ /٦٢٥. صحيح سنن أبى داود /٢ /٣٨٩. صحيح سنن النسائى /٢ /٦٩٦. صحيح سنن ابن ماجه /١ /٣٢٨. إرواء الغليل /٧ /٢١٨. سنن الدارمى /٢ /١٥٧. السنن الكبرى /٧ /٤٥٤. صحيح ابن حبان /١٠ /٣٥، ٣٦. شرح السنه /٩ /٨٠. سنن الدارقطنى /٤ /١٨١. مسند أبى عوانه /٣ /١١٩. تفسير القرآن العظيم /١ /٤٦٩. كتاب الأم /٥ /٢٦. مسند الشافعى، ص ٢٢٠.

٨٥٥ (١) الداجن: هى الشاه التى يعلفها الناس فى منازلهم، وقد يطلق على غير الشاه مما يالف البيوت كالطير وغيرها.

٨٥٦ (٢) سنن ابن ماجه ١/٦٢٥-٦٢٦. مسند أحمد ٦/٢٦٩. سنن الدارقطني ٤/١٧٩. الدر المنثور ٢/٤٧١ فى تفسير الآيه ٢٣ من سوره النساء. المعجم الأوسط للطبرانى ٦/١٠. مسند أبى يعلى ٤/١٤٤. حسنه الألبانى فى صحيح سنن ابن ماجه ١/٣٢٨، وقال ابن حزم فى المحلى ١٢/١٧٧: هذا حديث صحيح.

٨٥٧ (٣) صحيح ابن حبان ١٠/٢٧٤. مسند أحمد ٥/١٢٩. المعجم الكبير للطبرانى ٩/٢٦٨، ٢٦٩. مجمع الزوائد ٧/١٤٩ قال الهيثمى: رواه أحمد والطبرانى ورجال أحمد رجال الصحيح. تفسير القرآن العظيم ٤/٥٧١. موارد الظمان ٢/٧٨٦. مسند الحميدى ١/١٨٥. وفى صحيح البخارى فى كتاب التفسير، باب تفسير سوره الناس ٣/١٦٠٤ إشاره إلى ذلك، فراجعه.

٨٥٨ (١) تفسير القرآن العظيم ٤/٥٧٢.

٨٥٩ (٢) فتح البارى ٨/٦٠٤.

٨٦٠ (٣) صحيح البخارى ٤/٢٢٤١. سنن أبى داود ٤/١٤٤-١٤٥. صحيح ابن حبان ٢/١٤٧. وصححه الألبانى فى صحيح سنن أبى داود ٣/٨٣٥ وإرواء الغليل ٨/٣.

٨٦١ (٤) الموطأ، ص ٤٥٨. مسند الشافعى، ص ١٦٣. السنن الكبرى للبيهقى ٨/٢١٢.

٨٦٢ (٥) البرهان فى علوم القرآن ٢/٣٦.

٨٦٣ (١) هى السور التى أفتتحت بسبحان وسبح ويسبح وسبح.

٨٦٤ (٢) صحيح مسلم ٢/٧٢٦.

٨٦٥ (٣) المستدرک ٢/٣٣١. قال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه. ووافقه الذهبى. الدر المنثور ٤/١٢٠.

٨٦٦ (٤) المعجم الأوسط للطبرانى ١/٣٦٥. مجمع الزوائد ٧/٢٨. وقال: رواه الطبرانى فى الأوسط ورجاله ثقات.

٨٦٧ (١) المستدرک ٤/٣٥٩ وقال: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه. مسند أحمد ٥/١٣٢. السنن الكبرى ٨/٢١١. كنز العمال ٢/٤٨٠. مسند أبى داود الطيالسى، ص ٧٣. الدر المنثور ٦/٥٥٨ عن عبد الرزاق فى المصنف والطيالسى وسعيد بن منصور وعبد الله بن أحمد فى زوائد المسند وابن منيع والنسائى وابن المنذر وابن الأنبارى فى المصاحف والدارقطنى فى الأفراد والحاكم وابن مردويه والضياء فى المختاره.

٨٦٨ (٢) مسند أحمد ٥/١٣٢.

٨٦٩ (٣) تفسير القرآن العظيم ٣/٤٦٥.

٨٧٠ (١) السنن الكبرى للبيهقى ٨/٢١١.

٨٧١ (٢) هذا من مهازل التبريرات التي لهج بها علماء أهل السنه لتبرير روايات التحريف التي امتلأت بها كتبهم، ونحن لم نكن نتصور أن نجد من يزعم أن النسخ تأخر إلى ما بعد وفاه النبي صلى الله عليه وآله وسلم كما زعمه الزرقاني هنا، فإن هذا لم يقل به أحد.

٨٧٢ (٣) شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك ٣/ ٣٢١.

٨٧٣ (٤) الإحكام ٣/ ١٥٤.

٨٧٤ (١) للكاتب هنا حاشيه أدرجناها في المتن للرد عليها.

٨٧٥ (١) سير أعلام النبلاء ٦/ ٣٩٠.

٨٧٦ (١) سير أعلام النبلاء ٦/ ٣٩٠ وما بعدها.

٨٧٧ (٢) راجع ترجمته في سير أعلام النبلاء ١٣/ ٢٧٧. المنتظم ١٢/ ٢٥٨. البدايه والنهايه ١١/ ٥٦. تهذيب التهذيب ٩/ ٤٦٨. طبقات الحفاظ، ص ٢٧٨. تذكره الحفاظ ٢/ ٦٣٦. النجوم الزاهره ٣/ ٧٠. مرآه الجنان ٢/ ١٤٠. وفيات الأعيان ٤/ ٢٧٩. الوافي بالوفيات ٥/ ٢٢٠.

٨٧٨ (٣) التدوين في أخبار قزوين، ص ١٦٥.

٨٧٩ (١) راجع روايات تحريف القرآن المنقوله من مصادر أهل السنه في كتابنا (كشف الحقائق)، ص ٦٧-٧٥.

٨٨٠ (٢) مسند أحمد ٣/ ٨٦. المستدرک على الصحيحين ٣/ ١٣٣ ط حيدر آباد ٣/ ١٣٤ وقال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه. ووافقه الذهبي في التلخيص. مجمع الزوائد ٩/ ١٢٩. حليه الأولياء ١/ ٦٨. فضائل الصحابه ٢/ ٦٧٩.

٨٨١ (١) سنن الترمذی ٥/ ٦٣٢. مسند أحمد ٤/ ٤٣٧. المستدرک ٣/ ١١٩، ط حيدرآباد ٣/ ١١١. صحيح ابن حبان ١٥/ ٣٧٤. السنن الكبرى للنسائي ٥/ ١٣٢. موارد الظمان ٢/ ٩٨٦. مسند الطيالسي، ص ١١١. فضائل الصحابه لأحمد بن حنبل ٢/ ٦٠٥. خصائص أمير المؤمنين علي ابن أبي طالب للنسائي، ص ١٠٩. حليه الأولياء ٦/ ٢٩٤. المصنف لابن أبي شيبه ٦/ ٣٧٥. مسند أبي يعلى ١/ ١٨٤. المعجم الكبير للطبراني ١٨/ ١٢٨.

٨٨٢ (٢) صحيح مسلم ٤/ ١٨٧١. سنن الترمذی ٥/ ٦٣٨ قال الترمذی: هذا حديث حسن صحيح غريب.

٨٨٣ (٣) صحيح مسلم ٤/ ١٨٧٤.

٨٨٤ (١) سنن الترمذی ٥/ ٦٣٨، ٤/ ٢٠٧.

٨٨٥ (٢) الأحاديث المختاره ٣/ ٢٧٤. مسند أبي يعلى ١/ ٣٢٨. مجمع الزوائد ٩/ ١٣٠ قال الهيثمي: رواه أبو يعلى، وإسناده

حسن. السنن الكبرى للنسائي ١٣٣ / ٥. المصنف لابن أبي شيبة ٣٧٥ / ٦. كتاب السنه لابن أبي عاصم، ص ٥٩٠.

٨٨٦ (١) الأحاديث المختاره ٢٦٧ / ٣. مسند أبي يعلى ٣٢٥ / ١. مجمع الزوائد ١٢٩ / ٩ قال الهيثمي: رواه أبو يعلى والبخاري باختصار، ورجال أبي يعلى رجال الصحيح، غير محمود بن خداش وقنان، وهما ثقتان.

٨٨٧ (٢) أي غضبت.

٨٨٨ (٣) أي لم يخبر أبا بكر بالأمر.

٨٨٩ (١) صحيح البخاري ١٢٨٦ / ٣. صحيح مسلم ١٣٨٠ / ٣. وأخرج هذا الحديث بألفاظ متقاربه أحمد في المسند ١ / ٦. وابن حبان في صحيحه ١١ / ١٥٢، ١٤ / ٥٧٣. والبيهقي في السنن الكبرى ٦ / ٣٠٠. وعبد الرزاق في المصنف ٥ / ٣٢٧ ط أخرى ٥ / ٤٧١. وابن سعد في الطبقات الكبرى ٢ / ٣١٥.

٨٩٠ (٢) صحيح البخاري ٢ / ٩٥٢، ٣ / ١٢٨٦.

٨٩١ (٣) صحيح مسلم ٤ / ١٣٨٢.

٨٩٢ (١) هو حاجب عمر بن الخطاب.

٨٩٣ (٢) صحيح مسلم ٤ / ١٣٧٧.

٨٩٤ الشيخ علي آل محسن، لله و للحقيقه (رد على كتاب «الله ثم للتاريخ»)، ١ جلد، نشر مشعر - تهران، چاپ: ١، ١٤٢٤ هـ. ق..

٨٩٥ (١) التفسير والمفسرون ٢ / ٧٦.

٨٩٦ (٢) المصدر السابق.

٨٩٧ (١) معجم البلدان ٤ / ١٣.

٨٩٨ (١) الأنساب ٤ / ٤٥ - ٤٨.

٨٩٩ (٢) شرح أصول اعتقاد أهل السنه والجماعه ١ / ٥٤.

٩٠٠ (١) دائره معارف البستاني ٧ / ٣٧١.

٩٠١ (٢) معجم البلدان ٢ / ٣٦٧.

٩٠٢ (٣) نفس المصدر ٢ / ٣٦٨.

٩٠٣ (٤) عن مقدمه كامل سليمان لكتاب جوامع الجامع ٧/١.

٩٠٤ (١) سورة النساء، الآية ٩٤.

٩٠٥ (١) كان ذلك من الله، فكأن هاتفاً هتف في أذنه، وأمره بترك أشغاله، لأنه توفي بعد تميم الكتاب بقليل. (منه قدس سره).

٩٠٦ (١) مستدرک الوسائل ١/٤٣ وما بعدها.

٩٠٧ (١) كتاب الخلاف ١/٦٩٢.

٩٠٨ (٢) المعتمد ١/٢٧٠.

٩٠٩ (٣) الحدائق الناضرة ٣/٤٤٧.

٩١٠ (١) جواهر الكلام ٤/١٤٩.

٩١١ (٢) المبسوط ٢/٥٩.

٩١٢ (١) بدائع الصنائع ١/٣٠٠.

٩١٣ (١) انظر هذه الأحاديث في الكافي ٢/٣٥٤-٣٥٥.

٩١٤ (٢) سنن الترمذی ٤/٣٧٨ وقال الترمذی: هذا حديث حسن غريب. سنن أبي داود ٤/٢٧٠. مسند أحمد ٤/٤٢٠، ٤/٤٢٤. مجمع الزوائد ٦/٢٤٦. مسند أبي يعلى ٢/١٤٦، ٦/٢٦٦. المطالب العالیه ٢/٣٦٥. شعب الإيمان ٧/١٠٨، ٥٢١. مشكاة المصابيح ٣/١٤٠٢. الترغيب والترهيب ٣/١٥٢، ١٥٣ وقال: رواه أبو يعلى بإسناد حسن. صححه الألبانی فی صحیح سنن أبي داود ٣/٩٢٣.

٩١٥ (٣) فيض القدير ١/٣٣٠.

٩١٦ (١) روضات الجنات ٦/١١١.

٩١٧ (٢) رجال النجاشی ٢/٢٩١، ٢٩٢. الفهرست للطوسی، ص ٢١٠-٢١١.

٩١٨ (١) الفهرست، ص ٢١٠.

٩١٩ (١) رجال النجاشی ٢/٢١٠.

٩٢٠ (١) رجال النجاشی ٢/٢١٠.

٩٢١ (١) عدده الأصول ١ / ٣٥٦.

٩٢٢ (١) الذريعة إلى تصانيف الشيعة ٢ / ٤.

٩٢٣ (١) راجع دائره المعارف الإسلاميه ١٤ / ٢٣٤. دائره المعارف للبستاني ١٠ / ٧٣٦.

٩٢٤ (١) الإرشاد، ص ٣٤٦.

٩٢٥ (١) تطور الفكر السياسى الشيعى.

٩٢٦ (٢) نفس المصدر.

٩٢٧ (١) راجع كتاب الغيبه للشيخ الطوسى، ص ٢١٤ وما بعدها.

٩٢٨ (١) المستدرک ٤ / ٤٢٦ ط حيدرآباد، قال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد على شرط مسلم، ولم يخرجاه. ووافقه الذهبى.

٩٢٩ (١) كتاب الغيبه للطوسى، ص ٢٨٤. بحار الأنوار ٥٢ / ٣٣٤.

٩٣٠ (١) الفضائل، ص ٦٤ ط حجرية، وطبعه أخرى ص ٧٠. نواذر المعجزات، ص ٢١. بحار الأنوار ٤١ / ٢١٥.

٩٣١ (٢) عيون المعجزات، ص ١٠. مستدرک الوسائل ١٨ / ١٦٩. بحار الأنوار ٤١ / ٢١٣.

٩٣٢ (١) المبسوط ٨ / ١٢٢.

٩٣٣ (١) الخرائج والجراح. بحار الأنوار ٢٠ / ٣٨١.

٩٣٤ (٢) مناقب آل أبى طالب ١ / ١١٢. بحار الأنوار ٢٠ / ٣٨١.

٩٣٥ (٣) الإرشاد، ص ٣٦٤.

٩٣٦ (٤) الكافي ٤ / ٥٤٣.

٩٣٧ (١) الغيبه، ص ٢٨٢.

٩٣٨ (٢) صحيح مسلم ٤ / ٩٨.

٩٣٩ (١) أى يجعله جديداً.

٩٤٠ (٢) أى أظهر بعض أسس البيت الذى بناه إبراهيم عليه السلام.

٩٤١ (٣) صحيح مسلم ٩٨ / ٤.

٩٤٢ (١) تهذيب الأحكام ١٢ / ٦.

٩٤٣ (٢) نفس المصدر.

٩٤٤ (١) من لا يحضره الفقيه ١٦٢ / ٢. وسائل الشيعه ٣٤٩ / ٩.

٩٤٥ (٢) ثواب الأعمال وعقاب الأعمال للصدوق، ص ٢٤٥. ونقله المجلسى عنه فى بحار الأنوار ١٧٧ / ٢٧.

٩٤٦ (١) من لا يحضره الفقيه ١٦٣ / ٢.

٩٤٧ (١) بحار الأنوار ١٧٧ / ٢٦.

٩٤٨ (٢) مرآه العقول ٣٠١ / ٤.

٩٤٩ (١) المغنى ٤٠١ / ١١.

٩٥٠ (١) تاريخ ما بعد الظهور، ص ٣٩٨.

٩٥١ (١) من لا يحضره الفقيه ١٦٥ / ١. وسائل الشيعه ٥٢٦ / ٣.

٩٥٢ (٢) قال النجاشى فى رجاله: ١ / ١٦١: الحسين بن علوان الكلبي، مولاهم كوفى، عامى، وأخوه الحسن يكنى أبا محمد، ثقه، روى عن أبى عبد الله عليه السلام، وليس للحسن كتاب، والحسن أخص بنا وأولى، روى الحسين عن الأعمش وهشام بن عروه، وللحسين كتاب تختلف رواياته.

٩٥٣ (١) سورة البقره، الآيه ٢٥١. وسوره النمل، الآيه ١٥.

٩٥٤ (١) سورة الأنبياء، الآيتان ٧٨، ٧٩.

٩٥٥ الشيخ على آل محسن، لله و للحقيقه (رد على كتاب «الله ثم للتاريخ»)، اجلد، نشر مشعر - تهران، چاپ: ١، ١٤٢٤ هـ. ق..

٩٥٦ (١) صحيح البخارى ١٠١ / ٩. مسند أحمد بن حنبل ٩٠ / ٥، ٩٥. دلائل النبوه ٥١٩ / ٦.

٩٥٧ (٢) شرح السنه ٣١ / ١٥.

٩٥٨ (٣) صحيح مسلم ١٤٥٢ / ٣.

٩٥٩ (٤) صحيح مسلم ٣/ ١٤٥٢. مسند أحمد بن حنبل ٥/ ٩٨، ١٠١. سلسلة الأحاديث الصحيحة ١/ ٦٥١، قال الألباني: وهذا إسناد صحيح على شرطهما.

٩٦٠ (٥) صحيح مسلم ٣/ ١٤٥٣. مسند أحمد بن حنبل ٥/ ٩٠، ١٠٠. مسند أبي داود الطيالسي، ص ١٠٥، ١٨٠. مشكاة المصابيح ٣/ ١٦٨٧ وقال الخطيب التبريزي: متفق عليه. الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان ٨/ ٢٣٠.

٩٦١ (١) صحيح مسلم ٣/ ١٤٥٣. مسند أحمد بن حنبل ٥/ ٩٨، ١٠١. وفي ص ٩٦ قال: عزيزاً منيعاً ظاهراً على من ناواه، لا يضره من فارقه أو خالفه. الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان ٨/ ٢٣٠. المعجم الكبير للطبراني ٢/ ١٩٥، ١٩٦.

٩٦٢ (٢) صحيح مسلم ٣/ ١٤٥٣. مسند أحمد بن حنبل ٥/ ٨٦، ٨٨، ٨٩. سلسلة الأحاديث الصحيحة ٢/ ٦٩٠. مسند أبي عوانه ٤/ ٣٧٣. مسند أبي يعلى ٦/ ٢٨٢.

٩٦٣ (٣) لأول مره أرى كاتباً يترضى على جبرئيل عليه السلام، ولعل عقده ما قد أصابت الكاتب، فكره قول (عليه السلام) عناداً للشيعة ومخالفه لهم، أو لعله يريد أن يساوى مقامه بمقام أى صحابى.

٩٦٤ (١) القول بخيانه جبريل عليه السلام من عقائد الغرابة والكيسانية، وهما من فرق الشيعة. (حاشيه من الكاتب).

٩٦٥ (١) الحدائق الناضره ٩/ ٣٧٨.

٩٦٦ (٢) نفس المصدر ٩/ ٣٨٥.

٩٦٧ (١) نفس المصدر ٩/ ٣٩٧.

٩٦٨ (١) مفتاح الكرامه ٣/ ٥٧.

٩٦٩ (٢) نفس المصدر ٣/ ٦٢.

٩٧٠ (١) جواهر الكلام ١١/ ١٧٩.

٩٧١ (١) راجع ترجمته فى كتاب العبر فى خبر من غير للذهبي ٣/ ٢٩٦، وطبقات الشافعيه للسبكي ٨/ ٦٣، وشذرات الذهب ٥/ ٢٥٩، والبدايه والنهايه ١٣/ ١٩٨.

٩٧٢ (١) مطالب السؤل ٢/ ١٥٢.

٩٧٣ (٢) راجع ترجمته فى كتاب الوافى بالوفيات ٥/ ٢٥٤، ومعجم المؤلفين ١٢/ ١٣٤، والأعلام ٧/ ١٥٠.

٩٧٤ (٣) البيان فى أخبار صاحب الزمان، ص ٩٧.

٩٧٥ (٤) ترجم له فى ميزان الاعتدال ٣/٦٥٩، والوفى بالوفيات ٤/١٧٣، وفوات الوفيات ٣/٤٣٥، ولسان الميزان ٥/٣١١، وشذرات الذهب ٥/١٩٠، وجامع كرامات الأولياء ١/١١٨، ودائره المعارف الإسلاميه ١/٢٣١، وسير أعلام النبلاء ٢٣/٤٨، والأعلام ٦/٢٨١.

٩٧٦ (٥) تُرجم له فى شذرات الذهب ٥/٢٦٦، والأعلام ٨/٢٤٦، وميزان الاعتدال ٤/٤٧١، ووفيات الأعيان ٣/١٤٢، والبدايه والنهايه ١٣/٢٠٦.

٩٧٧ (٦) تذكره الخواص، ص ٣٢٥.

٩٧٨ (٧) له ترجمه فى طبقات الشافعيه الكبرى ١٠/٥، وشذرات الذهب ٦/٢٠٠، والعبر فى خبر من غير ٤/٢٠٣، والبدايه والنهايه ١٤/٣١٨، والأعلام ٢/٣١٥، ومعجم المؤلفين ٤/١١٤، وذكر أن له ترجمه فى الدرر الكامنه لابن حجر ٢/٨٧، ٨٨ والنجوم الزاهره لابن تغرى بردى ١١/١٩-٢١ والبدر الطالع للشوكانى ١/٢٤٣، ٢٤٤.

٩٧٩ (٨) عن ينابيع الموده، ص ٤٧١.

٩٨٠ (١) راجع ترجمته فى الأعلام للزركلى ٥/٨، ومعجم المؤلفين ٧/١٧٨.

٩٨١ (٢) الفصول المهمه، ص ٢٨٦، ٢٨٧.

٩٨٢ (٣) له ترجمه فى شذرات الذهب ٨/٢٩٨، والكواكب السائره ٢/٥٢، والأعلام ٦/٢٩١، ومعجم المؤلفين ١١/٥١.

٩٨٣ (٤) الأئمه الاثنا عشر، ص ١١٨.

٩٨٤ (٥) ترجم له فى شذرات الذهب ٨/٣٧٢، والأعلام ٤/١٨٠، ومعجم المؤلفين ٦/٢١٨، وجامع كرامات الأولياء ٢/١٣٤.

٩٨٥ (١) كشف الأستار، ص ٨٩.

٩٨٦ (٢)(١) اليواقيت والجواهر ٢/٥٦٢. ونقل هذه الكلمه الشيخ محمد على الصبان فى كتابه إسعاف الراغبين، ص ١٥٤.

٩٨٧ (١) البيان فى أخبار صاحب الزمان، ص ٩٧-١١١. مطالب السؤل ٢/١٥٥-١٦٢.

٩٨٨ (١) اختيار معرفه الرجال ٢/٥٩١.

٩٨٩ (٢) مسند أبى يعلى ١/٢١٨. مجمع الزوائد ٧/٣٣٣، قال الهيثمى: رواه أبو يعلى، ورجاله ثقات.

٩٩٠ (١) بحار الأنوار ٧٠/٩٨.

٩٩١ الشيخ على آل محسن، لله و للحقيقه (رد على كتاب «الله ثم للتاريخ»)، ١ جلد، نشر مشعر - تهران، چاپ: ١، ١٤٢٤ هـ. ق..

۱- الشيخ علی آل محسن، لله و للحقیقه (رد علی کتاب «الله ثم للتاریخ»)، اجلد، نشر مشعر - تهران، چاپ: ۱، ۱۴۲۴ ه. ق..

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ
الزمر: ٩

المقدمة:

تأسس مركز القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان بإشراف آية الله الحاج السيد حسن فقيه الإمامي عام ١٤٢٦ الهجرى في المجالات الدينية والثقافية والعلمية معتمداً على النشاطات الخالصة والدؤوبة لجمع من الإخصائيين والمثقفين في الجامعات والحوزات العلمية.

إجراءات المؤسسة:

نظراً لقلّة المراكز القائمية بتوفير المصادر في العلوم الإسلامية وتبعثها في أنحاء البلاد وصعوبة الحصول على مصادرها أحياناً، تهدف مؤسسة القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان إلى التوفير الأسهل والأسرع للمعلومات ووصولها إلى الباحثين في العلوم الإسلامية وتقديم المؤسسة مجاناً مجموعةً إلكترونيةً من الكتب والمقالات العلمية والدراسات المفيدة وهي منظمة في برامج إلكترونية وجاهزة في مختلف اللغات عرضاً للباحثين والمثقفين والراغبين فيها. وتحاول المؤسسة تقديم الخدمة معتمدةً على النظرة العلمية البحتة البعيدة من التعصبات الشخصية والاجتماعية والسياسية والقومية وعلى أساس خطة تنوى تنظيم الأعمال والمنشورات الصادرة من جميع مراكز الشيعة.

الأهداف:

نشر الثقافة الإسلامية وتعاليم القرآن وآل بيت النبي عليهم السلام
تحفيز الناس خصوصاً الشباب على دراسة أدق في المسائل الدينية
تنزيل البرامج المفيدة في الهواتف والحاسوبات واللابتوب
الخدمة للباحثين والمحققين في الحوزات العلمية والجامعات
توسيع عام لفكرة المطالعة
تهميد الأرضية لتحريض المنشورات والكتّاب على تقديم آثارهم لتنظيمها في ملفات إلكترونية

السياسات:

مراعاة القوانين والعمل حسب المعايير القانونية
إنشاء العلاقات المترابطة مع المراكز المرتبطة
الاجتناب عن الروتين وتكرار المحاولات السابقة
العرض العلمي البحت للمصادر والمعلومات

الالتزام بذكر المصادر والمآخذ في نشر المعلومات
من الواضح أن يتحمل المؤلف مسؤولية العمل.

نشاطات المؤسسة:

طبع الكتب والملزمات والدوريات

إقامة المسابقات في مطالعة الكتب

إقامة المعارض الالكترونية: المعارض الثلاثية الأبعاد، أفلام بانوراما في الأمكنة الدينية والسياحية

إنتاج الأفلام الكرتونية والألعاب الكمبيوترية

افتتاح موقع القائمة الانترنتى بعنوان : www.ghaemiyeh.com

إنتاج الأفلام الثقافية وأقراص المحاضرات و...

الإطلاق والدعم العلمى لنظام استلام الأسئلة والاستفسارات الدينية والأخلاقية والاعتقادية والردّ عليها

تصميم الأجهزة الخاصة بالمحاسبة، الجوال، بلوتوث Bluetooth، ويب كيوسك kiosk، الرسالة القصيرة (sms)

إقامة الدورات التعليمية الالكترونية لعموم الناس

إقامة الدورات الالكترونية لتدريب المعلمين

إنتاج آلاف برامج فى البحث والدراسة وتطبيقها فى أنواع من اللابتوب والحاسوب والهاتف ويمكن تحميلها على ٨ أنظمة؛

JAVA.١

ANDROID.٢

EPUB.٣

CHM.٤

PDF.٥

HTML.٦

CHM.٧

GHB.٨

إعداد ٤ الأسواق الإلكترونية للكتاب على موقع القائمة ويمكن تحميلها على الأنظمة التالية

ANDROID.١

IOS.٢

WINDOWS PHONE.٣

WINDOWS.٤

وتقدّم مجاناً فى الموقع بثلاث اللغات منها العربية والانجليزية والفارسية

الكلمة الأخيرة

نتقدم بكلمة الشكر والتقدير إلى مكاتب مراجع التقليد منظمات والمراكز، المنشورات، المؤسسات، الكتاب وكل من قدم لنا المساعدة في تحقيق أهدافنا وعرض المعلومات علينا.

عنوان المكتب المركزي

أصفهان، شارع عبد الرزاق، سوق حاج محمد جعفر آباده اي، زقاق الشهيد محمد حسن التوكلي، الرقم ١٢٩، الطبقة الأولى.

عنوان الموقع : : www.ghbook.ir

البريد الإلكتروني : Info@ghbook.ir

هاتف المكتب المركزي ٠٣١٣٤٤٩٠١٢٥

هاتف المكتب في طهران ٠٢١ - ٨٨٣١٨٧٢٢

قسم البيع ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩ شؤون المستخدمين ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩.

مركز
للبحوث والتحريرات الكمبيوترية
الغمامة اصحمان



للحصول على المكتبات الخاصة الاخرى
ارجعوا الى عنوان المركز من فضلكم

www.Ghaemiyeh.com

www.Ghaemiyeh.net

www.Ghaemiyeh.org

www.Ghaemiyeh.ir

و للايحاء من فضلكم

٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٥٩